



MS. - 15

MS. — 15
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
MCGILL
UNIVERSITY

copy	copy	copy	copy	copy
copy	copy	copy	copy	copy
copy	copy	copy	copy	copy
copy	copy	copy	copy	copy
copy	copy	copy	copy	copy

علم ان النكاح يستعمل لغة في الوطى كثيرا وفي العقد يستعمل قال الجوهري النكاح الوطى
وقد يقال المتعذر شرعا بالاعتكاف يستعمل بالمعنيين لان الاستعمال في العقد اكثر بل قيل ان لم يرد في القرآن بمعنى
الوطى لا في قوله نعم حتى زوجا غير لا بشرط الوطى في المحلل وفيه نظر بل اذ ارادة العقد واستفاد الوطى بالشرع
ثم لا يمكن ولا لئلا على ارادة الوطى لا بشرط الا كونه مجازا في الوطى بل مجازا في العقد وهو متفق في المحلل عليه الى القرينة وهو متفق هنا وفيما
الوطى في المحلل شرعا لا يكون في القرينة هنا وقد اختلف الفقهاء في كونه بشرط كايين المعنيين فنظر في الاستعمال بينهما و
الاصل في الاستعمال الحقيقة ام هو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر اتفاقا ان المجاز غير من الاشياء عند التعارض ثم
اختلفوا في اي المعنيين الحقيقي فيقول الوطى لغة بكثرة حقيقة لغة لا اشكال فيها فيستصحى لصاله عدم النقل في
العقد لكثرة الاستعمال فيه راجح حيث يضطر الى جعل أحدهما مجازا وهذا هو الاجماد وقد جاء صالحا للاسرين معا
في قوله نعم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فان الله تعالى بالمرطقة وبالمعقود عليها من الاب وحيث كان
الاشكال مرجحا بالنسبة الى المجاز استعمل جملتها على حقيقة ومجازة فانه وان كان على خلاف الاصل ويحتاج الى
قرينة فكذلك استعماله فيها بطريق الحقيقة على المجاز عند الاصوليين ولو حمل على معناه الحقيقي خاصة واستفاد المعنى الآخر
من خارج كان افسد **قوله** قال النكاح مستعمل في نكاح نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتفق طلاق المهور استحبابه لغة لقوله
نعم نساكم انما سلكوا الى قوله وبما اجمع المانع بان وصف بكونه حضورا فيكون باختصاص هذا الوصف للرجل
فيحل على ان لا يتفق يمكن الجواب بان المذبح بذلك في شرع غيرنا لا يلزم وجوده في شرعنا **قوله** علم ان النكاح مستعمل في
المحلل بنفسه اليه اي اشتاق باجماع المسلمين الا من شذ منهم حيث ذهب الى وجوبه والاديات الدالة على الامر به في الجملة
والاحضار الواردة فيه كثيرة وانما شق نفسه اليه هل هو مستحب في حقهم لا المشهور استحبابه ايضا لعدم الاوامر الدالة عليه
هي اقل مراتبها المحل على الاستحباب المنزك كقولهم نعم فانك كما اطاب لكم من النساء فتنق وتلك ورجاع وقوله في النكاح سنتي
من وعقب عن معنى فليس من قوله من تزوج اخر نصف دينه فليست بعد في النصف الاخر وقوله نعم وانكحوا الاباء منكم و
الصالحين من عبادكم وامانكم وقوله من احب نظرت فليست بسنتي الا وهى النكاح الى غير ذلك من الاحاديث المتشابهة
بمعنى بها الموضع النزاع لان النكاح تكثير الفسل وبقاء النزع ودفع وسوسة الشيطان والخلع من من الوجهة المنه
عنها والاستعانة بالزوج على امور الدين وبما اثم الولد الصالح ولا فرق في ذلك بين من نافذ نفسه اليه وغيره
ولا بين الرجل والمرأة ولا بين القادر على هبته النكاح وغيره وقال لا يتبع في المبسوط ان من لا يشتهي النكاح يستحب له
ان لا يتزوج مستند لا بقوله نعم عن يحيى وسيدا وحضورا مدع على كونه حضورا وهو الذي لا يشتهي نكاح النساء وقيل
الذي يمكن ان ياتي النساء ولا يفعل واستدل له ايضا بان في النكاح تعرضا لمحل حقوق الزوجية والاستفاد عن كثير من
المقاصد الدخيلة وحصول الولد الصالح والزوجية المصالح غير معلوم وبالدعم المتبادر من قوله نعم زين للناس
الشموات من النساء اخرج منها اجمع على رجائنه فيبقى الباقي على الذم واجيب بان مدح يحيى من ذلك لعلمه بمحضه

فلا يلزم شلق شرعنا وفيه نظر لان المدح في كتابنا وهو شرعنا مطلق فلا دلالة على اختصاصه بشرعنا وعلى تقدير نقله عن شرعهم
ففي تقديره الى شرعنا منع نقل القرآن وعدم الاشارة الى شرعنا دليل على ثبوته وكونه شرعنا انما لما قبله من الشرايع فيفيد
نسخ الجميع من حيث هو مجموع اما الاثر فلا القطع ببقاء كثير منها في شرعنا كما كمال الطيبات وكذا الحلالة وغيره ذلك واجب
ايضاً ما كانت مكلفاً بارشاد اهل زمانه في بلاده المنقضية للناخلة ومداومة الوجبة المنافية لوجوه الشرع وبغيره
لان شلقه وادوية شرعنا ولا يقولون باستحباب تركه الشرع وبغيره لذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو
ان لا يشبهى النساء لا يدل على كونه الشرع وبغيره ذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو
الامر بقلب ما في شرعهم من الشهوة الطبيعية المانعة من ذلك غالباً وان كان الشرع وبغيره ذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو
في الوطى بالشهوة خصوصاً وقد كانت له صابنة في شرعهم والاقطاع في بيت المقدس وغيره للعبادة من اهم عباراتهم
وهو منافع للشهوة الى النساء وان كان الجمع مع ذلك بينه وبين الشرع وبغيره ذلك من الاعراض المترتبة عليهم من الاعراض
على الطاعة وضرورات المعيشة وغير ذلك وحيث دل الوصف على رجحان في نفسه ولم يدل على رجحان في الشرع وبغيره ذلك
عمومات الادلة شتاً ولم يوضع النزاع من غير معارض واما الاحتجاج بافضلية شرعنا على الحقوق والاشغال عنه كثير من المطالب
الدينية ففيه ان هذه الامور ايضا من جهة المطالب الدينية وبالاشغال لم يزد الاجر لكونه من مقدسات الطاعة ولولها
وعدم علوية صلاح الولد لا يفيح لان كونه منقطة لمصلحة كاف في وجهاً من ان يطلق الولد المسلم ومن في حكمه ترجح
في نفسه كما به عليه النبي بقوله لنا نحن انما سلما في بيابه بكم الامم يوم القيمة حتى بالسقط خصوصاً واكثر الاولاد يموتون
قبل التكليف ولولا ذلك لاستلذت الارض من الخلق ومن مات كذلك فهو نافع لنفسه ولا يوجب بالفقاعة ونكث الاولاد
انهم بهم والشلذ بهجتهم في الجنة وذلك من اهم المطالب واما الذم الواقع في الازمنة بحجة الشهوة من النساء والبنين فالظاهر
انه مختص بحجة ذلك للشهوة الهيمنة دون ارادة الطاعة واستئثار الهوى لا كسر الشهوة واكتساب الولد الصالح وغير ذلك
من الفوائد الدينية فلا ينافي المدعى اذا نفى ذلك فعلى القول بافضلية شرعنا لم يبق نفسه هل هو افضل من النحل للعبادة
ام هو افضل منه فيه قولان اصحهما الاول لعدم قوله ما استفاد ان في ذلك مقتضى الاسلام افضل من زوجة مسلمة بشره اذا
نظر اليها وتطبعه انا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وما لم وقوله ركعتان يصليهما مترجح افضل من سبعين
ركعة يصليها وجل يتزوج افضل من سبعين ركعة يصليها غريب وفي حديث اخر عندهما اصيلات الى الدنيا وما فيها وافي
ابيت ليلة ليس في زوجة ثم قال الركعتان يصليهما رجل تزوج افضل من رجل غريب يقوم ليلة ويحوم نهاره وفق اشهر
موتاكم الغراب فان جمع معرفتي بفيد العموم ويتناول على النزاع واما الاوامر الدالة على رجحان الشرع وبغيره ذلك
وغيرها فلا دلالة لها على كونه افضل من العبادة بل على كونه راجحاً في نفسه وهو حجة على من يجعل شرعنا على بعض الوجوه
واما كونه عبادة افضل من اخرى فيحتاج الى دليل خاص وما ذكرناه هناك من ان لا يلزم من افضلية الزوجية الموصوفة
هذه الصفات الا ربع الافضلية الزوجية مطلقاً وليس النزاع الا فيه والمترجح وقع في الجزا الاخر بكونه في مقام الاثبات فلا يفيد
العموم والغريبية يندفع بالتمسك كما تدفع بالنزاع لعل الكاظم لرجل ليس لك جوادى فقال بل يقال انك تستغيب
وج فلا يلزم من موت الانسان غير تزوج ان يموت من الاشارة قلنا اذا ثبت افضلية الشرع وبغيره ذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو
الناس ثبت ضعف القول بارجحية العبادة على الشرع وبغيره ذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو
قد ر على الزوجية الموصوفة دون غيره احداث قول ثالث واما الشرح الواقع في الجزا الاخر فمعرفة من حيث الوصف
المشعر بالعلية ولولا اننا دون العموم لذلك او لغيره لما كانت له دلالة لان اعادة كون تزوج في الجملة افضل من غريب في الجملة
لا دليل عليه وقد نص الاصوليون على ان النكحة المبينة في معرض الاستئذان تفيد العموم لهذه العلة واما اندفاع الشرع بالشرع
فلا ينافي افضلية الشرع وبغيره ذلك لان الغريب الذي يوجب كونه من الاشارة تدفع باحد الامرين ففي كل منهما خير تدفع ذلك الشرع
المحقق من موته غريباً ليس كان تبعداً ام لا ولرجل النكاح حقيقة في الوطى وشركا كان الشرع احداً وزاده وبقي المطلق
بحاله واجه من ذهب الى فضلية النحل للعبادة لهذا القرب بما يتضمن الشرع وبغيره ذلك والاولى في الجواب ان يقال ان مدحه يكون خصوصاً وهو

ان ذلك يوجب زيادة الاجر فلا يقدح في الاصلية واعلم ان النكاح انما يوصف بالاستحباب مع قطع النظر عن العوارض والاعتق
 والاهم بوجاهتها ينقسم الى الاحكام الخمسة فيجب عند خوف الوقوع في المنابذ ومنه ولو لم يكن دفعة بالسري فهو واجب
 يخرج او يحرم ان الفضل الى الاطلاق بواجب كالجوع الزيادة على الاربع ويكره عند عدم التوقيات والطول على قول والزيادة
 على الواحدة عند الشيخ وقد تكدره بالنظر الى بعض المزوجات كنكاح القابلة المربية ومن ولد من الزنا لكن هذا الحكم
 من جهة المنكوح لا من جهة النكاح وقد اعتبرها جاء المقيم الى خمسة ايضا بوجها اخر غير سابق فالمرء منه ما ذكر
 ونكاح العقيم والحلل والخطبة على خطبة الجاهب والحرام عينا وجوارها كشيء سابق والمحب كنكاح المربية على قول
 للجمع بين الصلة ونفسه النكاح واختاره الشهيد في قول منعه والمعبدة على قول من لا ينكح القابلة المربية فان الولد
 يخرج من ربا اي يحق واختاره العلامة في المذكورة قالوا والسرية نقصان الشهوة بسبب القرابة ويمكن فرض الواجب
 لو علم وقوع الزنا من الاجنبية وان لم يزوجها من قبله ولا من بعد فحينئذ لا ينعين عند عدم قيام غيره بتركها
 ذلك وما ابا حنيفة بالمعنى الاول فان يتفق على القول المشهور الالفاظ فلن عن الفصل الرابع والكلام في الاسام الخمسة للقاصد
 ويمكن فرضه عند الشيخ لمن لم يتفق نفسه فانه في المبسوط اقصى فيه على نفى الاستحباب وظاهره بقاء الاباحة ان لا يثبت بالكلية
 ح واجبة فرض الاباحة ايضا لمن يشترط النكاح ولا يقدد عليه او بالعكس وجعله سجيا لمن الوصفين ويكرهها لمن قدما
قول ويتجوز ان اراد العقد سبعة اشياء ويكره له ناس في المستحبات ان يتخير من النساء المذكورات الاصل ان لا يكون له صلها
 من زنا ولا في رباها او ما يماثلها من هي كذلك قال في حيز والنظاهم ولا تضعوها في غير الاكفاء وقال في اياكم وخلفاء الذين
 قبل يا رسول الله وما خلفاء الذين قبل يا رسول الله وما خلفاء الذين قال المرأة الحسنة في بنت النور ويحتمل ان يريد بكمي الاصل
 الاسلام والامان او ما هو اخص منهما ولكن فعل النبي في الامنة في سائرهم يرشد الى الاول لانهم لم ينظر الى الاسلام الا ما فضلا
 عن غيره ويدل على ختيار البكر قوله من زوجوا البكر فانهم اولى بها وادرس شي خلاقا واهس شي خلاقا وافتح
 شي ارحاما وقال الجاهب وقد اخرج في بانه تزوج بنتا بكرة فلا عهار ولا عيبك ولان البكر احرى بالمراثة المشي على عادة الرجل
 والمراسم شافها كان لك بان لا تكون صغيرة ولا اميرة ولا مافي مزاجها ما يدل على عقمها كعدم الحيض وهبنا جمع بين الولد
 والبكر وبالضعيفة غير الزانية او ما هو اخص كما لم يترجمه قال لا اجزكم بحزنناكم قالوا بل يا رسول الله من فخرنا قال من
 خزنناكم لم العارود الودود البقرة الضعيفة الغريزة في اهلها الذليلة مع بعد ما المبرج مع زوجها الحصان مع غيره التي تتبع
 قوله وتطعم امره واذا خلا بها بئس لك لما اراد منها ولم ينزل الرجل وقال في انكوا التورود النودود وقال في المحبنة
 ناحية البيت خزن من امرة لا تملك ولا تنقص على الجاهل والشرقة من بمارهما اشار بذلك الى ادريس عن النبي انه قال من تزوج
 امرة لما لها وكل الله له ومن تزوجها لما لها واي فيها ما يكره ومن تزوجها لما فيها ما يكره من ذلك وروى هشام بن
 الحكم في الصحيح عن ابي عبد الله قال ان تزوج الرجل امراة لما لها وكل الله له ذلك وان تزوجها الدنيا ونقر الله الجاهل والمال
قول وعلوة وكعتين والدعاء بعد ما موقت هذه الصلوة بعد اداة النزع وقيل بعد تعيين امرة خصوصية وقيل بغيره
 قوله في الدتاء فقد روى عن النساء اعقمت من زواجها واخفطن في نفسها ومالي ولو سمعت دقا واغفطن بركة وقد روى عنها ولدا
 طيبا يجعله خلفا صالحا في حيوتى وبعد سوف **قول** والاشهاد والاعلان المشهور بين اصحابنا ان الاشهاد وعدده دليل
 صالح عليه ولقول الباقين الصادقة لا باس بالنسج بغير شهود فيها بغيره وبين الله تعالى وانما جعل الشهود في تزويج
 الستة من اجل الولد ومن اجل الموارث وذهب ابن عقيل شارحا عن العلماء الى اشتراط الاشهاد فيه فلا ينقصد به من
 لما روى عن النبي انه بطرفه متعددة يدل على نفى النكاح بكون الشاهد من وقد اعتبرها حارح العاد من اهل الحديث فاجابوا
 باسرها ضعيفة السند وليس هذا محل تحقيق الحال ومن طرفنا روى الملبس الدال على ان الحسن مكاتبته التي ومع الدائم لا يكون
 الا بولى شاهدين وفيها ضعف السند ايضا وبالجملة فليس في الباب حديث صحيح من الجاهلين فالاعتماد على الاصل حيث لا عارض
 واعلم ان الاعلان غير الاشهاد والبلغ منه فان الجمع بينهما ليس بواجبا جاعلا وانما حكمته الاشهاد وقد ذكرت في المصنوع السابقة

وإدخال عليه مخصوص ما روى ابن التيمي من كان يكره تكاح السرحى يضرب بالدف ويقال اتيناكم بخبرنا تحتكم **قوله** والمخطبة
العقد بضم الخاء هي حلة من قطن قليل العقد وأكملها إضافة الشهادتين والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والوصية بتقوى الله والدين
للزوجة وإنما استجبت كذلك للناسي بالبنى والمهر والامته بعده وخطبتهم منقولة في ذلك شهوية ولكن استجبت خطبة أخرى أيام
المخطبة بضم الخاء من المرأة أو وليها ويستحب القول بالمخطبة ثم الجواب ويجوز في جميع الأقصا ومن جدهم نعم وعن أبي عبد الله عليه السلام
على بن الحسين كان يتزوج وهو عريان عرياناً بكل فيما يقرب على ابنه يقول بحمد الله وصلى الله على محمد وآله ولا يستغفر الله وقد
زوجناك على شرط الله تعالى وقال على بن الحسين عم إذا أحد فقد خطب ولورثك المخطبة مع العقد عند جميع العلماء إلا إذا
انظرهم وقد روي في قصة سهل الساعدي بن النبي صلى الله عليه وآله وجهه غير خطبة وروينا عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن النكاح
بغير خطبة فقال أوليس عاماً يتزوج فيها شاة فتحن نعتف الطعام على الحان نفقري يا فلان زوج فلانة فلا ترفيقول نعم قد
فعلت **قوله** وأما ما روي في المخطبة النبي صلى الله عليه وآله أنه قال فإنه أعظم للكرامة وقول الرضا عليه السلام من السنة النكاح ويجوز بالليل لأن الله تعالى
جعل الليل سكناً للنساء إنما هو سكن على ما روي في المقصود وأما الاستطارة حيث يكون الدخول ليلاً والنساء من ذلك **قوله**
في قوله أيقاعه والعقرب في العقرب لما رواه الشيخ وأبو بصير عن الصادق عليه السلام قال من تزوج والعقرب في العقرب لم ير الحسن والنزوح
حقيقة في العقد والمراد بالعقرب بوجه الزبانا والأكليل والشولة لأن المنازل التي هذه الأربع بعضها ثمانية وعشرون
سنة على ليس ورجع الأشقي عشر فيخص كل برج منها منزلاً ونكاح العقرب من هذه الأربع منها ما العرق والذى يبنى أهل
هذه الشاة أن للعقرب من المنازل ثلثاً الأكليل والقلب وثلث الشولة وذلك منزلاً ونكاح الزبانا وثلث الأكليل
فهو من برج الميزان كما أن ثلث الشولة الأخرى من برج القوس وأما أن العقرب يحمل على بوجه لا على هذه المنازل الأربع فلا
كما هتفت منزله الزبانا المطلقات أما المنزلان المستطاران فان أكن ضبطهما والافينغ احتساباً للفعل والمهر بها أخذ من
الزوج منها كره منها **قوله** يستحب لمن أراد الدخول أن يصل ركعتين إلى منزله ويسأل الله بركته قد ذكر المصنف وجهه
جلية من السنن المروية عند الدخول وهي ست الأولى أن يصل ركعتين يقرا في كل منهما الفاتحة وما شاء من القرآن أن أحب
الزبادة على الفاتحة ويحمر فيها على أفضل لها من السنن الليلية أو مما لا ينظر له ويدعو بعد ما بالمفتول الثانية أن يفعل
المرأة مثل ذلك روي أبو بصير قال سمعت رجلاً يقول لأبي جعفر جعلت فلاناً واني رجل فلما سننت وقد تزوجت امرأة بكراً
صغيراً ولم أدخل بها وإذا أخاف أن أدخل على فلانها أن تكوهني فخصاً حتى وكبري قال أبو جعفر إذا دخلت عليك امرأة أنشأ الله
فرضا قبل أن يصل إليك أن تكون ستين ثم لا تصل إليها أنت حتى توفى وتصل ركعتين ثم وهما من بها أن تصل إليها ركعتين ثم
يجلس الله ثم وصل على محمد وآله ثم ادع الله من بها أن يوفى مثل على عائلك ثم ادع الله من قبل اللهم أرزقني قلباً وودها ومناها
وارضني بها واجمع بيننا بأحسن اجتماع ونفساً يتلاف فانك تحب الحلال وتكره الحرام وأعلم أن الالف من الله والفرق من الشيطان
لتكره ما أحل الله عز وجل الشاة أن يكون خال الدخول على طهر وهو ظاهر من حال هذا الخبر المراد أن يصل يد على ناصيتها
في مقدم رأسها بين الزنيتين ويدعو بالمفتول روي أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا دخلت عليه فليضع يده على ناصيتها
ويقول اللهم على كتابك تزوجتها وفي ما أنتك أخنتها وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في رجبها شيئاً فاجعلها
سالمياً سريراً ولا تجعله شرك شيطان قلت فكيف يكون شرك شيطان قال فقال في أن الرجل إذا أراد أن يدخل المرأة وجلس مجلسه
الشيطان فان هو كواسم الله تقي الشيطان عنه وان فعل فامسك يمينه وأدخل الشيطان ذكره فكانت العلة منها جميعاً والنطقة واحدة
وعن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال إذا قاضى أحدكم امرأة أو خادماً أو أمة فليأخذ بياضها فليقلل الله الله إلى أسلاك من خيرها وخيرها
جلبتها عليه الخاسرة أن يكون الدخول ليلاً وقال الصادق عليه السلام وتواضعوا لربكم ليلاً وأملعوا حتى وحكمة وأخبرنا شتمل عليه من الأسر
التي بنا سبها الحياء والنشر والليل على ذلك ويستحب في ذلك إضافة المرأة المكاني والقول في المرأة الزماني لا شراً لها في المعنى وقد
روى ابن التيمي أنه قال من شغل الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفيض إلى المرأة ويقض المهر ثم ينشر سترها في حديث
آخر عنه مثل من يفعل ذلك مثل الشيطان والشيطان أن يلق أحدها بالسك فبقض حاجته منها والناس ينظرون إليه لئلا
الستية عند الجماع وسئل الله تعالى أن يفرقه ولما سوياً ذكر أو قد تقدم في الحديث السابق ما يدل عليه وعن أبي عبد الله عليه السلام

رسول الله قال لو ان احدكم اذ القى اهلته قال بسم الله جنبنا الشيطان وجنبه الشيطان منا ما رزقنا فان قد بينهما في ذلك
ولما لم يضر ذلك الولد الشيطان ابدا وروى عن الصادق ان انا احكم اهلته فليذكر الله عند الجماع فان لم يفعل وكان
شركا وكان شرك الشيطان وكان يستحب التسمية عند الدخول يستحب عند كل جماع لهذا الحديث وغيره وعن الباقر ع
اذا اردت الجماع فقل اللهم ازرقني ولدا واجعله تقيا ذكيا ليس في خلقه زيادة ولا نقصان واجعله عاقبة خير
قوله ويستحب الولية منهم من اطاعتها على كل طعام يتخذ في كل حادث سرور من اسلاك وختان وغيرهما سميت بها على
ذلك لاجتماع الناس عليها ولكن استعملها في المعنى الاول المشهور اطاعتها عليه فاطاعتها على غيره يحتاج الى قيد كذا في سؤال
الاجازات فيقال ولية الختان ولية النبا وغيرهما حيث تطلق في محلة على ولية العرس ويقال للطعام الخن عند الولادة
الحرس والخزيرة وعند الختان العذيرة والاعداد وعند احداث النبا الوكيرة وعند قدوم الغائب القنطرة والمذبح يوم السابع
العقيقة وعند حلق الصبي المذاق وهو يفتح اوله وكسر تعلم الصبي القرآن او العمل المادية اسم لما يتخذ من غير سبب يطلق
على كل طعام والنقات بكسر الهمزة وفتح النون الى رزقها اذا فرق ذلك فلا خلاف عندنا في استحباب البقرة من ذلك
للتاسي بالنبي والائمة قال الصادق ع ان رسول الله صرح حين تزوج سيرة بنت له احدث اولم واطلم واطم الناس
الحشيش وعن الرضا ع ان الجاشي لما خطب لرسول الله صرح ان بنت ابي سفيان فزوجه عما يطعام وقال ان من سلف المؤمنين
الاطعام عند الزواج والحرس بالنفاس بالولد والعنا والختان والركا والرجل يرف المادية والوكا والرجل يقدم من مكنت
والشافي يقول بوجوبها لان النبي قال لعبد الرحمن بن عوف اولم ولو بشاة والاس للوجوب واجب بوجه على الاستحباب لانه لو
واجب لاسر بفعله غيره وفعله في بابي اذ واجه لم ينقل ذلك في اصالة براءة الفرية وقد ذكر المصنف من احكامها اسود الاول
لا تفكر برطها بل المعصية لها وكلما كثرت كان افضل وقد سبق مرارتي من بشاة فضا عدا من غير تحديد في جانب الكثرة وروى
ان اولم على صفة بسوقه ومن لم يفعل ذلك لانه كان على سفر في حرب خيبر عن اشرا اولم رسول الله ع على امرأة من نسائه
ما اولم على نبيب جعل يلعنني فادعوا الناس فاطعموه خزا ولما حتى شبعوا ومن لم يتكبر ولم يجاميس كما اولم على بعض نساء يمد
من شعر الشاني ونمها عند الزفاف واذا لم ما يحصل فيه سبها واكثره يوم اوبى بان ويكره الزيادة قال النبي ع الولية في يوم
الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة وقال الباقر ع الولية يوم ويومان تكثر وتكثر ايام وقا وسمعة الثالث
المدح عليها ويستحب علم المؤمنين لانهم افضل راوي بالمدة واوجب الى جانية الدعا ولو لم يمكن تخصيصهم فلا باس بجمعهم مع
غيرهم لحصول الغرض بهم والباقي زيادة في الخير وليكن فلهم وكسرتهم بحال الطعام وعادة البلد في البلد لا يخص الطعام
القليل للخلق الكثير من غير تكبر وفي بعضه فلا في ذلك الشرايع يستحب للملك على الاجابة استحبابا موافقا لخصوصا اذا كان الداعي
من منافات من حق المونة اجابة وعرفه ولا فرق بين القرب والعبيد ولولا غير البلد مع عدم المشقة البالية التي لا تتحل
عمارت وليست بواجبة عندنا الاصل وذهب جماعة الى وجوبها لما روى عن النبي ع ان من دعى الى ولية ولم يجب فقد
معصاه رسول الله وفي الثالث من دعى الى الولية فليأتمها وحلت على شدة الاستحباب ووجب بها كون الداعي مسلما وان لا يكون
في الدعوى منكره ومناها الا ان يعلم زوالها المحض من غير صورة فيجب لذلك وان يقيم صاحب الدعوة فيها الاغنية والفقراء
ولا من بعض الاصناف كعشرته وجيرانه واهل حرفته فلو حضرها الاغنيا والام لم يرجح الاجابة ولم يجب عند الفقهاء لغيره
شرا لو كان من يدعيها الاغنيا ويترك الفقراء وان يخص بالدعوة بعينه او مع جماعة معينين فاما لو دعى عاما وادعى
ليخرج من يريد ونحو ذلك لم يجب الاجابة ولم يستحب لان الاستماع والحال هذه لا يورث الوحشة والنادي حيث لم يعين وان
يدعي في اليوم الاول والثاني ولو لم في الثالث كره الاجابة ولو دعى اثنا فضا عدا اجاب الاول والاسبق فان جاءها
اجابا الاقرب وجاما الاقرب وادركا في الصلوة وقد روى عن النبي ع قال اذا اجتمع واعيان فاجب لفرجها اليك حرا فان
سبق احداهما فاجب سبق الناس كما يستحب الاجابة فالاكل يستحب لان الغرض من الدعوة ذلك ولما في تركه من القبح للوحشة
والشفرة لانه يبلغ في اكرام الداعي وغيره فليقل النبي ع فان كانا مفطرا فليطعم وبعض من اوجب المحض ووجب الاكل ولولية
لما ذكرناه واستثالا في الجسر ولا من المتصور من الاسر بالمحضر المتكلا لاكل فكان واجبا واجب منع الحضا والمصنف في الاكل واجبا

بل جرد الاجابة كان في حجر القلب ولهذا كلف الصائم واجبا بالهضم واجابة وعاء واجتماعه بين الجماعة والتعود المذكور
 سابقا انما هو على ترك الجملة الاجابة السار من الصوم ليس عندنا في ترك اجابة الدعوة لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى احدكم الى طعام
 فليجي فانه كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل الى محضر ويدعو له ولا يدعوه ثم ان كان الصوم واجبا مضيقا
 والتذلل للمعين وبما في حكمه كقضاء رمضان بعد الزوال لم يجز له الاضطرار وان كان موسعا كما للذوالمطلق وقضاء رمضان
 قبل الزوال جاز الاضطرار على كراهية وان كان فضلا فان شق على صاحب الدعوة صوم استحبابه اجازة وان النبي صلى الله عليه وسلم
 حضره بعضهم فلما قدم الطعام اسك بعض القوم وقال اني صائم افطر ثم اقضى يومه ساكنا وان لم يشق على صاحب الدعوة
 اسأكه فلا تفرق له كذا لك لعمرك انك لو اكرهت النبي صلى الله عليه وسلم ان ياكل من طعامك لكان ذلك منك منكرين
 ضعفا او تسعين ضعفا وصحيفة جليلية وراج عنه في ان دخل على جنبه فافطر عنه ولم يعلم بصومه فبين عليه كسبه له
 صوم سنة وفي المذكورة قريب هنا استحباب الاتمام على الظاهر التعليل في الجزاء النبي صلى الله عليه وسلم فان التكليف لم يوجب المشقة في ترك
 غالبا وهو نشاط الامر بالاضطرار وفيه ايماء الى العلة فيتعدي الى ما اشار لها في المعنى وهو شقة الاساك على نفسه واعلم
 استحباب الاضطرار هنا ورجاؤه على الصوم المرجب لثبوت الشراب عليه زيادة على الصوم مشروط بكونه الباعث عليه اجابة
 الدعوة ومثاله انما هو ان يكرهه لثبوتها عليه الشراب فلم يفطر بفرضه الطاعة فلا يثواب له اصلا فضلا عن ان يكرهه
 افضل من الصوم كما هو معلوم من قواعد الشرع واطلاق الامر بالانظر يحول على تصحيح الشقة في ذلك انك لا اعلات الاعمال
 بالنيات ولا يختص هذه الاحكام بهذه الوصية بل تاتي في كل دعوة الى طعام **قوله** واكل ما يشتر في الاعل اس جاز لا يجوز
 اخذ ما لا ياذن اربابهم هنا مع سائل الاولى يجوز للمالك في الاعل من سواك وبعده كالجوز والوزن والسكر والكثير
 الذبيب والدوام وغيرهما الاصل الجواز وان ذلك من سمات اغراض السرور والمك في هذه الموضع وهل يوصف مع اصل الجواز
 بالمعنى الاعم شي من الاحكام الخمسة لا ريب في انقضاء الوجوب لعدم دليل يدل عليه واما الاستحباب فاثبت بعض العامة لغيره
 ذكرناه وحكم اخره بالكرهية لا يبرهن باختلاسه والنتاب وهو يؤيد الى الوحشة ولا يبرهن غير من يجب صاحبه
 وفي ثبات الكراهية بثلث نظر والثابت اصل وغيره من الاحكام يحتاج الى دليل صالح الثانية يجوز الاكل من هذه النقطة
 على اشد الحال المستمر في سائر الاعصار ما لم يعلم الكراهية ولا يرفع اياها فاشبه اياها الطعام للضيقات بوصفه بغيره ايدى
 لا فرق في الترتيب جعله عام واما ما يفرق بينه وبين ما اذا اخص حكم الثاني بغيره كما لو وضع بين يدي الفار وغيره
 فلا يجوز لغيره الاكل منه الا باذن المالك صريحاً الثانية لا يجوز اخذه من غير ان يוכל في محله الا باذن اربابه صريحاً او
 بشا هذا الحال كما يتفق في وصية على العموم من غير وسعة على خلافه وشبهه وبالجملة فالمرجع فيه الى اشد الحال فان دل على المنع
 من اخذه اشنع ومن ذلك ان يوضع على عا لصاحب الدعوة بين يديه الاكلين فان ذلك من منتهى اراده ضبطه وقصر الاذن
 على الاكل وان دل على ابا حرة الاخذ جاز وان اشبه الامر ان يقتضي العبارة المنع لانه جعل الجواز شرطاً ولو بشا هذا الحال
 وهو حسن لا صالة المنع من التقرب في مال الغير خرج منه ما اذا استفيد الاذن فيبقى الباقي وفي المذكورة جواز اخذه ما لم يعلم الكراهية
 وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فاما باطبا عليها جواز ولوزن وتر فثبت فقبضنا ايدى بشا فالاكل لكم فالاكل لكم لا يكره
 نهيت عن النهب قال انما اهلنكم عن نهب لسكر خذوا على اسم الله في انبائه جاز بناءه المربعة حب جواز اخذه با حله جرحه
 هل يمكنه الاخذ قبل نعم اعتبارا باعادة الدالة على عرض المالك عنه فاشبه النقا المباحة واختاره في المذكورة وقيل
 لا يملك بذلك وانما يفيد وهذا هو الاقرب والفرق بينه وبين مباح الاصل وان لا يملك الاخذ من ملك احد عليه فاشبات اليد
 عليه مع نية التملك كانت في تملكه بخلاف المملوك اذا ابيع بالاذن فان ذلك لا يخرج عن اصل الملك واثبات يد المازون
 له فيه ليس من الاسباب النافذة للملك شرعا فوتهسك بالاستعجال الى ان يعلم المزيل ويتفرع على ذلك جواز رجوع المالك
 فيه ما رامت عينه باقية في بدا الاخذ فلو اكله ولو ياكل زال ملك المالك عنه ولو نقله الاخذ عن ملكه بيع ونحوه فلا فرق
 وزال ملك المالك عنه والكلام في كل الحاضر منه الذي حكم بجوازه في ان يباح الاكل من غير ان يحكم بالملك او يملك العقول
 وعلى المختار لا يزل ملك المالك الا بالاذن راد ومثله الطعام للمقدم للضيف ويزيد للضيف عن هذا انه لا يجوز له التقرب بغير الاكل

مطلقا الامع اذنه المالك في نحو طعام السائل والحرقة والطعام بعضهم بعضا الى قولين الاحوال وهي ما يختلف باختلاف الاشخاص
 والاحوال والافراد وجنس الطعام وحسب لا يقبل ملك الاخذ بشئ من ذلك يقيد اولوية بما يآخذ فليس اخذه اخذ منه
 فهو اشارة الى بسط حجة ذلك فوق فيه شئ منه ما دام ثابتا فيه فان سقط منه قبل اخذه ففي بثوث حقه وجهان كما
 لم يقع في شبكته شئ ثم اقلت ولولم يبسط حجه لئلا لم يملك ما يسقط فيه قطعا وهل يصير اولوية وجهان ياتيان فيها
 نقض في ملكه بغيره فانه يقع في شبكته شئ ثم اقلت ولولم يبسط حجه لئلا لم يملك ما يسقط فيه قطعا وهل يصير اولوية وجهان
 ياتيان فيها نقض في ملكه بغيره فانه يقع في شبكته بغيره قصد **قوله** بكرة الجماع في وفات ثمانية الى قوله والكلام عند
 الجماع الا ان كراهته في هذه المواضع روايات كثيرة يجتمع من جلستها ذلك ويدخل بعضها في بعض وروى
 الشيخ في الصحيح عن عمر بن عثمان عن ابي جعفر ثم وفد سألته بكرة الجماع في ساعات فقال نعم بكرة في الليلة تكفي
 فيها الفجر واليوم الذي تنكس فيه الشمس فيها بين غروب الشمس الى ان يغيب الشفق ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس وفي الجمع
 السواء او الصغار والزلزلة ولقد بات رسول الله عند بعض نساء ثم فاكسفت القمر في تلك الليلة فلم يكن منه بها شئ فقالت
 له زوجته يا رسول الله يا ربى وانت راي كل هذا لبعض فقال ويحك هذا الحديث من السماء فكرهت ان اتلف ذلك فادخل في شئ
 قد علمه قوما فقال عز وجل وان ير لكسفا من السماء ساقطا يقول سبحانه مكره واما اسراجها في هذه الساعات التي
 وصفت في وقت من جماعة ولما اراد سمع هذا الحديث فيرى ما تحت وزاد الكليش في اليوم والليتين يكون فيها الرجح السواء
 والصغار والحمار واليوم والليتين التي يكون فيها الزلزلة وعندهم قال فيها او صوبه رسول الله عليه السلام قال يا علي لا يجامع هلك
 في اول ليلة من الهلال ولا في ليلة النصف ولا في اخر ليلة فانتهى عن علي ولده من فعل ذلك الحد فقال علي لم ولم ذلك ^{بطل}
 الله وقال ان الجن يكسرون نساءهم في اول ليلة النصف وفي اخر ليلة اما رأت الجنون يخرج في اول الشهر وفي وسطه وفي اخره وروى
 سليمان المعمرى عن ابي الحسن ثم قال من اتي اهله في محاق الشهر فسلم اسقط الولد وعن سحر بن عمار قال قلت لابي بصير
 الرجل يكون بعد اهله في السفر ولا يجد الماء اياي اهله قال ما احب ان يفعل ذلك الا ان يحاق على نفسه وعن ابي عبد الله
 قال قد سئل جامع زنا عريان فقال لا ولا يستقبل القبل ولا يستدبرها وقال لا يجامع في النية وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 يغشى الرجل المرأة وقد احلم حتى يغتسل من احل له الذي راي فان فعل وخرج الولد مجنونا فلا تلوس الا نفسه ولا باس
 بكرار الجماع من غير غسل الاصل ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نساء ثم يغتسل اخرها وكان عليه يقول سيح للرجل
 ان ياتي اهله اول ليلة من شهر رمضان لقول الله عز وجل احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع وروى
 الكليش باسناده الى الصادق ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولذي نفس سيد لولان رجلا غشي امرأة وفي البيت سبيقت في اهلها
 ويبيع كلاهما ونفسهما ما افلح ابدا ان كان غلاما كان ذائبا وان كانت جارية كانت ذائبة وروى الشيخ عن سماعة قال
 سالت عن الرجل ينظر الى فرج المرأة وهو لا يجامعها فقال لا باس الا انه يورث المعنى عن عبد الله بن سنان قال قال ابو
 عبد الله سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الكلام عند النقاء المختارين فانه يورث الخثر ثيابات الاول الحاق مثلك الميم هو ثلث ليال من اخر الشهر
 زمان خفاء القمر فلا يرى غداة ولا عشية لانه يطالع مع الشمس فحضر قال اهل اللغة الليالي الشهر عشرة اسما عز ثم نقل ثم ستم
 ثم عشر ثم سبع ثم دوع ثم قلعة ثم حادس ثم داروى ثم حلق الثاني انما يكون ليا الى الحاق الثاني ثلثا على تقدير تمام الشهر ولو نقص
 كان النقص ليا الى الحاق لان كل ثلث قبلها قد استوفى ثلثها قبل ان يثين النقص ولا صالة علم الكراهة ولا ان الحاق الهلال
 حقيقة في الليتين الاخيرتين والاخرى تابعة الثالث الليلة الاخيرة يجتمع فيها كراهتان من حجة الحاق وكونه اخر الشهر فينكح الكراهة
 فيها زيادة على اجتماع الرابع والخير السابق دل على كراهية الوطى في الحاق الشهر اعم من كونه ليلة الدخول وغيره كونه من هذه الاربعة
 وكذا روى الكليش عن الكاظم من تن وج في محاق الشهر فليعلم لسقط الولد وهذه العبارة تقتضي كراهية العقد لان التزويج
 حقيقة فيه وج وتكره كل منهما اسنادا الى الحديثين وان المصنف وغيره قد تضرع على كراهية الوطى والشهيد وحرره احمد
 من حديث الترمذي ان من يدبره العقد والوطى معا وهو بعيد الخامس يقتضي التعليل لسقط الولد ان الخطي جامع يمكن
 ان يحصل به ولما و في جامع الحامل فلو كانت خالية من ذلك كالياسنة احتمل تويا عدم الكراهة اذا لبس في الباب غير ما ذكر

من النصوص وليس فيها الحكم بالكراهة مطلقا كما اطلقه الفقهاء فيختص بموضع الخطر بل ليس فيه تصريح بالكراهة الا انه التعرض لنظر
الولد لما كان سر جرحا في نفسه حكما بالكراهة لذلك ومثله لتعليل الجماع في اخر الشرح واذا لم يجلد الولد وتقليل نظر الفرج
بعاده وتقليل الكلام حال الجماع بغير سر اللهم الا ان يجعل ذلك بعض ما يترتب عليه ويجعل الكراهة لما هو اعم من ذلك كترك التعليل
بإياه عن تفسير العنى في نظر الفرج بغير الولد ذكره جماعة من اصحابنا ويحتمل قويا ان يريد به معنى الناظر ان ليس هناك ما يدل
على ارادة الولد ولا هو مختص بجالته وهذا هو الذي رواه العاصم في كتبهم ورواه غيره وعليه حسن عموم الكراهة الاوقات الساكنة
انطلق المصنف الكراهة عند وجود من ينظر اليه وهو شامل للمبصر وغيره وقبله يخص ذلك بالمبصر وهو حسن وتقليل الخبي
تقتضي ان الخطر على الولد السامع بان يكون ناسيا وان التفسير المستعمل في اطلاق يرجع اليه لا الى الجماع ووجه الكراهة التعرض
لنقص الولد السامع فلو كان كبيرا دخل في العموم بل ادلى بان لم يناد له اسم الغلام والجارية المسامحة النبي لو اورد على الكلام
خالية في الوصية عقيد بالكثير متعلق بالرجل فظاهره وعدم الكراهة من المرأة وفي القليل منه ولا بأس بذلك وما اؤخر
فتناول الجميع ويمكن الجمع بينهما بأشدد اد الكراهة في الكثير خصوصاً من جانب الرجل الثالث المشهور كراهية النظر
الى فرج المرأة حالة الجماع من غير تحرير وقد تقدم في مقطوع سماعة في لباس عن رعدة ابن حنبل من الحيات ولعله أشد
الى ظاهره ان لا يورد عنه في وصية النبي ثم لعل ولا تنظر الى فرج المرأة وغض برك والبهزية شذو ل حاله الجماع وغيرها
وفي مقطوع سماعة العقيد بحالة سماعة التقييد بحالته وهو ادلى ومثلهما رواية ابن حنبل عن ابي عبد الله من ينظر الى رجل في
فرج امرأة وهو يجامعها قال لا بأس ولعل الاطلاق في الجزاء من قبيل تلك الحالة عقيد تلك السان فيها مع الاستناد في الاطلاق
ان مثل هذه الروايات الواهية لا يخلو من اشكال لولا سهولة الخطب في الكراهة وعلى هذه الوصية تفوج واخرة الوضع وقد خرج
به بعض المتقدمين **قوله** يجوز النظر الى وجه امرأة يريد نكاحها لا طاف بين سائر العلماء في جواز النظر لمن اراد التزوج بامرأة وقد رواه
العامر والحاصم عن النبي ثم والائمة ثم قال لرجل من اصحابه وقد خطب امرأة انظر الى وجهها وكفها فان احدى يديك فيها
بكتفك المودة والا فقل لئلا يد اسر بينهما على ذلك فعل وربما قيل باستحباب النظر الى ظاهره الاصل ان لا يلقى امرأته ذلك وربما منع
ولا لمة على الجواز ارادة الاباحة فانها بعض مستعلة اثر حيث لا يراد بها الوجوب كقولهم نعم وان احلتم فاصطادوا بشرط الجواز مع
ارادتها مكانة عادة بان تكون محالة في الحال ويجوز ان يجب اليه فلا يجوز النظر الى ذات البعد ولا الى المعقولة لئلا وجهها
عند الخوض المانع ولا من يعلم عادة عدم اجابتهما وينبغي ان يكون قبل الخطبة ان لو كان بعد هاتين كانا الشئ ذلك علمي ان
هشما ولو لم يتسببه النظر بنفسه بعث اليها امرأة شاملا وتصفها له للتاسف ان النبي ثم عقب ام سلمة الى امرأة وقال انظر الى امرئكم
عنه ترها رشيح ما فيها اذا تقر بذلك قال في يجوز النظر اليها اليه منها انما فاهو الوجوب والكفان مع مفصل الزند ظهر او بطلنا
لان المقصود يحصل بذلك فيسبق ما عله على العموم والرواية التي اشار اليها المصنف المتقدمة جواز النظر الى شعرها وحياسنها واقفا
عبد الله بن الفضل مسلا عن الصادق ثم قال قلت له ينظر الرجل الى المرأة يريد تزويجها فينظر الى شعرها وحياسنها قال لا بأس
بذلك اذا لم يكن متلفذ وروى عبد الله بن سنان بطريق فيه جاحيل قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يريد ان يتزوج
المرأة ان ينظر الى شعرها فقال نعم انما يريد ان يشربها با على الثمن وروى عيناث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي بن
في رجل ينظر الى محاسن امرأة يريد ان يتزوجها قال لا بأس انما هو متامر ونظر ان هذه الروايات من حيث الاستدلال
حجة في جواز ما دل الدليل على محرم فلذلك نسب المصنف الحكم الى الرواية فالاقصا على موضع الاتفاق منعين والمراد بها
مواقع رديتها وهل وسع دائرة من الوجوه والكفنين وربما قيل باختصاصها بما روي من خوف الشيا من ينظر الى وجهها
اعدم تشييد الروايات به وكما يجوز النظر للرجل فكذا المرأة لا شرا كها في المقصد واعلم انه سيأتي جواز النظر الى وجه المرأة
الاجنبية وكيفها في الحجة فانما وجب الاقتصار هنا على هذه القصة بطلها وبين الاجنبية من وجه الاول ان جوازها الاجنبية موضع
خلاف وهذا موضع وفات الثاني انه في الاجنبية شرط بعدم خوف الفتنة وهذا لا يشترط لان يريد التزوج اللهم الا ان يحلها
فيكون موضع العقد وفي التذكرة اطلق الجواز مع خوف الفتنة وبها معاملة بان الغرض ارادة النكاح ويقضي ان ذلك منات
للفتنة الثالث انه في الاجنبية مقصود على اول نظره فلا يجوز التكرار وهذا يجوز الرابع انه في الاجنبية مكرره وهذا لا كراهة فيه

لم يكن سبها وانظرها من وراء الثياب قائمة وما شئت فلا خصوصية له عن الاجنبية الا من حيث الاباحة هنا والكرهية له
قوله كذا يجوز ان ينظر الى امر يريد شرا لها والى شعرها وحاسنها لا ويب في جواز النظر الى الامور التي يريد شرا لها وانما
الكلام في محله ومنع الوفاق منه وجهها وكفها وحاسنها وشعرها وان لم يأت المولى صريحا لان عن منها البيع قرينة
الا ان في ذلك وهل يجوز الزيادة على ذلك من باقى جيدها ما عدا العورة قبل نعم قطع به في المذكورة لدعاء الحاجة
اليه للتعلم اليها لئلا يكون لها عيب فيحتاج الى الاطلاع عليه وقيد في الدروس بتجليل المولى ومعه جواز النظر الى العورة
ايضا وفي رواية ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يعرض الامر لشيء فيها قال لا بأس بان ينظر الى حاسنها ما لم ينظر
الى ما لا ينبغي النظر اليه وظاهر الرواية جواز النظر الى ما عدا العورة كما اختاره في المذكورة وان لم يأت المولى صريحا بان يريد
شرا لها لا ينبغي له النظر اليه ما هو من العورة ولم يتعرض المصنف لجواز البس وفي الرواية المصريح بجوازه وهو من منع توقف الغرض
عليه ولا فائدة احصاء الامور التي يحل النظر اليها هنا فخص بالمشعرى فلا يجوز النظر اليه زيادة على ما يجوز للاجنبي فحذف الزيادة
الفرق ان في شراها لا اختيار لها فلا تفرق ويجوز **قوله** ويجوز النظر الى هذا القدر وشعره من لثامها انما كان من غير لثام
الامام لان اهل الذمة في الاصل للمسلمين وانما من القوام الرجال شرائط الذمة فيبعض النساء فكان تحررهن ملك المسلمين
لهن والمراء بالاماء اما الناس غير النساء طرا واما المهرجات عليه بعارض كثر ويجهن وقد روى الجواز بطريق المسكون عن
ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينظر الى شعره من رايه يمين وفي حديث اخر عنه قال
لا بأس بالنظر الى نساء اهل خمار والاعراب واهل البوادي من اهل الذمة والعلاج لا يمتن اذا يمتن لا يمتن وليس في الخبرين تقليل
بما ذكره المصنف نعم روى ابو بصير عن ابي جعفر ان اهل الكتاب ما ليك الامام فتكون نساءهم بمنزلة الاماء في الجمل من
تقليد ان يري جواز النظر الى نساء غير كذا ذلك وهو المشهور بقيد ان يكون النظر وكفها وشعرها خاضعة بالقيد بنوع ابن ابي
من النظر الى نساء اهل الذمة لعموم قول المؤمنين فيضوا من ابصارهم واختاره العلامة في المختلف وان وافق المشهور في كسبه وعلى القول
بالجواز هو مقيد بعدم التلذذ بالنظر وعدم التوسل به فيكون المراد بما خفف الوضوح معناه محرم وهو المعبر عنه بخبر الفتنة
وفي المذكورة شرط في الجواز ان لا يكون التلذذ ولا معه ويتبر ولا خرف افادت ويظهر من ذلك ان الوصية غير خرف الفتنة وفي
القول بعد غيرها ان تنصرت على عدم الوصية كما في الكتاب وهو جواز **قوله** ويجوز ان ينظر الرجل الى سكره جواز نظر كل واحد
الرجال والنساء الى مثله محل وفان قولا فعلا بشرط ان لا يكون النظر تلبذ ولا خفاف بعد فتنة بالوضع في محرم وان
يكون النظر لغرض العورة وهو من الرجل ما يجتريه في الصلوة ولا فرق في ذلك بين الحسن والبيح للعموم ولا بين الامر وغيره
عندنا والامام اشاع الامر بالجواب نعم لخاف الفتنة بالنظر اليه والتلذذ به فلا اشكال في التحريم كغيره وقد روى في ذلك
قد سأل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غلام حسن الوجه فاحل له من رواه وكان ذلك بموافاق الحاضرين ولم يصره بالاحجاب عن النساء
فدل على ذلك الجرم واجلاسه واداه تنهاسه وتعففا واطلاق المصنف جواز النظر للمرأة الى مثلها مثل المسلمة والكافرة والنسبي
والشهر وان الحكم كذا على العموم ولكن ذهب الشيخ في احد قوله الى ان الذمة لا تنظر الى المسلمة حتى الوجه والكفين لقوله
ولا يبدون زينتهن الا لغيرهن الى قوله او نساء من الذمة ليست بمن وعلى قول لبس المسلمة ان تدخل مع الذمة الى الحمام
والشهر الى ان المراد نساء من في خدمتهن من الحرائر والاماء فيشمل الكافرة ولا فرق بين من في خدمتهن من محاربا
قوله وللرجال ان ينظر الى جيد زوجته باطنها وظاهرها والى الحامد ما عدا العورة وكذا للمرأة لا يشتر في جواز نظر كل من الزوجين
الى جيد الآخر مطلقا لان الاستمتاع به بالنظر اول الغرض من جلته لك وقدم الخلاف في النظر اليه حاله الجماع وان الامح الجواز
والملك في حكم زوجة مع جواز تكاثرها فلو كانت زوجة للغير او مودة او ميرة او معتقة عن وعلى شبهة جواز ذلك على
قوله لا ينظر الى اجنبية اصلا الا بعد رفق ويجوز ان ينظر الى وجهها وكفها على كراهية رفق ولا يجوز معاقبة النظر وكذا الحكم في
المراء جل ب نظر الرجل الى المرأة الاجنبية فيها عدا الوجه والكفين اجاعي فان كان في نظرها احد الانس من حرم ايضا اجماعا والا
ففي الجواز اصل احدها الجواز مطلقا على كراهية اختياره الشيخ في القول نعم ولا يبدون زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه
والكفين لان ذلك ما يعم به العلوي ولا طباق الناس في كل عصر على خروج النساء على وجه يحصل منه بد وذلك من غير تكثير

التحريم مطلقا اختار العلماء في ذلك كونه لعدم قوله نعم ولا بد من دليلين الا ليعلم ان الاية لا تقتضي المسامحة على منع النساء من ان
 يخرجن سائرات ولوجهن للنظر لئلا ينزل منزلة الرجال ولان النظر اليها مظنة الفسقة وهو محل الشهوة والافاق بها من الشرع حمى الباب
 والاعراض عن تفاصيل الامكام كالخلق بالاجبية ولان التحصية انت وسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع تستفيته وكان الفضل بن
 العباس ودون رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه فضل عنها وقال رجل شاب وامرأة
 شابة فحشيتان يدخل بينهما الشيطان في كل واحد من هذه الاوالة نظر لان النهي في الاية يخص بماء الوبر والكين
 لقوله نعم الا اظهرهنا وسوى ثقات المسلمين معارض بشمله ولما لم يلزم منه تحريم هذا المقدار لجواز اسناد منعه الى المنة
 والعنف بل هو الاظهر او على حجة الافضلية ان الاشك فيها وحديث التحصية يدل على الجواز لا على التحريم لانه لم ينها عن النظر
 او لا ولا صريحا عنه وانما صرحه لما علم من حرف وقوع الفسقة مع الخوف لا طام في التحريم مع ان منعه لوجهه اعم من كونه على وجه
 الوجوب الوجوب فلا يدل عليه ويؤيد كونه ليس عليه وجه الوجوب عدم منعه لها من ذلك باللفظ فان النهي عن المنكر واجب
 على الفور ولم يحصل منه ذلك وانما حصل ذلك منه فعله حال عليه ولو سلم فهو على بعض الوجوه لا مطلقا كما بيناه والقول الثالث
 جواز النظر بظنه الفسقة لان شأنه ان يحادث عنه للميل القليل يترتب عليه الفسقة كما اتفق المفسرون والراصدان الشافعية غالبيا
 لاعم واجبة الشهوة والميل القليل وهذا حسن ان تحقق من المعادة احد المظهرين والافقيه ساس وعليه فينبغي ان يروا بالمرأة
 ما لا اطال عن غرضنا بحيث يتحقق الميل القليل فان ذلك كعامة النظر ولا فرق بين اتخاذ المجلس وتعدده ومحل الخلفات في المرأة
 الواقعة عن قصد ليرتب عليها الحكم الشرعي ما يقع اتفاقا بغرضه فلا يتعلق بها حكم اتفاقا ولا وجهيات القول بالتحريم
 مطلقا طريق المسألة ونظرا للمرأة الى الرجل كنظرها الوجه لمقتضى فيها لقوله نعم وقيل للمؤمنات بغضض من ابصارهن
 فلا يجوز لها النظر الى وجهه وكفنه واعلم ان اطلاق الهم الاجبية شامل للصغير والكبير وكذا اطلاق الحكم في المرأة يشمل
 النظر الى الصغير والكبير ولا بد من استثناء الصغيرة التي ليست غلبة الشهوة من الحكم وكذا العجوز التي ليست غلبة الشهوة من
 التلذذ بنظرها غالبيا على الاقوى لقوله نعم والقول عدس النساء الا ان لا يوجبه نكاحا فلا جناح عليهن ان يضعن شيئا بين الاية
 ومن استثنى الصغيرة غير المهترضة اليه المرأة وهو الذي لم يبلغ سباحا بحيث يصلح ان لا يحل ما يرى لقوله تعالى والطفل
 الدين لم يظهرها على عورت النساء ولا نرج ينزل سائر الخيل نوات وما المهر ناة كان فيه نوات شهوة ونشوق فهو كالبالغ
 في النظر فيجب على الولي منعه منه وعلى الاجبية المنع عنه والافق جوازه قولان من ايدان استبدان من لم يبلغ الحلم في الاوقات
 الثلثة التي هي مظنة التكشف وليدل دون غيرها بالجواز ومن عدم قوله نعم والطفل الدين لم يظهرها على عورت النساء في ذلك
 غيره في النعم من ابداء الرخصة وهذا اقوى والامر بالاستبدان في تلك الاوقات لا يقتضي جواز النظر كما لا يخفى هذا كله
 مع الاختيار اماع الضرورة منيات **قوله** وجهه عند الضرورة كما اذا اراد الشهادة عليها قد عرفت ان موضع المنع منظر
 كل من الرجل والمرأة الى الآخر شرط بعدم الحاجة اليه اساعه فخرجوا جاعا وقد تقدم من مواضع الحاجة النظر الى من يريد نكاحا
 او شراؤها ومنها ادارة الشهادة عليها فلا اراد وللعاملة للعرض ان احتاج اليها وللقد والجارة وما شاكلها من الطبيب
 وغيره حيث يحتاج الى شئ منه ويخصه لمجان في الجميع بما شئد فيه بالحاجة ففي مثل الشهادة يكون نظر الوجه واستثناءه من المنع على
 القول به مطلقا مع افتقاره الى التكرار او غير كراهة ومع الحاجة الى الزيادة عليه لو فرض وفي مثل الطبيب لا يخص بقوله عين
 بل محل الحاجة ولو الى العدة وكما يجوز النظر في من الس من حيث يتوقف عليه ولو امكن الطبيب استثناء امرأة او محرم او الزوج
 في موضع العورة في لمس الحبل ووضع الدار وجب تقديمه على مباشرة الطبيب والاقوى شرطا عدم امكان المماثلة المتأدى الى
 المعترضة ومنها شئد فيه بالحاجة ولا يشترط في جواز خرق مسد الحبل ولا خرق شدة السائل المشقة بترك العلاج او بطول البرء
 وقال في ذلك كونه وبينون ان يكون محض عدم وهو حسن وفي جواز النظر في من الزانية لطلب الشهادة قوله لان ادعاء المنع لا
 نظر الى منعه فكان محرمها وليست الشهادة على الزنا عند الانساب وبالسفوف هذا انما يكون الشهادة عليه مع الوثوق اتفاقا
 لا تفصلا او بعد بعد السبوتان جعلناه كبيرة الشاف والجواز واختاره في القواعد لا ضرورة وسيلة الى اقامة حد من حد وادعوا
 ولما في المنع من عدم الفساد واجبة النفس من على هذا المحرم وانسد دباب ركن من ادكان الشرع ولم تسع الشهادة بالزنا توقف

تجلبا على الاقدام الى نظر المحرم وادامته لاستعلام الحال بحيث يشاهد الميل في المحللة وانضاف الشهادة على التوبة يحتاج الى الزمان
يعلم منه العزم على عدم المعاودة فيعود الحذور السابق وهذا القول ليس بدليل البعيد واما نظر الفرج للشهادة على الولادة
والشهادة على الرضاع فان امكن اثباتها بالنساء لم يجز للرجال والا فلو جاز اجزها للرجال لزمها الضرورة اليه
وكونه من مهام الدين وانه الحاجات خصوصاً امر الشدة ويكفي في دعاء الضرورة الى الرجال المشقة في تحصيل اهل العدالة
من النساء على جبر بشبهة **قول** هل يجوز للنظر الى المرأة المأكلية والاجنبية هنا مسائلتان الاولى في جواز النظر
الحضى للملك للمرأة الى ما كنهه قولنا احدهما الجواز ذهب اليه العلامة في المختلف لقوله نعم واما ملكت ايماناً من الشامل بعزم للملك
الغنى والحضيات فرض خروج الغنى شبهة وعرض البهجة في الباقي مع ان الشيخ في المبسوط ما يدل على بطلان الجواز
نظر للملك مطلقاً وان كان قد رجع عنه اخيراً وهذا عياناً اذا ملكت المرأة غلاً او حضياً فهل يكون محرماً لها حتى يجوز ان يخل
وبسرها قبل نية وجبات احدها وهو الظاهر ان يكون محرماً لقوله نعم ولا يبدى من زينة من الاعمالتين الى قوله واما ملكت ايماناً من
الثاني وهو الاشبه بالمذهب انه لا يكون محرماً وهو الذي يقوى في نفسه وهذا الكلام يدل على تزده وان كان سلباً اجز
الى التحريم والمقصود ان الحكم يحرم نظر الملك الغنى ليس باجمعي فيمكن الاستدلال عليه بعزم الامة وقد روى الشيخ في المبسوط
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما مضى الى اقصى ديارها لم يبلغ رجلها وانا غطت به رجلها لم يبلغ واسها فلما راي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يليق
قال انه ليس عليك باس انما هو ابوك وغلامك وروى كثير من اخبار كثيرة بطرق صحيحة عن الصادق ع ان المراد بقوله نعم واما ملكت
ايماناً من شاملة للملك مطلقاً وروى في الصحيح عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يري شعره ولا يري سائر ما في
الباس ويدل على جواز النظر الحضى ايضا قوله تعالى والتابعين غيرا ولى لا يبدى من الرجال والحضى ان كان مسجوح الذكوع الاثني
لا يبين له ارب في النساء الا ربها الحاجة اليه وهي منفية عنه والاستدلال بمملك اليه اوضح وقد روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن
اسماعيل قال سألت ابا الحسن عن فتاة النساء الخاضع فقال كانوا يخلون على بنات ابي الحسن ع ولا ينقض ولا يخل
من دلالة على جواز النظر وان لم يكن صريحاً ان الظاهر من النقص هنا ستر الوجه منهم مع احتمال ارادة غيره والثاني المنع وهو
الذي فتاده المصنف وقبله الشيخ في كتابه وفيه العلامة في الذكر لعموم المنع المستفاد من قوله نعم ولا يبدى من زينة من الامة
وقوله نعم وقيل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن وذلك اليه من ابي الحسن ع ولا يبدى من زينة من الامة ولا يبدى من زينة من الامة
لويامته خرج عن الدلالة فكان كزوج الاخت وانما يفيد الحرمة من يحرم من بدله وقد روى الشيخ ايضا في الصحيح عن احمد بن
الحسن ع الكلام ثم قال قلت له يكون للرجل الحضى يخل على نساءه فينظرهن الوضوء فيرى شعره قال لا لا يخل على نساءه فينظرهن
الاول على النقية من سلطان الوقت لانه روى ايضا في حديثه قوله نعم لما سئل عن ذلك فقال سلك عن هذا ولم يجب وهو
ظاهر في النقية المحققة في هذه المسئلة ان الاخبار في الحضى المحصنة من الجانبين غير دالة على المطلوب لان الجواب هنا دفع
بلا نافية وقيل الفعل المحصن اعلم من تحريمه بل يجوز ان يكون لغرض اخر كالكراهة والنزهة وغيرها وعدم المنع عن صحيح وكفى
الوجه لو امكن وان كان ذلك ولا ساك عن الجواب في الجزا اخر يمكن كونه لعدم صلاحية الوقت له ولا يخل من دلالة على النزهة
والكراهة اذ لو لم يكن فيه وضعية لكان الواجب الجواب له على جبر يرفع الابهام وكونه للنقية غير جيد لانها مسئلة اجتهادية و
الحال الفرق فيما فهم من جواز النظر وجعله محرماً ومنهم من منعه مطلقاً ومنهم من فضل غرم نظره الا ان يكبر ويحرم وتذهب
شعيرة وهذا في الحقيقة في حكم القول بالمنع مطلقاً لان الحرمان الباطن هذا الحد يجوز النظر للملك ايضا لدخوله في غيرا ولى الامة
وجاز في مثل هذا على النقية غيرا وخرج ولا ينبغي التعليق بها في المسائل التي اتفق عليها من خالفهم والافهام اسر بن رافع فيمنع
القطن لذلك في نظائر هذه المسئلة فانها كثيرة تراهم يحلون منها الحكم على النقية مع احتمال ان الخلفه فيها ويشهد هذا الجواز العدول
عن مدلول اللفظ بجم الاحتمال البعيد واما الاستدلال بعزم لا يبدى من زينة من الامة فاستدلال ببعض الجاهل دون بعض وهذا
يجيد لان الاستثناء اخرج المنازع وابتعد منه الاستدلال بقيل المؤمنين يغضضن من ابصارهن واما حمل ملك اليه من على الاما
هو في غاية البعد اما ان لا يدخل من نساء من قبل فلا وجه لا عادية وليس حكمه من الاسرار المهمة في هذا الباب حتى يعاد
ذكره للتاكيد بل هو اضعف من ذلك واما ثانياً فلا اشراك الاما والحران في الجواز فلا وجه لتخصيصه صلاً واما الاستدلال

بان يحرمه ليست دائمة فغيره انما تستدل بالحرمة بل ملك البيت يتحقق حيث يتحقق ريزول حيث يزول ولا بعد في ذلك بعد
 ورد في القرآن العن بن من الجائز كون رخصه وتحققا كما استثناس انهما وهن الزينة ما ظهر منها في الوجه والكفين الثانية
 في جواز نظر الحصى الى عين ما كثر وفيه قولان ايضا وجبه الجواز والمنع قد ظهر مما في رناه في المسئلة السابقة فانه وان لم يدخل
 في ملك البيت لكنه داخل في غير اولى الاربع من الرجال وقد قال ابن الجبيل في كتابه الاحدى وقد روى عن ابي عبد الله
 وابي الحسن ثم كراهية رؤية الحصى ان الحرة من النساء احل كان او ملكا وهذا يدل على حمل النسخ السابق على الكراهية كما
 ذكرناه وعمد الحكم في غير الملوك لا الحصى ان في الرواية جمع معوت فيفيد العموم الشامل للحر والملوك والناسط للملا
 وعبرها وزاد انه روى عن معاوية الصادق ثم والكليني رحمه الله ذكر حديث محمد بن يزيد بن يعقوب ان الحصى كانوا يذخلون
 على بنات ابي الحسن ولا يفتحن فيفتحن وزاد فيه قلت وكذا في اخر الحديث قال لا قلت فالاخر يفتحن منهم قال لا واعلم ان اطلاق
 الحصى يشمل من قطع حصىه وان يقر بكونه واولى تخصيصه على الملا فان بمن قطع ذكر حصىه معا كما قطع به في المذكور
 واما الحصى الذي بقي بكونه والمجيب الذي بقي انشاء نكاح الحقل **قوله** الا عني لا يجوز له سماع صوت المرأة هنا سئل ان الاول
 انما يحرم على الاعم سماع صوت المرأة لان صوتها العورة والملا ان الحكم يشمل ما اذا خاف الفتنة او الندود وعلمه ونفيده حتى يم
 سماع صوتها للمصير بطريق اولي ولكن لم يذكره في حكم المصير والكتفي بالنسبة عليه هنا ويشكل اطلاق الحكم فيها لما في ذلك
 من الجرح والضرر المنق وقد لم دليل صالح عليه وكون صوتها عورة لا يدل على التحريم مطلقا وقيل ان يحرم سماع صوتها
 مشروط بالندود او خوف الفتنة او مطلقا وهو ارجو وبه قطع في المذكور وينبغي لها ان تجيب لها طبر وقاع الباب بصحة
 عليا ولا يخرج صوتها في قوله تعالى خطا بالنساء النبوة فلا يخصص بالقول فيطبع الذي في قلبه من نهي نبيه على امرين
 معا وقد روى في العهد وان امير المؤمنين ثم كان يعلم على النساء وكان يكره ان يسلم على الشابة منهم وقال انخوف
 ان تخفى صوتها فيد على من الام اكثر مما اطلب من الآخر وفيه دليل على ما اخترناه واعلم ان القدر الذي استأمره الاجنبين
 عموم وحسن كما يحرم عليها كشف ما يحرم قطرا للاجنبي الثانية انه لا يجوز النظر الى الاعم كالمصير وجبه عموم قوله نعم وقيل
 للهيئات بغضض من اصدا وهن الشامل لروية الاعم والمصير وكان عليه ان يستغنى عن المصير فانه استغنى عنه الوجوه
 الكفيتين بقوله سابقا وكذا الملة اى يحرم عليها النظر الى الرجل على الوجه والكفين مرات لا اريد به وقد روى ان ام سلمة قالت
 كنت انا وميمونة عند النبي ثم في قتل ابن ام مكتوم فقال احببنا عنه فقلنا انه اعمر فقال انما انما التما بصلته **قوله**
 الوطى في الدبر فيه روايتان احدهما الجواز وهو المشهور بين الاصحاب لكن على كراهية شد ملة اختلاف العلماء في وطى المرأة
 في دبرها فقال اكثر الاصحاب كالشخصين والمنقضى وجميع المتأخرين انه جائز لكنه مكره على كراهية شد ملة وهو مذاهب مالك
 ابن انس من الفقهاء الاربع على خلاف عنه ونقل جماعة من علماء الشافعية منهم الرافي في الشرح الكبير عن ابي عبد الحكم تليد
 الشافعي ان الشافعي قال لم يسمع عن النبي في تحريم ولا تحليله شي والقياس انه حلال وفضل ان بعض الشافعية اقام ما رواه
 ابن عبد الحكم عن الشافعي قوله لا رد وجه جماعة من علماءنا ومنهم القتيون وابن حزم الى انه حرام وهذا اختيار اكثر العامة وقد اختلف
 الرواية فيه من طريق الخاصة واشهرها ما دل على الجواز واختلف ايضا من طريق العامة واشهرها عندهم ما دل على المنع وحجة
 ما دل على الحد ستة احاديث ثمانية من رواية الخاصة واحد من رواية العامة وحله ما دل على المنع ثلثة عشر حديثا
 ثلثة من جهة الخاصة وثلثة من جهة العامة وجميع الاجابة من الجانبين ليس فيها حديث صحيح فلذا اصرنا عن ذكرها من الجانبين
 نعم ادعى بعض اصحابنا منهم العلامة في الخلاف والندوة ان في احاديث الحل واحد صحيحا وهو ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد
 عيسى عن معوية بن حكيم عن احمد بن محمد بن حماد بن عثمن عن عبد الله بن ابي يعقوب قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل ياتي
 المرأة في دبرها قال لا بأس به واضاف في المذكور الميرد رواية علي بن الحكم عن صفوان قال قلت للرضا ان رجلا من الملوك
 امرغ ان اسئلك عن مسئلة مما لك واستجبتك ان اسئلك قال وما هي قلت الرجل ياتي امرأته من دبرها قال نعم ذلك لم
 قال قلت وانت تفعل ذلك قال لا انا لا تفعل ذلك فادعى في المذكور ان هذه الرواية صحيحة ايضا وقول في صحة السند فيها
 لان معوية بن حكيم وان كان ثقة جليلا روى عن الرضا كما نقله الجاشي لان الكشي قال انه نقل عن ابي بن داود ذكره في قسم الضعفا

فيه يحرم عليها اسما

فيحتاج كل منها في مطلبه الى دليل خارج **قولنا** الغزل عن الحرة اذا لم يشترط في العقد ولم تاذن قبل موهم المراد بالغزل ان يجامع
فاذا تمت الاذن لم ينفع فاخرج لها خارج الفرج وقد اختلفوا في جوازها وتحريرها فلا تذهب الاكثر ونهم المصنف الى جوازها على
كراهية وتكون في اصل الا باهرة باصالة الجواز والصحة بحمد مسلم قال سئل ابا عبد الله عن غزل قال ذلك الى الرجل
يعرفه حيث يشاء ويان حقا في الوطئ وان الاذن انقطع المطالبة في الفتنه وان تنزل وفي الكراهية بصحة محمد بن مسلم
ايضا عن ابيه عن امر سئل عن الغزل فقال ان الاثر فلا بأس واما الحرة فاني اكرهه ذلك الا ان يشترط عليها حيث تن وجها
قال في حديثه فلا ان يرضى ويشترط عليها ذلك حين تن وجها وذهب الشيخان بجاعة المخرجين لما روى عن النبي انه نهى عن غزله
عن الحرة الا باذنها وعنه انه قال في الغزل ان الدليل والحق والمراد بالربا لا يمحط في الولد ولا حكم النكاح الاستيلاء ولا يحصل
غالبه الغزل فيكون منافيا لغرض الشارع والجراب ان طريق الخبز على ما وجدنا لا يدل على ان ذلك من الكراهية ومنا فانه
لغرض الشارع بمنع فلا ان غرضه غير مخرج الاستيلاء وقد ظهر من الخبر المجتزأ في الحكم ان الحكم يخص بالزوجة الحرة مع عدم
الشرط واذ لم يكن كونهما شكرا حرا لعقد الدائم وكون الجماع في الفرج الصدوق والشيخ باسناد ضعيف عن يعقوب الجعفي قال
سمعت ابا الحسن يقول لا بأس بالغزل في سنة وجوه المرأة اذا اتفقت انها لا تملك في السنة والمراد بالسلطنة والملك بغير
المرة التي لا توضع ولدها والامر ونظيره من الاجناد بان النهي كراهية وتحريرها بالحكمة الاستيلاء واما الحق في هذه المرة ولهذا جاز
مع الشرط في ذلك النهي بالاذن وان لم يشترط وموضع النزاع اذ دفع النزاع بقصد فلو وقع لا يجزأ القصد فانفق الاذن ان
لنقطة الكراهية والتحرير اذ نص بذلك في قوله من يدون الشرط والاذن لم يجب عليه للمراة شي لاصالة المرأة خصوص ما على
القول بالكراهية لانه فعل سائغ يتعقبه ضمان ولقولهم ثم ذلك الى الرجل يرضى حيث يشاء وذهب جماعة منهم الشيخ والعلامة والشهد
الى وجوب ذنبه النطقة عشر ذناب المرأة وان قلنا بالكراهية والمستند ما روى محمد بن عيسى عن علي بن موسى وجوبها على من اذبح
جماعها فغزل وهو استدلال لغرض وضع النزاع والملازمة بينهما بمنعته والفارق مخرج خصوص ما على القول بالجواز ومنهم من
حل الذنب هنا على الاستحباب وهو ضعيف ايضا فخرج عن المتنازع راسا ونظيره من المصنف هنا القول بوجوب الذنب مع
القول بالكراهية كقول الارلين وفي مختصر جعل الحكم بوجوبها سريبا على الحريم وهو لا يثبت بالقياس **قولنا** لا يجوز
للرجل ان يترك وطئ امرأته اكثر من اربعة اشهر وهذا الحكم موضع وفات وبرهان يثبت ضعيف السند ان صفوان بن يحيى
سال الرضا عن رجل يكون عند المرأة الشابة فتهنيك عنها الاشهر السنة لا يقربها ليس يريد الاضرار بها ايضاحه
في ذلك انما قال انما لها اربعة اشهر كانت انما بعد ذلك الا ان يكون باذنها وعلى لعنة ان عمر سال اهل المدينة
لما اخرج اذ واجبه الى الجهاد وسمع امرأة تشتد بيا تاس جلتها فامر امرؤا امرؤا لا شيء غيره لنزل من هذا السر بوجوبه عن
اكثر المرأة عن الجماع فيقول لاربعة اشهر يجعل المدة المضربة للغيبة اربعة اشهر والمعتبر من الوطئ الواجب ما اوجب الغسل وان لم ينزل
في المعهود فلا يكتفى بالدين فله يخص باللائم ويجم وجها من اجورها الاول وقولنا على موضع اليقين واقتضا على من ثبت لها حق
الزوجية **قولنا** الدخول بالمرة قبل ان يتبع تساعدهم في خلاف في تحريرهم وطئ الانثى قبل ان يتبع تساعدهم في تحريرهم وطئ الانثى
واما الخلاف في تحريرها بوجوبه عن غير اقضاءها فقد ذهب الشيخ الى التحريم استنادا الى روايات تدل باطلا انها عليه وهي ضعيف
سند ها محمول على الانقضاء وقولنا على موضع الوفاة وبمسكاهة العقد وقد استند في التحريم الى رواية زرارة عن الباقر قال
لا تدخل بالجماعة حتى ياتي لها تسع سنين او عشرين وفي خبر اخر ان الصادق ع قال المولى لم يطلق فقل للقاضي قال رسول الله
المرة ان تدخل بها على زوجها ثنتي سنين والمراد بالاقضاء تعيين سلك البول والحيض واحد ايا ذهاب الحاجز بينهما وقيل بتعيين
سلك الغائط والحيض وهو بعيد بعد ما بين المسكوك وقول الحاجز بينهما فلا يكاد يتفق ذلك والجماع ولو من كان اقضاء
ايضا حيث تحرر عليه مؤبدا بالاقضاء بتعيين سلك الغائط والحيض وهو بعيد لا يخرج من جارية بل يتفق على الزوجية ولا منافاة بين
وبين التحريم اقتضاه المصنف احكام الانقضاء على ما ذكره بغيره احكامها يدرك في الديات **قولنا** يكره للمساكين ان يطرف اهل البيت
يدخل بها نهرا ولا يفرق في الكراهية بين ان يعلمهم بذلك قبل الليل وعدم العلم وقيل يخص الكراهية بعدم الاعلام والمستند في ذلك
يكره للرجل ان يقدم من سفره ان يطرف اهل البيت لا يوجب والمراد بالاهل من ذرية اعم من الزوجة واطراف الخبر يشمل جميع الدليل مع

ائتمال خصاصه بما بعد متبهم علام بظاهر الطريق ويؤيد رواية جابر قال كنا مع النبي في غزوة فلما قدما دهننا اليد فقل
 اهلنا حتى نخل ليلنا اي عشا للتي يمشط الشعر ويسجد المعينة **قولهم** في خصا نضل النبي وهو خمسة عشرة حفلة منها ما هو في النكاح
 قد جرت عادة الفقهاء بذلك وخصا نضرب عن غيره في كتاب النكاح لان خصا نصفه اكثر واكثر فاتبوها الباقي للناسبة وقد ذكر
 منها المنة خمسة عشرة سنة في النكاح وتسعة في غيره فالاول من القسم الاول الزيادة على اربعة عشرة والنكاح الدائم فانه مات عن ثمانية
 سنة عاشره وعصمته ولم سلمه المحرمية ولم حبيب بنت ابي سفيان وبهينة بنت الحارث الخزاعية وسوية بنت دعقر وصفية
 بنت حبان اخطبوا لغيره وزينب بنت جحش وجميع من تزوج من خمس عشرة وجميع بين احدى عشرة وثلاث اربعين في حيوة واحدة
 الكلمة التي راي بكيتها بيضا فقال الحضي باهلك والاخرى التي تقويت بوجهة الاولين حسدا لها وقال ابو عبيدة ثمانية عشرة
 مفارقة لاربعين في حيوة واحدة الكلمة التي راي بكيتها بيضا فقال الحضي باهلك والاخرى التي تقويت منه بكنة بغير الاولين
 حسدا لها وقال ابو عبيدة ثمانية عشرة ويحك من الماثلثا على رجل زجحا وزه الاربع باسنا ع الجود عليه لعصمته وهو ناقض
 بالاسام عند شرط عصمته بظاهر قوله قوله نعم انا احللنا لك ان واجبك الانية وهل كان له الزيادة الى تسع بفعله والاولى
 الجواز مطلقا لما ذكر من العلة وما ثبت ما انزعج بين احدى عشرة **قولهم** العقد بلفظ الهبة لقوله نعم واسرة مؤمنة ان وصيت
 نفسها للنبي الانية ثم لا يلزم بها مهر ابتداء ولا بالادخول كما هو فضيلة الهبة وكما يجوز وقوع الايجاب منها بلفظ الهبة كما هو
 مقتضى الانية يجوز وقوع القبول منه كذلك لان مويدها بغيره يكون واحدا لبطا بقا وقال بعض العامة يشترط المنة
 النكاح من جهته صلى الله عليه واله لظاهر قوله ان يستكملها ولا دلالة فيه لان نكاحه بلفظ الهبة يحقق **قوله** وجوز تجزئة
 لسانه بين اربعة ومفارقة لقوله نعم يا ايها النبي قل لا زواج لك ان كنت ترون الحيوة الدنيا وزيتم افعالهم
 استمكن واسر حكن سرا حبيبا الى قوله نعم اجر عظيم والاصل فيه ما روي عنه من التعليق بما اثره من الفقر والعسر عليه
 وطلب زينة الحيوة الدنيا من مع كراهية ذلك فغضب عليهم والى من شهر انك بغت لا عمن في غزوة فزلت هذه الانية
 يا ايها النبي قل لا زواج لك الانية في من سبيلك بعاشية فاخره اسد ورسوله وهذا الخبر عند العامة القائلين بوقوع
 الطلاق بالكتابة كناية عن الطلاق وقال بعضهم انه صريح منه وعندنا ليس له حكم بنفسه بل ظاهر الانية من اختارت
 الحيوة الدنيا وزيتم افعالهم لقوله نعم وان كثر هودن الحق الدنيا وزيتم افعالهم استمكن واسر حكن سرا حبا
 جبيل **قوله** يحرم نكاح الاماء عليه بالعقد وعلى بان نكاحها شرط بالخوف من العت وهو معصوم وبفقدان طول
 الحرية ونكاحه مستغن عن المهر ابتداء وانتهاء وبان نكاحه ان كان ولدك نهار فيقا عند جماعة ومنصبه نزهة من ذلك وبان
 كونه الزوجة مملوكة للغير يحكم ما عليها لغير الزوج مرد ووفلا يلق ذلك منصبه وفي كل واحدة من هذه العلل نظر لا لكان
 منقوضة بالاسام والثانية بان كان الطول بالنسبة الى الشفقة وان اشق الله منه بالمتع من كون ولد الامه وبقا مطلقا لا ناعدا
 يتبع اشرف الطريقين وينبع وقال الترمذي بانه لغير مطلقا وجوز بعض العامة نكاح الامة المسلمة بالعقد كما يحل بالملك الصنف للمانع
 ولكن الاكثر على المنع واما وطفا الاماء ملك اليهن فكان سائغاله مسلمة كانت او كناية لقوله نعم واما ملكك ايماءكم واما ملكك منك
 وملكته ما راية القبطية وكانت مسلمة وملك صفية ومن شكره فكانت عنده الى ان اسلمت فاعتقها وتزوجها **قوله** تحريم
 الاستبلال لبيان ان الذي كان عنده وقت نزول هذه الانية لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل منهن من ارفاج ولو انجحك
 حسن الانية وكذا يكون الزيادة عليهم الانية قبل كان ذلك مكا فاة لهم على من صيغتين بعد حبيل سر فخبيرهم في فرائضه والافاقه
 مع على الصيق الذي يوجب فاخره اسد ورسوله والدار الاخرة واسمها ذلك الا ان تنسخ بقوله نعم في الانية النساء بقية عليها انا احللنا
 لك ان واجبك الانية ليكون المترتبة بترك التزويج عليهم قال بعض العامة ان التحريم لم ينسخ وفي اخبارنا عكس ذلك وان
 التحريم المذكور لم يقع ولا هذه الخصوصية لم حصلت في وقت ابتداء نزول الخبر في الصحيح عن ابي عبد الله في حديث طه بلفظ
 اخوه قلت قوله نعم لا يحل لك النساء من بعد قال اما عن به النساء التي حرمت عليه في هذه الانية حرمت عليكم ايماءكم و
 بناتكم واخواتكم الى اخر الانية ولو كان الامر كما يقولون كان قد حل لكم ما يحل لكم ان احكم بسبيلكم كما اراد ولكن ليس
 الامر كذلك كما يقولون ان احد عن رجل احل لنبه ما اراد النساء الا ما حرم عليه في هذه الانية التي في النساء ومشكلا وروى عن الباقر

قوله

قوله وما هو خارج عن النكاح وهو وجوب النكاح السواك والوتر والاضحية وقيام الليل ونحو هذا هو القسم الثاني من خواصه في غير النكاح وهو كثير وذكر المصنف منه ستة اشياء الاول وجوب السواك الثاني وجوب الوتر الثالث وجوب الاضحية روى عنه انه قال ثبت على كل مكنت عليكم السواك والوتر والاضحية وفي حديث اخر ثبت على كل مكنت عليكم وكنت على السواك ولم يكنت عليكم وكنت على الاضحية ولم يكنت عليكم وبعض العامة منع من وجوب الثلاثة عليه مع وجود هذه الروايات من جابهم وكنا اولى بانك اول الواجب قيام الليل والتجديد بقوله نعم من الليل يتجدد نافذة لك اى زيادة على الفرائض وقال بعض الشافعية ان ذلك نسخ عنه وقال اخر ان كان واجبا عليه وعلى من ثم نسخ واعلم ان بين قيام الليل وبين الوتر الواجبين عليه مغايرة القوم والخصوص المطلق لان قيام الليل بالتجديد يحصل بالوتر وبغيره فلا يلزم من وجوبه وجوبه واما الوتر فلما كان من العبادات الواقعة بالليل فهو من جهة التجديد بل افضل فقال بقوله ان اجابته بقى من اجاب قيام الليل وجوبه ان قيام الليل وان تحقق بالوتر وان كان لكن مفهومه مغاير لمفهوم لان الواجب لكل من القيام لما كان ينادى به وبغيره بالكثير منه والليل كان كل من يداوى به منه موصوفا بالوجوب لانه احل افراد الواجب لكل وهذا القدر لا ينافى بايجاب الوتر خاصة ولا يفيد فائده فلا بد من الجمع بينهما الحسناس فخرم الصدقة لوجوبه عليه وعلى الزكاة الموضوعة قال ام انا اهل بيت لا يحل لنا الصدقة لما فيه من الصيانة لخصه الشريف عن اوساخ الناس التي تغفل على سبيل الترحم وتنتهي من ذل الاخذ وابذل بها الفنى الذي يؤخذ على سبيل الفقر والعلة

قوله عن ذلك لما خردت من الاخذ وشاكر اولى القول له في محرمها لا يقتح في الاختصاص به لان محرمها عليهم بسببهم تالفاة ما تالاه اليه مع انها لا يحرم عليها مطلقا بل من غير الهاشمي مع وفاء فقيهم من الجنس كفائهم وراعية فائهم فخرم مطلقا ولعل هذا اولى من الجواب السابق لان ذلك ينشئ على مساواتهم له في ذلك كما تراه العامة فاشه كما في ذلك الجواب والجواب الثاني يخص بقا عدنا وفي فخرم الصدقة المتدوية في حقهم خلاف والحق ثم اقرى وقد تقدم اقرى الكلام عليه في باب الصدقة السارس فخرم حائنة الاعين عليه وهو الفرض بها ارباح او غريب من ثل على خلاف ما يظهر ويشعر به الحال قال صلى الله عليه واله ساكن لبنين ان يكون له حائنة الاعين لا يملك له ذلك لا تشبهه الحيانة من حيثية يفتقر ولا يحرم ذلك على غيره الا في عقوق والاشارة ذلك يخص بقا عدنا والجواب فقد روى ان البنين هم كان اذا اراد سفر اوردى بغيره وبعضهم طلب الحكم فيه والتولية اللطيفة غير حائنة الاعين السابق ايج له الوصال المحرم على غيره وقد من الحقيقة في الصوم وانه يتحقق باسرين احدها الجمع بين الليل والنهار بالاساك عن قول الصوم بالنية والثاني تاخير عناق الى حوزة بالنية كمن يجب كركن صائنا بجمع ذلك الوقت والوصال بمعية محرم على منته واسباح له لقوله لما نهي عن الوصال وقيل له انك تعلم ان لمك كاحكم اني اكل عندك في طبعي وليس في رواية اني ابيت عندك في طبعي يستقيم ومعناه ويقوتى ويقوتى بوجبه وبغيره به من اكل والشرب لا انه يطعمه ويقيم حقيقة ولا يمكن ان ياكل في التذكرة نساك الوصال هنا بغيره ريب فقال ومعناه ان يطعم الليل بالاكل والشرب مع سيلم النهار وان يكون سائنا ان الصل في الليل لا يتقبل بل انه دخل الليل صائنا مطلقا اجاعا هذا طلاء وليس بجيد لان الاكل في الليل ليس بواجب وقد روي في المنتهى فقال لو امكن من الطعام يومين لايته الصيام بل يتيه الانظار وفيه فلا ترى عدم التحريم وعلى ما ذكره هنا لا فرق بينهما وبين غيره بل لما روي من الصوم فيها بالنية فان هذا حكم يخص به محرم على غيره ولم يزل لا يلبس ولا يبال مسكوت عن الطعام والشرب الايام الكثيرة والصالح يعود على رباختهم وتكيل نفوسهم من غير ان يجعلوا لصورهم محرمنا الثامن انه شام عنه ولا ينام عليه قالتم لاننا لم نعلم معنى بقاء الحفظ والاحساس وعلى هذا فلا يفتقر من ضمير بالنوم فيحصل باعتبار خاصة اخرى ايضا في خواص التاسع انه كان يبعد ولا حكما بعد اياه بمعنى الحفظ والاحساس في الحائنين كما تقدم **قوله** وذكر اشياء اخرى من ضمنها قد ذكر العلماء من خصائص كثيرة غير ما ذكره المصنف حتى فرغ مما بعضهم بالضعيف وكتاب صحيح والعلامة في التذكرة ذكر منها ما يزيد على سبعين فيها انه اذا كان رغب في نكاح امة فان كانت خلية وجب عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها وان كانت زوج وجب عليها طاعتها

ليكنها كغنية زيد ونها وجرب انكا والمكوا اراه واظهاره وشاودة اعماده في الاسر وتحريم الخط والشعر عليه واختلف في انه
 كان مجتهدا ام لا وان كان اذا ليس لانه الحارم يحرم عليه من عها على بلوق عده ويقابل وان يمد عينه الى ما منع اسر بعلمها
 به الناس وايضا لم يدخل مكة بغير حرام خلافا لانه وان ياخذ الطعام والشراب من المالك وان اضطر اليها وتفضل
 وزوجاته على غيرهن بان جعل ثواجن وعنايين على الضعيف وجعل من امهات المؤمنين وحرم ان يسألهن عن شيء الا ان
 ولد حجاب وبانته خاتم النبيين وامنه خير الامم ونسخ شرعته جميع الشرايع وجعلها مؤبدة وبعثه الى الكافة وجعل كتابه
 عجرا وسجدة باقيا محفوظا على التبدل والتغيير ونظم بالربيع على صيرق وشقعه في اهل الكتاب من امته على العموم وجعله
 ازل شافع وشفع وسيد ولداهم الى يوم القيمة واول من تثنى عنه الارض واول من يرقع باب الجنة وكسر الانبياء اتباعا
 وجعل منقوشا على كتفه من ثمانين غير عن دوحيم على غيره رفع صوته عليه ومناذرتهم من اول الحرات وفيما جلت
 المصلى يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى غير ذلك من الخصال **قوله** يحرم زواجه عن علي بن
 فاذ مات من ما دخل بها لم جاءه ذلك القول ولم يدخل بها على الظاهر ما لو فادها بفسخ او طلاق ففسخه خلاف والوجه
 انها لا تخلعها بالظاهر وليس يحرم من النساء امهات ولا تسمية والدليل من جله خاصه يحرم من زواجه من بعده على غيره
 لقوله نعم ولكم ان توفوا ورسوله انما تنكحوا من غيرهن بعد ابدان وهو شاة وله يعونها من مات عنها من ان زواجه سوا كان
 من غير خلاها ام لا لصدق الزوجية عليها ولم يمتع عن عصمة الامم خلاها وتقبل المصاة الاجماع الى تحريم المدخول بها الطلاق
 في غير حاله ليجوز بعد الطلاق ولا وعدم الغرض الثاني ثانيا وانما الطلاق ينمى فادها في حيوتها بفسخ او طلاق كالتي
 وحده بكسها بياضنا والمستعبد فان فيه اوجها معها عندنا غير مطلقا لصدق نسبتها وجنتها اليه بعد الفراق في
 الجملة فتدخل في عموم الآية والثاني التحريم مطلقا لانه صيد في حيوتها ان يقال ليس زوجة لان واعترضا به منها وانما
 اعتباره بها والثالث ان كانت مدخولا بها حرمت والافلا لما روي عن الاشعث بن قيس تلح المستعبد في رض عمر فمهم رجعا
 فاختار النبي ثم فادها بقتل ان يسها فخلاها ولم ينكر عليه احد من الصحابة وروى الكليني في الحسن عن عمر بن ابي نجر في ذلك
 طويلا ان النبي ثم فادها بقتل ان يسها فخلاها ولم ينكر عليه احد من الصحابة وروى الكليني في الحسن عن عمر بن ابي نجر في ذلك
 بعده باذن الاذنين وان ابي جعفر قال ما نزل من عن رجل عن شيء الا وقد عصى فيه لقد تكلموا ان زواج رسول الله
 من بعده وذكرها بين العالمين والكندي ثم قال ابو جعفر لو سلمتم عن رجل تزوج امرأة فطلقها بقتل ان يدخل بها اخل
 لابنه لقول رسول الله اعظم حرمته عن ابائهم وفي رواية اخرى عن زائدة عن غيره فخره وقال في حديثه وهم يستحلون ان
 تزوجوا امهاتهم وان ازواج النبي ثم في حرمته مثل امهاتهم ان كانوا مؤمنين اذا تفويت ذلك فنقول يحرم من زواجه لما ذكرنا
 من النبي الموكد عنه في القرآن لا تستهين امهات المؤمنين في قوله نعم وان زواجه ما تكلم لا تستهينهم والدلان ذلك في
 على وجه الجواز لا الحقيقة كناية عن تحريم نكاحهن وجوب خراهن ومن ثم لم يجر النظر اليهن ولا الخلوة بهن ولا يقال لبايتم
 اخوات المؤمنين لا يمنن لم يجر من على المؤمنين فقد زوج رسول الله فاطمة بعلها السلام واخيها وفيه وام كلثوم عثمان
 وكذا لا يقال لبايتمن وامهاتهن واحبا والمؤمنين وجلاهم ولا اخرا من اهل المؤمنين وللشافعية وجه ضعيف في طلاق
 ذلك كله وهو في غاية البعد **قوله** من الفقهاء من زعم انه لا يجب على النبي ثم المستهين ان زوجه لقوله نعم ترجى من تشاء
 ممنن وقوى لك من تشاء وهو ضعيف لان في الآية احتمالا لا ينفذ ولا لهما او يجهل ان يكون المشته في الارواح متعلقة بالاشباح
 اختلافا لفقهاء فان النبي ثم هل يجب عليه المستهين ان زواجه عند واحدة ممنن لغير رجلان بسبب عند لبايتم
 كذلك ام لا يجب عليه ذلك لقوله نعم ترجى من تشاء ممنن وقوى لك من تشاء ومن اتبعيت من عزلت فلا جناح عليك وبعض
 ترجى من اخر وتترك ابواؤه اليك ومضا جفته بقرينة قيمه وهو وقوى لك من تشاء اي من غيرك ومضا جفته ثم سحر ذلك
 عليك بدلك بعد الارواح ان تبتغي من عزلت ما شئت وقوى اليك وهذا ظاهر في عدم وجوب المستهين عليه حتى يرضى
 بعد نزول الآية ترك المستهين لجماعته من نساء واولى اليه جماعة ممنن معينات وقال اخر من بل يجب عليه المستهين كغيره للعموم
 الدلالة عليها ولا انه لم يترك القسم بين نساء من كان يطاف به وهو جبر عليه من يقول هذا قسمي فاما املاك وانت اعلم بها

لا املك بعض فليمنه والمنصف وجهه اسد ضعف الاستدلال بالاية على وجوب القسمة بأنه كما يحتمل ان تكون المشية في الارحام والابواب جميعاً شأنه يحتمل ان يكون متعلقاً بالواهبات انفسه خاصة فلا يكون دليلاً على النسخ مطلقاً وحيث فيكون ذلك اختياراً وقول ثالث وهو وجوب القسمة لمن يزعم بالاعتدال وعدمها لمن وهب نفسها وفي هذا التقدير نظر لان ضمة الجمع المؤنث في قوله ترجى من ثنائيهن واللفظ العام في قوله ومن لا يقع على الواهبات لان لم يتقدم ذكر الهبة الا لمرأة واحدة وفي قوله وامرأة مؤنثة ان وهبت نفسها للثمن ان اراد النبي ان يستنكحها فهو وضمة الواهب في مواضع من الآية ثم عقبه بقوله ترجى من ثنائيهن فلا يحسن عوده الى الواهبات انما سبق لمن ذكر على وجه الجمع بل الى جميع الأزواج المذكورات في هذه الآية وهو قوله نعم يا ايها النبي انما احللنا لك ازواجك اللائي اتيتن جودهن واملكت يمينك بما افاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالتك وبين خالاتك اللائي هاجرن معك وامرأة مؤنثة ان وهبت نفسها للنبي الآية ثم عقبها بقوله نعم ترجى من ثنائيهن الآية وهذا هو ظاهر في عود ضمير النسوة الى من سبق من الأزواج جميعاً وايضا فان النبي لم يتزوج بالهبة الا مرة واحدة على ما ذكره المفسرون والمحدثون وهو المناسب لسياق الآية فكيف يجعل ضمير الجميع عائداً الى الواهبات وليس له منهن الا واحدة ثم كوننا زنا وسلمانا جزاء عوده الى الواهبات لما جاز جمل عليه بمجرد الاحتمال مع وجوب اللفظ العام انما يلجئنا الى ايضا فان غاية الهبة ان تزوجه ويصح بلفظ الهبة من جانب المرأة ومن الطرفين على ما سنرى من الخلاف وذلك لا يخرج الواهب عن ان يكون زوجاً فليحتمل ما يلحقه من ازاوجها انها يصير بسبب الهبة بمنزلة المرأة وحينئذ فيخصص الحكم بالواهب لا وجه له اصلاً وقد نظر بعض العلماء في احكام تزوجه ومخالفة لبيعة نظر ابع ما فيه اقرب بما ذكره المنصف فينتهي الحكم بوجوب القسمة وعدمها على ان التكاثر في حق من وهبها لا يمتنع في حق من استعمله لان من حيث النظر الى عدم المضادة ازواجه في عدم انعقاد نكاحه بلفظ الهبة وبغيره ولا يشهد ولا في الاحرام كما نقلنا ان نكح ميمنة بها وهذا يدل على الاول فلا يجب عليه القسمة وان كان نكاحه على حقيقة وجبت والحق الرجوع في مثل ذلك الى النص وترك ما هو عين النزاع او مصادرة على المطلوب والذي ينبغي ان ينفاد من ظاهر الآية عدم وجوب القسمة عليه مطلقاً وفعله له جاز كون بطريق التفضيل والاضاف والقلب كما قال الله تعالى ان تقوا عينهن ولا يحزنن ويعصينن بما اتيتهن كلن واهر اعلم **قوله** والعياذ بالله لا يجب عليك وانكحت وفي شعيتك تردد وجوازه ادعى لاختلاف في الاكتفاء في الايجاب باحدى الصيغتين المذكورتين وقد ردوا القرآن بهما في قوله نعم فلما قضى زيد منها وطراً وحلها وفي قوله نعم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فان المراد من العقد هنا قطعاً للأجماع تحريراً من عقد عليها الاب على ابنه وان لم يدخل واباستغنى في الانعقاد به قولاً واحداً وهو اختيار المنصف الانعقاد به كالأول لان لفظة المنقطع عن الفاظ التكاثر لكونه حقيقة في التكاثر المنقطع وهو من الالفاظ الشرعية في التكاثر في الجملة وكونه الاجل جزءاً من مفهومه فيكون اطلاقه على المجرى من استعماله في غير ما وضع له الذي علمناه ان لا يقدح والالتماس فيه لفظ وجبتك ايضا لان مرادك من الدائم والمنقطع فاستعماله في الدائم استعمال في غير مفهومه وكما ان الدائم لا يستفاد من وجبتك الا بضميمة بخلافه عن الاجل فكذلك يستفاد بتعنتك وسيأتي ان جماعاً من الاصحاب يقولون بمقتضى اخل في المنقطع بدلالة الاجل انقلابه دائماً وبغيره وذلك دليل على انعقاده بهذا اللفظ وفيه نظر لان غاية ما ذكرنا ان اطلاق هذا اللفظ على الدائم مجازاً اما اولاً فلا ان التبادر منه المنقطع كما هو معلوم واماناً ثانياً فلما ذكرنا من انعقاده الى القرينة وهي عدم ذكر الاجل واماناً ثالثاً فلا ان الاجل اذا كان جزءاً من مفهومه فاستعماله له بدلالة استعمال اللفظ في غير ما وضع له والمجوز في العقود الا ان تترسح لا يترسح والفرق بينه وبينه وبين وجبتك وانما كان وجبتك حقيقة في العقد والمشارك بين الامر بين امر مشترك بينهما اشراكاً لفظياً وعلى التقديرين فاستعماله في كل منهما بطلان الحقيقة بخلاف اللفظ الآخر الذي قد عرفت ان مجازاً قد ذكرنا في ذلك دليل العقل الاخر وهو انه لا ينعقد كانه هبة اليه الاكثر لانه حقيقة في المنقطع فيكون مجازاً في الدائم والعقد الا لانه لا يقع بالالفاظ المجازية خصوصاً التكاثر فان مقتضى الاحتياط وفيه ثوب من العبادات المتلقاة من الشارع ولا مالة تحريراً كالفراج فيستعمل الى ان يثبت سبب الحل شرعاً ولا يثبت له هذا في اول على قواعد الفقهاء حيث عنيوا بالعقود اللازمة الفاظاً صريحة وبما امرها على المضائق بخلاف العقود المجازية والذين ينظمون

من الضمور ان الامر وسع من ذلك كله وقد اشرنا الى بعضها فيما تقدم **قوله** والقبول ان يقول قبلك التكاح او قبلك
الزواج المعبرين لفظ القبول سادس مرجح على الرضا بالاجاب سواء اقصرت في لفظه ام خالته مع انفاق المعنى ولو اقتصرت على قبلك
مع ايضا عندنا لا انه مرجح في الرضا بالاجاب فان معناه قبلكم من وجع كالوقال وهيتك فقال قبلك وكذا غيرهما من العقود
ومخالف في ذلك بعض الشافعية فنع من انعقاد به مرجح لا انه كناية لا مرجح فيه كالوقال زوجها فقال فعلت ورد منع عند
مراجعة لان الغرض من الالفاظ الدالة على الارادة ولفظ قبلك مرجح في الدلالة على علمها والشيء انية كالوقال قبلكم من وجع
او التكاح ولم ينفذ اليها الاحتمال اذ ادة غير الزواج المطلوب ويندفع بان اللام ظاهرة في المهور الخارج بها فانها لا يوافق
فالتحريم هنا اولى **قوله** ولا بد من وقوعها بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء اقتصاراً على المتيقن وتحفظاً من الاستمرار
المشبه لك باحتمال الشهور بين علماء فاحضوها المتأخرين منهم انه يشترط في عقد التكاح وغيره من العقود اللانتمية ووقوعه بلفظ
الماضي لا بد من الدال على صريح الانشاء المطبق في العقود بخلاف صيغة المضارع والامر فانها ليس بموضوعين للانشاء وللأحكام الاول
الوعد ولان العقد مع الامتثال بلفظ الماضي متوقف على محضه وغيره مشكوك فيه فيصير العقد اللانتمية مشبهاً للاباحة و
العقود اللانتمية متوقفة على ثبوت امر الشارع لانها اسباب توقفية فلا يجوز فيها ولا بد من ساد كونه اولى واحوط يعني
الاقتضاء عليه ابتداء الا ان دليله غير واضح من غير جهة الاحتياط لان المقصود من العقد الاحتياط كان هو الدلالة على العقد الباطن
وكان المتعبد منها هو المقصد واللفظ كاشف عنه كما اعترفوا به وكل لفظ دل عليه ينبغي اعتباره وانحصار الدلالة
فيما ذكرتم وقولهم ان الماضي مرجح في الانشاء دون غيره ثم ايضا لان الاصل في الماضي ان يكون انشاء لا اخبار وان الشرط
يجعله انشاء بطريق النقل والافا لفظ لا يفيد كما حقوه في الاصول فاللفظ يجوز محتمل للأخبار والانشاء وانما يتعين لاحدهما
بقرينة خارجية وهو نيات التصريح ومع ان الزمان القرينة يمكن ذلك في غيره من صيغة الامر وغيرهما وايضا فان الامر ببعض
الانشاء فكان اولى به خصوصاً مع دلالة القرينة على اراة وقوله لا تم وجوبه لا يقتصر على المتيقن اذ اهل الدليل على ذلك
فان المعبر بظهور رجحان الحكم وان لم يبلغ حد اليقين ولا ينافي في الاقتصار على المتيقن الاحتياط كما اذا وقعت صيغة العقد بلفظ
العبارات المتضمنة للثبوت وقوع النزاع فيها واصل الزوج على التيقن على العقد فان الحكم ينبغي لزوجه بينهما وتزوجها لغيره خروجه
من اليقين الى الشك ووقوع في الحظر النافي لما قالوه من ابتناء الزوج على الاحتياط وان كان الاقتصار على الاصل على المتيقن
اولى واما الحفظ عن الاشتراك فهو يتحقق على التقديرين لا نأخذ بلفظ الدال على المقصد الباطن لا مطلق ومن اعتبر الانشاء
المنقول عن النبي والائمة في ذلك يجب الامر وسع مما قالوه وسع بعضه **قوله** ولو اقر به بلفظ الامر قصد الانشاء
لقوله زوجتها فقال زوجتك الى قوله وهو دلالة على انعقاد الدائم بلفظ التبع لما اشترط في الصيغة ايقاعها بلفظ
الماضي وبين وجب الاشتراط اتبعه بسبيلين وروا الفرع فيها لجران وقوعه بغير لفظ الماضي احداهما وقوعه بلفظ الامر
مصدبه الانشاء كما ورد في خبر سهل الساعدي المشهور بين العامة والخاصة ورواه كل منهما في الصحيحين هو ان امرأة اشترت لثمن
وقالت يا رسول الله وهيت نفسي لك وقامت فيما طويلاً فقام رجل وقال يا رسول الله سر زوجتي ان لم يكن لك فيها حاجنة
فقال رسول الله هل عندك من شيء عندتها اباه فقال ساعدني الى ان اري هذا فقال رسول الله ان اعطيتما اذراك
حيت لا ازا ذلك التمس ولو خاتم من عندك فام يجب شيئاً فقال رسول الله هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة
كذا او سورة كذا السور بها فقال رسول الله زوجتك بما معك من القرآن وودد الخبر بالفاظ الاخر متقاربة شرك
في المقصود هنا وفيه دلالة على احكام كثيرة منها موضع التكاح النزاع وهو ان القبول وقع من الزوج بلفظ الامر وانفرد النبي
وفيه مع ذلك تخلفا لعل بين الاجاب والقبول والعلل مضمونة في الاكتفاء بالقبول يوجب العمل بالباقي والمجوز لذلك
قال المحلل بكبر من مصاحرة العقد فلا يضر بخلاف لخلل الكلام الاجنبي وذهب جماعة من الاصحاب منهم ابن ابي ريس والعلامة
في الخلاف على عدم العمل بذلك واختلوا في تنزيل الخبر فنزلوا الشاهد في شرح الارشاد على ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم
الاجاب والقبول عنها بثبوت الولاية المستفاد من قوله نعم النبي صلى الله عليه وسلم بالموثنيين من انفسهم وفيه نظر لان الولي المنفرد
للعقد عنها يعتبر بزوج كل من الاجاب والقبول منه على وجهه ولا يكتفى احد من الفقهاء بلفظ واحد منهما منه وهو موضع وكتاب

ولا ضرورة الى جعل ذلك من خصوصيات البناء مع وجود القبول اللفظي وتلك جماعة من العلماء برونهم من قوله على ان يكون الزوج مثل باللفظ بعد ايجاب البناء وان لم ينقل ومنه ان المعلوم وقوع ذلك الزوج بالقبول وغيره ليس بمعلوم والاصل عدمه وان العادة والخاصة ودواجز بطرق مختلفة والفاظ متغايرة ولم يتعرف احد منهم لقبول الزوج بعد ذلك والفقير يغلب على عدم وقوعه ولا يفتقر ولا ضرورة لنا الى العمل بالنظر مع وجود الاصل الدال على عدمه وانما القول بان الاكتفاء بالقبول السابق يستلزم تحلل كلام طويل بين الاجاب والقبول ولا ندر ليس في الخبر انما صارت اسرار باللفظ المذكور وان قبوله السابق لم يكن مطابفا لما وقع في الاجاب من تزويجه على ما معناه من القرآن فقد عرفت جوابه فان المعهود من عقود البناء والامتنع المنقول عنهم حقيقة عقد الجواز على بناء الماسون يؤخذ باعتدائهم مثل ذلك مما يتعلق بصحة العقد وليس على اعتبار المقارنة المحض دليل صالح والقدر المعلوم اعتباره ان كان بعد القبول جوابا وبينه من المذكورة جواز التراضي بين الاجاب والقبول بان يرد من ذلك فانرا اعتبر في الصحة وتوهمها في مجلس واحد وان يترافخا أحدهما عن الآخر والظاهر من حال الخبر لاقتضائي العقد على ما رفع فيه لان جميع العلماء يرونه ويجوزون به على احكام كثيرة يتعلق بكبر ان جعل القرآن سارا جواز تقديم القبول وجواز وقوعه بصيغة الامر جواز يجوز من المرة بغير انما الى غير ذلك من الاحكام المترتبة على صحة العقد وذلك لوقوعه لزم عدم الوثوق بشئ من التفتيح مع المنقول من جهة الشارح لانهم لم يعرفوا ترتيب الاثر عليها مع امكان تحديدها بعد ذلك كما ذكره هنا ولما كان القبول من القبول اللفظي الدال على العقد الباطن وكان الواقع من سهل الرضا بين وجهها خصوصاً على المالك التي وقعت بالقران كان اللفظ السابق مع عدم تحديدها ما ينافيه دليلا على صحتها بما وقع اجزا لا ندر وقع مطلقا كما في الواقع اخيرا وغيره الثاني وقع بصيغة المستقبلين قال الزوج اتزوجك من الانشاء فقالت زوجتك وقد ذهب المصنف وجماعة الى صحة لان اللفظ المذكور اذا امتزج بقصد الانشاء يصير صحيحا في المطلوب وصالح للزوم لنفس الدال على انقضاء المتعة وانما بالاحلال بالاجل فيدل على صلاحية هذا اللفظ للزوم وهو معنى قول المصنف ولزم ان يكون الاجل انقلب وانما هو دلالة على انقلاب الدائم بلفظ المتعة وكان جواب عن سؤال مقدم بان يقال لا يلزم من وقوع المتعة بصيغة المستقبل وقوع الدائم لما بينهما من الاختلاف فاجاب بان لفظ التزوج صالح لها وانما يتميزان بان يكون الاجل رعه ولهذا نقضوا على انه لو قصد المتعة واهل ذكره الاجل انقلب وانما يدل على اشتراكها في اللفظ الدال على العقد بل يدل على جواز ان يقع الدائم بلفظ المتعة كما صح فيلزم من صحة عقد المتعة بصحة الدائم وفيه من المصنف انه لم يستند في الحكم بالصحة الى رواية ابيه لان حكم الجواز ثم في رواية ابيه بان الحكم بالجواز فجعلها شاهدة الاستدلال لا يخفى وجوب فلا يرد عليه ما قيل من سند هائل يصلح للدلالة ومن منع انقلاب المتعة وانما مطلقا وسياتي نعم هذا يرد على من جعلها استدلالا وليس بلازم للمصنف وما قيل من انه يلزم من صحة العقد هذا اللفظ صحة ردون اجاب لان نعم في جواب القبول لا يكون ايجابا وذلك باطل قطعاً فغير انه مصادرة لان القبول بذلك يجعل نعم ايجابا لغيرها بجميع الجزئية التي هي زوجتك التي لقيام مقامها كما سيأتي فالقطع بالباطل ان مقطوع بطلان وان كان البطلان في نفسه ممكنا ولا ريب ان الافتضاء انما في العقد على منع الرضا في قول لا يشترط في القبول مطابقة لعبادة الاجاب في لكانه المعبر من القبول اللفظي الدال على الرضا بالاجاب وكان كل واحد منها يتبادر بلفظ التزوج والكناح مع البعثة احدهما وفي الآخر ليعود المراد وكونهما بمنزلة المزاوجة ومن يحرز انهما كل منهما مقام الآخر كما يحرز المعبر عن ايجاب واحد المصنفين والقبول برصيت وقبلت ونحوها مطلقا الصالح للكونه الرضي به هو المعنى المقصود باللفظ لانفسه وهو حاصل على التقديرين **قوله** ولو قال زوجت نبتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لان نعم بينهما اعادة السؤال ولزم بعد اللفظ وفيه تردد وجه الصحة ما اشار اليه من ان نعم من الفاظ الجواب يحدف بعد هذا الجملة ويقيم نعم مقامها فان قصد بها الانشاء فقد ارجى لان في قول نعم زوجت نبتك من فلان فقال الزوج ثم العقد وانما المطلوب صريحاً وجهه بتروده ما ذكر من ان جزا العقد غير مكروه وان وجد ما يدل عليه فان الثابت كون احد الطرفين والالفاظ الثلاثة سبباً في الكناح فيجوز لاقتضاء عليه لان الاسباب لا يقاس ولا يلزم من تسمية السبب

من ثمانية فيها هو مرجع فيه وهذا هو الأشهر بين الأصحاب وقد تقدم في المسائل السابقة ما يوجب الأول **قوله** ولا يشترط تقدم الإيجاب
 بل لو قال زوجت فقال الولي زوجتك أكثر الأصحاب على أن تقدم القبول في النكاح على الإيجاب بلادى عليه الشيخ الإجماع حصول
 المنقضى وهو العقد المباح للأيجاب والقبول ولم يثبت عليه عكساً والترتيب بينهما ولا أن كلا منهما في قوة الموجب والقابل وبعبارة عليه
 ما تقدم في غير هذا الساعدى ويعين من منع من تقدم القبول في غيره من العقود درجة فيه فإدراك أن الإيجاب يقع من المرأة
 وهو يوجب غالباً قبضها المباح من أن يبتدىء به فإذا ابتداء الزوج بالقبول المتضمن لكل ما يطلب في العقد من المهر والشروط السابقة
 خفت المرأة على المرأة ولم يثبت على تقدير الحكم إلى ما لو كانت القبول من وكيلها ورعايتها أو طرفاً للباب والاعتناء فيه على
 التقليل إلا أنه هو شامل للجميع وربما قبل بعدم صحة مقدمه ما لأن حقيقة القبول الرضا بالإيجاب بمعنى وجب قبله لم يكن في
 لعدم معناه وفيه منع كون المراد بالقبول قبول الإيجاب بل قبول النكاح وهو يحقق على التقديرين ولا أن
 نقول به وجوبه فإن القبول حقيقة ما وقع باللفظ فثبت ولا اشكال في عدم جواز تقدمه بهذا اللفظ وإنما الكلام فيما وقع باللفظ
 تزوجت وتكونت فهو معنى الإيجاب ويستتبع قبوله مجرد اصطلاح **قوله** ولا يجوز العدول عن هذين اللفظين إلى ترجمتهما
 بفعل العربية إلا مع العجز ولو عجز أحد المتعاقدين تكلم كل منهما بما يحسنه لما كان اللفظان وهما زوجتك وأنتك سقين
 في الإيجاب وهما عربيان قد ثبت شرعاً التعبير بما عن هذا المعنى وكونه ناسياً في عقده ولم يجز العدول عنها إلى غير هاتين
 اللفظين الدالة عليهما غير العربية وقولنا على أحدهما الشارع وبعبارة سبياً ولا مسألة بقاء الزوج إلى التحريم على ما يثبت بالمرئ
 ولا أن غير العربية وإن أدت معناها كالكلمات الدالة عليها بالعربية فكذلك لا يصح العقد عندنا بالكلمات لا يصح بفعل العربية
 لأن المعقود المتفقاه من الشارع كلها عربية فالعدول عنها إلى ما لا يثبت شرعاً كونه سبياً ليس له الأحكام الخاصة هذا هو
 المشهور بين علماءنا حتى كاد أن يكبره إجماعاً وذهاباً عن فخره إلى أن الأبيات اللفظ العربية للعدول عليه سبياً واجب لأن المتضمن
 من اللفظين الدالة على الرضا الباطن فكلاماً في علمه كقولنا غير العربية إذا دل على اللفظ المتضمنها كما مر إذا دل على
 يجوز إقامته مقام زوجة ولا ثم أن حتى ينفذ لك مستلزم بتليم غيرين الكناية للفرق بينهما فإن ما دل على اللفظ الصحيح
 فإلا أن الكناية الدالة بالتحريم الجبد كالبسج الهبة إذا تقررت ذلك فمن جاز التعبير بفعل العربية جازاً للعدول في اللفظ العربي
 الذي لا يفيد المعنى بطريقه إلى ومن اشترط مادة العربية اقتضى عليه نظراً لهم عدم اشتراط الأعراب لأن
 تركه لا يخل بأصل اللفظ العربي والأصل عدم اعتباره لغيرهم من مرجع بالاشتراط الأعراب مع التقدم بعين ما ذكر في اشتراط
 أصل العربية فإن المنقول عن الشارع منها غير المحرم قطعاً هذا كله مع التقدم إجماع العجز فإن أمكن لتعليم غيرهم
 لا يشق عادة لم يصح بدونه والإجازة بالمقدور وهل يجب لتوكيد القادر عليها وجهان أحدهما عدم الأصل ولو عجز
 أحدهما عن الآخر وإن الآخر تكلم كل منهما بما يحسنه فإن كان لاختلاف في الحرف فامر سهل لفهم كل منهما لغة الآخر وإن كان
 في أصل العربية اعتبر فهم كل منهما كلام الآخر ليحقق الخطاب والعقد إلى مدلول ما عجز به الآخر ولو لم يفهم أحدهما كلام الآخر
 اعتبر ترجمته لغة الآخر **قوله** ولو عجز عن النطق أصلاً أو أحدهما انفصل العاجز عن الإشارة إلى العقد والامتناع لا فرق بينهما
 العجز جهلاً أو غير ذلك فيكون الإشارة كما يكون في ذكوا الصلوة وسائر الصفات العقلية ويعتبر كون الإشارة غفلة للمراد
 دلالة على قصد القبول بحسب إيعام ماله ولو انفصل أحدهما بخاصة حكمه ولفظ الآخر بما يمكنه أن لا يسطع الميسور بالعجز
قوله ولا ينعقد النكاح بلفظ البسج ولا الهبة ولا التملك هذا الحكم عندنا موضع وفاء وإنما ينه على خلاف جاعل من العامة
 حيث جرد في كل واحد من هذه اللفظين ما يرد عن المهر لا فرقون حيث شرطوا إقراراً بهم لتخلص اللفظ للنكاح وهو
 أقوال معية عن الأصحاب لهذه اللفظين الدالة على المطلوب **قوله** لا عبرة في النكاح بعبارة الصواب إيجاباً
 وقبولاً ولا بعبارة الجنبين لا فرق في ذلك بين الصواب لميز وغيره ولا بين قولية ذلك لنفسه ولغيره فإن الشارع
 سلب عبادة بالأصل ومثله الجنبين أو ذوالأدنى وقت جنونه ما عجز فيحكم العاقل وبالجملة في العجز قصد المكلف
 إلى العقد **قوله** وفي السكران الذي لا يحصل تردد في الظاهر أنه لا يقع ولو أفاق فاجاز وإن روايته أجازت السكرى
 نفسها ثم أفاق فثبت أن دخل بها فافاق وأقر فكان ما مضى قد عرفت أن شرط صحة العقد قصد الغير السكران الذي

بلغ به السكر جدا ان لم عقله وان رفع يده نكاحه باطل كغيره من عقوده سول في ذلك الذكور والانس هذا هو الذي يقتضيه
 القواعد الشرعية ومن كان كذلك وعقد في هذه الحالة يقع عقده باطلا فلا ينفصدا جاز فتر بعد الافاقة لان الاجازة لا يبيع
 ما وقع باطلا من اصله ولو تأتت التمسك بها لكانت على خلاف ذلك رواه محمد بن اسمعيل بن بزي في الصحيح قال سالت ابا الحسن
 عن امرأة ابليت بشرب النبيذ فسكرت فزوجت نفسها رجلا في سكرها ثم افاقت فانكرت ذلك ثم قلت انه يلزمها ففرغت
 منه فانما يقع الزوج على ذلك الزوج اطلاقا لعلها ام الزوج فاسد لمكان السكر ولا سبيل للزوج عليها قال اذا افاقت
 بعد بعد ما افاقت فهو مضاهاها قلت ويجوز ذلك الزوج عليها قال نعم وعمل بمضمون الرواية التي في النهاية من يتعذر له
 عند من حيث صحته سندها وليس خالفها عند من حيث مخالفتها للقواعد الشرعية وفي المختلف نزلها على سكر لا يبلغ ذلك لعقد
 ففقد ما صحح وان لم يتذكره وان بلغ حد ان لم عقله فنكاحها باطل وان كانت ترضى بعد ذلك فالجمع بين اعتبار مضاهاها
 مع السكر مطلقا غير مستقيم بل للأنتم ان اطلاق الرواية داسا او العمل بمضمونها ولعل الاول **قوله** الثانية لا يشترط في نكاح
 الوشيء الولي عدم اشراط الولي فهو موضع خلاف للأصحاب وشيأتي تحقيقه وكان يفتى بذكره ثم مع تحقق الخلاف شرعه
 هنا مجردا لكن لما لم على ذكره هنا مضافا الى عدم اشراط حضور الشاهدين مقابلته الخالف المشرط لها الاستناد الى الحديث
 برؤية انه لا نكاح الا بولي وشاهدين فلما اقرنا في الحكم والرواية كانت عنده غير صحيحة واداد التنبه على عدم اشراط الاشهاد
 وذكر حكم الولي بعد ذلك اجابا عن حال التفصيل على ما يأتي وقد تقدم ما يدل على عدم اشراط الاشهاد وابن ابي عمير
 سأل خالف فيه استنادا الى رواية ضعيفة السند مع امكان حملها على الاستحباب جمعا وبينه بقوله ولو توارى لكانت لم يطل
 على خلاف ما لك من المعانة فانه وان قلنا على عدم اشراط الاشهاد لكن بشرط عدم نواظرها على لكتان **قوله** الثالثة اذا
 اوجب ثم جن او اعنى عليه بطل حكم الايجاب وجب عند العقد الا ان لم قبل تمامه يكون بمنزلة الجائز يجوز لكل منهما فسخه وبطل
 ما يبطل به الجائز ومن حلت له الجنون والاغما ولا فرق بين النكاح وغيرها من العقود الثلاثة في ذلك ولا يضر عرض النوم
 كما لا يقطع ذلك في الوكالة ونحوها لكن هل يصح الايمان بقبول الآخر حاله قبل ولا يبر قطع في الذكوة لان الخاطب بين
 المتعاقد من معتبر وهو مشفق مع نوم صاحبه ومن ثم لو خاطب شخصا بالعقد قبل الآخر لم يبيع ويحتمل الصحة هنا لان
 الايجاب بقوله اي هذا القابل قبل النوم والاصل الصحة مع انه في المذكورة قال في موضع اخر لو قال المتوسط للولي زوج
 ابنتك من فلان فقال زوجت ثم اقبل على الزوج فقال قبلك نكاحها قال اقرب صحة العقد وهو صحيح وجه المشافهة
 لوجوب ركني العقد الايجاب والقبول وارتباطا حدها بالآخر والثاني لا يبيع لعدم الخاطب بين المتعاقد من يستفاد
 منه ان يخلل هذا الكلام بين الايجاب والقبول لا يفسد لان ليس جديبا من **قوله** الرابعة يبيع اشراط الخيار في الصداق
 خاصة ولا يفسد به العقد اما صحة اشراط في الصداق فلان ذكره غير شرط في صحة العقد فلا يبيع بغير اشراط الخيار فيه
 مدعى مضبوطة لان غايته فسخ الصداق وبقاء العقد بغيره فيصير كالمفوضة البضع وهو جائز ونسب بقوله خاصة على انه
 لا يبيع اشراطا في اصل النكاح وجهه انه ليس معاوضة محضه ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالعقد عليه برونه ولا وصف
 وانع لها لزم ويبيع من غير تسمية العوض مع عرض فاسد ولان فيه شائنة العيازة كحاضر العبادات لا يدخلها الخيار ولا
 اشراط الخيار فيه فيفقد الفسخ بعد سبيل المهر وهو ضرر ولهذا وجب الطلاق قبل الدخول نصف المهر جيل له اذا اقر بذلك
 فنقول المصنف ولا يفسد به العقد يحتمل عود الصبي منه الى اشراط الخيار فيه مطلقا الشامل لشرطه في المهر والعقد الى اشراط
 في عقد النكاح وذلك كاف في مجموع الصبي اليه وجهه عدم فساده العقد به ان العقد اشتمل على سر من احدهما صحى والاخر
 فاسد فلا يرتبط احدهما بالآخر وهذا من هيب بن ادريس وقيل يبطل العقد انقضاء وهو الاقوى لان التراض لم يقع بالعقد
 الاعلى هذا الوجه الذي يتم معها وهذا الخلاف جار في كل شرط فاسد بغيره العقد عدلا ما استثنى في باب النكاح وقد تقدم في
 موضع ويحتمل ان يعود الصبي في قوله ولا يفسد به العقد الى المذكور قبله صريحا من صحة اشراط الخيار في الصداق وجهه
 حراجه لان الشرط الصحيح لا يقتضي فساده العقد الا ان خال عن التكنة والحكم بغيره الاشراط يقتضي عدم فساده العقد فلا يفسد
 في ذكره بخصوصه الاول افعلا لان فيه خلا لا بد من الخلاف في المسئلة من انه مشهور لا ياسب القطع بالحكم بدونه وهو

فربما الاحتمال الثاني وسيأتي في باب الحكم المصنف بطلان العقد بشرط الغيار في النكاح على تردد من نقل الخلاف
قول الخامسة اذا اعتبرت الزوجين بوجبة امرأة او اعترفن هي انما نفوذ بصادقهما ظاهر والحكم بالزوجية فلان الحق
 مخصص بها قلنا فربما قد خلا في عموم افرا العقل على نفسها جاز لان الفرض وخالف في ذلك بعض العامة فخص
 محنة الامر بينهما بالقرينين واعتبر في البلاء بين اقامة البينة بناء على اشتراط الاشهاد فاقامته البينة في البلاء بين
 بخلاف القرينين وفيه جمع منع الاصل من الشاهدين لا يعتبر كونهما بلدين في اذات يشهدا عن يمين ويتعداها
 فلم يقبل بصادقهما اذ لا تعطيل الحق بغير موجب واما اذا ادعى احدهما الزوجية وانكر الآخر فالقول قول
 المنكوح بيمينه ان لم يكن للمدعي بينة ثم ان اقام المدعي بنيه او حلف البين المردودة ثبت النكاح ظاهر ووجب
 عليها مع ذلك مراعاة الحكم في نفس الامر فان كان المشتك الزوج فلم يطلب ظاهرا وعليها الحرب باطلا وهكذا وان لم يتفق
 احدهما من حلف المنكوح انتفى عنه النكاح ظاهر ولزم المدعي احكام الزوجية على ذلك الوجه لا مطلقا فان كان المدعي
 الرجل فليس له الزوجية بغيرها ولا بيمينها ولا باختيارها ولا بيمينها ولا بيمينها ولا بيمينها ولا بيمينها ولا بيمينها
 ووجب عليه التوصل الى بعضها المذهب لا تكاد واما النفقة فلا يجب عليه لعدم التمكن الذي هو شرط وجوبها
 وان كانت المدعية المرأة لم يتبع لها الزوج بغيره ولا فعل ما يتوقف على اذن الزوج بدونه كما لا خلاف له في العباد
 المتوقفة عليه ولا يرت في ثبوت هذه الاحكام بين حلف الآخر وعدمها لانها مترتبة على نفس وعوى الزوجية ولواقع الرجل
 المنكوح في الطلاق ولو معلقا بقوله ان كان زوجتي فهي طالق انتفى عنها الزوجية وجازها الزوج بغيره لا لا
 وابنه مطلقا لا اعتبارها بما يوجب المصاهرة **قوله** السابعة اذا كان للرجل عدة بنات تزوج واحدة ولم يسمها عند العقد
 اعلم من شرط صحة العقد تعيين كل واحد من الزوجين حال العقد كما هو معتبر في كل عاقد ومعه قد يكون لواقفا على معينه
 ورضاها حال العقد لم يحن بينهما لفظ منبر مع ايضا لا تعيين في الجملة ولو اتفق ذلك بان زوجا احدي بنات واقفا
 على عدة التعين او في الاب بقوله واحدة معنية ولم ينوها الزوج اربا لعكس لويصح وسياتي الكلام فيه وانما نفوذ ذلك
 فنقول اذا كان للرجل عدة بنات تزوج واحدة منهم لرجل ولم يسمها عند العقد فان لم يقصد بها بطلان امر وان قصد
 معينه وانفق العقد صح وان اختلفا بعد ذلك في المعقود عليها قال المصنف رحمه الله واكثر الاصحاب ان كان الزوج واحد
 كل من قال قول قول الاب لان الظاهر انه وكل التعين اليه وعلى الاب فيها بيمينه وبينه امر ان يسلم الى الزوج التي تراها وان
 لم يكن واحد كان العقد باطلا والاصل في هذه المسئلة رواية ابي عبيدة عن ابي رافع قال سلمت من رجل كان له ثلاث بنات
 تزوج احد من رجل ولم يسم التي تزوج للزوج ولا للثمن وقد كان الزوج فوض لها صداقا فلما بلغ ان يدخل بها على الزوج
 وبلغ الزوج انها الكبرى فقال الزوج لا يها انما تزوجت منك الصغيرة من بناتك قال فقال ابو معمر ثم ان كان الزوج
 واحد وكل من لم يسم له واحدة من قول في ذلك قول الاب وعلى الاب فيها بيمينه وبينه امر ان يسلم الى الزوج التي تراها وان
 التي تولى بن زوجها اباه عند النكاح قال وان كان الزوج لم يها من كل من لم يسم له واحدة من عند عقدة النكاح فالنكاح
 باطل وهذه الرواية منافية لما اسلفناه من القاعدة لانها تدل على ان رؤية الجمع الزوج في الصحة الزوج الى ما عنيه الاب
 وان اختلف العقد وعدم رؤية كافيا في البطلان مطلقا مع الرؤية لا مدخل لها في صحة العقد على المرأة وعدمها واما المعتبر
 التعين كما ذكرناه وقد اختلف الاصحاب في تنزيل الرواية فالتبني ومن يتبعه اخذوا بالرواية حامدين عليها من غير تاويل
 واما المصنف وتلميذه العلامة فنزلاها على ما اشار اليه بقوله لان الظاهر انه وكل التعين اليه وحاصله ان الزوج اذا
 كان قد رآه وبيد نكاح من اوجب عليها الاب يكون قد رضي بتعيينه وكلمه اليه فيلزم مراعاة من يقبل قول الاب فيها
 عنيه لان الاختلاف في فعله وتعيينه يرجع اليه فيه كونه اعلم به وان لم يكن الزوج واحد لم يكن مفضيا الى الاب ولا قصد الى معينه
 فيبطل العقد وفي هذا التنزيل نظر لان تعريف الزوج الى الاب في التعين ان كان كافيا عنه مع كونه المتولي للقبول غير
 ان يقصد معينه عنده فلا فرق بين رؤية وعندها لا رؤية الزوجية لا مدخل لها في صحة النكاح كما سبق وان لم يكن ذلك
 كافيا في الصحة بطلان العقد بين ودعوى له وتبين ذلك على الرضا بما عنيه الاب وعدمها على عدمه في موضع المنع لان كل

كل واحد من الحالكين اعم من الرضا بتعين الاب وعدمه وليس في الرواية على تقدير الاعتناء بها دليل على ذلك بل في هذا التبريل
مقصودها في الحالكين كما فعل ابن ادريس واعلم اجمود ان العقد لم يقع على حصة محض منها وهو شرط محصنه واعلم انه طريق
الرواية في التناهي من غير ان يكون في الرواية حال وظاهر الاصحاب المتفق عليه لانهم لم ينصوا عليها بتعيين بل ردوها بحجة عن الوصف
ولكن الكليني رواها بطريق صحيح ولو كان على الشيخ روايتها بل لا ريب في ان لا يثبتها فيه ولكن قد نقض ذلك للشيخ
كثيرا ووقع بسببه من اصحابنا لفتوى خلل حيث ردوا الرواية بناء على ضعفها ولو اعترض بها لوجدناها محصنة بنبيل للنبط لذلك
روح في الاشكال في رد هذه الرواية نظرنا الى محصنها وللقوة في ذلك بحاله **قوله** السابق بشرط في النكاح استيثار الزوجين
غيرها بالاشارة في المكاتبة الزوجية معقودا عليها او لصفة فلو رد زوج بعدد وعينا مقصوده الاستمتاع بشرط تعيينها في صحة النكاح
كما في كل معقود عليها سئل اريد عينه كالبيع او سقعة كالعين الموجه وكذا بشرط تعيين الزوج لان الاستمتاع يستدعي فاعلا
وسقعة معينين لتعيينه فلو قال زوجتك احدى بناتي وزوجت بغيري من احد ابنيك لم يصح والى منه لوقال زوجتك هذا
الحال المشار اليه لما ذكر في عدم التعيين ان هذا كونه واحدا او ازيد مضافا الى احتمال كونه غير قابل للنكاح الخاطب بل يكون ذكرا
او خنثى سكتا ان الفرق في ذلك فالتعين يحصل باسوة ثلثة الاشارة كما ان كانت الزوجية حاضرة فقال زوجتك هذا وهذه المرأة
او هذه فلان ذلك الاشارة كافية في التحصيص والباقي تأكيد وكذا يمكن الاشارة في تعيين الزوج والثاني التسمية سئل ان كانت
عائشة وحاضرة بان يقول زوجتك فاطمة ان كان له غيرها وكذا لو لم يكن راديا باسم تعيينها من جهة النساء ان حصل بغير
وفي حكمه ما لو قال زوجتك ابنتي وليس له سواها ولو جمع بين الامرين فقال زوجتك بغير فاطمة وهذه فاطمة او كانا مطلقين
صح ايضا وكان الثاني تأكيدا ولو لم يكن مطابقا بان كان المتبادر اليها اسمها ونسبها وكانت بنتها ولكن سماها بغير اسمها ففي صحة
العقد شرعا للاشارة والتبيين على الاسم لانها لا تميزان فتيعين وبلغوا الاسم والبطان ان ليس له بنت بذلك الاسم او لم يمت
الخاتمة كذلك وجان وفي الاول توقع والوجبات اتيان فيها لوقال بعثك في سقعة وهو زوجتك هذا العلم واشارة الى ابنته
والثالث التبيين بالصفة الخاصة بان يقول زوجتك ابنتي الكبيرة والصغيرة او الوسطى والبعض او امرؤا له بنات سقعات
مستبرات بذلك ولم يكن له الا واحد فالوصف تأكيد ويشكل الحكم لو كان الوصف بالكبرى واختصها حيث لا يثبت له سواها
الصفة تخرجها للاسم كاسلف ولو كان له بنات سقعات بذلك الوصف والاسم لم يصح العقد الا مع اتفاقها على تعيينه وتوابعها
عدنا لان الشهادة وان تعددت فليست بشرط ومن اشترط الشهادة ابطاله لان الشاهد انما يشهد على اللفظ السماع دون
النية **قوله** الثاني لو ادعى زوجة امرأة وارعتا اختها وزوجة وقام كل منهما بينة في هذا الحكم مشهور بين الاصحاب لا يظهر فيه خلاف
بينهم وهو مخالف للقول عندنا غير في تقديره بينة الدخيل الحلاق البينتين او تشارى لتاريخين لا نرى منكم يقدم قوله مع عدم البينة
ومن كان القول قوله فالبينة بينهما صاحبه والاصل فيه ما رواه الشيخ في التمهيد باسناده الى الزهري عن علي بن الحسين عن في
جلادعي على امرأة ان تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك وراقت كل اخذ هذه المرأة على هذه الرجل البينة ان تزوجها
بولى وشهود ولم يوقت وتثبت البينة بين الزوج ولا يقبل بينهما المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه وتوجبها معا والنكاح
فلا يصح ولا يقبل بينهما الا بوث قبل وقتها ودخل بها وفي سند هذه الامور رواية ضعيف كثير متعدد ومع ذلك فربما
ادعى على حكمها الاجماع وتحريها مسئلة على هذا ان يقولوا له انا دفع النزع على هذا الوجه فما ان يقيم كل من المتنازعين بينة ولا
يقبها او يقيم احدها دون الاخر فما الرجل والمرأة فالعور اربع ثم على تقدير اقامتهما البينة اما ان يكون البينات مطلقين او
مؤقتين او يكون احدهما مطلقا والاخرى مؤقتة فما بينة الرجل والمرأة المؤقتان متاخران في واحد او مختلفان مع تقدم
تاريخ الرجل ومع تقدم تاريخ المرأة فهذه تسع صور وعلى جميع المتبادر اما ان يكون الرجل قد دخل بالمرأة المدعية والاني المصود
ثمان عشرة موضع الفصل المذكور اذ ان كل منهما بينة وغيره يرجع حكمه الى القواعد الشرعية من غير اشكال وتفصيل الحكم فيها اما
مع عدم النية اصلا فيكون القول قوله في نكاح زوجة المدعية لا نرى منكم وعوله زوجة اختها يرجع الى قواعد الدعوى بينة
بين الاخت سئل انكرت كما مره الرواية واعترف هذا ان لم يكن دخل بالمدعية اما لو دخل بها فقل الاكفأ بينهما نظر الى منكر
او يرجع الى بينهما النفاثا الى ان فعله مكذب لدعواه وجان يرجعان الى الغرض الاصل والظاهر والاول اقوى وان اقام

خاصة البينة بنقل له سواء الرجل والمرأة اما اذا كانت البينة للرجل وقد دخل بالمدينة فالوجه ان يزيد هذا ان فعله كان
لبينة فلا يسمع وان اقام كل منهما بينة مطلقة وكانت احدهما موثقة والاخرى مطلقة فالرجح لبينة على مقتضى النقل
مع الدخول المقوط بغيره بتكذيبه اياه فيحكم لبينتها وان ارضاها وتقدم تاريخها فلا اشكال في تقدمها اليها
سبق نكاحها في وقت لا تقارنها الاخرى ومع تساوي التاريخين او تقدم بينة ان لم يكن دخل بها علما بالنكاح المذكور
ومع الدخول يقدم بقتها ولو قطعنا النظر عن النص لكان التقدم لبينتها عند التعارض مطلقا بقى في المسئلة امران
ان ظاهرة النقل من قدم جانبها لا يقتضي معار الى اليقين وكذا ان اطلق المصنف الحكم بتعاظما ان دلوا فثقلوا اليقين مع البينة
لزم تاخير اليقين عن وقت الحاجة واقامة جزء السبب التام مقامه وهو ممتنع والاقوى الانشقاق الى اليقين الامع سبق تاريخ
احد اليقينيين اما الاول فلا يمنع التعارض بينا وتاريخا وطلاقة بينا ونظ البينات فلا بد من مرجح الحكم باحد هما من
رجح جانبها فثقلوا اليقين ويجوز الدخول على تقديره لا يوجب حكم سقوط بينة واسايل غايته لو نمر مرجحا فلا بد من اليقين جميعا
بين الضموم والقاعدة الكلية واما الثاني فلا يمنع سبق تاريخ احد اليقينيين يكون السابقة مثبتة للنكاح في وقت لا يبعد
فيه احد فثقل الحكم بها الثاني على تقدير العمل هنا يستجلى مثلا لام والثبت لو ادرعت زوجة احد هما وادعت الاخرى في وقت
وجها من مواعد صورة الدعوى لا مدخل للاخرة في هذا الحكم انما هو مرجح الجمع وهو مشترك من كون الحكم على خلاف
الاصل فيقتصر فيه على موده **قوله** التاسعة اذا تعد على امرأة فادعى اخر زوجتها لم يثبت الي دعواه الامع البينة
المعتمد من سماع دعواه عدم الانفصاف اليها اصلا بحيث لا يرتب عليها اليقين على المرأة وان كانت منكرا وخلفه في
عموم اليقين على من انكر وجهه ان اليقين انما يتوجه على المتكررا ان كان بحيث لو اعترف لزم الحق ويقع المدعى والارضاه
ليس كذلك لان المرأة لو صادقت المدعى على دعواه لم يثبت لزوجه لان اولها واقع في حق الغير وهو الزوج ملكه بغيرها
بالعقد المعلوم فلا يقبل قول الغيبة في سقاطه وكذا لا يتوجه بتوجيه الدعوى مكان ودعوا اليقين المروية ان كانت
كالاخر فقد عرفت حكمه وان كانت كالبينة فاما فيصد ذلك بالنسبة الى المتدعيين دون غيرها وهو هذا الزوج
ودفع جماعة من اصحابنا الى قبول الدعوى وتوجيه اليقين والود هذا وان لم يسمع في حق الزوج وفائدة على تقدير
الانكار ثبوت مهر المثل على الزوجة المدعى لحيلولها ببنه وبين البضع بالعقد الثاني كالمواضع شيئا على انه لم يترتب
لزيد فانه يعزم المهر عوضه مثلا او قيمته وعلى تقدير رد اليقين على المدعى ونكرها عن اليقين والقضا للمدعى بالثقل
اربع اليقين فالحكم كذلك وسبب القولين على ان منافع البضع هي ضمن بالقوت ام لا وقد غلبت فيه الحكم فحكمه بغيره
تارة وبعد اخرى نظرا الى ان حق البضع مقوم شرعا فن قلل وجب عليه عوضه وهو المهر والثبات الى انك لا تسير الى الزوج
وانما حق الانتفاع به ومنافع المهر لا يضمن بالقرائن لانهما لا قد خل تحت اليد وبه على الاول حكمهم بوجوب مهر المثل للغير
نكاحا بارضاها من فيصد النكاح وجوب دفع المهر الى زوجها الكافر المهر الحيلولة ببنه ويلبها بالاسلام وهو قائم
هنا وعلى الثاني عدم وجوب مهر الزانية والزوجا وثبوت المهر لها في وظل الشهادة ونه والقول بسماع الدعوى وثبوت
العزم بغيره علا بالقاعدة المستمرة من ثبوت اليقين على من انكر وزجر عن اقدام على مثل ذلك وانما جعل المصنف موضع
المسئلة الدعوى على المعقود عليها لترتب الحرم بعدم سماع الدعوى نظرا الى ما ذكرنا فانها لو كانت خلية لسمعت وطعنا
وترتب عليها اليقين مع الانكار ولزم العقد بالانكار وثبوت النكاح او ردت عليه اليقين فخلت وما تفرع على هذا
الاول جواز العقد على هذه بغير المدعى قبل انهاء الدعوى وعدمه فان قلنا ببها عما بعد التزوج وثبتت فانها تباث
صح العقد الثاني ويثبت الدعوى بها لكن العقد الثاني فيصد سقوط تسلط المدعى على البضع فيجوز له ان لا يملك عدم جواز
العقد حتى يسمع الاول ودعواه لسبق هذا الثاني بعقد نعم لو تزواي الاول في الدعوى وسكت عنه حتى از العقد اجرو هذا
من الامور المتكررة على المنع فان الزوج اذا علم بعدم اقدام احد عليها امكن ان يفرغ دعواه لذلك ليطول الامر عليها
ويتوجه عليها الفرض بترك التزوج فيكون وسيلة الى الزوج البير وهو يستلزم المخرج والاضرار المتيقن بالاية والرواية وان
قلنا بعدم سماع الدعوى على المعقود عليها اصلا كما ذهب اليه المصنف لعدم جواز تزويجها الى ان يخرج من حصه بانتهاء الدعوى

ويفعل الاسرحة لو ما طل فيها ومقد ما ذكرناه ولعل الجراح مطلقا انتهى **قوله** العاشرة اذا تزوج العبد بمكسرة ثم اذن له المولى في انبيائها اذا اذن المولى للعبد ان يشتري زوجته من مولاها فلا يخفى اما ان ياذن له في شرائها للمولى والعبد كان الاول بقيت الى نكاحها الاول اذا لم يحصل الا انتقل لها من مالك الى غيره ذلك لا يوجب نكاح عقد ما وان كان النكاح فلا يخلو اما يقول ان العبد يملك مطلقا او يملك مثل هذا الفرض من التصرفات الاولى يملك مطلقا فعلى الاولين يتنقل ملك العبد ويبطل النكاح كما يبطل نكاح الحر المأثرا اذا اشترىها الزوج للمنفقة بين وطها بالملك والعقد لقوله نعم الا على الجرم او ما ملكك العبد ويبطل النكاح كما يبطل نكاح الحر المأثرا اذا اشترىها الزوج للمنفقة بين وطها بالملك والعقد لقوله نعم الا على الجرم تعالى لا على الجرم او ما ملكك ابائهم والتفصيل يقطع الشك في ان ثبت الثاني انتفى الاول ولا يملك واحد منهما من ثمن في باقية الوطى ليس تأثرا لحدها او لم من الاخر با دام من ثمن فيلزم اما ان يرجع من غير مرجع او ارتفاع تأثرها وهو صحيح فلا يكون المولى في النكاح وهو الظاهر ويحكمنا علوه وفيه نظر لان على الشرع مع ما في ذلك لا يبرأ عنها وان قلنا العبد لا يملك مطلقا او مثل هذا التصرف كان عقده باقيا لعدم حصول ما يقتضي دفعه هذا خلاصة ما يتعلق بالعبادة وبقيتها شأنه احداهما انه على تقدير العقل بملكه وبطلان العقد هل ينجها العبد بغير اذن جدي بملك المولى ام بالملك او بالاذن الغنيمة المستفاد من الاذن في شرائها لنفسه ام كل من الامور الثلاثة محتمل وليس في العبارة ما يدل على احدها بل انفسه على جرد الحكم ببطلان العقد ولا تشكل فيه وجها الاول هو اسبأ حتما بالملك ظاهر لان التصرف كونه بالملك لا يتبع انتم بالملك كغيره ويضعف بان لا يلزم من الحكم بملكه جواز تصرفه فيه مطلقا بالا جاع على ان العبد محجى عليه في سائر التصرفات وفائدة الجرح لا يفهم الا على القول بكونه سالكا اذ لا يفتنا ملكه اصلا كان منعه من التصرف كمنع سائر الناس من التصرف في مال غيره ومثل هذا لا يسيح جرحا اصلا اذ اخرج فلا يلزم من الحكم بملكه جواز وطئها به وان اذن جدي وجها الثاني ان اذن المولى له في شرائها لنفسه على امرين احدهما بملكها والاخر بتفويضه لنفسه فيها بالوطى فيستبجها فيها بالاذن الضمني لا بمجرد الملك الجرح ويضعف بان مجرد الاذن ليس له في شرائها لنفسه لا يدل على الاذن له في الوطى بل من الدلالات ولا يستلزم وانما تضمنت مجرد التملك للعبد وقد اعترفتم بان التملك الجرح لا يفيده الا انه الرطب لم يوضح له حال الاذن في شرائها بالاذن في الوطى التملك امكن ذلك وليس بما نحن فيه فان الكلام على تقدير الاذن في بنائها لنفسه مجردا على تقدير الاول له في الوطى قبل الشراء فلو استباحته بذلك نظر لان المولى غير مالك حين الاذن لما اذن فيه فتمكن القول بعدم صحته كما ينهوا عليه في لو كانت فيها لا يملكه المولى وهذا الاذن في معنى لو كانت الثاني قوله والا كان العقد باقيا اي اذ لم تنقل بان يملك لخال انه قد اشترىها لنفسه فعنده الاول بان لعدم وجهه ما ينافيه وهذا الاشكال غيبه بنا الكلام في الشراء المذكور حيث لم يقع للعبد هل يقع للمولى ام يبطل من راسه ليس في كلام الله ما يدل على احد الامرين لان عقد العبد باق على التقديرين وكل من الامرين محتمل والخلاف واقع في الترجيح ايها فقد قيل بان الشراء يقع للمولى لان انتم فيه للعبد يضم امرين بطلان الشراء وكونه عقدا ابا لعبد فاذا بطل العقد بقي المطلق المدلول عليه بالمعقودتنا وهذا هو الذي قطع به الشهيد في الشرح فغير العدم بطلان العقد فقال لان الشراء للمولى والملك له ورواى الملك عن الزوجية الى غير الزوج لا يقتضي نكاحا وفيه نظر لا انه لا يلزم من الاذن في الشراء للعبد الاذن فيه للمولى وبقاء الملك مع انتفاء المقتد للعبد ولا يرض بملكها وعدم صحة العقد اصلا قوى وعلى التقديرين فعقد العبد باق لبقائها على ملك مولاها الاول الذي كانا الزوجية ومن ملكها وانتقالها الى ملك المولى وهو غير خارج في نكاحه كما مر وقد تقدم البحث في نظير هذه المسئلة في باب دين المملوك من هذا الكتاب وراجعتم فانه محقق بما لا مزيد عليه **قوله** ولو تزوج بعضه اشترى زوجته بطل النكاح بينهما وجها البطلان انه صار مأكلا لها على تقدير شرائها بالمال المخصص به فيبطل العقد لما مر من عدم اجتماع السببين وما لا البعضها على تقدير شرائها بالمال الشراء فيبطل فيها المخصص والعقد لا يتغير كغيره على تقدير شرائها بالمشتركة لا يصح له وطئها مطلقا ما وامت كذلك لان البضع لا يتبع بعضه وعلى التقدير الاول يمكن وطئها بالملك **قوله** الفصل الثالث في ربايا العقد وفيه فصلان الاول في تعيين الاولياء والا لاية في عقد النكاح لغیر الأب والجد وفيه بالحصر على خلاف بعض اهلنا القائلين بولاية الام وابائهم واجاعة من العاترة حيث ثبتت الولاية للعصبة والمعتق والابن

والابن بالنسبة الى الام وهذا كله لم يتم عليه عندنا دليل وسياتي الكلام في ولاية الام **قوله** وهل يشترط في ولاية الجدة
بقول الاب قبل نعم الكلام في ولاية الجد في موضعين احدهما في صل شؤنها وهو المشهور بين اصحاب ادعي عليه في النكاح الباع
وخالف في ذلك ابن ابي عمير فقال الولي الذي وهو ولي بنكاح هو الاب دون غيره من الاولياء ولم يكن له ولاية
والثاني في مرتبة المشهور انه لا يشترط في ولاية جده الاب ولا موته بل يثبت له الولاية مطلقا ونصبه الشيخ وجاعا الى ان ولاية
شريطة يجمع الاب فكمات الاب سقطت ولاية الجد عكس ما اعتبره العامة فانهم اشترطوا في ولاية الجد موت الاب لنا في
الدلالة على المطلوب في الموضعين ان الجد له ولاية المال جلا فيثبت له ولاية النكاح كالاب لصحة عبد الله بن سنان عن الصادق
قال الذي بيده عقد النكاح هو ولي امرها ولا خلاف في ان الجد ولي امر الصغيرة في الجدة وروى عبد بن زائدة في الموطأ
قلت لا يبعد ان الجد يزوجها من رجل ويريد جد لها بن وجها من رجل فقال الجد ولي بذلك ما لم يكن
مضارا ان لم يكن الاب زوجا قبله ويجوز عليها تزويج الاب والجد وهذا يدل على ان ولاية الجد أقوى فلا يؤخر فيها سائر الـ
ضعف كالعكس بل هو ولي وفيه نظر لعله يكون فوق الولاية بشرطه يجمع الاب كما هو مقر في الرواية فلا يلزم فيها مطلقا
واستدل الشيخ رحمه الله ومن بعده في رواية الفضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان زوج ابنة ابنته فكان ابوها
جها وكان الجد مرهنا جاز الحديث وفيه مع ضعف سند ضعفا لا لانه فانها بالمعنى الوصفى وهو غير معتبر عند المحققين
قوله ويثبت ولاية الاب والجد للاب على الصغيرة لما كان له ساطة الولاية للاب والجد على البنت في صغرها فلا يرتفع وجوب
الوصف بان كونها بكر او ثيبا لوجود المقتضى فيها وانما يمكن اقرار الحكم بينهما للبا لغيره كما سيأتي والمشهور بين اصحاب العقد
على الصغيرة من الولي ما مضى عليه ما سأل وضيا بعد البلوغ بام لا لوقوعه من اهله في محله محويا فيستحب الروايات الدالة على كثرة
نهبها صحة عبد الله بن الصلت قال سألت ابا الحسن عن الجد ابنة الصغيرة تزوجها ابوها لها او اذا بلغت قال لا وصحة محمد بن
اسماعيل بن بزيع قال سألت ابا الحسن عن العبد بن جها ابوها ثم يموت وهي صغيرة ثم يكره قبل ان يدخل بها زوجها يجوز عليها
التزوج ام الامر لها قال يجوز عليها تزويج ايها وشبهه محمد بن علي بن يقطين عنه وهذا الحكم لا يظهر فيه خلاف وانما ورد رواية
يخالف ذلك وهي صحة محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن العبد بن جها ابوها المبيته قال اذا كان ابوها المذلة ان تزوجها
ها فتم جائز ولكن لها الخيار اذا ادركا الحديث وطهره الشيخ على ان لها الخيار بالطلاق من جهة الزوج واختياره ومطالبة المرأة
له بالطلاق وما جرى مجرى ذلك ما نفع العقد الخيار المعبود جها بن الاخبار وطهره العلامة على ان تزوجها الولي بغير كف
وبن يمين ويخفى ذلك وهو جامع الى تنزيل الشيخ في قوله وما جرى مجرى ذلك وهو محل بعيد لكنه حين اطرح احد الجانبين
وهو يثبت ولاية ابنتها على البكر الرشيقة في الروايات وقد اصرحت لذلك ائمة الاصحاب فيها ونحو قولك في ذلك ان لا يثبت
ان كانت صغيرة او غير رشيقة فلا خلاف في ثبوت الولاية عليها وان كانت بكر كما سلمت لم تنزع وتزوج ولو نكحها او طلق
دبر او ذهب نكاحها بغير الجاه قبل البلوغ او بعده او على قولك فلا خلاف ايضا في انتفاء الولاية عنها في المهر وانما الخلاف في
استمرار الولاية عليها بالنسبة الى النكاح خاصة وجلة ما ذكره المصنف من الاقوال في ذلك خمسة الاول وهو الذي اختاره مع
جميع المتأخرين وقبلهم جاعا من القدامى منهم الشيخ في البيهقي وابن الجوزي والمفيد في كتاب احكام النساء وسائر
وابن ادریس سقوط الولاية عنها راسا وشبهها لها مطلقا الثاني استمرار الولاية عليها وهو قول الشيخ في النهاية والصدوق
وجاعة الثالث التمسك بها وبين الولي وهو قول ابي الصلاح والمفيد في المقنعة على اضطراب في عبارة الرابع استمرار
الولاية عليها في الدائم دون المنع وهو قول الشيخ في كتاب الحديث الخامس عكس وهو محمول القائل به وصل المصنف حيث نقله
هنا قولا عن قائله فلم يجب وزاد بعضهم قولا سادسا وهو ان الشريك في الولاية حيث يكون بين المرأة وابيها خاصة دون
غيره من الاولياء ومنه الى المفيد حجة الاولين امور الاول الايات الدالة على اضافة النكاح الى النساء من غير تفصيل لعدم
نعم حق تنكح زوجها غيره ولا يفضلوه ان يكن ازاوجين وقوله نعم فلا جناح عليهن في ما فعلن في انفسهن بالمعروف وهو
للعوم الشامل لم يدخل بها الثاني لروايات فيها ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والبكر يستأذن في نفسها وانها مهرها والمراد بالام من الازوج لها قال الجوهرى الايام الى الذي لا نواجه طهر من الرجال والنساء

وامرأة ايم بكر كانت اوثيبا والدلالة في الرواية من صدورها وعجزها واعادة ذكر البكر مع دخولها في الايام المتنبه على خصصها
يكون سكنها كافيا عن الجواب اللغوي ومنها ما رواه ابن عباس انه جازيه بكرا جاءته الى النبي ففالتان ابي روجي من
اخ له ليرفع حسنته وانما كادته فقال اجزي ما صنع ابوك فقالت لا رغبة لي فيما منع ابي قال فاذ هوذا تكلي من شئت
فقالت لا رغبة لي في غيرها وضع ابي ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس للاباء في امور بناتها شيء وهذه الرواية اوضح ما في
الباب دلالة لوضع سندها لانهما يفيد استقلالها بالولاية بخلاف الاولى فانها لا ينفك العقل بالشريك ومنها حسنة الفضلاء
الفضل بن يسار ومحمد بن مسلم وزائدة وبريد عن ابي ابراهيم قال المرأة التي ملكت نفسها عن السفه ولا المولى عليها ان
تزوجها بغير جواز ومنها حسنة منصور بن حازم عن ابي ابراهيم قال يسافر البكر وعجزها ولا يتكحل الاباؤها ونهاها وراية
ذو اليزيد عن ابي ابراهيم قال اذا كانت المرأة مأكلة امرها يتبع وتشتري وتعتق وتنته وتعتل من الهاماشات فان امرها
جائز تزوج ان شاءت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزوجها الاباؤها وليها ونهاها وراية ابي مريم عن ابي عبد الله
قال الجارية البكر التي لها الاب لا تزوج الاباؤون ايها وقال اذا كانت مأكلة امرها تزوجت من شاءت وبالدلالة من اخر
الحديث ومخلافه على غير ما ذكرنا لانهما لغة الرشيد ليعلم اول الكلام واخره ومنها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله قال لا باس بزوج المرأة من شاءت اذا كانت مأكلة امرها فان شاءت جعلت وليا ونهاها وراية سعدان بن مسلم
عنه انه قال لا باس بزوج البكر اذا رضى من غير اذن وليها الثالث الاجماع وقد دعاه المرتضى على هذا القول والاجماع
بخلاف الواحد حجة كارب في الاصول فكيف يثبت المرتضى الرابع اصله عدم اشتراط اذن المولى في صحة العقد من يدان بالبيع
والرشد ساطة القوت فتخصيص بعض الصفات دون بعض تحكم ومن المعلوم ان ولاية المال قد زالت من ذل ولاية النكاح
والاول على الوفاق والملازمة تظهر باشتراط الولائية بالبيع والرشد هذا غاية ما نقرر في تصحيح القول الاول
الاخر اصل ما على الاول من وجهه فمنع دلالة على منع النكاح النزاع فان النساء الحائض عنهن باضافة النكاح اليهن هذا
للعدة وبعض من مطلقات ثلثا وذلك يستلزم الدخول بين الزوجين والاشتراط في البكر وانما يصلح هذه الايات حجة على المخالف الذي ذهب
الى ان المرأة مطلقا ليرها التزوج بغير المولى لا على من اسقط الولاية من الشيب ويمكن الاحتداد بامكان فرض طلاق العدة
مع بقاء البكارة بان يكون قد طلق في الدبر ومعه يمكن فرض الطلاق ثلثا للعدة مع بقاء البكارة وهو فرض بعيد الا ان العموم
يتناول مثله فيصح الاحتجاج به في الجملة وما الروايات فهي باسرها مشتركة في عدم صحة السند ما عدا الواحدة اما الاخرى فغائبة
واما الثالثة فيجاسع كونهما من الحسن كونهما من الصحيح فتصور الدلالة فان الحكم فيها على من ملكت نفسها فارخال البكر فيها عمن
المنزاع وكذا قوله غير المولى عليها فان الحكم بدعي كون البكر مولى عليها فكيف يستدل بها على زوال الولاية عنها مع ما
متنها من التها وتضاف قوله غير السفهت ان كان هو الجز عن المبتدأ وهو المرأة والمولى عليها معطوف على الجز فلا وجه للجمع بين
الجز وما عطف عليه فان السفهت داخل في المولى عليها ومع ذلك فالجملة التي بعد هاء هو قوله ان تزوجها جائز مرتبطة بالجملة
الاولى ومنفرد عليها فلا وجه لقطعها عنها وان كان الجز عن المبتدأ وهو المرأة والمولى عليها معطوف على الجز فلا وجه للجمع بين
الجز فلا وجه للجمع بين الجز وما عطف عليه فان السفهت داخل في المولى عليها ومع ذلك فالجملة التي بعدها هي قوله ان تزوجها
جائز مرتبطة بالجملة الاولى ومنفرد عليها هي الجملة الاخيرة وهي ان تزوجها الى اخره ويجعل قوله غير السفهت وما عطف عليه بمنزلة
الصفة للمرأة المأكلة نفسها ويبقى النقد للمرأة التي ملكت نفسها الموصوفة بكونها غير سفهت ولا مولى عليها يجرى في الشرع ويجوز
ليس من انقطاع الجملة الثانية عنها بغير وجه ويبقى فيما عطف العام وهو المولى عليها على الخاص وهو سهل والظاهر ان نقلها
على معنى الثاني منها مع ما فيه من انقطاع الجملة المقصورة بالذات وعلى الاعراب الثاني يجرى ان يريد بالماكلة نفسها
الحره ويجعل ملك الكفاية عنها غير السفهت والمولى عليها صفة لها فكانت قال المرأة الحره التي ليست سفهت ولا مولى عليها نكاحها
جائز ويمكن ان يكون فائدة الجمع بين السفهت والمولى عليها ان الولاية على السفهت ليست عامة ومن ثم لا يجرى عليها في غير ما لا يقد
يتوهم منه جواز تزوجها نفسها لذلك تخصها بالدكر حتى من توهم خروجها عن المولى عليها حيث ان الولاية تنسب عنها على بعض
الوجه وجاءت الجملة الباقية جزاء عن المبتدأ المذكور كدلالة الجملة الاسمية وهذا معنى جيد يفيح الدلالة ويخرجها عن التناقض فلا ريب

بالمالكة نفسها من ليس عليها ولا يبر وجعلت الصفة التي بعد هاتين كفة موصفة لما لم يكن الا ان الاول افعول مكره مع ذلك
 التخصيص من دعوى كون البكر مولى عليها وان الاستدلال بها عين النزاع بان يقال ان البكر الرشيدة لما كانت غير مولى عليها
 في الحال صدق سلب الولاية عليها في الجلة فيصدق ان البكر الرشيدة الحرة مالكة نفسها غير مقيمة ولا مولى عليها فيدخل في الحكم
 وهو جواز تزوجها وهذا حكم حرم ايضا ولكن يبقى الاستدلال بما سبقنا على امر اخر وهو جعل المفرد المرفوع مفيدا للعموم
 المارة كذلك والمحققون من اصوليين على خلافه ومن لم تكن عامة لا تدل على المطلوب لصدق الحكم بامارة في الجلة بوصف
 بذلك وهو واقع كثيرا وقد سلفنا عن قريب ان المرفوع في هذه المقامات ظاهر في العموم ان لولاه لكان الكلام الواقع من
 الشارع عاريا عن الفائدة اصلا ان معنى الحكم يكون اسرا في الجلة يجوز لها التزوج بغير مولى فان ذلك واقع عند جميع الملوك
 حتى عند من اثبتت الولاية على السب فان اسقطها عن المرأة في الواقع وبطل هذا استدلالا على عوسية مثل اذا بلغ الماء كراما لم يجل
 خبثا وفتح الصلاح الطهور ونحوها التبرك وتخليها التسليم وغير ذلك مما هو كثير وقد ظهر من جميع ما حققناه ان دلالة
 هذه الرواية قريبة الاسرار لانها مشتملة على شبهات كثيرة لا يقاوم ماسيات ما يدلى لصريحها على ثبوت الولاية من النص من الصححة
 واما الرابعة فهي في موضع سند لكن في بلوغها حد الصحة الذي ادعوه عندى نظرا لان في طريقها العباس غير منسوب الى اب
 وهذا الاسم مشترك بين الثقة والضعيف وان كان الاول اكثر ويقال على الظن ان دونه فان ذلك غير كاف في الحكم بالصححة
 لقيام الاحتمال ومع ذلك ففي حاشية الدلالة عن الممنوعات استبعاد البكر انما يفيد في القول باستقلال الولي لكنه لا ينفى اثر ذلك
 الولاية بينهما وهو احد الاقوال في المسئلة واما رواية ذواته ففي طريقها موسى بن بكر وهو واقف ضعيف وفي دلائلها ما
 تقدم من ان ملك البكر امرها عين المنازع والتخلص منه بما قرناه ويقرب ذكر الصفات من البيع والشراء يفيد ان ملك
 الامر يوجب رفع الحجر عن المال والكلام في الرواية السادسة والسابعة كالتي قبلها سار سند وفي الثامنة ضعف السند وفي
 الجميع الشك في العموم من حيث ان الحكم عليه غير محلي باللام واما دعوى الاجماع فوافقه في حركة النزاع ويمكن في فسادها بالاشارة
 الى السابقين على المرفوعين مخالفة مثل الصدوق والمفيد واربعة ابي عبيد بن اهل الفتوى واما اهل الحديث فتعترف ان الصحيح
 منه دال على خلافه فكيف ينسب اليهم القول بخلافه واما ما ذكره علم الاشراك فعادضة بمثلها ان الاستصحاب احد معاني
 الاصل المعنى وهو يتم مع الخصم وان اضاف اليه ما يدل على ثبات الولاية من الروايات او رفع اصل المدعى اصلا وكون
 البلوغ والرشد مناطا للفرق مطلقا عين المنازع وفي بعضه لا يفيد والملازمة بين النكاح وعينه ممنوعة والقانون قائم فان اطلاقنا
 سبها البكر على ما في الرجال غير موزع النكاح لا يتلاني من حجة المرأة ومنعها من على الوهم والفساد وشبهة غالبها على غير السداد في النكاح
 النكاح على المال الذي يميل عزه ومكره تلافيه ويحتمل عنه خصوصا عند النفس كالملة فمكسر النكاح حجة القول الثاني امور الاول
 الروايات فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح البكر الا بموافقة وليها في رواية اخرى ما روي عنه انه قال يا امرأة
 نكح نفسك بغير إذن وليها فنكاحها باطل تلكا وهذه من اجمع ما شرط الولي في المرأة مطلقا من العامة ونحو ابن ابي عمير من الصحابة
 على ذلك كما وافقهم على مثل ما لا يشهد ومنها صححة ابن ابي عمير عن الصادق قال لا تزوج ذوات الالباء من الاثنا عشر ابنا
 وهو خبر عنه انه روي الاصل فيه التزويج ومنها صححة محمد بن مسلم عن ابي بصير قال لا يستأمر الجارية ان كانت بين ابويها ليس لها مع
 الاب امر وقال يستأمرها كل احد على الاب ولا يحل على الصغيرة ان تزوج بغير موافقة وليها من ولد على ابطال مذهبه الثاني في خبرها
 والقائل بالشرائك ومنها صححة العلان بن زرارة عن ابي عبد الله قال لا تزوج ذوات الالباء من الاباء والابناء ابنا منها
 صححة الجلي عن ابي عبد الله في الجارية تزويجها ابوها بغير موافقة ابيها ام اذا نكحها جاز فنكاحه وان كانت كاهنة
 ومنها صححة زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول لا ينقض النكاح الا بالاب وحده الدلالة ان قوله لا ينقض الا بالاب عام لانه نكرة
 في سياق النفي ان التقدير لا ينقضه اخر وقد خرج من الاستثناء الشيب والذكر الباق بالاجماع او بغيره من الادل فينبغي التثبت
 داخلا ولو كان لها ولاية مختصة او مشتركة لكان لها نفقة على بعض الوجوه وقد خلت في جملة المنفوعة واما رواية ابي بصير بن
 عن الصادق قال اذا كانت الجارية بين ابويها وليس لها مع ابويها امر وان كانت قد تزوجت لم يزوجها الا بوفاء منها ومنها
 رواية الفضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال لا يستأمر الجارية التي بين ابويها اذا اراد ابوها ان يزوجها هو نظر لها انا

واما الشب فاما شتادون وان كانت بين ابويها اذا اراد ان يزوجها الشا في الاصل بمعنى الاستصحاب فان الولايه
ثابته عليها قبل كل نزاع فيستحب ان ثبت المزيل ومن اعتبرها ذكر من الاول ما يثبت عند المن بول الثالث الاعيان
فان سلبها الولايه حكمه واضحه للصوت واول مرة حضورها في معززة الصالح من الرجال فلولا كونه نكاحا سوطا لفظ الاب
لم يفرق عليها وعلى اهلها غالبا والمخرب عن جميع هذه با مر واحد وهو ان ان اخذ فانيطاهرها لزم اطلاق تلك الاجزاء
الدالة على نفى الولايه عنها عليه وعلى كان في تلك الاخبار جزء واحد يعنى بغير فلا بد من الجمع بينهما وبين هذه وطريق الجمع
ان يجل هي استنادها هنا على الكراهة والنفي على الكلام الكمال والبطلان على المباعدة في عدم اعتدادها بالثبوت
بعد ما قرب عليه كالباطل فلا يتبع الابان نه وعدم استبصارها في باقي الاخبار على هذا لا يجعلها مع اسباب ارباب
يفرض الاسر ليه جملته وبينه على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الكفر في الجز السابن اجزي ما منع ابوك بصيغة الاسر الجانم ثم عقبه لما
كوهت لقوله اذ هو فاني فاني شئت رج فاذ علمنا بذلك يكون قد اعتبرنا جميع الاخبار من الطهين بخلاف ما في
القباهه على ظاهرها فان تلك لا يقبل الحل على ما ينبغي لجميع فانه وان امكن حل لما ذكره اسرها فيها على الشب فيها
ما لم يكن حله عليها للتصريح باليكفر في كثير منها نعم لم يفر من اطلاق الاخبار والضعيفه من الجانبين واعتنى بالجمع بين الصحيح
منها امكن قوله في الصحيحين ما لم يكن وعندها على الاستصحاب وقوله في الحسن التي ملكت امرها غير المولى عليها على الشب
الا انه يبقى فيها ان الجمع لما كان صحيحا بالامر من هذا فلا يتعين احد الطرفين لاحتمال كون كل منهما ويهيئ مع الاول اصله صحة
العقد على تقدير صدقه بغير ان الولي ولا يعارض بالاستصحاب الفساد حيث نراخذ الاصول ايضا لان هذا الاصل
قد انقطع بالبلوغ والرشد في نظر الشارع بذلك الاصل وغيره فلو كان معتد في مثل ذلك والحل على الجواز واسع ومنه
حله على نفى الكلام الكمال كقوله لا صلوة لجا والسجد لا فيه ونفي الصحة وان كان اقرب المجازات الى الحقيقة الا انه من جيب
اطراح تلك الاخبار والمكانة في الاستناد ويضاف الى ذلك اعتقاد الاولين بظاهر النكران كما سبق واما الثالث فانه
صحته وان كانت شهوره بين الباحثين في المسئلة كالا علماء والشهيد ومن تبعهما في ذلك الا عندى فيه نظر فان في
طريقه على الحكم وهو شله بين الشفوع وغيره وذلك منج من الحكم بصحته وقد تقدم لنا الكلام على تنظيمه وفيه من حيث
الدلالة انه قوله لا تزوج ذوات الالباب من الابكار والابان ان ابها كما يمكن حله فيه على لبانية فيعم الكبيرة والصغيرة ويمكن
حلهما على التبعيض فلا بد من ابطال موضع النزاع لان بعض الابكار وهي الصغيرة لا تزوج الابان ابها اجاعا وان كان ذلك
محتملا لفظ الاحتجاج بها في مقابلة تلك ولا يقدح في ذلك بعد الحل على التبعيض وانفاذ فائدة التقييد بالابكار من حيث
ان الصغيرة الشب حكما كن لك بل ان البناء في العقد على لغا بسم ان الصغيرة لا يكون الابكار ومثل هذا الشراي في طريق
الجمع اسهل من غيره وكما حل النهي عنه على الكراهة ثم على تقدير الحرمان لا يدل على فساد العقد لو فعلته يد وان نزل ان
النهي في غير العادة لا يدل على الفساد ولا يقدح في ذلك ان القول بالحرمان من دون الفساد احدث قول لم يقل به احد
لان من هذا في المسئلة المنتشرة ان قال عن سوع عند التحقيق على ما فيها من القول لم يحدث في وقت واحد فالمتاخر بده وفيه ذلك
وهذا كلام بعيد عن التحقيق واما الرابع فالكلام في صحته كما مر في الثالث فان في طريقه ايضا على بسم الحكم وفي غيره تصور من حيث
تضمنه ان الحد يستأذن لدخله في الكلية مع عدم استنابته مع الاب ولا يقال انه داخل فيه لانه اب المنع كونه كك حقيقة والاما
كان لذكوره مع فائدة حيث يقال الولايه للاب والجهد ويجوز استعماله فيه اعم من الحقيقة وسبادة الذهن عند هلاقي اللفظ
الى غير الحد وتوقف حله عليه على المنة وصحة سلبه عنه فيقال لا يجد ليس باب دليل الجواز والكلام على الجز كالكلام على الثالث
منه وسئل اما استنادنا نه واحد الا انه لما وصل الى العلاب وراه عن الصادق ع هنا وفي الجز السابق وراه عنه بواسطة
ابن ابي عوفور وكل اهلها راي على الصادق وذلك نقله من الهندية وهذا من الكافي واما جعلت بينهما مع اتحاد الدلالة
لشبهها بالعدد لان من هذا القدر من جهة قوله الابان ابان فان جمع الصبية العائده عن ذوات الالباب مطابق لخلات
توحيد صبية ابها فان ذلك الجز جمع من يعوب اليه الصبية مع هذا فالذي يظهر ان الجز من واحد وانه سقط من نسخة الكافي
الذي عندي عن عبد الله بن ابي عوفور من الراسطة بين العلماء وبين الصادق ع لان الشيخ في الهندية والاستبصار وراه عن

الطعن واثبت الراسطة ولم يكفره والوجه في الكثير التي نقل منها الشيخ راما السادس في محبة حيث كان الشيخ روى
 عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وعاد عن شوب الى اب مشترك وبين الشقة وغيره فلا يكون صحيحا
 لهذا الاعتبار وفي الكافي رواه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي بنت حماد الى ابيه
 وحماد بن عثمان ثقة الا ان طريق الكافي من الحسن لا ان من ابراهيم بن هاشم لم ينقل له كتاب على بعد بله وتصحيح سببه
 حماد المطلق في طريق الشيخ من طريق الكثير الحسن لا يخلو من الحسن على ما فيه والاشتمال في وضع الجميع دلالة لمجوعة بين جواز
 تكاح الاب مع كونه كارهة وبين بقاء امرها معه وينبغي جعلها على مثل ما تقدم من انه ينبغي لها ان لا يجعلها مع ابيها
 امر افعالهم وان يجوز ما يقتضيه لها من التكاح وان كانت كارهة لضرورة الجميع ومن العجالة الباعثين على ذلك
 في المسئلة كالعلة في المحرم الشهيد في شرحه وغيره من المتضمنين لذلك لم يذكرها هذا الجميع انه اقوى دلالة
 من الجميع ويعرض الاخبار الضعيفة عنه واما السابغ فالكلام فيه من جهة السند ان الشيخ رواه بسند فيه على فضال
 وهو غلط وتبعه الجماعة فلم ينصوا على محبة لكن الكثير رواه بطريق صحيح لانه رواه عن حماد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب
 فاسقط ابن الفضال عن السند مع ذلك لا يخفى من ثبوت لانه ابتداء السند باحد ولم يذكره واما يروى عنه بواسطة جائرة
 منهم العدل وغيره كما لا يخفى يمكن ان يكون الواسطة في هذا محرم غير لا نه منكون في الحديث الذي قبله بالا فضل فيكون
 صحيحا الا ان في حمل المطلق على هذا المتيقن نظرا واما من جهة المتن فبني ان التكاح لا ينقضه الا الاب مع انه الجهد بنقضاء
 كلاب مع انه الجهد بنقضه كلاب ويمكن نقضه لغيرها كما سبق بنا لمحضه غير **لشانه** وبدونه لا يتم الا ان يقال
 ما خرج عنه باب ليل يتوكل على الله والباقي فيتناول موضوع النزاع ومع ذلك ليس صريح في المطمع يعارض الفرج
 ويخصه بان الاب نقضه في الصيغة الصغيرة وغير الرشيدة فان الشيب والذكر البالغ مطلقا لما خرج منه بدليل
 امكن اخراج البكر ايضا ما سبق من الأدلة ويبقى محبة في الباقي غير موضع النزاع واما الحيزان الاضمان فمشاركته
 ضعف السند بالرجلين المذكورين فيها وغيرهما والكلام في دلالة شتمها كما سبق واما الاستحباب فعمل فقيد كونه
 محبة لا يمنع مع رجوع مقتضى الدلالة وهو هنا موجود وقد تقدم واما الاعتبار بالحكمة فزود بانها لا تصلح بحمد الناس
 الاحكام ولو ثبت ثبوت الولاية للأقارب وهم لا يقولون به جهة المشركين امران الاول الجمع بين الأدلة فان بعضها
 دل على اختصاص البكر وبعضها اختصاص الاب فاستفيد في كل منهما وهو معنى الاشتراك ولان العقدان صادر عن وانما
 فقد علمنا جميع الأدلة الثابتة في مقتضى صفات فالاستثاء وعمل لرحم الكاظم في تزويج ابنته لابن اخيه فقال فعمل ويكون
 ذلك برضاها فان لها في نفسها نصيبا واستشار خالد بن داود موسى بن جعفر في تزويج ابنته فقال فعمل ويكون
 ذلك برضاها فان لها في نفسها حظ ولا دلالة فيها من قوله فعمل ويكون ذلك برضاها فان فاعلم ان له فاعلم ان
 له فعلا لما صرح به بكونه برضاها استلزم ان لها حق الام يعقب ومن قوله نصيبا وخطابا من سقوطه يدل على ثبوت
 ولايته لها ومفهومه على ثبوت ولايته الاب لان النصيب والخط لا يستوعبان الحق بل يقتضيان انما تقتضيان ذلك فلا
 يمكن حملها على الصيغة والشيب لان الاولى لا نصيب لها والثانية لا مشاركة معها فتعين حمل على المشانع والجواب عن الاول
 ان في تلك الأدلة من الجانبين ما يفي بالاشتراك وقد عرفت فلا يكون الاشتراك طريقا للجمع مطلقا وعن الثاني بضعف سنده
 او لا يمنع دلالته على المطلوب ثانيا لان امره بالفعل لا ينافي اختصاصها بالاشتمال حين ان يقال في الشيب ذلك مع انتفاء
 الولاية بل حين ان يقال لا جني فاما ان ارضيت جاز لا جني مباشرة العقد فيجوز امره بفعله بقوله برضاها واما احداث الخط
 والنصيب فلا حظ له في الدلالة الامن جنة مفهوم الخطاب للضعف وما ذكرنا بطله جهة القول السادس وهو المشترك بينهما بين
 الاب حاشية حيث ان الغرض من الدلالة على ولايته الاب لا تعرض فيها لغيره من الاولياء فيقتصر فيها على مودها لضرورة الجميع ويبقى
 ادلة اولويتها في غيره خالصة عن المعارض وفي الحقيقة هذا المتيقن ما قبله وان كان غير مشهور رجاءه جازبه واما ما قيل
 الراعي فانهم يثبتون الولاية عليها في الدائم دون المنقطع فاحتجوا بوجوب الاول الجمع بين الامتصاص تخصيصها في الجانب كالجانب
 بنوع من التكاح ووجه تخصيص الدائم باختيار الولاية عليها انه لكثرة حقوقه واحكامه من النفقة والميراث واستمراره وغيره لهم

من المنة والمراة فادفع النصف من قبل المناسبتة لكل امرء الى الولي بعد واستدراك فابنه فخلات المنة الثاني رواية الى عبد
القاط عن الصادق ثم حين سئل عن المنة بالبر مع ابويها قال لا باس ولا اقول كما يقول هؤلاء الا فتش ابني ووقع اباس
فيقول الجاني في المنة لا عمل ان اباس هنا بمعنى التحريم ولكن بالكلام الاضرب في معناه واية الخبر قال سئل عن المنة بالبر
بلا اذن ابويها قال لا باس بالخبر اذ ان وجه الجمع غير محض فيما ذكر وليس بجبر من المنة جبر اولى من العكس وما ذكر من لفظة
المناسبة لا يفيد عليه الاحكام كما حقق عندنا كما حقق في الأصول وهي معارضة بمثلها وسيأتي في الخبر الاول ليس فيه اذن
غير اذن الاب فلا يفيده وعلى تقديره فلا يدل على عدم الجواز في الدائم ايضا والثاني قطوع لانه لم يسند الى امام
مع ذلك لا يدل على نفي الحكم في الدائم مع انها معارضة بما رواه ابو بصير عن الصادق ثم العذر التي لها اب لا يزوج
منة الابان ان ابها واجتبع العاكس بوجهين الاول انه النكاح حقيقة في الدائم فعمل الروايات عليه لان اللفظ عند الجرح
انما يحمل على الحقيقة ووجه حقيقة المنة ما رواه الى لذهن عند اطلاق لفظة واستغنائه عن القرينة ولا نكاح لانه لم
الاشتراك والمجاز خبره الثاني ان استقلالها بالمعنة اذ بالاوليا لما يشمل على الفضا حرة والعار سبب الاوليا الطبيعي
اولا نكاحا لاكثر شرعية او لغرض ذلك حتى ندر بما يبلغ اثار بعض النساء لولا عليه واليه اشار الصادق حيث سأل عن
الخبر عن التمتع بالبر بغيره كونه للعب على هلهما والاضرب في الخبر والجواب يمنع حقيقة اختصاص الدائم بالحقيقة وثمة
انقسم اليها ويرد اليقين بشرك ولزوم التيمم بشرك ولزوم الاشتراك على هذا التقدير ممنوع لانه حقيقة في القدر المشترك
بينهما وهو العقد وظاهر انهما واحد وانما اختلفت بشخصات باثنيها في زاد العقد الدائم ولهذا اجاز انفاد المنة
اليه على بعض الوجوه او حقيقة في لوطي وهو امر واحد بينهما فيكون من قبيل المتراخي لا المشترك واساما اذ من الاخر ففيه
ان الامور الشرعية ليس فيها اضرار ودية لا يفتن اليه مع انه قائم في الشئ بل وفي الدائم اذ كان بغيره في الولي والمجلة
فهو ليل خطا في قد نال به مثله سلفا وناظرنا الكلام لعموم البري به والباس الحكم فيها وبعد هذا كله فالذي
يقضي الاحتياط للدين في هذا الحكم المترتب عليه امور مهمة من الفروج والاسباب والاموال ان يجمع في العقد على البري
اذ بها واذن الاب ومن في حكمه بان يقال كله في العقد ويوكلنا ثانيا ليقع العقد صحيحا بالاجماع واسم الموقوف **قوله** اما اذا
عنهما مصلها الولي وهو ان لا يزوجا من كفوف وعينها فانما يجوز لها ان تزوج نفسها ولو كرها اجماعا الفضل لغرض
المنع والمراة هنا سنها من التزوج بكفوها واذا طلبت ذلك والمحدث عنه هو البري الرشيد بالالفه وان لم يزوج بالبلغ
لان معتبر اجماعا على استقلال الحاج من علماء نال اطلاقا لان اكثر العامة يرون عبادتها مسلوقة في النكاح مطلقا
فمن وجب الحكم وبغيره من يجوز لها ان يولي العقد واختلف كلام العلماء في المذكورة فتادة جرحها الاستقلال ونقله عن جميع علماءنا
معراج بعد اشتراط جعل الحكم وتارة اشتراط اذنه واشتات الفصل عنده والام يمكن لها التزوج كما يقول العامة ولا فرق
في الحكم بين ان يعين زوجها وقد عيى كل منهما في صاحبه وعنده ولو فرض اذنه او اجازة او غيره فذلك ما راد بها
عند القتال بالوليها مطلقا اذ كان كفول وعنده اعتبر ولا يبر الاب ولو على بعض الوجوه ففي تقديمه نكاحه نظر الى ان
رأته في الغلب كل ولا نة الولي على تقديمه او تخلفا وهذا لا يوجب فيها وجبات اوجهها الثاني ولا فرق في تحقق العصل الجوز
لباشرتها بين كونه بمهر المثل ورونة لان المهر جها فلا اعتراض عليها فيه ولا نكاحا لو اسقطته بعد رجوعه سقط كله فبعضه
اولى **قوله** ولا ولاية لها على السبع البلوغ والرشد ولا على البالغ الرشيد اما انشاء ولايتها على البالغ الرشيد فعمل
وفاق واما الشئ فتدناشنا الى الخلاف فيها وان اصح انشاء ولايتها عليها الاصل والخبار الصحيحة كصحة عبادتها
سنان قال سئل با عبد الله عن امرأة الشئ تحفل في نفسها قال نعم هي ملك بنفسها مولى نفسها من شاءت اذ كانت
كفرا بعد ان تكون قد نكحت زوجها قبل ذلك وغيرها من الاخبار وهي حجة على من اي عقيل الميث لولاية الاب عليها انشاء
الى روايات عاتمة عاتية ورواينا خاصة خاصة وهي مقدمة عند القاض نعم روى الشيخ عن سعد بن اسعيل عن ابيه رواها
بجملان قال سالت الوضاعة عن رجل تزوج بكرا ريث لا يعلم ابوها الى قوله لا يكون ذا وهو ضعف السند غير ذلك على سماع الشئ
لان في الحكم عن جمله المثل عن الذي من جملة البر مع ذلك ليس يعجز في البطالة بينهما ويمكن حمله على الكراهة واعلم

الشبهة تحقق بزوال البكارة بوطى وعزوه وانتفاء الولاية عنها شرطا يكون مباحا لوطى كما جبه عليه في الرواية السابقة
 فلو ثبت بعثته في بمنزلة البكر سواء كان قبل البلوغ او بعده والوطى دليل لا يخرج عن البكارة للأصل ويثبت ولايتها
 على الجميع مع الجنون ولا خيار لاحد مع الاتفاق بثبوت ولايتها على الجنون ذكرنا ان ام انثى موضع وفات لكن يجب فيه
 بما اذا كان الجنون مستقلا بالصغر فلو طهر بعد البلوغ والرشد فلو اثبتت ولايتها عليها فلو كان من اطلاق النفس بثبوت
 ولايتها عليه ومن زوالها بالبلوغ والرشد فنورد ما يحتاج الى دليل والنظر الموجب لدخول هذا العقد غير معلوم في
 قلنا بانتفاء ولايتها عليه في هذه الحالة انتقلت الى الحاكم ونظرا لفائدة ذلك تزويج الاب لا يتوقف على المصلحة بل يكفي
 فيه انتفاء المستند ولاية الحاكم في التزويج شرط فيها وجود المصلحة كما سبقت وحيث يثبت الولاية على الجنون فلا خلاف
 له بعد الاتفاق اجاعا **قوله** والمولى ان يزوج مملوكة صغيرة كانت وكبيرة في جواز تزويج المولى منه مطلقا موضع وفات
 لان بعضها من جملته من مملوكة المولى فله نقلها لمن شاء كما يصح ايجادها وعموم قوله نعم فانها تكون باذن المولى
 وكذا العقد في عبده الصغير اما الكبير فظاهر الاصحاب الاتفاق على جواز ايجاده على النكاح لما ذكر من الدليل لظاهر
 قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم وقوله نعم عبدا مملوكا لا يقدح في شيء وجنسه وداره
 عن ابائه نعم قال سألته عن مملوك يزوج بغيا من سيده قال ذلك الى سيده اما اذانه وان شاء فرق بينهما الى شيء
 ولم يضر العامة قوله انه لا يملك ايجار الكبير لا مكلف بملك الطلاق فلا يملك ايجار له على النكاح كالولد الكبير ولا يملك
 دفع النكاح بالطلاق فكيف يجوز على ما يملك دفعه وهو كلام موجه الا انه لا يمنع من صحة عقد الولي الثابت بالأدلة وان يملك
 العبد دفعه ونظرا لفائدة في صحة وطئه هذا العقد ان يطلق واما الفرق بينه وبين الولد الكبير فواضح لان الولد
 الكبير فواضح لان ولد الولد حر فلا يجوز له ايجار ولد على احد ان يملك النكاح بخلاف ولد المملوك فانه مملوك فجاز له ايجاره على النكاح
 وبخلاف الفائدة لان ذلك من جملته من مملوكة المولى فله نقلها لمن شاء وان ايجاره على الوطى كما له ايجاره على اصل التزويج ولا
 فرق بين قول المولى الصغير عنه والزامه بالقبول ولا يقدح فيه الاكراه لانه لا يملك وما هذا شأنه يستثنى من الحكم بطلان
 عبادة المكة وبقرائه ولا فرق في ذلك كله بين كون المولى ذكرا وانثى **قوله** وليس للحاكم ولاية في النكاح على من علم ببيع
 ولا على بالغ رشيد وثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او مجنون وساد عقله اذا كان النكاح صلاحا له المراد بالحكم الامام
 العادل ومن اذن له في ذلك عموما او خصوصا او الفقيه الجامع لشرائط الفتا عند تعدد الاولين ومادونه فيه
 بحكمه وانتفاء ولايته على البالغ الرشيد بشئ لا يكره ولا يثبت بناء على ما تقدم من الحكم بارتفاع الولاية عن البكر البالغ
 الرشيد فيدخل في هذا العموم ولو قلنا بالجرح عليها في النكاح فظاهر المعنى والاصحاب ان الحكم يخص بالاب والجد له في فقد
 يكون الولاية لها لا للحاكم وقد يزوج عليه فيها لوعضائها الى حيث حكمه بتوليتهما العقد غير توقف على امر الحاكم وليا عند
 فقد الولي القريب وقد ذكر المعنى وعزوه انه لا ولاية للحاكم على الصغير مطلقا وعللوا بانه لا حاجة له الى النكاح والاصل عدم ثبوت
 ولايته فيه ولا يخلو عن نظر ان لم يكن اجاعيا واثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او مجنون وساد عقله فقلوا بانه وليه
 في ما لم يتمكن وليه في النكاح لانه من جملته الصالح ويصح عبادة من سنان عن الصادق ع قال الذي سيده عقد النكاح
 هو وليها وهذه العلة انتم في الصغير والاصالة المدعاة غير نافذة في مقابلة مثل ذلك وعن ابنه السلطان ولي من لا ولي
 له نعم المصلحة في الكبير وضع لكنها ليست بمنفعة في حق الغير الصغير جاز خصصنا الانثى بقى في عبارة فحين خروجه وانما الولاية
 على من ذكر للحاكم من غير تعيين فبقول الاب والجد فان اراد ثبوت الحكم كك مطلقا فهو حسن بين جحد وساد عقده بعد بلوغه
 ورشده وانتفاء ولاية الاب والجد عنه بذلك فلا يعوق الادب دليل وهو منصف والحاكم ولي عام على من لا ولي له وهو هنا
 موجود واما من بلغ غير رشيد فاطلاق الولاية في حق الحاكم مشكوك لان ولاية الاب والجد مع وجودها متحققة قبل البلوغ
 ولا مانع من استصحابها والظاهر ان مراد المصنف بشرط الحاكم مطلقا وان ولاية الاب والجد محصورة بالصغير وقد
 تقدم في باب الجرح مثله في ولاية المال والمجبة الشرعية بينهما في التفصيل بافصال الصنف ويجوز فيه فيكون الولاية في الاول
 للاب والجد وفي الثاني للحاكم مطلقا وسياتي في كلام المصنف ما يدل على ان الولاية على الصغير مطلقا للحاكم حيث جعل الاذن

في تزويجها اليه من غير قيد **قوله** ولا ولاية للموصي وان فعله الموصي على النكاح في خلاف الاحكام في ثبوت في ولاية الزوج للموصي
 مطلقا على افعال اشهرها الاخر وهو الذي اختاره المصنف واجتبه عليه بان الاصل في ولاية الزوج بالنسبة الى الصغير
 القربة ومن ثم لم يثبت للحاكم ولاية القربة لا يقبل النقل الى الغير بعد الموت لانقطاعها ببركالا يقبل المصنف ونحوها
 بما يخص القربة النقل بالوصاية والانتفاء حاجتها لتعظيم اليه وجب الثبوت مطلقا ان الوصي العام قد فوض اليه الموصي مكان
 له فيه الولاية وصره فانه كلها منوطه بالقبلة وقد تحقق القبلة في نكاح الصغير من ذكر وانثى بوجوب كفو لا يتفق ويخالف
 قوته ولا يتم ان مثل هذه الولاية لا يقبل النقل فان تصرفات الوصي كلها ما كان الوصي فاعله حيا ولم ينقطع بموته مع انقطاع
 تصرفه ويقتصر هذا النوع هو على النزاع بدعي عدم قبوله النقل غير سمع ولقوله لعدم قبوله فن بدله والصحيح
 سلم وادى بصير كلاهما عن ابي جعفر قال سالت عن الوصاية الذي يبيد عقد النكاح قال هو الاب والابن والوصي
 اليه الحديث ورواية ابي بصير عن الصادق قال الذي يبيد عقد النكاح هو الاب والابن والوصي اليه وذكر
 الاخ غير ساف لا مكان حله على كونه وصيا ايضا وعطف العام على الخاص ووكيلها وهذا هو اختيار العلامة في المختلف
 والتميز في الشرح وقبلهما الشيخ في احد قوليه وقوله الاخر كقوله المصنف ولو وصى الموصي على الزوج ففوض الى الحاكم وروى ما قبل
 باختصاص النقل الثاني بذلك والدلائل عامة واستثنى المصنف والعلامة من المنع مطلقا صورة واحدة وهو ان يبلغ
 العصى فاسد العقل ويكون له حاجة الى النكاح فالموصي يتولا ثبوت الضرورة وعجز المحتاج عن المباشرة فاشهر ذلك
 الانتفاء عليه ويظهر منهما عدم الخلاف في هذه الصورة واطلق غيرهما الخلاف في تصرف الوصي فيه وهو الوجه لان شمول
 ولاية الوصي لمثل هذه الصورة متيقض بقول ولاية الزوج في الجلبه ومقتضى تعليمهم جواز هذه انما سفر وغتة بها اذا
 لم ينص الموصي عليه لانهم جعلوا من الضرورات التي عليه كالاقتناء وذلك لا يتوقف على خصوص الوصية به **قوله** والمجهر عليه
 للثبوت لا يجوز لان تزويج غير مضطر ولما وقع كان العقد فاسدا لما كان المجهر عليه للمعنة من غير عاين المقررات المالية في
 جعلها النكاح لما يقرب عليه من المال بهر ونفقة فيمنع من منع عدم حاجته اليه فان ادفع عقدا مع عدم الحاجة كان في العقد
 شرط الصحة ثم ان كانت المرأة عالمة بالحال فلا تثنى لها وان دخل وان كانت جاهلة فلا مانع الدخول بهر المثل لانه وطى لشبهة
 وان اضطر الى التزويج فغيره او غيره هاسن الضرورات بان للولي تزويج مضطر على ما ينفع به الحاجة كما وكيفية
 يجوز للمولى ان ياذن له في التزويج وان لم يعين له الزوج لا نه مضطر بل عاين المصلحة فلو تجاوزها ساند وقبل الاتك
 من تعيين الزوجة بمحضها او حصصا في قبيلة او قوم معينين ليؤمن من الاقدام على من يذهب فيها ماله زيادة على
 القدر المأذون شرعا ان الفرق من كونه مبدلا ولا يكتفي فيه في دفع الحد ودفع العقد فاسدا مع تجاوز المصلحة لانه وان
 ضد يوجب مصلح الدخول وجعلها بالحال ولمن لم يشترط التعيين ان يقول ان اطلاق الاذن لما كان مفيدا للمصلحة لم يفرق
 مع تجاوزها بين من عين له وغيره لانه لا يترتب التعيين ايضا لو تجاوز وجب لها مصلح مع جعلها بل لو لم ياذن له أصلا الا ان
 هذه الحالة لا يكون التعيين سندا الى الولي بل حجة بثبوت المال من قبيل الاسباب واعلم ان فائدة اذن الحاكم له انما يظهر مع توقف
 محض تزويجها لانه انما اذا لم يتوقف فلا فائدة في اعتباره والمفهوم من قوله ولو ياذن له قبل الاذن والحال هذه صح العقد مع عدم
 اشتراط اذن الحاكم في الصحة فلا يظهر لانه فلا فائدة الا ان يقال ان اذنه بكونه تصرفه جائزا بمعنى تزويجها لا شرعية وبذنه
 وان حكم بصحة العقد لان النهي في مثل ذلك لا يترتب عليه فساد والاجرة توقف تزويجها على اذن الحاكم مع وجوده فان تعدد جاز
 له التزويج بدونه من الحاجة مقتصر على ما يليق بهر المثل فادون فان زاد عليه بطل الزائد وصح النكاح لان الخلاف في الموصي
 يقتضي فساد النكاح كما في غيره وتظهر فائدة التوقف على اذن الولي في فساد العقد وعدم استحقات المهر شيئا لو كان
 عالمة بالحال **قوله** اذا وكلت الباذنة الرشيدة في العقد مطلقا لم يكن له ان يزوجه اذا وكلت المرأة المالكه لارها احدا
 في تزويجها فلا يخلو ما ان يعين له الزوج او يطلق الاذن او ينعى على وجه يتناول العموم اجالا او يتم على وجه يتناول نصا
 او يعبر بالاذن له في تزويجها من نفسه فعل الاولين لا خلاف في انه لا يجوز تزويجها من نفسها مع التعيين فظاهر ما مع
 الاطلاق كالقول انت وكيل في تزويجها او تزويجها لغيرك فان كان صالحا للدخول من حيث ان المطلق صالح له لغيره

الا ان المعلوم من امره تزويجا كونه الزوج غيره علما بشهادة الحال ولو عمت الاذن كزوجي من شئت فهل يكون كالطلق من حيث
 اشتركتها في صلاحيتهما لكل واحد من يصلح لزوجهما وينقض المغايرة بينهما من زوج وان زوج او يدخل هنا في العموم من حيث ان
 العام اقوى من المطلق لا بد من ان يثبت في بيان وقوعه والفرق لا يخلو من نظري من حيث انه داخل في التعميم وان كان العموم اقوى
 دلالة الا انها اشتركت في اصلها ولا اشكال في بغيره بين افراد كثيرة من الاكفاء في حالة الاطلاق وما زال الا لثنا واللفظ
 للجمع وشهادة الحال بارادة غير الخاطب مطلقا من غير ان ينفذ بها حيث لا توجد مطلقا فان كانت المسئلة اجاعية والا
 فلتنظر فيها بحال وفي الدلالة كونه اطلاقا ان يزوجها من نفسه معللا باطلاق الاذن ومساواة لغيره والمنع ولم
 يعلم ولا يرجح شيئا وان عمت على وجهه يثبتا وله نصا كقولها زوجي من شئت ولو من نفسك فلا اشكال في دخوله في الاذن
 من هذا الوجه وانما يثبت الاشكال في جواز تزويجها من نفسه مع التعميم المحض كما لو قالت زوجي من نفسك فقد يثبت الجواز
 له تزويجها من نفسه لئلا يكون موجبا بطلا وتروا في عا والسبا على قال سالت ابا الحر عن امرأة يكون في اهل بيت فيكون
 ان يعلم بها اهل بيتها ايجل ان يוכלد جلا يريدها تزويجها يقول له مذ وكلتك فاشهد على تزويجي قال لا قلت فان ركن
 غيره تزويجها منه قال نعم ويضعف بان ثبوت الواحد الطرفين غير قاصح للاصل والمغايرة الاعتبارية كائنه والرواية ضعيفة
 السند قاصرة عن الدلالة لجواز كون النفي هو قوله وكلتك فاشهد فان مجرد الاشهاد غير كاف فالجواز قوي وعلى القول
 بالمنع محتمل كون المانع ثبوت الطرفين فمنع والمنع بتوكيد الوكيل غيره في تزويجها من غيره فانه لو كان في مثله ومعه يسلم من
 تقليل الاول واما الرواية فلا يظهر منها كونه المانع ذلك بل يدل على المنع من ذلك مطلقا فلا يزول بتوكيده غيره وعلى
 هذا فبلغ الوكايل من اسلاك سئلها في تزويجها من نفسه وقد استنع بخلاف ما لو جعلته احد افراد العام كزوجي من
 شئت ولو من نفسك فان الوكايل تصح بالنسبة الى ثمانية وعلى ما اخبرناه يصح مطلقا **قوله** اما لو زوجها الجد من ابن
 ابنه الاخر والاب من موكله كان جائزا لوجود المقتضى فيها وهو صدق والعقدان اهله وانقضاء المانع لان كان في الاول من جهة
 مباشرة لنفسه وهنا لغيره وان كان داخل تحت ولا يثبت على القول بان المانع كونه موجبا قابلا لو كان الولد صغيرا وكل الاب
 والجد غيره في القبول والاحباب لنسبهم من ذلك والفرق بين الولي والوكيل هنا حيث جائز له التوكيد لتحقيق المغايرة دون
 التوكيد ان الولي يتصرف بالولاية وهو ان يعزم المباشرة بنفسه وبغيره بخلاف الوكايل فانها انما تسع مدلوله وما مضى بالاذن
 لم يتنا وبغيره **قوله** الثانية ان زوجها الولي بدون مهر المثل هل لها ان تفرقه فيه تزود ولا تظهر لها الاعراض المطلقة والحكم
 بالاعراض وعدمه شامل لما لو كان تزويجا بدون مهر المثل على وجه المصلحة لها بان وجد لها كفرا صالحا لم يبدل مقدار مهر المثل
 خاف من فواته عدم حصوله مثله والولم يكن فيه على لها ولا منفعة والوكيل هنا كمنفعة في نظر العقلاء كما لو كان الزوج
 من اوفى الكفر بحيث لو العقد يحصل لها من صواب منه ومع ذلك جعل المهر دون مهر المثل وظاهر الحكم بالاعراض انه في المهر
 المستحق خاصة لان الفرض كونه الزوج كفرا فلا اعراض من حيث اصل العقد ويحتمل ان يربط بالاعراض في العقد ايضا لان
 الاحتمال قائم بينهما وجه القول بالصحة مطلقا وعدم الاعراض ان المهر من كونه الزوج كفرا والولي ما دون له في العقد
 شرعا والمهر غير شرط في صحة العقد ويجوز زيادة ونقصان والتكاح ليس بباطل بغيره خاصة لان البضع ليس بالمتجسمة وليس
 الغرض الاصل من التكاح المهر بل العقد والنسب لان الولي يجوز له العفو عن بعض المهر بعد ثبوته فاسقاطه ابتداء اولي
 ومع تحقق الكفاءة لا يثبت له في صحة العقد وجوب المصلحة بل انقضاء المنفعة وهو موجود بالعرض وهو قول الشيخ في تعليقه
 يدل على ابداء العموم الذي شرنا اليه وجه ما اختاره المصنفين جواز اعراضها في المسمى مطلقا ان التكاح عقد معاوضة
 في الجملة وان لم يكن محضه ومقابلته البضع بدون عوض مثله يجوز ويجوز المصلحة في ذلك غير كاف في عدم الاعراض كما لو باع
 الوكيل بدون مهر المثل وان كان هناك مصلحة للكل والفرق بين البيع والتكاح حيث حكم هنا بصحة العقد دون البيع
 باقل من مهر المثل اشترنا اليه من ان المهر ليس ركنا في التكاح فلا مدخل له في صحة وفاسده فانما جبر نفسه بالخيار في نسخ الزوج
 الى مهر المثل والتعليل بجواز عفو الولي لا يدل على المدعى لان عفو ثبت على خلاف الاصل في موضع خاص وكونه بعد الطلاق
 وقبل الدخول فلا يتعدى الى غيره لان الاصل في بطلان مراعاة المصلحة للولي عليه وجب جواز الاعراض في العقد ايضا ان العقد المأذون

فيه شرعا على وجه التزوم هو العقد بهل مثل ومن ثم لم يجب عليها التزام مجموع ما حصل في هذا العقد ثم ان التراضا انما وقع
 هنا على العقد المثل على المسمى فيكون ما يتكافأ لها انسخه من اصله والاصل في هذا البناء ان الواقع امر واحد وهو العقد
 الشخصي بالمهر المذكور فاذا لم يكن ذلك لان ما لها فسخ في العقد فبنيه وفيه ما به ان اصل العقد صحيح واما المانع من قبل
 المهر ويمكن حين يفسخ خاصة والوجه ان مهر المثل وانما انهما واحد بل اثنان لانها في بينهما فاذا جاء الخلل في أحدهما
 لا ينقص الاخر نعم يفسخ على تقدير نسخها في المسمى بثبوت الخيار للزوج نسخ العقد وامضائه لا يلزم برض بال عقد لا على ذلك
 الوجه المحض من ولم يتم له والزام مهر المثل على غيره الفرض والنقل الا ان يكون عالما بالحال فالحكم بنفي عدم تجزئة العقد وعلى
 عقد تجزئان ينزل الى ذلك وفيها حصر بعضهم مردد الخلاف بما اذا وقع العقد المذكور على وجه المصلحة للشب فلو لم يكن فيه
 مصلحة بطل العقد من راس لان عقد جزئي على خلاف المصلحة فلا يكون صحيحا وما تقدم من تقليد المصحح بناء في هذا العقد نعم
 لو جعل فدا لا يرأسه ان كان ليجعل رد الخلاف وعلى هذا فنحن في المسئلة من الاولى ان العقد عليها من كنف مهر المثل على وجه
 المصلحة لا اعتراض لها في شيء مطلقا الثانية الصيغة بالها تكون لا على وجه المصلحة والاصح انه كالا في الثالثة كذلك بدون
 مهر المثل على وجه المصلحة والاقوى ان لا اعتراض لها مطلقا مع احتمال في المسمى الرابعة كذلك ولكن بدون المصلحة فلما اضر
 في المسمى خاصة فاذا فسخه افسخ بقية الزوج في اصل العقد كما مر الخاسر ان يزوجهما من غير كنف مهر المثل فلما الخيار في اصل
 العقد مع احتمال بطلانه من راس والوجه ان بنيان على حكم عقد الفضولي في النكاح وسياتي البحث فيه السادسة
 كذلك بدون مهر المثل فلما الخيار في كل منهما فان فسخ العقد انتفيا وان فسخ مهر خاصة رجعت الى مهر المثل والظاهر
 ان اعتبار المصلحة وعدمها لا ياتي وان فرض فلا مدخل لها في لزوم العقد لان الكفاءة شرط في لزوم العقد الواقع
 من الاولى هذا ان لم يكن الاخلال بما وجب الفساد العقد والا فلا اشكال واعلم انه لا فرق على القول بغير اضرانها بين كون
 الولي هو الاب والجد والحكم وعلى القول بعدم الاعتراض بحجة الفرق واختصاص الحكم من يجوز له العفو عن بعض المهر كالتفويض
 التقليل لان العاقبة التي يبدى عقد النكاح هو الاب والجد خاصة فلها الاعتراض لو كان الزوج الحاكم ان قلنا يجوز على بعض
 الزوج او الوصي كذلك لان التقليل يجوز في العفو لا ياتي فيها وبعض اصحاب صرح بان الحكم يخص بولي الاجبارى واخرون
 صرحوا بان قولاه الاب والجد والمصنف اطلق الولي فيمكن ان يريد به ما ذكره حلا للمطلق على المعهود الغالب وان لم يريد
 ما هو اعم منها نظر الى ما ذكر في العلة الاولى فالحال لا يتوقف على جواز العفو وعلى ان يبدى عقدة النكاح يشمل الجميع وسياتي
 البحث فيه **قوله** الثالثة عيانة المرأة معتبرة في العقد مع البلوغ والرشد ثم هذا الحكم ينوع على سابق من ان المرأة هل بولي عليها
 في النكاح مطلقا او مع البكارة او مع عدم الرشد فعلى ما اختاره المصنف من ان ابها لغير الرشيد مطلقا ولا يترتب عليها اختيار
 معتبرة في النكاح كغيره كما يجوز لها ان تزوج نفسها يجوز لها ان تزوج غيرها كما وان يوكى غيرها في ذلك وبالجملة فبنيان
 معتبرة في النكاح مطلقا من سلب ولا يترتب عن العانة مطلقا كالشافعي سلب عبا وتماما في النكاح مطلقا فليس لها ان تتولاها
 لنفسها ولا غيرها وان اذن لها الولي او وكلت فيه وبالجملة فبنيان ما سلمت فيه مطلقا ايجابا وقبولا ومن اتفق عليها
 الولاية في حال دون حال يضار تمام غير سلوية في الجملة فيصح ان يكون وكلا فيه مطلقا وان يعقد لنفسها حيث لا يكون ولا يتر
 وان يتوكل من الولي حيث يكون مولى عليها فبنيان تمام على هذا القول غير سلوية مطلقا ولا مطلقا كذلك بلها الفيد الذي
 ذكرناه **قوله** الرابعة عقد النكاح يقف على الاجازة على الاظهر فلو زوج العبيدة غيرها بغيرها بعد ما كان او بعد ما
 لم يمس الا مع انهما اوجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عا اختلص الاصحاب في عقد النكاح اذا وقع فضره هل يكون
 صحيحا بمعنى وقوعه على الاجازة او باطلا من اصله فلا يصح الاجازة فذهب اكثر منهم الشيخ في حديثه الى الاول والشيخ
 في الثاني والاصح ما اختاره المصنف نقلا للاكثر انا ان عقد صدق من اهله في محله فكان صحيحا ومعنى باعله الكامل وبجمله
 الدين القابلة للعقد ولا مانع من نفوذه الا تعلقت بحق الغير فاذا اجازته ثم ودخل في مهر قوله او فورا بالعقد وما قيل من انه
 مصادرة من حيث ان يكون الاجنبى اهله عين المتنازع قد فوج بان الاجنبى قابل للمقايعة عقد النكاح ليس مسلوب العبارة
 بحيث لا تارة الفرض وانما المانع ما ذكر وقد زال وعلى تقدير الكلام بقدر والفرق المراد بالصحة ما يقابل البطلان وهو من

افر للزوج و يبقى للزوج من نفقته على شرط اخر وهو الاجازة ولصحة ابى عبد الله الخ قال سالت ابا جعفر عن غلام وجارية
 زوجها وليان لها وهما غير مسوكان فقال النكاح جائز وليها ادرك كان له الجواب الحديث لا يرق الزواجر من جهة الظاهر
 لثبوتها ان عقد الولي يقع موقوفاً وانتم لا تقولون به فلا يصح الاستدلال بها على موضع النزاع لسقوط اعتبارها بذلك
 لاننا نقول لا يلزم من ثبوت الولاية لاحد على الاطفال ان يجوز تزويجهم لان ولاية الزوج احضرت سلق الولاية وعدم الاخص
 اعم من عدم الاعم ووجه خصوصه بظهور في الحكم والوصي فانها وليان على الاطفال وليس لها تزويجهم كما امر فيمكن حمل الولي هنا
 على ذلك بقرينة جعل النكاح لها ان ادركا وفي الخلفات حمل الولي هنا على غير الاب والجد كالاخ والعم فان كل واحد منهما يطلق عليه
 اسم الولي لكنه ولي غير بقرينة بعض عبارات الشيخ في المبسوط البكر ان كان لها وليا اجاز مثل الاب والجد لا يفتقر كما حمل الى
 انهما وان لم يكن له الاجازة كالاخ والعم فلا بد من انهما والغرض من ذلك انه من ذكر من الاقارب وليا وان لم يكن له
 ولاية النكاح وما فرضنا حاله عن التكلف والمناهدين الاجازة وكثرة وان لم يكن مثله في قوة القوة السنية بل يادى عن
 ابن عباس ان جارية بكرة انت البنت فذكرت ان اباهما زوجا وهي كاهنة فخيرها البنت وفيها وروى عنه في خبر اخر ان
 رجلاً زوج ابنته كذا للشجاء البنت فقالت زوجتي ابى وبقى الاب من ابن اخيه لم يرفع به خبيثة فجعل البنت امها الذي قال
 بعدك وروى عن الامام اجازت ما منع ابى وامام اوردت ان اعلم النساء ان ليس للاجواز من اسما ثم شئ وقد تقدم وكرواية محمد بن سالم
 انه سأل الباقر عن رجل زوجته به هنا المعهود لظاهر الحديث في دفعته ابى بقرينة وقوم عامر فان عبد الله المفضل الدال على المصدق ومنها
 ورواية زائدة في الحسن عن الباقر عن قال سالت عن مولاك تزوج بغير اذن سيده فقال ذلك الى سيده ان شاء واجازة
 وان شاء اوفى بينهما فقلت احمل لعمري الحكم ابن عتبة وابراهيم الغني واصحابهم يقولون اصل النكاح فاسد فلا يحل اجازة السيد
 له فقال ابو جعفر انه لم يعمل امرنا عليه ابى سيده فانما اجازة فهو له جائز وعينه ذلك من الاجازة لكثيره بمعناه واجمع الشيخ
 البطلان بما روى عن عائشة ان البنت قال اميا امرأة فكتف نفسها بغير اذن وليها فنكحها بما طل ورواية ابو موسى الاشعري
 ان البنت قال لا نكح الابوى ورواية ابى عمران البنت قال يا عبد الله بغير اذن من اليه فنكحها بما طل ورواية الفضل
 البجلي قال قلت لابي عبد الله الرجل يتزوج الامة وبغير اذن اهله قال هو ذان ابى الله تعالى يقول فاكفهم باذن
 اهله من ويات المعقول الشرعية محتاج الى الادلة وهي تنفي في محل النزاع ووافقه على البطلان الشيخ فخر الدين مصنف الكافي مستدلاً
 عليه بان العقد سبب اقامة فلا يصح صدوره من غير موافقة عليه او وليه ويات دفعا للعقود عليه او وليه شرط والشرط مستلزم
 والا روى منها مصداقة والثانية لا ينفذ لان الرضا شرط للزوج وهو شرط لا للعقد الذي هو المشايخ والجواب عن جهة الشيخ
 ان رواية كلها عارية وقد انبأنا بغيرها وشكها فيكون وروايتنا ارجح ولو اضطررنا الى المتوفى بينهما كان لنا دليل سلطاني
 على رواية الجليل الباطل على غير المتوفى بنفسه قبل اجازة من اليه الاجازة والنفي في الثانية لما توجه الى بعض الممنوعة بنفسها
 حمل على الجواز وهو متعدد باعتبار الجمع على نفق للزوج او نفق الكال وهو ولي يتاخذنا في الولي والرواية الاخرى الخاصة
 بنا ظاهرة في ان زوج الامة وطها بذلك العقد من غير اجازة المولى ولا شبهة في كونه ذان ولو ادعى عدم الوطى لزم حمله بان
 نفعله كذا للشجاء بلنا وبين ما سلف واسألوا ان العقود الشرعية تحتاج الى الادلة فلم ولكتافك بيتاها وما روىناه
 يستفاد قوة وقوة جميع العقود على الاجازة في خلاف الايقاعات وهو موضع خاف قوله ولو كانت اخا او عاتبة بالثالين
 على خلاف العامة القائلين بقبول الولاية لها بالتصديق وجعل من اسباب الولاية في النكاح وانفق الامهات على فقيه
 للاسناد وقوله الصادق في جعل وليان يزوج اخته فادى امرها فان سكنت فهو امرها وان ابنت لم يزوجها وفي الصحيح
 عن محمد بن الحسن الاشعري قال كتب لي محمد بن ابي جعفر ما تقول في حبس زوجة جارية فلما كبرت ابنت الزوج فكيف تحمله لا يكره
 على ذلك والامر بها قوله لا يفتنع من البكر سكنتها عند غيره عليها ويكلفه الثيب لفظي يجوز من مضى عن غيره الى النكاح و
 الى العقد الواقع عليها حيث لا يكون عليها ولاية والثاني انب سببا في العادة سابقا لاخفا والحكم فيها واحد وهو الاكتفاء
 في البكر السكوت واشترط نفق الثيب وهذا الحكم وهو الاكتفاء بسكوت البكر هو المشهور بين الامهات وغيرهم ولا نفعل فيه بخلافنا
 من ان ابن ادریس قال ان السكوت لا يدل في موضع من المواضع على الرضا لنا قول البنت لا يفتنع الا من حتى تسام ولا يفتنع

البكر حتى ينشأ ذواته وان سكن ثمانا نهارا وروى الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عن رجل يريد ان يزوج اخته قال يولمها فان سكنت
فهيها فزادها وان ابنت فلا يزوجها وروى جدي عن ابي نصر بن علي في الصحيح قال قال ابو الحسن في المرأة البكر ان نكحها بها
والثيب امرها اليها وروى داود بن سرجان عن الصادق ع في رجل يريد ان يزوج اخته قال يولمها فان سكنت فهي
اقلها وان نكح ذلك فالمرأة بالبكر من دين هب بكارها كما هو المعروف منها وبالثيب من دين هب بكارها كما هو المعروف
وعنه والحكمة في ذلك ان البكر تستخرج من الجراب باللفظ في ذلك فاكثف منها بالسكوت والحق العلة لجهلها من ذهب بكارها
بغير الجاهل من طفل او صبوة او سقطه او بالاصبع او بالثوب او طول النفس والدودة المسماة بالحي لوجوه معنى البكر
معنى ذكر حيث لم يخالط الرجال فيسبق الجبا، بجاله وفيه فطر من حيث اطلاق النصوص الشامل من ذكر ولا يقتصر على الحكم
لازم ومن الجائز كونها حكمه في الحكم الكلي وان غلظت في بعض جزئيات وشك في القواعد الشرعية المترتبة على امور حكمية
يغيب صواب كلي وان مختلفا للحكمة في بعض موارد الجائز كما جعلوا الصبي جبا للمعنى نظرا الى المسقة بالانتماء فيه غالبا مع تخلفها
في كثير من المسافرين المترفين ووجودها في كثير من الحاضرين وكثيرا ييب العيب الجوزي للرد على نقصان الخلفة وزيادتها نظر ان كون
ذلك ما يوجب نقصا القيمة غالبا وما يختلف في مثل العبد اذا وجد غيبا فان على لقائه وان زارت قيمته اضافة مضاعفة
اختار الشهيد في بعض مواضع ان ذلك يقدح ويطلق بالثبوتية وصول المطلق لاطلاق المفسر ويحقق الثبوتية بوال البكارة
بالجماع سواء كان بالعقد ام بالملك ام بالنية ام بالنزاع ام كانت كبيرة ام صغيرة لصدق الثبوتية في الجميع لئلا زال الجبا، بما يستر
الوجاه ولو كان الوطئ قبل نكحها وفق المأخوذ بالبكر وجبه من حيث نفي معنى زوال البكارة بغير الوطئ والرجوع عن النكح
الحكم الخالف للأصل بجموع المناسبة التي لا تقبض عندنا في الاحكام بجموع وليس في الموطنة في الدبر وجها من صدق البكارة
وزوال الجبا، واختار في التنكية اعتبارا لفظيا وبني قبيد الاكثاف بالسكوت بعد اتمائها على اية الكراهة والالم
يكف ويقتضى الحال كمن السكوت علما بالنكح ولو شكت او ثبتت عند غيره عليها فاقول بالاكثاف لان اقرى في لانه من السكوت
والحق ابراج بها بالسكوت وهو بعيد والاولى الرجوع فيه الى قرآن الاحكام كانت مملوكة وقف على اجازة المالك قد تقدم ما يدل
على اكثاف اجازة الولي بزوج اتم من النصوص واما الاب والجد فاجازتهما كما شرهما العقد حيث يمكن بالاجازة والحكم
فيها واضح قوله الفاسقة ان كان الولي كافرا فلا ولاية له قوله لما اثبتنا لولاة في النكاح لمن ذكرنا اشار الى شرائط المعبرة بها فيها الاسلام
فلا يثبت الولاية للكافر ابا او جبا او غيره لقوله تعالى والمؤمنات والمؤمنات بعضهم اولياء بعضهم اطلاق المصنف
سالكين الى الولي عليه سلما او كافرا والامر في الاول واضح والحكم به اجماعي ويدل عليه معانفا الى ما سبق قوله نعم ولين يجعل
لكافر من على المؤمنين سبيلا وقوله الاسلام يعمل ويصل عليه واما مع كفر المولى عليه ويظهر فائدة الخيف عن ذلك فيا لم
تزوجها المسلم على وجه صحيح كما سبقت في انشاء امره فلا يصح عقد الكافر عليها بل ينقل الى غيره من الاولياء فان لم يقع في القرابة
فدجبا الحاكم ان كان له عليها ولاية ذلك ولو كانت بكرا بالانثى وثبتت الولاية عليها كان ذلك كفضل الولي فيسواه
نفسها ووجه المنع من ولاية الكافر على الكافرة غير ظاهري وعموم الولاية بيننا وليرفع قوله نعم فانكح من باذن اهل بيته يشمله بل قال
الشيخ في المبسوط ان وفي الكافرة لا يكون الا كافرا ولو كان لها وليان احدهما مسلما والاخر كافرا الذي يتولاها ويوجب الكف
دون المسلم لقوله نعم والذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم الا جود ان الكافر يجوز كساح الكافرة مطلقا ان لم يكن لها ولي
سلم والا فاسلم اولى وقد ظهر وجه التفضيل مما فوزناه ومنها العقد فلا يثبت الولاية للمجنون ولا للغبي عليه لعجزه عن اجراء
الانواع والنظر في احوالهم وادراك الفوائد بلههم المطلوبين الولي وفي معانها السكوت المزدى الى ذهاب العقد ولو لم
يؤد اليه فلا مانع منه ان الفسق غير مانع من الولاية عندنا وقد ادعى عليه في التنكية الاجماع وان دفع الاختلاف في منعه
في ولاية المال والغنى ان الفاسق يدفع عن نفسه العار في النكح والمصاهرة كما يدفع العدل فسواه في الشفعة لان سبب
الولاية القرابة وهو محقق فيه بخلاف المال فان المقصود حفظه ونبطه للمولى عليه والفاسق بعيد عن الامانة ومع ذلك
فقال في التنكية ان السكوت ان السكوت مع بقا، ينزع ليس له الشرع في الحاصل وهو بعيد وليس له امدان لعل المنع باختلاف النظر
حينئذ لا نكتك على تقدير عدله ان تفرد ذلك حيث يخل الشرط في الولي ينقل الحكم الى غيره من الاولياء وهو عندنا في الاب

والجهد لان لكل منهما الولاء في كمال الاخر في نفسه لولم ينافوا كان الاب كافرا قالوا لانية للخاصة وكذا اذا اجتمع او ائتم عليه ولا
فرق بين طول زمان الجنون والاعتراف وقدر العقود حالته ووجوده الولاء في الاخر وانما يفرق بين الطول والقصه عند من يجعل
ولانية الجهد شرطه بعقد الاب كالتشافي فيجعل المانع القصر عن بطل الولاء ولا نافي لها الى الابعد كالنوم ومضى الى الملك
عادة الولاء في الابوة خلاص واعلم انه يتصور اسلام الولد مع كنف الاب مع بلوغ الولد وباشرة الاسلام اذا جعلنا البكر
مولى عليها ويتصور في الصغير باسلامه فانما يتبعها فيه اجاعا وباسلام جده على قول باق لتحقيقه انشاء الله ويتصور كنف الولد
مع اسلام ابيه مع بلوغه كافرا ثم يتجه له الجنون اذا اثبتا ولانية الاب عليه حيث ولد ولولنا بان وليه الحاكم كما هو الاقوى
ولم يصح الفرض **قوله** ولو اختار الاب زوجا والجدا من سبق عقده صح في ذلك فذكرت ما سبق ان الاب والجدا يشتركان في الولاء
عندنا ولكن ولانية الجهد عند الاجتماع اولى اقوى من ولانية الاب والزوج يظهر من وجهين احدهما ان الاختار الاب زوجا
واختار الجدا من غير اختيار الجدا ولي فلا ينبغي للاب ان يعاوضه في ذلك ويقصر على ما يريد الجدا والثاني ان لو باو د كل منهما عقد
على شخص غير الاخر من غير علم الاخر لم يقع علمه فقدم علم السابق منهما سؤل كان هو الاب والجدا حتى لو كان السابق الاب وقد علم
بان الجدا مخالف له وقد سبعة بالعقد فقد ترك الاولى وصح عقده وان اتفق للعقدان في وقت واحد بان اقرب فيهما
ساقدم فقد الجدا في هذه الصورة يظهر ولوية الجدا ويدل على الحكم الارل صحة جهدين سلم عن احدهما قال اذا تزوج الرجل
ابنه ابنته منه جاز على ابنته ولانية ايضا ان يزوجهما فلعنا فان هوى بوجهها رجلا وجد هاتفا ل الجدا اولى بنكاحها وعلى الثاني
صححه هشام بن سالم ومحمد بن حكيم عن الصادق قال اذا زوج الاب والجدا كان الشراء رجلا لا نافي لانهما جميعا في حالة واحدة
فالجد اولى والاخبار في ذلك كثيرة من طريق اهل البيت وخالف العام في ذلك فاعلموا ان الابين الجدا على معنى الجدا لا ولانية له
مع وجود الاب بدلي بنفسه والجدا بدلي بولسطة الاب ومجى النقل وكل معارضة وليهم بان الجدا ولانية على الاب لوجود الطاعة و
اشكال فيكون اولى منه وقد روي عنه بن زائدة عن الصادق قال اني لعات يوم عند زيارته عبيد له الحارثي اذا جاز رجل
يسعدى على ابنته فقال صلح اسم الامير ان اف زوج ابنتي بغير اذني فقال زياره لجلسا انه الذي عنده ما تقولون فيها يقول هذا
الرجل فقالوا نكاحها باطل قال ثم قيل على فقال ما تقول يا ابا عبد الله فلما سألني املت على الفتى اجابوا فقلت لهم ليس فيها
تزوج انتم عن رسول الله ان رجلا جاء يستعدي عليا بغيره في مثل هذا فقال له رسول الله سم انت وما لك لا يملك نقلا لولا بلى
فقلت لهم فكيف يكون هذا وهو والله لا يبر ولا يجر نكاحه قال فاحذ بقولهم وتركوا لي ذلك فقلت يستعدي هذا الحكم
الى الجدا والجدا وان علا مع الاب ومع من هو اولى منه حتى يكون ابو الجدا اولى من وجبات من زياده البعد ووجود العلة
ويقوى بتقديم الجدا وان علا على الاب فيقدم عقده عليه مع الاقران لشمول النقل فان الجدا وان علا يناله لاسم الجدا لانه يقول
على الاصل على والاخي بالنواحي واما اقامة الجدا مع ابيه مقام الاب مع الجدا فعده اقوى لفقد النص الموجب له مع اشترائهما في
الولاء فان الجدا لا يصيدق عليه اسم الاب لا بماز اكما اسلفناه فلا يثبنا وله المقصود من جعله ابا حقيقة كما ذهب اليه جميع من اعطاه
يلزمه بقدر الحكم اليه نقل الاول يبطل العقد لاستحالة الشرح بغير مرجح او اجتماع التقديرات كالزوجها الوكيلان وعلى الثاني
يقدم عقد الاعلى **قوله** انما زوجها الولي والمجنون او المحض صح ولها الجدا وانما صحة العقد فلا كل واحد من المذكورين
كفوا ان العيوب المذكورة لا ينافي الكفاءة والمانع من صحة هذين وجهان فيصير الكفاءة لا صالحة للتمتع ولانها لو كانت كما سلمت لكان
لها ان تزوج بمن ذكر وكذا لو كان الطفل كاملا وما ثبت الحيا فلو جرد العيب لموجب له لو كان هو المباشر للعقد جاهلا
وفعل الولي له حال صغير بمنزلة الشيخ فيمات الطلاق جازا تزويج الولي الصغير بعيدا ومجنون او مجبول او مجنون او ابر وحض محجبا
بان الكفاءة ليس من شرطها المرتبة ولا يعرف لك من الاوصاف ولم يذكر الحيا وما قاله المصنف اوضح وما ذكره الشيخ غريبان له ان
العبد سياف وهذا ثبت الحيا للولي في الفسخ قبل بلوغ المولى عليه لانه نائب عنه والعدم لان الحيا هنا امر يتعلق بشهوة الزوجين
ولا حظ فيه لغيرهما فيناط نظرهما واما ان اطلاق المصنف وغيره الحكم بالصحة فيما ذكره بدل ان الشرح المولى عن شرطه بالمصلحة
بل غايته وقصره بالكفر والفرض لان نفسه في ذلك لا يترتب عليه فيه حق مالي والنقص بجرح الحيا وللشافعية وجعدهم
صحة العقد المذكورين حيث لا حظ للمولى عليه في تزويج المعبود علم الولي لم يعلم وجه ثالث بالنقص بعلم الولي بالعتيق

كالواشترى له العيب مع علمه بعيبه والجمل يبيع فثبت الحيا والولي على أحد الوجهين أوها عند البلوغ وهذا الوجه الأخير مبرر
 وعلى القول بوجوب عقد الفصول صحها يكون المار بالبطلان في الأول عدم الزوم بل نقف على الإجازة بعد البلوغ والفرق بينهما
 وبين ما فيه الحياتان الموقوف على الإجازة لا يبيع الا بمبايند ونما لا يبطل رد الحيات وبالعكس ولو اعتبرنا في العقد الولي
 الغبطة كما قال إليه بعض الأصحاب فالعقد لازم معها مطلقا وموقوف على الإجازة بد ونما **قوله** ولو زجها بمملوك
 لم يكن لها الحيات إذا بلغت لما كانت الكفاية عندنا غير مشروطة بل الحرية وليست الرقبة من العيوب المحزنة للفسخ صح للولي
 ان يزوجه البنت بمملوك ولتحقق الكفاية لا حيا ولها بعد البلوغ لعدم العيب وكذا الطفل لو زوجه بمملوك ان جوزنا
 للحر تزويج الأمه مطلقا ولا حيا ولها بعد البلوغ وان شرطنا في حرزها شرطين المشهورين وهما عدم الطول وحرزها لغت
 لم يصح هنا فقد شرطنا الثاني للامس من الغت في جانب الطفل وسياق البحث فيه انما هو **قوله** الراية لا يجوز
 نكاح الأمه الا باذن مالكها ولو كانت اسيرة في الدائم لا خلاف بين المسلمين في توقف نكاح الأمه على اذن مالكها اذا
 كان ذكرا وقد تقدم ما يدل عليه من النصوص ولعله يتم فكلوهن باذن اهلن ويستوى في ذلك الكبيرة والصغيرة
 وكذا لو كان المالك انثى لعدم الادلة ولا فرق في المرأة بين كونها مولى عليها بالنسبة الى نكاح كالبكر البالغ عند بعض علماء
 وعدم لان المنع بالنسبة الى نفسها عملا به لول المنع فلا يتعدى الى غيره كما لا يتعدى الى تصرف المالى اجامها وهذا
 من تراجمه واكثر العامة على الغاء عبادتها في النكاح مطلقا حتى في النكاح امنها فلاه انكاحا اوليا، المرأة على القول بالحكم
 على قول اخر لهم اذا انقروا ذلك فلا فرق في المنع من نكاح الأمه بغير اذن من لا يملكها بين الدائم والمنقطع لو وجد المنع للبيع
 في الجميع وهو في التصرف في مال الغير بغير اذنه والفقهاء يحرز المنع بانه المرأة بغير اذن مالكيها في تزويج امها والى
 رواية سيف بن عميرة الصحيحة عن علي بن المغيرة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يمتنع بانه امرأة بغير اذن مالكيها قال لا بأس به
 وهذه الرواية مع مخالفتها الأصول المذهب والظاهر لقول معتزلة السند فان سيف بن عميرة نادرة يروى بها عن الصادق
 بغير واسطة بواحدة من زعماء واسطة ابي السند معتزلة الرواية وان كانت صحيحة فكيف بمثل هذه الرواية وقد روى
 احمد بن ابي نصر في الصحيح قال سالت الرضا عن بيعت بامه باذن اهلها قال نعم ان اهلها من رجل يقول فكلوهن باذن اهلها
 قال نعم ان اهلها من رجل يقول فكلوهن باذن اهلها **قوله** ان ازوج ابوات الصغار لزمهما العقد هكذا هو المشهور بين النكاح
 ووجه راضح لان العقد المأدب من الابوين حال الولاية وانما خرج من اهلها في محله ولو كان لان ما في حق المولى عليه فلا
 حياز لها بعد البلوغ وثبت القارث بمقتضى الزوجية يؤده صحبة محمد بن بزيع قال سالت الرضا عن الصبية زوجا
 ابوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قبل ان تكبر بها زوجا عليها النكاح والى امرها قال يجوز عليها تزويج ابوها وروى
 علي بن يقطين في الصحيح قال سالت ابا الحسن عن تزويج الجارية وهي بنت ثلثة سنين او ثلثة اشهر وهو ابن ثلثة سنين وما دق
 حد ذلك الذي يتزوجان فيه فان بلغت الجارية ولم يرض فاحالها قال لا بأس به ذلك ان ارضى ابوها او ولها او
 ذهب جماعة من الاصحاب منهم الشيخ في النهاية وابن البراج وابن حزم وابن ادریس الى بثوت الحيات للصبي اذا بلغ بقوله
 على رواية يزيد الكناسي قال قلت لابي جعفر في حديث طريفي في ان قال والغلام يجرى ذلك يجرى الجارية فقال
 يا ابا خالد ان الغلام اذا تزوجه بوجه ولم يدركه كان له الحيات اذا ادرك والرواية مجبول والحكم معتزلة مخالفت
 للأصل والجمهور من ابن ادریس من من انقصر على ذلك لا من الشيخ واتباعه والشيخ في النهاية كما يعطى انهما في هذا القول لا يتوارى
 قال ومن عقد عليها غير ابويها ثم مات واحد منهما فان كان الذي مات الجارية فلا يرث الصبي سوا بلوغ ام لم يبلغ لان لها الحيات
 عند البلوغ وان كان الذي مات الزوج قبل ان يبلغ فلا يرث له الحيات عند البلوغ من هذا التعليل من الشيخ
 فيقتضى ان له الحيات عند البلوغ لو مات قبله فلا يرث وهل يدل على نفي الحيات في صورة الابوين لا سامة الحيات فيه مع ان
 محمد بن سالم روى في الصحيح عن الباقر ثم قال سالت عن الصبي يزوج الصبية قال لا اذا كان ابوها الذين زوجها ثم
 جازن ولكن لها الحيات عند البلوغ وان كان الذي مات الزوج قبل ان يبلغ فلا يرث له الحيات عند البلوغ من هذا
 التعليل من الشيخ فيقتضى ان له الحيات عند البلوغ لو مات قبله فلا يرث وهل يدل على نفي الحيات في صورة الابوين لا سامة الحيات

ان محمد بن مسلم روى في الصحيح عن الباقر ع قال سالت عن الصبي يزوج البتة قال لا كان ابوها اللذين زوجها فتم جاز
 ولكن لما الحيا اذا ارادوا فلو عمل الجماعة بهذا الجنب الصحيح وانبتوا الحيا لها كان اول من يخصهم الحيا وبالولد استناد
 الى الرواية الضعيفة والشيخ في المتن يبعد هذه الرواية ان يكون اراد بالحيا وان لها فسخ العقد اما بالطلاق من جهة الزوج
 واختاره او مطالبة المرأة له بالطلاق وما يجوز في ذلك مما يفسخ ولم يرد بالحيا رها هنا ايضا العقد وان العقد
 على اختيارها وهذا التاويل كان من ثلاث الخ من الضعيف وفي رواية اخرى قال المذهب ما ذكره المصنف **قول** ولو عقد عليها
 غير ابويها ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ احدهما فزنى اثم العقد من جهة من مات
 عن من تركته نصيبا لآخر فان بلغ فاجاز احلف منه لم يحن للربعة في الميراث وورث ولو مات الذي لم يحن بطل العقد
 ولا ميراث اذا عقد على الصغيرين غير ابويها كان مضمولى فان قلنا ان عقد المضمول في النكاح باطل فلا كلام وكذا قلنا
 بعمدة بشرط ان يكون نحيته الحيا ولم يكن لها حينئذ ولو يحرز له العقد عليها وان جردنا عقد المضمول مطلقا او كان لم يحرز
 ولكنه لم يحرزه ولم يرد فامر موقوف على امانتهما لم يعد للبلوغ فان ساتا او احدهما قبل فلا ارث لبطان العقد لزم من جهة
 لحصول المقتضى بانتفاء المانع من جهة ويؤثر من جهة الاخر موقوف على امانتهما فان اتفق بلوغه والاخرى واجاز العقد
 لزم ولا كلام في ذلك وان فرض فوت المجر او لان بلغ الاخر او بعد بلوغه وقبل جازمة فاجاز بعد ذلك احلف انه لم يحن
 طعنا في الميراث لو كان الاخر حيا الرضى بنزوحه وورث حصته منه واكثر هذه الاحكام موافقة للاصول الشرعية لا يتوقف على
 نفي خاص ولا يتأثر بالانتماء في اثبات ارث المجر المتأخر بهنيم مع ظهور التهمة والاجازة وسند هذه الاحكام صحيح ابي
 عبيدة للذاعن الباقر ع قال سالت عن غلام وجارية وزوجا وليان لها وها غير يد وكلين فقال النكاح جائز وابيها اراد
 له الحيا وان ساتا قبل ان يد وكافلا ميراث بينهما ولا سهل الا يكونا قد ارادوا وصيا قلت فان اراد احدهما قبل الاخر قال
 يجوز في ذلك عليان هو موقوف فان كان الرجل الذي اراد قبل الجارية ووضي بالنكاح ثم مات قبل ان يدرك الجارية ارثه
 قال نعم يزول ميراثا منه حتى يدرك فيحلف بالمداد اعادها الى الميراث الا وصيا بالنزوح ثم يدفع اليها الميراث ونصف الميراث
 قلت فان سالت الجارية ولم يكن ارادتها الزوج المدرك قال لا لان لها الحيا اذا ارادت قلت فان كان ابوها هي
 الذي زوجها قبل ان يدرك قال يجوز عليهما تزويج الاب ويجوز على الغلام والمهر على الاب الجارية وفي هذه الرواية مع وضوحها
 في الاحكام المذكورة وصحة سندها شئت ان احدهما في تزويج الوكيلين وقد عرفت ان تزويج الولي باضر على الولد
 والثانية حكمه بقبوت المهر للمرأة على تقدير وقوعه ان الاشهاد الميت يقتضي تقرير جميع المهر ان كان قبل الدخول وانما يتوقف
 فالطوائف قبله وقد تقدم الجواب عن البتة الاولى وان الولي اعم من جرحه الشتر ويجوز لصدة على الحكم ورضي المال بل على العسيرة
 وهو العسيرة بالولي عز الاجباري فلا يتعين حله على الاب والجد مع انه في اخر الرواية صرح بان الزوج لو كان هو الاب لزمها
 العقد فتعين حله بالولي في صدرها على غيره والجد يحكم الاب كما دللت عليه اجازة اخرى وما حكمه بقبوت سائر المثل فقد حل على انه كان
 قد دفع نصف المهر كما هو المعتاد من تقديم شئ قبل الدخول وان الباقي هو النصف خاصة وهذا الحل وان كان لا يخلو
 من البعد الا انه محتمل لضيق الجمع وانما تقدر هذا فبحث المسئلة يتم بان الاول قد عرفت ان ثبوت الميراث للبعين المتأخر موقوف
 على عيشه بعد الاجازة فلم لم يحلف فلا ارث وان كان تاخر الحلف لعارض من غيره لان ثبوت الارث هنا على خلاف الاصل
 كما بيناه ونهت فيه على سرده وبما احلف مع موته قبل ان يمتحن جرت الارث من حيث انه وان شئ مع العقد الكامل وهو هنا
 حاصل بالاجازة من العدة بن فوجب ان ثبتت الارث وهذا الاحتمال ليس بشئ لانه لو كان كذلك لم يتوقف على البين ابتداء ولا ثم
 ان العقد قد اكمل بالاجازة خاصة فان التهمة لما كانت واقعة فبينة في الاجازة لسبب مظنة لما في نفس الامر كان البين هي
 المكمل للعقد مع ذلك الحكم على خلاف الاصل فكيف يتوهم ثبوت بدونه مع التعدد واشتراط مع الامكان وكما لا يثبت الارث بغيره
 قبل البين فكذلك لا مع تكلمه عنه وعرضه مانع من جنون وعجزه نعم لو كان العقد مما يترتب زواله كالحقن والغبن عن الضميمة
 من الميراث الى ان يزول المانع او يحصل الباس منه او يوجب التاخير في اعلل الوارث بتاخير المال او على المال مستقر حينئذ دفعه
 الى الوارث وتقرير الحال معه فمما ذكره على تقدير ظهوره اسحقا في المال فله انما جاز ونفع حينئذ الى الوارث لان الاستحقاق

عين معلوم والاصل عدمه لكن لما كان أكثر جزا السبب قد حصلت ورعى الجمع بين الحقيقتين بتأخير النسيب إلى وقت لا يحصل معه ضرب
على الموارث مع احتمال عدمه وجوبه على غيره بل هو غير متأخر اليقين الثاني لو كان المتأخر هو الزوج واجاز ولم يخلت قبل
بإزيم المهر المسمى في العقد لا وجهان من أن المهر فرع بثبوت النكاح المتوقف على اليقين ولم يحصل من أنه باجازه ثم عرفت
بثبوتها في منتهى إقرار العقلاء على أنفسهم جائز وإنما منع الميراث لتعلقه بغيره وحصول التهمة فيه بخلاف المهر ولا أقوى بثبوت
عليه بجوابه اجازته وعلى هذا التقدير فضل أثره بمقدار نصيبه من الأثر على تقدير بثبوت الزوجية وجهان من أنه بعض الميراث
من الزوجية ولم يثبت الزوجية بعد والأثر فرع بثبوتها ولا يلزم من بثبوت المهر في منتهى إقراره أمر به منه لأن ذلك متعلق
لغيره بخلاف بثبوت أصل المهر ولأن حقه عليه فيقبل إقراره فيه ومن استلزم إجازته استحقاقه بمقدار نصيبه منه على كل تقدير
لأنه كان صادقا في إجازته فأثره لنصيبه منه ثابت على التقديرين ولا يلزم من عدم بثبوت النكاح عدم بثبوت أثره منه لأن
إقراره بالتأخر بالنكاح لم ينقص الإقرار بجميع المهر بل بمقدار ما زاد عن نصيبه وليس هذا مثل ما لو أمم بانه مثلا المرأة ثم ادعى
أنها مهر نكاح برئت منه كان إقراره في هذه الصورة يجمع الماشقة واقع والدعوى الثانية برفع بعضها فيحتاج إلى قبولها بخلاف
سكتها فكان إجازته انقضاء وإرادتها وحولها ما زاد عن نصيبه من المهر لدمه خاتمة وليس فيه نقص لا إقراره بجمع المهر لأنه
إنما جاز من إجازة الزوجية والواقع في ضمنها هو ذلك القدر لا المجمع وقد ظهر بذلك أن القول بإزيم من المهر بمقدار
نصيب الزوج سعين الثالث لأنك التهمة بالطبع في الميراث بأن كان ما يلزم من المهر بمقدار ما يرث منها وإزيم ولم
يكن في أعيان التركة ما يوجب التهمة فحق التوقف على اليقين نظير من انتفاء فائدة على هذا التقدير ومن أطلق في التقدير
والفتوى بتوقف الأثر على اليقين نظير من انتفاء فائدة على هذا التقدير ومن أطلق في الفتوى بتوقف الأثر
على اليقين ولا يلزم من ذلك كون التهمة علة نامة في اعتبار اليقين بل جاز أن يكون هو المعركة الباعثة على الحكم ولا يلزم
المرادها في جميع أفراد الحكم عليه كما يتصور من قريب نظر إلى أن الشارع ينظر إلى الغالب في مناسبة الحكم وترتب
الحكم على وجه كلي وأن تعلق في بعض أفرادها ضبطا لقواعد الشرع وعلى هذا لا يستحي شيئا من أعيان التركة بدون
اليقين وإن كان ما يعرف به في منتهى غير من الأعيان من المهر أصناف ما يدعيه ولا بعد في توقف ملكه لنفسه
من عين التركة على اليقين لأن ذلك أمر آخر وحق خارج لا ملازمة بينهما وبين ما يقرب وهذا هو الأقوى الشرايع النسخ
ورد في تزويج الاجنبي للصغيرين فلم كانا كما ملين فزوجها الفضولي ففي استحباب الحكم اليها وجهان من تساويهما
في كون العقد فيها عقد فضولي ولا مدخل للكبر والصغر في ذلك ومن أن بعض أحكامها هو على خلاف الأصل فيقتصر على
مورد هذا الأقوى وحديث الحكم بطلان الصلوة العقد مات لأحد العقول عليه بعد إجازته وقبل إجازة الآخر سواء قلنا أن
الإجازة جزء السبيل كما شققت من سبق النكاح من حيث العقد ما على الأول نظامها لأن ثبوت أحد المتعاقدين قبل تمام السبب
سقط كل لومات أحدها قبل تمام القول وأما على الثاني فلأن الإجازة وحدها لا يكفي في ثبوت هذا العقد بل لابد منهما
من اليقين وقد حصل الموت قبل تمام السبب خرج منه ما ورد فيه النسخ وهو العقد على العقد على الصغيرين فيبقى الباقي في
الحائس لم يتغير مود النسخ يكون العائد على الصغيرين أحدهما الولي والآخر فضولي ومات من عقد له الولي أو لا قبل بلوغ
الآخر فهل ينعدم اليقين الحكم فينتظر بلوغ الآخر واجازته ويورث بعد يمينا قبل نعم لأن هذا لا يزيل من مورد النص إلا يلزم
أحد الطرفين وكون الزوج الولي وهذا لا يدخل في الفرق بل الحكم فيه أولى لأن الجائز من الطرفين أضعف حكما من
اللازم من أحدهما فثبت الحكم في الأضعف ثبت في الأقوى بطريق أولى وهذا يخرج من العباس المنوع على المنصوص
بخلاف الصورة السابقة ويمكن إثبات الأولوية في السابق لوجوه أخرى وهو أن عقد الفضولي إذا كان بخير في الحال فلا
اشكال في صحة عقد القائل بمجتهد ومن لم يكن له بخير في حال فهو محل اشكال وعقد الكبيرين فضول من القسم الأول وثبت
عقد الصغيرين فثبت الحكم في الأضعف ثبت في الأقوى بطريق أولى وهذا يخرج من عليه أحد السادس لو كانا
بالغيرين لكن زوج أحدهما الفضولي والآخر وقع لنفسه وكان أحدهما بالغا والآخر صغيرا فوقع له الولي ففي استحباب
الحكم الزوجين السابقين من تعدى صورة النص من الأولوية المذكورة ويظهر منهم الجزم بالحكم في هذا أيضا وهو يتجده **قوله** إذا

اذن المولى لعبده في اتياع العقد صحيح وانقضى الاطلاق الاختصاص على مثل فان كان الزائد في نفسه يبيع بزاز محروك يكون
 مالمثل على ماله وقيل في كسبه الاول اظهر وكذا القول في نقضها اذا اذن المولى لعبده في الزرع وبيع فاما ان يبيع له الزرع
 او لا وعلى النقد يبين اما ان يبيع له قدر المهر ولا فالانقسام اربع الاول ان يبيع المرأة والمهر فتعينان ولا يجوز له المخل
 فان تخلف في غيرهما كان العقد موقوفاً على ازالة المولى بناء على صحة القسوى وعلى الاخر بطلان ولا فرق بين التجاوز الى اثر
 منها وامر يساوي الاشراك الجميع في وقوعه بغير اذن الثاني ان يطلق له فيها فله ان يتزوج من شاء به المثل او غيره
 من حرم رتبة من يملكه وخارجة شريفة وضعيف لئلا يؤول الاطلاق لذلك كله الا انه ليس له الخروج من بلد المولى اليها باذن
 سيده وانما يقدر فائدة الصحة مع نقلها اليه ومع الاذن وربما اشكل الاكتفاء بالاطلاق الاذن من حيث انقضائه
 تسلطه على من يملكه مع تفاريت المهر بالقله والكثرة فاعلمنا انما يجب ما يخشاه العبد على السيد بالاذن المطلق
 وان كس وان يدفع الاشكال بان السيد قد علم على ذلك باطلا لا اذن المتناول لذلك كله كما لو اذن له في الشراء والبيع
 والطلاق فانه يحل على ذلك بشئ المثل فان تجاوزه هنا صح العقد لانه ما من رتبة فيه ويلزم المولى مثل الزائد بلزعه العبد يبيع
 به بعد العتق والفرق بينهما وبين اذن المطلق في شرا لمشاغ حيث توقف العقد مع تجاوزه من المثل على ازالة المولى لم يتوقف
 هنا ان التكاح لا يتوقف على المهر ولا تلامس بينهما في الاذن في التكاح محقق على كل حال فلا وجوب لابطال المخلات البيع في
 التمس شرط في صحته ويشكل هذا في جانب المدة انما لم تكن عالمية بالمال فانها انما قدت على من يثبت في فدية المولى بمجلا ولم
 يحصل ويندفع الاشكال بمنع كونه تكاح العبد مطلقا يوجب كونه المهر مجلا في فدية المولى وغيره بل قد يكون كذلك وقد
 لا يكون كما في هذه الصورة والمرأة انما قدت على تكاح العبد بمهر يرجع في امره الى الشارع والنقص هنا حيث لم يعرف الحكم
 لانه لما كان من المعلوم ان العبد لا يملك شيئا فتعقلا ثبتت المهر في فدية المولى وذا مشهرا مجلا قدوم على غير معلوم والحق
 جاء من قبله الثالث ان يعين المرأة ويطلق المهر ولا يجوز له المخل الى غير الغنية فيكونه فضليا وينصرف الاطلاق
 الى مثل ما قبل فان زاد نفع بالزيادة كما في المهر ان يعين المهر ويطلق في المرأة فيخرج في تزوج من شاء بالمهر المعين
 فان عطاءه معلق الزائد بنسبة كالتزاد من مثل وان كانت الزيادة هنا لا يتجاوز مع المعين من المثل هذا اذا كان
 المعين بقدر المثل لمرأة التي اختارها العبد او قل ما لو كان اكثر من مهر شيئا ففي لزوم العقد والمهر نظر الى كونه
 ما دون ما او يعلق الزائد من المثل بنسبة يبيع به كما لو زاد في المطلق من حيث ان التجاوز من مهر المثل حكمه بدله لك و
 تعين المهر مع اطلاق الزوجة لابنائيه وجهان واختار في المذكورة الاول ولا يخفى من اشكال فانقروا ذلك فقد اختلف
 الاحباب في محل المهر المعلق بالمولى من العبد ومهر المثل مع الاطلاق وفي نفقة الزوجة هل هو فدية المولى وكسب العبد فالمتفق
 بينهم والاصح هو الاول لان الاذن في التكاح يستلزم الاذن في تواجده وكذا لو كان له في الاحرام بالجمع فانه يكون اذنا
 في تواجده من الافعال وان لم يكن كوضع يدين المهر اولى وحيث كان المهر والمنفعة لان التكاح والعبد لا يملك شيئا
 وكسبه من جلة اموال المولى كان الاذن فيه موجبا لان التزام ذلك من غير ان ينفق بنوع خاص من ماله كما في ديون من يتخير
 بين بدله من ماله ومن كسب العبد ان وفيه ولا وجوب عليه الاكراه وجب الثاني ان ذلك يجب في سفالة من يتخير
 العبد في المال والسيد لم يلزمه في فدية ولا هو مستوفى بدله والفقهاء لا يشجع على القول الثاني يجب على المولى تحلية العبد
 للملك بنار وتحلية للاستمتاع بها الا ان يختار الاتفاق عليه وعلى وجه من ماله فله استعماله بشرط ان لا يزداد اجره الخديزة
 عن النفقة المبدولة الا كان الزائد مصرفا في مهر فيجب على المولى بدله الزائد لو تحلية لتقرب الكسب فيما يجب فيفضل وانما
 يتعلق المهر بكسبه الحاصل بعد العقد والنفقة بكسبه الحاصل بعد وجوب الاتفاق فانه قد يتاخر من العقد لا شراطه بالملكين
 معه فاما ان يبيده من كسبه قبل ذلك فهو بمنزلة اموال السيد ولو لم يكن المهر مجلا لم يتعلق به الكسب لحيث حلوله فان
 فضل من السابق عن النفقة شئ فهو للمولى لان الاكتساب تابع لوجوب الحق قوله من غير بعضه ليس له اياه اجباره على التكاح من
 تجرد بعضه صار شريكا للمولى في الحق المعلق بوقته وليس له احد منهما القرض الا باذن الاخر ومنه التكاح فليس للمولى اجباره
 عليه مراعاة لجانب الرقبة الحرة لان الحر لا يجبر عليه ولا التكاح لا يخص بعضه ولا العبد الاستقلال به مراعاة لجانب الرقبة بل يتبع

صدور عن رأيها ويكون المهر والنفقة بالسنينة ولو زاد البعض من مثل أو العين بغير الزمان هنا نحن بالمعنى **قوله** إذا
كانت المرأة لمولى عليه كان نكاحها سدا وليه وإذا زوجها المولى وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فتخبر نكاح المرأة المولى
من جملة المقررات في إسناده فيكون به أمها إلى من له الولاية عليه وحكمه في علمه جواز اعتزال المولى عليه نكاح أو انتفى نظر إلى
العموم وبغير ذلك على خلاف بعض العامة حيث شاع من تزويج المرأة المولى عليه مطلقا لا بشرط فيقتصر فيها وقد يحل ذلك
منهم من شرط في جواز تزويج المولى كون المولى عليه من غير ولد مباشرة التزويج عندنا ساقط والفرق بين المقررين ظاهرا
والشرط المقرين بالمصلحة برفع احتمال النقص **قوله** ويجب للمرأة أن يسأذن أباهما في العقد بكونه أو ثيبا حيث قلنا
نعدم بثبوت الولاية على المرأة الكاملة يستحب لها أن لا يتقبل بالزواج بل يسأذن فيه أباهما لما تقدم من الأخبار والكثرة
الدالة على أن المولى للزواج هو الأب وأقل مراتبها بالحمل على الاستحباب ولأن الأب في الغالب أمرا بالإنجاب من الرجال ويعرف
بأحوالهم منها ولا فرق في ذلك بين البكر والسبي وإن كان الاستحباب في جانب البكر كذلك الحلائل فيها أقوى والأخبار
في عدم استقلالها به أكثر والعلة في جانبها لعدم الإطلاع على أحوال الرجال أقوى وإن لم يكن لها رأي في ذلك
جد وإن يعول على الأكبر إذا كان أكثر من أخ ولو تفرق كل واحد من الأكبر والأصغر وزوجا تحب خفي الأكبر كما في الجملة
تفويض أمرها للأب والجدة كذلك يستحب تفويضه إلى الأخ مع عدمها لأنه أخ قريب لها غايبا وعليه خصاصة أن يفتقر
في الأخبار كالأب وقد تقدم في رواية أبي بصير أن الأخ من جلة من بيده عتقة النكاح وحمله على الاستحباب حسن وربما كان
أولى من جلة على قدره وصحاحا مروي عن محمد بن عوف بن جلة عن القول بل على ما في الأكبر والتزويج لمن يختاره من الأولاد لا يفسد
بغيره بالفضللة وقوة النظر والاجتهاد في الأصل ولما ساقى من الجزاء الدال على ترجيح عقد الأكبر هذا إذا كان الزوجان
متساويين في الكمال ومتساويين فيما لو كان مختارا والأصغر كمثل شكل ترجيح خفيه الأكل كبر لأن الكمال المعلق
بالزوج أولى بحال المرأة من مجرد ترجيح جانب الأكبر خصوصاً مع صدور دليل الاستحباب على جلة متساويين أو غيرهما
وأى الأكبر **قوله** إذا تزوجها الأخان برجلين فإن وكلتهما فإن العقد الأول وإن دخلت من بين زوجا أخرا فحلت الحق الولد
به والزوج مهرها واعتدت إلى السابق فإن اتفقا في جلة قبل تقدم الأكبر وهو يحكم وإن لم تكن أدت لهما أجازت عقد ابهاما
شأت ولا وثق لها إجازة عقد الأكبر وبإيهما دخلت قبل إجازة كان العقد له مذهب ما سبق إن الأخ حكمه حكم الأجنبية
بالنظر إلى ترجيح الأخ وإن استحب لها من قبله وترجع عقد الأكبر من الآخرين عند التقادس وترجع فإذا تزوجها الأخان
برجلين فإن لم يكن وكلتهما فمضوا بغير تزويج في إجازة عقد من شأت منها واستحب لها ترجيح عقد الأكبر وإن وكلت
خاصة مع عقد وبطل عقد الآخر وإن وكلتهما معا مع عقد السابق منهما وبطل الآخر أو نأزعة واحدة بطل الاستحباب
الترجع من غير مرجح ولا فرق في جميع ذلك بين الآخرين وغيرهما وإنما خصها بالذكر لوقوع الخلاف في تقديم عقد
الأكبر عند التقادس وذلك التوكيد والافتقار إلى تقديم عقد الأكبر في هذه الحالة الشيخ في النهاية وبتبعه جاعة يعنى بالمعنى
رواية وليد بن عبيد الله الأسفط قال سئل أبو عبد الله ع إذا عده عن جارية كان لها أخان وزوجها الأكبر بالكلية و
زوجها الأصغر بأرض أخرى قال الأول أحق بها إلا أن يكون الآخر قد دخل بها فإن دخلها ففي أمرته ونكاحه جائز
وأعلم أن البحث في هذه المسئلة يقع في موضعين الأول فخر برجلين النزاع فإن المصنف جعل سوء الخلاف سائلا للرفع
العقدان في حالة واحدة وإن الشيخ في هذه الحالة قال بتقديم عبد الأكبر وصياغة الشيخ خالصة من التعبد بل يدعى على
تقديم الأكبر مطلقا وكذلك رواية التي هي مستند الحكم بل الرواية ظاهرة في عدم الاقتران لأن كل عقد منهما واقع
في بلد أو بتبعه العلم بأثرهما وكيف كان فالعبارة أعظم من هذا لفظ الشيخ في النهاية وإن كان لها أخان فنجعل الأمر
اليهم أن عقد كل واحد منهما عليها رجل كان الذي عقد عليها الآخر أم لا فالحاصل أن الأخان دخل بها الذي عقد
عليها غيرها الصغير كان العقد مأمنا ولم يكن للأخ الأكبر سبوق العقد ودخل الذي عقد له الأخ الصغير بها فإنما يرد
إلى الأول وكان لها الصداق بما استحل من زواجها وعليها العدة هذه عبارة التي يتعلق الفرض بطلانها وإطلاقاتها
بجالة الآثار والخلاف وانفع والرواية المتقدمة بمعنى ما ذكره وما صلتها في تقديم الأكبر مطلقا إلا مع دخول من زوجتي

الاصغر في حالة لم يكن الأكبر مقدما بالعقد وهذا العقد الأخير نألف على الرواية وفي كتابي لأخبار رجل الرواية على أن جعلت
 المرأة امرها إلى آخرهما وانفق العقدان في حالة واحدة فيكون عقداً أكبر ولي ما لم يدخل الذي عقد عليه الاصغر بهذا
 يقول آخر الشيخ عينا قال في أنها لا تدرى هنا جعل تقدم الأكبر مع الاضراء خاصة بشرط أن لا يدخل بها من زوجة الاصغر والقول
 فيها ران لا نقل المصنف لا من جعله تقدم الأكبر مع الاتفاق مطلقاً وفي الحقيقة هو بعد من القولين من حيث الحكم بتقديم
 عقد الأكبر من قبل الغاء العقد الآخر فكيف يصح الدخول بعد الحكم بالغائه ويكفلاً عتبا به بعد الموافقة والدخول والغائز
 لموافقة الموافقة قبل الدخول نظر إلى ظاهر الواقع حياك واه لا أن ذلك لا دخل له في صحة العقد ومساو كذا أن الدخول
 في التوكيد كذلك نعم لو كانا مضمومين فوجه الفرق بين الدخول وعدمه يجعل الدخول اجازة لعقد المضمول وترجيح اقوى
 من ترجيح جانب الآخر الأكبر مع عدم الدخول بترجيح الأكبر ما استحبنا أو مطلقاً على إظهار الرواية وبالجمل فنسب إلى الشيخ
 للرواية على القولين ليس يتبين وكذلك إطلاق المصنف القول عنه فانه اعتبره على الرواية وهي هنا مينة لما اطلقه عنه وكذا
 عبادته في الموضوعين وايضا على تقدير كونهما وكيلين تقدم احدهما لا وجه لاعتبار الثاني أصلاً لوقوعه على المرأة وهي من جهة
 فبلغوا مع الاقتران قد تقدم تقدم الأكبر ويجعل هو المرجح حيث نساها في الوقت الا ان اشتراط عدم دخول الآخر هنا مينة
 المرجح حاصل من حين العقد والوكالة محققة فيها فاما ان يبطل كما هو المشهور او يرجح جانب الأكبر المرجح من حين العقد
 فلا يؤثر مطلقاً الخراج مع هذا كله فالرواية محتملة إجمالاً ظاهر القولين بانهما وكيلين وكذا المراتب
 المقدم عقده هو الأكبر وذلك بان كل قول الأول اثنى به على المتقدم بالعقد سواء كان هو الأكبر ام لا أصغر وهو على تقدير وكتائفا
 اوقفه بالاسم الشرعي من كل الأول على أكبر وقبل استثناء مسألة الدخول شكله على التقديرين الا ان الامر على هذا اخف
 لان الرواية على تعديل الشيخ شكله من الوجهين وهما من وجه واحد ولو جازنا على كونهما مضمومين كما يقتضيه إطلاق
 الحال فان لم يكن كونهما وكيلين ام لا اصل فظاهر الحال يقتضي عدم التوكيد مع الحكم في تقدم من حصل له دخوله لأن
 ذلك يكون اجازة لعقد ومعنى الاشكال في تقدم الأكبر السابق مع عدم الدخول ويمكن حل ذلك على الاستحباب بمنزلة
 يجب لها ان تقدم عقداً أكبر والسابق ما لم يكن دخول والا لعين تقدم من دخل لتحقيق الاجازة فيزول عن التحيز وهذا أولى ما ينزل
 عليه الرواية واتفق باصول المذهب وسقط كلام الشيخ في القولين مع هذا كله فالرواية ضعيفة الاستثناء ولا بد المذكور
 فيها جمل الحال في الرجال والذين يرجح جميع فقه وكونه اياه غير معلوم وللشيخ في القول ثالث ما فقه المشهور وسبب ما ذكره
 في النهاية إلى الرواية وهو الاصل بهذا ما يتعلق بمرحل النزاع والموضع الثاني في تحقيق الحكم في المسئلة فيقول ان ارجحاً
 اشتان من رجلين فلا يخلو ما ان يكونا وكيلين ومضمومين او احدهما وكيل والاخر مضمول وعلى التاويل الثالثة اما ان يقع
 العقدان في وقت واحد او متعاقباً في وقتين وعلى التاويل الرابعة اما ان يقع هناك دخول لاحدهما ام لا وعلى تقدير
 الدخول اما ان يكون له بالعقد لم بالاعتماد بالآخر وعلى تقدير بكونه الآخر اما ان يكون الزوجان عاليتين بالحال او جاهلين
 او بالتقريب وعلى التاويل الخامسة اما ان يستمر العلم بحال العقد من الاتفاق والمعاينة ويجعل على تقدير الجمل اما ان الجمل
 السابق منهما مع العلم به او نيك في الواقع هل هو السابق والا فتران هذه جملة اقسام المسئلة وان اختلفت اليها كون
 العاقد من اما ان يكونا اجنبيين او ارضيين ليس بمرتبة على ذلك الاستحباب فقد يها عقد الأكبر حيث يكونان مضمومين
 او مطلقاً على القول الآخر فضا عفت لاقسام وجملة القول في حكمها انها ان كانا وكيلين وسبق احدهما فالحكم
 للسابق وبطل التاويل سواء دخلها الثاني ام لم يدخل رسولاً كانا ارضيين على الامحام لا وجه واضح لان العقد الاول وقع
 صحيحاً جامعاً لشرائطه والثاني وقع في عصمة الاول فكان باطلاً ويؤيده ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال ذاك الرجلان
 فالاول اثنى ثم ان لم يدخل بها الثاني سلبت له الاول وان دخل بها الثاني فان كانا عاليتين فهما تائيدان وتائيد
 فلا أثر لها ولا يلحق بها الولدان اتفاقاً ورفق بينهما ودوت الى الاول وان كانا جاهلين بالحال او بالتقريب فالحكم
 الراطل من كل في مقابلة الاستمتاع كغيره من وطئ البهائم ولحق الولد بهما ان اتفق ورفق بينهما وعليها العدة ثم يرد الى
 الاول ولها عليه المسمى عليه يجل ما روي عن الباقية لان ابر المؤمنين ثم فقه في امرأة النكاح اقرها رجلاً ثم انكحها امراً

ثم انكسرها وجلا بعد ذلك فدخل بها فحبلنا فاحتملها فانما الاول الشهور فاحتملها وجعل لها الصداقين جميعا وبيع ونقما الذي جفت
لها من ديب خليفها حتى يقع حملها ثم الحق الولد بابيه وهي بحملها على كونهما اذنت للاخ في الزنى وبيع وان علمت هي وورثته فاني لا نهى لهما
والحق الولد بالوالد على ان علم هو خاصة فهو ان فلا ولد له ولها امر وعلمها العدة حتى تحقق الحمل ولو من احداهما لمحقق وعلى الشبهة
الموجب للعدة فيعتد عدة الطلاق ثم ينزل الاول وان اتفق العقدان بالقبول في وقت واحد بطلا لا شناع الحكم ببعثتهما
مع فينا فيها وبعثه احدهما دون الاخر لا من زوج من غير زوج فتعدي بطلا منها ولا مهر على واحد منهما مع عدم الدخول او مع
مع العلم وان حمل الحمل بان احتمل امران او حمل السابق مع علم ابتداء او لاحد احتمال بطلانها مع احتمال المعينة في الاول وبالنز
حرم البضع فيستحيل ان يتيقن وان يتيقن الحكم نكاحهما لكانت الزنية بل لها الا غلب فيفسخ الحكم لعدم امكن التراجع وان
يجري على الطلاق فخلصا من البتة المبيحة ولا يقدح الاجبار في صحة الطلاق لا من حق ولا من غير لانها لكل امر شكل وهو صنعتها وفي
هذه الصور الثالث بحث طريقتها تاسيا بالمصنف وان كانا فاضلين فخرت في اجازة عقد من شاءت منها وسيجبه لهما مع قولها
اخرى اجازة عقد الاكبر ومع كون احدهما اجازة عنده سواء كان مقدما او متاخرا ام سارا فكل ذلك مع عدم الدخول
باحدهما بعد العلم بالعقد والاكاد الدخول اجازة صيانة له عن التحريم ما لم يكن وفي الرواية السابقة ما يرشد اليه ويعلم من
ذلك ان الاجازة يصح ان يكون غلظة فلو قربت المالك من ثمن ما يبيع من ماله فمضى لا بعد علمه بالحال او في الثمن المشرك
كذلك كانت اجازة بطريق اولي لان النكاح اولي برأى من جملته الاحياط وصيانة فخرت المسلم عن المحرم مشرك فيها وما حرماه
من احكام المسئلة يعلم برأى فخرت اليه بما يحتاج اليه بما رتب من الشبهة فخصوا في اطلاقه لحرف الولد بالوالد على ولو لم يركب
الولي اجازة وعجز ذلك **قوله** لا ولاية للام على الولد فلو رجعته فزوجه العقد اتفق الاصحاب على ان المصنف على ان الالم
لا ولاية لها على الولد مطلقا فلو رجعته فزوجه فزوجه فلو كان قبل البلوغ ام بعده فان اجازة له العقد والمهر وان
و بطل العقد وتبعه المهر كغيره من عقود الفسوق وقال الشيخ واباعه بلزما مع ردة المهر معيلا على رواية محمد بن مسلم
عن ابينا ثم امر سالت عن رجل وزوجه امر وهو غائب قال النكاح جائز ان شاء الزوج قبل وان شاء ترك فان ترك المشرع
تزوجها فكله لا فله الام والرواية ضعيفة السند مخالفة للاصل من ضمان الفسوق لهما وحملها المصنف وتلميح العلامة على
ما ادعت الوكالة ولم تثبت فانهما ضمن المهر فانهما قد فوضت البضع على الزوجة وعرضا بدعي لوكالة ففقت عومده وفيه نظر لان
ضمان البضع بالقنوت مطلقا وانما المعلوم ضمانه بالاستئناء على بعض الوجه لا مطلقا ولا قوي عدم وجوب المهر على يد
الوكالة مطلقا مع ضمانه حسيبا فمن من البيع او البعض ولو لم يبيع الوكالة فلا شيء عليها وان صحت لبطالان العقد بزه
ويمكن حل الرواية عليه واعلم ان قول المصنف وبما حملت لا يوجب زوجه الى القول بل من المهر اللازم اغنى فقولنا الشيخ ومن يتبعه
لان الشيخ اتفق بلزومها مطلقا كما يرشد اليه عبارة قال في النهاية اذا عقدت الام لابن لها على امرأة كان خيرا الى قوله وان
ابن لها هي المهر ومثل هذه العبارة لا يوجب زوجهما على غيرها وانما يتوجب حل الرواية التي هي سند الحكم وعبارة المهر
لا ينافي ذلك لان لم يصرح في كلامه بنقل قول بخلافه ان يكون الكلام المحكي او لا هو الرواية والحل يتوجه عليها الا انه ظاهرا
فان النقل والنزاد انما يتعلق بالاقوال اصطلاحا وكيف كان فموجب من عبادة العلامة فانه قال في القواعد والشرع يتك
بلزومها المهر وحل على ادعاء الوكالة فخرج بان الحل للقول وليس بجهد وبنيته لذلك في الخلاف فقال ويمكن حل الرواية
على ما ادعت الوكالة **قوله** انما انما الزوج الاخير امرأة فقال الزوج وزوجك العاقد اراد بالقولين القول
ببطالان عقد الفسوق والقول ببعثه موقوف على الاجازة وقد قدم قولها على الثاني ظاهرا لان دعواها الاذن منها
اجازة وزيادة وانما يظهر نزاع صورة على القول الاول ووجه تقديم قولها عليه ما اشار اليه المصنف بقوله لهما تدعى
العصمة وهو يدعي ابطالان ويدعي العصمة مقدم ما وايضا فهم من جهة لازم وانما يدعي ضارده من جهة تقديم قولها
فيه لانه سند الى فعلها ويظهر من المصنفان دعوى العصمة على تقديم قولها على القولين وجهه على الثاني لان الحل
من تكلف لان تقديم قولها عليه لا يتوقف على ذلك بل على مجرد اجازتها ولو انه الآن ويمكن ان يظهر فانه قد
على تقديمه ان يكون قد سبق منها بعد العقد بلا فصل ما يدل على كونه العقد وبعد ذلك اختلفنا في اذنه وعدمها

الان لا يثبت في لزوم العقد بعد كراهتهما له قبل ذلك فراجع الامر الى معنى الصفة والبطالة على القولين وكيف كان فنقولها
 مقدم الا انه في هذه الصورة سويت على اليقين وفي الاول على تقدير قول الثاني لا يثبت الى اليقين وعلى القول ببطالة
 العقد الفضولي لا بد من اليقين **قوله الفصل الرابع في اسباب التحريم** وهو ستة حصل المحرمات في ستة محبت انفسا المتأخر
 ر. فالاسباب اكثر من ذلك المذكورة في بقا عصف الكتاب كما لم يعقد عليها في العدة مع العلم او الدخول والمؤني لهما وهي
 ذات بعد او في العدة الرجعية والمعقود عليها كل مع الدخول والعلم والنجس وبانها واجبا والمفضاة مع الدخول لدر
 التسع والمقدنفة وهي سماء او خرساء والمزني بامها وبنتها والمعقود عليها في الاحرام مع العلم بالتحريم **قوله** وهو محرم
 بالنسب سبعة مناص من الاسماء هي المذكورات في قوله نعم حرمت عليكم امهاتكم الى حق له وبنات الاخ والام والجد
 وان علت واحدة من السبع وهي اللام ومنا بطها هنا كل انثى ولدنك او ولدت من ولدك فذكر كان ام انثى وبعبارة
 اخرى كل انثى ينتمي اليها نسبك بالولادة بواسطة او بغير واسطة وانما عطف المسند لحد على الام من ذنا بالمعايرة بينهما مع ادراجها
 معها في عمدة السبع للتنبيه على ما قد يقع من اللام التي اطلق اسمها في حقها في الابنة يراد بها عما ذكرناه مما يشبه العدة ولكن اطلاقها
 على هذا المعنى مجازي لان الحدة لا يشبه اسم الام حقيقة وكذا الاب لا يتناول الجد كذلك وان اراد بغير في هذا الباب ما يشبه
 وانما كان اطلاقها على المعنى العام مجازا لوجوه علامات المجاز فيه فانه لا يتبادر الى الذهن عند اطلاق اسم الام والاب للجب
 والحدة بل يحتاج في فهم ذلك الى قرينة ويصح سلبه عنه فقال هذا ابني لا جدى وهذه امي لا جدتي وغير ذلك من علامات المجاز
 فيقال وجوبه جبره بينهما مع اطلاقه او لا الام مع ما يشبهها وشبه القول في النسب فافهم واحدة من السبع كما في الابنة ويراد بها
 هنا ما يشبه بنت النسب وبنت الابن وان سلفت ومنا بطها كل انثى ولدتها او ولدت من ولدها ذكرا كان او انثى بواسطة
 او بغير واسطة وهذا المعنى ليس له بها عند الاطلاقات في غير هذا الباب لما عرفت من ان اولاد البنات والبنين وكذا القول
 في بنات الاخ وبنات الاخ فانه يراد به من هنا ما يشبه النسب فالات مع دخول عدم دخولها في اطلاق اللفظ وكذا في العمدة
 والمخالات فانهم يراد به من هنا ما يشبه النسب فالات مع دخول عدم دخولها في اطلاق اللفظ وكذا في العمدة
 منن يشبه الحقيقة والمجازية ومنا بط الحرم من العات كل انثى هي اخذ ذكر ولد بواسطة او بغير واسطة وقد يكون من جهة
 الاب وقد يكون من جهة الام كاخت ام لام وقد علم بذلك ان المراد بعلو العمة العمة الاب والام وعمدة الجد فاعلم وعلو الخالة
 خالة الام والاب وخالة الجد وان علوا واما عمدة فقد يكون محرمه كما اذا كانت القرينة عمة لاسمه وامه ولا يسمي بمناح
 يكون اخذ جهة ابه الاب فيكون محرمه وقد لا يكون محرمه كما لو كانت القرينة عمة الام لان محرمات يكون اخذ زوج جده
 ام ابية واخذ زوج الام لا محرم واخذ زوج الحدة او ولي وكذا القول في خالة الخالة فان الخالة القرينية ان كانت خالصة
 لاب وام في الدنيا محرم عليه وان كانت خالصة الاب خالصة في الدنيا لا محرم عليه لان ام خالصة القرينة يكون امرأة جده
 لام امه فاختها يكون اخذ امرأة الجد واخذ امرأة الجد لا يحرم عليه وجلة الامر ان المحرم من جميع ما ذكر من النساء ما يشبه الحقيقة
 والمجاز الا الاخ فانه لا يجاز فيها فاما ان يكون الابنة جارية على ما يشبه المجاز والحقيقة كما عده وهو الاظهر وانما ان يراد
 منها الحقيقة واستفاد المجاز من دليل اخر واعلم ان اللفظ واضط المحرمات بالنسب عبارات احدها تفصيل وهي ما ذكرها الله
 والثانية اجمالية وهي احصائها وهي انما يحرم على الانسان اصوله وفصوله واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
 اي بعد اول الاصول فالاصول الامهات بالنسبة الى الذكور والاباء بالنسبة الى الانثى والفضول البنات والبنون بالنسبة
 الى الامهات وفصول اول الاصول الاخوة بالنسبة الى الرجل والاخوات الى الانثى واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
 من كل اصل بعد الاصل الاول الاعمام والعات والافراد والمخالات والثالثة انهم يحرم على الانسان كل من يرب علوا او لاد العمة
 والخالة وهذه اريد من جميع لا يجازها ووضع المراد منها **قوله** ويشتمل في الرجال يحرم على النساء كما لما كان محرم التكاح
 من احد الطرفين يقتضي التحريم ايضا من الطرف الاخر لا محالة كان الحكم يحرم الام وان علت على الولد وان نزل مقتضا التحريم
 الولد وان نزل على الام وان علت وكذا القول في البنات وهذا هو النكح في مختصره لانه يحرم في الابنة المحرمات على الرجال ولم يذكر
 العكس **قوله** بالنسب ثلث مع النكاح السبع ومع الشهرة ولا يثبت مع الزنا خلافا بين العلماء في النسب يثبت بالنكاح الصحيح والمأدب

الوطى
 المحقق به شرعا ولو في نفس الامر وان حرم بالاعتراض كالوطى في الحيض والاحرام وفيه بنفس الامر مع عدم العلم بالاستحسان لم يخل
 فيه من زوجه وكيله او وليه ولم يعلم به فوطى لعقد الزنا فانه لا يقدح في كون النكاح شرعا وان اثم باق دام عليه معتقدا
 حرمة والتحليل واخذه لانه ما اعتقد او ملك ويلجؤ به ووطى الشبهة والمراد به الوطى الذي ليس بمحقق مع عدم العلم بقدر
 فيه خل فيه ووطى الصبي والمجنون والشائم وشبهه فيثبت به السب كما صحح ولو اخضت الشبهة باحد الطرفين اختص به الولد
 اما الزنا وهو ووطى المكاف محرره بالاصل مع علم المحرم فلا يثبت به السب كما جاء ولكن هل يثبت به المحرم المتعلق بالسب
 فبحر على الزاني البنت المخلوقة من مائه كما يحرم على الزانية المتولد منها بالزنا قال المصنف الوجه انه متولد من مائه فهو يسمى
 ولدا لغرض لان الولد في اللغة حيوان يتولد من نطفة اذ من نطفة اذ من نطفة والاصل عدم النقل خصوصا على القول بعدم ثبوت الحقائق
 الشرعية ويكفي بان العنبر كان هو صمد فالولد لغرض لم يثبت باق الاحكام المترتبة على الولد كما باخه النظر وعقده على العنبر
 والمحرم حليته وعدم القدوس والولد يتولد من غير ذلك وان كان المعبر لم يترد به شرعا فاللذم انشاء للجمع في التفصيل غير واضح
 ولكن يظهر من جملة من العلماء منهم العلامة في المذكورة وولده في الشرح وغيرهما ان المحرم اجماعي فيثبت لذلك ويتبع الاحكام
 الباقية على اصلها بحيث لا يلحق بغيره ولا يسيى لها شرعا لا يلحق تلك الاحكام وبعبارة المصنف يتبع الخلفاء في المسئلة الا انه
 ليس بمخرج لان الخلاف واقع بين المسلمين في المحرم فانشا فحين لا يجوز موتها نظر الى انشاءها شرعا والمخيفه بانقرنا في المحرم
 نظر الى اللغة واتفق الفريسيان على محرم الولد على انه لو كان ذكرا وهو منوط به محرم الانثى على الاب لعدم الفرق والاصل تحريم
 النظر الى سائر النساء الا الى من يثبت السب الشرعي للموجب للتحليل بينهما ولم يثبت وان حل النظر حكم شرعي فلا يثبت مع الشك
 في سببه فتله وادري في المحرم لانه كما ان دخل الولد في قوله نعم حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم دخل في قوله نعم ولا يبدلين ويثبت
 الا لبعولتهن اربابهن وانما نحن ولا ايضا فان القولين بوجها والاجماع حكم اخر واما ما علق به ابن ادريس في المحرم من ان
 المتولد من الزنا كما في فلا يحل له السلام فينبى على اصله وود ونقص مما نقل من كافرنا نزل من القول بجله للمتولد عنه قوله
 الثاني لو طلق زوجته فوطى بالشبهة ما كانت به الاقل من ستة اشهر من وطى الثاني وستة من وطى المطلق الحق بالمطلق
 اما لو كانت الثاني له اقل من ستة اشهر والمطلق اكثر من اقصى مدة الحمل لم يلحق باحدهما وان احتمل ان يكون منهما استخراج
 لما بين سابقا ان السب يثبت بالنكاح الصحيح وشبهة ابعد من كونه مسئلة يمكن فيها اجتماع الامرين وهو ما اذا اطلق زوجة
 فوطى بالشبهة وان ولد فانه قد يمكن الحاقه بهما لكون نكاحهما معا سببا لالحاق السب وانما يثبت بالطلاق مع ان
 الحاقه بهما يمكن به ونه كما اذا وطى زوجة ثم وطى اخر بشبهة فان الاقسام ياتي فيه الا انه هنا لا يتوجه الخلاف المذكور في هذه
 لثبوت الفرائض الحق بالنسبة لغيره بخلاف صيغة الغرض فان فرائض الاول قد زال بالطلاق فكان الثاني ارجح من هذا الوجه فنقص الخلاف
 الذي ياتي في تحريمه ونوضح هذه المسئلة احكام الاولاد الاثنية في اواخر الكتاب لكن ذكرت ههنا لتعلق احكام السب بها كما قلناه
 وحاصلها يرجع الى اربع صور لانه اما ان يمكن لحوقه الولد بالاول خاصة ويمكن الحاقه بهما معا او يعلم انتفاؤه عنهما معا الاول
 ان تلاء الاقل من ستة اشهر من وطى الثاني ولا قصر الحمل فادون من وطى الاول فهو المطلق قطعا لان الفرائض في المدة
 كلها يخرج منها فقد امتنع الحاقه بالثاني لعدم مضمومة يمكن ولا تتر من منعت للاول الثانية ان تلاء الاقل مدة الحمل
 من ستة اشهر فصاعدا الى اقصى الحمل من وطى الثاني ولزيادة عن اقصى الحمل من وطى الاول فهو الحق بالثاني قطعا لا امتناع
 الحاقه بالاول وهذه الصورة لم يدين كوها المصنف ولا عذر في تركها لان الغرض يتعلق بكل من الوطنين بل الحكم للثاني
 اخفى فكان التنبه عليه والى الثالثة ان تلاء الاقل من ستة اشهر من وطى الثاني ولا اكثر من اقصى مدة الحمل من وطى الاول
 فهو منقطع عنها قطعا لفقد شرط الحق بواحد منهما الرابع ان تلاء ستة اشهر فصاعدا الى مادون الاقصر من وطى الثاني
 ولا اقصى مدة الحمل فادون من وطى الاول فتولد من كل واحد منهما ونقل منهما ممكن فلا ترجيح واختار المصنف والاكثر
 للحاكم به للثاني لان فرائض الاول قد زال وفرائض الثاني ثابت فهو ولي من الزنا بل ولا نصدق المشتق على من وجد
 فيه المعنى المشتق منه حاله اولى مما سبق مع التعارض الخلاف المشهور انه مع سبقه يكون مجازا لا حقيقة وهذا اقوى اذا
 نظر في ذلك فاعلم ان كل من حكم بالحق والولد به يتبعه الثالث في ترتيب عليه احكام الرضاع وغيره قوله الثالث لو انكر الولد

ولا عن انشق عن صاحب الفرائض وكان اللبن تابعاً ولو اقر به بعد ذلك فتح لا اشكال في انشقاق الولد عنه باللعان ولا في
تحريره ان كان بلباس عن الملاعن مع دخوله بها لانهما اسرة مدخول بها ولو لم يكن دخل بها فحق بملا عليه وجهان
لم يتعرض عليهما اليهما المصنف وان كان سطلقاً طلاقاً عيباً رتباً انشاقاً من مقتضى عدم التحريم وجهه انشقاقها عنه شرعاً
كثبت للمزني بها بين يدي هذا انما لا ينسب اليه لغزو وجه التحريم انما عزم بغيره عنه قطعاً ولهذا اعترف بها بعد اللعان
ورثته وفيه ان ذلك غير كاف في التحريم فان البت المحرمية النسب التي يمكن تولدها عنه لو ادعى كونها بنفسه قبل مع انما
لا تحرم عليه قبل ذلك وتفرغ عليه وجوب القضاء بحبها قبلها والحد بقذفها والقطع بسرفها وقبول شهادتها عليه
ان ستمسك من قبول شهادتها عليه ان ستمسك من قبول شهادة الولد على الولد واستقر في المذكورة ثبوت هذه الاحكام لان
فحق بينهما باللعان فانشققوا بعدوا عن النسب سطلقاً وانما العاندان رتباً باعترافه لا ان اقراره في حق ولم ينفذ في حق الولد اذا نفوذ ذلك
وذلك دليل على عدم عود النسب سطلقاً وانما العاندان رتباً باعترافه لا ان اقراره في حق ولم ينفذ في حق الولد اذا نفوذ ذلك
فالبت تابع للولد في ان انشق عنه باللعان انشق اللبن عن الملاعن ايضاً لكن هل يعود لو اقرت فيه كما عاد الولد من وجوبه
يتعرض للعصاة ولا غير ذلك يتمكن ان يقال بعدم عود اللبن لان النسب لم يعد كما مر منه واما عاود اثره عن الملاعن
خاصة وذلك امر ارضي بمحتمل يعود على عدم عود الولد بمقتضى ان ينفذ في الحكم بالنسبة الى الملاعن لا غير فلو ارضع
من هذا اللبن رضعه وحق الرضاع المحرم ثم ملكه الملاعن مع اعترافه بالولد المنفوق عنه عليه الم رضعه اخذاً له بالاقراء
ويجوز عود اللبن سطلقاً لان ارضع الولد منه فرج النسب وجاز ان يكون عدم ارضع الملاعن منه مؤخفاً له على فعله
في بعد ذلك من جلة سوانع الاثر النسب فلا يتعدى حكمه **قوله** ان يكون اللبن عن نكاح فامد لم ينشجر حرمه
اجمع علماً ناعلاً انه يشترط في اللبن المحرم في الرضاع ان يكون عن اسرة عن نكاح والمراد به هنا الوطى الصحيح فينبذ وج فيه
الوطى بالاعتقاد انما يستغنى عن ملك يمين وما في معناه والشمه داخله فيه واما احضار المذكور للنسب على الخلاف فيها
الحاقها بالنكاح الصحيح في غيرها هو الاشهر بين الاصحاب لانه الصحيح في غيرها هو الاشهر بين الاصحاب لانه الصحيح في النسب
واللبن تابع له ولعمري قوله نعم واما نكاح الملاقي او صنعتكم خرج منه ما اجمع على خروجه واما دل عليه دليل من خارج
ينبغي الباقى وقوله صحيح من الرضاع ما يحرم من النسب وقال ابن ابي اوسه ان الشبهة لا ينشجر حرمه ثم قال بعد ذلك بلبا
فضل قوي الحق ثم قال في نظر وامل وحاصله يرجع الى قوله فيه واما ينشجر لبن الشبهة في حق من ارضع لها فان
وقعت من الرجل والمرأة تعلق بهما حكمه تبعاً للحق الولد والخلاف في ان اللبن الحارث من الزنا لا ينشجر لان الزنا لا حرمه له
ولا يلحق به النسب وفي صحيحه تنبيه من سنان على لصا وقد تم قال سالت عن لبن الفحل قال ما هو ارضعتم انك من لبنك
ولبن ولدك اسرة اخرى فهو حرام حتى يرضع لبن الفحل بما يحصل من امرائه فلا يكون ذلك الا مع النكاح الصحيح واثبت النكاح للشبهة
ان كان خارجاً من ذلك فقد جاز من دليل اخر بخلاف الزنا لان اللبن لو رده عن غير نكاح او انقضى ذلك فلا بد من كونه
صادراً عن نكاح ان يحصل من النكاح ولد فلا يكتفى بخبر الوطى الصحيح في اعتبار اللبن لو فرض وروى عن غيره ولد وقد
بشر عليه في الخبر السابق وهل يشترط انفصال الولد ام يكون كونه حلاً اختلف كلام العلماء في ذلك نقل الفواعل اختلف
بالحمل وقطع بعدم اشراط الولادة وفي الخبر بر اعتبار الولادة ولعله نظر الى ظاهر رواية عبد الله بن سنان السابقة
حيث قال ولبن ولدك فانه لا يطلق عليه اسم الولد الا مع الوضع وفيه نظر ولعل الاكتفاء بالحمل اجماع وقد استفيد من قوله ان يكون
اللبن صادراً عن نكاح انه لا تكا حكم اللبن البشمة ولا لبن الرجل ولا الخنثى المسك امره التحريم نكاحه وكان ذلك عندنا موضع نقاش
واما خالف فيه بعض العامة فحكم بنشجر حرمه جميع ذلك على خلاف ما يظن فيه وقد روى الاصحاب عن الباقر ع انه قال لا يحرم الرضاع
اقل من رضاع ليوم وليلة او رضاع خمس عشرة وضعة متوالية على امرأة واحدة وفيه دلالة على نفق جميع ما اخرجناه وترتيب
الخبر السابق واعلم ان قوله في وطى البشمة اشبهه بغيره عليه وايضاً قال المصنف شرط كونها لا كونها نكاح وهو شامل للشبهة
وان اريد به الصحيح وكانه اريد بالنكاح الصحيح ما كان عن عقد او ملك ولا يجوز ان يرد بالنكاح في اول كلامه العقد كما هو
معناه الحقيقي لان العقد غير كاف بل لابد من الوطى ولا يخرج من النكاح بالملك والتحليل مع الحاقه باجماعا وسبق التردد

في وطى البهنة بعد استيجان ايضا بل المراد بالنكاح المطلق الصحيح وهو يشمل البهنة وخمس البهنة من حلبة افراده لتيسر على الخلاف فيها
وكان قد ان يقال اشبه انه ينشر او نحوه **قوله** ولو طلق الزوج وهو حامل منه او موضع **فان** رخصت له لما كان حكم اللين
تابعاً للنكاح الصحيح فان اتحد فلا كلام في بيعته له وان تعدد بان طلق الزوج الاول او مرات عنها وله منها لين
ان كانت حاملاً منه فوضعت وصارت ذات لين فقد يلحق بالاول حتماً وقد يلحق بالثاني وقد يعتد بالامر بين و
توضيح يتم بن كوسود الاول ان يكون ارضاها هذا اللين قبل ان ينكح زوجا غيره فاللين للاول وتعلقا كما لو كانت
في حاله فيصير للولد منسوباً بالرضاع الى المطلق او الميت كما هو ابن المصنف ولا فرق بين ان يرتفع في العدة ويعدها
ولا بين طول المدة وقصرها ولا بين ان ينقطع اللين ثم يعود وعدم حصوله با في الشرائط لان لم يحدث ما يحال اللين عليه فهو على ما
منسوب اليه لكن ان اشرطنا كون الرضاع وولد المصنف في الحولين اعتبر كونه الرضاع قبل الحولين من حين الولادة والا فلا
الثانية ان يكون الرضاع بعد ان تزوجت باخر ولم يجل منه وهو ما لا يتزوج سوا زاد ام نقص ام انقطع ثم عاد الثانية
ان يكون بعد الحولين الثاني وقيل للولادة واللين بما لم ينقطع ولم يحدث فيه زيادة فهو للاول ايضا عملاً ولا يستحب حيث
لم يحددنا فلان في النكوة ولا نعلم فيه خلافاً وعليه ذلك بان اللين كان للاول ويجوز ما يجعل للثاني بقى الاول
وهذا القليل انما يتم بشرطنا في اللين كونه من ولادة امه او كونه من قبله وان لم يصغر كما تقدم من منحه يصير يتم القليل بعد ما
يمكن مع جعله للثاني نعم ما ذكرناه من التعليل اسلم من حيث الشك في كون ذلك نافذاً لما حقه ثابتاً بالاستصحاب
ينبغي الاول على حكمه الى ان يعلم المراد انما يلحق اللين مع الحمل ايضا جلياً حيث لا يكون هناك معارض اسبق منه الرتبة
يكون بعد الحمل من الثاني وقيل الوضع ولكن يجوز في اللين زيادة يمكن استفادها من الحمل من الثاني فاللين للاول
ايضا قطع به في النكوة استصحاباً لما كانت والحمل لا ينزل على ما علم استناده اليه والزيادة قد يحدث على غير احوال وقد علم
الشأن في ذلك قوله احدهما قوله والاخر انه ان زاد بعد اربعين من مائة الحمل الثاني فهو لها عملاً بالظاهر من الزيادة
سبب الحمل الثاني فيكون اللين الزوجين وهذا قول متوجه على القول بالاكتمال بالجمل وان كان العمل على الاول الخاص
ان ينقطع اللين على الاول انقطعاً بتماماً ثم يعود يمكن ان يكون للثاني لانه لما انقطع ثم عاد كان سببه الحمل فاشبهه باذا
ترك بعد الولادة وللشأن في قول انه للاول ما لم تكن من الثاني مطلقاً لان الحمل لا يقتضي اللين وانما يختلف امره المراد عنه
وجرد لحاجته اليه وهو هذا الولد لا غناء الحمل اخر انه يكون لها مع انتقاله الى حال ينزل بعد اللين واقله اربعين
يوماً لان اللين كان للاول فلما عاد وجد رث الحمل فالظاهر ان الاول يرجع بسبب الحمل للثاني فكان مصافاً
اليها كما لو لم ينقطع السادسة ان يكون بعد الوضع فهو لما في خاصته نقل في النكوة الاجماع على كل سؤل زاد ام لم
يرد انقطع ام انقل لان لبن الاول انقطع لولادة الثاني فان حاجته المولود الى اللين يمنع كونه لغيره واعلم انه على انه
على تقدير الحكم بكون اللين الثاني في صورة من هذه الصور يعتبر في نشر الحمة بهما يعين في اصل الشرائط فاذا كان للثاني
حمل لم ينقص وحكم بكون اللين لم ينفع على ان لبن الحمل هل يعتبر في نشر الحمة ام لا وقد تقدم الكلام فيه فامكن كونهما مجزئاً
اللبن الى الاول والثاني ثم يعين حكمه ما تقدم من الشرائط واعلم ايضا ان عبارة الكتاب متضمنة بحسب طلبها الحكم الصواب
الست لان العبارة تضمنت اربع صور لها الاول والثاني ينزلهما الثلثة التي بعد ها الاخر تعلق بها بالمطوق والاول
بالمتهم فانه اذا حكم بكون اللين للاول وان حملت من الثاني فكونه للاول انما لم يجل بطريق اول وهو مفهوم الموافقة
والخاتمة والسادسة ان كونه ثانياً في العبارة صريحاً **قوله** وهو ما انت المورشد العظم اتفق اصحابنا على ان مطلق
الرضاع وسماه غير كاف في نشر الحمة بل لا بد له من مقدار معين زاد على المسمى وهو قول جمع من العامة ثم قد ووه ثلث
تقديرات احدها بالاثني وهو ما انت المورشد العظم والثانية بالزمان وهو يوم وليلة والثالثة بالمكان وهو سباني
الكلام فيها والاول لا خلاف في النشر ولقول الصادق (ع) لا يحرم من الرضاع الا ما انت المورشد العظم وعن النبي (ص)
ان قال ما انت المورشد العظم والمرجع في هذا الاثر الى قول علي (ع) كصبي من عارضين ويعبر بعدا له والعد
لانها شامة والاصل استصحاب الحمل السابق الى ان ثبت الحرم ويكره حمله من باب الحزم فيكون الواحد وتقتضي انضوي والفتاوى

اعتبار اجتماع الوصفين وهما اشتداد العلم ونبات اللحم فلا يكون أحدهما في بعض عبادات الشهيد ما يدل على الآخر
بأحدهما وهو شاذ بلا دليل عليه وإنما في ذلك على تلافيا منها غير معلوم **قوله** ولا حكم لما دون العشرة إلا في رواية شاذة ومن
يحرم بالعشرة هذا هو التقدير الثاني وهو اعتبار عدد الرضعات وقد اختلف لأصحاب فيه بسبب اختلاف الروايات فذهب
إليه الجليل إلى الأكثر بوضعه واحد مالا جرف الولد ما بالعمل وبالوجود للعموم قوله نعم وما تكلم اللذان أرضعكم وأخواتكم
من الرضاعة وهو بعيد في القليل والكثير والصحيح على من سئل يرضع في الحرة أنه كتبته ليه بالبر ما يحرم من الرضاعة فكتب
قليله وكثيره حرام وعن زيد بن عمرو بن أبان عن علي بن أنس قال الرضعة الواحدة ما يحرم الحولان وإلى هذا أشار المعتز بقوله لا حكم لما
دون العشرة إلا في رواية شاذة وكأنه أراد يشد فدها من حيث العمل بمنه وهذا لا ينبغي أصح ما في الباب مع رواية أخرى كما سئف
عليه ذهب الأكثر المتقدمين كالصغير وسالوا ابن البرج وابن الصلاح وابن حمزة ومن المتأخرين العلامة في الحرة ولد في
المحققين والشهد في المعتز إلى أن المعتز عشرة رضعات وفيه الشيخ والمصنف وأكثر المتأخرين إلى اعتبار خمس عشرة
وكلما القليلين لا بن إدريس وأخاه أو ثانيا بينهما ثانيا نبأ حجة الأولين عموم الآية خرج ما دون العشرة بالأجاء نظر إلى عدم العمل
أو بما ألفه معلوم النبي ينطق السابق وقوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من السبب والتقريب ما ذكره صحيحه الفقيه بن
يساد الباقر قال لا يحرم من الرضاعة إلا الجيرة قال قلت وما الجيرة قال لم يولد وتطوئست جارية ثم يرضع عشر
رضعات يروى الصبر بن مينا وحسنه جابر بن عثمان عن الصادق ثم قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما أنبت اللحم والدم
ونحوه عن عبد الله بن سنان عن حماد بن عثمان عن الصادق ثم يقول الذي أنبت اللحم والدم عشر رضعات لصحبه عبيد بن زرارة عن الصادق
الذي قال قلت وما الذي أنبت اللحم والدم قال كان يقال عشر رضعات وروى عمر بن يزيد في الموثق قال يأنس
الصادق ثم عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم لعده من علي حتى كمل عشر رضعات قال إذا كانت عشرة
فلا وهو يدل بمنه على التحريم مع عدم التفرق وشمل رواية هرون بن مسلم عن أبي عبد الله ثم قال لا يحرم من الرضاعة
إلا ما أشد العظم وأنبت اللحم فاما الرضعة والرضعات والثلاث حتى بلغ عشر أن كان سقيا فلا بأس وأنه أحوط وقول
الأكثر فيكون راجعا لاشناع العمل بالمرجوح حجة الشيخ والمصنف ومن ينعم من المتأخرين رواية بن زياد بن سوقة
قال قلت لأبي جعفر هل للرضاع حد فخذ به فقال لا يحرم من الرضاعة أقل من يوم وليلة أو خمس عشرة رضعة متواليات
من المرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما بوضعة امرأة غيرها ولو أن امرأة أرضعت غلاما عشر رضعات من لبن فحل واحد
وأرضعت امرأة أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم تكامها وهذه نأصه على المطر ونأصه للقول الآخر وشاها
في فيه أيضا عن بن زباب عن الصادق ثم قال قلت ما يحرم من الرضاعة إلا ما أنبت اللحم وشد العظم قلت بنحو عشر
رضعات قال لا إنما لا أنبت اللحم ولا شد العظم وموثقه عبيد بن زرارة عن حماد بن عثمان قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم
من شيئا ولهم أيضا أصالة لا بأسه واستعما بها هذا **افترج** الفريقي وفي كل منهما نظر ما حجة الأول فالأكثر كما خصص فيها
دون العشرة وما تكلم كذلك خصص فيهما دون الخمسة عشر بروايات الأخرين ومعهم المرجح بما يسهل وشمل القول في الجز
وخصيهما بالأجاء ممنوع لتحقيق الخلاف من الفقهاء والحدوث ومعلومه السبب قد ذكرنا الكلام عليه فيما سلف
وأما رواية الفقيه بن يسار فلا يتم معها لأن طريقها محمد بن سنان وقد ضعفه الشيخ والجاشي وابن القضاوي
وقال أنه غال لا يلفظ اليه وروى لكثير منه قدما عظميا وقال الفقيه بن شاذان من الكذا بين المشهورين وفيه من
القدح غير ذلك وح فلا عند للعلامة في قوله في الخ أنه بين رجاء قوله في كتاب الرجال رأى رجاء يحصل مع مدح هو
الأكابر الذين هم عند العلامة في تعدد الرجال مع أنه بين في الخلاصة نقل فيه ما ذكرناه وزيادة ونقله عنه المبدل في معتز
اختلاف التوقف في إرضه ولا وجه للتوقف لأن الجاه مقدم من السأوى فكيف بمن ذكرناه ومع ذلك فالرواية مختلفة إلا لفظ
فائدة المعبر بركه الظاهر الاختلاف في رواية كما تقدم ورواه الشيخ بأبضه قال لا يحرم من الرضاعة إلى الجيرة أو خادم أو
طرس ثم يرضع عشر رضعات يروى الصبر بن مينا والصادق رواها بخلاف قوله يرضع عشر رضعات إلى ما أفاد الحديث فلا
اجماع على أن الرضعة التي ينشئ رضاعها المرأة لا ينشئ فيها لأن المبرعة خارجة عن المحرم أن رضاعها ينشئ جاعلا وفي الرواية

الاول جعل المحنة صفة للرضاع ثم فسر بأحدى النسبة الثالث وفي الثانية جعله صفة لامة مغايرة للخادم والنظر فيكون هو اللام ولم
 ولم بشرط في النظر الاستحجار فيشمل السبعة وفي الاول قيدها بالاستحجار فخرجت المتبرعة وما كان لها من وكرة الظاهر فيظهر ما
 قدها من الحاصل الذي لا يراد على ظاهره مع اختلافه في نفسه ايضا قال في قوله يروى العيص وينام فان يومه ليس بشرط اجاعا
 وكان يجعله كتابة عن شيعته واما اسنادهم الى الروايات التي دلت على اعتبار نبات اللحم وشدة العظم فهي مسلمة مع ما
 فيها من الحاصل الذي لا يراد ظاهره ويبقى عليهم اثبات ان العشر يقيد بذلك وأقوى ما يدل على ذلك ما ذكره من صحيح عبيد بن زياد
 في دلالة النظر من حيث السند والاعتناء اما السند فان في طريقه على بين الحكم وهو شرك بين الثقل وغيره فاطلاق العشر عليه
 في محل المنع كما اسلفناه من اراء ان المتن ففيه من كون العشر يقيد ذلك الى غيره مؤذنا لعدم اختياره وفي آخر ما يدل
 عليه فان السائل لما فهم منه عدم ارايته قال لم يهلحرم عشر رصعات فقال ومع ما قال ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع
 فلو كان حكم العشر حقا لما نسب الى غيره بل كان يحكم به من غير نسبة ومع ذلك اعترض عنه فانيا وفي جواب لا دخل في الحكم
 ولعل هذا يؤيد بنفيه وعدم التحريم بالعشر رصعات عكس ما قالوا ثم هي لا يحرم شيئا وبرواية عبيد بن بكير عنده قال تعنه
 يقيد عشر رصعات لا يحرم وكلاهما من الموقوف وبعبارة علي بن رباب المصحة بان العشر رصعات لا يقيد اللحم ولا يشد العظم وهي اوجه
 ما في الباب واما رواية عمر بن يزيد في قطع النظر عن سندها انما يدل من حيث المفهوم وهو ضعيف عند الجماعة وغيرهم من
 المحققين ومثله الكلام في رواية هريرة بن مسلم ويريد فيها اضطراب الاسناد فان هريرة بن مسلم مع كون من اهل الجيرة البشارة
 كما مضى عليه تارة ولها عن ابي عبد الله سلم بلا واسطة واخرى رواها عنه بواسطة مسعود بن زياد العبدى ومثل
 هذا بسقط اعتبار الرواية لو كان لها دلالة وما الاستدلال عليه بالا حياط فيع نيكم كون من رجعا عند تعارض الادلة
 لا يتم مطلقا بل قد يكون الاحتياط في الجانب الاخر كما لو عقد على صغير في هذا الوصف او دنتهم من ذلك فان الاحتياط
 القول بعدم التحريم من جهة استحقاتها المهر ونحوه من حقوق الزوجية واما دعوى كون قوله الاكثر فذكره في المختلف و
 عكس في كونه محجلا المشهور هو القول بالاخر ووجهه الختان الشهوة والاكثر امانة فانه من المتقدمين على الاول ومن
 المتأخرين على الثاني واما حجة القول بالاخر ففيها ضعف رواية زياد بن سوية التي ليس في الباب غيرها والا على اعتبار
 الحسن عشرة لان في طريقها عمار بن موسى وحملها الشيخ على ما لو كان متفرقات والحق ان مثل هذه الاحياء والمنافضة الواهية الاسناد
 لا يلتفت اليها من الجانبين ومتى اجتزنا ذلك وليس معنى في ذلك كلمة اصح سند من دواير علي بن مهزيار الدالة على ان العشر
 لا يحرم وضعها تحت السند القليل بان العشر لا يقيد اللحم ولا يشد العظم والخز العلام مرجع على غيره عند التعارض فسقط بها اعتبار
 كل ما دل على الاكتفاء بالعشر ويقين القول بالحسن عشرة وان لم يغير دلالة لافانك بما هو قديم ولا ما يلزم وبين العشر وبين ما دل
 على الحسن عشرة شاهدا وان لم يكن أصلا ويبقى في الباب من الصحيح رواية بن الجند الدالة على التحريم بقليله وكثيره ويجب تخصيصها
 بما يوافق العشر جميعا بينهما وبين هذه التي في مرتبتها ثم لسبق قول العشر تأخير القول عليه غير الحسن عشرة بالاجماع فتعين وهذا
 اقتضى ما ينبغي تحقيقه في هذا المحل ويقف في الباب اختيار شاذة تدل على اعتبار الرضاع سنتين لا يعول عليها بالاجماع
فقله اوضع يوما والية هذا هو التقدير الثالث وهو اعتباره بالزمان من غير نظر الى العدد ولا الى الشؤ وهو ضبط
 من الاخرين وقد تقدم في رواية زياد بن سوية ما يدل عليه لكن قد عرفت حالها وبطلانها المصنف والاكثر ان هذه
 الثلاثة اصول بواسطتها لا يقيد احدها بالآخر بل اياها حصل كفي في الحكم فاذا اوضع يوما والية بحيث يكون روي في جميع الوقت
 كفي في تمام العدد وهو يختلف باختلاف الاكثر فانه لم يبلغ في اليوم واليلية مقدار العدد المعبر عنهم من يحتاج ان زيد
 وبما كانت المقسطة ياتي على العدد تقريبا وقد ظهر من الروايات ان نبات اللحم وشدة العظم يحصل بمثل ذلك ايضا والاصل
 الثلاثة متقاربة جعلها الشارع ساطعا من غير ان يقيد احدها بالآخر وقال الشيخ في المبسوط ان الاصل هو العدد واليات
 انما يعتبران عند عدم افضائيه وفي تلك تارة ان اليوم واليلية لا يضبط العدد كما اذا امكن بما دون العدد فيها وقد يتقرر معها
 الى العدد كما اذا اظم بعين الرضا طعما فان اعتبار اليوم واليلية يسقط دون العدد لما سياتي من ان الفعل بالطعام لا يندرج

في العدد راسا اعتبارا لشدة العظم وبنات اللحم في فكها كما عرفت من كل منهما لكن ظهوره للسر عشر والاطلاع
 مختص بالواحد من اهل الجرح بعد الواحد فلذلك كانت فائدة قليلا وان كان دليله اقوى من اخره ومع الشك يتعارف الاصل
 الاحتياط لكفا وضما في العدد وتمام الاحتياط المخرج من خلاف جميع اصحابنا ان لا يشيع الولد من رضاع الاجنبية ان اردت السلامة
 من التحريم ولو مرة واحدة يخرج من خلاف ابن الجنيث وروايت ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب المسلمين فقد ذهب
 جميع من العامة الى الاكتفاء منه بمباه وقدره بعينهم بمقدار ما ينهم الصائم وادعى عليه اجماع اهل العلم **قوله** ويعبر في الوضع
 المذكور في قوله ثلثة ان يكون الرضيع كالمثمة هذه العينة الثلثة انما تعبر في الرضعات بالنسبة الى العدد اما قبله من التقدير
 فيها ما يعبر فيها مطلقا وهو لا يرتفع من الثدي ومنها ما يعبر في تقدير الزمان وروى الشري وهو في الرضعات في المعبر
 في رضاع اليوم والليله كون مجموع غذا الولد في ذلك الوقت من اللبن بحيث كل احتياج اليه يحده وهل المعبر مع ذلك حصول
 العدد في النظر كيف انفق يعبر مع صحة مراجع الولد وجها ونظرا فان ذلك لو كان مريضا ورضاعه قليل الكمية وحصل العدد
 المعبر منه بحيث يرتب في جميعها بحسب حاله فعلى الاول يمكن في ذلك في نشر الحرة عملا باطلا في النص الثالث له وعلى الثاني يعبر
 الكمية بمقدار ما ينشأ من سيج المراجع عملا على المعبر والوجوه اثبات في المقدر الزمان وما وثقت فيه على شيء **قوله** يرجع
 تقدير الرضعة الى العرف وقيل ان يروى الصبي يصيد من قبل نفسه وجه الاول وروى الرضعة مطلقا في كلام الشارع فيرجع فيها
 الى العرف كما هو المرجع في كلام كل فقه لم يعين له الشارع حدا بنفسه بل يعبر بها ان يروى الصبي والمراد الولد مطلقا ويعبر في
 تصرف من قبل نفسه والقولان الشيخ وهما في الحقيقة قول واحد لان ما ذكره ثانيا ما يدل عليه العرف ولا يدل على غيره واما الاصل
 في العبارة فقد جمع بينهما في المذكورة فقال المرجع في الكمية الى العرف ثم قال فاذا ارتفع الصبي وروى وقطع قطعا باختيار
 راعض طاعرض ممل بالعمه كان ذلك رضعة فمفعول العبارة بين معاها واحدا وقد فعل المصنف بينهما فيقول وكذلك العامة في
 القواعد في الجرح نظر الى الشك في تساويهما منوما وكلام الشيخ في المبسوط ليس فيه ما ينافي في اتحادها لانها في المرجع في ذلك
 الى العرف لان ما لا حد له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف بخلاف اصحابنا فيقولوا والوضعية بما يروى الصبي منه وسلك
 هذه العبارة هي شذوذا في جعلها قولين وليست يدل على ذلك وربما نزلت الحكمية بقيل على التنبه على اختلاف العبارة
 في ضبطها الا انه قول مستقل **قوله** ولو لم يلق النعم الذي ثم طلقه وعاه فان كان اعرض ولا يه هذا منفع الضابط في كمالية الرضعة
 فان الولد ان قطع باختياره واعرض اعراض مثل تحففت الكمية على التقديرين وان قطع لا يثبت الاعراض بل ينشأ الى
 التفات الى الملاهي والاشغال من ثدي الى اخره وقطعت عليه بالرضعة او لفظ الذي ثم عاد في الحال الى الانتقام او يخل يوم خفف
 ويخفف ذلك كان الكل رضعة واحدة وانما منع قبل استكمال الرضعة لم يعبر في العدد لفظ الكمية بمعنى الشافعية وجه فيها اذا
 قطعت عليه الرضعة ان يتعدد الرضعات بتعدد نظر الى انه لا حلف لا اكلت اليوم الا اكلته واحدة في استخدام الاكل من والى
 الى اخره لم يثبت وان اكل وقطع قطعا ببناء ثم عاد اليه حث ولما كان المرجع في كمالية الرضعة الى احد الامرين فقد هذا التفصيل
 ذكره من المثال في الخالف فالمرجع في هذه الاكلة وتعددها الى العرف ايضا فلا فرق بين الامرين **قوله** ولا بد من قول الرضعة
 بمعنى ان المرأة الواحدة ان تنفرد باكلها لا يشتمل في اعتبار القول في الرضعة المعبر في النشر والعبادة حيث ان احدها
 ما اشار اليها المصنف بقوله بمعنى ان المرأة الواحدة تنفرد باكلها فلو وضع بعض العدد من امرأة واكمل من اخرى لم يشمل بشرط
 مطلقا نسبة في المذكورة الى علمنا اجمع واستدل له بقول الباقين في الحديث السابق لا يجرم الرضاع اقل من رضاع
 يوم وليمة او جرح عرق رضعة من لبن من امرأة واحدة من قبل واحد لم يفصل بينهما برضعة امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما
 او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعت امرأة اخرى من لبن في اخر عشر رضعات لم يجرم نكاحها وهذه الرواية تامة
 على المطلوب لانك قد عرفت ما في سندها من الاشكال ولعل التعويل على اجماع المدهي اولى على ما فيه وقد خالف في ذلك العامة
 كاتبة فلم يعبر في اتحاد الرضعة بل اتحاد الفحل واصدحوم اوله الرضاع في نفسه بتخصيصها باشرط اتحاد الرضعة يحتاج الى دليل
 صالح والرواية ليست بحجة مطلقا اعل الخالف نظاهر ما علينا فان ضعف السند ومن ثم لم يعبرها الاكثر في اشتراط كون العدد
 من عشرة نظر الى ان ذلك فيقول الاحتياج الى تحقيق الاجماع وحجته وتفرع على ذلك ما لو شارب عليه عدة نساء الفحل واحد بحيث اكلن

العدد المعبر عنه لا ينشأ من جهة بين الرضعة والسنة ولا بينه وبين صاحب اللبن ابا ولا ابنة جديا ولا المصنعة اما ولم يعتبر الحادى المصنعة
فانصهر جماعة من سنة وجعل واحدا واما نه بحيث تم العدد بجملة من ولا بكل واحد لم يصح واحدة منهن اما لم يعد الرضاع واحدة
منهن ما ينشأ بينهما وبينه وفي صيغة صاحب اللبن انا قوله ان احدهما عدم تحقق الابوة كما اختاره علما في نالان الابوة فرع الابوة
وحديث الشافعي والثاني صيرورة ابا لان جميع اللبن له فكان كما لو اتحدت المصنعة والزوجة طرف ومنع من فرعية الابوة
للا مودة بل لان بينهما بل يمكن تحقق الامومة خاصة والا بوجه خاصة في الرضاع كالسبب وعلى هذا فلو فرض كون الرضاع
زوجته صغيرة لصاحب اللبن انفسح نكاحها ومنه ولكن يجوز من عليه لو كان ذكر الام من موطئات ابيها والجملة الثانية
للتوالى ان يقع العدد المعبر عن المرأة سواء لياحيث لا يفصل بينهما بوضاع اخرى وان اكملت الاولى والى العدد والى الاشتراك
بقوله فلو فرض من واحدة بعض العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاول فانه شامل لما لو اتم العدد من الاولى ومن
الباقيات الا ان الفرق على قوله بعض تلك المرأة الواحدة ينفرح باكملها لا يخلو من قصور لا من غير نخل الرضاع غيرها واكملها
العدد قد صدق في نظر الواحد باكملها وهو هو الى هذا المعنى لا بامعنى الثاني الذي نحن بصدده وبالجملة بوضاع
المعنى صرف عن تاديتهما معا اذا عرف ذلك فلا خلاف في اعتبار التوالى لهذا المعنى ايضا في تحقيق العدد وانما الخلاف في
معناه مع الاتفاق على انه ليس المراد ان لا يفصل بينهما بشئ التية ان لا يفصل بينهما بما كولا او مشروب لم يقدح في التوالى قطعا
وكذا لا يقدح فيه شرب اللبن بغير رضاع وانما يقطع التوالى ارضاع غيرها لقوله في الرواية السابقة لم يفصل بينهما بوضاع
امراة اخرى فبطلان الرضاع من غيرها قاصح فيه وهو الذي مرج به العلامة في القواعد فكال لا يشترط عدم نخل الماكول
المشروب بين الرضعات بل عدم نخل رضاع وان كان اقل من رضعة وحده صدق التفريق بذلك وقيل لا يتحقق الفصل الا بوضعة
تامة فانه وبه قطع في ذلك فكال في تفسير التوالى ان لا يفصل بوضاع امراة اخرى رضاعا تاما فلو ارضع من واحدة رضعة
تامة ثم اغتذى بما كولا او مشروب او رضعة غير تامة من امراة اخرى ثم ارضعت الاولى رضعة تامة ثم اغتذى وارضع من الثانية
او غيرها رضعة غير تامة من امراة اخرى ثم ارضعت الاولى رضعة تامة وهكذا حتى عشرة من نفس المرأة بين الرضعة الاولى وبين
الارضعة دوت الرضعة الثانية لفقد الشريط فيها وفي قوله في الرواية المقيدة لم يفصل بينهما بوضاع غيرها ما يرشد الى هذا
فان ظاهر طائفة الرضعة المطلقة عبارة الشيخ في المبسوط مشعبا في المعنى وينبغي ان يكون العمل على ذلك وكما يقدح هذا في توالى
العدد المعبر فكذلك يقدح فيها بغير الرضاع في اليوم والليله بل يقدح هناك ما كولا ايضا بخلاف العدد واما التفسير
بانبائه الى وشدة العلم فانه لا يتصل استنادها الى الرضاع وان تحلل غيره اذا لم يحكم اهل الحجة بانفساسها اليها قولهم لا بد
ارضاع من الثدي في قول شمس تحقيقا لا لانعام خلافا لاحد من اصحابنا غير ابن الجوزي في اشتراط الارضاع من الثدي في
تحقق حكمه لانه المفهوم من الرضاع المستفاد من الكتاب والسنة هو ذلك فيقال له التيمم الذي وناول منه اللبن ان الرضاع
ولا يقال لمن شرب من غيره ارضع وهذا امر شايع واقع في الناس بشر يرون الابيان والتماء لا يقال انهم ارضعوا الميائهم
وجع فلا ينسأ له اذ لمة الرضاعة من قوله واما نكاحكم اللائق ارضعكم وغيره ويدخل المشاؤل اللبن لغیره في عموم داخل
لكم ما ورد ذلك في رواية ذرارة عن الصادق ثم لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد وهو يرض في الربك وان كان
ظاهره غير مراد وقد تقدم النقل عن ابن الجوزي انه اعتبره بالوجود ونقله في المختلف وجماعة عن الشيخ في المبسوط والموجود فيه
في اذ يدين عشرة مواضع انه لا اعتبار به وروى ابن الجوزي عن ذلك جماعة من العامة استنادا الى الغاية المطلوبة من الرضاع
وهو انباء المولود واشتداد العلم وهو حاصله بالوجود كما يحصل بالرضاعة ولا منه فيلزم الى الجوزي كما يحصل بالارضاع فيجوز ان
يساو بينه في الحرمة وبالجمله فرجع استدلهم الى قياس الوجود على الاستصحاب من الذي لا يشترطها في العلة المنتظمة والمضى
اليها في قول النبي صلى الله عليه وآله الرضاع اما اشتداد العلم وابتدأ الموضع فرجع النزاع معهم الى منع القياس مطلقا واختلافه في التنازع لا يبيح
صدقت الرضاعة والارضاع لهذا الفعل كما هو المشهور في جملة من رجال العلم في القياس معلوم وابن الجوزي اقام عليهم واما
ما اجمع به في المختلف لابن الجوزي من قول الصادق في محبة جليل بن دراج انا رجح الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شئ من ولدها
ودعوى ذلك بعيد مع الوجود فغير سديد للقطع بان الرضاع نكح لا يتحقق بذلك وابن الجوزي لا يفتي بالسئلة ولم يذكر الدليل

عليه بالرواية المذكورة فقال في كتابه الاحدى وقد خلفت الرواية من الوجهين قالان الذي وجهه الفقهاء عند احتياط المراء
 جميعا في فقد الرضاع المحرم وعن الوجهين طريق العامة والخاصة وهو كثيرا ما يستدل في كتابه بالوجهين قالان الذي وجهه
 الفقهاء عند احتياط المراء لنفسه ان كل ما وقع عليه اسم رضعه وهو ما سلك بطن العتيق اما بالمرض او بالوجع وعزم النكاح
 هذه عبارة خالصة من الاستدلال بالرواية المذكورة وانما احتياجه العلامة بما راه مناسبه كما هو شأنه في الاحتجاج لاكثر
 الاقوال فانه ينظر ما يناسبها عند الروايات وان لم يكن القائل ذكر تلك الروايات في استدلاله واعلم ان نسبة المص
 اشرا طارا لرضاع من الثدي الى قول شهور يشعر بمروده فيه وان لم يجد عليه دليل كما هو المنقول عنه في اصطلاحه
 وهو يدل على الميل الى قول ابن الجوزي يجب ذراة وجر منبها المحمول بخفف الجرم وهو ان يصب في الحلق حتى يصل الى الجوف
 والمقنة ان يصل الى البطن من الدبر والمراد بها شاكله اتصاله الى البطن من شئ من المنا قد العارضة او بالسقوط ولو الى
 الدماغ كما يقوله بعض العامة من ان الدماغ جوف للتغذية كالمعدة ولهذا يعطون بالاهواء الطيبة الى الدماغ كما يقول
 فيقدن الى العروق ويتغذى بها كما لا طعم في المعدة بل قد ان الحاصل في الدماغ ان يجد والى المعدة في العروق فذلك ذهب جماعة
 الى انه ينشر الحمة واجا عنا على خلافه واما انتفاء الحكم اذا هبت اللبن فاول من وجهه عن اسم اللبن المفسد للقياس على تقدير صحته
 فينتاول اللبن بغير رضاع وبعض من خالفنا في الما جوس اللبن واقضا في الجوف والباقيون على ابقاء حكمه نظر الى العلة
قوله وكنا نجعل بكوب اللبن بماله فلان يخرج بان الق في ثم الصبي مانع ورضع فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشر لان
 المزاج لا يتحقق كون تمام الرضعة من اللبن ولا نبات اللحم واشتد العظم بغيره والخليط ولا فرق بين كون اللبن غاليا ومغلوبا ولا
 به من جهة بقاء كالدقيق وتيب السكر مانع كما الماء واللبن ولا بين ان يكون باستملاكه وغيره ستملك لاشر الك الجوع في المعنى
 وخالف وجيع العامة وان اختاروا في التفصيل **قوله** ولو ارضع من ثدي لينة ارضع بعض الرضعات وهي حمة المشهور وبها
 حتى لم ينقل احد فيه خلافا انه ينشيط في نشر الحمة بالرضاع كون الرضعة حمة فلان ارضع الصبي من ثدي صبي ولو في بعض الرضعات كما
 لو وضع مادون العدد بوا حمة وهي حمة ثم اكملها ستم لم ينشر لقوله تعالى واما تكم الا ان ارضعكم بالظاهر من الية كونها
 مباشرة للرضاع والية ليست كذلك فيه خل في عموم قوله نعم واحل لكم ما وراه ذلك ومنه عن وراه ذلك لان الاصل الاباحة
 ان ثبت المراد ما استدلال المصنف في وجبا بالموت على الاحكام نه كما به من فتوح حمة ان الرضاع المفسد لنشر الحمة يتعلق حكمه
 بالرضع كونهما اما بالرضع وبالخل والما خرجت الية عن الحما فلا احكام بها كان لبنها غير من شر لان لو اثر لا ث فيها الحمة
 احكامه متلازمة فلما اختلف بينهما دل انتفاء اللانم على انتفاء الملزوم فكانت كالبهيمه ولا يخلو من نظر لان الحكم المرتب
 على الحمة لا ينشر باعلقه جميع من ذكر بل الرضاع سب لنشر الحمة وجان خلف السبب عن سببه لفقد شرط او وجود مانع
 وهذا هو وجهه في الام فلا يفتح ذلك في سببه السبب كما يختلف في جانب الحمل لو فرض موت قبل الرضاع او تمامه فان الحكم لا يتعلق
 به بعدة لفقد شرط التكليف وهو الحيوة والفرق بينهما وبين البهيمه واضح لا نرى صيدت عليها اسم الامومة فيدخل في مباتم الا ان
 ارضعكم بخلاف البهيمه ويقا ذكر في الاستدلال بالانتم من انتضاء استلذه الصغلا لهما بمعنى كونها مباشرة وهي منتف عن
 الية فيه ان ذلك وكما تظاهر الية الا ان القصد الى الارضاع وفعله من الرضعة غير شرط اجاعا بل الوسعي اليها الولد وهي بائنة
 او القة تد مبار هي غافلة تحقق الحكم وسياتي في رضاع الزوجة الصغيرة من الكبيرة ما بينه عليه ثم لو سلم عدم صدق الارضاع
 فقد تحقق الرضاع لانه عبارة عن مص اللبن من الثدي فيدخل في قوله صحر من الرضاع ما يحرم من السبب ومن هنا يظهر
 وجوبه المصف واستدلال ايضا بان المتفاهم من الفاظ الواردة فيهم الرضاع هو الرضاع من المرأة الحية وفيكون ذلك هو
 المتبادر ومطلقا نظرو بان اللبن يحس قبل انفصاله لانه في وعاء يحس وبانه لبن من ليس في محل الولادة فلم يتعلق به الحكم
 كلبن الرجل وبانه لبن حرام قبل انفصاله فلا يتعلق به الاحكام كما انفصل من الرجل في لكل نظر واضح لان طهارة لا دليل على
 حتى لو عرض له الفاسدة قبل وصوله الى المص لم يؤثر العموم وقوله فضاله في عاين وعن النبي انه قال لا رضاع الا ما كانت
 الحولين فقال ايضا لا رضاع والفرق بينه وبين لبن الرجل حيثما خصصه بالاميك في الية وبالمرأة في الاجزاء **قوله** المشرط
 الثالث ان يكون في الحولين ويراعى ذلك في الموضع لقوله ثم الارضاع بعد نظام لا خلا في بين احبابه ان ينشر في الولد المرفوع

يكون دون الحولين وان يكمل عددا للوضعات باسرها فيها القليل نعم والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اودان يرضع الرضا
 جعل تمام الرضاع في الحولين ورضعته فصاله في عامين ومن البنية انه قال لا رضاع الا ما كان في الحولين فقال ايضا لا رضاع بعد
 فصال ولقوله العداوة في عامين لا رضاع بعد فصال فقلت جعلت فداك وما العظام قال الحولين الذين قال الله عز وجل وهذا هو
 الحديث الذي ذكره المصنف شاهدا وان كان الاصطلاح على ان تولد منه عند الاطلاق محمول على البنية فيمكن تخصيص هذا لفظا للحد
 فانه لم ير هذا لفظا الا على العداوة ولا فرق بين ان يرضع قبل الرضاع في الحولين وعدمه عند فاقول فظلم فيها ثم ارتفع حصل
 التحريم كما انه لم يظلم حتى تجاوز الحولين ثم ارتفع قبل الفطام لم يثبت التحريم والمعتبر في الحولين الاهلة ولو انكسر الشهر الاول اعتبر
 ثلثة وعشرون بالاهلة والحد المنكسر بالعدد من الخامس والعشرين كغيره من الاجال على الاقوى ويحتمل ابتداء الحولين من حين
 انفصال جميع الولد وهذا كالمكر في المرتفع واما ولد المرضعة وهو الذي حصل اللبن من ولايته قبل يشترط كونه ايضا في الحولين
 حين ارتضاع الولد الاخر بحيث لا يقع شئ من الرضعات فيما بعد فلو كان احدها لا يشترط في الظاهر قوله لا رضاع بعد فطام
 فانه ذكره في سياقه فيسقطنا ولد بعد مرفى ولد المرضعة والثاني عدم التحريم قوله نعم واما انكم التا ان رضعتكم خرج منها
 اجمع على اعتبارها فيسقط الباقي ولان المتبادر من قوله لا رضاع بعد فطام نظام المرتضع المبحث عنه لا نظام ولذا المرضعة لعدم
 مدخلية في البحث ليكون الكلام منه وعدم الاشتراط اقوى مستكما باصالة عدم الاشتراط حيث وقع الشك وتقرع ما ذكره المصنف
 واضح **قوله ان يكون اللبن للحمل واحد** المشهور بين اصحابنا انه فيرضع في الرضاع الحوم ان يكون اللبن للحمل واحد بل ادعى عليه
 المذكورة الاجماع وهذا الشرط ليشمل من احدها اتحاد الحمل في اللبن الذي يشترطه بين المرتضع والمرضعة وصاحب اللبن بمعنى
 ان رضاع العدد المعتبر لا بد ان يكون لبنة للحمل واحد فلو كان لاثنتين بان ارضعت بلبن وان بعض الرضعات ثم رتبها الاول
 وتزوجت بغيره واكملت العدد المعتبر لا بد ان يكون لبنة للحمل واحد فلو كان لاثنتين بان ارضعت بلبن وان بعض الرضعات ثم رتبها الاول
 الاول وتزوجت بغيره واكملت العدد بلبنة لم يفسد الحرمة بين المرضعة وولد فضلا عن صاحب اللبن ويتصور فرض ما ذكر من
 المثال بان يعتاض الولد بالماكول في امداء المخالفة بين الرضاعتين بحيث لا يفصل بينهما برضاع اجنبية ثم بكل العدد
 وان طال الزمان فان ذلك لا يخل بالتوالي المعتبر كما سبق وعلى هذا الفرض فالشرط على النهج الشرط السابقة بمعنى
 ان التحريم لا يثبت في حال من الاحوال يفقد واحد من هذه الشروط والثاني اشتراط اتحاد الحمل في التحريم بين متعينين
 فصالا بمعنى انه لا بد في تحريم احد المرصعين على الاخر مع اجتماع الشرط السابقة من كونه الحمل وهو صاحب اللبن
 الذي وضاهاه جميعا واحدا فلو وضع كل منهما بلبن واحد لم يحرم احدهما على الاخر وان كان ثم العدد في كل بلبن للحمل
 واحد وجعل التحريم بين المرتضع وبين المرضعة والحمل وعلى هذا التفسير فليس هذا الشرط على منج ما قبله لان اصل التحريم
 هنا ثابت بدون الشرط وانما اعتبر هذا الشرط ليشود التحريم بين المرتضعين لا مطلقا وحاصل هذا الشرط انه اذا
 ارضع ذكر وانثى من لبن فخل واحد سوا كان رضاعها دفعة ام على التقايب وسوا كان رضاعها بلبن ولد واحد
 ام ولد من متباعد ب فانه يحرم احدهما على الاخر ولا اضعف سانه بلبن فخل واحد كذلك حرم بعضهم على بعض ولا فرق مع
 اتحاد الحمل بين ان يجد المرضعة كما يتعدد بحيث يرضع احدهم من احد من كمال العدد المعتبر والاخر من الاخرى
 كذلك وان يلعبن سانه كما المنكوحات بملك اليهين ولو فرضت في الاولاد المتعددة من رضاع ذكر وانثى من واحد
 بلبن ثم رضاع اخرين منها بلبن لخر وهكذا حرمت كل انثى رضع مع ذكرها من لبن الحمل الواحد عليه ولا يحرم على الاخر
 ونظرا هذا فنكتفي الاخرة في الرضاع من جهة الاب وحده ولا يكفي من جهة الام وحدها وهو معنى قولهم اللبن للحمل خالفنا
 الجمهور في الاسرين معا لعدم الدليل على اعتبارهما عموم الادلة المتأولة لعل النزاع واستند اصحابنا في الشرطين
 معا الى رواياتهم مثل قول الباقر ع لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم يوم وليلة وخمس عشرة وسبعة متواليات من
 امرأة واحدة من لبن فخل واحد لم يفصل بينهم ورضعة امرأة غيرها ورواية عا والسباطلي انه سئل الصادق ع عن غلام
 رضع من امرأة اجملة ان يزوج لاخيهما لا يها من الرضاعة قال فقال لا يزوجا جميعا من لبن فخل واحد من امرأة واحدة
 قال فقلت يزوج اخيهما لا يها من الرضاعة قال لا بأس بذلك ان اخيهما التي لم ترضع كان غلما غير فخل التي ارضعت الغلام
 فاختلف الخلفان فلا بأس ولا يخفى عليك ضعف هذين الخبرين بغير ذلك الحكم بهما مشهور بين اصحابنا الى حد ادعى فيه الاجماع مع انه قد

تعداها ما يدل على عدم اعتبار الفحل وهي رواية محمد بن عبيد الهذلي قال قال الرضا ع ما يقول أصحابك في الرضاع قلت
كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية عندك أنك تحرم من الرضاع ما تحرم من اللبن فجزوا إلى قولك قال قلت وذلك
أنه أمر المؤمنين سائرهم فقال لي شرح إلى اللبن للفحل وإن أكره الكلام فقال لي كما أنت حتى سألت عنها ما قلت في رجل كانت له
امهات لم يدر شق فأرضعت واحدة منهم بلها غلاما غريبا ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من الامهات التي تحرم على ذلك
الغلام قال قلت بلى قال فقال لي الحسن فابا ل الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات وإنما حرم امر الرضاع
من قبل الامهات وإن كان لبن الفحل أيضا يحرم وهذه الرواية التي جعلها المصنف يجرى هذا وقد ذهب أبو علي الطبرسي صاحب
الشفيعية في عدم اشتراط اتحاد المرعثة لأنه يكون بينهم أخوة الام وإن تعدد الفحل فيدخل في عموم قوله نعم داخل فكم من الرضاغة لأن
الأخوة من الام يحرم الشكح باللبن والرضاع منه يحرم بالسبب هذا القول في غاية الحرية بشرط أطراح الخريص المتقدمين أما المصنف
السند واللعازمة والرجوع إلى عموم الأدلة وهي ظاهرة منه ودوى الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يرضع
من امرأة وهو غلام فهل يحل له أن يتزوج اختها الامهات من الرضاغة فقال له كانت أمراة ثمان رضعته من امرأة واحدة من لبن فخلين
فلا بأس بذلك وهذه الرواية يؤيد بتلك الروايتين مع صحتهما وإن لم يكن من المتنازع ولم يدكرها في الاستدلال وهو أولى
منه ويغني عن كون الاعتداد عليها صحيحا ويكون هي المخصص لعموم يحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن **قوله** ويجوز ولأولاده
المرعثة نسا على المرتضع منها لما كان يحرم الرضاع تابعاً لتحريم اللبن وكانت الأخوة من الام من كافية في التحريم النسب فالرضاع
كذلك إلا أنه جازع من هذه الناعمة الأخوة من الام من جهة الرضاغة خاصة بتلك الروايات فيبقى الباقي على العموم فيجوز ولأولاد المرعثة للبن
على المرتضع وإن كانوا من أخوة من الام خاصة بأن لم يكونوا أولاد الفحل من اللبن وإن لم يكونوا أولاد الفحل عملاً بالعموم مع عدم دخول
الخروج منه كما يحرم على هذا المرتضع ولأولاد الفحل من اللبن وإن لم يكونوا أخوة من الام لتحقيق الأخوة بينهما في الجملة **قوله** ويصح له نكاح
والرضاغة العاقلة المسلمة العفيفة الرضاغة لأن الرضاغة يؤيد في القبايع والصورة قال البيهقي أنا أضع العرب بيد من من يشق
في تخييد سعد وأرضعت من بني دهم وكانت هذه القبائل أضع العرب فافترق بالرضاع كما افترق باللبن وقال لا نشرعوا الحقاء
فإن الولد يشب عليه وقال الباقون لا نشرعوا الحقاء فإن اللبن يعدي وإن الغلام سرع إلى اللبن يعين إلى النظر في الرضاغة
والحق وقال ع عليكم بالرضاغة من الظنفة فإن اللبن يعدي وإن الغلام سرع وقال محمد بن سنان استرضع لولدك الحسن
واياك والعياض فإن اللبن يعدي **قوله** ولا نشرع الكاذبة مع الأصغر رضيع الدنسية ومنها من شرب الخمر وأكل لحم
الخنزير ويكره أن يسلم هذا النبي على وجه الكراهة لا التحريم بقرينة قوله وبينا كذا الكراهة في الرضاغة المحسوسة لأن ذلك أكيد
يقضي كراهة في غيرها ولم يبين منه الحكم بأصل الكراهة في الدنسية بخصيصها حتى يكون المحسوسة كذا كما صنع غيره فيبقى حينئذ حاصل
العبارة كراهة الكاذبة مطلقاً والمحسوسة أشد كراهة ويدل على الجواز مطلقاً معناه في الأصل رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله
قال سألت أبا عبد الله ع هل يصح للرجل أن يرضع له اليهودية والنصرانية والمشرقة قال لا بأس وقال المنع من شرب الخمر
هو ما يلجأ إليه أصناف الكفار وعلى الكراهة مطلقاً ما تقدم من الأخبار والدالة على أن اللبن فائز في الولد مطلقاً وعلى ذلك
الكراهة في المحسوسة وقد انتهى عنها في بعض الأخبار المحل على تأكد الكراهة جميعاً ففي صحيح سعيد بن يسار عن أبي عبد الله ع
قال لا نشرع للصبي المحسوسة ونشرع له اليهودية والنصرانية ولا نشرع المحسوسة من ذلك ودوى عبد الله ع به هلال عن
قال سألت عن نكاح المحسوسة فقال لا ولكن أهل الكتاب وقال لا أرصعوا ما سقوه من شرب الخمر وهذا المنع على وجه الاحتياط
أن كانت امرأة وستأجر شرط علمها بالثبوت العقد ولا بأس باليه بالوثيق استحباباً بالانزاع في ثبوت الطباق فائزاً أحداً فيتعدي
إلى اللبن ويمكن أن يكون وجوب كراهة تسليمها لها لئلا ينزلها أحد من أن يسيق شيئاً من ذلك معناه إلى أنه إلى الركون
إلى اللبن ظاهراً وهي منهم وإنما ليست بمنزلة عليه **قوله** ويكره أن يرضع من ولا يتنازع الزنا المدا به من أنت بولد
من زناها المولود الذي يرضع بلبنه فإنه يكره استرضاعها ولداً غيره سؤل كما نشرحه أم أمه وسؤل كما لا نشرع مولاها غيره
وسؤل كما يحرم مولاها فيما وقع منها من الزنا وقت لا نشرع أم لا وروى عبد الله الحلبي في الموقن قال قلت لأبي عبد الله ع
امرأة ولدت من الزنا الفحل ما ظن أفتال لا نشرعها ولا يفتها وفي عناءها رواية علي بن جعفر عن أخيه ع وروى محمد بن
مسلم في الحسن بن أبي جعفر قال قال الحسن بن علي بن فضال لا يرضعها ولا يفتها وفي عناءها رواية التي أشار إليها المصنف بطيب

لنسأله إذا انحله ما فعلت هو رواية الشيخ بن عمار قال سألت أبا الفرج عن غلام له وشب على أخته لي فاجعل فولدت أو عجننا
 ال بنتها فان اخلت لها ما سعى ايطيب لبنها قال نعم وفي معناها حسنة جميل بن دراج عن أبي عبد الله في المرأة يكون لها الحائض
 قد خرجت يحتاج الى لبنها قال نعم فليطبخها بطيب اللبن وبشها المصنف الى الشن وروى عن أبي عبد الله عارض الاصحاب من العل
 لان احلال ما مضى من ان لا يرفع الله ولا يدفع حكمه فكيف يطيب لبنه وهذا في الحقيقة استبعاد محض مع ورود المضمون
 الكثيرة به التي لا معارض لها وكذا يذكره اسرع المراء التي ولا دنها فنهاس زنا بان يكون مخلوقة منه وقد تقدم في الجزء الاول
 ما يدل عليه وفي بعد حكمه المذكور ايها لو كانت انه فاحوا ولاها اما وقع وجبه باخذها المشاركة في المعنى بل يمكن دخوله
 في طلاق بعض الاخبار كقول الصادق في حصة محمد بن مسلم الساقية وكان لا يرى باس بولد الزنا ان جعل يولد الجارية
 الذي يخرج بالمرأة في رجل **قولنا** اذا حصل الرضاع المحرم انشأ المحرم عن الرضعة وغلاء هذه الى القاعدة انت رفع منها سائل من محرم
 من الرضاع وحاصل الامرات الرضعة بغير ما للرضع وهو اجاع وهي المارد من قوله نعم وما حكم اللاتي ارضعنكم وبنهن في ذلك
 اباؤها وان علوا رايها كما ذكر في خبر من احبدا المقتنع وجداها واخرتها واخرتها بغير من اخرا ولا خلاصتها ولا دها
 اخرة واخرات لان ذلك هو لازم الامومة وكذلك حكم الرضيع بالنسبة الى هؤلاء لانه لازم البنوة فيعبر ولداتها ولادها وان
 نزلوا من ذكر وانثى لذكرا وانثى احدا لها ولا بابا لها وامها تها وهذا كله شفا من الآية ولا خلاف فيه بين المسلمين واما انتفا
 التحريم من الفحل اليه ومنه اليه على وجه يسهل كالأب ويتعدى الى ابائه وان علوا الى اخوته فيعبرون أعماما وعمات كذلك ومن
 الرضيع ولادها وان نزلوا فيصير من احفاد الفحل ومن ذكر في الأصل فيه كذلك عندنا وعند أكثر اهل العلم والمضمون به من الجاهل
 كثيرة ومنه جماعت من العامة المحدثين انهم يقدرون الفحل نظرا الى ظاهره قوله نعم وما حكم اللاتي ارضعنكم واخرنكم من الرضاعة
 ومقتضاها نقل التحريم بالام والرضع ومن لازم من جانب الامومة والاخره ولان اللبث للمرأة لا ينشأ عنها الزوج بينه وبينه
 انه انتشار التحريم الى الفحل وتوابعها من قبل الاخبار وان يدلل الآية فمن ظنهم قول النبي صلى الله عليه وسلم لما انتشر من فحل
 احزاب العقبين وكانت زوجتان ارضعتهما وقالتان الرجل ليس هذا رضعتي اسراة ليس بعل ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من الرضاع ما يحرم من النسب والحكم عندنا فيه اجاعي واخبارنا به كثيرة تنفعنا اذا تفقروا ذلك فنقول لما صارت الرضعة ما
 لا رضيع وصاحب اللبن ابا له وقد قال محمد بن يحيى من الرضاع ما يحرم من النسب فكذلك من النسب سبع نساء وهي الام والام
 فكل ام ولدت مرضعتا او ولدت من ولدها او ارضعتها او ارضعته من ولدها او رضعته من ولدها او رضعته من ولدها او رضعته من ولدها
 كل امرأة ولدت ابنة من الرضاعة ولده او ارضعته او رضعته من ولدها او رضعته من ولدها او رضعته من ولدها او رضعته من ولدها
 وهي من الرضاعة عن كل بنت او رضعته بلبنك او بلبن من ولدتها او ارضعتها امرأة ولدتها ولدت لك بناتها من النسب والرضاع
 فكل من ينزل بنتك وهي من الرضاعة عن كل امرأة او رضعته منك او رضعته بلبن واحد من اجدادك من النسب والرضاع وكذلك
 كل امرأة ارضعته واحدة من جدتك او رضعته بلبن واحد من اجدادك من النسب والرضاع وبنات الاخ وبنات الاخت وهي
 من الرضاعة عن بنات ولا الرضعة والفحل من الرضاع والنسب وكذلك كل انثى ارضعته اخنك او بناتك وبنات اولادها من الرضاع
 من النسب وكذلك كل انثى ارضعته اخنك او بناتها وبنات اولادها من الرضاع والنسب وبنات كل فحل ارضعته منك او رضعته بلبن
 اخنك وبنات اولادها من الرضاع والنسب فكل من بنات اخنك او اخنك فذلك جهة المحرمات بالنسبة وقد اخرج به الرضاع قريب
 عليه بأسر وعليك من السائل فان رجعت وخلا في احدى من ذكرهم محرم والا فلا الا ان ياتي دليل من خارج على التحريم كما سيأتي
 انشاء الله تعالى وقد وقع الالتباس في حكم نسبه كثيرة في باب الرضاع ومن راعى القاعدة حق المراجعة ظهر عليه الحكم ولذا ذكره ههنا
 سوط الله ديب منها الاوعية المشهورة التي استثناه في التذكرة من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال ام الاخ والاخت
 في النسب حرام لانها ام ام او وجزام واما في الرضاع فان كانت كذلك حرمنا فيها وان لم يكن كذلك لم يحرم كالمولود وضعت اجنبت
 اخاك او اخنك لم يحرم وان انت اذا رعت الفاعلة علمت وجبه عدم محرم هذه وان استثناه من القاعدة غير صحيح لانها لم يدخل فيها
 اصلا والاستثناء اخرج ما لولاه لدخل وبما ذلك ان المحرمات من النسب هي التسع المذكورة وام الاخ والاخت ليست احدهما مطلعا
 لانها ان كانت ما في مائة من حيثها ام لانها ام الاخ والاخت ولهذا كانت الام محرمه من كل انثى او اخ او اخت لانها ام لك

فكذلك ما أمع واقت أم خارج مع حكم الامومة وان كان في بعض الاحيان الا انه المزموم بنفسك من الجانبين فقد يعيد الام من غير ان يكون
ام اخ او اخت وقد وجد الام الاخ واخت ولا يكون اما لا عدل يحرم الام على تحريم الام الاخ واخت مطابقة ولا متضادة وهو واضح ولا التبرأ
لعدم اللزوم الذي هو بعينه وجها فاذا ارضعت اجنبتك اخاك واختك لم يحرم عليك لانها ليست من احدى المحرمات المذكورة
التي مدار تحريم الرضاع ولا يصح استثناءها من القاعدة الاعلى وجها لاستثناء المنقطع كما يستثنى الحامض من الناس وايضا
فان يحرم المذكورة ليس من جهة النسب مطلقا بل قد يكون من جهة النسب كما ان كانت اما وقد يكون من جهة المصاهرة كما لو كانت
زوجة الاب فتحرم بهما من حيث هي ام اخ ام من تحرم بهما من جهة النسب فلا يدل عليه القاعدة ان يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
لا ما يحرم من المصاهرة ايضا بالنسبة في التحريم لانها لا تنجز لما يحرم بالمصاهرة لا غير فان ام الاخ من حيث انها ام لا تلغ ليس
احدى النسبة الاربع المحرمات بالمصاهرة وانما المحرم متكثرة الاب وهي لا تستلزم كونها ام الاخ كما حققناه في الام النسبة وسواء
تحقيقه انشاء استعم الشائنة ام ولد الولد حرام لانها اما بنته او زوجة ابنته وفي الرضاع قد لا يكون احد هما مثلاً من وضع الاجنبي
ابن الابن فانها ام ولد الولد وليست حراماً انتهى والكلام في تحريم هذه الاستثناءات من القاعدة كما سابقه فان ام ولد الولد ليست
من المحرمات السبع بالنسبة من حيث انها ام ولد بل على تقدير كونها بنتاً من حيث انها بنت ويظهر لك اعتبار الحيثية من
انفكاك النسب عن الوصف باسمة ولد الولد كما لو لم يكن لها ولد وانفكاك امية ولد الولد عن الوصف بكونها بنتاً كما ان كانت
زوجاً ابناً وايضا فان تحريمها مطلقاً عن تحريم النسب بل قد يكون بالمصاهرة وهو واضح والكلام في المصاهرة كما مر فان المحرم
منها علمية الابن لام ولد الولد لعدم الملازمة كما مر في الشائنة حدة الولد في النسب حرام لانها اما امك ام ام زوجتك وفي الرضاع
قد لا يكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبت ولدك فان امها حدة وليست بامك ولا ام زوجتك والكلام في استثناء هذه ايضا
كما سابقه فان حدة الولد ليست احدى المحرمات السبع وان انفك كمنها اما فخر بهما من تلك الحيثية لاس صحتها حدة الولد ولعلم
اختصاصها في السبع قطع النظر عن الميغبة لاشراكها بين الام وام الزوجة المحرمة بالمصاهرة بتقريب ما تقدم ومن هذه الصور
ايضا يظهر ايضا حكم ما لو ارضعت زوجتك ولد ولداً لها ذكر كان ام انثى فان هذه الرضعة يصير ولدك بالرضاع بعد ان يكون ولد
ولدك بالنسبة فيصير زوجتك الموضوعة حدة ولدك وجدة الولد فتكون محرمه عليك كما مر لكن هذا لا يحرم الزوجة لان تحريم حدة
الولد ليس يحرم في النسب بل من حيث انها حدة كما عرفت وكذا القول لو ارضعت ولد ولداً لها من غيرك فان الرضعة يصير ولدك بالرضاع
وان لم يكن لمالك انتاب بولد يصير زوجتك حدة ولدك ولا يحرم بذلك كما مرناه والابنة اخت ولدك في النسب حرام عليك
لانها ام ابنتك او وبنتك وان ارضعت اجنبت ولدك في نفسها اخت ولدك وليست بنيتها ولا وبنتك والكلام في استثناء هذه ايضا
كما مر فان اخت الولد ليست احدى المحرمات بالنسبة ويشترط بين المحرمة بالنسبة والمصاهرة قطع النظر عن الحيثية وفي هذه الصور
بحث باق قال في المذكورة وهذه الصور الاربع مستثناة من قولنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما تدبر ما حققنا ويظهر لك في
هذه الاستثناءات او كونه بخلاف في المنقطع كذا هذه العقول الشافعية غير ادم والحقيقتان هذه الاربع تسوغ ليس محرمات بالنسبة
بالمصاهرة وانما من ملات الحرم بهما وسيلك البحث في ذلك فتدبر هذه المسئلة يظهر تحقيق مسائل كثيرة صلحها انها ام اقوام **قوله**
كل من انتسب الى الخلق من الاولاد ولادة ورضاعاً يحرم من هذه المسئلة متفرقة على ما حققناه في قاعدة السالفة فان الخلق اما
للرضع كان اولاده اخوة لهن الاب واخوات فان كان المرتفع ذكر ام من عليه بنات الخلق ولادة ورضاعاً لا ينعى اخواتهن من الرضاعة
وان كان انثى حرم عليه اولاد الخلق ولادة ورضاعاً كذلك ولما صارت الموضوعة اسكناً اولادها اخوة للمرتفع من الام والاخوة من الام
حرام بالنسبة فكذلك بالرضاع وان كان اولادها من الخلق كما في اخوة للمرتفع من ابية وانما وكذا لو كان المرتفع الاخر منها ابية
الخلق كان اخا للمرتفع الاخر لا بية له وان اخصص بالام فهو اخوة للام خاصة ولكن استثنى احوالها من هذه الصورة ما لو كان
اولاد الموضوعة من الرضاع خاصة ولم يكن له اولاد للخلق من الرضاع والا لخلوا في حلية اولاده المحكم بتحريمهم مطلقاً وذلك بان
يكون قد ارضعت ولداً بلبين غير هذا الخلق الذي لا يرضع المحرم عنه من لبنه فان احداً من ولدك لا يحرم على الاخر وان كان بينهما اخوة
الام من الرضاعة لما قد سبق من اعتبار اتحاد الخلق في تحريم احداً لم يتبعه على الاخر على القول المشهور وهذه هي السابقة بعينها
وانما اعادها لاضافة التيسر ذكرها حيث ذكر جرح الاخر للمرتفع من طرف الخلق الام بالنسبة والرضاع وعلى الخلق البكر من يحرم

قوله لا يترك أبو المصنع في أولاده صاحب اللبن ولادة ولا رضاعاً هذه المسئلة خارجة عن حكم القاعدة السابقة في أولاد
 المصنع أو أولاد صاحب اللبن ابتداءً وأخوة الولد قد يخرجون بالنسب وقد لا يخرجون كما ذكر في المسئلة الواجب من المسائل المشتبهات
 ونقتصر من ذلك أن لا يخرج أولاد صاحب اللبن ولا أولاد المصنع مطلقاً على المصنع مضافاً إلى قوله لا يخرج من الرضاع ما يخرج من اللبن
 وأخوة الولد من حيثهم أخوة لا يخرجون بالنسب مطلقاً وإنما يخرجون من حيث البنوة وهي نفقة هنا ولكن المصنف جزم بالتحريم في هذه
 المسئلة تبعاً للشيخ في الخلاف وابن ادريس لو روي عن بعض صحابة روى على التحريم فكانت سنة لذلك وهي التي أشرنا إلى خروجها
 بإسناد صحيح فبما سلف الروايات هنا صحيحة على من يروى قال سال عيسى بن جعفر أبا جعفر الثاني امرأة أوصفت لي صبياً
 فهو يحد لي أن تزوج بنت زوجها فقال ل ما أجد ما سالت من هذا بنو فأن يقول الناس حرمت عليها من قبل لبن الخ
 هذا هو لبن الخ لا غيره فقلت ل أن الجارية ليست بنت المرأة التي أوصفت لي بنت غير هاتئنا ل لو كن عشر اشرفات ساملت من
 شئ من لبنك ومما ساراه الكلبيني في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب إلى أبي محمد امرأة أوصفت ولداً للرجل هل
 يحل لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذه المصنعة أم فروع لا يحل له ومما روى أبو بن نوح في الصحيح قال كتب علي بن شعيب إلى أبي
 الحسين امرأة أوصفت بعض ولد يحد يحد في أن تزوج بعض ولد صاحبها لا يجوز ذلك لأن ولد صاحبها بمنزلة ولدك فذلك
 الروايات الصحيحة المحرمة للمسئلة من أصل تلك القاعدة ومع ورود هذه الروايات في موضع النزاع ذهب جماعة من أصحابنا عن المصنف عنهم الشيخ
 في المبسوط إلى عدم التحريم بتحريمها أشرنا إليه من أن أخا الأم من النسب إنما حرمت لكونها بنت الزوجية المدخول بها فخرج بها سبب
 الدخول بأهلها وهذا المعنى منتف هنا والبنوة إنما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة قال في المختلف وروى الشيخ في غايته
 القوة ولو لا الرواية الصحيحة لاعتدت عليه وقد تقدم من كلامه في المذكورة الجزم بعدم التحريم هنا أيضاً كقول في غير التفات صاحبنا في ذلك
 الخلاف ثم في موضع آخر منها نقل كلام الشيخ في رد عارضه بالرواية الصحيحة وقال لولا هذه الرواية لكان الوجه ما قاله الشيخ في المبسوط ولكن الرواية
 والأفكارية بحكم ولده محل النظر لولاها ونقيضه أولاده المصنعة بالولادة فنزاع على القول المتقدم من أولاد المصنعة رضاعاً مع
 الفصل لا يخرج بعضهم على بعض فلا يحرم أخوة المصنع كذلك على أبيهم لأنهم ليس بمنزلة ولده لأن حكم الأب متفرع من حكم الولد على قول
 الطبرسي يحرم عليه الجميع أن على بالرواية وأعلم أن ما يتفرع على الخلاف في المسئلة ما لو أوصفت جدة ولده الإنسان أو إحدى بناتها جده
 الرضاع المعتبر فإن لم الرضيع يحرم على زوجها أبو المصنع لا يمانه جنة أو أولاد صاحب اللبن أن قلنا أن أبا المصنع لا يجوز له أن يحكم
 في أولاد صاحب اللبن أن قلنا أن أبا المصنع لا يجوز له أن يحكم في أولاد صاحب اللبن وسبب في أن الرضاع كما يحرم الرضاع يحرم أيضاً
 ويوجباً نفساً عقداً يحكم بغيرهما فيبقى الشغل لهذا فإنه ما يفعله عنه **قوله** وهذا يخرج أولاده الذين لم يرضعوا من هذا
 اللبن في هذا استفاد على ما قبله فأن قلنا أن أولاد صاحب اللبن ولا أولاد المصنع لا يخرجون على أبي المصنع فكذلك لا يخرجون على أخوة بطريق
 وجبة الأولاد بالنسبة إلى أبيهم بمنزلة الأولاد أو الرباب وكلاهما محرم في الخلقة بخلاف حالهم مع أخوة فإن أخوة الأب
 من حيثهم أخوة الأخ لا يخرجون على الأخ وإنما يخرجون من حيثهم أخوة لأن الإنسان لو كان له أخ من أبيه وأخت من أمه جاز لأخيه المذكور
 نكاح أخته لأن نسب بينهما محرم وإنما يحرم أخا الأخ إذا كانت أختاً من أبيهم وعليهم الأب ومن الأم وهذا النسب كذلك أن لا نسب بين
 الرضيع من النسب أخوة من الرضاع وأن قلنا بغيرهم بغيره كما اختاره المصنف في محرمهم على أخوة الذين لم يرضعوا فقولنا لا يحل
 لعدم ما ذكر من العلة فإنها حاصلة من أحكامنا بغيرهم على الأب لا وهذا هو الأثر الثاني في تعدد التحريم لغيره ذهب لمية الشيخ في الخلاف
 والنهاية استناداً إلى ظاهر التعليل المذكور في الروايات فإنهم إذا كانوا بمنزلة ولد الأب حرماً على أولاده والعلة بنفسه فيتعدي
 واجب بأن يعدها شرطاً بوجودها في المعدى لغيره وهذا ليس كذلك لأن كون من بمنزلة ولد الأب ليس هو جواز في محل النزاع
 وليس له أن يجزى بنفسه من العلة أن حرم بغيره ما جرى مجراه ما ثبت به الحكم **قوله** أما لو أوصفت امرأة ابناً لقوم وبنت لأخرى
 في عدم التحريم هنا واضح لأن أخوة أحد المصنعين بالنسبة إلى أخوة الأخرى لا رابط بينهما بالحمية أيضاً فإنهم ليس بمنزلة أخوة الأخرى
 الذين يحل لهم التحريم وإنما هم أخوة أخوة الأخرى ولا فرق في ذلك بين أن يحد الخلق بالنسبة إلى المصنعين وتعدد واحترام بقوله
 لقوم وأخرى كما لو أجد أبو أخوة فإن التحريم واضح من حيث النسب **قوله** الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقاً وبطلان لاحقاً فلو
 تزوج رضيعته فأنصتهما من بعد نكاح الصيغة في الاشكال في أن الرضاع الذي يحرم النكاح على تقدير سبعة عليه بطلان على تقدير الحوfter

لم تكن ان ارادوا ان يرضعوا بنتا صارت اخته من الرضا عتد في يوم عليه نكاحا ابتداء كذلك يجوز عليه لو كان عقد عليها قبل الرضا
 وكذا اذا صنعتها حديثه لان الحجة ان كان من قبل الاب صارت الرضا عتد وان كان من قبل الام صارت خالته وان ارضعها
 اخته صارت بنتا اخيه في جميعها الا ان يرضعها قبل ان يرضعها من قبل الام صارت خالته وان ارضعها من قبل الام صارت خالته وان ارضعها من قبل الام صارت خالته
 للحريم في المالكين المتساويين لصداقته الرضا عتد لنكاحه واحترافه في زوجة الاب والاخ يكون اللبب منهما لو كان من غيرهما بعد مزارعتهما
 او في زمانه زوجتهما كما ان اتز وجها رضيعتين فان اللبب بينهما في ذلك المدة ولا يلزم من قبله نكاحه في زوجة الاب والاخ وهما غير محرمتين على
 الرجل والنسا بطان كل امرأة يوم عليه ان يتكهن بنتها فان صنعت تلك المرأة زوجة الصغيرة العدة المعترضة للحريم ثم المدة والنسخ
 النكاح انما يقر ذلك فتقول انا انقضت ارضع الصغيرة على وجهها ونسخ نكاحها فلا يلزم ان يكون بسبب محض بهر باع سعت
 الى الكفر وهي فائتة راضعة لرماع الحريم او بسبب من الكبره بان نزلت ارضاعها او بسبب شربك بان سعت الصغيرة اليها او
 منها فلم ينعما منه ولم يتفعا عليها على عقد بربها شر الكبره اما ان يكون ختانه في ذلك او غير ما سوت به او مكرهه عليه وعلى الشفاعة
 الخمسة اما ان يكون للصغيرة مهر سولي ويكره مفضولة لاصغر عشر نكاحها في خمسة اقسام الاول ان يكون الرضا عتد بسبب محض
 بالصغيرة فلا يؤثر لها على الزوج ولا على المصنعة لان الفسخ جاز من قبلها قبل الدخول فكان كالزوجة من قبلها كذلك ولا فرق بين كونها
 مفضولة ومهورة وهذا هو الذي جزم به المصنف وجعل في ذلك ذكره اقوى وهو يرد في باضال لوجه عدم السقوط ووجه العدم ان
 وجب بالعقد والاصل يقتضيه استمراره الى ان يدل دليل على خلافه ولا يرضعها عليه والرضا عتد لا يفسد لها نكاحا فاعلم بانها بمنزلة عدم
 فيجوز ان ثبت لها مفضل لمهر لا ينافي في ذلك الدخول كالطلاق وهو احد وجهي الشافعية ويضعف بانه قياس لا يقول به
 ان ثبت للجميع لما ذكرنا ويسقط الجميع من حيث استناده اليها وكيف كان فالمرجع لسقوط الثاني ان يكون الرضا عتد بفعل الكبره
 بان نزلت منها لغرض من ذلك وقد اختلف في حكم المهر فيجب للصغيرة على الزوج نصف المهر لانه نكح قبل الدخول من غير جهة الزوج
 فجزى بحري الطلاق فهو مذهب الشيخ في المبسوط ويتبعه عليه جماعة ويتلجب عليه جميع المهر بجميعه بالعقد كسابق ولا ينفصل
 الابا بالطلاق وهذا ليس بطلاق فالجواب به قياسه فيسقط جرحه بان يثبت المهر وهذا هو الوجه هذا ان كان قد سمى لها مهر
 ان لو كانت مفضولة بالبيع قبل وجب المهر لها ان هذا الفسخ بالطلاق ويضعف بطلان القياس مع وجود الفارق في
 الفسخ بالطلاق من قبل الزوج وهما ليس من قبله ويجوز السقوط اصلا كما لو مات احدهما لان عقد النكاح بالشرط لا يوجب
 مهر لانهم لم يذكروا واما وجبه بالآية فلا يتعدى من هذا القياس على الموت كافي بنسبة الاول على القياس بل سنلنا الى اصل الآية
 وجوب مهر قبل او مضى على ما تقدم من الوجهين لانه عوض البضع حيث لا يكون سمي لا شئ انما يخلو البضع من عوض ثم الزوج
 اذا عزم شيئا من هذه الفروض يرجع به على المصنعة لان نكاحه من البضع هل يقضي بالنفقة او لا القول بالرجوع بالشيخ
 في المبسوط ويتبعه عليه جماعة لان البضع منقضي كالاصل لانه يقابل بالان في النكاح والخلق ولا يجب على المريض المهر وكل من يملك مهر المثل
 فادويه وكذلك المهر بقية الخلفه بمهر المثل ويضمن المسلمة المهر بغيره كغيره وجها وبالشبهة بالطلاق ثم الرجوع عنها هذا اذا
 صدقت بالارضاع الا ان قالوا لم يقصد فلا شئ عليها على ما يقتضيه نفقة المهر وجماعة لا يمانع على عقد عدم العقد غير متعد
 كما لو حفر في ملكه بئر فترى فيها سر ولا يمانع من الرضا عتد الى الرضا عتد على المحرمين من سبيل وقيل صرح الشيخ في المبسوط بعد ان نقل
 الخلاف في الفرق بينه وبين عدم الرجوع عدم الفرق بين الحالات في النكاح وعدمه لانه لا سوال بوجوب النكاح على كل
 حال فان كان البضع محال على المهرين في الحالين والافلا والفرق بين موضع النزاع وبين حفل البئر في الملك واقع انما ان كان
 الحاضر اصل الخلفه المفضلة وقال الشيخ في الخلاف لا يضمن المصنعة مطلقا سواء صدقت الفسخ ام لا فنقدت ان شفقة البضع لا تضمن
 بالنفقة بل دليل الوفاء للزوجية نفسها او ثلما فاقبل او ردت او صنعت من يفسخ نكاحها بارضا عتد فانما لا يضمن للزوج
 شيئا وبالحال فان البضع ليس كما انما يطلق والحال في موضع الرضا عتد لا يوجب الحاف به مطلقا وما يخرج عن الحاق بالمال جواز
 نفرض البضع وعدم لزوم شئ على تقدير عدم الطلاق والمال ليس كذلك واجب بان لا لم يلحقه بالاسوال لكن نقول ان بينهما
 في لزوم المهر بشفقة للزوج بوجوب ضمان ما يغيره وان لم يوجب ضمان البضع من حيث تقديمه بالواجب ضمانه لوجوبه عليها المهر المثل
 مطلقا لا بغيره المتلف شرعا كما يضمن المتلف من الاموال بغيره ولا يفيظ الى ما كذب العوض وفيه نظر لا ما يجب على الزوج سبب عن العقد على

الضخ الطاري ولا عن سببه لها فيه الثالث ان يكون الرضاع بفعل الصغرة والكبيرة عالة ولكن لم نعلمنا عليه في الحاقه بالسابقة او
عدم الضمان كما لو لم ينعمها من انما لم يباشر الاثان ويجوز قد رتبنا على المنع ونظير من المصرا كثر الجماعة ان يمكنها بمنزلة المباشرة
وبصرح به في كونه لان يمكنها من الرضاع بمنزلة الفعل حيث ان الموضع مبرق ولا يخلو من نظر ولو قيل هنا باشر ان الصغرة
والكبير في الفعل يكون السبب بينهما ولا يرجع الزوج على الموضع الا نصف ما يفره كان او جبه الرابع ان تولت الكبيرة الارضاع ولكن
كان ذلك في موضع الحاجة بان لا يجد رضعه غيرها واضطرب الصغير الى الارضاع ووجب على الكبيرة الفعل وفيها يحتاج وجوبها
من كونها ماسوة بالفعل شرعا كان كالأذن في الانطلاق فلا يتبعه الضمان وانما يحسنه وما على المحسن من سبيل وهو الذي لا يخفى
الشيخ في المبسوط ومن تحقق المباشرة الثلاث لا عزمية لا يختلف هذا السباب وظاهر المصنف وصرح بعضهم عدم الفرق انفس
في المذكورة على فعل الغير ليس للشافعية الاول لا يخلو من قوة الحاسن ان يكون الكبيرة مكرهة على الارضاع بان حملها عليه القادر وعلى
ما تقدم صابغ ثلثا فعلا واستلزامه ضرورة لا يحتمل ثلثا عادية وان لم يمنع الاكراهه من الاجابة والضمان هنا على الاكراهه فيقضي ان المان
المحتمل غاية البقع الحاقه بالمان والامان الزوج الصغير فثبت على كل حال وحكم في المذكورة فيه في الشافعية وانه على الكراهية
او المحض ولم يرجع شيئا والمصنف قد ورد في هاتين الموضع في جميع الاقسام نظرا الى مقدمه قوله ان في البضع هل ينضم في الثمن او لا
وقد ظهر ما قررهناه وجب قوله ولو كان له زوجتان صغيرا وكبيرة فارضعتها الكبيرة حرمها ابتداء هذه المسئلة وما بعدها شتمت
على الضابط الذي سئلنا في المسئلة السابقة وعلى اصله وهو ان المصاهرة تتعلق بالرضاع كما يتعلق بالسبب فمن نكح صغيرة وكبيرة
حرمت عليه رضعتهما لانما رضعته من الرضاع وحرمت كما هما من السبب وكذا يحرم عليه رضعتهما من الرضاع وانما اجازتها وخالها رتب
اجازتها وبطلانها بدونه رضا الكبيرة وكذا لو كان تحت كبيرة فظلمتها فنكح صغيرا وارضعتها بلعن المطلق حرمت عليها ابتداء على المطلق
فلان الصغير اربا له وهو امة الصغير يكون حليمة ابنة وام على الصغير فلا يناله وارضاعه جزءا منه واشباه ذلك كثيرة ولا ينافي
ذلك هذا قوله ان الرضاع يحرم ما يحرم من السبب لغرض عدم تحريم ما يحرم بالمصاهرة لاس حثا المنهم بل من يقاثر على اصل الحل
لان ما ذكرنا بالمصاهرة يتعلق ايضا بالسبب فان ام الزوجة من السبب حرام وقد حكم بان الرضاع يصير كالسبب فهم يقتضي ما ذكرناه
من التحريم من مثله ثبت الزوج من السبب فانها حرام فكذا يحرم رضعها من الرضاع وكذا القول في زوجة الابن من الرضاع نظر المصاهرة
المادة بالكاح شكلون المرأة او للزوجة فان هذا الوصف يتحقق بنكاح بنت امة فثبت به التحريم فان ارضع طفلا رتبنا على ما سأت
الموضع بمنزلة الزوج لا في الرضاع من حيث انها ام ابنة فاما بمنزلة ام الزوجية وهكذا ومثل هذا لا يتعدى الى التحريم اما استثنى
سابقا ما ورد فيه النص هذا بخلاف المصاهرة في الاول فانها ليست ناشئة عن الرضاع الصحيح وانما الناشئ عن الرضاع هو البتة مثلا
فلما تحققت لزوم الحكم الناشئ عن النكاح وهو كونه مكرهة حليمة ابنة ومثل الاسوة اذا ثبت لزوجة حرمت عليها اهلها ولو من الرضاع لغيرها في
اهبات سأنكم ونبتها بالدخول في دياركم مع الدخول باللام وهكذا والضابط ان الولد من الرضاعة لا يخرجها في اهبات سأنكم ونبتها
بالدخول في دياركم مع الدخول باللام بمنزلة الولد من السبب واسم بمنزلة الاب الى اخر المحرمات السنن ثم يلحقها احكام المصاهرة بالسنة والنسأ
المحرمات لها عنيا وجعا ولا يتعدى الى نسائها بل من حيث هي كذلك كالحرم السبع بالسبب من حيث هي كذلك فلا يتعدى الى نسائها ويستلزمها
وهذه قاعدة شريفة ان احطت بها علم لم تلبس عليك شيء من فروع الرضاع واذا تقررت ذلك فنقول الى كان لشخص زوجتان احدهما كبيرة
والاخرى صغيرة في الحولين وارضعت الكبيرة الصغير الرضاع المحرم انفس نكاحها لانشاء الحكم في النكاح بين الام والبيت وقد صارت الصغيرة
بنتا والكبيرة اما رفعة واحدة فانفس ثم ان كان الرضاع بلين حرمنا مؤبدا سئل دخل بالكبيرة امه لا وان كان الرضاع بلين فحل اخر ودخل
بالكبيرة حرمنا ايضا بل ان كان بين الام الزوجية والصغيرة بنتا لم يدخل بها وان لم يكن دخل بالكبيرة لم يحرم الصغيرة مؤبدا لانها ربيته لم يدخل
بامها وان انفس النكاح فبجده انشاء وقيد المصاهرة من قبل ما يتعدى الى التحريم من لوازم السبب كما مر ثم الكبيرة ان كان قد دخل بها
استقر مهرها بالدخول فلا يقط بالسبب الطاهر وان كان من جهة كما لو ارادت بعدة وان لم يدخل بها سقط مهره لان الضمخ من قبلها كالحاقه
قبلا وارضها بالوطئها واحدة ولجعبا راد على وقوع الوجعة في العدة وانكرت وخلفت انه لم يراجعها الى بعد انقضاء العدة فتر وجب عذره ثم
اكدت نفسها في اليقين وصعدت الزوج فانه لا يقبل قولها على الشافى وقد حكوا بان الاول يوجب عليها مهر المثل وان كان قد وطئها وعلى هذا
ينبغي في سئلنا الزوج عليها بالمر على تقدير الدخول واجيب باننا رتبنا رجوع عليها هذا المخلو له بلبنة وبين رضعها الا انه زوجة لانفا قها ح على

زوجية وقد خالف بينه وبينها باليمين وهذا هو الأصل الثاني في ما أتت الأول بغير عقد مدد ووجب رد المهر عليها فدل على أن المهر لم
 يلزم منها وإنما دفعها لصلته بخلاف مسألة الرضاع فإن النكاح ارتفع في هذا الأمر وفي الجواب نظر وفي الغرض اشكال وأما الصغيرة
 فنسحق جميع المهرل الزوج لوجبه بالعقد وعدم ثبوت سقط واستقص كما مر وهذا هو الذي قطع به المصنف مع حكمه بالصف
 في المسئلة السابقة على تردد وقبل يرجع هنا عليه بالصف خاصة كالأطلاق والأول أقوى والقول في وجع الزوج على الكبيرة
 وعدمه وقول التفصيل بتوليها الرضاع وعدمه كما مر في المسئلة ولما رخصت الكبيرة له زوجتين صغيرتين حرمت الكبيرة على الصغيرة
 أنه كان دخل بالكبيرة والأحرمت الكبيرة الزوجية هذه كالسابقة والحكم بعدم تحريم الصغيرة بيمين مع عدم الدخول بالكبيرة بشرط
 بكونه اللب لغير الزوج والأمرين مطلقا وتحريم المسئلة أن الشخص إذا كان له زوجة كبيرة وزوجتان مصغرتان فموضعها
 الكبيرة الرضاع المحرم وإن كان يمينه حر من مطلقا سواء رخصتها على اجتماع أم على التفريق لا تحريم الصغيرة بيمين لأنها أصلا
 ابتية وأما الكبيرة فإنها أم زوجة وأم الزوجية تحريم وإن لم يدخل بالزوجية والأمر من الرضاع كالأمر من النسب كما ذكرناه وإن رخصتها
 بيمين غيره فإن كان قد دخل بالكبيرة حرمت أيضا سائر ذواتها وإن لم تكونا ابتية لكنهما ابتيتا زوجة المدخل بها وهما زوجة
 من جمع ولا فرق بين كون الرضا عموما وقتا وعلى التفريق لأن الكبيرة وإن خرجت عن الزوجية بالرضاع الأولى إلا أن الثانية
 قد صارت بنت من كانت زوجة وسيأتي بحقيقة وإن لم يكن دخل بالكبيرة فلا يخلو أما إن رخصتها دفعة واستعانت بيمين فإن
 كان الأول بان أعطت بالرخصة الأخيرة كل واحدة ثلث أو ثلثا دفعة واحدة انفسخ عقد الجميع لحقق الجمع بين الأم وبنتها
 بالعقد وانفسخ التحريم بالكبيرة لأنها أم زوجة وله بحكم العقد على من شاء من الأختين وإن رخصتها على التفريق انفسخ نكاح
 الكبيرة والأولى خاصة لحقق الجمع المحرم فيها وبلى نكاح الثانية لأن الكبيرة لا تعتبر لها أما حتى انفسخ عقدها فقام تحقيق الجمع المحرم
 وبقي حل الصغيرة الأولى سوى أن على مفارقة الثانية كما في كل اخت للزوج غير موقوف عليها فدل على هذا ما دللنا رخصت له زوجة
 ثالثة ورابعة وزيد دفعة وعلى التفريق وأعلم أن المهر اعتبر في هذه المسئلة وما بعدها في تحريم الجميع الدخول بالكبيرة ولم يعتبر
 اللب منه ومن غيره وقد اعتبر كما ذكره العلامة وجاعته ولعل تركه أجود لأن الحكم بكون اللب للزوج يستلزم الدخول بالكبيرة لما
 تقدم من اشتراط كونه سادرا عن نكاح بل من ولد معدوم مع الدخول بتحريم الكبيرة وإن لم يكن اللب له وبدون الدخول مستغنى
 اللب فلا وجه للتفصيل بكون اللب منه أو غيره بالنسبة إلى تحريم الكبيرة وأما الصغيرة فتخرج على المفكرين وإنما يحتاج إلى هذا التفصيل
 من لا يعتبر في اللب المنسوب إلى الزوج الوطئ بل يكفي الزوجية كالأعانة وهو أصل هذا التفصيل فخرج عليه بعض الأصحاب ويمكن أن يفرق
 عندنا كونه اللب للزوج من غيره فدخل على فقد يكون قد وطئها قبل الزوجية بشبهة فخلت منه فأن اللب يلحق به كما لو دلل كما مر ثم
 لا نقول بأن وطئ الشبهة بشرطية مطلقا فإن تزوجها حاله اللب فهو له ويقتل فدل على بعد العقد عن مدخله مع كونه اللب منه
 فبأن التفصيل **قوله** ولو كان له زوجتان وزوجة رخصتها رخصتها أحد الزوجتين إلا أن رخصتها الأخرى حرمت المصغرة الأولى
 والصغيرة دون الثانية لأنها أوضاعها وهي بنته ويقتل بل يحرم أيضا لا اشكال في تحريم المصغرة الأولى مطلقا لأنها حرام تام زوجة
 وتحريمها غير شرط بشئ وأما تحريم الصغيرة بشرط واحد من أن تكون اللب للزوج لتفسير ابتية أو كون أحدى الكبيرة بيمين مدخلا
 بها أو سلكا لنا الأولى أم الثانية لأن الصغيرة تعتبر بنتا لها وإنما دخلت بنتا بنت زوجة المدخل لها وهذا واضح وبلى الكلام
 في تحريم الثانية من الكبيرة فقد قيل أنها لا تحرم واليه مال المصنف حيث جعل التحريم أولى وهو يدل على الشيخ في النهاية وابن الجوزي
 الصغيرة من الزوجية ابتية وأم البنت غير محرمة على أبيها محض ما على القول بأشراط بقا المعنى المشتق منه في صدق الاشتقاق كما هو مقتضى
 الشيخ في النهاية وابن الجوزي تحريم الصغيرة من الزوجية ابتية وأم البنت غير محرمة على أبيها محض ما على القول بأشراط بقا المعنى المشتق
 منه في صدق الاشتقاق كما هو مقتضى جميع الأصوليين ولو راية على من يمينه يمينه قال جعفر قال قيلان رجلا تزوج بجارية صغيرة
 فأرضعتها له ثم أرضعتها لأمه الأخرى فقال ابن شبره حرمت عليه الجارية وقرأناه فقال أبو جعفر ثم أخطأ ابن شبره حرمت عليه الجارية
 وأمرته التي أرضعتها الأولى فإن الأخيرة لم تحرم عليه لم يحرم عليه لأنها أوضاعها ابتية وهذه الرواية تضر في الباب لكنها ضعيفة السند
 طريقها صالح من أبي جواد وهو روي عن ذلك في غير مسئلة لأن المراد بالي جعفر ثم حيث يطلق الباقر ثم ومنه قوله ابن شبره في مقابلته لا فرق كان في شبه
 وابن من يدا لم يملك الباقر ولو روي جعفر الثاني وهو الحق لا يفرق بينه وبين غيره وأما عنده فليس فيه أن يسمع منه ذلك بل قال قيل

وجاز ان يكون سمع بواسطة فالارسال يتحقق على التقديرين مع ان هذا الثاني بعيد لان اطلاق اي جعفر لا يعمل على الجواز
 وذهب ابن ادريس والمصنف في النافع واكثر المتأخرين الى تحريمها ايضا وهو الظاهر كلام الشيخ في ما على التباسه في هذا
 يصدرت عليها انها ام زوجة فان كان عقد لها قد انفسح لان المصحح انه لا يشترط في صدق الشق منه فدخل تحت قول
 امهات نسائكم ولساواة الرضاع السب وهو يحرم سابقا ولا حقا فكذا اسما وبه وهذا هو الاقوى واعلم انه يستفاد وترا
 تكون في علة التحريم انه لا فرق فيه بين كونه في زمان زوجية الكبيرين وبعد فراقهما بطلان او غيره لبقاء معنى الزوجية فيها
 بعد الفراق نعم لو طلق الكبيرين قبل ان يدخل بها ثم اوصفت الصغيرة بلبس غيره لم تحرم الصغيرة لانها صادرة بنت غير المدخول بها
 والمادة بقول المصنف في كل هذه الصور ينفسخ نكاح الجميع المسا مثلا الثلث المتقدم لانه ذكر منها حكم التحريم ولم يذكر انفساخ النكاح
 فيمن لم يحكم بتحريمها فيه عليه حكمه واحد وقد عرفنا انه يستثنى من ذلك من المسئلة الثانية ما لو اوصفت الصغيرة الثانية بلبس غيره
 بعد ان اوصفت الاولى وحكم بتحريمها وانفساخ عقدها فان نكاح الثانية لم ينفسخ لعدم وجود ما ينفسخ **قوله** ولو طلق زوجة
 فارصفت زوجة الرضعة حرمتا عليه حكم هذه المسئلة شفع على السابقة ونهاية جزء يتبر بها على تقدير الدخول بالكبر للغير
 الصغيرة ثبت مدخل بها والام تحريم الصغيرة كما عرفت من السابقة ومع ذلك تجزئ تحريم الصغيرة على تقدير الدخول بالكبر مبني
 على الاكتفاء بارضاع من كانت زوجة وقد سبق منه الحكم اذا الاولوية في مصلحة لا يفيد المنع من خلافتها ولا يتبرم اختلاط الحكم
 من حيث انه الفاعل من الزوجية هنا الرضعة وهناك الرضعة لا شراكها في المعنى المقضى التحريم وعدمه نعم يمكن ان يقال انه في السابقة
 راعى التقيد بالوارد بعدم التحريم فام يلفظ الى الدليل الدال على صدق الزوجية وهذا يرجع الى الاصل المقضى للتحريم في
 غير موضع الضم نظيره ما تقدم من حكم تحريم اولاد صاحب اللبن على الفل يتعالموا به الدلالة على انهم يحكم اولاده وعدم
 الحكم بتحريمهم على احوال الرضعة وان كانوا يحكم اخوتهم ورجعوا الى الاصل المقضى لعدم التحريم في غير موضع النفس والظاهر
 ان هذا هو المراد من جنس المصنف بالتحريم في هذه المسئلة **قوله** لو كان له امر بطاها فارصفت زوجة الرضعة حرمتا جميعا
 الكلام في هذه المسئلة كما سبق في الرضعة ان كان بينهما حرمتا عليه مطلقا الصبي والام اما الزوجية وصيرورة الزوجية
 ثبت وان كانت بغير لبنه فالامر المدخول في الزوجية والنكاح ثبت المدخل بها تحريمها ايضا فالحكم بتحريمها على اطلاق جيد
 من جهة التقيد بكونها موطنة ولو كانت الامتة غير موطنة حرمت حاصلة لانها ام الزوجية وجوب عزم الزوج للصغيرة المملوكة
 كما سبق واما ما يختلف الحكم في عزم الامتة فانها ان كانت مملوكة لم يرجع عليها بشي لان المولى لا يثبت له على مملوكه مال نعم لو
 كانت سكاينة مملوكة او مشرطة مملوكة رجع عليها لانتفاع سلطنة عنها وصيرتها بحيث يثبت عليها مال ولو كانت الامتة لغير
 وهي موطنة بالعقد او بالتحليل تبع بالامر الذي عزم للصغيرة بعد العتق كما تنبع بانه لا يملك المالك على فرد من المصنف في
 الرجوع مطلقا ومقداره على تقديره وجب الزود قد سبق تحريمه في المسئلة الاولى وكذا ما تقدم من الشرط على تقديره **قوله**
 لو كان لاشنتين زوجتان صغيرة وكبيرة وطلق كل منهما زوجة وجب تحريم الكبيرة عليها مطلقا صيرورتها ام ان زوجة كل منهما اما
 زوج الصغيرة في الحال فوافقه واما الاخرى فهي ام كانت زوجة وقد تقدم الكلام في الاكتفاء به في التحريم واما تحريم الصغيرة
 على من دخل بالكبيرة فلانها ثبتت زوجة المدخول بها او من كانت زوجة ولم يكن كونهما خلافا اكتفاء بما سبق وللوجه الذي
 ذكرناه في غير موضع النص **قوله** ان قال هذه احدى من الرضعة او يبق على وجه صحيح اذا ادعى رجل على امرأة انها محرمة عليه
 من الرضعة كان ادعواها اخته منها او امه فان كان به الحس في دعواه بان يفيض الحس يجب عليها لا يمكن ارتضاها في لبنه
 في الحملين او لا يمكن رضاعه من لبنها كذلك او لا يمكن رضاعها من امرأة واحدة او لبن رجل واحد لم يلفظ الى معناه وجل
 لانه يتزوج بها ولم يحرم عليه ان كانت زوجة وان اسكنه محرمة فلا يخلو ما ان يكون قبل ان يعقد عليها نكاحا او بعد
 وعلى التقديرين اما ان تصدق في دعواه او تكذب او لا ولا بان لا تعلم الحال وعلى تقدير كونه تزوجا اما ان يكون
 قبل الدخول او بعده اما ان يكون قد سمى لها الم لا وعلى تقدير التسمية اما ان يكون قد رمل المثل او ابدا وانقص سبب
 اختلاط هذه الصور تختلف الاحكام وحلها حكمها ان دعواها الممكنة ان كانت قبل العقد حكم عليه بالتحريم ان كان ظاهرا
 سواء صدقته ام كذبته فليس لها التزوج بها بعد ذلك وان اكدت نفسها لم تظهر لدعواه تأويلها الممكنة بان قال في اعتد

اعتمدت في الاثر على قول من اجاز في ثم بين ان مثل ذلك لا يثبت به الرضا وامكن في حقه ذلك احتملا لقبول لا مكانه واطلق
 الاصطلاح عدم قبول غيره فقل مطلقا لعدم ايراد العقل او على انفسهم جائز وعليه العمل وان كانت الدعوى بعد العقد وصدت الزوجه
 فالعقد باطل فان كان قبل الدخول فلا شيء لها الاستغناء النكاح وان كان بعد واعتبرت بالعلم قبل الدخول فلا شيء لها بعده قبل قولها
 ولها المسمى على قول البني بنينا، على ما يعني بالدخول وان ادعت بحد العلم بعد الدخول بقل قولها فلها المسمى على قول الشيخ
 بنينا، على ان العقد هو سبب ثبوت الاسر لانه مناط البينة فكان كالتصحيح المقضي لتغير البضع بما وقع عليه الرضا في العقد
 ويحتمل وجوب مهر المثل لطلان العقد بسبب انفسه من المهر والموجب له هو طي البينة وعرضه مهر المثل لان المعترف في المتلف
 المالية وما في حكمها هو قيمة المثل وقيمة سماع البضع هو مهر المثل وهذا هو الاقوى وهذا ان كان مهر المثل اقل من المسمى وساويا
 له اما لو كان ازيد منه احتمل ان لا يكون لها سوى مهر المسمى لحد ومها على الرضا على البضع بالاقول فلا يلزم الزائد وثبوت مهر
 المثل مطلقا لان ذلك هو المعترف بقيمة شرعها ورضاها بدون وجوب شرعي لا يعرف به وهذا هو المعتد وان كان بين الزوجين
 وعواه في جهتها البينة فان اقامها حكم بالطلان ايضا وكان الحكم كما لو صدقت وان عدم البينة وكان ذلك قبل الدخول حكم بقرنها
 عليه عملا بمقتضى اقراره ولكن لا يقبل في جهتها بل يلزم لها نصف المهر على القول المشهور لانها فرقة قبل الدخول كالطلاق والاقوى الجمع
 بالعقد ونسبهم بالطلاق لا يقتضي لها في عدم لطلان القياس لكنه له اهلا فها ان ادعى عليها العلم فان نكحت خلفت هو الحكم محال
 صدقته ولو كان ذلك بعد الدخول لزم جميع المهر مطلقا ثم على تقدير بصدقه بقوله سبيل العقد فها هو ويصح لكل منهما التزوج ولو
 لم يكن العقد فها هو على تقدير بصدقه لا يصح لها التزوج بغيره وان حكم عليه بالتحريم او اقام بينة بدعيه لان البينة لا يثبت
 الحكم في فسخ امرها فان كان بها لزمها حكم التكدب ويجوز له حينئذ ان يبنيه حكم يزوج بغيرها ولا يجوز لها التزوج بغيره ولا عرق
 لما يتوقف على ان الزوج يدونه وان لم تكن بصدقه بل احتمل الامر من حكم عليها بما يقتضيه ظاهر الشرح من التحريم باقراره **قوله**
 ولو كانت المرأة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في جهتها الابينة لو كان المدعي للرضا المحرم هو المرأة فان كان قبل التزوج
 حكم عليها بطلان امرها لا اقرار وحكم بغيره نكاحا وهو واضح وان كان بعد فلا يخلو ايضا اما ان يكون قبل الدخول او بعده ثم اما يكون قبل الدخول
 وبعده ثم اما ان يصادقها الزوج او لا ثم اما ان يكون لها بينة او لا فان كان قبل الدخول وصار قضا لم يفتخ العقد ولا شيء عليه وان كانها
 لم يقبل دعواها في حقه ولم المطالبة بحقوق الزوجية وليس لها الاستمتاع ولكه ليس لها ابتداء لها بالاستمتاع لانه محرم بزعمها ولا مهرها
 الفساو بغيرها ويجب عليها ان تقضى بغيرها من امكنا والتمتع بكل يمكن وان كان قبل الدخول وصار قضا الزوج
 انسخ العقد ايضا ثم ادعت سبق العلم على الموطأ فلا شيء لها الا انها باق وان ادعت له فغيره لم يجز من يقبل قولها المسمى ومهر المثل
 على الخلاف السابق والاقوى ان الامر لان المستر ان كان اقل فلا انتفى ظاهره ولا يقبل قولها في استحقاق الزائد وان كان
 مهر المثل اقل فلا يستحق بدعيه غيره لدعواها ان الموطأ يشبه بالعقد ولو كان في الحكم في المهر كذا وفي العقد لا يقبل منها الابينة
 لكن لها احكاما على بقى العلم ان ادعت عليه فها حلفت فادعت دعواها ظاهرا وبقى النكاح وعليها فيها بيلها وبين الله نعم التامر بها لا مكانه كان
 مردان نكلت ردت اليهن عليها فنزل على السب لانه حلف على اثبات فعل فاحلف حكم بالفرقة ووجب بالدخول ما مردان نكلت او نكلا
 بقى النكاح ظاهرا وحيف بسبقها المطالبة بحقوق الزوجية مطلقا اما الاستمتاع فالحق مبرور عنها واما النفقة فلم يعد استحقاقها
 لها بدعواها وان جاز لها اخذها لو بدت لها وجبها لاجل مقتضى اجابة النفقة مع عدم الزوجية التي تزعمها **قوله** لا يقبل التمسك
 بالرضا مع الاستعانة لتحقيق الخلاف في شرائط المحرم قد عرفت ان الخلاف وقع في العقد والمعتبر من الرضا في التحريم كمية وكيفية
 فان منهم من يحرم بقليل وكثيره ومنهم من يعتبر عشرة وضعت منهم من يعتبر خمسة عشر ومن غيرهما من يعتبر خمسة او ثلثا ورا حدة وما يفتقر
 الصائم ومن اعلمنا من لا يعتبر الحولين ومنهم من لا يقبل الولاوة ومنهم من يكتفي بوجوب اللبن في حلقه من غير رضاع وكذا الخلاف فيمنعنا
 الى غير ذلك من الخلافات التي وقع فيها وان كان كذا لم تكن شهادة الشاهدين بحد فلان ذلك الرضا محرم او ان فلانا وضع من فلانة
 رضاعا محرم ويجوز ذلك لغيره ان يثبتها لشهادتها بالعقد المحرم وهو عند الحكم غير محرم فلا بد من التمسك بان يثبت ان فلانا
 ارضع من ثدي فلانة من لبنه الولاوة او الحلقا المستند الى النكاح الصحيح شرع شرع وصنعة تامات في الحولين من غير ان يفصل بينهما بوضاع
 اخرى وبالجملة لا بد من التعرض لجميع شرائط المعترضة عند الحكم التي يثبت ان عندا كيعمل واجتهاه وهل يشترط ان يضيف الى ما ذكره رسول

وصول اللب إلى جوفه قولان اجمروها العلم لان الشهادة بالوضاع يقتضون ذلك ولا خلاف من العلماء في كيفية الوصول الى الجوف بعد
ان يكون الوضاع من الثدي فيكون فيه اطالات الشهادة نعم لا يكفي حكاية القرائن بان يقول ربيته ذلك النعم الذي وحلفه يخرج لان حكاية
ذلك لا تعد شهادة بل اذا علم الشاهد العالم العادي بوصول اللبن الى جوفه بالقرائن المتقدمة لم يشهد بحصوله على الوجه المفصل و علم
ان ما ذكر من اعتبار المفصل يتم مع اختلاف مذهب الحاكم في الشرائط واحتمال الاختلاف اما مع العلم بانها على الشرايط كما لو كان
الشاهد مقلدا للحاكم فيما وثق به لعمامة مذهبه فالوجه عدم الافتقار الى التفصيل وان كان احراطه خرجا عن خلاف الاصحاب حيث
اطلقوا اشتراطه ومثل هذا ما لو شهد الشاهدان بفحاسة الماء مع اختلاف في الواقع بين الفقهاء فيما يحصل به نجاسة هذا كله اذا
كانت الشهادة على نفس الوضاع او لو كانت على انزال المذمة لم يعتبر التفصيل على الاقوى لعدم اقرار العقل على انفسهم جائق وكذا انفس
الاقرار لان العلم استناده الى مذهبها فان من هذا لسامع الحاكم **قوله** واما اجناد الشاهد بالوضاع فيكون شاهدا ولو كانا
المعتبر في الشهادة وغيرها العلم بوقوع المذمة وكان وصول اللبن الى الجوف امر بالحي لا يدرك بالحس منه على بيان ما به يصير معلوما
عند الصبح شيئا فتدرك بان يشاهد ملتقا لحمة الثدي المرأة باصالة على العادة المقتضية لخروجه اللبن من الثدي الى الفم او يسهل
ولا بد مع ذلك من العلم بكون المرأة ذات لبن فلو لم يعلم ذلك لم يصير شاهدا بالانحصار المذكور ولا صالة العدم لاكتفى به المستفاد
اعتباره ويقوله باصالة على العادة حتى بعد الاستئذان من ذات لبن وانما اعتبر مع استصا ص شاهدة ملتقا لحمة الثدي ولا يملك
استصا ص غيره كما صبحها وكذا لا يفتى النقام الثدي من غير استصا ص مكان ان وليتق ولا يرتفع **قوله** اذا تزوجت كبيرة بصغير
فتحتا ما تعين به وما لانهما كانت مملوكا عتقتا ولغير ذلك اذا تزوجت الكبيرة بالصغيرة بان عقده عليهما وليه الاجباري ثم ثبوت
بالفصح لغيره واعتقها او يكون وليه نسبه الى قبيلة فبان من غيرها او يكون وليه زوجة امه وكان عبدا ثم اعتقا او جرة فانا نكاح الاصل
بيد الزوجين ثم زوجة جرة جاهلة بالانتم لم تملك الحق ففسخت عقدها او لغير ذلك ثم تزوجت الكبيرة واصفت الاول بلبن الثاني
مرت عليها اما الصغيرة فلا تراهنا وتكرهه ابيه ولم يعلم المنة بالبنوة وولها ما على الكبير فلا يملكها ابيه من الوضاع ولي
تزوجت بالكبير ولا ثم للثاني ثم تزوجت بالصغير ثم اضعته بلبن الاول فالحكم كن لك والعرض عليه اسم والكلام في المهرنا
على ما سبق **قوله** لو تزوج ابنة الصغيرة بابنة اخيه الصغيرة ثم اضعته جدتها احدى النكاحات فكما جاء ان زوج ابنة الصغيرة
بابنة اخيه الصغيرة فادعتهما جدتها ما ارادته فادعت ابنتها وكان ولد لها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
او جرت العمومة او الخلة او زوجة ذلك ان الجدة ان كانت جدتها لا يملكها المهر فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
لا يملكها من الوضاع بعد ان كان ابن عمها فادعت عليه وان كان المهر فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
الجدة المصنعة جدتها لانها بان كان له ولد في حالة ايضا فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
اذا ما نزل الام وان اضعته الانثى صارت خالة لزوجها لانها اخت من الوضاع فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
ولدى عمه ولي في حالة ولدته قد تكون لابنها وقد تكون لامها ومن ثمة اطلقها المصنف لتمثيل الامر بان كانت وان اقصرت على من كانها
ولدى عمه الان فرض الجدة مطلقة بحيث يشبه كونها من ابها وما يجهز كونها ولي في حالة فيكون جدتها المصنعة لامها وهذا
احضر مما فرضه الشيخ في المبسوط حيث جعل فرض العم او القدر فيها لو تزوج بنت عمه او المصنعة جدتها لا يملكها فادعت ابنتها فادعت ابنتها
فيما اذا تزوج ابنته عمته او ابنته لانها اهل المهر وان اضعته الانثى صارت خالة لزوجها لانها اخت من الوضاع فادعت ابنتها فادعت ابنتها
وجاءه في بعض فني انه طبق عبارة الكتاب على فرض المبسوط جعل الصغير لكون المستتر في قوله زوج ابنته عائدا الى الاستئذان
الشامل للذكر والانثى وجعل خاله ايا ابنته اعم من الذكر والانثى ايضا بتكلف ادارة الشخص فلما جعله احاطم الولد ان اما ذكر
ان فهو خال وخالة او ابا الصغير نكر وولدا الصغيرة انثى او ابا لعكس فيحصل في احدى العريضة وفي الاخر الخزولة قال وهذه العريضة
اربع من كونها صانبا لفعل كما اوضحه في ط والمخالة على هذا التكلفان يطابق عبارة الكتاب لفرض طاهر وهو حسن وان كان
ما ذكرناه او نفى بالعبادة وانظر في المثال وحصل المقصد من كون المهر فادعت عارضة او خالا او خالة وان لم يكن المثال واحد
او ما ذكره فيفتقر الى تكلف لا يقتضيه العبادة ولا امر به **قوله** (السبب الثالث في المصاهر) علة فانه يحدت بين الزوجين ولا يربا بأكلي
منها سبب لنكاح بوجوب الحر ويطلق بالنكاح وطى بالنظر والمس على وجه مخصوص هذا هو المعروف من معناها لغة وعرفا ولا يحتاج الى اضاف

وطى الامت والشيعة والزنا ونحو اليها وان اوجبه مرة على بعض الوجوه فان ذلك ليس من باب المصاهرة قبل من جهة ذلك الفعل وان جرت
 العادة بالحاقه بالمصاهرة في بابها فانه من باب الاشباع وذلك خير من جعل المصاهرة منقولة عن معناها اللغوي الى معنى اعم اعاد
 لا وراج هذه الصورة التوجيه للتحريم **قوله** وهي تحق مع الوطى الصحيح ويشكل مع الزنا والوطى بالشيعة في هذا الشأن الى ان الزنا
 الوطى بالشيعة على ما في المصاهرة حيث يوجب بها حرمت واشكاله من حيث الحاقها بالوطى وعدمها من حيث الحاقها بالوطى وعدها
 من حيث الحاقها بالوطى في هذا المعنى في الباب ان يكون على وجه التكليف لا قسم الحرامات وسياق الكلام ينشئكم من امرها **قوله**
 وبما ترون من سفلن تقدمت ولا بد من ان تاذرت ولولم يكن في حجة بغير ذلك على خلاف ما ترون من ظاهر الآية حيث وصف الربا بالحرمة
 بكونه من في الحجة قد اجمع علماء الاسلام من شذ منهم على ان هذا الوصف غير معتبر وان جري على الغالب من كون بنات الزوجية في حجر
 الزوج واقضا، نعم الوصف ضعيف على ما بين في الاصول والاضاف متطابقة من الجانبين على ما يحسن سوا، كن في الحجر اولى بكونه من
 الوصف للتميز بينه وبين الوطى والعقد على ما حرمت الزوجية على ابيه وولده اما نحن بها على ابيه بحجج العقد فلعلم قوله نعم
 وحالا انما انما الشامل للدخول بين وغيرهن وقوله تعالى ونكحوا ما نكح اباؤكم والنكاح حقيقة في الوطى وشكره في الآية الاولى
 ان لا يقتل بالفرق ما عدم تحريم بنت الزوجية بدون الدخول بالام فلقوله نعم وربائكم اللائق في حجركم من نسائكم اللائق فظلم
 لمن فان لم نذكر ان دخلتم بغيره فلا جناح عليكم وهو نص في الباب **قوله** وهل يحرم امها بنفس العقد فيه واما ان اشترها امها تحريم
 اكثر علماء الاسلام على ان يحرم امهات النساء ليس بشرط بالدخول بالنساء لقوله نعم وامهات نسائك الشامل للدخول بين
 وغيره قال ابن عباس في هذه الآية اجهز ما اجهز يعني عملا حيث عم بخلاف الربا فان قيل قد هو بالدخول بهن فيستفيدن والاضاف
 الواردة في ذلك كثيرة ايضا وقال ابن ابي عمير غسان وبعض الناس لعامة لا يحرم الا مائة الا مع الدخول ببناتهن كما لبنت وجعلوا الدخول
 المحرم سفلنا بالمعطوف والمعطوف عليه جميعا والصحيح جيل من وراج وراج عن عثمان عن الصادق قال الام والبنات سواء انما لم يدخل
 بها يعني ان تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فان كان شاذ وتزوج امها وان شاء، ابتها في معناها اخبارا اخر واجيب عن الاحتجاج
 بالآية بانها لا تدل على مطلق بهم من وجهين احدهما ان الوصف والشرط والاستثناء المعقب للجد يعيد الى الاخرية خاصة كما في حقوق
 الاصول الا ان القرينة الدالة على رجوعه الى الجميع وهي هنا سفيطة بل لا تزل على الرجوع الى الاخرية زيادة عما يدل عليه الاطلاق فانه قال
 من نسائك اللائق وظلمهن والربا بين من النساء يصح ان يرجع اليهن لانه شرط ان يكن من النساء وامهات نانا شبيه من نسائك
 بل من نسائك ناعمة الشافعي ان يرجع من نسائك ناعمة لا يقيم لانك ان عقلت من قوله نعم من نسائك ميسا، نافي قوله نعم وامهات
 نسائك كانت لبيان الجنس في تمييزه للدخول بين من غير الدخول بين والنقد بر وامهات نسائك وهو نسائك اللائق وظلمهن
 وان علقتهما بر بانيك من قوله نعم وربائكم اللائق في حجركم كانت من لا بدله الغاية كما تقول بنات رسول الله من خذ بهن
 ان يعني بالكلية الواحدة في خطاب واحد معنات مختلفات فان تعلقت الجوارح بها ويجعل عنها مجرد الاتصال على حد قوله تعالى لنا نفقون
 ولنا نفقنا لبعضهم من بعض ولا يربط امهات النساء، مصلات باننا لانها ما تهن كان الربا بين مصلات بانها تهن لانها بناتهن
 قلنا في ذلك انك باغلاظا من غير ضرورة واية المناقبة لا يجمل غير ذلك هذا خلاصة ما حقق في الكتاب وما الاخبار وقد
 اجاب الشيخ عنها بانها في الفقه ككتاب من نعم كما بيناه في الاخبار والخالفه لها من الفقه لانه فيكون ارجح وايضا ان الحجر الصحيح المذكور
 الاسناد لان الاصل فيه جيل وعاد بن عثمان وهما نافعان ويريان عن الصادق بل واسطة اخرى ويريان عن الصادق عن الحسن بن
 زائدة ويريان عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل عن جيل بن جيل
 فالحق بمقول بالتحريم مطلقا **قوله** ولا يحرم مملوكة الاب على الابن ولا مملوكة الابن على الابن **قوله** ولا يحرم المملوك نظام
 لان المحرمات معدودات وليست احد من مملوكة احد مما مع الدخول فلا دخلها في عموم ولا تنكح اسانك اباؤكم من النساء وان جعلنا
 حقيقة في الوطى وقوله وحالا انما بناء كره فان المصلحة فعلية بمعنى المفعول والمراد بها المحللة له وهي شاملة للزوج المملوكة ومع غيرها
 بالوطى لا يمنع ذلك من ملك الاخر لها ان لا ساقاة بين تحريم الوطى وشعوب الملك فينتفع بها في غير الوطى **قوله** ولا يجوز لاحد من ان يتناول
 الاخر الا بعدد ما احتج به تعرف كل منهما في تلك الاخر بغير رتبة فحق عقلا وعموم المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه الشامل لابن الابن وتتناول
 وطى المملوكة وغيرها من النقر فان قوله لا يعقل ذلك شامل للتخليل لانه محضه احد ما على سياق ومن جمع بينه وبينها فلو وقع الخلاف في كونه

من ايها فرما لم يتصل الذهن منها اليه وهو كنه عطف الخاص على العام من غير ان يكون له في الاب تقويم انما الصيغة على نفسه بان يتملكها بعدد
شخص ملك لا يجرى التقويم ان لا يتصل الملك به وبدونه الاستئصال لا يصلح الوطى ولا يشترط وجوب المصلحة في ذلك للابن للعلم المستفاد من
روايات كثيرة منها صححة الوطى لا يصلح عن اب عبد مدين في الرجل يكن لبعضه ولد جارية وولده ولد يصح ان يطلقها فقال يفرقها
فتمت عدل ثم ياخذها ويكره لولده عليه ثمنها وفي عقد الحكم الى الجدة وجها واخرجها من ذلك لا شتر لها في المعنى ولا فرق بين كون اب
سلبا وعدمه **قوله** ولو باء واحد ما هو على ملكه الا كان زانيا لكن لا على الاب وعلى الابن الحديث لا خلاف في تحقق الزنا من الجانبين
لكنه في طحايا يجرى بالاصل وانما الكلام في محرمها ذلك على الاخرى لم يتعوض له الفسخ ولعله اكتفى بدكوني طلق الزنا فيما سياتي وانما
ثبت الحد على الولد مع عدم البينة والاستسقاط عنه الحد ايضا والعرف بين الاب والابن بعد انضوان الاب اصل له فلا يناسبه اثبات
العقوبة عليه بخلاف العكس **قوله** ولو حلت ملكة الاب من الابن في البينة عتق ولا قيمة في آمنة عتق الاول لان ولد المملوك وان لحق
بابيك تلك جده مالك الجارية ولهذا يقيم ويذبح اليه القيمة لو لم يعتق وولد التركة يعق على الجدة ولا قيمة على الابن لان العتق ثبت
من حيث الدولة بخلاف ما لو حلت ملكة الابن من الاب لان المالك الابن وهو خرق والاخر لا يعق على الاخ وعلى الاب فذكر بقيمة نعم
لو كان انثى عتقت على اخيها ولا قيمة على الاب **قوله** ولو وطى الاب زوجة ابنته لم يحرم على الولد في سياق انشاء الله ان الختان ان
وطى الشبهة لا يحرم لاحقا وهذا منه والنكاح في الابنة يختص في العقد او شتر فلا حجة فيه وعلى هذا فلا يحرم على الابن وتيفر على الخلاف
ما لو وطى الابن ثانيا فان قلت لا يفرق بينهما عليه وكنا عاقلين وهن فان ولا مطا سوي الاول وان كانا جاهلين بالتحريم او هو
جاهل فلها خطبة الوطى من المثل كغيره من وطى الشبهة فيجتمع لها على الولد مرات المسمى الاول وهو المثل ولها ايضا على ابنته المثل
لو وطى الشبهة **قوله** يحرم اخ الزوجة جعلا عينا انما جعل هذه من تنابح المصاهرة من حيث عدم التحريم العيني بل الجمعي فاحسنه وعلى
تحريم الجمع بين الاختين لاجماع المسلمين والكتاب صرح فيه بالسنة بضرورة ولا فرق بين كون الجمع نكاحا او لم ينقطع ولا بين كونه
فعل بالاولى وعدمه ولا بين كون الاخت لاب وام او ادهما ولا ينجى بالاخت اخا حيث لا يكون اختا كما لو كانت اختا لام لا فتهلك
او بالعكس **قوله** وبنت اخت الزوجة وبنت اختها ابوها الزوجة اجمع علماء الاسلام غير الاسانية على تحريم الجمع بين العمة والخالة وبين
بنت اخيها واختها في النكاح مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها والعنايط عندهم يحرم الجمع بين كل امرأتين
لو كانتا احداهما ذكر الحرام عليه نكاح الاخرى وهذا ضابط حسن لا يرد على غيره الجمع بين الاثنين وبين البنت وامها وان علت وانها
وان سفلت ويقر الكلام في الجمع بين العمة مع بنت الاخ او الخالة مع بنت الاخ اما اخوات فقد اختلفوا فيه بسبب اختلاف ظاهر الروايات
فالمشهور بينهم حتى كان يكون اجاعا بالدعاء في النكاح جوازها لكن بشرط العمة والخالة اما الجوز في الخالة فلم يرد له نعم واختلفوا
ما وراء ذلك ما وراء ذلك بعد ان عدت المحرمات عنها وجنبا ولم يكن حرامين وروى علي بن جعفر قال سالت اخي موسى عن رجل
يتزوج المرأة على عمتها او خالتها قال لا بأس لان امره رجل قال واخذ لك ما وراء ذلك وما اشتراط رضاه العمة والخالة فلهما
سالم عن ابافهم قال لا نزوج ابنة الاخت على خالتها او بنتها وتزوج الخالة على ابنة الاخت بغير انهما عن محمد بن مسلم عندهم
ايضا قال لا نزوج الخالة والعمة على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير انهما والتقييد بعدم الاذن يعطى التسويج بينهما وفي حديث علي بن
جعفر السابق وقال بزوج العمة والخالة على ابنتها ابنة الاخ وبنت الاخ ولا نزوج بنت الاخ ولاخت على العمة والخالة ابوها
منها من نكح باطلا وفي مقابلة المشهور قولان نادرا ان احدهما جاز الجمع مطلقا ذهب ليه ابن ابي عقيل وابن الجنيدي على ان
من كل امها لا يصح ولكن الاصح انهما من ذلك وعندى في فقهنا نظر لانها اطلقت القول بالجواز واستدل بالابلية وهو مذهب
الاصحاب وانما الكلام في امر اخر وهو غير مناف لما اطلقه مع ابن الجنيدي قال عيب ذلك وقد روى جواز انما اضيا عن اب جعفر
جعفر وعادته ان بعد قوله لا يكثر ذلك مع اختياره له وجهها الامية والجزء السابق عن الكلام ثم الدالان على الحل وجوابه انها مطلقا
والاجاز الاخرى سنية في الجمع على المطلق على المعنى لكن هذا الجواب ثانيا على القول بجواز تحريم الكتاب تحريم الواحد وفيه خلاف في
الاصول والعقد جواز القول الثاني للصدوق في المنع بالنسبة مطلقا وجهه الاجزاء المطلقة كذلك وقد سبق منه الجنب في البنوة
روى ابو الصلاح الكنتاني في الصحيح عن الصادق قال لا يحل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وفي الصحيح عن ابي عبد الله
قال سمعت ابا عبد الله يقول لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اخواتها الوضاعة وروى السكوني عنه ان عليا لم يأنى برجل تزوج

على ما فيها غلظة ورفق بينهما واجب بانها مطلقة وتلك مقيدة بغير الجمع فجعل المطلق على المقيد وجعل على الرجل حازان يكون لا وخال الصغير
بغير ان الكبرية كما هو الظاهر في ذلك فتقول انا ادخل العرة والحالة على بنت الاخ والاخ صح وان لم ترض له ادخل عليها وقد علمت
بذلك ولكن بشرط علم الدخلة بكون المدخل عليها زوجة والا يصح والمهر المثلوي الجواز وهو محل على رضا الدخلة ثم على تقدير وجهها بالمال
هل يقع العقد باطلا ام يتوقف عقد الدخلة على رضاها ام عقد هار وعقد المدخل عليها او جبراً وجبها الوسيط لان جواز عقد الدخلة
مشرط برضاها فلا وجه لا بطلان وبه وعقد السابق قد حكم بغيره ولن يرد قبل العقد الثاني فيستحب في ذلك الدخلة
تتخير في عقد نفسها بين نسخ الرضا بمصاحبة المدخل عليها او كون رضاءها شرطاً في صحة جواز الجمع لا يدل على ازدياد من ذلك
لان العقد حينئذ لا يقتصر على العقد المفضول وسيأتي تحقيقه انما ان قوله بنت اخي الزوجة يقتضي كون الحكم مختصاً بالجمع
ببنيها بالعقد فلا يحرم الجمع في الوطى بملك باليهين واكثر الاضمار السابقة يدل عليه حيث عبر بالزوجة وفي بعضهما التفسير بالكناح
وهو محل على العقد لما تقدم من انه حقيقة فيه وعلى تقدير الاشتراك فترتبة العقد ظاهرة لان المصلحة ليست اهلاً للازدواج ولا للمصلحة
على الكناح وهذا هو الاقرب وفي حكمه ما لو كانت العرة والحالة اسنن وادخل عليها بنت الاخ واخوت حريتين بلهنا اولى بالجران ولو
انفكس للزوجة فكذلك ولو كان الكبرية حرة وادخل عليها الصغيرة بالملك ففي التحريم نظر لتمام ما سبق واولى بالمنع هناك ان يرض
ادخال الزوجة الصغيرة بالعقد على السعة يقتضي ثبوتها لو كانت امه بطريق اولى لما فيه من زيادة ائتمان الكبرية بالامانة وعادة ويمكن
منع الامانة من حيث عدم استحقاق الامة للاستمتاع والتوقف مجال وهل يرضى في العرة والحالة من الدنيا والعليا وحيات
من اطلاقها عليها فيدخل في العوم ومن الشك في كونه بطريق الحقيقة لصحة السلب ولا يثبت الاحتياط بالعم اسبب اشراكها
في العلة المرجعية للحكم **قوله** ولو تزوج بنت الاخ او بنت الاخ على العرة والحالة من غير ان يملك كان العقد باطلاً **قوله** وان زوج
العره او الحالة او لا ثم عقد على بنت الاخ او اخوت فان كان باذن الولي فلا بحث فان كان بغيره فانها فيه افعال احدها بطلان
عقد المدخل الدخلة من غير ان يشارك عقد الاكبر وهذا هو الذي اختاره المصنف سابقاً، عقد هار على حاله في الممنوع فلا نفقاده لانها
فيستحب ان لا يقع بوله ما يوجب فائده وانما للمنفعة عند هذا الطارى فيكون في الحقيقة وما بطلان عقد المدخل فذلك منه فلا جناح والاشارة
المقتضى للفساد والتفريق به في رواية علي بن جعفر عن جعفر بن محمد حيث قال فمن فعل فنكاحه باطل لان رضاء العرة والحالة شرط في صحة
العقد لان قوله لا يزوج ابنة اخوت على ما فيها الابان منها يقتضي المنع عنه الا مع مصاحبة الامة او النكاح به فيحصل ثبوت
الشرع ويظهر لان النهي لا يدل على الفساد في المعاملات كما حقق في الاصول والجزء المصحح بان بطلان العقد لا يفسد الا مع صحة العقد
لان في طريقه بيان من يحد وحاله مجبول ودعوى محضة عن مسلمة ومع تسليمه يمكن حمله على البطلان مع كراهية ان ذلك جوابين
الاولى ومنع شرطية الرضا في صحة العقد والاضمار لا يدل عليه لما عرفت من ان النهي لا يدل على الفساد ودلالة البطلان على اعتبار
مصاحبة الامة في وقوعه لانها او غير منه عنه لا مطلقاً في قول النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساد بنفسه لكنه اذا
دل على الفساد وعدم صلاحية المعقود عليها في الكناح فهو دال على الفساد من هذه الجهة عن النهي عن نكاح الاخ والعرة
والحالة وكما في النهي عن بيع العرق والنفق في محل النزاع من هذا القبيل هنا قلنا لا ثم دلالة هنا على عدم صلاحية المعقود عليها
للكناح فانها عند الحكم صالحة له ولهذا حل مع الازدواج لان الاخ وبنت الاخ وبيع العرق فانها لا يصلح ان اصلاً وصلاحية الاخ على بعض
الوجوه كما لو تارق الاخ لا يقدح لانها حينئذ ليست تحت الزوجية فحالة بنت الاخ وبنتها فانها صالحة للزوجية مع كونها
بنت اخت للزوجية واعتبار ذلك على النهي عن تزويجها وقد عرفت انه لا يدل على الفساد ففساد النهي عن هذا الشرع من قبل
ما يحرم لعروض كالتبائع وثبت النكاح والادانة والعارض هو عدم رضاء الكبرية فانما الحق الرضاء انما هو الثاني من قول العقد
السابق بالطاري وهذا هو الذي حكاه المصنف في اول فقرته عليه وهو مدحيب الشجر وابناء عمها الوقوع العقد في الاول
فكان هو الثاني فلا يفسد من اهله في محله جامعاً لشرائطه فلا يؤثر بطلان العقد في صحة العرة والحالة في صحة الاسلية لغيره
من العقود الموقوفة على رضا الغير وان وقع بينهما كانت نسبة العقد الى العرة والحالة على السوء، والمكان للجمع من قولنا على
رضاهما في دفع الجميع بما شاء من نسخ عقدهما وعقد الدخلة وفيه نظر لان العقد الاول لازم بالاصل والاصل يقتضي بيان
على الزعم ان يثبت ان بل يمانكي لا يصلح له لان دفع الجمع يحصل بفسخ العقد الطاري وهو مطلق يتعلق الرضا ودفع الجمع وان كان

[illegible]

رواية على شرائع معتدلة العرف وهو مقتد ما في الرابع على تقدير القول بغيرهما على الاب والابن بذلك هل تحرم اهلها وان علت
 وبنتها وان سفلت على المولى لان احدهما الحر فنهى المولى عن النكاح في الخلقة بجماع الفرية واجسادهم والاختصاص طبع انه
 في موضع اخر نهى عن النكاح بالنظر الى من جهات القول لا بالنظر الى من جهات الفعل فخرج اسرارته وانبتها وعنى بالاجساد ذلك وما
 دوى عنه من كشف فتاح اسرة حرم عليها وبنتها وصحبة محرمين سلم من احد جماعة قال سألته عن رجل تزوج بامرأة
 فنظر الى داسها وان بعض حبها ايتى روح ابنتها قال لا اذا رأى بها المحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها والثالث
 للرجل على كراهية ما لم يطأ الام والبنت لقوله نعم فان لم تكن نكاحا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وما ذكوليس بدخول وصحبة المحرم
 القاسم قال سالت الصادق ع عن رجل باشر امرأته وقبله غير انه لم يقض اليها ثم تزوج بها قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان
 اقضى فلا يتروج وهذا هو الاقوى ويمكن حل الاجساد السا بقية على الكراهية لجماع ان الاول على ما قد افكره المحدثون منهم والاخير
 غير المدعى لانه يخص بالزوج والقاتل محرم الحكم فيها وفي الامور لا يفيد ذلك فان قالوا لا فالفارق هنا مثله في بدالة الامة فلا بد
 من الجمع اختلاف القائلين بان الزوجان ينشر حرمة المصاهرة في ابن النطفة المحرم الى الاجنبية واللبس بهل ينشر الحرمة بغيره ام وان
 علت والبنت وان نزلت ام لا هكذا فنظر في الدين في شرحه ولم نقف على القائل بالحرمة وعلى القول بغيره لا يحرم النطفة والمهر على
 الفاعل وانما انفك الخلاف في اهلها وانها وكيف كان فهو قول ضعيف جدا ولا يبعد عليه كتمانك اختلافنا فيها او معايشته هل يحرم
 كالبا حرم فذهب الشيخ في الخلاف الى الحرمة بهما للام والبنت وهو ضعيف ويترفع العبارة يتوقف على بيان امور الاول فيهم
 من قوله فاسبق لغیر الملك لا ينشر الحرمة ان الامة يصح نظر غير الملك اليها في الجملة وذلك الوجه والكتان كما تقدم مع انه لم يصرح به
 ثم وانما صرح به في المذكورة نعم قد يستعان من قوله سابقا في جواز النظر الى اهل الدية لانهن بمنزلة الاماء الثاني في سفلت منه ايضا
 ان لها جاز في الجملة ولم يدكر جوازها بل قالوا لا يجوز النظر بغيره عليه علما بانها صرته نعم ولا يبعد في نفقتهن الا ما ظهرها
 فانه يقتضي باحتمال نظر محرم الى ما ليس يات على اصل الحرمة وصرح بعض اصحابنا بغيره ليس مطلقا فحرمه او في منه اللبس وانما الكلام مع
 عدم الشهوة والوبس والاولى ان يرد ببقاء الشهوة فيها ذكر الاحراز عن مثل ذلك النظر بغيرها كنظر الطبيب ولبس الاما ايضا المحرم
 على الخلقة وهو وقع بها بشهوة وبالا ينفية اجاعا وهو وقع بها بغير شهوة لان يحصل لك في مقابلته المحلل لا يفيد جواز ما استثنى
 بشهوة وبغيرها هذا حسن الرابع فيهم من قوله ومن نشر المحرم هنا فخرج على ابني الاسر وابنه وبناته المتطهر والمهر وبنتها
 انه لا خلاف في عدم حرمة ابها وبنتها وكانا اهلها استضعافا لولا ان مقتضى الخلاف فيه وجوب الروايات به وان كان ذلك
 الخلاف في حرمة اهلها على الاب والابن القاسم قال الشهيد في شرح الارشاد على نظير العبادة الا ان يرد بالمالك في قوله ما لا يبرح
 لغیر المالك الا من من ماله الرتبة او ماله البضع وجد لا ينفية الزوج فان الخلاف في نظرها ولها ما كان لك وانع في ان
 هل يفيد الحرمة بالنسبة الى سبه وابنه ام لا وهو من حيث انه لا ينفية الخلاف فيها لكونه يفيد جواز نظر غير الزوج ولسفي الجملة
 وقد تقدم حكم النظر الى وجهها وكيفية ابدانها مقيده بقيد عدم كونها بشهوة ولا يبره وعدم العاودة به في المجلس وبدونها المحرم
 فيلزم وقوع الخلاف في وقوعه بشهوة في نشر المحرم لا يبرح حرمة المالك وهم لا ينفية لكونه به وشبهه لان في الامور اعتبارها لا يجوز
 نظيرها بشهوة لغیر المالك فليكن ان ينشر المحرم لو وضع من المالك كذا في الروايات دالة على الخلاف لا شرط التحريم والنظر الى
 باطن العبد والكلام في اللبس كما مر واتقوا بالمتنع هنا ان لم يدكر احد جواز من المحرم بغير ضرر مطلقا ولا هذا الاصل
 جازي المالك على مالك الوفاة لسلام من محذوران النظر واللبس المحرم ايضا فان الخلاف في الامور اظهر الروايات فيها اشهر كما في
 قوله جميع الرضاع في جميع ذلك حكم النسب في جميع المذكور في باب المصاهرة من المحرم بالنكاح الصحيح والى الحر من الزنا والاشبهه
 والنظر واللبس وكل من حرم فيها على رجل بالنسبة كالاب والابن وامرأة كالام والبنت يخرج عليه لو كان بالرضاع فمحم الموطوعة
 بالعقد على ابي الوطى بالرضاع وان علما وابنه وان نزل ويحرم على الوطى اهلها من الرضا عترة وان علت وبنتها وان سفلت
 وهكذا العم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا يرد هذا محرم بالمصاهرة لا بالنسبة فلا ينفية عموم الخبر لا يرد بيننا
 ان هذا ايضا راجع الى النسب لان الابن الرضا عترة كالاب من النسب بمقتضى الخبر والام بها كالام من النسب وبنته لزوجته من الرضاع
 كبنتها من النسب واختار بنتا حرمها وعمها ونحوها ما يحرم بالنسبة يحرم من الرضاع فاما مصاهرة الاقرب فالاصح ان لا ينفية المصاهرة

لشتم من الرضاة وما انعكس على بقوله الرضاة طرفة كلمة السب وقوله يحرم من السب وروى ابو عبد الله الخزاز في الصحيح عن الصادق قال سار
 يقول لا تشك المراء على عمتها ولا على خالتها ولا على اخاتها من الرضاة وبالجملة فكل ما يحرم بالمصاهرة على الاثبات بواسطة السب يحرم
 بواسطة الرضاة وانما لم يقلوا يحرم من الرضاة ما يحرم من المصاهرة كما قالوا في السب لان الذي يحرم بالمصاهرة راجع بالسب
 كما كفى به والمنشئ من اقسام المصاهرة في باب الرضاة وفيه ثلاث اقسام المحرم بالمصاهرة كما استثنى من المحرم بالسب ايضا ما لا ينافي كما
 استثنى من المحرم بالسب ايضا ما لا ينافي كما حققناه سابقا ولا من بينهما على السوية **قوله** لو تزوج اختين كان العقد للساوية وبطل عند
 الثانية ولو تزوجها بالقبول بالطلاق لا يردس ويصح المصاهرة واكثر المتأخرين لان العقد على كل واحد منهما محرم للعقد على الاخرى
 ونسبة اليها على التوبة فلا يمكن الجمع ويصح فيها المحذور والجمع ولا في احد منهما على التبعين لانه ترجيح من غير مرجح ولا لغير معنى لان الحكم
 بالاباحة عرض معين فلا بد له من محل جهرى يقوم به لان غير المعين في حد ذاته لا جهرى له واذا بطلت هناك اقسام لزوم الحكم بالطلاق
 فيها ولان العقد عليها معانئ معنئ فيها ناشئ عن عدم صلاحية العقوق وعليها على الوجه المخصص للكنكاح وان كانت صالحا لغير
 هذه الغيرة والى على هذا الوجه يقتضى بطلان العقد وان لم يكن مطلقا لانه وجب بطلان العقد والقبول بالانكاح بالشيخ واشاعه
 استنادا الى سلسلة جليل بن وراجح على حد هاتم في رجل تزوج اختين في عقد واحد قال هو الحيا رضى ان يسبك ايتهما شاة
 ويحلى سبيل الاخرى ولان نسبية العقد على احدهما الى العقد على الاخرى لا يوجب بطلان العقد كما لو جمع في العقد بين محلة
 ومحرم ويضعف بان ارسال الرواية يمنع من العمل بمقتضاها مع في الفقه للاصول **التمهة** وفي طريقها ايضا على رب المسند
 هو يجوز مع ان كان حلالا على اساك ايتهما شاة بعقد جديد ويحلى الاخرى بطلان الجمع والفرق بين المتنازع والجمع بين المحللة
 والمحرم في عقد واحد المنقضى للتحقق في المحللة زوج وهو معنئ فلا مانع من صحة عقدها بخلاف الاختين الذي لا يمكن تزويجهما
 بغير مرجح واعلم ان رواية جليل رواها الشيخ في التمهيد باب الكسبي سلسلة وفي طريقها طحاها لانه ذكرنا ولكن الصدوق في الفقيه
 رواها بسند صحيح عن محمد بن الحسن بن الجيزي عن ابي بصير بن نوح وابراهيم بن هاشم ومحمد بن عبد الجبار عن محمد بن ابي عمير عن جميل
 عن ابي عبد الله عن رجل تزوج اختين في عقد واحد قال يسبك ايتهما شاة ويحلى سبيل الاخرى وقال في رجل تزوج خسا
 في عقد واحد يحلى سبيل ايتهما شاة وعلى هذا فيتحقق العمل بمقتضاها في المسئلة بعد تحقق المال من الكتاب فتدعى خيرة شاة
 يتوقف على الرجعة **قوله** لو وطئ امته بالملك ثم تزوج اختها قيل يصح القول بصحته النزع والبيع والعموم واحكام ما رواه ذلك
 وليس مطلق الجمع بين الاختين محرمان فان جمعها في الملك ليس محرما قطعاً وان كان الملك محرماً الوطئ يمان الكسح من الوطئ بملك اليه
 فاذا اجتمع اقدم الاقربى من كان اقربى لكثرة ما يتعلق به من الاحكام التي لا تلحق الوطئ بالملك مضاعفا الى ان الغرض الاصلى للملك
 المالية فلا ينافي النكاح فعلى هذا يحرم الوطئ بالملك ما دامت ثلثه زوجه والمصاهرة لم يرد هذا القول سوى ما بالزود فيه وجه
 من الوطئ بعد الامتناع من الزنا لغيره فلم يخل بحد النكاح على زنا الاخت كما لا يرد نكاح اختها ولا نفع في الاثبات ما بينا في اباحة
 اختها المفترضة فلم يجر كالوطئ واجب بطلان الفياس مع وجوب الفارق فان النكاح اقربى من الوطئ بملك اليه ولو انعكس
 الغرض وان التزويج الامنة ثم ملك اختها ووطئها فعل حرام لم يقدح ذلك في صحة النكاح ولا يجر اخراج الموطن من ملكه للاصل
 ولان الاقربى يدفع الاضعف **قوله** لو كان له امساك فوطئها قيل حرمتا الاول حتى يخرج الثانية من ملكه ويتدان كان في الاثبات في
 انه لا يجوز الجمع بين الاختين في الوطئ بملك اليه لا يجوز بينهما في النكاح لعموم وان يجوزوا بين الاثنين المتداول والجمع بينهما عقد
 وطئ في الحر او وطئ في ملك اليه والمرد بالجمع بينهما في الوطئ لسيماحتها ولو على التعاقب كما يجمع النبي بين الصلوة بين ولان
 الجمع الحقيقي يتمكن بالاستمتاع بما دون الوطئ وانما حرم ذلك حرم الوطئ لعدم القائل بالفرق والقول بالنسبة ملعون من جمع بين
 زوج واختين ولا خلاف ايضا في جواز الجمع بينهما بالملك وانه نكاح النبي بطلان لانه لان المراد منها ما ذكرنا من العقد او الوطئ او
 فلك الوطئ اختين دفعة واحدة على التعاقب صح الشرائع اجماعا وله نكاح ايتهما شاة فاذا وطئ احداهما حرم عليه وطئ الغرى حتى يخرج الاول
 من ملكه فان وطئها قبل ذلك فعل حرام ولا حلية للملك وكذا في سبيل من استباحها لكان يغير كما في فاعل الحرم لكن اذا وطئ الثانية
 فخرج من الاول والثانية وتزوج بمهما على بعض الوجه الاول الاول وهو الذي اختاره المصنف واكثر المتأخرين وقبله الشيخ في المبسوط
 وابنه اوديس ان الاول يتبع على الحد والثانية يتبع على التورم من سوا كان جاهلا لا يجوز وطئ الثانية ام عالما ومخرج الاول من ملكه حلت الثانية

سواء اخرجها لاجل العود الثانية لم لا اما الاولى فلا تخبرم انما تعلق بولي الثانية لانه حصل الجمع بين الاثنين فليس يجب والحرام الا يخرج الحلال
ولا صلة بقا العدل بخبرم الثانية واما الثانية فلا تخبرم اخرج احد منهما عن ملكه لم يعلن جامع بين الاثنين لانفسا سببه الثاني فلو ان
في النهاية وهو ان كان وطى الثانية على الماخبرم ذلك حرم عليه الاولى حتى يموت الثانية فان اخرج الثانية عن ملكه ليرجع الى الاولى
لم يخرج الرجوع اليها وان اخرجها عن ملكه لانه لا جاز له الرجوع الى الاولى على كل حال انا اخرج الثانية عن ملكه هذا لفظ الشيخ في النهاية
واستند في هذا التفصيل الى اخبار كثيرة مضطربة لا نقاد له مختلف المعاني فخرج الشيخ بينها بما ذكره من الاخبار صحيحة لابي الصلاح الكاشي
عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل عنده اخوان مملوكات فمولى واحد مات ومولى الاخرى فموتت عليه الاولى حتى يموت الاخرى فقلت
ارايته ان ياعها فقال ان كانا ابنا يبيعها بجاهة ولا يحظر على ابليس الاخرى حتى نلا اوى بذلك باسأول كان انما يبيع ليرجع اليه
الاوى الى ان يموت الاخرى فيقطع عن كلام الراوى والامام وما حاله انه قد سقط من جلسته كلام هذا بعض الجواب ولم يفرق فيها
بين العالم والجاهل ومنها حسنة الجلي عن ابي عبد الله ع قال سأل عن رجل كان له اخوات مملوكات فمولى واحد مات ومولى
الاخرى فقال اذا مولى الاخرى فقد حرم عليه الاولى حتى يموت الاخرى فقلت ارايته ان ياعها فقلت له الاولى قال ان كان يبيعها
ليرجع الى الاولى فلا ولا كل هذه وهذه اجرد منها من الاولى والاوى وضع سنك وفي معناه رواية ابي بصير عنه ع ومنها رواية الجلي
عنه ع قال قلت له لو جعل بشرى لاخيه فمولى واحد مات ومولى الاخرى فموتت عليه الاولى وان وطى الاخرى فهو يعلم انها عليه حرام
حرمنا عليه جميعا ومنها رواية عبد الغفار الطائي عن رجل كان له اخوات فموتت واحدة فقلت فان جعل ذلك حتى يموتها يعني الثانية
حتى حرمنا عليه كلتا هما هذه جلية ما استند اليه الشيخ من الاخبار فاستفاد خبرم الاولى على تقدير العلم من الروايات كلها واستفاد
عن خبرم الثانية مع العلم من رواية الجلي في اخرج عدم خبرم الاولى مع الجلي منها وجعل عدم خبرم بها ع على خبرم فموتت الثانية عن ملكه
ليجمع بين الحكم بعدم خبرم بها مع عدم الجلي في رواية الجلي بين الحكم بخبرم بها مع الجلي في رواية الاخرى فموتت الثانية عن ملكه
بقا هما في ملكه فاما اذا زال ملكه عن احد منهما حلت له الاخرى وهكذا في الجلي في الهندب فيكون تفصيله في النهاية جامع بين الاخبار كلها
وتجبه على هذا القول العلامة في المختلف وقله في الشرح والسبب في تخرج الارشاد والشيخ على شرحه من عادة هذه الاخبار التي لا تعلق
المشركة في الحكم بخبرم الاولى على تقدير العلم وذلك بخلاف العلم انفسا القول الاول وبطلان دليله لان الاستصحاب ونحوه لا يصار اليه
مع وجود النص وعندى في هذا الحكم نظرون في الرواية الصحيحة لا تدل على الحكم بخبرم الاولى من قبل الامام كما ذكرناه والثانية من الحسن
وهو ادون من الصحيح وان نزلنا الى القول فلو كان خبرم الاولى مطلقا ان يموت الاخرى ويبيعها لا تعرض للعود الى الاولى فليس فيها تعرض
لخبرم الثانية وشكها ان الدلالة رواية ابي بصير على ضعف في سندها كثيرا ورواية الجلي الدالة على عدم خبرم الاولى على الجاهل في طريقتها
ضعف مجيد بن زياد والحسن بن سامة فيشكل مع ذلك تفيد السابقة بغير الجاهل والاسناد في خبرم الثانية مع العلم اليقيني
الروايات الثلثة الاول لا دليل على خبرم الثانية فالاسناد وفيه اوهام الرواية مشكوك ثم حله حل الاولى مع الجاهل على اخرج الثانية
ليجمع بينهما وبين الرواية الدالة على خبرم بها شكل البضا ومع ذلك فالرواية الاخرى اصنف سند من رواية الجلي والعلل بتفصيل الشيخ
يوجب تفيد ما ذكره في الروايات الهامه ويخرج سند ذلك المطلق ومع هذا فاطرح جميع هذه الاخبار والرجوع الى هذا
الحكم كما لعل الاول شكل البضا والاسناد الى الرواية الصحيحة وهذا لا يحصل لها معنى كما عرفت من هاتفتها الثانية لانها المعنى
ما ان القول بالتفصيل كالتفصيل الشيخ الا ان عدم خبرم الاولى مع الجلي في هذا التفصيل غير مقيد باخراج الثانية عن ملكه وهذا فيه رافعا
الجمع بين حسنة الجلي ورواية الاخرى المفصلة بالجمع بالجمل وعدم روافد اعتبار الثاني الشدة بعد ما بين الرواية المتضمنة
لعدم خبرم الاولى مع الجلي مطلقا والموجب لخبرم بها مع الجلي كذلك رواينا الجلي فثبت كانتا عن رجل واحد وليس بها الظلال
احدهما وتفيد الاخرى فالجمع بينهما بجمل المطلق على المقتضى سهل ولكن لانفع الفاعل بذلك بخصوصه بل يبين جلي المشهور وبين
نقله اطلاق القولان ويمكن على ان يكون المعنى اذ ما ذكره قول الشيخ ع ولكنه اهل بعضنا فيه من التفصيل فقد وقع لغوه
اختلاف كثير في نقل كلام الشيخ وانما عرفت في حكايته بلفظ النهاية لاجل ذلك الرابع ما نقله المعنى من القول المحكى ولا وهو الدخول
بالثانية بخبرم الاولى مطلقا حتى يخرج الثانية من ملكه وهو القول يمكن الاول ولا نقله عن المصنف ويمكن الاحتجاج له برواية معوية
بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل عنده جارية اختان فمولى واحد مات ومولى الاخرى فموتت عليه الاولى فقلت فان بيعت

نفسه الى الاول قال لا يفر بها حق يخرج تلك من ملكه وهذه الرواية اضعف دلالة على هذا القول من الروايات السابقة على القول المشهور
وفيه يحرم وعلى الثانية اذا انزل الاول وتوجه من حيث لا اعتبار ان يحرم الملك لا يمنع من الجمع بينهما وبين اختصاصهما مرادنا
يمنع الجمع بالوطى بخلاف الحق فان المنع بالجمع بالعقد وان لم يطافى لوطى في المال نزل نزل العقدان مع ترك الوطى بغيره في اثر الملك
لا يمنع الجمع وانما توقف حل الاول بعد وطى الثانية عالمنا بالحق ثم حرمت عليه الاول حتى يخرج الاخر من ملكه ومع الجملة لا يحرم عليه الاول
وهذا القول نقله الشيخ في المذهب ثم شرجه بالاجاب المتقدمة كما هو عادته في الكتاب وهو مضاف لتفصيله في غير التفصيل الذي يفكره
المصنف واستفاد من تلك الاخبار التي ذكرها الشيخ بعينه لانه لم يكلف فيها بنقل الثانية في ملكه في حل الاول كيف تنفق بل عدم نية الوطى
الى الاول وفي هذا التفصيل طلق الاكتفاء بالخرج عن ملكه بمكان استفاضة من الجمع بين رواية معوية بن عمار في هذا الباب واعلم ان
هذه الاخبار قد اشتركت في الحكم بغيره الا يطاع الوطى بالحق ثم فالقول بتبطلها على الحل باخراج حل هذه الاخبار وان ضعف طريقتها
شكلا واشتركت ايضا وان اخرج الثانية لا يثبت العمود الى الاول بطلانها وهذا ايضا لا يثبت فيه وبقي ما خرج الاول من ملكه مطلقا اعم
مطلقا وان المقتضى للتحريم وهو الجمع وبقي الاشكال في حل ايها كان مع بقاها على ملكه وينبغي التوقف فيه ان يظهر المرجح وطريق
الاحتياط لا يخفى **قوله** قبل لا يجوز للعقد على الامر الا بشرط عدم الطول وهو عدم المهر والتفقهح لا خلاف في جواز نكاح الامر بالعقد
للمرء بعد الطول وخشي العنت والقران ناطق بجواز ذلك ومع ذلك فالتصريح بعدم الطول بقوله نعم وانكحوا ما بينكم وبينكم
اقبال احدهما وهو الذي ختانه المصنف وجعله شرط الجواز على كراهة الامر وهو قوله نعم وانكحوا ما بينكم وبينكم والاصل في عتقكم
واما انكم ولقول نعم ولا نرى من تخير من شرطه واحكامكم ولو انكم رويتم من سلة ابن بكير عن الصادق ع لا ينبغي ان يتزوج المرء
المملوك - الحديث وهو ظاهر في كراهة وثانيها المنع ذهب ليه الشيخ في احد قولي وكثير من المتقدمين والمتأخرين كدلالة مفهوم
الشرط عليه في قوله نعم ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فما ملكت ايها انكم من نيتكم انكم المومنات ذلك امر خشي
العنت منكم شرط في صحة نكاح الامر عدم الطول لان من شرطه شرط خفا لعنت بقوله نعم ذلك لمن خشي العنت منكم والمفهوم الثاني
ما لم يكن مفهوم شرط الامر في معناه ولا فائلا بالفرق ويؤيد رواية عدي بن سالم قال سالت ابا جعفر ع عن الرجل يتزوج المملوك
قال اذا اضطر اليها فلا بأس بالمرء بالباس المسمى بالحق ثم وقد دل على ثبوته مع استقاء الفريضة والمراد بالاضطرار ما يقتضيه
الاية من خوف العنت وان كان اعم من مرادها بالجمع وان ثبت شرطه لم يجز ان يكون كذلك بحضرة العم تلك الايات التي استدل
المرءون ودفعوا لا صلحهم وخبرهم ليس بحجة لضعف الادلة مع امكان حملها على الحق ثم حقا واجاب الاولون عن اية المومنات
بان دلائلها من حيث المفهوم وهو ضعيف خصوصا مع معارضة المنطوق وبان المعلق على شرطه ولا امر بالنكاح اما ايجابا او
استحبابا وفيهما الاستلزام في الجواز لانه اعم ويقتضي الاصل اعم من يقتضي الاصل مطلقا وبانه خرج بخرج الاغلب
فلا يدل على نفي الحكم عما عداه وكذا الجواز وبان مفهوم الشرط حجة عند المحققين ولا منطوق بعبارضة بل المفهوم وهو ما قبل التخصيص
وانما لم يثبت كون المعلق على الشرط الامر لو قد جاز في قوله تعالى فيها ملكك ايها انكم تعلقا بحدوث بدل على الامر لولا ان قوله ليس
يدل على خلاف مقتضى ما يناسب الحل بغيره لكان نكاحها ملكا ايها انكم ويؤيد ذلك اية سورة نساء في الحل والوطى
لا يبين الامر باخراج الشرط بخرج الاغلب خلافا لظاهرها لا يبين الا بدليل بعينه كنفية تحريم الزنا بان يكون في الجواز وثانيها
المنع من نكاح الامر لم يرد حجة ولا حجة بغيره نقله الشيخ في الخلاف وحجته جعله فقد الطول بالفعل بشرطه لا القعدة كنكاح الاث
والخاتمة ولما رواه الحلبي في الحسن عن الصادقة ع في نكاح الامر ولا تزوج الامر على المرأة ومن تزوج امره على حرة فنكاحه باطل
ومن ينكحها على الشرط وجوابه ان الطول اعم مما ذكره فخصه يحتاج الى دليل والرواية لا تدل على جواز نكاح الامر مطلقا بل على مكانه
في الجلاء لان دخال المرأة على الامر يدل على وقوع نكاح الامر لا على جوازه كيف تنفق ويحرم نقول بانه فان نكاحها بالشرطين جائز وينق
مخرجه للمقام يتوقف على ما دل على ما هو لائق بالمانع من نكاح الامر على ذلك الوجه بان انهم يتوجه الى الوطى ويغيره العقد فيبطل
العقد وتقال المقيده وجاز ان التحريم راجع الى العقد وحده لا يبطل لان النهي في مثله لا يدل على البطلان والاولون ينظرون الى
ان النهي هنا متعلق بركن العقد وهو الزوجه كما لو كانتا حدى المومنات او احدى الاثنتين في الجمع وعلى هذا فيخرج في المسئلة من لا يجمع
وهو يخرج نكاح الامر لكن بعينه الشرطين لكن لا يبطل العقد ونحو القول الاول ونحن نقول ببطلان العقد الثاني للمول للزيادة

والفصل والمرد به هنا الزيادة في المال وسعته بحيث يتمكن من كساح الحق بان يقوم بما يتوقف عليه من مهرها ونقصها ولو
بالقوة القربية ككسب دى الحق وغلة الملك ولا يكفي وجود المال مع عدم وجود الحق او عدم امكان وطيلها قبلا لصغر وغيره والغنى
المستترة الشدنية ولا صلها انكسار العظم بعد جبر ثم استيعاب كل شقة وضرب والمرد به هنا الاثر بالتوقع في الزنا الذي يؤدي الى غلبة
الشهوة ان لا يضر اعظم من موافقة المائ ثم المؤدى الى غضب مدبره في الدنيا واستحقاق عذاب الله في الآخرة ويطلق به حرفا الضرب
الشد يد بتره وان توبت التقوى بحيث يتغير من الزنا على الاقوى عملا بمهره من لغة والاصل عدم النقل الذي له عاه بعض الفقهاء
من انه شرعا بمعنى الزنا ان لا يضره الى معنى النقل فان ذلك بعض الاستعالات اللفظية كذا ان الطول في المال يشمل ما يربو فيه
هنا فلا يلزم نقله شرعا الى المهر ونفقتهما الثالث لو رجعوا الى شرطان فزوج المرأة ثم جحد وزوالها ولو نفقت احدها لم يهدخ
صحته النكاح السابق وان لم يطلق يدخل الحكم بمحضه ولو رجع حين ايقاعه فليس صحيح حتى لو فرض طلاقا وجوبا جاز له رجوعها لان
الرجعية بمنزلة الزوجة الرابع لو انكسرت اذ انت العتق بولي ملك اليدين مع فقد الطول لانه لم يجز له وطول الاثر لفقد الشرط المحل لجزا
نكاح الاثر لان قد رتب على دفع العتق بولي ملك اليدين برفع حرفا لغت مطلقا كقد رتب على رفعه بالتقوى ودبا احتمل الجزا لان
لا يستطيع طول حرة وهو الشرط ويضعف بان حرف العتق شرط ايضا وهو منفصل في اساس القدرة على عمل الحق شرط في وجوب الطول
كما تقدم فلما كان عند حرة ونفا او ضعيفة على الوطى برضا وصغرا وغايبه عن جيفته يحتر العتق قبل الوصول اليها جاز له نكاح الاثر
لفقد شرط الطول ودفعها للرجوع نعم لو قد وقع وجود هار وال العتق ببعض الاستتار عات غير الوطى شنع السادس لان في المنع من
العتق على القول بربيع الدائم والمنقطع الشرط لنكاح الشرط لها وانما لا يملك فان جعلنا اعتدا انتع ايضا وان جعلناه ابا حرة
كما لا يتنع وطولها بملك اليدين السابع الاية تضمنت اشراط الرجوع نكاح المومنة ومهرها ان يسباح بدونه وان قد على نكاح
الكافرة وهو يتم على القول بالمنع من نكاحها مطلقا ولو جردناه على بعض الرجوع احتمل بقا الجزا ان عملا بظاهرها الاية لان نكاح
الكافرة وان جاز الا اننا نقض بسبب مخالفتها ومخيمها مع ذلك ما يعظم شقة فلا يعتبر رجوع المنع انه لا يحترق لغت معها ويمكن
ان يقال في دلالة الاية مع تسليم العمل الاية بمهرها ان يقدر المنة من جيب عدم الطول فلا يلزم من ثبات الطول وحده جزا نكاح
الاية بل لا بد من خوف الاثر العتق وهو منفق وجود الكناية الثانية ان لو وجدت الحق على قد ما طلبته من المهر لك طلبت
ان يدين مهره ثم لا يثبت يجب بالزيادة في وجوب بدله ويحرم نكاح الاثر رجعت من تحقق القدرة المقتضية لوجوب الطول
ومن لزوم الرجوع والمستترة بدفع الزيادة وحل القدرة على التعارض وهو يتقوى مع استلزام بدل الزيادة الاسرار عارة
بج حاله او الفرد والا فاول اقوى ولهذا الفرع نظا كثره سبق منها وجود الماء والظهار في باريد من مهره ولو جرد
للعودة وجود الواحدة للرجوع غير هاتين السبع المعينة المال المبدول في المهر والنفقة القدر الزنا لا بد مما يستثنى في الدين من السكن
والخادم وشباب المدن ونحو هالان ذلك لا ينافي الفقر والفقر غير مستطع مع احتمال القدرة في الجزا المانع من نكاح الاية العتق
لو كان له غائب يتحقق به الطول ولكن لا وصول اليه الان مع خوف العتق فان امكنا الاستمالة عليه او بعد فهو مستطع والا فلا
ومن ثم جاز له اخذ الزكوة ولو وجد من بشره باقل من ثمن المثل فهو وجوبه الرجوع السابقان والتفصيل اقوى لجاز عشر
لو لم يكن ما كذا للمهر ولكنها وصفت بنا جله فان كان الى وقت لا يقرق فيه المال عارة فلا يقرق به وان كان ما يتوقع فيه القدرة فوجبا
من تحقق القدرة على الفرع الان الا ان المعبر في القدرة المال المخصوص للحرة والمفروض عدمه وشغل الذي لم يمتثل ذلك مع انكسار
كثير الطعن فضلا عن الاحتمال لا دليل عليه ان لم يكن فيه مذهب وهذا اقوى ولا فرق بين طلبها مع ذلك بقدرها المثل بمال واريد
منه وانقص وكما لا يجبا لزمانه دينها بمثل الزمان من غيرها يعرض ونحوه لا يكون وفاء الثاني عشر يقبل قوله في حرف العتق مطلقا
وفي فقد القول ان لم يعلم كذب به وجود مال في مذهب يعلم ملكه لم نعم لو ان عماله ليس له او كسبه صدقة قبل من غير يمين وكذا لو ادعى
ان عليه يتابع الطول الثالث عشر اطلق الفاعل بغير اذنه بالشرطين ان الصبر افضل عمل بظاهره قوله نعم وان نصبر اخبركم
وفي الجمع بين حرفيه مع اشراط الجزا لحيث العتق اشكال الرابع عشر مما يتبع على القول بالمنع عدم جزا الزيادة على الواحدة حتى يوجب
النكاح لا نشاء العتق الواحدة انما لا يمكن من الوصول اليها بحيث يزول العتق المعبر في المنع فلو كانت بعيدة عنه بحيث لا يمكن الوصول
اليه بدونه العتق جازت الثانية كما يجوز على العمل الاثر مطلقا اما الثالثة فيجزم مطلقا انفا **قوله** لا يجوز للعبد ان يزوج الكثر

من حرم هذه المسئلة لا يعلقها هذا من سائل المسئلة الرابع في استيفاء العدد وسيلك فيه مرة اخرى وبالحظ ان الزاوية بين
 الحزم بين وبين الاثنى عشر لا يحرم علينا بل لو فارق الاثنى عشر فلهما اخر بان غيرهما كالاثنين فيجب ذكر جميع اقسام الزاوية العدد
 المعبر عنها لا شرا لها في معنى فلا وجه لتخصيص هذا المعنى على كل تقدير **قوله** لا يجوز تكاح الامرة على الحرة الابا ذنبا ناريا وكان العقد باطلا
 هذه المسئلة تنفر عن المسابقة فان قلنا بالمنع من تكاح الامرة مع القدر على الحرة فلا كلام في البطلان هنا وان قلنا بالجواز فلا يخلو اما
 ان يزوج الحرة قبل الامرة او بالعكس او يزوجها معا وسياتي حكم الاخيرين ويمكن فصل المسئلة على القول بالمنع فتبطل ولا يمكن الوصول الى
 الحرة فانه شرط في الطول كما تقدم في غير ذلك فكاح الامرة وحجب جائز فلهما وكان عند حرة لم يجوز له تكاح الامرة الابا ذنبا فان اذنت
 قبل العقد على الامرة صح الثاني اجا عا وان لم يثبت ذنبا في بطلان العقد على الامرة او وقوعه موقفا على الرضا الحرة كعقد الفضول وغير
 الحرة في فتح عقدها ايضا انما احدها ما اختاره المعنى وهو بطلان العقد الامرة وهو نهضها بن ادريس وجا على المنع عنه وقد تقدم
 الكلام فيه مرارا وكسرة الحلبي عن الصادق قال تزوج الحرة على الامرة ولا تزوج الامرة على الحرة ومن تزوج انما على الحرة فتكاحه باطل ومن
 حديثه بن مضمير قال سالت ابا عبد الله عن رجل تزوج الحرة ولم يثبت ذنبا قال يفرق بينهما قلت عليه اوب قال نعم اثنا عشر مثاقيل
 ونصف سبعة مثاقيل وهو ما عرفت وما سالتك لرضا الحرة بعد العقد وعنده ترك الاستيفاء في هذا لعدم التعريف مشروط
 بالدخل وعلمه بالخبر وثانيها تجز الحرة بين فتح عقد الامرة او مضان من غير ان يبطل في نفسه ابتداء لان الحق في ذلك لها فلا يقصر عن
 عقد الفضول وقد تقدم ما يصلح تحقيقا لهذا القول في العقد على بنت الاخ والاف بعد ائتمار الحرة لعدم الامر بالرضا بالاعتراض من
 على انما اذنت اجا عا فيبقى الباقي وهذا هو الاقوى ويمكن ان يقر بريد المصنف بالبطلان هذا المعنى لانه كثيرا ما يطبق في مقابلته عدم الزم
 وعليه حال العلاء ثم عاوانا الاصل بان ذلك غير ان ادريس فان كلامه لا يحتمل غير ظاهر من جهة دليله وثالثها تجز الحرة بين فتح عقد الامرة عند
 نفسها وهو قول الشيخين وانما عاها وقد تقدم في العقد على بنت الاخ وعلى الامرة ما يدل عليه وعلى جبره ويريد هنا وراية انها على القس
 عن رجل تزوج امرة فقال ان شاءت الحرة ان تقيم الامرة انما ان شاءت ذهبت الى اهلهما الحديث وهو يدل على جواز نسخها عند نفسها شيئا
 بعد القول بجواز نسخها عند الامرة لكونها ضعيفة المسند **قوله** اما لو تزوج الحرة على الامرة كان العقد ماضيا وطا الحيا وفي نفسها ان لم تعلم
 هذا هو القسم الثاني من اقسام الجمع بين الزوج والامرة وبناء على القولين السابقين معا فان تزوج الامرة قبل الحرة على القول بالجمع منه
 بدون الشرطين يمكن جعدها حرة فاذا دخل الحرة عليها اعراض الامرة لان حق الجمع للحرة فان كانت عالمه بزوجية الامرة فلا اعتراض لها
 مطلقا لان دخولها على الامرة يقتضي رضاها وان لم يعلم كان لها فتح عقد نفسها لا فتح عقد الامرة اذ لم تسلط عليها على فتح عقد الامرة فليس
 له ومنه ولا سبيل الى بطلان الرضا تسلط على فتح عقدها فلم يحرم على الزوج على التصديق قال سالت عن رجل كان له امارة وليلة فزوج
 حرة ولم يعلمها ان له امارة وليلة فقال ان شاءت الحرة اقامت وان شاءت لم تقم قلت قد اخذت الامر فذهب به قال نعم بما استحل من جماعها
 وهذا القول هو الاقوى بل ادعى عليه الشيخ في الخلاف الاجماع ونهض الشيخ في ان يخرجها بين فتح عقد نفسها وفتح عقد الامرة
 وقد علم من سئلة العترة انها سبق وهو ضعيف لان الضرر ينفع عنها فتح عقد نفسها التزاول واما اللازم فلا سبيل الى فتح **قوله** ولو
 جمع بينهما واحد صحيح عقد لزم الامرة المان عقد الحرة يقع لزم مادون عقد الامرة فاذ يفرض على الرضا الحرة على قولنا وفتح باطلا على
 القول الاخر وقد علم وجها ما سبق وان كلام المصنف محتمل الامر بان كان في البطلان الظاهر بانما كان عقد هالما لا نقا المقتضى
 لشران لان عقد الامرة باطلا وبطل الحرة فاذا فتحت في الرضا عنها والصحة او عبيدة الداء على الصادق في جعل تزوج حرة واسن بمكسرين
 في عقد واحد قال اما الحرة فتكاحها جائز وان كان قد سلم لهما لهما طاهرا او ما المالك كان فتكاحا عقد مع الحرة باطل يفرق بينهما وبينها
 فقال الشيخان وانما عاها يصح عقد الحرة ويتوقف عقد الامرة على رضا الحرة في فتح عقد نفسها وعقد الامرة اختاره لعلامة في المختلفات
 العقد واحد وهو مشرول والا ولله وجهه فيها انما لم يرض بعقد الامرة فسد فتحقق الاول مع انها حاصلة بالرواية الصحيحة
 لو جاز لو با العقد خرج منه عقد الامرة لحق الحرة فيبقى الباقي والضرر مندفع عنها بخبرها او الحكم ببطلان عقد الامرة واعلم ان الجمع في عقد
 يتحقق بان تزوج ابنته واسن لآخر في عقد واحد او تزوج ابنته واسن غير بالوكالة كذلك وبالعكس او تزوجها بالوكالة فيها ويخرج لان
قوله اذا دخل بصبيته لم يبلغ لهما فانما هما منه بالاصح على خلاف الشيخ في انها فيه حينا طلق محرما بالادخل بها قبل بلوغ التسع من
 غير تعبد بالانصاف استنادا الى طلاق الروايات بالتحريم كذلك ولم تقف على خبر واحد يدل على اشتراط التحريم بالانصاف ولكن الاصح فيك

بذلك والجميع مع ذلك من العلماء متفان مع نقله الاخبار الدالة على ان كون ما في المختلف قال ان الاطلاق الشيخ شكله والظاهر ان مراده
ذلك يعني مع الانقضاء وهذا الظاهر ليس بظاهر ان الشيخ في النهاية تابع للروايات وهي بالية باطلتها على الحرهم من غير تقييد
فمع ذلك ضعيفة منسلة وليست بالباب خبر معتبر لا سناد بالاصل في ذلك خبر يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال اذا خطب الرجل فدخل فها قبل ان يبلغ تسع سنين فزني بها لم يخل له ابد او هذا غير الشيخ في النهاية والمراد بالتزنيق
بينها من جهة عليه سبيل الكتمان الخارج عن الزوجة بذلك على ما افادت العترة وجامعة شكا بالاحباب وعدم سنان الحرهم لذلك ولو اية
يرد الجعل من الباتر في رجل اقضى جارية يعني بالمرأة فاقضاها فلا عليه العترة ان كان بها قبل ان يبلغ تسع سنين قال فان اسكيا
ولم علمها فلا شيء عليه ان شاء اسك وان شاء طلق وهذا صريح في بقاء النكاح وقيل بين من رد ذلك لان الحرهم المؤبد بني في مقتضى
النكاح ان مخرجه حل لا يستتاع ولا نه يمنع النكاح سابقا فيقطع كالحصاة والرضاع واللذان والفتن للزوجة الصبا والمهر ساء وهذا هو
الظاهر من الرواية الاولى والطريق فيها ظاهرا فيبقى النكاح **قوله** من تزوج امرأة في عهد ما عاينها حرمت عليه ابد وان قبل العدة والحرهم
ودخلت حرمت انقباضا ولو لم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استئناف مسند هذا الحكم اخبار كثيرة منها رواية زارة وغيره
عن ابي عبد الله عن ابي بصير قال الذي يتزوج المرأة في عهد ما وهو يعلم لا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد
عن الرجل الذي يتزوج المرأة في عهد ما يخل له ابد الا في حاله اذ كان بها حرة ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد
وقد عين الناس في الجاهل بما هو لعلم من ذلك فقلت اني الحائض اعذر جهالة ان لا يعلم ان ذلك حرمت بها لئلا ينه
في عهد ما فقال احدى الجاهل من سمى الاخرى الجاهل بان امر حرم من ذلك عليه وذلك ان لا يقد رعى الاحكام الشرعية
فقلت فهو في الاخرى عهد وقال نعم اذا انقضت عدها فهو عهد وروى ان يتزوجها فقلت فان كان احدهما مستعدا
والاخر جهالة فقال ان يخل له ابد لان يرجع الى صاحبها ابد وهذه الرواية مع صحتها مفسلة لحكم الجاهل وشرفه بالحرهم
على العالم ويسبق الاخبار السابقة في العالم مؤيدة وان لم يكن صحيحا وتدل على الحرهم مع الدخول مطلقا حصة الجاهل عن ابي عبد الله
قال اذا تزوج الرجل امرأة في عهد ما لم يخل له ابد الا في حاله اذ كان بها حرة ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد ولا يخل له ابد
تفصيل احكام المسئلة انها اما ان يكونا عاينين او جاهلين او كلين المرأة عاتمة والرجل جاهلا وبالعكس وعلى تقدير الجهل اما ان يكون
بالحرهم او بالعدة او بهما ومذهب الثلثة في صورة الجاهل الثلثة تسعة مضائق في صورة العلم وعلى الفتاة دبر العشرة اما ان يكون قد دخل
بهما او لا فهذه عشرة صور وجلة احكامها ان شاء الله تعالى في العدة او بالحرهم او بهما في العدة حرم مطلقا وان لم يدخل في كل
عالمين حرمت كذلك وان كانا جاهلين بالعدة او الحرهم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم
يدين حيث ساعد على الاتم بالعدة وان يمكن التخلص من ذلك بان يجهل الحرهم او الشخص الحرهم عليه ويتيقن عقد عليه يتبين فساد العقد
لم يمكن الحكم بفساد العقد من جهة دون تاريخ في نفس الامر وان امكن في ظاهر الحال كما في فاني في صحة العقد وضاده حيث لا يمكن الحرهم
المؤبد يحكم بفساد العقد فيجوز بعد العدة ان شاء الله ولا فرق بين العدة الرجعية والباشئة وعدة الوفاة وعدة البثمة ولا في العقد بين
الائم والمنقطع ومع الدخول يحرم على البتة مطلقا لانه وان او طلق شبهة وكلاهما ينشتران الحرهم على اصح القولين ودخل الجاهل
بالحرهم بعد العدة لا يؤثر في الحرهم وان عقد له العلم وانما الحوم الوطى فيها ان العلم بالحرهم حاله العقد وفي الحاق مدة الاستبراء بالعدة
وجها من عدة اخرى وفيها على موضع النفس واستصحابا بالحمل في غيره ومثله بان في الوفاة المحرم في ظاهر قبل العدة مع وقوعه بعد الوفاة
في نظر الامر لان العدة لا يصح الا بعد بلوغ الجنين والاخرى عدم التوهم مطلقا ايضا وفي الحاق ذات الجعل بالعقد وجها من ايضا مرجعها
لها في المعنى وزيادة العدة الرجعية فيكون من بلب مفهوم الموافقة وانقضاء العدة التي هو برب النفس واما مكان اختصار العدة بمنزلة
خاصة ولا اشكال مع العلم بالحرهم لانقضاء الزنا الحرهم ولا في عهد مع الهوى والدخول وعده مع عدمه ويمكن الاستدلال على الحرهم حينئذ بغير
زارة عن لياقته في امرأة فقدت زوجها او فني لياقته وجب ثم تدوم زوجها بعد ذلك فطعننا قال تعيدنها جميعا ثلثة اشهر عده واحدة
وليس الاخرى تية تزوجها ابد وتدل على سلامة النكاح للعدة لكن مع قطع النظر عن سندها خضعتنا لاكتفاء العدة واحدة وهم لا يقولون ذلك
الطلاق كونه العدة ثلثة اشهر لان هذه اسهل وبموثقة ايم من الحرهم او عبد الله في التي يتزوج بغيرها ثم لا يعاد وان ابدل فان تمثيل
باطلا انها موضع النزاع **قوله** اذا تزوج في العدة ودخل فخلت فان كان جاهلا بالحرهم او بالعدة او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم او بهما لم يحرم

بالولى ويعده به جعله للفعلين بابا لاسباب التعليل لا يشترط بالتكليف ولا يحرم على المنفعل بسببه شيئا للاصل وانما يحرم المذكورات
مع سبق الفعل على التكليف كالزنا اسامع واخبره فيصح الحذف ولا يحرم الحرام الحلال **قوله** اذا عقد الحريم على امرأة عالما بالتحريم حرمت عليه
ابدا ولو كان جاهلا فسد عقده ولم يحرم هذا هو المشهور بين الاصحاب وسنده رواية وزادة عن ابي عبد الله وممن جعلتها والحرم
انما ان وج وهو يعلم انه حرام عليه لا تحل له ابدل وهو بالاطلاق فما على التحريم مع العلم وان لم يدخل وبفهمهما على عدم التحريم عليه
وان دخل ويعتقد المعنى بالاصل من ضعفه وانما الكلام في حاله العلم لضعف الرواية الا انه لا قالى لعدم التحريم مطلقا وان اختلفت
كلماتهم في الشرط فان اكثرهم اعتبر ما ذكره المصنف ومنهم من اقتصروا على العلم كالمعقد وقوا مع الرواية ومنهم من اطلق التحريم
من غير نية بين العالم او غيره كسلما وصدوق وجاعة اطلقوا التحريم مع العلم ومع الدخول في حاله الجعل منهم ابن ادريس وقوله
في الدين في شدة الحرمة تلك من الاختلافات وليس في باب من النصوص سوى ما ذكرناه ولعلم انه لا فرق بين حرام الحج والعمره
في ذلك ولا بين الفرض والمنفعل ولا بين كونهم نفس وغيره ولا بين كونه المعقد عليه محرما وعدمه ولو انعكس الفرض بان كانت الزوجة
حرة والزوج محلا فالاصل يقتضي عدم التحريم لانفسه وفي بعض عبارات الاصحاب ما يدل على التسوية بين الامر به وعلى كل
تقد يرتفع العقد فاسدا والمعتبر لولا المانع فلا عبرة بالتفاسد على التقديرين سواء علم بفساده الا واستقر في التحريم
الجارية الصريح مع اعتقاده صحته **قوله** لا تحل انما الجعل لغيره الا بعد مفاد نفسه وانقضاء العدة ان كانت ذات علة لا وجه
لذلك هذه المسئلة في المسائل محرمة الجمع بوجه وبوجه في بعض الاخبار والفسخ في تحريم العيين وهو اشد سافرة ولا ينها
ليست محرمة عينا وكيف كان فارتباطها بالاول موجه بتكليف حيث تحريمها لا يتوقف على الجمع بينهما وبين من تكلف لها بان
المراد تحريم الجمع بينهما بين العقد والوطى فقد تغل بغير فائدة لان كل واحد من الامر به يحرم براسه بالنسبة اليها عين
ان يتوقف احدها على الاخر اذا نفى ذلك حكم المسئلة واضح اجاعى لا فرق في عدتين البائنة والرجعة وان كان تحريم
بالثانية اشد لانها زوجة حرة وصية وسيا في حكم ما لو قالت وتزوجها كذا **قوله** اذا استكمل الزوجا بالعقد الدائم
حرم عليه ما زاد من غبطة ولا يحل له من الاما اكثر من اثنين لا خلاف في ذلك بين علماء الاسلام والاصل فيه قوله تعالى فانكحوا ما
لكم من النساء شئى وثلاث وربع والوار للثمن للجمع ولا يجوز نكاح ثمانى عشق لان معن شئى اثنين وثلاث ثلثا ثلثا
وربما غار ربعا ربعا وان غلنا من سلمه اسلم ونحوه عشق شوق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اساك او ربعا فارت سائرهن الى باقين
وروى زيادة في الصحيحين الصادق ع قال لا يجمع ما في خسر المراد بالغبطة الدائم فقال اغبطت اسما اذا دام مطرها وكذا لا يحل له
بالعقد على الاما ان يدين ما يتبعها من جلة الاربع فيجلد حرثان وامتنان ولا يحل له اربعاء ولا ثلاث مع الاربع بعد خطا وامتنان مع ثلث
حرثان وهذا كله على القول بجواز نكاح المرأة اختيا اذا اعتد من يمينه لشرطين فلا يجوز نكاح الثانية وقد تقدم ولا فرق في الامة بين الفتن
والمدبوة والمكاتبه قبلان يعقبنها شئى وام الولد ولو تبعت بغير كرامة في حق الحر فلا يتجاوز حرثان لان رجوع بين الوصفين
فراعى في كل واحد حكمه في جانب التحريم **قوله** اذا استكمل العبد وربع من الاما او حرثان واثنين حرم عليه ما زاد هذا عندنا موضع
دقائق وخالف فيه العامة اربع فذهب بعضهم انه لا يتجاوز اثنين مطلقا على النصف من الحر ويصل اقل منهم الى ان له اربعاء مطلقا
ومعجبة الاصحاب رواياتهم الصحيحة عن ثمة بن عبد الله وهي كثيرة **قوله** ولكل منهما ان ينكح بالعقد المنقطع ما شاء ولكن الملك اليهين اما
عند المصنف في الاما فهو موضع وفات من جميع المسلمين ولهم قولهم نعم وما ملكك اما انكم وجوا ذلك للعبد بناء على كونه يملك
ذلك وامامنا بالعقد المنقطع فالمشهور بين اصحابنا ذلك واجبا وهم به كثيرة منها رواية وزادة عن ابي بصير قال الصحيح قال قلت ما يحل
من المتعة قال قلت ما يحل من المتعة قال سمعت روى زيادة عن الصادق ع قال ذكر قوله المتعة اهي من الاربع قال قلت من وج
سهم سهم الفافا بن سباجات وسئل ابو بصير الصادق ع عن المتعة اهي من الاربع قال لا ولا من السبعين وعن محمد بن مسلم
عن ابي اقرم في المتعة قال سمعت من الاربع لانها لا تطلق ولا توثق وانما هي سباجات لكن يكره الزيادة فبين على الاربع
لوراية عمار عن الصادق ع في المتعة قال هي احدى الاربع ونزلت على الاستحباب جمعا بينهما وبين ما سبق ولصحة احدى ابى بصير
على الرضا ع قال قال ابو جعفر ع اعملهم من الاربع فقال له صفان من بحر قال الاصل ما قال نعم واعلم ان جميع ما في البلا
من الاخبار معلول السند عندنا الا في الاول موقوف والثاني في طريقه جباله وكذا الاربع وفي طريقه الثالث ضعفه من ثم ذهب الى

ابن الربيع الى المختار من الزيادة فيمن على الاربع غناه بعد المائة وحجته احد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يكون عند المائة
 ايله ان يزوج اختها سعة قال لا قلت حكى زيادة عن ابي جعفر انما هو مثل الماء يزوج ماشا وقال لا هي من الاربع ويؤيد
 الخبران الاخران وفي المختلف انقص من الحكم على مجرد الشهادة ولم يصرح لمخارذه وعلاؤه واضع وعوى الاجماع في ذلك غير سديد
 ولو ثبت صحاحه **قوله** اذا طلق واحدة من الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى ينقضي عهدهما ان كانت الطلاق نكاحا وجوبا ولو كان بائنا
 جائز له العقد على اخرى في الحال وكذا القول في نكاح اخيه على الرقبة على كراهية البيهقي **قوله** وجبة المنع في الرجعية
 انها حكم الرجعية ومن ثم لم يمتنع نفعها وجازت رجعتها بمجرد العقد كالاستمتاع فلم تقدر الزوجة في الحكم فلم تطل في
 لما تقدم من انهم من جمع مائة في خسر وامع البيهقي في رجعتها بغير حصة النكاح فصارت كالاخية وانما يكون لزوجها بغير
 النكاح بلا سلطة العدة ولو اية زيادة عن الصادق قال اذا جمع الرجل اربعاً فطلق احد فام يزوج الماسة حتى تنقضي عهدة المائة التي
 طلقها وحلت على الرجعي او على الكواهة وفي معناها غيرها وفي الحل نظر من حيث عدم المعارض بغير ودان في الفصل في الاخ في
 روايات منها حسنة الحلبي عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته واختلفت منه وابنته ان يزوج اختها فقال اذا برئ
 عصمتها فلم يكن له عليها رجعة فلم ان يخطب اختها وكذا يكون نكاح الاخ في عده اختها البائنة لا طلاق المهر عنه في رواية عنه
 المحول على الكواهة جبا وفي المذكرة حل رواية زيادة في النكاح على احد الامرين لورود النص في الاثنين من حيث عدم الفاء
 بينهما **قوله** اذا طلق احدى الاربع بائنا وتزوج اشقيت فان سبقت احداهما كان العقد لها وجبة البطلان مع الاخرى
 التي من الزائد وهو مشترك بينهما ولا اولوية لاحدهما على الاخرى فيكون كل واحدة منهما من العقد عليها هذا الوجه
 الروايات بالتحريم في خصوص هذه المسئلة ما وقف عليها ولكن روي جليل في راجع للمهر من الصادق في رجل تزوج خا
 في عقد قال على سبيل ايتين شيئا ساء وسبب الاربع ولا فرق بين وقوعه في وقت واحد وبين تزوج الاثنين وعده ثلث وعلى بعضهم
 الرواية جاعة منهم الشيخ في النهاية واتباعه واختاره في المختلف واجمع لزم الرواية بوجود المنع للمباشرة وهو العقد واستثناء المانع
 اذ ليس الا انضمام العقد على الاخرى وهو لا يقتضي تحريم المباح كما لو جمع بين امرأتين وعلمه عنها في عقد وكما لو جمع بينه المباح
 والمحرم في البيع ولا اشكال في الاطلاق والتعيين ان في التعيين تحريم واحدة معينة فيبطل العقد عليها ويحل اخرى معينة في الاطلاق حل
 واحدة مطلقة وتحريم اخرى مطلقة وقد عقد عليها معا فيحل في العقد اذ لا وجود للكل الا في جزئية وفيه نظر لان العقد
 المحرم ثابت به وبه العقد على الحلية كذا فلا يضر الانضمام بخلاف غير معينة لان كل واحدة صالحة للمعينة منفردة ومنه
 عنها في الانضمام ولا اولوية ويعلق العقد بغير معينة غير كاف في المعينة بل لا بد من تعيينها قبل العقد كما لا يخفى على احد المراتين
 اجماعا وهذا يحصل الفرق بين من يزوج نكاحا عينا ومطلقا وقد تقدم هذا الخيف بعينه في الجمع بين الاثنين **قوله** اذا استكمل
 المرة ثلث طلاقات حرم على المطلق حق تنكح زوجا غيره **قوله** اما اعتبار الطلاقات الثلث في التحريم المطلقا وان كان تحت حرة فهو موضع
 وثاق بين علماء الاسلام والاية منزلة عليه واما اختصاص المرة بذلك وان كان تحت عبد كما خصص الامم بالاثنين وان كانت
 تحت حرة فهو من هي الايجاب وسنذكرهم الاخبار الدالة على اعتبار اربع الطلاقات في نكاح الزوج خلافا للعلماء حيث جعلوا
 الاعتبار بالزوج فان كان حرا اعتبر الطلاق ثلثا وان كانت الزوجة امراة وان كان عبدا اعتبر في التحريم طلاقان وان كان تحت
 حرة ولا فرق في الطلاقات المحرمة على هذا الوجه بين كونها عدة وغيره بطلان المحرم ابد كما سيأتي **قوله** اذا استكمل المطلقة لعدة
 للعدة ينكحها بنكاح جلال حرم على المطلق ابد المار بطلان العدة ان طلقها بالشرائط ثم راجع في العدة ويطلق الثانية
 فينكحها بعد عدها روج اخر ثم يفا رجعا بعدان بطاها مرة وجبا الاول بعد العدة ويقبل كما فعل الرجل ان يكمل لها تسعا كذلك
 يتخلل بينهما نكاح رجس فيقوم في التسعة من بدل ومن هذا يعلم ان الطلاق التسع العدة مجاز لان الثلثة من كل ثلث ليست للعدة
 بل للسنة وجبة التحريم اما باطلا فاسم الاكثر على الاقل وباعتبار الجارية وتظهر فائدة الاعتبارين فيها لو طلق الاولى للعدة والثانية
 للسنة فان العلانية ينبغي ان تكون الثانية ويصدق على الثانية اسم العدة بالاعتبار الثاني دون الاول وفيها لو كانت الثانية
 للعدة والاولى للسنة فعلى الاول يختص بها الاسم وعلى الثاني المجاورة ويصدق في الاسم على الطرفين بجوار وتساوي ذلك ففي اعتبار التحريم
 بهذا الشكل ان وجود العلاقة بينهما كما انما اتفقت في الثالثة اجماعا من ان تعليق الحكم على المعنى المجازي على خلاف الاصل لا يصح اليه

[illegible]

كذا هذا الشرح المنكر فيمكن حمل المنكر الاول وعند على الكراهية جها والاولون اجابوا عن الاية المجردة بانها منسوخة بالاية الثانية
 وقد روي الشيخ عن زوائد في الحرج عن الباقر ع قال سالت عن قولنا من جعل والمحضات من الذين اوتوا الكتاب من
 قبلكم وقيل هو منسوخة بقوله ولا يتكلم بعضهم الكفار وعن الرواية بجعلنا على استدانة نكاحها اذا اسلام زوجها او على النقية
 والمجوزين ان يمتنعوا من النسخ لعدم شئته وعدم المناقاة بين اليتين لان الاولى دلل على النهي عن نكاح المشركات على العموم والثانية
 دلل على اباحة الكتابيات في خاصة والجمع بين الخاص والعام معين بتخصيص العام وبقر حكمه فيما عدا الخاص فلا وجه للنسخ والاية
 النسخية من التمسك بعضهم الكفار فليست صريحة في ازالة النكاح ولا فيما هو اعم منه واشارات النسخ بمثل هذه الرواية مشكوك فيها
 مع عدم صحة سندها ثم من الجائز حمل النهي على الكراهية فانه جامع بين الادلة معناه ان العموم بتخصيص المشركات بما عدا الكتابيات
 فيصح دلالته الادلة كلها على جواز نكاحهن على كراهية والمنع عما عداهن من المشركات والمصة وكثير المتأخرين جعلوا بين الادلة على
 المنع على الدائم والاباحة على المؤجل وملك القيين لظاهر قوله نعم في الاية المجردة اذا اتيتموهن اجرهن فان من المصلحة قد اطلق
 عليه الاجر في ايها والايمان الاخبار الى ان نكاح الكافرة لا يكون الا في محل الضرورة ولشرح بعض الاخبار بذلك وفيه نظر
 لان الاجر يطلق ايضا على مطلق المهر وقد روي في القرآن ايضا وصحيفة معوية بن وهب صريحة في الجواز اختيارا وشرح بعض الاخبار
 بتجيز نكاحهن بالمتعة لا ينفى جواز غيرهن وقد استدل في الخلاف والادلة بما اطلنا على تحته والمنع منه ما لحضناه بقى الكلام في الجحسية
 فان الظاهر عدم دخولها في اهل الكتاب لقول النبي ع سموا بهم سنة اهل الكتاب فان فيه ايماء الى انهم ليسوا منهم ولان ذلك قيل
 انهم وروايتها ايضا غير نكاحي نسائهم ولا اكل ذبايحهم فيضعف الاحتجاج ببعضها دون بعض والرواية عامية واراوا ذلك الاحتجاج
 نقلا لاختلاف في ذلك فروي محمد بن سنان عن الرضا ع قال سالت عن نكاح الهيرانية والنضرانية فقال لا باس فقلت فالجحسية
 فقال لا باس به يعني متعة ولقطة يعني متعة من كلام الراوي وهو اعرف بمقصدا لاما لان السائل ويمكن عوده الى الجحسية خاصة
 والجميع ومع ذلك فالرواية ضعيفة السند بحديث سنان وفي رواية اخرى عن ابن سنان عن منصور بن عيسى عن ابي عبد الله ع
 قال لا باس بالرجلان يمتنع بالجحسية وروي حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا شله ومضد مجبول والاخرى مرسلة وروي محمد بن
 سنان ايضا عن سهل بن سعد الاشعري قال سالت عن التمتع بالهيرانية والنضرانية قال لا اري بذلك باس فقلت فالجحسية
 قال اما الجحسية فلا والى هاتين اشار لمع بقوله وكذا حكم الجحسية على شبه الروايتين وانما كانت رواية الجحسية اشبه لان الثانية
 من ثبوت زيادة على الضعف المشترك ودولية الجحسية منسوبة ويدل على ابحاثها بملك اليه عموم قوله نعم وما ملكت ايها منهم خصوص
 محبة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال سالت عن الرجل اسلام نفي في الجحسية او فتح سندنا من هذه الرواية وقد دلل على النهي من نزوحها
 مطلقا السائل للدارم والمتعة ونفي الباس عن وطنها بملك اليه ويمكن ان يستدل بها جواز المتعة لما روي ان التمتع لها بمنزلة
 الاثمة واعلم انه لا فرق في اهل الكتاب بين المقيمين والمذنبين لاسمها لاسمها ولكن يتأكد الكراهية في نكاح الحرة عند من لا يفرق
 وهو حامل منه ولا يقبل قولها فان حلها من سلم وانما اخضر اهل الكتاب باليهود والنصارى دون غيرهم ممن يتسكنون بكتب
 الانبياء كالمسيحيين ودرسين ابراهيم وبالزبور لان تلك الكتب لم ينزل عليهم بنظم يد رس ونبيل وانما اوحى اليهم معانيها وقيل
 انها كانت حكما وموعظا ولم تتضمن احكاما وشرايع ولان ذلك كان كل خطاب في القرآن لاهل الكتاب فخص بها بين المائتين
قوله ولوارثه احدا الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال اذا ارتد احدا الزوجين عدا الاسلام انفسخ العقد بينهما في
 الحال على تقدير لانه ضرب من الكفر الذي لا يباح الشناخ معه ثم ان كان الارتداد قبل الدخول حصلت البينة في الحال لعدم
 العلة وسقط المهر ان كان المهر هو المدة لان الفسخ جاز من قبلها وان كان هو الرجل فعليه نصف مهر المسمى ان كان صحيحا لان الفسخ
 من جهة فاشبه الطلاق وان كان التسمية فاسدة فنصف مهر المثل وان لم يكن سمي شيئا فالمتعة وقيل ثبت جميع المهر في هذه
 الصورة لثبوت العقد وينتفع بالطلاق لدليل لا يوجب الحاق غيره به لا يبرق القياس الذي لا يقولون به وهذا هو الاقوى
 ولا فرق في هاتين الصورتين بين كونه الارتداد من فطرة وملة الا في مقدار العدة وهو اقل وان كان لا يرد او يصعد الدخول
 وكان من المدة مطلقا وفقا لانفساخ عمل العدة فان انقضت ولم يعقد بان منه وليس له التزوج باحتها ولا يجاسر في زمنه العدة لانها
 كالرجعية حيث يرجع عودها في كل وقت وان كان المهر هو الزوج فان كان المهر هو الزوج فان كان عن ملة وقف الفسخ على انفساخ العدة

وهي كعدة الطلاق فان عاد منها ملك بها والاكثان من رواه كانت من فطره بانث منه في الحال واعتدت منه عدة الوفاة
لعدم قبول ثبوتها في هذه الحال بالنسبة الى حكم بالزوجة مطلقا وثبت المهر على التقديرين لاستقراره بالدخول واعلم
الفرق بين الارتداد عن ماله وفطره فخصص باصحابنا وفي كل يوتي ثبوتها بحيث ياتي في محل انشاء اهرقن واما العادة فلا يثبت
ببناها ويعملون الفسخ على انقضاء العدة مطلقا ولو ارتد اسما فهو كما لو ارتد احدها لان المرتد لا يسوغ له نكاح
سليم ولا مرتدة مطلقا كما سياتي ان شاء الله تعالى **قوله** واذا اسلم زوج الكتانية فهو على كاهر سواء كان قبل الدخول او بعده هذا
ما استثنى من نكاح الكتانية واما عند من منع من اصحابنا وهو استدلاله ان اسلم دونها فان بقاء النكاح موضع رفا
سواء كان قبل الدخول او بعده وسواء كان قبل الاسلام كتابيا ام غيره **قوله** ولو اسلمت قبل الدخول انفس العقد ولا يبرأ
كان بعد الدخول ووقف الفسخ اذا اسلمت زوجة الكافر ونفقاته كان قبل الدخول انفس النكاح في الحال لعدم العدة وانشاء
كون الكافر زوجا للسلمة ولا يبرأ لان الفرقة جاءت من قبلها وان كان بعد الدخول ونفس الفسخ على انقضاء العدة الطلاق من وجب
اسلامها فان انقضت وهو على كاهر يثبت انها بانث منه حين الاسلام وان اسلم قبل الدخول لا نقضاء هاتين بقا النكاح ولا
فرق في ذلك بعد ان يكون الزوج كتابيا او ثنيا اما اذا كان وثنيا فهو موقوف وفات واما اذا كان كتابيا فهو اجمع العقول
لعدم قوله نعم وان جعل له الكافر من على المؤمنين سبيلا وصحبه احد من ابني نصر قال سالت الرمام عن الرجل يكون له الزوجة الفطرية
فيسلم هل يحل له ان يقيم بعثا او اسلمت لم تحل لم قلت جعلت ذلك فان كان الزوج اسلم بعد ذلك يكره ان على النكاح في
لا تزوج جديد والقول الذي حكاه المعص من بقاء عقد الذي على السلمة للشيخ في النهاية وكتابي الاخبار واستناد الى رواية جليل
در اجماع من بعض اصحابنا عن احمد هامة انه قال في البيهقي والجوسي اذا اسلمت امراته ولم يسلم قال لها على نكاحها ولا يفرق
بينهما ولا يقول يخرجها من دار الاسلام الى الجيرة ودواية محمد بن مسلم في الحسن من ابا قريظ قال اهل الكتاب وجب من اذنة
انما اسلم احد الزوجين فبما على نكاحهما وليس له ان يخرجها من دار الاسلام الى دار غيرها ولا يبيت معها ولكنه باها في لهما واما
المشركون مثل شركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم على انقضاء العدة فقد بانث منه ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا رية
له واجوب بضعف الاولى بعلى بن حديد وبارسها وعن ثمانية معارضتها بالرواية الاولى وهو وضع طريقا لهما من الصحيح
وهذه من الحسن والشيخ في بجمع بين الاحصاء وحمل الاولى على من فطره كافر للذمة والاخرين على بقاءه عليها والعجل بها في رفق
لجاءه على انفساح النكاح بخروجها من العدة عتقا باجماع الفرقة واعلم انه على قول الشيخ بعدم بطلان النكاح في الذي لا فرق
بين كون اسلمها قبل الدخول وبعد تناول الادلة للحالين وروايتهم من عبارات بعض اصحابنا خلاصا لخلافات بما كان الاسلام
بعد الدخول وليس كذلك **قوله** واما غير الكتابين فاسلام احد الزوجين موجب لانفساح العقد في الحال هذا ما خلا من غير
فان المسلم كان هو الزوج فلا سبيل للمكافرة عليها مطلقا كما مر ولا تحل له وان كان هو الزوج فانه يجوز له نكاح الكتانية ابتداء
واستلزامه ما عجزها فلا يجوز اجماعا والكلام في المهر كما مر وينبغي تفصيل غير الكتابين بكنها معاكن للذلة فانه يصيب مع العكس يكون
احدها كتابيا والاخر غيره ولا يتم الحكم فيه لان النكاح بين المسلم على الكتانية كما مر من تقدير كون الزوج وثنيا والزوجية كتابية وكذا
يصح مع العكس لانه اسلمت هي فان الحال ان السابق ياتي فيها كانهما على من النغير بالوثنيين يشهد غيرهما من اضا في الكفا
غير الكتابين فوقع في حل الاخر وكان قول العباد ان يقولوا ولو كانا معا غير كتابين او ما ينوي هذا المعنى **قوله** ولو انتقلت
زوجته الذي الى غير دينها من ملل الكفر الى ب افر منه فلا تحل كل من المستقل عنه واليه ارا ان يكون ما يفر اليه اهل عليه ولي وعلى
التقارير الاو بغيره ان يكون الزوج مسلما او كافرا يفرنا الصودا ثلث عشرة والمصنف انفس على كون الزوج وثنيا واطلق الحكم
في انتقالها الى غيره ثبانا من ملل الكفر لثاقل الانقسام الاو بغيره وحاصل ما ذكره ان كان الزوج وثنيا وانتقلت زوجته الى دينه
الى غيره من ملل الكفر سواء كان ذلك الدماء عليه اهل اولم يفر عليه هي لعين عليه نعم ومن يتبع غير الاسلام ثبانا فلن يقبل
منه وقيل من عدل وثنية فاصلوه ويخفف الفسخ بينهما في الحال لانها لا يفر على ذلك وانما يقبل او يسلم وعلى التقديرين
ينفسخ النكاح بينهما وبين الذي وفيه نظر من وجهين احدهما ان حكمتا على الذي بين الكفر لا يفر لهما وانتقالها الى دين صحيح
فيه وانتقاله في دينهم فلا يفسخ ما رت حيرة وعلى تقدير ثبوتها في الانفساخ من جهة لاس جنة الكفر الثاني انه على تقدير الاسلام

لا ينبغي اطلاق الحكم بالانفساخ بل محيى فيه التفصيل السابق لو كان بعد الدخول توقفا لانفساخ على انقضاء القعدة قبل اسلامه
 ولو كان انتقاه الى من يعترى اهله عليه كما لو انتقلت المهرية الى النخل بنيت بنيت على انها هبة على ذلك ان لا على تقدير عدم
 اقرارها الوعادت الى من يتبعها على ذلك كما لو كانت يعترى ابدا ام خلافا فقدم بحشر في الجهاد وبنشأه الخلفان وان الكفر ملزمة واحدة
 وشاوى ابد بين في التقدير من عموم قوله نعم ومن يبيع غير الاسلام دينا فله ان يقبل منه ولشريك ذلك منزلة الارث وحسب
 احدث دينا باطلا بعد عزاء بطلان من كان ثلثا بافراوه في احدى العاتين بقى النكاح ولا فيه اسلف **قوله** وانا اسلم الذي
على كثر من اربع من المتكوجات بالعقد الدائم استدام اربع من الخواضع المراد بالزوجات هنا ان يكن كتابيات مثله الصحيح
 اطلاق استدامه نكاح العدة المعتبر بكونه كاتوات غير كتابيات انفسخ عقدهن باسلامه مطلقا ان لم يسلمن معمر في العدة ان
 كن مدخل لهن والحكم بتجهيز المهرين واسكن بنوه على جواز نكاح الامه بدون الشراطين او على ان الممنوع ابتداء نكاحه لا استدامه
 كما ذكره في الشكوه وفيه الى علمنا ولو جبره الثاني ومن ثم اطلق المصنف للحكم من غير نقل خلاف ولا فرق في جواز تخيير من شاء
 منهن على تقدير زيادتهن على العدد الشرعي بين من تقدم نكاحها وقاخر وافوت عند فالان البنيصة قال لغيره ان اسلف اربع
 وفارق سائرهن من غير استعصال وهو يفيد العموم ولا فرق على تقدير كونهن كتابيات بين اسلام بعضهن ومعه وعده حتى لو اسلم مع اربع
 جاز له اختيار الكتابيات لانه الاسلام لا يمنع استمرار نكاح الكتابية ولا يوجب نكاح المسلمة بل كانت الافضل له اختيار المسلمة لشرفهن
 على الكافرات ثم ان لم يكن دخل من اختياره فلا يلزم الا الاستعصال المستحب ان كان على الاقوى وقيل ثبت لها به المثل لانفساخ
 نكاح ما زاد على العدد فتكون على البينة **قوله** ليس المسلم اجبارا زوجة الذمية على الفصل لان الاستمتاع ممكن من دونه ولو وضعت
 بما يمنع الاستمتاع كالنكاح والوطء والطفاء المشفوكان له الزوايا بالزنا ولم ينه عن الخروج الى الكنائس والبيع كماله منها من
 الخروج من منزله وكذا لم ينه عن شرب الخمر بل كل لحم الخنزير واستعمال الخناصات لا فرق في الفصل الذي ليس له اجبارها عليه بخلاف
 البعض والجنابة عندنا عدم توقف الاستمتاع عليه وكونها موقرة على دينها وبنيته بقوله لان الاستمتاع ممكن بدونه على خلاف من خالف
 فيه وهو الصدوق من علماءنا ومن العامة اشترطوا في جواز دلي لها مثل الفصل بين الانقطاع فانها حينئذ يجر عليه لتوقفا لاستمتاع
 عليه والمراد حينئذ ابقاء صورة الفصل وان لم يبيع منها ثم لا يجازها على نقل ما ينقص الاستمتاع بدونه فله ان لا يكل ما ينقصه بقاءه
 كالوسخ والكثير والنفق الغالب وطول الطفء وشغل اليد والعانة وشرب الخمر الموزى الى الاسكار لان السكر مانع من تمام الاستمتاع وكذا
 كل لحم الخنزير وبياض الفجاسات المنفرة ولا فرق في السكر بين قليله وكثيره لاختلاف الناس في مقدار ما يسكر فيه ثم اسكر القليل منه
 فنيا في المنفرة ولكن بشكل هذا الاطلاق يخفى تناول القنات البسيرة التي يعلم قطعها عدم اسكارها وكذا الاطلاق ينه عن استعمال
 الخناصات انما يمتنع على تقدير ايجاب نفرة وعلى القول بجهلها بدنها كما يعبر بها العامة هنا اما على قول اصحابنا من فحاشا بدونها فلا
 تغلر وجه المنع من مباشرتها مطلقا بل حيث يتناول الاستمتاع وبوجب نفرة الطبع ومثل هذا لا يخص بالكَافرة بل يشتركها المسلمة فيه
 حتى ان لم ينه عن تناول كل ذي نفرة حيث يتناول الاستمتاع وبوجب نفرة الطبع ومثل هذا لا يخص بالكَافرة بل يشتركها المسلمة فيه
 الاستمتاع الواجب عليها في كل وقت كالمسلمة من الخروج الى المساجد ومخوها من بيوت الاقارب والجيران فان هذا الحكم مشترط
 بين الزوجات مطلقا ولا فرق في ذلك بين الشابة والمسننة وان كان المنع في حق الشابة اقوى خوفا من الفتنة **قوله** واما هو بالقول الدائم
على الاختيار بين كونهن كتابيات بلزم منها الاختيار وقد عبروا عنه بالضمين والاول مثل اخبرت نكاحك واخبرت تقدر نكاحك
 واخبرت بقاءك على النكاح او حبسك عليه او عقدك نكاحك واسكتك من الالفاظ الدالة عليه صرحوا ما الكناية فهو ما يدل اللفظ عليه
 بالانتماء كما لو كان عنه ثمان سنوة واما ارجع انفسخ فان لم يلزم نكاح اربع الباقيات وان لم يتلفظ في حقهن بشئ لان نكاح اربع
 لازم له وقد جعل الشارع له خيار فصح نكاح من شاء فانما اختياره نكاح اربع ثبت عقدا لباقي والى هذا اشار المصنف بقوله ولو قال
 لما زاد على اربع اخبرت فرائك ثم وينبغي ان يكون بقوله اخبرتك واسكتك من هذا حيث لم يصرح بأداة النكاح **قوله** ولو قال
لواحدة طلقك صح نكاحها وطلقت وكانت من اربع ولو طلق اربعاً اندفع البيوت في حرمك ونكاح المطلقات ثم طلقها بالطلاق
 لا يكره جابر به الا الزوجية من جهة الالفاظ الدالة على اختيار الطلاق الواحدة او زيد فانه يكره فيقال المطلقة لان الطلاق موضع
 لاذلة فدل النكاح فلا يوجب به الزوجية فاذا خاطب واحدة منهن كان ذلك دليلا على اختياره زوجة او لا ثم يقع به الطلاق ان حصلت

شرائطه وينقطع نكاح المطلقا في دينه رج نكاح الباتيات بالشرع والاصل في ذلك ان الاخبار ليس باللفظ بل بالمعنى
 واللفظ وضعه والعلية والطلاق يدل على ارادة النكاح كما في قوله في وجه العامة ان الطلاق ليس نفسا للنكاح لقول النبي
 لغيره ان لا يدركه ما سلم على خيرة طلق ايها شئت كان الطلاق مع النكاح كان ذلك نفوسا نكاحا عليه واجب بان
 تسليم اراذه الطلاق مجازية وهو الفراق **قوله** والظاهر والاولى ليس بالضرورة على الاختيار لانه قد يقول جبهه غير الزوجية فيه
 بالاعتليل على الفرق بينهما وبين الطلاق حيث كان اختيارا وارتبها وجه الفراق المهار وصف بتحرير المرأة المراجعة والاولى
 حلف على الاستناع من وطئها وكل منهما بالاجنبية التي منه بالزوجية فانه في باب ان الظهار اذا جازى به الزوجية ترتب عليه
 احكام مخصوصة وان ضلكت به الاجنبية لا ثبت تلك الاحكام وكان في معنى بالنسبة اليها وفي الاول لو حلف على وطئ الاجنبية
 نكحها ووطئها كان عليه الكفارة وكذلك بالزوجية زيادة احكام اخر والحاصل ان نفس الحطية لا يستلزم الزوجية فلا
 يكون احدها اختيارا والآخر الطلاق فانه واقع للنكاح الثابت فالنكاح جز منه وهو لا يترتب له ما يترتب له بغيره فانه يستلزم اثباته
 بما يستلزم الزوجية فلا يكون احدهما اختيارا وقال الشيخ ان كان واحد من الظهار والاولى لا يكون تعينا للنكاح كالطلاق ولا يترتب
 مخصوصه بالنكاح فاشبه لفظ الطلاق قد عرفت ضعفه وينفرد على القولين ان الظهار والاولى يقعان على الثاني ويوقعان على
 اختيارا لظاهرهما والاولى فان اختارها للنكاح يبين وقوعها من حيث الاختيار ولا من حيث العيصية لان الزوجية لم تكن محققة
 قبله وتظهر المفارقة فيما ان كان الاول في يد غيره او بعد اشر فاشبه ما هو من حيث الاختيار ايضا واما بالنكاح فاشبه
 اذ ظاهر الاختيار وجهه التمسك بظاهر الحال وهو لا يبطا الا من ينفذها لانه على الرغبة فيها وظاهر حال المسلم صيانته
 عن الزنا ولهذا عوجها في الطلاق ونسخا على تقدير الخيار التابع وعلى هذا لو طار اربعاً ثبت عقدهم وانفذ البواقي ويظهر من
 المصنف والجامع عدم الخلاف في ذلك عندنا **قوله** ولو قبل واستحبه يمكن ان يقال هو اختيار كما هو وجهه في حق المطلقين وهو
 يشكك بغيره من الاحتمال وجبركها اختيارا وان المقتضى لكونه الرضا اختيارا وهو لا ينفذ على الرغبة وصيانته حال المسلم قائم
 فيها فدل على ان على الاختيار كما انهما بدلان على الرجعة لا بطريق القياس عليها بل المراد تشبيه الاختيار كما انهما بدلان على الرجعة
 لا بطريق القياس عليها بل المراد تشبيه الاختيار بالرجعة لثباتهما في المعنى المصنف استشكل الحكم فيهما من حيث هما اضعف دلالة
 من الرضا والاحتمال بينهما بطريق ما يثبت انهما قد يوجدان في الاجنبية وفي الاول نوع ولا اشكال مع قصد الاختيار **قوله** ان الزوج
 امرأه وبقيها ثم اسلم بعد الدخول بهما حراما وكذا لو كان دخل بالام اما لو لم يكن دخل واحدة بطل عقد الام دون النبت ولا اختيار
 وقال الشيخ له الخبر الاول اشبه ان اسلم الكافر وقد تزوج امرأه وابنتها فلا يخلو اما ان يكون قد دخل بهما احدهما او لا يكون قد دخل
 فاقسامه اربعة الاول ان يكون قد دخل بهما فحراما معان ينقطع الاختيار اما الام والعقد على النبت فضلا عن الدخول واما النبت
 فالدخول بالام الثاني ان يدخل بالام خاصة فيريان ايضا لما ذكر في الاول الثالث ان يدخل بالنبت خاصة فيري الام للعقد
 على النبت وبطل عقدها ويلزم عقد النبت لان نكاح الكفر محرم لم يتخير ارجعوا لو اسلم على زيد منته ويصح نكاحه بغير عقد
 عقد وقال الشيخ لا يتخير لا يتخير لانه على ان عقده لم يزل لا يحكم بمحمدة الا بانضمام الاختيار في حال الاسلام والا فهو باطل في نفسه بدون
 ذلك ومن ثم امر بغير الدخول بهما ولا نفقة ولا نفقة حيث فيها فزاها كما لو لم يعقد عليها ولا نزلوا اسلم على اثنين غير ابنتها شاء ولو
 كان العقد صحيحا لزم بطلان نكاحه اسلم وعلى هذا فان اختار نكاح النبت استحق نكاحا وحرمت الام مؤبدا وان اختار نكاح الام لم يحرم
 النبت بدون الدخول واجيب بان ما ذكره من سقوط المهر والنفقة لا يدل على بطلان العقد بل الرجوع فيه انه نسخ جاز الا من قبل الزوج
 ولان العقد لم يكن صحيحا لم يكن لانضمام الاختيار اثر في صحته كما في كل عقد باطل والامح القول الاول واعلم ان لا يفتقر الى نفقة المرأة
 والنبت في العاقبة باسلاهما معا امكنهما كتابتين نظر الى انها لو كانتا وثنتين بطل نكاحها لغيره من غير ان يكون على المسلم بدون الدخول بل
 الجواز والعاقبة باسلاهما لان لا يحرم تزويجهما باسلاهما مطلقا بل مع انقضاء العدة ولم يسلمها فيها كما فعل هذا مجرب اسلامه مع عدم الدخول
 بهما لا يوجب تحريمهما مطلقا بل من حيث الجمع بالام والنبت بل يكون حكمهما كالكتابيتين من حيث العقد والدخول وعدمه ويريد ان يوجب
 العقد لهما فان اسلمها تحريم بطل عقد الام كما هو والابا نكاحه كما لو لم يكونا اما وبنتا **قوله** ولو اسلم عن امره وبنتها فان كان وطئها
 حراما وان كان وطئ احداهما حراما وجبر تحريمها مع وطئها طاهر لان كل واحدة من الام والنبت يحرم الاخرى سوا وقع بعقدام ملكا من

دفع الحكم بالتحريم للرجح الخلل فحصل العتق بعده لا يؤثر في دفعه واذا انقضت وان وقع الحكم ببلوة الازمة وحلها للزوج وكذا ايا في
 النكاح وهو هنا لا يعتبر مستوفيا لحقه باسلام المتقين معروا وما يصير بمكنا من الاستيفاء والتكمين من الشيء لا يحل على الشيء **قوله**
اختلاف الدين فتح الاطلاق فان كان من ملة قبل الدخول سقط المهر وان كان من الرجل فتضمنه على قول شهيد وان كان بعد الدخول
فقد استقر ولم يسقط التعويض هذا ضابط حكم المهر في جميع ما سبق من المسائل التي حصل فيها فتح النكاح من قبل الزوج او من قبل
 الزوجية وحاصلها ان الفسخ متى يكون بعد الدخول فالمرحلية لاستقراره الدخول فيستحب وهو على فان كان قبله فان كان
 الفسخ جاء من قبل الملاءة كما لو املت ومنه فلا شيء بعدها لان المسقط منها وان كانت محنة بالاسلام ما هو به لان المهر عرفي يترتب
 العاقد المعقود وان كان مقدرا كما لو باع طعاما ثم اكله مضطرا اليه وان كان من قبله كما لو اسلم دونها فاشترى وان عليه نصف
 المهر لانها فرق من قبله قبل الدخول فاشتملت لطلائق ونسبه الى الشقة بينهما على ضعف دليله وقد انقضى القول في منعقة فان قد وجب
 بالعقد وينضم بالطلائق الفسخ فاحصل ما يجيب لحاق غيره الا بطل من القياس والاعتداد لا يجرى دون القول بغير جميع اقوي وتام
 على كونه فسخا لطلائق لانه لا يعتد في الطلاقات حتى يجرى الزوجية بطلقتين مع على تقدير كونهما دفع لان ذلك تشرع في اثبات
 وانما جرت بالطلائق ثلثا الا باجته والمهر يجب بالعقد لا بالفسخ فلا يلزم وجوب المهر ونصف الفسخ كالطلائق وسواء كان
 جميع الاعكام هذا على تقدير القول المشهور على ما اخترناه ونظير الباشرة **قوله** ولو كان المهر ماسدا وجب به من المثل الدخول
 وقبله بصفه ان كان الفسخ من الرجل ولم يسم مهران الى هذه كان لها النعمة وفيه تردد المراءى فانسانه هنا لان حيث يجرى في شرع
 الاسلام كالمهر لان حكمه ياتي من جهة اختلاف الشرط من شرط صحة كونه محجولا فان تطلب لها المهر المثل كالوعدا للمسلمان على ذلك
 وقبل الدخول لان كان الفسخ من قبلها فلا شيء كما مر ان كان من الرجل فتضمنه على القول المشهور ولو لم يكن سمح لاصلا فان كان
 بعد الدخول فهو المثل بلا اشكال لانه عوض البضع حيث لم يسم غيره وان كان قبله من قبل الرجل قبل كان لها المعقود كما نطقها حينئذ
 ويجعل عدم وجوب شيء لاصالة الابراء وحلها على المطلقة قياسا وهذا مستأثر من المصنف وربما احتدل وجوب نصف المهر المثل
 هو معتد به لكونه فسادا ومجربا على كونه معلوما منيا في على نفسه على حكمه في الذي **قوله** ولو دل على مسلم او كان
 المهر قبل ولم يقبضه قبل سقوطه اذا اصدقت كذا في امره صدقا فاسد في شرع الاسلام لكن في غير ما نحن ثم اسلم فان كان بعد فسخ
 الفاسد فلا شيء له لان انفصال الامر سها وانتهى النكاح الى جالة انقطاع الطلقة وما مضى من العقد لا يقع وان كان اسلم قبل قبضه
 قبل سقوط لانها قد وضعت بالخبر فيعلم عليها حكم وضاعا وقد قد قبض المهر بعد الاسلام بالنسبة الى السحق عليه فسقطت المطالبة
 وقيل وجب المهر المثل لانها لم ترض الا بالالم المطالبة بالخبر في الاسلام مستنعة فيرجع الى المهر المثل ولا فرق على القولين بكونه معين
 ومطلقا واختاره المصنف قولنا لا وجب قيمته عند تحلي لان المهر لم يقصد بل يبيع فيها بلهزم ولما لو قبضه لم يجب لها
 غيره وانما نقد الحكم به شرعا فيجب المصير الى قيمته عند تحلي لانها اقرب شيء اليه كالزوج والعقد على غيره ونقد تسليمها
 فانه يصير الى قيمتها لان المهر المثل يدين بدينه المسمى ولو حكم به الزم الزوج بزيادة عاقبة من مع اعتراف الزوجية بعد استحقاقها
 وقد ينقص فيمنع الزوجية بعض جهات مع اعتراف الزوج بقبضه ولو وجب قيمته المهر المهر ولو اقلها سلف على ذي وتوفا الهيا
 هذا اقوي ومثله ياتي في غير الذي بعد الدخول وهو المسئلة السابقة ولو عرفت فيها البعض سقط تقدير المقبوض وجب قيمة
 الباقي من المهر المثل والقيمة على القولين السابقين بان يثبت ما بقي من المهر في مجموع من المهر المثل والقيمة بتلك النسبة **قوله**
قوله ان اردت المسلم بعد الدخول حرم وطئ زوجته المسلمة وقت نكاحها على القضا والعدا فلو وطئها للشيئة وبقي على كفرة الى انقضاء
 العدة قال شيخنا عليه المهران الاصل بالعقد والفرق على بالشيئة وهو يتركها بانها في حكم الزوجية ان لم يكن من قطرة اذا اردت المسلم
 حرم عليه وطئ زوجته سواء كان اردت قبل الدخول ام بعد لانه يمتنع الشاكر بينه وبين المسلمة وانما يندب بعدية الدخول ليرتب
 عليه الحكم الذي بعده ثم ان كان اردت اذن قطرة بانت منه مطلقا فلو وطئها للشيئة عليها فعليه مهر الحاشية وهذا الاشكال
 فيه وان كان اردت من ملة وكان بعد الدخول وقت نكاحه الى العدة فان رجع الى الاسلام فيها استمر على نكاحه الاول وانما بقي
 على ارادة بيت انقضاء النكاح من حين الودة ويقع عليه ماله ولو وطئها للشيئة على الملة فان رجع الى العدة فلا شيء عليه لان اسلامه
 كشف عن كونهما زوجية مالا النكاح ولهذا يجرى على العقد الاول وان بقي على كفرة الى انقضاء العدة قال شيخنا عليه المهران الاول ثلث والعقد

ومرشد لوطي الشبهة لان عدم عوده الى الاسلام كشف عن بطلان النكاح بالردة فكانت كالا حبيبة وقيل لا يلزم لهذا الوطى
لانها في حكم الزوجية وان دعت عليه بهذا لم يرجع لم ينقض الى عقد جديد بل هو على الاول تدل على بقاء حكمه وان حصل الحق
غائبة ان يكون الردة كالطلاق الرجعي وهو لا يوجب البينونة ولعل هذا اقوى وعلى التقديرين لا حد عليه لهذا الوطى وان كان
منوعا منهم لم يخرج عن حكم الزوجية مطلقا كما مر به بحسب لعدة لهذا الوطى وهو عدنان من شخص واحد فهو بمثابة الوطى
اسامة ثم ولجها في العدة واجتباها في الاسلام هنا بمثابة الرجعة هناك قولنا الاسلام وعنده اربع وثلاثين مدخولا حتى لم يكن
له العقد على حري ولا على اخذ احدى زوجاته حتى ينقض العدة مع بقاءه على الكفر وان لم يكن له العقد على اخرى ولا على اخذ
احد بها الا ان لم يخرج من الزوجية مطلقا ان جاز جمعهم في لعدة فيعدى الى الزوجية بالنكاح السابق فكان ذلك كالعدة
الرجعية التي لا يصح فيها النكاح الحاسه ولا اخذ المطلقة ويحتمل ان يتوقف نكاح الحاسه والاخذ كما وقف نكاح الختلفة عن الاسلام
فان اسلم يتبين بطلان الحديدي وان امرت حتى انقضت بدينا صحة قولنا اسلمت الوثنية فنزوجها باضها قبل اسلامها
وانقضت لعدة ثم اذا اسلمت الزوجية المدخل بها والافترج اختارها لا يخل ما ان يسلم بعد ذلك اولا وعلى تقدير اسلامها
ان يسلم بعد الاخذ الاخرى ولا ثم اسان يكون تدخل بها اولا فهذه في عدة الاولى بطل نكاحها واستقر نكاح الثانية وان
اسلم في عدة الاولى فان اسلمت بعد الاخذ مقارنته لاسلامه ان كانت غير مدخل بها فخيراتها ثلثين صرة النكاحين وان
تأخر اسلام الثانية لثمة اسلمت الاولى الاول حكم يضرب العدة لها من حين اسلامها وحكمه انتمى لاسلام الزوج في لعدة ثبت نكاحها
مالم يكن هناك مانع هناك مانع هناك مانع الثانية فيمتنع نكاحها لا تنقضا صلاحيتها للزوج وقيل بل يضرب الثانية عدة من حين اسلامها
قاعة اسلام احدى الزوجين فان اسلمت في هذه العدة فخيراتها ثلثين صرة لان المتخلى لا ينفسخ نكاح الثانية
انما هو اسلام الزوجية الا انهم صحيح قبل ذلك ولهذا لو بقى على الكفر استمر النكاح لان نكاح صحيح وقد رجع العقد على اخذها
وحيث كان مدخولا بها وجب ضرب العدة من حين اسلامها كما هو مدخول بها كذلك اسلم زوجها فان اسلمت في لعدة يتبين عدم
الانفساخ فيخيراتها ثلثين صرة ولا يفرق بانقضا عدة الاولى وهذا هو الاقوى وسنترجم هذا القول بغير الجواب عن الدليل الاول
لان ثبوت عقد الاول باسلام الزوج في عدة الثانية في ثبوت عقد الاخرى لوقوعهما مع عقد واحد حال الكفر غائبة اجتماع نكاح
اثنين وذلك لا يوجب بطلان الثانية انما يوجب الجرح في صحة احدهما حيث يستقر امر النكاحين وذلك يفيد الاسلام في العدة
المعبرة بكل واحد وشغل هذا البحث ياتي فيها الواسم زوجاته الاربع المدخل لهن فنزوج خاسره ودخل بها ثم اسلم وتكرر اسلامها
حتى انقضت عدة الاربع ثم اسلمت في عدة ثلثين صرة ثم اسلمت في عدة الاولى ولم يكن كوالها في الاسلام الثانية
عن عدة الاولى وهو موضع الاشكال ولكن مفهوم كقولنا الاول وان اقبل غيره قولنا الاسلام الوثنية ثم ردت وانقضت عدتها
على الكفر فقد بانث منه ولو اسلمت في العدة فرجع الى الاسلام في لعدة فهو على بقاء وان خرج وهو كما فر واستمرت على الكفر الى ان انقضت
العدة بانث منه بغير اشكال وان اسلمت في عدة ثلثين صرة ثم ردت لضرب لها عدة ايضا من حين الردة فان رجع الى الاسلام فيها فهو حق بها
وان خرج ولم يرجع بانث منه ولو انعكس الفرض بان اسلمت هو ولا ثم ردت فالحكم كالسابق مقرب القول فانتمى لاسلام
الزوج في العدة المفروضة من حين اسلامها انقض النكاح باختلاف الدية اولا وهو دين اسلامها ويكون العدة من يومئذ وان
اسلمت قبل انقضاء العدة سقط الحكم العدة ثم يضرب لعدة اخرى لا اجل لارتداد من حين ردها وان كان كافرا فان عادت الى الاسلام
قبل انقضاء العدة المفروضة من وقت ردها استمر النكاح والا انقطع من يوم الردة قولنا لو مات احد من بعد اسلامه قبل
الاختيار لم يبطل اختياره لانه ان اختارها ورثت نصيبه منها وكذا لو ماتت كل من كان له الاختيار فان اختارها ورثت
لان الاختيار ليس استيناف عدة في التقليد جواب عن سؤال مقدّمين احسن عليه باسلامه قبل اسلامه فان اسلم يحتاج
العقد الى الحل الى سبب يوجب وقد خرج من اصلية ذلك ويوجب اسلامه ليس سياقا في الحل بل لا بد من الاختيار
السبب الموجب للارث فان الزوجية متحققة في حلفتين في مانع كما هو الكفر وقد زال غائبة بزيادة عن العدة المعبره
الى لا اله الا الله فيكون موكول الى اختياره فاذا مات احد من ورثته لا يرث بالارث موجود وانما يتوقف على اختيار العدة
والاختيار تعيين لذات العقد الصحيح المحقق في ضمن الجميع لا استيناف عقد حتى يبطل بالوفاء قولنا لو مات من قبل بطل

فان كانت غيبا بلة التمكن ولا يمكن هذا الى ندرته وطوبى قوعه على وجه التعدي ولا تعدى هذا البال بالعدان سلبا معا فبشره بوجوب الانقضاء
فلا اشكال لو لم يزود على اربع اموال وزود كان من احوال فان الاتفاق عليها اجمع واجبه قبل الاختيار لا يمتنع في حكم
الزواج كما مر ولا يمتنع بحسب سات لاجله يجب حجة الى زمان الحيات فان افتار رابعا او احدى الاختيار اندفع البوق
وسقطت نفقته وكذا الركن جميعا كتابيا ولم تسلم ان افرز ذلك يجب ثبت عليه النفقة فلم يمتنع المطالبة بها مع الوترين
الحاضر والماض لان نفقة الزوجية ثبتت في الزمة اذ ان كانت كالدبرين خلافت عنهما وسيأتي **قوله** ولو اختلف الزوجان
في السابق لا الاسلام فالقول قول الزوج استحبابا للبراءة الاصلية المراد انهما اختلفا في السابق الى الاسلام متمهما مع افتقارهما
على ان احدهما سابق فادعت الزوجية السقاسي نفقتها وادعاه الزوج نفقتها فالقول قول الزوج بيمينه لا صالته براءة فتمت
من النفقة لانها انما يجب بيمينها فاختلاف في اصل الزوجية يكون فيكون الاصل مع الزوجية تدعى خلاف الاصل
فعلمها البينة ويحتمل تقديم قولها الا النفقة كانت واجبة والاصل البقاء المقرط وكان كالأول ادعى الشتر فانكرت بعد
تحقق التمكن ويروى ان الاصل عدم سبق كل منهما فمعية يدعى ظان الاصل فيسكتان لعدم اسكان الحكم بالنفقات حيث
تدلغ الاصلان لانفاقهما على عدم التفات فلا يتم بعد اسالة البراءة وهذا الاحتمال قول لبعض العامة والاصحاب عرضونه
ممنوع انه مستوجب وما يقال من القرب بين هذا وبين دعوى الشتر نافع لحق التمكن لا يمتنع في ان ملكي خلاف ما اذا تحقق
المانع من الاستمتاع وهو بقاء احدهما على الكفر فانه لا يمكن حينئذ ان ادعت معه كونهما غير ناشئ بقيل منها الا بالبنية
فبذلك هذا المانع لا يعلم كونه فيها فالاصل عدم كونه فيها فانا ادعته فهي كدعوى عدم الشتر من المبكته فلا يفرجها حرر المالك
في الجملة الذي لا يعلم استنادها اليها والاصل يقتضي هذا كله ان كانت الاختلاف المتقدم متمما مع الاتفاق على عدم النفا
اما اذا اختلفا في التقدم والتفاد فانه يثبت على تقدم الاصل والظاهر ان قدسنا الفاضل بها الجنا السابق هذان قدسنا
الاصل فالنفقة لازمة كما كانت **قوله** ولو مات ودفع اربع مهن لكنهن لم يتبعي وجب اتفاق المصنف عليه الكلام في هذه
كما سبق فبقين الا ان ههنا من من من فرج العزيم لم يرد كونهما ههنا فعليه بعد فامك اتفاق المصنف حتى يصطليح
فكعرفت ان ذلك ممكن في وقت ثمة فالحكم واحد والاروة الثالثة محتملة في المستلزم وقد عرفت وجوب واحد ان الاتفاق
الى الصلح اجمد وقول والوجه الفرع او التشرية اشارت الى الوجهين المسئلة الى التحسين الامري **قوله** ولو مات قبل سالتان
لم ينفق حتى لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن ان يوثق به من اسلمت قبل القسم ما ذكره من الامكان ههنا المستوفى في المسئلة
علما بقتضى القاعدة المتفق عليها ولا ينافيه كون الكافر لا يرث المسلم لانه ما دام كافر لا يورثه وانما يورثه بعد اسلامه
ولا يرد ان الادب لا يستحق الابعاد الموت بل الفصل وهو كالأول ان هذه الدعوى ممنوعة بل لمعتبر كونه مسلما قبل القسم كما
سبقت وهو حاصلها **قوله** روى عن ابي الساجي عن ابي عبد الله عن ابي ابي العبد في سنده ضعيف السند انه الشيخ
في النهاية بمضمون الرواية وتبعها بن حمره معتقدا بكون الزوجية امر غير سببه تزوجا بغير اذن السيد ثم اتي بها وعلى الحكم
بالرواية بان ارتداد فرج العبد عن طاعة السيد وهذا العزم حاصل في الاباق فانه كما يجب على المكلف الرضا على امره ثم كن ذلك
يجب على العبد طاعة السيد فينفذ الحكم مع اتحاد علته وفي طريق الرواية ضعفت وفي التعليق فادامع كون الارتداد وخرجه العبد
عن طاعة سيد مطلقا بل بخرجه عن طاعة احد نعم معتقدا عدم وجوب طاعة اوما في معنى ذلك والاباق ليس كذلك والالوم
فصل السابق كما يقتل المرتد والحق بقاء الزوجية ووجوب النفقة على ماله لعدم دليل صالح يخرج جميعا عن الاصل **قوله** الكفاءة شرط
في النكاح وهو النساي في الاسلام وهل يشترط النساي في الايمان فنبه في الكفاءة بالفتح والمد صد وبغض المائلة والاختلاف في
اشراط الكفاءة في النكاح بين الزوجين ولكن اختلفوا في نفسها فاذ هي لغة والهند وان حرة الى الاكتفاء بالاسلام للجماع على ما
وعلم الدليل الصالح لا اعتبار غيره وانفق ابن الحنفية بخبر من يحرم عليه الصدقة وهذه لاكثر الى اعتبار الايمان الخاص مع
في جانب الزوج وفي جانب الزوجة بكون الاسلام القول الصادق تمام ان امره وجعل لم يترك شيئا مما يحتاج اليه علمه وكان من
تعليمه اياه من صعد المبرفات يوم فدا صروا في علمه ثم قال ايها الناس ان جبريل انا في من اللطيف الخبير فقال ان الابكار وبشر لم
البر على البحر اولادك ثم اذنا فمخ اندسته الشمس وقدمه الرياح وكذا الابكار اذا او كن ما يدرك النساء فليس لهم ورا الا

الاولة السبعية نفى الاعتبارات والمقتضيات في الدين وفي قائله اعطيت اجنبي سكيننا وقد امرتني بتميز زوجي وبعده من الفقر والفاقة
 به ولحق المال عاود راجح لا يصح باهل المرات والصبانوا علم ان هذا الشرط على تقدير اعتبار ليس على شيء ما قبله بل ان تزوج الفقير
 الميسر انفاقا وانما يظهر ان شرطه في الوكيل المطلق وفي الولي فان لم يصر لها ان تزوجها الا من كثر في ان اجتنابا اليسار لم يصح تزوج الفقير
 ولو تزوجها به فلها الفسخ كما يصح لو تزوجها بغيره على العيب وقد تقدم واختلاف كلام العلامة في المذكورة اعتبر في الكفاة اليسار وجوبه
 لولي ان يزوجها للفقير ولو كان الذي يزوجها السلطان لم يكن له ان يزوجها الا بغيره في الدين واليسار وفي المختلف لم يعتبر اليسار
 وفي المختلف لم يعتبر اليسار واكتفى بالايان ومع ذلك حكم بانها لو تزوجت بالفقير جاهلة بما كان لها الحيات وعلى المختار نفى
 شرط في وجوب الاجابة عليها وعلى الولي لا في حوزة صلات الصبر على الفقر من يدفع العيوب وكذا القول في شرط الايمان عند من اعتبر
 في حوزة العيب في المنة كونه ما كان بالفعل وبالفقه القريب منه بان يكون نادر على تحصيلها بغيره او حرة ولا يشترط اليسار
 بالمرء عندنا وانما الخلاف في النفقة كونه ما كان بالفعل او بالقوة القريبة منه بان يكون نادر على تحصيلها بغيره او حرة ولا يشترط اليسار
 بالمرء عندنا وانما الخلاف في النفقة خاصة **قوله ولو تزوج** وعمل الزوج عن النفقة هل يسلط على الفسخ فيه واين اشهرها انه ليس
 لها ان تجدد عجز الزوج عن النفقة نفى تسلط الزوج على الفسخ لان احدهما يدعي قال ابن الجندان لها الخيار او راية دعي الفضل
 يسار جميعا عن الصارق ثم قال ان نفقته عليها ما يقيم جوارحه كونه نادر في بنها الظاهر قوله نعم ناسا لم يعرف او تزوج باحسان
 والاساس بدون النفقة خلافا للمعروف فيتعين الاخر ان تعدد صدوره عن الزوج في الحكم لا نادر في الثاني وصل المشهور
 بين الايجاب جواز الفسخ لان النكاح عند الاثم فيصح في الظاهر قوله نعم وان كان ذو عورة فظفر الى سيرة وباري وعيسى
 المؤمنين ان اسراة استعدت على زوجها انه لا ينقو عليها وكان زوجها عسرا في امر المؤمنين ان يحسد وقال ابن مع العسر
 ولو كان لها الفسخ لعرضها ليدفع عنها الضرر الذي استعدت لاجلها وجاوبوا عن حجة الاخرين بان الولاية لم تدل على تسلط على الفسخ
 بخصوصه فدل الفسخ بغيره بما راجح وكذا الشرح في الية مع المعارضة بالولاية الاخرى واعلم ان الفصل في الدين بنى الخلاف
 على ان اليسار بالنفقة ليس شرطا في لزوم العقد انه لو جعلناه شرطا استلزم تجديد العقد بغيره بغيره اشكال ولكن البناء ليس بغيره
 ان اعتبارات الاعجاب مطلقة حيث يمكن كونه الخلاف هنا جازيا على القولين او يحتمل على القول بان اليسار جزء من الكفاة ان
 يخص بالابتداء ولا يلزم مثله في الاستدانة كما في العيوب الموجبة بالخيار ابتداء ولا يثبت مع تجددها كما سيأتي وعلى كل حال كلام
 في الدين مستوجب **قوله ويجوز نكاح الحرمة العبد والعبيبة البعثة** والهاشمية عن الهاشمية وبالعكس لما انفردت الكفاة المقربة
 في النكاح هي الاسلام والايمان ولم يجعل الحرية وغيرها من الصفات الكمال شرطاً مع تزوج العبد للحرمة والعريضة للجمعي الهاشمية
 لغيرها وبالعكس الا في نكاح الحر الاثمة وفيه بامر وكذا ارباب الصنائع الدينية كالكناس والحجامة بنات الدين من العلم والصلاح
 والسيئات من التجار وعزيم لهم الادلة الدالة على تكافؤ المؤمنين بعضهم لبعض وقد روي ان البعثة لما تزوج المقداد مبعثرة
 بنت النبي عليه عبد المطلب فتكلم في ذلك بنوه لشم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اوردت ان يصح النكاح وزوج النبي لم يثبت
 من عمن وزوج ابنته زينب بابي لعاص الربيع ولياس بن يونس وكنى زوج علي ابنته ام كلثوم من عمر وتزوج عبد الله بن عمر بن
 عثمان بنت الحسين وتزوج مصعب بن الزبير اخوها سكية وكلهم من غير بني هاشم وادخله نسباً وخالفه الجند بنات فاعتبر
 فيمن عزم عليهم الصلوة ان لا يزوج منهم الا منهم ليشمل بذلك الصلوة ان احدثت عليه ان كان الولد منسوباً الى من جعل له الصلوة
 واعتبر بجعل الصلوة في الكفاة وزيادة على ما ذكر في الحرية والنسب والحرمة وخرج على المنبسط الجمعي لغيره العربية وعزال القرش ليس
 كفواً ولا مطلق القرش كفواً لهاشمي وعلى الحنفية ان اصحاب الحرف الدينية ليسوا كفواً للاشراف ولا سائر الحرمة والكل ضعيف
 والاصحاب النبوية والافعال تنفيه **قوله ولو عطل** لولي الفكاك على النفقة وجب اجابته وان كان اخفض نسباً ولو امتنع الولي
 كان عاصياً مع الامتناع اذا لم يكن هناك مطالبة له فكيف وان كان ادون منه والاجاز العدل اليه وكان وجوب الاجابة
 فحسباً بالان يكون الولي عاصياً بذلك وانما يتعلق الحكم بالولي القول بان له الولاية على الكبر البالغ والا فان التكليف معلق به لا
 بالولي وهذا يعتبر في وجوب الاجابة بلوغ المرأة ام يجب على الولي الاجابة لما ذكر وان كانت صغيرة وجب له من اطلاق الامر وانتفا
 الحجة والاصل في تخصيص الاوليا، بالحكم ان المجهول المانع غالباً ان يكون له الولاية شرعاً والامر في الاضمار يتعلق به لذلك وفي

صحيحه عليه من هذا قال لكتب علي بن بساط الى جعفر في امر بناته وان لا يجد احد منهن فكتب ابو جعفر في ذلك ما ذكرت من امر بناتك وانك
لا تجد احد منهن فلا تنظر في ذلك وحك فان رسول الله قال اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوا لان فعلوا بكم فشتت في
الارض ونسا دكيس وفي هذه الجز لالة على جميع ما ذكره المصنف من الاحكام لانفسها الامر الوجوب واستلزام مخالفة المعصية
ونساوله الا خفض فيها **قوله** ولو انما الزوج الى قبيلة ينادى من غيرها كان للزوجة الفسخ وقيل لبرها وهو شبه **قوله** القائل
بجواز نسائها انما هو خلاف ما اخرج الشيخ في النهاية واسماه استا الى محيي الدين في كلف رجل تزوج المرأة فيقول من بني فلان فلا يكون
كذلك قال يفسخ النكاح نعم لو شرط ذلك في متن العقد توجه التسلط على الفسخ بالاطال بالشرط ان يرد في ذلك واما عملا بالعموم
وفي المختلف وافق الشيخ على الفسخ بدونه الشرط بزيادة قيد اخر وهو ظهوره او في مما انفسه لم يوجب الا بالام شرف المرأة والاقربى
عدم الحار بدين الشرطين في متن العقد وهو فسخ في الشيخ في المبسوط والاكثر **قوله** ويكره ان يزوج الفاسق ويتأكد في شارب
الخير لا يشبه في كراهية تزويج الفاسق حتى منع منه بعض العلماء في قوله نعم ان كان مؤمنا كان فاسقا لا يستوي ومعلوم
قوله نعم ان كانكم من ترضون عنه فزوجوه الدال على ان من لا يرضون عنه لا يزوج والفاسق كذلك ويتأكد الكراهية في شارب الخير
لقول رسول الله من شرب الخمر بعد ما امرها ان تتركه فليس باهل ان يزوج اذا خطب وقوله من شارب الخمر لا يزوج اذا خطب وقول
الصادق من تزوج شارب الخمر فقد قطع وجهها **قوله** وان يزوج المؤمنة بالخالف ولا بأس باليسر في ضعف وهو الذي لا يعقل
قد تقدم ما يدل على النهي عن تزويج المخالف الذي قل مرارته الكراهية ان لم يدل على المنع وقد تقدم كسوة كبيرة لغيره لما فوق في
الدين وحله على وقوعه كحل خلافا لظاهر ما ورد في بعض الروايات مما يدل عليه يستضعف جدا والله اعلم بما كان من ذلك
قوله اذا تزوج باسرة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له الفسخ ولا الرجوع على الولي في اختلافه مع ما في تزويج امرأة ثم ظهر
انها كانت زنت هل ان تفسخ نكاحها ام لا وهل يرجع على من زوجها باسرها شيئا ام لا فقال ابن بابويه في المنع بفرق بينهما ولا
صدق لها ان الحديث كان من قبلها وروى به جندب عن علي بن محمد وقال المنع والبراءة من الجسد وجماعة من المحدثين في الزنا
قال الشيخ في النهاية لا ترد وكذلك الذي كانت قد زنت قبل العقد لا ان يرجع على عليها بل بالمرء وبه من قول ابن ابي ابي
الا انه فيما يرجع عليه يعلم بها واختار المصنف والمتأخرون عدم الرجوع للأصل ومعهما الجمهور والصادق نعم قال انما يرد النكاح
منه البرص والجذام والجنون والعقل واجمع القائلون بجواز الفسخ وباشتمال على المعارف كان موجبا للتسلط على الفسخ ويضعف
بانه مستلظ عليه بالطلاق فيدفع به الفرض واجمع القائلون بالرجوع على الولي بولاية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق
قال سألته عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوج انها كانت زنت فقال ان شاء زوجها اخذ الصداق منه وزوجها بها الصداق
بما استحل من فرجها وهذه الرواية ضعيفة السند في نفسها ابان والقسم مطلقين وهما شركان بين الثقة والضعيف وقد رواه
الكشي بسند صحيح عن معوية بن وهب عنه بلفظه وعلمنا فشدوده من حيث العمل بمضمونه لان القائل به قليل لا ينفرد به بعض
في الاسناد فلو عمل بمضمونه فلم يكن به بأس وحل على الوشرط الزوج كونها عفيفة فلا في الظاهر كون مقتضى النكاح ان المهر على
الزوج وكون الولي لا يثنى ذلك لانه على الزوج وانما يرجع على الولي كونه عن باخفاء عيب عظيم يوجب حمله الضرر خصوصا به
الضعيف **قوله** لا يجوز ان يقر بين الخطبة والعدة الرجعية لانها زوجة ويجوز المطلقة ثلث من الزوج وغيره ولا يجوز النسخ في
منه ولا من غيره اما المطلقة لتسا للعدة يتكلم بينهما جلان فلا يجوز لها القرض من الزوج ويجوز من غيره ولا يجوز النسخ
في العدة منه ولا من غيره واما المعتدة الباشنة سواء كانت من خلع او فسخ يجوز القرض من الزوج وغيره والتعريض من الزوج وغيره
غيره الخطبة بالكره هي طلبة المنفعة من نفسها وليها وقد يكون باللفظ الريح وقد يكون بالقرين وسيا في الفرق بينهما والفرق هنا
لكم بالجزان وعدمه والضابط في جميع ما ذكره ان تكون النسخ بالخطبة للعدة حرام مطلقا الا من الزوج في العدة التي يجوز له نكاحها بعد
حيث لا يكون محرم عليها والقرين جاز من كل من يجوز له تزويجها بعد العدة من الزوجية ان لم يكن له تزويجها بالقرين محرم عليه بل
وكل من حرمت عليه الخطبة لنفسه من غيرها **قوله** وصورة القرين ان يقول ربي اربف فيك او ربي علك وباشتهه والقرين
ان يجاها بما لا يحتمل الا النكاح مثل ان يقول انما انقضت عدتك تزوجك اشار بذلك الى الفرق بين القرين والقرين في النسخ
ما هو من القرينة ومنه الخالص ومنه القرين من اللب الخالص الذي لم ينفذ وقوله صرح فلان الامر اى كشفه واوضحه والمراد هنا

رواية زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول ما احب الله رجلا مسلما ان يتزوج منه كانت لا مخرج غرابيه وهذه شاملة لما ذكرناه فلو
عبر المصنف بما كان اجري قوله وبالزانية قبل ان يتوب هذا هو المشهور بين اصحاب ويستندهم على عدم التحريم الاصل ولو لم يشرع
استدلاله لمنع في الدوام والثاني باطل لما تقدم من ان الزوج لا يحرم بالاصحاب على الزنا وجبة الملازمة اشتركتها في المنع
وهو خوف اختلاط الانساب وعلى الكراهة رواية ابي الصباح الكنتكي وغيره قال سالت ابا عبد الله ع عن قول الله الزاني لا ينكح
الا زانية او مشركة فقال هي نسوة شهوات في الزنا ورجال شهوة في الزنا قد عرفوا بذلك وانما سئل اليوم بتلك
المنزلة فنقم عليه حد الزنا او شهرا لم يبلغ احد انت بها كره حتى يعرف منه الشهوة ولا ينبغي ظاهرا في الكراهة وخالف في ذلك ابو
الصلاح محرم تزويج الزانية قبل التقية عملا بظاهر الآية ويقوله وحرمت ذلك على المؤمنين وجوابه بالحل على شدة الكراهة للمالة

الحيز الصحيح وغيره عليه وقد قيل

ان الآية منسوخة بقوله

وانكحوا الايمانكم وما

ذكر في الاجار جواد

والله اعلم

مجوسية على تقدير كون الزوج مسلما فان كان من احدى الفرتين الثالث جاز بغير اشكال وينبغي علان المراء ذلك جعله الجواز على شهر
 الروايتين وكذا لا يمنع الوثوق بشبهه من التمتع بمثل من الكافرات مطلقا **قوله** اما المسلم فلا يستمتع الا بالمسلم خاصة بناء على ما اختاره
 من جواز تنويج المسلمة مطلقا بالمسلم مطلقا وعلى المشهور من عدم جواز تنويج المؤمنة بالمثلية لا يجوز هنا ايضا **قوله** فلا يجوز بالزينة
 ولا انصبته المعلقة بالعدول كما اخبرنا عن انما يمنع التمتع بالزينة للمسلم خاصة كما لا مطلقا وكذا باننا صبيحة ولا يشترط في المنع من النكاح
 الاعلان بالعدول بل يفي عرف هذا ذلك لا يجوز وقد تقدم التمسك عليه ويجوز اخراج من امثلة النواصب اولي من عظمهم عظمهم عليهم في اكثر
 العبارات المؤثرة بالمعاينة فان النواصب اعم من الخارج مطلقا للمسلم من النواصب هم المضمومة لاحد من اهل البيت والخارج
 يعضونه عدايتهم من جهة ان ادهم بل من اكبرهم وجوب المنع من نكاحهم واضح كقوله المانع من النكاح بينهم وبين المسلمين اذ قد علمت ذلك
 من دين الاسلام كمال اصله في الخارج الوجب في ذلك كله ما تقدم من النهي عن النكاح المتناول لاسما وكما اخرج بعض الاحكام عن هذا
 النكاح بدليل خارج كالأول والثقة والتمسك لا يوجب خروج غيره حيث يشمله إطلاق الأدلة وعموما ولا في بين المرأة والعتة والمثلية
 بعقد الدوام والمنعة كان الدخلة كذلك الكلام في بطلان العقد وقضيه ما تقدم والحيا راجح وقد انقضت المنة على بعض ما يعترف
 عقد الدوام وذكر بعض المحرمات دون ان يستوفي باقي الاقسام من المحرمات جمعا وعينا اكثفا بما تقدم **قوله** ويجوز ان تكون بنية
 عقيمة وان يساهم في حالها ما سبق حكم الامور العبرة في محبتها وهذه امور معتبرة في كمالها وقد ذكرنا ثلثة الاول كنساء مؤمنة ويدل عليه
 قول الرضا المنة احيال وقول الصادق المنة من العبد من العبد من المنة فقال نعم اذ كانت عارضة فلما ان لم تكن عارضة
 قال في عرض عنها وقد لها فان قبلت فتن وجها وان اتيان ترضى بقولك فدهما وقد روي في خبر من سلم اني عبد الله من انما قال في
 بالخبرة سدا لها وحلها للشيخ على ان اذا كانت المرأة من اهل بيت شرف فانه يكره لما يلحق اهلها من العار ويطلقها من ذلك مع قصود
 عن مفادته وانما كن نساء عقيمة غير زانية وروى سمعون عار عن ابي سيار قال سالت ابا عبد الله عن نكاح في حلال ولا تنويج
 الا عقيمة ان ادهم من رجل يقول والذين هم لم يفرجهما فاقصبت فلا تنفع فربك حيث لا ماس على ذلك الثالث ان يساهم في حالها
 مع البهية بان لها زوجا او معتدة لرواية ابي مريم عن ابي بصير عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من نكح امرأة من اهل البيت
 لا يؤمنها فاسئلوا عنهن وهذه تفتي امر بالسؤال عن حالها ولو غيرها وهو جاز من نكاحها بسؤالها وليس للسؤال شرط في الصحة
 للأصل وحلها في السلم على الصحيح وقد روي احمد بن ابي نصر وغيره قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يتزوج بالمرأة فيقع في قلبه
 اني لها زوجا قال ما عليه اواب لسأله البهية كان يحسن يشهد ان ليس لها زوج **قوله** ويكره ان تكون الزانية في فعل
 فليتها التمسك بالبشر وليس شرط في صحة النكاح للأصل والافبار وضع الصدوق من التمتع بها مطلقا قد تقدم ما يدل على اصل الجواز
 وعلى الكراهة وبزيد هنا ما تقدم من النهي عن غير العقيمة وفي رواية محمد بن العيص السابقة ما كمال والكراشف والدراعي
 والبغايا وروايات الادراج قلت وما الكراشف قال اللواتي بكراشفن ويؤمنن معلومة وبزينة قلت قال الدراعي قال اللواتي
 يدعون الى نفسهن وقد عرفن بالنساء قلت والبغايا قال المعزونات بالزنا قلت فدوات الادراج قال المطلقات على غير السنة
 وعلى اصل الجواز صان الى ما سبق رواية علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن نساء اهل المدينة قال نوا سوف قلت فان زوج منهن قال
 نعم وما منعها من الجوز وهو واجب من باب الحسنة وليس شرط في صحة النكاح للأصل والافبار وضع الصدوق من التمتع بها مطلقا وب
 الباج اذا لم يمنعها من الجوز لقوله نعم الزانية لا ينكحها الا اذن والتمسك السابق في الخبر وروى محمد بن الفضيل قال سالت ابا الحسن عن
 عن المرأة الحسناء الفاجرة هل يجب للرجل ان يتبعها يوما او اكثر فقال اذا كانت شهوة بالزنا فلا يتبعها ولا ينكحها ولا يزوجها ولا يخطبها
 الا نساب وقد تقدم الجواب عن ذلك وان لم يجز بين الادلة وجوب حلها على الكراهية ويكره ان يتبع بيكر ليس لها اب فان فعل فلا
 يقتضها ليس يحرم بدل على جواز ما تقدم من ارتفاع الوكالية عنها ببلوغها ورشدتها وان كانت بكر او على الكراهية بصحيفة ابي يعرب
 عن حفص بن الجزي عن ابي عبد الله في الرجل يتزوج البكر يتعة قال يكره للعيب على أهلها ويشهد لها اب من دون اذنه ومن ليس
 لها اب وكلها مكره بل الروايات فيمن لها اب بدون اذنه اكثر فلو علم الله كان اولى بدول على كراهية الانصاف ابي عبد الله
 القاطع عن رواه قال قلت لابي عبد الله ما جازي بكوبينا بوميا قد في نفسها سرنا فاعل ذلك قال نعم واتق من منع الفرج قال قلت فانه
 رخصت قال فانه رخصت فانه عاد على البكر وفي الصحيح عن زيار بن ابي جلال قال سمعت ابا عبد الله يقول لا بأس ان يتبع بالبكر ما لم

الهياكل العيب على صلها واما عدم فمهما فبغير من الكراهة من انما ما كثر امرها متى صح النكاح ترتب عليها احكامه متى جازع من الاعمال
 بالبرك مطلقا الا بان اسمها واحد هناك **قوله** اذا اسلم المثلك وعنده كتابية بالعقد المنقطع كان عقدها ثابتا وكذا لو كان كثر
 ولو سقت هي وقف على انفساء العدة ان كان قد دخل بها فان انقضت ولم يسلم ببلل العقد لما كان عقدا للمعة صحيحا عندنا فاذا اسلم
 المثلك على كونه بغير استدانة نكاحا كالكتابية او عليه كالمقار على الدائم وكذا لو كثر من واحد لما سلف من انه لا ينجس شرعا في ذلك
 ولو انعكس المفروض بان اسلمت هي وشره فوقف فصح النكاح على العدة لان النكاح المسمى لا يصح كافر مطلقا فان انقضت العدة او المدة التي
 جعلها المدة للمعة ولم يسلم تبين انفساخ النكاح من حين الاسلام اما مع انفساء العدة فلا ينسخ النكاح واما انها المدة فلا ينسخ
 البينونة فاذا اسلم في العدة وقد بقي من المدة شيء فهو ملك بها ما دامت المدة باقية وعلى التقديرين يثبت المهر لاستقراره بالضرر
 لانه المفروض ولو كان الاسلام قبل الدخول فان كان منه فالحكم بحاله وان كان انفسخ النكاح ولا مهر كرام لان النسخ من قبلها
قوله الثاني لو كانت غير كتابية فاسلم احدها بعد الدخول وقف النسخ على انفساء العدة وتبين منه بانفساء الاجل لم يلم بغير نكاح
 غير الكتابية للمسلم واما ومتعة ابتدأ واستدامة واشنع نكاح الكافرون كان كتابيا للمسلمة ابتداء واستدامة وجب فيها اذا كان
 الزوج غير كتابية ام من ان تكون وثنية او غيرها من فرق الحكم بانفساخ النكاح ان كان قبل الدخول مطلقا وتوقفه على انفساء
 العدة او المدة ان كان بعده فابايج حكم بانفساخ النكاح او انتمائه وثبت به المهر مع الدخول وبذلك ان كان المسلم الزوج
 كرام **قوله** الثالث لو اسلم وعنده حرة وامة وثبت عقدا حرة فاما ثبوت عقدا حرة فلو جرد المقتضى له لان نكاح الكافر صحيح ويقرن
 عليه واما وقف عقدا لامة على رضا الحرة فلا ان الجمع بينهما وبين الحرة موقوف على رضا الحرة فاذا لم ترض انفسخ نكاح الامة وبقي الحكم
 في ثبوت صحة عقدا لامة على المهر ليجوز نكاحها بدين المثلين وعلى ان المانع منه ابتداء عقدها لا استدانة ما سري في اسلامه
 عنها في الدائم وقد تقدم **قوله** واما المهر فهو شرط في عقد المنة خاصة يبطل بفواته العقد الاصل في اشتراط المهر في عقد المنة
 دون الدائم مع الضرر الدائم عليه ان الغرض الاصل منه الاستمتاع واعفاء النفس فسد بشبهه بعقود المعاريض التي يشترطها
 فيها ذكر العوض من الجانبين مجالا في الدائم فان العرض الاصل منه بقاء النسل وغيره من الاعراض المترتبة عليه التي لا يقصد من المنة
 فلذا لم يشترط فيه ذكر المهر وقد شبه عليه لبا في حديث محمد بن مسلم انما هو ستاجرة وقول الصادق ع فانهم ستاجرات وروي
 ذرارة في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا يكون سبعة الاباء من باجل سمي واجر سمي **قوله** ويشترط فيه ان يكون مملوكا معلوما بالملك
 او الزوج في اشتراط العادة على ثلثة احكام احدها كون المهر مملوكا فلا يصح العقد على مالك مطلقا كالحرة والخنزير والخنزير
 على غير المملوك للعائد فله عقد على ما لا يغير لم يصح لاشناع ان ملك البضع بالغيره وان وصى المالك بغيره ذلك بحالات البيع وغيره
 عن عقود المعاريض فان الاجابة توفرت في فقه المالك والمالك وهذا لا يتصور وثالثها العلم بقدرة المالك ان كان مكملا
 او بالوزن ان كان ملزوما او بالعدان كان معددا او بالمشاهدة ان كان موحدا على ثلثة كبيرة الحظنة لاشناع الغر والمكثرة
 دفعة وهذه المعاوضة وان لم يندفع في غيرها لانها ليست معاوضة محضة بحيث تبني على الغايبين والكتابية بل بعين دفع الغر في الملة
 لان الركن الاظهر فيها الاستمتاع ولو اختلف ومن ثم أطلق عليه اسم الصدقة والحظنة هذا اذا كان العوض حاضرا ولو كان غائبا اعتبر
 وصفه بما يرفع الجبالة فيبطل العقد بدونه وثالثها ان المهر لا ينفذ يوليه في جانب العتلة ولا الكثرة فيجوز على كل ما بعد الاعادة كما
 يجوز جعله عوضا في البيع والاجازة ولا يجوز على ما لا يتمول عادة كحبة الحظنة وأشار المصنف بالكت من البراءة واه سعيلا هو
 عن الصادق ع وقد سأل عن رجل وقف بركة من بركة بركة في الفقة عرفا بالخصاوة الفقة فيه فان اعتد قبل منه
 من كذا كلفى واما جازي على الغائب او العوض كفله بصدق ولو يبرء في حديث ابي بصير ع وروى عن رجل على ذرية بطلت الغرة ولو يبرء
 محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع المهر يعني بالمعة ما تراضيا عليه الى ما شاء من الاجل وقال بن بابويه لا يجوز ان يرضى من درهم فاق
 لصحيفة ابي بصير ع الباقر ع عن سبعة النساء قال لعل وان يرضى الدرهم فاقوه ولا لاله فيها علم على امر اما دون الدرهم
 او باليهنوم المصنف فخرج فيها وانه الى الالة الثاني **قوله** ويلزم رفعه بالعقد الا في جعل الباء بالعقد سميبة بمعنى قوله العقد
 سميبي وجوب عقده رفعه وذلك لا ينافي في شرط الوجوب باخر لان المسمى يختلف سميبة بالعقد الشرط واما اعتبار ذلك
 لان المهر احد العوضين الذي لا يوجب تسليمه على احد هاتين ان فيسلم العوض الاخر على ما ان يلزم يدفعه قبل تسليمها نفسها بغيره

بما كان هو الواجب في غيره وعياني تحققت انشاء الله نعم في باب المهر وعلى العقد من لا يلزم منه دفع مباحا للعقد مطلقا تلزم بها
 نفسها ويحتمل جعل البناء للمصاحبة وبراءة من وجوب دفعها اليها بموجب العقد وهو الذي اختاره جماعة من اصحاب ولكن رتبة
 واضح ويدل على عدم وجوب المبادأة بدفعه بالعقد صحته بغيره بظلمة قال قلت لابي عبد الله ازوج المرأة شهرا وشهرين فرب
 من لم يكلل وانقوت ان تحلف من قال بغيره ان يحسب ما قدوت عليه فان حمل فخلعتك فخذ منها ما تخلعتك منه وعلى بقدر وجوب
 ودفعه على اي وجه كان لا يستحق لكها بالقبض بل بمضرة المدة ممكنة كما سألني **قوله** ولو وجبها المدة قبل الدخول لزم النصف بغير
 المدة جميعها او بعضها قبل الدخول وبعد ذلك وكذا ذلك ابراء لانه لقاط لما في الدخول فلا يعتبر فيه القبول على الخلاف في الابراء
 وفيه نية على تارة لا يبرأ بل يظن الهبة لذلك لهما على القيمة منه وقد شك في جواز من المدة حيث تجد شيئا وشيئا والثابت
 الدخول حال البراءة ليس هو الحق المجدي ثم الهبة اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان قبل الدخول وجب لها نصف المهر
 وسقط النصف الاخر كالوطاق الزوجة الدائمة قبل الدخول هذا هو المشهور بين الاصحاب وربما ادعى عليه اجمعهم وقد تقدم
 مرارا اما قدح في هذا الحكم ان لم يكن اجماعا واشتهر مع ذلك بمقطوعة سماعه قال سالت عن الرجل تزوج جارية
 او تمنع بها ثم جعلته في حل وقد قبضت منه فان خلاها قبل ان يدخل بها ردت المرأة على الزوج نصف الصداق ولو دخل بها
 ثم وجبها باق بعد المدة او بعضها صح ولا يسقط من المهر شيء لانقضاء العدة وجوابه اجمع وسقط شيء منه يحتاج الى دليل وثبت
 وقع النظر في بعضها قبل الدخول من قصده الدلالة على السقوط اما قبل الدخول فلا دليل على سقوط نصف المهر سوى هبة جميع ما بقي
 منها عقد الهبة وذلك هو المنقضي لسقوط نصف المهر لانه وقع قبل الدخول وهما المنقضي له من جميع الاورث او حصول الفدية قبل الدخول
 وجها من ظن اعتبار الدخول وعدمه في ذلك كالمطلقات ومن القوي على موضع اليقين فيها خلاف الاصل وتظهر الفائدة فيما لو
 وجبها بعض المدة كضيقها مثلا ويقع منها اكثر من النصف ولم يتفق بها دخل حتى ينقض ما بقي منها بغيره ففعل الاول ثبتها
 الجميع وعلى الثاني الضيق اطلاق الرواية يدل على الثاني لو كانت معتبرة في الدلالة **قوله** ولو دخل سكر المهر بشرط المهر
 بالدية ولما كانت بعضها كان له ان يدفع من المهر بقية سند هذا الحكم اخبار كثيرة منها صحيح عن خطبة السابق وفي حديث اخر
 عنه جميع السند في الكفا في دونه الهندية وفيه من ثبوتها بقدر ما تخلعتك ان كان نصف شهرها لنصف وان كان ثلثا فالثالث وفي
 حديث اخر عن يحيى بن عماره واستثنى منه ايام الطيف فالحالها ولا يكون عليها الا احوال من فرجها وفي استثناء غير ايام
 الحضانة من الاعذار كالمرض والحبس والخلاف رجاء من المشاكلة في الغنى وكون ذلك على خلاف الاصل فيقتضيه على خلافه منه اما
 الموت فلا يسقط بسببه شيء كالدائم **قوله** ولو ثبت فساد العقد ما بان ظهر لها زوج او كانت اخذت وجبة او اتيتهن فساد
 العقد بوجوب من وجبها لفساد ان كان قبل الدخول فلا شيء لها انما فان كانت اخذت المهر وبعضه استعاد منها وان كان
 بعد الدخول فلا احتياج فيها من احداهما في الشئ في النهاية ان لها ما اخذت ولا يلزم ان يعطها ما بقي ولم يفرق بين ما لو كانت
 عالمة او جاهلة بل لا يلزم ان يكون عالمة لان الزوج بما لا يخفى عليها غالبا وسنده حسنة ابن ابي عمير عن حفص بن الجوزي عن ابي عبد الله
 قال اذا بقي عليه شيء من المهر وعلم ان لها زوجا اخذته فلها بما استحل من فرجها ويحسب عنها ما بقي عنده وهذه الرواية هذا ايضا
 شاملة لما ان كانت عالمة بالحال وجاهلة وهو القول الذي اشاء واليه المصير او لا يثبت فيه اطلاق التبين المذنب بالجل قبله لا يفتق
 بجل الزوج بل ان كانا هما فقد وسب الى الشيخ تحقير الحكم بالجاهلة فقد خصص قوله بغيره وان كان من سبب الاصل والطلاق
 الرواية تشمل ما اذا كان المدفوع اليها قليلا او كثيرا او ما لو كان بقدر ما معتمده المدة او قل او اكثر ويورد هذا دفع شيء وبقاء
 شيء فلم يكن دفع اليها شيئا او دفع الجميع فلا دلالة لها على حكمه ويرجع فيه الى الاصول المرددة في نظائره ويقضيها عدم استحسان
 شيء مع غيرها لكن يشكل باستحقاقها مع قبض البعض وان كان اكثر المهر عدم استحسانها شيئا مع عدم قبض الجميع فيها اشكال
 اخر وهو ان استحسانها شيئا سببا استحسانها في جميعها كما تضمنته الرواية وذلك لا ينعى بما دفع لشهره القليل والكثير وثابتها انها
 ان كانت عالمة فلا شيء لها مطلقا لانها يفي بان كانت جاهلة فلها جميع المسمى فان كانت قبضته والا اكملها وهو الذي اختاره المصنف
 هنا وجازة وعليه جلي في الرواية وحل قوله فيها ويحسب عليها ما بقى عنده على ان كان قد بقي عليها من الايام بقدره ويشكل ذلك بان
 العقد فاسد في نفس الامر فكيف يترتب عليه حكم الصحيح الذي من جملته تزويج المهر على المرأة بل ينبغي ايجاب الجميع مع الجمل ان جعله عوض

وعلى الشبهة الصادرة بالعقد والمسمى فيه انه اختار ذلك في اول كلامه وجعله الحقيقي ويمكن توجيه كلامه بان التراضي انما وقع منهما
 على المهر المسمى من ماعلى المدقة لانه لا يترتب عقد المتعة فان ثبتت فساد به يلزم مقتضاه كما يلزم المسمى مع المهر في الدائم مطلقا وفيه ايضا
 الاشكال الوارد على لزوم المسمى في وعلى الشبهة مطلقا لان مجرد التراضي لا يقتضي وجوب المسمى بل العقد الصحيح وثالثها وجوب مهر المثل
 مع جهلها مطلقا ولا شئ مع علمها مطلقا لان ذلك هو عوض البضع في وعلى الشبهة والواقع هناك ذلك وهذا هو الذي اختاره الله
 في النافع وهو الاقوى ويعتبر فيه مهر المثل واجب حالها لتلك المدقة التي سلت نفسها فيها مستعرة ويمكن تنزيل الرواية عليها بجعل المقيس
 بقدر مهر المثل مع جهلها بالفساد وقيل المعبر بخلاف مهر المثل للكتاب الدائم لان ذلك هو قيمة البضع عند وعلى الشبهة من غير اعتبار
 العقد المختص به وغيره وليس سعيه وربما قيل بان الواجب هنا اقل المسمى من المسمى مهر المثل لان مهر المثل ان كان اقل فله من
 البضع حيث يثبت بطلان العقد وان كان المسمى هو الاقل فقد قدت على ان لا يستحق غيره وعلى هذا لو كان في اثبات المدقة في العبر
 الاقل من فسطاط المسمى مهر المثل باحد الاعتبارين ولا بأس بهذا القول لوقال باحد معتدي من الفقهاء بحيث لا يخفى الاجماع
 ان اعتبر في الاقرار الحادث بثل هذا كما هو المشهور **قوله** وما الاجل فهو شرط في عقد المتعة فلم يردم بين كونه العقد دائما خلافا
 في ان ذكر الاجل شرط في صحة نكاح المتعة وهو ما يربطها وبين الدائم قد تدل عليه صحة زيادة عن ابي عبد الله عن علي لا تكون المتعة الا
 بامرين باجل سواء جرس ولو قصد المتعة وخالفا بين ذكر الاجل في المشهور بين لا يجب عليه نكاحه وانما هو الذي اختاره الله لا يلفظ
 الايجاب صالح لكل منهما وانما يتحقق للمتعنة بين ذكر الاجل والدوام بعينه وانما انتفى الاول ثبت الثاني وان الاصل في العقد المتعة
 والفساد على خلاف الاصل ولو فقهه عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال ان سمي الاجل فهو متعة وان لم يسم الاجل فهو نكاح ثابت فيه
 نظر لان المقصود وانما هو المتعة ان هو الذي في الاجل شرط فيها وفوات الشرط يستلزم فوات المشرط وصلاصة العبارة غير كما يفترع
 كون المقصود خلافا ما يصلح له اللفظان المتعنان اللفظ والعقد على غير واحد وهو غير حاصل هنا لان المقصود هو المتعة واللفظ
 للفظ هو الدائم وذلك يقتضي بطلان لفوات شرط المقصود وقصد الملقوط والاصل انما يكون مجتزعا عدم ان اقل وهو صحيح
 والجزم قطع النظر عن سنة عليه فيه ولا ريب على ان من قصد المتعة ولم يذكر الاجل يكون دائما بل ما دل على ان الدائم لا ينفك فيه
 الاجل وهو كذا لكن غير الذي في القول بالاطلاق مطلقا اقوى وهو القول الثاني في المسئلة وفصل بين ادريس ثالثا فقال
 ان كان الايجاب بلفظ النكاح او النكاح انقلب دائما وان كان بلفظ المتع بطل العقد لان اللفظين الاولين صالحان لها بخلاف
 الثالث فانه يختص بالمتعة فان فوات شرطها بطلان وفيه ان بطلان عقد المتعة كما حصل بفوات شرطه هو الاجل فكذلك الدوام بطل
 لفوات شرطه وهو العقد البين فان الوجود الا عظم في صحة العقد ومصلح ابع بان الاخلال بالاجل ان وقع على وجه النسيان او الجهل
 بطل وان وقع نقلا انقلب دائما وقد ظهر ضعف ما تقدم في نزع التمسك وقصد المتعة يكون فاما اخل بكونه من ان كان عقدها عدا ولم
 يقصد غيرها وبالجملة فالاصل في القول بالصححة والانقلاب وانما هو الرواية السابقة على وجه اعتبار وقد عرفت قصورها من فاسق
 مثل هذا الحكم الخالف للاصل شيئا **قوله** وقد يراى اجل المهر طالا او قصر كالسنة واليوم ولا بد ان يكون تعيينا محسوسا من
 النقصان والزيادة لا شئ في العتبات ضبط الاجل على وجه يكون محسوسا من احوال الزيادة والنقصان كقصد المسافر وادراك
 النثرة كغيره من الاجال ولا يقدر في جانبها كثرة ولا قلة بقدر بل بما زاد او اقل عليه فلا جعله الا وقت طويل بحيث يعلم عادة علم بقاها
 المبرح للعلم وعدم المانع لان الموت قبل غير فواح في صحة شرعا واساق جانبها لقله فيظهر من ابره حرية نقد به بما بين طلوع الشمس ونصف
 النهار وهو محسوس لازم ولا دليل على اعتبار ذلك ولعله اراد التمسك لا القصر فلو جعله اقل من ذلك جائز ولا بشرط ان يكون بقدر ما يمكن
 فيه الجواز لانه غير معتبر فيه وانما هو بعض ما ترتب عليه فلو جعله لفظا واحدة مضطرب مع ترتيب عليه حكم العقد من ايامه النفل وتجرم
 المصاهرة كالام ونحوه لك ما يترتب عليه صحة العقد وان كان المقصود ذلك لانه احد الاغراض المقصودة من النكاح بالعقد ولا يعتبر
 في العقد قصد جميعها ولا اهمها في صحته ولا فرق في ذلك بين الزوجية في محل الاستمتاع وعلى **قوله** ولو انشئ على بعض يوم جاز بشرط ان
 لا يترتب بقايتها معلوم كالزوال والعدوب حيث لا ينفك في المدقة في جانب النقصان يجوز ان جعلها بعض يوم وان كان اقل كما قد مرناه شرط
 ان يكون ذلك البعض مفسوما انما بقايتها معلومة كالزوال او بمقدار معين كصيف يوم وثالث فان اتفق مع فيها بذلك علما بما يعلمه
 والا رجعا في اهل الجزية به ويشترط في الجز العادلة وفي شرط العدد وجبة كاشتها وتبين جعله من باب الجز وان اشبهه الحال لم يخف طريق

الاصل في معنى نظير اصله عدم انقضاء المدع الى ان يعلم ولا يشترط ذكر وقت الاستدعاء ولا العلم به بحيث لو جعله الى ان انقضاء
 او اطلاقها ونحو ذلك بل يكون اول وقت العقد كغيره انفق ونفس الجمل بمقدار ما سبق من النهار او من الاجل كما نفقوا عتبا زيادة
 النهار ونقصا حيث يجعله شرا فضا على ولو جعله ساعته مثلا فكله جعله يوما او شهرا فنقص الاطلاق الاتصال بالعقد ويجوز
 جعلها منفصلة عنه معينة **قوله** ويجوز ان يعين شرا مستقلا بالعقد ومثلا عنه او شرا احلا معينا كمن مثلا فلا يحل ما يعينه كمن
 وجب او هذا الشهر او بطلقة كمن قال لي في امرين احدهما ان يعينه فان كان مستقلا بالعقد كهذا الشهر رسول كان في اول جز
 شهر ام في ثلثه من مدين يقسمه فلا اشكال في صحة الاقراران العقد بترتب اثره الذي هو لان الصورتان عيناه منفصلتا مع ايضا على الاقر
 عملا بالاصل ولو جرد المتقضى للصحة وهو العقد المشتمل على الاجل المصنوع وانقضاء المانع اذ ليس الاخره عن العقد ولم يثبت شرا كونه في ذلك
 ما كثر شاهد الاطلاق رواية بكار بن كرم قال قلت لابي عبد الله الرجل يلقي المرأة فيقول لها ان جنى فثا شهر او لوسم الشهر بعينه ثم يفسخ
 فيلقاه بعد سبعة قال فقال لها شعبة ان كان ساء وان لم يكن ساء فلا سبيل لعلها فان ظاهرها ان الشهر الذي سماه لو كان
 بعد سبعة لوجب بمقتضى الجزان ذلك له وهو يقتضى الصحة وبها قيل بالبطالان لان صحة العقد توجب ترتب اثره عليه واثره هنا محقق
 الزوجية وذلك يمنع مع تاخر الاجل فيكون فاسدا لا لا ينفى بالناسد الا لا يترتب عليه اثره عليه ولا يملو به العقد كذلك لو كونهما زوجية
 العاقبة وجلبت من الزوج في المدة التي بين العقد والاجل فيلزم جواز جنيها فيها لغيره خصوصا على تقدير زوال المدة بالاجل والعدة و
 الموانية المذكورة وان ذلك باطلا فاما على الجواز فكما ضعيفة السند مجهول الرواية من حيث لا يصح للدلالة على يمكن الجواب بان الاثر مترتب على
 العقد ومن ثم حكمتا بالزوجية في المدة فلو كان غير مترتب لما صح في ذلك الوقت وتختلف عن العقد بحسب مقتضى العقد وانها يقيم ما ذكر
 على تقدير انقضاء الاتصال ثم لا يوجد الاثر واسا اشكاله جواز العقد عليها فيمكن منع الملائمة او لا حيث انها ذات بعدل العقد على
 ذات السجل لا يجوز ويمكن الزام الجواز لما ذكر ومنع كونها ذات بعدل مطلقا بل في المدة معينة وترتب على ذلك ثبوت الجزية قبل المدة
 مشبوه المهرليات قبلها مفعولا لا يمكن القول به وعلى اثنان في تنقيحها واما الحكم فيبقى ذلك مع الجزم بعدم جواز الزنا ويصح كما انفق
 لبعضهم فخرجه والرواية المذكورة جعلت شاهدا للاعتبار لاستدلالهم فلا يثبت منعها وكيف كان فالعقد بجواز النكاح مع
 تاخر المدة عن العقد قوله في لشرط احلا ومطلقا كمن في صحة العقد وحله على الانفصال او بطلانه قوله ان اجدها الاول للدلالة
 العرف عليه واصالة صحة العقد وان اثر العقد بجواز ان يترتب عليه حين وقوعه الا ان يمنع مانع كما لم يجعل متاخرا والمانع هنا
 منتف لان المطلق يوجب في غير المصطلح والدلالة قوله في الجزا السابق ولم يكن ساء فلا سبيل له عليها عليه لان المانع من وقوع المطالبة
 بعدل شهر لا لولا الحكم بالاتصال بقول الشهر لا ان يجعل نفق السبيل كذا يثبت عن بطلان العقد لاستلزام البطلان نفق السبيل ايضا والقول
 بالبطالان لابن ادريس يحتاج بان الاجل محمول حيث انه يثبت الانفصال والاتصال وجوبا يمنع الجنيحة حيث ان العرف واعتبار وكلمة
 على اتصاله كما هو ذلك فيقتضى العلوية ومثله الواجب الى الخليل ووسع فانه يحتمل على الاقرب للدلالة العرف عليه **قوله** ولو قاله او من يترتب
 ولم يجعل ذلك مفيدا بزمان اربع وصالا وما فيه رواية طرية الجواز اذا شرط مرة او مرات معينة فاما ان يقتصر على ذلك او يقتضيه
 بزمان معين بحيث يكون ظرفا خاصة كمن في هذا اليوم من غير ان يجعله اخره شهر او اجل فلا تمام ثلثة الاول ان يقتصر على ذكر
 العدد كالمرة والمرة فضا على وجه ضبط العدد من غير تعيين بزمان وفيه قولان احدهما انه يصح وتقبل دائما وهو مذاهب
 الشيخ في النهاية وذهب واستند رواية هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله ان زوج المرأة سبعة مرق بمهره قال فقال ذلك اشهد
 عليك ترثها وترثك ولا يجوز ذلك ان تطلقها الا على طهره شاهد من الحديث وفيه ضعف السند فان في طريقه موسى بن جعفر
 وعبد الله بن القاسم وهما ضعيفان وان الاجل شرط في عقد المنة وقد خلا به والشرط عدم عدم شرطه والدوام غير مقتضى
 لها فكيف يقع وليس هذا كما لم يكن كوالا اجل بل هو ضعف حكما لان المرأة تقتصر في شرا مجموعا وهو يقتصر البطلان ايضا وان
 البطلان ذهبا لغيره اكثر ومنهم المصنف في النافع ووجه ما ذكرناه من ترك الاجل في المنة او جوازها وهو أقوى وفيه رواية
 اخرى وهو التي شاد اليها المصنف ان ذلك يصح ويقع بشرطه ولا يكون دائما ويثبت منه بالفراغ من المدة الاخيرة والرواية في
 طريقها سهل بن زياد عن ابن فضال عن القسم بن محمد عن رجل سماه قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يزوج المرأة على
 عود واحد قال لا بأس بذلك وان غفل فليحل وجهه لا ينظر في ذلك الرواية كما قال المصنف مطرحة لصحتها فجميع ما ذكرناه في سندها

فبالعموم الاتية فان المتع لها وجة ولم يخص هنا بخلاف ما سبق والالزام باحد الامرين لا يوجب التخصيص في اختصاصه من يمكن مع
 احدى امرين وهو الدائم وكذا المانع وبقي اثر الظاهر باقيا في غيره كوجوب اعتزالها وهذا هو الاقوى قوله لا يثبت لهذا العقد ميراث بين
 الزوجين بالعقد المقتطع على قول ائدها انه يقتضي التوارث كالدائم حتى لو سقط سقط بطل الشرط كما لو شرط عدمه في الدائم
 ولا يمنع الاموال فقة المشهورة وبغيره من بان المقتضى للارث هو العقد لا بشرط شيء وهذا قول القاضي به الدارج ومسنده عموم
 الآية الدالة على ميراث الزوج وهذه وجة والام لم يجد الميراث في الآية بقوله الاعلان واجهم او ما ملكت ايما منهم وملك اليدين فشفعها
 فلو لم يثبت الاخر لم يجرى ميراثا لان الزوجية قبل التتيم اليها والى الدائمة وبعد التتيم شريك بين الاقسام كما سبق ولا يرد منع تزويج
 الدائمة وانما تلة فليس يعام لان العام المخصص حجة في الباقي والاخبار الواردة بخلاف ذلك مودة اما اتخاذها كما استشف عليه
 او اللطع في سند هان في سقط والامان جزا الواحد لا يخص عموم القرآن وعليه يثبت عليه حكم ما لو شرط ما شرطه فان كان شرط عدم
 ارث الدائمة لا يصح لا بشرط بخلاف مقتضى العقد والكتاب والسنة لان كل ما يقتضيه الماهية من حيث هي يتجسد معه مع وجودها
 ولقد كان هذا القول بالسيد لم يقتض اشبه وباصوله انب لکن منع عدك منه لما ظن من الاجماع على عدمه وثانها عكسه وهو انه لا يرث
 فيه من الجاهل بن سول شرط في العقد التوارث او عدمه اول بشرط ما شرطنا منها في هذا القول فذهب جماعة منهم ابو الصلاح الحلبي وابن
 اوديس والعلامة في حديثه ورواه عن الدين والحقق الشيخ على بحجة التمسك بالاصل فان الارث حكم شرعي فيستوفى بثبوتها على مقتضى
 الشارع وعلى الزوجية لا يقتضي استحسان الارث لان من الزوجات من يرث ومن لا يرث كالدائمة والاراه سعيد بن يسار
 عن الصادق قال لو رجل تزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث شرط او لم يشترط وهي بشرط في الباب ويرث منها واية جديدة يصلح
 عن عبد الله بن عمر قال سالت ابا عبد الله عن المتعة فقلت ما حد هان من حد وهان لا يرثك ولا ترثا فقلت في الميراث من مقتضى
 الماهية فوجب لا يثبت بها توارث مطلقا اما مع عدم الاشتراط او مع اشتراط العدم فتأخر واما مع اشتراط الارث فلا شرط في باقي
 مقتضى العقد على اول عليه الحديث فوجب ان يكون باطلا لان الشرط لعين ولدت ثم ان سلبية الارث شرعية لا جعلية لان الزيادة
 هنا على النص لا ان اسهم ثم فخره في باب الفرضين معلوم النسبة الى كل الزكاة وكيفية قسمه غيرهم فلو ان او فخره في باب الواحد
 لزم نسخ القرآن بجزا الواحد وهو غير جائز هذا اقصر حجج حقيقة الاطراف وفيه نظر قوله الاصل يقتضي عدمه فلتا قد انفع الاصل بانية
 ارث الزوجية كانت داخلية وبما ياتي من الاخبار ان لم يكن داخلية وبانكم قد دخلتموها في عموم الانجاب وفي الارزاج في الامكام
 الماهية الا ما اخرج الدليل الخارجي ونحوه في الشارع حاصل على هذا قوله مطلق الزوجية لا يقتضي الاستحقاق فلتا بل يقتضي
 الاستحقاق لا مع وجب واحد المانع وهو محصور وكن هذا منها بعد المتنازع والعام انما يخص بغير الكافرة والقاتلة ونحوها
 بوجبه في الباقي واسا واية سعيد بن يسار وثاني جدي ما في الباب ولما ولكن في طر يقها البر في طلق وهو مشترك بين ثلثة جهين قاله
 والحسن بائدا حد والكل ثقات على قول الشيخ في عقد الطوس ولكن النجاشي ضعف هذا وقال ابن الغضائري حديث يعرف ويكره
 ويروي عن الصنفاء ويعتد الملسك ولذا نقا من المخرج والمقد بل فالجرح مقدم وظاهر حال النجاشي انما اضبط الجماعة ورواه فيهم
 بحال الرجال ولما انبه احد فقد طعن عليه كما طعن على ابيه من قبل وقال ابن الغضائري كان لا يبا في ثمنه فنداه احد به من
 عيسى بن قم لذلك وغيره وبالحلة في حال هذا السبل المشترك مضطرب ولا يدخل في الماهية في الصحيح ولا ما في معناه والشيخ وفي كتابي
 الاجابة حط على ما اذا اشترط نفق الميراث اول بشرط فانما لا يرث بل مع الشرط بغيره وبين ما ياتي من الاخبار الدالة على بشرط الشرط
 ولا يخفى انه طائفة الظواهر لا انظر بقول المخرجين اطراح البعض وكيف كان فليس يصح كما قيل بل ظاهرا واما واية عبد الله بن عمر فهي
 مجملة السند بسبب وان كان ياتي طريقها وانما فلا يصح حجة في مقابلة عموم القرآن ويمكن حمله على طائفة الاطلاق من الشرط جعلا كما سياتي
 واما ثبات شرط الميراث لمقتضى العقد فهو حسن ان لم يدل دليل شرعي على جوازه فلا يكون مائنا وسنظر فيه وسنظر في الجرح عن
 قوله ان الشرط لعين يارث حال فانه انما يكون محالا بشرط ما حسب لا يدل دليل على صحة قوله ان الزيادة على النص على مقتضى الشرط
 الارث يكون نسخا فيه منع كون الزيادة نسخا وقد حقق في الاصول سلمنا لكن لا يمنع استحالة النسخ بجزا الواحد وقد حقق في الاصول
 سلمنا لكن لا يمنع استحالة النسخ الزيادة على النص على تقديره لان من جملة النص المزوج فان قبل بالارث مطلقا في ارفع وان قبل في
 الشرط فيكون العقد المذكور من موانع الارث الابع الشرط فخرج الى عموم الآية والرواية ثم وثانها ان الاصل العقد لا يقتضي التوارث

فان شرط ثبت بقاء للشرط اسامع عدم انقضاء الاوث بدون الشرط دلالة السابقة وما يتبعه مع الشرط لعموم المسلمين عند
شرطهم وحضور صحبة محمد بن مسلم عن الصادق ع في حديث اخر فان اشترط الميراث فيها على شرطها وحسنه احد بن
محمد بن ابي نصر عن الرضا ع قال تزوج المتعة نكاح ميراث ونكاح بغير ميراث ان اشترط الميراث كان وان لم يشترط لم يكن
هذا الحديث كما دل على ثبوت الاوث في بيع شرطه دل على فيه بدونه فهو نص فيها وهو من اوجه طرق الحسن لان فيه من في الشافعي
ابراهيم بن هاشم القمي وهو جليل القدر كثير العلم والرواية ولكن لم ينص على ثبوتها مع المدح الحسن فيه ومحمد بن الحنفية بن عمار بن
الزريق بن الوليد لادلتها على كونه شرط الميراث سائعا لان ما يثبت به وعلى ان اصل الوجبة لا تقتضي فيكون الالبية محض صفة بها
كما حقت في الوجبة الذي يثبت به رواية ان الكافي لا يثبت المسلم وكذا يعلم جواب ما قيل انه لا يقتضي للوارث هنا الا الالبية ولا يقتضي
ميراث الوجبة الا الالبية فان ادركت هذه في الوجبة في الالبية وروى عن ان لم يشترط بثبوته وبطل شرطه فيكون لم يندرج في الوجبة
في الالبية لم يثبت الشرط لانه شرط ثبوت من ليس بوارث وهو باطل وجوب الجواب عنه تسليم انه راجع في الالبية بدون الشرط
محض صفة بالرواية المعتبرة الاسناد وبالنظر في عدم المنقضي للمقتضى هذا وان كان غريبا في النظر الا انه
خير من اطرار الحنفية المعتبرة بل الاجابة الدالة على نفي الوارث به محل على عدم اشترطه جمعا بيقين خبر سعيد بن يسار محل على ما علم
عليه الشيخ وان كان خلاف الظاهر لا يثبت به محصل الجمع بينهما وبين هذين ان ليس في الباب خبر معتبر الاسناد وغير هذه الثلاثة وليس فيها
صحيح السند غير خبر كاعرنق واكثره الشهيد في المعتمد وينفع على هذا انها لو شرطه لاحد هذين الاخر فمقتضى الجواب عن اتباع شرطها
وربما اشكل بان اقلية الارث ركن تمام الجاهل عند وجوده من واحد ولكن وقع مثله في ارث الولد المنقضي بالعان اذا اعترف به
الزوج بعد ذلك فان الولد يرث وهو لا يرث الولد ولا يستتبع مثل ذلك حل بعض الاصحاب الجواب عن ارادة الوصية باشرط
الارث لا الارث الحقيقي ولا يثبت ما فيه ورايها عكس وهو انقضاء العقد الارث مالم يشترط سقوطه فيكون المنقضي للارث هو
العقد بشرط لا يثبت اذا اشترطه كان تاكيدا واشترط لما يقتضيه العقد وهذا القول جرح المقتضى وانه ابي عقيل وجوابه
لعموم الالبية وعموم المسلمين عند شرطهم ويؤيد قول الباقر ع في وثقة محمد بن مسلم في الرجل يزوج الملة متعة انهما يتوارثان اذا
لم يشترط انما الشرط بعد النكاح وجوابه ان عموم الالبية قد مضى بما تقدم من الاخبار ودعم الاس بالوفاء بالشرط بقوله محمد بن جعفر
مسلم ضعيفا سند وفيه من ذلك عا لفة القواعد المعلومة وهو كونه لا اعتبار بالشرط المتأخر عن عقد النكاح وقد تقدم ان المعتمد
ما كان فيه والشيخ في كتابه الاجابة حمله على ان المراد انما يتوارثان مالم يشترطه الا جلا في الارث مع الاطلاق ليكون موافقا للجنار
الدالة على ان عقد المتعة لا يقتضي التوارث بداهة وان كان خلاف الظاهر لانه لم يشرط في الجمع ولو اطرار لطيف لضعف سنده ووقع
خالفه اسكن وقد تقدم القول في اعتبار الشيخ جعل الشرط بعد العقد وما فيه قوله ان انقضى جملها بعد العمل بعد لها حصة
وروى حصة وهو شرط في اذ دخل الزوج بها وانقضت مدتها او هبها اياها الزها الاعتقاد ان لم تكن يانشر وقد اختلف
في تقديرها بسبب اختلاف الروايات الواردة في ذلك فبعض ذهب اليه وجاءتهم الشيوخ واتباعه ان عدتها حصة ان كانت من
دوات الخيش وقال المفيد وابن ادريس جماعة انها طهران وان كان بينهما حصة وقال ابن بابويه في المتعة حصة ونصف وقال ابن
ابي عقيل عدتها حصة وسند هذا قول من هذه الاقوال رواية اكثر مستند الاول رواية محمد بن الفضل عن ابي الحسن المستأمن قال لا
مطلبنا من متاع حصة من دواتي وفي الخبر عن الباقر ع ان علم المستعنة على الامة فيجب بين الروايتين ان عدة المتعة حصة متعة وحجة
المفيد واتباعه حصة من دواتي وراية في الصحيح عن الباقر ع وحجة المفيد واتباعه حصة وراية عن الباقر ع ان كان حصة
اسم فطلبا منها فطليقتان وعدتها وان مضى الى محبة ذرارة وهذا اوضح دلالة من الاولى لانها حصة ومحمد بن الفضل الذي يروي
عن الكاظم ع ثم ضعيف وان كان العمل بها احرط لان عدة الحصة يتأخر فيها بالقرنين ويبقى على تمام الحجة ببيان ان المراد بالقرن
الطهر الحصة سيما في انشاءه ثم في بابيه واجتمع له في الخبر ايضا رواية لثبوت الخبر في المراد في قولك لابي عبد الله لم تعد الا من يراه
العبد قال حصة ووجه الاستدلال به ان الاعتبار بالقرن الذي هو المظهر في نفسه واحد يحصل القران القران الذي طلقها فيه والقران
الذي يبعد الحصة والمتع بها كالاتمة على ما تقدم ورايه عبد الله بن عمر عن الصادق ع قلت فكم عدتها يعني المتع بها قال حصة ورايه
يويا او حصة مستقيمة والقران ما تقدم وفي الاستدلال بهما على المطلوب نظر لان الحصة تحقق بدون الطهرين معا فضلا عن اخدهما

كما لو اتاه الحيض بعد انتهاء المدة بغير فصل فان الظاهر السابق شق وانما انتهت أيام الحيض فحققت بالحضنة الثامنة وان لم يعلم يوم الطهر
 بل بمضي خمسة منهن وشق هذا لا يمس طهر في اعتبار العدة وان اكنتم به لو كان سابقا على الحيض ولا على الاحتجاج بما ذكرناه وجعلنا بين
 الروايتين حجة لمن اعتبر الحضنة الواحدة مع ان في طريق الروايتين ضعفا نعم ما ذكره العلامة من التاويل للروايتين جعله الشيخ في الهندية
 طريقا للجمع بين الاخبار وحذف من الثاني وشق هذا لا بأس به في الحل الا ان يجعل مستندا براسه وحجة ابن بابويه عن اعتبار الحضنة
 ويصف صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع في المرة يزوجها الرجل متعة الى ان قال وان انقضت ايامها وهرج عمتك
 بحضنة ويصف مثل ما يجب على المرأة وهذه اجود من الجميع سند لكن الاول شهرين الاحتجاج ويمكن حمل الحضنة والنصف على اعتبار الطهرين
 وهذا لا يخفى ان الابدال في الحضنة الثانية ناطق على الجرح من الحضنة الثانية اسم النصف مجازا وهي اسب بطريق الجمع بين
 الاخبار والرواية من اطراح بعضها هذا كله ان كانت المرأة ممن يحنض ولو لم يحنض وكانت في سنها اعتدت بحضنة واربعين يوما انقضا
 ولا فرق فيها بين المرأة والامة **قوله** ويقتضون الوفاة ولو لم يدخل بها بأربعة اشهر وعشرة ايام ان اقامت زوج المتنع بها في الحنفية في
 عدتها للوفات يقع في موضعين الاول ان تكون حرة وقد اختلفت المصنفين في مقدار عدتها فالاشهر بينهما ما اختاره المصنف من هنا فعدت
 بأربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حاملة كما لا دأب عليه عموم قوله نعم والدين يتوفون حكم ويدرون ان زوجها وصدق الزوج وجعلها
 قبل الدخول وبعد ما يتكون عدتها كما ذكر في الدائم وخصوص صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال سالته عن المرأة يتزوجها
 الرجل متعة ثم يتوفى عنها اهل عليها العدة قال فعدت بأربعة اشهر وعشرة ايام وصحبة زارة عن الباقر ع قال سالته ما عدة المتنع
 ايامات عنها الذي تمتع بها فقال اربعة اشهر وعشرة ايام قال يا زارة كل الكناح اذا نكح الرجل فعدت المرأة حرة كانت او امراة وعلى
 وجه كان الكناح منه متعة او تزوجها او ملك يمينه فعدت بأربعة اشهر وعشرة ايام وفيها جماعة منهم المنيد ولم يرض ان عدتها
 شهرين وخمسة ايام استنادا الى رواية عبد الله بن علي بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه وعن رجل عن ابي عبد الله ع قال سالته عن رجل تزوج
 امرأة متعة ثم مات عنها ما عدتها قال خمسة وستون يوما ولا نكاحا لامة في الحيض فعدت في الموت فعدت في الحيض من سلف في طهره على
 الحسن الظاهري وهو ضعيف وسائر الامة مطلقا لا دليل عليه وقوله المصنف على الاصح راجع الى الحكم باعتدائها بأربعة اشهر وعشرة ايام
 الاجلين من غير علمه لان من اعتبر ذلك يجعل عدة الحامل اكثر منه ومن وضع الحول ومن اعتبر نصفها بعد الاجلين منها ومن الوضع
 فالنزاع انما هو في صورة عدة الحامل الثاني ان يكون امر وقد قطع المصنف بان عدتها منه شهران وخمسة ايام نصف عدة الحرة على تقدير
 كونها حرة الا وهو من جهة اكثر تلك الاخبار والكثرة الدالة على ان عدة الامة عن وفات زوجها هذا القدر من غير فرق بين الدوام والنفقة
 منها صحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال الامة اذا تزوجت في عمار زوجها فعدت بها شهران وخمسة ايام ومنها صحبة الحلبي في معناه كثر طها
 حل الشيخ ورواية ابي شعبة السانقة بخصم المرأة بالامة لئلا تنسبها في العدة فلا بأس به وذهب جماعة من اصحابنا منهم ابن ادريس والعلامة
 في المختلفان عدة الامة للوفاة كعدة الحرة مطلقا وفي صحبة زارة السانقة ما يدل عليه ويكمل مجازتها هذه الاخبار والكثرة وربما
 كانت اصح سند وان شاك فيها في وصف الصحة ومع ذلك ففيها اشكال اخر وهو تضمنها ان عدة الامة في الدوام كالخبرة والا فائلا به وكونه منافي
 الدوام على النصف فيقتضي اولوية في المتعة لان عدتها ضعف في كثير من افرادها واصل نكاحها اضعف فلا يناسبها ان يكون اكثر
 هنا وان كان العد لها احوط ولو كانت الامة حاملة اعتدت باعد الاجلين من المدة المذكورة ووضع الحول ولم يثبت عليه المستند كما لا
 على نكرة في الحرة اما ان كانت الاشهر بعد فظاهر لعدم يدها في الامة والرواية واما اذا كان الوضع اوج فلا استثناء الحرج من العدة
 مع بقا الحول كما رأيت الب الذي يقصد بالعدة ان الامة ولعمري قوله نعم واولات الاحال اجلهن ان يضعن حملهن فلا بد من مراعاة العدة
 وذلك باعد الاجلين وسيأتي فيه انشاء الله ثم يذهب تحقيق **قوله القسم الثالث** وهو ما بالملك وبالعقد والمراد بالنكاح
 هنا هو على العقد وان كان حقيقة في العقد وقرينة الجواز ان وطئن بالملك لا يدخل في العقد وجعل المصنف في الامر بالمتنع من
 تجاوزه في قوله نعم الاعلى انما هو ما ملكت ايانهم فان الاستثناء في سياق النفي فيعد المصنف بالنكاح بالتحليل يرجع الى احدها
 انما اظهر انه يملك المنفعة فيدخل في الملك وقيل انه عقد فيدخل فيه **قوله** لا يجوز للعبد ولا الامة ان يعقد الاضمة كما لا ابا ان
 الملك في قد تقدم الكلام في ان عقد النكاح مطلقا اذا وقع فصولا هكذا يكون باطلا او موقوف على الاجازة فمن قال بطلان ثم اطله
 هنا ومن قال بوقوعه دوننا اختلفوا هنا فمنهم من وقف هنا ايضا على اجازة السيد فان اجاز صحيح والابطال وهو الذي اختاره المصنف

في نكاح الامة

والأكثر وهو الأقوى وقد تقدم ما يدل عليه بخصوصه من ذلك فقولنا بالبرهان قال سالت عن مملوك تزوج بغیر ان سیدہ فی
ذلك الاصل بان شاء ایا وان شاء انزل بينهما والقول يكون اجازة الملك كالعقد المستأنف للشيخ في غير ما قال من عقد على امرت
بغیر ان سواه كان العقد باطلا فان رضى المولى بذلك العقد ثم الاكتفاء فيه باجازه وجعلها بيعة للنكاح كالعقد بالعلانية في الخلاف
على ان المراد بكفره باطلا انه يقول ان البطلان لان ما يقع باطلا في نفسه لا يصح باجازه المولى وعلى هذا فيمكن قوله كالتقريب الاول فيجب
منه تأويل المصنف رحمه الله في تلك النهاية بمعنى عدم الافادة للملك البضع لا بمعنى سقوطه اصلا فان اجاز المولى العقد ملك البضع
قال المصنف وبما يتبع الشيخ رواية الوليد بن جبير عن الصادق ع ان كان الذي تزوج به من مملوك مولاها في نكاح فاسد ثم
لما اجعت على ان اجازة المولى لعقد القضي ما ختية في النكاح جمع بين الامر به بذلك وهذا التزوي لا يطابق جعله في الكتاب
القول مغاير للقول بوقوعه على الاجازة ومنهم من ادرك الكلام الشيخ بامر اخر وهو ان العقد يكون بدو من الاول كما ذكره ولا كذا في الاجازة
تقوم مقام التحليل فيكون الرضا عبارة عن التحليل ومن ثم فرضنا في الامثلة ان العبد لا يأتي فيه ذلك وفيه نظر لان التحليل يخص
في عبادة وليس لوضاها فليس يحل ولا عقد لا حكم بطلان ولا في تزويج كلام الشيخ على المعنى الاول وجعلها قول واحد
لان اطلاق البطلان على الموقوف كشر شائع وبما يشهد من حيث شرأها في عدم ترتيب الاثر ويؤيد مع ذلك ان المصنف جعل
الذكر شاملا للعبد والامر مع ان الشيخ فرضه في الامثلة وتخصيصها ليجوز الاعلى التاويل لاجز والقول بالبطلان فيها الامور او ربي
مع حكمة بجهة نكاح القضي في غير المملوك محجة بالتمسك بالمنع من السناد وقد عرفت فادركت ويرى عليه من كنية واما الاحتجاج لربما
دري عما ينبغي ان يملك تزويج بغیر ان سواه فتكاه باطلا لا يناسب اصل ابن اديس لان طريقة عام وهو لا يكتفي به لو كان في غايبا
والقول بالفرق بين نكاح العبد والامر بغیر ان المولى فقط الاول ويبيلا الثاني لابن حزم ويستند على البطلان ما تقدم وعلى الصحة
في العبد ما دلت رواية السابقة المقتضية وقوف تزويج المملوك على اجازة سيده وهو ما هو في الذكر وفي اخرها ما يزيد هاتوا حاله
قال قلت له اصلك اسر ان الحكمين عبيده وروهم الغنى واحبا بهم يقولون ان اصل لنكاح فاسد فلا تحل اجازة السيد له فقال ابو
جعفر ان لم يجعل له امره عسر سيده فاذا اجازة فهو له جائز وبما قيل بان المملوك شامل للذكر والانثى فيقيد الحكمين وقد روا
النسخ صحيح في رواية زرارة ايضا عنده قال سالت عن رجل تزوج عبدة بغیر ان سواه ثم اطلع على ذلك لمولاه ان شاء ان
بينها وان شاء اجاز نكاحها **قوله** لو ان المولى صحح وعليه من مملوكة نفقة زوجة وله امرته قد تقدم الخلاف في من وجز
المملوك ونفقها هل هو على المولى او في كسبه لعبد ويبدل الخنا وفي ذلك وانما اعاده مناسبة لابياب واما كون مولا المولاه
فلان من يضعها فاضاعها مملوكة له فيكون المهر الذي هو عوضه كذلك **قوله** وكذا لو كانت كل واحد منهما مالكا واكثره فادرج بعضهم
لم يميز الا بوضاها في لاف في توقف نكاح المملوك على ان سواه كذا بين كونه مقيدا وسقطا لتحقيق المالة لكل واحد وقيل لنقض
في مال الغير بغیر ان شرعا والقول بوقوع النكاح موثقا على ان جميع المالك او باطلا كالقول في المالك المتحد وكذا القول
في كسبه ونفقته فيزوج على كل واحد بمقتضى ما تقدم من المالك **قوله** ان كان الابن وان كان الولد كذلك فان كانا مالكا واحد
فالولد له وان كانا اثنين وان كان الولد لالا فان الولد اذا كان ابواه وحقين يكون نفقا اذ لا وجه لحرية وانما هو تابع
لهم فان كان المالك واحدا فالولد له وان كان كل منهما مالكا فالولد بينهما نصفان لانه تمام ملكهما في امرته لاحدا على الاخر بخلاف
باني الحيوان فان الولد للمالك الام وفترقا بينهما بان النسب مقصور في الادوية خاصة وفي الفرق خفاء ان لم يكن هناك اجماع في
ان ابا الصباح ذهب الى انه يتبع الام كغيره من الحيوانات ولو شرط احد المولي ان انفرد بالولد واذا من زيادة عن مضيقه مع الشر او لم لعدم
المسلمين عند معظمهم **قوله** لو كان احدا وجب حر المولا لولد به سواء كان المهر الاب او الام في ان كان احدا لا يجوز حر والاخر
ملكها فانما هو بين الاصل كونه الولد حرا مطلقا للاجاء والكثرة الدالة عليها منها حسنة ابن ابي عمير عن عبد الله بن سنان عن ابي
عبد الله ع قال سالت عن الحر الرقيق المجبي زنا به فمولا مالكا او حرا قال ان كان احدا لا يجوز حره وان كان في رواية
اخرى عن جميل بن دراج في طريقها الحكم بن سكين عن ابي عبد الله ع قال ان تزوج العبد لحره فمولا حرا وان تزوج الحر لامة فمولا
حرار وغير ذلك من الاجاز لا ان اوجد هاتر يقا ما تقدم وخالف الحكم ابن الجنيب فجعل الولد وقايعا للملك من ابي عبد الله
اشترط حرية لانه بما مملوك فقبضه لان حرا لا يملكه فاجتمع حرا امره ثم ولد وابنه يصير قال لو ان رجلا ادبر جارية

ثم زوجها من رجل كانت في طهرها كانت جارية ولد لها منه مدبرين كما ان رجلا اتى قوما فزوجه اليهم فملكوا منهم كانت ما ولد لهم ما ملك
ورواية الحريز بن زياد قال قلت لابي جابر عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واجب بضعف الروايات وقطعها فيقتصران تقاوية الروايات الكثيرة الدالة على تبعية الولد الحريز بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الحريز بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مع الاطلاق اما اشترط الحريز فلا اشكال في محققها وان اشترط الرقية فالشهر بين الاصل والشرط العموم قوله نعم او لا بالعق
وقوله نعم المالك عند شرطهم ورواية ابي بصير السابقة فان الشيخ من اجله على الشرط ويروى وان كان محضها الا انه لا ينفك بالشرط
والنكاح قبل العقول الا لشدة ابداننا بضعف سندهم وهو كونه في عموم الاختيار السابقة واما عموم الآية والحريز بن زياد عن ابي بصير
مشروعه والحريز بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الولد ليس كما للحريز بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يكون مستثنى من العموم وهذا هو الاقوى وان كانت المشهور خلافه ثم على تقديره ان الشرط ينبغي ان يتبعه فاما العقد لعدم وقوع
الشرط في ذلك ولم يحصل به وجه العقد فاما الشرط فقد تقدم له نظائر وينبغي ان يكون ذلك ما لو طهرها بهذا العقد وان كان
فان صح هذا العقد فالولد من ذلك ان قلنا بفساده وان كان جاهلا بالفساد ولو كان عالما فهو ذاك والولد ذاك يتبعه لانه
لا سبب لشرط وان قلنا بوجه الشرط لزم ولم يقطع بالاستسقاط وانما يعود الى الحريز بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المذكورة واما رها الشيخ في الهندس مقطوعة وتتبعه العلماء على ذلك فيضعونها بالقطع سواء عللوا بها ام لا لان الاستصحاب او سلمها
الى هذا سبب ثم في ذلك لكن لم يخرج به عن الاصل طرأ من حيث ان الراوى واحد ويقتضيها ضعف السند فان في طهرها ايا
سعيد وهو محمول او مشترك بين الثقة والضعيف **قوله** اذا تزوج الرجل من غير ان يكون المالك ثم وكلها قبل الرضا عالما بالحق ثم كان البا
اذا تزوج الرجل من غير ان يكون المالك ثم وكلها قبل الرضا عالما بالحق ثم كان البا
ان يكون عالما بالحق ثم فالولد من ذلك ان قلنا بفساده وان كان جاهلا بالفساد ولو كان عالما فهو ذاك والولد ذاك يتبعه لانه
من الزانية لم يعم لا من غير وهو نكاح في سياق النكاح فيمنع من الزنا واللام هنا للاختصاص الدال على مطلق القابلة شلها
في قولك لا اجرة للدار ولا للداية ولا للعبد ويحذف ذلك فيشمل المالك والاحتقاق لان البضع لا يثبت لنا نفع عوض المالك او ثمنه
او كراهها لنخرج عن كونها بغيره والثاني ثبت المهر للمهر لان البضع ملكه فلا يثبت ثمنها واما ما في سقط حقه والخروج مع تسليمه لا يثبت
على الزنا مع وجهين أحدهما ان النكاح يحكم بالحرقة ولا يوق العوض بغيره الا بهر الاجابة بل يطلق عليه اسم العقد والعشرون بضعه وروى ذلك
ومن ثم يطلق على الحرقة اسم المهرقة فعيلة بمعنى مفعول وسيأتي عن قريب قوله او زوجة بنت مبرقة فيدخل عليه بنتا من الزانية فيخرج
الام فان النكاح انما هو ملك البع لغيره واستحقاقها او اختصاصها والثالثة شققة على الام لان المختص به انما هو الولد واستحقاقه لملكه
له راضع وعلى تقدير استحقاقها في مطلق المتأبنة فعندها مشترك والمشارك لا يخل على احد معاينته بدون الزانية وهو منقضية هنا ان لم
يكن في الاستحقاق او الملك اظهر من غيرها المهر السبعين للحرقة وهذا القول بخلافه انما يتوقف على اثبات كون البضع مضمونا على هذا الوجه
فان ما لية ليست على نفع الاموال العربية ليكون مطلق الاستفاد به موعيا للعوض وانما يستحق العوض به على وجه مخصوص
فانه لو قبل احد مملوكه الغيرة لا يمنع لها ما دون النكاح لم يكن له عوض بخلاف ما لو استحقها وان لم يرضعها فانما يبيعها بالثابت على
على الزنا في عمل العقوبة الدينية والخرية وما سواه يحتاج الى دليل هو ما صلح العقد وبثمنه نعم لو كانت بكر الزم امرش البكران
لانها جنانية فلا بد من في المهر وان دخلت فيه على بعض الوجوه وربما اعتل كونها من لان النكاح لم يتبعها لوط فيا في المهر السابق
والاصح الاول لان الجنانية على المال المملوك الموجه لنقص المالية مصفوية بغير اشكال بخلاف المهر ما الولد الناشئ وذلك فان كان رنا
لولا بغير اشكال كما في كل ولد يولد للزنا الثانية ان يكونا جاهلين بالحق ام ابان لم يعلم الحق ثم الزوج بغل ان المالك لا امر
او يعلمه ولكن قد علمها بثمنه وجبت له كان وجبها على فراشها فظننا وجبة او منه وان كان قد عقد عليها او لا فان مجرد العقد لا امر
له وطنت هي ان يولها ويحق ذلك فلا بد على احداهما للثمنه الدائمة لم عليه المهر هنا قطعنا وصل المهر او لم المتعلق لان تقدم شلها في ثبوت
الرضاع وغيره ويظهر من لغة انه المهر لان العوض الذي تراضيا عليه بالعقد وهو عطيها سبيل للثمنه وفيه نظر الفساد العقد ونفس الامر

ولا اثر له وصحة الامر بخلافه فثبت مهر المثل اقوى وفيه قول ثالث انه العشر او نصفه وسيأتي ما لم يدركه المصنف هنا وقد اورد ابو داود والنسائي
فان لم يدركا احدى عية العقول اثنان وجها الخواتم اثنتي عشرة بركة كانت حراتا بعلاليه ولكل على الاب قيمته يوم سقوطه حيا لا مرد وقب الحيلولة واثباته
بالنقمة والحكم عليه بالمال لكونه وفاء ولو سقط سينا فلا شيء له لانه لا يقتل في وقت وفاءه وحيا لا مرد وقب الحيلولة واثباته بالنقمة والحكم عليه بالمال لكونه وفاء ولو سقط سينا فلا شيء له لانه لا يقتل في وقت وفاءه وحيا لا مرد وقب الحيلولة واثباته
الحرجا حيا لا مرد عالمة والحكم في سقوط الحد وطريق الولد وجوب القيمة به كالسابقة وكذا في وجوب المهر على ما اطلقه المصنف والجماعة
بناء على انه وطى حتى تم من قبله من حيث انتمت فثبت عوضه وظاهرهم بل يخرج بعضهم عدم الفرق بين علمها وبجملها في ذلك فان لا خلاف ان
اشكال لانها مع العلم بغيره فيبقى على الخلف السابق لكن لم يسبق في هذه الرابعة عكس بان يكون في الجاهلة خاصة فالمدعي عليه وينبغي عنه
الرد لانها عاقل للحي وثبت عليه المهر لانها عاقل للولد وفله وهذا كله انا ارجح المولى العقد فان اجاب عن قبل الوطى فواضح وان كان
بني على الاجابة هل هي شقة عن محض العقد من حيث انهم لا يكتفون فينا زوجة لخال الوطى وانما هم على الحرم موبيا لمقر بلان الحد وعلى
بالحرم ويقتضيه الحد وان كان قد وطى بها حاله ويلزم المهر لا يكتفون فينا زوجة لخال الوطى وانما هم على الحرم موبيا لمقر بلان الحد وعلى
الثاني يبقى الحكم السابقة باسرها لانها حين الوطى لم تكن زوجة فظاهر ولا في نفس الامر وانما كان قد حصل من السبب المبرمج
ولا يعمد الا بعد الوطى فكان كما لو لم يكن هناك عقد اصلا **قوله** ولذا الوعد عليها لمعها لكونه المهر ما تقدم حكم ما اذا تزوج
المرء الا من تزوجت من غير ان تدعى بهذا الحكم ما دلوا عنها وانما جعلها مستلحق مع اتحادها في الحكم اعني لتوقع الخلا في هذه العدة
مختص بها وتحققها ان الاثر اذا دعت الحرة فعقد عليها المهر النكاح فان كان عالما ايضا ودعاها وبالحرم فحكم كالصورة الاولى
من المسئلة السابقة وان كان جاهلا بالخال او بالمدعى ما انما حرة الاصل وهو يعلم بالخال فبني على الظاهر مع علمه بانها ملكة
لكن ظهر في ان كثيرة تمت الاثر بطلان ذلك او بغيره لحد يجوز ودعاها بالجلية حصل له شقة حرة تزوجها على تلك
الخال في الحكم كاس من عدم الحد وتزوم المهر لانه عوض عن الوطى المحرم ان لم يسبق تزوايلا بملك بين هكذا اطلق الجميع بل ادعى عليه بعضهم
اجام المسلمين ولم ينفذوا بين كونهما عالما بالحيث ولم ينفذوا بعد تزوم المهر على تقدير علمها كالسابق امك لوجوب العدة وهو كونهما بغيرا بغير
على المهر مع فساده في نفس الامر وعدم نفق المهر فالحال على العقد لا يوجب بشوته لكن امره ان ينفذ كما ترى ثم على تقديره ان قال احداهما
المسمى لانه عقد صحيح بغيره احد العريتين في غير عرض الفسخ لا يوجب فساده بعد ذلك ودعوى كونه الفسخ لا يفسد من اصله
غير سديته والثاني انه لم ينفذ في الفسخ في الميسر وتنفذ في المهر عن بغيره كما فعل الوطى عن الفسخ في المهر ودعاها
الشبهة في شرح الارشاد وحكم بانها قاتلة بالثالث ووجه هذا القول وكذا اشرنا اليه سابقا من انها ملك الغيرة والنكاح موقوف
على رضاها فثبت لم يرض بغيره من اصله فكان كالانفاس وقد حصل بالوطى المحرم بسبب الجهد فوجب مهر المثل وهو ما وقع عندنا اذ لم
يجز المولى والا فاسمى وان كان الوطى قبل الاجازة بناء على القول الاصح بانها كاشفة والثالث وجوب عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه
ان كانت ثيبا وهو بخلاف الشيخ في النهاية والقاضي وابن حزم وسندك صحيح المولى به جميع عن اي عبد اسير في رجل تزوج امرأة
حرة فوجدها امرا ولم يستغفرها قال النكاح الذي زوجها اياه من غير اياه النكاح فاسد فلكيف يصنع بالمهر الذي اخذت شقة
ان وجد من اعطاه شيئا فليأخذه وان لم يجد شيئا فلا شيء له عليها وان كان من زوجها اياه ولي لها الرجوع على ولها بما اخذت
ولها عليها عشر قيمتها ان كانت بكر وان كانت غير بكر ف نصف عشر قيمتها بما استحل من فرجها قلت فان جاء من منه برك قال ولا فاسا
منه اذ اذا كان النكاح بغير ان المولى وينبغي ان يكون العلل بها العتبات ودعاها حلت على اذ الحاق بعشر او نصفه لم ينفذ وهو بعيد
ومن اجاز اخصاص لانه بهذا الحكم وجعل له المثل للمهر والامر ايضا في غير موضع الضرر قول المصنف في ذلك ولو كان وقع اليها مهر
استعداد ما يوجب منه نية هذا القول لانه مدكو ومعه في رايه ومع ذلك يجري على مختار المصنف ايضا بل على اقوى كلها لان جعلنا
الواجب مهر المثل والعشر او نصفه فهو المالك لا يتعين الا بقبضه فادفع اليها ما يتعين لانه بمنزلة الذي لا يستعين الا بقبضه المالك او وكيله
فيكون بها قبض على ملكه فاما استعارة ما يجهده منه ويتبعها بما تالف بعد عتقها راي على القول بكون المهر كان المهر هو المهر في بعضه فثبت
مضمون على الدافع ان يهدى الى السيد او وكيله فان تلف قبل ذلك يحرم السيد بدله ويتبعها بما تالف كذلك وانما جعلنا هذا الحكم
من ثمة القول بوجوب العشر او نصفه خاصة جريانه على الجميع لان سابعه من الاحكام يخص هذا القول فلا يلزم من سقوط حكمه بغيره
بين الاحكام والاحكام الباقية هي قوله فكان ولد ما من هذا وهذا القول بالشيخ واني انا المصنف فقد تقدم حكم بان المهر مع الشبهة للمهر

على الأب يكون حراً وإن لونه القيمة وهذا شأن لأن المفروض اشتباه الحال عليه ومن ثم لم يحن به وقد مرجح بكونه حراً في الرواية السابقة التي هي مستند
الشيخ على وجوب العشرة ونصفه لكنه خالف في الحكم بحرية الولد وحكم بكونه ذقاً وعلى الأب فكة بقيمة يوم سقط حياً وعلى المولى دفعه اليه
وبع امهائه ويصح في القيمة مستند ذلك كله رواية وزارة في الحق قال قلت لأبي عبد الله إن نكحت من مولاها فانت قبيلة غير قبيلتها
فأعتقها ما حرة فوثب عليها رجلاً فزجها فظفر مولاها بعد ذلك وقد ولدت أولاداً قال إن أقام البينة الزوج على أنه تزوجها
إنما حرة اعتق ولدها وذهب القوم بأنهم وإن لم يقيم البينة أوجب ظنهم واسترق ولده وموقفه سماعتهم قال سألت أبا عبد الله عن مملوكة إن
قربها من مملوكة فزجها وولدها له لم يملكها ثم ظنهم أن مولاها فقام عندهم البينة أنها مملوكة وأقرت الجارية بذلك فقال قد دفع
إلى مولاها أن يدفع ولدها إلى أبيه بقيمة يوم يصير اليه قلت فإن لم يكن لأبيه مولاها فماذا يفعل في مثل هذه حتى يفرجه
ويأخذ ولده قلت فإن أولادها يسقى في ثمنه على الإمام أن يشتبهه ولا يملك ولده وحل الشيخ الرواية الأولى الدالة على
أن الولد حراً إذا دلت الأب ثمة وعلى أن الشاهد أن المأخوذة جمعاً بين الأخباء ولكن الرواية الدالة على حرية
أصح مستنداً على الجاهل الأولى وتظهر فائدة القولين مع اتفاقهما على وجوب دفع القيمة وحرية مولاها فيها ولم يدعها الفقهاء
وغيره فعل القول بحرية يسقى في ثمنه والولد حراً وعلى القول الآخر يتوقف على دفعها إلى الحكم باستثناء الأب في القيمة
فتبين على رواية ومولدها ضعيف وهو من جملة الديون ولا يجب الاستعانة بما لم ينقل إلى السماع لعدم قوله نعم وإن
كان ذو عتق فظفر إلى مسبقه وهذا هو الأقوى ويمكن حمل الأمر بالاستعانة على الاستحباب **قوله** فإن أبى السقي فليدفع
أن يدفعه الإمام قبل ثم يقول على رواية فيها ضعف هذا الحديث متفرع على قول الشيخ بكون الولد ذقاً وإن أباه يسقى في ثمنه
فإن اشترع من مولاها الإمام من سهم الرقاب والمستند رواية سماعة السابقة ورواه الشيخ فيها كونها من سهم الرقاب ثم حكم
في الرواية لحملها على بيت المال والركوة والشيخ نظر إلى أن الولد ذقاً وذكره واجب فيدخل في عموم قوله نعم وفي الرقاب وهذا القول
في دفع النكاح أو ليس فلك الإمام لم يسم المذكرين بناء على أن الولد يكف بشئ من سهم الرقاب وهذا النكاح مصادق لأن الشيخ
لا يقول بحرية الولد حتى يرد عليه ذلك نعم في الآية أو ليس جدي بناء على القول بالحرية لأجله الطرية التي ذهبا على الشيخ والمصنف جعل
هذا القول مستقلاً جارياً على القولين وجعل عدل على الشيخ عدم وجوب حكمه على الإمام لأن القيمة من لازم للأب فلا يجوز عليه دفعه
عنه كغيره من الديون وهذا القول قوي لضعف مستند الحكم بوجوبه على الإمام ثم التاكيد بوجوبه اختلصوا في حمله فيقول سهم الرقاب
كما فصلناه على الشيخ وهو حسن على من ذهب من رتبة الولد وقيل من بيت المال لأنه معد للمصالح وهذا منها وإن قلنا بكونه المملوك
حراً فلا بأس به حيث يكون في بيت المال يستعمل ذلك وهذا هو المراد من أطلق وجوبه على الإمام وأعلم أن على الخلاف في حرية
الفك على الإمام وعليه فهم المسئلة الأخيرة كما هو منطوق الرواية وأما كلام الشيخ وأما غيرها ما يجب على الأب فيه فلك الولد فليكن فيه
ما يدل على وجوبه على الأب حيث يتعد أخذ من الأب ويمكن تشي الوجوب من حيث التساوي في العلة ومصره على موده كحرف
الرواية بكون الولد ذقاً فليصير من القيمة منهم أقوى ممن اعتقد حراً وإنما وجب على الأب قيمته لأن حيث كونه ذقاً في وقت
من الأوقات بل لأنه عرض ما فات على المولى من ثمن الأثرة والطريق إلى معرفته هو تقديم الولد فتكون قيمته وبنائه وبنون
الأب لا تعلق للإمام بها ولا الأثرة وهذا هو الوجه وقد تخلص ما ذكرناه أن القول بعد الإمام له ضعيف المستند وأول قولنا
لكن حمل بيت المال أن جعلنا الولد حراً وسهم الرقاب أن جعلناه ذقاً والأقوى كونه حراً وقيمة على الأب تتخذ منه مع
بناؤه وينظر مع أعسان **قوله** إذا زوج عبداً منه هل يجب أن يعطيا المولى شيئاً من ماله قبل نعم والاستحباب أسير وهو الشحاح
وأتبعهما إلى وجوب إعطاء الحصة المملوك قال قلت لأبي عبد الله عن الرجل يبيع عبداً أمته قال يقول قد أعطاك فلا تبيعها
ما شاء من قبله ومن قبل ماله ولو يدين الطعام أو درهم ويخفى ذلك وقرب منها رواية المولى عن الباقر ومولدها المصنف والأكثر
إلى الاستحباب لعدم مراعاة الرواية في وجوب ولما فيه من جبريتها مع أن مملوكة ملك للمولى فلا وجه لوجوب صرف شيء من ماله
وما يدفعه العبد من ماله المولى فيها إلا أن ما يبد منه كسبه أو غيره هو للمولى وليس هذا كالتفقة الواجبة للمملوك على المولى
لأن التفقة لم يجب فيها شيء وإنما من موانع المالتية التي لم يتم بقاؤها إلا بما خلا لها من ماله الذي هو من ماله البضع وهو مملوك
للمولى فلا معنى للاستحباب المولى على نفسه شيئاً في ماله ملكاً فلهما وأعلم أن الظاهر من حال هذا الموضع أنه ليس على جبره كونه مملوك

بوجه الصلة والبر وجه الخطاط المملوكين ولهذا لم يتقدم بهل المتدخّل ولا لغرض وجّ ولا فرق على القول بوجوبه أو استحبابه
 القول بكون تزويج المولى عبداً بائناً عقداً أو أبا حرة ومن ثم أطلق المصنف وغيره القول بالوجوب أو الاستحباب وبدأ قبل أن يخصر
 بالقول بكونه عقداً ليكون ذلك مراً على القول بالأبا حرة فلا وجه للوجوب وإطلاق النفس والتقوى بآبي هذا التفصيل
 الحكم بتحققه على التقديرين **قوله** ولو مات كان الخيار للورثة إما بثبوته للورثة فلا ملكة فإرثه وإن كان ثابت في كل
 من يتلقى الملك وإن لم يكن وارثاً فهذا أولى لقيام مقام المورث الذي كان امره بيده وإما انتفاء الخيار للامة وللعلم المتفق
 له **قوله** إذا تزوج العبد بوجه العلم بعدم الأذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع غيرها بالخبر ثم كان مهرها لازماً لزوم العبد
 أن يدخل بها بغير مهر إذا خسر هذه المسئلة عكس السابقة الشائنة وإن كان اتباعاً لها من غير تحلل الراعي أو نفقة تحقيراً
 للمطالبة ومما سهل الحكم فيها أن العبد إذا تزوج بغير مهر كان له مهره فإما أن تكون عاترة بانه في أوله وعلى تقدير علمها
 برقية ما تعلم تخبرهم تكافؤ الحال هذه أم لا فإن علمت بالخبر لم فلا مهر لها ولا نفقة لنفسها حقاً يعلمها بما جاز فكانت عينها
 لا مهر لها ويشهد له مع موافقة الأصول الشرعية رواية السكوني عن أبي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تزوجت نفسها
 عبداً بغير إذن مولاه فقد أباحت فرجها ولا صلت لها ولم يكن ما هذا أن عليها الخلع العلم فيمكن تكاثر على القولين المتردّ
 المفروقة من وجوبه على الرأى العام وهو صادق عليها ووجوب العقل لا بعد شبهة عندنا ومع العلم بنفسه وضعف عقلمها
 لا يوجب خراجاً عن القواعد الكلية مع دخلها في التكليف وربما قيل لا حد عليها وجعل كلامهم على ظاهره من عدم الوجوب مرجح
 أن هذا العقد مقصور على الجارية فلا بعد عنه شبهة بالنسبة إلى المرأة لضعف عقلمها دون الرجل ويضعف بذلك رتبة
 في عقد المقتول على المولى عليه إذا علمت بالخبر ثم دون ويمكن الاستئناس له بظاهر حجة ذرارة عن البارقي قال سألت
 عن مولى تزوج بغير إذن سيده فقال ذلك إلى سيده أن شاء فزف بينهما إلى قوله في الحديث أنه لم يعص الله ما عصى سيده في
 إجازة فهو جائز وفي رواية أخرى عن ذرارة عن رجل تزوج عبداً بغير إذن فدخل بها ثم أطلع على ذلك مولاه
 قال ذلك لمولاه أن شاء فزف بينهما وإن أجاز نكاحهما إلى قوله فقلت لأبي جعفر إن أصل النكاح كان عاصياً فقال أبو جعفر
 إنما أتى شيئاً حلالاً وليس بعاصي وإنما عصى سيده فإذا أجاز فهو له جائز وفي رواية أخرى عن ذرارة عن رجل قال سألت
 عن رجل تزوج عبداً بغير إذن ثم دخل بها ثم أطلع على ذلك مولاه قال ذلك لمولاه أن شاء فزف بينهما وإن شاء أجاز
 نكاحهما إلى قوله فقلت لأبي جعفر إن أصل النكاح كان عاصياً فقال أبو جعفر إنما أتى شيئاً حلالاً وليس بعاصي وإنما
 عصى سيده أن ذلك ليس كما نيات ما هم الله عليهم من نكاح في علة وشبهه وأصل هذا التصريح هو الموجب لعدم ذكر الحد
 إلا أن في معانيتها العورات الأولية الدالة على شبهة نظر فإن الأولى ليست بحجة والثاني في طريقتها من باب يكبر وهو ضعيف
 ثم إن اتفق ولدي هذه الحالة فهو في مولاه لعدم طفرها بسبب بعضها فلا وجه لمسيره وهو ثناء العبد وفي بعض الروايات
 دليل عليه ولعل هذا ما يريد كونهما زانية محضة ولو جهلت الخبر أمّا جهلها بالولي أو بالحكم فالولد لا يملكها
 فينتبه في الحرية لما تقدم من تبعيته لأشرف الطرفين ولا قيمة عليها هذا المولى لأن ثنائها حقيقة وإنما حكم بالقيمة حيث ينسب
 إليها وهو أمر ما قيل من الفرق أن الأب سبباً على بالنسبة إلى الولد فهو المباشر والأب قابلاً متى اجتمع المباشر وغيره في
 الائتلاف في الضمان إنما هو على المباشر لما استنع أن ينسب السيد على مملوكة ما لا يمنع استحقاق القيمة هنا فهي تكلف
 ظاهر وإما المهر فانه مع الجهل يثبت في ذمة العبد لأن الولي المحرم لا يخلو من مهر فثبت به إذا اعتق ولما روي المسمى أو مهر
 المتك على ما روي الخلاف ولو أجاز المولى عبداً ذلك فلا ريب في كونه المسمى وإما النفقة فهي تابعة لعقده بالأجازة
 فإن انتفت النفقة انتفت لعدم الزوجية التي هو سابطها هنا **قوله** إذا تزوج عبداً بغير إذن كان المولى بالولد لها
 وكذا لو لم ياذن ولو كان أحدهما كان الولد لمن لم ياذن وكذا زانية غير مولاه كانت الولد لمولاه الأمر هذه التفصيل مذكورة
 الأصحاب كذلك وظاهرهم الاتفاق ويظهر من بعضهم أنه مخصوص لم تنفق عليه والحكم فيه مع أن ذلك لا يوجب لنا الأمر
 فإصابتان يكون للمهرين مع أن أبا الصلاح وحده جعل الولد للمولى الأمة خاصة كغيرها من المحبوبات إلا أن بشرطه مولى العبد
 فيكون له بحسب شرطه المشهور ما ذكره القم ومما عدا ذلك من أخبارها ما يوجب بانه ليس كالزنا المحض فذلك

الحق به بالوإذناه وما لم يجره بما لم يذنه إذا اذن أحدهما دون الآخر فقد علموه بان الإذن للموكل في الشيء مطلقا تقدم
على فعل الولد منه لا نهى وقد روي عن ليس يرف في عقد الولد محل الخلاف من لم يذنه فيكون الولد له خاصة وما حكم الزنا والمقام
الولد بالآلة تظاهروا الزاني لا يلحق به ولد وان شأوكه إلا أنه في ذلك إلا أنه نازها وان كان أصله محرمًا وبالجملة فهذا الحكم
مستوفى على نفي إيجابه والذاني تلحق فيها بما قوله لو تزوج امرأتين شركتين ثم اشترى حصته أحدهما بطل العقد قوله أما بطلان العقد
فلا يملك الجرح بطلان العقد لا شئاع أن العقد لا يفسد على أنه عقد وهو يستلزم بطلان الاستدانة ولا يمكن الحكم ببقاء العقد
في الجرح الآخر لأن العبد لا يتبع بطلان بعضه في بعض بل بطلان في الجميع وما يحرم ولما حاش ملك الاستدانة العرف في مال الغير ^{الذنه}
المتبع عقلا وشرا عاوج ولا طريق حالة الأثر الجرح أو بيع الجميع ثم تجد سبب بيع له ولا يكفي رضا الشريك بالعقد السابق
لأنه لو كان من بطلانه وخالف في ذلك البيع في النهاية حيث لا حرمت عليه إلا أن يشري المصنف الآخر ويرضى بالملك مضمنا
بالعقد فيكون ذلك عقد مستأقنا وتبعه تليده القاضي واستغفرت المعصية وهو ظاهر لأنه إن كان قد بطل بالشرا كما هو الظاهر يمكن
بكون صحبا بغير الرضا وان لم يطل فلا وجه لاعتباره به بعد العقد لا يرفع أو لا يرضاه ولم يجد ملك فلا يقف على جازة وتأويل
المصنف في بطلان النهاية بالمحل على بيعه على المصنف الثاني فيكون الطريق العلوي في كلام الشيخ اسما واحدا وهو شراء المصنف الآخر
والثاني لا أن يشري المصنف الآخر من البائع ويرضى بالملك ذلك المصنف بالعقد فتكون الإجازة له كالعقد استأنف ويكون
الألف من قوله أو وقعت سحرا من الناسخ أو يكون أو يعجز المراد وهذا الثاني وإن كان بعيدا إلا أن بناء حكم الشيخ على ظاهره
العقد العاقل العلوي في الخلف بعينه فلهذا الموضع عند الأشارة بذلك إلى العقد الأول وبطلانه في حق الشريك موقوف وهذا
الوجه ضعيف جدا لأن العقد إذا لم يكن باطلا في حق الشريك لا معنى لاعتباره به في حق الشريك بغيره من لزوم بعض
سبب الإباحة قوله ولو جازها لم يفسد محل وهو مروي وقيل أن السبب الاستباحة لا يتبع هذه من جهة الأسباب المتغيرة
لإباحة العقد فيكون حينئذ الشري وهو محليل الشريك وهذا مختلف في نأوته للأباحة في هذا الأكثر إلى عدم حلها بذلك لاستلزامه بعض
سبب الإباحة بمعنى حصوله بغيره مع أن أصله نعم حصص في الشري بالعقد وملك في قوله نعم الأعلى إن واجهم أو ما ملكك إيمانهم والتفصيل
قائم للشك فلا يكون الملقق منهما سببا أو لعل من الإذنه أو إرادة منع الملقق والجميع معان المنفعة وإن احتملت الأمر إلا أن هذا
المعنى يتحقق وينع الملقق خاصة غير متحقق وأصل محرم الفرج بغير سبب محلل وإذا احتمل الأمر وجب الاقتصاد على التحقق منهما وجب
إبرار أو روي إلى حلها بذلك ولا يلزم التبعيض لأن التحليل شعبته من الملك من حيث أنه تملك المنفعة ومن ثم لم يخرج عن المحرم المذكور في
الآية والأما حلت بزوج فيكون حل جميعها بالملك ويؤيد رواية محمد بن مسلم عن الجعفي في رواية بين دولته ورواها جميعا ثم
أطلق أحدهما في الصلابة قال له حل لهما وهذه الرواية قطع شاهد الغرير أو روي أنه لا يستند الاستلزامه الأخبار مع صحتهما
فكيف مع صحتهما وكلام ابن إدريس متوجه وإن كان المنع أولى وما قيل من بقاء التبعيض من حيث بعضها بإباح ملك الوتيرة والآخر
بملك المنفعة وهذا متغير وإن رأت التحليل ما عقدا وإباحة وكلها معا فملك الوتيرة فيلزم التبعيض فيه لأن التبعيض المنع ما
خرج عن التبعيض المذكور في الآية لا يطلق التبعيض لأن الغرض من جمع ما قيل أنه سبب المحلل إلى ما ذكره في الآية من التبعيض من غير أن
يكون محتملا منها معا ولما جعل التحليل واجبا إلى ملك المبيع لئلا يخرج عن التبعيض كان مجموع ما يقع من إرادته سببا واحدا سواء كان
استلزام ملك الوتيرة إلى التحليل أم البها أم إلى حلة الأمور مجتمعة منهما أو من أحدهما كما لو اشترى بعض الأمة وأعتق البعض الآخر وحل
جميع الشراكا الآية التي لم يرد فيها شرك أو إجماع الأمر كما هنا فخرج الأمر كله إلى سبب أحدهما بالملك وإن اختلفت سببا بغيرها
ما قيل في بعد الإباحة بذلك والخروج عن التبعيض من أن الآية قبل التحليل إنما كان لعدم تمام السبب حيث أن بعضها بملك لا بعضها
لغير تحليل الشراكا أو جب تمام السبب لأنه سبب قائم في الحل ما بالشراك لم يحلل إلا بضيق وهذا لو كانت الشراكا في حلها أحدهم لم يحل
أن حلها حيث كان أحدها بملك كما يمكن لصاحبها هو تمام السبب لأنه سبب تام وزيت بين الأمرين والمدعى لا يملك إلا بالامر الثاني
الأول قوله هكذا السلوك ضعفها وكان البيا في حل لم يجر له وطنها بالملك ولا يملك الدائم لا يشبه في أن الوطني المالك للأمة التي
قد اعتق غير جائز بالملك لأن المصنف الآخر ليس ملك البعض كما في الحان ولما عرفت أن البيع لا يشترط سبب من خذلتين خلافة
لإباحه وطنها أيضا بالعقد لاستلزامه عقد السبب ولو ثبت أن الاستئاع بالإباحة لذلك وإن المراد ليس له التحليل نفسها بخلاف الشراكا

واما اذا اياها وعقد عليها سعة في ايامها فالأكثر على جواز سعة لا نه لا يخرج عن كونها لك ذلك البعض بالامارات وهو يمنع
 من العقد لاسيما العقد على ملكه وقدر السبب والنية اشار المصنف بقوله لما ذكرناه من العلة ولا مانع البضع لا يدخل في المنا
 وهو يمنع من العقد لاسيما العقد على ملكه وقدر السبب والنية اشار المصنف بقوله لما ذكرناه من العلة ولا مانع البضع
 لا يدخل في المناياة والا حلها المتعة بغيره في بلعها وهو باطل ايضا وقال الشيخ في النهاية بالجواز لرواية محمد بن مسلم السابقة
 على الباقر في جوارته بين شركيين وبرها جميعا ثم اهل احدهما فزعموا لمكة فقال هو حلال ثم قال واهما مات قبل صاحبه فقد
 صار نصفها من قبل الذي مات ونصفها من قبل الذي مات ان ما اراد الباقر فيها ان يسهل بينهما ذلك قال لا الا ان يثبت
 عقبتها ويترجها برضا منهما او اذ وقت السرقة ما ونصفها من قبل ملك نصف وقتها والنصف الاخر الباقر فيها قال ان يثب
 ثاب من جعلت مولاها في حل من رجها له وان قال لا يجوز ذلك قلت ولم لا يجوز ذلك كما اخرجت الذي كان له نصفها
 حين لم يترجها لشركتها فيها لان القوة لا تهب فزعموا لا بغيره ولا محله ولكن لها من نفسها يوم وليلة في يومها يوم فان حب
 ان يترجها سعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها ليمتدع منها بشئ فلا وكثر وفي طريق ضعف في القول بالمنع اجمع واعلم
 انه لا يخرج ان المولى لو اذن لها في النكاح صح واما سعة النكاح سبب الا بامره بالعقد والمهر بينهما فقد ولا سخطا في
قولهم الذين الكلام في الطوارئ سميت هذه الاسرار الثلاثة بذلك لانها تطلق على عقد لا يترتب عليه حكم لم يكن قبل ذلك من
 السط على فتح العقد ويخرجها في بعض الموارد كما سقفت عليه مفضلا والمطارات الطوارى عليهما من المطارات البطلات للعقد
 كما ذكره غيره لانها لا تبطل مطلقا كما لا يخفى بل قد تبطل وقد لا تبطل وقد يقال الاضيق وانما احضر الاسرار الثلاثة مع ان الطوارئ
 على نكاح المالك غير يخرج منها لكثرة سببها وتبطل حكمها فاسبب تخصيصها بالذكر وذكر الباقر في ضمنها ان في عمل اخر
 فاذا اعتقت **قوله** فاذ اعتقت المملوكة كان لها فتح نكاحها سواء كانت تحت حر او عبد وبه لا خلاف من فوق وهو اسبق
 اذا عقد واعتق الامة بعد تزويجها بعيد كان لها الخيا باجماع المسلمين والاصل فيه ان بريرة اعتنقها عائشة في ما روى
 واختلفت الروايات في ان زوجها واسمه سفيث هل كان عبدا او حرا والقدر المتفق عليه تخيرها لكان عبدا وهو ايضا
 موافق للحكمة لحدوث الكمال لها وبقا نقصه بالعبودية المتضمنة لغيرها من حيث ان سيده يمتعها بحقوقه ولا ينفق
 على نفسها ولا ولاية له عليها ولا تورث منه الا غير ذلك من المذمومات للفرق واختلاف في ثبوت الخيا ولها اذا كان الزوج
 حرا فذهب اكثر منهم الشيخ في النهاية والمصنف في النافع الى ثبوتها ايضا للعموم صحة ابي الصلاح الكنا في عن الصادق
 قال بما اراه اعتقت الامة فامرها سيدها ان شاءت اقامت فان شاءت فاقترعه ورواية زيد الشحام عندهم قال اذا اعتقت
 الامة ولها زوج تحت وان كانت تحت حر او عبد وفريه منها ورواية محمد بن ادم عن الرضا ع وذهب لمصنف وجهاه في هذا
 الكتاب وقوله الشيخ في السبوط والخلاف الى عدم الخيا والاصل لزم العقد غلب الخيا ويحتاج الى دليل وهو ينفي في الخبر لما روي
 من ان زوج بريد كان عبدا او هو اصل الحكم وجوابه ان الدليل موجود وهو الرواية الصحيحة السابقة الدالة بعمومها عليه
 ونصوص الروايتين الاخرتين شاهدين وان ضعف طريقتيهما واما زوج بريد فقد اختلفت الروايات فيه ففي بعضها انه كان
 حرا وعلى هذا فلا لزم على مطلوبنا وعلى الاول لا يدل الامر حيث المفهوم الخالف وهو ضعيف فكيف مع معارضته المنطوق ولو
 كان ينعضنا في دلالة ثبوت وكذا المدبر والمكاتب اذا انقر ذلك فهذا الخيا وعلى القول ويظهر من الجماعة الاتفاق على مفضلا
 في فتح العقد اللازم على موضع اليقين والفرقة وانما هو في ريد ملكك لا ينعينك فاختيار فان الفاء للتعقيب بغير مهلة
 ويجعل كونه على التراضي لثبوت الخيا وفي جملة احوال فتنص الى ان ثبوت الخيا لا يثبت ثبوت الخيا من حيث العقد فلا فضل
 ونحن نقول به لكن لا ينافي استداره ويؤيد ما روي من فضا كان بطون خلفها في سكك المدينة بترضاها الخناوه ولعل
 من النبي ان يشفع له اليها فشفع فلم يقبل ولو كان على القول لبطلان حقها بالتأخير واستغنى عن الشفاعة واجيب بان ظاهر القصة
 ان الشفاعة واجيب بان ظاهر الحديث ان الشفاعة كانت قد ضحمتها ولذلك روي انه كان يطوف ويبكي ولم يامر بها يترك الشيخ
 بل قال لها لو راجعته فانهما ابوي ولدك فقال لت يارسول الله تامر في بامر ك فقال لا انما انا شافع فقلت لاحاجة في فيه
 الظاهر ان المراد من المراجعة عقد النكاح وفيه نظر لان ما ذكره من الرواية ليس هو في موضع الفسخ وكون ذلك على وجه المراجعة

وفي بعض النسخ الرواية بغيره فيكون طلب الاختيار دفن ابن عباس وصداق كان وخرج ويحيى يقال له يفتي كافي لفظ العبد بطوف راءها
في سلك المدسمة وان دسره السيد على حجة يتوضاها لفتنا فلم يفعل وفي رواية انه قال ليرى ان من باب فلا حياء لك وهو دليل على
الراجح وفي روايات أصحاب ابن النبي قال لها اختاري غيري واداه عبد الله بن سنان في العجيج وعزوه والامر لا يفيد الفرض وعلى حال
فلا يخرج ما عليه الاصح ان قال في المسئلة ساحت فتمها احكامها الاول الحكم المعلق على حكم مجمع الامة فلي اعتق بعضها فلا حياء
لها وقفا فيها خالف الاصل ثم مرده ولا فرق بين كونها اكثر هو بعض الميزة او الوثنية لانها المقتضى منها ولو كل عتقها فخرت ح
لوجبه المقتضى في هذه الحالة الثاني لو كان الزوج عبد او قلت باختصاص الحكم به فلم يخرج عن اعتق مع عدم منافاة الفرض كما لو لم يعلم
بالعتق حتى اعتق فبقا حياءها او زواله وجهان اصحهما الاول لبقوتها بالعتق والاصل بقاءها كما في سائر الحقوق ولم يثبت ان تجارة
لوجبه من سقط انه وجبه الموقوف والى الضرر بغيره وان سبب الحياء على هذا القول مركب من تجدها وبها ووثنية والمركب يرتفع
بانتفاء بعض جزائه بضعف بهما سببه السبب قبل عتقه وكونه شرطاً في الموقوف لا يقتضي شرطية في البقاء الثالث لو كانت صغيرة او عجنوة
ثبت لها الحياء على الفرض وللزوج الوطى قبل الاخر لبقاء الزوجية بالم تقصير ولكن القول في طيعة قبل اختيارها وهي كالملة حيث
لا يثنى الفرضية الرابع لا فرق في ثبوت الحياء بين كونه قبل الدخول وبعده ثم ان كان قبله سقط المهر لان الفسخ جاز قبلها
كما وان كان بعده فهو جاز لا يستقر به بالدخول سواء كان العتق قبل الدخول ام لا على الاصح لان الفسخ انما يرفع النكاح
من حيث وان كان سببه قبل الدخول وبعده استقر المهر وجب وقد استقر المهر وجب ويستقر باختيارها الزوج او بالدخول قبل الفسخ فهو السيد
لوجبه بالعقد على الاصح ويكون حاله العقد مملوكة الخاسر لو اخرجت الفسخ قبل الدخول لم يسقط حياءها ولكن اصح عليها به وجب
الحياء او الفرض على الاصح وكذا لو استباحها وقيل دعواها المهر والسياسة مع انكاف في جميعها مع البهيم لان ذلك لا يعرف ان
قبلها واسالة المهر مستحقة وربما فرق بين المهر باصل الحياء والمهر بغيره بغيره وحكم بغيره في الاول دون الثاني من حيث اندفاع الفرض
مع العلم بالحياء والاشارة بالرضا حينما خرجت وجوابه ان المتأخر جاز ان يكون الفسخ في وقت الفسخ لا القلم بالشرط الفرضية
لم يكن المتأخر جازاً في بغيره لانه دليل على الرضا وبما سببه كونه اعم فلا يدل على الخاص والامر يستثنى من الحكم بناء على بغيرها على
الاطلاق صريح واحد ولو كان قد زوجها بمقتضى ذلك ما لم يثبتها ثلثا اخر يترك ما لا يقدر قيمتها ثم اعتق في مرضه او يبعثها
ونع العتق قبل الدخول فان تخلف الفسخ بوجوب سقوط المهر كما في ذلك فليعتق العتق في جميعها الاخصا والترك في الجارية ومقتضى قيمتها
فيستل العتق فيما زاد على الثلث فيستل خياره لا شرطه بغيره جميعا ساقط بغيره بغيره الى عدم ثبوت وهو در ولا فرق في ذلك
بين وقوع الزرع في مرضه وعدمه لان تزويجه لا يقتضي ان لا يقبل كسبا باللمس ثم بشرط وقوع العتق في المرض ازا جعلنا
المرضين الثلثا وكونه بغيره الوثنية كالثلاثا ولو كان العتق في حال الصحة او بعد الدخول فالخيار له **قوله** ولو اعتق العبد لم يكن له
خيار او لا لولا ذلك لانه جاز ان لا يملكه انما لم يكن له خيار الا ان الفسخ جاز في مرضه او بعد الدخول **قوله** ولو كان
سيدا جعلها راتبت الحياء وبعض العامة قياسا كما لا يثبت لولا لانها المقتضى وكذا الاجازة الزوجية **قوله** وكذا الاجازة الزوجية
حرة كانت او امه لا يملكه حياءه فلو ان تزويجه هذا التعليل بوجوه في رواية علي بن خنيسه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله قد تزوجت
عبد او وصفت به فهو جاز صلاح العتق ان تزويجه **قوله** ولو تزوج عبد استتم عتقه او اعتق الامة او اعتقها كان لها الحياء وكذا لو كانا المالكين
فاعتقا دفعة فعتق كون الحكم بحياءها حال جبرته فلا يتم لها الحياء الا على القول به والمقتضى فيها سابق وقد ثبت العلامة في القواعد على ترتيب
تخبر صاحب على الخلاف وهو احدى ما ذكر المصنف في هذا الوجه وفي الخبر برافق على اختصاص الخبر بما لو كان الزوج عبدا واثبت الحياء
لها على تقدير عتقها معا كاهنا **قوله** لم يجز ان يجعل عتق الامة صداقها ويثبت عتقه عليها بشرط تقديم لفظ العقد على العتق بان يقول
من وجبتك فموت القواعد المعلومة ان تزويج الانسان باسنة باي مهر كان باطلا الا اذا جعل مهرها عتقها فانه يجوز عند علماء اهل
البيت قال في الخلاف لا يعرف فيه مخالف من علماءنا والاصل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اصطفى صفية من حبس اخطبين ولدش وروى
ابن عمر ان في فسخه ثم عتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرها بعد ذلك فاحتجوا بالاحكام من طرف اهل البيت في ذلك كثيرة والتمس على
الحج الى غيره ثم خلاف ما يقوله كثير من العامة ان ذلك سره حياءه فزويجه بغيره مسلم عن الباء ثم قال بما راجل شاء ان يعيق
جارية وتزوجها ويجعل صداقها عتقها فعل وروى عبد بن رواحة عن الصادق ثم قال قلت رجل قال لجارية عتقتك وجعلت

عقبتك مهلك فقال جائز وروى الحارث بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن رجل بعثت الامير ويقول مهلك عقبتك فقال حسن وغير ذلك من الاجابة وقد اورد المصنف في النكاح عن ذلك سقالات واجاب عنها واصلها انه كيف يجوز ان يجوز تزوج جارية ومن مملوكة البضع بغير الزرع وكيف يحقق الاجاب والقبول ومن ملكه كثر ثم المهر يجب ان يكون محققا قبل العقد ومع تقديم الزرع الذي هو مذهبنا لا يكون محققا بالدمح منه الدور فان العقد لا يحقق الا بالمهر الذي هو العتق العتق لا يحقق الا بعد العقد واجاب وجها من انما يمنع من العقد على ملكته مع بقاء الرقبة وليست بآية هناك لان العقد والعتق متقاربان ولا نه كما جاز ان يعقد لغيره عليها لعدم ملك ذلك الغير جاز ان يعقد عليها لنفسه لعدم استقرار ملكه فانه وقيل حرم ومنع وجوب تحقق المهر قبل العقد لم لا يجوز ان يكون بمقارنته العقد وهو هذا كذا فان المهر العتق وهو يقارن العقد سواء تقدم الزرع ام تأخر والدور غير لازم لاننا منع من العقد على المهر وان استلزم فان العقد علميا في نفسه جائز ولها صلاحية الاصلان كغيرها فلم لا يجوز جعلها او جعل ذلك ملكها ماله اجماعا وسلمنا ساقاة هذه المسئلة للأصول فقد ورد العقل المستفيض عن اصل البيت بجواز ذلك على وجه لا يمكن ومنه وجوب المصير اليها وبغير اصلها بنفسها كما صار من والدانية على القافلة اصلا اذا تقر ذلك فقد اختلف الاجاب في اشتراط تقديم الزرع على العتق وعكسه وجعل كل منهما في اشتراط تقديم اشتراط تقديم الزرع وجعل له الشيخ في النهاية واجماعه وجامعه ومنهم المصنف في انا نافع لرواية علي بن حفيظ عن ابيه عن ابي الحسن عن رجل قال لا تمهلك عقبتك وجعلت مهلك عقبتك قال عقبتك فان النكاح باطلا ولا يعطى شيئا ورواية محمد بن ادم عن ابي بصير عن الرجل يقول لجارية قد اعطيتك وجعلت صدائك عقبتك فان العتق والامرا اليها ان شاءت وزوجه نفسها وان شاءت لم تفعل فان وزجه نفسها فاجل ان يعطى شيئا وفي ولايتها على المطلوب قطع النظر عن سندها بعد لان القائل بالاحتج على تقديم العتق بقبولها الصريح بالزرع وهو شاف في الروايتين فانه لم يذكر فيها سوى العتق والمهر ولم يصحح بانها يرد على عليه بقرينة بالاطلاق في رواية علي بن حفيظ مع تقديم الزرع الذي هو مطلوبهم فكيف يستلزمون على اشتراط تقديمهما واستدلوا ايضا بما ذكره المصنف في ان العتق لو سبق صارت حرم فلم يتعين تزويجها بدون رضاها بل كان لها الخيار في القبول والامتناع وجوابه ما سألنا من الكلام لانهم باخرا فلا يقع العتق بدونه الزرع كما نرى في اعقبتك وعليك خذتك سنة فان يقع العتق ويلزمها المذهب لا ينعى في الخلاف واما الصالح الى اشتراط تقديم العتق واختار العلامة في الخلاف والارضا وولد غفر الدين في شرحه لرواية عبيد بن زائدة السابقة عن الصادق ع المقتضية لتقديم قوله اعقبتك فقال جائز واوردها عليها ان الحكم بالزوم والمولى اذاع منه واجب بان المتبادر من مثل هذا الجواب اذاعة الصحة لان السؤال انما هو عن حكم هذا العقد من حيث صحته وفساده فانما اجيب بالجواب كان معناه الصحة وصحاحا زائعا ولا نه يلزم او غيره واقع وايضا فالمسئلة ان الزرع فلما اراد غيره لزم تاخيرا لبيان عن وقت الحاجة او وقت السؤال وفي الرواية ايضا عللها من لفظ الزرع ويجوز الاولين بان اعتبار لفظ لا خفا فيه فاعل السائل اعتمد على ظهوره واقتصر في السؤال على موضع الحاجة وفيه انه وارد في الاولين وقد ردنا بذلك واجتبرنا ايضا بما ذكره المصنف من ان يضع الاقرب سباح لما لكما يدور العقد فلا يسباح بالعقد فلا بد من تقديم العتق فيقع العقد على المهر ويضعف بان الكلام انما يتم باخرا ولو لا ذلك لم يصح جعل العتق به لان لو حكم بوقوعه باول الصيغة اشنع اعتباره في الزرع المأني به بعد من دليل الفريسيين وجوابه بانهم ان المحتدم الفرق بين تقديم العتق والزرع وجعل الذي استحسنه المصنف واكثر المتأخرين بقى في المسئلة بخلافه وهو انه هل يفتقر في صحة النكاح الصيغة الواضحة من المولى الى لفظ من الامير يدل على الرضا ام لا انما ظاهر من اطلاق المصنف في الفنا ري عدمه لان حل المولى في ذلك فهو بمنزلة الزرع فانما اعقبتك وتزوجها وجعل عقبتها مملوكة كان في معنى استثناء حل نكاحها من مقتضى العتق لان مقتضاها بدون ذلك الحرىم ولا ينافي حال الصيغة وصحة الاعتبار بها فلا يعتبر لزم بطلان ما وقع من المولى لانه قائم مقام القبول من حيث انه وظيفته للصيغة الاجاب من جانبها ولا بد من كمال المتقارنين حال الاجاب والقبول بعد ذلك لا سيما للصيغة على عقدة النكاح وهو مركب شرعا من الاجاب والقبول ولا يمنع منه كونها صيغة لانها بمنزلة الجارية بتمامه فزيتها غير مستقرة ولو لا ذلك

لا يشع تزويجا والواقع منها من نزل منزلة الاجاب وان كان يلفظ القبول لخصولها بعينه في العقد واللفظ الواقع من المولى فكان
المعبر من جانبها جرد الوضاب سول سبناه ايجابا ام بقوله والا لاقى **قوله** وام الولد لا ينفق الا بعد وفاة مولاها من نصيب
ولدها لا ريب ان مجرد الاستيلاء ليس سببا في العنق نعم تنقبت بالحري وانما لعنق بموت المولى لان ولدها ينتقل اليه منها شئ
او ينتقل جميعا اذا كان صول الوارث خاصة فيعنى عليه ما يرث منها لما علم من ان ملك الولد لاحدا بويه بوجوب عتقه عماه مطلقا ولو
بقى منها شئ خارج عن ملكه رجا اليه العنق ان كان نصيبه من الزكاة يفي به والاعتق بقدره ولو عجز النصيب عن المخالف منها سعت
فيه ولا يلزم ولدها السعي فيه ولا يسرى عليه لو كان له مال من غير الزكاة لما سبى في انشاء استبغ ان السيلانه شرط بالملك
الاختيارى والارث ليس به وانما سرى عليه في باقى نصيبه منها والفاضل بوجوب سبى الولد في باقىها ذلك ابن حزمه وقرئ
منه قول الشيخ في المسير طائفة وجب على الولد ملكها من ماله وقال في النهاية رجا السعى على الولد اذا كان ثمنها مينا على ماله وان
لم ينفذ عنهما والاقوى الاول لاصالة البراءة من وجوب السعى عليه وعدم المنقضى السارية عليه حيث يجب عليه فكما من بغيره ما لم
لعدم الاختيار في ملكها وهذه المسئلة بيانية لا استيلاء انب وسنة فوها فيه مرة اخرى فانما ذكرها هنا للبرقع عليها ما سبق
من قوله وان كان ثمنها مينا فنز وجها المالك فانه من مسائل النكاح **قوله** ولو مات ولدها وابوه حي فبأن بيعها وعادتك
تحت الرق انما بعد موته في حال حيوة ابيه يخرج بالوفاة بعد وفاته حينئذ يعنق عليه كاسر وبنيه بقوله عادت الى محض الوارث
على انما بالاستيلاء لم يخرج من حال الرق وانما ثبت بالحري من حيث صلاحيتها للعنق بموت سيدها ولدها لم يفتا
سات الولد في جميع ابيه زالت تلك العلاقة التي تشبهها ورجعت الى كون المحض المحض للبيع وعجزها وهذا مذهب علماء انا
مخالفة فيه الجهر **قوله** يعني بيعها مع وجوب ولدها في ثمن وقبضها او لم يكن لمولاها عزها وقيل يجوز بيعها بعد وفاته
في مدينه وان لم يكن ثمنها اذا كانت الدين بحيطه تركه بحيث لا يفصل عن الدين شئ اصلا لا خلاف في ثمن وقبضها اذا مات ولدها
ولم يخلف مولاها واختلفوا فيها اذا كانت حيا في هذه الحالة والاقوى جواز بيعها في الحالين وهو الذي قطع به المصنف ولم يفرق بين
الامرين ولم ينفذ فانه فيه لند والفاضل به ومنعت سنده ويعدله على جواز بيعها في ثمن وقبضها مطلقا واية تحريره يزيد على
الحسن ثم قال سالت عن ام الولد تناع في الدين فقال نعم في ثمن وقبضها وروى محمد بن يزيد في الصحيح قال قلت لابي براهيم اسئلك
قال اسئلك قال سال قلت لم باع امير المؤمنين عمهات الامداد قال في نكاح رقابته قلت وكيف ذلك قال اياما رجل اشترى
جارية فاولدها ثم لم يزوجها ولم يبيع من الما ما يزوج عنه اخذ ولدها ثمنها فاولى ثمنها قلت فينبغي فيها سوى ذلك
من دينه قال لا وهذه الرواية كأولت على جواز بيعها في ثمن وقبضها في هذه الحالة مطلقا الشاملة لموت المولى وعدمه دلت
على عدم جواز بيعها في غيرهما من الدين الشامل لما لو استوفيت الزكاة والفضل الحكم بجواز بيعها في دينه وان لم يكن ثمنها
مع موقر واستقرت الدين المتركة لابن حزمه واختاره الشيبه في اللعة ويتوقف في المخالف ومجهول ان عتقها بعد موته
مولاها انما هو من نصيب ولدها او نصيب ولدها ولا نصيب له على نقد واستقرت الدين الزكاة لقوله نعم من بعد
بوجهها او دين ولو راية ابي يعقوب عن ابي عبد الله ثم وفي اخرها قال وان مات وعليه دين فموت على انها وان كان صغيرا
انتقل من حيث لم يكن ثم يجزى على ثمنها وجازية ان الاقوى اشغال الزكاة الى الوارث مطلقا وان منع من القسرة فيها على نقد بغير استيفائها
الدين فيعنى من نصيب الولد كالمولى لم يكن غيره بلزومه اذا مقدار قيمة النصيب ماله والرواية قاصرة سند ولا له وشك في ثمن
الاحكام على ما يوافق الاصول فلا اعتذار بها **قوله** ولو كان ثمنها مينا فنز وجها المالك وجعل عتقها مرها ثم ولدها وان لم ينفذ ثمنها
اوبات سعت في الدين وهل يعين ولدها رق قبل نعم لرواية هشام بن سالم والاشبه انه لا يبطال العنق ولا النكاح ولا يرجع الولد
وقال الحق المحي فيناه القول المذكور للشيخ في النهاية واتباعه وقبله ابن الحنبل يفرغ على صحيح هشام بن سالم عن ابي يعقوب قال سال
ابو عبد الله سمع رجلا باع من رجل جارية بكوا الى سنة فلما قبضها المشتري عتقها من الغد ونز وجها وجعل مرها عتقها ثم مات
بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله نعم ان الذي اشترها المنة له مال او عقد يحيط بقضائها عليه من الدين في رقبته فان عتقه
ونكاحه جاز وان لم يملك مالا او عقده يحيط بقضائها عليه من الدين رقبته كان نكاحه باطلا لا ينعق ولا يملك وادى لها فاولدها
الاول قبله وان كانت عليهن من الذي عتقها ونز وجها ما حال ما في بطنها فقال الذي في بطنها مع امره كنهها قال المعنى في النكاح ان سلم

هذا النقل كلام الجرازا سنننا وهذا الحكم من جميع الأصول المتأتممة لعلنا لننقلها لكن عندى ان هذا خبرنا حد لا يعينه وليدنا يرجع
 الى الاصل ولى وهذا صحيح بردها قبل الفاضل ابن ادريس لما نقلها الاصول دليل الشريعة المفصلة وبخبرنا الشيخ والحق لمصادفها
 الملك الصحيح ضد وهما من اهلها في محلها الموجب لصحتها وادوية الولد وقد اختلف المتأخرون في تأويلها لا عشا هم جهاس حيث
 صحة السند فالحال العلامة على وقوع العتق والنكاح والشراف في مثل موت نبياء على من هب من بطلان الشرف المجمع بجمود الدين المستوفى
 ربح نزع وفاريتين بطلان النكاح واعتراضه السبب عمده الدين بان الرواية انقضت عمودها وولدها فاكهيتها وتأويله لا يتم الا
 عمودها الى الرق لا في عمود الولد فان غايته بطلان العود في الميراث فيبقى اسنفا وادوية الحراية لا يتقلب ولده وتأويله غايته ان لا يتباع
 في الدين فاجاب **والله** في الدين عرشك انك بانه ليس في الرواية ما يدل على رقية الولد ان لم يمس فيها الا في كهيتهما وهما من
 يكون طينتهما في حال الحكم بغيرهما قبل ظهور عجزه عن التمس فيكون حر او بعد فيكون وقار ولا لالة للعالم على الخاص بالمدار الا
 ودوا الشهيد في شرح الارشاد بان هذا الكلام على الصنفان المضمون من قوله طينتهما ليس الا ان حكمه حكمها في حال السائل ان
 حكم قبل ذلك بانها قد فيكون الولد وقا فهم والى على رقية الولد بالمطابقة اذ هذا اللفظ موصوف لهذا المعنى وحينئذ ينقل
 هذا السائل ويلينج التمسك بجمع الضموم وفي الشراية بالانحرف وقد ظهر بذلك ان الحمل لا يتم في الولد ويكفي في الام ايضا
 من وجه اخر وهو ان الرواية دللت على عمودها وقا للبايع رخصتي الحمل جواز بيعها في ماله لا عمودها الى ملكه وحملها بعضهم
 على ساد البيع وعلم المشتري به فانه يكون ذاتيا وتلقه الاحكام وروى بان الرواية تضمنت انه اذا خلف ما يقوم بقضاء
 ما يكون عليه العتق والنكاح جاز ان ربح القول بفساد البيع لا يمكن جوازها سواء خلف شيئا ام لا وحملها ثالث على انه فعل
 ذلك مضادة والعقود بشرط فيه القربة وروى بان لا يتم ايضا في الولد وقا ان الوجوب لهذا الاعتبار والتكليف لهذا
 الرواية الخالفة للأصول هو ما اعتقدوه من صحة سندها وقد صرح بصحتها جماعة من الاصول المعبرين كالعلامة وتابيد
 النجاشي والعبد والشهيد وغيرهم وفي صحتهما عندى نظر من وجهين احدهما ان ابا بصير الذي يروى عن الصادق **ع**
 شريك بين اشيع ليس بن الجزى المرادى وهو المشهود بالثقة على ما فيه ويحيى بن القاسم الاسدي وهو واقفي ضعيف
 محظوظ وكلاهما يطلق عليهما هذه التسمية ويكنيان باب محمد وربما قيل ان الاول اسدي وتينا وكلاهما يروى عن ابي عبد
 نعمدا لا طلاق محظوظ وكلاهما وقد يحصل التمسك باضافة الاسم فان وقع في كثير من الروايات وقد يحصل بالوصف
 كقول ابي بصير في رواية الصلوة في دم الفرج ان فائدي اجزيت اقل صديت وفائدي بك دم فانه حينئذ يدل على كونه
 ابا بصير الضعيف لانه كان مكفرا احتياجا الى القائد وهذا الاشكال في رواية يروى بها ابو بصير يطلق وينبغي التمسك
 له فقد اطلق الامام عليه السلام على روايات كثيرة في طريقها ابو بصير مطلقا ولا سيما في كتابه **هذا** مع قطع النظر عن حال
 هشام بن سالم وكان عليه السلام المشهود بالثقة في سائر عبادته والثاني ان الشيخ ذكر هذه الرواية في
 في ثلث مواضع اثان منها رواها عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي عبد الله كما ذكرناه سابقا والثالث عن هشام
 عن ابي عبد الله بن غير واسطه رواها الكوفي في الكافي ايضا عن هشام عنه بغير واسطه وهذه الرواية هي التي تظن
 من المصنف اختيارها لان نسبتها الى هشام خاصة وكذا نقلها سبيل في كتاب العتق فانها ما عداها من اخرى وحينئذ ينقل
 الرواية مضطربة الاسناد والاضطراب في الاسناد يمنع من صحة الرواية كما مر في علم دائمة الحديث والعزم ان هذه الرواية ليست
 مقطوعة المعنى في سندها كما ذكره فلا يصح عفا طراهما حيث تخالف الامور القطعية التي تشهد لها الاصول الشرعية واعلم
 ايضا ان الرواية تضمنت كون التمسك سنة فكان ينبغي ان يعلل بصحتها حقا على النص الشهيد به لان الاحاق هنا يمنع روى
 تخالفه وجه ما ولكن الشيخ في بيان الحكم في التمسك يكون في سبيله سائل كان نسبة ام حالا فتبعه المصنف وغيره في نقل القول
 لكن لان قيد الرواية في الامم يكون مما يكره وهو ما يدل وكره النسبة الى اصل الشيخ لم يغير ذلك نظرا الى عدم مد فليته
 مشد ذلك في خلاف الحكم ويمكن الفرق بين موته حاشا كما ذكر وموته بعد وجعها لتبعيته الحامل في كثير من الاحكام او مطلقا
 عند قوم ولو كان بدل الامم عيدا اذ اشهره نسبة او مطلقا اعتقه في لحوق الحكم به نظر كما ذكرنا في آخر طريق المسلمين
 وعلى المختار من رواة الرواية مطلقا سبيل الخليل ان كان ولا بد فلا تضاد على المصنف في ذلك **قوله** **والا** البيع فاذ باع المالك

ثبت السط على فتح العقد المتنازل لها ولا شراؤها في العقب المنقوض لجل في الفسخ فان الشري كما ينصرف بزوج مملوكه لغير مملوكه
كل ذلك البائع وح يتوقف عقدها على رضا المتابعين معاقبات انقضا على ابقائه لزم وان القضاء فسخا او طلاقا حدما فسخ
والاخر شراؤها فاذا فسخ كالم لم يكن للآخر خيارا ومثله بالواشترك بالحياء بين البائع والمشتري فاخيارا لعدما الاثنا
والاخر الفسخ حيث يتفقات على ابقاء العقد فيها يتجدد من الاول ويكون للمولدين على السواء لانهم بما سألها فيكون بينهما كما كان
وقال ابن البراج يكون له الولد لسبب لا تزوج قد تقدم ان ابا الصلاح قال كذلك في نظيره الثالثة اذا زوج امته فله المهر
ملكه فان باعها قبل الدخول سقط المهر لانفساخ العقد الذي يثبت المهر باعنا وده فان اجاز المشتري كان المهر له
اجازته كالعقد والحصل ما ذكرناه الرابطة لما كانت المهر عوضا للبضع وفي النكاح شائنة المعاوضة فحق العوض ان يكون
لمالك العوض وصح كان بضع المملوكه لسبب هاتين المهر فان باعها بعد الدخول فقد استقر المهر للمولى البائع سواء اجاز
المشتري النكاح ام لا وسواء قبض البائع شيئا من المهر ام لا فلا يترتب فيه البيع ولا الطلاق ولا يخرجهما من انواع الفسخ وان كان
البيع قبل الدخول فقد تقر ان للمشتري الخيار فان فسخ سقط المهر ان الزوجة قبل الدخول اذا كانت من قبل المرأة فوجب
سقوطه وههنا من المولى وهو مالك البضع فيكون ذلك كما لو كان من قبلها لانها المالكه في غيره فان اجاز النكاح لزم
وكان المهر له لان الاجازة كالعقد المستأنف فيطالب بجميع المهر فان كان الزوج قد قبضه البائع استرده منه ودفعه
الى الثاني هذا هو الذي عليه ابن ادریس وارضاة المتأخرين وقال الشيخ في النهاية اذا زوج الرجل جارية
من غيره وسمي لها مهر بعينه وقدم الرجل من حبه المهر شيئا بعينه ثم باع الرجل الجارية لم يكن لها المطالبة ببياني المهر لان
يشترطها الا ان يرشوا بالعقد ويتبع ابن البراج واستند في هذا التفصيل الى رواية ضعيفة السند لا تصلح لاثبات مثل هذا
الحكم الذي لا يوافق الاصول والشيخ في المبسوط تفصيل اخر في المسئلة ليس بجيد وكيف كان فاذكره المتأخر الا في
المسئلة ثم لو قيل ان قبل الدخول واجازة العقد يكون المهر الاول لوجوبه وهو ملكه او يصفه بناء على ان البيع بمنزلة الطلاق
كما ذكر في النصوص فيقصنا المهر بالنسبة الى البائع ان كان وقد تقدم مثله في الامرة الزوجة اذا اعطفت قبل الدخول فاجازت
ان المهر للسيدة ان اوجبه بالعقد واصل الوجه في العدول عنه ان المهر لم يجب بالعقد بما قابل في مقابل العوض وهو منافع
البضع وقد خرجت عنه بالبيع قبل التسليم ونفذ وعليه تسليمها للزوج الذي هو باخذ المهر في مقابلتها فلا يتصور ريقاؤه
الاول والفرق بين البيع معاوضة يقضي بملك المنافع بغير العيب بخلاف العقب فانه لا يقضي بملكها وانما هو ذلك ملك
فتكون المنافع كالاستئانة للسيد وفي البيع يتقبل في الشري لا يقال انه على قدر البيع بعد التزوج يكون استقلنا المنافع
عن ملك البائع فانه يتضمن البيع الاعيين خاصة بالنسبة الى هذه المنفعة الخاصة وهي شفعة البضع وتتبع غيرها من المنافع
قبله لانفقول هذا التوجيه يتم لو قلنا بلزوم عقد النكاح وعدم تسلط المشتري على فسخه كما نقول العامة اما على ما نقوله
الاصل من جعله بيد المشتري بل طلاق النقص من قبل البيع بمنزلة الطلاق من غير يقيد بفسخ المشتري لا يكون المنافع
التي نقلها البائع في مقابلته المهر سائر للزوج بل جاريها من قبل المولى البائع فكان ذلك كفسخ الزوجة قبل الدخول الموجب
لصعود المهر من ثمة قبل بقاء اجازة المشتري كالعقد المستأنف **قوله** لو زوج عبدا حرة ثم باع قبل ان كان للمشتري الفسخ
فقد تقدم الكلام في هذه المسئلة من جهة الفسخ وان ابن ادریس للتكرار واما المهر فقد عرفت بما سلف انه يلزم المولى ثم ان كان
البيع قبل الدخول فقد استقر عليه المهر فلا اشكال في وجوبه باعده على المولى البائع وان كان قبله فقد اختلف الاصحاب
فيه فذهب الشيخ وجاعته الى وجوب نصفه على المولى كما تقدم في نظيره انه فرق قبل الدخول فوجب نصفه للمولى كالمطالبة
ونقول هنا رواية على بن حمزة عن ابي الحسن ع في رجل تزوج مملوكا امرأة حرة على بائة ودرهم ثم انه باع قبل ان يدخل عليها
فقال يعطيها سيده من ثمنه نصف ما فرضها اما هو بمنزلة ابنة استدانته بامر سيده وابنه ادریس نكر نصف المهر كما انكر الاصل
لما تقدم مراد من ثبت المهر بالعقد ونقصه بالطلاق قبل الدخول على خلاف الاصل لا يوجب الحاق غيره به وهذه الرواية ضعيفة
السند بابن ابي حمزة وقول ابن ادریس وجبه في الموضعين والجماعة ونحو ان ضعف الرواية فيجوز بالشبهة في اقول الشيخ هنا
وان فالنوع في غيرها لعدم النص ويظهر من المصنف التوقف في المسئلة ولما وجب مراعاة الجانبين لا يصح **قوله** اذا باع انه يرضى

ان ماله منه وانكر المشتري لم يقبل قوله ثم انما لم يمنع في فساد البيع لانه قد حكم بغيره فلا يقيد فيه دعوى البائع
 بما يوجب فسادا وكذا في كل من منع بدعي اعداها الفساد والاخر العترة فان ائتمن على الصحة مقدم حيث لا بد منه نعم لو ادعى عليه العلم
 بذلك حلف على نفسه هذا كله ان كان الحمل موجودا حال البيع قطعا اما لو ولد لاقبل من ستة اشهر من حبة او ظاهر كماله
 او ولد لا يقضي الحمل فادون ولم يدخل بها المشتري ابا مع دخوله وان كان كونه منه فان الولد يلحق به ولا يشتمه في ان دعوى
 البائع هذه لو سمعت لحكم بفساد البيع لعدم صحة بيع ام الولد في غيرها استثنى وهذا البس منه فلا يقيد في فساد البيع
 ثم ان لم يكن شرط ادخال الحمل في البيع فادونه في الولد فاذا تغير شكل لعدم اقرا والعتلاء على نفسه جائز ولا معارضة فيه
 لحق احد وان كان الحمل داخل في البيع اما لا يصل على قوله واما بالشرط ففي قبوله دعواه ترد من استقاء المانع حيث لا يوجد
 الحاق الولد به لا ضرر ينفع في هذا الاقرار لا مكان التثبيت المقر غير وارث ويخلف تركه فانه على تقدير بثوث النسب
 يشري من الزكاة ثم على سببه ليرث وذلك ضرر على المسبب فلا يكون الاقرار نافعا والا فمضى نفوذه على المقر خاصة ولا ينفذ
 على المشتري مطلقا ونظير الفائد فيها لو انتقل الى ملك البائع بوجه من الوجه فانه يحكم بغيره وبذلك لا ينفذ في
 حق المشتري في الصورة المقرضة منه ثم ان لم يرضى ببيعها الحيا واجا اذا التزم من تركه المقر وعنده علم بعدم قبوله لثلث
 هذا الاقرار على المقر ما لا ترد في نفوذ الاقرار فيه من حيث تبعض القبول في الدعوى الواحدة فيقبل بعضها وهو الولد
 دون بعض وهو كونه امه ام الولد فلا يندفع ذلك في القبول لان العمل بالاصلين المتشابهين في حصة التمس وجب تبطل
 كل واحد من الاقسام ما يقتضيه وشك في بواب النفقة كثيرة **قوله** فانه ان زوج العبد باذن مولاه حرة او امه لعنه لم يكن له احيان
 على الطلاق **قوله** اذا تزوج العبد باذن سيده فلا يخلو اما ان يكون الزوجية امه للمولى ولا فان كانت امه لعنه او حرة فان
 كان الاول فالمرتكح بيد المولى فله ان يطلق وبامره به ويفرق بينهما اذا اشاء فقال لا فاكمل ملكه فليفرق بينهما اذا اشاء
 ان امه نعم بقوله عبد مملوك لا يقدر على شيء فليس للعبد شيء به الا من رضى بوجه اخرى لمحمد سلم قال سالت الباقية عن
 قول امه عز وجل في المحضات من النساء الا ما ملكت اميائكم قال هو ان يار الرجل عبده ويختمه امه فيقول له انك امرأتك
 ولا يفرها ثم يجيها حق تحيض ثم يمسها وغير هاتين الاخبار والكثيرة وان كان لك شاة في المشهور بين الاصحاب ان طلاق سيده
 ليس له طلاق الا باذن مولاه وصحة زواجه عنها ثم قال لا للمملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه الا باذن سيده قلت فان كان
 السيد وزوج سيده من الطلاق قال بيده السيد ضرب سيده مثلا عبد مملوك لا يقدر على شيء فليس الطلاق **قوله** عبد الرحمن
 الحجاج عن الكاظم لاطلاق العبد الا باذن مولاه وصحة شعيب بن يعقوب العنبري عن ابي عبد الله ثم قال سمعنا ابا
 منته اسع من طلاق العبد قال ليس له طلاق ولا نكاح وروى الاية ثم قال لا يقدر على طلاق ولا نكاح الا باذن مولاه والنكاح المنة
 للعموم واجيب على ما اذا تزوج بغير مولاه جعلا بينهما بعين ما تقدم فانه خاص وهذه عامة والخاص مقدم وفيه نظر لان
 هذه الاخبار الصحيحة وذلك ضعيفة لان الاول عامي محمد بن الفضل في الشاة في شرك بين الشقة وعنده وفي طريق الثالث
 ابن فضال وفيه ما فيه والفضل بن الصالح بالافتاء فكيف يخص بها عموم تلك تلك الاخبار الكثيرة الصحيحة واستدلوا
 على المذهب الاول برواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عن ابيه عن عمه ان اياه رجل عبده فقال ان عبدي فزوج بغير اذني
 فقال لعنه السيد فزني بينهما فقال السيد لعبده يا عدو له طلق فقال لعنه كيف قلت له قال قلت له طلق فقال لعنه الان
 فان شئت فطلق فان شئت فاسك فقال السيد يا امير المؤمنين امر كان بيدي فجعلته بيده غيري قال ذلك لا حيث قلت
 له طلق امرت له النكاح ووجبه الدلالة انه فرض الطلاق الى شتمه العبد وظاهره انه تزوج بامره غير مولاه وقد ذكر العلامة
 في المختلف والشميد في شرح الارشاد رجاء ان ذكر في هذا الحديث حسن فيكون اجماع من الاخبار السابقة وعندى وفي ذلك
 وسند نظرا اما الاول فلان السيد امره بالطلاق فكان ذلك ان ناله منه فتقول على الاذن فان شئت فطلق وان شئت فاسك
 لا يدل على عطلهم بل ان يكون الخبر نشاء من له السيد له بالطلاق فانه يقضي الاذن فيه فان طلق وقع بالاذن وان اسك لم
 عليه لان القائل بقوله فعل ان السيد لا يقول بان له احيان عليه ان ليس في الاخبار التي استدلوا بها ما يدل على جواز اجماره
 عليه نعم لا في الصلح **قوله** ثالث في المسئلة وهو ان السيد ان يجزم عليه سئل باذن طاعته واجبة وهذا الخبر يعالج عليه ومنع

[illegible]

او غيرها سله جعلناها نكاحا ام اباحة اما اننا قلنا انه اباحة فظاهر لان وقوع الطلاق نزع بشروط النكاح ولما عرفت ان نكاح مالا
 لم يقع بالكسابة وعلى تقدير وقوعه بلفظ الطلاق الذي لم يمتنع الشرائط لا يعتد به كونه خلافا لكنه يفيد الفسخ كما ذكرناه
 النكاح لو كان حقيقة يرفع بالفسخ في مولود منها اوله ويقتد به جميع ما يفسخ به النكاح خلافا لا فارقا له كالحلع ولان الولي
 يخرج في كل منهما وهو يشترط ان لا يقع من الطلاق بالفسخ ويخرج ويقتد به في بين الفسخ بالعيوب ويخرج فان البلية
 عن الطلاق هنا حاصلة دون غيره من شروط الفسخ ويضعف بان لا يلزم من زوال قيد النكاح به ان يكون كالطلاق في
 جميع الاحكام وينفع على الترتيب اعتبار شرط الطلاق وعدمه في المطلقات وفي المسئلة قولنا اخر وهو انه ان وقع بلفظ
 الطلاق كان طلاقا مطلقا فان اتفق خلافه في بعض شرطه وقع باطلا لا نسخا وان جمع الشرط كان طلاقا حقيقة وان وقع
 الفسخ بغير لفظ الطلاق لم يكن طلاقا ولا اقله في الثالث لو لم يباشر المولى الطلاق ولكن امر به العبد فهل يكون مخرجا ل الامر
 فسخا للنكاح ام لا فيه وجان من دلالة علمه ما هو منعه من الاعتزال ويخرج ومن ان المفهوم ارادة من العبد فسخا
 محض قبل وان الامر بالطلاق سيدي بقاء الزوجية الى حين ايقاعه فلو دل على الفسخ قبلها لكان مدلول اللفظ
 دلالة لودول على الفسخ لا شفع فعله فضاء ووجه الملازمة ان الفسخ لو وقع لا شفع الطلاق مع انه ما مود به فلا يكون
 متعاقبا وجوابه ان دلالة على ارادة ايجاد الطلاق مطابقة ولا ينافي دلالة بالانضمام على كونه فسخا وهذا المدعى وينبغي
 كونه الامر بالطلاق سيدي بقاء الزوجية الى حينه ولا ينافي فيه الطلاق الصحيح والظاهر ان يكون الامر فسخا لا يجعل
 الطلاق الواقع بعده صحيحا وهو جواب الثالث فان الامر لادول على الفسخ لا ينافيه امتناع فعله فضاء من حيث
 انفساخ النكاح به فلا يشترط على فسخ اخر ثم على تقدير افاضة الفسخ هل يكون طلاقا ام فسخا بدلي على كون الفسخ الامر
 بالاعتزال طلاقا ام لا فان قلنا به فسخا ام لا انه اقوى دلالة علمه من ذلك والاقوى عدمه بل ينافي ان يكون فسخا ثم لو لم
 يجعله فسخا وانما العبد الامر المطلق كان طلاقا على الاقوى ولو وقع صغيره من اهلهما باعتبار الامر فسخا المقتضى وانما
 المانع وجه العدم ظاهر الحيل المستفاد من صحة محرمه سلم في امر السيد بالاعتزال ويضعف بالاجماع على عدم الاحتياط
 فوقه على تقدير القول بعدم كونه الامر فسخا اقوى **قوله** ولو طلقها الزوج ثم باعها المالك اتمت العدة وهذا يجب
 ان يشترطها المشتري في القول بعدم التداخل للشيخ واتباعه لابن ابي اسحاق واليه المصنفون ان التداخل
 للاستبراء احكام مختلفة لكل منهما سبب يقتضيه وقد راسب بالاعتزال ويضعف بالاجماع على عدم الاحتياط
 والاقوى باختار المصنفين التداخل لوجود الدليل المقتضى له وهو ان الغرض من الاستبراء انما هو العلم ببراءة الزوج
 كيف اتفق ولما امكن بآية البائع وسقط لو كان اشارة او احتياط والعدة اتمت على ذلك ولما اقتضا العدة سببا
 فلا يجزئها اعتبار آخر ولا وجوب الاستبراء اخر ولا وجوب الاستبراء بالبيع انما هو من اتمت الدولى البائع لغرضه في المشتري
 وكلاهما متنع في صورة النزاع والمصنف فخر ابيع بعد الطلاق والظاهر عدم الفرق بينهما وبين العكس حيث يقع الطلاق قبل
 الفسخ ولو ان بالواو عوض ثم كان انسب حتى يفيد مطلق الجمع دون الترتيب **قوله** واما الملك فسرعان الاول ملك
 الرقبة يجوز ان يملك الانسان ملك الرقبة ما زاد على اربع من غير جعرة وقد تقدم ان نكاح الاماء يستباح بامرين العقد
 الملك وقد ذكر حكم العقد وهذا الباب لبيان احكام الوطى بالملك ولما كان منقسما الى ملك العين وملك المنفعة بين
 احكامه في منوعين ابتداء ملك الرقبة لانه لا يعمل واعلم ان الفسخ والاجماع متطابقان على جواز النكاح بملك العين وعلى
 عدم احتضاره في عقد مختلف نكاحه بالعقد ولعل الوجه فيه خفة حق المملوكة وكون استحقاق منافع البضع بالثقة
 ينكره كالقشر في مطلق الاسوال فلا يتطرق الى النكاح بالعقد من عقد والحيف المثل **قوله** وان يبيع بين الامه وامها
 ولكن متى وطى العدة حرها الاخرى لما كان الاغلب في ملك ابين طرقات جانب الماتية وكان الوطى تابعا لجواز الجمع بالملك بين
 من يجمع بينهما بالعقد كلاما وابتها واقتين لكن لا يجوز الجمع بينهما في الوطى لاختلاف المناسبات فان وطى لعدة من الام و
 التبت ابها وطى حرمت عليه الاخرى حتى يامسها بما ينفق كان من انواع الوطى واما الاختنا فان وطى احداهما يوجب
 حرمتهم الاخرى جمعا لا عنيا بمعنى انه سارت لموطوءة في ملكه يحرم عليه وطى الاخرى فان اخرجهما حلت الاخرى وقد سبق الكلام



في ذلك **قوله** ويجوز ان ملك موطنة الاب كما يجوز للولد ان ملك موطنة ابيه ويجوز على كل واحد منهما وطى من وطئها الا فرعين
قد عرفت ان ملك البهمن يغلب فيه جانب المانية فالامتنع ان يتقلد الكل من الاب والابن مال الفر كذا لا يمنع ان يتقلد
الغير مملوكة وان كانت موطنة لان حقهم الوطى لا يقع في صحة التمتع كما لو ملك بعض من يحرم عليه بالسب والماحق بموطنة
كل واحد على الاخر فلنعلم ولا ننكر انك اباؤكم وحلا نل اباؤكم **قوله** ويجوز على المالك وطى مملوكة اذا زوجها حتى يحصل الفرقة
وكذا يجوز لغير المالك اذا تزوج المالك الطن وج الرجل امته بعد او غيره صادت من مولاها بمنزلة الاجنبية لا يحل بها الا
ما يحل لمن امته غيره كغسل الوجه والكتفين وغير شهوة ويجوز عليه جميع رجوعه الاستمتاع ونظر ما يحل امتهما بشهوة والنظر في كبره
والوجه في ذلك مع التفات ويجوز الاستمتاع صادت ملكة الزوج فتحرم على غيره لا شئ حال الاستمتاع بالامارة لا زيد من واحد
شرا وفي معناها المحللة للغير بالنسبة الى المالك كونه التحليل شئ لا للوطى وغاية الخ يحرم خروجهما عن النكاح بطلاق او
ايضا او انقضاء مدة ان كان من قضا مدة وانقضاء عدتها سواء كانت بائنة ام رجعية **قوله** ولا يجوز وطى ان يشرك به غيره
بالمالك لا شبهة في حقهم وطئها بالمالك لانه ليس تارا او يكر شمرك الملك الملك المشقة لبشر ما اذا احلها له الشريك فانها
لا حل ايضا لان سببا لحل لا يتعوض وقد تقدم البحث في ذلك **قوله** ولا يجوز للمثري وطى الامه الا بعد استبراءها هذا اذا كانت
في سن الحيض كما سبق ويستفاد من تحفيضة حقهم الوطى جوازهم من الاستمتاع وهو كذا على الاقوى **قوله** ولو كان طاهرا
زوجا فاجاز نكاحها لم يكن له بعد ذلك فصحة الاشكال في لزوم العقد اذا اجاز المثري ان المانع من لزوم من لزمه كذا
هو الحيا وقد نال باجازه وكذا لو علم فلم يزوج له لما تقدم من ان الحيا على الفرد فاذا افرعها لم يطل خياره وكذا القول في
ملك الزوج سواء كان هو البائع ام غيره وحديث يفيخ المشرى بالعقد لا يحل حتى تنقضي عدتها من الفسخ كالطلاق بمعنى فرائ
او شهر ونصف ان لم تحض مثلها تحيض في اجازة كثيرة اطلاق الطلاق على هذا البيع لكونه سببا في تساطع الفسخ كان طلاقا
بطريق او لا وبطلان استبراءها محيضة او حصة ولا يعين يوم الاطلاق النصوص باستبراء الامه للمثري في اشتراكها وهو محقق
هنا وهو الذي اختاره العلامة ولم ينقل غيره والا فاول وهو الذي اختاره المسألة ولم ينقل غيره **قوله** ويجوز ابتياع ذوات
الازواج من اهل الحرب في خلاف في مجاز شرا النساء وذلك لان ما وجب من اهل الحرب ولو من الزوج لوردوا لا خيار به ولا نهم في اللهم
في الحقيقة لا يتوقفنا على عمل المشرى امانا جعل الشرا او سلبه اليه اشراط في الجواز وكذا شرا انبائهم ونسائهم ولهم من الاباء ويترتب
على هذا الملك لحكام التي من جلتها حل الوطى وهو المقصود في الباب وطلاق البيع على ذلك بطريق المجاز باعتبار صورته والا
فهو بالاستقانة اشبه منه بالبيع والا فاول انه لا يترتب عليه احكام من طريق المشرى حتى لو كان البيع قريب الذي ينعقد عليه
عنف تجوز البيع ويستلطف عليه لانه البعد الملك المقتضى للعنف وكذا يجوز شرا ما يبيع اهل الاندلس من اهل الحرب وان كان
جميعا او بعضه لا اذن في ذلك من قبلهم عليهم السلام في اجازة كثيرة ودوى سمع بعد من الفسخ الهاشمي في الصحيح قال است
ابا عبد الله عن سبى الكواك اذا حاربوا من حارب من المشركين هل يحل نكاحهم وشراؤهم قال نعم **قوله** كل من ملك امرئ يوجب
وجوه التملك حرم عليه وطئها حتى يشترها بحقيقة فان تأخرت الحقيقة وكان في ستمها من تحفيضة المشهور بين اصحاب ان كل
ملك امة يوجب من الوجوه التملك من بيع او هبة او ارث او صلح او فسخ او استرقاق او غير ذلك لم يجوز له وطئها قبل الاستبراء
رواياتهم به كثيرة لكنها وردت في البيع والشرا والاسترقاق وعدوها في غير من التملكات لا شراؤها في الحقيقة وتقر بان ادرين ذلك
على مورد النقص طالبا بدليل التقدي سندا على غيبة في غيره بالاصل وعمم او ما ملك ايمانهم والمذهب اعتباره مطلقا ومن
وقد وافق ابن ادريس الاصحاب في موضع اخر من كتابه ايضا اذ اعتراف كان قد تحقق الخلاف ثم لا مزا ان كان مخرج تحفيضة سببها
بحقيقة وعليه عمل الاصحاب وفي رواية سعد الاشعري عن الرضاء ان البائع يستبرأ قبل بيعها بحقيقة وحلت على الاستبراء
وان كانت في سن من تحفيضة ولم تحضف سببها بخنثه وادعيه يوم الرواية مضوية بحازم قال سالت ابا عبد الله
عدة الامه التي لم تبلغ الحيض وهو يخاف عليها فقال حسنة واربعون ليلة وشلم روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه وقال المفسر
استبراء ثلثة اشهر وهو متردد ويعتبر في الحقيقة حيث يعلق عليها الحكم ان تكون معلومة فلا تكفي ايام التحفيض للحقة
بالروايات ويحتمل كمال الحديث لعدة والوفاء بها وعلمت لعدة خاصة لان المطلوب من الاستبراء العلم ببلوغ الرحم واما



وانما يظهر ذلك مع تعيين الحيف بما حكم به للفرد كحيف الاحكام هذا من الحجج بالاصطلاح في جميع الازمان وهذا يعتبر
فمن هو كذلك من غير ان يردل الحيفه التي ليست مستقيمة الحيفاً وخمس واربعين يوماً الخالق لها من لا يحضر لها او يعنى
وكان يقطع حصول الحيف فيه كما لو اختلف عادتها في شهرين بعض شهر وفي اكثر فبعض يقدده او صراجه والآخر ان
انفق والا فالثاني اذا انقضى ذلك فقد استثنى المصنف من الاستبراء عليها ما وضع الاول ان تكون عند انتقال ملكها
اليها حاضراً نكحني باكمال حيفها حصول العرض بذلك وهو العلم بمرارة الرحم من الحمل عاده ومثل هذا الاستبراء
شهر واما البايع الحيف لغيرها وصححه الحلبي عن الصادق ع قال سالتهم رجل اشترى جارية وهي حائض قال انما علمت
فليها اذا شاء وثمها مقطوعه سائمة بل هي ارفع ولائها وقال ابن ادریس لا بد من سترها بعد هذه الحيفه بقرائن العموم الاستبراء
رجل به العل مضمونه فانه الاستبراء قد حصل بذلك كما دل عليه الدلالة وحكم فيها بالقرائن لا بد من سترها في الروايات بالاستبراء
بالحيفه وقد نقلت رواية بالحيفتين وحلت على استحباب جميع الثاق ان تكون بعد ذلك راضياً باستبراءها لصحة حيفه
الجني عن ابي عبد الله الرجل يشترى كلاً من رجل فيقول اني لم اطأها فقال ان وقتك به فلا بأس بان ياتهما ويحضر
ابن سنان عنده وفيها قلت اني سالت ابا عبد الله عن رجل طأها فقال ان كان عندك ابنها فنها وصححه
ابي بصير عنه ثم قال وجوابه ان الله فيها وقد شتركت الخبر في الوثوق به وفي سنيانه ولم يدك لعدالة ولكن الله وجامه
جلوه على العدل لا يوثق بالفاسق وفيه نظر لجزان الوثوق وايضا من ليس بعدل ليس من شرط العدالة بالاجل فانه
بالثقة والاستيان ولا يلزم من عدم الوثوق في بعض الوثوق الفاسق بشرط العدالة لان بينهما واسطه وقد تقدم بغير المعنى بالثقة
سواء في الرواية في بيع الحليان وهما سبب وطالب ابن ادریس هنا الاستبراء للعموم الامر به وخصوص رواية عبد الله بن سنان قال
قلت لابي عبد الله اشترى الجارية من رجل المامون فيخرج ان لم يمسها شدة عنه وطهرت قال ليس يجاز ان ياتها حتى
يستبرأها بحيفه ولكن يحرق ذلك ما دون الفرج ان الذي يشترى الاما ثم ياتو فحينئذ يستبرأ فاولئك الزناة بلوا
وجوابه ان عم الامم قد حصل ما ذكر من الروايات والرواية الاخيرة مع ضعف سندها بعيداً من القاسم يمكن حملها على الكراهة
جماع ان عبد الله بن سنان عن رجل الجواز ايضا وفيها ما يوثق بالكراهة لان قال الله امر شد يد فان كنت اريد فاعلم
فقد نقلت لابي عبد الله في نسخة الروايتين الاخريتين من روايات الجواز عندى نظر لان ابن ادریس سنان مطلق شترى بين
عبد الله وعبد الاول فقرة وفي الثاني وابي بصير تقدم عن قريب انه شترى ايضا والطريق بجماها جميع فن شهد جميعها طالب
بالثقة الثالث ان تكون مستقلة من امرأة فلا يجزئ سترها رواية ابن ابي عبد الله في الامر تكون للمرأة فينبغيها قال لا بأس
بان يطأها احد عشر وقت عليها لم استبرأها فقلت من ذلك ابا جعفر فقال هوذا انا قد فعلت ذلك ثانياً واولاً ان عمر
ورواية الحسن بن محبوب عن رفاعه قال سالت ابا عبد الله عن امرأة تكون لامرأة فينبغيها فقال لا بأس ان يطأها من عريان يسترها
والرواية الاخيرة اوضح سنداً من الاولين وهي من الحسن بن علي ع صححه وكيف كان فالعل يعتبرها اظهر والثاق ابن ادریس هنا ايضا
ودليله وجوابه كاس **قوله** انه تكون لامرأة وانسره من الحيف لا نقاء المفضله وفي رواية منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله
عن الجارية التي لا يخاف عليها الجمل قال ليس عليها عده ولا يطأها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تنظف فان عليها العدة
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشترى الجارية لم يخض قال يعتبرها شهر ان كانت قد بلغت ويمكن ان يكون وجب تركها ان
ان المراد منها عند الاطلاق من سنها دون سبع سنين ومن كانت كذلك فوطئها حرام مطلقاً وغيره لا يحرم من الاستبراء
لكنها مذكورة في روايات كثيرة وفيها تصريح بجواز وطئها بغير استبراء فنها صححه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال في رجل استباح جارية
ولم تنظف قال ان كان صغيرة لا يخفى عليها الجمل وليس عليها عده ولا يطأها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تنظف فان عليها العدة
ولا يمكن تنزيها على من تجاوزها منها التسع ولم تخض بنا على الثاق بعموم حيث نقلت بعد التسع ايضا ليجمع بين جواز وطئها وعدم
بلوغها الحيف لان هذا الخلق في قوله ان كانت قد بلغت ولم تنظف فان عليها العدة ولا يطأها عند الاطلاق فيحصل بالتسع
وفي حديث عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال في الجارية التي لم تنظف ولم تبلغ الخلق اذا اشترى الرجل قال ليس عليها العدة
يقع عليها بقراب منها صححه عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال اذا فاعلت عن المحض لم تخض فلا عده عليها وفي هذه الرواية المعروفة

والاعتراف ان الله التي بلغت التسع ولم يحضر استبنا عليها وليس فيها ما ينافي في ذلك خلافا ورواية الحسن وهي ايضا ما افقت حكم الاستبنا لان ثبت
عشر سنين وما قام بها تجل جادة فلا ينقض استبناها كالايسة ولو عرنا في زمن الاستبنا لطلق الاستبنا عطلت الفان في الصغير في غير الوصل
من مخرجان فينفذ المير وهو حامل فيسقط استبنا ومنهم كانه هنا جواز وطناج مطلقا على كراهية وهذا الذي اختاره الشيخ في الخلاف
وكنا في الاجبا ومدعيها عليه الاجماع انه اختار في النهاية التحريم قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وهذا الذي في تنقيح الاجبا والمعتبر
الاسناد ففي صحيحه ورواه عن موسى عن ابي عبد الله قال سالت عن الامت الحلي بشرها الرجل قال سئل ابي عن ذلك فقال احلها ثم
ومر بها اخرى وانافاه عنها نفسى ولدى فقال الرجل فانما ارجع انتم عن ذلك اذ اخطت نفسك ووليك ^{والمطلوع} ظاهر في الكراهية
وقدرت اجبا وتضمن النبي عنه لكن في طريقها محرم قيس وهو مشترك بين المظفر وغيره وفي طريق اخر اصحى بن عمار وهو معلوم يمكن
حل النبي فيها على الكراهية جعلا وقد اختار المصنف في باب التحريم قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام كمنها في الشيخ في النهاية ويدل عليه
رواية دفاعة ايضا الصحيح او الحسن عن ابي الحسن قال سالت عن امرى الجارية الى ان قال قلت فان كانت حاملا قال فيمها ان ارث
فقال لا ما رقت الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا باس بكنهاما في الفرج وظاهر في الرواية التحريم
الوطي في المدة المذكورة لكنه بالمتهم لا بالملطوف وبالحلقة في التفصيل لا باس به وبعضهم المتهمم ما ورد من النهي عن وطنا
مطلقا فيكون ضاها على التحريم وعاصيا ^{للملك} وان ضعف طريقه في صحيح الفريج ما دون اربعة اشهر وعشرة لم يصرح هذا الجنب بجوازه
فيحل النهي عن ما اذا وعلى الكراهية جعلا ويمكن في اثبات الكراهية مثل ذلك وان ضعف طريقه بخلاف التحريم مطلقا على ملك الاجبا
كما اختاره جماعة ما دل على الجواز على كون الحمل في زمان بعيد جدا ضعف ما ذكره في المسئلة اخرى وقد ضفي جلية من مجتها في بيع
الحيلان **قوله** اذا ملك امرؤا فاعطها كان له العتد ووطرها من غير استبنا ولا استبراء افضل هذا ايضا من المراضع الذي
يسقط فيها استبراء الامر وسنده صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يشرى الجارية فيعتقها ثم يزوجها اصل يقع عليها قبل ان
يستبراء زوجها قال يستبرئ فيها قبل ذلك فان وقع عليها قال لا باس وشلة بآية عبيد بن رافع عن ابي عبد الله عن رويته ابي
العباس عندهما كان ذلك على جواز الوطى بغيب استبراء افضل وظاهرها المحاب لا اتفاق عليه ويدل عليه ان الاستبراء انما ثبت حجة
في المملوك وقد خرجت بالعتق عن كونها مملوكا والاستبراء وان ثبت بالشر قبل العتق لانه سقط بعقبتها العير ورحا اجنبية بالنسبة
ايها في غيره فاذا اراد انشاء النكاح كانت كغيرها من الاجنبيان ثم فيه بعض المحاب بان لا يعلم لها وطى يحترم والاوجب
الاستبراء وغيره لومع الحمل وذلك في المملوكه فيبقى غير هائل الاصل حتى بعضهم بالعتق تزويج المولى الائمة المتابعة فان لا يجب
على الزوج استبراءها ما لم يعلم سبق وطى المحرم في ذلك الظاهر ذلك لان الاستبراء تابع لانقضاء الملك وهو منقطع هنا وعلى هذا
فيمكن ان يجعل ذلك وسليزا الى سقوط الاستبراء على المولى ايضا بان يزوجه من غيره ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فيسقط الاستبراء
بالتزويج عن العتد بالطلاق قبل السقوط وجدا ما يمكن كونه علة للاستبراء وهذا استبراء الزوج من ساء السابق فان العلة المستقلة ^{بغيره}
ومثله الحلية على السقاطه ببيعها من امرأة ونحو ذلك **قوله** ولو كان وطنا وعقدها لم يكن لغيره العتد عليها الا بعد العتد وهي ثلثة
اشهر ان لم يسقطها ^{بغيره} ما تقدم حكم الائمة المتبعة بالنسبة الى المولى بالعتق وهذا حكمه بالنسبة الى غيره وما صلا الحكم ان المولى اذا
اعتق امته فلا يجوز ان يكون بعدان وطنا او قبله فان كان قبل الوطى جاز لغيره تزويجها بغير عتد والاستبراء وان اسكن ان يكون
سوطوة في ذلك الظاهر لغير المعتق استبراءها ثم عتقها قبل ان تحبض عنده ووجه جواز تزويجها لغيره بغيب استبراء ما تقدم من جواز تزويج
مولاهاها من غير استبراء من حيث انه يخص بالملك وتابع لنقل الملك وهو هنا منقطع لانها مرة بل تقدم جواز تزويجها لغيره قبل العتق
ومعناه ان لو لم يطاها حل تزويجها لغيره من غير استبراء وفيه ما ذكر في الحكم السابق وان كان عتقها بعد وطى المولى لم يجز لغيره
تزويجها في ذلك الظاهر قطعا لانه وطى محرم فلا بد من مراعاة الخلع ومنه حذر من اختلاط الانساب والمعتبر في ذلك الظاهر
لرواية زرارة قال سالت ابا عبد الله عن رجل اعطى مائة درهم لزوجها بغير عتد قال نعم قلت فغيره قال لا حتى تعتد ثلثة اشهر
ومثله روى الحسن عنه وهو يدل باطلا ايضا على توقف تزويج غير المولى بها على العتد مطلقا لكنها لا يحل على المولى علم الوطى لمقصودها
عن انا وده الحكم مطلقا ولما تغير ثلثة اشهر على تقدير عدم سبقها على الاقراء ان كناية عن الاقراء لانها غالبا لا يكون الا في ثلثة اشهر
والا لمعتبر عتد الطلاق وفيظهر من الجماعة انه لا خلاف في ذلك والا فاستند لا يخلو من ضعف لان في طريق الرواية الاولى محمد بن

عيسى في حال نظرنا الثانية في سندها بالتركون شذ ذلك يجبر بالسنة عند الامحاج مع ان الاول ليس مبررة قوية في الضعف لان
محدث عيسى قد رجع لبعض الامحاج العلي بن ابيته **قوله** اما الضعيف بان يقول احلت لك وطها او جعلتك في حل من وطها ولا احلت
في اعتبار وصيغته خاصة لهذا النوع من النكاح كما يعتبر في غيره لان بحود التراض لا يكون في حل الزوج اجاعا ولا اى لفظ اعتقد وقد اعتقدوا
على الاجتزاء بلفظ التحليل وهو الوارد في روايات فضيحة الضعيف بن بيار قال قلت لابي عبد الله جعلت فداك ان بعض اصحابنا
تدروى عليك انك قلت اذا احل الرجل اخيه جارية لم يخل الخصال نعم يا فضيل الحديث وعن محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال قلت
ابي الحسن عليه السلام عن امرأة احلت لجارية فقال ذلك لك وغيرهما من الاحبار والكثرة ولا يدع لفظ التحليل من مراعاة ما يعبر في العقيد
من لفظ الماض الدال على الانشاء كقولنا احلت لك وطها او جعلتك في حل من وطها فلا يكون مثل انشد في حل من وطها كعدم كون من وطها
الانشاء كذا قال المجاهرة وقد تقدم في باب عقود النكاح ما فيه كفاية واول بلا شك ان التحليل نوع اباحتها واولها اوسع
ولا يكون لفظ العارية وان كان سقليا اباحتها المتفق مع بقاء العين على ملك المالك لاصالة بقاء العين على ملك المالك لاصالة بقاء
الحريم فيما عدا المنصين عليه ولرواية ابي العباس السبكي عن الصادق عليه السلام رجل عن عادية الفروج فقال حرام ثم سكنت
قلبا قال لكن لا بأس بان يجل الرجل جارية لا فيه واختلفوا في الاستباحة بلفظ الاباحة فاكثروا منهم الشيخ في النهاية واتباعه
والمرجع والعلامة في احد قوليه على انه لا يضيء الحل وقولنا مع ذلك المنصوص وسكنا بالاصل من هذا الشيخ في المبسوط وابن ادريس في
والعلامة في القول الاخر الى الاكتفاء به لشاركتها في التحليل في المعنى ويجوز افاقة كل من المترادفين تمام الاخر كما ذكر في الاسود وود
منع الاكتفاء في المذهب فان في النكاح شائبة العبادة وكثير من احكامه توقفيته والاصطلاح فيه اهم المطالب ويتفرع على القولين
لوقال ذهبك وطها او سوغتكم عن ملكك فمن جاز الاباحة اكثروا باحدها لانها معناه من انفسر على التحليل منع منها
والاخرى المنع منها مطلقا لان الهبة والتملك يتناولان الاعيان اما الهبة قطعا واما التملك فغاليا وليس الرطب عينا واما الشيخ
فهو بمنزلة الاباحة واخفى المعنى ان وضع العقد المذكورة والنكاح ان كانت توقفيته لم يصح لكل واحد من هذه الالفاظ لعدم ورودها
بلفظته على التحليل وان اكثروا في العقد بما اورد المعنى جاز بلفظ الاباحة والتسريع دون الهبة اذ كرس نساها الاعيان اما التملك
فانه فان غلب استعماله في نقل الاعيان الا انه يستعمل في نقل المنافع ومن ثم استدل على جواز هذا النوع
من النكاح بدخوله في قوله انما ملكتم ايمانهم يجعل الملك هنا المنفعة وجعل الملك بنفسها اليها فان استعمال هذا المعنى كان اقرب
على ازالة المنفعة منه خاصة فيجوز الاكتفاء به فينفذ **قوله** وهذا هو عقد او تملك منفعة فيه خلاف بين الامحاج لما كان حل الزوج
محررا في العقد او الملك بقوله تعالى اعلو زواجهم او ملكتم ايمانهم وكان القول بجواز الهبة بالتحليل ثابتا عندنا فواجب ان لا يكون
خادجا على الامر به وقد اختلفوا في دونه الى ما ذهب اليه لبعض الامة عقد والتحليل عبارة واکثر منهم المصنف على انه بتلك
منفعة مع بقاء الاصل لان الحل مانع الامر به كما ذكرناه وخبر اصل العقد تنفيته عنه لانه ان كان عقدا وام توقف دفعه على الطلاق
او الفسخ في ماله ووجه له بالمدخل ونحو ذلك من خواصه وكلها تنفيته عنه وان كان سقيا توقف على ذكر الاجل وله ولاهر
على التحليل ولا يشترط فيه الاجل على الاصل وعلى القولين يعتبر القبول اما على العقد فظاهر واما التحليل فلا في معنى هبة المنفعة
فيكون انما من قبل العقد واما يقينا عنه اسم عقدا لنكاح لا مطلق العقود فالتحقق انه عقد في الحلبة على النقد **قوله** وفي
تحليله للمركبات والسيارات اذا عين طر الموطوءة ويؤيد انه نوع من الاباحة والملك اهلية الاباحة والاجزائشبة اختلف الامحاج
في المولى فاحل الله له عبده هل يحل له بذلك ام على قولين احدهما واختنا الشيخ في النهاية والعلامة في المختلف ولده في الدعوى
العدم الصحيح على بن يقطين عن ابي الحسن انه سئل عن المملوك ايجل له ان يطا الاثر من غير تزويج اذا احل مولا قال لا يحل له ولا فزوج
تمليك والعبد ليس له والثاني وهو من محله بن ادريس واختنا المستحق للحل لوجوب المنفعة وانقضاء المانع ان ليس الاكونه
لا يملك ونفي ملكه مطلقا سلمنا لكن المراد بالملك هنا الاباحة بمعنى استحقاق البضع واباحته له لا الملك بالمعنى المشهور لان ملك البضع
على هذا احد قوليه فلان يملك احضار فلان مجلس الحكم ونحو ذلك فان المراد به اصلا استحقاق والعبد لا يملك هذا النوع والرواية التي
اشاد بها المصنف التي لا تها على الجبر ان لم يقف عليها ولا نكرها غيره ولو تمت لا يمكن حل رواية المنع على الكراهة واما حلها على التحليل
لعبداءة العبد وان اراد التحليل بدون الصيغة فيعبد فتم حلها على التقية لا بأس به لان العامة ينعتون التحليل مطلقا ومع ذلك في تكلف

المجتمع انه وجد المعارض اشكال واعلم انه لا فرق على القولين بين تحليل امته لعبد وعبد غيره اذا اذن سيده وانما خسر المصه عبده
لوضع النص **قول** ويجوز تحليل المبيع وام الولد لانها لم يخرجوا بالدين والولادة عن المملوكية نكاحا لها عموم النص كما يتناول الفن
ويشبهه رواية يحيى بن سالم عن ابي جعفر قال سالت عن جارية بين رجلين ذراهما جميعا ثم احل احدهما فزجها لصاحبه قال هو لفلان
قول لو ملك نعتيها فاحلته نفسها لم يحل في ذلك تقدم البحث في هذه المسئلة مستوفى والرواية التي كنت على الحكم فلا وجه لاعادته
يجب الاستصحاب وعلى ما نشأ له اللفظ وما شهد الحال به غيره تحتمل لما كان هذا الشرح من الاستصحاب تابع للفظ الدال عليه وجب
مراعاة اللفظ فكل ما نشأ له ودل عليه باحد الدلالات ملكه المحال له وما خرج عن ذلك لا يحل فانا احل له النظر لم يتناول غيره من غير
الاستصحاب لعدم دلالة عليها بوجه لانما منعها ولو احل له الوطى دل عليه بالطريق على سبيل النقص وعلى ما في مقدمات الاستصحاب من اللبس
والنقص والعتبة وغيرها بالاشتمال فيدخل جميع ذلك في تحليله ووجه انما هو كونه مباحا من مقتضى ما لا ينفك عنها غالبا فهو لزوم
عرف وان لم يكن عقليا ومثل ذلك كان في هذا ولو احل بعض مقدمات غير النظر دخل فيه ما استلزمه دون غيره فانا احل له القبلية
استصحاب اللبس المستوفى عليه وقد دل على ذلك كله فيما بيننا وله المحلل انا المذمومة فلا تدخل في تحليل الوطى ولا مقدماته ولا العكس لانها
كل منهما عن الاخر مسان عقلا **قول** لو وطى مع عدم الاذن كان عاميا في ازا حله ما دون الوطى او الحلة كان الوطى بالنسبة اليه كغيره
من الاجانب فان وطى جنس عالم بالتحريم كان عاميا وكان الولد لمولاه كما في نظائره لانها من الزاني وينبغي ترتيب حكم الزنا
من الحد وغيره عليه لكن يظهر من الرواية عدمه وما ثبتت عوض البضع فيبقى على مناه من المنة مطلقا وارش البكارة ضاها الى العشر
كما سلف وقد دل على ذلك صحة الفضيل السالفة وفيها قلت ان احل له ما دون الفرج فقليلة الشهوة فاقضها في الاذن
له وذلك قلت فان فعل بغيره ذابا قال لا ولكن يكون جانيا ولعزم لصاحبه عشر قيمتها ان كانت بكرة فنصف عشر قيمتها
واصل اطلاق المصه الحكم بالعشر ونصفه تبع الاطلاق الرواية وكذا حكمه بغيره عاميا ولم يقل ذابا وعدم نقرضه الحد كما ذكر غيره و
لتعظيم الرواية جميع ذلك ولو وطى جاحلا فالولد حر وعليه قيمة يوم سقط حيا لمولاه كما سلف **قول** ولد المملكة حر ثم شرط
الحرية مع لفظ الاباحة فالولد حر ولا سبيل على الاب وان لم يشترط قبل بيعه على ابيه فله بالقيمة وقيل لا يجب وهو مع الروايتين ان ابن
تحليل الولد فان شرط في صيغة التحليل كونه حرا فلا قيمة على الاب جاحلا وان شرط كونه وقابض على حصة هذا الشرط في فكاح الامة
وعده وقد تقدم وان اطلقا العقد فلم يشترط ايقته ولا حرية فلا محاب قولان احدهما وهو الذي افتراه المصه وجعله
الروايتين انه حر فلا قيمة على ابيه وهو من هبة الشيخ في الخلاف والمتاخرين البناء الحرة على التغليب والسرارة والولد فيكون
من النكته فيخلب جانب الحرية ويعوم الاخبار بالسالفة المستتممة ان ولد من اب يكون الاحر وحضور حسنة زارة قال قلت
لابي جعفر في الرجل يجل جارية لغيره قال لا بأس قال قلت فانهما جاءت بولد قال نعم اليه ولده ويؤم الجارية على صاحبها قلت
له ولم ياذن في ذلك قال لا نه قال قلت له وهو لا يامن ان يكون ذلك ويؤقته استحيى عن عار عن ابي عبد الله ثم وفيها قلت في اب
بولد قال يلحق بالحر من ابويه وغيرهما من الاجساد وقال الشيخ في المبسوط والنهاية وكذا في اجساد الولد وفي رواية من يبيع بغير
المالك عن الصادق ع وفيها فان جاء بولد قال نعم لمولاه الجارية الا ان يكون قد اشترط حين اعلمها له ان جاء بولد فهو
ومثلهما رواية الحسين العطاء ورواية ابراهيم بن عبد الحميد وفي طريق بول لا وعلى ابن فضال والثانية مجهولة بالعطاء والثالثة مجهولة
بعبد الرحمن بن حاد رابعهم ضعيف ولكن قال المصنفان الاولان في الروايتين ولو قال ونسخ الروايتين سند كان اجروا لشرائهما
في عدم الوصف بالصحة فضلا عن كون الاولى صحيحة **قول** لا بأس ان يطأ الامة وفي البيت غيره وان نيام بين اثنين في هذا احكام ختم
بها مسائل فكاح الاما والاولى نفى لباس وطى الامة وفي البيت غيرها وان اها وسع ففهمها وقد تقدم كراهية ذلك في الحرة وان لم
غشي امراته وفي البيت يستيقظ اها ويسمع كلامها ما اقل ابدال ان كان غلاما كان زانيا وان كانت جارية كانت زانية وفي
الامة وروى عبد الله بن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله في الرجل يبيع الجارية من جارية ويضع في البيت من يرى ذلك ويسمعه قال
لا بأس ونفى لباس وان لم يها في ذلك كراهية من حيث ان مدلوله نفى التحريم الا انه ظاهر في ذلك حيث انظر عليه من غير نكير ولا تشديد
الثانية نفى لباس ايضا عن ان نيام بين اثنين بخلاف الحرة فانه مكره لما فيه من الشبهة وقد روى عبد الرحمن بن بحران ان ابليس
ثم كان نيام بين جارين الثالثة بكرة وطى الامة الفاجرة في الزانية بالملك كما ذكره بالعقد لما فيه من العار وخوف اختلال المائتين

وروى محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن الرجل يزوجها الرجل قال لا وقال إن كان له امرأة ولم يتخذها أم ولد
 والمراد بذلك أن يفعل عنها حظاً من حلالها الرابع يكره وطئ من ولد من الزنا وإن كانت في نفسها عقيمة
 وروى الحلبي عن أبي عبد الله عن قال سئل عن الرجل يكون له خادم ولد من زنا عليه جناح إن
 يطأها قال لا وإن نكحها فهو حلال وروى محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام
 في الرجل يشتري لهما دية أو يتزوجها بغير شد وتجنها
 لنفسه فقال إن لم يخف العيلة فلا بأس قوله في الرجل يزوجها
من كتاب النكاح الأنثى التي تنقض شرائع الإسلام والملة منع من
مروءة الدنيا المكنت للأفكار والأهواء الموصلة
إلى الشهوة السليكة ومن أطلع منها على غير العيرة
أفامر عذراً على إصاها أن يخطب
فيه على حلاله

٥

بسم الله الرحمن الرحيم
 يلحق بذلك النظر في أمر الأول ما يرد به النكاح وهو سبعة في ثلثة مقامات الأول في العيوب قوله في عيوب الرجل
 ثلثة أي العيوب المتفق على جواز الفسخ لها والإضافات أن تحذف المنة كون الحب من عيوبه أيضاً فيكون أربعة لكنه أزيد لأنه
 المختلف فيه وسنذكره إن شاء الله تعالى أن عيوبه ستة من بابها للقيام والبرهن قوله في الجنون سبب لفظ الزوجية على الفسخ وإنما
 كان أراد وادع لا خلاف في كون الجنون من عيوب الرجل المحرقة الفسخ المارة النكاح في الجملة ثم إن كان متقدماً على العقد أو
 بقاؤه ثابتاً لمطالبة الفسخ مطلقاً سواء كان مطلقاً أو داء أو سؤلاً عقلاً وقات الصلوات أم لا وإن كان مجرداً بعد العقد سؤلاً
 كان قد وطئ أم لا فإن كان لا عقلاً وقات الصلوات فإنها الفسخ أيضاً وإن عقله حينئذ فأكثراً المتقدمين كالشيخ وإتباعه على عدم
 الفسخ والأقوى عدم اشتراط عدم وجود دليل يقيد التقييد ونشأ الجنون باطلاً في جميع أقسامه فإن الجنون فنون والجنون
 بينهما فساد العقل كغيره في الباب حديث سعد بن هبة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال ما يرد النكاح من البرهن والجنون
 والعقل وهو ما لم يلبس العقل بعد وقبله ولا يعقل بعد وقت الصلوات وغيره وأما على البرهن في حرة قال سئل أبو جعفر عن
 امرأة يكون لها زوج أصيب في عقله من بعد ما تزوجها أو عجز له جنوناً حالها أن تمنع نفسها عنه إن شاءت وهو مريض في
 المجنون شاملة باطلاً لما قيل الدخول بعده وفيها ترك الاستئصال من الأمان وهو دليل للعموم لكن لم يعمها ضعيف وعده الأكابر
 على الإنفاذ على كونه الجنون عيباً مطلقاً مع عدم وجود دليل يخصه وتوهم المنة وقيل يشترط في المجنون أن لا يعقل وقات الصلوات
 يقتضي أن المتقدم لا خلاف في جواز الفسخ به سواء عقله أم لا وإن كان من المشهور في كلام الأئمة أنهم لم يقيّد الجنون بذلك
 في المجنون بعد العقد ولكن في حرة أطلق أن الجنون الموجب للحل في الرجل والمرأة هو الذي لا يعقل وقات الصلوات وهو
 يشمل المتقدم منه والمجنون وكيف كان فلا دليل على اعتبار ذلك وإن كان مشهوراً وفرد المنة في ذلك المشهور العقول لا القوة
 وليلة فانه يراد على جانب التحقيق ويمكن على هذا أن يتسكك في المجنون بعد العقد مطلقاً باستحقاق لزوم العقد في غير موضع الوقت
 لكن الرواية الصحيحة مطلقة في الجنون ويشمل موضع التلوع قوله في الجنون الأنثى التي تنقض شرائع الإسلام والملة منع من
 الزواج بالكره لما فيها من الضرر للخصمين بتعطيل قوتها بل قيل إنه من أضرار الجنون فيتنزل له العقول والمشهور بين الأصحاب كونه
 عيباً والمقصود به كثرة منها حتى إن سكتان وهو ثقة على أن يكره من أحدهما ومروءة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام أن حقيقاً لم ينكح
 لأمراً فقال يغرب بينهما وتأخذ المرأة منه صلواتها ويوقع ظهره كما دلت نفسه فظاهر الأخبار كون العيبه جوازاً قبل العقد ولكنه محتمل للمجند

منه قبل الدخول فذلك قطع بكونه عيبا مع سبقه واختلاف في التجرد والافتراف التجرد بعد الدخول لا يثبت فسخ استحباب النكاح
 العقد وعدم تناول النصوص له فان التدليس لما يتحقق قبل الدخول ويبقى الاشكال في التجرد بين العقد والدخول من
 تناول النصوص له بالاطلاق والظاهر رواية المتقدم واصالة اللزوم مع ما في النصوص من ضعف في السند وان قطع وقال الشيخ
 في طه وفي ان الحضاء ليس بعيب مطلقا محتملا بان الحضر يوجب ريبا في اكثر من النكاح لما لا ينزل وعدم الانزال ليس بعيب وهو
 مردود وشيئا عند النصوص وكثيرا على الاصل بمضمونها وما القليل بان اهم مقاصد النكاح التنازل وهو مقصود
 في الحضر فلا يمكن اصل العقد مع فواته فتقتصر بالمثل الذي لا ينزل مع اجماع على عدم الفسخ فيه وانما الاعتناء على انصوص
 الدلالة على الفسخ بعيب الحضانة **قوله** والعن مرض تضعفه التوبة عن سائر العيوب بحيث لا يوجب العن بالفسخ هو الضعف
 المقتضى من العن والاسم العن بالضم ويقال للرجل اذا كان كذا للعن كسكين وهو من جنس عيب الرجل الذي يسلط
 المرأة على فسخ نكاحه بالنقض والاجماع ويثبت الفسخ به مع تقدمه على العقد اجماعا وكذا منع تجرده قبل الوطى على المشهور لثبوت الفسخ
 له كرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال العن يترتب منه ان شاء امرأته من زوج وان شاء امرأته من زوج وان شاء
 اقامت ولو تجدد بعد الوطى فلا فسخ الاصل وهو قول الشيخ والاكثر رواية اسحق بن عمار عن الصادق ع ان عليا ع كان يقول
 اذا تزوج الرجل امرأة فرفع عليها مرة ثم اعرض عنها لم يفسخ النكاح لقوله تعالى انكاحكم الله في انفسكم من ابي عبد الله ع
 في العن انما اعلم انه عيب لا ياتي النساء فرب بينهما اذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينهما وفيه عيب لعينه وجماعة الى ان
 لها الفسخ ايضا لثبوت الفسخ في النكاح بالاساس عن الوطى والطلاق والروايات وثبوت الخيار للمرأة من غير تفصيل كصحة
 سلام السابقة ورواية ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله ع عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابدا تفارقه
 نعم ان شاءت وعنه ما من الاجزاء الكثيرة المعيرة الاسناد واجيب بان تلك مفصلة وهذه مطلقة فحق على ما اذا لم يدخلها
 وهو جيد لو اجتزبت تلك فان اسحق بن عمار في رواية عن ابي عبد الله ع يقول وتوقف في المختلف وله وجه حيث كانت العنة لم يفسخ
 للغير عن الاطلاق ظاهر لا يخرج عن وطئها وان عجزها لا يكون عينا وكذا لو عجز عن وطئها قبلها خاصة بحيث يجر عجزه ان لا يخرج فلا فسخ
 وان حصل الضعف في الجملة ويظهر من المعينات المعتمدة رتب عليها ولا يجر عجزه بغيرها لانه قال فان وصل اليها ولو مرة واحدة
 فهو ملك لها وان لم يصل اليها في السنة كان لها الخيار وان حدث بالرجل عنه بعد صحتها كان الحكم كما ذكرناه والاصح
 لم ينقلوا الخلاف عن الابي العنة المتجددة مع العجز مطلقا **قوله** وهل يفسخ الجنب فيه تردد ونشأ منه التمسك بمقتضى العقد
 المشهور بين الاصحاب ان الجنب من جنس عيب بل الرجل لم ينقل احد منهم خلافا ولكن المنة توجد فيه هنا ووجه عدم النص عليه تخصيص
 وانما ورد في النصوص الفسخ بالجنس والعن لانها من عيب الجماع ولما كان الحكم بالخيار في هذا العيب على خلاف الاصحاب
 فلا بد لثبوتها من دليل صالح يخرج عن حكم الاصل والا فان الاصل في العقد اللزوم وليس على الجنب دليل صالح ويمكن اثباته
 من النصوص الدالة على حكم الحضانة وانما اقوى عيبا منه لقدره الحضر على الجماع في الجملة بل قيل انه يصح لقوى من الفعل بواسطة
 عدم خروج المنة من رتبته وذهب بعضهم الى عدم كون عيبا لذلك بخلاف الجنب فانه قد اتفق عندنا على الجماع واسا
 لعدم الالة وكذا استنفاد رتبته من العن لثبوت كثرة في المعنى وزيادة لان العن يمكن بروضة والجنب يستحيل ويمكن استنفاد
 ايضا من عجز الاجزاء وكذا في رواية ابي الصباح الكاظمي السابقة في امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع في فانه يشل
 باطلاقة الجنب لانه لا يقدر على الجماع مضانا الى لزوم الضرر بالامارة على تقدير عدم اثبات الخيار لها وهو يتحقق
 فالذهب كونه عيبا وهو الذي في خلاف العلامة بعد التردد بشرط ان لا يتولى ما يمكن معه الوطى ولو قد انقضت لان
 الوطى يقدر بمقدار ذلك ومن ثم ترتب عليه احكام من وجوب الفسخ والمهر الجنب والا باحة للزوج المطلق ثلثا واضاد
 العبارات كالجم والعيام ووجوب كفنائات وعنه ذلك **قوله** ولو حدث الجنب لم يفسخ وفيه قول اخر اذا تجدد الجنب بعد
 العقد اختلف كلام الاصحاب وذهب الشيخ في المبسوط وابن البراج وجماعة الى ثبوت الخيار به متى وجد واستدل عليه في
 المبسوط بالاجماع وعموم الاخبار اشر في موضع اخر من المبسوط قال وعندنا لا يبرأ الرجل من عيب يحدث به الا لغيره وهذا
 يشترط بدخولها في العقد عليه وهو غريب وكذلك رغب في الخلاف الى عدم الخيار بالماورث وهو عيب بحد ادريس وكذلك اختلف

منه صلب العلامة فيه في المختلف في هذا الفسخ بالجيب والحفنا والعقد وان تجددت بعد الدخول في الاشارة قطع بعدم ثبوته بالتجديد
نهما مطلقا وكذا في التحريم في موضع اخر منه قرب جواز الفسخ بالتجديد من الجيب بعد الوطى وابقى الحفنا على الحكم الاول ومتى عدم
الفسخ بالتجديد منه بعد العقد وقيل الدخول خاصة وفي عدم جزم بالخيار بالتجديد منه بعد العقد قبل الوطى ونورد في التجديد بعد العقد
وشترط في الحفنا سبعة على العقد ونسب الحكم في التجديد الى قول شعير بن وهب وفيه وفي المعبر شرط عدم الوطى وقد عرفت ان هذا
الاختلاف ان ليس للجيب جبا وتخصه وانما مرجعه الى الاحياء السابقة وقد عرفت حالها وان طريق الجمع بينهما مطلقا فينقض
اشتراط عدم الدخول وعادة المعبر ههنا سند يوجب الحكم بالجيب المذكور مطلقا ومن ههنا ينشأ الخلاف واما الشيخ فلا يفتي
لدينا وقع له من الاختلاف **قوله** ولو بان خفي لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو محتمل القائل بجواز الفسخ لو بان الزوج
خفي الشيخ في المبسوط في الموضعين من مع انه قال في موضع ثالث انه ليس بجيب وانما هو بمنزلة الاصبع الزائدة وهذا هو الاقوى
وكذا لو ظلت المرأة خفية لان الزائدة منهما كما اصبح الزائدة والزائدة في الزوج كما تشبه الزائدة لا كما تشبه الشيخ وكلاهما
ليس بجيب وموضع الخلاف بان كان محكوما بالزينة او بالزينة اما لو كان مشكلا بين نساء النكاح ورجعه الخيار
مع وضوحه ورجوع الفترة منه ويكون العلامات ظنية لا تدفع الشبهة والاختلاف الطبيعي والشيخ صرح في المبسوط بكون الخلاف في
الخفي الواضح لان في موضعين لو بان الخفي وحكم بانته وكونه لغيره لغيره ام لا لكنه ذكر في سائر الخفي ان لو كان زرجا وزوجه
اعطى نصيب المصيبين فيبين بعضهم حكمه ههنا عليه الا انه ضعيف جدا فالمنع عليه كذلك وفيه في الواضح اوضح **قوله** ولا يرد الرجل
بغيره ذلك ما ذكره من اختصاص الرجل بالزينة هو المشهور بين اصحابنا وكثير منهم المصنف لم يقل خلافا في ذلك واشد لولا
عليه بالاصالة لزوم العقد فلا يثبت الخيار بالبدل يعقبه ولا دليل على ذلك وبرائة نصيبات العبيد عن ابي عبد الله في
افراد الرجل لا يرد من عيب فانه حجة فيما لم يجره دليل ومن ههنا البراج في المذهب الى اشتراك الرجل والمرأة في كون كل
من الجنين والمقدام والبرص والعويج والخيار في النكاح وكذلك ابن الحنفية وولد العرج والمزنا ولسلما في غير المقدام والبرص
غير الشيخ واما فيها الى غاية المودة والصحبة الجارية ابي عبد الله من بر النكاح من البرص والمقدام والجنون والعقد وهو شارح
باطلا انه لو جلد المرأة لان ثبوتها عيبا في المرأة مع ان للرجل وسيلة الى التخلص منها بالطلاق يوجب كونها عيبا في الرجل لثبوت
اليها بطريقين لعدم قدرتها على التخلص لولا الخيار وحصول الضرر منه بالعقد بانها في الاطباء واصل المعرفة مضاعفا الى
ما اشتهر من قوله عز من المجدوم فزارك من الاسد ولان الفترة الناشئة من ذلك السابقة للمقصود من استماع ابي عبد الله
من العبيد المتفق عليها ينبغي الكلام في اعتبار سبعة على العقد والاكفا به وبما تجدد منه مطلقا او قبل الدخول كما سبق في نظائره
بل العموم ههنا اول اطلاق النفي الصحيح المتنازل لجميع الاصنام بخلاف عيب العتق والحفنا والجيب لما في الاحياء من القراض
فيه لما عرفت والمبتك والصحيح المتنازل بخير ذلك كله مدخج بعوم الخبر الصحيح وانما الاستنا والاختصاصات العبيد في مثل هذه المثل
كما اتفق لجامعة من المحققين من ان عيب العتق في الفتن والسند اما السند فلان عينا هذا لا يعرف في كتاب الرجال بحال
بجعله حديثا متسكنا في هذه الاحكام بل عارضا من الاحياء وحسبها الصحيح منها واما المتن فلا انضمامه في رجل من عيبه
وهو خلاف اجماع المسلمين والاعتبار بالمبتك فيما لا يدل عليه دليل على كونها عيبا واقع في غير وقتها لا عرفت من حاله **قوله** لا يرد
المرأة سبعة الى قولنا ما الجنون فهو فساد العقد وانما يثبت الخيار فيه مع استقاراه لما كان الحكم في النصوص مطلقا على سبيل
وكان يتحقق انفسا العقد باسبب تقوى وعلى اوجه كان وانما ارادوا واما في اوقات الصلوة انه لا يتحقق الحكم معه
على ذلك الترجيح لاصالة عدم اعتبار امر اخر نعم بشرط استقاراه فلا يخبره بعد زوال العقد وقتا من الاوقات لم يعده لانه
حصل له ذلك لا يطلق عليه عرفا الجنون واولى بعدم من يعرف له السهو اذا كان سريعا لا الانحاء والعارض لمرض لخبلة المرنج
ومخوها **قوله** اما الجنان الذي يظهر منه نقص الاعضاء وتساؤل الخلق ولا يخفى في قوة الاحتراف ولا يعجز الوجه ولا استثناء العفن
هذا المرض مما يحق ارجه قبل استحكامه ولما كان الخيار على خلاف الاصل متوقفا على اسباب خاصه اشترط في ثبوت تحقق السبب في
تحقيق وجود هذا المرض في احوالنا انه من مقتضى العلم وسقوط بعض الاطراف كالانف وظهور علما منه من صيق النفس وخبلة العتق
وكونه لعين الى حرة ويخبر ذلك ما ذكره المصنف وغيره يرجع فيه الى اهل الخبرة من الاطباء ويشترط فيهم العدالة والتقدم والذكورة

كثيرها من الشهادات او حصول الشبايح المتأخر للعلم وان لم يكن المحرر بذلك الوصف فان انتفى كله وادعى احدهما على الآخر وجوزة شبه
لحال فعل النكاح البهيم ونحو الوجع في عبارة المصنف بالراء المهمة ان يظهر فيه العجزة بضم العين وهو الشئ الذي يجتمع في الجسد كما
وشلها الجفرة وقد يطلق على العيب كقوله تفق تفقلا اقضيت اليه يعرجى ويجرى على طلعته من فتقني به على عان قاله الهروي والمداويه
هنا ما يبدو في الوجع من آثار هذه العلة **قوله** واما البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن في البرص مرض محروفي بحيث
يسببه في البدن تغير لونه الى السواد او البياض لان سببه قد يكون غلبه السوداء فيحدث الاسود وقد يكون غلبه البياض فيحدث
الاسود والعبرة منه ما يتجوز كما الجذام فانه قد يشبه بالبق والشئ والعرق بينهما ان البرص يكون غائضا في الجلد والحلم والعرق يكون
في سطح الجلد خاصة ليس له عظم وقد يتبين بان يعرف فيه الابهة فان خرج منه دم فهو حق وان خرج منه رطوبة بيضا فهو برص وبمع
الحال يرجع الى طبيبين عارفين كاس لان المفضل لشئ الحياء وجود السبب الموجب له دفع الاستباه يرجع الى اصل اللزوم
قوله واما القرن فقد قيل انه هو العفل وقيل علم ينبت في الرحم منجى الوطى والاول اشبه وان لم يمنع في ذلك اختلاف كلام اللغويين
كلام الفقهاء فان القرن هو العفل او شئ اخر غيره ففي نهاية ابن الاثير الفرق فيكون الواشي يكون في فرج المرأة كالمس منع
من الوطى يقال له العفل وقريب منه قاله الهروي الا انه قال في موضع اخر العفل شئ يخرج في قبل النساء حبا الناقة شبهه الدرة
التي للرجل وهذا الاخير يقتضي المعايير بينهما وان العفل اعلم اطلاقا على العظم والحلم وقال ابن دريد في الجفرة ان القرناء هم المرأة
التي يخرج فرجها من رحمها قال والاسم القرن وضبط بحكا مسوقا وقال في العفل انه غلط في الرحم واما الروايات فقد سبق فيها
برواية الخليل ان العفل عيب ولم يذكر القرن وكذلك في رواية ابي عبيدة عن ابي عبد الله عن ربيعة اخرى عنه قال المرأة فرج من
البرص والحجام والمجنون والقرن وهو العفل وفي رواية ابي الصباح الكندي قال سالت ابا عبد الله عن رجل تزوج امرأة فوجد فيها
قونا قال هذه لا تحبل ولا تفكر وزوجها على ما يعتما يرد ما على صانعة فذكر القرن ولم يذكر العفل ويمكن ان يخرج بينهما اجبا
كلها لجل القرن على العفل كما ورد في رواية عبد الرحمن وكذلك كان الاشبه عيبا لمصنف ذلك ورواين المعين معنى واحد
ان يكون في الفرج شئ من العظم والحلم يمنع الوطى وهذا هو الاسب ونظيره في تلك الاختلاف في عدم العيوب المرأة فان جعلناهما
متقاربين زاد العدد واحد ان اردت ذلك فاعلم ان القرن ان منع الوطى املا فلا اشكال في ثبوت الحياء به للتطابق في النصوص
وكلام اهل اللغة والفقهاء عليه وان لم يمنع بان يمكن حصوله مع ما يمنع الفسخ فيه فلو ان احدهما العدم وهو الذي قطع به
الشيخ والاكثرون لعدم المقتضى له فان الحياء اما فناء من حيث المنع من الوطى الذي هو اسم المطالب من التزويج والشافعي وهو الذي قال
اليه المصنفين غير صحيح ثبوت الحياء وايضا ستمكانا هذا التصريح على الحياء وعلى وجود الاسم المذكور في الشامل لما يمكن من الوطى
وعنه وفي بعضها التصريح بذلك كصحة ابي عبيدة عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة من ولها فوجد به عيبا بعد ما دخل بها فقال لا
ولت لعقلا نفسها والبرص والمجنونة والمصنفات وما كان هاس زمانه ظاهرا فانها تزوج على هاس عن طلاق الحديث وصححه
ابي الصباح المتقدمة وفي غيرها قلت فان كان دخل بها قال ان كان علم بذلك قبل ان يتكلم يعق الجا معه ثم جامعها فقد رضخ
بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها فان شاء بعد اسك وان شاء طلق وهذا القول قد يكون ان لم يكن الاجماع على انه لا يظهر به قاله الهروي
كما يظهر من عبارة المصنف بقوله فلم يقل بالفسخ انك رجل لا تدخل في النصوص على الجماع في غاية البعد **قوله** واما الافضاء فهو
نقص سلك البول والحيز واحدا على خلاف في تفسير وقد تقدم **قوله** واما البرص فيظهر في قوله في اسباب الفسخ ان يبلغ
الافعال اختلاف الاعطاب فان العرج في المرأة هل هو عيب محرم في الفسخ ام لا على قول احوال احوالها ان عيب مطلقا ونسب اليه الشيطان
في النهاية والتهذيب والمقتدة وابن الجوزي وابي الصالح واكثر اصحاب الصحاح ورواين سرحات عن الصادق في رجل تزوج المرأة
فوجد فيها عيبا او برصا او رجعا فقال له المحدث ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل تزوج المرأة عيبا او رجعا
وثانها بثبوت برصه كونه نسبيا له العقل في المختلف والمحرر ونقل عن ابن ادريس واستدل عليه بالروايتين السابقتين
وفي الخبر بنسبه الى الشيخ في النهاية والتهذيب مع ان الشيخ لم يعتمد بذلك وهذا يدل على ان مراده بالبرص ما كان ظاهرا في الحسن
وان لم يبلغ حد يمنع الزنا والابا المتقدمة الكثيرة لان الرواية لا تدل على زنا من كونه نسبيا في الحسن حيث يسمى العرج وكذا كلام الشيخ
والجاعة وعلى هذا فيما يرجع القول الى قول واحد ويمكن ان يكونا مختلفين بان يريد بالبرص ما كان ظاهرا متفقا حاشا على بعض

مع تردد عادة الا ان الخلافين لا يساعد على هذا وثالثهما يقيد ببلوغه هذا لا يفاد وجها ليه المنع في العادة القواعد
 والاشارة والظاهر من معناه ان يبلغ حدا يعبر عنه المسمى وفي تسمية شذها عرجا نظرا والحاصل علم على هذا التقيد امر ان
 احدهما استبعادا وكون مطلق العرج عيبا موجبيا للحيا وحصولها مع وقوع الخلاف فيه وحصول الشك في خروج العقد من اللزوم
 الى الجواز ومعارضة صحة المحل السابقة الدالة على عدم الوجود غير ما ذكره من العيوب والثاني وورد كون الرما عيبا
 في صحة الزواج ومن سرجان وان كان جهازا مانع لا يراها الرجل اجزا شهاوة النساء عليها فان ظاهرها ان الوجود من باب الزمان
 عملا بمفهوم الشرط وكذا رواية جبهة السابقة في المطلق على المقتد وفيه نظر لان مفهوم الزمان امر غير المفهوم من الزوج
 ومقتضى النص كون كل واحد منهما عيبا برأيهما وليس كذلك وسيأتي النقل عن الصدوق انه جعلها امرين وان ثبت الخلل
 بالزمان دون العرج واستبعاد كون العرج عيبا مطلقا غير سمع بعد وورد النقل الصحيح والشك في خروج العقد من اللزوم
 شئت بعد وورد النص وعلى اكثر الاصحاب نعم لا بأس بتقيد بالبين لخروج البين الذي لا يبين به ولا ينظر غالبا ولا يوجد تقيدا
 واما محل العرج البين على الزمان كما ذكره بعض الفقهاء فلا شبهة في ضارده فهو ما بعد ما نقلناه عن قائل من الاستشهاد ورايها
 انه ليس عيب مطلقا وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط والخلاف فان لم يعد من عيوب المرأة وكذلك البين البراج في المذهب هو
 الظاهر من الصدوق فان في المقتع عيبا لم يذكره ثم قال انه وروي في الحديث ان العيب والعرجا ترد وقال قبل ذلك
 فان تزوج الرجل بامرأة فوجد لها قرنا او عطلا او مجنونة او كان جهازا مانع ظاهرة فان لم يرد ما على اصلها بغير طلاق ومجتمه
 على تلك اصالة لزوم العقد وظاهر المحرر في محكي المحل وقوله انما يرد الكناح من البرص والجذام والخيلون والعفلة فانما يرد
 على المحرر لا يخفى ضعيف الدليلين فان الاصل قد عدل عنه بما ثبت في النص من الصحة من الحيا وفيه وفي غيره من العيوب
 والمحرف في رواية جبهة لا يخرج كثير من العيوب عنها اثبات الخارج بدليل خارجي ثانيا ركة العرج وفيه وكذا في رواية هاشم المحلى
 بحجة عن اودة للحصر وهو وضع وقيل لورق احد العيوب المسطرة على الضمخ وربما كان صوابا منع الوطى اصلا لغوات الاستمتاع
 ان لم يمكن ان لا تتم الرق بالتحريك بعد وتلك امرأة وقنا بمسيرة الرق لا يستطيع نكاحا فالجهرى والمرأة منه الحام
 الفرج على وجه لا يصير فيه دخلا للذكر ويخرج البول معه من ثقبه ضيقة سئل كان بالهله ام بالخياطة وليس فيه نص مخصوص من
 ثم جعله المصنف عيبا بل يظن قبل ما تبين من كون عيبا عن قصد منعه الوطى اصلا هو المذهب لا نرج يصير اولى بالحكم من العرق
 والعقل الذين لا يوجدان استلزام المحل اصلا مع اشراكها في العلة المرجعية للضمخ وهو من الاستمتاع في جري فوات المنفعة
 فيها يطلب بالعقد فيعتبر ويذكر بعضهم ان الوثيق مراد من القرون والعقد وان التثنية بمعنى واحد فعلى هذا يكون واخلا في الشرع
 لم يبلغ الارثاء حدا يمنع من الوطى ولو تصغير الالة فلا حيا ولبقاء المقصود بخلاف ما لو منع مطلقا وعلى القول بموافقة للقرن ياتي
 فيه من امكان الوطى بعد ما في ذلك من الخلاف وانما يثبت الحيا وايضا ان لم يكن اذالة المانع عادة فيبقى المانع او يمكن ان يثبت
 منه ولو ضيق به فلا حيا وليس للزوج اجبارها على ذلك لان ذلك ليس حقا له ولما في الاقدام على الجراحة من محل الفرج
 والمشفة كما انه لو ارادت ذلك لم يكن له منعها الا انه ربما ولا تعلق له به **قوله** ولا ترد المرأة بعيب هذه السنة ما ذكره اختصاصا
 بالسنة هو المشهور بين اصحابنا وعليه العمل لعدم دليل صالح لغيره وما حكم في المرتق على قدر ومقارنة للقرن كما هو الظاهر
 فيكون ثمانية وما ذكرناه من مغايرة العرج للزمان فتكون ستة وبقى امور ومع الخلاف في كونها عيبا لم يقربها المصنف واكتفى
 فيها بتقيد الحكم عن كون ما سوى المذكور عيبا فيها ما انما رتب المرأة قبل دخول الزوج بها فان الصدوق ذهب الى انها ترد
 بذلك ولا صدقات لها القول على المرأة اذا اذنت قبل ان يدخل بها ففرق بينهما ولا صدقات لان الحديث كان من قبلها وسند
 الرواية ضعيف ومنها مطلق الزمان الرجل للمرأة قبل العقد وبعده يوردها النكاح فلورثت المرأة قبل دخول الزوج بها فوق
 بينهما وكذلك ان كان الزاني وحالا فلم يرض المرأة ففرق بينهما للرواية السابقة ولما روي عن امير المؤمنين ع ايضا انه فرق بين
 رجل تزوج امرأه فعلم بانها كانت زنت قال ان شاء زوجها احد الصلوات من زواجها ولم يله الصدقات بما استحل من فرجها
 وان شاء ترك وهذه الرواية قاصرة على فارة الحكم فان جواز الزوج بالصلوات لا يقتضي جواز الود ولا يقتضي فيها الحكم للرجل فيها
 الحدود في الزنا وذهب كثير قدامنا الى ان العرج للزوج منع نكاحها لان ذلك من الامر والفاضة التي يكرهها الاذراج ونحو

النفس من اقوى من نحر العمى والعرج ولزوم العاد العظيم به ويقضي كون كحل ضررًا عظيمًا والرواية السابقة وفيها مع قصد الدلالة عن
 جواز الرد عدم دلائلها على محل النزاع ومن ثم ذكر فيه لما خرون الى ان ذلك ليس بعيب يجوز الفسخ والطلاق بيد الزوج تخير
 ما ينشأ من الضرر والمنفعة عليها والشيخ قولنا بعد الفسخ لكن يوجب الزوج بالمهر على ربتها العالم بما لها علمًا بمذلول الرواية
 ورده بالخ فأن العتبات انما هو باعتبارها ليس العيب على الزوج فان كان عيبا او عيب الفسخ والالم يجيبا **قوله** العيوب ^{الحالية}
 بالمرأة قبل العقد سبحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والى على لا يفسخ به وفي المتجدد بعد العقد وقبل الدخول ترد اظهره انه
 لا يفسخ الفسخ بمسكا بمقتضى العقد للمسلم عن معاوضة العيوب لما حصل في المرأة لا يفسخ ما ان تكون موجبة قبل العقد او يتجدد
 بعد قبل الدخول او بعده ففى الاول ثبت للرجل الفسخ اجاءا لدلالة النص على قطعها وبنا ابتداء على التزلزل وفي الثاني
 لا خيرا رافقا على ما ينظر من المصنف وغيره لجرى الدخول لجرى النكاح المانع من الرد بالعيب ولسبق لزوم العقد فيصح
 وتصحيح عيبا لوجوبه من ابي عبد الله ثم قال المرأة ترد من اربعة اشياء الى قول من البر من الجذام والخنثى والقرن ما لم يقع عليها
 فان وقع عليها فلا وهو شاملا باطلا فلو وقع عليها قبل رجوع العيب وبه ولا يفسخها على اربعة لعدم القائل بالفرق
 وعدم ما يدل على المحرم في ذلك اجماع من صحيحه الجلي الدالة على المحرم وضع سنداً وان اشتركا في الصحة وينظر من الشيخ في
 المبسوط والخلاف في الرد بالمتجدد بعد العقد من غير تقييد بكونه قبل الدخول فيشمل ما يتجدد منه بعد الوطى وعبرة المبسوط
 فان حدث بها العيب فكل العيوب تحدث بها الخنثى والجذام والبرص والوق والقرن فان حدث قبل له الخيار ارام لا قبل منه
 قولنا احد ما لا خيار له والثاني الخيار وهو الاظهر لعدم الاخبار وادب الاخبار والصحة صحيحة الجلي صحيحة داود بن سرجان
 ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله ثم الاخرى ورواية ابي الصباح وكلها قد تقدمت وهي مطلقة في ثبت الخيار هذه العيوب
 حيث يجد ما الزوج فيثني ول ما بعد الدخول والحق عليها على ما قبل الدخول فلا يطلاق على المتقد حد راسن الشكافي وفي مجمع
 اخبر من المبسوط صرح بان العيب لما حدث بعد الدخول يثبت به الفسخ لانه قال فانها فسخ نظرت فان كان قبل الدخول سقط
 المهر الى ان قال وان كان العيب حدث بعد الدخول استقر المسمى لان الفسخ اذا كان كالمعجود حيث حدث العيب فقد
 بعد لا صابة فاستقر المهر ثم فسخ بعد استقراره انتهى المقصود من كلامه قد سره وانما قلناه ذلك لان الشهيد عنه العيب
 الاولى لا غير ما الحادث بعد العقد وقبل الدخول فيها قولنا احد ما الشبوت صرح به الشيخ في المبسوط والخلاف وقد تقدمت
 عبادته ولشبهك الاخبار السابقة لهذه الحالة من غير عارض وعيبه من اوديس والمصنف وباقي المتأخرين الى عدم الفسخ بجحيت
 بان العقد وقع لازما فيصح بان امر التكاح يبنى على الاحتياط فلا يتسلط على فسخه بكل سبب فانما جابوا عن الاخبار بانها ليست
 صحيحة في ذلك وفي صحيحه ابي عبد الله عن ابي جعفر ثم ما يقتضيه كون العيب سابقا لانه قال انا قلت العقل ففسخها وانما ليس
 يقتضي وجوب العيب قبل العقد ومنه يفتقر عدم الرد مع انتفاء المتقدم عملا بمفهوم الشرط فنقل تلك الاخبار على ما سبق
 العيب العقد جعلا بين الادلة ولا بأس بهذا القول وان كان القول الاخر لا يخلو من وقوع انقضاء ونظر من ابن الجنيدي اخيرا
 قول ثالث وهو ثبوت الفسخ بالخبر المتجدد وان كان بعد الدخول كما لو رجل لانه قال وان حدث ما يوجب الرد قبل العقد
 بعد الدخول لم يفرق بينهما الا بالخبر فقط فعمل الخبرين موافقا لما في كل منهما وان حدث بعد الدخول وجب عموما
 انه شرط في اول كلامه بين الرجل والمرأة في العيوب التي ذكرها من مفهوم عبارة ايضا ثبوت الخيار وبنا في العيوب لو حدث قبل
 الدخول كقول الشيخ **قوله** خيار الفسخ على الفور ولو علم الرجل والمرأة بالعيب فلم يبادر بالفسخ لزم العقد وكذا الخيار مع
 البطلان لظاهر الاصحاب الاتفاق على كون هذا الخيار على الفور ولان العرض من الخيار دفع الضرر بالتسلط على الفسخ وهو
 يحصل بين ذلك فيقتصر فيها حاله الاصل على مقدار ما يحصل به وليس علم في ذلك نص بخصوصه ثم ان كان العيب ظاهرا لانواع
 فيه بينهما في الفورية وان توقف ثبوتها على المرافعة الى الحاكم فالفورية في المرافعة الى الحاكم فان ثبت صار الفسخ فورياً
 المخير اطلق ان الفورى هو المرافعة الى الحاكم وان كانا متفقين على العيب وكفى ذلك غير الشيخ في المبسوط وهو محسوس حيث يتردد
 الامر على الحاكم وبعد جأهلا اصل الخيار وفي الجاهل الفورية وجها تقدم نظرها **قوله** الفسخ بالعيب ليس بطلاق فلا
 يظهر بعد تصنيف المهر ولا بعد في ذلك لا شبهة في ان هذا الفسخ وغيره ليس بطلاق لان الطلاق يقتصر الى لفظ خاص بقوله

ان طلق ونحوه بخلاف الفسخ لا يعقب فيه ما يعقب في الطلاق من الشروط ولا بعد في الثلاث المهر ولا يطرح مع تصنيف المهر اذا وقع
 قبل الدخول بمعنى انه متى حصل تصنيف المهر كالمطالان وانما يعبر بقوله ولا يطرح دون ان يقول ولا ينصف للثبوت على انه قد
 يتصرف به المهر في بعض الموارد كما سيأتي في العنة الا ان ذلك يدل على خاص لا يوجب طرده في غيره من موارد الفسخ
 بالعيب فان المنقح اطرده لا بثبوته في الجملة **قوله** يعني للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا للمرأة نعم مع ثبوت العين فيقول
 الحاكم ضرب الاجل ولها النفقة بالفسخ في هذا هو المشهور بين الاصحاب وخالف في ذلك ابن الحنفية حيث قال ان اريدت
 الفرقة لم يكن الا عند من يجوز حكمهم والى المسلمين او خليفته او محضر من المسلمين ان كانا في بلاد مسلمة او سلطان متعبد
 واختلف كلام الشيخ في المبرهن فقال في موضع منه قلنا نريد بالفسخ ان لم الفسخ بنفسه لان ما نريد ان المطالبة بالفسخ
 على الفور ياتي الى الحاكم على الفور وبطلان الفسخ فان كان العيب متققا عليه فسخ الحاكم وان اختلفا فيه فالبينة على المدعي واليمين
 على المدعى عليه فلما الفسخ فان قال الحاكم فانه فسخ مختلف فيه ثم قال ولو قلنا على من هذا ان لم الفسخ بنفسه كان قبا والاولا يجوز
 لقطع الخصومة وقال في موضع اخر ولا يجوز ان يفسخ بغير حاكم لانه فسخ مختلف فيه وفي موضع ثالث جوزه لاشغال بالفسخ
 محتجا بان الاخبار مطلقة هذا وقد استثنى المصنف وغيره من هذا الحكم العنة فان الفسخ بها يتوقف على الحاكم لا الاجل الفسخ بل
 لانه يتوقف على ضرب الاجل على ما سيأتي ولا يكون ذلك الا بحكم الحاكم فاذا ضرب الاجل وعضد المدة اشغلت المرأة بالفسخ خيفة
قوله انا اختلفا في العيب فيقول من لم يكون مع عدم البينة العيب من حلي وشحفي فالحاكم على الفرج والحجون المطلق
 والاعتاد وهذا لا يقتضي البينة ولا الى اليمين بل ينظر الحاكم فيه ويعمل بمقتضى ما يظهر منه واما الحنفية والعنة والفرق والحجون
 والدوري والجلال والبره الحنفية فاذا ادعاه احداهما على الاخر وانكر رجوع فبطلان القاعدة الشرعية وكان القول قول منكره ولا
 العنة والبينة الى المدعي الى الغرض ان ثبت في القاعدة من حكم النكول اليه من رودة وغيرها واما العن فلا نزاع فيه بحيث يحسم
 وسياتي **قوله** ان الفسخ الزوج بعد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر فان كان بعده فلها الحق المسمى لانه ثبت بالوطئ وثبتا
 مستقلا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس وكذا لو فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر الا في العن ولو كان بعده كان
 لها المسمى اذا فسخ احد الزوجين بالعيب فلا يحل ما ان يكون قبل الدخول او بعده حيث يجوز اما الحمل بالمال او مطلقا على بعض
 الاقوال وعلى التقديرين اما ان يكون العيب متقدما على العقد واما اخر عنه قبل الدخول او بعده ثبانا على جواز وقوعه والقائم
 اما الزوج او الزوجة وعلى كل تقدير اما ان يكون هناك مدلس ام لا فالصواب ربع وعشرون وظلما الحكم فيها انه الفسخ ان
 ان كان بعد الدخول استقر المسمى على الزوج اما وجوب مهر فله القول الموجب له واما كونه المسمى لان النكاح صحيح وان فسخ بالزنا
 لان ثبوت الحيان رفع على صحة العقد في نفسه وان كان قبل الدخول فلا شيء اما ان اكان الفاسخ المرأة فلا لان الفسخ جاز في نفسها
 وقد تقرر غير مرة انه الفسخ من قبلها الدخول بسقط المهر اما ان اكان هو الزوج فلا سنده اليها باعتبار ان العيب بها يستثنى
 من ذلك فصحها بغيره قبل الدخول فانه يوجب نصف المهر عند اكثر الصحاح **قوله** اي حرة عن الباقية ويؤيدها من حيث الحكم اشراف
 الزوج عليها وقلوبه بما ستره فتناسب لا يخفى ذلك من عروس ولم يجيب الجميع لانفساء الدخول وقال ابن الحنفية ان
 المهر يجب كلا بالخلق كما يجب بالدخول واما حكم وجوب المهر كذا على الحق بعد الدخول فواضح لان الدخول يوجب استقراره ويؤيد
 رواية سامة عن ابي عبد الله ان حبيضا ولتر نفسه لامل في فقال يعرف بينهما وتأخذ المرأة منه الصداق ويرجع ظهره كما لو
 نفس ومقتضى القواعد الشرعية لا فرق في ثبوت هذه الاحكام بين كون العيب الذي فسخ به حاوفا قبل العقد وبعده لما قلنا
 من ان الفسخ لا يبطل من اصله ولهذا لا يرجع بالنفقة الماضية وان بقيت عنتها وقال الشيخ في المبسوط ان كان الفسخ بالمعد قبل
 الدخول فالواجب المسمى لان الفسخ انما يستند الى العيب المطاري بعد استقراره وان كان يعيب وجوب قبل العقد وبعده قبل
 الدخول وجب المهر المثل لان الفسخ ان كان في الحال استند الى حال حدث العيب فيمكن كانه وقع منوطا حين حدث العيب
 فيصير كانه يقع فاسدا فيلحق احكام الفاسد وان كان قبل الدخول فلا مهر فلا نفقة وان كان بعده فلا نفقة للعدة ويجب
 المثل ولا يخفى ضعفه لان النكاح وقع صحوا والفسخ وان كان بسبب العيب جازنا بعد العقد فان لم يلحق عليه ان اتقوا ذلك
 فلما عدم الزوج من المهر كان هناك مدلس فيرجع به عليه سلكا وليا المغير عن كون المدلس هو المرأة عليها ايضا بمعنى انه لا يثبت

عليها اذا تقرب ذلك منها عدم الزوج من المهر وكان هذا التمسك صحيحا عليه سؤا كان وليا ام غيره حتى لو كان المهر على الالة
عليها ايضا بمعنى انه لا يثبت لها عليها مهر الا لا وجب لا عطاها اياه ثم الرجوع عليها به ولو انشأ التمسك ليس بان كان العيب
خفيا لم تطلع عليه المرأة ولا من زوجها فلا رجوع لانها المتضمنة بظهور العيب الرجوع جميع المهر حيث يرجع وهو الذي
يقتضيه الملاقاة نفسها واستثنى جماعة بعد ان كان الرجوع على المرأة تامة حينئذ يستثنى منه اقل ما يصلح ان يكون مهر او هو
ما ينزل عادة لنا فخلوا البضع عن عوض وقيل اقل مهر شلها لانه عوض البضع والاشهر الاول وانما لم يستثن ذلك لو كان الرجوع
على غيرها السلامة المهر لها على تقديره فلا يحسن ودخلت ما اذا كان الرجوع عليها فانزله لولا ان حلى النكاح المحرم عن العوض
والنصوص من خالية من هذا الاستثناء **قوله** لا يثبت العتق الا باقرار الزوج او البينة باقرار او تكو له ولو لم يكن ذلك في الما
كانت العتق من الامور المحفية التي لا يطلع عليها غيره من به اطلاقا عما يقطع به فان استناد الاستناع من الوطى الى العج حيث
يجزى العتق من الانتشاء او وقت لا يطلع عليه الغير على وجه يمكن التماسا به حتى لو اقامها بغيره بالعتق على هذا الوجه لا يتبع
كان الطريق الى ثبوت اقرار الرجل بها او البينة على قراره فان اتكوا وعنده المرأة فالقول بقوله في عدمها عملا باصالة
السلامة فان حلف استقر النكاح وان نكل عن اليقين بنى على القضا بان تكول ثبت العيب وان اوفضا القضا بعد بين
المدعى فاذا خلفت المرأة تقضي بثبوتها ايضا والا فلا والمصنف فقص في الحكم على تكول ببناء على مذهب من القضا به من غير
مبين كما سياتى انشاء الله ثم في باب به والحكم على هذا القول وان لا ينفك لان التكول ينزل منزلة الاقرار بالحق وما على القول
بالقضا باليدين المدعى فيثبت ثبوت هذا العيب به على القول بكون اليدين حج كالبينة من المدعى فانها لو اقامتها عليه
باصول العيب لم تتبع كما قلناه فكذلك ما قام مقامها بانما تتبع البينة باقراره وهي هنا ما وعده الاقرار حتى ينزل بينهما
منزلة وانما ادعت العيب فينزل بينهما منزلة البينة المهم ان يقال انزل اليدين منزلة البينة على وجود العتق على وجه تتبع كالمها
مطلقا لان ذلك هو مقتضى تنزيل منزلة البينة المسموعة بالدعوى ولو جعلنا بمنزلة الاقرار فلا اشكال في الثبوت ثم
ان دعوى المرأة لهذا العيب وحلفها يتوقف على اقامتها بوجوب العيب لا ليس لها الحلف بذلك العلم فلا يحصل العلم لها عن
والا فلما على ضعفها على الاطلاق مطلقا لجرأه استناده اسرار النفاية والحاجية بل لا بد من ما رتبته في الاوقات والاحوال
المتكثرة على وجه يحصل لها تباعد القران ما يفيد ما القطع بالاعتق في يجوز لها الحلف على تقدير تكو له ولهذا الممارسة التي لا تنفق
لغيرها يفرق بينهما وبين غيرها من شهد باصل العيب حيث قلنا انه لا تتبع والقول بان الرجل المدعى عليه العتق بقيام في الاء
البارد ونحوه بالخاص ويحكم بقوله او بالاسترخاء فيحكم بقوله الابن بابويه وابن حزمه وحتى يخلص انهم وروى لفظ التمسك
فان نسخ والمار به يقتضي الجدل وانك هذه العلامة المتأخر من عدم الوثوق بالانضباط وعدم الوقوف على سند صالح هو قول
الاطباء وكما هم يسمي الظن الغالب بالصحة الا انه ليس له بما شاع **قوله** ولو ثبت العتق ثم وعلى الوطى بالقول قوله مع يمينه
انما كان القول بقوله صانع انه مدعى لان المفروض ثبوت العتق قبل ذلك لان هذا الفعل لا يعله الا من قبله كدعوى المرأة بقتل
العدو بالاقرار لصحفي ابي حزمه قال سمعت بلحقه بغيره يقول انما تزوج الرجل المرأة التي يثبت بدت وجه غيره فزعمت انه لا يفرجها نكاح
ودخل بها فالقول قول الزوج وعليه ان يحلف باسمه بغيره فاجمعها انما المدعية وفي دلالة الرواية على موضع النزاع نظر
موضع ما اذا ثبت اليمين ومورد الرواية دعواها عليه ذلك مع عدم ثبوت فلان وقيل قوله هنا واضح كما في
المسئلة الاولى لانها المدعية وهو المنكول لم ينفق قوله اصل السلامة بخلاف موضع النزاع لخص العيب فهو مبنية المدعى لئلا يال
كان قد ثبت اللهم الا ان يدعى نكاحها باطلا انها موضع النزاع حيث ان سوردها اختلافا على حصول الوطى وعدم الثبوت
لما لم يسبقه العتق وعلا الا ان فعله لم يكن بها المدعية لا يال امر لا مع ثبوت العتق لا يكون سكر ابله عيا وان بعد اقرار
البينة فالاولى التعليق بما ذكرناه وهذا هو قول اكثرهم والشيخ في النهاية والقول الذي حكاه المصنف بالتفصيل للشيخ في
الخلافا والصدوق في المقتعة وجماعة استنادا الى رواية عبد الله بن الفضل عن بعض شخصه قال قلت لابي عبد الله امير المؤمنين
عن رجل تدعى عليه امراته ان عتق ويكر الرجل خشيها القابلة للامتنع ولا يعلم الرجل وتدخل عليها الرجل فان خرج
وعلى نكوه الخلو صدف وكذب والاصدق وكذب وشبهه وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

انه سبق الزعمان ثم بدخل ذكره وان خرج اصغر والا اصره بطلانها وفيها ضعف السند وزيادة الاولى بالارسال وعدم دلالتها
 على محل النزاع صرح لان ظاهرها دعواها الغنة وانكاره فيكون قولنا في اول المسئلة لا يعيد شوقها كما ذكر في الرواية مضانا الى الامور
 من فعله ذلك وبدل على حكم المتكويحية الى حجة السابقة قال فيها ان تزوجها وهي بكر فمعتا لم يصيل اليها فان مثل هذا تعرضه
 النساء بالنظر اليها من يوثق بها من فاذ ذكرت انها عذراء فعلى الامام ان يؤجله سنة الحديث والكلام في دلائلها على موضع النزاع
 كالسابق ينبغي ان يجعل ذلك قولنا في المسئلة الاولى مضانا الى القول بوجوه في الماء على البدل لظاهرة على النزاع في العتق
 ابتداء والمصنف اطلق قول سكر العتق بين البكر واليبس ووجه من افقه دعواه للاصل بينهما وعدم الوطئ في القبل على تقدير
 شوق البكر لا يستلزم العتق لامكان وطبع غير هاتان العج من البكر مع الفادة على وطئ المثب يكفي في دفع العتق نعم لو ادعى
 وطئها قبل وكانت بكرا وجع الى شهادة الشافان شهد اربع بالبكر لم يسمع دعواه وان ادعى عتقا البكر على الاقرى عملا بالاصل
 والمطلب يريد علمه رواية اوجزة السابقة لان قال في اخرها وان تزوجها وهي بكر فمعتا لم يصيل اليها فان مثل هذا تعرضه النساء
 فليست على العتق من يوثق به من الحديث **قوله** ولو ادعى انه وطئها او لم يصيل اليها او لم يوطئها او لم يوطئها او لم يوطئها
 وبركاد دعواه وطئها قبل في قول سنة في المسئلة السابقة السابقتين عملا بالتعليق المذكور وهو اصل الصحة في الاول ويقدر وانما التبعة
 في الثانية ومثل هذا المصنف للقول ينظر للنساء الى البكر في السابق حيث لا يدعي وطئها الاكان مدعى بوطئها او لم يوطئها او لم يوطئها
 بقا البكر او اسما الحكم عليه مع نكاحه عن البيهنا ورواها البيهنا عليها ينبغي على انه هل يقضى على المتكويحية النكاح من البيهنا ام لا والبيهنا
 على المدعيان حلف ثبت والافلا وسياتي انشاء المدعى في القضا والضمير في قول المصنف وهو مبني على القضا بان النكاح عاقل
 الى قوله ويحكم عليها بالنكاح لا الى القول المحكي لان القول مبني على عدم القضا بالنكاح ويمكن عوده الى الحكم المرد في المسئلة
 والمرد ان الحكم في ذلك بالقضا عليه بحد النكاح ومع مبنيا مبني على القضا بالنكاح وعدمه فان قلنا به فالحكم الاول وان لم
 نقدره فان لنا في او يريد انه مبني على بحث القضا بالنكاح وعدمه الشامل للقولين اذا انقضى ذلك حيث لا يقضى بالنكاح ويؤيد
 البيهنا عليها انما يمكن في حقا البيهنا على تقدير كونه النزاع في وطئها وبر الامكان حلها كما لو كانت دعواه وطئها فان يمكنها
 الحلف على عدم مطالعها لان حلفا على نفى فعل الغير على وجه لا يحصر في الاحتضار الذي ادعى عليه يمكنها العلم بها كما لو ادعى
 وطئها وانما خصوص رادعتا في ذلك الوقت كان حاضرا عند دعائها على وجه لا يحتمل معه وطئ غير هاتين الدعوى يمكن
 حلها على نفية لا نفى محصور كظان **قوله** اذا ثبت لعن فان مرت فلما كماله وان رفعت دعوى الى الحاكم اجلها سنة من حين رفعه
 فان وفق او واقع عجزها فلا خيارا ولا كان لها الفسخ وبطلان المهر اذا ثبت لعن باحد وجوه فان مرت المرأة ولم يطلب
 بالحق مع عليها بالحكم فلا كلام في سقوط حقا فلا خيارا بالافدية ولا كلام في الحكم لان الحق لها فاذا لم يكن تطالب به لا تعرض وهذا
 القول برأى من الاول ليشهد له سكونها مع بقا حقه وعنده ثم على تقدير عليها بالخيار والنوعية وصبرت لزوم العقد ولم يكن لها
 بعد ذلك رافعته ولا الفسخ لقضية التزاهيا بالعب وهو له بعد لا بعد فيه بخلاف المطالبة في الابدان حق الاستمتاع بحد
 كل وقت بكل وقت فلا سقط بغيره وبالحلقة فرافعة الامور فورية كما ان ضحها فوري وقد خرج به الشيخ في المبسوط والعلل
 في تركها حكايتها معها سابقا وان رفعت دعوا الى الحاكم اجلها سنة وهو موضع رفاق ورواه ابو الجوزي عن الباقر ثم يبين
 عليها ثم كان يقول يؤخر العتق سنة من يوم تزاد لانه فان قلص اليها ولا فرق بينهما وعللوه مع ذلك بان عقد الزواج قد يكون
 لعاد ضرورة فينزل في النساء او برودة فينزل في المصنف وبسبب فينزل في الويع او وطئ غير فينزل في الحريق وسبب الاستماع من
 المرافعة فاذا مضت المدة مع عدم الامانة علم انه خلف هذه الرواية فضا مثل لا سقوط خيارها بموافقة لها وليس ذلك شرطا
 وانما جرى على الغالب من انه اذا قد دعوى رافعته قد دعوى عجزها وفي بعض الروايات اعتبار اصابتها او اصابته عجزها وعلية العلل
 وبوجه ان العتق انما يكون مع العجز المحقق وهو لا يثبت باختلاف السقف في سماع العجز عن امرأة فانه قد ينفق لا يقدر الشهرة
 عنها طبيب لثمة فيها اوجا ولا اختصاصا لمقد وعلمها بالانحسار ووجود الميل اليها او انعاده عن عجزها فلا يثبت الحيا
 ح عندنا ولا وفي وبين كون العتق خلقية او عارضية ولا في العارضية من كونها قبل العقد وبعد قبل الدخول حيث يفسخ العقد فلما
 نصفها لم يصحح اوجزة على الباقر **قوله** اذا تزوج امرأة على الخمار فبانت كاشفة الفسخ في المدعيين ففسخ من الدرس وهو الطلقة

وأصل من الفارعة كان المدلس لها أن بالعيب والناقص المحذوع وقد كتم عليه عيبه إناؤه في الظلمة وحذره والفرق بينهما وبالعيب
 أن المدلس لا يفتي لا بسبيل شرطه معتد كما هو غير موجودة أو ما هو في معنى الشرط ولو لم يثبت الخيار لكان العيب فان نشأه
 وجوده وإن لم يشرط الكمال وما في معناه فراجع المدلس إلى الظاهر ما يوجب الكمال واخذ ما يوجب النقص ونشأ الخيار
 مقتضى الشرط والظاهر أن قدر ذلك من شرطه ما إذا تزوج امرأة أنها حرة وظلت أمه أن كان ذلك بالشرط في نفس العقد
 فلا يشترط في ذلك الفسخ لأن ذلك فائدة الشرط سواء دخل أم لا لأن الشرط لا يقطع خيار الشرط كما سبق وقيل بطلان العقد بناء على
 بطلان نكاح الأثر بغيره من ماله وقد تقدم الخلاف فيه لأن الغرض هنا ذلك ولو كان العقد باذنه لم يتوجه البطلان بل الخيار
 للزوج خاصة هذا إذا كان الزوج من غير ذمه من زوج الأثر وإن كان العقد باطلا بغير إشكال ثم على تقدير صحة موقوفات الزوج
 الزوج بالعقد والسيد أيضا حيث لم ياذن فلا بحث وإن فسخ فإن كان قبل الدخول فلا شأن كما سبق في العيوب وإن كان بعد
 وجب المهر وهو المسمى بغيره بحرى الأقوال هذا إذا لم تكن عالمة بالتحريم واللجاء فيه الخلاف أيضا في مهر البغي إذا كان ويلزم
 أو شرب البكارة على القولين إن كانت بكرا وقد تقدم البحث في ذلك كله ولو وقع ذلك بغير شرط بل بغيره إناؤه أو أجزأ للمولى
 ونكاحها فتنزها كما كلف على وجه حصل به المدلس بأن وقع الخبز في معرض الزوج نفق المأقر بالشرط قبل أن يوفى بحق المدلس
 وأما لزوم العقد والفرق أنه لا شرط هناك يتبع وعبان المصنف رجاءه تحت إرادة التمسك وكذلك الرواية التي هي منشأ
 الحكم وهي رواية السيد بن جعفر عن أبي عبد الله في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها أنه قد دلت نفسها في الفسخ في السوط مرجح
 بالمسار بين الأمرين ويفتي لا فسخا على الشرط وقولنا فيها خلاف الأصل على موضع القين قوله ويرجع بها فخره على المدلس
 ولو كان أصلا ما دونها قبل بيعه ويكون حرة بظاهر إقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضيه العقد لم يغنى ولم يكن لها مهر ولو دلت
 قبل كان موقوف الموضع لمولاه ورجع الزوج عليها إذا غشفت ولو كان دفع المهر إليها المهر استعد ما وجد منه وما نكح منه بغيرها
 به عند حرمها إذا تزوجها على إناؤه فبأن أمه إناؤه بالشرط أو بدونه على القولين وكان ظهور ذلك بعد الدخول بحيث وجب
 عليه المهر وما في حكمه يرجع بما أغتر به على المدلس المهر ثم لا يخلو ما إن يكون المرأة أو المولى أو أجنبيان إن كانت هي لم يكن الرجوع
 عليها حال الرقبة لأنه لا يكون كالمهر على المولى وهو باطل بل إنما يرجع عليها بعد العقد واليسار فإن لم يكن دفع المهر إليها غير المولى
 ورجع به كما قلناه وإن كان دفعه إليها يرجع به إن كان عتيق أو بغيره أو بغيره بالباقي وإن كان المدلس المولى فإن
 تلفظ بما يقتضيه العقد كقولهم حرة حكم عليه بحرمها سواء جعلها حرة أم لا أو ما أعلا للسبب بحسب مقتضاه ورجع في العقد
 ويكون المهر لها دون السيد ويعتبر في الصحة النكاح إن كانا سابقا أو أجازا لاحقا كغيرها من الخرافات وإن لم يتلفظ بما يقتضيه
 العقد بل تكلم بكلام يحتمل الحرية وغيره ففهم الزوج عن الحرية ونحو ذلك فلا شأن للسيد ولا لها لأن الزوج يرجع به على تقدير
 الغرر وعلى المدلس ولا وجه لغرضه ثم الرجوع عليه به ولم يكن المصنف مستغنا ما يصلح أن يكون مهر كما ذكره وغيره لعدم الدليل
 الدال على رجوعه على المدلس بأعزم والأصل وقول المصنف فيها لو كان المدلس المولى وقد تلفظ بما يقتضيه المهر قبل بيعه
 يكون حرة يفردت بعدم ترجيح القبول وجازان العقد يتوقف على الصيغة الخاصة بشرائطها ولم يحصل والوجه أنه يحكم عليه بظاهر
 الإقرار وإن لم يتلفظ بصيغة تصحح الإنشاء والافتقار للملفظ الدال على الإنشاء ولا يعتبر ما في نفس الأمر كغيرها من الصيغ وهذا
 هو الذي قطع به الشيخ والجماعة من نقل خلا إذا تزوجت المرأة بوجع على أنه حرة إن كان مملوكا كان لها الفسخ في هذه المسئلة عكس
 السابقة والحكم فيها بجواز الفسخ مع الشرط وانعقد بمقتضاه وبدونه الوجبان والعيان محتملة للأمرين كما ساقفة ولا فرق في
 جواز الفسخ على تقديره بين الدخول وعدمه ثم إن كان قبله فلا مهران الفسخ من قبلها كما وإن كان بعد فلهذا المهر لأن المولى
 يحرم فلا يخلو ما من مهران كان النكاح برضا السيد كان لها عليه اسمي لا إذا كان لها مهر المثل يتبع به العبد بعد العقد والبناء
 والأصل في ذلك محقق بحدس سالم قال سألت أبا جعفر عن امرأة حرة تزوجت مملوكا على أنه مملوك ففعلت بعد أن مملوك قال هل لما لك بنفسها
 إن شاء أو تب معه وإن شاءت فلا فسخا كان دخلها فاما الصلح وإن لم يكن دخلها فليس لها شيء والمصنف عبر بقوله على أنه
 حرا مثل بشرطه في العقد وعدمه تبعاً للرواية ولو ظهر البعض قائلين في الصلح في الخيار وبطلان الانعقاد فالدخول وإن السيد لم يشر
 هنا بنية ما فيه من الرقبة قوله قيل لو عقد على بنت مملوك فماتت بنت أمه لم يفسخ المهر قال الجوهري وغيره من أهل اللغة سميت

بذلك لا يملك الا بهر بخلاف الامة فانها تملك بالملك اذا فتور ذلك فانما تزوج الرجل امرأة على انها بنت ماهرة فظهرت منه امره
 قال الشيخ كان له رد هاتين ان كان قبل الدخول فلا شيء لها عليه ولكن لها على ايها المهر بما استحل من فرجها والمصنف رحمه الله
 قيد جواز الفسخ بكونه قد شرط ذلك في العقد والافلا خيار له وهذا هو الاقوى ويظهر من تفسيره هنا بالشرط مع كونه قد ذكر
 العبارة فيه كما لعبارة في المسئلتين السابقتين انه لا يفرق بينهما فيما بشرط وغيره كما صرح به العلامة في القواعد ويمكن الفرق
 بينهما وبين ما سبق من وجوب احدهما كون الرواية التي هي مستند الحكم في الاول اعم من اشراط الحرية في عين العقد وعدمه لانها
 فيها وجب تزوج امرأة حرة فوجبها الخا وقد دللت نفسها في فعلها عانة والرواية في الثانية اعم في الاطلاق وساقطة عبارة
 وقد تقدمت وان كان وصف الحرية امرهم ونحوه فخص من حيث يصح الساطع من قدم عليه على الرد اذا ظهر خلا فخر خلا في الحرية
 التي انما انما حرة فان الشاوت بينهما ليس كالشاورت بين الامة والحره ولا يربا منه بل يربا لا يظهر منه النفاوت بينهما او يكون
 الكمال في جانب بنت لانها مع اشراكها في الوصف بالحرية فلم يكن لقوا اثر الا مع الشرط في العقد عملا بعموم الوفاء بالشرط و
 بقاوتها يظهر تنزلا للعقد ثم ان كان الفسخ قبل الدخول يقتضي القواعد السابقة انه لا مهر لها عليه وان كان بعده كان لها
 على الزوج ويرجع بنحوها على من يوليها اسكان او غيره حتى لو كانت هي المداست فلا شيء لها ولا اقل ما يصح ان يكون مهر النكاح
 على قول رتبة المصنف بقوله اسكان او غيره على خلاف الشيخ ومن تبعه حيث حكم بوجوبها على ايها بالمر قبل الدخول سواء على رتبة
 محمد بن محمد بن ابي عبد الله ولا يخلو مع التصور في الدلالة على ارادة واختاره المصنف وهو الموافق للقواعد الشرعية وان لم
 انه لا فرق في بنت المهرية بين كون امها حرة في الاسل او معتقة لما عرفت من ان المداستها لغير الحره ومن شاملة لها ويحتمل منعها الفرق
 بناء على ان الحققة بصدق عليها انها ان لا يشترط في صدق المشتق بقا المعنى المشتق منه ولا يخفى ضعفه ان لا اشتقاق هنا
 بل الامة اسم للوقفة وهو مشتق بعد العتق وتعرف بهذا المعنى بانيه **قوله** لو زوج به بن من ماهرة ودخل عليه بنت من امه فظهر
 رد هاتين وانما هو المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها الفرق بين هذه والسابقة ان العقد وقع في السابقة على بنت الامة
 مع دخوله على ان تكون بنتا لحره فلذا كان له الخيار لقوات شرطه او ايا قدم عليه وهذا العقد وقع على بنت الحره بانها ثانيا وانما دخل
 عليه بنت الامة بغير عقد حكم المصنف بوجوب الرد الداخلة لظاهر انما السبب وجوبه وانما المثل ان كان دخل بها جاهلا بالمال فان
 لانه دخل بغيره ومهر المثل بغيره ويرجع به على المدلس الذي ساقها اليه لغوره ولا بد من تبينه بكونها ايضا جاهلة بالمال انما
 كانت عالمة بانها غير الزوج فلا شيء لها انما وانما ولو علم هو وجبت هي وانما بانها امر المثل وان لم يكن دخل بها بالاش
 لها عليه ولا على غيره لانما السبب معقول عليها ولا موطوءة وجب ان يرد عليه زوجة المعقود عليها وهذا الحكم لا يخص بجهل الفرض
 بل ينافي في كل من ادخلت عليه ولا على غيره غير زوجة فظننا وجبة اشان قال في فرض المسئلة سابقا كذلك وان كان زانيا عليه
 الحد وعليه مهر المثل مع جهلها على العقد بين لكن مع العلم لا يرجع به على احد وانما فرق مع المسئلة الا في بنت المهرية والامة تبع لرواية
 الواردة في الرواية في ذلك وتبينها على ما ينبغي في هذه المسئلة حيث وقع الاختلاف فيها بين الايجاب بسبب الرواية فان الشيخ رحمه الله
 قال في النهاية ودخل بنت الامة عليه كان له رد هاتين وان كان قد دخل بها او علما كان لها المهر من ماله وان كان المهر الا رافقه
 وصلا في بنته الاولى وان لم يكن وصل اليها لم يكن قد وصل اليها كان المهر في بنت الزوج واستند في ذلك الى رواية محمد بن
 سالم على ابي افرهم قال سالت عن رجل خطب الى رجل بنتا له من مهرب فلما كانت سليمة ودخلها على زوجها ادخل عليه بنتا له من مهرب
 قال تزويجها على ايها وتزويج المهرية ويكون مهرها على ايها ولا يخفى ان في فتوى الشيخ روايات من مدلول الرواية لا ينفق الاصل
 مع ان في طريق الرواية منعها **قوله** اذا تزوج امرأة بشرط بكونها بكر او غير ذلك لم يكن له الفسخ ثم ان تزوج امرأة على انها
 بكر او غير ذلك لم يكن له الفسخ اما ان يكون قد شرط ذلك في العقد او لا وعلى تقدير عدم شرطه اما ان يكون قد دخل بكونها بكر او
 تدليسا عليه او يعلم عليه وجه العادة الغالبة في الدنيا بقلان تزويجه وعلى التقادير الثالث ان يظهر كونه تدليسا قبل العقد
 او بعده او يشبه الحال فالصواب مع وخلاصة احكامها انه بدو الشرط والتدليس لا خيار له ولا يرجع بشيء بطلان الامة الشبهة في نفسها
 ليست بحيث تزوجها المرأة وقدم على احتمال الامر به ما لمهر المعقود فليدرك ذلك وان كان قد شرطها بكونها ان تزويجها الشبهة بعد بطلان
 العقد فلا خيار له لا يرجع ايضا لعدم مقتضى ما قبله حصل في شأنه انما من جملة العوارض الا حقه لها وان تحقق سبقها على العقد

تجوز في الرد لغوات الشرط المنعني كمنظومه فان فتح قبل الدخول فلا شيء لها وان كان بعد استقر له رجع لها على المدرك فان كان
هي المرأة فلا شيء لها الا ما يجعل ان يكون مهر كما قيل في نظائره وان اختار البيا، معاً ففي حجب المهر كلاً او نقصاً منه شيئاً القول
تأني وثبت سبق الشبهة على العقد بأثره او البنية او بقرائن الاصل الى البنية للعلم كما لو كان دخلها بعد العقد بمدة لا يحتمل
تجدد الشبهة على الوجه التي وجدت عليها وان اشبه الحال ولم يعلم كانت مقدمة على العقد او متأخرة فلا خيار له الاصاله عدم تقدم
الشبهة ولا مكان تجددها سبب حتى كالركوب والنزول وتجدد دعاه عن ثبات الشرط ومؤيد راية محرم الغتم من الفضل عن
ايل لغتم عن الرجل يزوج المرأة على انها بكر فيجوزها ثانياً المحرم ان يقيم عليها فقال ففتق البكر من الكركب والنزول وممنوها
عدم ثبوت الخيار وحيد لا يفتح اما لعدم الخيار او لاختاره البيا كونه قد شرط البكارة فلم تجددها ولم يعلم فآخرها هذا ينقص من
شيء فلو ان احدها لعدم هو القول ابي الصلاح وابنه الراجح لو حجب جميعه بالعقد والاصل بقاءه والشأن ينقص وهو المشق
ولكن اختلافنا في هذه على قول احدها انه ينقص شيء في الخلعة ولم يرد من الشارع تفديده وهو اختياره الشيخ في النهاية لصحة
محد بر حجت قال كتبت الى ابي الحسن عم اسأله عن رجل تزوج جارية بكر فوجد ما ثانياً وجب لها الصداق وانما ينقص
قال ينقص وجبه ولا لته اسئل الم النفس فيقتصر على ما سبب تقدير لفظ شيء منهم لا نقضاً المقام اياه وثانياً انه ينقص
المدس ذكره القليل لو اردت في شرحه ان الشيء في عرف الشرع المدس كما ورد في الوصية وبطلان المصنف في ذلك لان الشيء
لم يذكر وانما وجب تقديره لانقضاء المفظ ينقصان قد ربهام وهو شيء متكرر ان الشيء المعين الذي هو المدس ثم كونه شيئاً مدس
في الوصية لا يقتضيه عرفها لانقضاء الدليل عليه مع كونه لم فلا انه لا يشترط ان مثل هذا للخلع فاحتمل لا يلحق بالجهدين في الاحكام الشرعية
المستعملين في الاحكام من مدركها لان كلام الفقهاء والثالثة انه ينقص منه بقدر ما بين مهر البكر والشيب عادة اي بنية لا ما بينهما
لا يخرج ما بينهما لئلا يلزم استيعاب المهر في بعض المارد بل الزيادة عليه فلو فرض كونه مهر المثل البكر مائة والشيب خمسين فنقص في
القرض نصف المستر وهذا قول ابن ادريس ووجه المصنف والعلامة والشيخ بروحبه ان الرضا بالمهر المعين انما يحصل على تقدير الرضا
بالبكره ولم يحصل لها خالته من الوصف فيلزم التفات كارتش ما بين كونه المبيع صحيحاً معيباً وضعيف بان ذلك انما يتم حيث يكون
فراة قبل العقد اما السكوت عنه فلا لعدم العلم بما يقتضيه سقوطه وابعاً اما لانه على تقديره على نظر الحاكم لانقضاء، فقد ينقص
شرعاً الحكم باصله بالرأية الصحيحة في حقها الى الحاكم وهذا القول منسب الى المعتز ايضا وهو وجه الاموال لثبوت النفس
بالرأية الصريحة وعدم تقديره لغته ولا شرعاً فلا شيء اسب ليس نظر الحاكم وجب في نظر في اصل المسئلة بوانه **قوله** اذا استمتع المرأة
مباشرة كتابته لم يكن له الفسخ في تزوجها فانكاح الكتابية اما متعة على راي المصنف لو طلقها على القول الا في تزوجت امرأة فخلعت
كتابية فان شرط في العقد كونهما مسئلة فلا شيء في جلا فسخه علما بمقتضى الشرط وان لم يشرط ذلك فلا خيار له لان الكفر في الزوجية
على هذا الوجه ليس عيباً في النكاح ولا ينقص من المهر يستثنى ما لو طهرت ثيباً وقوله ليس له الفسخ من دون هبة المدعى يدل
بمنهج على انه هبة المدعى جلا له الفسخ وليس كذلك بل لانه لو اراد مفارقتها وهبها المدة فكان ذلك بمنزلة الفسخ حيث
ثبت له الفسخ لكونه شرطاً في العقد فلا م لها قبل الدخول ويستقر بعد كمنظومه ولو انعكس الفرض بان تزوجها على انه كتابية فخلعت
مسئلة فان لم يكن شرطاً في العقد فلا خياراً ايضا بطريق الاصل لان الاسلام صفة كمال وان شرط في العقد فان وقع على وجه
يصح لو قصد هاتهما كالموقع متعة او داما على القول الاخران ففي تجزئة قول من ظهور الكمال في ضلوع النفس الذي لا يبلغ
ومن في وقوعه خلاف ما شرط والشرط يقتضيه انقلاب اللزوم من الجواز وعموم المسلمين عند شرطه بفساد له وجواز
ان يتعلق بذلك كمنع من صحيح لصعفه حقها على تقدير الدوام وشهد له تكليفها بما كلف المسلمين وفي الخبر يرتب لسقوط الخيار
ولو دفع على وجه لا يصح مع العلم بها الحكم لو تزوجها وانما على القول المشهور فخلعت مسئلة ففي حجة العويك وجهاً من مطالبة
الواقع في نفس الامر ومن قد مر على عمد بطلانه وكان لم يقصد الى العقد الصحيح وهو الذي قواه الشيخ في الميسر ولا يخفى ان وقوع
والوجهاً من يجر بان مع الشرط في العقد وعدمه لا يمتنع وكذا كانت بنية فعداً بطلاً نهجاً في فيه الاشكال **قوله** ان تزوج طلبة
بأمره فان خلعت امرأة كل منهما على الاخرى ما ذكره المصنف حكاه مسئلة هو الموافق للقوا على اشعره فان وطئ الانسان زوجته
الاخر بشبهة نهما يوجب لها مهر المثل والآن ويل الزوجية بذلك والاعتدال من وطئ البنية لا ينافي الزوجية ايضا بل يخرج بها عن الزوجية

بسبب عارض للفرق بين المأين كثر في زمان الحقيقة فلا يثبت الارث لو مات احد ما لا يوجب نقص الميراث لو كان قد دخل
بزوجته ام لا ثم ان كان هناك عار رجوع العار عليه بما اغتر به من مهرها كان هو الاب وغيره ولو كان العزو منها في الماشي
لها ولا يستثنى لها اقل ما يصلح ميراثا فمهرهم بعضهم لا خلا لستة حتى بل بقي فلا مهر لها ولو تزوجت علم الرجل بالحال وجعل لمرأة في مهر
والاعتداد بحاله ويجوز للرجل الميراث ولو انكسرت دونة الارطها مهر عليه وعليها العدة لوطية المحرم ولو علمها معاكما فزاتين فلا
مهر لعدة ولو فرقت رجل احدهما دون الاخر او العلم من احد الجانبين دون الاخر اختص كل بما يلزم من الحكم والاصل في ذكر هذه المسئلة
رواية وردت بها اشتمل حكمها على ما يخالف لتواعد الشرعية وعمل بمصنعة الشيخ ومن يتبعه فذكر المصنف ونبه على ما يوافق
الاصول من حكمها ولم يتعرض للتحالف في النهاية اذ اعتد الرجلان على امرأتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى
على الاخر ثم علم بعد ذلك فان كانا قد خطبا بهما فان كل واحد منهما الصلح فان كان الولي فقد ذلك اغترم الصديق ولا يقرب
كل واحد منهما الصلح فان كان الولي فقد ذلك اغترم الصلح ولم يأت حتى ينقض عدتها فان ساقطت قضاء العدة فليرجع
الزوجان بنصف الصلح على رثنها ميراثا منهما الزوجان وان مات الزوجان وهما في العدة فانهما ميراثا منهما ولهما الميراث
المستند رواية جليل من صالح عن بعض ائمة ابي عبد الله في خنثي اهدى الى اربعين في السنة فادخلت امرأة هذا على هذا فادخلت
امرأة هذا على هذا قال كل واحد منهما الصلح بالغبية وان كان ولهما بعد ذلك اغترم الصلح ولا يقرب كل واحد منهما امرأته
حتى ينقض العدة فانما انقضت لعدة صارت كل واحد منهما الزوجا بالانكاح الاول قيل له فان ساقطت قبل زمان العدة فانما انقضت
بزوجان الزوجان بنصف الصلح على رثنها ميراثا لهما الزوجان قبل ان يكمل الزوجان وهما في العدة قال يثنى لهما نصف المهر
المسرى لهما وعليهما العدة بعد انقضاء من العدة الاولى تعتدان على المتوفى عنهما زوجها وقد ظهر الرواية ضعيفة بالارسال والقطع
معاريج ذلك في الشيخ لم يعمل به وجهها في الزوجان لثمنها بنصف المهر بالموث في كل منهما والشيخ خصه بموت الزوجين
وارجى موت الزوج المسرى لعل لفظ المسرى رفع مهرها وكان حق نصف المهر كما ساقط في الرواية لانما في مستند ذكرها انك
في المتفق كما ذكرها في الهندية باللفظ الذي حكاه ولكن الصلح لم يجعلها مطلق بل رسال الصادر في خنثي اهدى الى اربعين
الاخر الحديث وفي المتن لا ينفك في نقل الرواية على انفسه كلام الشيخ بترك حكاية اخرها المقترن ببيت نصف المهر على نقد يروى الزوج
فلم يجعل بينهما في الميراث الا في موضع واحد وهو بنصف نصف المهر على نقد يروى الزوج كما ذكره في النهاية ثم عمل الرواية على ان المأين
ليس لهما ولد فخرج الزوجان بالنصف ملة فقاما على سبيل الميراث ورواية منه المتأخرين وهذا المثل بعدة في جانب الزوج
دوين الزوجين فكلها ايضا بالنصف ان الرواية تضمنت حصول الغيبان ووجوب الصلح واخرها انفس بنصف الميراث
ولها على الزوج ذلك قبل الدخول خلافا لما هو على نقد بها فاطرح الرواية لما ذكر من وجوب النصف وليس تكلف حملها
على ما لا بد عليه **قوله** كل موضع حكما فيه بطلان العقد فالزوج والزوج الوطى مهر المثل وجوب مهر المثل في بطلان
الزوجين البضع المحرم حيث لا عقد ومع بطلان العقد يترك بعد فكيون كالوطى المشتهة المحرم ولا اعتد رابا المسرى لانه تابع لغيره
العقد وقد انقضى وقد وقع الخلاف في بعض ازاياه وقدم الكلام عليه في محله واساع الفسخ فيقتل المسرى على كل نقد لا يوجب به العقد
والفسخ انما يرفع العقد من غير الفسخ لانه لا يملك المسمى به الذي قد استقر بالدخول سواء كان الفسخ يعيب سابقا له ام لاحقا
والقول بالتفصيل المذكور للشيخ في المبسوط وقد تقدم فكله والكلام عليه في باب **قوله** النظر الثاني في المهر هو مع مهر وهو
مال يجب بوطى غير زنا مهرها ولا ملك يمين او بعقد النكاح او تقرب بضع مهر اعل بعض المجرع كما يضاع ورجوع شهود وله اثباتا
كثيره منها الصلح بفتح الصاد وكسرها سمع اشعار لصنف رغبة بآزله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه والصدقة بفتح
اوله ونم ثمانية الخلة والآخر بالرفضية وقد ورد بها القرآن قال تعالى يا قوا النساء صدقاتهن نحلة وقال فما استمتعتم بهن من
فانتهن لهن منهن وقال وقد فرغتم لهن نفقة ليس من حيث تحقق الاستمتاع للزوجين فكان للزوجة في معنى الخلة وان كان عوضا
ولان الصلح كان للاوليا في غير شرفها كما نبه عليه قصة شعيب جعل مهر ابنته رعي فغنه فكان جعله لهن في شرفها بمنزلة الخلة
والعلية والعلاتن وقد روي ان النبي قال ادروا العلان قيل وما العلان قال ما تواتر انتم به الاصلون والعقربا لهن والمجاكس
ويقال لفظ الصلح والصدقة صدقتهما ومن مهرها لا يقال صدقتهما وان مهرها منهن سحره وقد استعمل الله وغيره من الفقهاء

واعلم ان المهر ليس ركنا في النكاح كما يبيع والثمن في البيع لان المقصود الاظهر منه الاستمتاع والمهر ما يقدم بالزوجين منها
الركن فخرجنا خلافا للنكاح عن المهر ولكن الاجب تسمية مهر كمالا يشبهه نكاح العاقرية نفسها للثمن وليكون اوقع للخصية **قوله**
وهو ما يبيع ان ملك عينا كان او منفعة ويبيع العقد على منفعة ويبيع العقد على منفعة المهر كعقود الصنف والصنف من المهر
ويحل على كل رجل على اجازة الزوج مدعة معينة وقيل بالمنع استنادا الى رواية لا تخلو من ضعف مع قدس صاحب افاة المنع اخره بقوله ما يبيع
ان ملك عملا يقبل الملك اسلا كما خسر يبيع هو ملك للغير حيث لا يرضى بغيره عن ملكه فانه لا يبيع ان ملك لغيره على هذا الوجه فلا يبيع لغيره
ما كره جعله من رجل فيها سالا يتملك عاقره فانه لا يبيع ان ملك وان لم يبيع المعاصرة عليه حتى انه لا يبيع اخذ بغيره ما لا يقبله
الاخذ بغيره من الاسرار ويمكن ان يبيع ما يبيع ان ملك ان يقبل نقله بالملك المذموم فيخرج عنه ما لا يقبل ولا فرق فيه بين العينين العيون
والمنفعة لان ملك يبيع ان ملك حتى يقع الحق كعقود منفعة محله او سوية من الثقات او بعضه او غيرها من الحكم والا بداعل
محله مفسد واجازة الزوج نفسه مدعة معينة سولا كان زمانا شخصا ام لا ولا فلا في ذلك كله الا في العقد على منفعة الزوج
مدعة معينة سولا كان فقد منع منه الشئ وجاء عنه استنادا الى حسنة احمد بن محمد بن ابي نصر الزينلي قال قلت لابي الحسن عجم الرجل
يزوج المرأة ويشترط لابيها اجازة شهرين يخرجه من ذلك فقال ان موسى قد علم انه سيمت له شرط فكيف هذا بان يعلم بان سيبقى
مضى بقي وقد كان الرجل على عهد رسول الله يزوج امرأة على النوق من الثقات وعلى الدوم وعلى النقص من الخنطرة واجازة البتة
عنها بامر من احدهما صنعت السند فانها ليست من العجوة وفيها سبيل من زيادة وهو ضعيف ولها طريق من حسن فيه ابراهيم بن هاشم
لم يبلغ هذا النقص وان كان مدعا وانما قصودها في الدلالة عن افاة المنع اسالا ولا فلا في سبيل استاجره موسى لم يعلم لا يثبت
قد كان جائزا في مخرجهم وليس بجائز في شرعنا والمشايع فيه اجازة لنفسه لها وامانها فلا انها ليست رخصة في المنع فلا في قوله
ان موسى علم بان سيبقى هذا ان يعلم ليس ولا على شرط العلم وان استقر به ولعلم انه لا ينبغي القرض لعل بالاشق بالوفاء به على جهة
الكراهة لا المنع بدليل جريان في كل مهر قبل تسليمه فانه لا يثبت بالبقاء الى ان يوفيه مع انه غير قاض في العدة اجازة لثقل بالاجازة
امع للاصل وجوب المنفعة وهو كمنها منفعة مقصودة موجودة وانتقاء المانع ان ليس الا كونه منفعة الزوج وهو غير صالح لما يقتر
وقد دل على جواز جعل منفعة من غير سبل الساعدى الذى زوجها المبتدئة المرأة بان يعلمها سولا خصصت من الثقات ولو عتد
الذي سبل على غير ذلك وخسر يبيع لانها يمكن ان يكون سولا او سلم احدهما قبل القبض دفع القيمة لزوجيه عن ملك المسلم سولا كان عينا او
مضمونا لا فرق في الحكم بالصحة بين الدينين وغيرهما من اصناف الكفا لان الحكم بالصحة بالنسبة الى دينهم ولا يجب على المسلم العتق عنه
وهو شرك بينهما اصنافا اشركت ثم انتقل الى سلم احدهما بعد التقاض فلا شئ للزوجة لان الزوج قد بوى بما دفعه قبل الاسلام
بحيث عتدها من الحكم خلافا لبعض العامة حيث ذهبوا الى انها من المثل لمفساد ذلك التقاض وان كان الاسلام قبل الدفع لم يجز
دفع العتق عليه لانها كان قد سلمت فصح لعدم صحة قبضه ولا ايضا في دين الاسلام وكذا ان كان المسلم الزوج لا يبيع
له اقباضه ولا دفعه ايضا وان كان هو الزوج لم يبيع لها قبضة فتقبل الى القيمة عند خطبة لانها اقرب شئ اليه ولان المعتد اراشه
شخصه وبالمية فاذا عتد واحدهما فصلا الى الآخر وبؤديه وراية عتيدت زارة قال قلت لابي عبد الله سمعنا في نكاح
العتق ان يشر على ثلثين دنا خرا او ثلثين خنزير او ثلثين اسلما بعد ذلك ولم يكن دخل بها قال فينظر قيمته الخنزير او قيمته الخنزير او قيمته الخنزير
ببر لها ثم يدخل عليها انهما على نكاحهما الاول وفي المسئلة اقول الى اخرتك تقدم الحث منها وفي المختار منها في باب نكاح
الكتا وراشا والمنع بقوله سولا كان عينا او مضمونا الى خلافا لبعض العامة حيث وقف بينهما حكم في العتق انه لا يبيح عتقه **قوله**
ولو كان مسلمين او كان الزوج مسلما قبل العقد في العتق هنا يقع في موضعين احدهما في صحة العقد وثنا قد ذهب
جماعة منهم الشيوخ في المنفعة والتماتية والقاضى والنقل الى البطالان لوجوب ان الرضا بالعقد لم يقع الرضا اعلى الباطل فاما
عليه الرضا لم يقع وما هو صحيح لم يزل انبيا عليه لا يكون مبرا وهو يوجب كونه كمالا على المالك ولا يكون صدقا لعدم التراض عليه ولا
يمكن خلافا للضعف من بعد العتق فلم يبق الا البطالان والتمت عقد معاوضة فيقصد فساد العرض كما يبيع ويظهر كونه معاوضة من
قوله زوجتك بكذا فان الباء في مثل ذلك للعرض والرضا المصنف وجماعة منهم الشيخ في كذا في الفروع وابن اوديس وكنة المتأخرين
الفتوة لوجوب المنفعة لها وهو لا يجاب بالقول وعدم المانع ليس الا بطلان المهر كونه بطلا لا يؤثر في بطلان العقد لغيره عند بطلان

العقد مع شرط عامه فلا يكون ذكر المهر مبلغ من اشراط عدم المهر لان العقد والمهر غيران فسادا والاخر
 والتعريف يظهر فيما لو عقد بغير مهر فانه يقع بلا خلاف واجيب بالفرق بين عدم التسمية وتسمية الفاسد لانهما في الاول قد انشأ
 على عدم المهر فيصح العقد للرضا به غالبا عن العوض وثبت مهر المثل لانه العوض شرعا مثل ذلك بخلاف الثاني لان التراضي
 لم يقع بالعقد بالعقد خاليا عن العوض والمسمى باطل شرعا وغيره غير منهي فلا يصلح للعوضه ولا يلزم من تعارضها مع
 التعرض تعارضها مع التسمية لان التراضي لما وقع على العقد المشخص بالمهر المعين فكانا امرا واحدا لم يكن فينفوت بقوات بعض
 اجزائهم وعن حجة الاولين بان بطلان المسمى ينفي اصل الرضا بالتكاح والام يحجب لوطه كونه مستحقا وهذا يظهر لانه ليس كما لمعاضة
 المحض من كل وجه الا انها تفيد باستحقاق احد العوضين اذا كان معينا وعن ثمة ساه ايضا كونه وهي العطينة وكن العقد بعد
 بالزوجين كاس وبيان المهر الذي تراضى عليه الزوجان في الحديث المهر الذي يد كونه في العقد الذي يد كونه في
 العقد لا مطلقا المهر لان المهر الواجب عدم ذكره في العقد بتراضيا عليه وقد صح مهر وبيان الظاهر منه كون التراضي في جانب
 اقله والكثرة مع التبيين ايضا بترضية قوله قل وكثر وتوقف العلامة في الخ واليه وجوبه من المثل في الدخول
 كالمفروضة وهو من هبة الشيخ في ت و ب و ا و ريس العلامة الا انه لم يعتد بالدخول في غير الارشاد فيجوز ان يريد المطلق وجوب
 مهر المثل بالعقد بدل المسمى حيث يقدر وتظهر انما في الما لوطي مهر المثل لانه قيمة البضع وهذا وجه القول الاول ولان العقد يقع
 قوله من قبله بالدخول فان مع الموت لا شيء وعلى هذا فيكون القول بوجوب مهر المثل ينقسم الى قولين وقد بينه علما الشهيد في
 شرح الارشاد ونقل القول بوجوب مهر المثل بنفس العقد من الشيخ وجه القول بمهر المثل ان عدم صلاحية المهر لان يكون صدقا
 بقصد بطلان التسمية فيصح العقد غالبا عن المهر فيجب بالوطي مهر المثل لانه قيمة البضع وهذا وجه القول الاول ولان العقد يقع
 بالعوض فلا يكون فيقول ايضا لكونه لما عقد والعوض المعين بقوات سالية شرعا انقل الى بدل وهو مهر المثل وهو وجه القول الثاني
 لكنه ينعقد بان مهر المثل انما يكون عوضا للوطي لا يجزى العقد فالقول الثاني في ضعف جدا وثانها ان الواجب قيمة عند استحقاقه
 لو كان المهر قد رد على تقدير عود بینه وهو قول الشيخ في موضع من المبرور ووجوب لما ذكر في العقد عوضا كما يقتضيه
 ذلك العوض عوض وهو من عدم وهو بالية باعتبار رتبته البضع وهو القول في الجلة في ا لم يكن اعتبارا بخصوصه لما منع بقى
 اعتبارا بالية فتعبر بتمه على ذلك التقدير وروى بان تقدير البالية هنا منعت شرعا فليكن القول بالتعبر بانه لما بطل بغيره لم يكن
 اعتبارا بالية يستلزم الوجوب بتمه لان وجوبها لما للمخصص عوضا انما يكونه بذكره في العقد فاذا ثبت لم يبق المهر المثل وثانها
 الفرق بين كون المهر العقد باعتبار قيمته بتقدير الجلة في الجلة كالجهر والخسر وغيره بتقدير كالجهر بغيره قيمة الاول ومهر المثل في الثاني
 وجه الفرقان المسمى بالاصلا فيكون ذكره كالمعد بخلاف الجرة فان سالت به فتعبر بالاصلا لانه لا يضر به عليه الذي استقر والذي
 على مثله فتكون البالية فيه لم يطرأ في الجلة فلا يكون خاليا عن المهر اصلا بخلاف الجرة وانما على القول الثاني يكون وجوب القيمة سنويا بجر
 العقد وان لم يدخل بغير خلاف القول الاظهر بان فيه وجهين وكذا على الثالث فان الوجه التي توجب القيمة بغيره بالثاني والثاني وجوب مهر المثل
 على الاول ولا تقدر به بل **قوله** ولا تقدر به بالمهر بل ما تراضى عليه الزوجان وان قل بخلاف فان المهر لا يتقدر في جانب القلة
 الابا قل بان يقول واما في جانب الكثرة فلا شهر بتمه عدم تقديره ايضا فيصح العقد على ما يتفق عليه من غير تقديره بوجه عامه المتقد به
 والمتأخر من اعد السيد لم يقض فان ذهب في الانقسام الى انه لا يجرى بخار ومهر السنة وهو خمسة درهم قد رها حسن ودينار افر
 في بعض روايه ونسب هذا القول الى ظاهر ابن الجنييد وليس كذلك فان ابن الجنييد صرح بخار جعل المهر كما يتم له من قليل وكثير بغير
 به في ابن اود بناس من غيره هاشم حكى بعبارة ذلك رواية المفضل بن عمر الدالية على انه بخار ومهر السنة بلفظ الرواية متبدا للرواي
 وهذا لا يدل على اختيارها لانه كثيرا ما يتعد في كتابه اخبارا من طرق العامة والخاصة لما سببه المقام لا للقضية بمصونها خصوصا
 بل التنبه على الرواي الضعيف الموصوف بوقد رواه وميا في الكلام عليها حجة الاعطال على جواز الكثير من غير تشييب قوله نعم وتتم احصا
 فظنا وانما تأخذ منه شيئا والقطا المال العظيم من تنطرب التثا زار فتم منه الفظنة في القاسوس القطا واربعة اوقية
 من ذهبة فضة اوالف دينار اوالف وثمانان اوقية او سبعون الف دينار وثمانون الف درهم او مائة وطل من ذهبة فضة
 او مائتة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم

الفضيل ينادى بالبارة قال الصادق ما نرى منى عليه الناس قليلا كان أو كثيرا فيها الصادق وشكره وروى زرارة عنه وروى
 أبو الصباح الكوفي عن الصادق قال سألت عن المهر فقال هو ما توافى عليه الناس وروى الوشاء في الصحيح عن الرضا قال سمعت
 يقول لوان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لأمها عشرة الاف كان المهر جائزا والذي سماه لأمها فاسدا وقتنه
 عمر مع المرأة التي احتجته حينئذ من المأثرة في المهر واجبا جارية القطار شهيرة وروى الشيخ في المبسوط وغيره أن عمر تزوج أم
 كلثوم بنت علي فاصدقها أربعين الف درهم وإن النسيء ماله تزوج امرأة على عشرة الاف وتزوج الحرس امرأة فاصدقها
 مائة جارية والف درهم وروى عن ذلك ما هو ازدياد منه في عهد الصحابة والتابعين ولم يتكره أحد ولا ترفع معا ونبته
 فتبع اختيار المعاصرين في القدر كغيره من المعاصرات وأجمع السيل لم يقضى على نفسه واجاع الطائفة وهو يجب فانه لا يعلم له
 موافق فضلا عن أن يكون ما يدعى فيه الإجماع وقد اتفق له ذلك في الانتصار في مسائل كثيرة ادعى فيها الإجماع وليس له موافق
 وقد ذكرنا جملتها في بعض الوسائل واجتبا أيضا بان المهر يتبع الأحكام الشرعية فإذا وقع العقد على مهر السنة فادعى بنت
 عليه الأحكام بالإجماع وأما الزائد فليس عليه إجماع ولا دليل يشرع في تحريمه وإن قد عرفت ذلك لا نلنا الشرعية الدالة على جواز جعل المهر
 قليلا أو كثيرا في ثبانه خصوصاً الدلالة من جهة الآيات فإنها تجزئ عند المقتضى أما الإخبار فانه لا يعتبر فيها إلا المتواتر وهو يشك
 هنا ويمكن على عدة الأصولية من أن العموم ليس له صيغة مختصة بل هي في جميع الأوقات كونها غير مختصة للعموم والمختصة لما
 كان المخصوص غير متعين يقدر لم تكن دلالتها على مطلوب المضم معلومة لجزأ أن يكون المهر من المخصوص ما يوافق مهر السنة فيرجع الأمر
 بعد الإجماع وجوب الانتصار على مهر السنة لا دليل عليه لا نقا، ما جعله دليل وإن استدل بالإجماع فانه حجة عند الجميع هو متحقق في
 مهر السنة فادون دون غير قلنا بموجب معناه تحقيقه فيما ذكر بل هو ظاهر في كل دليل وكثير لما عرفت من الخصائص الخالف فيه
 وأما الاحتجاج لقوله برواية محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على أبي عبد الله فقلت له أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يخلو
 للمهر أن يجره قال فقال السنة المحددة حسنا ثم ودهم فقلت ادل ذلك رد السنة ولا شيء عليه أكثر من الخمسة درهم فهو
 من محجب الاحتجاج لأن المهر يقتضي لا يرضى بالواحد وإن كان محجبا مشهورا موافقا للأصول فكيف يجوز من سنان وهو ضعيف قال
 مطعون عليه بأمر كثير منها أن قال عند من لا يرد واعني ما حدث شيئا فاما كتابنا شرعيا من الفضل بن عمر مثله في الضعف وقد
 قال الجياني في سنده المذهب مضطرب بالرواية لا يعبأ به وقيل كان خطابيا فهذا خالفها من جهة الإسناد وأما من جهة المتن
 فخالفها فيها ذكر العموم الكتاب والسنة ظاهر وبقي فيها بعد ذلك فإن أعطاه من الخمسة درهم ودها أو أكثر من ذلك ثم دخل
 بها فلا شيء عليه قال قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء لها إنما كان شرطها خمسمائة درهم فلما ان دخل بها قبل ان
 يسوق في صداقها هدم الصداق فلا شيء لها إنما لها ما أخذت من قبل ان يدخل بها فإذا طلق بعد ذلك في حيض
 منه أو بعد سبعة فلا شيء لها فانظر إلى هذه المخالفات العجيبة والأحكام العربية في هذا الخبر الذي وكيف يحسن بعد ذلك
 الأسناد والبر في حكم من هذه الأحكام مع مخالفة مدلوله في جميعها لما عليه علماء الإسلام بل مثل هذا لا ينبغي أبدا عكرت
 الحديث فضلا أن يجعل سند الحكم **قوله** ويلقى في المهر شاهدان كان حاضر أو جمل ودفن وكيلة كالصبر من العلم والقطع
 من الذهب لما كان النكاح ليس على حد المعاصرات الحقيقة والركن الأعظم فيه الزوجات والمهر وقيل على العقد لم يعتبر
 في العلم بهما يعتبر في غيره من أعراض المعاصرات كالبيع بل يكفي شهادته من اعتباره بالكيل والوزن والعدد وإن كان الأصل
 فيه الاعتبار بأحد ما لا يزال أعظم الغرر بالمشاهدة واعتقاد الباقي في هذه المعاصرات ولا أن اسرغم ساءة فله وهي العينة
 ومن شأنها مثل هذا الغرر وأزاد بلعموم الأجانب والدالة على جواز جعل المهر ما توافى به الزوجان التام لذلك وقول
 الكاظم كان الرجل يزوج في عهد رسول الله على القنطرة ثم انقضت ولم يتفق الأمر على العلم بقدره أو علمه بذلك
 فالأحكام وإن استعملت به جولا واجتبع إلى عزته لتلفه قبل التسليم أو بعد وقد طلقها قبل الدخول ليرجع ينصفه فالوجه الرجوع
 إلى الصلح إن لا طريق بقوله لغيره ولعمال وجوب مهر المثل كما ذكره بعضهم لا يوافق مدعيه من أن ضمان المهر ضمان معاوضة
 ثم إن كان التلف قبل القبض يوجب الرجوع إلى القيمة نعم هو من جهة العامة وليس هذا كما لو تزوجها على مهر مجهول ابتداء ومن
 ثم صرح في الاستدلال بخلاف المجهول وسيأتي تحقيقه **قوله** ويجوز أن يزوج امرأة من مهر واحد ويكون المهر بينهم بالتوبة

انما زوج امرأتين فمضاهيهما بعد بيع واحدة او ببيع واحد صحح النكاح عندنا لو حرم المقتضى له ولو انعقد الجامع لشرايطه
 وانقضاء المانع اذ ليس الاجماع المهر وعلى شيء واحد ولا يصلح للمانع على تقدير الصحة يظهر حتى كل واحد بالترتيب وعلى تقدير البطالة
 لا يؤثر في العقد كما سياتي وفي بيع المهر فيه ام لا فيه وجهان احدهما هو الذي قطع به المصنف والآخر الصحة لا يعلم
 جلية وحصة كل واحدة يمكن علمها بعد ذلك كمن العينة في عقد واحد والثاني البطالة لان المهر هنا متعدد في نفسه وان كان
 بمقتضى حصة كل واحدة منه ليست معلومة عند العقد وعلمها بعد ذلك لا يفيد الصحة كما لو كان محجرا منقرا وعلم بعد ذلك
 لم يمنع صحة البيع للملكين غير متكررين فمن واحد كما هو من هذا الشيخ في الخلاف وغيره ولا نرى لعقود والتميز غير معلوم بالنسبة الى كل
 واحدة منها واخاره في السبوط اذا اختلف القيتا والاشهر الجواز لقوله المهر من ايضا عليه الزوجان وهذا يصيدت عليه ذلك
 لان المسمى في مقابلته المضعفين من حيث الاجتماع ولا يلزم من التقسيط الحكم التقسيط المقتضى وهو الجواب عن بيع الملكين ولو سلم النكح
 في البيع لا يمكن انفراد المهر بالصحة لانه ليس على هذا المعلومات المحصنة وهو شبهها والحق جاني بعض الامكام ويحتمل من الجملة بالاحتياط
 غيرهما والوجهان حكاهما الشيخ في السبوط ولم يفيض الله لوجه البطالة وتيقن على الصحة فيقتط المسعى على كل واحدة لو لم يتدار
 ما يخصها منه وفيه وجهان احدهما انه يبيد على عدة رؤس بالسمية لانه الاصل في اطلاق الاستحقاق وان اقل الفلانة وفلان
 والزوج على خلاف الاصل ولا نرى لاجتماع على مهرها اشأهن وتعلق كل واحدة باقتضيه القيسط كما لو باع عبده وعبده غيره بغير واحد
 من بيع النكاح وبيع انفرادا وذكر المهر صحت المعاوضة في جميع مقتضاها وهي باقية لقيمة المعوض ومن ثمه يكون زيادة العوض
 ونقصانه ناشيا عن زيادته وانقصاها وفيه البيع هو مماثل فيكون قسط كل واحدة بحسبه وهذا اختيار المصنف والآخر هو
 الاقوى وعلى القول بفساد المهر فكل واحدة مهر مثلها كالأول صحتها محجور استعذرت بغير كعبه وانتهى لان الصلابة وان لم يكن
 عروضا في الأصل الا انما ذكر في العقد جريت عليه احكام المعاوضات والجملة من منافع صحتها فيثبت مهر المثل ويحتمل الفرق وتوزيع
 المسمى على مهرها مثلها ولكل واحدة ما يقتضيه التوزيع ويكون له على هذا القول كالحاصل فانما نعتجج المسمى والفرق بينهما
 وبين المهر المطلق بعد تقدير ذلك وان كان يقوم هذا واعلم انه لو زوج امرته رجل على صداق واحد صحح النكاح والصلابة
 في كل واحد لان المسمى هنا واحد فهو كبايع عبده بغيره واحد ولو كان لمراتين فالأخرى بغيره فزوجين منعقد واحد بهما حدان
 قال وزوجت بنتي فلانة من ابنك فلانة فلانة بالفرق ففحقحة الصلابة كالمساوية وجهان واولى بالبطالة
 لو قبل به لان عقد هذا العقد من دفع العقد ليس الجاني **قوله** ولو تزوجها على خادم غير شاهد ولا موصى
 قيل كان لها خادم وسطا خلافا في انما عقد على مهر محجول بحيث لا يمكن استعلاءه في نفسه كعبه وانتهى بشي بطل المسمى
 ثبت مهرها المثل لا مشاع تقوى المحجول على هذا الوجه ولكن استثنى الشيخ وجاعه ما ذكره المصنف من القادم والبيت والادل انما
 في الرواية الواردة على بن ابي حمزة قال قلت لابي حمزة زوج امرأة على خادم قال لها وسط من الخدم قال قلت على بيت قال
 وسط من البيوت وفي الاخر رواية بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي حمزة في رجل تزوج امرأة على ولد قال لها دار وسط
 ولا تخفى ضعف الرواية الاولى بجعل المذكور فانما اس الوافية والثانية مرسله لكن مرسل بن ابي حمزة قبله الاحتياط اعتمادهم
 على انه لا يرسل الا من التذرع انما في الرواية الاولى عن بن ابي حمزة قال ثم ما قاله بهذا السامح في الرواية مع ذكر المهر من
 لاح ذكره ولا بد لهذه الدعوى من اثبات والاقوى بطلان المهر كغيره والرجوع الى مهر المثل لما ذكره لان الوسط من هذه الاشياء
 لا يضبط بل هو مختلفا خلافا شاعرا حاصرا مع عدم التعيين بلدا للدار والبيت **قوله** ولو تزوجها على كتاب اسم وسنة بغير
 ولم يسم مهرها كان مهرها حسانة درهم هذا الحكم مشهور بين الاصحاب والاختيار يكون مهر السنة خمسمائة درهم شققة ومما كونه
 على كتاب اسمك لك فليس فيه ما يدل عليه بخصوصه لكنه يقال قال وما يتكلم لرسول في ذلك وما اتانا به كونه السنة في المهر
 وانما واثان اسما قد سمع لان واجد بينهما كلمين ذلك وروى هذا الحكم بخصوصه اسما حفصو كان فيها ابى حمزة عن بن ابي
 قلت لابي حمزة زوج ولم يسم مهرها وكان في الكلام ان تزوجك على كتاب اسم وسنة فثبتت عنهما او اوان يدخلها في الها من
 المهر قال مهر السنة الحديث لكن في طريقه حديث عيسى وعثمان بن عيسى فان كان على الحكم اجماع والا فلا يحلوا من اشكال لان تزوجا
 على كتاب السنة انهم من جعل المهر من السنة كما لا يخفى ان كل نكاح مندوب اليه بل جازي على كتاب اسم وسنة بغير ثم على تقدير اوانما

بذلك كون المهر السنة ففي الاكتفاء بذلك من ذلك العقد نظر كالقول تزوجتك على المهر الذي تزوج به فلان
ثم الزوجات قد يعلمن ان مهر السنة هذا العقد وقد لا يعلمانه وقد يعلمه احدهما دون الاخر والحكم بالهبة مطلقا يحتاج الى
صالح وكثير من المتقدمين كان بين الجدي وابن بابويه وسلا ولم يكن كواحدة المسئلة ونقص الحكم وسنده ان المهر المذکور ثبت
بالعقد كما لو عيناه فيه لا بالدخول به السنة الثابت به للمهر سنة على بعض الوجوه ويدل عليه اثباته بالموت قبل الدخول كما يظهر
من الرواية **قوله** ولو سمي للمرأة مهر او لغيرها شيئا معينا لم يسم لها وسقط ما سمي لا يسمي لغيرها لا يشتهر في ان المهر نفسه لا يصح في غير
الزوج ولا يصح ابتداء سواء كان من ماله او من ماله من المهر او من غيره من ماله او من غيره من ماله او من غيره من ماله او من غيره من ماله
شيئا اخر فلا يخلو ما ان يكون الشرط لغيرها من جهة المهر او خارجا عنه فالجواب يقع في موضعين احدهما ان يكون الشرط لغيرها
فارجع الى المهر وعلى المسئلة الاولى بان يجعلها الفاسدة فيعتد ان على ذلك في شرط ان لا يسمي لغيرها في نفس العقد شيئا اخر وقد قطع
المصنف والاصحاب بلزوم ما جعلها وعدم صحة ما جعل لغيرها الصحيح الوضاع قال لوان وطائفة زوج امرأة وجعلها
عشرين الف وجعل لغيرها عشرة الف كان المهر جائزا والذي جعلها لغيرها فاسدا وطائفة الرواية يقتضي عدم الفرق بين كون
المجهول لغيرها بغير ما جعله او لاجل واسطة ويحللك ولا يثبت كون المجهول له من ثرا في تملك مهر الزوج بغير سبب جعله في العقد
ومقتضى ما انما به وعدمه ولم يخالف في ذلك احد من الاصحاب الا ابن الجدي قال ولا يلزم الزوج غير المهر من جهالة جعلها
لولى واسطة ولو وقت الزوج بذلك تطوعا كان اجرا لقول النبي صلى الله عليه وسلم احرقت ما تملك من الزوج فان طلقها قبل الدخول
لم يكن عليه الا نصف الصداق دون غيره فانه كان قد وقع ذلك يرجع عليها نصف المهر وكل المعالة على الواسطة وقال في
المتن المهر ان يقول ان كان قد جعل الواسطة شيئا على فعل سباح وفعله لم يسم لغيرها ولا يسم لغيرها ولا يسم لغيرها
على عمل على مطلوب في نظر العقلاء فكان واجبا بالعقد كغيره وان لم يكن على جهة المعالة بل ذكره في العقد لم يكن عليه شيء
سواء طلق ام لا وما ذكره جيد وانما جعل الوفاء به على وجه الاحتياط رعاية للحدث النبوي واذا فسر على هذا الوجه امكن
القاضي بغير الدفع فيمنع بعده سواء اطلق ام لا لكنه يصح مع الطلاق نظرا الى فوائد المطلب مع التكاثر فلم يجد في الزوج
مخالفة للحدث وما ذكره في المتن انما يلزم من حيث المعالة لان حيث ذكره في العقد بل ذكره في العقد بدون لفظ يقتضيه
المعالة لغيره من خارج عن محل الفرض ويتقدم بوقوعه بالمعالة على عمل على الاشكال في لزوم ما جعله بالعقد وعدم الرجوع منه
بالطلاق حيث لا يكون له مدخل في ذلك وقد يشكلكم في بعض فرض المسئلة كما لو شرطت لغيرها شيئا وكان الشرط باعنا على
تقليد المهر فلو لم يسم لغيرها فان الشرط حينئذ يكون كالجزء من العوض الذي هو مهرها فانما لم يسم لها الشرط بشكل معين
ما سمته من المهر خاصة كما سبق في نظائره من المعارضات من ذلك لاني في الرواية لان ما عينته من المهر ثابت على التمسك به
وانما الكلام في ثبوتها ولو لا الرواية الصحيحة لكان القول بفساد المهر وجوب مهر المثل في الاشمال المهر على شرط فاسد فيفسد
كما يفسد العقد لو كان العوض هو الوازم كما يبيع الثاقف ان يكون الشرط لغيرها او في حكمه جزا من المهر فاما المهر بين الزوجين
معتدا ايضا ووجه ما اشترنا اليه سابقا ان المهر جفران يكون للزوجة بشرط لغيرها فان يقتضى العقد قال ابن الجدي بعد
ما نقلنا من العباد عنه سابقا فان كان المهر اشترطت رجوع عليها نصف صداق ونصف ما اخذه من الذي شرطت له ذلك
لان كل بعض الصداق الذي لم ترض فكما حاله وعنى به مع الطلاق وهو يدل على جزا ان اشترط لغيرها من المهر شيئا ومجته
الجز السابق وعموم المسألة عند شرطهم ولا يعطيتها من مالها جائز فاشترط في العقد لا يخالف السنة ويظهر من التمسك
في شرح الارشاد البطلانية لما ذكره لكن الحق الشيخ على هذا لو طلقها رجعت نصف المهر كما ذكره ابن الجدي لان جميع
المهر لا فرق بين الاب وغيره في ذلك وان علم ان الباعث على مثل هذا الشرط لا بد من كونه على وجه الاختيار والمخصص للفرض
الصحيح فيما يفعله اهل هذا الزمان من عمل المرأة او الزوج على تملك بعض الاعيان عند النكاح وشرط شيء من الزوج المهر
على وجه تشهد القرائن بكونه رافعا على وجهه لولا فعله لما سمح للمرأة وللزوج بالنكاح وخرج او نحو ذلك من الاغراض الفاسدة فالجواب
على ذلك لا يقتضيه سلكا ولا يشترط بل هو من ضرب الاكراه فان رجعت على القادر بشرط لولا الفعل المذكور عليه لم يملك ما قد عده
ولو قلنا وهذا في الغالبية فبطلان ما اخذ في **قوله** ولا بد من تعيين المهر بما يرفع المعالة فلو صدقها يعلم ضرورة وجوب تعيينها

عليه لا تنجس لا دخل لها في المقصود لا في المادية فلو علم حصول مثل هذا العارض وثالثها وجوب قيمة الجز عند استحالة
الشيء في الميسر والخلاف لا في قيمة الشيء أقرب إليه عند تقديره ولا بما عقدا على شخص باعتبار ما يقع تقديره لظهور بطلان
المعاوضة عليه نصا ولا في القيمة وفيه منع بين لأن الجز غير مقصود أصلا ولا وقع عليه الرافعي فكيف ينقل إلى قيمة واعتبارها
فخرج صحة العقد على العين بخلاف ما عقدت على الجز عالمين به فأنهما قد تراضيا على العين فلا يمنع الانتقال إلى القيمة لتقدير العين
كما تقدم وظل الحال أن قول المصنف أو لا قول المرأة المتعاقدين فينبغي أن يكون العمل هذا كله في المثل كالحزب واما القيمة كالعدد
إذا ظهر فلا انتقال إلى قيمة أصلا بل في المثل وليس هذا كقول الثالث لأن ذلك يعبر فيه قيمة العين بالوصف الواقع الذي
استنع صحة عليه بولسطة وهذا اعتبر في القيمة باعتبار الوصف المقصود لها وعلى هذا فيسقط القول الثالث في العين لأن الجز ليس
نعم لو ظهر صحة كات اعتبار قيمة جارية على القولين وعلى هذا في المثل سعد وثالث القيمة بطلان قيمة الواقع سعد في الجز فليس
فيه إلا القول بقيمة وهو المثل فاطماهم في شبه الحكم في مسئلة الجز بطلان الجز لا ياتي على طلاقه بل يحتاج إلى تنقيح **قوله** وإذا تزوج
بهرل ربالا جبر كان لها الأول هذه هي المسئلة المعروفة بهرل السر والعلائية وهما صورتان الأولى أحدهما ما ذكره المصنف
وهو أن يعقد سرا على مهر وجهل بغيره وزيد كما إذا أراد جعلها بهرل مع انفا قهما على أن تصرف في الأول أو بالعكس فالاعتبار عندنا
بالسابق منهما سواء كان السابق هو العقل لشمول على مهر السر والعلائية لأنها لا يعقد بصير زوجة ويجب المستمي بكون العقد
الشاق باطلا وخالف فيه بعض العامة ولم فيه ثبوت خلافات مختلفة والحاصل ما ذكرناه والثانية أن يتفق على ذكر العين ظاهرة
على الاكتفاء بالثاني فقط وأحد بان يتواطأ على إرادة ألف بغير ألف العين وفيه وجهان ينبغي أن على الفات
هل هي بقية أو أصلا حية وعلى أن الاصطلاح الخاص صلي في معنى الاصطلاح العام بغير أم لا فعلى الأول يفيد المهر أن ألف
غيره بطلان في العين غير مقصودة ولم يقع عبارة عنها إلايتها لها وينتقل الأمر المثل وعلى الثاني فيجوز الصحة ويكون المهر لا يصطلا
عليه بكونه من العين أو من غير العقد عليه بانفا قهما والوضع العام لا يتغير بهذا الاحتمال فيجوز أيضا على الأول وقطع في بل بوقوع المثل
بهرل ولا يلتزم الثاني اتفاقا عليه بل عجا بان العقد وقع صحيحا سر كان أو علانية وفيه نظر يعلم بما ذكرناه ولو قبل بغيرت الاتفاقية
اعتبارا بما قولنا أصلا على عليه لأن ألفا لا لا عين باعتبارها وإنما ينظر إلى معانيها ومقاصدها كالحسنات وهذه الصورة لم
تعرض اليها من أصح ابن عثر الشيخ فكانت آخر بالبحث من الأول لدقة مدتها وحفا حكمها **قوله** والمهر مضمون على الزوج فلو تلف
قبل تسليمه كان ضا مناله بغيره وقت تلفه على قوله فهو لا لا اشكال في كونه المهر مضمونا على الزوج إلى أن يسلمه إلى الزوجة ولكن
جهة الضمان مختلفة فان من كان يضمن ضمان معاوضة كالبائع في البيع والبيع والمشتري في المشتري قبل التسليم ومنه ما يضمن
بد كاستعداد المضمون والمقبوض بالسوم وفي الكفاح شبهة من الأمرين عن حيلة نه عرض كما يظهر من قوله نعم وان هو يجوز
وقوله زوجت بكذا كقولك بعثك ولا يما يملك مراده بالعيب وجنس نفسها الشق فيه وهما من أحكام الأمر
يناسب القول الأول ومن حيث جواز امره في الكفاح عنه وعدم انقاس الكفاح بتلفه ولا يفسخ بوجه ولا يسقط بينهما انفسا إلى
منها ويطلق عليه اسم الخلة كما قال تعالى واتقوا النساء صدقتم في الخلة بناسيب الشافعي والمعرف من مذهبه الأصحاب وهو الثاني
واليه أشار المصنف ليعرف قوله مشهور لنا وفيه بنية القول على عدم تعينه واحتمال القول الآخر ويتفرع على الوجهين مسائل كثيرة
منها ما ذكره هنا من تلف المهر قبل تسليمه إلى الزوجة فعلى المشهور بين الأصحاب يكون مضمونا على الزوج والمثل والقيمة كغيره
من الأموال المضمونة ضمان اليد وعلى الأول يجب مهر المثل كالتلف أحد العوضين في البيع قبل القبض فان البيع يفسخ ويجب
مثل البيع وقيمة مهره غرامه يتعلق ويجب مهر المثل قوله أو وجهان قال الشيخ في المبسوط بعد نقل القولين عن العامة الذي
يقضي من ضمان كل مهر عين إذا تلف فانه يجب قيمته ولا يجب المثل ولكن العلامة واجب مهر المثل في مواضع نزل فيها المهر منزلة
التلف منها ما لو تزوج بها على ظهر غم ولو تزوج المسلم على خمر أو خمر برعما أو امرته الشهيد وجهه بان المهر الحكم
بهرل المثل في مثل ذلك ينوع على كون ضمانه صامكا المعاوضة من حيث هذا في حكم التلف مع أنه لا يقول به في التلف الحقيقي كما
الحكمين ينبغي أن على الأصلين المشافيين والحق أن هذا الإيراد موقوف لأن موضع النزاع في الأصلين إنما هو عرض التلف بعد
الحكم بالصحة في سلكنا مع فساد المهر بتدافلا اشكال عند الأصحاب في وجوب مهر المثل اشك وكذلك ذكره غير ومعنى في الكتاب

ذلك وباق أيضا يفرغ المسائل المذكورة فان العلامة يرى ان المهر فاسد من اصله موجب له المثل ومن حيث انه لم يقصد
في الثانية الى الفساد وانما اراد المالمية في فسخ اعتبار القيمة هذا بحث اخر لا ينافي تلك القاعدة بل يمكن رده اليها والى القاع
الاخص بالاختيار اذا تفرد ذلك فتقول ان ثبت على الزوج ضمان المهر بالقيمة بسبب تلفه قبل التسليم بالذي يعتبر من ثمة
الذي ذكره المصنف اعتبارا وهو تلفه كما هو المعتمد ضمان اليد وجبة العين ما دلت لوجده لا يجب القيمة فظهور انما
يقتل اليها بثلث العين فيكون المعبر فيها وثالث انتقال اليها لا ينافي ذلك كون العين مضمونة عليه حينئذ لان ضمانه
ضمانا بها يجب لو تلف ويجب الانتقال الى البدل وهذا هو الاقوى وقيل يقتصر على القيمة من حين العقد لا حين التلف
مضمون في جميع هذه الاوقات من جملتها زمان علو القيمة فمضاه مع مطالبتها بالتسليم وضمانا لانه حينئذ يصير غايها فيكون
بأشكال الاول وقال الشيخ في المبسوط ان بيع المطالبة يلزم الاعلى من حين المطالبة الى وقت التلف لانه غاصب وقد ظهر من قبل
الاول جواز الثاني والتدري بعد التسليم لا يوجب ضمانا وانما على ما دل عليه الدليل وان اوجب الامم لم يعلم انه لا يترجم ان قول
المعتمد على قول جمهور راجع على ضمان ثمة يوم التلف حيث لا موضع خلاف ايضا لان القول بضمان يوم التلف يعوم التلف ليس
هو المقصود بل المظهر خلافه وسواء في العقبة نقل المهر عن اكثر ضمانات المقصود بثمة يوم العقبة لا يوم التلف فيناسبه
القول هنا بضمان ثمة يوم العقد لكن لا فائدة من هذا معلوما وكيف كان فاعتبار يوم التلف ليس هو العقد المظهر ولا محل
توقض من المعتمد ان اقتضاه على نسبة الى القول يوقف فيه او يتردد انما المراد ما ذكرناه سابقا من حكم ضمان
القيمة او المهر المثل فان محل البحث والاشكال **قوله ولو وجدت به عيب كان لها ردة بالعيب ولو عاب بعد العقد قبل**
كانت بالاختيار اذ اصدقها عينا مخصوصة فوجب لها ما عيبها فان كان العيب موجبا عن ردة العقد لم يكن عالمة بركان لها ردة
بالعيب والرجوع الى قيمته بناء على ضمان اليد ولما اسكره بالارش لان العقد انما دفع على التسليم فان لم يحضره كذلك اخذت
عوض الفات وهو الارش وان عيبه العيب بعد العقد وقبل تسليمها كان مضمونا على الزوج لان ضمان المهر يقتضي ضمان
الاخر والشهر والمحال الذي خاتمه المصنفان لها حينئذ ارش المقتضى من غير رد ولا ضمان حقهما ونقصه فيجوز بضمان المهر
وقال الشيخ في المبسوط يجوز بين اخذ بالارش ورده وتأخذ القيمة لو تلف لانه مضمون عليه وقد وقع العقد عليه سلمها فان العيب
كان لها ردة ويضعفه بان كونها مضمونا ضمانا اليد يوجب بقاؤه على ملكها وضمان الثالث لا غير كما لو عاب العين
عند القام بغير ثمة ذلك على القول بضمان المعاوضة مع انه في المبسوط يقر في موضع اخر عدم الحيا ويقين اخذ بالارش يعلم
ان الفاضل بضمان المعاوضة اوجبه مع الرد مالمثل لانه قيمة العين كظاثره **قوله** وانما ان يبيع من تسليم نفسها حتى يقبض بها
سل كان الزوج موصلا ومعهرا لا يبعد بغير المسئلة بيان اقسامها من تهديد مقدمات يثبت عليها احكامها ويظهر وجوب
الطلاق منها وهل هو الاول ان النكاح على تقدير ذكر المهر في العقد معا وضمة او حصة او شبهة بها وقد تقدم ما يظهر من وجه المشاهدة
ومع عدم ذكره لا يكون كذلك لعدم العوض من الجلب للآخر مالم يدخل فيلزم العوض ويلحق بالمعاوضة الثاني ان المعاوضة
لكل من المتعاضدين الاستناع من تسليم ما في جانبه من العوض حتى يعلم اليه الاخر سواء كان موصلا او معهرا فيحصل فائدة التعويض
فيجوزها الحاكم على التفاضل بحيث يتعاضد لعدا الاثر والاختار في النكاح كذلك حينئذ يكون المهر العقد الثالث انه مع قبض
احدهما باذن الاخر فيقطع حق القابض من الامساك وفي الاخر ايضا استقرار ملك القابض فلا استيفاء منه الشرايع ان الوطء
النكاح هو القبض لا البيع لا يدخل تحت البدل وان كانت الزوجة انه لان ملك الرقبة لغیر مال الاستمتاع وطء لا يوجب عليه
عوض البيع بالغصب لم يطأ ويحتمل كونه الوطء ليس بضمانا كما كفى للمبيع لان المعبر فيه قبض مجموع العوض الواقع في مقابلته
الاخر الواقع في مقابلته المهر ليس هو الوطء وحده بل مجموع حق البيع وحيث لا يكون دخوله باجبر تحت البدل لا يصدق التفاضل
من الجاهل بين قبض حق قبضه ما دامت منفعة مجردة بخلاف ما يمكن قبضه جلة كالمهر والبيع الحسن له المهر يجبر باجبر بالعقد
وان توقف استقراره على الدخول وهو اشر القولين والروايتين ويكون في استقراره الدخول ولو رجع اجماعا وهو يؤيد الاول
من وجهي السابقة السابق لانه ليس في مقابلته باق الوطء كسهر في الحكم للاتفاق على وجوب جبره بالوطء لو اذ كان متعلق
المعاوضة هو البيع الذي يجبره ما دفعه في كل موضع اوقات وجوبه بخلاف المتعلق فان المهر مقابلته مجموع المدفوع ومن ثمة

يسقط عنه من المهر بحسب نفوته من المدء اختصارا والسابع هل يشترط في القبض ونحوه إتمام القبض مطلقا وجها من أحكام القبض
محققا كاستقرار المهر بالوطى كغيرها وبعضها غير محقق قطعاً كالنفقة وبين الزد وفي موضع النزاع حيث يدخل بها كوما
صلها الاستناع بعدد من الأقباض حتى يقبض المهر لا الشا من أن الحكم بوجوب التقابض في العوض من الجانبين إنما يتحقق
مع استحقات كل من المالكين للعوضين معاً فلو انقضى استحقاق التحصيل عن أحدها أو عجزها معاً انتهى الحكم كما لو كان أحد
العوضين مؤجلاً أو ماعداً حيث يقبض أحدهما بما في التحصيل فخص الآخر بحكم استحقاق التحصيل ابتداء من غير أن يقبض
عدم الاستحقاق في المسئلة المفروضة من جانب المهر بنا حيلة من جانب الزوجة بصرفها ونحوه من موانع الاستناع وإذا انتهت
هذه المقدمات فنقول الزوجان بالنسبة إلى استحقاق طلب المهر وتسليم الزوجة وجواز الاستناع فيها أو في أحدهما لا يخلو إلا أن
يكربنا صغيراً بحيث لم يبلغ أحد الاستناع أو كبيراً أو بالغاً فربما كان الزوج صغيراً والزوجة كبيرة أو بالعكس وعلى التقدير
الستة عشر إما أن يكون المهر حالاً أو مؤجلاً أو بعضه مؤجلاً وبعضه حالاً وهل يقدرنا حيلة أو بعضه إياها أن تحل قبل الدخول أو بعده فنصو المسئلة
ثلاث صوراً وظاهر القول فيها أن الزوجة إن كانت كالملة صالحة للاستناع ولم يكن قد دخل بها الزوج والمهر حال فهو
موسر فإما الاستناع من التمكن حتى يقبض مهرها بما مر افتراضاً لا بمعنى وجوب ابتداء الزوج بتسليم المهر وإلا يابى لك
أو بقا بينهما ما بان بؤر الزوج بوضع الصداق في يد من يتفق عليه أو يد عكس ويكون بالتكليف فانه سلمت سلم
العكس الصداق إليها وهذا في الحقيقة في معنى قباض المهر وإلا إلا أن ما يخافه الزوج من قولته بوصولها إليها استدرك
بوضعها على العكس فيصير معنى التقابض معاً حيث أن التقابض ثابت عنهما وإنما اعتبر ذلك بما انفرد في المقدمة الأولى
أن في النكاح معنى لمعارضته في الشا نية لكل من المتعاضدين الاستناع في الأقباض حتى يقبض الآخر وطريق الجمع ما ذكره
وفي المسئلة وجهاً آخر أحدهما أنه بجعل الزوج على تسليم الصداق أو لا فإنه سلمت نفسها والفرد بينهما أن قامت
المال بسند رك وفانت البضع لا سيدرك والثاني أنه لا يجزأ أحد منهما لكن إذا بادرا أحدهما إلى التسليم جاز الآخر على تسليم
ما عنده وأصحها الأول لما فيه من الجمع بين الحقيقة وبين يحصل الخراب عن الوجه الثاني وفي الثالث أنه قد يؤدى إلى بقاء النكاح
النزاع بعدم بداء أحدهما ولا بد من ضعف طريقه عن مجرى ما ذكره وهذه الأوجه قد معنى شلها في البيع ونحوه وجبر رابع لا يافى هنا
وهو أن البائع يجزئ على تسليم الأمانة استقر البديل في يد المشتري لزم بتسليم العوض وصحنا لا يمكنه الابتداء بالمرأة لأن منفعة
البضع إذا فانت فقد استدركها والمالك يمكن استدراكه ولا فرق في هذه الحالة بين كون الصداق عيناً ومنفعة
وعيناً وفي الذمة وهذا يختلف ذلك بأعمار الزوج ودياره الأكثرين على عدمه وهو الذي يقتضيه القاعدة الثانية لأن
عجز أحد المتعاضدين لا يسقط حق الآخر بما ثبت له ويظهر من ابن ادريس أنه ليس لها الاستناع مع الأعسار لمنع طلبة
ويضعف بما ذكرناه فإن مع المطالبة لا يقتضى وجوب التسليم قبل قبض العوض لكن يختلف الحال حينئذ فإنه مع بياره
ويطالبتها بآثر الزوج بالمنع وتتحقق النفقة وإن لم تسلم نفسها أو أباذلت التمكن بشرط تسليم المهر لأن المنع حينئذ يحق فلا يقيق
في التمكن وإنما مع أعساره فلا اسم عليه مع التأخير في استحقاق النفقة حينئذ وجهاً من انتفاء التمكن أو هو معلق
بأمر تمنع عادة وهو الذي جزم به الشهيد في شرح الأرشاد ومن أن المنع يحق كما لو سلا شرا كها في هذا التمكن بشرط
تسليم المهر واستناع التسليم عادة لا تدخل في الفرق مع جواز الاجتماع بالأشراض ونحوه وهذا يخبر ولا فرق مع عدم الدخول
بين كونها قد مكنت منه فلم يقع وعدمه فلما العود إلى الاستناع بعد التمكن إلى أن يقبض المهر ويقود الحكم إلى ما كان قبله
لما انفرد في المقدمة الرابعة أن القبض لا يتحقق في النكاح بدون الوطى ولو لم تكن المرأة مهيأة للاستناع فإن كانت مهيأة
أو مجبوراً لم يلزم بذل الصداق لما تقدم من اشتراط وجوبه عليه بالتقابض من الجانبين ولو كانت صغيرة لا تصلح للجماع وطلب
الوطى المهر فلا يلزم التسليم قبل كمالها وجهاً من تقدير التقابض من الجانبين لعدم إمكان الاستناع وخبر الشيخ في المبسوط ومن أن الصداق
حق ثابت وقد طلبه المستحق موجب دفعه إليه وعدم قبضه بما يلزم من العرض قد قدم الزوج عليه حيث عقد عليها كذلك وأوجب على
المال في الحال كالعكس لو كان المهر مؤجلاً وهذا هو الأقوى وحل الأشكال بالوصول للاستناع مطلقاً أما الوصول غير الوطى
فطلبها الزوج لأن ذلك في وجوبها جانباً وجهاً من تحقق الزوجية المقنضية لجواز الاستناع فلا يسقط بعضه بعد بعض فيجب التسليم

للممكن من ان القصد الذي من الاستمتاع الوطى والباقي تابع فاما ان تعد المتبوع المتبوع الثاني لاسكانها لغير ذلك فحاشا والزواج
 ليس لهالها وانما هي حق القارب ولا يترتب من اذا خلا لها ان ياتيا فنفسه على هذا ولو بدلت لم لم يجز عليه القبول لا في نفسه
 الاستمتاع ولم يخلف فيه ولو وجب للمنفقة الحضانة والترعية وهو منفذ هذا هو الاقوى وهو حجة المبسوط ولو كانا
 معا صغيرين فطلب المهر من وليها لوجوبه في الكبير مع الصغيرة واولي بعدم الوجوب لو قبل ثم لم يجرها استوانا فمهره ولو انعكس
 فكانت كبيرة والزواج صغيرا لوجوبه واختار في المبسوط عدم وجوب تسليم المهر في الجميع كما لا يجزى للمنفقة محبتها بان الاستمتاع
 غير ممكن وهو يتم في النفقة لاني لم يترد ناه هذا كله ان كان المهر حالا فلو كان من جملة ما لم يكن لها الاستمتاع قبل حلوله فلو ان
 يجزى لها عايشة شي فبقى وجوب حقه عليها بغير عارض ولو دخلها في الرضا بتسليم نفسها قبل قبضه كالبيع اذا كان ثمنه مؤجلا لم
 ان سلمت نفسها اليه فلا كلام وان دافعت واقدت على فعل المحرم حتى حل الاجل وجب المهر فخر ازا امتناعا بعد ذلك كالحال
 وجبان من اشترى كها حيث في المعنى من استقر ولو وجب تسليمها قبل فبستحي ولا نالما نصبت بالتاجيد ثبت امرها على ان
 لاحق لها في الامتناع فيمنع بثبوته بعد ذلك لا نفقا، المتعصى وهذا هو الاقوى وبه قطع في المبسوط وتبعه الاكثر ومنهم المصنف
 من ياتي الحق منه في الكتاب لكونه هنا حيث ستره استيفاء الاقسام وظاهر كلام الشيخ في الكفاية يقتضي جواز الامتناع
 هنا بحيث يملك جواز امتناعها حتى يقبض المهر في الظاهر ان اطلاقه محمول على المحل لا على المحل مطلقا ولو كان بعضه
 حالا وبعضه مؤجلا فلكل واحد منهما حكم نفسه فلما ان تمنع حتى يقبض الحال دون الاجل وان حل كما في وجوب هذا البحث
 على نقد بر عدم الدخول واما بعده وهل لها الامتناع اذا ارادته حتى يقبض المهر كما كان لها ذلك قبله فلو ان احداهما هو
 الذي اختار المصنف ومما عثر من المتأخرين ومن المتقدمين الشيخ في الخلاف والمهر في ابو الصلاح وهو الاقوى مما لا يقتضي
 القواعد السابقة فان المهر قد استقر بالوطى وقد حصل تسليمها نفسها برضاها متى سلم احد المتعاضدين الذي قبله بانها
 لم يكن له ذلك بعد ذلك حبه ومن حكم بما ذكرناه من الاحتمال في المقدمة الرابعة جواز امتناعها بعد الدخول ايضا لعدم
 التفويض ولم يخالف باقي القواعد وهو حجة الشيخ في سوط وقبله المفيد وبعد القاضى وفرف ابن حزمه بين تسليمها نفسها
 اختيارا او كرها فحكم بسقوط حقه من الامتناع في الاول دون الثاني وهو مبنى على ما ذكرنا في المقدمة السابقة وفي قوله
 وفي معناه ما لو سلم الولي من تسليمه ولم يقبض المهر فله الامتناع بعد الكمال حتى يقبض وجبان واولي بعدم الجواز
 هنا لان تسليم الولي شرعي لا ان تمنع من جواز تسليمها في قبض المهر كغيره من المعاوضات فنشأ دى المكروهة في الحكم وهذه جمل
 الاحكام المتعلقة بصورت المسئلة كلها **قوله** ويستحب طلب المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو خمسة درهم خلافا في استحب
 تقليل المهر وان لا يتجاوز به السنة الذي يزوجه النبي بنائه وزوج بناته ولتاسي وقوله من افضل ما امرت به امرت به
 واقلها من قولهم انه اعظم النكاح بركة اسبق من قوله لا لباقر ما زوج رسول الله سم سائر بناته ولا تزوج شيئا
 من نسائه على اكثر من اثني عشر اوتية وشي وهو نصف الاوتية والاولية او بعوه والش عشرة درهما ذلك خمسة درهم
 وعن الحسن بن خالد قال سالت ابا المرحوم عن مهر السنة كيف صار حسن ما قال ان الله تبارك وتعالى وجب على نفسه ان لا
 يكره ما نذر تكبيره وسجدة رائة بتسجدة ويحمله ما نذر تحمية وهليلج ما نذر هليلجة ويصل على محمد وآله ما نذر ثم يقول اللهم زوجني
 من الحرائر العيون الارز حيا الله حيا وجعل ذلك مهرها ثم اوجى امرها اليه بعد ان سمع من العيونات خمائة درهم ففعل ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نذر من خطبته الغيرة حرة بنتك خمائة درهم فلم يزوجها فقلعه واستحق من الله عز وجل ان لا يزوجها
 فظاهر الاخبار ان الكراهة متعلقة بالمرأة وليها الا بالزوج وعبارة المهر شاملة لها ويمكن فعل الكراهة به من حيث الاعانة
 على المكروه ان امكنه الفضا لا فلا كراهة من قبله مع انه قد تقدم امها والحسن ان له ما نذر جارية وغيره **قوله** وان يتدخل بالزوجة
 حتى يقدم مهرها او شيئا منها وعنده **قوله** يستحب الحكم رواية ابي بصير عن الصادق قال اذا تزوج الرجل امرأة فلا يحل له
 زجها حتى يستوفى اليها شيئا ودعا منها فقرة او هدية من سويها وغيره قال الشيخ في التهذيب وهذه الرواية وردت على جهة الاخذ
 فاما ان يكون ذلك واجبا او تركه عطف فلا ما رواه عبد الحميد الطائي قال قلت لابي عبد الله سم تزوج المرأة ودخل بها ولا
 اعطيها شيئا فقال نعم يكون دينا عليك مع ان الرواية الاولى قاصرة عن قاعدة التحريم من حيث السند الكراهة فيكون فيها شذوذا

كالاستحباب والشيخ عبر في النهاية بلفظ الرواية فاعترضه ابن اوديس بان الفرج يستباح بالعقد لا بما تقدم وعلمت مع من بعده
الرواية الجوز في تعليق الحل عليها تقدم بها لفظ الاستحباب **قوله** انظر الثاني في التفويض وهو ضمان تفويض البضع وتفويض
المهر اما الاول فهو ان لا يكون في العقد مهر اصلا مثله ان يقول زوجتك فلانة او يقول هو زوجتك فتسمى بقول قبلك التفويض
لغيره رد الامر الى الغير او الالهال ومنه لا يصح الناس فرضي لاسراهم والاسراهم اذا جهلهم سادوا وشعاره امر المهر والبضع الى
احد الزوجين او ثالث احوال ذكره في العقد وبشرى المرأة مفوضة بكسر الواو وكشف يعضها امرها الى الزوج او الولي بل امرها ولا يملك
المهر ومفوضة بفتحها ان الولي فوض امرها الى الزوج او لان الامر في المهر مفوض لهما ان شاءت تعينه والا فلا يخفى التفويض
نوعان تفويض للبضع وتفويض للمهر فلا يخلو العقد عن ذكر المهر والبضع الى احد الزوجين او ثالث احوال ذكره في العقد
وبشرى المرأة مفوضة بكسر الواو وكشف يعضها امرها الى الزوج او الولي بل امره بفعل الزوج او من يقوم مقامها مثل زوجتك تفوضي او
فلا تفرق قول قبلك فهو عقد صحيح باعاء الثاني ياتي **قوله** ذكر المهر ليس شرط في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهرها لم يفسخ العقد
في اول الباب ان المهر ليس وكنما من اركان النكاح بخلاف العوضين في المبيع ونحوه من عقود المعاوضات وان لم يقدم بالزوجين
وان كان العوض لازما في الجملة فانما تزوج ولم يذكر في العقد وراسل اطلق او شرط ان المهر عليه في الحال او مطلقا صح لا يعلم
ذكره في معنى فنيته في الحال بكونه لا ينافي حكم التفويض وجوبه في المال نعم لو صرح بنفيه في الحال والمال على وجهه فمطلوب
الدخل وما في معناه فاذ شرط نفيه في جميع هذه الاحوال فقد شرط ما ينافي في مقتضى عقد النكاح ففسد ونفيه وجب اخر بالصححة
والحاقه بما لو نفاه مطلقا لان قوله المهر بقيد ذكره فنيته وهو من صنع العم فنافى الحال والمال وقد مكى بالصحة وتخصيصها
بمقتضى التفويض فيكون الحكم فيها لو صرح بالعم كذا لا يشتركه في قبول التخصيص فيريان اطلاق العم لا ينافي
التخصيص اما التصريح بنفيه كصوت العوض فنافى التخصيص طارقه الظهور ان نقل المهر في المالكين لما في بقية من احداهما فنيته
وجبه ثالث نفي التفويض ون العقد فيجب المثل كالو شرط في مهرها بنفسه اذا تقروا لك فتقول من حكم التفويض
انه لا يجب المهر لها بالعقد عندنا ولا المقتضى بل ما يجب المقتضى بالطلاق قبل الدخول ومثل المثل بالدخول او ما يتفقان عليه
من المهر قبل الدخول فان اطلقها بعد ما خلفها نصف ما فرض ما وجب الشئ بالدخول فيدل عليه اجزاء كثيرة منها رواية تفويض
حازم قال قلت لابي عبد الله في رجل تزوج امرأة فلم يفرض لها صداقا قال لا شيء لها من الصداق فان كان دخلها فلها مهرها
وبدل على وجوب المقتضى بالطلاق ونصف الفرض ان انفقا عليه وجبعتان ما يطلق عليه قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
ما لم تمسوهن او افترضن لهن فريضة وتعتون على الموضع قدس وعلى المفترضا قدس وقوع الطلاق قبل المسير وقبل الفرض وما بعد ما
الواجب ما دل عليه قوله نصف ما تزوجتم وبعد الدخول يجب مهر المثل سواء طلق ام لا فنقول المصنف ان طلق بعد الدخول فلها مهرها
نفى عنه قوله ولا يجب مهر المثل بالعقد وانما يجب بالدخول لان الدخول اذا كان لموجب المثل فلا اثر للطلاق ولا العقد في ذلك
فكان تركه انبى للنسب لانهم كونه الطلاق شئت له مدخل في ثبوته من حيثان نقل الحكم على وصف بشئ بعلمته وبقى من احكام الفريضة
ما لو مات احداهما قبل الدخول والطلاق فان كان الموت قبل الدخول قبل الفرض فلا شيء لها لانها سبب الوجوب لا نه يخص
في الفرض والدخول فيه وجبهته بالعدم وبركة الذمة وان كان بعد الفرض ثبت المفروض بتمامه لصحة المراجعة
الصداق ثم في المتوفى عنها زوجها قبل الدخول فان كان فرض لها زوجها فلها وان لم يكن ففرض مهرها فلا مهر ولا خبز الميراث
يثبت على كل حال لتحقيق الزوجية المتضمنة **قوله** المعتبر في مهر المثل بماله في الشرف والماله هو المثل هو قيمته المثل بالنسبة
الى البضع المخصوص وهو ما يتبعك في مقابلة نكاح اشكال المرأة المشتهات على مثل صفاتها التي يربط المهر وينقسم باعتبارها
لان ذلك هو المفهوم من المثل لغته وعرفا وذكر المصنف صفاتها الشرف والماله وعادة نسائها ولا يشتهر في اعتبار ذلك لكن
يعتبر بعد رعاية باقي الصفات التي تنفارت بتفاوتها المهر من العقل والاب واللبكافة وصراحة النسب واليسار وحسن التدين
وبالحري يجري ذلك وضادها لان ذلك مما يختلف المهر باختلافه ويختلف على المحقوقه وان اختلفت عباراتهم فيما يعتبر به
المهر فالمحصل ما ذكرناه والمعتبر في ما يربط الطرفين على الاقوى الاختلاف المهر باختلافه فمن بينهما ولا ان النساء اجمع مضاف
فيهم الجميع وقد يعتبر جانب الاب خاصة لعدم اعتبار الام في الفخر وهو ممنوع ويعتبر في الاقارب ان يكون من اهل بيته وانما

من الطرفين على الاقوى لاختلاف المهر باختلافهن فيها ولان النساء جمع مضاف فيتم الجميع وقيل بغير جانب لآب خاصة لعدم اعتناء
 الام في الفسخ وهو ممنوع وبغير في الاقارب ان يكون من اهل بلدها وباقى جميعا ما يختلف باختلاف المهر عادة على الاقوى وقد قيل في المهر
 والاكثر ذلك بان المهر يتجاوز السنة وهو حنيفة وروى كما سلف استناد الى رواية أبي بصير عن الصادق قال سالت عن رجل
 تزوج امرأته وهم ان يسمى صداقا حتى دخل بها قال السنة حنيفة وروى دفعها عن صفاء السند وقصور الدلالة لان الكلام في المفوضة
 ومورد الرولية ما اذا هم ان يسمى صداقا وهو يقتضي كونه ارضا التسمية فليس من نفوس في شيء ذلك كان العقد قد وقع
 بصورة المفوض فيها لاختلاف الكلام لذلك ومن ثمة ذهب بعض علماءنا الى ان المهر المثل لا يتقدّر بقدر لاطلاق الاجبار مثل رواية
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن علي الصادق في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ثم دخل بها صداقا سألها وسوقته فسؤر من
 قال قلت لابي عبد الله وقد تقدمت وبها فان دخل بها فلها مهر بنائها وصحح الجلي قال سالت عن رجل تزوج امرأة فدخل بها لم يفرض
 مهر ثم طلعا قال لها مثل مهر نسائها وهذه الاخبار وان كانت لا تخلو من ضعف في الطريق وقطع الا انها من مذهبنا لما يقتضيه الاثر
 من كونه مهر المثل عوض المضع وكونه ملحقا بالاموال وهو يقتضي كونه ما يبدل عادة لاشكال تلك المرأة بالغا ما يبلغ كسائر الاموال
 ووافق جاع من الاحتياط في عدم تقدمه بذلك حيث يجعل مهر المثل لما اشبهه الحنابلة كالنكاح الفاسد ووطي الشبهة والاكراه
 اشبهت في هذه المسئلة المفوض لا غير حيث ذهب معظم الاحتياط الى المنقذ وقصور دليله ونوقف في الخلاف الى ذلك يقتصر على مكانة
 القولين ولروى لمعارضه الشهرة لقوة الدليل واعلم ان مهر المثل يثبت في مواضع كثيرة منها ما ذكرنا هنا وفي بابها انقص على سائر
 كيفية ومنها التسمية الفاسدة وان اذاع عكسا بهر واحد وقد تقدم في الباب ومنها الوطى في النكاح الفاسد والاشبهة والاكراه
 وغير ذلك **قول** والمعتبر في المتعة حال الزوج فالعنى يمنع بالانابة او القرب المرتفع او عشرة وداين في المعتبر في المتعة الواجبة المطلق
 المفوضة قبل الدخول وقيل ان يفرض لها فرضية بحال في السار والافئار كما نبه عليه فقال وسقوهن على الموسع فذره وعلى الفسخ
 فذره وروى الحلي عن الصادق ع ان كان الرجل يوسعا عليه تمنع المرأة بالعبد والامه والمعسر تمنع بالحنطة والونيب والقرب
 والذهب والذئب وعن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع جعفر والمطلقات ستاع بالمعروف حقاعل المتقين ما روى ذلك المتاع
 ان كان الرجل يعدل لا يجد قال نعم وشبهه من استغنى عن الانية والرواية انقام حاله الى الامرين السار والاصار والاحتياط فيهما
 الى ثلثة نظائر الى الواقع وفاقوهما لكثرة اشياء على مقتضى العرف ومناسبة مدلول الاخبار وهي غير شاذة القسامين لان مرجع الثلاثة
 اليها والامداد بالانية القرب وهي قريبة من تمنع القرب بالعبد والامه وفي معناها النعل والحار والمقارب لها في القيمة لان الحكم في ذلك
 القرب العرفي لا الخديوي ويعتبر في الخاتم سماء من ذهب ونفضة ويعتبر في الخاتم سماء من ذهب ونفضة ويعتبر في الاحوال الثلاثة العرف
 بحسب حال البلد والعرف والشخص **قول** ولا تستحق المتعة الا المطلقة التي لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها الوجب في اختصاصه بذلك
 ثبت الحكم لها بقوله لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تتوهن او تفرضوا لهن فرضة ويتوهن من اصالته الزانية وغير ما روى
 عليه الاية فان الظاهر من نفي الجناح عدم لزوم المهر وبعضه بالطلاق على هذه الحالة وهي طلاق المفوضة قبل المسير وفرض مهر لها
 الجناح نفق على الطلاق مطلقا ثم امر بالمعترج والامر بالوجوب وروى الحلي عن ابي عبد الله ع في رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها فلا عليه
 نصف المهر ان كان قد فرض لها شيئا وان لم يكن فرض فليمنعها على غير ما يمنع من النساء الذئب ولا يجزى للمتعة لغو المذكرة ولو فصلت البتة
 بينهما فبفتح او نوت او لعان وغير ذلك من قولها او قبلها او نكحها فلا مهر ولا نفقة للاصل وقوى الشيخ في المبسوط بغير ما يقع من قبله من
 طلاق او فتح او من قبلها خاصة وقوى في المختلف وجهها في الجميع والاقوى اختصاصا صاحبها بالاطلاع عملا بمقتضى الاية وجوعا في غير هذا الى
 الاصل وجوب المناخلة قياسا لا نقول بغيره وهذا هو الذي اختاره المصنف والاكثر ومنهم الشيخ في الخاتمة نعم يستحب للمتعة لكل مطلق
 وان لم يكن مفضو ولو قبله جوبه لكان عملا بعموم الاية فان قوله نعم وسقوهن يعني الى النساء المطلقات وبقيد باحد الامر لا يمنع
 عود النصير الى الجوع ولقول بعد ذلك ضاعا بالمعروف حقاعل الجنب ومع **قول** والمطلقات ستاع بالمعروف حقاعل المتقين
 والمذهب لا يستحب رواية المفوض من الخنثى عن ابي عبد الله ع في الرجل يطلق امرأته ابتمها قال نعم اما حبسك بكون من الحسنين
 اما حبسك بكون من المتقين وهو يشبه الاستحباب وكذلك الامساك يشترع بهر مع انما لاشاء في الوجوب وروى الحلي في الصحيح فانما لانه
 عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهر ثم طلعا فقال لها مثل مهر نسائها وما يمنعها وهي من جهة في جماعة المتعة للمهر والجزع

الامر الا ان الرواية مقطوعة وربما وجدت مفصلة بابي عبد الله في سياق الخلاف في ثبوتها لو بات الحاكم بالامر في مفوضة اليه
 ولا فرق في ثبوت المتعة بين كون الزوج حرا او عبدا والزوجة حرة او امة **قوله** ولو تزوجت بعد العقد بغير مهر جاز لان الحق
 لها قد عرفت ان المفوضة لا يسخي المهر بنفس العقد ولكنها ملكت ان يملك فلها المطالبة بغير مهر وتعيينه قبل الدخول العرف بالبيع
 بالمرطى والموت وما يقتضيه بالطلاق قبله او الفسخ ثم ان انفقت هي والزوج على قدر معين صح ولم يكن لها غيره لان الحق لها ولا
 بين كون مفوض ربه ام المثل وجهها والفرق بين كماليتها عليها به لو عينها في العقد وليس لاحد منهما الا بعد انقائها على الفوض
 الزوج فيه مطلقا وان اختلفا بان فرضها الزوج اقل ولم يرض به فان كان مفوضة بقدر السنة فصاعدا ففي لزوم
 في طهرها وجبان من انه لو فرض لها العقد لما كان لها الزيادة عليها عليه وكذا الحاكم كما سياتي ومن ان البيع يقتضي
 به المثل والزوج عنه في بعض المرات وعلى خلاف الاصل يقتضيه عليه ويكون ذلك الحاكم منعه وان كان اقل منه لم يبيع بغير رضاها
 انفا فان كان تراخا الى الحاكم فرضها المثل من غير زيادة وانقصان مالم يتجاوز السنة بغير اليها ان اعتبرنا ذلك في مهر
 المثل والام بتقديره بان ذلك وهو لا يفي وقد تقدم ويشترط في صحة فرضه معضلة به المثل ثم لا يصح فرضه لان ذلك
 بمنزلة تقويم العلاقات فيعتبر فيه معرفة القيمة وتقدر بالثمنات حيث تنتم اليه وقيل لا يبيع فرض الحاكم مطلقا لان الفرض منه
 اثبات المهر في ذمة الزوج وذلك منوط براهي الزوجان ولا تدخل لغيرها فيه ويضعف بان ذلك تعيين له لا احداث بل
 حاصل منها بالعقد وانما الحاكم يقطع للضرورة بان ذلك بينهما ويرفع المنازعة كما بقدر النقطة الواجبة بالعقد اوسع التمكن
 والمستند الى الزوجين **قوله** لو تزوج المملوكة اشترى لها نسدا لنكاح ولا مهر لها ولا مسعة الكراه ان اشترى لها قبل الدخول اذ لو قبل
 وجب المهر قبل الشراء للبايع سواء كان مفوضا او لا وما اشترى لها قبله فلا مهر لها عليه ان كان سمي بالعقد لان المهر لو ثبت
 لكان له كما سبق ولا مسعة على فقد يركن ما عرفت لما ذكرناه وان المتعة مختصة بالطلاق كما مر **قوله** يحقق الثبوت في
 البالغة الرشيدة ولا يحقق في الصغيرة ولا في السفينة ولو تزوجها الولي بدون المهر المثل في الكلام في صحة الثبوتين غير المولى
 عليها لان الحق في ذلك لها امر النكاح فلها الجرة فيها شات من وجهه لصحة شرعها الثبوتين وكذا لا ينعين المهر بدون
 مهر المثل وما المولى عليها لصغر او سفاهة او بكارة على القول به قبل المولى ان تزوجها مفوض او بدون مهر المثل فلو ان سبق
 الكلام في الثاني منها وان الاصح جوازها مع المصلحة وقد حكى المتكلم فيها اتفاقا بين احد صاحبي العقد وبنت لها مهر المثل بنفس العقد
 ولا يوقف على الدخول كما عرفت وبسبب هذا القول على الشيخ في المبسوط ومجيب ان تصرف المولى في مهر المثل وثن المثل لان النكاح
 يلحق بالمعاريض فيجوز له ان يبيعها في موضع البيع فان فرضه وقع فاسد فوجب مهر المثل كما لو نسد المهر بغيره وقد تقدم النظام
 وكذا لا ينعين في ثبوتها على المعاريض على البيع به ومن مهر المثل على تفكيكه عند الدخول وهو مشنع ولو لم يجب مهر المثل بالعقد
 لكان تفويضها صحيحا والمهر مقرر والذى وجدته في المبسوط في موضعين الصورة ولزوم مهر المثل بالدخول في قول الموصفين
 قوله فيه فاما ان يجزى على نكاح لصغر او بكارة فلا يكون مفوضة البيع وهي عقد ولها مفوضة لم يكن مفوضة ويجب مهر المثل بالعقد
 عند قوم وعندنا بالدخول وقال في موضع الثاني من يجزى الشافعي على النكاح من السفينة والكبر الكيفية ويجزىها ابوها او جد لها على النكاح
 ففي زوجها مفوضة البيع كان الحكم فيه الحاكم فمن لا يجزى به وقال قوم لها مهر المثل لا غير ثم قال بعد ذلك فاذا اثبت هذا فان اجبرها
 فمن زوجها مفوضة لها لم يجب عليه ثمن المهر لانه قد وجب بالعقد وهذا الكلام الاخير ربما اوهى ما نقلوه عنه الا ان بائنا له بالاول
 وينا فانه لا ظاهر يمكن طهره على وجبه بالعقد لا على وجبه حقيقة لانه ذكر في غير موضع ان المفوضة ملكة بالعقد
 ان تملك المهر وقال لكل موضع حكنا بانما مفوضة لا يجب لها بالعقد من ولا المطالبة بالمهر لان المهر يدور مهر المثل محججا بان له العقد
 الصلح في ذلك ان يعقد على بعضه وهذا كله منافيا لما اختاره المصنف من جواز تفويض المولى ببيع المولى عليها وذا في المصنف التمسك
 برعاية المصلحة وهو حسن اذ انقول ذلك فتقول انا قلنا قبل الدخول في صورة الثبوتين على القولين فان جعلت الواجب
 المثل بالعقد كما نقله الشيخ عن بعضهم وجب لها نصف مهر المثل لان الواجب بالعقد ينصف بالطلاق ونصف مهر المثل **قوله**
 ويجوز ان يجوز المولى منه مفوضة لا خصا صبه بالامر هذا كما استثنى من الحكم السابق في تزويج المولى عليها مفوضة حيث وقع فيها
 الخلاف بخلاف هذه فان جاز تفويض بيع الامتة اتفاقا وان شاركت في المولية عليها والفرق بالاشارة اليه المصنف ان المانع هنا

العلم عليه حسبما وضع على البضع بدو من عوض ثلثه وهذا القدر للسيد لا خصاصه بالمرء وهو الذي اختار ذلك فكان لازما ان يقضى ذلك
 فان بقيت على ملكه الى ان اوخل بها الزوج استقر ملكه على امرائها وان انفق على فريضة هو والزوج قبل الدخول صح لان ملكه بالعتق
 ما يملكه المفضلة ولو لم يضر جئت حكم المهر في العقد **قوله** اذا زوجها مولاها مفضلة ثم باعها كان فريضة المهر بين الزوج
 والمولى الثاني في هذا كالتنبيه للسئلة السابقة فانها ردت على جواز تقويتها لمولى يبيع استمر ان بقيت على ملكه فالحكم بالمرء وان
 خرجت عن ملكه فاما ان يخرج بالاستقال الى ملك اخر كالمشترى وشبهه او ملك نفسها كالعتقة فان كان الاول قد تقدم ان المتقل
 اليه بخير في جازة العقد ونحوه فان فسخ بطل العقد وبعده المهر وان اجازة كان فريضة المهر اليه والى الزوج ان اعتقت ففقد برة
 اليها واليه فان قد راه قبل الدخول استقر برة وملكته بالتقديروان بقيت مفضلة الى ان دخل فلها مهر المتلى او المشترى وهذا بخلاف
 ما لو اعتقت بعد تزويجها وبقيت المهر في العقد فانه يكون للمولى كما في الفريضة ان المهر مع العتيق يملك بالعتق والما للثمن الا ان
 هو السيد بخلاف المفضلة فان ملك المهر يتوقف على الفريضة او الدخول كما في عقليه لانه قد حصل الانتقال الى ملكه قبل تحقق ذلك
 لما حدثت على ملكها واما المشرى فانه يملكه مع الاجازة على التقديرين وقد سبق ما يفيد الوجه في ذلك **قوله** واما الثاني وهو
 فريضة المهر فمهران يترك على الهبة او يقوى تقديره في هذا هو القسم الثاني من قسمي التقويت وهو ان يدكر المهر في العقد اجا عا
 ويقوى تقديره فيه الى حد الزوجين وعليه ففرض المهر او الهبة معا ولا اشكال في جوازها ايضا والحق بعضهم جعله لاجنبي غيرها
 لانه وان لم يكن مضمونا الا انه في معنى التوكيد وقد تراعى عليه ولعمري قوله المومن عند شرطه لم وجب المنع ان المهر من يتعلق
 بالزوجين فلا يبعد على غيرها فمهران شرعى وهذا هو الذي انفقوا ذلك فعلى تقدير تقويتها الى الزوج فقد برة اليه في جانب
 القلة والكثرة اما في الكثرة فظاهر لان حكمه به على غيره واما في جانب القلة فلا يبعد لان ما يجوز جعله به او على تقدير تقويتها اليها
 لا يتقدم في جانب القلة كما لانه حقها فيها الا انفسار على القلب ويتقدم في جانب الكثرة بهر السنة عند الاحتجاب ويستند ذلك
 اخبارهم كرواية زرارة عن الباقر في رجل تزوج امرأة على ملكها قال لا يجرز حكمها فانما على مهرها السجدة في عشر اذقية
 ونحوه وهو من حسانه وروى من الفضة قلت اذيت ان تزوجها على حكمه ورضيت قال ايا حكم به شئ فوجدنا رجا فليلا كان
 اكثر اقال قلت كيف يجرز حكمها عليه واخرت حكمه عليها عليه واخرت حكمه عليها قال فقال لان حكمها فليلا كان يجرزها من
 وروى من تزوج عليه نساؤه فزم بها الى السنة ولا يجرز حكمه وجعلت لاسرى المهر اليه ورضيت بحكمه في ذلك فعليه ان يقبل حكمها
 فليلا كان اكثر في الحقيقة الفرق الواقع في الرواية بنفس المدعى والسؤال قائم في جواز بقائه من مهر السنة وعدم جواز
 زيارته مع ان ابا بصير هو بضاعة عبد الله وسأله عن الرجل يقوى اليه صدق امرأه فيفق عن صداق نساها قال يلحق
 مهر نساها بالشيخ جمع بين الروايتين محل هذه على ان اذيت في المهر الصدق على ان يجعله مثل مهر نساها فانفق عنه فانه يلحق به والاول
 على ما انفق في المهر المطلقا والظاهر ان الحكم المذكور موضع نزاع والافا لرواية لا تخفى من ضعف وعلى تقويتها الى الزوجين
 معا يتوقف على ثبوتها معا عليه كالثبات على فرضه في القسم الاول فان اختلفا قال الشيخ في الميسر وقف على حتى يصطلي او يتعبر
 العلانية ولم يدكر الرجوع فاما الى الحاكم ولو قيل به كان حسنا واجبه للمنفق بينهما استأكلها في عدم النص على المنصوص ولم يذكر
 حكم ما لو فرض الاجتناب على المقل بوجه ولا يضر تقويتها به بقوله وللحاكم الانفسار على مهر المثل لانه عوض البضع وان الحاكم ان كان غير
 الزوج اشبه المرأة فمنا سبل ان يزيد عليه ويؤيد عدم المنقص عنه الرواية السابقة وهو موافقة للحكمة ولم يبق لنا احد
 من العامة غلظت الا القسم بل جعلوا كالمهر الفاسد وجوبا بهر المثل **قوله** ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم الزم من المهر
 الحكم ان يحكم وكان لها النصف في اطلاق مفضلة المهر سواء كان قبل الدخول ام بعده لم يطل الحكم لكونه كان الطلاق قبل الدخول
 الزم من المهر الحكم به ونعت لها نصفه حيث كان حكمها لا يتجاوز مهر السنة في حال الزوجية فبعد ما اول وهذا بخلاف المطلقة
 في القسم الاول وجوب خروجها عنه مع شمول الآية لها من حيث العموم لصديق الطلاق قبل المسمى والفرض المسمى للمعينة محبة
 سلام عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه ان قال فان طلقها وقد تزوجها على حكمها ام لم يتزوجها وحكمها
 على حسانه وروى من نساؤه رسول الله والرواية وان اخفت بما لو كان الحاكم الزوجية في حال الطلاق الا انه لا يثبت الفرق واعلم
 ان ظاهر النص والفنوى انها لو تجاوزت مهر السنة حيث يكون الفرض لها في الموصفين فيتمتع على مهر السنة بذلك الفرض ويطلب الزائد

من غير ان يتوقف على شيء من ذلك ان فرض الجميع يقتضي فرض ضمير فبقدره ان يطلق على ما دل عليه الدليل ويدل الباقي ويحمل الغاء اللفظ
حينئذ لها القدر المشروع ويتوقف الفرض على حكم اخر ونظير الفائدة فيها لو كانت قبل قوله ولو كانت الحكم قبل الحكم وقبل القول
قبل سقط المهر ولها المنة وقيل ليس لها احد هاهنا الاول سرحى اذ اذات الحكم في مقوضة المهر قبل الحكم فالتعريف والاحتياط ومنهم
الشيخ في النهاية وانما العلامة في الخلاف وذلك في الشرح والتشديد في شرح الارشاد وعلى ان لها المنة لصحة المهر بعد
السابقة على ما قرئ في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فأتت او ماتت قبل دخوله بها لها المنة والميراث ولا مهر لها
لا يقال لآخره في الرواية على المدعي ان المستحيل كونه الحكم وكونه الحكم عليه مع قيام الاحتياط بسقوط الاستدلال لان المنة
منها موت الحكم لاننا نقول لفظها وان اعمى ذلك يجوز الا ان فيها ما ينفي كونها الميت المحكوم عليه لان كونها ان الحكم عليه
لومات قبل الحكم لا يسلط الحكم بحكم الحكم بعد ذلك وثبت ما يحكم به وان كان الطلاق لا يسلط الحق ببقاء الحكم فلا يسلط
مع موت احد هاهنا مع بقاءه اول وجهه الاول بقاء حكم الزوجية بالموت دون الطلاق ولا يفسد اختلاف الحق حيث ان هذا
المنة وهناك المهر المحكوم به لا يشتركهما في اصل الاستحقاق وان فرق الفرض بينهما في المقدار وايضا فوت الحكم عليه خارج
بالإجماع على انه لا اثر له في جبر المنة فتنفي الاخر وايضا فان حصول الحكم عليه غير شرط في صحة الحكم حيث شرط بقدر المهر
الحاكم ولزم في الاستدلال استحقاق المنة بغير المهر بل فادام الحكم حيا لا يثبت المهر وان اذات العقد والحكم فتناسب وجه المنة
حيث انما لم يقدّر ما على المهر صاندا لا يجوز دخوله البضع عوضا وهو ما لم يمثله والمنة غير ثابتة بالفسخ انفي الارشاد
مقوضة البضع لقدّمها على عدم المهر بدون الدخول والفرض في اذات الحكم فيها فلا شئ ووصل العلامة في الفتاوى على
ثبوت مهر المثل هناك وجهه ان المهر من مذكور في العقد بما يتبعه ان لم يتبعه فان العقد يقتضيه موت الحكم وجوب الرجوع
الى مهر المثل لان عوض البضع حيث لا عين سواه ويضعف بان مهر المثل انما يكون عوض البضع حيث لا عين سواه ويضعف
بان مهر المثل انما يكون عوض البضع مع استيفائه بالوطى ا مع تجزئه عنه فلا ويجوز العقد لا يقتضيه شرعا وليس هذا كونه
المهر انما سدر اليهم حيث وجب مهر المثل للاتفاق على كونه شرطاً صحيحاً غائية كونه بغير المهر هو موقوف على بيان الحكم فان اذات
الميت لا يلزم الانتقال الى مهر المثل وايضا فقد بينا ان مهر المثل انما يلزم على كونه راجعاً الى المهر
بالدخول لا بالعقد وهو متوقف ههنا وذهب ابن ابي عمير الى عدم ثبوت شئ مع موت الحكم قبله ولا يقع فيه موت المحكوم عليه بحكم
الحاكم بعد بلزوم ان كان هو الزوج ويوثق بالحكم به هو وروثنا الا انه فرض كل قسم في صورة مخصوصة ففرض عدم صورة
شئ مع موتها وكونها الحكم وبقاء الزوج مع موتها وكون الزوج هو الحكم فالزوجة في مختلف فرق الاجماع حيث ذهب الى الفرق
بين موت الزوج والموت وهو غير لازم له لان لم يعرف بينهما حيث يكون الميت حاكماً او محكوماً عليه وانما لم يستوف
الانعام كما ذكره ذهب الشيخ في الخلاف وظاهر ابن الجنيّد ومجتهدان مهر المثل لا يجب الا بالدخول والمنفعة لا يجب الا بالطلاق
كما يقتضيه الآية والاصل براءة الذمة من شئ اخر غير ذلك والحاق الموت بالطلاق قياس وجوبه اذ لم يلحقه بالطلاق قياساً
بل بالرواية الصحيحة نعم لا يعتبر في الواحد فلا تقيماً كرواية عند ملكتها عند غيره كافيّة في الدلالة والعلامة والارشاد انفس على
نقل القول بالمنفعة وعدم وجوب شئ من غير مرج وفي الخبر انفس على المنفعة ناسباً الى الرواية مؤيداً بما لا تردد وكذا لك المصنف
نسب الحكم لها الى الرواية ووجه التردد والنظر الى محتويات الانكشاف ان المنفعة مخصوصة بالطلاق واعلم ان القول بوجوب
مهر المثل لا يفسد لغير العلامة في الفصول عدل كونه في المختلف نسب الى المبسوط انه جعل في المسئلة قولنا احدى هاتين المثل والاخر عدم المثل
واختار الثاني وكذا نقل عند عنه الشهيد في الشرح وزاد انه دال على سقوط المنفعة لسقوط نفق المهر وثبوت المنفعة وفي
هذه النقل النظر لان الشيخ انما ذكر هذه العبارة والحاقاً في المذكرة في مقوضة البضع واما مقوضة المهر فمما يثبت حكم موت الحكم فيها
اصلاً وعدّه واضح لا يمتنع فيه لزوم الحاق الفين وغيره بالمثل في فرع اصحابنا كما ذكر في غير موضع منهم لا يرون المقوضة المهر
هذه الاحكام يجعلونها كما وضعت المهر المحمول فيوجبهون لها مهر المثل واختلفوا في ثبوت بالدخول او بالعقد وفرضها عليه ولو لم يكن
قبل الدخول فتم من اوجب نصف مهر المثل ومنهم من اوجب المنة علماً بالآية وفي المبسوط انفس على نقل ذلك ثم قال والذي
يقتضيه اختيارنا انما اذا اعلن بمبته الرجل فما حكم به وجب وان اعلن بها ان يتجاوز مهر المنة وان اعلن بها وقضى بطلانها فلا

جزء ما ذكره في غرضه المهر ومع ذلك فقله للفرق بين المذكوريين في المسئلة الاولى من الخالفين لا على ما علمنا لم يعلم عادة في هذا الكتاب
 فقله في القول في هذا الكتاب فقله ان القول في هذه المسئلة به المثل لا يعرف الا للعلماء في القواعد **قوله** اذا دخل الرجل قبل تسليم المهر كان
 ديناً عليه في ايراد الرواية للفرق بين الامور ورايات كثيرة معتبرة الاسناد متقدمة ان الدعوى هي المهر العاجل ويوجب براءة المهرس كان
 قد مضت منه شيئاً ام لا ومنه ما صححه الفقيه عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة فدخل بها واولد لها ثم مات عنها وادعت شيئاً من صداقها
 على ورثة زوجها ماتت تطالبه منهم وطلب الميراث قال فقال اما الميراث فلها ان تطالبه اما الصداق فان الذي اخذت من الزوج
 قبل ان تدخل بها فهو الذي حل للزوج في جها قليله كان او كثيراً اذ هو حصة منه وقبلت ودخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك صححه
 عبد الرحمن بن الهيثم قال سالت ابا عبد الله عن رجل تزوج امرأة بملكها جميعاً باني ورثة المرأة فيدعون على ورثة الرجل الصداق
 فقال وقد هلكا وستم الميراث نقلت نعم وقال ليس لهم شيء قلت فان كانت المرأة حرة في ماتت بعد موت زوجها تدعي صداقاً
 لا شيء لها قبل ماتت مع حق هلك زوجها الى ان قال قلت متى جدد ذلك الذي اذ المطالب لم يكن لها قال اذا ماتت اليه ودخلت
 بهت وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها لانه كثير لها ان تختلف ما صمد لها ما قبل من صداقها قليل ولا كثير ومنه عبد بن زوان عن
 ابي عبد الله عن رجل يدخل بالمرأة ثم يدعي عليه مهرها فقال اذا دخلها فقد علم العاجل ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في
 الرجل تزوج المرأة ويدخل بها ثم يدعي عليه مهرها فقال اذا دخلها فقد علم العاجل وفي معناها عن رجل يدخل بها ويدعي مهرها
 الاضاح وبعض الامم لكنهما بعيد عن اصل المذهب بل الجاه الامم معارضة لما دل على ثبوت المهر في ذمة الزوج على كل حال من الكتاب
 والسنة لقوله نعم وانما النساء صدقاتهن نخلة والسنة لا يجوز لزوجهن ان ينفق عليهن في الحرة قال قلت لابي الحسن
 الرجل يزوج المرأة على الصداق المعلوم فيدخل بها قبل ان يعطيهما فقال يقدم اليها ما قل او اكثر الا ان يكون له من راسه عرض او حصة
 به حصة او عن غيره فلا بأس وروى في رجل تزوج المرأة ولا يعطيهما فيفسد في نفسه ان يعطيهما
 مهرها ثم ينفق عليها من غير ذلك من الاضاح والكثرة والشيخ في الاخبار السابقة على دعوى الزوجية المهر بغير بنية فانها لا تنفع
 واستشهد عليه برواية الحسن بن زياد عن ابي عبد الله قال اذا دخل الرجل امرأة ثم ادعت المهر وقال انك اعطيتك فعليه البينة
 وعليه البين وقال الشيخ ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا لكان اذا دخل بها قد علم الصداق لم يكن لقوله وعليه البينة
 عليه البين يعني ان الدخول قد اسقط الحق فلا وجب لا قامة البينة ولا البين وهذا القول لا ينافي مع ما يستدل به من الاخبار
 وهو مرجع الى اسقاط الدخول المهر لا يغيره هذا الخبر لانها اعم منه سنداً واكثر من ان في هذا الخبر مع تسليم سنده اشكالاً وحش
 ان المهر اذا اقر في ذمة الزوج فهو المهر لا ينفق وهو المهر لا ينفق في النكاح فلو كان النزاع في التسمية وعدمها مع عدم
 الدخول اسكن فوجه ذلك وسيل في تحقيقه انما امرهم **قوله** والدخول المهر قبله هو الرجل قبل او دبراً ولا يجب بالخلوة وقبل يجب
 والاول اظهر اتفق الاصحاب على ان الرجل الموجب للخلوة يجب سدق ملك جميع المهر للمرأة واختلوا في انه هل يقوم غير الرجل من
 مقدماته مقام كالمخلوق في ذلك على احوال نساء من اختلاف الاجراء ايضا فذهب اكثر ائمة من اهل الحق وروا في المقدمات لا يكون
 في اجاب المهر وذهب جماعة من المتقدمين الى ان المخلوق يوجب له طاهر حاشي لا يثبت شرعاً عدم الدخول واما باطننا فلا يستقر المهر جميعه
 بالدخول واطلق بعضهم كالصديق وجوبه بغير المخلوق وضاف ابن الحنفية الى الاجماع انزل لما يغير بلاج وليس العورة والنظر اليها
 والقبلة سئلوا بذلك والاعتدال اول لنا في قوله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فليدفعن مهرهن في فضة فنفقاً في ضمن
 واما من المهر من الاجماع للجماع على ان مطلق المهر غير موجب للجماع فينبغي ارادة مطلق المهر وهو منصوص في الامر من اجاء ويزيد ورايت
 كثيرة كرواية محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل تزوج امرأة فدخل بها واولد لها ثم مات عنها وادعت شيئاً من صداقها
 يقول انما الحق انما ان رجل المهر العدة ورواية محمد بن مسلم عن رجل تزوج امرأة فدخل بها واولد لها ثم مات عنها وادعت شيئاً من صداقها
 دخلت وجب العدة والمهر المهر ورواية زرارة في الصبي قال سالت ابا جعفر عن رجل تزوج امرأة فدخل بها واولد لها ثم مات عنها وادعت شيئاً من صداقها
 تزوج رفقاً فدخلت عليه فظلمها سألته اذ دخلت عليها قال ما تان ينظر المهر من مائة دينار فان كره كما دخل عليه فانها
 الصداق الذي في رفقها ولا عنة عليه من مائة دينار والرواية في الصبي قال سالت ابا جعفر عن رجل تزوج امرأة فدخل بها واولد لها ثم مات عنها وادعت شيئاً من صداقها
 نصف المهر مع تحقق المخلوق في السنة وغيره من المقدمات واجمع الذين في الثاني بروايت كثيرة قايماً منها ورواية زرارة عن ابي جعفر

قال اذا تزوج الرجل ثم طلقها فعلق عليها بابا او ارضى منها ثم طلقها فقد وجب الصداق وعلوية لها ودخل ورواية اسحى
عماد عن الصادق عن ابهر ان عليا كان يقول من اخاف من الرجال على امره بابا او ارضى منها فقد وجب عليه الصداق ورواية
محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال سالت عن المهر من يجب قال اذا وجب الثوب واسوا باب الحديث وفي معناها والصداق غير
في المنفعة عن رواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال وتكلم الرجل بزوج المرأة فيرضى عليه وعليها النسيء وعلق باب
ثم يطلقها ويترك المرأة هل تلك فتقول ما اتان ويسال مما يتينا فيقول ما اتينا فقال لا يصيد فان وذلك لا يمتزج
ان تدفع العدة عن نفسها ويريد ان يدفع المهر وتقول الشيخ ع عن الثقة الجليل محمد بن ابي عمير انه كان يقول ان الاচার
قد اختلفت في ذلك فالوجه في الجميع فيها ان على الحاكم ان يحكم بالظاهر ويلزم الرجل المهر كله اذا ارضى النسيء ان المرأة
لا يطلها بينها وبينها وبين اسم ان تاخذ الا نصف المهر وتباعد عن ذلك الشيخ ع واتباعه والحق انه ليس في الاخبار على كثرها
واختلافها في جميع الاجر ورواية الذي يثبت على محمد وصوره على المذهب الاول الا ان فيه اشكالا لانه حكم في امره ان
الزوج يوجب لنفسه المهر كما لطلاقه الا شهر خلا فنفق لا متان على القول الاول على الآية والاصل اما الحاق الرجل
بالوطى بان كونه من عقد ما لم يقع له على شاهد فمفهوم **قوله** قليل اذا لم يسم لها مهر او قدم لها شيئا ثم دخل وان
مهرها ولم يكن لها مهر بعد الدخول الا ان تدا طهر قبل الدخول على ان المهر غير وهو يعقل على تعويل رواية واثبات
ان قول جمهور هذا القول هو المشهور بين اصحاب خصوص المتكلمين منهم لا شتماره وانهم ابن ادريس مثله
الى الاجماع قال به ادريس دليل هذه المسئلة الاجماع المنقذ منهم بغير خلاف وفي المحجة لا وجه لذلك الا لاجماع
سندهم عن ذلك الروايات السابقة الدالة على ان الدخول يوجب سقوط المطالبة بالمهر كرواية الفضل بن يسا
المتحجج عن ابي ابراهيم فان الشيخ حلها على ما اذا لم يكن قد سمى مهرها بعينها وما في ايها شيئا ودخل ولم تقسم حتى فيكون ذلك
مهرها قال الشيخ يدل على صحة الساق ويقتضيه في رواية الفضل الدخول في ذلك من قبل ان يدخلها فيها الذي حل له
به فرجها وليس لها بعد ذلك شيء ونحو المصنف بقوله وهو يعقل على رواية عن ذلك مدلول الرواية وانما هي
مجرد التاويل ولا فرق في الحقة القواعد الشرعية بين حلها على المهر السابق من ان الدخول يهدم المهر ويبين حلها
على الزوجين ان تقدم مهرها خاصة سوا وصفت به او لم ترض لان سكوتها والدخول بها لا يقتضي به رضاها مهر بل
صالح من المهر العام لا يدل على الخاص والموافق للاصول الشرعية لا هنا ان وصفت به مهرها لم يكن لها غيره ولا فلها مع
الدخول مهر المثل ويجب ما رويها من ان لم يكن على وجه الشرع كالمهر بغيره ويكون حلا لرواية على الشق الاول لثلاث الخلف
غيرها من الادلة واما لتقليل المقيدها بانها لم ترض به مهرها ما تمكن من نفسها حتى يستوفى تمام او توافقه على ذلك
ويجعله دينا عليه في ذمة فغير ظاهر ان لا يلزم من عدم رضاها عدم تمكنها من نفسها وجازا اعتبارها ذلك
على ما يلزم شرعا بالدخول وهو مهر المثل وفي الخلف حله على ذلك كان في الزمن الاول لا بد من الدخول حتى يصح
المهر فلعلى منشار الحكم العادة في العادة الا ان يحالف ذلك فان فرض ان كانت العادة في بعض الاراس او
الاصناف كالعادة القديمة كان الحكم ما تقدم والا كان القول وما دعوى ابن ادريس لاجماع على ذلك فينبى على جعل
المشهور او ما لا يظهر فيه الخالفات اجماعا ومجته على هذا الوجه ممنوعة خصوصها على قواعد ابن ادريس ليد اطلق قبل الدخول
كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعما ونفسه ان كان قالوا ولو لم يكن له شيء اذا طلق الزوج قبل الدخول
وكان قد سمى مهرها رجع المهر نصف المهر واستقر عليه على ما سياتي من الخلاف انه هل يخرج جميعه عن ملكه ثم يعوده اليه
النصف ام لا يخرج سوى النصف فان ملكه خرج للنصف حتى على القولين ثم لا يخفى اما ان يكون عينا او دينا وعلى الثاني
اما ان يكون بجائها او لا يملك او ناقصة او هابا ان يكون ذلك من وجب من اخر على تقدير الزيادة اما ان يكون في العين
او النصف او السوية بينهما او لا او كزيادة السوق وزيادة العين اما متصلة او منفصلة والنفس اما في العين
او النصف او في القيمة كنفقة السوق والنصف قد اشار الى تمام المسئلة اجمالا ونحن نشير اليها تفصيلا في باب الاول
ان يكون دينا في ذمة فان طلقها قبل الدخول يوجب من نصفه وجب عليه دفع النصف وهو واضح الثاني ان يكون عينا ولم يسم لها

فان كانت باقية الى حين الطلاق بغير زيادة ولا نقصان استحق نصفها وهو سائر ما كان له وان زادت فالزيادة لها وان كانت بغير
 تعالى وسياتي بها وان زادت بعد ذلك كالتصحيح للشوب فهو بمنزلة اذ الغائب ان الامح كما سياتي انما تملك المهر باجعة بالعقد
 فليس له ان ينصف منه بغير ذلك كما لا يخفى ولم يقع البحث في ذلك هناك فان ذلك خارج عن الغرض وانما يرجع الى تصرف الزوج في مال
 الغير وحده باب الغيب وان نقصت كان النقص منه وانما قد تنكح وان تملك رجعت اليه بغير ان ينصف له ومثله وقد تقدم
 ايضا ما يدل عليه الثالث ان يكون قد سلم وهو موضع البحث هنا فان وحده فالزوج ينصف مثله ان كان مثليا ونصف قيمته
 ان كان قيميا ثم ان انقصت قيمته من حين العقد الى حين النقص فلا اشكال وان اختلفت وجع باقل القيمة لان قيمته يوم العقد
 ان كانت هي الاكثر منها حين نقصها فاما نقص قبل النقص كان من قبلها ما هو من قيمتها وان كانت القيمة يوم
 النقص اكثرها زاد وبعد العقد فلا يضمنها ما هو ملكها في حكم السالف ما لو انتقل عن ملكها انتقالا كالعقود والبيع
 المحبة الا ان زادت وان عادت العين بعد ذلك العوض لو كان الانتقال غير لازم لها فالأقوى يخرج به بين الزوجين في العين
 وعلا فينقل الى البذل ومكمل او علا بعده كالسابق لو كان الانتقال غير يخرج عن الملك كالوهن والجارحة يخرج بين العسر
 الى الفلح ويجعل اخذ البذل وجب بوجع بالقيمة نفي وجع من نصف قيمته او قيمة نصفه وجب ان احدها الثاني لان
 عقد النصف سببا واختار المصنف كالاشكال الثاني الرابع ان يجد العين ناقصة فان كان نقصان نفعه كعقد الدابة او نفعه
 كسبيل النصفه في كسبه وجع اقل احداهما هو الذي حكاه المصنفان الزوج يخرج بين الزوجين نصف القيمة سلمها وبينها
 نصف العين من غير ارض وهو خيا والبيع في المسطرة اما ان نصف العين فلقوله نعم فنصف ما زنته وهذه المسئلة هي الغرض منه
 وان كانت تنقصت واما عدم الارش على ذلك النقص في يد صاحبه والعين ملكها فلا يكون من قبلها على الخلف بالواقعة العين في يد
 فانه ينصف ملكها فيكون من قبلها عليه فلما ان ترجع بالارض كما هو بالزوجين بالقيمة فليس قبل العين بالقيمة منزلة السالفة
 لانها على هذه الحالة غير بائنه ورجع عليها باقل الامر من من نصف قيمته يوم العقد ويوم النقص كما هو وبشكل بان العين
 المفروضة ان كانت بهذا الحالة فانه كاللزام اقلها من من قبلها ان كانت بهذا العقد غير المفروض كما امرت به فلا وجه
 للرجوع بالعين وايضا العين على تقدير تلفها فغيره على الزوج كما هو فيكون ان اقرها وصفا بما كان ذلك وكان ان ضمان اصل العين
 بالقيمة ففان النصف والجزء بالارض لا يخرج عن حصتها بالعين بوجع نصفها ونصف الارش وهذا هو القول الثاني في المسئلة
 وما قرناه به يظهر وجع تردد المصنف وثالثها التفصيل بان النقصان كان من فعلها او بفعل احد من بينا فله نصفها وانما
 وبين نفعها نصف قيمته وان كان من قبل جاني لم يكن له سبيل على المهر وضمتها نصف القيمة يوم نفعه وهو قول ابي البراج
 ونصف قبلها تقدم وان كان نقصان من كذا كانا اقلها عليه في تلف احداهما في يد صاحبه او اجعها اقل نصف
 الباقي ونصف قيمة السالف والبحث فيه وان وحده فانما نقصت كما قيمته مع بقا العين على حالها وجع نصف العين
 من غير شيء اخر فطعا لانها غير بائنه بغير اشكال الخامس في جوده وانما فان كانت الزيادة بحريته السوق اخذ نصف العين
 كما لو نقصت كذلك وان كانت منفصلة كالولد واللين والكتب فهي للمرأة لانها لا تملكها فعلى مدته في يد صاحبه او بعد الزوج
 ونحوه الرجوع بنصف الاول وان كانت متصلة سوا كانت الزيادة عنها كالعتق او نصفه كعقلم العسقة والسوة ونحوه
 الشوب عن عينا من وجه ونصف من اخر كصنع الثوب لم يستقل الزوج بالرجوع الى نصفه عين العتق لان الزيادة ملكها
 ولا يمكن فصلها ولا يجزى على بدلهما مجانا ولا بالعوض لكونها بخير بين دفع نصفه لعين المشتري على الزيادة وبين بدل
 القيمة بحريته عنها فان وصفت ببدل العين اجبر على القول لان البيع ما يدل اليه واصل في العين على بطلان القيمة
 وانما منع بقل حقهما الذي لا يمكن فصلها فاذ اسمى ببدل زال المانع وعيقل عدم وجوب قبوله العين لما فيه من المنفعة
 ان النصفه تامة لا تقرب بالشرط فلا تعظم بها المنفعة على وجه يمنع من قبول الحق ولا يمنع الزيادة المقصدة للاستعانة
 للاستقلال بالرجوع الى هذه المواضع اما في غيره كما اذا افسس المشتري بالثمن واراد البايع الرجوع في العير مع الزيادة او رد
 المشتري المبيع بالبيع بالبذل واراد الرجوع في العوض المشتري على الزيادة المقصدة فلا ينفع في الحكم والوفاء الملك في هذه
 المسائل يرجع بطريق الفسخ والفسخ اما ان يرفع العقد على اصله او من جهة فعله الاول يعني الاخر كانه لا ينفذ وحديث الزيادة

على ملك الاول وعلى الثاني فالصنف محمول على الموقوف وبشبهها والزيادة تتبع الاصل في العقد فكذلك في الصنف وعمر الملك
في صورة العلاقات ليس على سبيل الصنف بل ملك بملك الا ترى ان لو سلم العبد الصلوات من كسبه ثم عتق وطلعت قبل الدخول
يكونه النظر له لا للسيد ولو كان سبيله سبيل الصنف لعدا الى الذي خرج عن ملكه وانما هو بملك ملك مثبت فيها لو فرض ذلك
قال الله تعالى نصف ما فرضتم وليست الزيادة الحادثة بما فرض فلا يعود اليه شيئا منها وبغير الصنف يقول ولا تجزأ المرأة على الاصل
على خلاف الشيخ في المبسوط حيث قال ان يخرجها ويقوى في نفوسها لها الرجوع ينضم مع الزيادة التي لا تفصل لغيره نعم نصف
ما فرضتم ولا يجوز نصف هذا الدليل بما ذكرناه بان الزيادة ليست بما فرض فلا يدخل بملكه الاية **قوله** ان يتغير بالزيادة
والنقصان معا انما يجب واحد كما اذا اصدقها عبدا صغيرا فكيف فانه نصفك من جهة ان الصغير يصلح للزواج من الحر وانما بعد
من القابل راشد فاشد تأييدا بالتأديب والرياضة وزيادة من جهة ان اقوى على الشدائد والاستقامات واخف على الحفظ والامانة
السبب كما اذا اصدقها ماعدا وقدم سورة ونسأ اخرى وقدم سورة ونسأ اخرى وتقدم سورة ونسأ اخرى واذا كان يحفظ او ينسأ ويستغنى
فالامر موقوف ههنا على ما فيها من النصف فذلك ما لا يتبع لم يجز الاخر عليه الزيادة على تقدير طلب الزوج والنقصان
وبين دفع نصف العين مع ارش النقصان الاول فلان فيه جبا بين الحقيقتين لم يكن وصوله الى العين الا باخذ نصفها في الزيادة
ولا دفعها اليه الا بالنقصان التي ليست العين معها نصف المفروض واما الثاني فلانها اذا وقعت نصف العين كانت باذنه
للزيادة فيجب عليه قبولها كما من دون عيوب بالفرض فيجب عليها انقصانها بخبرها بالارشاد فثبت الغائب كالتالف وليس طاهر النقص
بالزيادة بل بدونه فضاء لا فساد للحقين **قوله** ولو اصدقها حيوانا حلالا كان لها النصف منها اذا اصدقها حيوانا حراما
وحكنا يدخل في الملك في اصدقها اما بالشروط كمنهيب اللحم وصالحا مع الاطلاق كمنهيب النخيل صادوا معاها اقل
طلبها قبل الدخول فان كان قبل ان يقع رجوع اليه بقضائها فيشكل لان ذلك هو عين نصف ما فرض وان كان بعد الوضوع
فالامر كذلك على عامة النصف لا بدخل مع الامم بل بالشروط فكان كمال الوارد في شيئين فانه يرجع بنصفها والشروط تنوع
عليها القيمة والخطية بالمالية وهذا هو الذي جزم به المصنف وعلى قول الشيخ من دخله بنصفها فثبت ذلك ايضا لان الملك وان
دخل بنصفها الا انه يفرز بالملك كما لو اذن مولى في النكاح وذن مولى العبد فانه يكون الولد لمولى الاب على القولين يرجع
الزوج بنصف الام ونصف الولد لانها مع المهر المفروض في ذلك في عموم نصف ما فرضتم ويحتمل اختصاص الام بزيادة
ظهرت بالانفصال على ملكها فانه قبل الوضوع لا يفرز بالانقصان ولم يقابلها عن الثمن وهذا هو الذي اختاره في الدين في شرحه
ويظهر منه بانه على القولين وفي القواعد اطلق جعله احتمالا فيرفع عليه رجوع الزوج بنصف الام خاصة وارشاد بقضائها
بالولادة فان قلنا فيها بنصفها فنصف العين كما هو المختار ثم ان كانت امه وحرمتها القريبين منها بين الولد عتبت له نصف قيمتها
واخذت الام والولد والافلا **قوله** ولو اصدقها تعليم ساعية ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف ما دفع تعليمها في رجوع الزوج
نصف الاجرة في الموضعين ان في الاول يتعد وتعليمها ونصف المصنعة خاصة ان ليس للنصف حد يوقف عليه الا نصف لها من
ينزل ذلك من اية ما لو تلف الصلوات في هذه الرجوع عليه نصف الاجرة والحكم في الموضعين بما لا يشكل فيه **قوله** ولو كان
تعليم سورة قبل تعليمها النصف من ثاء الحجاب وفيه تردد اذا كان الصلوات تعليم سورة وطلعت قبل الدخول فان كان
قد تعلمها رجوع عليها بنصف الاجرة كالصغيرة وان لم يكن عليها فليس الحكم فيها كالصغيرة لان تعليم نصف السورة مع امر يمكن في نفسه
ولكن الزوج صار اصيل بينهما فان حرمنا على الاخير سماع صوت المرأة مطلقا وجوزناه ولكن خفف الفضة او لم يكن ذلك الا بالخلوة
المحرم وجعت عليه بنصف الاجرة كالصغيرة لتقدم الرجوع الى نصف الموضعين بما عني فيكون كالمانع العقل وان امكرك ذلك
بدون حظير قبل جاز تعليمها النصف من ثاء الحجاب لانه موضع مرموق كعامة الاجنبية له ولا نه تعلم واجب وان مطلق
سماعها ليس بحرم وهذا هو الوجه وهو مبني على مبسوط ويقتل رجوع عليه بنصف الاجرة مطلقا كما ذكر من المانع وكان النصف يعتبر
الوقوف عليه لا خلاف الايات في سهولة تعليم وصعوبة وعلى الاول يضم السورة بالمروف بالايات ولو كان الطلاق بعد الدخول
وقبل التعليم فالكلام في وجوب تعليم جميع السورة كما في النصف واولى بالتحفة لا تقا المانع الاخير في النصف **قوله** ولو برأة
من النساء ان تم طلقها قبل الدخول في هذا سئل احدنا ان ابرأة من الصلوات قبل الدخول ثم طلقها قبل الدخول في المشهور بين النكاح

وهذا الذي يقع به المنة انه يرجع عليها نصف المهر لانه فيها فيه قبل الطلاق بقدر ما نأخذ له من ملكها بوجه لازم فلزمها عوض النصف كما لو نقلته الى ملك غيره او تلفته وهذا هو الذي ذهب وكل في عقد وجهها بعد المهر الرجوع وبطله الشيخ في المبسوط وهو قول لبعض العامة لانهم تأخذ منه مالا ولا نقلت اليه الصداق ولا تلفته عليه فلا يقدر انما الاول وظاهره ما الثاني فلا استحقاق له ان يستحق الانسان في ذمة نفسه شيئا فلا يتحقق نقله اليه وما الثالث فلا انه لم يصد منها الا ان له استحقاقا فيها في ذمة وهو ليس بما نأخذ له في ذمة عليه اذا رجع الشاهدان يدين في ذمة زيد لغيره بعد حكم العام عليه وقبل الاستيفاء وكان قد برأ المهر عليه لم يرجع على الشاهدين فلو كان الابراء انما افا على من في ذمة عن ماله وجوابه اختيار الامر الثاني وتوقع نقله على استحقاقه شيئا في ذمة نفسه لان الصداق كان مستحقا لها في ذمة وهو ليس بشيء فيها غايته انه كل من ثمة يضاف الى ذلك معين فيقال له في ذمة كذا اي لا يتحقق الاضاقة بدون المضافين ولو ابراءه عنه انتقل عن ملكها اليه لكن لما كان سقطة الذمة لا فرق خاص من المالك لم يتحقق استحقاقه شيئا في ذمة بل سقطة ما كان فيها المهر اية ويمكن على هذا اختيار الثالث ايضا لانها باسقاطه في ذمة بعد ذلك كانت ثابتا قد ائتمر عليه فبقوله عن ملكها ان لا يشترط في ان كان ملكها قد خرج عنه فتعزم له البدل والفرق بين مسئلة الرجوع والشاذ ان حق المهر ثابت حال الابراء في ذمة الزوج طاهر وباطنا فاسقاط الحق بعد شيئا يتحقق بخلاف مسئلة الرجوع فانه لا يتحقق فيها فالرد في ستمرة ولا اثر للابراء وفي الفرق نظر الثانية لوجاهتها يجمع المهر قبل الدخول سواء كان عينا او مائلا فان المصنف يكون حكمه حكم مالو ابراءه منه قبل الطلاق فيرجع عليها بنفسه مثلا او قيمته لا تملكه بالخلع فلم يصار الى استحقاقه النصف بالطلاق ووجوده على ملكها فينقل الى عوض المصنف هذا هو الظاهر منها من عبارة المصنف وغيره وعبارة الفقهاء صريحة في ذلك لانه شرك في الحكم مالو وصية المهر المعين وبراءه منه اذا كان مائلا وقلنا بجمع حكم الرجوع بنصف المهرية ولا يغفل الحكم من اشكال هذا الفرق بين الهبة والبراء لانه قبل الطلاق وبين الخلع لا انتقال الملك المهرية الزوج لا يحصل بغير البدل من المارة بل به وبالخلع لانها معلنة عن رضا من البهينة فلا يملك الاتمام السبب وهو الطلاق به يحصل ايضا استحقاقه النصف بالطلاق فضلا عن سبقه على الطلاق كالهبة ويمكن ترجيح جانب الخلع بسبق سببه البذل وان توقف تمام الملك على الطلاق ويكون كماله وصيته ولم يبق فيه ارب برية فقد قيل بسقوط حق من العين بذلك وان كان تمام السبب في الهبة يتوقف على القبض والعقد في البذل بغيره على الوفاء والحق ان هذا الاجم مادة الاشكال والحكم في الامر بمنع والوجوب واحد وهو عدم انتقاله عن ملكها من ذلك فلا مانع من اخذه العين ويمكن توجيه رجوعه عنها بغيره بغيره ارض وهو ان يجعل هذا الخلق بمنزلة مالو فلهما على غير ما لا يتحقق يسمى نفسه فان الخلع يجمع مع جملة ويرجع الى قيمة النصف وشكها سياق وهذا لما كان انتقال مال الخلع لا يحصل الا بالطلاق به يتحقق انتقال النصف اليه به فينزل ذلك منزلة مالو فلهما على عين مشتركة بينهما ويكمل الحكم مع علمه بالحق الا ان الامر هنا سهل من السابق والاشكال غير اقل **قوله** اذا اعطاها عوانا عن المهر عبد ايقافا وشيئا اخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع ولو المهر بوجه غير منصف المستحق هنا رجوعه بطله او قيمته لانه باحواضه ما وملكه والعائد اليه بالطلاق نصف ما جعله من القول نعم نصف ما فرض نعم لا يمكن على حد قوله ولكم نصف ما تركه من امواله وقد وجد النصف المحكوم بعوده اليه قد انتقل عن ملكه بالمعاضة المبررة عليه فخرج الى مثله او قيمته كما نقل عنها المصنف ولا فرق في ذلك بين انتقاله بغيره بيا وقيمتها وينقص له زيد ولا يبرأ من امواله الا عوانا لا شريك الجميع في المقتضى وهو رجوعه بذلك عن ملكها كما خرج بغيره كالهبة **قوله** اذا اهرجها بيرة ثم طلقها بغيره بيا بينهما نصيبين في امواله بملوكا وكذا كان او انني ثم جعله مهران ثم طلق قبل الدخول وجع اليه النصف فيبقى النصف في اليد بغير النصف العائد اليه فيخرج بموته لم يبطل من حيث جعله مهران يبقى على المارة هل تملك جميع المهر بالعقد وانما يعود الى الزوج النصف بالطلاق ام لا يمكن الا النصف بالعقد والنصف الاخر بالدخول فعلى الثاني فيجب عدم البطلان في النصف لان لم يوجد هناك عقد ناقص له من حكم المهر التدبير وغيره لان لم يخرج عن ملك المولى ويحتمل البطلان لوجود العقد الدال على الرجوع كماله وصلا لم يصب به قبل الاقباض واساعطى التملك الاخر والنصف الاخر فلا وجه لبقاء التدبير فيه بناء على انه وحيث يبطل بغير المهر من الملك وكذا يتحقق خروج النصف الاخر وان لم نقل بغيره عن ملكه لان ذلك يبطل الوصية كما مر كذلك التدبير وهذا قولنا به انه ليس باختاره المنة والمتاخر من النقص بعدم البطلان للشيخ في النهاية وتبعه عليه القاضي في المذهب استنادا الى رواية المعلل بغيره قال سئل ابو عبد الله عن رجل تزوج امرأة عرجانية لم يدبره وقد فيها

المرأة تقدمت على ذلك وطلعتا قبل ان يدخولها قال فقال ارى للمرأة نصف الحقة المدبرة يكونه المرأة يوم في الخدمة ويكون
 السيد الذي كانت دبرها يوم في الحقة قبله فان كانت المدبرة قبل المرأة والسيد لم يكونه الميراث قال يكونه نصف ما تركته
 للمرأة والنصف الاخر لسيدها الذي دبرها وهذه الرواية مع ضعف سندها لا تدل على انما سميت السيد كما ذكرنا في الشيخ
 وانما تضمنت صحة جعلها مهر وعوض نصفها الى المولى وكونها مشركة بينه وبين المرأة وما تركته بينهما كذا لك وهذا كله لا كلام
 فيه نعم يظهر منها واجبة البقاء على النكاح من قوله وقد استعمل في ذلك وقوله فان كانت المرأة وشبه ذلك ومثل هذا لا يفي
 اثبات الحكم المخالف للاصل وجعلها ابن ادريس على ما اذا كان النكاح واجباً بينه وبينها لا يصح رجوع المدبر فيه وروى
 في المختلف بطلان جعله مهر حينئذ وقد بقاء النكاح بقاء شرط ابقاء النكاح فانما يكون لازماً لعدم الموقوف عند شرط وطهر
 ولا نكاح شرط العتق في البيع وهو مظهر من قوله في الرواية وقد عرفت انما تقدمت على ذلك كونه قد شرط عليها بقاء النكاح فعل
 هذا يتم الرواية وقوله في الشيخ لا يغير في النهاية بلغة الرواية واعلم ان يقبل المصير بالمدبرة من ثمة تتبع في الرواية وكلام الشيخ في كونه
 والا نفي واحد **قوله** اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع مثل ان لا يزوج عليها وان لا يتبرع بطلان الشرط ومع العقد والمهر كذا
 لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يملكه كان العقد باطلاً ولزم العقد والمهر بطلان الشرط لا اشكال في فساد الشرط المخالف للمشرع
 لان ذلك وانما الكلام في صحة العقد بدونه الشرط من حيث انهما لم يقصدا الى العقد الايضاً بالشرط المذكور وقد سبق في رتبة ان
 فساد الشرط يوجب فساد العقد عند المفسر اكثر ولكن ظاهرهم هنا الاتفاق على صحة العقد لانهم لم ينقلوا فيه خلافاً وقال
 الشيخ في المبسوط ولا يفيد المهر عندنا وهو ظاهر في الاتفاق عليه وصحة المهر انما يكون مع صحة العقد والشرط بين النكاح وغيره من
 العقد المتضمن فساد الشرط فساد هاتان الشرط في النكاح يكون جزء من العوض الذي هو المهر فيما يعود الى المرأة كالمذكور
 هنا في عدم التزوج والشرط يفسد الشرط على هذا الوجه ان يفسد المهر لا العقد لما عرفت من عدم التلازم بينهما ثم المهر
 بغيره ان المهر ايضا لا يفيد بناء على وجود المتضمن لصحة المانع ليس الا الشرط وهو شئ اخر فسد فساد احد السببين لا يقتضي
 فساد الاخر لما علم من التوسع في حال عقد النكاح والمهر لاحتمالها من الغرض ما لا يحتمل غيرها والاصل في الحكم بصحة العقد والمهر
 هذا بوجه الشك من رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر ع في رجل تزوج امرأة وشرط الطلاق بالفعل المسمى بالشرط في الثاني فبطل
 شرطان لم يملك المهر في الاجل كان العقد باطلاً ويدل عليه ايضا خصوص رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال تضرع مير المؤمنين
 في رجل تزوج امرأة الى اجل سنيان جاء بعد اتمامها الى اجل المسمى في امرأة وان لم يحن بالصدق فليس له عليها سبيل شرطان بينهما
 انكسر فقتل سيد الرجل بضع امرأة وابط شرطهم وفي الروايتين ضعف السند وكونه الثانية اخضر من الدعوى لاشتمالها على
 كون العقد على اجل سني لا ان لا قائل بالفرق والمقتضى للصحة وعدمها واحد وفي المسئلة وجه او قول بصحة العقد دون المهر لا الشرط
 كالعوض المضاف الى الصدقات حيث يكون من المرأة او كجزء من العوض والصدق سيد ولد في مقابلة للجمع وبفساد الشرط يفتي
 بعض العوض او الموضع وقيل بمجمله فلا يعلم قد والصدق في الاول ولا يضيف لباقي في الثاني فيثبت به المثل وهو بطلان
 من يد المسمى عنه واكثر لها او ينقص الشرط عليها فيجب المسمى لا في الاول قد وضى بيد من التزام ترك حتى يقع استيفاء اللزوم
 يكون الوضايه اولى ولا ينافي قد وضيت به ترك فعلها فبطل شرطها اولى مع ذلك فينبغي ان يثبت المسمى من المثل
 واما ما لم يجره حيث يفتقر الى اتفاقها على قبضته في العقد **قوله** ولو شرط ان لا تقصدا لزوم الشرط ولو اذنت بعد ذلك بعد
 ما اختاره المفسر من جواز العقد والشرط مطلقاً عند الشيخ في النهاية وسنده رواية اسحق بن عمار عن الصادق ع قال قلت لرجل تزوج
 بجارية على ان لا يقصدها ثم اذنت له بعد ذلك قال لا اذا اذنت له فلا بأس بزوجته ثم اذنت له بعد ذلك قال قلت لرجل تزوج
 ان تزوجها فبطلت ووجبتك نفسى على ان تلمسه وتشتت نظرك لتاس وتساو تخاف ان لا لو طهر من اهل الا انك
 لا تدخل فيك في رجل لا في خاف الضحية قال ليس منها الا ان شرط وهذا الرواية تدل على جواز الشرط عدم الوطى مطلقاً
 وان لم يكن بطريق الاختصاص وما عداها مسلمات باطلاً انما العقد لا يتم والمنقطع ويعيد بالصحة عموم المؤمنين عند شرطهم
 والامر بالوفاء بالعقد وجواز الوطى مع الاذن انما زوجة في الحلية وعدم جواز الوطى لكونه شرطاً للمانع اخر فاذا اذنت فيه جاز
 القول الذي حكاه المصنفان اختصاص لزوم الشرط بالنكاح المنقطع وبطلان العقد لو كان وانما الشيخ في المبسوط ويتبع عليه

هذا من انفس الناس
 في مطلقه من خارج
 الا ان
 والمثله الامم ما عرى
 ان الحمله
 فاحاطه القدر وعدم
 الحديث بها على صفة
 بعضا الطريق الدال
 في ذلك انما كلامه ان
 غير متفق لان احد العوض
 الرضاء بالواقع اكل
 واد المراد ان شرط
 غير عليه جاز

من المتقدمين والمتأخرين منهم العلامة في الفقه وولد في الفخر في الشرح استنادا في بطلان الشرط الى منافية الشرط لان مقتضى الاصل منها
التمتع والتكليف وكسر الشهوة دون التوالد والناسل المقصود من الدائم وذلك لا يتقدم الشرط عليه نزول الروايتين ^{هنا}
لا يخلو من الحكم كما قال المصنف لان النص مطلق والقاصد في النكاح مطلقا مختلفة وجاز ان يكون المطلوب من الدائم ما ادعى
في المنقطع وبالعكس ولا يعتبر في صحة العقد يتبع غاياته ولا رعاية مقاصد الغاية بل يكفي قصد بعضها وهذا يحقق في المنازع
فيهما ويمكن جعل الروايتين شاهدين للجواز وان لم يكونوا مستندا ان يمكن في اثباته ما تقدم في عموم الآية والرواية المستفيضة
ولا من ادريس قول ثالث بطلان الشرط فيهما وصحة العقد اما الشرط فلما تقدم من منافية شرطا العقد فلا مصادمة بينهما وعدم
بطلانه بالشرط القاصد كما عرفت مما سبق واولا لا يبطل عند ادريس حيث لا يبطل مطلق العقد بطلان الشرط وفي المسئلة
قول رابع ان من جهة كقول ادريس في الدائم مع الحكم بصحتها في المنقطع وما وقتت على قائل بطلانها فيهما كونه متفرجا
ايضا نظرا الى منافية الشرط المقضي عقد النكاح مطلقا فان مقتضى حل الوطء وان حصل التلذذ في المنقطع وبدونه الا ان مقتضى
الاصلي كما ادعى هناك التلذذ والناسل هو مقتضى الاصل للدائم ويتبعه العقد لما ذكره لو شرطت ترك بعض مقدمات الوطء
ففي الحاشية بالشرط تركه وجها من مساوئه له في المقتضى واختصاص الوطء بالنص وفي الاول قوة لضعف المحقق **قوله اذا**
شرط ان لا يخرجها من بلدها قبل بلوغه وهو المروي بالقول بلزوم الشرط للشيخ في النهاية ويتبعه عليه جماعة منهم العلامة في المختلف
والارشاد والشهد في اللغة والشرح ^{والصحيح} اني لعباس عن الصادق في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها ان يخرجها من بلدها
قال بغيرها بذلك او قال بلزوم ذلك ولا كتمان على الثاني ظاهرة وعلى الاول من حيث ان الخبر فيه معناه الامر والاصل فيه الرجوع ^{المقتضى}
للزوم لعدم التضمن عند شرطهم ولا في ذلك شرط مقصود للعقلاء والافاض يتعلق بالثبوت في المنازل والاستيلاء في الدلائل
التي حصل بها الاثر والشرط لا زنة الاصل والروايات مصلحتها وذلك امرهم بما تجاز شرطهم في النكاح بقوله في هذا الخبر في المسئلة
على الحكم الواضح وبسبب المصنف الحكم في القول والرواية بوزن يتوقف فيه وصرح ادريس بطلان الشرط مع صحة العقد ويتبعه
من المتأخرين والشيخ في المبسوط والعلل ان من شرائط ان لا يباينها وجعل من جهة القائل بالتمتع في المسئلة وليس كذلك لان
امراض غير الخرج من البلد كما لا يخفى والخرج من البلد قد يصدق من دون السفر وجملة المانع ان الاستماع بالزوجة في جميع الاثر
والامكنة من الخروج باصل الشرح وكذا السلطنة عليها فان شرط ما يلحق العقد وجها يكون باطلا وحمل الرواية على الاستحباب
ولا يخفى ان ذلك في مقابلة النص غير مسموع ونسب من الاستماع في جميع الامكنة حق المزوج لان ذلك نص المنازع وكذلك السلطنة
على اخرجها حيث شاء فانما لا يتم الا مع عدم الشرط ومع عدم المنازع فلا يوجد في الدليل وان ذلك انت في كل شرط فانما يمنع
بما هو الاصل ومع ذلك ليس بنا في الكتاب والسنة وحمل الرواية على الاستحباب بمجرد ذلك يخرجها من اذ لا معارض لها بالمعقولة
العامية بزيادة في الحال وانقر بذلك فعلى القول بصحة الشرط هنا هل يتقدم على الشرط من اخرجها من منزلها او حملها وجها
من شأونة للنصوص في الحكمة الباعثة على الحكم او لا اتحاد الطرفين وعموم الاثر الاخرى ومن عدم النص بطلان النص
ونقطع الشبهة بالخاق ذلك بالبلد وفيه قوة **قوله ولو شرط لها ان اخرجها الى بلادها وانقص منه ان لم يخرج** بعد اخرجها
الى بلد الشرك لم يجز جازية هذه المسئلة متفرعة على السابقة فكيف منعنا من اشتراط عدم اخرجها من بلد منعنا هنا بطريق
اول وان جازنا الشرط ثم احتمل لجهالة هذا ايضا وهو الذي اخذنا في النافع والشيخ في النهاية وجماعة منهم العلامة
في اكثر كتبهم عملا يفهم الامر فالقضاء الشرط ويدل لهذا التفصيل المذكور خصوصية حصة علي بن ابي طالب عن الكاظم ع قال
سئل انا حاضر من رجل تزوج امرأة على مائة دينار وعلى ان يخرج معدا الى بلادها فان لم يخرج معدا فمعه مائة دينار
ارابت ان لم يخرج معدا الى بلادها قال فقال له ان ارد ان يخرجها الى بلاد الشرك فلا شرط له عليها في ذلك ولها مائة دينار
التي اصدقها اياها وان ارد ان يخرجها الى بلاد الاسلام فله ما اشترط عليها والمسلمون على شرطهم واكتب لها ان يخرج
فحال بلاد الاسلام فله ما اشترط الشرط من الغرض بالمسلم في رتبة المنقضي شرعا في قوله وان ارد ان يخرجها الى بلاد الاسلام
بلاؤه كانت بلاد الاسلام وبطلها الى بلادها وان كان لفظ الرواية اعم من ذلك وهذه الرواية مع حسن سندها مخالفة
للأصل في موضع منها علم يعين المهر حيث جعله مائة على تقدير وحسين على تقدير ذلك يقتضي حمله في الحاشية حتى لو شرط ذلك

على ظاهريه المصنفه فلا يشترط في فساد المهر وسألكم بلزوم المانحة على تقدير ايراد وشرتها الخرج الى الملاك الكفر وان لم يخرج وذلك سن
المقتضى الشرط على تقدير صحة فان اقتصرت على المهر من مع عدم خروجها ومنها حكم بعدم جواز اخراجها الى الملاك مع كونها
دار الاسلام الا بعد ان يعطى ما يهرها الشامل لما كان ذلك قبل الدخول وبعد وقد تقدم الحكم بان مع الدخول لا يخرجها الاستماع
بل ولا يجب عليه اعطاء المهر بطلاق دون ان يطلبه وقد حكم بعدم جواز خرجه من دون ان يعطى ما يطلبه وهذا يصح سنا
لتردد المصنف في الحكم مع عدم ترويه في السابقة الذي يوافق اصل بطلان الشرط المذكور لما ذكرناه وبطلان المهر المذكور
غير معين وصحة العقد لعدم ارتباطه بما سلف في نظائره ولعدم القابل بطلان وان كان محتملا وعلى هذا ثبت لها مهر
هر انشئ لكونه بجواب العقد لكن يشكل فيها لولا دعوى المهر على العقد ريب لعدم رها على الأقل وكذا مع ايراد شره على الأقل اذا
لم يخرجها من بلدها وكذا يشكل بما لو قصر عن المقدار على العقد ريب لان المهر بالازيد من مع الشرط عليه فلزوم المقدار مع عدم
لزوم الشرط عليه اولى والظاهر ان مقتضى اقتصار في الوجه عليه وجعل المهر ولو علمنا بالرواية لوجه سنك
كان حسنا وسلمان هذا الاشكال يمكن الاعتراض على مخالفة الاولى بان التخييل يتحقق على التقديرين وبطلان هذا
الاختلاف يقتضي المهر لا اعتبار من الغرض ولا يخلو عن من عقود المعاوضات ومن ثمه اكتفى بمجاهدته من دون معرفة
تقديره بل جعله ظرفا شاملا مع عدم شأه الاصل كما سبق حيث ظهر اخرا وبطلان الاختلاف قد تقدم استقاراه في بعض
الاجاز كالقول ان خطه كذا وان جيت به اليوم فلذلك كذا مع انها اتيقن دائرة منه لكونها معاوضة مختصة وعن الثانية بان
العقد وقع على ما تكرر كيد عليه اول الرواية وشرط نقصان حين ان لم يخرج معه الى بلده حيث يطلبها ويجب عليه الخرج معه
وذلك اذا كانت طلبه في دار الاسلام فاما اذا كانت في بلاد الشرك واذا اخراجها اليه فالمر بقا على العقد عليه لان ذلك ليس
له ولا عليها طارعية فهم بمنزلة ما اذا لم يرد اخراجها منه بلزوم المانحة فيعتبج شرط المهرين بحضرة حال اما هنا سلبها مع طلبه
خروجها الى بلده التي يجب عليها الخرج اليها توريد المهر ويجب المانحة كذا بعد ان كانت تزلزل فيتم على انه لا يخرجها حتى يعطى
مهرها وهذا المانحة للامتناع عنهم لزمها من حيث توريد ما ومع ذلك فليس بنا فيما لماسا ف لان لم يبد ان لها الاستماع من الخرج
معه قبل القبض المهر ولو سلم وجوب المهر بين القاعدتين مخرج من حيث هذا على ان كان قبل الدخول لم اضطره الى المهر **قوله** ولو لم
بأنه لم يخرجها في غير ذلك كان لها نصف المهر وجهه خروجها عن الزوجية بالطلاق البائن ولا ينافيه جواز تزويجها
في العدة من حيث ان العدة حق للزوج لا جل حرة فكلامه فلا مانع من تزويجها فيه وانما يمنع غيره طرحة مائة فاذن وجبها به
جد يد ثبت المهر في منته كونه من حقوق النكاح فالظاهر قبل الدخول بما عا د اليه نصف المهر عملا بالعموم وبغيره على خلاف
بعض العامة حيث وجب لها جميع المهر قبل العقد منتهى الرجعة المنقضية لصيرورتها مدخل الاجها لوجهه قبل الطلاق
ولو لم لم يخرج من غيرها وضعف ظاهر **قوله** لو وهبته مهرها مشاعا ثم طلق قبل الدخول فله الباقي ولم يرجع اليها
شيئ سواء كان المهر مينا او دينا مينا الى هبتها **قوله** وجب استحقاق الباقي ان استحقى النصف بالطلاق وقد وجد في قوله
وتجوز هبتها في قبضها وان اسد نعم جعلها نصف ما ومن ذلك يقتضي استحقاقه في العدة ما لم يجد هباتا لقة او يمنع ما منع
منها وهما مستقيمان هنا فلا وجه لا انتقال الى البذل وفي السنة وجب بان له نصف الباقي وهو الربع مع بطلان الحلية لان الهبة
وورث على مطلق النصف مشيع وينزل هذا النصف منزلة النصف فلم يبق هذا الفرق الذي في من سوي منصفه مينا قد ينصف
كما هو مقتضى الشريعة وبطلان الثالث كالوفات الجميع وفيه ما مر فان الانتقال الى البذل شر وطرة بتعدد العين وهو
منشور وجب ثالث تجزئه بين اخذ نصف بدل الحلية وترك الباقي وبين اخذ نصف الباقي وهو الربع مع ربع بدل
الحلية لا فضا الثاني ان مقتضى حقه وهو ضرر عليه فيخرج هذا ان كان المهر مينا اما لو كان دينا فليس فيه الا الوجه
الذي ذكره المصنف واخر بقوله مشاعا عا لوهبته نصفا معينان له نصف الباقي ونصف بدل ما وهبته وجبها واحدا
لان حقه بالطلاق شاع في جميع العدة وقد قبضها جزء معين فيستقل الى بلد ما يستحق منه بخلاف ما لو كان مشاعا
فان حقه في الاول شاع وفي الثاني كذلك فلا ترجيح ويجه استحقاقه في الجميع كما ذكره ويستفاد من قوله وهو مع
قوله سواء كان المهر مينا او دينا جواز رفع الابراء بلفظ الهبة وهو كذلك وقد تقدم بحثه في باب الهبة **قوله** لو تزوجها

بعيدت فانت احد هاجع عليها نصف المهر ونصف ثمنه المثل الحكم هنا كما لو وهبها نصفها عن انتقال عن ملكها والتلف حكمها
 واحد في ذلك وجب ما ذكر ظاهر لان قدر بالطلاق نصفها فرض شاعا فوجدته من العين باقيا فلم ينصفه وما ذهب ينتقل الى
 بدل بناء على انه مضمون سواء ذهب بالتلف او بقوله عن ملكها اليه او الى غيره ولم يذكر المصنف هنا ولا غيره وجب باخصا وجبه
 في الوجه مع تساويهما قيمة وهو وجب في المسئلة الشافعية كالشاع لان مبيد على المهر المساورى للتالف قيمته ونصف ما فرض
 فلا ينتقل الى بدل مع امكن العين ولم وجب بالخبر السابقة والايح الاولى **قوله** ولو شرط الحيا في النكاح بطل وفيه تردد
 ونشأوا التفت الى حقوق الزوجية المشهور بين الاصحاب بطلان النكاح بشرط الحيا فيه فظهر بذلك الشيخ في المبسوط وغيره
 من المتأخرين محققين بان النكاح ليس هو من عقود المعاوضات القابلة لخيار الشرط بل فيه شائنة العبادة في الشرط فيجوز جبره
 وضعه وخالف في ذلك ابن اوديس بحكم صحة العقد وسائر الشرط وجبه ما اشار اليه من وجوب المقتضى لصحة العقد لا اجتماع
 شرط الصحة فيكون الغرض والتقاء المانع ان لا يبرأ الا بشرط الحيا فيه واد امكن العقد غير قابل للخيار اذا شرطه وعمل بمقتضى
 العقد لاساله صحة وعموم او قول بالعقوبة كالأثرين بغيره من الشرط الفاسدة فان كل واحد من العقد والشرط انه ينفك من الآخر
 فلا يلزم من بطلان احدهما بطلان الآخر وبالع ابن اوديس في انه لا دليل على بطلان من كتاب ولا سنة ولا اجماع على الصحة لانه لم يذهب
 الى بطلان احدهما بطلان الآخر بما هو محقق في المعاني العينية ورواهم واختاره الشيخ على ما رآه في الكتاب وجبه البطلان ان الزمان
 لم يقع على العقد لا يقتضي بالشرط المذكور فان لم يتم الشرط لا يصح العقد بغيره عدم العقد اليه كذلك وجبه العقوبة مترتبة على
 المنقوض فليس الحكم بطلانها معا ارجح مما عاين لا سبيل الى الثاني لما في موضع النكاح فحين الاول وهذا هو الاقوى
 واما الشارح في الصداق فاعلم ما منع من صحة ان الصداق ليس ركنا في النكاح وهو عقد مستقل بنفسه من غيره من اخلاله عند خفا
 وله فيه بشرط اولى وحديث فيصح النكاح الصلح والشرط معا ويشترط ضبط مدة لا يار كغيره بتبديد بثلثة اوان شلها بالشيخ
 في المبسوط لعدم اخادته الحشر ثم ان اسمه عليه حتى انقضت مدته لزم وان مضى في الخيار وجع الى من النكاح المثل كالمهر في
 العقد على المهر واما يجب بالضرر كما مر وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في اول الكتاب **قوله** الصداق يملك بالعقد على اثره والرواية
 اختلفت الاصحاب في ان المرأة هل تملك الصداق جميعه بالعقد وان لم يتقبل الملاك قبل الدخول او تلك نصفه فاصح والمصنف
 الاثرين وقف على الدخول بسبب بطلان الروايات في ذلك وظاهر اهل الاثر في المشهور بينهم الاول لعدم قوله تعالى وامنوا النساء
 صدقاتهن خلفه لئلا يسل على الدخول وبعد ذلك ان ملكتها الصداق بنفسه بنفس العقد وجب ان تملك المرأة عوضه لان ذلك
 لان انما تابع للاميل فلكية تستلزم ملكية الاصل ويدل على حقيقة المقدم موثقة عبيد بن رافع عن الصادق في رجل من
 الى زوجته غفارا ورجعها فقلت عند هذا طلقها قبل ان يدخل فقال ان يكون طلق عندك فله نصفها ونصف ولدها وان كونه طلق
 عندها فلا شيء لهن الا لادلان الصداق عوض البضع فاذا ملك البضع بالعقد وجب ان تملك المرأة عوضه لان ذلك
 المعاصرة كما يبيع وغيره وقال ابن الجنيب الذي يوجب العقد من المهر المسمى بالنصف والذي يوجب النصف الثاني من
 المهر بعد الذي يوجب بالعقد منه هو الواقع او ما قام مقامه وحجته رواية يونس بن يعقوب عن الصادق ع لا يوجب المهر
 الا الواقع في الطرح ورواية محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سألته عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخلها وهو ينفق في علم الزوج
 مع عدم الدخول والروايتين من الروايتين مع الاول ترجيح بكنها اشهر بين الاصحاب وباعتقادها بالاثارة
 والاعتبار المذكور وبامكان الجمع بين الاخبار بحمل الزوج في الروايتين على المتفق اما الضرورة الجمع او لكونه اغلب في
 الاستعمال وتظهر الفائدة في النماء المتعلق بالعقد والطلاق وفي هذا نظر في باقي الجمع وعدمه وفيما هو حلت الفقرة بغير الطلاق
 حيث لا يضر عليه التكييف كالصنع والمضاع والردة وغير ذلك **قوله** ولما التفت فيه قبل القبض على الاشياء هذا متوقف
 على القول بملكها الخ بالعقد فان قلنا بغيرها لها التفت فيه قبل القبض وعده لانه يملك لها فيدخل في عموم قوله
 الناس سلطون على املاكهم يقتضيه المشاطرة اذا التفت فيه بطلقا وبغيره بالاشياء على خلاف الشيخ في الخلاف حيث منع منه
 قبل القبض استنادا الى ما روي عن النبي انه من بيع ما لم يقبض وبان يضر فيها بعد القبض جائزا لاجماع ولا دليل على جواز
 قبله والرواية بالنهي مطلقا ممنوعة وانما ورد النهي مبيح ما اشار به قبل قبضه لا مطلقا لانه لا يلزم من النهي عن بيعه النهي عن

ملحق الصف فيه قبل القبض ممنوع وقد بيناها والدليل لا يخرج في الإجماع وبقي الدلالة على الجواز لا يدل على عدم الجواز الاستثناء
 فيخرج إلى الأصل **قوله** وإذا طلق الزوج عاد إليه الصف وبقي للمرأة الصف هذا أيضا مخرج على ملكها الصف فإذا طلق
 الزوج قبل الدخول عاد إليه نصف مهر وبقي النصف الآخر للمرأة إلا أن تغفوا عنه إجماع فيصير الجميع للزوج لقوله نعم ف نصف
 ما فرضتم إلا أن يغفوا أي فلا يكون لكم الصف بل الجميع ويقضي إطلاق المصنف ويرى في الإجماع له بالعفو في عدم الفرق
 بين كونه المهر مينا أو دينا فيخرج انتقاله إليه بلفظ العفو ولا يظهر الآية المتأول للأمر به وهذا مخرج الشيخ في المبطل
 والأكثر وجعلوا العفو بمعنى العطاء ليشأول الاعيان وهو مسمى لوروده بمعنى العطاء لغة كما سببه عليه وقيل إن ذلك
 مختص بالدين أما العين فلا ينتقل إلا بلفظ الهبة والتملك ونحوه لا بالعفو لأنه لا دلالة فيه للاعيان كالأموال ولا في الظن
 إسقاط الحق فلا يتناول الدين كالأموال وأجابوا عن الآية بأن المراد من العفو عنه لا لفظه بمعنى إرادة حصول الملك
 للعفو عنه بعبارة تقييد ولو كانت المراد لفظه تعين في الموصفين وهو مسمى بالإجماع وسي نقل منها عفا عنها على حصوله فلفظه
 العفو والمخرج وإن توقف النقل على صيغة شرعية كالوقول بملكك هذا فإنه يريد نقل ملكه إليه بلفظ شرعي بعيد أي لفظ
 أدنى معناه وإن لم يكن لفظ الهبة وهذا أدنى إذا تقرر ذلك فالمراد لا يحل ما أن يكون أو دينا إن كان دينا صح عفوها
 بلفظ الهبة والعفو والأموال، والترك قطعاً لأن الإسقاط الظاهر في إسقاط ما في الذمة وكذا إن كان على قول ولا يصح
 فيتركان في اشتراط العفو في الثاني دون الأول ولا بد من القبول على التقديرات إذا كان عينا وسبباً حكم بالوفاق للزوج
قوله وكذا الوفاق الذي يبيده عقدة النكاح وهو الولي كالأب والجد للأب قبله ومن تولية المرأة عقدها اتفاق العلماء
 على الذي يبيده عقدة النكاح واختلاف من يبيدها بها بينا وجامع من العلة إلى أنه وفي المرأة كالأب والجد له وذهب
 آخر من إلى أنه الزوج ولكل واحد من الزوجين اعتبار من جهة الآية واستثناء إلى الرواية واعتبار الأولين من الآية إن
 بخلاف الأول فيقال وإن طلقتموه من قبل أن يمسوه وقد فرضتم له من فضة ف نصف ما فرضتم ثم قوله نعم إلا أن يغفوا
 وهو خطاب لغیر المختار والمراد به هنا النساء، بخلاف ذلك فإنه قال وللزوج نصف ما فرضها إذا طلقها قبل الدخول إلا أن
 الصف لها في فيكون لكل للزوج ثم قال أو يغفوا الذي يبيده عقدة النكاح فإن به بلفظ الهبة فناسب كون المعطوف عليه
 هو الغائب أو لو أراد به الأزواج لما عدل من المخاطبة إلى العائنة بل قال إلا أن يغفوا أو يغفوا إنهم وإن العفو حقيقة
 في الإسقاط الزام ما سقط بالطلاق أو لا يسمي ذلك عفو ولا أن إقانة الظاهر مقام المصير مع الاستثناء، بالمصير فلا فالأصل
 الدورية الأزواج يقبل أو يغفوا عما استحق لكم ولأن المفهوم من قولنا يبيده كذا تشبهه الزوج لا يصر في عقدة النكاح وإنما
 كان تصرف في الوطء إنما يتحقق في العقد الولي ولأن السند الهن العفو أو الموشيات فيجب ذكر غير الرشيدات ليستوفي القصة
 ولا أن قوله نعم إلا أن يغفوا استثناء من الإثبات فيكون نقيضاً وحله على الولي فيصير ذلك نفسه طرد القاعدة الاستثناء ولو
 حمل على الزوج لكان إثباتاً فيستثنى من الإثبات وهو خلاف القاعدة ولأن تعينه العطف الشرطية وعلى ما قلناه يشترك المعطوف
 والمعطوف عليه في الشيء ولو أراد الزوج كان إثباتاً فلا يقع الاشتراك وفي كل واحد من هذه الوجوه نظر أما الأول فلا المعدل
 من المخاطبة إلى العائنة والمخرج عنده وأحرف في جميع اللغة وهو من صفات البلاغة يستعمله الانفات ومنه قوله نعم حتى إذا
 كنتم في الفلك وجري بهم برح طيبة وأما الثاني فالعفو كما يطلق على الإسقاط مطلق على الإعطى، كما أشرنا إليه سابقاً
 من الأول قوله نعم والعائنة عن الناس إلى التاركين ما لم عندهم من ظلمة ومن الثاني فيقولونك ما إذا يغفوا قد العفو إلى الفضل
 من الأسوال الذي يسهل عطاؤه وقوله خذ العفو أي خذ ما أعطاك الناس من ميسر ولا خلاف أنهم لا تستغن عنهم ومخرج ذلك
 فيصير للأمر به ثم إن المهر قد يكون دينا وقد يكون عينا وإسقاط من المرأة وعلما أنها يتحقق في الأول دون الثاني
 فلا بد من المخاطبة إلى المعين على ذلك التقدير وأما الثالث فلا إقانة الظاهر مقام المصير واقع لغة وأصح حيث يشمل على
 لكنه لا يتم بدونه وهو صك ذلك فإثباتي العدد إلى الشبهة بالموصول نفسها على وجهين، لكم وسببه فإن من يبيده
 عقدة النكاح يصح أن يكون بيده العفو وهذا الشبهة لا يحصل بالمعبر بصير المخاطب بل ولا بالنصيح باسمه كما فر في علم
 العائني وأما الرابع فلأن المفهوم من يبيده عقدة النكاح من يقبل على فعلها أو عقد هالان التصرّف فيها يتحقق باسمه لا من وهذا

معنى يتبادر من ذلك ظاهر لا راد ان اقبل فان بيده عقدة كذا وتحقق هذا المعنى في الزوج اوضح لانه بيده اثبات النكاح
 بالقول ودفعه بالطلاق فييده حله وعقده بخلاف الولي المرأة فانه لا يقدر على جميع ذلك كما لا يخفى فقول ان الزوج لا يتصرف
 في عقدة النكاح وانما يتصرف في الوطى في غير النساء وما الخاص في العقدان لا يليق بغير الرشيد لان الولي ما يتصرف
 في مال المولى عليه بالحصول لا بالاستقاط والتضييع ولولا الفعل لواردها من جهة الاخبار بجرار عفو ولي المرأة لما امكن الحكم
 به من جهة الآية لان تصرف الولي في هذه الطريقة على خلاف الاصل فاستنفذ القسمة لافترق اليه هنا ولا يقتضيه المقام وما
 السادس فان كون قوله ان بعضه استنفذ من الاثبات ويقتضي ان يكون نقيا بني على ان قوله فخص ما فرضتم ان ثابت
 طهر وتجهه لغيره لا يقتضي ان بعضه لا يكون طهر شيئا وهذا التقدير غير متعين بل ولا يقتضيه المقام وان ذهب
 اليه جرح لان الزوجة تستحق نصف مهرها بالعقد جامعاً لجميعه على جميع العقول من الحاجة الى ما استحقاقه بالطلاق النصف
 هو الزوج لا الزوجة لان الملك عائد اليه به بعد ان خرج عنه فكانت قدره فلكم نصف ما فرضتم اولى من تقديره فلهن وعلى هذا فلا
 يتم ما ذكره من ان الاستنفذ يقتضي النفي من الاثبات نعم يمكن تقديره بوجوه اخرى على التقديرين بان يقال ما ذكرنا من التقدير
 فلكم النصف الا ان بعضه فليكون لكم الجميع ويكون دونه الى النفي ايضا لان النصف غير المجموع ضرورة ان الكل غائر للمهر فبعضه التقدير
 لكم النصف الا ان بعضه فلا يكون لكم النصف بل الجميع وقوله او بعضا الذي بيده عقدة النكاح على تقدير كونه الزوج بصير بعض التقدير
 فلا يكون لكم وهذا نفي بعد اثبات كما ذكره في مدعائهم وعلى تقدير كونه لا يكون لكم وهذا نفي بعد اثبات كما ذكره في مدعائهم وعلى
 تقدير كونه في الزوجية يمكن فرضه نقيا ايضا على التقدير الذي دعوا من ان المهر وطهر النصف وهو ظاهر وعلى تقدير كونه
 الزوج بان يراد طهر النصف الا ان بعضه الزوج فلا يكون طهر النصف بل الجميع كما ذكرناه او لاس اثبات الجميع موجب للنصف
 من حيث الغائرة الكل الجزاء فلا اخلال بالمرد على جميع التقادير وما السابغ في اية يظهر من جواب السادس فان المعطوف
 عليه يشير الى النفي على التقديرين وان كان بصيغة الاثبات على بعض الوجوه محض ما على ما ذكرناه من ان تقدير بعضه الموقوف
 للزوج اولى منه للزوجات فلا بدح من تكلف النفي في الاستنفذ منه ان سلم الاحتجاج واجه من جعل الذي بيده عقدة النكاح
 الزوج من اياته بان عقدة النكاح بيد الزوج حقيقة لا بيد ولي الزوجة لما تقر من ان بيده العقدة بقدر على حلها وعادها وهذا
 لا يكون لغير الزوج وبانه نعم ذكره عفوها الموجب لغير الجميع ثم عقبه بعفوها الموجب لغير الجميع ثم عقبه بعفوها الموجب لغير الجميع
 لها ذلك لوجوب المطابقة بين العنوين وتحقيقه من الجانبين بخلاف ما اذا جعلناه ولها فانه يكون قد اهل ذكره عفو الزوج واسا
 وبانه يقال قال بعد ذلك وان بعضه اقرب للقوى وهو يدل على دخول الزوج في العفو من وجهين احدهما وقوعه بصيغة
 المخاطبة المطابقة لخطاب الزوج سابقا كما انعم في دليلهم السابق والزوجات ودون بصيغة الغائب والثاني جعله العفو اقرب
 للقوى وعفو الولي لا يوصف بذلك لانه استقاط المال الغير وعائنه تكلفه ان يقع جائز الاوجبا للقوى بخلاف الزوجين والمتساب
 كونه ذلك خطا بالزوجين وتقديره وعفو بعضكم عن بعض اقرب للقوى وهذا واضح ولا يخفى من صبغة الغيبة الى الخطا
 على تقدير راداة كل من الأزواج والزوجات حسن ايضا على حلها بان تعبد بعد قوله المدهمة في بابا ان العفو يجانب المستحق اولى
 منه بجانب الولي لانه منصوب لمصلحة المولى عليه وحفظ ماله لا لاستقاط حقه والمحق ان الآية محتملة للقولين واثبات الحكم يجوز
 الاحتمال غير مناسب اليقين سلطة على الالة من الجانبين حصص ما حكم عفو المولى فانه مخالف للاصل والقياس فلا يصح
 اثباته بمجرد اللفظ المحتمل ان لم يكن مرجحاً من جانب اول الزوجين في تفسير المولى ليل من خارج وقد اختلفت الروايات
 ايضا فيه بما يوافق القولين واصحها عندنا ما دل على الاول فانه رواية عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال الذي
 بيده عقدة النكاح هو المولى لها ورأيت دفاعة في الصحيح قال سالت الصادق عليه السلام عن الذي بيده عقدة النكاح فقال المولى الذي
 ياخذ بعصا ويترك بعضا ويسر له ان يبيع كله وهذا يدل على اقتداره المصنف من القولين وهو منه اكثر اصحابنا ونهلم الشيخ
 في الخاتمة بعد عباية الاجماع والقول الثاني بتعديته الى من توليه عقد هامول الشيخ في النهاية وتلكه القاضي ويدل عليه
 صحة جرحه من سلم واذا بصحة قال سالت ابا جعفر عن الذي بيده عقدة النكاح قال هو الاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب
 مال المرأة من قرانها فيبيع لها ويشري قال في حقها لا يحق دفعه جائز في المهر اذا عفى عنه وشكروا في بصيرته او بعد اتمامه الآية

لم ينعقد يجوز اذ في مالها بالقرابة لكن هاتان الروايتان لا يقتضيانها على الولي لو الوكيل بل يتعدى الى الوصي ويدل على جواز
 تجزئه الولي عليها وعنفوه وقد تقدم الكلام في ولايته في باجاء وادخالها الا في الرواية تحول على كونه وكيلا كما حله الشيخ
 او وصيا ويكون تخصيصه على التقديرين تخصيص بغير تقييد لان الاخ لا ولاية له عندنا فلا بد من حله على احد الاسمين وهذا القول لا يخرج
 لصحة روايته الا ان الاختصار بالعنف مخالف للاصل على الاب والجد والى وقفا على منفع الوفاة وهو الوكيل ليس به
 عقدة الكناح حقيقة ولا امالة ومع ذلك فيه يد الموكلي فيه بالذات واعلم ان الشيخ غير في الكتابة عن الوكيل بقوله او وكيله
 في امر تبعا للرواية والمصنف عدل عنه الى قوله ثلثية المرأة عقد هذا ذلك لانها محلي على الوكيل على العموم بحيث يقول يدخل فيه
 وكالة العقد واعلم ايضا ان العلامة في المختلف اختار اختصاصه بالولي دون الوكيل كما ذكره المصنف بخلاف رواية ابى
 بصيرة المتضمنة لادخال الوكيل من سلة وهو يدل على حصص الدلالة في الرواية الثانية وقد عرفت ان الاول من روايته ورواية
 محمد بن مسلم يدل عليه وهي صحيحة السند كرواية الشيخ في ذلك الكناح وذكر الباقي في باب الاوليا فلم يفلح اليها من يخرج لها
قوله ويجوز للاب والجد والى عن بعض من بعض لغيرها العفو الوصي اختصاصه ببعض مع اطلاق يتوابع عفو
 في الامة وجواز عفو المعطوف عليه وهو المرأة مطلقا ما تقدم في صحة دفاعة الدالة صحيحة على عدم جواز عفو عن الجميع فكأن
 مقتبذة لما اطلق في الامة ولا فرق بين ابقا، بعضه بين القليل والكثير لتحقيق الاستماع بالجميع والاطلاق الامة والرواية فيقتضي
 علم الفرض في جواز عفو بين كونه محلي للولي عليه وعدمه نعم يشترط كونه بعد الطلاق اذ يقع قبل الدخول وقفا فيها خالف
 الاصل على موضع الدلالة **قوله** ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقها من حصول الطلاق لا من مضمون المصلحة ولا غبطة لير
 في العفو لما كان العفو لغير مالك المال بغير ان المال على خلاف الاصل وجب الاختصار فيه على مردود الحق دون وهو الولي المالك
 فلا يجوز لولي الزوج العفو من حقه ولا عن شيء منه لانه لا غبطة له في ذلك وقدره في الولي مقصود على المصلحة وانما خرج عنها ولي
 المرأة بالنظر الخاص ومن ثم منع بعضهم من عفو ذلك وتصور الولاية على الزوج مع وقوع طلاقه مولى عليه فيها اذ يبلغ
 فاسدا لعقد فان للولي ان يطلق عنه مع المصلحة كما سبق في بيان العيب ولو فرض ان بيده عقدة الكناح بايشمل دخل وكيل
 الزوج في الحكم المذكور كما يدخل ولاية **قوله** واذا عفت عن نفسها او عفى الزوج ونصف لم يخرج عن ملك احداهما يجوز العفو لانه
 صفة لا يتقيد بالاباقتضائه لو كان ريبا على الزوج او تلف في بيا الزوجة كفى العفو عنه الضامن له لانه يكون ابرأ ولا يقتضيه
 الى القبول على الاصح اما الذي عليه المال فلا يتقبل منه بعفو مالم يملك منه بذلك على العفو المعجب لبراة كل من الزوجين
 من حق الاخر ليس لمرء منه كونه سببا ما يجوز في نقل الملك والبراة منه بل المراد كونه سببا في ذلك اعم من كونه تاما او ناقصا
 او متوقفا على شرط اخر وان كان قد اطلق في الامة كونه العفو موجب لاسقاط الحق او فقله لان اطلاقه كذلك لا ينافي اعتبار
 امر اخر وهذا لا ينافي هذا الملك الفلاني لان الا ان يتبعه او يملكه ويخرج ذلك فانه لا يدل على ان البيع والتمليك باي جهة
 وفيما بين جبان نقل ملكه عنه ببيع مراعاة ما يعترف بنقل الملك لها اذا قلنا ذلك فنقول المهر اما ان يكون عينا او مونا
 وعلى الاولين اما ان يكون في يد ابيها والثاني اما ان يكون في ذمتها او بان قد اقبضه وتلف في يدها او في ذمتها وعلى
 الثاني لا بد من اذبحه اما ان يكون العا في الزوج والزوجة او من يقدم مقامها في معناها فنحقق الملك وانقاله وسقط له عن الذمة
 يتم ثبانا صورة الاولى ان يكون ريبا في ذمة الزوج والعا في المرأة فيحصل براءة ذمتها ويجوز عفوها لان العفو من ذمة الابرا فلا أثر له
 فيه سواء الفظ الدال عليه وان لم يقل من لم يقل من عليه الحق على الاقوى وقد تقدم في باب الجزية ويصح ذلك بلفظ العفو
 والابرا والاستقاط والترك والهبته والتملك لاشراك الجميع في الدلالة عليه الثانية الصورة مجالها ويكون عينا في يد فلا يكفي
 مجرد العفو لان ذلك بخلاف الهبة المعين بل لا بد من لفظ يدل عليها كاللفظ **الهبته** والتمليك او العفو على قول قري لا الابرا او سابقا
 وما شاء كلها ويشترط ايضا قبول المتهب ولا يشترط قبض جديد لانه لا يترتب قبض به باللفظ والتمليك جازية احكام الهبة من الزوم
 والجواز على ما سبق تفصيله الثالثة الصورة مجالها ان كان عينا في يد لكن كان هو العا في من حقه فيشرط فيه ما اشترط
 في السابق من الاجاب والقبول وينبغي ان يشترط ان ياتى تاه لانه خارج عن يدها الرابعة الصورة مجالها بان كان هو العا
 ولكن كان في ذمتها ولا يتقبل الابرا ما في معناها قطعا لاختصاصه بالذات الذي في ذمة المعفو عنه لا العا في ويتقبل بلفظ الهبة

التسليم وكذا بلفظ العفو على ما يظهر من المصنف وغيره وهو أحد الوجوهين لثبوت الآية له وظاهر العيان كغيره أنه لو حصل العقد بالتسليم
 كفى في نقل الملك وتشكيله بان غاية العفو الحاقه بلفظ الهبة فلا بد من القبول أيضا بشرط الموهوب أن يكون عينا أو مينا في غير
 الميب لينزل منزلة الأبرار وكلاهما شرف ههنا والأظهر اشتراط هبته بعينه ولا ثم انقاع صيغة الهبة والقبول بعينها والعفو عند
 انقاع صيغة الهبة أو التملك وإن وقع بلفظ العفو مثل الاجترار بدونه كان مينا ثم يفتقر إلى قبضته وتسليمه بعد ذلك
 علما باطلا فالآية والوجوب شرط القبول أيضا فلو كان للقبول منزلة الهبة وإن زاد عنها بغيره ووجه على الدين الحاشية أن يكون مينا
 في مينا فتكون هي العافية عنه والحكم فيه كالسابقة والأقوى فتقاربه إلى العقد بعد القبض فيها لأن ذلك مقتضى الهبة ولا وجه
 سواها ههنا هو الذي لا يشخ في المبسوط وإن كان مقتضى قول المصنف ما الذي عليه المال فلا يفتقر عنه بعفوها للاجترار
 بالتسليم مع العفو ما في معناه لأن العفو ما سمي مقام مقام الهبة وهي لا تنجح على الدين فاقام مقامها أولى وقد تقدم أن المار
 بالعفو في هذا المقام ما يشمل العين واستطاط المحل لا نفس لفظه السابعة الصورة جالها وهو كونه مينا في مينا لكن العافي هو
 هو الزوج وههنا ينزل منزلة الأبرار كما مر في نظم ويصح جمع اللفاظ السنة ولا يقتصر إلى القبول على الأقوى السابقة أن يكون عينا
 في مينا هو العافية أيضا فيشرط فيه ما يشترط في الهبة من العقد والأقسام في الثامنة الصورة جالها والعافي الزوج فيشرط فيه
 عقد الهبة ولا يشترط بعد الأقسام لمحصله في ميناها شرط الشيخ معنى مينا مينا يقتضي مينا في مينا والأقوى عدم اشتراطه
 تقدم البحث في بابيه والقول بالاجترار في هاتين الصورتين بالعفو وقياسه مقام التملك ما تقدم من الوجوه وفي الاجترار بدونه
 لما عرفت من وقوعه لغة بمعنى العطا ومبعض الأساطير حقيقة في كل منهما تعين حله على ما سبب من المعنى مضافا إلى ظاهر الاجترار
 بهذا الآية **قوله** لو كان المهر موقفا لم يكن لها الامتناع هذه المسئلة شبيهة بمسئلة جواز ائتمان المرأة من تسليم نفسها قبل قبض
 المهر وقد تقدم البحث فيها وكان ذكرها هنا أولى ولا خلاف في عدم جواز ائتمانها قبل الدخول إذا كان من قبلها لعدم استحقاقها
 المطالبة به حينئذ مع استحقاقه الموضع حال الكون لم يمتنع وفعلت محرما ولم يدخل ميناها الامتناع حينئذ الاظهر لعدم
 لما اشار إليه المصنف من استقرار وجوب التسليم قبل الدخول والحل في القول بجواز ائتمانها لا في الشيخ في النهاية حيث اطلق جواز ائتمان
 حتى يقبض المهر الشامل لحل النزاع اما بخصوص مسئلة فلا يعلم به قائل ولا ذكره احد من تعرض لنقل الاقوال وقد سبق البحث في
 ذلك **قوله** لو صدقها طهر من فضة فصاعدا لئلا يملكها قبل الدخول كانت بالحياء كح هذه المسئلة من فروع زيادتها العين
 في ميناها فان الصنعة زيادة الصنعة وهي في معنى الزيادة المسئلة وقد تقدم ان المرأة لا تجز على دفعها كذلك لمكان الزيادة
 بل تحسب من دفعها بغيره بالزيادة وبين دفع القيمة هذا اذا امكن اعادة العين الى اصلها كالفضة اما لو لم يمكن اعادة
 يعلى لولا حارة لم يكن ينقص في القيمة كالشرب بفضل تبصا فهو زيادة من وجه ونقص من آخر فلا يجز كلاهما على أخذ العين وقد
 المصنف الى الفرق بين المهر بان الفضة لا يخرج بالصناعة عما كانت قابلية في زيادة محض وليس كذلك الثوب وافضلته
 ومخالفة قبضا ويستفاد من الفرق انها فصلت الثوب بضاوان كان قد اقتصر على ذكر الحياطة لأن الحياطة يجرى بها زيادة
 ايضا لا توجب النقصات غالبا وإنما اوجبه التفصيل وأعلم ان المصنف مثل بصياغة الفضة انية تبعا للشيخ في المبسوط وليس
 بجيد على مذهبا لانا لا يجوز ان يتخذ انية من الفضة سوى اتخذها للاستعمال أم لا فيكون علمها انية غير محترمة فلهذا أخذ العين
 لأن الصياغة على وجه المهر لا قيمة لها شرعا وقد ذكر الصنعة وغيره ان الغاصب لا يضمن قيمة الصياغة المحترمة اكرها فالزوج هنا أولى
 بعد ذلك يجري على مثل ما جرى في اخذه انية لغيره لا استعمال كان أو ليس ولو مثل المصنف بعلمها حيا كان أو حسنا **قوله** لو صدقها تعليم
 سورة كانت هذه أو تستقد بالتلاوة لا يمكن تبقيها للطفرة قد تقدم جواز تعليم القرآن من أجله وعلمه أحكامه وذكرها نسئلتين
 احدهما بيان ما يصدق به التعليم ووجه ان تستقل بتلاوته صحيحا بغير شك فلا يكفي تبقيها للطفرة لأن ذلك لا يعد تعلمها
 ثم المعيار استقلالها بجملة منها يصدق عليها عرفا اسم التعليم للقرآن فلا يكون استقلالها بحجى الكلمة والكلمتين قطعاً لأن ذلك لا يعد
 تعلماً ويظهر من المصنف وجاعة الاكتفاء بالآية فلا نقلت بما برئت ونسئلت بغيرها فتمسكت لم يجب عليها اعادة التعليم
 واعتبر بعضهم تلك الآيات من جملة ما يحصل به الاعجاز وقد سرت قصيرة تشتمل على تلك الآيات والاكثرة والاكثرة والاكثرة والاكثرة
 قد يروى عن عاتق الآيات فيعلق تلك الآيات لا تستلزم نفي التعليم عما دونها لأن الآيات تختلف بالطول والقص فيعلم ما

من ثلث فيها ايات قصيرة ومجملها الاعجاز وفيها ما لا يصدق معه التعليم عن كدها شتان والقرحة ساجدين ثم ان كان
شرطها التعليم عن ظهر القلب شرط بثبوته فيه وتكوره على وجه يصيد في غاية اسم الحفظ عن فائلا يكون فرائده عن ظهر القلب مرة ولا
تكون قد بسكن لك وان كان المراد الله رب العالمين من المعصية اعتبارا استقلالها به بنفسها كذلك ثمان كان العرف
منسبها فلعل عليه والواجب ضبطه على وجه يدفع الامهات هذا اذا كان العقود عليه ايات مستعدة فلو كان اية وايتين
فلا اشكال في الابتداء بالاستقلال به الثانية لوقعت السورة المعنية من غير تعليم اية شذوذ لك التعليم لا نزع عن المهر
حيث بعد تعليمها لتلاوتها او لم يكن يتكلف عظيم زيادة على المعتاد ولا فرق مع تعليمها من غير بين بدلهما والتعليم
عليه لا اشكال في المنقضى ليس هذا كونا دين الانسان بغيره اذنه حيث حكم ببراءة منه لان تعليمه بنفسه لا يمكن ابقاءه عنه تعليم
غيره لان ذلك غير التعليم الجلي هو الخلف الذي **قوله** يجوز ان يجمع بين العقود المختلفة بعض واحد نظر الى جهالة ما يحصى
كل واحد من العوض بحيث ذلك ينظر الى العلم بمبدأ الجميع ولا يعتبر معرفة ما يحصى جزاءه كمالا رباعا مستعدة متعددة بنهي
واحد مع الجهالة التقيط لوزن عليها ان اجمع اليها التقدير المالك او يتقدم بظهور بطلان البيع في بعضها وكما
الجمع بين البيع والنكاح يجوز اضافة غيرهما كالاجارة وغيرها ووزن العرض المسمى على مهر المرأة ومثل المبيع
اخر ومثل العتق المستأجرة ومثل ذلك فلو كان العرض مائة مثلا وقيل مهر ثلثها مائة ومثل خمسة مائة مائة مائة مائة
اذا اثار هكذا **قوله** ولو كان معاهد دينار فقال زوجتك نفسي وشعك هذا الدينار بطل البيع لانه ربوا ومثلهما
ومع النكاح ولو اختلف الجنس مع الجميع اذا تزوج امرأة واشترى منها دينارا بدينار فقد جمع نكاح وشرع بعوض واحد
ابطل بيع الجميع بين العقدين في السابق ابطالها هنا ومن صححتها كما هما بنا اختلفوا هنا فقال الشيخ في المبسوط بطل عقد النكاح
والعرف ويصح النكاح بغير مهر وثبت مهر المثل بالدخول واختاره المصنف ووجه منادها باستعمال العقد على الربا حاشا
قد باع دينار بدينار ومنه الى احدهما النكاح فيسقط المعاوضة ولا يبطل النكاح لانه لا يتوقف على كون المعوض في العقد
علم غير مرة وفيه نظر لان الدينار والبضع يتكبد كل منهما ما يقضي به التقيط كما هو شأن العقود المختلفة في عقد واحد
واللازم من ذلك بطلان العرف خاصة وصحة النكاح يقضي به التقيط الدينار وعلى مهر ثلثها وعلى الدينار فلو فرض
مثلا دينارا ما يحصى لهم منه نصف دينار لا ثلثها على جعله في مقابلة دينار ويبطل البيع في نصف الدينار بالدينار
الذي يقابلها ولو فرض مهر ثلثها عشرة دنانير قسم الدينار على أحد عشر جزءا وكان المهر عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من الدينار
فلزم فيه بطلان البيع في جزء من أحد عشر جزءا من دينار ومثل هذا الشكل مختلفين جعلا في عقد واحد بعوض واحد ولا يلزم
من بطلان الربا بطلان الامرين لوجوب المنقضى للصحة وانتفاء المانع ولو اختلف الجنس بان كان المنضم للمهادنهما بالدينار ومع
المصرف والنكاح لانقضاء الربا حينئذ لكن يقبل لتعاقب في المجلس لماعة لثابت الصرف فلو فرضنا قبله بطلانها بقاء بالدينار
من الدينار ومع فيها انقضاء المهر من التقيط لان التقاضي في المهر المجلس غير معتبر وذكرها تين المسلمين في هذا الباب
وان لم يكن من سائله عندنا لان العانة عد من مفسدات المهر **قوله** لو اصدتها عبدا فاعقبت ثم طلقها قبل الدخول
نصف قيمته لولا اشكال في رجوعه الى النصف على تقدير عتقها قبل الطلاق لانقضاءه عن ملكها استقلالها لا زما بل رجوعه
عن اهلية الملك فنزل منزلة النازل فيلزمها قيمته نصفه وانما الكلام فيما لو اصدت فدبرته فان المهر ليس من الاستب
النائلة من الملك قبل موت المدة ولا من الاثمة وانما هو بمنزلة الوصية بالعتق او هدية وصية فهو باق على ملكها بغير مانع وقد
الزوج فينتقل الى ملكه لعموم قوله نصف ما فرضتم لان التدبير يبطون والملك اختيارا فبالاضطرار اولى وقيل ليس الزوج
في العين الا ان ترجع هي في التدبير وهي بخيرة في الرجوع فتدفع نصف العين او بقاءه فتدفع نصف العين او بقاءه فتدفع نصف
النصف نظر الى التدبير طاعة مقصودة قد تغلف فكانت كالزيادة المصلحة فلا يخرج على دفع العين وتعلق حراية العين ولا
عوض للعبد والزوج عوض عنه فيجمع بين الحقين بتقديم الاول والاخير **قوله** ولو دفع نصف القيمة ثم رجعت في الدبر قبل
كان له العود في العين لان القيمة اخذت لكانت الحيلولة وفيه تردد ونشأه استقراء الملك يدفع القيمة هذا تنوع عن القول
سبق طهعتين العين لو لم ترجع في التدبير فادفع ليه القيمة ثم رجعت هل يرجع له الرجوع في الرداد والقيمة قبل نعم لان حقته في

بإصالة لأنها المفروض وإنما انتقل عنها إلى القيمة لما منع التدبير فإذ زال المانع صار العقد كما لو وضع الفاضل القيمة على العين المقصود
لقد ردها ثم تدر عليها فان الدخ لم يقع على وجه المعاوضة بل كان كالحيلولة بينهما وبين حقه فإذا أتمك الوصول إلى حقه بقيت الزيادة
عدم الرجوع لأن حقه بالطلاق متعلق بالعين مع وجودها وعدم المانع من دفعها وبسببها مع المانع من دفعها وبسببها مع المانع
والفرض وجوده فيكون حقه في القيمة ينقطع من العين فيستحق كالزوجها ما عدا ثم عاوى إليها بعد ذلك ويقوى الأشكال لو كان
الرجوع بعد الطلاق وقيل دفع قيمته من حيث أنه لم يقبض حقه متى وجد عين ماله فيكون الحق به ومن أن حقه في القيمة حين الطلاق
لوجود المانع فلا يملك نقله إلى غيرها ويقوى في المبسوط بخبر هاتين الرجوع إلى نصف العين أو نصف القيمة وهذا كله بناء على التخيير
بمع من الرجوع في عين والأقوى عليه ينقطع الشئ **قوله** إذا زوجها الولي بد من مهر المثل قبل بطل المهر قد تقدم البحث
في هذه المسئلة في باب الأرباب وإن اختار صحة العقد ولو لم يصرح المصلحة وثبت الخيار لها فمع عدمها فان فتح فلما
مهر المثل مع الدخول كالمفوضة والمصنف هنا اختار لزوم المهر في السابقة اختار أن لها الاعتراض فيه بمعنى ثبوت الخيار ولو
كان الولي عليه وكذا زوجة الولي بأكثر من مهر المثل فلا اقوى وقوله على الإجازة كعقد المضوى بالنسبة إلى المهر في بطل
ثبت مهر المثل السابق بخبر الأخر في العقد هذا إذا كانت الصدقات من مال الولد فلو كانت من مال الأب جاز لأنه لا يخبر
للولد وإن دخل في ملك الولد **قوله** لو تزوجها على مال شاذ الية غير يعلم الوزن فلف قبل قبضه فابو أن يسمع المشهور
الاحتياط جواز الإبراء في الجملة لأنه أسقاط ما في الذمة لا معاوضة فلا يعتد فيه ما يعتد به من المعانينة وشبهه لجهة الجمول الذي
لا تمنع جها لته من تسليمه وتزويج الشئ في المبسوط ثم قى الجواز لكن بشرط أن يكون ما في الذمة محمولا للمهر ومن عليه الحق فلو كان من
عليه الحق فلو كان من عليه الحق عالما بقدره والتمس بخبر ما لم يحتج لم علم منه ما يعلم المدين لما تقدم على الإبراء لم يقع إذا اقوى
ذلك فيستغنى عليه بالوزن وجها على مهر غير معلوم القدر مع كونه شاهدا لبيع جعله لم يفتقد قبضه فلا وسيلة إلى التخلص
منه إلا بالتصالح أو الإبراء عنه فان اختاره فعل المختار من جواز من الجمول يصح هنا ولا يخصه التخلص في الصلح ولا اقوى في هذه
الصورة بين كون الإبراء قبل الدخول وبعد لزوم المهر بالعقد والجهل بمقداره لا يمنع من ذلك وكذا يجوز لها هبة إياه لو كانت
عنيه باقية على الأقوى ولو طلبها قبل الدخول بعد لزوم المهر بالعقد والجهل بمقداره لا يمنع من ذلك وكذا يجوز لها هبة إياه لو كانت
إياه لو كانت عنيه باقية على الأقوى ولو طلبها قبل الدخول فالحق في التخلص من النصف بالأب والصلح كالجمل **قوله** وكذا لو تزوجها
بمهر فاستدناست قبل الإبراء منه أو من بعضه ولو لم يعلم كميته لأنه أسقط الحق فلا يقع فيه الهبة ولو أبرأته من مهر المثل
الدخول لم يصح لعدم الاحتقات فيه بقوله فاستقر لها المهر على أن وجب مهر المثل في العقد على مهر فاسد كالمهر وبالأب ملك المهر
بالعقد بل بالدخول وقدره بمر سابقا فلا اقوى في وجوب مهر المثل بين كون سببه ذلك أو بالتقويض قبل الدخول لا يكون لها
في فترة الزوج شئ إلا أبرأته من مهر المثل حيث يكون هو الواجب فان كان قبل الدخول لا يصح مطلقا لأنه حينئذ أبرأه مما لا يجب ولا اقوى في
ذلك قبل الدخول لم يصح الشامل للمفوضة من مهرها فاسد بعد أن أشاد إلى القسم الثاني سابقا بقوله فاستقر وإن أبرأته منه أو من
بعضه شاع كصفه وثلاثة بعد الدخول مع وإن لم يعلم كميته بناء على ما سلف من جواز الإبراء من الجمول ولو أبرأته من مقدار منه
معين كعشرة وناقص جعلها جميعا صح أيضا وهو جار على القليل إذا علمت اشتغال مهر المثل عليه فصار عمدا ويحتل قويا عدم
اشتراط ذلك بملكه اتفاق كون بقدره أو زديع الإبراء بحيث وإن كان انقضى لغا الإبراء في الزائد وشبهه ما لو كان مهرها
معينا في العقد لكن نسبت مقداره وكذا غير المهر يعلم أنه لا يقع في المبسوط أطلق القول بكون المهر الفاسد بوجوب مهر المثل بالعقد
لأنه لو طلق قبل الدخول لم يفسد نفسه وجب به بالدخول بالمفوضة وزج عليه جاز أبرأها لها من مهر المثل من غير قبضه بالدخول
وتبذره في المفوضة فخلعت والمصنف أطلق أنه الدخول بما يشمل الأمرين وهو جيد على من هبته وكذلك منع الخلقة في الخبرين
وأما في التواعد فمخ بين عبارة الشيخ في الأولى وعبارت المصنف فطلق الحكم بصفة البراءة من مهر المثل من المهر في سادس مخ
تقبيل بالدخول ثم أطلق القول بأنها لو أبرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح في آيات العبارة استدانة ظاهر ما عدا خبره إلى التفتيح
بجلا الأولى على وقوع الإبراء بعد الدخول ليوافق من هبته في الخبرين واختصص الثانية بالمفوضة ليوافق من هبته الشيخ **قوله** إذا زوج
ولده الصغيرة فإن كان لم يبال فالمهر على الولد مع هذا هو المشهور بين علماء نالنا نعم فيه مخالفا وأجاءهم التهمة ماله عليه كعنه

محمد بن سالم عن احمد بن عمار قال سالت عن رجل كان له ولد فزوج منهم اثنين ورضى الصداق ثم مات من ابن له حبب الصداق من
جلته المال او من حصتها قال من جميع المال انما هو بمنزلة الدين وصحة الفضيل بن عبد الملك قال سالت ابا عبد الله عن
الرجل يزوج ابنته وهو صغير قال لا بأس قال قلت يجوز طلاق الأب قال لا قلت على من الصداق قال على الأب ان كان منه لهم
وان لم يكن منهم وهو على الغلام الا ان يكون الغلام قال فمضت له وان لم يكن منهم وسقطت عبيد بن زائدة قال سالت
ابا عبد الله عن رجل يزوج ابنته وهو صغير قال ان كان لابنه مال فغلبه المهر كان لم يكن للأب مال فلا بد ضامن المهر من اهل
بطنه واستثنى في النكاح من الحكم بضمان الأب لم على تقدير ففقر الأب بالوضحح الأب بنفي القنات فانه لا يضمن ورجل قوله
في الرواية ولم يضمن على عدم اشتراط الضمان لعل اشتراط عدم ولا يجوز ان اشكال لان النكاح الفسخي يشترط لما استثناه وحله
على غير محتاج الى دليل نقل بغيره حتى يعجب حملها على ذلك ولان العيب لا يحتاج الى نكاح فلا حظ له في الزمان المهر في ذمتهم
الاصل عنه ونزوح الولد لم يثبت توقف على وجوب المصلحة بل على استثناء المنفعة ولو قيد ذلك بما اذا كان في الزمان العيب المصلحة
له بان كانت الزوجة مناسبتة له وخاف تموتها بدون ذلك ونحوه قريب من الصواب الا ان تحقيق الموضوع الصحيح يدل على ان لا يجوز
من اشكال ولو كان العيب كالعيب المهر دون بعض الزمان منه بنية ما يملكه ولزم الأب الباقي والطلاق الموضوع الصحيح يدل على ان لا يجوز
عدم الفرق في مال العيب بين كونه ما يصر في الدين على تقديره وعينه فيشترط ما لو كان له وار سكن ووايه وكوب ونحو ذلك وجوب
الاطلاق ان الحكم بوجوب المهر في ذمته حينئذ لا يقتضي صرف ماله المملوك في الدين وانما يضمن بشئ من ذمته على هذا الوجه وبقي
الحكم بوجوب المهر في ذمته من هذه الاشياء امر اخر يقتضي انواعا الشرعية ان لا يوفى وان طلبت الزوجة وبقي في ذمته الولد الى ان ينفذ على
العنفاء جميعا بين المسلمين اذا تقرر ذلك فتقول كل موضع لا يضمن الأب المهر منه لو ادعى بغيره عالم يرجع كالواو اه الاجير ولو ضمنه من غير
المهر بذمته فلا يرضى بعد ذلك هل يرجع به ام لا يختلف كلام العلامة في النكاح في موضع منها جرد وجوبه ان قصد بالضم ان يرجع
محتجا بان قصد الرجوع هنا جري مجرى اذن المصروف عنه في الضمان وفي موضع اخر قطع بعدم الرجوع محتجا بان ادعى الارجب
عليه بالشرع وفي الفرق بين ممانته كذلك وان له ابدا فنظر لانه بالنظر الى الطفل يرجع في الموضعين وبالنظر الى كونه وليا فاستدل
للنظر بعناية المصلحة الا ان يدعي عدم الضمان في الموضعين فاذا ادعى ضمن بطريق الولاية على قصد الرجوع على الطفل ويخبر عن هذا
ان يتقيد بكون ذلك مسطرة للطفل فان مطلقا فناء الدين على العسر وانما من سحق الى اخر لا يكون مصلحة مطلقا بل قد يكون
كما لو كان المسحق الثاني اسهل من الاول وارفق بالمديون وقد ينعكس فاذا انضم الاكوان الاما والضممان مصلحة للطفل وقصد
الرجوع عليه بخلافه والاولا علم ان الضممان والفسخي هو ودها الاب اذا زوج ولده الصغير وفي تقدير الحكم الى الحد له وان
علا وجها من ان في معنى الاب اهل باب حقيقة ولهذا كانت ولايته عليه حقيقة ولهذا كانت ولايته عليه حقيقة اخرى من
ولاية الاب ومن منع كونه ابا حقيقة ولهذا سمح عليه فيقال ما هو بوجه بل جده ومطلق الاستعانة من الحقيقة والوجه الاضطراري
في الحكم الخالف للاصل على موضع البقي وهذا **قوله** لو دفع الاب المهر قبل بلوغ العيب فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف او ا
دفع الاب المهر من الصغير مع بقاء الولد بغيره عاود اعسا د لكونه مناسبا ثم بلغ العيب فطلق قبل الدخول زال ملك المرأة بقبضه
وهل يعين الى الاب والابن الا في الثاني وهذا الذي قطع به المصنف ان تزوجه بعد ذلك لان المرأة ملكته بقبضه اياه منه سواء كان
قد تزوجه من قبل ام لا ومن ثم كان النكاح ارجوز النصف بالطلاق ثابت للزوج بالنسبة لا مطلقا لكن بالنسبة السابقة يقال انه يعين
الى ما كانه وانما ملكه الابن بالطلاق من غير ابيه فاشبهه بالوجه وبه الاب لا جني ثم وبه الاجنبي المارح قول المصنف لان ذلك يجري مجرى
العتبة له فحمل ان يريد به ما ذكرناه من انه يجري مجرى هبة المرأة لابن لان الملك انما انتقل عنها وان يريد به ان دفع الاب المهر من
الولد يجري مجرى هبة اياه فلا يعود الى ملك الاب لان الاب لا يرجع في هبة ولده وعلى التقديرين فان الشبهة تقرب لاحاجة الحكم
اليه ووجه تزوجه المصنف في ذلك ما ذكرناه ومن ان المهر عوض النصف وهو ملك للولد قطعا فيكون عوضه عليه ولزمه الاب من
حيث الزمان وفي الصغير الذي لا يحتاج الى النكاح لا يوجب كونه مفعلا هبة له وان ترك سنه لهما فلا يلزم استاؤهما في الجميع الامكام
وانما القصد منه وفاء دين الولد فاذا ابرت ومنه من النصف بالطلاق ينبغي ان يعود الى الاب وان ظاهر قوله نعم بنفسه ما تضمن
عوده الى الفأرض وهو لا بد من بلوغه نصف ما فرضه كان النصف الاخر باقيا على حكم المال السابق وجوابه منع كونه استلزام

ملك الولد البضع كون عونه عليه وانتقاضه ظاهرا بالمتنازع فان العوض على الاب اجاعا انما الكلام في عوده بعجز وجهه ملكه ^{في} وفاته ثم لا نقول ان دفع الاب له هبة حتى يلزم ما ذكرناه وانما فرضناه سنزلا لنزلهما لما بيننا من المناسبة والا فله من وفاته
المستحق عليه وانتقاضه من المستحق بالطلاق ملك اخر فهو على الزوج لا اختيار فيه لاحد وما الاية فخصناه كون الفادى
الطلاق وان العائد اليه نصف ما فرض وسلسلة النزاع خارجة عنه اذا عرفت ذلك فنقتضى قول المصنف فلو دفع الاب المهر لمجر انه
لم يكن دفعه لا يستحقه الولد بل يترادى الاب من النصف ويلزم دفع النصف الى الزوجة ولهذا قطع الشيخ في الميسر وبعد العلاء
في المقاعد وجهه ما سبق من ان دفع الاب من ثلثة الهبة للولد فبعد بعضها الا رجوع فيها وقبله غير متحقق فترادى من النصف ولا يملكه
الولد لعدم القبض وهذا يترادى لو كان الاب يتبعها بالادفع عن الصغير كما اذا كان الصغير ميسرا او معسرا وقد شرط الاب في العقد عدم
الضمان على ذلك القول اما ان التزيم ابتداء كان اذا كان الولد معسرا ولم يشرط عدم ضمانه فان المهر يلزم بالعقد سواء قبضته الزوجة
ام لم يلق لو كان عينا ملكة بما هاهنا سلف فلا يظهر الفرق بين قبضتها وعدمه هنا والتعليل بالهبة لا يظهر الا مع التبع لزم
ابتداء قولنا في الولد المهر من ولده الكبير يزعم ان طلق الولد في ما تقدم من التعليل في الصغيرات في اياه عن الكبير بل هو اول ان
الاب يتبع خصه عنه فهو كما بقا، ومن الغير غير ان ذروهم بمنزلة الهبة للولد وانتقاله الى ملك الزوجة بالعقد بمنزلة تصرف الميت
الموهوب والحق ان النصف يعود الى الولد ايضا كما ذكرناه من انتقاله من ملك الاب وعوده الى الولد المطلق بملك جديد
في عناه ما لو دفعه عنه اجنبى وهنا يظهر الفرق بين دفع الاب المهر الى المرأة وعدمه لانه لما يكتسب المهر الا من المهر بغيره بغيره بالانها
فلا يخرج عن ملكه الا بدفعه فان دفع الجميع كان الحكم كما سبق وان دفع النصف وطلق الولد قبل الدخول سقط النصف الاخر عن ذمة
الزوج فلم يجز على الاب دفعه الى الولد بغير اشكال انتقاضا ما يقتضيه والمصنف تردد في حكم سنن من اعترف دفعه عن الولد الصغير
والكبير وقد سبق وجهه في الصغير ما وجهه في الكبير فلم يفرق بين ان دفعه قضاء ومن عن الغير غير ذمة وهو لا يستلزم ان
يكون هبة حتى يقال ان الولد ملكه ولم يجر الاب الرجوع في هبة الولد على تقدير كونه اجنبيا يلزم بغير حكمها به والاصل
بقاء الملك على ما كان حيث لم يتحقق قصد التملك بل غاية ارادة براءة ذمته من الدين فاذا ابرئت بالطلاق عاد المال الى المهر
وجاز به ما سبق من الحكم بانتقال ملكه على تقدير الدفع الى المرأة قطعنا وان لم يجعله تملكها للولد والزوج مستحق النصف بالطلاق
بحكم جديد لا يحكم الملك السابق بقوده الى الملك الاول بعدم العلم بانتقاله عنه يحتاج الى الدليل وان لم نقل بكونه هبة
واما بناء الحكم على ان قضاء دين الغير لا يستلزم دخوله في ملكه هنا ام لا وان على تقدير الملك بكون هبة ام لا وان تصرف الموهوب
هل يفيد بيع الواهب الرجوع ام لا وان المدفع هل هو الواجب بالعقد ام لا فكل تكلف سقني عنه بالحكم ملك المرأة لا قبل الطلاق
وكون الطلاق نافلا الملك النصف لا طلاقا واعلم ان الشيخ في الميسر في عدم النصف قطع الى الولد كما ذكره المصنف
من غير تردد ووافق كلام العلامة في كسبه في ان الحكم في الصغير كذلك واختلاف كلامه في الكبير ففي الثاني كونه لا ريبا قطع بكونه
حكمه حكم الصغير في عود النصف اليه وفي الرجوع رجوعه الى الاب بعد حكم بكونه للولد وفي القواعد استشكل بعدم
حكمه بكونه للولدا ايضا وبالجملة فلم يتحقق في الصغير خلاف وانما هو ظاهر في الكبير وانما تردد المصنف نظر الى ما يظهر من عدم اعادة
تعليلهم المدعي فان الشيخ وعنه انما علموه بكونه هبة لا يرجع فيها بعد قبضتها للزوج او بعد التصرف فيها ولا يخفى مضور التعليل قولنا
النظر الرابع في المتنازع اذا اختلف في أصل المهر فالقول قول الزوج في الاشكال لو قد زال المهر ولو باردة واحدة لان الاصل
والزينة غير معلومة اذا اختلف الزوجان في أصل المهر بان ارجع الزوجة عليه المهر الذي عنده وما ادى ملك من غير ان يتبعها
الى القدر او التسمية او عدم فقد اطلق المصنف وجامع من ارجع تقديم قول الزوج مطلقا اما اذا كان الاختلاف قبل الدخول
ففي ارجح العقد لا يستلزم المهر لانها كانه عند منع التفرع ثم يمكن استمرارية الزوجة الى موت احداهما قبل الدخول اما اذا وقع بعد
الدخول ففي وقوع قبول قوله اشكال لان العقد ان اشتمل على مهر فهو للأزواج به والاصل بقاءه والادلة لا لا لزوم بالدخول مالم يثنى
والمصنف بعد ان استشكل الحكم ولا عقبه بقبول قوله ايضا استدل بالبراءة الاصلية وتوجهها ان العقد المهر على الزوج والادلة
بذلك اهم فلا يدل الخاص وجهه من ان الزوج قد يتغير معسرا او غير معسرا وكان المهر في ذمة الاب وكان عبدا وجهه براءة فكان
المهر لا زال للمهر في الرجوع على الدخول لا يقتضي رجوع المهر في ذمة الزوج فيتمسك عند اختلاف باصله براءة ذمة الزوج

ويعلق عنهم الذين انكروا هذا التوجيه حسن حيث يكون الزمجه محتملا لكونه باعد الوصفين فلو علم انفرادها في حدها بان كانت حربية
ولم يتزوج المرأة المدعية الا وهو بالغ او مات ابوه قبل ان يتزوجا وخبر ذلك لم يتم التمسك بالبراءة الاصلية للقطع حينئذ باشتغال
رشته بعرض البضع لا يحصر الامر حينئذ في الامرين على سبيل منع الخلو لانه ان كان لم يسم بهرا فقد استقر عليه بهر المثل وان كان قد
سمى استقر المسمى والاصل عدم دفعه اليها واللائم من ذلك ان يلتفت بالانكاره بل ان كان يحكم عليه بهر المثل او ما يدعيه المرفوع ان كان
اقل نظر الى ان الاصل عدم التسمية الموجب لذلك واما ان تطالب بحجها بغير اصل لانكاره فان ادعى تسمية حكم عليه بالمسمى الى
ان يثبت براءه من بهر او عدلها فثبت عليه مقتضى التفتيش ومن الاصل ان ينظر الى صدور الامرين الموجبين لبراءة رشته من المهر
بعد الدخول فلا يعارض بهما الاصل من ايجاب الوطى المحرم عوضا فوجب عليه بهر المثل وهو قتيار العلامة في الارشاد ولا
بد من تفهيد بعدم زيادة على ما يدعيه لان الزمان عنه ينفي باقرار المدعي فلا يجب وتقول اليه فان قيل بعدم عوض البضع
غير محرم في بهر المثل لانه كما هو في شؤنه بالتفتيش مع الدخول بتسمية مقداره مطلقا بمثل تسمية اقل منه الى ان تبلغ في
القلة عدل المهر كما اشار اليه المصنف بقوله لا اشكال لو قدره بازنة لان الاحتمال تحقق والزيادة غير معلومة واذا كان
عوض البضع محتمل للجميع وذلك رشتا كما بينهما الاجمك بالعدد والزائد عن المحتمل لا صالة البراءة منه قلنا ثبتت القدر والاقول
موقوف على التسمية في العقد ولم يدع الزوج والاصل عدم التسمية مطلقا وان كان خلاف الظاهر لان الاصل يقدم الظاهر لا في
النادر ومقتضى الاصل وجوب بهر المثل لانه المترب على الدخول مع عدم التسمية ويمكن موافقة الظاهر بهر بوجبه اخر بان يقر
انه الاصل عدم التسمية والظاهر المعتاد التسمية بكون هذا في الظاهر ايضا ان التسمية لا تقع بدون بهر المثل لان ما دون ذلك
في غاية الندرة وفي سائر الاصناف والازمان فالاصل والظاهر متطابقان على ان المرأة مع الدخول لها يكون مستحقة بهر المثل في
الزوج عوض البضع فلا مانع من الحكم بها خصوص مع اشتغاله بذلك الامر من النادرين حتى لا يبقى في الاصل تسمية واما احصاء تقدير
ما دون ذلك فيبقى بالاصل والظاهر لانه لم يدع الزوج فلا يلتفت اليه والعلامة قول اخر في التحرير انه اذا وقع الاختلاف في المثل
بعد الدخول يستفسر هل سمي ام لا فان ذكر تسمية كان القول قوله مع اليقين وان ذكر عدلها لم يسم بهر المثل وان لم يجز شي من جبهه حتى يبين
فيه نظرين وجوه احدها ان الاستفسار لا يجمع فادارة الكلام فانتهى بدونه وقد عرفت ان بحجها الاعتراف بالتمسك مع الدخول لم
حكم بتسليمه فلا يجب الاستفسار وان كان جائزا وثباتها تقدم قوله لو ادعى التسمية ولا يخفى بافيه لان الاصل عدمها فكيف يقدم
قوله انها انما هو بالنسبة اليها مدع ولا شك فلا يكون القول قوله وفي الفتاوى اطلق تقدم قول الزوج في التسمية ايضا لم
يكون كوفي ذلك عنه وعموم اليقين على انكروا بنية وثباتها جبهه ان لم يحج حق يبين فانه تعجز عن عقوبة لا سبيل لها كما ذكرناه من
انه الدخول يقتضي حكمه فحكم بما يثبت عليه لان اقراره بالزوجية والدخول سئلزم اقراره بالحق حيث يفتقر عنه الاعمال لان النادر
ان فلا وجه لجبهه ثم ان كان الواقع خلاف ما يحكم فعليه ان سمي ويدعيه والا فالحكم بالظاهر وبما يوافق الفتاوى الشرعية وانه
يتولى السرار وفي الفتاوى عدم حكمه بتفصيل اخر اقل اشكال من تفصيله في الخبر ولكن غير مستوفى للاقسام فقال التحقيق انه ان انكر
التسمية صدقت باليمين لكن ثبتت عليه قبل الدخول مع الاطلاق المتعة مع الدخول بهر المثل والاقرب ان دعوى هاتان تقررت بينهما
ثبت ما دعت ولو انكر الاستحقاق عقيب دعوى اياه او دعوى هات التسمية فان اعترف بالتمسك فالاقرب عدم سماع هذا
اللفظ والقسمة الاول منه لا اشكال فيه واما الثاني فهو انكاره الاستحقاق فهو اصل المسئلة لان القسم الاول وهو انكاره التسمية
مسئلة اخرى لا اشكال في قبوله فيه ثم على تقدير سماع دعوى عدم الاستحقاق لعدلهن ما يفتقر من الحكم هل يثبت عليه بشي او يطالب
بجمل اخر على تقدير المطالبة هل يجب بالعلم بجمل او لا ومع ذلك ففي قسم اخر وهو النادر في قدرا وان قل كما ذكره غيره وذكره هو
في غيره ولا يخفى عنه ذكر اختلاف هنا في العقد وانه راجع اليه لان تلك المسئلة اخرى غير هذه اراصل هذه لدعواها عليها اصل
فيقد منه بعدد مثلا وتلك فيها دعوى ما زورا واعتراف بما قلناه وبما قلناه من دعوى اصل المهر غير سموعة بيا على
سماع الدعوى المحجولة فلا بد من تحريها بالقول فيرجع جوابه بالتقدير الى الاختلاف فيه وعلى هذا فيكون تركه اجري من قول في
الخبر بعد ذلك فلا اشكال لو قدره بان لا يصح ان يكون بهر او قوله لانه لو قدره بالمهر ولو بازنة وخبر القول ليمت بغير
المسئلة على اربعة اوجه اولا دعوى الزوجة بالمهر مطلقا فيقول ليس عندى مهر وهذا اصل المسئلة المفروضة الثاني ان يفتك

عليه المالك فيقول نعم لك عندى سؤل دوم مثلاً وهذا الرابع هو مسألة ان جوابه عقيب دعواها المهر مطلقاً او مقدراً اذا وقع بتفريقه مطلقاً
وكان ما يمكن من جهة البراءة بان كان تزوجاً محجولاً الاصل بالنسبة الى مباشرة الابلية صغيراً او نكحاً فالقول قوله مع ميمنه لامالة البراءة
وان كان الفرض نادراً لان مجرد الاحتمال كاف في استصحاب الاصل السابق وانما يقطع بثبوت ما قبله عن حكمه وان لم يحتمل
تعلق المهر بنسبة غيره ابتداء بان علم ان كان تزوجاً بها بالعبارة ان كان قبل الدخول حكم عليه بمقتضى النكاح بشرط ان لا يخل
فان طلق قبل الدخول لزوم المتعة الا ان يزيد عن مدعاها اذا حلفت على ذلك وان كان ذلك بعد الدخول حكم عليه به المثل
مع ميمنه الا ان نفى ما قد عيه فيقتصر في الحلف عليه ليطابق الاصل والظاهر عليه كما اسلفناه ولو عدل قبل اثبات ذلك عليه في
دعوى لا يثبت في الاول بان قال كما سنبين قدراً ولكن وصل اليها ارباً من ذلك سمعت الدعوى التي تبت عليها حكمها من قبل
قوله في القدر وتقول قولها في عدم القبض والبراءة وان وقع جوابه ابتداء بالاعتراف بعد معين قبل قوله فيه لامالة البراءة
من الزائد على اشكال في هذا القسم ما من ولو استفسر او اتفقا على التسمية او عدما وترتب عليه حكمه كان حسناً الا انه غير
مستعين في هذه المسئلة امور ينبغي التنبه عليه الاول في قول المصنف وعنده لا اشكال لو قد المهر ولو بارادة لان الاحتمال
محقق والزائدة غير معلومة نظراً الى الاشكال الرابع ايضا لان دعواه ذلك القدر ان مطلقاً اى مجرد عن ميمنه تسمية
وعدها ما سلف من موجب مهر المتكاث فيه واحتمال كونها قد راد بعد ذلك ابتداء فراجع الى الاختلاف في التسمية والمقدم
منكرها لا مدعيها فكيف مع الاطلاق وان كان وقع اتفاقاً فيما على التسمية ودعواها اكثر من ذلك فهي مسألة لا اختلاف في القدر
وسياق الكلام فيها الثاني لو وقع بهذا الاختلاف بين ورثتها او من احداهما ورثة الاخر حكمه ما لو وقع بينهما مثلاً
لو ادعته الزوجه وقال انك تزوجت لا اعلم الحال او كان صغيراً او غائباً الثالث الادرة في كلام المصنف وقفت على وجه المتعة
في قبول قول الزوج لو ادعى قد لا قليلاً وهي كناية عن قبول اقل متول لا على وجه الحقيقة لا بما عرفت متول الا ان بعض قد راد من
الوزن لاحد القدرين وبعد الاجماع ايضا لو رادتها عن اقل متول والاول جرباً بانها على اصلها وجعلها بطريق المبالغة في قبول
القليل لا يقول نفسها في قبول قوله بقدر قول ولو شق برة ومن بنى سجداً ولو كثر فطاة فان ذلك على طريق المبالغة
الكتاتير في ان اسمه يتم بقدر القليل والكثير الرابع وما تقدم بعض المتأخرين ان هذه المسئلة اجماعية وان الاحتياط مقتضى
على قبول قول الزوج في المهر مطلقاً نظراً الى إطلاق المصنف وجاعة قليلين تحصر الحكم كذلك وان قول العلامة بخلافه
لا يقدح فيه وهو ناشئ عن عدم تحجج حقيقة الاجماع على الوجه الذي يصحح عند الاحتياط ومع ذلك الكلام اكثر المتقدمين حتى
الشيخ في المبسوط والنهاية طعن عن فرض المسئلة وانما ذكرها مسألة الاختلاف في قدره خاصة تبعاً للضوارد فيه والمتمسكين
لهذه المسئلة ذكروها بطريق الاجتهاد واختلف لذلك او اوهم حتى من الواحد في اربعة مختلفة كما اتفق للعلامة والجمع فيها اساساً
اليها اليه الدليل على الوجه الذي ذكره او غيره **قوله** ولو اختلفا في قدره او وصفه فالقول قوله ايضا هذه مسئلة الاول
ان اختلف الزوجان في قدر المهر بان ادعت انها استحق عنده من جهة المهر بانه وبنار سؤل كانت ذلك جميعه ام بعضها سؤل كانت
قبل الدخول ام بعده فقال الزوج بل خمسة والثمن بين الاصحاب لا يعلم فيه مخالفاً ظاهر ان القول قول الزوج مع ميمنه
والاصد منه قبل الاتفاق ظاهر صحيح اي عبيده عن اب جعفر عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فادعت ان صداها ثمانية وبنار
وذكر الرجل انه اقل ما قالت وليس لها بينة على ذلك فقال القول قول الزوج مع ميمنه لامالة البراءة فشر من الزائد وان
فيه مدعى عليه وهو منكر فالقول قوله لا فرق بين كون مدعاها ما بينت لمرأته عادة لا مثلاً وعدمه عند العلم الاول
والمرجع قول المصنف ولا اشكال لو قد رادته وان جعله من اقسام المسئلة الاولى ومقتضى اصحاب الطلاق الاحتياط
الرواية انه لا يفرق هنا بكون ذلك تسمية ام من مهر المثل وللخروج في ذلك مجال لان لو كان بعد الدخول مع اتفاقها على عقد
التسمية فالواجب المهر المثل فاذا كان القدر الذي يعترف به اقل منه فدعواها في قوة ابقاء الزائد والتخلص منه بالبراءة ونحوه
ويخرج لك لا يقبل قوله فيه وكذا مع اتفاقها على التسمية لهذا القدر ولو ادعت في تسمية الازيد بل الشيخ في فرض المسئلة في
هذا القسم الاخير ومع ذلك ففيهما معاجت لان مع الاطلاق كما يحتمل كون بطريق التسمية محتمل كون بطريق البيع المحرم وعنده
مطلقاً المثل وانما يبعين غيره بالتسمية والاصل عدماً وهذا الاصل يقدم على امالة البراءة لوجوب التالف فيها ومع اختلافها في قدر

التسمية بكون كل منهما سكر لما يدعيه الاخر منهما فلو قيل بالتخالف وجوبهما المثل كان حسنا الا ان اطلاق الرواية الصحيحة المتداول
 لحل النزاع يوجب ما اطلقه الاصحاب على ما فيه من الخرافة ومن ثمة قال العلامة في القواعد وليس بجيد من الصواب تقديم من
 يدعي من المثل فان ادعى السقيا او عت الزيادة مخالفا او رد عليه ولو ادعى الزيادة المختلفة احتمل تقديم قوله لانه اكثر
 من المثل وهو المسمى ولو ادعى التقتض احتمل تقديم قوله وهو المثل وعلى كل حال فلا خروج عما عليه الاصحاب وان لم
 اطلاق النص الصحيح وان كان ساقط به العلامة في محل القرب الشائنة اذا اختلفا في صحة المهر كالصحيح والمكسر الجيد فالردي
 فالقول قول الزوج مع اليقين سواء كان ما يدعيه بقدر المثل ام اقل وسواء كان قبل الدخول ام بعده لاساله براءة ومنه
 بهما يدعي المرأة من الوصف لانه قد والحق به بعض الاصحاب سألوا خلتا في الحلول والتأجيل وفي تقديم الاجل جعله من
 افراد الاختلاف في الصفة وليس كذلك بالاصل عدم التأجيل وعدم زيادة الاجل عما تدعيه وهي المكسرة وهو المدعى بتقديم قوله
 بينهما منوع ولو قيل بالتخالف على تقدير الاختلاف في الصفة لانه كلاهما يتكررا يدعيه الاخر خصوص ما مع تصريح كل منهما بكون
 ما يدعيه هو الذي وقع عليه العقد كان وجهها ثابتا هو المهر الا ان يزيد ما يدعيه الاخر او ينقص ما يدعيه الزوج والحق جامع بين
 الاصحاب منهم الشيخ في المبسوط وابن اوديس والعلامة في التجر واختلافهما في جنسهما في الاختلاف في قدره كالوقالت المهر بانه دينار
 فقال بل بانه دينار فقال بل بانه درهم واستدلوا عليه بان الزوج منكر فيكون القول قوله والاشكال فيه اقوى ووجه
 التخالف فيه وفي الا ان الاختلاف امر منعه راسا وجامعا عن العانة انبثوه في اكثر هذه المسائل حتى في الاختلاف في مقدار المهر وما
 حققناه اظهر ولم يتعوض عنه لا اختلافهما في الجنس ولا العلامة في غير التغيير **قوله** اما لو اعبر بالمهر ثم ادعى تسليمه ولا يثبت
قوله المرأة مع يمينها وهذا ما لا اشكال فيه لكن في رواية الحسين بن زياد اذا دخل الرجل بامرأته ثم ادعت المهر وقال الزوج
 قد عطيتك فعلمها البينة وعليه اليقين وهي ضعيفة السند مقطوعة لكن قد تقدم في معناها حقيقة عبد الرحمن بن الحجاج عن علي
 بن عبد الله عن وفي اخرها اذا اوصيت ودخلت ببنية وطالت بعد ذلك فلا شيء لها لانه كغيرها ان تستحل بامرأته قبله من
 صداقها قليل ولا كثير وعلى من يثبتها ابن الجبدي تقدم قول الرجل في البراءة من المهر بعد الدخول وفوطها في شؤنه قبله **قوله** في البينة
 هو الاول وانه لا فرق بين وقوع قبل الدعوى وبعده لو وقع قدره ما فقلت ودفعته هبة فقال بل صدقا فالقول قوله
 لانه ابر ببنية اذا دفع اليها شيئا سواء كان بقدر مهرها ام اقل منه واختلفا فقال ودفعته صداقا او بل صدقا وفات
 بل ودفعته هبة فانه كانت دعواها عليه اقوى بالوضع من غير ان يلفظ بما يدل عليها فالقول قوله بغير يمين لانه اعترف لها بما
 يدعيه لم يتحقق الحبة الا بالانصاف لفظ يدل عليها فلا ينفي اليقين وان ادعت تلفظ بما يدل على الحبة فالقول قوله مع
 اليقين لاسالة العدم وهو تنكر وتقبل المعص بكونه ابر ببنية يدل على القسم الاول لان من جبه على دعوى البينة وبعدم احتياج الى
 التعليل بكونه ابر ببنية لانه لو صرح بالبينة لم يكلف بكونه هبة بل لا بد من انضمام اللفظ الدال عليه كقوله خذني هبة او
 هبة ويحذف ذلك ولو ادبر القسم الثاني او ما يشبه الامر كما يقتضيه اطلاق اللفظ لولا التعليل لم يحسن التعليل ايضا لانه
 ان منته لفظ يدل على الحبة والصدقات حكم عليه به ظاهرا وان لم يعلم ببنية وان لم يقع منه لفظ يدل عليه لا يكلف البينة
 والظاهر ان المعنف عاقل الجمع بين الحكمين كما فعله في المبسوط وعدم تكن التعليل لا يجري عليهما بل يمكن جريانها على قسم ثالث
 بان يكون قد عبر بلفظ عهد الحبة وغيرها كقوله خذني هذا او هذا لك او عطيتك هذا ونحو ذلك من الانطاط الغيرة الصريحة
 في الحبة فانه لا يحكم به الا مع انضمام العقد وانما يعلم من ذلك قبله فان ادعت صدقا لحيبة بثلث ذلك فالقول قوله لانه
 ابر ببنية اما مع التصريح باحد التسمين كقوله خذني هبة او مهر فلا يقتضي الحكم بميل لوله الى العلم ببنية لانه صريح في ميله
 ويمكن بناه كالمصنف على ان المعاملة تكون في الهدية وهي نوع من الهبة فاذا اختلفا في صدقها قبل قوله ببنية لانه
 ابر ببنية وهو قريب من ادعاء مراده وقد تقدم الحق في ذلك في باب الهبة **قوله** اذا خلا فادعت الواقعة فان لم يكن
 الزوج اقراره بالبينة لم لان الاصل عدم الواقعة وهو تنكر لما يدعيه وقبل القول قول المرأة عملا بشاهد هالحال الصحيح
 في خلوة بالخلا لانه لا يشترط ادعت بعد الخلوة لتاسية الحالية من مواعيد الوقوع المضرل وانكر فان كانت بكر فلا
 اشكال لامكان الاطلاع على صداقها باطلاع الثقات من النساء عليها وذلك جائز لكون الحاضر كمنظر الشاهد والطبيب

وان كان مباحا تعاوض الاصل والظاهر لكونه الاخرى تقدم الامس لان وجود القدرة والداعي وانقضاء المصارف مطلقين لا يعلم
وبما لا بد لفعل القادر من ترجيح الاصل عليه وقد تقدم الجواب في هذه المسئلة وما يدل من الاجاب على الطرفين في ان المصلحة
يكفي في استقرار المهر من دون الحاجة الى **قوله** لو اصدقها ما تعلم سورة او صناعة فتا لتعلمنا غير القول قولها لانها منكره لما لا يثبت
المزاد انه ادعى تعليمها وانكرت وزعت انه عليها عزم الكفى بدعي بما ذلك للدلالة المقام على النفاذ ودلالة التقليل والرافع
لانها منكره لما يدعيه انه بدعها تعليمها بدعي انباض المهر وهي منكره في رجوع النزاع الى الاختلاف في تسليمه وقد علم ان القول قولها
لاصاله عدم الانباض مع نيلزمر اخر مثل التعليم لتعده كما سبق وشله بالادعى تعليمها سورة المعينة وادعت انه عليها عزمها
انما اقامت المرأة بنية انه تزوجها في وقتين بعقدين فادعى الزوج نكاح العقد الواحد وزعت انها عقدان فالقول قولها
الا ان الظاهر معها وصل يجب عليه المهران قبل نفي عملا بمقتضى العقدين وقيل يلزم مهر ونصف الاول اشبه ان اختلاف الزوجين
المتفقان على وقوع عقدى نكاح بينهما في وقتين اوسع اقامت البنية على العقدين فادعى الزوج التكرار المحض لعل وجوب الاحتياط
في صحيحه او اشهاد او غيره او ادعت المرأة ان كلا منهما عقد شرعى وان لم يكن سبيل للفرقة من العقد الاول لان الدعوى على المشرط لا يستلزم
وقوع الشرط فقدم قولها علما بالحقيقة الشرعية فان العقد حقيقة شرعية في السبب المبيع البضع واستعمال في نفس الاجاب القبول
المجرب عن الاثر بجواب الصورة كسيرة الصورة المنقولة على الجوارح بشه ما لو قال لغيره مع هذا العبد شئ ثم ادعى
انه ملكه فانه لا يثبت اليه ويجعل الاستبارة ان رآه بالملك ولا يعتد بقوله انى طلبت منه صورة البيع ولا يعتد بالتعرض
في الدعوى للوطى لان المهر ليس يجب بالعقد على الزوجين والمهر لا يقبل المصنف لان الظاهر من اطلاق المصنف اللفظ حمله على
حقيقته دون مجازة واراد بالظاهر معنى الامس حيث ان استعمال العقد في غير حقيقته خلاف الظاهر في الاستعمال وان كان
المجاز في نفسه كثيرا شائعا فانقر ذلك فاما الذى يلزم بالعقدين فيه وجب احدها وهو الذى اختاره المصنف انه
يجب عليه مهران لان كل عقد سبب تام في وجوب المهر الاصل استمراره ولا ينفصل الا بالطلاق وفي سماع دعواه فيه نظر
لانها ساقية للدعوى الاول لزوجها وثانها انه مهر ونصف وهو الذى حكاه المصنف ثانيا اختاره الشيخ في المبسوط
ونقله في المختلف عن والده سديد الدين لان الفرقة متحققة ليصح فسخ العقد الثاني والوطى غير معلوم والاصل عدمه
وثالثها لزوم مهر واحد لان من اصاب الفرقة ما لا يوجب مهر ولا نصفه كودتها واسلامها ونسخه بعينها قبل الدخول ونسخها
بعينها الفسخ قبله ويكون فسخه ايضا بالطلاق في الاول قبل الدخول وفي الثاني كذلك والاقوى وجوب مهرين لاصالة ايقانها
في وقتها الى ان يحصل المهر ونصف وهو غير معلوم بمجرد الفرقة اتم من كونها سقطت وعدمه الا ان يدعى عدم الاصالة في الاول
والطلاق فيلزم مهر ونصف ويدعى الطلاق قبل الدخول في الثاني فنصفه لا غير لكن يشكل قبول دعواه الفسخ بالعب
لاصاله عدمه ويظهر من التمهيد في شرح الارشاد بقوله محمدا بان تجوز به نفق القطع بالزيادة على المهر الثاني وهذا بخلاف
دعوى الطلاق فانه يفعل ويرجع فيه اليه اما الدخول فالاصل عدمه كما ان الاصل استحباب المهر كماله الى ان يدعى المهرين
فلو حكمت عن الدعوى ثبتا المهر على الاقوى وهذا يقال ان المستوع بعد ثبوت الادعاء مطالب بها ومحجور عليها
وام ساكن فان ادعى قلنا او وادعى بينهما ونقطعت المطالبة **قوله** النظر الثاني في القسم والشهود والشقاق القسم
هو بفتح القاف مصدر قسم الشئ اقسامه وبالكسر الخط والقياس ويقال هو التقدير ويمكن اعتبار القسم بين الزوجين منها
وهو حق واجب لمن يجب الانفاق عليه من الزوجات لقوله نعم وعاشروهم بالمعروف والثاني قوله لكل من الزوجين حق
يجب على صاحبه القيام به كما يجب على الزوج النفقة من الكسوة والاكل والشرب والاسكان فكذلك يجب على الزوجية التمكن
من الاستمتاع وتجنب ما يضر به الزوج لاحقا وان لكل من الزوجين حصة على الآخر قال امر نعم قد علمنا ما فرضنا عليهم في
ازواجهم يعنى الحقوق التي لهم على الزوج من النفقة والمهر وغيرهما وقال نعم وعاشروهم بالمعروف وقال وهو مذكور
الذى عليهم والمعروف والمهر ونشبهه اصل الحقوق لاني كيفيتها الاختلافها وروى محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي هريرة
قال جاءت امرأة الى النبي فقلت يا رسول الله سمعنا الزوج على المرأة فقال ان تطيعه ولا تشقى من بينه الا باذنه
ولا تصوم تطوعا الا باذنه ولا تمنعها نفسها وان كانت على علم بقتلها لا يخرج من بينها الا باذنه وان خرجت بغير اذنه لعنتها لعنة الله

والارض والملكة الغضب ولا تكة الزوجة حتى ترجع الى بيتها قلت فن اعظم الناس حقاً على الرجل قال والله قالت من اعظم الناس
حقاً على المرأة قال زوجها قالت عليه من الحق مثل ما قاله لا ولا من كل يانة واحدة فقالت والذي بعثك بالحق لا يملك شيئ
رجلاً ابداً وقال الصادق عليه ايضاً ليشان يسجد ليش ولو صلح لامرت المرأة ان يسجد لزوجها من اعظم حقها عليها والذي نفسي
بيده ولو كان من قدم الى عرف راسه فوجهه يحسن بالفتح والصد يد ثم استقبلته طمعه ما اذت حقها وقال الصادق عليه
اكل المؤمنين ايما نا احسنهم خلقاً وخبيراً كم لحنا وكم لساناً ثم وروى شهاب بن عبد ربهم قال قلت لابي عبد الله ما حق المرأة
على زوجها قال سيد جوعها وسير عودها ولا يبيع لها رجلاً وانما فعل فعل واسه اوى اذا تقدر ذلك فالواجب على كل منهما
القيام بالآخر بالحق في تعليمه من ان يجمع صاحبه الى طلبها والاستعانة كغيره وان لا يظلم الكراهة في تأدية الحق بل يوفيه بما
وانظماً وجبراً وان يكف عما يكرهه صاحبه من قول او فعل يغيره منه تكون الزوجة الزوج من الاستمتاع وازالة ما ينفقه منه
ذلك من تقدمت الواجب وهو من جلبه ما علم به بالعرف ومنه الخرج من منزله بغير اذنه ولا الى بيت اهلها حتى يرد ما
وحضه شيمهم وتغيبهم **قوله** والقسم بين الاذواج حق على الزوج حركات او عياله لما كان الغرض من القسمة الابناء والعدل
بين الزوجات والخرج من الابناء والاعناس بر جمع بعضها على بعض لم يفرق فيها بين الحي والعبد ولا بين العينة والفعل ولا بين
الحق وغيره لا يشارك الجميع في النافذة المطلوبة ومنه الوقاع عين واجب واما المحنون اذا كان له زوجات متعددة ويتصور
ذلك فيمن يطلع رشيد لزوج اكثر من واحدة ثم عرض له المحنون او زوجة ولي صغيراً ثم لا يخلها ما ان يكون جنونه مطبوعاً او اودا
فان كان الثاني فهو في وقت الافاقه كغيره من المكلفين وفي غيره كما لمطلق ثم ان لم يؤمن منه فلا قسم في حقته وان امن فان كان
قد قسم لبعض نسائه ثم من فعل الولي ان يطوف به على الباقيات قضاء الحقوق فمن كما يقضي ما عليه من الدين وكذلك اذا طلقه ان
جلبت من القسمة شراً بينهما وان جلبت من بعضها بالزوج لم يجب على الولي الاجابة ولو اودت الناح الى ان يسلم الموانسة فلمن
ذلك وان لم يكن عليه شيء من القسم بان كان معرضاً عنهم جمع او من بعد التوبة يبين فان رأى منه الميل الى النساء او قال
اهل الخيرة او عياله من ينفعه فعلى الولي ان يطوف عليهم او يدعهم الى منزله او يطوف على بعض فان جاز قسم واحد من اكثر
ثم فاذا المحنون فالشهود ان عليه القضاء لم ينفق من حقه ولو قيل بعدم القضاء على المحنون وبقي الحق في ذمة الولي كان
وجهاً لان المحنون غير مكلف والقضاء تابع للتكليف بالفعل وان ثبت بامر جديد وهو شرف هنا ولو انفق المبل والمصلحة
لم يجب على الولي لم يقسم به ويظهر من العبادات وجوب التسوية مطلقاً وهو يتم على القول باشتراك الحق بين الزوجين والطلبين
ذلك لكن المتعذر لا يقول لم كما سياتي لعدم الوجوب هنا **قوله** ويحل لا يجب القسمة حتى يبتدى لها وهو اسببه لا خلاف
بين العلماء في وجوب القسم بين الزوجين في الجملة لما فيه من العدل يبين وتخصيصهم والمعايشة بالمعروف المأمور بها ولان النبي صلى
مات ان تسع وكان يقسم لثمان منهن لان سورة ثبت زعفر ذهب ليلتها العائشة حين اراوا النبي صلى الله عليه وسلم طلاقاً لما كان من الكبر
ان يتركها في حلة ازواجه فذهب ليلتها العائشة ومنه استيفاء جزية البلية والتاسي به وهو واجب بنفس العقد
التمكين ام يتوقف على الشروع فيها قال ابن سيناها على انها هدي حتى للزوج ابتداء او لها فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه الى الاول
فلا يجب الا اذا اشروع لانه بشره عنه انقضت تخصيص الاول والعدل واجب بين الزوجات وهو الذي اختاره المصنف ويذكر
ويذكر عليه ان حق الاستمتاع ليس للزوجات ومن ثم لم يجب على الزوج بدلهن اذ اطلبته وان ماتت عندهن والجماع لا يجب
الا في كل اربعة اشهر كما مر والمتفق كونه حق الزوج فله طلبة متى شاء الا ان يمتنع كذا وانما واجب كمال الدوام مع الاستد
به مراعاة للعدل ولظاهر قوله نعم وان خفته ان لا تعدلوا في حدة ما ملك ايما نكم فانه يدل على ان الناحية كالا لا لاحق
لها في القسمة المعترف فيها العدل ولو وجبت لها المصلحة من الاربع لسارت غيرها وكل من قال بعدم الوجوب لما قال بعدم
للازيد الا مع الاستدلال بواحدة فيجب القسم لاصالة براءة الذمة من وجوبها في محل الزناع والمشهور بين الاصحاب وجوب القسمة ابتداء
للتاسي بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يقسم بينهن كذلك وانما حق كان بطاقت به في مرضه محملاً فيجب عند كل امرأة ليلية حتى حلتان بيت
عند عائشة وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك وانت اعلم بما املك يعني من حصة الميل القلبي لقوله تعالى وعاشره من المعروف
والامر للوجوب وليس الامر هنا للتميز بل هو للتكرار وليس في كل الاوقات من ان يكون يجب ما يقضيه القسمة او قال بل ثلث ولا

طلاق الاس بها في قول الباقرية قسم الحرة الثلاثين مائة ونفسه وفي كل واحد من الاولين نظر لان النبي لم يكن يفعل ذلك على وجه
 الوجوب لما تقدم من ان الامع عدم وجوب القسمة عليه لقوله نعم من ثناء من يقرى اليك من ثناء ومن اقبلت من غزل
 فلا جناح عليك والتاسيس بها انما يجب فيها يجب لا فيما يستحب ايضا فانما ندمه في كونه شرا واعتزل في غزفه بسبب وجوبه وجدها
 على بعضهن ولم يكن الا بالبر والتقير لموجب له صدق عن جميعهن فلو كان واجبا عليه لاقتصر على بعضهن المستحق له خاصة والمعاشرة
 بالمعروف لا تدل على وجوب المبيت عندهن باحدى الدلالات بل يمكن تحقها بذلك كالابتناس في حين الخلق والامتناع
 في الثمار وفي اليد مع عدم استيعاب اللبلة بالمبيت بل مع عدم المبيت على الوجه الذي وجبه القائل بل يمكن عقيد المعاشرة
 بالمعروف وزيادة في الارقات مع عدم شبهة عندهن على ذلك الوجه وفواهما اما سمها مع الميت حيث يقتصر على مثل الواجب و
 بالجملة فلا تدل انها على وجوب القسمة وانما يفيد هذا وما الرواية فيها اولا ضعف السند وثانيا انها تقتضيها ليس بواجب وهو يقيم
 للحرة الثلثين من ماله والامة الثلث منه وهو غير نية عدم ارادة الوجوب من الخبر وعلى تقدير جعله على ظاهره يلزم منه ما هو خلاف
 الاجماع وهو الاسر باعطاء الحرة الثلثين من النفس الشامل ليلتي الوقت وذلك غير واجبا جاعا وهذا كله يدل على استحبابه
 فنقول به قوله من له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع ليال ولم تلت بنفسها حيث نشاء في هذا التفسير على المشهور من وجوب القسمة
 ابتداء مطلقا وغير الواجب من القسمة على هذا التقدير يفرق بين القسمة الواجبة اربع ليال لان اسمها اربع ايام لم ان يتكلم
 نسوة لان ذلك فلفظ زوجة من اربع ليلة ثم ان لم يكن له غيرها بقى له من الدورات ثلث ليال فيها حيث نشاء فاذا انقضت
 الاربع وجب ان يبيت عندها ليلة ثم يفعل من ليايله الثلث ماشاء وهكذا ومن كان له زوجتان فلكل واحدة ليلة يبقى
 له من الدورات ليلتان ببيتها حيث نشاء ولم يقتصر واحدة منهما بهما وان كانت التسوية بينهما افضل ومن كان له ثلث زوجات
 فلهن ثلث ليال وبقى له من الدورات ليلة ببيتها حيث نشاء وببيتها حيث نشاء وببيتها ببيتين وبيتين ببيتين
 على تساوي الاختلاف ومن كان له اربع كل الدور لم يكن له الا اقل بالبيت عندها ليلة اربع الاختيار وعدم
 انهما وكلما فرغ الدور واستأنف الاول على ترتيب الذي يفعله في الدور الاول وعلى اختيار المصنف من عدم وجوبها الا
 اذا ابتدأ بها لا يجب القسمة للزوجة الوجه مطلقا بل ان يبيت عندها شيئا وان كان له اثنتان جاز له ترك القسمة ببيتين ابتداء
 بحيث لا يبيت عندها واحدة منهما ليلة وجب ان يبيت عندها اخرى ليلة من اربعة للعدل ببيتين ولما فيه من المعاشرة فهو بالمعروف
 المأمور بها ولقوله من كان له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم القسمة ومائل او ساخط فاذا ساءى بينهما في ذلك جاز له ان يبيت
 ويترك القسمة الى ان يريد المبيت عندها فليترك ذلك للآخرى وهكذا وكذا القول فمن له ثلث او اربع ومتى ساءى ببيتين
 جمع ثم اعرض عن جواز كل في الابتداء وما يتفرع على القولين انه لو كان عنده منكرات لا قسمة لهن كالا ما فعل الاول ليس له
 ان يبيت عندهن الا في الفاضل من دور القسمة فلو كان عنده منكرات بالعدل الدائم لم يكن له ان يبيت عندها ليلة مطلقا
 الا باذن صاحبة الليلة وعلق القول الاخر بانه ان يبيت ابتداء عندهن لا يجب لها القسمة وبسبب على ذلك مع واحدة منهن
 ارازيدي وعند الجمع مساويا او مضافا الى ان يبيت عنده مستحقة القسمة ليلة فيها لبيت عندها ليلة من دورات القسمة
 ان كان عنده ازيد من واحدة فاذا ساءى ببيتين جاز له العدول الى الاخرى القسمة كما مر سبيل الى ان يرجع الى دورات
 القسمة هكذا قوله من له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع ليال اذا قلنا بوجوب القسمة ابتداء او اوداها حيث يكون عنده
 ازيد من واحدة فاقول القسمة ببيتين ليلة ليلة ولا يجوز النقصان عنها لانهما ينقض العيش ويطل الاستيناس ولان اجزاء العيش
 غالباً وهل يجوز ان يجعلها ازيد من ليلة فيلزم ذهب ليه الشيخ في طر وجاعة للاصل وحصول العرض حيث يحصل التسوية ببيتين
 في الزمان ولان الحق لا يقتضيه اليه وحققنا انما هو العدول والتسوية وهو محقق وقيل لا يجوز الزيادة على ليلة تاسيسا بالنسبة
 ولما فيه من الاضرار والتعريض لا يحصل لبعضهن القسمة ويحلف ما يقطع عن القسمة للباقيات وهذا هو الذي اختاره المصنف
 المتأخرين وفيه نظر لما تقدم من ان فعل النبي كان على وجه الاستحباب ولا يشبهه في وجهان كونه ليلة ولا يدل على المنع من الزائد
 لحق الضرب بالزيادة عن الليلة قطعا بل ربما كان الزيادة عنها بمنزلة الليلتين والثلث انسب بجهلهم ولربما اطلوهج
 حصول العارض المانع من كمال القسمة مشترك بين الليلة والا زيد ولو سلم انك تقبل الجواز بالايوب لغير عارة وعلى القول بجواز

بجواز الزيادة هل عقده بقدر ليس في الأدلة ما يقتضي الحصر في ذلك إلا أن المدة المطلوبة كالسنة ممنوعة قطعاً من حيث انقضاء
المعاشرة بالمعروف مع ما يلازمها غالباً وفي المبسوط قد رهاها بذلك ليالي واعتبر في الزائد عنها وضاً، ومن يظهر من ابن
الجبين جواز جعلها سبعا وفي المقواعد المطلق عدم تقديرها أكثر من غير تقدير بوضاهن وقد عرفت أنه لا دليل على الحصر إلا من جهة
العموم كالأضداد ونحوه وإن كان الانحصار على اللبنة الأولى للناسي وموضع الخلاف مع تساوي في الاستحقاق أما مع النفاذ
فلا اشكال في جواز القسمة ازدياد من لبنة كما سيأتي **قوله** ولو تزوج أربعاً فمهر ربيهن بالفرقة وقيل ميرهن بما بين شاة حتى
يأتي علمهن ثم يجب التسوية على الترتيب وهو شبه إذا أراد الابتداء بالقسمة سواء أوجبها ابتداءً أو مع احتياضها ففي
كيفية البذل قولان أحدهما أنه يحكم بالفرقة من خرج اسمها بذلها فإن كانت اثنتي عشرة كلف بالفرقة مرة واحدة لأن الثانية تقيت
الثانية وإن يكن ثلثاً أخرج بين الباتين في اللبنة الثانية وإن كان أربعاً أخرج بين الثلث ثانياً ثم بين الاثنين ثالثاً ونحو ذلك
عن التفصيل والرتب لا يرد عليه واحدة من أولي بالتقديم من الأخرى فالقديم بالفرقة عدل وإن تقدم واحدة بغيره
فيقتضى الميل إليها فيدخل في الوعد السابق عن الجز النبوي من كان له امرأتان فالأولى أحدهما جاء يوم القيمة وشقه ما نزل
النبى كان يفرج بين شاة إذا أراد سفرًا ويصحب من أخرجهما بالفرقة والثاني أنه لا يجب الفرقة بل يحدان بذلها بين شاة
منهن ثم يختار ثانياً أو ثالثاً إن ياتي عليهن للأصل ولا نه على القول بعدم وجوب الابتداء بالقسمة بسبيل من الأعراف من
جميعاً ما لم يثبت عند بعضهم لا يلزم شيء للبقيات فلا يحتاج إلى الفرقة ابتداءً وهذا الأقوى هو الذي اختاره المسنف وأكثر
ويخرج في المسئلة وجه ثالث وهو أنه لا يجب الفرقة ابتداءً ولكن يجب بين الباتيات إذا كن أزويدين واحدة وأما الأولى فلما قلناه
من عدم وجوب الابتداء بالقسمة وأنه لا يجب إلا إذا ابتداءً بواجبة فيجوز لأكمال الباتيات فعند إرادة القسمة لم يتعلق به وجوب
حتى يفرج بين أفرادهن المقعدة فيه وإنما وجب للباتى مبيته عن الأولى وقد كان يجوز الاختيار فإن تمت بينهما جميع القسم
الباتيات بقدره اعتبر التقديم بالفرقة لعدم الأولوية مع اشتراكهن في الوجوب إذا تقرر ذلك فنقول إذا أخرج بينهما ثم
التوبة فلا حاجة إلى إعادة الفرقة بل يراجع إلى القسمة من الترتيب الأول وجوباً أو استحباباً بهذا إذا أوجبنا القسمة مطلقاً أو
أراد العود إليها على الاتصال ما لم تعرض عن ذلك طويلاً ففي وجوب البناء على الترتيب السابق نظر لأن القسمة الحاضرة حادثة
لا تغلق له بالسابق بل يحتمل سقوط اعتبارها وإن عاد على الاتصال حيث لا يوجبها مطلقاً لأن كل واحد على هذا التقدير له حكم برك
ولو حكم بواجبة من غير فرقة على القول بوجوبها فقلنا، فيخرج بين الباتيات وهل يعود تمام الشرب إلى التي بذلها فلما
حيث يعتبر العود إلى الترتيب الأول وجوباً من حصول الترتيب في نفسه وإن افتقرن بالنظم ومن سقوط اعتبار ابتداء شراعتي
الفرقة كما لا يبدأ بالقسم وهذا الوجه بقى البحث في أمر من أحدها أن الخلاف في وجوب الفرقة وعدمها واقع على القولين السابقين أعني
وجوب القسمة ابتداءً أو مع البذل لها كما اشترطنا إليه سابقاً وقد صرح بذلك الشيخ في المبسوط حيث لم يوجبها ابتداءً وأوجب البذل بالفرقة
فقال إذا كانت للزوجات وجبات لا يجب عليه القسم ابتداءً لأنه حق له أن لا يسقطه لا يوجب عليه ثم قال فما إن أراد أن يبتدئ بواجبة
منهن فيجب عليه القسم لأنه ليس واحدة منهن أولى بالتقديم من الأخرى فعليه أن يقسم بينهما بالفرقة من خرج له الفرقة قد هما
هذا هو الأصح وقال قدم من شاة من انتهت كلامه وهو يخرج في إيجابه الفرقة على القول بعدم وجوب القسمة ابتداءً وإن كان قد جعله
أجراً أو طرأ ولكن العلامة في القواعد بنى القول بوجوب الفرقة على القول بعدم وجوب القسمة ابتداءً فقال وهل يثبت بالفرقة
والاختيار يبنى على الوجوب وعدمه وهذا البناء ليس بجيد لما عرفت من وقوع الخلاف على القولين ويمكن حل كلامه على بناء الحكم بوجوب
الفرقة على القولين عنده لا بناءً في نفسه بمعنى أنه قال بوجوب القسمة مطلقاً بقول بوجوب الفرقة والأفلا وله وجه حسن لأنه
مع وجوبها يشترك الجميع في استحقاق القسمة فالبذل مرة واحدة دون أخرى ثم خرج من غير مرجع سبل من غير خلاف ما إذا لم يوجبها إلا
مع الابتداء فإنه عند الابتداء بالأولى الاستحقاق لواحدة منهن وإنما تعلق حقهن بتمام اللبنة كما اشترطنا إليه سابقاً وعلى هذا لا يتوجه
عليه التفصيل حكيم الشيخ في المبسوط بوجوب الفرقة مع عدم وجوب الابتداء بالقسمة لأنه نفي الحكم عنده لا مطلقاً وإنما راجع فيها
منه إرادة الإطلاق فأورد عليه كلام الشيخ الثاني في نفي المصنف الحكم فيها لو تزوج أربعاً فمهر ربيهن على وجه المثال لا الحصر لأن الخلاف يجري
وإن تزوج على الترتيب ما على القول بعدم وجوب الابتداء بالقسمة فظاهر أن لو كان معاً عن تزوجهن والإثم من تزوج غيرهن وأراد القسمة

ما وردناه من الأشكال السابقة هنا وزيادة لا يحصل التماس من ذات العدد الزائد مع التفرقة باعطاء هاليلة من كل ربع
ان كانت حرة ثم يشكل في ليلة امه من الثمانى واثني عشر ليلتها من ستة عشر لوبات عند الحرة ليلتين فاعطت الامة وحيث
بالعقد كان لها ليلتان لا بها صادفت على الاستحقاق ولوبات عند الحرة ليلتين ثم بات عند الامة ليلة ثم اعطت ليلتين
عندها اخرى لا بها استوفت حقها ولوبات عند الامة ليلة ثم انظر العتق على الامة فاشاء الدور فلا يحلوا ان يكون
قد اجدا في القسم بالحرة او بها فمنا فسيف الاول ان يكون الباءة بالحرة فاما ان تعق الامة في توبة الحرة او في توبة
نفسها فان اعطت في توبة الحرة فمنا فان اعطت في توبة نفسها فمنا فان اعطت قبل تمام ليلتها اكلها ليلتين لا بها
الحق بالحرة الى القدر المشترك بين الحرة والامة بان العتق في الليلة الاولى وقسم الليلة وبات الليلة الاخرى عند العتق
سادى بينهما وان اعطت في الليلة الثانية لم يلزمه الخرج بل يكل الليلة عند الحرة ثم يبيت المعتقة ليلتين ايضا وان
اعطت في توبة نفسها فمنا فان اعطت قبل تمام ليلتها اكلها ليلتين لا بها الحقت بالحرة قبل توبة حقها وان اعطت بعد
تمام ليلتها لم تستحق كمال الليلتين وانصرف ذلك الدور على ليلة ثم يسوى بينهما بعد ذلك لان عتقها صادف تمام حقها
وبناءة الامة منه وهذه الصور قد تقدمت في كتاب النكاح والمشاركات وهذا العتق في توبتها كليتها يعني ان العتمة هل تحضى
بالليلام ايضا فالليلة النهار ام الصبح والاقوى انه لا يلحق بالليلة مطلقا الثاني ان يكون الباءة لامة فان اعطت في ليلتها وحيث
كالحة ويسوى بينهما وان اعطت بعد تمام ليلتها في الحاقها في هذا الدور بالحرة فمنا لان احداهما الحق لهما فان كان العتق
قبل الشروع في توبة الحرة او بعده الى اخر الليلة الاولى انصرف عليها وان كان بعد الشروع في الليلة الثانية قضى الامة ليلة اخرى
لانها ساوت الحرة بعد تمام توبتها فيسوى بينهما وهذا قول الشيخ في المبسوط والثاني انه يبيت عند الحرة ليلتين ولا يشئ
للمعتقة في هذا الدور وسوى الليلة لانها استوفت حقها قبل ان تعق فلا يجب لها شئ بل يبيت بالامة بعد توبة الحرة فمنا
وهذا اقوى والصواب على هذا ان الامة متى عتقت بعد استيفاء حقها من التوبة فلا شئ لها واعطيت الحرة حتى كمالها اسوا
كانت توبتها مقدمة او متاخرة ومتى اعطت قبل تمام توبتها اكلها نصيب الحرة **قوله** وليس للموطونة بالملك قسمه واحدة كان
او اكثر هذا الحكم محل خلاف فمع تعدد ههنا تخصيص من شاء بمن بالبيت اذا لم يكن له زوجة او كان يفضل من الدور
فمنا الى الامة وبالجملة فحكمهم في المستحكم العدد وبذلك فلو كان زوجة واحدة ولم يوجب القسم لها من كل اربع كان مبنية عند الامة
وامر بمنزلة الاعراض على الزوج وبنيته ووجه **قوله** ان يطوف على الزوجات في بيوتهم انما اذا ابتغى الزوج بمكره واد
عليه في مسكنه فذلك ان افترق بمسكن فخر بيت المصالحين وبين ان يدعوهم الى منزله في بيوتهم لان تعين المسكن يرجع
اليه كالم فكل من مسكن الى اخره لا قل افضل ناسيا بالبنية فقد كان يطوف على نساء في مسكنه وله ان يدعو بعضهن وبعض
الى مسكن بعضهن لما ذكرناه من العلة ومنع بعض من هذا القسم لما فيه من تخصيص والخرج عن العدد ولو كان له عند
في ذلك لجاز انفاقا كما ان كان مسكن احدهما اوجب اليه نفقته لهما ودعى الى اخرى لنفقة عن نفسه مؤنة البتة لهما او حتى
بيت الشابة كراهة لى وجها ودعا العجز وحيث تمنع المدعوة مع قدرتها على الاجابة في ناسفة سقطت نفقتها ونسبها
قوله وتخص البكر عند الدخول بسبع ليال واليتب ولا يقضى ذلك من اسباب تفضيل بعض الزوجات على بعض بخلاف
النكاح فانه يفيض تخصيص الجدة بزيادة بسبب عن الزفاف وهي سبع ليال ان كانت بكرا او ثلث ان كانت ثيبا والمقصود
ان يرتفع الحشمة ويحصل اللفة والانس وحضت البكر بزيادة لان حياتها اكثر والاصل فيه ما روى عن النبي انه قال للبكر سبعة
ايام للثيب ثلث ثم بعدوا الى سافرا لامة لما تزوج ام سلمة تام عند هائلته ايام ومن طريق الامامة رواية محمد بن مسلم عن النبي
في رجل تزوج امرأة وعنده امرأة فقال اذا كانت بكرا فليبت عند صاحبها ثلثا وان كانت ثيبا فثلثا وذهب الشيخ في النهاية وكتاب
الحديث ان اختصاص البكر بالسبع على وجه الاستحباب اما الواجب لها ثلث كالثيب فجاء بين رواية محمد بن ابي
عبد الله بن قيس في لافان زوج الرجل بكرا وعنده ثيب فله ان يفضل البكر ثلثة ايام وفي معناها رواية الحسن بن زياد ومطوية مائة
وقال ابن الجبلة اذا دخل بكرا وعنده ثيب واحدة فله ان يقيم عند البكر اقل ما يحد لها سبعا ثم يقيم وان كان عنده ثلث فيسلك
عند البكر ثلثا في الدخول فان شاء ان يسلمها من يوم الا وبعده تيمم سبعة ويقيم عند كل واحدة من سائر مثل ذلك ثم يقيم على سائر الثيب

اذا تزوجها فله ان يقيم عندها ثلث حق الدخول ثم يقيم لها ولهن عنده واحدة كانت او ثلثا فتمت مساوية انتهى كلامه وهذا الحكم اشار
 الى جمع افراسين والراشدين غير ما ذكره الشيخ محمد بن السبع للبكر على تعدد بها بذلك من غير اختصاص واختار الثلث على التقديم
 والاختصاص من قريب منه ما ذكره العامة في ذلك الا انهم حضروا هذا الحكم بالثبوت استنادا الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما اتي عند
 ام سلمة وعليه ثوب ثلثا قال لها انه ليس بك هو ان على اهلك ان تثبت انك عندك ثلثا فالتصه لك وان تثبت سبعة لك
 وسبعة لغيرك قال لتقيم من ثلثا والاشهر بين الاحكام القول الاول بل لم ينقلوا فيه خلافا اذا تفرد ذلك فنقول ظاهر
 نصه والقول بان هذا القول على جهة التهمة لا على وجه الاستحقاق المطلق في حق فيه الخلاف السابق في وجهها ابتداء
 او امتدادا بالبداء باحدى الزوجات وفيما لو لم يكن عنده غير الجديدة فلا يختص على الثاني ويكفي لها بداعي البيع ودرهما
 قيل بوجوب ذلك اختصاصا وتقدمها مطلقا من غير اعتبار التهمة والظاهر الاول وعلى التخصيص دليل كاصل التهمة وهو اللامع
 من ما ثبت الثلاث والسبع في النكاح والما هنا واتباع دليل كما ذكر في التهمة في قوله ولا يفتقر ذلك فليس على خلاف ابن الجوزي
 بقضائه على بعض الزوجات وقول بعض العامة بقضائه مطلقا وعلى بعض الزوجات ايضا وقد اشارنا الى بعضه والطلاق النصوص يقتضي
 عدم الفرق في الثبوت بين من ذهب بكارتها بجماع وغيره ولا بين كون الجماع محلا ومحرا عملا بالعموم واللغة وجبه بالملق
 من ذهب بكارتها بغير الجماع بالبكر لساواتها لها في الحكم بعدم الاستنطاق في النكاح وبقي في المسئلة بباحث الاول يجب
 التواني في الثلث والسبع لان الفرق لا يتم الا به ويحقق بعدم خروج في دليله عند واحدة من نسائه مطلقا على حد ما يعتد
 في التهمة ولا يغيرها لغيره ضرورة وطاعة كصلوة جامعة ونحوها مما لا يطول زمنا وان كان طاعة لان المقام عندها واجب
 فهو اولى من المذهب ولا فرق البتة لساواة وفي الاحتساب به وجهان من استئصال الامر بالعدد فكان ذلك بمنزلة القضاء ومن استئصال
 النكاح على غايته لا يحصل بدونه كالانس وارفع التهمة كالعباءة الثاني لا فرق في الزوجية هنا بين الحرة والامة المسلمة والكافية
 حيث يجوز ابتداء من وجهها عملا بالعموم ولا ان المقصود من ذلك ان يتعلق بالطبع وهذا يختلف بالرق والحرية ولا بالاسلام والكفر
 كما يشهد الجمع في هذه الفرية والايالا وقيل فيستلزم الامة ما استحق الحرة كالقسم في دوام النكاح وقرنه في الحرير وعليه في كيفية النظر
 وجهان احدهما ان يكل التكمه بنيت للبكر مع لياي ولا يثبت لغيره وانما ان للبكر ثلث لياي ونصفا للثيب ليلية ونصفا
 ان المدقة فالبنة للثيب فيخرج عند انقضاء الليل الى بيت منفردا وسجد ويقضي في الحرية والرببة بحالة الزفاف فلو نكحها وحسب
 انه وزفت اليه وهي حرة المارة على القولين وان اعتقد في انشاء المدقة نقل اعتبارها الاساء او الحراز وجهان اخروها الثاني في
 وقد سبق نظيره في نكاح المشركا تانا تبدل الزفاف بالحرية الثالث لو قضى حق الجديدة ثم طلقها ثم رجعها لم يعد حق الزفاف
 لانها باقية على النكاح الاول ومن ثمة لو طلقها بعد ذلك كان طلاق مدغول لها فيجب العدة وان لم يدخل بعدا الرجعة ولو
 ابانها ثم جدد نكاحا ولو في العدة والاصح جدد الحق لعدم الجبهة بالزفاف المبيح ويحتمل بعد الاول ومثله ما لو اعتق سول لغيره امة
 التي هي فراسه ثم نكحها ولو كان قد ابانها قبل ان يوفى بها احصا ثم جدد نكاحا لزمه التوفيق لانه ظلم بالطلاق وعلى هذا لما قام عند البكر
 ثلثا وانقضت ثم ابانها ثم نكحها وجب ان يثبت عندها ثلثا حتى تغافل الثيب ولو قلنا بعبود الاول وجب ان يثبت عندها
 اربع لان حق الزفاف في النكاح الثاني على هذا يثبت على النكاح الاول وقد بقى منه هذا المقدار الرابع قد عرفت ان الجديدة
 حق الاختصاص بالعدد المذكور والتقدم به على غيرها فان زفت لغيره بعد تمام الدور وجعل لها الاختصاص من خاصته وكذا الزوجان
 على واحدة ولو كان عند امرأتان فرضت لغيره جديدة بعد ما تم احد بهما دون الاخرى قضى حق الزفاف وتحقق هذا الاختصاص على التقديم
 ثم قسم للقدمية الاخرى واعطى الجديدة نصف ما في القدمية لاسحقا فاما حينئذ ثلث القسم فان كان قد قسم للأول ليلية وفي الاخرى
 بعد من الزفاف ليلية ويات عند الجديدة نصف ليلية وخرج بقية الليل الى سجد ونحوه ثم استأنف القسم بليتين على السوية ولو قسم
 للأولى خمس عشرة وقزوج بكرا احصا سبع ثم قسم ثلثا للقدمية واحدة الجديدة خمسة اربعة والخامسة لو تزوج في انشاء القسم ظلم من يقضي
 بتأخيرها بعد حضوره ولا يترتب في تقديم الجديدة ويجب للحاضر من نظارة المتأخرة على الوجه الذي ذكرناه **قوله** ولو سبق لغيره زوجا
 او زوجات في ليلية قبل يتي من شاء قد تقدم البحث في هذه المسئلة واما انما ادعاها لبيته هنا على اثره لبدليات في الاختصاص
 والتقدم على غيره من العدي بية والاولى يقتضيه البداءة بواحدة بالفرع او بالخير اعم من ان يكون مع غيره هو ام لا وانما يبتدى في من شأ

حيث يترجمون ويردونه اليه دفعة واحدة فلو تروين بداها السابقة ويكرهون فانهم دفعة واحدة فلو تروين بداها السابقة و
 يكرهون فانهم دفعة واحدة وحيث يخرج الفرقة لا مد من قدامها جميع البيع او الثلث ويحتمل تقدمها بليلة ثم يبيت عند الاخرى
 ليلة وهكذا يفعل الى تمام الدقة والاقرى الاول ويحتمل تخيير بين الامرين وما يشعب بها كتحصيل الاول بليلتين او ثلث ثم
 الثانية الى ان يكمل العدد والحكم في استحباب الفرقة وجواب الخبر كما سبق **قول** وتسقط القسمة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة
 والاقامة دون سفر الغيبة اذا اراد الزوج السفر لاجب استحباب بعضا واجه دون بعضا فان قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك
 فانما يصح بعضهم فلا اقضا، الخلفاء عن زمان حجة المسافرة معد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتقدم ان كان يقضى للمخلفات ولو وقعت
 لاشبه ان ينقل مع ذكر سفره من خرج اسمها بل في بعض الروايات انه لم يكن يقضى من جوارق يده ان المسافرة وان خطبت
 بعينه الزوج فقد بقى بالسفر وشأته ولم يحصل لها ربح الحرف فلو قضى له كان خطيبا وزنه هو خلاف العدل وسلك المثل
 وشرط بعضهم في عدم القضا، ان يصح الحارضية بالفرقة فلو اخرجها بجرح الخبز والميل فقي لان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يخرج معه واحدة الا بالفرقة
 ومن ثم لم يقض جلا ان ما لو اخرجها بالشمع لا ميل وظلم بالنقصان ولم يشترط ذلك القسمة لان السفر لآخر النساء فيه ومن ثم جاز
 انفراجه وفيه الفرق بين الامرين وعلى التقدير عدم القضا، مطلقا او بقيد ابا الفرقة هل يعم كل سفر ويختص بسفر الغيبة ولا وان اخرجها
 واحدا والمصنف العزم لما ذكرناه من ان السفر لا حق له فيه ولا منية سفر على سفر ولا ان الاشتغال بمسقة السفر وعنايته
 وينبغي من حق القسمة وخلوص القسمة والنزول بالخلق التي هي غاية القسمة والثاني الاقتصار بسفر الغيبة كالسفر لجارة
 او غيرها من الاعراض مع عدم العزم عند القضا، الوطى ينقض سفر النقلة وهو الذي يخرج على نية الانتكاح الى اخر الفرق ان
 سفر النقلة لا يختص ببعضهم بل يحتاج الى فتلهم جميعا فلا يختص واحدة بالاستصحاب كما في الحرف فان صح بعضهم قضى بجلا
 غيره من الاسفار وان لا حق له فيه وفي حكم سفر النقلة الاقامة في سفر الغيبة بحيث يخرج على اسم المسافر بالتمام او بالبقائه
 لانه بالاقامة على ذلك الوجه يصح كالحاضر في البيع بالزوجة والخروج عن مسقة السفر وفيه قول اخر بالنقصان والفرق بين اخرجها
 معه بالفرقة وعدها فيقتضي في الثاني دون الاول كالاول وفي البسيط انفسر على نقل العقولين ولم يبرح شيئا لكنه جزم
 بان من اخرج الفرقة لاقتضا للباقيات وتروى في الفرق بين السفر النقلة وغيره والاولى عدم قضا، ايام السفر مطلقا وقضا، اياها
 الاقامة مطلقا ويجب **قول** ولو سجدت في بيعين اثنين ارادوا استصحاب بعضهما في وجه الاستصحاب الثاني بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا
 اراد سفر اربع بين نسائه فانيتم خرج اسمها اخرجها وكيفية الفرقة ان يكتب اسماء النساء في وقاع بعددهن ويدرجها في بنات
 منسوبة ويضعها على جملتين ويخرج منها واحدة على السفر من خرج اسمها صحيحا وان اراد استصحاب اثنين معا خرج دفعة
 اخرى وهكذا ويجوز والحال هذه الاقتصار على اثنين ويكتب في كل واحدة اسم اثنين اذا وصى باستصحاب كل واحدة من الاثنين الاول
 عدل لحي ازان يخرج اثنتان سفر فليكن في الزوجين وهذا يحصل هذه الصورة وان شاء اثبت الحرف في ثلث وقاع والسفر في واحدة
 وارادها ثم يخرج دفعة على اسم واحدة فان خرجت دفعة السفر استصحابها وان خرجت دفعة من وقاع الحرف اخرج دفعة اخرى على
 اسم الاخرى وهكذا حتى يفي بفرقة السفر حتى يتبع للمخلف ولو اراد السفر باثنين اثبت السفر في دفعتين والحرف في دفعتين
 اذا تفرد ذلك واخرجت الفرقة واحدة او اكثر حيث يريد لم يجب عليه استصحاب الحارضية بمعنى جلا وان يخلطها مع المخلفات
 ولكن هذا يجوز تركها واستصحاب غيرهما في البيع في الميسرة لا الا لا انتفت فائدتها وقيل يجوز لانها ليست من الميزات لان
 الاستصحاب يبرح ان الزمان لا يتحقق فيه الزوجات القسم وفائدتها رفع المستقر عن قلوب المخلفات حيث لم يصحها بجرح والميل
 والحرى وذلك على وجه الافضلية او لا يتساردا على فائدة الفرق بين تركها مع المخلفات وتركها مع اخذ غير هاتين جلا الاول
 اجماعا دون الثاني ان الفرقة لاوجب الصحة وانما يعين من سيجي التقديم على تقدير ارادته ولا ريب ان مراعاة الفرقة اول
 ولا شوق قسم الامر على ان المالك لا يظلم فيه اذا زوج المرء انه فعليه تسليمها الى الزوج لئلا ولم منعها منه واستخدمها
 منها وليس له في حق القسمة امر لان العرض منه الاستملاك والانس لا حظ له فيه فاذا طلبت حقها ليس للمرء منعها منه ولا منعها
 من اسقاطه لو ارادته او هبته لبعض افرادها كما ليس له فسخ النكاح لو وصفت بعيبه او جوزه لان ذلك حقه فامر الله بها وهذا
 كلام الله فيه وهل يتوقف وجوب القسمة لها على وجه فنفقها كالخوة وجها من ان حق القسمة من حلة الحقوق المترتبة على التمكن

معنية افترض على ليلتها وعلى القدر الاخير بفضل ليلته واعلم انه لا يشرط في هذه الهيئة رضا الموهوبه وبطلها حيث تكون معنية بل
يكفي بقول الزوج لان الحق يختص به ولو فرض منه جميع الحقوق فيها ولو من بيت الاربع عندها من غير اخلال على تقدير القول
بوجوب التسمية وانما لا ينزل ح منزلة الزوجية الواحدة بل بمنزلة الاربع وعلى القول الاخر يجب عليه اكمال اللو لها حيث لا يبر
وسقط عنه بعد ذلك ان يبتدئ به فيجب عليه اكمال الاربع وهكذا يجري عليه ايضا قوله لزوم المبيت عندها من غير اخلال
يعني بالرد الواجب **قوله** او صحت ورضي الزوج صح ولو رجعت كان لها الحق في تقديم الحكم بان رضا الزوج يعتبر لان
حق الاستمتاع له وهذه الهيئة في معنى سقاط الحق والمساحة فيه وانما يصور لزومه فيها يمكن ان يكون في الذمة كالمضام الذي
يجب قصاه اما المستقبل فلا يلزمها الهيئة لا فخر يجد ولا يمكن قبضه فلها الرجوع فيه حتى لو رجعت في اثناء الليل وعلم به خرج من
عند الموهوبه وانما مضى فلا يؤثر الرجوع فيه كانه كهيئة المقبضه وكذا لو كانت قد علم الزوج بالرجوع لا يؤثر فيه ولا يقضي له
لم يظهر منه سيل ولا يفتقر لم يعلم في المسئلة وجبانه لا يقضي كما قيل بانزال الوكيل قبل العلم بالترك والحق الاول **قوله** لو
المتصرف ضاع ليلتها قبل له الزوج هل يلزم قبل ذلك القول بعدم جواز المعاوضة على هذا الحق من الزوج وغيره من الضرر
للشئ في المبوط محقق بان العوض يكون في مقابلة عين او منفعة وهذا ليس بعين ولا منفعة وانما هو ماوى وسكن فلا يقع
المعاوضة عليه بالمال ويقبل المصنف له بالقبول يوفى بضيقه او يردده فيه ووجهه منع المضا والمعاوضة في الامر بجزا
المعاوضة بالصلح على حق الشفعة والخير وغيرها من الحقوق مع ان رواية علي بن جعفر مما نقل على جواز شرائها فندروى عن
اخيه موسى قال سالت عن رجل له امراتان قالتا احداهما السليق وموى لك يوميا او شهر او ساكان ايجي في ذلك قال اذا طابت
نفسها واشترى لك فلا بأس بالطلاق الشراء على مثل هذا الحق يجاز لان متعلقه الاعيان المالية لا غيرها فكانه كتابه يعين
المعاوضة غايه في الجلبه حيث لا يقع المعاوضة في عليهما رد العوض لان كانت قبضه ويجب القضا لها ان كانت ليلتها قد كانت
لان لم يسلم لها العوض هذا مع حبسها بالفساد او عليها وبقا العين ولا اشكل الرجوع للمسلط لها على ان لا يغير موضع حيث
يعلم انه لا يتم له كما في البيع الفاسد مع عليها بالفساد او عليها وبقا العين ولا اشكل الرجوع للمسلط لها على ان لا يغير موضع حيث
يعلم انه لا يتم له كما في البيع الفاسد مع عليها بالفساد **قوله** لا تسمية للصغير ولا الموهوبه المهيبة ولا التسمية لما كانت التسمية
جلبه حقوق الزوجية وهي بمنزلة النفقة على الزوجية من لا تنقضي النفقة لفساد نشؤ فلا تسمية لها ما الموهوبه فان كان جنسها
مطلقا فلا تسمية لها وان استحققت النفقة ان لا عقلا يدعها الى الاضرار بالزوج والتمتع بها وان كان لغيرها اودار اكاله يضرع
في بعض الاوقات في كالعالم في وجوب التسمية كذا اطلق المصنف وجاعة والاو فغند المطلبه بما اذا خاف اذا انا لم يكن
لها شعور بالاضرار الا لا يقطع عنها منها واما الساقرة فان كان سفرها بغير اذنه في غير واجب ولا ضرر رى فلا تسمية لها انما
ناشرة وان كان واجبا مضيقا كالح الواجب بالاصل او التذلل المعين حيث يلزم او بان ذنه في غير ضمه ليقط عنها شهرا ويجوز القضا
لها بعد الرجوع ولو كان بان ذنه في غير ضمه غير الواجب الواجب لموسع نقول ان من الاذن في نفوقه فتما من نفوات التمكن في الاستمتاع
الحق عليها لاجل مصلحتها والاذا انما يؤثر في سقوط الاثم ونفوات التسليم المستحق وان كان بسبب غير ما تقدم فيه بوجوب سقوط
ما يقابل كما اذا فوات تسليم المبيع قبل القبض بسبب تعدد فيه فان سقط تسليم الفلح والاول حيزه العلامة في الحجر بر والثاني
حيزه في القوا عند حيث يحكم بالوجوبين المرد وجوب القضا نفوات محله بالسف **قوله** لا يرد الفرة في اليمة صحتها ولو كانت من صفة
جارية له عياد بها حيث كان محل استحقاق التسمية الليل فلا يجرى فيه شيء منه في غيرها الا بما جرت به العادة ودلت قرآن الاحوال
على ان تماينه كالدخول على بعض اصدقاته من غير اذنه دون الدخول على الفرة ولو الحاجة غير ضرورية لما فيه من التخصيص المنا في العدل
الا ان يكون رضىة يجوز عيادتها القضا العادة به كما يجوز عيادته الاجنبى ولعدم التهمة في زيارتها ح مكان المرض بخلاف الصحة
وقيله في المبوط يكونه المرض ثقيل والام يصح ثم ان خرج من عندها في الحال لم يجب عليه قضاؤه وان كان عاصيا به لانه قد بد
بغيره لا يقع في المنفعة وان استوعب الليلة في غيرها لعبادة فلا تسمية في القضا وفيها قولان من عدم وصول حق صاحبته الليلة
اليها وليس من ضرر رات الزبارة الا فاقه طول الليلة فهد ظلم وكل ظلم للزوجية في المبيت يفضو واخا المنفعة العدم كما اذا وجبا
والاول قوي والغرف بين الامر بن دفعه والاصل ممنوع فان زيادة الاجنبى شره طر بعدم استيعابه الليلة وعلى القولين لا يجب

على الزيادة لأنها السبب حقها ولو طال المكشلية عند غير صاحب الغيبة لغزها عبادة فان كان عند الفرض واجب قضاءه بمثل في
نوبة المعجزة فيه وان كان عند غيرهما في ليلة ان فضل لها فضل ولو ثبتت المظلمة في منتهى الى ان يتخلص منها بمساحة أو قضاء أو التوى
سأوة زمانه العبادة لغيره في ذلك قوله ولو دخل نواحيها ثم عاد الى صاحبة الليلة لم يقض للمواظبة لو كان المعبر في القسمة
المساجعة لا المرافعة فجامع عزه ان الليلة في ليلة الفضة لم يجب عليه قضاء الجاه لها ان لم يدخل في حق القسمة واما زمانه ان
طال وجب قضاءه من ليلة الجماعة والا فالا ثم خاصة وخالف في ذلك بعض العامة فوجب قضاء الجاه للمظلمة في ليلة
الجماعة كما فعل بها ثم يذهب اليها فيحصل العدل وان لم يكن واجب في نفسه قوله لو جاز في القسمة قضى من أجل بليلتها
لا خلاف في وجوب القضاء لمن جاز عليها في القسمة فاعل بليلتها ولكن القضاء شرط بقاء المظلم لم يجرى في حاله وان
يفضل له من الدور فضل يقضى به فلو كان عند أربع تعلم بعضهم في بليلتها فان كان ظاهرا بترك الميت عند ما عند
لم يمكنه القضاء لاستيعاب الوثاق الحق على القول بوجوب القسمة وما يبق في منتهى الى ان يطلق واحدة منهم او تنشر او
تموت لترجع اليه من الزمان ما يمكنه القضاء ولو كان ظاهرا بالميت عنده فان جعل ليلتها لواحدة معينة قضاها
من دورها فان سارى بليلتين راسقطة المظلمة من راس قسما لها من الزمان بقدر ما فاقها سارا ليا الى ان يتم لها حقها
ثم يرجع الى العدل وان لم يبق المظلم لم يجرى معه فان قدرتم بموت او غيره ثم تزوج ثلثا لم يكن القضاء له وجه حتى وقبها
الحاضر في جميع الاوقات فلا يمكن دفع الظلم الا بالظلم وان بقيت ووجدت مع من اخرى حيث يمكن وبقى بعضهم كالوفاق
واحدة فنزح اخرى يمكن القضاء من دور المظلم بهارون الجديدة فيعطى من كل دور ثلثا والجديدة ليلة ان يكمل حقها
ثم يرجع الى العدل بليلتين شاكرا كان بعد ثلث سنة فبات عند اثنتين عشر من ليلة مثلا اما عشر عند هذه وعشر عند
هذه ولا اوبات عندها ليلة ليلة الى تمام العشر فتستحق الثلثة عشر ليا ل وعليه ان يوفى بها ولا وليس له ان يفرق بين
عند ما ليلتين وعند كل واحدة ليلة لهما فاقبعت وهو يمكن من وانما فلا يجوز ان يفرق فلو كان مبدية عقيل المعسر لم
يجز او تقدم قضا العشر لا من علم على الجديدة بل يوفى بها او الاخر الزمان في ثلث او سبع ثم يقسم الدور بينهما وبين المظلمة فيحصل
لها ليلة فان كان ثلثة بها المظلمة بات بعد ذلك ليلة عند الجديدة في القسم ثم ليلة عند المظلمة لتمام العشرة ويجب
لجديدة هذه الليلة ثلث ليلة لان حقها واحدة من اربع فاذا اكمل ثلث ليلة خرج في باقي الليل الى سجدان بيت صديق لم
او سكنه خالعي وزجاجة ثم يتألف القسم للأربع بالعدل وان كان تدبها بالجديدة فاذا تمت السبع للمظلمة بات ثلث ليلة
عند الجديدة وخرج باقي الليل كما وصفناه ثم بات ليلة عند المظلمة ثم قسم بين الكل بالسوية وفي حكم الجديدة بالوكانت
واحدة من الاديع غاسرة ظلم واحدة من الحاضرات بالافضل وحقت العاشرة فيقضى حق المظلمة مع رعاية جانب الزوج
فيقسم لها حصة فيقسم لها ليلة والمظلمة ثلثا وان اجتمع الى بعضهم الليلة فكان كما وصفناه وقد يحتاج الى التمييز في الظلم
كالوكان يقسم بين فاشترى في غيبة واحدة لضرورة ولم يعدا وعاد بعد وقت طويل فيقضى لها من الليلة التي بعد ما شترى
ويخرج باقي الليل الى سجد او غيره كما ذكرناه ويستثنى من المزوج ما اذا خاف العسر او خرج اولم يكن في داره مكان يفرج
يصح للاقامة بقية الليل فيعد في الاقامة والاولى ان كان يستمتع بها فيها وازمان القضاء قوله لو كان له اربع فتنشر
ثم قسم خمر عشرة فوفى اثنتين لو ان كان للرجل اربع زوجات فتنشر واحدة منهن سقط حقها من القسم ويجب عليه القسم للثلاث
الباقيات على الطاعة فان قسم علمين ليلة ليلة فضل لرجل ليلة وهو حق الناشئة فيقسمها حسب شأنه وان جعل القسم اكثر من ليلة
استوجب ور القسمة او زاد عليه اقل السنة المتعديات ان يكن اثنتي عشرة فاقبل القسم بليلتين كليلتين استوجب هذا الدور
فيسقط حصة من الزائد لانها سقطت بغيره حبسا والزيادة ويحتمل بقاء حصة بئس ما يبق لزوج الدور في المسئلة ببق الليلة
من الاديع فيكون له ربع القسمة بمنزلة واحدة منهن فاذا قسم لكل واحدة عشر اكان له بعد قضاء احدى عشر فظاهرا يجب
الاصل في هذه المسئلة وظاهرها هو الاول ويدل عليه ان ثبوت حصة معين وتفصيل بعضها على بعض خلاف الاصل
الدلائل العامة من وجوب العدل والمساواة بليلتين يدل على خلافه فيقسم فيه على هذا النسخ وهو ثبوت حصة في الزائد
عن عند من في الاديع على فقد وان يقسم بليلتين ليلة ليلة على ما في الرواية الدالة عليه من ضعف السند والظن وانما في الاحتج

عليه شكل اثباته بالنسبة لغيره من الفقهاء من غير الاحتجاج على خلافه انه من قسم لواحدة عدله وجب ان يقسم للاخرى مثلها مطلقا مع تساويهما
في الحكم وانما تظهر فائدة الخلاف على القول بوجوب القسمة وانما اصاب على القول بوجوبها مع الابتداء بها خاصة جواز الاعتراض بعد
ذلك فالامر سهل لان ارفق لغير العدد الذي جعله عن على هذا القول سهلا كان له حق في المدة ام لا ويحتمل ان يرجع على الرواية
ان يكون له من المدة بنسبة حق من الاربع ان انفرد ذلك فنقول في المسئلة المفروضة لو نشرت واحدة من الاربع واراد القسم بين
الثلاث واخذوا ان يقسم لكل واحدة خمس عشرة ليلة او اتفق بعض على ذلك فوقي ثلثين العدد المذكور وفي واحدة ثم اختلفت
الرابعة فلم يزلها حظ في حق من معنى لانها كانت سائمة لا تنحى القسمة لكونها حق القسمة في المستقبل وعليه ان يوفي الثالثة
المطلقة خمس عشرة مثل صاحبها ولا يمكن جعلها بغير هذا الرابعة التي تجردت طاعتها لمشاركتها لها في السحقات القسم حينئذ
لكنها واحدة من اربع فلها ربع القسم من حيث الطاعة وبما في الدود وهي ثلث ليا لا يحصر في الثالثة وهو حقها ومن التابعين كما
اخذوا حقها من اللبا ان اخصها لبا وحظ نظري التخصيص في المأخرين ان ثبت عندنا ثلث ليا ل وعنده الرابعة ليلة
وهكذا خسر ادوار قيم الثلثة حقها وهو خمس عشرة ويجعل للرابعة من ليا ل وهي ربع الادوار الخمسة وحصول المنس لها بطلان
الاتفاق بغير حصول الخمس عشرة للثالثة واما الخمس عشرة فهي المقصودة بالذات ثم يستأنف القسمة للجميع على السوية هكذا الذي
المصنف وقيل الشيخ في المبسوط وفي المسئلة وتبعه العلامة في كتبه فظاهرا طلاقهم سقوط حق الزوج من القسمة كما بيناه ولو
قلنا بعدم سقوطه امكن حصره من المدة المأتمنية التي تقدر لها منها حصص وهي الثلثون التي قسمها الاثنتان قبل طاعة الرابعة
فيكون له منها حصص وهي الثلثون التي قسمها الاثنتان قبل طاعة الرابعة فيكون له منها سبع ليا ل ونصف فيستوفى منها بعد انقضاء الدود
لجميع ان قلنا بوجوب القسمة وانما والا فاعراضه حينئذ جائز مطلقا كما بيناه وهذا الاحتمال لا ينافي في حق المصنف لانه قسم خمسة عشر
بدل عواردة ذلك العدد لكل زوجة بحيث لا يشترطها فيها بدليل قوله قسم اذ حق في الدود لا يدخل في القسمة وان حقيقة بواحدة ولا
بدل في ذلك من قوله وجعل يوفي الثالثة خمس عشرة فانه لو كان له في الخمسة عشر شركة لما وجب ان يوفي الثالثة خمس عشرة
فانه لو كان له في الخمس عشرة شركة لما وجب ان يوفي الثالثة تمام الخمس عشرة بل كان له ان يقول في الخمس عشرة ربعها فلا يجب
للاثنتان المقدار الاثنتان اربع والزائد ربع سهم سقط هذا احتمال ان يجعل الخمس عشرة شركة وقوله بعد كال اتفاق بين
الحق ثم يستأنف شيئا ايضا بانه لا حق له بعد لكال الاستعانة على القسمة السابقة بعيد اذ ليس فيها ما يدل على مثل ذلك
وهذا الحق يجري في قصاص قسمة المطلقة في الاثنتان السابقة وفي مواضع كثيرة ياتي بعضها في الكتاب ايضا حق له لو طاف على ثلث
وعلق الرابعة قبل دخول ليلتها ثم تزوجها قبل ما يجب لها قضاء تلك الليلة وفيه نزاع بيننا من سقوط حقها من زوجها من الزوجية
حق القسمة على الزوج من الاول الزوجية في الجملة اما بعد لشرع فيه او مطلقا فان كان له زوجتان فصاعدا او قسم لواحدة ثم فعلت بغير
الاخرى حرم عليه طلاقها لئلا يباينها حقها من القسم لاستلزام الطلاق نفوقا الواجب فيكون حراما لامر خارج عن حقيقة الطلاق
فلا يبطل بركا لبيع وقت النكاح يوم الحجب وان الهن في غير العبادات لا يقتضي الفساد كما حقق في الاصول واحتمال البطلان في البيع
وقت النكاحات هنا ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة بعد حصول الزوجية وبينها رابعة وغيرها لا يشترط الجميع في المنقضي وذكر المصنف
الرابعة بغير البيع بحد تمثيل وربما قيل ان السرف ذكر الرابعة ان توفيه غيرها لا يتحقق الا بالقرعة بخلاف الرابعة وفيه من تسليم
التوفيق على القرعة انه لا يتم الا في الدود الاول اما بعد لنتعين في كل واحدة بغير قرعة وتحقق في غير الرابعة وعلى المختار من تحجيز
بغير قرعة يتحقق بغير غير الرابعة لغيرتها ثم طلاقها بعد دخولها المصنف لم يدرك حتى يم الطلاق وقد ذكر الشيخ وغيره ولا فرق
في الحريم بين وقوع الطلاق رجعا او بائنا وان كان في الرجعي يمكن من الرجوع والتخلص لان الطلاق سبب في تعطيل الحق واستئصال
الذمة بر على التقديرين ذلك لو كان رجعا ورجع في العدة وجب قصاص حقها والتخلص منه بغير اشكال لان الرجعة اعادة
الزوجية الاولى كما كانت وان تركها حق انقضت عدتها او كان الطلاق بائنا ثم تزوجها قبل حجب عليه القضاء قال الشيخ في المبسوط
نعم لانه استقر في ذمته وقدما كونه التخلص منه فهو المصنف بعد في الرجوع وما ذكرناه من رجوعها عن الزوجية فليس على الحق
المعلقة بها وفيه مع الملائمة بين الامرين ومن ثمة بقى الامر وعينه من الحقوق المأتمنية وان طلق وتخصر بعض الحق في المبسوط
دون بعض لا دليل عليه فالقول بوجوب القضاء مطلقا أقوى ويتفوق عليه وجوب الرجوع وتوقف القضاء عاياه ولو امكن بحالها

والنقل الى اسقاط حقها موجه اخر بخبر بلدين وبين الزوج زوج فلا يمنع تزويج الزوجة لعدم اخصار الكراهة في الزوج ولو فرض
 توقفا عليها لم يقدح في صحة الزوج لما قلناه من حكم النكاح ان وجوب الفضا، بل امكانه على تقدير تزويجها شرط لا يكون ان زوج
 اقل من اربع لم يكن فضا، وفيما يفضل من العدا والكون الزوجات بين المظلوم وبين الفضا، في ووده اما لو كان الظلم بتعطيل
 السلية مع غيره امكن جعلها لم يمكن الفضا، لانه انما يكون في فضا الفضا، والظلم لا يقضي بالظلم ولو كان جديا بقيت في مكانه
 التي ظلم بها كما ان اركان له ثلاث زوجات فظلم واحدة بغيره ونكح رابعة ثم تزوج المظلومة امكن فضا، حقها من مائة المظلم
 بها على رعاها من الرابعة على نحو ما تقدم في المسئلة السابقة ولم يمارق المظلومة وفارق الدوايق المظلم لغيره ثم عد الى نكاحه او
 فارقها وفارقته ثم عد الى نكاحه استقل بالفضا، ولا يجع الفضا، ما فات عندها في زمان مفارقتها ويجزى في عددها بالنكاح
 الجديد الخلاف السابق **قوله** لو كان زوجتان في بلد من فقام عند واحدة عشر امكن كان عليه الاخرى ثلثا الشيخ في ما وجب ما اشترنا
 اليسا بقا من ان الميت عند واحدة من الزوجات زيادة عن السلية يوجب الميت عند الاخرى ثلثا مراعاة العدل بينهما وان جاز الفضا
 بين الاثنين نصف الدود وينبغي ان يكون له من العشر نصفها ولكل واحدة من زوج فلا يكون للفراصة الا ليلتان ونصف وهذا الوجه
 لم يشر اليه في المسئلة المتقدمة على الفضا المظلومة مع ووده ومنها يمكن الفرض من مائة من مائة الف من العدا المذكور فيها وهو الخمس
 عشرة جعله لكل واحدة على وجه القسم كما ذكره في لفظها فخلا هذه فان لم يذكر فيها ما يدل على انه قسم للزوجين والاولى من الثانية شيئا ان
 بقي حصه بعد ذلك بل يقال فقام عند واحدة عشر والاخرى عند واحدة عشر امكن جعلها على وجه القسم اربع اضافة حقها اليها فلما كان
 اللفظ اعم اشكل حل الاطلاق على القسم مع اصله براءة الذمة من حق الثانية اذا امكن جواز الاضافة على وجه القسم اربع اضافة حقها اليها فلما كان
 وعلى هذا فخلا الحكم باختلاف حصصه والاخرى وجوب القسم للاخرى بقدر الاول مطلقا في غير موضع الخلاف الوفاق والعلامة في كتابة
 جزم بالحكم كما ذكره الشيخ ولم يتوقف على المصنف واعلم ان الزوجين في البلد انما يجتنب عليهما ما يمتنع عنهما عند هذا النظر من ايهما
 ولا بينهما ويجزى في قسم الثانية بين الذهب اليها واستدعاها اليها فان اشقت منه مع نكاحها سقط حق النكاح **قوله** لو تزوج امرأة
 ولم ينفقها فارجع للسفر فخرج اسمها فزنته بتعليل الحكم على ثلاث الشيخ حيثما كفى في تخصيصها بما يحصل في ايام السفر بحيثما بان الزنى المقصود
 من القسم وهو ارتفاع الحاشية وحصول الاثر بحصول ايام السفر وان لم يحصل فيه تمام المقصود من القسم والمصنف وجعده من ذلك بان
 الايام المحصنة من جملة القسم غايتها انما تقتضي فيه كافتلت الحرة على الامور من ثمة هذه اسباب تفاوت القسم ثلث او اثنين وحيث وقع
 الاتفاق على ان ايام السفر ليست داخلية في القسم ومن ثمة لا يقضي للتمليك ما فاقه من مع المصنفة تكذا لا يجتنب على الجديده هنا ولا من اخصا
 الفائدة فيما ذكره بل جاز ان يكون الاستماع بالجديده في هذه الدقة اسم ما ذكره في غير انضمام تلك العلامة الى ما ذكرناه لاستقلالها
 بالحكم ومع ذلك فالعلامة مستفظة لا سقوطية ولا تعليل انما هي اختلاصها بالعد على وجه القسم او هو قوي كما اشترنا اليه سابقا لكونه
 على وجه انقص من حق القسم فاذا ذكره المصنف جرد في حكمه بالزوجات في السفر ولم يكن معززا وجاز فلما كان معزضا للجديده
 بالعدد ثم قسم بينهما وبين القديمة بحسبه **قوله** النشور وهو الخروج على الطاعة واصلا الارثاق والنشور لغز الارثاق يقال
 نشر الرجل نشرا ونشيرة اذا كان قاعا فنهض قائما ومنه قوله نعم واذا نشر وان نشر ولا يهضو الى امر من امره تعالى
 وسر خروج احد الزوجين عن طاعة الاخر نشور لانه بمعيشته فلا يرتفع وتعالى عما اوجب له عليه من ذلك ولذا حلف النشور بما
 اذا كان الخروج من احدهما الى الخارج ارتفع من الاخر فلم يقر بحقه او عن الحق ولو كان الخروج منهما حاض باسم الثقات كما سياتي
 لا النشور لاستواءهما في الارتفاع فلم يتحقق احدهما على الاخر وقال بعضهم يجوز اطلاق النشور على ذلك ايضا نظرا الى جعل الارتفاع
 عما يجب عليه من الطاعة لعل صاحبها وهو يتحقق فيها وبعض الفقهاء اطلق على الثلاثة اسم الثقات والكل جائز بحسب اللفظ لكن
 ما جرى عليه المصنف في قوله نعم واللاق تخافون نشورهم وقوله وان امرأة خافت من بعلها نشورا وقوله وان خفت من شقاق
 بينهما اما تخصيص الشيخ في غير النشور بخروج الزوج عن الحق فليس بجديد **قوله** فخرج من الزوج امرأته مثل ان يقط في وجهه لونه
 حتى اخذه وتغير عادتها في اربابها الوجهة الحاصلة بين الزوجين فلا تعرف ويظهر سببها من الزوجية وقد يظهر من الزوج وقد يظهر
 منها او يشبه الحال وقد ذكر المصنف حكم الثلاثة وابتدأ بالاول دلالة الآية عليه قال نعم واللاق تخافون نشورهم فخصص
 راجح وهو في الضامع وامر به من والمرا من الوجه ان يجوز فيها النهي وقوله انق السد في حق الزوج واحد وعلا به من تعالى

نكاته ويدكرها ما ورد من حقوق الزوج على الزوجة من الاخبار النبوية وكلام الامامة ومبين له ان النشوز يسقط النفقة وحقوق القتم قد
تشارب بذلك واما الهجران فالمعتبر منه هذا الهجران في المنع وله اثر ظاهر في تارتيب النساء وقد اختلفت في معناه فبعض ان يجرى اليها
ظهر في الفرائض ذهب اليه ابن بابويه وهو الذي جعله المهر مرديا وقال الشيخ وابن ادريس ان يعتبرل في اشراف بيت على امرئ اخر
وقبل يبدل بالاول فان لم ينجح فالثاني وقبل ان يترك وطبعا والاول الرجوع فيه الى العرف وما يستفيد منه المرأة الهجران واما
فجرها بان يمنع من كلاهما في تلك الحالة فلا بأس به انما رجاءه المنع لم يزد عن ثلثة ايام الهجران يمتد فوق الثلثة واما
الضرب فهو ضرب تاويل وقدر من كما يضرب الصبيان على الذنب ويجب ان لا يكون مديا ولا مبرحا اي شديدا وفي بعض
الاخبار ان يضربها بسواك ولعل حكمه نوهها ارادة الملاعبة والافراح ولا فائدة الفعل بعيد عن التاديب والاصطلاح ونقل الشيخ
في المبسوط عن قوم ان الضرب يكون ممدد ليل بلعنف او رده فلا يكون بسوط ولا خضب واذا تمت ذلك فنقلوا اختلف العلماء
في تمديد هذه الامور لثلاثة على الخبر او الجمع او الترتيب بالندرج من الاخف الى الاثقل كرايت الهجران عن المنكر وعلى التقديرين
صلح مع تحقيق النشوز او ظهور ما ذكره قبل وقدرهما وجهما ويشاء الخلاف من دلالة ظاهر الاية على كون الثلثة متساوية
بالاول والثانية والخبر او الجمع وتعليقها على خلاف النشوز لا على نفسه ان جعل الحذف على ظاهرنا غير المصنف في التاديب في الاسود
الثلاثة ظهور ما ذكره النشوز اجاز الحذف على ظاهرنا غير المصنف في التاديب في الاسود الثلاثة ظهور ارادة النشوز لاعلمية نفسه وان جعل
الحذف على ظاهره لكنه جعل الظللة في الترتيب فيقدم الوعظ فان نجح فلنجه فان لم يقد انتقل الى الضرب ولم يبد كحكم النشوز
بالفعل لكن يمكن دلالة جوازها مع ظهور الارادة على جوازها مع حصوله بالفعل بطريق اول وهذا القول موافق ظاهر الاية
بسبب ويخرج الى تاويل المسبب حيث عد على ظاهر الخبر او الجمع الى ترتيب نظر الى ان مثل هذا من ايراد الهجران المنكر يمكن حكمه
والمراد من الاية جواز الجمع بين الثلثة في الجملة لا مطلقا بل حيث يقتضيه اليه بان لا ينجح الاقتصار على ايراد الثلثة وعكس الامر بين
التجديد ففعل الاسود الثلثة مرتبة على النشوز بالفعل ولم يبد كحكم عند ظهور ارادة جواز الجمع بين ايتاد من غير تفصيل فقال
للرجل ان كان النشوز من المرأة استغفها ويحرمها في مخرجها ولم ان يضربها عند مخرج ويظهر منه جواز الجمع بين الثلثة والاختيار
بأحد ما ارباثنين فهذه دلالة الشفقة فليضه الحيار والوجه فيه حل الراي على الجمع والخبر جعل الحذف بمعنى العلم كقولهم نعم فخرج
من موص جفا فالخرف واستغنى عن الاصنام والذي تكلفه غيره وجعل العلامة في الارشاد الثلثة مرتبة على النشوز بالفعل
كما صنع ابن الجنيب لكنه جعلها مرتبة مراتب انكسار كما فعل المصنف في قوله الاول ومن الاصحاب من جعل الاسود الثلثة منزلة على
على الماليتين اعني ظهور امارات النشوز وتحقيقه بالفعل فالمصنف في الكتاب والشيخ في المبسوط والعلامة في القواعد جعلوا الوعظ
والجمع بعلمية على ظهور امارات الضرب شرط للحصول بالفعل ومع ذلك ولم يشترطوا في جواز الضرب مع تحقيق النشوز فقد لم الوعظ
ولا الخبر بل خرف الضرب بالارادة وجعلوا الهجران في الاول شرط لعدم نجح الوعظ ووجه هذا القول حمل خرف النشوز على ظاهره
وتوقيف الاولين على مراتب الهجران اما اشتراط الضرب بتحقيق النشوز مع ان ظاهر الاية جوازه مع الحذف ان الضرب عقوبة وتقرير
للاصل فيما ان يكون منوطا بالحكم والخبر م عليها وهو النشوز و ظهور اماراته لا يفيد اليقين به فلا ينبغي العقوبة على الذنب
قبل وقوعه بخلاف الرجوع والوعظ والخبر فان امرها اوسع وظهر امارات المعصية كان في التنبه عليه والرجوع عنها ويرجع ذلك
الى اخذ بظاهر الاية مع مراعات الاحتمال في العقوبة والوقوف على موضع اليقين حيث يجعل ارادة النشوز بالفعل من الحذف منه التحقيق
الاذن في الضرب مع وقوعه وقيل مشكوك فيه لكن قد يشكك هذا بالخبر ان نفوذ حقا من اللطف والتعاقب مضاعفة يجرى والاحتمال
لا يخلو من اشكال لان الامر منه اسهل كما قلناه فجاز التعديل بل فيه على ظاهر الاية ووجه عدم توقف ضربها على الاخرين في هذه الحالة
دلالة ظاهر الاية على الخبر بل منه وبينهما او الجمع من غير تقييد وتفضل بعض العلماء في الاية تفصيلا اخر وافقه العلامة في الخبر بفعل
الاسود الثلثة مرتبة على مراتب ثلاثة بخلافها مع ظهور امارات النشوز فيقتصر على الوعظ ومع تحقيقه قبل الاصرار ينتقل الى الجمع فان لم ينجح
فاصر فانتقل الى الضرب وجعلوا المعنى في الاية والثاني تحا فون نشوز من شخص من ان نشوز فاهجره من في المضامع فان امر من
فاصر به من والاطلانه متى احتمل ان جازها بالوعظ لا ينتقل الى الخبر فان لم تنقطع جاز الخبر ولا يجرى الضرب الا مع العلم بانها لا تزجرها
ومع جواز الضرب ولو في الابتداء بمراتب الخبر وذلك حيث يحقق المعصية ويبد منه يقتصر على الوعظ في المسئلة امور ينبغي التنبه

لها الاول المراد بغيره اما ان الشئ تغير ما دونهما في الفعل والفعل بان يتغير بكلام خشن بعد ان كان تليين او غير قبله بوجهها
 بعد ان كانت تقبل وتظهر بموسا واعراضا وتساخا ودمية بعد ان كانت تطفله وبارا له ويقبل عليه ويحزن لك لو حزننا
 بتغير العادة عما لو كانت ذلك من طبعها ابتداء فانه لا بعد ما ان الشئ والمصنف رحمه الله اقتصار في اعتبار العادة على اربها
 واطلق الباقي واعتبر ما ذكرناه نعم مثل التبرم بالحاج لا يعتبر فيه العادة لان ذلك حقه فعلها المبادرة عليها ابتداء ولا غيره
 فيها بالعادة بخلاف الارباب فكذلك حقه المصنف وهذه امور يحوزها لا تعد نشوزا فلا يحق ضربا عليه على الاقوى بل يفتقر على الرغلة
 فلعلمها بتدبيره عند راد او ترجع عما وقع من غير عهده ويظهر من محوز الضرب بل الحرج انما امور محضه وان لم تكن نشوزا او الضرب
 لا بل فعل الحرم وفيه نظر الثاني ليس من النشوز ولا من مقدما مته بداءة اللسان والشم ولكننا فانما نبره ونشقي السادس عليه
 وهذا محض للزوج فادبها على ذلك ونحوه مما لا يتعلق بحق الاستئذان ام يرفع امره الى الحاكم فقلنا قد سألنا في باب الامر بالمعروف
 والاقوى ان الزوج فيها وادبها المسكنة ابتداء كما لا يخفى وان نقص ذلك عشية وكذا الاستئذان الثالث المراد بالمراد
 يكون التبرم بها اشارة النشوز بالموجب عليها فعلها من الاستئذان ومقدما مته كالتطيق المعتاد واذالة المنق والاسخدام بان يتبع
 او يتشا قلا نا عليها على وجه يخرج زواله الى تكلف وعب ولا اثر لا شئ الدال ولا الاستئذان من حوائج التي لا يتعلق بالاستئذان
 ان لا يجب عليها ذلك وفي بعض الفتاوى المنسوبة الى غير الدين ان المراد بها سقي الماء وتهذيب الفراش وهو بعيد جدا لان
 ذلك وفي بعض الفتاوى غير واجب عليها فكيف بعد تركه نشوزا وقد شبه المصنف على ذلك بقوله في تعريف النشوز وهو الاستئذان
 عن طاعته فيما يجب له فترك الامور المذكورة اذا لم يعد نشوزا فكيف بعد التناول من مقدما مته النشوز الرابع المراد بالتبرم
 بحوائج القيام اليها بشا قلا وتبخر وان فعلتها قال الجوهرى تبرم به اذا شتمته ونشيت منه واربم اسلمه وانجره وقال الشرح والنشرة
 والمراد بهما توق الضرب عرفا لان المعبر من ضرب السادس يسيل دفعه من شتمه عرجا عن التبرم بالسواك والمد بل بالخاسر محجب
 انشاء الموضع الخفية كالوجع والحاضرة وراقا الطين ونحوها وان لا يولى الضرب على موضع واحد بل يفرق على المواضع مراعي فيها
 الاصطلاح لا السعي والانتقام فيجرم وقصده مطلقا بل بدونه وقصده الماذون فيه لاجل السادس لو حصل بالضرب تلك وجب
 العزم لا يترتب بذلك انه اطلاق الاصطلاح بخلاف الولي اذا ارب الطفل والفرق ان تاديب المرأة لحظ نفسها والولد لحظ لفظها
 الولي وقيل انهما شرطان لعدم التلك وسياتي البحث في انشاء السدس ورفق بينهما المصنف بان الاول للزوج ان يعجز عن يعرف
 عنه بخلاف الولي فان الولي ان لا يعرض عن ضرب السادس عنه الحاجة لوجع المصلحة الى الصبي وقد ورد الخبز بالنهي عن ضرب
 الزوجية في الخبر وينفرد على هذا الفرع عدم ضمان الولي لانه محسن وما على المحسن من سبيل قوله واذا ظهر من الزوج النشوز يعنى
 صحتها فلم المطالبة في هذا هو العلم الثاني من النشوز وهو ان لا يتعدى الزوج ويمنعها بعض حقوقها الواجبة من نفقة
 او قسمه او سبي خلفه معها ويؤذيها ويضربها بغير سبب صحيح لذلك فان منع فيه وعظها والارقت امرها الى الحاكم وليس لها حجة
 ولا ضرب وان رجوعها عوده الى الحق لا نها يتوقف ان على الاذن الشرعي في المامتين ما يهتد على نفقته في ذلك اليه لا اليها وهو الاذن
 بما مر ثم الحاكم ان عرف حال باطلاع او اقرار الزوج او بشهود مطلعين على حالها والا تعيب عليها نفقة في جوارها او غيره بخيرها
 وتحكم بما بين فان ثبت تعدى الزوج فاه عن فعل ما يحرم وانه يفعد ما يجب فان عاد اليه عزه بما يراه ولو انتع من الانفان مع قدسه
 جاز للحاكم ان ينفق عليها من ماله ولو بيع شئ من عقاره اذا اتفق عليه ولو كان لا يملكها شيئا من حقها ولا يزوجها بغير ولا كلام
 لكنه يكره حبسها لمزول وكبر ولا يدعوها الى فراشه او يمس بطلانها فلا يثنى عليه ويحين او يستر فيه بترك بعض حقها من القسم والنفقة
 قاله رحمه الله وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليها ان يصلي ابنها صلى وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما
 النبي صلى الله عليه وسلم بطلان سورة فكانت لا تطلق ارجلها مع نساءه ولا نفقة له ولا جعل بينه وبينها شيئا من ذلك الا ان يرضى
 عبد الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليها ان يصلي ابنها صلى وروى الجليلي في الخبر عن ابي
 ان اطلقك فيقول لا تشعدي اكره ان تشعدي ولكن انظر في الحق فاصنع بها ما شئت وما كان سوى ذلك من شئ فهو لك وعمن
 على ما اتفق به لك وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصليا بغيرها صلحا وهو هذا الصلح وما ذكرناه حكم بدن لها الحق
 مع تقصيره وظاهره لا يجران قبله ذلك وحله وان كان انما في نشوزه وكذا لك حياة المسك والحكم فيه كذلك لان مثل ذلك لا بعدا كراهها

حقها وان اثم في نفسه نعم لو قبضها على يد له فلا شبهة في عدم حله ويظهر من رواية الجلي في نفسه الآية بالمعنى الاول خاصة وهو ان القول
في الشقاق وهو يقسم الشقاق كان كل واحد منهما في شق لما كان كل واحد منهما في شق لما كان ارتفاع احداهما على الاخر دون صاحبه
مختصا باسم الشقاق ناصبا من غير التقدير من كل منهما باسم الشقاق لانها تشارك في التقدير والتباعد فكان كل منهما سائما
في شق اي جانب عن جانب الاخر وحاصله الاختلاف وعدم الاجتماع على يد واحد فان كان الشقاق **قوله** فان كان الشقاق
منهما وحشي الشقاق بعث الحاكم حكما من اهل الزوج وحكما من اهل المرأة على الاولى ولو كانا من غير اهلها او كان من احد جانبي
ايضا دله بعثهما على سبيل الحكم والتوكيد الاظهر انه حكم فان انفقتا على الاصلح فعلا وان انفقتا على التفرقة لم يصح الا برفق الزرع
في الطلاق ورفق المرأة في البذل ان كان خلعها ان كان الشقاق منهما كان هو الشقاق في نفسه كما تقدم فقوله وحشي الشقاق
اي الحش واستمراره والا فوجاه اصل من قبل وغير ذلك موافقة للآية الدالة على حكمه قال اميرهم وان خفتم شقاق بينهما في بعضا
حكما من اهل الزوج وحكما من اهلها ان يريد اطلاقا من قول الله بينهما ويحي زان يواد من خشيته الشقاق العلم به كما سلف وهلولى
من انهما والاستمرار في بيان حكم المسئلة ينظم في السنة امورا الاول جعل المعة والاكثر الباعث للحكم هو الحاكم وجعلوا ضمنه
فابعدوا في الآية واجعا الى الحاكم وهو المناسب بمقام البعث والحكم واللائق بقطع الشانغ والمردى وقال بعضهم ان
العنبر عائد الى الزوجين وقيل الى الزوجين انفسهما ويضعف بان العنبر الزوجين في الآية وقع شق لغائب والمردى ببعث
هل الخائف من شقاقهما وقد وقع العنبر عنه فاجبا مجوعا وظاهرا لا لثمة على المغايرة بينهما ولو كان كما قيل لقال نعم فليبعث
كل منهما حكما من اهلها او يحذف لك ولان الانسان لا يبعث احد لنفسه ويظهر من المصنف في النافع اختيار هذا القول حيث
قال فان احشى الاستمرار بعث كل منهما حكما من اهلها ولو اشنع الزوجان بعثها الحاكم ورغب منه كلام ابن الجنيدي لانه
جعل الحاكم بامر الزوجين بان يبعثا من يحسن راد من اهلها وفيه جمع بين العائدتين والقولين وفي مؤلفه سماعة عن الصادق
ما يرشد الى كلام ابن الجنيدي لا انه قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل فبعثا حكما من اهلها وحكما من اهلها ارايت
ان استاذن الحكماء فقالا للرجل والمرأة اليس كما جعلنا امركما الشقاق في الاصلح والتفريق فقال الرجل والمرأة نعم فاشهدنا
بك ذلك شهودا عليها ايجوز ففرق بينهما عليهما قال نعم الحديث ويمكن ان يستدل بها على ان المرسل الزوجان وكيف كان ولا يخفى
الاول لما ذكرنا وعليه فلو تعدد الحاكم او تعدد راساله فبعث الزوجان كان المبعوث وكيدا محضا لا حكما فيفعل ما ^{ففي نفسه}
الوكالات من عموم وحض من خلاف ما لو جعلنا المأمور بالارسال الزوجين او اهلها في اذني في المبعوث ما استقر وفي
كونه وكيدا او حكما الثاني هل بعث الحكمين واجبا ومندوب قولان من ولادة ظاهر الامر على الوجوب وكونه الظاهر من حال
الشقاق وقوع الزوجين او احدهما في الحرم فيجب تحصيلهما منه حصة ومن احكام الاصلاح بدون ذلك فلا يكون واجبا
وان كان واجبا فنظر الى ظاهر الامر والوجوب بناء على ان البعث من وظائف الحاكم الوجوب ولو جعلنا متعلق الامر الزوجين فلا يخفى
اوجه لا مكان وجوعهما الى الحق بدون الحكمين نعم لو توفقت الرجوع الى الحق عليهما وجب بعثهما مطلقا من باب المقدمة الثالث
هل يشترط كون الحكمين من اهل الزوجين بمعنى كون المبعوث من قبلها من اهلها والمبعوث من قبلها من اهلها قولان منشأهما
ولا لظاهر الآية على كونهما من اهلها فلا يخفى ان مثل الامر بدونه مؤيدا بان الاصل عرف بالصلحة من الاجانب ومن
ان القرابة غير معتبرة في الحكم ولا في التوكيد واما ما يصر في الامر من حصول الغرض بهما اجنبين ولاية سوقه لا وشا ولا يدك
الامر على الوجوب من قبله واشهدوا اذا تباعدت وهذا هو الاشهر وهو الذي يقطع به المصنف والاكثر ولو تعدد الاصل فلا كلام في
جواز الاجانب الرابع هل المبعوثان وكيلان من جهة الزوجين ام حاكمان موابيان من جهة الحاكم فينبغي ان مرتبان
على كونه الباعث الحاكم ان لو جعلنا بعثهما من الزوجين فلا شبهة في كونه توكيدا لانها ليسا من اهل الشقاق في الحكم الكلي
لان كان متعلقه جزئيا والاكثر على كونه حكما لان اميرهم ساهما حكيمين وفاجبا بعثهما الحكم والوكيل ما دونه ليس بحكم
ولانه لو كان توكيدا لكانا طبعه الزوجين ولا نهما واما الاصلاح فعلا من غير استئذان ويلزم ما يشترطانه عليهما من استئذان
ولو كان وكيدا لبيع ما دل عليه لفظها ووجه الاول ان البيع حق للزوجين والمال من الزوجية وهما رشيدان فلا يولي عليهما
ولان الحكم يتوقف على الاجتهاد وليس بعنبر انهما ويضعف بان حكم الشانغ تدبير على حكم المحرر وعليه كما لما طر وباهر الزوجين على

شتات صار امتنع عن قبول الحق في الحكم عليها وانما بشرط الاجماع لان محله امر معين جزئي فبحر زعفران الحكم امر
 للحاكم احدى نظائره فعل الاول يتوقف بعضها على رضا الزوجين فان لم يرضيا على شيء ادب الحاكم النظام واستوفى حقه المطلوب
 وعلى الثاني لا بشرط رضاها وعلى القيد بشرط فيها البلوغ والعقد والاسلام والاهتد الى ما هو المقصود من بعضها واما العدالة
 والحرية فان جعلناهما حكيم اعتبر قطعاً وان جعلناهما وكيلين ففى اعتبارهما وجهان احدهما العلم لانها الباشرة في
 الوكيل وجهاً اشترطها عليها ان الوكالة اذا تعلقت بنظر الحاكم اشترط فيها ذلك كما سنرى الحاكم الخاص هل يجب على الحاكم الاجتهاد
 في النظر والبحث عن حالها والسبب الباعث على الشك والتألف بينهما ما يمكن ثم ان رايها الاصلاح هو المصلحة فعلاؤه
 ان رايها الاصلح لها الفرق وهل يجوز الاستبداد به فيما شره حكمه الطلاق وحكمها بذلك عرض الخلع ان رايها الخلع هو الاصلاح
 فعلاؤه وان رايها الاصلح ونخص بحكمها بالاصلاح دون الفرق فقولان مرتباً يكونان حكيم او وكيلين فعلى الثاني لا اشكال
 في جبر برعاية الوكالة فان تناولت الفرق فعلاً ولا فلا وعلى الاول في جواز الفرق اضيق لان بنيان على ان تفسخ الحكم
 على الاطلاق تسويغاً فعل ما يراه صلاحاً فينبذ الطلاق والتبدل حيث يكونان صلاحاً ومن ان لم يطلاق الكلف الى الزوج
 لقوله الطلاق بيد من اخذ بالساق وهذا هو الاشتهر ويدل عليه من الاجابة وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن قول
 اسير عن رجل فاعبها حكماً من اهلها قال ليس للحكيم ان يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة ويشترطا عليهما ان
 ان جعتهما وان شئتما فزتما فان جعاً فائز وان فرقا فائز ويظهر من ابن النبي جواز ذلك ما يرد من الاول لان قال و
 بشرط المولى والمرضى بحكمه على الزوجين ان للفرق جميعاً ان يفرقا بينهما او يجعاً ان راي ذلك صواباً وعلى كل واحد
 الزوجين انفاذ ذلك والرضا به فانهما قد وكلها في ذلك وهما فعلاً فهو جائز عليهما وقد روي عن علياً ع عن حكيم
 وقال قد روي ما عليهما ان رايهما ان يفرقا ان يفرقا فقال للمرأة رضى بما في كتاب اسير على ذلك فقال الرجل اما التهمة
 فلا فقال للمرأة رضى بما في كتاب اسير على ذلك فقال الرجل اما التهمة فلا فقال علياً ع كنت واسير حتى تقوم بمثل الذي اقرت
 به مقلداً من هذا الخبر الذي روي في ذلك رضى بها واولها والثاني من حيث جعل الجمع والشك في الحكمين وقوله حتى
 نقراى اسير عليه ان يتبع بل عليه ان يقتضيه حكم اسير كما انفردت وهذا اشتهر بمذهب ابن الجوزي يفرغ عليه ان حكم الرجل اذا راي
 ان يطلق بغير عوض ملق مستقلاً به لان حكم المرأة لا يمنع له في الطلاق ولا يزيد على واحد لكن ان راجع الزوج وراى على الشك
 زاد الى استوفى الطلاق الثلث وان راي الخلع وسأله حكم المرأة مخالفاً وان اختلفا فقال لاسدس ينبغي ان يحلوا
 حكم الرجل بالرجل وحكم المرأة خلق غير محرمة لغيرها ما عندها وما فيه رغبتهما واذا اجتمع لم يجز احدهما على الاخر بما علم
 ليتم كتابه وراى لصواب وينقد ما رايها صواباً بشرط ان اختلفا وعليها بعث لهما اخرج حتى يجعها على شيء وينبغي
 للحكيم خلاص النسبة والمسمى وقصد الاصلاح فمن حست نية فيها تراه اصلي اسرعهه وكان ذلك سبباً للحصول بشفاعة كما
 نبه عليه قوله نعم ان يرد اصلها ما يوافق له بينهما ومفهوم الشرط ان عدم التوفيق بين الزوجين يدل على فساد قصد الحكمين
 وانما لم يجعها على قصد الاصلاح بل في نية احدها وهما فساد فلها ان يبلغا المراد **قوله** لو بعث الحكمان فتابع لزوجان او
 احدهما قيل لم يجز الحكم في هذا الحكم بنوعه على ان بعث الحكيم توكيداً وعكس فعل الاول بقصد قطعاً لان تعريف الركيل فيها وكل فيه نافذ
 مع حضور الموكل وغيبته مع بقاءه على الحضرة والشك في بجهته وعدمه وان قلنا انه يحكم كما هو المقصود فقال الشيخ في المبسوط لا يجوز
 الحكم مع غيبته احدهما لان الحكم ببقاء الشك والحضرة بينهما مع الغيبة لا يعرف بقاء ذلك وان كل واحد منهما يحكم له وعليه لا
 يجوز القضاء للثالث وانما يجوز عليه وجوباً لتأخر الحكم بالغيبة لا بغيره على الاصلاح وانما يمنع لاشتراك الحكم كمالوا اجتماعاً بالفرقة
 وقد تقدم انهما يجوزان الاصل بقاء الشك استحقاقاً لما كان قبل الغيبة وفيه نظر لجزان ان يشهد الحكم مع الاسلام على شرط واحد
 ويكون حكماً للغائب وان حصل بعد الاصلاح وطرد بعضهم لوجوب فيها لو سكنت احدهما نظر الى الغيبة الاولى والا يعلم بقاء الشك
 مع السكر وهو ضعيف لان معرفة ذلك بالفرق الحالية وان كان ساكن بل يمكن ذلك مع الغيبة ايضا **قوله** ما بشرط الحكم
 يلزم ان كان ساكناً الا كان لها نقصة اذا شرط الحكمان شرطاً نظرياً فان كان ما يصح لزوج شره الزوم وان لم يرض الزوجان
 كما لو شرط عليهما ان يسكن في البلد القلا في او السكن المحض ولا يسكن معهما في الدار او ولو في بيت منفرد ولا يسكن معهما العرة في دار

واحدة ارشعها عليها ان تقول بل بالمر الحالى الى حد او تردد عليه ما يقصده منه قوسنا ونحو ذلك اعمى المؤمنين عندنا وطعن
عليها الحكم وان كان غير شرع كما لو شرط عليها ترك بعض حقها من القسم او النفقة او المهر او عليه ان لا يتبرأ ولا يتزوج عليها
او لا يباشر بها بل بغير ذلك بل خلاف ثم ان كان الشرط مما للزوجين فيه النص ترك بعض الحق فلهما نقضه وانما انما يبرأ
وان كان غير شرع اصلا كعدم الزوج والتبرأ فهو سقوط في نفسه ويمكن ان يريد المصنف بقوله كان لها نقضه مطلقا
الثالث للجميع الدال من غير على ان لها ايضا بالمر الزامه التزام مقتضاها بان لا يتزوج ولا يتبرأ وتبرأ عليك وان لم يكن
الزاما له بالشرط والى هذا في كلام الشيخ في المبسوط حيث قال في هذا القسم فان اختار الزوجان المقام على ما فعله الحكم
جيدا وان اختارا ان يطرحا فعلا فان ظاهر فعل الجيد كونه تبرعا ونقصا بغير استحسان لو سنها شيئا من حقوقها او انما
بذلك لم يبدل لا يخلعها به وليس ذلك اكراهها المراد بالحقى الذى سنها اياه فبذلك له السكنى لاجل الحق الواجب لها من
القسم والنفقة ونحوها وانما لم يكن ذلك اكراهها وان كان محرما لانه امره بترك طلب الخلع ولا يستلزم بل قد يجامع اذ
المقام معها وانما الباعث على تركها ضعف دينه وعرضه على المال وسيله المغر بها زيادة ونحو ذلك مما لا يستلزم بل قد يجامع
اذا دونه المقام معها وانما الباعث على تركها ضعف دينه وعرضه على المال وسيله اذرة فراها ولا يدل عليه بوجه وبغيره بقوله وانما
ان تزوج عليها على انه لا فرق في الكراهة بين ترك حقوقها الواجبة وغيره لان اقرارها بتبرع بجزء من حقها الواجب بحرم
كلها لا يقتضي الكراهة ما غير الحق الواجب كالنكاح ويحجب عليها ترك بعض المستحب كالزواج في غير الوقت والسوية بينهما ونحوها
فيه وفي الانصاف وتحققه ظاهر حتى لو قصد بذلك تركها ليقدم نفسها لم يكن اكراهها عليه لان ذلك امر سائغ وانما يباراة فراها
لا يقتضي الكراهة وما تركه الحق الواجب فلما ذكرناه من انه يحرمه لا يدل على الكراهة بوجه وكذا لو قصد بتركها ذلك ولم ينظر لها
وان كان اثما او اظهر لها ان تركه لاجل البدل كان ذلك اكراهها واظهر منه ما لو اكراهها على نفسها البدل وما ذكره المصنف قوله
الشيخ في المبسوط واقفها عليه العلامة في الارشاد وفي التحرير وسبب القول الى الشيخ ساكتا عليه مؤدنا بقوله وفيه وضعفه
وفي القواعد في حقوقها بالاحتجابه ومنه انه لو سمع الواجبة كان اكراهها وهذا القول فله الشيخ في المبسوط والاعراض بعض العلة ثم
قال الذى يقتضيه من ههنا ان هذا ليس باكراه وهو المعتد النظر الرابع في احكام الاراد وكذا الموطأ بالعقد الدائم
وهو يفتون بالزوج اجمع علماء الاسلام على ان المدة التى يمكن فيها تدارك الانسان حيا كاملا ونحوه من حين الوطأ الى حين
الولادة ستة اشهر ويدل عليه مع الاجماع قوله تعالى وحله ومضاه ثلثون شهرا مع قوله تعالى ومضاه في طهرين تركيب الاربعة
ان حله يكون ستة اشهر لانها الباقية من الثلثين شهر من العامين وليست هذه المدة اقصر من الحمل بالاجماع والوجوه وانما هي
اقل مدته واختلفوا في قصر مدته فاطبقوا ما بيننا على انها لا تزيد عن ستة ثم اختلفوا في الشهر بينهم انه ستة اشهر ذهب اليه النجاشي
في النهاية والمفتى وابن الجبيرة وسلاور ابن البراج والمحقق في احد مؤلفيه وجماعة اخرون ومستندهم رواية وهب عن ابو عبد الله
قال قال ابي ابي الحسن في الولد ستة اشهر وسبعة وستة ولا يعيش ثلثا من شهره ورواية عبد الرحمن بن سنان عن محمد بن
ابى جعفر قال قال سالت عن غاية الحمل بالولد في بطن امكم هو فان الناس يقولون وربما بقي في بطنها سنين فقال كذبوا اقصر حبل
الحمل ستة اشهر لا يزيد لحظوا لانه اذا سمعته اقل من قبل ان يخرج ورواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا بصير يقول ان اطلق
الرجل امراته في وقت حبلها انظر تسعة عشر شهرا فان ولدت والا اعتدت ثلثة اشهر ثم قد بانث ورواية محمد بن حكيم عنه قال انما
الحمل تسعة اشهر للحديث وفي الاستدلال حبل الاجابة مع كثرة ما نظر لان وصار الى الاول شرك بين الضعيف والنفق في طريقه
من فيه نظر ايضا ومع ذلك لا دلالة له فيه على ان المدة السبعة الاسباب مضمومة العدد وليس بحجة والرواية الثانية بزيادة
فلا يعتمد على ما ينافى مع مخالفة الوجوه كما ذكره المصنف والاكثرون فلا يدل على ما على ان السبعة اشهر ففى الحمل بل ما رواه
على انه ستة اشهر لانه لو علم انقضاء الحمل بعد السبعة بيقين لم يجز الى الثلثة اشهر بعد ما لان المعبر في حملها الا قرب الامر من ثلثة
اقرار وثلثة اشهر ومحمل هذه امرها بالاعتدال ستة وذلك اعم من كونه اقصى الحمل تسعة وستة ويمكن ان يكون في الوجه في الامر
بانقضاء تسعة اشهر البنا على الاغلب كونه الحمل بعد التسعة موضع وان لم يتبعه واما الرابعة فمزمع كونها الظرف الدلالة على ان أقصى
الحمل تسعة اشهر من السابقة لانها دالة على ان أقصى ستة اشهر لانها قال فيها قلت له المرأة التي يتبعه التي تحيض ثلثها ويطغها زوجا فيرفع ثلثها

ما عدتها قال ثلثة اشهر الى ان قال قلت فانها اربابت قال عدتها ستة اشهر قلت فانها اربابت بعد ستة اشهر قال انما
 الحمل ستة اشهر قال انما الحمل ستة اشهر قلت فانزوج قال تحتاط بثلاثة اشهر قلت فانها اربابت بعد ثلثة اشهر قال ليس
 عليها ريبه تزوج فلهذه كما ترى دالة على جواز بلوغ الحمل ستة اشهر والغالب التسعة فلماذا اطلق التسعة ثم امرها بالاحتيال
 ثلثة ارجل حمل الحمل لان العدة بعد ثلثة كما اشرنا اليه سابقا وهي اقوى الادلة على ان اكثر الحمل ستة اشهر وقد ورد هذا في الكافي
 والتهذيب باسناد كثيرة ومثون متقاربة مشتركة في هذا المعنى واحاط طرهما الحسن والقول بالسنة للمرضى في الانقباض بعد عيانه
 الاجماع ووافقه عليه ابو الصلاح وما الى اليه في المختلف ويبدل عليه من الاخبار وصفا الى ما تقدم ورواية ابو حكيم عن ابي
 ابراهيم وابنه عن ابي قال في المطلقة يطلقها زوجها فتقول انا حبل منك ستة اشهر قال ان جاءت به لاكثر من ستة لم تصفك ولو
 سلكه ولو ساعة واحدة في عواصم وهذا القول اقرب الى الصواب وان وصفه المصنف بالترك انما لم يرد دليل معتبر على كون
 اقضا اقل من السنة في استحباب حكمه وحكم الفرائض وان كان خلاف الغالب وقد وقع في زماننا ما يدل عليه مع انه يمكن
 تنزيل تلك الاخبار على الغالب كما يشعر بقوله انما الحمل ستة اشهر ثم امرها بالاحتيال ثلثة نظر الى التاخير ولكن مراعاة لنا واول
 من الحكم بنفي النسب من اهله بل يرتب ما هو اعظم من ذلك على المرأة مع قيام الاحتمال بغيرها فبقوله سائر علماء الاسلام والقول
 بان انقباضه عشرة اشهر في موضع من طه واستحسنه المصنف هنا والعلامة في اكثر كتبه وذكر جماعة ان به رواية ولكن ثم اقف عليها وكيف
 كان فمما اقر بين القول بالثلاثة **قوله** فلم يدخل بها لم يلحقه محقق الدخول الموجب للاحتمال الولد وغيره من الاحكام بعينيه
 للثبوت خاصة او قد دها من سقط عنها في القبل وان لم ينزل على ما ذكره الاصل في مواضع كثيرة وسياتي التنبه عليها في باب العدة
 وذكر الشهيد في قوله ان الوطء في الدبر على هذا الوجه يساوي القبل في الحكم وغيره الا في مواضع قليلة استثنىها وما وفقت
 في كلام احد على ما يخالف ذلك **قوله** وكذا لو دخل وجاءت به لاقل من ستة اشهر حيا كالا احترز بالجرح والكالية عما رددته في هذه
 المدة غير جرحه فانقض الملقحة فانه يمكن لحوقه به اذا قضى اهل الخبرة بما كان تولده منه على هذا الوجه من حين الدخول ونظيرها يدخل
 لحوقه به في جرحه من غير تحريمه عليه وفي احتقاف رتبة لوجع عليه ونحو ذلك والحكم بعدم تحريم الكا من الحي به فيما وردت
 هذا الشهر بين الاحكام لما علم ان اقل ما يمكن ولا ينفذ فيه حيا كما هو السعة في ذلك الشيطان فيخذه به من نفسه ويؤثر
 به فيلقح نسبه وهرثان والامح وجوب نفيه العلم بانفساءه عنه فان عثر فيه نسبه والحق احكاما النسب بحرم **قوله** وكذا لو انقضا
 ما ذكره على ستة اشهر وعشرة من زمان الوطء او ثبت ذلك بغيبه تحققة تزيد من اقصى الحمل فلا يجوز له الحاق نفسه والحق هذه
 اذا ولدت الزوجة بعد اقصى زمان الحمل من حين الوطء انقضى عن الزوج في نفس الامر وجب عليه نفسط ظاهره فيجب عليه نفيه
 مع عدم الدخول او لا يرد له ان اقل الحمل قد تكون المصنف وعينه هنا ان اقصى المدة المذكورة الموجب لنفي الولد يحصل بمرتين
 احدها انقضاء الزوجين على عدم الوطء في مدة المذكورة والثاني ثبوت ذلك بغيبه احدهما عن اخر في جميع المدة ولا اشكال
 في انفساءه عنه مع ثبوت ذلك بالبينه او بما في حكمها وما ثبتت الحكم بمجرد انقضاءهما على عدم الوطء في المدة ووجه ان الحي محض
 فيها والفعل لا يعلم الا منهما واقامة البينة على ذلك مستعدة او مستعدة فلو لم يكف باثنا فاما عليه والحقا به الولد حتما نظر الى
 الفرائض لزوم الجرح والاضراب حيث يعلم انفساءه عنه في الواقع ولا يمكنه نفيه ظاهرا ولا في الشارع او وجب عليه نفيه عنه مع العلم
 بانفساءه وجعله وسيلة اليه انكار المرأة باللعان فلا بد في الحكم من نصب وسيلة ونفيه مع رضا فيها لثبوت الحكم اللازم له
 شرعا ولا يمكن ذلك باللعان لانه شرط بتكاد الزوجين لبيكهما الشهادة بالانفاذ الدالة على صدق الشاهد وكذب المشهود
 عليه وظاهر لزوم الفرض لو لم يثبت ذلك باثنا فاما اذا وسيلة له سواء وقد استشكل ذلك الشهيد في بعض حواشيه بانها لم
 انقضا على الزنا لم يثبت الولد والحق بالفراش وهو قائم مع انفاقها وان يمكن حمل الاشكال بان مجرد الزنا غير كاف في انفساء
 الولد عن الفراش اذا كان قد وطئ وطيا يمكن الدابة به لما ثبت شرعا من ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذا بخلاف ما اذا انقضا
 على عدم الوطء في المدة المذكورة لان الولد لا يمكن لحوقه بالزوج من دون الوطء في مدة الحمل من ثمة انقضا على انه لو ثبت عدم الوطء
 في المدة بالبينه حيث يمكن اثباتها كما لو انقضت الغيبة انقضت غير الاشكال بخلاف ما اذا ثبت زناها بالبينه فانه لا يوجب نفيه من
 الزوج وانعزل المرأة مع وجود الفراش الذي يمكن الحاقه به فاقتضى الامران نعم يحصل الاشكال من وجه الاخر وهو الحاقه بالحق في الزوجين

حتى يسبق صادها على ذلك بل الولد في السنة حق ايضا وقد حكم بان الولد يبيع مولودا على فراش غيره فادعى وطية بالشبهة
 وصعد الزوجان فلا يمس البينة الحق الولد ولا يكفي تصديق الزوجين له في دعوى الولد ويشهد هذا ان هناك وانق المصنف على
 المدعى الا انه يمكن منعه بما ذكرناه من الزوج والفرق وكيف يجتمع الحكم بعدم جواز الحاقه وجوب نصيبه مع الحكم بعدم انقضاء عنه بوجبه
 من العوجه حيث يتعدى افا صرا البينة **قوله** ولو وطئها لا يخلو حتى لا كان الولد لصاحبه لفرش وطية لها وجبه يمكن الحاقه بغيره
 يعاوضه حيث وطئ الزاني لان الزاني لا يلحق به الولد وان لم يكن هناك فراش فيلحق الولد بالفراش على هذا الوجه لقوله الولد للفراش
 وللعاهر الحجر ولا فرق في ذلك بين كونه الولد بشها با زنا بالخلق والخلق وعده علما بالاطلاق وتساكيا بالانفاق واخرنا بان يكون
 الزوج حتى لا يخلو وطئها بشبهة بحيث يمكن تولده من الزوج والوطئ بالشبهة وذلك بان تولده منها بين ادنى الحمل وانقضاءه من وطئها
 بغيره بينهما ويحتمل بين تقع عليه القرعة لانهما فراشها ولا فرق بين وقوعه في طهر واحد وعدمه بل المعيار مكان الحاقه بهما كما ذكرناه
 ولو امكن الحاقه بها على البينة ومن الزوج نصيبه من غير قرعة كالعكس **قوله** لو اختلفا في الدخول او في ولايته فالقول من الزوج
 مع بينة لو اختلفا الدخول فادعته المرأة للخلق به الولد وانكره او اختلفا عليه ولكن انكر الزوج ولا دلتها للولد وادعى انها انت من خرج
 فالقول قوله في الموضعين كصالة عدم الدخول وعدم ولادتها لان الاول من فعله فيقبل قوله فيه والثاني يمكننا اقامة البينة عليه
 فلا يقبل قوله فيها فيه بغير بينة **قوله** ومع الدخول وانقضاء اقل الحمل لا يجوز له نقل الولد لا لا يدمج انقضاء اقل الحمل بعد الدخول
 من عدم تجاوز اكثر الحمل والحاصل انه متى انكح اب الولد الى الزوج يحكم له به ولا يجوز له نصيبه سواء تحقق في زنا ام لا سواء اظن
 انقضاء عنه ام لا علما بظاهر الشريعة وصونها بالاعراض عما يشبهها وعلا بقوله لفرش الولد للفراش ولا يستحق من ذلك الا مع وطئ البينة كما
 ولو نفاه حيث يحكم بالحاقه به بظاهر لم ينفع الاب العاوان وليس له اللعان بمجر البينة مع عدم يثبت نصيبه عنه ولو طئها **قوله** ولو طئها
 ثم جازت بولدها بين الفراق ثم اذ اطلق للدخول بها فانك بعد الطلاق بولد لسنة اشترضا عما من حين وطئ المطلق ولم تجاوز
 اقصى الحمل لم توطئ بعده بعقد ولا بشبهة فهو المطلق بغير اشكال لانها فراشه ولم يلحقها فراش اخر بعقد وشبهة فان لم يمكن لحوقه
 بالثاني كما دللته اقل من ستة اشهر من وطئ اقل الحمل فادع من وطئ الاول لحوقه بالاول ايضا وبين بطلان نكاح الثاني
 لوقوعه في العدة الاول وحرمت عليه ابدا لو طئ بعدة ولو انكسر بان ولدته لزيد من اكثر مدة الحمل من وطئ الاول ولا اقل الحمل فاعلم
 ان الاقصى من وطئ الثاني لحوقه بالثاني قطعان ولدته لزيد من اكثر الحمل من وطئ الثاني انتفى عنها فطعا وانكح الحاقه بهما بان
 ولدته منها بين اقصى الحمل وادعاه من وطئها انكح منه منها ولا خلاف في عدم ترجيح الاول لان فراش الثاني اما اقوى من حيث زوال
 الاول وحصول الثاني بالفعل ومساو له وفي ترجيح الثاني او اعتبار القرعة قولان سنشأ وهما من كونهما فانه يجوز عند جمع
 من الاصوليين وقد قال به الولد للفراش والقولان للشيخ في المبسوط والنهاية والعلامة في المختلف وغيره واختار المصنف في الاكام
 بالثاني وكله اقوى ثم عدل الى العارية واعلم ان قوله ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى أقصى الحمل ليس بجيد لان الفراق قد يقع
 بعد زيان طويل من وقت لوطي واقل مدة الاستبراء والمعتبر في مدة الحمل ما بين لوطي والموضع فكان الاصول ابداء الفراق بالوطي
 وقوله ان لم توطئ بعقد ولا بشبهة غاية الحاقه به على الاطلاق فاما اذا حصل احد الامرين لم يبق الحكم بالحاقه به على الاطلاق بل فيه التفصيل
 الذي يكوناه وسنبينه عليه في اخر الباب وكان ايضا له بول **قوله** ولو نكح بلمرة فاجلها ثم تزوجا لم يجز الحاقه به ولذا
 لو زني بامرأة ثم اتبعها انما لم يجز الحاقه به لانه متولد من الزنا والمتولد من الزنا لا يلحق بالزاني ويخالف الفرائض في
 الحاق ما قد حكم بانقضاءه ولا يدخل في عموم الولد للفراش لان المراد منه المتولد في الفراش لا المتولد مطلقا ولهذا انتفى عنه قبل
 الفراش ولم ينفع من الفراش لولد بعد الطلاق والعدة ويدل عليه بخصوصه وراية على من مزيا عن محمد بن الحسن القمي قال كتب
 بعض اصحابنا على يد علي بن جعفر جعلت ذلك ما تقول وجلي في بارة فقلت ثم انزروا بعد الحمل فجات بولد فهو شبه خلق
 اصبر تكتب خطره وخاتمته الولد بغية لا يورث **قوله** ولا يلزم الاب الا فرازا بولد من اعزائه بالدخول في المراد ولادة فوجبه له على وجه
 يوجب الحاقه بان تولده ما بين اقل مدة الحمل الى اكثرها وترك ذلك اعتما على ما سبق وقد كان هذا العذر يوجب ترك هذه المسئلة
 ايضا لذكره لها عن قريب **قوله** وكذا لو اختلفا في المدة اي اختلف الزوجان في مدة الحمل الى اكثرها وترك ذلك اعتما على ما سبق
 ولعلنا كان هذا العذر يوجب ترك هذه المسئلة ايضا لذكره لها عن قريب **قوله** وكذا لو اختلفا في المدة اي اختلف الزوجان في مدة

الحاشية من الوطى مع انفاها عليه فادعى ولا تروى من سنة شهر ولا من يد من اقصى الحمل وادعت ولا تروى من الاصل على وجهين
 به فانه لا يلتفت الى قوله ويلزم الاقرار به ولم ينتف عنه باللعان كما ينبغي تشبيهه فكل حكم هذه المسئلة بالسابقة بتقليد الى
 الفرائض ولا صلة عدم زيادة المد في الثاني في دعائه الاصل والظاهر اما الاول فيشكل بتقديم قولها فيه لان الاصل عدم نفي المد
 المنازع فيها لان بيان هذه الدعوى اذا ادعى لدخول فانه اذا اقام لم يمتد ستة اشهر من حين الوطى فعنه انه لم يطق قبل
 هذه المد وانما روي في اثباتها وكان ان قوله مقدم في عدم الدخول لاصالة عدمه فكذلك هنا لاصالة عدم تقدمه لاشراكها في تعليل
 الاصول وان افتراقا في اصل وقوع الفعل وعدمه فان تقدمه في قوله في عدم الوطى ليس من حيث كونه وطيا بل من جهة موافقته
 للاصل وهو مشترك بين الامرين ولو نظرت في تقدم قوله هنا الى اجتماع الخلق يكون الظاهر الدخول فيكون من باب
 ترجيح الظاهر على الاصل كما قيل في مواضع منها وجوب المهر مع الخلق كان ذلك شركا بين المسلمين لان منع النكاح اصل الدخول
 مع الاجتماع يكون مدعيها خالف الظاهر فالحكم بقوله في هذه الصورة شكل ولو فرض الحكم بالصورة الاولى كان حسنا **قوله** ولو طلق
 امراته فاعتدت وتزوجت كحفظها بيان حكم ما اجله سابقا في قوله انما لم توطى بعقد ولا بشبهة وقد فصلنا في محله من الحق وزاد هنا
 انما لا فرق بين الطلاق وبين الامتداد لاشراكها في المقصود والواحد وثا في حكم بيع الامه عقبتها وبديل على تقدم الثاني مع اسكان كونها
 مضانا الى ما تقدم وراية زارة عن الباقر ع قال سالت عن الرجل اذا طلق امراته ثم نكحت وقد اعتدت ووضعته بحجة اشهر منه في الاول
 وان كان تفرض من ستة اشهر فلا امر عليه الاول وان ولدت لستة اشهر فهو للاخير وعلى حكم الامه صحيح الجلبية عن ابي عبد الله ع قال اذا كانت
 للرجل منك البارية يطأها فنعقها فاعتدت ونكحت فان وضعت لمسه اشهر فانه لم يوطاها الذي اعقبتها وان وضعت وجدا تزن وتعتد
 اشهر فهو زوجها **قوله** اذا وطى الامه فاعتدت به لا فرق في الحكم بذلك بين ان يقول بجعل الامه زنا او لا وطى وعده لورود الضموم
 بموجب الحاشية به حيث يمكن قوله منه ولا يجوز له نفقة العلم بانفائه عنه فان نفاه انفق عنه ظاهر بغية لعان لانه مخصص
 بالزوجين كما دل عليه قوله نعم والذين يريدون ان يلجم الامة وحيث يعترف به في وقت من الاوقات يلزم نسبه ولا يجوز له نفقة وان
 كان قد نفاه او لا انه باقر او به من حكم الاقرار لعدم الخبر وفي رواية عن علي ع اذا اقروا الرجل بالولد ساعته ثم نفاه لم ينتف عنه
 ابدا **قوله** ولو وطى المولى فاجب حكمه بالولد للمولى هذا اذا كان المولى زانيا فلو كان واليا بشبهة او كان الحاشية بهما اوقع
 بهما كما مر وقد روى سعيد الاعرج عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يبيع على زانية في طهر واحد لم يكن الولد قال للذي
 عنه لقول رسول الله ص الولد للفراش وللعاهر الحجر **قوله** ولو انفلت الى مولى فاعتدت وعلى كل واحد منهم ان يقر انما اعتد المولى وطى
 كل واحد منهم نفى فراش الجميع في معنى الفراش فليقر الولد بالمالك بالاعتد وكون الزنا مع اسكان لم يرد به والا فلا سابق عليه لانه لا يسخ
 لحكم الذي للذي قبله مع اسكان لحيته والا فاسبق وهكذا ويجوز على القول بالفراش المجد بالزوجة بنية وبه المقدم
 ورواه هناك الاحتمال ضعف لوروده لاخباره بتقديم من هو في يد على السابق زيادة على ما ذكرناه هناك من وجوب التقديم
 وبديل على تقدم الحاشية رواية الصفا وهو ابي عبد الله ع قال سمعته وقد سئل عن رجل اشترى جارية ثم وقع عليها الى قوله فانه
 باعها لم يضر ولم يثبت له بها ثم باعها لثاني من رجل اخر فوقع عليها ولم يثبت له بها فاستبين حملها عند الثالث فقال لا يثبت
 الولد للفراش وللعاهر الحجر وفيها بين الروايتين دلالة على ان الامة بقصر زنا المولى بالوطى وسيا في تخصيصه باللعان **قوله** ولو
 وطئها المشركون بها في طهر واحد فاعتدت وتزوجت اخرج عنهم فخرج اسمها حتى يرد الامة المشركة لا يجوز لكل واحد من الشركاء وطئها
 المتعلقة حق غيره بها لكن لو وطئها بغيره لم يكن زانيا بل عاميا يستحق الفروج ويطلق به الولد ويقوم عليه الام والولد يوم سقطت عنها
 ويعزم خصم الباقين وقد تقدم الكلام فيه ولو فرض وطى الجميع لها في طهر واحد قطعوا عنها وطى بهم الولد لكن لا يمكن الخافه بالجميع
 بل هو احد منهم بالفراش كما لو كانت فراسا لثنتين فصاعدا فن خرجت له الفروج لم يرد عن حصص الباقين كما ذكرناه هذا اذا اشكل
 عليهم الامر لم يعلم تولده من واحد بعينه كما هو الظاهر من حال الواطئ في طهر واحد وحكمه عند الاشتباه مع امه بقر ان لا يدعيه
 احد منهم مخصص به بل جعلوا فيه الى القرع كمن لو ادعى كل واحد حله اخرج عنهم فخرج اسمها ايضا والخروج اسمها واعزم خصم الباقين من فتيته
 وفتية امه لا يهاصرون ام ولد بالنسبة الا من يطى به الاصل في هذه المسئلة تحسنه ابي بصير عن ابي جعفر ع قال نكحت رسول الله ص علينا الى
 اليه فقال له حين قدم حدثني يا جريح ما عليك قال يا رسول الله اتاني قوم وقد تباعوا جارية فوطئها جميعا في طهر واحد فولدت غلاما

واجعل فيه يد عنه فاستهت بلهيه وجعلته الذي خرج اسمه وسماه منه فبقيهم فقال النبي انه ليس من قوم نسا وعلى ثم رضوا امرهم الى الله
 نعم الا خرج سهم الحق والاصحاب حكم بغيره فاجروا قوله وضمنه على النبي من الولد والام بما كالمكان الواطي واحد منهم ابتداء فان
 يلحق به ويعرف بغيرهم بما كذا ذلك كمثل الحكم بغيرهم لهم وضيبي الولد دعا كل منهم انه ولد له فله لا يلحق بغيره ولا ذم ذلك انه لا يميز
 عن غيره من الشركاء وهذا بخلاف ما لو كان الواطي واحدا فان حكمه يلحق به وبما كان من ما الا انه لا يشرك في جميع الحصص باعل ثمانية
 الولد لهم والحاق به بخلاف ههنا والرواية ليست صحيحة في ذلك لان قوله وضمنه بغيرهم هي ارادة الضيب الراضع لهم بانفسه
 لجميع بخلاف الولد ويمكن ان يكون الوجه في غرضه بغيرهم هي ارادة الضيب الراضع لهم بانفسه لجميع بخلاف الولد ويمكن
 ان يكون الوجه في غرضه بغيرهم من الولد ان ذلك ثابت عليه بغيره انه ولد له ودعوىهم لم تثبت شرعا فخذ المدعى باقراره
 بالنسبة الى حقهم والضيب في الرواية يمكن شموله لها مع ما من حيث ان الولد بما استهم فكل منهم فيه نصيب سواء الحق به ام لا ولهذا
 يعرف من الحق به نصيب الباقين في موضع الرفاق وعلى كل حال فالعلل بافكره الاصحاب ستعين ولا يمنع الشك فيها مع ورود النص
 بظاهر وان احتمل غيره فلو كان المدعى بغيرهم دون بعض فان الحق به ام لا ولهذا يعرف من الحق به نصيب الباقين في موضع
 الرفاق وعلى كل حال فالعلل بافكره الاصحاب ستعين ولا يمنع الشك فيه مع ورود النص بظاهر وان احتمل غيره فلو كان المدعى بغيره
 وكان حكم الباقين حكم من نفى ولده من استمر الحق به بظاهر فانما ينفي عنه بعض الاعان وان كان نفى محرا عليه من دون ان يعلم استناده
 وهذا اول وان كان المدعى متعديا كاشف من نفى الباقين لم ارجع بين المتدعين كما لو اخبر الملك فيها والحق به من اخر جبهه الحق
 كما لو ارجع بين الجميع ولم يدر باقي الاحكام بين وطهم لها عاين بالحق بين وجهاتين وبالشك بين وجهاتين وبالشك بين وجهاتين
 الحكم بالاثم وعدمه وفي صفحات المغزير وعدمه وكما لا يصح احد منهم بتدقيق المدعى فيه بدون ان يعلم استناده عنه لا يصح لهم
 الاتفاق على نفيه عنهم الا مع العلم كذلك وبالمجمل فحكم كل واحد بالنسبة الى هذا الولد كعوله من الامه الموطوءة المفردة من حيث الحكم
 بالحق وتخرج من النفي واستناده على تقديره بغير الاعان وينبغي هنا توقف الحق به باحدهم على التقدير كالوطي الا انه غير باكلها وطبا يمكن
 ان يلحق بكل منهما الولد **قوله** ولا يجوز زني الولد لكان الغزل وقد عرفت ان الحق بالولد بالوطي بالملك والزوجية لا يتوقف على العلم
 بانزال الماء بل يكفي فيه نصيب المقتضى او قد رها فبالا ان يلحق الولد بالوطي اذا غزل عنها امكان ان يسبق شيء من الماء من
 غزل شيعه به وقد يقع الاشكال في الموضوع بتقدير العلم بعدم نزول الماء لكن الاصحاب اطلقوا الحكم وصفناه وغيرهم من العامة غفلوا
 في ذلك فهم من وافق الاصحاب على ذلك منهم من اشترط في حق الولد نزول الماء لكن الاصحاب على ذلك ومنهم من اشترط في حق الولد
 نزول الماء ونفاه عن الغزل فضلا عن نصيب المقتضى **قوله** ولو وطى امه ورطبها اخر بغير الحق بالولد بالوطي ولو حصل
 مع ولا امه او امة لا يغلب مع الظن ان ليس منه لم يجز له الحاقه ولا ذمته بل ينبغي ان يوصى له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد وبغيره
 والقول المذكور للشيخ واتباعه واكثر الاصحاب استنادا الى روايات كثيرة والتمس بظاهرها على ذلك لكنها تختلف لاندالة الانسان
 والواضح المستند منها ليس مرجح في المطلوب والدال عليه ظاهر اضعف السند وكثيرها اعرضنا عن نقلها مضافا الى مخالفتها للقول
 الشرعي والاحكام الصحيحة المقتضى عليها ان الولد للزنا وللعاها المجردة لا يورث في ولد ميثا لجهة الاب وغيره لان الولد المذكور
 ان كان لاحق به فهو حر وارث والا فهو موقوف فجعله بغيره ثالثا وتسا اخر ليس بجيد ومقتضى النص ان الولد المذكور ان كان لاحقا
 به فهو وارث والا فهو موقوف فجعله بغيره ثالثا وتسا اخر ليس بجيد ومقتضى النص ان الولد يملك الوصية ولا يملك الولد والاولاد
 ومن خالص الحق لكن عدم الحاقه به في ذلك والاقوى لا اعرض عن مثل هذه الروايات والاخذ بالجميع عليهم ان الولد للزنا حيث
 يجمع شرائط الحاقه به **قوله** والوطي بالشبهة يلحق به النسبة الى قوله في الامه بل هو ميثا لجهة الولد يوم سقط حيا لانه وقت الحمل لا خلافا
 فان وطى الشبهة كالصحيح في محوف احكام السب وقد تقدم تعرفه وبيان حجة من احكامه في اول الكتاب ويترد على النكاح الوجه
 البتة لو تعلقت بانزعه فوطيها الحق بالولد لكن يلزم من قيمته لولا يوم ولد حيا لانه غا، لم يورثه وقد تقدم ان ولد له لا يكون
 دقا فيجمع بين الهقين باعطاء الولد قيمته الولد يوم ولد على تقدير ولا ذمته حيا فلا يورث له وينفذ الولد له باعلا لغيره ولا ينافيه لزوم
 قيمته لان ذلك يقع من شفعة الامه التي نالت المولى بسبب تصرف الغير فيها فعلى هذا المولى يعطيه قيمته بقى في ذمته الاب ولا يرجع الولد دقا
 وقد تقدم العجب في تطاثر ذلك **قوله** ولو تزوج امرأة بظنها خالية لولن موت زوجها بان انزل ميتا هذا الحكم ذكره الشيخ والاصحاب

كذلك والسند اخبار كثيرة تدل باطلا فيما عليها عليه ولا اشكال فيما على فقد برحمتك الحاكم او شهادته شاهدته على قولها في ذلك
 شرعاً وان لم يحكم حاكم اذ ليس هناك نزاع حتى يفتقر الحكم اليه ويصح فيكون ذلك شبهة سرعة للول وبوجبه لا الحاق الاراد وشيئ الاعتدال
 بعد ظهور النساء لان على الشبهة موجب ذلك واما على تقدير كونها المخير من لا يثبت ذلك بشرعها كالأولاد فينبغي تفهيمها بالوظائف
 المعقولة على خبر جملتها بالحكم فلو علمنا بعدم الجواز كانا زائعين فلا يلحق به الولد ولا علمنا عليها منه ولو جعل احد هاتين العدة وحسن
 الولد غير ذلك الا في وفي يصرح بالاجزاء المخير الواحد وهو يحول على ما ذكرناه ليعاين القواعد الشرعية **قوله** فالواجب استبدال النساء
 بالمرأة عند الولادة ورون الرجال وجبه وجوب استبدالهم بها من دون الرجال ان مثل ذلك يوجب سماع صحتها عما لبا الاطلاع
 على ما يحرم عليهم وهذا يتم مع لزوم ذلك لا مطلقا ويختلف في الرجال الحاد حيث لا يثبت الاطلاع على ما يحرم من الحرم ورويته وينبغي تقديم
 الرجال الحاد على الاجانب لذلك وبعضهم وجبه ولا يشتهر في جواز الرجال مطلقا عند عدم النساء وجواز الاجانب عند عدم الحاد
 الزوج لان الضرورة تنجز نظر المرأة وسماع صحتها مثل ذلك كتنظر الطبيب وكسرى وقت الحاجة ولو لم يسمع هذه وهذا الوجه في
 جميع المراتب يجب على مبلغة حالها من النساء الى ان يحصل فيه الكفاية فيستعطن الباقية وكذا حكم الرجال حيث يتفقد اليهم
قوله والكلب على المروءة ويؤلفه اطلاق الفضل يقتضي اعتبار النسبة فيه والترتيب وغيرهما من احكام مع احتمال عدمه وانما ينفك
 محصله عن النكاحات العاديه لمر او مطلقا لا اوقات وانما النسبة في الاقامة في السرى قال النبي صلى الله عليه وسلم ولد لم يولد فليؤذن في
 اذنه اليمنى اذ ان الصلوة يقيم في اذنه اليسرى فانه عصية عن الشيطان الرحيم وقال الصادق ثم لا يجرى الزنا فينا ولد لكم مولودا وبشيء
 مصعوبه قلت لا ادرى ما تصنع به قال قد عدس حارسه فربما بالما ثم تقطع في يمينه في المخ الا في نظرتين وفي الايسر نظرة وازن في اذنه
 اليمنى واثم في اليسرى تفعل به ذلك قبل ان تقطع سرته فانه لا يفرغ ابدا ولا يفسد ام الصبيات وفي حديث اخر عنه من روا القابلية
 وبعضهم عليه ان يقيم الصلوة في اذنه اليمنى فلا يفسد لم ولا تا بعد ابدا **قوله** ويحكم بما في الفرات ويؤثر به الحسين وان لم يوجد
 ما في الفرات بعدا وراى في المراء بالتحريك وخال ذلك الى حكمه وهو على ما ظاهرا قال الباقر ثم يحنك المولود بهما الفرات ويقام في
 اذنه وفي رواية اخرى حنك اولادكم بما في الفرات وتربية الحبيب فان لم يكن فيها النساء وكذا يجب يحنك بهما الفرات بان تمنع التهمة
 ويجعلها فيه من عملها الى حكمه بسياسة من تخلله في ملعة قال مير المؤمنين ثم هكذا فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحنك والحنك وسند وروى عن
 ام سلمة رضي الله عنها لما ولدت غلاما في ابي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم وارسلت معه بتمرات فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فحنها ثم اخذها من فيه
 فجعلها في القصب وحنك به وسماه عبدا وقال الهروي يقال حنك وحنك يحنك النوب وتشد يديها والفرات المضاف الى الماء
 هنالك الكوفة والفرات به الموصوف به الماء العذب وهو خالص المالح **قوله** ثم تسميه باحد الاسماء المحسنة وافضلها ما تشتمل عليه
 قد سجدت ويلها اسماء الانبياء والائمة ثم عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسنوا اسماءكم فانكم تعدون بها يوم القيمة ثم
 يا فلان بن فلان الى غورك وثم يا فلان بن فلان لا تغفلك وعن الكاظم ثم قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما حق
 ابني هذا قال حسن اسمه وادبه والاسماء المحسنة هي اسماء الانبياء والائمة وما تضمنه العبودية هه نعم كعبده وعبد الرحمن وعبد الوهم
 واشباه ذلك والمصنف رحمه الله جعل افضلها ما تضمنه عبودية هه وجعلها في الفضل اسماء الانبياء والائمة وتبعه عليه العلامة في كتبه ولم
 نقف على سنده والموجود في الاخبار افضل اسماء الانبياء واحد هما ما تضمن العبودية هه نعم قال الباقر ثم اصدق الاسماء ما سمي
 بالعبودية وافضلها اسماء الانبياء عليهم السلام لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولد له اربع اولاد ولم يسم احدهم باسمي فقد جفا ولا يخفى ان كون الاسم
 اصدق من غيره لا يقتضي كونه افضل خصوصاً مع التصريح بكونه الافضل اسماء وهم في نفس الخبر فانه يدل على ان الصدوق في الفضيلة
 ومضمونه الخبر غير الشهيد في اللغة راجع او يرجح بان الافضل اسماء النبي صلى الله عليه وسلم والائمة وافضلها بلينا والائمة وبعد ذلك لا يخلو
 هه نعم ورون خلقه وهذا هو الاظهر **قوله** وان يكنه فافقه النبي الكنية بضم الكاف ما صدقنا الاعلام باب وام كاي الحسن وام طهشم
 وهي تحسنة مضافة الى الاسم عند رامن لحق البشر الولد وهو ما يكره من اللقب قال الباقر ثم انا لنكني اولادنا في صغيرهم فافقه
 الزيان يلحق بهم **قوله** وروى استحباب التسمية يوم الساتن اكثر الاخبار وتضمنت استحباب التسمية للمرد من غير توقيت فيدخل فيه
 من حين الولادة وفي رواية عن الكاظم ان احببت يسميه من يوم لم يفعل بل وروى استحباب تسمية المولى بعد ان يولد والمصنف
 رحمه الله شى على ذلك بجعل التسمية من سن الولادة ثم نقل استحباب كون يوم السابع رواية والرواية التي اشار اليها في رواية ابي

ابا الصباح الكوفي قال سالت ابا عبد الله عن العنق المولود في يده عن عنقه وخلق راسه ويصدق يوفيت شعرة وسبى فقال كان ذلك
 في اليوم السابع وبعينه كثير وطريق الجمع بينهما وبين راسه بالسمية يطلق بالخلق على الفضيلة والافضلية فيجعل السمية يوم السابع
 افضل من غيره غير ان السمي من اسم محمد فقد روى سمي سمي المولود في راسه بولد قال الصادق لم يولد لنا مولود الا سمي
 محمد فانما معنى سبعة ايام ان ستمنا غيرنا وان ستمنا تركنا **قوله** ويكره ان يكتب ابا القاسم او كان اسمه محمد وجه الكراهة
 ما روى عن ابي عبد الله عن ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي عن ابي عبد الله عن ابي الحكم وعن ابي مالك وعن ابي القاسم او كان الاسم
 محمد **قوله** وان سمي حكما حكما ان خالدا وحارثا واما الكا او ضارا مستند كراهة هذه الاسماء ورواية حماد بن عثمان الجني
 عن ابي عبد الله عن قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بصحيفة حين حضر الموت يريد ان يسمي عن اسماء يسمي بها فقبض ولم يسمها
 الحكم والحكيم وقال وذاك انما ستمنا وسبعة ما لا يجوز ان يسمي بها وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن قال ان ابغض
 الاسماء الى الله نعم حدث وذاك واما ليس في الاخبار يصرح بالتمنع من هذه الاسماء المتكثرة وقيل انها من
 اسماء ابليس وروى زيادة عن ابي جعفر عن قال ان رجلا كان يغشى على بن الحسين ثم وكان يكنى ابا مرة فكان اذا استاذن عليه
 يقول ابو مرة بالباب فقال له علي بن الحسين اذا جئت بابنا فلا تقولوا ابو مرة **قوله** ومن اليوم السابع اربعة الخلق والحنان
 وثقب الاذن والعقيقة المشهور بين اصحاب الادب والروايات ناطقة به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل غلام وهمة بعقيقته
 يذبح عنه يوم سابع ويسمي فيه وخلق راسه يوم السابع ويصدق يوفيت شعرة ونفخة
 وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولادكم يوم السابع فانه اطهر واطيب واظهر لينت الهم وان الارض يخبر من يولد الاغلف
 اربعين صباحا وفي خبر اخر عنه ان الارض تضع الى الله نعم من يولد الاغلف وفي خبرين في طريق احداهما سبعة من صدقة وفي اخرهما
 عيسى بن النضر انه الاشعري لا يظن فيكون صحيحا قال ثقب الاذن الغلام من السنة وحنان الغلام من السنة وروى الكليني
 عن الحسين بن خالد قال سالت ابا الحسن عن المني بالولد في قال انه لما ولد الحسن بن علي هبط جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم بالتمني
 في اليوم السابع وامر ان يسميه ويكتبه وخلق راسه ويعق عنه ويثقب لونه وكذا كان الحسين ولد الحسين ثم اتاه في اليوم السابع
 بثقب لك قال وكان له ذواتان في القرن الاسير وكان الثقب في الاذن اليمنى في شحمة الاذن وفي اليسرى في على الاذن في الوسط
 في اليمنى والشعب في اليسرى ورحم بعض القاعة ثقب الاذن نظر الى انه نالهم للولد واذا لم يوفيت فيه شرا فان صح حديثا او خبره
 الشهوة فهو الاذن والا فانما له موجب الاذن يجعل مثل هذا الالم اليسير ترتيب عليه من رتبة الصبي فثقبه بكفى في الاذن فيه في امثال
 هذه الاخبار **قوله** واما الخلق فمن السنة خلق راسه يوم السابع فقد ما على العقيقة ثم قد تقدم ما يدل على استحبابه ويدل على
 تقدمه على العقيقة ورواية اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله باي ذلك يبذل في خلق راسه ويقوع عنه ويصدق يوفيت شعرة
 شعرة فتمت يكون ذلك في مكان واحد وفي رواية ابي بصير عنه يوفيت شعرة ذهابا ونفخة **قوله** ويكره ان يخلق من راسه من راسه
 ويترك موضعها وهي الفنازع وروى عن ابي عبد الله عن قال قال امير المؤمنين ثم لا تخلقوا الصبيان الفتنج والفتنج ان يخلق
 موضع يدع موضع اخر عنه انه ذكره الفتنج في رؤس الصبيان وذكر ان الفتنج ان يخلق الراس الا قليلا ووسط
 الراس سمي الفتنج ان يخلق الراس سمي الفتنج وفي حديث اخر عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصوب يده لعله ولم يفرغ فاني ان يخلق
 وامر ان يخلق الراس سمي الفتنج وفي حديث اخر عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يخلق المصنف والجذر الاول يضمن كراهة ترك
 موضع من الراس سمي كان في وسطه وعنه هو سمي بعد ام بعد والجذر الثاني انقص كون الفتنج ترك الوسط لا غيره وكلام
 اهل اللغة يوافق المعنى الاول قال الهروي في المصنف وهو ان يخلق الراس الفتنج ويترك منه موضع يكون الشعر فيه
 شعر عاونه فتنج السحاب وهي قطعته **قوله** واما الحنات فتسمى يوم السابع ولو اخر جازع هنا سائل الاول اختلاف بين العلماء
 في وجوب الحنات في الحلق وان من الفطرة الحنيفة واما الكلام في اول وقت وجوبه هل هو قبل التكليف بحيث لا يبلغ الصبي اربعة ثلثه
 ولو قبل ام لا يجب بعد البلوغ كغيره من التكليفات المتعلقة بالتكليف ويظهر من عبارة الفقه الاول اطلاق حكمه عليه بالوجوب لا
 بان فيه ذلك حكمه باستحبابه يوم السابع لان الوجوب على هذا القول موضع من حين الولادة الى ان يقرب التكليف على هذا فيكون
 فعلم يوم السابع افضل وانه الواجب ولا بد من ذلك اطلاق عليه الاستحباب كما يثبت صحة الفتنج في اول وقتها وعلى هذا فيكون

الواجب متعلقا بالاول فان لم يفعل الى ان بلغ الصوامع وتعلق الواجب بالاول وبهذا القول صرح في الصريح في الخبر وقال
 ولا يجوز تأخير الى البلوغ وفي هذا القول اطلاق الامر به للمولى الدال على الوجوب وقد تقدم بعضهم وجه الثاني ان الختان
 شرط في تحريم الصلوة ونحوها من العبادات فلا يجب لاصح وجوب المشروط ولو سلم انه واجب لنفسه فتعلقه التكليف والاضحية
 فتر الاول من فعله بالامر قبل البلوغ محمول على الاستحباب لان في بعض الاخبار انه من السنة في نفسها اعم من الواجب وفي الحديث ان
 ابن عباس رضي الله عنهما سئل قيل من اين انت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وآله فقال **قوله** انا محسنون وكان لا يحسنون الرجل حتى يدرك
 صهيبة التي تبسبغ من ابى جعفر اما السنة في الختان على الرجل وقول المسنف ولو فرضنا وجبا وعلى الفقهاء ان الاشبهة في جواز تأخير من
 من يوم السابع اما الكلام في وجوب تقديمه على البلوغ وفي صحته على من يقطع في لساعات ابا المصنف عن ختان العبي لسبعة ايام من
 السنة هو ابو جعفر فاما افضل قال لسبعة ايام من السنة وان اؤخر فلا بأس ويمكن تناوله باطلا فتر اخره الى البلوغ لتأخيره
 الى البلوغ فيكون دليلا على الثاني وهذا اختيار ابن ادریس واما يجب الختان او يستحب على من يملكه ولا بد منه مستند المشتقة فلم
 ولد بخونا خلقه سقط الفرض او مات عن غير محتمل يجب ختنه مطلقا الثانية الحكم بخنن بالذكر كما يقتضيه الفاظ النصوص
 كقوله ختنه الغلام فان سنة فلا يجب على الاثني اجماعا واما الختن في الجناح فالحق حكمة وان اشكل امره ففي وجوبه في عقد وتوقفت
 صلوة عليه وجهان من الشك في كونه من النكاح من باب الوجوب مقتضاها باصالة المرأة ولا شئ له على تأليم من لا يعلم وجوبه عليه
 انحصار من فيها فلا يحصل اليقين بغير العبادات بدونه لا فخره بملة عامة للجانبين حيث يمكن ولد دخله في عموم قوله سنة الختان
 من الفطرة وقوله اختلفوا اولادكم يوم السابع تظهر ان لفظ الاولاد ويشمل الجميع خرج منه الاثناث بدليل من خارج فبيننا الثاني
 والاوليان هذا اولى الشائنة لو سلم الكافر غير محسن وجب عليه الختان وان طعن في السن لعدم الاولاد المشاهدة للصغير والكبير
 والمسلم وغيره وقوله ولرجل وقد سلم انك شعرك الكفر واختر وقوله لا يرضى من الاسلام الرجل اذ لم يبلغ ثمانية سنة
 الرابع يجب خفض الجوارى والنساء وليس بواجب اجماعا وروى عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال ختان الغلام من السنة
 وخفض الجارية من السنة وفي خبر اخر عنه خفض الجارية مكرمة وليس من السنة ولا شيئا واجبا في شيء افضل من المكرمة وروى
 محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لما هاجر النساء الى رسول الله هاجرت منه امرأة يقال لها ام حبيب وكان خاتمة
 فخفض الجارية فلما رأى رسول الله ع قال لها يا ام حبيب لعل الذي كان في يدك اليوم قال نعم يا رسول الله الا ان يكون حرام
 ما فيها عن ع قال لا بل حل فادري متى حرم عليك فقلت فقلت يا ام حبيب ان انت فعلت فلا ينهي لى سنا صلي سمع طاعة
 اشرف للمعبر واخبر عند الزوج ولو سلمت المرأة استحب خفضها كغيرها واما الحقيقة اصل الحق الذي يخرج المولد يوم
 بطون امره عليه واصلا الشئ من الشئ المذكور وبذلك لا يتركه عن ثم قيل للذي عجزه التي تدعى يوم استحباب خلق شعرة بحقيقة
 لانها ثبت خلقها في الهوى وعجزه اولانها تفعل لاجل الحقيقة فان طلق اسم السب على السب والفعل عنه على قوله بعضهم
 العبي **قوله** يستحب يعني المذكور ذكره عن الاثني اني استحباب ساواتها للولد في الذكورية والانوثية وراه الكلي من سلاحي
 التباقي قال لما كان يوم السابع ولد واحدكم غلاما او جارية فليق عنك كفا عن الذكر ذكرنا وعن الاثني اني مثل ذلك وروى
 اخبار كثيرة تدل على جواز الذكر والانثي مطلقا منها صحته مضمون ما زعم عن ابي عبد الله ع قال الحقيقة في الغلام والجارية سوا
 وحسنه ابن مسكان عن قال حقيقة الغلام والجارية كبس ورواية **قوله** الفاطمة عن انها شاة لم ليت بمنزلة الانثي يخرج
 منها كل شيء ان الرواية الاولى ليست صحيحة في اعتبار السارات بل الظاهر من قوله والانثي مثل ذلك ان المستحب كونهما ذكر او ان الذكر
 والانثي فيكون موافقا لغيره من الاخبار الدالة على التسوية بينهما ولا يجب في اجزاء الجميع اما الكلام في الفضلية **قوله** مكسب
 العقيقة قبل نعم والوجه الاستحباب العقل بالوجوب للمعقودين للنفيد واجه عليه السيد في الانتساب وابعاد الامامة وار الجند
 بالاجاز الدالة على الوجوب كرواية ابى بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت عن العقيقة ارجعها قال نعم رويته ورواية ابي اعلى
 عن علي ع قال العقيقة واجبة اذا ولد والاشهر استحباب وهذه الاخبار مع قطع النظر عن سندها محتمل لعل تاكدا للاستحباب وشبهة لانه
 معنى الوجوب لغة وينبغي الثاني قوله الصادق ع في رواية عمر بن يزيد والعقيقة اوجبها الانثي واما احتجاج السيد بالاجاز فلا يخفى
 حاله اعلم ان العلامة قال في المختلف بعد نقله الوجوب عن المرتضى ان الجند اوجب المرتضى برواية عن ابى حمزة وذكر الاحاديث وليس

بحمد لان السيد لا يستند في مذهبه الى الامبار والفقهاء ان كان من طريق الاحاد فكيف يحتج برواية علي بن ابي حمزة وهو معج بكثرة
 وكذا ضارب من القرآن وانما اوجها لما تفرع من اجاع الامامية عليه كما اثنوا عليه في الانتصار وجعل الاجاع مستند في اكثر مسائله
 وان كان في تحقيق الاجاع نظرا الا انه راى ذلك حسب ما اتفق عليه **قوله** ولو قصد في ثبوتها لم يكن في القيام بالسنة ولو جرى
 منها اخرها حتى يتمكن ولا سقط الاستحباب يدل على ذلك ورواية محمد بن مسلم قال ولد لابي جعفر غلامان فامرني بدين
 علي ان يشري له جردتين للعقيقة وكان من غلافنا شري له واحدة وعصرت الاخرى فقال لابي جعفر قد عصرت الاخرى ففعلت
 بثمنها فقال لا اطلبها حتى تفقد وعليها فان امره من رجل يجل هرات الدنيا ما طعام الطعام ورواية عبد الله بن بكير قال كنت عند
 ابي عبد الله من غافاه رسول عمر عبد الله بن علي فقال لك عك اذا طلبنا العقيقة فلم نجد لها فاقري يتصدق بثمنها فقال
 ان امره يجب الطعام وراثة الدنيا **قوله** وسبحان من يجمع بها شرائط الاضحية من كونها سليمة من العيوب سمينة قال الصادق
 اخذوه ما يجيئ الاضحية هذا مع الاسكان وما مع عدمه يجيئ فاقبل الصافات لقوله لما سئل عن العقيقة انها شاة لم يلبس
 بمنزلة الاضحية يجيئ منها كل شيء وقيل العقيقة ليست بمنزلة الهدي جزاها اسمها **قوله** وان يحضر القابلة بها بالرجل والورك
 ولو لم يكن قابلا اعطى الام يتصدق بمفاتيح الكاهل او يصح لابي بصير عن الصادق ثم وكثير من الاخبار تعطل القابلة الرجل مع الورك
 كما ذكره المصنف والجامعة في رواية عمار عن عطاء بن ربيعة ان لم يكن قابلا فاقبلها من شاة والام ان الاب يعطيها مضر
 كان هو الذي يجمع للعقيقة فتصدق به لانه يكره ان ياكل منها وفي قوله لم يعطها من شاة اشادت الى ان صدقتها به لا تخضع بالفتا
 بل شاة ولو لم يصدق بغيره على الفتى والفقير ولو كانت القابلة بغيره لا تاكل في بائع المسلمين اعطيت ربع قيمة العقيقة وروى
 ذلك عمار عن ابي عبد الله **قوله** لو لم يعق الولد استحل له ان يعق من نفسه اذا بلغ لولم يعق عند بلوغه في عهدهما مادام
 حيا لقوله النبي صلى الله عليه وسلم العقيقة بغيره ولو تركه ولو تركه هل يعق عند بلوغه ام استحل ان يعق من نفسه لان الاصل عدم
 عقيقة غيره ولو روى عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله اني واسمها ادرى كان اني يعق عن امي لا قال فامرني ابي عبد الله
 فعقدت فعقدت عن نفسي ما تاتي وقال كذا لم يرض عن عقيقة او يصح الاضحية **قوله** لو مات الصبي يوم السابع
 فان مات قبل الزوال سقطت يد على ذلك رواية ادرى عن عبد الله بن عباس قال سالت ابا عبد الله عن مولود يولد فيموت يوم السابع
 هل يعق عنه ان مات قبل الظهر لم يعق عنه وان مات بعد الظهر يعق عنه **قوله** ويكره للوالدين ان ياكل منها ولكن في عيالها حق القابلة
 لو كانت لهم لقول الصادق لم ياكلها ولا احد من عيالها من العقيقة وقال للقابلة ثلث العقيقة فان كانت القابلة ام الرجل لم
 عيالها فليس لها منها شيء ويجعل اعضا ثم يطبخها ولا يعطيها الا اهل الولاية وقال ياكل كل واحد من العقيقة الا الام **قوله**
 وان كسر شيئا من عظامها بل يفضل اعضا قد تقدم في الخبر السابق ما يدل عليه في قوله ويجعل اعضا وفي قوله فيتم الطبخ الا ان
 الى سنة اخرى لم يصب عليها المصنف وهو ان يطبخ بالما لا يشري على النار ولا يفرج بين ان يغسل على طهيها بالماء والمخروبين ان يضيف
 اليها شيئا اخر من الجيوب وغيرها المحقق الطبخ بالجميع وسيجل يدعي لها المشوية واولم يشرع لرواية حفص الكندي عن ابي عبد الله
 قال ويدعي نفوس المسلمين وياكلون ويدعون الغلام وفي جزاء يطعم عنه عشرة من المسلمين فان زاد فهو افضل **قوله** واما الرضاع
 فلا يجب على الام او رضاع الولد وطها المطالبة بارجة رضاعه وله استجارها اذا كانت باننا وقبل لا يصح ذلك وهو في جباله والوجع
 الجوز ان عدم وجوب الرضاع على الام شرط بوجوب الاب او وجود مال للولد ووجود مضرع سواها وقد رتب على دفع الاجرة
 اليها وبشرعها والا وجب عليها ارضاعه كما يجب عليها الانفاق عليه حيث يكون الاب فقيرا او معسرا فاذا اجتمعت هذه الشروط
 لم يجب عليها بل يتعلق التكليف بالاب كما يجب عليه ان لم يكن للولد مال ولا استجار عليه من ماله ويدل عليه عدم وجوبه عليها اطلاق
 قوله نعم فان ارضع لكم فانه هو جودهم وقوله وان تعاسرتم فستره لغيره الا في ولوكا وانجا عليها بل **قوله** ولما قال
 فان ارضعكم لكم ولما حكم بالرضاع اخري عن غير تفصيل ولا نها اذا اشقت فقد حصل التعاسر ولما قل نعم والولد ان يرضع
 او لا ومن فانه وان كان خيرا بعينه الامر الا ان الامر يقيد بممن اراد ان يتم الرضا عنه بالسنة الى المهرلين فلا يدل على ان الامر مطلق
 لو سلم حله على الوجوب وشمل اطلاقه عدم وجوب على الام للبا وعينه نقل الى عموم الارلية وهكذا اطلق اكثر واوجب جاعلة منهم العلانية
 في القول عدوا الشهيد ارضاعها للبا وهو المخرج عند الولاية متجهين بان الولد لا يعيش بدونه وهو ثم بالجلدان ولعلمهم ارادوا القاء

امانة لا يقرب ولا يشتد بینه الابن وعمل تقدير وجوبه على تحقق اجرة عليه قبل لا لا ثم قد واجب ولا يجوز اخذ الاجرة على الواجب وكلية
 ممنوعة فان مالک الطعام يلزمه بدله للقطر ولكن بالعوض باعتراف هذا القائل وان كان فيه خلاف ايضا اذا اقررت ذلك فلا خلاف
 في جواز استيجار الاب لها على ارضاعه على تقدير كونها مطلقة باننا لم نوج منافعها عن مكره وهذا صحيح استيجاره لها وهي في جباله الا
 بين المختص بالجران لعدم قوله نعم فان ارضع لكم فانوهن اجروهن الشامل للطلقة وغيرها وفيه نظر لان الابنة مستقنة للطلاق
 ليس على النزاع ولا ماله للجران كما يجوز استيجارها الرضاع غيره والقول بالمنع من استيجار الزوج لها وهي في جباله للنجس في المسرط
 كذلك منع من استيجارها لخدمته غيره وارضاع ولده غيره مستند لا بانها عقدت على منافع لا تفقد على ابقاءها فان زوجها قد ملك الاستئجار
 بها في كل وقت الا ما استثنى من اوقات الصلوة والصيام فان لم تقدر على ابقائها فكانت العقد باطل كما لو ابرئ نفسه شهر ثم اجرها
 ذلك الشهر بغير استئجار واجب يمنع ملك الزوج لجميع منافعها وانما ملك الاستئجار والابن من استحقاقه في جميع الاوقات ملك غيره
 من المنافع ونظير الفاتنة في عدم استحقاقه استئجارا غير الاستئجار وان لم يكن لها التعريف بها حيث ينافي حق الزوج من الاستئجار
 فان استأجرها لمنفعة لا يمكنها فقد اسقط حقه من الزمان الذي يقدر في ارضاعه بالنسبة الى بقاء الاستئجار المستحق فيه نظير
 اثر ذلك فيما لو لم يستوف حق الاستئجار لمضى رغبته او نحوها فان لها التعريف في باقى منافعها لعدم المناقات ويجوز على الاب بذلك
 اجرة الرضاع اذا لم يكن للولد مال لان الرضاع من جلة النفقة الواجبة للولد على الاب بعد ما علم الام مع فقو الولد كما سياتي ولقول
 نعم وعلى المولود له رزق من كسبه من المعروف وعلى ظاهره في الوجوب والاستحقاق كقولك على فلان ان يهر كناية عن اجرة الرضاع و
 اطلق على الاب المولود له للثبته على ان الولد حقيقة للاب ولهذا انتب اليه دون امر ووجب عليه النفقة ايده ولو كان للولد مال
 لم يجب على الاب بدله لاجرة لان يجرى في الجبال الا ان **قوله** ولا من ان رضع بنفسها وبغيرها وهذا الاجرة اذا استأجرها الرضاعة فان مرج
 بارادة تحصيل رضاعه بنفسها وبغيرها فلا يشبه في حوز الامرين واستحقاقها الاجرة المسماة وان شرط ارضاعه بنفسها فعين ولا يجوز
 لها ان ارضاعه بغيرها فان فعلت فلا اجرة لها ان اطلق بان استأجرها الارضاعه في مسئلة الكتاب والمشهد مرج حوز ارضاعها له
 بنفسها وبغيرها ولا يباح اجبر بطلب من شأنه جاز تحصيل المنفعة بنفسه وبغيره وقبل لا يجوز اختلاف المراضع في الحكم والحراس ودون
 العرف على ما شرها حتى قبل انه يجب بقبول المرضعة في العقد ذلك فلا بد من تعيينها عند الاطلاق والاقوى الرجوع الى العرف
 فان لم يتفقوا واضطرها زان رضعه بنفسها وبغيرها ولا فرق في التعيين خادما وحيث جاز استحقاق الاجرة والا فلا **قوله** وللرأب
 استمر على الرضاع لانها ملكه للهرل ومنافها اجمع سخته لرسا في ذلك منافع الاستئجار وغيرها محل ان الزوج ولا فرق في ذلك
 بين ام الولد وغيرها واشتركا في المنقضى وتكرام الولد في الابنة السابقة لا يقتضي نفي الحكم عنها **قوله** ومنها الارضاع حولا
 وجوب الانقضاء على احد وعشرين شهرا في الاطلاق بين ما يضاف في ان مدة الرضاع بالاصالة حولا ان كان ذلك لقوله نعم والد له الدات يرضع
 اولاده من حولين كاملين لمن لو اذن في الرضاعة وظاهر الابنة كون تمام الرضاعة حولين وهو ينافي في جواز انقضاء عنها وجوز اتمامها
 انقضاء على احد وعشرين شهرا فظاهر قوله وحله وفصل ثلثين شهرا فان اتمت به فستأثر وهو الغالب بقضائه وهو مدة رضاء
 احد وعشرين شهرا ولو اريد سماعه عن ابي عبد الله في الرضاع احد وعشرين شهرا فانقضى فموجب على الصبي فظاهر امر الانقضاء
 على ذلك وصحته على القول بان اكثر الحول تسعة اشهر لا ازيد واللام يتم التحليل الا في ولد يولد للتسعة فلو ولدته لتسعة اشهر وسبعة
 كان ذلك حله وما يتوهم من التثنية فصلا والابنة لا تدل على ان يدين ذلك والرواية ضعيفة السند وقد روى عن ابن عباس
 ان من ولد لتسعة اشهر فصلا في عامين ومن ولد لسبعة فداء وضاعه ثلثة وعشرين شهرا ومن ولد لتسعة فاحد وعشرين شهرا
 بوجه جامع بين الايات وعلى قول من جعل اكثر الحول عشرة اشهر وسبعة اشهر يشكل في حق احد وعشرين شهرا الرضاعة وان لم يكن اجماعا ما نفعنا
 من جواز خلافه وكيف كان فالقول على المشهور ويكتفى فيه البناء على الغالب في الحمل واما الزيادة على الحولين فنفي الابنة انه ليس من الرضاعة
 لتمامها بالحولين لكن ليس فيها دلالة على المنع من الزائد وفي محجة سعد بن سعد الاشعري عن الرضاعة قال سالت عن الصبي هل يرضع
 اكثر من سنتين فقال عاميه قلت فان زاد على سنتين هل على الحولين من ذلك تخفى قال لا المصنف والجماعة قيدة ولا بشهر وشهرين و
 ذكر انهم روى وعلى تقدير فعله استحقاق الام عليه اجرة الزائد ولا تجوز اعي اطلاقه من اشكال وانما يتم على تقدير عدم حامية الولد
 اية بالاحتياج اليه لمضى رغبته لم يتمكن عدله بغير اللبن كان اللبن حينئذ بمنزلة النفقة الضرورية فعدم استحقاق الام عليه

اجرة للزائد ولا يخل على اطلاقه من اشكال وانما يتم على تقدير عدم حاجة الولد اليه اما لو احتاج اليه لم يمتنع من ان يغير
اللين كان اللين ح من غير ان ينقله النفقة الزوجية لعدم استحقاق الام عليه اجرة مطلقا لا يخل من نظر الا ان على الاحتياط وروايتهم على ذلك
فلا يخل حال خلافه **قوله** والام احق بارضاعه اذا اطلقت ما يطلب غيرها وكو طلت زيادته كان للاب برعده وسليمه الى غيرها ولو تزوجت
اجنبية بارضاعه فزويت الام بالبرع فحق برعده لم يترس فلا باب نزع وسليمه الى المبرعة **قوله** كون الام اخرا بارضاع
الولد اذا تبرعت به وطلبت ما يطلب غيرها والام ان اباحت به وهو المشهور بين الاصحاب بناء على جواز استجارها للارضاع مطلقا
والشيخ على اصل السابق من انها اذا كانت في عصمة الزوج ليس لها اخذ الاجرة فلا يكون في تلك الحال احق الا اذا تبرعت به وان كان
مطلقا فهي احق به كما فصلوه ويدل عليه قوله نعم فان ارضعت لكم فانقوضت اجرة من رضى مع اشباع الاب لو جرت لغيره او بان قاذن
اقل ما يتناوله قوله نعم فان تعاسرت فمستضع له اخر على الدال على جواز اخذه منها وسليمه للآخرى والاميرة سقوة للمطلقا كما اشارنا
اليه سابقا فاذا جاز للام اخذ الاجرة على الارضاع دخلت في الحكم بطريق اول ويدل على حكم المطلقة ايضا رواية ابي الصبيح
الكناني عن ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل المرأة وهو حلي نفق عليها حتى تضع حملها فاذا وضعت اعطاها اجرتها ولا يفسارها
الا ان يجد من هو ارضعها فانها هي رضىت بذلك الاجر فهي احق بانها حتى تعظم وتقله الشيخ في الخلاف عن بعض العلماء ان
الام احق به ولو لم يرضعها حتى تطلب اجرة المثل وان وجدا لابس ياذن اخذ اخلا وسرع لعمري قوله نعم فان ارضعت لكم فانقوضت اجرة من
المشاور لحل النزاع وافرغ ابن اوديس واجمع الشيخ للمقل الاول بقوله نعم وان تعاسرت فمستضع له اخرى وهذه اذا اطلقت
الاجرة وغيره ما يطوع فقد تعاسر او اجاب عن الآية الاخرى بانها تقابل الزوم الاخرى ان ارضعت وذلك لا خلاف فيه واما الكلام
في انه يجب دفع المولود اليها لترضعه ام لا وليس ذلك في الآية واجيب عنه بان المراد من قوله فان ارضعت لكم او دون الارضاع
فيدل على كونها احق بالاجرة مطلقا وقوله نعم وان تعاسرت فمستضع له اخرى لا يفسر بان استعنت منه فمستضع له اخرى لانها اذا
طلبت الاجرة فبغير نظر لان الاعتماد على الاصل والعقاسر اعظم من وقوعه على الارضاع وعدمه وعلى الاجرة ولا يرد انه يلزم
على المقل الاخر الاحتماد لان الاجرة تملك بالعقد وقد علق الامر بدفعها على الفعل لان الاجرة وان ملكك بالعقد على تقدير
وقوع سقيته الا جازة الا ان دفعها لا يستحق الا بالاعمال والام في الآية بانها تملك على استحقاقها اما دفع
غير متوقع على عقد الاجارة غير متوقع على عقد الاجارة بل يكتفي فيه الفعلي بقصد الاجرة وعدم التبرع فيكون حكمها في استحقاق والاجرة
وملكها كما لمعنا لا يستحق الا بالاعمال ولا يترفع في لزومها تمام الرضاع بل يصلح سماها القابل للاجرة كما يقتضيه **قوله** لو اراد عايب
وجوبه برعده والاصل عليه فيكون القول في حاله انه المدي ولان الحق ثابت لها وهو يملك على سقاطه بوجوب المبرعة والاصل عدم سقوط
الانثى بذيبت وما ذكره المصنف من ان الام تدعى شغل فخر الاب بالاجرة وهو يفتي بذلك من نفسه والاصل براءة ذمته منها ولا يبرع
عليه قامة البينة على ما يقول فيصدق به منه وهو قول الشيخ في المبسوط وهو أشهر **قوله** ويستحب ان يوضع بلبان ام فهو افضل والافضل
كونه او قنن برباع لغف يمتنع في بطنها حال كونها باريا كسابه صونق اللين بعد الولادة فيبقى ارضى الى عاقبة من قوله ولقول المديني
ما من لبن وضع به الصبي عظم يركب عليه من لبن امه والمبرعة تبع الوايتي النقيير بالصبي وولد الشامل المذكور لا يترفع اشتركتها في الحكم
وفي لفظ اللين وقد قال اهل اللغة انما يطلق الاعلى لبن البها ثم من الناقرة والبقرة والمشاة قال ابن السكيت هو اخره بلبان امه يكسر
اللام ولا يقول بلبان امه **قوله** وما الحضانة هي تقيح الحاء والاية على النطفة المحضون لفائدته من بطنه وما يتعلق بها من مصلحة حضانة
ومعنى في سريرة ورفع وكلمة وهذه في الحقيقة وفصل حرمته وشبابه ونحو ذلك وهي بالانثى التي يربطها بالرجل من يد شفقها وخلقها المعد
لذلك بالاصل **قوله** والام احق بالرد هذه الرضاعة وهو جواز ذكره ان كان في الخلطات في الام احق بالرد مطلقا في الرضاعة
اذا كانت شربة او رضىت بها ياخذ غيرها من الاجرة فيخرج لها في الحركين من الرضاعة والحضانة ولها الاجرة على الرضاعة على افضل والاحضانة
لواستحاج الطفل الى نفقة دائمة على الرضاعة والحضانة فهي على الاب العسر او لا الولد ان كان له ما كاجرة الرضاعة ومنها ثمن الصابون لغسل
شبابه وخرجه دون نفقة الفصل فان عمل الام لان من تعلقات الحضانة وكذلك القول في غيرها من شأن الحضانة وهذا الكلام فيه واما
الخلاف فيما بعد الحركين فقد اختلفت في حق الحضانة من الاموين بسبب اختلاف الاخبار في بعضها ان الام احق بالرد مطلقا
نعم يزوج وهو الذي واما العادة ايضا في البني في بعضها انها احق به الى سبع سنين وفي بعضها اخرى الى تسع وفي بعضها ان الاب احق به لرب

الجميع فرق بين الذكر والانثى ولكن من فصل جمع بين الاخبار فعمل ما دل على ولوية الاب على الذكر لانه انجب بحاله وتاديبه وتعليمه على
 على ولوية الام على الانثى كذلك لان فنيح المناسبة الجمع بين الاخبار ويجعل الاخبار المودة بالبيع لانها اكثر واشهر مع ذلك
 وليس في الباب خبر صحيح بل هي بين ضعيف ومرفوض او انقروا ذلك فحضانة الام حيث ثبتت شروطها باسرها احدى امان
 تكون الولد سلمانا لكافة لا حضانة لها على الولد المسلم باسلام اميه لانه لا حظ له في تربيته لكافة لانها تنفذ عنه دينه وهن
 يثبت على ايا لغيره منها ولا دية ولا لاية لكافة على المسلم للامية ولو كان الكول كافرا ابتعا لا يوجب فحضانة لها على ما فصلت وتوافق
 الدنيا نعم لو وصف الولد بالاسلام نزع من اهله ولم يكنوا من كفالة لئلا يفرضه على الاسلام الذي قد مال اليه وان لم يصح اسلامه
 وثانها ان تكون حرة فلا حضانة للوفيقه لان منفقها السيدا وهي مستغلة بغير منفعة الحضانة ولا فنيح ولا لاية وحكام بالمخاط
 والشرعية والرفيق لا ولا لاية وان **انك السيد** ثم ينظر ان كان الولد حرا فحضانة لمن لم الحضانة بعد الام من الاب وغيره وان كان
 رقيقا فحضانة على السيد ولو كانت الام حرة والولد رقيقا كما يسمى الطفل اسلمت الام او تبكت الدية فكذلك حضانة للسيد
 والدية والمكاتبه وام الولد والمعتق بعضها كالفقة ولو كان نصف الولد رقيقا ونصف حضانة للسيد والمكاتبه
 ونصف للام او من على حضانة الحر من الاقارب فان انفق على المايات او على استجد من خصه وجبت المنة على السيد ويقضي
 الحال الايجاب عليه وليس هذا اكثر من المعتدين في درجة واحدة على الحضانة كما سبق لان الاستحقاق هنا لكل واحد في جميع الحضانة
 بخلاف ايا في فلا يوجب القربة هنا وثالثها ان تكون عاتق فالهينة لا حضانة لها لان الهينة لا ينافي منه الحفنة والتعد بل هو
 نفسه يحتاج الى من يحضه ولا فرق بين ان يكون المحض مطلقا او منقطع الا اذا وقع ذورا والناج بحيث يسقط الام عن كفالة وتدريب
 سببه وجها من اشركها في المعنى المانع من مباشرة الحفظ واصلا له عدم سقوط الولاية مع امكان تحصيلها بالا ستنا بغيره
 بغيره وبين المحض ولم يعتبر المصنف شرط العقل ولا بد منه واما بعد ان تكون فارخرة من حقوق الزوج ولو تكت سقط ههنا من الحضانة
 للاخبار والدالة عليه ومنها ان امرأة قالت يا رسول الله اني هذا كان بطني لم يعا وتدي له سقا وجري له حرا وان اياه طلق
 واذا نيز عرفت فقال النبي اشأ حق ما لم تنكح لان النكاح ليغلما بحق الزوج ومنعها من الكفالة ولا اول رضا الزوج كما لو ارش
 لرضا السيد فحضانة الالة لا طلاق النفس وقد رجعت فيشئ امر المولى ولا فرق عندنا بين تزويجها بغير الزوج وغيره
 علما باطلاق النفس وهذا الشرط ذكره المصنف فيما بعد وخاصة ان تكون اسية فلا حضانة للفاسقة لان الفاسق لا يلي ولا يلائق من
 ان تحق في حفظه لانه لا حفظ له في حضانة لانه يفسد على طر يقها بعقل الولد كالارض الخالية ما التي فيها من شئ قبيلة وهذا الشرط
 لم يذكره المصنف وقد اعتبره الشيخ في المبسوط والتمهيد في قواعد والعالم في الحرير في ولاية الاب وفي القواعد استقر علم انشر
 العدالة على عموم الالة ويمكن الجمع بين عدم اشراط العدالة مع اشراط عدم النسق لثبوت الواسطة عند اكثر من جعل المانع طهر
 النسق لما يترتب عليه من الاحضار السابقة بخلاف غير من المتبوع وان لم ينظر عدالة بالمعنى الذي اعتبره المتأخرون وسادسها ان
 تكون قيمة على منقلة الى محل فقده فيم الصلح بطل حضانة الحضانة عند الشيخ في المبسوط ثم نقل من قوم انه ان كان المنقل هو الاب
 فالام احق به وان كانت المنقلة هي فان انتقلت من قريح الى بلد فانتقلت من بلد الى قرية في الاب احق به لان في السواد يقول
 تعليمه ويخرج قال الشيخ بعد نقله ذلك وهو قري وقل لوسا في الاب جاز له استعجيد الولد وسقطت حضانة ابنا ايضا فيكون ذلك
 شرطان فاذ ذكره الشهيد في قواعد ونقل شرط ابنا ان لا يكون بهام من بعد من حبلهم او برص لما يثبت على حضانتهما من خوف الضرر على
 الولد وقد قال سادس عليه الرفر من المخدم فزارك من الاسلح يحتمل عدم السقوط بذلك لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يدوي ولا يذير وهذا ان
 الشرطان لم يدكوها اكثر فخرج لو كان الولد حنق في الحاقه بالذكر وبالانثى فحضانة الام حتى الحضانة انثا
 قبل تمام الحولين للشك في لم يلان هو المذكور ولم يحقق وكون استحقاقا مشتركا لطلبها بالانثى ولم تعلم ولا تفرق الحاقه بالانثى
 لوجوب جريان احكامها عليه من السر ومخرج ودخله في عموم الاخبار والدالة على استحقاقها الولد مطلقا خرج منه الذكر المناسبة تربيته
 وتاديبه وبقي الباقي **قوله** ولو تزوجت الام سقطت حضانة ابنا عن الذكر والانثى وكانت الاب احق بهما اي تزوجت بغير الاب والاب
 حضانة ابنا المطلق المصنف لا اطلاق الاخبار لكنها تنزل على لا تفرق في المقام ويحتمل عدم الحكم بطلان الى الاما لاف في سقوطها
 مع تزويجها من غير الزوج وعدمه وان كان المانع ظاهرا استغلاها بالزوج اللهم وحيت سقط ولا يمتنع بطلان لا يبيع الولد من

والاجتماع بها لما في ذلك من قطع الرحم ثم ان كان ذكر الزنا بعد صبا الى ردة كان الاثنى فاما تايها زارة لان الجارية لا تنقل الخروج
بجلاء الام فاذا ردت الام خفت من غير ان يسلط في بيت المطلق هذا في حال الصحة اساع المرض فان كان المرض من الولد لم يمنع امه
من ملامته ومريضه ولا فاقته عنده لانها اشفق عليه واصبى وارثا وافوق من غيرها وان مرضت الام لم يمنع الولد من التزوينا
فكذلك كان ام انش ولو مات الولد حضرته امه وتولت امره واخرجه ولا يبيع جنازة لهي المنيته عن ذلك ودوي عنه انه قال لعليهم
زناوات القبول وان ماتت الام حضرها الولد وجبها وقولها ان كل من من اهل كل ذلك باذن الزوج كما مر في باب القسم
قوله ولو مات الاب كان الام احق بهما من الوصي اي ذوات الاب بقضاء الوصاية لم ياب كان الولد ذكر او عيلا لم يهرس او انش
بعد المدقة او لفقده شرط الحضانية في الام لان نقلت الحضانية الى الام وكانت احق بهما من الوصي والاب وغيره من الاقارب وظاهر العيان
عدم الفرق بين كون الام حية ومتويزة وعده ان مانع الزوج انما يؤثرت مع وجود الاب كما يقتضيه النص صيانة المناقعة وقت
بينها وبين الاب فخلها احق بهما لم تنزع وهذا المفهوم صرح العلامة في الارشاد وباقي عبارات الامتداد في ذلك بحجة كعبان
محتملة للتشديد هاتين من جهة نظر الالنية شرط في الحضانية مطلقا والى التعليل المذكور باستغناؤها بحقوق الزوج فافترت ايضا
لكل المحصل ما ذكرناه والمحقق من مانعة الزوج ما كان منها مع وجود الاب لا مطلقا وسياتي فيما لو كان الاب وقيما ما يدل
على ولو لمية الام وان كانت متزوجة والتعليل المذكور مناسب للنص لا ينص **قوله** وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا لم يمانع
الام الحرة احق بهما وان تزوجت ما تقدم من الشرائط المعبر في الام ان هذا غير الزوج وبها الجوز والاسلام لما ذكره من اهل العلم
ويدل على كونها احق من الاب المملوك وان تزوجت صحة ما ورد في قال سئل ابا عبد الله ع عن امرأة تملك عبدا ناولها اولاد
ثم اشتمت عليها فلم تقم مع ولدها وتزوجت فلما بلغ العبدانها تزوجت لوان يافذ منها ولده وقال اذا حق بهم منك ان تزوجت
فقال ليس للعبدان يافذ منها ولها وان تزوجت حتى يعقوا حق بولدها منه ما دام مملوكا فاذا اعتق فهو حق بهم منها وهذه الرواية
صريحة في استحقاق الام الحضانية وان كانت من زوجة ويجوز مانع الاب من الحضانية بالوصية والمصنف وغيره حمل مانع الكفر عليها لانه لا يزوج
منه ولم يصرح بحكم غيرها من الموانع وظاهر اطلاقهم الاول لما عرفت به من استفاضة من ذلك بطريقه وان مانع الزوج فيقال لانه لا
يجل في مانع الموت ولذلك اطلق الحكم في السابق على احتمال فيه ويقع الكلام في باقي الموانع والظواهر المساوات وانما لم يذكرها
لعدم تعريفهم لاصل الشرطية في غير الكفر والرق غالب كما افاد المصنف ولذا رتب الحكم عليهما والضابط ان الاب انما يكون اولى مع
الام مع اجتماع الشرط شرط الحضانية فيه التي من حملها الاسلام والحرة والعقد الامانة والحضرة والسلامة من الامراض المقتضية على
الخلاف فحق اقتل شرط من شرطها فيه فالام احق بالولد مطلقا لان يبيع وكذا لو مات الاب وتولت شرط من شرطها فيها فالاب احق
مطلقا لك ومتى مات احدهما انتقل الحق للآخر مطلقا بشرط عدم تزويجهما انما يعبر في ترجيحها على اربع اختلال الشرائط فيه خاصة
قوله فلما عرفت ان حكم حكم الى مسئلة الواسع الكافر او يعيد الفاسق او يعقد المحض او يزوج المنيته وحظر المسافر وقد تقدم في
الرواية ما يدل على حكم الاب بعد ان اعتق فلما افتر المصنف عليه وعده غيره الى الباقي نظر الى الاشتراط في المعنى وان الولاية ثابتة بالاصل
وانما تخلف لفقد شرط فانما حصل ثبت وان هذه الاشياء موانع ويحتمل عدم العود في غير ما ثبت بالنص للمحقق الزوال بقدره والى المانع
او حصول الشرط فغيره ما يحتاج الى دليل ويضعف بان الدليل هو ما دل على ان الام احق بحضانية الولد ابتداء فانه من اجل
الزواج وسياتي الخلاف فيها لو طلقت بعد نفقة ولا بينهما ام لا وهو يذهب على وجوه الاحتمال **قوله** فان فقد الابوان فالحضانية لابي
الاب فان عدم قل كانت الحضانية للاقارب على ما علم ان النص في حق الحضانية على الخصوص سوى الابوين دون ما عداها من بقية
الاجداد والجدات والابارب فلذلك اختلف الاصحاب في حكمهم اختلافا كثيرا فمنهم من عدى الحكم منها الى باقي الاقارب والاحكام على
توقيل الارث لعدم قوله نعم ولو لا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتابه فان الاولوية تشمل الارث والحضانية وغيرها لا
الولد مضطرا الى الرتبة والحضانية فلا بد في الحكم من نصب من قبله من البعيد وعلى هذا رجع فقد الابوين ينظر في الموجهين من
الاقارب ويقد ولو كان ارثا ويحكم له بحق الحضانية ثم ان اختلفا حق وان تعدوا في بينهم لما في اشتركاها من الاضداد بالولد
وهذا القول هو المعتمد ورواه اقول اخر منها انه مع فقد الابوين يكون الحضانية لابي قد ساعلى غيره من الاقارب والاجداد والجدات
وان شاركوه في الارث وهذا هو الذي قطع به المصنف العلامة في غير المختلف وجاعة منهم الشيخ في موضع من المبسوط حتى ابره دريس

مع انحصار في الخصائفة على الابوين ووجهه وان الجد للاب اب في الجملة فيكون اولى من غيره من الاقارب ولا في اولى بالمال فيكون اولى
بالخصائفة ويضعف بان ذلك لو كان موجبا لنقد به لاضطر تقديم ام الام عليه لانها بمنزلة الامومة وهي مقدمة على الاب علما
فصل ولا ية المال لا يدخل لها في الخصائفة الا كان الاب اولى من الام وكذا الجد له وليس كذلك اجماعا والنصوص خالصة من غير
الابوين من الاقارب وانما استبط حكمهم من اية اولى الارحام وهو لا يدل على تقدمه على غيره ممن هو في درجته والا هذا مال
في الخلاف ومنها انه مع عدم الابوين ينتقل الحكم الى الاجداد ويقدمون على الاخوة وان شاركهم في الارث ولا يفرق بين الجد للاب
وغيره مع تقدمهم ينتقل الى ابا في مراتب الارث وهو في هذه العلامة في الارشاد ولم يفصل حكم الاجداد مع التقدم والخلو ومن
تتبع منهم بالام والاب ومنها ان مع موت الاب يتقدم ابنه مقامه في ذلك فان لم تكن له ام وكان له اب قام مقامه في ذلك ان
لم يكون له اب ولا ام كانت الام التي هي الجدة احدى من البعيد وهو قول المعيد ومنها قول ابن الجعد وهو ان من مات من الابوين كان
الباقي احدى من قرابة من الميت الا ان يكون المستحق له غير شدة فيكون من قرب الميت اولى به فان مساوت القرابات كانت
القرابة مقام من هو له قرابة في ولايته الى ان قال والام اولى بها ما لم تنزع ثم قرأ فيها الاب الحكم البني بانه حصة لها
دونه اسير المؤمنين ورجع وقد طالبها بها لانها ائمة عيها جميعا وقال مير المؤمنين ثم ان عندنا بنو رسول الله ص وهو احق بها
فقال رسول الله ص او غيرها الى خالتها فان الخالة واره اوديس فقل استحقاق من عند الابوين واول الاب مطلقا وفي المسئلة اقول
اخر غير ما ذكرناه والحق ان اية اولى الارحام يدل على ما ذكره وانما نفيد تقدمه على ابنته على ابنته الارث كما اسلفناه وهي تدل
على تقدم الاخوة والاجداد على غيرهم من الاقارب ولا نفيد تقدم الاجداد على الاخوة الا اذا جعلنا الجد ابا والجد اما حقيقة فثبت
ما دل على اصل الحكم فيقدم كل منهما حيث تقدم من ثبت به ويلزم ج تقدم الجد للام على الاب الجد للاب على ام حيث يتلف الخصائفة من
الابوين غير ان ياختارها بالاصالة ثم الجدة لا ام كانت ام لاب اولى من العمة والخالة مطلقا كما ان الجد اولى من العمة والخالة والادف
من كل مرتبة اولى من العليا ذكرنا وانما ثار الاعتبار بكثرة النقيب وقلة ولابا القرب بامر من مع تقرب الاخر بسبب ما جدد
مع اشتراك في الارث ولما اجمع ذكرنا ففي تقدم ام على اب وكذا الاثني اثنان في بقره واثني اثنان في بقره واثني اثنان في بقره واثني اثنان في بقره
الدليل المستند من الاية فيفيض التسوية بينهما بين كثرة النقيب وقلة لاشتهاء الجميع في القرب المقتضى للاشتراك في الارث
ثم لو بحث ولا ية تقدم الخالة لكان تعليلها بكون الخالة اما تورد على طلاق الاية ويمكن ان يستغنى عن العموم كما استغنى الام والاب
ببعض هاهنا الاية المقتضية للتسوية بينهما اما تقدمه على ابنته على ابنته العم ويثبت ابن العم ويولق الاية لانها اقرب منهما **قوله** قال
الشيخ اذا اجمعت اب وابنته ام كانت الخصائفة للاختصاص بالاب في هذا القول ذكره الشيخ في الخائف والمبسوط على التقديم
بانية اولى الارحام وان كثرة النقيب يدل على زيادة القرب مع انه في موضع اخر قال ان قلنا انها سواء ويزعم بينهما كما
قربا والمختص قد ورد في موضعين احدهما اصل استحقاق الاخوين في الخصائفة نظرا الى ما اسلفناه من عدم التفريق عليهما بخصوصية
غير الابوين من عموم اية اولى الارحام والثاني على تقدمه استحقاقهما في ولوية من نصيبه اكثر من يشترك في الميراث من ان الاية
مقتضية سائرهما من حيث يشتركان في الميراث وان تقدم مثلا ومن ان كثرة النقيب يدل على زيادة القرب كما ان زيادة وتوجب
الترجيح في المراتب فكذلك من المرتبة نفسها والآخرى تساويهما في الاستحقاق وقد ناه من تناول الاية لها ومن ثمة اشتراك
اصل الارث وكذا القول فلم الام مع ام الاب لزيادة النقيب ومما لا يشتركهما في اصل الارث بل يتقدم ام الام لانها ام
حيث يكون بكون الام مقدمة **قوله** قال في جده واخوات الجدة اولى لانها ام ههنا قوله في الخلاف يحجها بانها ام وهي ميراثنا
انها ام حقيقة لتدخل في القرب السابق وهو من ثمة يصح سلبها عنها فيقال انها ليست ابلا ام ام ومن ذهب في المبسوط الى تساويهما
في استحقاق الخصائفة لاشتركهما في اصل الارث فيقال لهما اية اولى الارحام وهو قولى ويخرج بينهما **قوله** انه اعم وجاله هما
هذا القول مبنى على الرجوع الى اصل الارث لا مقداره وقد تقدم الكلام فيه واختلاف مذهبي في ذلك وما اختار هنا قولى
ذكر **قوله** قال اذا حصل جماعة مساوية في الدرجة كالعمة والخالة اربع بينهم سبعة القول بالفرقة الى الشيخ فوفى بعد ان انقصه
او ترويه فيه ووجهه ان الاشتراك فيفيض التسوية بين المستحقين في ذلك فيقول كل واحد من الولد دفعة واحدة واول الشادب
والمهايات والفرقة يتساوى في ذلك من حيث استلزام الاشتراك والشادب الاصل وبالولد واختلاف امره والفرقة فالفرقة اوفى لمصلحة

وهذا هو الذي وجدته في بعض احدهما بالقرينة ايضا وهكذا **قوله** اذا طلبة الام للصناعة اجرة فانه من غير ما قلنا تسليمه الى الاجنبية في
 منشأه الذي ومن انهما حقان متساويان فلا يلزم من سقوطهما من احدهما سقوطه من الاخر وهو المصانة ليس شرط بذلك ومن
 لزوم المخرج بغيره والمصانة البهائية كل وقت يحتاج الولد الى الارضاع ودلالة قول الصادق ع في رواية داود بن الحصين في
 وجوب الاب من بوصفها ويعتبر وادهم فان لم ان يترعرع منها الحديث وهذا هو الذي اختاره المصنف وفي الاول قوة والضرب كذلك
 لا يتبلغ استسا ط الحن الثابت والرضع في السند ويمكن حمله على نزع من جهة الرضاع لا مطلقا وعلى هذا فتبقى المصانة عليها لانه
 امكن ولا حلا للولد البهائي وفي الحاجة فان تعدد جميع ذلك سقطت من المصانة في ان لم يتبع في الارضاع الى ان توجد مصنة
 تاف الى ويمكن نقلها اليه كما لم لان حفظ الولد واجب والتم الابن لك والضرب يتحقق **قوله** ان بلغ الولد رشدا سقطت
 ولاية الابوين عنده لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو معصوم وان ولكن كرهنا للثبت مفارقة ابها الى ان تزوج وبه
 باثبات الخبر بعد البلوغ والرشد على خلاف بعض العامة حيث ثبتوه بعد النكاح ويكون عندهم اختار بينهما ورواها الشيخ
 خير غلاما بين ابويه وامه حين ختمها اليه فيه وبعضهم خص الخبر بالذكور ولم يثبت ذلك عندنا او في عدم الخبر فيه لانه اجنبية
 ومالك عليه **قوله** اذا تزوجت سقطت حصانتها فان طلقها وجعته فالحكم بان في النكاح بالزوج لا بالشخص والاكثر لان المانع
 من خضاها من جهة استغفارها حتى الزوج عن المصانة واذا زال المانع وجع المني بقى المقتضى لا يستحقها سلبا على المعاصرة
 ولقولنا في الخبر السابق ان امه مالم تنكح باصنافه في زمانه امه تنكح بها فاذا زالت الزوجية بالطلاق البتة
 فهي في ذلك لا تنكح فيها فتكون امه والقول بعدم الرجوع لابن او ريس تحتها بان المني خرج عنها بالنكاح وخزوه يحتاج الى دليل
 والرسول جعل غاية الاستحقاق والمصانة التي يستحقها الام تزويجا وهذا قد ثبت وجب المني عنها وعلى المشهور لو نكحت
 ثانيا سقطت عنها الى ان تخرج من الزوجية فيعوب اليها وهكذا اب والمعدة وجعته بمنزلة الزوجية ولهذا يجب الانفاك
 عليها فلا تحصى الابان نقضاء العدة فخلات الباش ومثله ما لو سلمت كاذرة او اوقاقت المحنة او اعققت الامة او من حال النكاح
 فثبت لها المصانة لا ارتفاع المانع فطهرها خضا من خلاف بالمطلة النظر الخاص في النفقات ولا يجب النفقة الا باحد سبب
 ثلثة الزوجية والقرابة والملك لوجوب النفقة اسباب ثلثة ملك النكاح وملك اليمين وقرابة البعوضة والاوان يوجب
 النفقة للاموال على المالك دون العكس لا تستغل للاموال على المالك دون العكس وكمنه محبها بسبب رفقة لينفخ المالك وجه
 ما لم يدره القرب بالقيام بمنزلة الثالث فهو يوجب النفقة لكل واحد من القريين على الآخر لشره معنى البعوضة والنفقة و
 الاصل السبيل الاول قبل الاجماع قبله نعم وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله نعم ولينفق وتسعهن سعته
 ومن قد وعليه ذمة فليتيق بما اتته الله ومن السنة ما روي عن هذا امرة ابوسفیان جاءت الى سول الله فقال له يا سول الله
 رجل شحيم لا يعطيني ما يكفيني ولدي اما انا فمعه سرل وهذا يعلم قبل بل في ذلك من شئ فقال له قد في ما يكفينك ولديك
 بالمعروف ويستفاد من الخبر وواجب نفقة الزوج والولد فواند الاول انه يجوز للمرأة الخروج من بيتها للشغل الثانية
 ان صومها ليس يعوق ولا الهوى من ذلك لان قوته كفعله وقوله الثالثة انه يجوز لمن منع حقه ان يشكره ويطلبه ولذلك لم ينهها
 عن الشكرى الراعي انه يجوز ذكر الغائب لما يؤد عند الحاجة فانها وصفته بالشيخ الخامسة انه يجوز لمن لم يهرق على غيره وهو منع ان ياخذ
 من ماله بغير علم السادسة انه لا فرق بين ان يكون من جنس حقه او من غيره وبه ولذا اطلقها الاخذ بقدر الكفاية السابعة
 انه يجوز للقاضي ان يقضي بعلمه انما منه يجوز القضاء على الغائب وقد يقال في هذا انه انفق ولم يقض انما سخرت الامم يجوز
 ان يكون قيمة الولد فانه جازيها الاخذ والافاق في جميع الاب لا شناعة لكن يشترط نصب الحاكم لها العاشرة ان المرجع في نفقة الزوجة
 والولد الى العرف ولا يقدر بول شها **قوله** التمكن الكمال وهو الثمانية بلنها وبينه بحيث لا يتحصن بموصفا ولا وقتا فلو بدلت
 في زمان دون زمان او مكان دون آخر ما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكن المزدحم لانه لا يوجب بين نفسها وبين الزوج بحيث
 لا يتحصن بالثلاثة موضع كليهما وللهادون اخر بل في كل مكان اراده الزوج مما يصلح للاستمتاع بحسب حالها وكذلك الزمان ويمكن
 ان يريد بالمكان ما يعم البدن كالقيد وغيره ما يسوغ فيه الاستمتاع وكلاهما معتبر في التمكن وان كان الاول اظهر في المراء وهذا البحث
 يجوز على القولين الاخيرين لان كل ما لا يعد بكنيا كمالا فهو شؤن كما لو شئت نفسها في زمان او مكان او وصف يسوغ فيه الاستمتاع

فان جعلنا التمكن شرطا فظاهر بان جعلنا النشز ما نفا كان سحرا في تحقق معناه فلذا بداهه قبل تحقيق محل الخلاف والاعلان
 الظاهر من كلام المصنف وغيره بل صرح به بعضهم ان التمكن لا يكون حصوله بالفعل بل لابد من لفظ يدل عليه من قبل المراهبة
 تقول سلت ففعلت لاني حيث شئت وراي زمان شئت ونحو ذلك فلو استمرت ساكنة وان مكنت نفسها بان فعل لم يكن في
 وجوب النفقة ولا يحل عن ذلك اشكال **قوله** وفي وجوب النفقة بالعقد والتمكن نردوا ظهوره بين الايجاب وقرئ الوجوب
 على التمكن اعلم ان الشيء قد يثبت في الذم ويتاخر وجوب تسليمه كالدين الموعود والخلاف في ان وجوب التسليم في النفقة يصح
 كل يوم وفي الكسوة اصله شيئا، وذلك بعد حصول التمكن والخلاف في وقت شيئا في الذم ولا ريب في ان النفقة تعلقات
 التمكن جميعا فانما لا يجب قبل العقد ولو نشزت بعد العقد لم تطالب بالنفقة واختلف في انما لم يجب قبل العقد كما هو التمكن
 لدلالة الادلة السابقة على وجوبها للزوجة من غير تقييد غايته النشز لما ثبت انما منع من وجوب الانفاق كان الشرط عدم ظهور
 المانع ستر الوجوب المعلق على الزوجية الحاصلة بالعقد فالحق في العقد مثبت والنشز منقطع ولا يوجب المراجعة والوفاء، وقيل لا يجب
 بالعقد جريلا بل بالتمكن لان التمسك بالعقد لا يوجب عزمين مختلفين وان النفقة محمولة على الجاه والعقد لا يوجب مالا محبوسا
 ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ودخل بعد سنين ولم ينفق الا بعد دخوله وقوله نعم انفقوا النساء فانهم على انفسهم
 بائنا منكم واسم الله تعالى فمن جعلكم ذمة منكم وكسوهن بالمعروف والمأثر واجب لهن اذا كن عند الوصال وصعدن على التمكن
 ولا في الاصل بل في الذمة من وجوب النفقة خرج منه حاله التمكن بالاجماع فينبغي البقاء على الحمل وفي جميع هذه الادلة نظر لان عدم ايجاب
 العقد عزمين مختلفين وعدم ايجابه بالاجماع لا يوجب دعوى واستبعاد ذلك الدليل على خلافها فان الاية الدالة على وجوب
 الانفاق على الزوجة من غير تقييد تدل على ان العقد وجب للنفقة على ذلك الوجوه واما مانع من ايجاب العقد امرين مختلفين
 كما في ثلث الدالة والمطلوب فان العقد يوجب ثلث كالمهر يوجب الانفاق المحبوس من غير شرط اجماعا وعدم انفاق النبي صلى الله عليه وسلم قبل الدخول
 لو لم لا يدل على عدم وجوب واحد في الدلالات والمزهد بل على خلاف مطلوبكم لان التقييد في قوله لهن وعليكم ذمة منكم
 الى النساء المصدر بذكر هو وهو عام من المكنات ووصفهن بالوصف لا يدل على التمكن المدعى كونه شرط او سببا لان اطلاق
 فزوجين يحصل مع التمكن التام وعدم اصالته اليه فانما يكون محققا مع عدم دليل نافي عنه بكونه موجودا هنا بالعرفان الدالة
 على وجوب نفقة الادراج والاصل عدم التخصيص على كل حال في الاظهر بين الايجاب هو القول الثاني كما اشار اليه المصنف ونظرا بان
 القولين في موانع بذكر كونه بعضا ومنها ما لا خلاف في التمكن فقالت المراهبة سلت ففعلت لاني من وقت كذا وانكرت ان قلنا
 ان النفقة يجب بالتكمية فالقول قول الزوج وعليها البينة لاصالة عدم التمكن وان قلنا يجب بالعقد فالقول قولها لان الاصل
 استمر ما وجب بالعقد وهو يدل على سقوط فعلية بينة النشز المستطاع منها ما لو طابها الزوج بالزفاف ولم تمتنع ومنه ولا عشت
 نفسها وضعت على ذلك مدة فحق النفقة على الاول دون الثاني وسياق الكلام فيه **قوله** ومن زوج التمكن لا يكون صغيرا يحرم وتجي
 مثلها سلكا كذا رجلا كبيرا صغيرا ولو امكن الاستمتاع بها الزوجان بالنسبة الى وجوب الانفاق وعدمه اما ان يكونا صغيرين
 لا يصططلحان للاستمتاع او كبيرين والزوج صغيرا والزوجية كبيرة او بالعكس وقد اشار الى حكم الادبوعه والحاصل منهما ان التمكن للزوجة
 للزوج من الاستمتاع لما كان معتبرا في وجوب النفقة والمراد به ما كان معتبرا في وجوب النفقة والمراد به ما كان مقصودا بالذات
 وهو الولي ان غيره من مقدماته انما يقصد بالتمتع ولم يحقق التمكن من الصغيرة التي هي دون التسع سوا مكنت ام لا لا يحرم وطبها
 شرعا وعدم قبولها لان لك عادة وطبها في نفسها وبين المانض حيث شاركتها في تحريم الوطى وايضا الاستمتاع بالحائض ممكن
 حتى بالوطى على بعض الوجهين لان الصغيرة لعدم صلاحيتها لذلك مطلقا فلا يجب على الزوج الانفاق عليها ولا على وليها لو كان صغيرا
 لفقد الشرط والمعتبر في الصغيرة هي من لا يصلح للمعا والنيات منه ولا يثبت منه بأكبر من نيات منه ذلك ما يتعلق بالتكليف و
 عدمه فالمراد كبيرها محل الكلام فيها اذا عرفت الصغيرة عليه نفسها او وليها اما بد ونه فلا مجال للقول كالكيفية الا ان جعلنا موجب
 العقد وجده **قوله** اما لو كانت كبيرة والزوج صغيرا فالحق في النشز لان النفقة لها وفيه اشكال نشأه تحقيق التمكن من طرفها ولا شبه
 وجوب الانفاق لما كان المعتبر في وجوب الانفاق العقد مع التمكن وهو مع عدم النشز فاللام منه وجوبه للكيفية اذا مكنت
 ولم تنشز لان الزوج صغيرا لان الاصل عدم اشتراط امر في وجوب وهو قول الزوج للاستمتاع كما يجب لانفاق عليها لو غابا

بعد ان سلمت نفسها ووجه ما ذهب اليه الشيخ عدم امكان الاستمتاع بها بسبب معد و فيه فلا يلزم عرفا وبانه بعد اصلية لا اثر للممكن
في جهة فان الممكن شرطه الامكان والام يتحقق لان الاستمتاع اجتماع شرائط من جهة الفاعل قوي من جهة القابل فاذا اسقط الثالث
اسقط الاول وفيه نظر لمنع تعدي ثاثير العدم من جهة مع اجتماع شرائط العوجوب من قبلها بالابتناء سابقا ولان المتعدي في
الممكن دفع المانع من جهة عدم اشتراط امر اخر غير يفرق بين عجز الفاعل والقابل لان الشارع وبنا يجب النفقة
على السبب فاذا حصلت وجوبه فيمكن العوجوب والمعلوم منه العقد مع بذل المرأة نفسها مع عدم المنع فالقول بالوجوب
اقوى **قوله** ولو كانت مريضة او رقا او قرنا لم تسقط النفقة لما حكم بعدم وجوبه لانفاق على الصغيرة وان مكنت من حيث يعلق
الوطى ذكرنا يمكن ان نشا ركها في الحكم وهو المريضة والرقا والقربا ونبه على لزوم بينهما وبين الصغيرة بان الاستمتاع بالرقا و
القربا يمكن فيما دون الفروج وطهر العدم ونبه من حيث كونها مائنا فلما سبب راحة العيس عليها مع عدم النفقة بخلاف
الصغيرة فان لها المهر وقب واما المريضة فان الوطى وان تعدد وجها الا ان ذلك عارض متوقع الزوال كالحيض فلا يؤثر ويمكن
ان يكون قوله ونظير العقد تعليل الحكم المريضة على الترتيب المشهور لان امكان الاستمتاع بماد دون الوطى قبلا مخصوص
بالرقا والقربا ونحو حكم المريضة معللا بظهور العقد والام منه انه عذر وطا متوقع الزوال كما ذكرناه ويمكن جعل الجموع على
الجموع لان المريضة لا يثبت منها الا النس وجب الاستمتاع بالمقصودة عادة بخلاف الصغيرة والقول في الاخرين كما تقدم **قوله**
اشق الزوج عظيم الاله وهو ضعيف نوع من وطها ولم تسقط النفقة وكانت كالرقا ومنها من وطها على وجه العوجوب لما شمل عليه
الوطى من الضرب وخرق الحايث بالانقضاء غيره ولعله نعم وما شرب من بالعرف ومن المعروف ان يكون الجماع على صفة طليتان به
لا ما يحصل به الضرب وانما يتم بينهما على هذه الحالة بالرقا ولو اكتفينا في تعليل وجوب نفقتها بظهور عقد ها وقد سئل ذلك
واكتفينا بالاستمتاع بفعل الوطى مطلقا واكثرنا لفرق بينهما وبين الرقا وقام باسكان وطى الرقا ودرادون هذه لان ضعفها
تقتضيه ضعفها مطلقا نظرا الى الوصف المذكور وشبهه ما لا يتفق كونها صليبة وهو محل ذلك لم يكن عظيم الاله زيادة على غيره وطري
معترف ذلك باعتبار احوالها شاهد لها حال الجماع لو ادهته وانك وجاز النظر لكان الحاجة كمنظر الطبيب فينظر اليه من النساء من
يثبت بقوله ذلك ويحتمل الاكتفاء بواحد جعله من باب الاخبار **قوله** ولو سافر الزوج وجبة بان الزوج لم تسقط نفقتها
ليس المقدر من حيث هو سفر من سقطات النفقة وانما سقطها مع تقصير النشر المحقق بالزوج على طاعة وشعره من الاستمتاع
حيث يجب ويلزم من ذلك ان سفرها لو كان باذن لم يمنع من وجوب النفقة مطلقا لانه بالاذن اسقط حق من الاستمتاع مدة السفر
بقوله فلا يكون ذلك سقطا لا في حق بل في حق سفرها ورض بقوله فلا يكون ذلك سقطا لا في حق بل في حق سفرها
مصلحة او مصلحة ولا يبين كونه في واجب وعينه ولا اشكال في ذلك كله الا في سفرها باذنه في مصلحة نفقه وجبه بالسقوط لم يرجها
به من قبضه راقبها على شأنها ويضعف بان ذلك غير خارج مع وقوعه باذنه كما لو اذن لها في الخروج الى بيت اهلها على وجه
لا يمكن بعد من الاستمتاع ورجا بين الحكم على ان النفقة يجب بالعقد بشرط عدم الشؤن او بالممكن فعلى الاول يجب كفا السبب
ناشئة من ذلك قطعنا على الثاني بسقوط لعدم التمكن وضعفه يظهر مما قرناه وان كان السفر بغير اذنه فان كان في غير
واجب فلا يشتهر في السقوط لتحقق النشر من ذلك سواء كان في مصلحة ام مصلحة وان كان في واجب فان كان ضعيفا
كبح الاسلام لم يسقط لانها معدودة في ذلك والمانع شرعي لان كان موسعا كالنظر المطلق حيث لا تعدد باذنه او قيل الشرع لا يمنع
ولم يقتض بظن العوج عند لو اقره في حق فقه على اذنه قولان ناشئان من ان حقه مضيق حيث يطلبه على الموسع عند التقار من
ومن ان الواجب مستثنى بالاصل ويعتبره شرط باختيارها شرعا والام يكن موسعا ونظير من الحلاق المصنف الواجب عدم توقفه على
وهو الوجه وعلى القولين يترتب حكم النفقة فان لم توقف على اذنه لم تسقط والاستسقط **قوله** ولو سلفت او وصات او عتقت
بأذنه او في واجب وان لم ياذن لم تسقط نفقتها لا في حق المصلحة الواجبة بينكون وقتها موسعا وضيقا في جواز فعلها بدون
اذنه وعدم تايده في سقوط النفقة اما الصوم فان كان مضيقا كرمضا والنداء المعين وكفصا رمضان اذ لم يبق لرمضا الثاني
الا فدر فعله فكما لصلة لبعض ذلك عليها شرعا فكان عذرا وان كان موسعا كفصا رمضان سعة وقتة والنداء المطلق والكفا
حيث قلنا بانها موسعة في توقفها لبا ودية غير على اذنه قولان تقدم وجهها في السئلة السابقة واطلاق المصنف الواجب يقتضيه عدم توقفه

على انه كالسابق وهو يرمى راجع الشئ والعلامة في القول عند توقفها بوجهة على انه وانفقوا على جوازها ورتبوا الى الصلوة الواجبة مع
سقطتها بغيره والفرق بينهما وبين ما ذكر من الواجب لموضع الوقت لها بالاصالة في ثلاث ما تفرقت بالان في رتبة الامر بها في قوله نعم ان الصلوة
لذلك الشئ الى غير العام مضاروت كالصوم المعين وان الصلوة قبل بوجها في اول الوقت ولا يجوز التأخير بعد ذلك او بعد الوضوء
وعلى القول الاخر ان الوقت افضل لقوله ثم اول الوقت وضمان اصم واخره عقا له وهو عام بخلاف الصوم غير الوقت وان زوال الصلوة
يسير لا يستمر على اليوم بخلاف الصوم وفي كل واحد من الفرق نظر لا يخفى وعلى ما اخترناه سيقت الحث على طلب الوقت واما الصواب المتدبر
ونحنه فلا يستطير بوجه الثقة لا نهى مانع من التمكن نعم لو طلب الاستمتاع فمقتضى سقط ذلك لا لاجل العبادة وقال الشيخ في
المسئلة تسقط الثقة ويكون ناشرا حيث يطالب بها باللفظ فاشنع ويضعف بان مخالفتها في ترك الاكل والشرب لا بعد شئ ان لا يجب
عليها ما عداها ولو لم يكن بد منها ولو علم بان الصوم عبارة عن توطين النفس على الاشباع عن المفطرات ومن جعلها الوطى
الوطى ونبته هو العزم على منع الزوج عن الوطى وهو عين الشئ لم يطالب به على الشيخ لانه علق شئها على المطالبة باللفظ فاشنع
وهذا العقل يقتضى تحقق الشئ فيجوز نية الصوم او يدعى اول النهار وان لم يطالب به مع ذلك قد عوى الى نية الشئ تكون
نشوزا فاسدة لان الشئ هو المزج عن طاعة الزوج كما تقدم منعه من الاستمتاع او المزج بغيره ان كان في حق الزوج
ان يخرج عن طاعته ولم يفعل لم يكن شئ فاما العقل ضعيف كما ضعف العقل عدم منع الصوم باستلزامه الدوام على تقديره من حيث
ان كونه ما فاسد يستلزم محله المستلزم كونه عذرا فلا تسقط الثقة فلا يكون ما عدا ذلك من اسقاطها عدم اسقاطها فان
اسقاط الثقة لا يتوقف على ثبوت كونه ما فاعلان الشئ فيحقق بالاشباع من جهة المرأة وان قد الزوج عصى عليها
وهكذا يقول الشيخ هنا ان الصوم نداء نشوز من جانب المرأة من حيث اشباعها منه واعراضه بالسبب واجب وان قد الزوج عصى
على الامتناع وحكمه نكاحا **قوله** ثبت الثقة للمطالبة الرجعية كما ثبت للزوجة وتسقط للزوجة وتسقط ثقة البائن وسكانها مع العدة
اما رجعية او بائنة فالرجعية حكمها في الثقة حكم الزوجة لبقاء حبل الزوج وسلطنة واستثنى بعضهم من منتهى ان الشئ لا يمتنع
عنها وهو حسن واستثنى آخرون منها الموطنة بالثقة في اثنا العدة فاخت ونازعت عده الزوج فانما لا ثقة لها على الزوج ولا فرق بين
ان يكون اتم او جزءا حلالا او حائلا لا تسقط نفقتها الزوجات لان حكم الزوجية بان عليها في ذلك ويتم الى انقضاء العدة فوضع الحمل
او غيره ولو ظهر بها امارات الحمل بعد الطلاق فعلى الزوج الانفاق عليها ان تضع او سعت الحالك فان انفق ثم بان بان لم يكن حمل فله
استرداد المذموم اليها بعد انقضاء العدة ويال من قد لا يزال ان انفق فان عنت فلما صدق بالعين او كذبها الزوج وبالله
يدين ان صدقها ان قالت لا اعلم متى انفتحت عدي سالت عن عاودة هضما وظهرها فان ذكرت عاودة مضبوطة بعد الامر على قولها
وان ذكرت انها مختلفة اخذنا بالعاودة ورجع الزوج فيها او فانه المتيقن وهو لا يدعى زيادة عليه وان قالت نسيت عاودة في حق
البناء على قولنا يمكن انقضاء العدة لاحالة اربعة من الزائد وعلى ثلثة اشهر نيا على الغالب وجب نكاحها نكاحا من الاصل
بقاء العدة ايضا الى ان ثبت الانقضاء ويعتقد الثاني بان الظاهر والمستيقن هو الاول وان بان حائلا وانث بهر مدية يمكن ان يكون
منه فالولد والثقة عليه الى حين الوضع وان اثبت اكثر من اقصى الحامس حين الطلاق ولا يقل من حين انقضاء العدة لم يبر في
هذه المدة لان الطلاق رجعي وهو في هذه العدة بمنزلة الزوجية وان اثبت به اكثر من ذلك انفق منه بغير اعلان ولا يتحقق عدتها بغيره
فيكون عدتها بالاول وان نسبت الى غير الزوج وارتعت له وطئها بعد الاقرار واستبعدنا فاضل وان قالت بعد قرين فلما انقضا
ولا شئ لهما من ذلك الحمل وان نسيت له وانكرنا القول قوله وسيط عنه نفقة راز او على ثلثة افر واما البائن فلا نفقة لها ولا سكن
عندنا الا ان يكون حاملا على قول الشيخ او مطلقة حاملا على الاشر لقوله نعم فان كر او لا حل فانفقوا عليهم حتى يضع حملها الشاغل
لغيره بالابائات بالطلاق والزوجيات وخرجت السكن مع عدم الحمل وان دل عليها صد الاية باسمه وروى البئر ثم قال القاطنة
ثبت قيس وكانت مبيتة لان نفقة ذلك الا ان تكون حاملا وهذا النفقة للحمل او الحامل لاجلها الى الشيخ في المسئلة بالاول تتبعه عليه
جماعة منهم العلامة في المختلف لعدوان النفقة معه وجوبا وعدا فانما لو كانت حاملا لا نفقة لها وان كانت حاملا وجبت النفقة
فلما وجب بوجوهه وسقطت بعد ذلك على انها لم تكن وادتا مع الزوجية وجوبا وعدا ولو وجبها لم يفسد ولا لشئ لا محال على
ينفق عليها من مال الحمل ورجعها من غيرهم ان ذهب الى الثاني لانه لو كان النفقة للحمل وجبت نفقة دون نفقتها ولو كانت نفقتها

قدرة بحال الزوج لان النفقة الاقرب غير مقدمة بخلاف نفقة الزوجة ولانها لو كانت للحمل لوجب على المالك كما لو كان مطلقا وهي لا يجب عليه
وانما لو كانت للولد اسقط بيار الولد كما اذا ورث او رضى بشئ فقبله ابو له والشيخ الترمذي وبعض هذا الاثر انك فكم بسوط
بيار الولد وشئ ما على المدا فنفقة ذلك فظهر فامك الفلانة في مواضع منها اذا تزوج حر بامه شرط سواها حق الولد وجوزها
فابانها وهي حامل فعلى القول بانها للحمل لا يجب على والده بل على سببه وهي سيد الامه وعلى القول الاخرى على الزوج وسما اذا تزوج
عبد بامه فابانها حاملا فن قال النفقة للحمل كما كانت على سيد الولد منفردا او شركادون والده لا يجب عليه نفقة اتا ربه ومن
قال انها لها قال النفقة عليه في كسبه ومنها اذا تزوج عبد بغيره فان شرط مولاه وقبة الولد وجعلنا النفقة للحمل وعلى القول
وان جعلناه للحامل به عليه او في كسبه لعبد على الخلاف وان لم شرط وقبة فلا نفقة على المولى لانه ولد حر وابوه مملوك وعلى الثاني
فهو على المولى وفي كسبه على هذا اثنان المصنف يبعث للشيخ ومنها ما لم ينفق عليه حتى مضت مدة او يجمع العدة فن قال بوجوبها
للمل لا يجب قضاءها لان نفقة الاقرب لا تنقض ولا ود على هذا بان القضاء انها صول الزوجة لكنهما معارضة والزوجة هنا
منفية قطعا ووجب بان الزوج لها على حد الزوج للزوجة وفيه منع ويمكن الجواب بان النفقة حق مالي والكل فيه جيب
القضاء خرج القريب من ذلك بل يخرج لانها معزلة للسيد اخله بنسب في المولى على المولى ومنها لو كانت فاشترى حال الطلاق
او شرع بعده فعلى القول بان النفقة لها تسقط ما اسلفناه من ان المطلقة حيث يجب نفقتها كالزوجة تسقط نفقتها حيث تسقط
رجب حيث يجب وعلى القول بانها للحمل لا تسقط ومنها لو ارادت بعد الطلاق تسقط نفقتها على الثاني دون الاول ومنها
صنان النفقة الماضية فتخرج على الثاني دون الاول ومنها ما اذا مات الزوج وهو حامل فعلى الاول تسقط لان نفقة القريب تسقط
بالموت وعلى الثاني فتعزل باتيان ومنها لو ابرأه من النفقة الماخرة كما بعد طلوع الفجر من نفقة اليوم سقطت على الثاني
دون الاول لما ساقى من شوقها للزوجة بذلك دون القريب ومنها لو سلم اليها نفقة ليوم فخرج الولد سينا في اوله لم يستر
قلنا لها والا استردت ويحتمل استردادها على التقليدين ومنها وجوب الفطرة ان قلنا انها الحامدة من الحمل ويحتمل وجوب
مطلقا لانها تسقط عليها حقيقة على القولين فكيف لا يجب تطولها ومنها لو اطلقها سلف بعد ضمها وجب بدلها ان قلنا للحمل
ولم نفرد ولو قلنا لها لم يجب على غير ذلك من العوائد المترتبة على القولين **قوله** وفي الحامل المتوفى عنها زوجها رواية
اشهرها انه لا نفقة لها والاخر ينفق عليها من نصيب والدها المراد بالرواية هنا المهر لانه ردد بعد الانفاق عليها اربع
روايات معتبرة الاسناد منها حديث الحلي عن ابي عبد الله سمع انه قال في الحلي عنها زوجها ان لا نفقة لها ورواية ابي الصباح الكاظمي
وهي مبررة الى الصحة عن ابي عبد الله سمع في المرأة المتوفى عنها زوجها اهلها نفقة ام لا ورواية ذراوة عن ابي عبد الله سمع منها
والرواية بالانفاق عليها رواها ابو الصباح الكاظمي ايضا عن ابي عبد الله سمع في المرأة المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من
ولدها الذي في بطنها **عملها** الشيخ واكثر الاول مختار ابن ادريس المصنف والعلامة وسائر المتأخرين وهو لا يفرق بين
ونقبت النفقة للزوجة سلمه كانت او ذرية ارملة لا اشكال في وجوب النفقة للزوجة سلمه كانت ام كاذرة حرة او ارملة لا اشكال
للبيع في المقتضى لكن لما كان التمكن التام شرطا في وجوبها اشترط في الامتنان تسليمها مولاه اياها او بنار ولا يجب على المولى تسليمها
كذلك بل ان اراد المقتضى من النفقة فليسلمها تسليم تاما والا فلا واجب عليه تسليمها لئلا خاصة لانها مملوك منها الانقاع
والاستمتاع فاذا اسقط حصه من احداهما بقى الاخر وحرف كل منهما الى وقتة المعنا وفرض الاستمتاع اليك كما انه لو انعكس
فاجز الحلي انه وجب عليه تسليمها بنار واجاز حبسها عنه لئلا يبقا حتى الاستمتاع له ثم لا حكم في النفقة التي لم يتوقف عليها التملك
كالا اشكال والكمسوة على القول بانها اساع وانفع لان اهل الانقاع المجرى عن الملك كالمؤنة التي تملكها المرأة في صبرة كل
يوم توشك الحكم بها للامتنان ان نقول بملكها المولى وينقل الانقاع بها عنه ويتوقف تصرفها فيها على اذنه اذ له ايدا
لها واطعامها من غيرها ويمكن جعله ونحوها بنفسه معذلة لادوات لها في تناول المؤنة وان لم يكن مالكه علما بشاهد
الحال والعرف وهذا من وعلى القولين فلا امتنان تطالب بها الزوج كالحال ان تطالب لسيد واذا خذت فالسيدة لا بدل بحق الملك
والحاصل ان لم في النفقة حتى الملك ولها حق المتوفى به ويتفرع عليه انه ليس للمولى الا براء من نفقتها ولا بيع الماخر الا ان يسلمها
بدله ولو اختلفت الامه وزوجها في تسليم نفقة اليوم فعلى القول فو قها مع بينهما ولا اشترط لصديق الماخر الزوج مراعاة لحقها فيها

ولو اختلفنا في النفقة المأثية لغير شئ من الدعي بتصدق السيد وكون الخصومة فيه اليه كأنها صادرة كالصدقات وحققا انما يتعلق بالخاص
فكذلك قدر النفقة نظرا بطريق القلم بما يحتاج المرأة اليه من طعام وادام وكسوة واسكان واخذات والادها من كمالها كانت الارزاق بالنفقة
مطلقة رجع فيها الى العرف لانه الحكم في اشكال ذلك حيث يقدره الشارع وفي التصرف في ما الى المتعارف ايضا قال لا يترفع وعلى المولى
له من نفقته وكسوته بما يعرف وقال النبي صلى الله عليه وسلم في ما يكفيك ولعلك بالمعروف فنرجع الى ما يحتاج اليه من طعام جنبه
من البر والشعر والنزول والريش والذرة وغيرها من الادام الذي ياتدم به السرة والربيع والبرج واللم واللين وغيره والكسوة
من القميص والستراويل والمنفعة والجمعة وغيرها من جنسها من الحرير والظن والكتان والاسكان في دار او بيت لا يقين بها لها و
الاقدام ان كانت من ذوى الحشمة والناسيب المقتضية لادها من التي تدفن به شعرها وتوجله من زيت او شمع مطلق او
مطيب بالورد او البنفسج او غيرها ما يعتاد بها لها والسطح وما يغسل به الرأس السدر والطين والعصاوين على حسب عادة
البلد ومخزن ذلك ما يحتاج اليه الى عادة من اشغالها من اهل بلد ما ان اختلفت العادة ترجع الى الغالب مع التساوي فيها يلين
منه **قوله** وفي تقدير الطعام خلاف بينهم من تقدمه بمذلة وقبعة او رصعة من المورس والمورس منهم من لا يتقدمه واقعة على
سدة طلقه وصلى بشبه المندله بمذلة طلقه الشيخ في الخلاف ومضى في الموسط فعمل على المورس يعني كل يوم رطل الموسط مضاف
او على المعربل والاصل في هذا التقدير ان المندله الشارع في الكفارات قوما للمساكين فاعتبرت النفقة به لان كل واحد منهما قال
يجب بالشرع لاجل العرف ويستحق في الذمة وما اوجب الشارع في بعض الكفارات لكل مسكين مدينه فجمع في القولين ان الثاني يبين ان
يجعل المدين على المسيرة لعل المعسر جعل لوسط بينهما فالزم به مضاف والا توى ما اختلف المصنف من عدم التقدير والرجوع
الى قدر الكفاية وسد الخلقه وهو اختيار ابن ادريس وسائر المتأخرين لان التقدير يرجع الى المحققين وضرب من القياس لا يطابق
اصول مذهبا **قوله** ويرجع في الاقدام الى عادتهما فان كانت من ذوى الاقدام والاخذت فتمتاع النساء صنفان احدهما الثوب
لا يخدم انتم في عادة البلد بل يكونه لغيره من غير من وان تقدمت على الذمة فان كانت الزوجة ممن وجب على الزوج اخلاها
لان من المعاشرة بالمعروف في المأوى في وجوب الاقدام هذه بين المتكويين الزوج مورا وعسل حر وعبد والاعتبار بحال المرأة
في بيت ابها ورون ان ترفع بالانتقال الى بيت زوجها ويلين بها لاسبيل الانتقال ان يكون لها خادم ولا يجب اكثر من خادم
واحد يحصل الكفاية به ويجوز اعتبارها في بيت ابها فان كانت من خدم فخدمها من وكثير يجب اخلاها بها لان ذلك العدد لا يرد
من المباشرة ولا يلزم تملك الخادم اما صاحب البيت لوجوب خدمتها بوجه او بغيره فمما وجب عليها او بالانفاق على التي جعلها
معها من حرة راة ولا يجوز ان يكون الخادم امرأة او صبيا او محررا لها وفي مملوكها المضطربا ومان ببنين على جوارضه اليها وقد
تقدمه او الصنف الثاني اللواتي يخدمن انفسهم في العادة فلا يجب خدمتها الا ان يحتاج الى الخدمة لورسائه فعلى الزوج ان ياتر من
خدمتها ومن غيرها ولا يجوز هذا في واحد بل يجب الحاجة ولا فرق منها بين ان يكون الزوجة حرة او اميرة وان لم يمكن لها عدد يجرى الى
الخدمة فليس عليه الاقدام ولو لم ياتر ان تخدمها فادبا لها فله منعه من دخول داره هنا سائل الاولى ان احدهما حرة او اميرة مستأجرة
فليس عليه سؤل الاجراء وان احدهما مجاورة فنفقة يجب على المالك وان كان يخدمها بكفاية مؤنته فادباها فله وضع نفقه
المأثرة والقول في جنس طعامها وقد كثر في جنس طعام الخدم من انثانية لوقال الزوج اذا احدهما واراد استأجر مؤنته الخدم
فله ذلك لان الخدم حرة عليه فله ان يوفيه بنفسه ويعير وعلى هذا في الواجب فلهما باعدا لطرف التي سبقت او ان يخدمها بنفسه هذا
فيما لا يتخير منه كفعل الشرايب اسفا الما وكسر البيت وطبخ الطعام اما ما استخير منه كالذي يرجع الى الخدمة فنفقة من حرة
على يد ها وحده على الخلاء وعلى خرق المضطرب خرق تلك فلها الاستئجار من خدمتها لانها تحشمه ويستخير منه فيصير بها لها وليس ذلك من
المباشرة بالمعروف واطلق المصنف رجاء غير في الخدمة بنفسه مطلقا لان الحق عليه فالخير في جهته انثانية الثالث لو تدارعا في المأثرة التي يتساوى
الزوج لخدمتها والجارية التي تخدمه من جارية في تقديم مرادها ورواه وجها من ان الخدم لها وقد يكون التي عينه او دفع لها وارجح
ان لا يشترط ومن ان الواجب عليه ان يكفيها للخدمة وان يكون يتلك المعينة كالاجرة فكيفية النفقة من طعام معين ولا يرد يد خله ويتر
ويختره من تحتها وادها هذا في المأثرة اما ان ترفع على جارية او ترفع اركانها قد حلت فادباها فله من نفقة فان ارادها لها في جواربه
وجها من تخدم في الاقدام وعسر قطع الما لوق على النفس الاول في ولوات استخدام فاعية وثالثة من ماله الخ لزوج ان لا يرضى بدفعها

وضع امواله من الدخول عليها واخراج ولد هاس غلظ الاستحجاء بها الرابع لو كانت الزوجة تركتها فانت حال تخدم في العادة
فمن وجب اخذها وجها من العادة في العادة ولا تنفك الى نفسها بالوقت وحققا ان تخدم وانه ان تخدم في الاول اقوى
قوله ويرجع في الجبس لما دهم والملبس الى عاده اشالهاس اهل البلد وكذا في السكن ولها المطالبة بالنزول بالمسكن عمن
شارك غير الزوج ورجع في ذلك العادة اشالهاس بلدها ولا ينظر الى عاده الزوج لدلالة المعاشرة بالمعروف والاتفاق بالعرف
عليه ويختلف المادون واختلاف الفصول وقد بلغت الفكاك في وقتها فحق واعتبر الشيخ في الحكم كل اسبوع مرة محجبا بانية المعروف
ويكون يوم الجمعة واجبة من الجبس على المتوسط في ثلثة ايام ولا يشترط في السكن ان يكون لما كنه بل يجوز اسكانها في المقام
والمتاجر لا تمنع ان لا يملك ولا ينفق ان لها المطالبة بالنزول بالمسكن والمزاد به ما يليق بحاله من دار وجرة وبث قريب فالتالي يليق
بحاله والدار الجيرة مفرقة المرفق فله ان يسكن فيها وكذا في السكن واحدة في السند والمرفق مفرقة والتي يليقها البيت المفردة
له ان يسكنها في بيت من دار واحدة ولا يرجع بين الضريقتين ولا بين المارة وغيره في بيت واحد مطلقا الا بالرضا **قوله** ولا بد في
الكسوة من زيادة في الشتاء للتدبير كالحشة للثمن واللباس للموسم ويرجع في جسد العادة اشالهاس لما كان المخرج في الكسوة
من زيادة فالتكثاف الى المتعارف وما يليق بحاله اختلف ذلك باختلاف البلاد في الحر والبرد واختلاف الفصول ويعتبر في الشتاء
زيادة الحشو والفرش ان اعتد لشهها وعرف لك ومن القطن والحرير والكتان وغيرها الى عاده اشالهاس وكذا يجب للصيف اثياب
الاثنية بحاله من الكتاب والحرير وغيره بما يعتد به في ذلك شيا من الجمل زيادة على ثياب البدلة وهو التي تلبس في اكثر اوقات
او كانت من اهل الجمل ولوا لم تمنع بالثياب في البلاد الباردة عن الرقود وجب منه الحطب والشمع بقدر الحاجة ويجب ايضا
مراعاة ما يفرش على الارض من الحر والسباط والحفنة والطلع واللبان الحفنة بما يليق بحاله عاده يجب له الفصل وقد عده
الفقهاء في هذا الباب اشياء كثيرة يجب له انفق اعتاده عندهم ولما كان القبر من المعتاد لاشالهاس في بلدها في كل
يعتبر منه استغنى عن بقدر افراد ما يجب له دخوله فيما ذكر من الصايط **قوله** لو كانت انا اخدم نفسي ولي نفقة الخادم
لم يجب اجابته انما لم يكن لها ذلك لان نفقة الخادم اليه لا اليها لان الحق اليه فيرجع في تعيينه اليه وان ذلك يسقط رتبته
وله ان يرضى به لانهما قيمته بتدليله في نفقة حق وعموم صحيح فله ان لا يرضى له وان وضعت باسقاط حقها وحينه فان باؤت
بالخدمة من غير ان ذكرك كانت متبعة فلا اجرة ولا نفقة زائدة بسبب الخدمة الزوجية تملك نفقة نفقة نفقة مع التمكن فلو سنها وانقضت
اليوم في لما كان المقصد من النفقة القيام بحاله وسد خلقتها تكون ما يحسنه لاجله فالواجب منها ان تدفع اليها يوما بيوم
او اذ وثق باجتماع الشرائط في باقي الزمان والحاجة فتدفع هذا المقدار فيجب دفعها في صحيح كل يوم اذا طلع الفجر ولا يلزمها
الصبر الى الليل ليستقر للوجوب لتحقيق الحاجة قبله ولا فيا تحتاج الى الطبخ والمجنز والبطخ اذا الواجب عليه دفع اليه ونحوه ومؤنة اصداء
والعين الماكول مهيا على العادة فلو لم يسلم اليها في اول النهار لم تنله عند الحاجة ولو سنها من النفقة وانقضت اليوم في منتهى لان
نفقة الزوجية اعتبارا في مقابل الاستمتاع فتصير ثلثة الدين وكذا نفقة الايام المتعددة اذا مضت ولم ينفق عليها ولا في عندنا
بين فقدي الحاكم لها وعدمه لانها حالي في معنى المعاوضة فيثبت منها ما يفيضه القدر بشرط ان لم يكن مقدارا ابتداء كما ثبت
في منتهى بعض المتلفات المجهول القيمة ويخرج القيمة حيث يحتاج الى معرفتها ثم استحقاق الزوجية المؤنة على وجه التملك
لا الاستمتاع لان الاستمتاع به لا يتم الا مع تملكه عنده وكذا حكم كل ما يملك من الزينة والتطيف والدهن والصابون ونحوها
ذلك فان اوفعه اليها ملك نفقة اليوم وتخرجت بين الثمن فيمنه وفي بعضه واستفصال بعضه وجميعه والاتفاق
على نفسها من مالها كما يخرج في جهاتها امولها وهذا في نفقة نفسها وضع اما نفقة خادها فان كان حرا فذلك لان الحق يقبل
الملك ويتصور استحقاق الو نفقة بالشرط او يجعلها اجرة الى من رعدت ان تخدم بالنفقة فتطالب كل يوم بها كالمراة ان
لم يكن عقدا لازما اذا اختلفت حاجتها المملوكة لها فينفقون يكون الملك لولا تملكها ذلك نفقة نفسها ثم يعتدل ان يكون
ملكنا تاما فيخرج بين اتفاقها عليها واليه اذ ان يكون ملكا له مقبلا بان يدفعها الى الخادمة وحيث كان احداهما على وجه الملك
فلو سنها منها او تلفت بسبب اخر لم يلزم الزوج مرة اخرى وان لم يكن تنفرت في ثلاث سانا فله على وجه الاستمتاع **قوله** ولو وقع
اليها كسرة لمدة عرفت العادة ببقائها اليها صح ولا بد قبل بيان وجه الحكم في المسلمين من تهديد مقدمته بترتب عليها وجهان مما يجب

للزوجين من النفقة وتراعيها ما تأخذ على وجه الملك وهو الزينة على ما تقدم لأنها ما يستهلكها الانتفاع بها ومنها ما تأخذ على وجه
 الانتفاع وتتخذ على وجه الانتفاع خاصة وهو السكن والحاد لان عينية لا يستهلكها الانتفاع ولا يدفع اليها ومنها ما هو منقوض
 بين الامرين وهو الكسوة فانها ما يبقى عنهما مع الانتفاع كما يسكن وتنفق به على طول المدة كما تنفق به النفقة في الحلة بخلاف السكن
 وقد اختلف العلماء لذلك في كونها تملكها او متاعا فذهب المصنف والعلامة في الخبرين والارشاد والشيخ في البسيط الى الاول لما
 ذكره لقوله نعم وعلى المولى له وزين وكسوتهن عطفها على الوزن فيكون الواجب فيها واحدا انقضا العطف الشريفي في الحكم وهو
 في الزينة التملك فيكون كل في الكسوة ولقوله نعم وطهر عليكم وزين وكسوتهن بالمعروف والام الملك وفيه نظر يمنع
 انقضا العطف النسوية في جميع الاحكام وجميع الوجوه سلبا لكن المعنى الاشارة الى الحكم المذكور ودون صفته وكيفية فان قولنا
 اكرم زيد وعمره فيفضل شراكتها في اصل الاكرام لا النسوية فيه من كل وجه والظاهر من الحكم هنا كون الوزن مستحقا عليه يكون
 الكسوة كذلك وكيفية الاستحقاق فامر اخر خارج عن اصل الحكم ومن الجائز ان يريد بقوله وكسوتهن جعلين مكسبتين وهو بامتناع
 ويعيد الثاني ان الغاية من الكسوة السرو وهو يحصل بالامتناع كالسكن والصالة براهة الدية من التملك وهو جزء العلانية في الارشاد
 وينزوي في الخبرين في الكلام في الزينة الفريش وظروف الطعام والشراب والالتصاف كالمسكن كالسكن بل الامتناع فيها اظهر خصوصا
 الاالات لانه لو جاء الطعام مع ولا يستغنى من الالة اذ تقوم تلك فتنظر فائدة الخلاف في مسائل منها لو دفع اليها كسوة لده جبر العا
 بيتا اليها اختلف في ذلك قبل مضى المدة من غير يقصيه فعمل الاول لا يجب عليه ابداه وهو الذي قطع به المصنف لانه قد روي
 بما عليه في شبه ما ان ملكها النفقة فملك في يد هاهنا على الثاني عليه الاول ولولا تلفها بنفسها فلا ابدال على القولين لانه على الثاني
 يلزمها زنا فكما انما تملك في احتمال لان الواجب عليه القيمة وعليه المثل ولو خرج قبل بحرقه لكثر في حالها عليها زيادة على
 المعتاد او قصرت عن حفظها او نشرها في الهول حيث تفقدوا ليه ههنا كما تلفها ومنها لو انقضت المدة والكسوة باقية لو انها اقبلها
 كسوة اخرى على الاول وهو الذي يحكم به المصنف لان ملكها ما تربت على المدة المعتادة لها كما لو انقضت من طعام يومها وعلى
 الثاني لا يلزمها حتى يبلى ما عندها لكونها لو كانت الا ملك كسوة الصنف مثلا ولا تصلح للثنا فعليه ان يعطيها ما يقصد للثنا او يزيد ما
 ان كانت تصلح لربع غيرها وفي الارشاد مع حكم بانها امتناع حرزها المطالبة باخرى بعد المدة وان كانت باقية وعليه يمكن
 بناء حكم المصنف على ذلك فلا يعلم من الحكم ان يد ههنا التملك ومنها لو ماتت في ثناء المدة التي تصلح لها الكسوة اثنا الزوج
 او تلفها فعلى القول بالامتناع تسرد مطلقا وعلى القول بالتملك تحت ثوبها ذلك ايضا اعطاها المدة المستغرقة وهي غير باقية
 كما لو اعطاها نفقة ايام وصول الذي جاز من المصنف فيها ياتي وعده لان تلك المدة بالنسبة الى الكسوة كالنوم بالنسبة الى النفقة
 وسبب ان النفقة لا تسرد ولعده ذلك في ثناء النهار نعم لو لم تلبسها اصلا او لبستها دون المعتاد في ذلك المعنى على المدة
 اتجه على التملك ان ملك منها بالنسبة ومنها ما اذا لم يكن لها مدة صارت الكسوة ونسبا عليه على الاول كالنفقة وعلى الامتناع لا يصير
 دينا مع احتمال كالمسكن في منزله لم تطالب بها السكن ومنها ان له ان ياخذ المدفوع اليها ويعطيها غيره على وجه الامتناع
 ولا يجوز ذلك على وجه التملك ابرضاها ومنها انه لا يصح لها بيع المأخوذ ولا السرقة فيه بغير اللبس على وجه الامتناع ويصح على
 وجه التملك ما لم يبن على غرض الزوج من الزين والجل وغيرهما وشبه النفقة لو ادعى فقر فيها بغير الاكل الى الصنف وما يلحق
 بالزوج من الاحوال ومنها جواز اعطاها الكسوة بالاعانة والاجارة على الامتناع دون التملك ولو تلف السعور وحكم بضائه فالصفا
 على الزوج **قوله** لو سلم اليها نفقة لده ثم تلفها قبل انقضاها استعاد نفقة الزمان المتخلف في ازا سلم اليها نفقة لده كسر
 مثلا ثم تلفها قبل انقضا ثم وجب ستره وما يخص بقية المدة بعد يوم الطلاق لما تقدم من انها لا تملك النفقة الا يومها فيها
 ودفعه بقية المدة كان على وجه التبرع نظر الى ما يلزم ويستقر عليه في المستقبل فانما تبين طاعة استرد كالزوجه الموهلة وفي حكم
 الطلاق ما لو مات احداهما وولي بالاسترداد ما لو نشرته وانما لم يجب رد بقية يوم الطلاق وما في معناه لا تقوم بانها تملك
 نفقة في اول النهار فلا يزول الملك واستثنى بعضهم ما لو كان سقرطها بالشق نظر الى استناد المنع اليها بخلاف الموت
 الطلاق وفي الفرق نظر لاشراك الجميع في فقد شرط الاستحقاق لبقيته اليوم والعذر وعده لا يدخل له في ذلك وان كان له مدخل
 في الاثم وعده وعلى القول بالاسترداد فذلك هو الوجه نفقة اليوم او للثمن منه بعد فقد الشرط وجها من حصول شرط الاستحقاق في الماضي

منه وفي حراز كونه مشروطا بنهاها على الطاعة الى اخرها وهذا كله في النفقة اما الكسوة فحكم باستردادها ما لم تنقض المدة المضبوطة
لها مادة بنائه على القول بالامتناع وانفع واما على ما يظهر منه من كونها تملك من قبله اعطاءها المدة المستقلة ونعت تبرعها كالنفقة
غاية ما في الباب ان النفقة يجوز فصلها ونقضها على الابام فجها يجوز الاختيار والكسوة لا تقبل الانفصال لكل يوم فدفعا اليه
مبدية يكون على وجه الامتناع والاعلى وجه الاستحقاق فان ازال الاستحقاق استرجعت من حينئذ ولا يثبت بقية اليوم كالنفقة
ويجوز على التملك عدم استردادها لان كسوة العفيف مثلا بالنسبة الى نفقته وهو اظهر وجه المشافعية **قوله** ان ادخلها رآها
فاكل معه وشرب على العادة في ان لم يكن لها ذلك الحصول المقصود من النفقة ولجربان الناس على ذلك في سائر الاعصار واكتنا
الزواجات ببر ولو طلبت المرأة النفقة بالزمان الماضي والحال هذه لاستكر والشافعية وجرو عدم سقوط نفقتها بذلك
لانهم لم يروا وجب المولف شرعا وتطوع بما ليس بواجب هذا اذا كانت المرأة بالغة وشبهة او كانت تاكل معه ياذن المولى
اما لو كانت مولى عليها ولم ياذن المولى فالزوج تطوع ولا سقط نفقتها بذلك لمتى نفقها على نفسها واذنه **قوله** لو تزوجها ولم
يكملها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم يجب النفقة على القوله ان تزوجها ولم يكملها بالزفاف ولم تمنع منه ولا عشت نفسها
عليه وضعت على ذلك مدة فني وجرب نفقتها تلك المدة قولان منيعا على ان النفقة يجب بالعقد بشرط عدم التشدد او ببرع التمكن
فعلى الاول يجب لوجوب الموجب وعدم المسقط وهو الشتر وعلى الثاني لا يجب لان التمكن ان المراد منه على ما ستر معبرة بان تقول
له باللفظ سلمت نفسك لي في وقت سئت ومكان ونحو ذلك ولا يمكن المسكت وان وثق بندها التمكن عادة على تقدير
طلبها وتعليل المصنف بعدم الوثوق بحصول التمكن يريد به ذلك لكن العادة عنه غير جيدة بل الاولى التعليل بعدم
التمكن كما ذكرناه سؤالا حصل الوثوق به ام لا وقد اجاز الشيخ في المبسط حيث على عدم الوجوب بقوله لان النفقة انما يجب
بوجوب التمكن لان التمكن في القواعد جمع بين العلين وكان يستغنى بامدها وهو عدم التمكن وان تكلفت شكلت
الجمع بينهما فانه **قوله** لو كانت غائبا حضرت عند الحاكم وبذلت النفقة الا بعدا علامه واصله وركيله اذا غاب
الزوج فان كانت غائبة بعد ان مكنته الزوج وجبت النفقة عليه وحيث عليه مدة غيبته قبل التمكن فان اكتفينا بالعقد بشرط عدم
المانع فان حكم كن ذلك وان اعتبرنا التمكن في الوجوب شرطا او سببا فلا نفقة لها وان حضرت عند الحاكم وبذلت له التسليم
والطاعة كتب الحاكم الى البلد الذي فيه الزوج ليعلمه بالحال ويستدعيه ان شاء فان سار اليه وسلمها او بعث وكيله لتسلمها
وجبت النفقة وان لم يفعل فافاض من مكان الوصول اليها عاده في نفقها النفقة في المدة وجعل التسليم لها لان الانشاع
منه ولو انفسر على ارسال اليه بغير توسط الحاكم الذي هو في بلد جاز ايضا لكن بشرط نبش ذلك عنده باخبار عدلين
ولو لم يعرف موضع حكم الحاكم الى حكام البلد التي يتوجه اليها الفواقل من تلك البلد عادة ليطالب وبنا وى باسمه فان لم يظهر
فرض من الحاكم نفسها في بلد الحاضر واخذ منها قبلا بما يرضها اليها لا نؤيس ان يظهر وفاقر او طلاقه ولو لم يرسل الحاكم اليه
ولكن بلغه بتكليفه يقول بيبه ونحو ذلك يمكن الوصول فلم يصل فاقضى جاز فرض الحاكم لها النفقة اذ لا يثبت عنده وصول
الغزاليه على ذلك الوجه ولو لم يظهر خبرا ولم يتمكن الحاكم من الادسالة والحيث عنده وقفت النفقة على القول بوقوفها على التمكن
هذا كله اذا كانت المرأة عاقلة بالغة اما لو كانت مولى عليها فلا اعتبار بغيرها وبذلت لها الطاعة وبما الاعتبار ويعرض المولى
ولو كانت مرا هفته يصلح المولى وسلمت نفسها رسلها الزوج قال الشيخ وجبت النفقة كالكبيرة الا في فصل واحد وهو ان الخطاة
مع الكبيرة في موضع السكن والتمكن الكامل وهذا اذا قام ولها مقامها في التسليم استخف النفقة ولو لم يكن لها ولى كان
غائبا او سنها وسلمت هي نفسها وجبت النفقة وان لم يكن ممن يصح نقضها لان الزوج استحق القنصر ولا اعتبار في كون المقتضى
عنده من اهل الاباض كما لو وقع الثمن وقبض المبيع من صبي ومجنون او جده في الطريق صح وفي هذا الفرض على اصولنا نظر
لان المراهقة هي المقابلة للبلوغ اذا كان بلوغ الانثى عند الاعصاب يتسع فالماهقة يكون قبل كمالها والوطى غير جائز
في هذه الحالة ولا يتحقق التمكن ولا التسليم بها مطلقا وبعد كمالها يحصل البلوغ ونزول المراهقة وانما يجري هذا على اصل
الحالين الذين يتيقرون في الذكر والانثى بلوغ جنس عشرة فيتحقق المراهقة بعد التسع وقبل البلوغ في وقت يجوز فيه
الوطى ولو انعكس الامر سلمت المرأة نفسها الى الزوج المراهق بغير اذن المولى وجبت النفقة هنا وسهل فرضه وهذا بخلاف

التسليم المبيع من الزمان المقتضى وهناك من يصر بالبدل المسمى والبدل في مال المارح للولي لا له بخلاف الاستئمان مع احتمال ترقف
 شفعها على يد النكاحين للولي وإن كان متعلقا في التصرف نظرنا إلى ولايته عليه وسلب تصرفه معه والاول **قوله** ولو
 نشرته عادت إلى الطاعة لم يجز النفقة حتى يعلم وينتقص زمان يمكن الوصول إليها أو يكيله وإن أودت سقطت النفقة ولو
 عادت وأسلمت عادت نفقتها عند أسلمها لأن الرقة سبيل السقوط وقد زالت وليس كذلك الاول لأنها بالنشر خرجت
 قبضته فلا يستحق النفقة بعودها إلى قبضة هذه المسئلة شيعت من السابقة ونفارقها فإن عدم النكاح كان في الاول ثمرا
 من حين العقد وهنا يجده بالنشر يخرج بها أن الزوجة فإذا نشأت مع حضن الزوج فغاب عنها وهي كذلك ثم عادت إلى
 الطاعة في غيبته لم يجز نفقتها إلا أن يعلم بعودها وينتقص زمان يمكن الوصول إليها أو يكيله أو يكيله إلى آخره في السابقة
 لم يجزها بالنشر من قبضتها فلا يعود إلى أن يحصل سلب وسليم سطرين وهما المصداق بحرم عودها بذلك فإذا عاد إليها
 وكيله واستأنف تسليمها عادة النفقة فنفاق السابقة في جريان حكمها على القولين بخلاف السابقة في جريان حكمها على
 القولين بخلاف السابقة في جريان حكمها على القولين بخلاف السابقة في جريان حكمها على القولين بخلاف السابقة في جريان حكمها على
 في حضرة الزوج وهي في نفسها سقطت نفقتها بحرم وطها بالردة والممانع من قبلها فإن غاب الزوج وهي بركة وكانت
 مدخلها بفارقت في العدة إلى الاسلام وهو غائب الذي قطع به المصنف وقوله الشيخ في المبسوط أن نفقتها تعود بمجرد
 عودها وإن لم يسلمها بيلقها الخ ولم يحضر رفق بينهما وبين الناشئة نفقة المدة قد سقطت برزها فإذا عادت إلى
 الاسلام ارتفع المسقط أو رفع المسقط فعل الموجب علمه لأن الغرض كونهما في قبضته من قبل السفر بخلاف الناشئة فإن سقوط
 نفقتها بخروجها من يد الزوج وطاعته وإنما يعود إذا عادت إلى قبضته وذلك لا يحصل في غيبته وهذا الغرض لا يخلو من نظره
 لأن الارتداد مانع شرعي من الاستئمان وقد جرت من جهتها وسقط علم الزوج بزوالها فالواجب عليه الاستئمان بها وإن حض
 ولا يكتفي بحرمتها في قبضته مع عدم العلم بزوال الممانع الذي جاء من قبلها فاسقط النفقة نعم هذا الفتية يتم لو كان الممانع
 حاصلا في غيبته ولم يعلم بها فإن نشوزها بخروجها من قبضته إذا سقط النفقة لم يعد رجوعها إلى قبضته بخروجها من قبضته فلا
 من عودها إليها ولا يحصل ذلك حال الغيب بخلاف ما لو ارتدت ثم أوجعت ولم يعلم بأن التسليم حاصل فسقط الممانع حصل
 وزال عنه العلم به فلم يحقق من جهة الاستئمان بها لأجله بخلاف ما لو علم ويمكن الجواب عن الاشكال بأن العقد لما انقضى وجوب
 النفقة أما مع النكاح أو بدونه وقد تحقق الشرط فلا أصل فيجب النفقة إلى أن يخل الشرط والارتداد لا يحصل معه الاخل بالشرط
 لأن النكاح من قبلها حاصل وإنما كانت الرقة مانعا فإذا زال الممانع عمل المقتضى لوجوب النفقة علمه كما أشرف إليه بخلاف النشر
 فإن الشرط والسبب فلا يفتن فلا بد للكم بوجوب نفقة من عود ولا يحصل إلا بتسليم جديد فإن قيل الارتداد لما استقر وجوبها
 موقوف بثبوته على سبب جديد والافق السقوط يتبع فلنا السبب وجوب من عود وهو العقد السابق المصاحب للنكاح لأنه
 الغرض فالردة ما رقت حكم العقد لهذا لو أسلمت عادت إلى الزوجية بالعقد السابق وعلى هذا فلا فرق بين علم بعودها
 وعلمه **قوله** إذا أوجعت البائن ما حاصل صرفت إليها النفقة بوجوبها في حق مقتضى المصنف وجوب الانفاق عليها بمجرد وعوها
 الحل وإن لم يبين أو يظن وجهدان الحل في ابتداء لا يظن إلا ما يقبل قولها فيه كما يقبل في الحيف والعدة لأهنا من الأمور التي
 لا يظن إلا من قبلها وإن يبين جميعا بين الحيفين من الزوجين على تقدير تبين عدمه يجرى بالرجوع عليها ولأنه لو لا القول لا يرد إلى
 الأصل وبما مع حاجتها إلى النفقة أو مطلقا لو قلنا أن النفقة للحل لأن نفقة الأقارب لا تقتضي نفي آخر النفع إليها إلى أن يبين
 تقويت مدع طولية بغير نفقة ولا يجب قضاؤه في الشخ في المبسوط علق وجوب الانفاق على ظهور الحل وفي الخبر على شهادة
 اربع من القوابل ولعلمه مجرد لأن وجوب الانفاق على الزوجية بالطلاق البائن ووجه عليها شرط بالحل والاصل عند
 إلى أن يتحقق وحكم الزوجية في الابتداء ظني والظن قد يكون بالانفاق في حال وإن كان ولا يوجب حمل فاشققا علمي ولا
 حمل وهذا الوصف لا يتحقق بمجرد الدعي ثم على تقدير قبول قولها أو رجوع البائن على الظن وعلى شهادة النساء المستند إلى
 قول من خبرت كذا ما لو بين كنهها غير حاصل استعدت لظهور عدم استحفاظها في نفس الأمر فاشبه ما إذا ظن أن عليه ريشان إذا
 ثم بان خلافه وشكها والواثق على ريشة الظن اعسار فيه ثم بان يسار ثم على تقدير وجوب الانفاق عليها هل يطالب بكيفية الجواز

تغير خلاف ما دعت فيه وجهان منشأهما انهما استولتا على مال الغير بسبب لم يثبت في نفس الامر وانما حكم به الشارع لتعذر اثبات
سوجبها فقلنا فلما خربت الى الوضع لزوم الاضرار وبها كما مر وناه فيجمع بين الطرفين بالدفع اليها ومن حيث عدم ثبوت استحقاق الرجوع
عليها الا ان الاول لا يجوز من قوت **قوله** لا يثبت على بائن غير المطلقة قال الشيخ ينفق لان النفقة للولد قد عرفت ان اسبب
النفقة محقق في ثلثة احوال هي الزوجية مع ثبوت الولي في الزوجية من السبب لكن وجبت النفقة للامثلة بائنا ان كانت حاملا بالامس
والاجماع يثبت البائنة على الاصل والمحق بعضهم البائنة بغیر الطلاق اذا كانت حاملا بالمطلقة نظرا الى عموم ان وجوب النفقة على
المطلقة للماصل لاجل الحمل من حيث كونه ولذا لا ينفق لاجلها وهذه العلة موجبة في الحامل عنه غير المطلقة وبذلك انقضى الشيخ في
المسوط حتى في الحامل من نكاح فاسد كمنكاح الشغار لم يلزم الحمل محتاجا بعم الاخبار الدالة على وجوب الاتفاق على الحامل ويضعف
الاول بانتهى على العمل بالقياس والا فانه صريحة في الحامل المطلقة ومع ذلك فكون النفقة للحمل غير معلوم وانما المعلوم كونها
لحاملا وان كان ذلك بسبب ما الاخبار التي ادعى الشيخ نحو ما ذكرها في الهندية وكلها مقيدة بالطلاق الا وانه يجهل فيصير
عن ابو جعفر قال الحامل اجلها ان تضع حملها وعليه نفقتها بالعرف حتى تضع حملها فنده سننا له باطلا انها غير المطلقة لكنها
ضعيفة السند يجهل بن قيس فانه شرك بين النفقة وغيره ويمكن حملها على المطلقة حتى لا تنفصل بنفسها نعم لم يثبت انها لاجل الحمل
ذلك والذي دل عليه النصوص وجوبها للمطلقة الحامل فيقتضي بطلان ما ذكره على خلاف الاصل **قوله** فرع على قوله ان الاعتياد
منه وهو حاصل فلا نفقة لها **قوله** البائنة باللعان اذا لعانها لغير الولد فلا نفقة لها في العدة على القولين لانها صارت
اجنبية وانما الحامل عند وضارت الحامل وان كانت حاملا لغيره مع اعتدائه بولدها فينفق بئنا لها على القولين فان قلنا
انه الحامل فلا انفاصارت اجنبية وكان على المهر ان يقيد اللعان بكونه لغير الولد ليجوز الصورة الثانية وكان كذا في التعليق
بانتفاء الولد وكذا لو طلقها بائنا ثم طلقها حلالا منكره ولا عنها فان النفقة تسقط عنها باللعان وهذا صريح بكون اللعان
لا تكاره ولعله كذا في نفسه في الصورتين واستلحق الولد بعد اللعان لمحق في المحقق المطلقة بالولد ورتا العكس من حملها
النفقة فيجوز الاتفاق على المهر قبل الوضع ان جعلت النفقة لاجل الحمل وهذا المقصود هنا ولا يجب قضاء النفقة الماضية مرجع
اللعان الى اثاره لاننا لم نوجب النفقة الا للحمل ونفقه لا يقتضي حكم في المسوط يجوز رجوعها عليه بما مضى من ان منعه ان النفقة
للمل وكذا جرد رجوعها عليه او كذب نفسه بعد وضعه بنفقة وان العدة واجبة للعائنة بحجها بائنة قد كان واجبا عليه وانما
لا انقطاع السبب فانما عرفت ولا يخفى بانه حيث بني على ان النفقة للحمل وهو مذهب قد نأثت نفقته وعلمه بعضهم بان النفقة وان
كانت للحمل في صورة وضعه الى الحامل وهو ما صرح به في نفقة الزوجية وفي هذا التعليق اضرب عن كونها للحمل خاصة والبرام
انما لها لان الاشكال بجار طلاقها بان اللبث في حكم الحاكم بوجوب النفقة عليها فيضمن وقوع سببه وبان اللعان شهادة فمع
تمام منع تامة قد حكم الحاكم بشهادة لوجوب النفقة كالدين ثم ان كذا به نفسه كالرجوع في الشهادة بعد الحكم والرجوع في الشهادة
بعد الحكم بوجوب الضمان وفيه مع كون اللعان شهادة محضه وان كان اسره نعم قد اطلق عليه الشهادة وانما على الولد وقد
لا يستند الى حكم الحاكم عليها بغير ما لو سلم كونها شهادة محضه **قوله** قال الشيخ رجوعه نفقة ووجه المهر من نفقة
ان لم يكن بكنة حاصل كلام الشيخ رجوعه ان العبدان كان مكسبا لقلنا مثل الرجوع برقية نزل باللولي منزلة البائنة
ثم ان امكن او يباع منه كل يوم بقدر ما يجب عليه من النفقة فلو كان لم يكن بيع منه ما يمكن كالنصف والثلث مقصور على ما يتارى
به الغرض ثم الاقرب اليه فالأقرب فان لم يمكن ذلك بيع جميعه كما قيل في الجنابة ووقف ثمنه ينفق عليه منه وقد استعمل ملك
سيد عند اخر وعلى القول بتعلقها بدمته يتبع بما اذا اعتق واسير وكانت في الامن الرقبة كنز وجه العسر والافق ان النفقة
على من لا له كالمهر مطلقا وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في باب اولياء العقد قاله ولو كان مكاتبا لم يجب نفقة ولده من زوجته
وليزم نفقة الولد من امه لانها له ولو لم يكن من شئ كانت نفقته من ماله بقدر ما عجز عنه الرقبة بين الولد من ان ولده من زوجته
ان كان حرة من المكاتب معسر لا يجب عليه نفقة الا قارب فخلاف ولده من امه فانه ماله وهو حاج له فيكون نفقة عليه كما ينفق على حيوان
وانما نسب القول الى الشيخ شعر بتمهيد لما يشمل عليه من الاجال فان ولده من زوجته امه من كون امر حرة او امه وعلى تقدير
كونها امه فقد ينشأ انفرا ولا يهاجر او انفرا لا ياب بواو يطلق به بحيث يكون مشركا بينها وقد تقدم حرته يتم ما قاله الشيخ وعلى

وعلى تقدير بركة النفقة تابعة للملك المأول من أمته فإنه يكون تابعا له في الكسابة لأن فرض أمه الكتاب يقتضي شرائها بعد الكسابة
 واستيلائها بعد ذلك لكن بشرط ملكه كونه بانه المولى لأنه ليس بشرأى أمه بطلاقها بحدوث أو فسخ أو غير ذلك من أسباب التباعد وملكها لا ينعين
 عليها أن ينفذ مال الكسابة فيستبعد في الحرية أو يعجز فيسرق منه وسبق محرمه أنشا أو صرق ولو خرد من الكتاب شيء كان نفقة ولده من
 زوجته في مال أبيه بقدر ما خرد منه والباقي على أمه أن كانت حرة مرسدة أو كان جميعا عليها من الشرطين ولم يكن المصنف حكم نفقة
 زوجة الكتاب وكان لها است وملكها إنما في كسبه مطلقا لكن لو ادعى المطلق شيئا وخرد منه فبذلك كانت نفقة نفيسا للزوجة
 نفقة العصر ونفقة نفيسا للحرية بحسب حاله أن فرضا بين المصنفين إذا طلق الحامل وجبنا فاعتد أن الطلاق بعد الوضع في المأول أو البتة
 كانت حاملة أو طلقها ووضع الحمل واختلفا فقال الزوج طلقك قبل الوضع وانفقت عندك بالوضع فلا نفقة إلا أن وقالت
 بل طلقك بعد الوضع وطلبت النفقة فعلمنا العدة من الوثائق التي يزعم أنه طلقها فيه ولها النفقة لأن الأصل بقاء النكاح إلى الوقت
 الذي قد عيىم ولكن ذلك الأصل بقاء العدة والنفقة وليس له الرجعة لأنها قد بان بزعمه ومن أقر بشئ قبل فيما يتعلق به لا فيما
 يتعلق بغيره كما لو أقر ببيع عبده من ينفق العبد فانه يحكم عليه بعقب العبد ولا يقبل قوله في الزوم اليه من نعم أنه اشترى ولو فرض
 أن الزوج كان قد أصابها قبل الوضع في الوثائق الذي لها مطلقه فيعلم بلزومها المثل لأنها تزعم أن الطلاق وقع بعد الولادة وأن
 الأصابع في النكاح فلا شئ لها بأثره ولو انعكس الفرض فقال الزوج طلقك بعد الولادة وانت في العدة وفي الرجعة ومالت بل فلها
 ولو انقضت العدة فالتمس لقرن الزوج في بقاء العدة وشبوت الرجعة ولا نفقة لها في العدة بتقريب ما سبق وتوقيع بتخصيص الملك
 بما أن لم يعين زمانها أسالوا اتفاقا على زمان أحدها واختلفا في تقديم الآخر وتأخره فالقول قول مدعى تأخره مطلقا لأصله
 عدم تقديمه واستقل ما اتفقنا عليه كان حسنا فلو فرض اتفاقا على أن الطلاق وقع يوم الجمعة واختلفا في زمان الوضع فاعتد
 أنه وقع يوم الخميس في المسئلة الأولى وأدعى وقوعه يوم السبت مثلا في القول قوله لاصلا لعدم تقدم الوضع ولو انعكست الدعوى
 فالقول قولها لما ذكر ولو اتفقا على وقوع الوضع يوم الجمعة مثلا واختلفا في تقدم الطلاق وتأخره فالقول قول مدعى التأخر في
 السليتين وربما قيل بانه مع الاتفاق على وقت أحدهما واختلفا في آخر تقدم قول الزوج في الطلاق مطلقا لأنه من فعله وقيل لها
 في الوضع مطلقا كذلك **قوله** أنه كان له على زوجته دين جاز أن يقاسمها ما يتوهمه فانه كانت مرسوقة ولا يجوز إعادتها
 نفقة المرأة لعبد وجوبها عليه بان المبنى على سببها نفقة كل يوم في حبيته ولو لم يكن ممنوعة من دناءتهما لم يكن لها المقتنة
 لأن تعيين الدين من مالها ساكول إليها اللهم إلا أن يوافق فيه النفقة جنسا وضعها المعارج فهو باطل كله إذا كانت
 مرسوقة بحيث يملك قوتها من غيره أو فعلا يجوز يقاصتها إلا ما يجوز لما أشاء واليه المصنف من التعديل بان قضاء الدين إنما
 يجب فيها بفصل عن القوت والمقتنة تابعة لوجوب الوفاة مع الاستناع منه وفي معناه ولو وضعت بالمقتنة مع إعادتها لم
 يكن له الاستناع وربما قيل ذلك بما أن الم يتوجه عليه ضرب بالقول ضعف عن حقه والأكان له الاستناع وقد سبق نظير
قوله نفقة الزوج مقدمه على نفقة الأثارب **قوله** إذا اجتمع على الشخص الواحد محتاجون يلزم الانفاق عليهم فان وفي المأكسبه
 نفقتهم فعليه نفقة الزوج المجمع وإن لم ينف بالكل ابتداء بنفقة نفسه لأن نفقته مقدمه على جميع الحقوق بوجه الديون وغيرها
 من سواك المعاضات وغاية نفقة الزوجة لما قبل ذلك فان فضل عنه نفقة واحد قدم نفقة الأثارب والفرق بين نفقتها
 مع أشراكها في أصل الوجوب ما أشاء وبين المصنفه أن نفقة الزوجية ثبتت على وجه المعاوضة على الاستناع وثبت في الدية
 أو أضافت بخلاف نفقة الزوج فانما ثبت بوجه المراساة والعرض أو بالرعاية من المراساة ولأنها أقوى من نفقة الزوج ولها
 لا تسقط بغنائها ولا بمضو الزمان بخلاف نفقة الزوجية وان نفقتها ان كانت كذلك كانت كالديون ونفقة الزوج مقدمه
 على الديون كما علم من باب المفلس ومضى ما روي وجلا بقاء إلى النبيه فقال مدعى ما روي فقال مدعى أن نفقة الزوجية على
 أهله تقدم نفقة الولد على نفقة الأهل كما تقدم نفقة النفس على الولد ولهذا الجنب يجب بعض الشافعية إلى أن نفقة الطفل ^{عليه}
 على أصل تقدم نفقة الولد على نفقة الزوجية ويمكن الجواب بان نفقة الزوجية مكملها ما يكملها الدين مع مضوتها ويلزم حينئذ أن
 نفقة الزوج مقدمه على فضلها على تقدمه على قضاء الدين أسالوا الحاضر فانما أقوى منه الدين ولذلك قدمت نفقة الزوجية عليه
 في مال المفلس يبقى بها المبرج على نفقة الزوج بقربها سبب المعاوضة وشبها على الفقر والفقير بخلاف نفقة الزوج فيقدم

مدلهما والخبر تسليهما يثبت الاتفاق على وجه الشرح في سماع النطق ويؤيد قوله بنوعه بعد ذلك مع آخر قال انفق على فادرك
 قال على فزال انفق في سبيل اسم وذلك اسير مع ان نفقة المأدم اعم من ان يكون واجبة وكذلك الاتفاق في سبيل اسم فخرى
 الحديث على الامر بالاتفاق على ما فيه **قوله** تجب النفقة على الابوين والاراد اجاعا في الوجوب على ابى الابوين في خلاف بين
 اصحابنا في وجوب نفقة كل من الابوين والاولاد على الاخر وقد سبق ما يدل عليه وموضع الدلالة بغير شبهة الاولاد والابوين
 فاما من علا وسفل ففي نزول النسخ لم يطر من الشك في صدق الاباء والاد عليهم بطريق الحقيقة والمصنف ترد في دخول اباء
 الابوين وامهاتهم لذلك وقد اطلق عليهم لفظ الاباء في قوله نعم وانتبعت له ابائهم واهلهم واسحق ويعقوب وقوله نعم ابائهم
 ابوههم والاصل في اطلاق الحقيقة ولا نعلم مخالفا من اصحابنا في دخولهم هنا وانما ورد المصنف الدليل من اصوله وجه امره ان
 لا يعقد بجهة الاجماع لهذا المعنى كما ينفع عليه في مقدمة العترة وهو الحق الذي لا يخفى عنه وما ذكره وجه امره وجه التردد في الاباء
 ياتي مثله في الاولاد للشك والخلاف في اطلاق اسم الولد وقد تقدم البحث فيه في الوقت ان المصنف اخذ عدم دخولهم في
 اطلاق الولد فكان الاولى التعرض له هنا وكيف كان فالمذهب وجوب الاتفاق على الجميع **قوله** ولا تجب النفقة على غيرهم
 من الاقارب كالأخوة والاعمام هذا هو المعروف في المذهب وبينه اصالة بل في الذمة في وجوبه لاتفاق على غيره من الدليل
 على وجوب الاتفاق عليه وهو من غير ان ينقل المصنف هنا خلافا ونقله العلامة في القواعد واسنده الشرح الى الشيخ وانه ذهب الى وجوبها
 على كل وارث والشيخ في المبسوط نفع باختصاصها بالقرينين ونقد وجوبها على الوارث على رواية وحملها على الاستصحاب ويشترط في وجوب
 الاتفاق الفقر وهل يشترط العجز عن الاكتساب الاظهر اشترطه وجه عدم اشراط القدرة على الاكتساب حصول الحاجة بالفقر وهو
 ضعيف جدا لان المكتسب قادر من ثمنه من الزكوة والكفارة المشروطة بالفقر وقد ساء الى النبي صلى الله عليه وسلم بين الغنى والفقر المكتسب
 في ذلك فقال للرجلين الذين اتياه فسالاه عن الصدقة اعطيكما بعد ان عليكما ان لا تخطيها الغنى والافقرى مكتسب نعم يتعين بالكتب
 كونها لاتحتاج عادة فلا تكلف لرفع العالم الكسب والد باعته ولو امكن المرة الكسب بالقرينين من يليق بها من وجه عادة فهو
 قادرة بالفقر ولا عبرة **قوله** ولا تجب نفقات الخلقة ولا نفقات الحكم مع الفقر والعجز او اذ برع بتحقيق العجز يجب الاتفاق عليه وان
 كان تاسا في نفسه كالمكلف التام الخلقة وبه يثبت ذلك على خلاف الشيخ في المبسوط حيث اشترط فيه اجتماع الوصفين اى العجز والاعسار ونفقات الخلقة
 او الحكم او هاجع ان قال في موضع اخر منه ان الفقير كات كافله غيره والمادى ناقص الخلقة الاعى العقد وبناء فقر الحكم العسى والمجون من
 بناتهما المجنون الاعى واعلم انه لا فرق في القدرة على الكسب بين ناقص الحكم وعجزه فلو بلغ الولد حدا يمكن ان يتعلم حرفة او يعمل على اكتساب
 فلو لم يجد عليه والاتفاق عليه من كسبه لكن لو عجز عن الحرفة ترك الاكتساب في بعض الايام فلو لب الاتفاق عليه بخلاف المكلف بعينه
 للوقرة والكسب للاتفاق بخلاف المكلف والطلاق للجنين وجوب النفقة على الولد الصغير الى ان يبلغ الحلم او الحيف **قوله** ويجب ان
 كان فاسقا او كافرا ونكح ان كان مملوكا ويجب على المملوك ان يجيب الاتفاق على التريب البعض وان كان فاسقا او كافرا للعموم الاولى
 اثباته له وقوله نعم وصاحبها في الدنيا يعرفان المعروف الاتفاق الهما مع حاجتها وبساره والمادى كونهما كافرين واولا منه
 لو كانا فاسقين ولا يقدح كونهما غير وارثين لعدم الملازمة بينهما ولهذا صرح الاصحاب واكثر العلماء من عجزهم قال الشيخ في المبسوط
 كل سبب لا يجب به الاتفاق من زوجية ونسب وملك يمين فانها يوجبها مع اختلاف الدين كما يوجبها مع الفاقة لان وجوبها بالقرابة
 وبقوة الميراث لا يستحي القرابة في المولات واختلاف الدين يقطع المولات وانما شرط الاتفاق في الدين ابو حنيفة مع ايجاب النفقة
 لكل ذي رحم وقد عذب الفاضل في الدين في حرج حيث جعل المانع من الارث كالرق والكفر والقتل ما يمنع وجوب الاتفاق وربما
 نقل عنه ان ذلك اجماع لا امر بخلافه لصريح الخطاب فهو ما قلناه ولم تنف على مخالفتهم فيه مع ان هذا ان تم في الوقت حيث ان نفقة
 المملوك لا يجب على غيره الا ان ذلك لا من حيث ان الرق مانع من الارث بل من حيث استغنائه بانفاقا عليه ولو فرض فقد بره نقصه
 في النفقة ولم يتفق من يوجب على غيره الا الاتفاق عليه فالافقرى وجوبها على تريبه على العموم الثاني من المعارض هنا وقد بعضهم الكافر
 بكونه معصوم الدم فلو كان حراما لم يجب الاتفاق عليه لحيث ان اطلاقه فترك الاتفاق عليه لا يزيد عنه ولا باس به وان كان للعموم ايضا
 وجه لما فيه من المساحبة بالمعروف الماور بها للابوين على العموم الا ان يفرق بينهما وبين الاولاد **قوله** ويشترط في المتفق القدرة
 ولو حصل له وقد وكفايته (فانقص على نفسه المعية من كفايته فقت يوجب بالنسبة الى المؤمنة والكسرة اللائقة بحاله في الفضل الذي هو فيه ولا

[illegible]

يرجع الابدع عليه بما انفق بها لو كان محاطا بالوجوب قبل سيار الاقرب لان انبأ الثاني لو كانت له ولدان ولم يقد راعى نفقة اهلها
ولم يوجب على الاب نفقة الاقربان اختلغا في بند النفقة وكان مال الاب يسع احدهما بعينه كالاقل نفقة اخفى به ووجب
نفقة الاخر على وجه وان سياروا في النفقة وانفقوا على الانفاق بالشركة او على ان يخص كل واحد منهما بما حد فذلك وان اختلغا
على بقول من يدعى الى الاشتراك وكذا يحكم بالاشتراك لو ادا كل منهما الاختصاص بواحد ويحمل قويا القصة الثالث لو كان
للابوين المحتاجين الابن لا يقد راعى نفقة احدهما والابن ابن من سرغلى ابن الابن باقى نفقتها وحكمها في الاختلاف والافتقار
كالسابق **قوله** اذا دفع بالنفقة الواجبة اجبر الحاكم فان اشنع حبسه فان كان له مال ظاهر لا فرق في هذا الحكم بين نفقة الزوج
والاقررب لاشتراكهما في الوجوب وان اختلغا بالقوة والضعف والحكام اجبار من يقصر في دفع الواجب فان اشنع مع امره
تجوز للحاكم بين حبسه وتاديبه لينفق بنفسه ويدين ان يدفع من ماله مقدار النفقة ان كان له مال ظاهر ولو توقف على بيع شئ من
عقاره او ماله جاز لان حق النفقة واجب فكانت في ذلك كالمدين وان فادته نفقة القرب بعد معنى الوفا لان الكلام هنا
في حكمها في الوفا ولو كانت المتفق فانما تنزل الحاكم النفقة من ماله كالحاضر الممنوع ولما يان المتفق عليه في الاستدانة والافتقار
ثم يرجع عليه كما مر وقد تقدم الكلام في امر البنية هذه في خذ قد وكفايتها ولد هاس مال الزوج ولو لم يقد راعى وصول الحاكم
ففي جازنا استقلاله بالاستقرار عليه او البيع من ماله مع امتناعه وعينه وجبان اجودها المولى لان ذلك من ضرب المفاضة
حيث يقع اخذ القرب في الوفا والزوجة مطلقا ولو بعد المتفق واشنع احدهم او غاب عنه الباقيين انفق الحاكم من مال
الممنوع والغائب يجب ما يخصه وانفق لباذل ما يخصه منها ولو لم يجد الحاكم والامر والاولاد متعرضا امر الحاضرة الانفاق بعضها
مما عليه وبعضها من ماله على شريكه فيه **قوله** القول في نفقة المملوك يجب على مالكه الانسان من رقيقة وجهيته في ما يجب على الانسان
الانفاق على ما يملكه من الحيوان انسانا كان او بهيمة طهر الروح ولما روى عن النبي انه قال للمملوك طعاه وكسوته بالمعروف
وقوله عذبت امرأة في هذه اسكنها من ثمن الحج فام بكين تطعمها ولا تتركها سائمة كل من حاشا لارض والحناش يفتح الحان
وكسرها هاهنا ولا فرق في المملوك بين الصغير والمملوك والصغير والاعمى والوس والمعوذ والمستاجر ولا عزة لكن في الكسوة
يغير المولى بين الانفاق عليه من ماله واخذ كسبه وبين انكاله نفقة ان لا يلبس فان لم يلبس فالباقى على السيد ولو بعد المالك
فان نفقة عليهم من غير محبة للملك **قوله** ولا يقد راعى نفقة المملوك بل واجب قد وكفايتها المعبر هذه النفقة قد وكفايتها ولا
يقد راعى نفقة القرب وهذا المعبر كفاية مثله في الغالب وكفاية نفسه وجبان اجودها الثاني فزاعى عذبة وزها رة وكثرة
اكله بحيث لا يقوم به دون ذلك وقلة فلو كان اكله زنا فاعه انشاله وفقد الزيادة ثم في شئ من رة وبدن لزمه السيد وشدة نفقة
القرب والامانة فيعتبر غالب القوت الذي يطعم منه المالك في البلد امثال السيد الحنطة والشجر وغيرهما وكذا ارام الغنم
والكسوة الغالب من العنق والكتان والصوت وياعى حال السيد في اليسار والاعسار والمقام فيحتمل يلحق بها من دفع القرب
الغالب وضيم ولا يجوز الاقتصار في الكسوة عن ذلك وان لم يتجاوز الابور لان ذلك بعد تحقير الزاد لا ولو كان السيد يبيع
في الطعام والادام والكسوة استيجان يدفع اليه مثله ولا يجب بل يجوز الاقتصار على ما دونه ان كان هو الغالب وما روى انه قال
اخذكم حر لكم جعلهم اسد فحث ايدكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه بما ياكل ويلبسه بما يلبس محمل على الاستحباب او على ان الخلفاء
للعرب الذين مطاعهم ولا يسهم متقاربة وعلى ان جراب مسائل علم حاله فاجاب على ما اقتضاها كما وقع في كثير من اجوبته ولو كان السيد
يطعم ويلبس دون المعتاد غالب مجالا او بياضه لزمته الحال وعناية الغالب للرقيق وليس له الاقتصار له على ما اقتضا عليه ولو كان له
ممالك فالاول لتسوية بغير انفاقهم في الجنس وان اختلغا في النسابة والحسنة فله تفصيل وذات الحال من الاداء والسرارى
مطلقا على الغالب ويستحب ان يجلس رقيقه بعد على المائدة ويطعمه خصوصا ان كان هو الذي يعالج طعامه فان لم يفعل فليغنى الران
بعطية منه ولو بالضم القرة ودعها ان اذله هاسنا ورماد هيب بعضهم الى وجوب احدا من غير ان يظلم الا مع كون الاجل
افضل والوجوب ان ذلك على وجه الاستحباب يد بالالتواضع وكذا من الاخلاق والاستحباب فيمن عالج الطعام اكد وعناية هذا الخلق
من حق الحاضر بياهم وليكن ما بنا وليس من اللذة كبيرة فقد سلا دون الصغيرة التي يجمع الشمة ولا مقفولة الهمة واعلم ان نفقة الحيوان
كنفقة القرب في انها امتاع لا تملك بل هاهنا اول لعدم قبوله المالك مطلقا على انح الاقوال فلا يصبر دينا بتاخرها بل سقط بمجر الزمان

وان قد جازا ما لو دفع اليه الطعام ثم اراد ابداله فله ذلك ما لم ينقص تاخير الاكل عن المعتاد **قوله** ولو اشترى في الاثاق اجر على بيعه او
الاثاق اجر على بيعه والاثاق يستوي في ذلك الفن والمدير وام الولد اذا اشترى المولى من الاثاق عليه من بيت المال او يبيع به بغير
اوس الزكوة ويحرم ما ولو تعدد البيع لعدم الواجب جبر على الاثاق عليه لان الواجب الجزائي تعدد بعضا لانه يعين الباقي فلو لم يبق
منه الاثر وما وكالواجب المعين ولا فرق في ذلك بين الفن والمدير وام الولد لاشراك الجميع في المملوكة الا ان ام الولد لا يتابع بل يجبر
على الاثاق عليها خاصة ومع تعدده لفقره وتعددا الاثاق عليها من بيت المال او يحرم له يجب تعجيل عتق غيره هاهن الرقيق
وهذا يجزى بهما فان فيه حفظ النفس من الهلاك ولعله اقوى به قطع الشبهة في البعثة ويخرج من عدد انواع المالك المكاتب في
نفقة تسقط من المالك وتثبت في كسبه وكذا لو اشترى المكاتب مملوكا او اهلينا او صليبه حيث جازنا ما ولو بائنه وابنه فيجب عليه
الاثاق ما دام مملوكا لانه اذا عتق سقطت ما دام مكاتب لان نفقة القرابة غير واجبة عليه **قوله** ويجوز ان يفرج المملوك بان يرضى عليه
عليه من ميره ويجعل لفا ضلما وان يرضى فان فضل قد كفاه غيره وكله اليه والا كان على المولى القيام ولا يجوز ان يضرب عليه ما يفسد كسبه عنه ولا ما
يفضل بعده ونفقة الا ان قام به المولى الخارجة من ميره خراج معلوم على الرقيق يؤدى به كل يوم او مدة ما يكسبه وليس للعبد ان يجبر
السيد عليها اجاعا ولا للسيد اجبارا للعبد على بيع التوليد لانه ملك استخراجه المعتاد لا يحصل ذلك القدر المظن منه بالكسب واختار
في التحريم جازا اجارته عليه اذ لم يتجاوز بدل المحرم لانه ملك متصرف فله نقلها الى غيره بالعرض على كونه منه والمخارجة مسئلة
تراضيا فليكن له كسبه وان لم يرضى بذلك الخراج فاضلا عن نفقته وكسبه ان جعلها المولى في كسبه وان وافى وزاد ما يكسبه فالزيادة من
من السيد في عبده وتوسع عليه وان ضرب عليه اكثر مما يليق بحاله منع منه الحكم وقد ورد لا تكلفوا العبد الكسب فيسخر ولا الامه فيسخر
الصفحة وتكسب غيرها ويجبر بالانقصان في بعض الايام بالزيادة في بعضها حيث شرطها لمدته تنع ذلك ولا يخفى ان المخارجة لا يلزم استدانة
كما لا يجب ابتداء واعلم انه لا يجوز للمولى ان يكلف رقيقة العمل الا بما لطيفة ويعتاد كمثل ولا يكلف الاعمال الشاقة الا في بعض الاوقات
المعتادة لها ولا ما اذا قام به بويها او يوسين ضعف بعد هانها غير من رانها على بالهنا رارها بالليل والعكس ويرجى في ايام الصيف
في ذلك القليلة وينبغي في جميع ذلك العادة الغالبة **قوله** وما نفقة اليها ثم المملوكة في اجرة سواء كانت مأكولة او لم يكن والواجب القيام
بما يحتاج اليه فان احتج بالبرعى وله علقها فان اشترى اجر على بيعها او زبناها ان كان يقصد بالذبح والا نفاق وان كان لها وفر عليه
من لثمتا قدر كفايته ولما جازته بغيره من دعي وعلق جازا فخذ اللبن من ملك دابة لزمه علقها وسقيها لخدمة الروح ويقوم مقام السقي العلف
تخليتها لتزعى وتزال ما ان كانت ما يرعى ويجزى به لمحضب الارض ولم يكن مانع من تلج وغيره وان احدثت الارض وكانت لا يجترى
ما يرعى فليعلم ان يفتنع اليه من العلف ما يكفيها او يطهر ذلك وكل مساكن يحتمل ان اشترى من ذلك اجر على الحكم على بيعها او يساكنها بالعلف
والخليفة او زبناها ان كانت ما يقصد بالذبح فلم ار ذلك كنية الجدة على بيع القولين وان لم يفتنع بها بالذبح اجر على الاثاق او البيع فان لم
يفعل نائب الحكم منه في ذلك على ما يراه ويفتني للمال وانما يجبر مع امكان فعل كل واحد من الافراد والواجب الممكن حتى لو اضر في ذلك
معين كما هو له كان بما ولد وفر عليه من لثمتا ما يكفيها وجلب ما يفضل عنه كفايته بغير اللبن فبها لا يجوز تكليف الدابة ما لا يطيقه
من تنقيب الخلل وادارة اسير ويجوز غسل العلف لابقاها اذا لم يوجد غيره ولم يبدل المالك بالعرف كما يجوز غسله كذلك لحفظ نفس
الانسان ويلزم المثل والقيمة ولا يجوز الحلب اذا كان يضرب البهيمة لقلته العلف وان لم يضرب ولدها ويكره تركه ان كان يضرب لم يكن في الحلب
اضرارها لما فيه من تضيق المال والاضرار بالبهيمة ويحمل الوجوب ويستجانب لا يمتنع في الحلب وان يقص الحلب لظفانه كذا لا يؤذيها
بالقارض ويبقى للحمل شئ من العسل في الكرامة ولو احتاجت لخدمة كوفت الشتاء وجلب ايضا ايضا ما يكفيها عادة ويستحب ان يبقى اكثر
من الكفاية الا ان يضربها ويدل ان الفر تعيش بوزن التوت فعلى مالكيها القيام بكفايتها منه وحفظها من الشلف فان غر الوديق
ولم يعين بها باع الحاكم من ماله واشترى لها منه ما يكفيها ولا يجوز ان تاكلها لذلك وانما جاز تخفيف جزها في التمر وان هلكك التحصيل فابها
ويقرب من المال ما يدرج فيه كاعقار فلا يجب القيام بها رته ولا زراعة الارض لكن يكره تركه اذا دعى الى الخراب وفي وجوب سقى
الزروع والشجر وحش شع الاسكان قولنا اشهرها العدم ثم العقوب بجلالهم نعم ومنه وحسن توقيفه وله الهدى ولا واراء على كل حال
فرغ من تأليف هذا الشرح صفي يوم الاحد من جمادى الاولى سنة تسعة واربعين ثمانمائة والحمد لله رب العالمين **مت**

كتاب الطلاق

سبحة الرجل الرحيم

القسم الثاني في الانتقاعات وهو إحدى عشر كتاباً **أما الطلاق** الطلاق في لغة هذا قيد ويطلق على الإرسال والترك يقال ناقة طالق أي كسرت عن حبلها وطلقت النساء وطلقت القوم إذا تركتهم وشروعاً إذا لم يقد التكاثر بصيغة طالق وشبهها ويقال طلق الرجل امرأته تطلقاً وطلقت هي تطلق طلاقاً فافهم طالق ومما افقه وعرف الاخفش انه يقال طلق بالضم وفي ديوان الادب انه لغة **قوله** فلا العيب بعبارة الصبي قبل بلوغه عشر إلى الرواية التي أشار إليها رواها ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عن قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين وضعها بالرجلين المذكورين فانهما فقيهان مع ذلك عمل ضمنهما الشيخان وجاعته من المتقدمين وقد روى في معناها ابن أبي عمير في الحسن مرسلان عن أبي عبد الله عن قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين وروى ابن بكير جواز طلاقه عن عبيد بن العباس أيضاً عن قال يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل ووصيته وصدة وان لم يحتلم وفي معناها موقوف في سماعه قال سألته عن طلاق الغلام ولم يحتلم يحتلم وصدة قال إذا طلق الستة وضع الصدقة في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز وعمل بمذهبها ابن الحنفية فلم يفتد بالعتق ولم يعتبر بالخطأ في ذلك انما ينصرف على نقل القول المشهور والاصح عدم صحته مطلقاً تضعف السند ومخالفة للأصول الشرعية وأكثر المتابع قد روى أبو الصباح الكوفي بطريق قريب إلى الصحة عن أبي عبد الله عن قال ليس طلاق العبد يثنى وروى أبو بصير قال لا يجوز طلاق الصبي ولا السكران وهذا من هبله أو روى المتأخرين **قوله** ولو طلق وليه لم يبع لأخصاص الطلاق بمالك البضع وترفع زوال جرحه غالباً أشار بالتعليق الأول إلى الرواية عن عبيد الله عن قال الطلاق يدين أخذاً بالسابق والمبتدأ بخبر في خبر وهو يقتضي إخصار وقوع الطلاق المعتبر في الزوج الصحيح ويقول ويرفع زوال جرحه إلى بيان الفرق بينه وبين الجنون حيث يجوز للولي أن يطلق عنه مع المصلحة بخلاف الصبي لأن المصلحة لا ترفع زواله بالبلوغ بخلاف الجنون فإنه لا أم له وقد بالغت في إخصار ما لا يرفع زواله العقل فيجوز طلاقه من غير مع المصلحة كما سيأتي **قوله** ولو بلغ فأسد العقل طلق وليه في المشركين الإجماع المتقدمين منهم والمتأخرين ومنهم الشيخ في النهاية وابن الحنفية وابن أبي عمير وأتباع الشيخ والمتأخرون جواز طلاق الولي عن المجنون المطبق مع الغبطة لأن مصلحة الجنون منوط بالولي عنه لقدر استئنا دها له وعدم توقع زوال عذره فلو لم يحصل للولي هذا التصرف لزم تصرف المجنون بتقدير استئنا دهم الزوجة ويكون مصلحة في مفارقتها والضرر منى بالآية والرواية بخلاف العقل لأن تكليفه منوط بالمصلحة وعذره شريع الزوال وصحة إخراج القاط قال قلت لأبي عبد الله عن الرجل يملك الغائب لغيره طلاقاً وليه عليه قال نعم وما لا يطلق هو قلت لا يضمن أن هو طلق أن يقول غلام المثل أو لا يضمن أن يطلق قال ما أرى له إلا بمنزلة السلطان وروى الصدوق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عن قال سألته عن طلاق المعتوق الزائد العقل يجوز قال لا وعن أبي بصير عنه عن أنه سأل عن المعتوق يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت لا لا أحب الغائب العقل فقال نعم ثم قال ابن أبي عمير يعني ما طلق عنه وليه ما أن يطلق هو في المأواه صفوان بن يحيى المجاز عن أبي خالد القاط قال قلت لأبي عبد الله عن الرجل يبرأ من زوجته ويتكبره أخرى يجوز طلاقاً وليه عنه فقال ما له هو لا يطلق قال قلت لا يعرف هذا الطلاق ولا يضمن عليه أن يطلق اليوم إن يقول عدا لم يطلق فقال ما أراه إلا بمنزلة الاسم يعني الولي وفي الاحتجاج هذه الأختلاف لأن جعل الولي بمنزلة الاسم والسلطان لا يدل على جواز طلاقه عنه وإن من المحدثين لا يخلو من تصور لأن السائل وصف الزوج بكونه ذاهباً لعقل ثم يقول الاسم ما له لا يطلق مع الإجماع على أنه المجنون ليس له مباشرة الطلاق ولا أهلية التصرف ثم جعل السائل عدم طلاقه بكونه ترك الطلاق أو لا يعرفه حده ثم يجيبه بكونه الولي بمنزلة السلطان وكل هذا يضعف الاحتجاج بها والدليل الأول من غير الأخبار بمجوده لا يصلح جرحه في ذلك إلا مع تحقق الضرر لم يكن الاحتجاج بجرحه إلا بجرده ما دعه من الجواز من القبطة وأيضاً هذه الأخبار ليس فيها يقين بأختراط طلاقه بالمصلحة والغبطة للمجنون ومن ثم ذهب ابن أبي عمير إلى عدم الجواز قبل الشيخ في الخلاف يحتاج باجماع الفرق وبإصالة بقا العقد وصحة لقوله الطلاق لمن خذ بالساق والزواج هو الذي له ذلك دون غيره وزاد ابن أبي عمير الاحتجاج بقوله نعم فإن طلقها فلا يحل له من بعد حق نكاح وزواجه فافهم الطلاق إلى الزوج من جعله لغیره يحتاج إلى دليل وذكر حديث السابق ثم أورد على نفسه أن هذا دل عليه وإن طلق في صلحه فلم يفعل شيئاً من هو راجع إلى صلحه وإيجاب بالمعاصرة بالصبر فإنه لا يطلق عليه وليه كونه ناطقاً في صلحه وبيان الطلاق شرطه مفارقة منية المطلق الذي هو الذي وجع هو يتقوى في الجنون ولقد تاملت عليه العلامة في الخلاف وزاد في تعيين كلامه بما لا يحتمل ويأت في أنكاده عليه مع سبق الشيخ في ذلك ودعواه الإجماع عليه مع مخالفة هو نفسه في ذلك في النهاية وكذا في الأخبار والشيخ في هذا أن الشيخ في الدين ادعى في جرح الإجماع على جواز طلاق الولي عن المجنون المطبق

وعلى نتيجة الإجماع على عدم وقوعه إيهاد وريشه والحق أن الإجماع من منوعات وتكفل الاستناد في ذلك على عدلية نسبة المخالف في الحكم شرك بين
بين معظم الأحكام الشرعية ومع هذا كله فاعتادنا على العمل بالمشهور من الجواب عن حجة المانع من الإجماع والاصالة مقطوعة بالطلاق الفاسد
من الولي المسمى أو الدافع المسمى النافذ تصرفه بما يفيد مصلحة من غير الطلاق واستثنائه ليس بجيب والخبر مع تسليم سنده
لا ينافي ذلك لأن طلاق التي كطلقة كما يجوز طلاق الوكيل بالإجماع إن لم يوجد أحد إيقاع الطلاق مباشرة لأجل ذلك وينبغي أن
يجعل دلالته على عدم جواز طلاق الفضول ونحوه والكلام في دلالة الآية كالحج واستثناؤه من المطلق يقتضي في مباشرة كالوكيل ويجعل
نيتة كنية الزوج **قوله** فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران لأن ذلك عدله غالب لا طلاق في عدم صحة طلاق من ذكر مباشرة ويدل
عليه مع الإجماع أنه شرط ولا بقصد لها ولا يدل عليه مع ذلك اختياره في نهاده الآية الملقى قال سالت أبا عبد الله عن طلاق
السكران وعقته لا يجوز وسالت عن طلاق السكران والصبي والمعتق والمغلوب على عقله من لم يزوج بعد فقال لا يجوز
وعقته والمراد بالسكران من بلغ ثبنا ولا السكران رفع مقصده وقد قال بعض الفضلاء في جهة إذا اختلط كلامه المنظم واكتشفه الكفر
والمقصود أن يصير مثل المجنون الذي لا ينظم موره أساسا رام في ابتدائه نشاطه فهو كما يعامل ما إذا سقطت المعنى عليه فهو كالتام والمغنى
عليه ولا استثناء إذا بلغ هذا الحد ولا يصح طلاق الولي عنه كما لا يصح عنه العبد والتام والمغنى عليه لا شرط للجميع في أن لهم أمدا يرتفع طلاق
المجنون والمراد به المطلق كما استفيد من الآية التي في فلو كان يعتبر أو أوالا لم يجز الطلاق عنه حاله ولو كان يترقب علقه أقرب من الصبي
المنع الطلاق عنه وطلاق المصنف وجا عنه المجنون منزله عليه ولو أوالا العوم منعها الحكم منه والمراد بقوله ولو لم يكن له ولي الولي
لخاص كالأب والجدة والأنا السلطان وليه على العوم وكذا من نصبه **قوله** الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا تحقيق الأكره ما لم يحصل
أو قلتم في التقريرات القولية المحل عليها بالأكره باطله عندنا وعند كثير العلماء أسوأ في ذلك الطلاق والنكاح والبيع و
سائر المعاملات وغيرها وأصل فيه رواة الإجماع قوله في طلاق في طلاق منه علماء العربية والأكره وقوله رفع عن استيصال
والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع أحكامه وروى ذروا في الحسن بن أبي جعفر قال سالت عن طلاق المكره وعقته فقال
ليس طلاقه بطلاق وعقته يعقوب وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سمعت يقول لو أن رجلا أسلما لم يقدم ليسا سلطان
فتمت حتى يخوف على نفسه أن يعقوب أو يطلق ففعل لم يكن عليه شيء وقد جرت عادة الفقهاء بذلك كرجل الأكره في هذا المثل مع الاتي
اليه فيما قبل من العقد وغيره وقد أسلم المصنف في أمر تحقيق معية الأكره ويظهر من جملتها أنه وجب ذلك أسوة بغيره كقول المكره
فألبا قاده على ما هديه به بولا يترقب أو يغلب أو يكون المكره مغلوبا عاجزا عن الدفع بقدر أو قاده أو استغاثا بغيره وإن لم يعلم
أو يغلب ظنه أنه لو أشتع ما يطلب منه وقع به (المكره) وإن يكن من ماله من ماله بالمكره في خاصة نفسه ومن يجري مجرى نفسه من
أبيه وولده وغيرهما من قتل أو جرح أو ضرب شد يد أو جسر أو شتم أو هانت أو استخفاف أو كان المطلب منه رجيا فتقتل ذلك
منه ويختلف الضرب والشم وما يجري مجرى بهما من الأهانة باختلاف طبقات الناس وأهلهم أو التعذيب بالقتل والقطع فلا يختلف له
بذلك المصنف وجوب الأكره التقيد بأخذ المال والجمع لتحقيقه واختلافه باختلاف حال الناس في اليسار وضده كالأضرب فإن منهم
من يبيع بماله أخذ عشرة دهم ومنهم من لا يبيع بأكثر من ثلثه من العلماء من جعل المال من قبيل الأول فلا يختلف الحال فيه باختلاف الناس
وجعل الكثير منه والقليل محققا للأكره وما ذكره في الظاهر بالعبادة المأبوعة لذلك كله أنه حل القادر على فعل أو يقدر على ما يكون مضر
بالعمل فلهما من حجات إيقاعه به لو لم يفعل طوبى ونحوه عن رفعه ونحوه من المجتهدين بأمور الأول يستثنى من الحكم بطلان فعل المكره
ما إذا كان الأكره مجرى مائة كالأكره مجرى مائة صحيح كالأكره المريب على الإسلام والمراد أن المبيع لما كان للأكره عليه معنى ولم
يؤد كثره ذكرنا هنا فيما سلف من هذا الكتاب والعبارة الجامعة لها مع السالف أن يقال ما يلزمه في حال الطوعية لا يصح
إذا أتى به مكرها ما يلزمه في حال الطوعية يصح مع الأكره عليه ولا يخلو الحكم بإسلام الكافر مع أكره عليه من غرض من جهة المعنى
وإن كان الحكم به ثابته من فعل النبي ثم فاعبه لأنه كلف الشهادة فاذلنا في الألعاب عافى فيه منزلة الأكره والظاهر من حال
الحول عليه بالسيف أنه كاذب لكن لعل الحكمة فيه أنه لا ينافي ظاهرها وصحة السليم والأطلاح على من يوجب له التقديف
القبلي في وجا فيكون أنوار الساقى سيبا في قصد بين القبلي الثاني أنه يمنع من وقوع الطلاق بالأكره إن لم يظهر ما يدل على
اختياره (ما إذا أظهر بان فائضا المكره) وفي غير ما حمله عليه حكم بوقوع الطلاق لا مخالفة له شرعا باختياره فيما أتى به وذكر ذلك

صوابا منها ما ينظر فيها في الاختيار ومنها ما ليس فيها ان يكون على طلبة واحدة فينبغي ان يفرق بين ما يفرق فيه وبين ما لا يفرق فيه
فيقع الجمع لا التشتت مع احتسابه لا بصيغة الاول بحكم عليها بالاكراه لعدم المعارض فتاخر ما بعد ها ووجه وقوع الجمع ان يقع
الاخيرتين ترتيبا اختيارية في الاول ولما وقع الشك بصيغة واحدة فان كان يعتقد عدم صحة ما زاد على الواحدة بين ذلك فهو
كما لو وقع واحدة خاصة بل في الاول لان التلطف بالشك على هذا الوجه في مختلف في انه يريد سد الواحدة ام لا كما سياتي فقد اختلف
بالجمل عليه على ما بينه وان كان يعتقد وقوع الشك بهذا اللفظ كما في ان يقع عليه الشك للدلالة على الاختيار ولا يتحمل
هنا الهاء واحدة كما احتمل في السابق المريب لان هذا اللفظ واحد خالف للكون عليه ابتداء فوقع صحيحا بخلاف الشك المترتبة فان
الاول منها عين المكون عليه ومنها ما هو انعكاس بان اكرهه على تلك طلاقا فطلق واحدة فيقبل يقع الواحدة لانها غير ما اكرهه عليه
والاخرى هنا عدم الوقوع لان الواحدة بعضها اكرهه عليه ولا يرد في قصد دفع مكرهها باجابه الى بعض مطلوبه ولا يقصد ايقاع
الواحدة ومنها لو اكرهه على طلاق زوجة فطلق زوجتين فان دفع ذلك بلفظ واحد كما لو قال له طلق زوجتك وزينب فقال لها
لما طلقتهما لما ايقعتان وقع عليهما لان ذلك خلاف المكون عليه وقد عدل عنه الى غيره فلا مانع من صحته وان قال وزينب طالق
ناطحة طالق طلبة فاطمة ولم تطلق زينب لانها مكره عليها بخلاف الاخرى ومنهم من لم يفصل بين العبادتين والطلاق الحكم بوقوع الطلاق
عليهما والفرق بحدود بينهما لو اكرهه على طلاق زوجتين فطلق واحدة عكس السابقة فيقبل يقع والوجه عدم الوقوع كما قلناه فيها لو اكرهه
على طلاقات فطلق واحدة ومنها لو اكرهه على طلاق احدى زوجتيه فطلق احدى الزوجين فطلق واحدة بعينها فيقبل يقع الطلاق لانها بخلاف
ولانه لما عدل عن الاجسام الى النعني فقد زاد على اكرهه عليه لان اكرهه على طلاق احدى الزوجين فطلق واحدة بعينها فيقبل يقع الطلاق لانها بخلاف
وقد تقدم في الاصول ان الامر بالكل ليس امر اجزائي معين ويجوز ان يكون عدم الوقوع لكن متعلق بالاكراه وان كان كليا كذا في
في ضمن طلاق كل واحد بعينها ويطلاق واحدة غير معينة فكل واحد من الافراد داخل في المكون عليه ويدل على ذلك بالضمين نعم لو صرح اكرهه
على طلاق واحدة بعينه بان يقول اكرهه على طلاق احدى الزوجين فطلق واحدة فطلق واحدة بعينه فلا شبهة هنا في وقوع الطلاق على المعينة لانه غير المكون
عليه جزائيا لانه على ان يطلق بكتابات من الكتابات فطلق باللفظ او بالعكس عند لقائه بصيغة او عدله مخرج ما هو مخرج الى صريح
اخر فان يقع الطلاق فخص صافي الاول لانه قد حله على طلاق فاسد فعاد الى صحيح وعند مجوزه عدل او غير الصيغة للمكون عليه ان الشك
لا يقتضي الحكم بطلاق المكون التوريث وان كان محتملا عندنا لان المنفصل لعدم وقوعه هو الاكراه الموجب لعدم الفصل
فلا يخالف في الحال بين التوريث وعدم ما يعملها ولكن ينبغي التوريث للقادر عليها بان ينوي بطلاق ناطحة المكون عليها غير زوجته من
شأنها في الاسم وينوي طلاقا من الوثائق او بعلقة في نفسه بشرط ولو كان جاهلا بها وامابه وهسته عند اكرهه على كل السيف
شكلا عند ارجاعه الرابع لو قصد المكون ايقاع الطلاق في وقوعه وجب ان اكرهه اسقط اثر اللفظ ومجرد النية لا يدل وحصول
اللفظ والعقد وهذا هو الاصح الخامس لو قال طلق زوجتي والا فطلقت وغير ذلك مما يحقق به الاكراه فطلق وجب ان يقع
لان ابلغ في الاذن وجب المنع ان الاكراه يسقط حكم اللفظ فصار كما لو قال المحنن طلقها فطلق والفرق بينهما ان عبارة المحنن
اصلا بخلاف عبارة المكون فانها سلبية لعارض بخلاف القصد فانها كانت الامر فاصلا لم يقدح الاكراه السادس لو اكرهه الركن على
الطلاق ودون الموكل ففي صحته وجب ان يتحقق اختيار الموكل لما لاكتفى به من سلب عبارة المباشرة السابع لو نوى فعل
سقط كقول له ان لم تفعل لا فطلقت او ضربتك غدا ففعل اكرهه انظر من حصول الحرف بايقاع الضرر من سلامة منه الان والخلع
من الضرر يحصل بايقاعه عند خوف وقوعه في الحال وهذا اقوى نعم لو كان يحصل الاكراه في الاجل على ان ان لم يفعل الان اوقع به
المكون في الاجل وان فعله ذلك التوقيت ويصح وقوع التوقيت به كونه اكرهه اشد لكونه اكرهه في الاجل على ان ان لم يفعل الان اوقع به
امراتك واطلقت نفسي وكفرت او تركت الصلوة ويخبرها ولا بان يقول وفي القصص من هو عليه طلاق امراتك والا انتصت
منه لان ذلك حقه فلا يبعد استيفاءه ضررا بالماور والتاسع ولو تلفظ بالطلاق ثم قال كنت مكرها وانكرت المرأة فان كان هذا
قرينة تدل على صدقته بان كان محبوسا او في يد متغلب دلت القرينة على صدقه قبل قوله بعينه والافلا ولو طلق في الحرم ثم قال
كنت مغشيا على رسلوب المقصد لم يقبل قوله الا بنية تقوم على انه كان داخل العقل في ذلك الوقت لان الاصل في تصرفات المكلف الصحة
لان ثبت خلافا وانما عدلتا في عوى الاكراه عن ذلك بالقرائن الظاهرة وكثرة وقوعها ووضعها وانما بخلاف المرض العاشر جميع

ما ذكرناه ان في غير الطلاق من النكاح والبيع والعقد وسائر المقررات لكن حجت العادة عندها كما اسلفناه **قوله** القصد وهو
في الصحيح اشترط ان لا يقع في حق العقد معتبر في صحة المقررات التولية بين الطلاق وغيره اجماعا ويدل عليه في الطلاق تخصيصه
صحة هشام بن سالم عن عبد الله بن عمر قال لا طلاق الا لمن اراد الطلاق وقول الباقر عليه السلام لا طلاق على سنة وعلى علم من غير جاع الا بنية
ولم اره وحده طلق ولم ينو الطلاق لم يكن طلاقا ولم اره ان يكون قاصدا بلفظ الطلاق مثلا معناه لا يكون القصد الى لفظ من
قصد معناه ثم عدم القصد قد يكون متعلقا بغيره اجماعا كما نأى بحجج صحة الطلاق على لسانه وشبهه السامعي وقد قاله لم رفع القلم عنك
عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يقضي ذل واستيقظ النائم وقد جرى لفظ الطلاق على لسانه فقال اجرت
ذلك الطلاق او اوفت فهو لغو وقد يكون القصد متعلقا بالمعنى وبلفظ كلفا لطلب بان يستتر ان في لفظ الطلاق في محاورته
ويكون يريد ان يتكلم بكلمة اخرى فانه لا يقع طلاق لعدم القصد الى معناه وهل يقبل دعوى سبق اللسان الى لفظ ظاهر العبارة ويدل عليه
وجوه ان ذلك امر بالظن لا يقبل الا من قبله فخرج اليه فيه وان الاصل عدم القصد ويحتمل عدم القبول لان الاصل في الافعال والا نوال
المصادرة عن العاقل المختار وقوله من قصد ويمكن حل عدم الوقوع في كلام المصنف عليه في نفس الامر لا في الظاهر اجماعا في الظاهر
ويدل فيه انه لا يقع في نفس الامر غير قصد الطلاق وان هذا الباب ما لو نسي له في رواية فقال نائي طالق ثم ذكر بعد اللفظ بذلك ان لم
دعجه فانه لا يقع في نفس الامر غير قصد الطلاق ووجهه من اللفظ اجماعا وما في الظاهر فيكم عليه به ويظهر من المصنف واكثر الاحتجاب
بقوله في عدم القصد وان كان اسم امرته ما يقارب حر وضربا في كطالب وطارق وطارخ فقال انت طالق فقال اوتت ان
اقول طالب بخوف ذلك فالتف الحرف لبيان في بدل قوله لفرقة القرينة ويظهرها بخلاف السابق ولولا لها وهو محل وساقا عنها
طالق وقال اوتت غير الوثائق ففي قبوله ظاهرا وجها كما سابق ووجه المنع ان اللفظ بكلمة الطلاق كما استكر في حال النكاح فاذا
نطق بها بعد قبول التاويل في معنى السامعي بحكي لفظ الغرض من القبول قال فلا ريب حتى طالق وكذا القضية ان كان بكره لفظ
الطلاق في مقصوده وقد روي عن صاحب سابق المسان ما اذا طرقت امرته من الحيف لم يلق بها رمتا وادان يقول انت طالق
فقال طالق **قوله** ولو وقع وقال لم قصد الطلاق قبل منه ظاهر اجماع الطلاق القبول يشمل ما لو وقع لفظا صريحا بغير قصد
القصد الى الطلاق وغيره ما اذا كانت المرأة في العدة الرجعية وابانتة والمصارفة المرأة على ذلك عدمه والوجه في الجميع ما اذا
اليه ان ذلك اخبار عن نية ولا يمكن الاطلاق عليها الامس فله فكان قوله مقبول كلفا لثبوت من القبول الامس التي لا يتم الامر المجرب
يشكل ذلك على طلاقه ما اذا شاء من ان الظاهر من حال العاقل المختار والقصد الى الفعل فاجاره بخلاف من ان الظاهر وان كان الاصل
سما على هذا من قبله البيع وغيره من العقود والاقباعات مع الاتفاق على عدم قبول قوله فيه واختصاص الطلاق بذلك شكل
بل الامر فيه انشد لقوله النبي صلى الله عليه وسلم من طلق امرأته بغير مهر او مهره من النكاح والطلاق والرجعة وان حق الغير يتعلق به فلا يقبل في قدره ولو في
بين الطلاق وغيره من العقود بان القبول فيه مقيد بالعدة وما اذا كانت المرأة فيها فحق طلاق الرجعية فلم يخرج عنه راسا بخلاف النكاح والبيع
وغيرهما فان امره ثبت بالعقد فلا يقبل من العاقل طلاقه لا شق في ذلك بالعدة البائنة فان الرجعية واثلة معها بالكلمة وانما
فانك بما استبرأ الزوج من اثر الزوج وذلك امر خارج من الرجعية ومن ثم ثبت العدة البائنة للولي بالنيابة مع انشاء الرجعية
اصلا وربما خص بعضهم بوقوعه في العدة الرجعية وهو كما المستحق منه ايضا لان الزوج له الرجعية في العدة الرجعية بكل لفظ دل عليها في قوله
عدم التصديق يقوم مقام الرجعية كما لو انكر الطلاق بل قوي لان انكار الطلاق قد يستند الى عدم النطق اليه ولو ذكره لما رجع
وعوى عدم القصد اليه لانه صريح في ارادة نقصه ودعواه الرجعية المقصود للرجعية فيقبل فقبول قوله من حيث انه وجعه لاس
حشا الرجوع اليه في القصد ويمكن ان يكون مستند حكمهم بذلك وتخصيص الطلاق بذلك ورواية منصور بن بوشين في الحديث عن الكلام
في حديث طويل محصلة انه طلق امرته ولم يكن له في طلاقها نية وانما طلقه عليه بغضا وادبر فقال له نعم ما بينك وبين امره فليس شيء ولكن
ان قد مررت الى السلطان ابائنا منك ولا قوي عدم القبول الا مع قيام القرينة على صدقك كالايسة السابقة او كونها في عدة رجعية فيقبل ذلك
مبني على الرجعية نعم لو صدقت الرجعية على ذلك لم بعد القبول لان الحق محض فيها فبذلك ما يتفقان وقولك امرها ان لم تقال **قوله**
وجوه في الرواية في الطلاق للغائب اجماعا وللحاضر على الصحيح القول بجواز التوكيد فيه مطلقا هو المشهد بين الاصل ويدل عليه حديث سعيد
الابرج عن الصادق في رجل جعل امرأته في رجل فقال له اني قد جعلت امرأته في رجل فقلت اني قد جعلتها في رجل قال نعم

وأشبه بعضهم خاسا ولا يشبهه عدم اشرار **قوله** ان تكون زوجة فلو طلق الموطر بالملك لم يكن له حكم في ما كان حل النكاح امور استقلا
امن الشرع فليقل في موضع الاذنه كان زواله انما هو من فاعل حكم الشارع به فلا يعلم حكمه بالزوال عن صحيح فاذا وقع على الموطر
بالملك لم يقدح حكما وبقيت محلة باصل الملك وكذا لو اذنت على جنبته سوا علقه بتزوجها ام لا وخالف فيه العلة حكاه بعضهم
بوقوعه على الجنبته وان لم يعلقه على تزويجها رنظله الفائدة في انتفاء عدد طلاقها انها المحرمة على تقدير تزويجها واخرى جرد
تعلقه على نكاحها عامة او خاصة على اختلاف ادائم واجمع المانع منهم ما روى عن عبد الرحمن بن عوف قال دعيت الى قريب
لها فاردت فقلت ان نكحها فهو طالق ثم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحها فان لا طلاق قبل النكاح واجابوا الاصحاح عن زيد العامدين
البار والصادق ثم كثرة **قوله** الثاني ان يكون العقد وثما فلا يقع الطلاق بالامه المحللة ولا المستمتع بها لو كانت حرة للكم في
هذين موضع وفات والفق يغيره كما مر في السابقة ولان التحليل نوع اياه فحق شاء الزوج تركها بغير طلاق ولا حاجة اليه المستمتع
لما يتبع بانقضاء المدة وباسقاطه الموطر كما مر وقد روى محمد بن اسمعيل في الصحيح عن الرضا م قال قلت وتبين بغير طلاق
قال نعم والاعتماد على الاثبات والافتقار لا سبيل ممكن **قوله** الثالث ان تكون طاهرة من الحيض والنفس ويعتبر هذا في المدة
هنا في انفق العلماء من اصحابنا وغيرهم على عدم طلاق الحائض وفي معناها النفس واستدلوا بقوله تعالى ناطقتم النساء وظلقت
لعدن قال النبي صلى الله عليه وسلم ما طلق عبد الله من عمر امراته حائضا الا بهر من نكحها حق ظهر ثم تحيض ثم ظهر ثم ان شاء طلقها وان شاء اسكنها
فذلك العدة التي امر الله تعالى ان تطلقها النساء واراد به قوله تعالى فطلقوهن لعدن وانفق اصحابنا على بطلان الطلاق على تقدير
وقوعه واجابوا به كثرة في محبة الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امراته وهو حائض قال الطلاق على غير السنة باطل
وروى الفضلاء ازادة ومحمد بن مسلم ويكي ويحيى بن سعيد واسمعيلى بن اوزة ومحمد بن يحيى عن ابي جعفر وابي عبد الله انهما
اذا طلق الرجل في دم النفس او طلقها ما يسميها فليس طلاقا اياها بطلان واستثنى من هذا العام ثلثة غير الدخول بها والغالب
زوجها والحاصل على القول بانها تحيض لصحة محمد بن مسلم وزادة وغيرهما عن ابي جعفر وابي عبد الله م قالوا نحن نطلق من ازل ومن
منى شاء الحامل المستبينة حملها والحاريرة التي تحيض والمراة التي عدت عن الحيض والعاب عالمنا زوجها والتي لم يدخلها **قوله**
لا الغائب عمناء يعلم انقضاءها من الف والى وطها في الف والى قوله ومن فقها تاس وقد في المدة التي سدر معها طلاق الف والى شهر
عالمنا في بعض ما الغائب في الحيض ومنهم من قد حكم بثلثة اشهر علمنا بولادة جيل عن ابي عبد الله م والمحصل ما ذكرناه قد عرفت
ان طلاق الحائض اذا كان زوجها غائبا جائز في المدة المصنوع الصحيح والاجماع ولكن اختلفوا في انه هل يكفي في جواز مجرد الغيبة
ام لا بد منها من امر اخر ونشأ الاختلاف اختلاف الاخبار الواردة في ذلك فان منها ما هو مطلق في تجزئه له كالاخبار السابقة وغيرها
ما هو في معناها وبعضها مفيدة مده فذهب المنبذ وعليه بابويه وابن ابي عمير وابو الصلاح وغيرهم الى جواز طلاقها حيث لا يملكها
استقام حالها من غير تزويج المأمور بصحة محمد بن مسلم من احد هاتين قال سألته عن الرجل يطلق امراته وهو غائب قال يجوز طلاقه
على كل حال ويعتد امراته من يوم طلقها وصححه اسمعيل الجعفي عن الباقر م قال نحن نطلقهن الرجل على كل حال الحامل والتي لم يدخلها والى
عنها زوجها والتي لم تحض والتي لم تستمن للحيض وغيرها من الاخبار وذهب الشيخ في النهاية وابن حزم الى اعتبار ما مضى من مدة الغيبة
استحقق عن عمناء ابي عبد الله م قال الغائب اذا اراد ان يطلق امراته تركها شهر اولان الحاض يجب عليه استبراء واحدة تنتقل فيها من الشهر
الذي مضى فيه الى غيره اقل ما يحصل ذلك في شهر فابا اذا غاب ولم يعلم انقضاءها رشتة عليه حالها كان انتكاد هذه المدة موجبا
لاستئنافها الى غيرها بحسب الغالب وعادات النساء والاجاب السابعة مطلقا يجب عليه على المقيد حد اثنى الشافى ونسبها بن الوليد والعلامة
في المختلف الى اعتبار ما مضى ثلثة اشهر لصحة محمد بن مسلم ودراج على الصادق م قال الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى يمضي ثلثة
اشهر وروى اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله م ابراهيم الغائب الذي يطلق عن غيبة قال ختم اشهر قلت حد وهو ذلك قال ثلثة
اشهر وذهب المصنف واكثر المتأخرين وقيل في الاستبراء الى اعتبار ما مضى يعلم انقضاءها من الشهر الذي مضى فيه الى غيرها
عانتها ولا يتقدربده غير ذلك وصول الذي جعله المصنف المحصل في المسئلة ووجه ذلك الجمع بين الاخبار بنسبها باختلافها كما كان على
اختلاف عادة النساء في الحيض فمن علم من حال امراته انها تحيض في كل شهر فحصة جاز له ان يطلق بعد شهرين ومن يعلم انها لا تحيض في
كل ثلثة اشهر ونحوه اشهر لم يجز له ان يطلقها الا بعد مضى هذه المدة وهكذا وهذا القول لا بأس به لما فيه من الجمع بين الاخبار والمعتبرة المختلفة

ظاهر الا انه لا يخلو من اشكال من حيث ان الاخبار المعبرة الصحيحة بين مطلق في عدم التبرص ولا شيء من عادات النساء وترك اصلا وبين مقتد
 بثلاثة اشهر وهو مخالف للغالب من عادات النساء وايضا فليس في هذه الاخبار سؤال عن واعتبر خصوصية حتى يتوجه عليها على كنه تلك المرأة معاً
 تلك العادة ولا يتما وقع السؤال في كل حديث من مطلق على بعد القاعدة الكلية فخلها على العادة المختلفة بعيد وحدث الشرا قريب الى الغالب
 الا انه ليس كالسابق في خروج السند وبالحجة في ظهور الاقوال من جهة النقل ما دل على تلك اشهر لصحة روايته وحل الاحاد والمطلقة المشاركة
 لغير جهة السند عليه جميعا بين المطلق والمقيد وهو مع ذلك موافق للحكم بالتبرص للجمهور له الحال وهو المسترابة كما لم يمنع مع ان الغالب
 من حال الغائب عن زوجته ان يكون حالها مجهولاً وحالها ممكن في وقتها من مكانها فبغير معنى المسترابة وهذا هو الاقرب الى ان
 عادة المرأة وانتقالها بحسب من ظهر في كل وقت من تلك المقتضى كما في الحاضر لان حكم الغائب خضع حكمه شرعاً مانع اشكال الحاضر
 به لا يزيد عليه ومع المهر يجب ان يكون له ما ذكرناه وهو اختيار الشيخ في الدين في شرحه وهو ايضا جامع بين الاخبار مع زيادته في
 الاعتبار اذا قلنا ذلك فنقول اننا طلق الغائب زوجته فلا يخلو ان كان يظهرها بعد مضي مدة المعبرة او قبلها وعلى التقديرين
 ان يوافق فعلها كونهما جامعاً لشرايط في الواقع بان يكون قد حاضت بعد طهرها لمواقعة وطهرت فوقع الطلاق حال الطهر ولا يوافق
 بان تبين وقوعه في طهرها لمواقعة او جالته الحضيض او ستر الاستبراء وبان الحكم ينظم في مسائل الاولاد بطلانها من اعيان المدة المعبرة ثم نظر الموقعة
 بان كانت قد انتقلت من طهرها لمواقعة الى اخرها يصح الطلاق اجماعاً لا اجتماع الشرايط المعبرة في محض ظاهر وفي نفس الامر لاشارة ان
 يظهرها كذلك ولكن ظهر بعد ذلك كونها حاضراً حين الطلاق وهذا يصح الطلاق ايضا لان شرط صحة للغائب مراعات المدة المعبرة وقد
 حصل الحضيض هنا غير مانع لعدم العلم به وهو ما قد استثنى من موانع من طلاق الحائض بالنفس والقوى وفي رواية اخرى يصير
 قلت الرجل يطلق امرأته وهو غائب فيعلم انه يوم طلقها كانت حاملاً فماتت هذه الرواية انه لم يكن عالماً بالحضيض في
 الطلاق ثم علم لفظ العلم على الطلاق بالعلم بالمنية للتعقيب والخلات في هذه الصورة ايضا الثالثة الصورة جاهلها في ان تطلق بعد المدة
 المعبرة ولكن ظهر بعد ذلك كونها باقية في طهرها لمواقعة لم يتحقق منه الا الحضيض والى طهر وهو صحيح ايضا كالسابقة لغير ما ذكرنا
 وهو وقوعه على الوجه المعبر شرعاً وان الطلاق اذا حكم بصحة في حالة الحضيض بالنفس والاجماع بالحكم بصحة في حالة الطهر والى ما عرفت
 من ان شرط الطلاق وغیر الغائب مران وقوعه في طهرها لمواقعة فاذا اتفق وقوعه في حالة الطهر فالخلاف شرط
 واحد وكون الطهر غير طهر لمواقعة فاذا كان مختلفاً لشرايط في الغائب عجزها عن فعلها اولى بعدم المنع وربما قيل هنا بعد
 الوقوع لا نشأ شرط صحة وهو ستر الرحم للغائب بما هو مرعاة المدة المعبرة وهو حاصل في المانع وهو ظهور الخطأ في علم المانعة
 وقد تخلف فيها هو اولى بالحكم او ساو في المنع وكون الكثرة في الانتظار لمدة المقررة هو ستر الرحم غير لازم لانها تستنبط من مقتضى
 فلا يلزم اطلاقها وانما المنصوص من غيبا وانقضاء المدة المعبرة واستنبط منها الاكفان بنظر الانتقال من طهر الى اخر وكلها متحقق
 الرابعة ان يطلقاتها من اعيان المدة المعبرة وسير الاستبراء فلا كونهما حاضراً حال الطلاق او طهرها طهرها لمواقعة او غيرهما وهذا يصح
 الطلاق في كل واحد الوجه مقتضى هو ستر اوها المدة المعبرة التي يجبها في الشرايط وانتفاء المانع ان ليس في الاستبراء الملك
 وهو غير صالح للمانعة وكون انتقالها من طهرها لمواقعة الى اخر شرايط في جهة الطلاق محض بالحاضر واما الشرايط الغائب فهو من
 المدة المعبرة مع عدم العلم بكونها حاضراً حال الطلاق باقية في طهرها لمواقعة فتعني العلم بذلك حصل الشرط الخامسة ان يطلقاتها
 قبل مضي المدة المعبرة ولكن ظهر بعد الطلاق وقوعه في طهرها لمواقعة وفي جهة الطلاق وجهان من حصول شرط الصحة في نفس الامر
 وظهور الحال ومن عدم اجتماع الشرايط المعبرة في الطلاق حال نيقاعه المنقضى بطلانه ويمكن ان يجعل ظهور اجتماع الشرايط لقصد
 حينئذ في طلاق جميع ثم ظهر اجتماع شرايطه ولا يظهر الصحة السادسة ان يطلقاتها قبل الاستبراء وبين عدم الانتقال او ستر الاستبراء فيبطل
 الطلاق عند كل من اعتبر المدة لوجوب المنقضى للطلاق وهو عدم التبرص من المدة المعبرة وعدم اكتناف حصول ما يقتضيه الصحة بخلاف
 السابق السابقة لو طلقها قبل انقضاء المدة المعبرة وكل من اتفق له يخرج من الاعتماد عليه شرعاً بانها حاضرة بسبب نفي عادات في جهة الطلاق
 وجهان احدى عدمه وذكر انتفاء وها في طهرها لمواقعة وكونها حاضراً حاضراً اذ عديم الطهر المعبر في جهة الحضيض الطلاق لا شران الجميع في
 المنقضى للطلاق ووجه طلاقها بانها شرط بعد الطن محض المانع الثامنة لو كان الخرج في طهرها غير المواقعة مع طلاقها من غير تبرص
 ما لم يعلم كونهما حاضراً لا بشرط هذا العلم ان الظن بعدم الحضيض خلاف ما سبق والفرق ان شرط الصحة هنا مجرد وهو سترها بالانتقال من طهر

انما واما الحيز بعد ذلك مانع من صحة الطلاق ولا يثبت في الحكم بجهة الفعل لعدم انتفاء ما افترق بل يكفي عدم العلم بوجودها فانما ذلك
 فان شرط صحة الطلاق بطلان المنة المعتبة المشتهرة على العلم بانتفاءها من طهر الى اخر الطهر لاجال الحمل وضمان طهر من النفاس جاز طلاقها كما
 لو انفصلت من الحيز ويكون في الحكم بالنفاس طهر المستند الى عادتها وان كان عدلها مكنتها فكلنا في الحيز ومثلها لو كان حاضرا لم يثبت
 قبل الوضع فانه يكفي بنفسها في الاستبراء العائش لو وطئها حالها ثم غاب وطلق قبل مضي مدة ذلك فيها غالبا وينفسر بصدور الطلاق لا بد منها
 وانقضاء نفاسها ففي صحة الوجوه الماضيات والحكم فيها واحد واعلم ان طهر العلم ثم طهر نفاسها فانه كما قال الله انما لو انقضت من غيبته ما يعلم
 ان المراد بالعلم في هذه المواضع كلها معناه العالم وهو الاعتقاد الواجب الشامل للظن المستند الى عادتها في الحيز والطهر والحمل ومنه علم طهرها
 العلم ثم ظهور خلافه كما قال اما لو انقضت من غيبته ما يعلم انتفاضا من طهر الى اخر ثم طهر صحيح ولو انفق في الحيز ما يثبت الحيز المنقضي في الطهر
 الذي جاء معها فيه وعنده ببقوله على انه يمكن معلوما حال الطلاق وانما انفق بذلك في الواقع وان انكشف بعد الطلاق وقوله وكذا لو
 خرج في طهر لم يثبت فيه جاز طلاقها مطلقا اي سواء مضى من طهر العلم انتفاضا منها من ذلك الطهر الى اخره لا لكن بشرط ان لا يعلم انها لم تنقض
 كما يثبت عليها لان الحيز مانع مطلق لا يحل فقد بطل في مخرج من طهر العلم لم يثبت في الحيز فالحائض لا ينفصلنا بقوله مطلقا ذكرناه لادخل ما
 يثبت كونها مع العلم به وكذا لو زاد الادمان كونه ووجد به ولو كان عادتها ان ينفصل في كل اربعة اشهر فانه علمها اخذ من ان الحيز
 فان صح طلاق الغائب العلم بانتفاضا من طهر الى اخر بغير طهر فحق في هذه الصورة مضافا لا بعد الاشهر كما يغير مضافا الى العلم به
 ولو كانت تحيض فبما رتبته لك اذ يد ما ورد في المصنف من اعتبار مضي ثلثة اشهر ويقف في هذه المسئلة بساكن شرعية حرها في موضع اخر يرد
 متفرقة من اراد استقصاء البحث فيها فليراجعها **قوله لو لو كان حاضرا** وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حقيقتها من بطلان الغائب اقسام الملقن
 بالنسبة الى الحضور الغيبة وحكمها اربعة فحق حكم الغائب الحاضر الذي لا يمكن معرفته حالها وفي حكم الحاضر الغائب الذي يطعن على حالها
 بورد الاجازة عنه من يعتمد عليه في وقت الحاجة ويدل على حكمه من هو بمنزلة الغائب صحوة عبد الله بن الحجاج قال سالت ابا الحسن
 عن رجل تزوج امرأة سراها وها في منزل اهلها وقد اراد ان يطلقها وليس يصل اليها فيعلم طهرها انا طهرت ولا يعلم بطهرها ازا
 طهرت قال فقال هناك مثل الغائب عنه اهلها يطلقها بالاهلة والشهر فقلت ارايت ان كان يصل اليها الاحيان والاحيان لا يصل اليها فيعلم طهرها
 كيف يطلقها فقال اذا مضى شهر لا يصل اليها فيه يطلقها اذا نظر الى عزة الشهر الاخر بشهر الحديث وفي هذا الخبر لا يرفع على الاكتفاء في
 الغيبة شهر وهو صحيح السند اول بالحجة للقول من خبرنا حتى من ادريس للحاق غير الغائب به بحجة باصالة بقاء الزوجية وبان طهر عليه
 قياس وقد عرفت ان سندا الخبر الصحيح مع اشراكها في العلة وهو رفع الاصل ولا يخرج الى القياس **قوله ان تكون سبابة** فلو طهرها في
 طهرها فحقها بغير يقع طلاقا وقد تقدم ما يدل على اشتراط استبراء المرأة بالانفصال من الطهر الذي انقضا فيه المني في صحة الطلاق وان
 ذلك هو العلة التي امر الله تعالى بالطلاق لها في قوله فطلقوهن لعدتهن وعلى سقوط اعتبار ذلك في الاية والتي لم تبلغ الحيز والحامل بغيره
 حيز بطلانها على كل حال واما المتبرأة وهي التي من من حيز ولا يحض سو كان لعادتها من رضاع او مرض او خلق واطلق عليها اسم
 الاستبراء بغيره للنسب والافق يحصل مع انقطاع حقيقتها وهذا السن استبراء بالحل وقد لا يحصل ويدل على حكمها صحيحه اسمعيل بن سعد الاشعري
 قال سالت الرضا عن الاستبراء من الحيض كيف تطلق قال تطلق بالشهر وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله عن المرأة التي يتبرأ بها
 الى التي تحيض مثلها ولا يحض قد رافقها كيف يطلقها ثم سالت عن ثلثة اشهر ثم يطلقها ولا يلحق بالاستبراء من بعد الحيض في كل
 نزل من ثلثة اشهر فان تلك استبراء فيها بل هي من اقسام نوات الحيض يجلي استبراءها بحيث وان توقفت على ستة اشهر وازيد **قوله يعين**
 المطلقة بالنسبة على شرط في صحة الطلاق ام لا قد ذهب جماعة منهم الرضا والمفيد وابن ادریس والشيخ في احدى قوليه والمصنف في احدى
 والعلامة في احدى والشهيد في احدى وجماعة اخرى الى انتم اهل العلم بالقضاء لقوله فلا تنف باسها المني لئلا ينزل عنها او بالاشارة اليها الواقعة
 الاشد ان اودى كل الزوجية حيث لا غيرها او نية كقوله زوجي وله زوجتان ونوى واحدة معنية فلولم يعين لفظا ولا قصد اطلاقا لاصالة
 بقاء النكاح فلا يؤول الى الاسباب معلوم السببية لان الطلاق امر معين فلا بد له من علم معين وحيث لا محل الطلاق وقال الشيخ في المبسوط
 لا يشترط واختاره المصنف والعلة هنا والعلامة في كثير كسيرة الشهيد في الشرح لاصالة عدم الاشتراط وعلوم شرعية الطلاق ومحل البهم
 جاز ان يكون مبيها كما ان كل واحدة مخصوصة بزوج واحد فاحدهما ايضا زوجة فيصير طلاقها للعلم تقرب ذلك فلو كان له زوجتان او زوجات
 فقال زوجتي فالتجديت يؤول الى واحدة بعينها يؤمن بالثبوت على الفور لزوال الزوجية عنها وينبع من الاستماع بمبها الى ان يبين ولوا خرازم

ان الحق لها في ذلك فعليه بيان ان اذ لم يعلم من غيره ويحتمل الفرق بين البائن والرجعي لان الرجعية بمنزلة الرجعية وطا وطا بنية الرجوع
 والاخرى على المل وان ارسل اللفظ ولم يرد واحدة بعينها وتلتا بجملة قبل رجوع اليه بنية كالتأقية او يرفع بينهما ولم يتعلق باحدهما
 محصورهما فيكون تعلقه منوطا كاسلم وتفرقت المسئلان على الثاني مع اشتراكهما في دمج التعيين اليه في انه اذا بين في الاول
 فادعت الاخرى عليه انك عنيق سمعتا الدعوى حلفته فان نكل حلفت وطلتها بخلاف الثانية فان دعوى الاخرى غير مسموعة لاحدا
 وكانه طلق واحدة ابتداء او يشتركان استيفاء في وجوب الاتفاق عليها الا البيا ان التعيين وان كانت احدهما مطلقة لانهما محبوب ستان
 عنده حبس الزيجات والفقة واجبة لكل واحدة قبل الطلاق فيستعجب ان لا يثبت او غير فلا يشر والمعرف الى المطلقة لما ذكره
 فيتم في ان وقوع الطلاق فيها من وقت اللفظ واسمعت ولم يكن في من الاستدعاء بعينه في وقوعه من وقت التلفظ بالطلاق
 او من حيث التعيين وعما ان احدهما وهو قول الشيخ انه يقع من وقت التلفظ لانه جزم بالطلاق فلا يجوز تأخير الى ان المحل غير معين
 فيومر بالتعيين وان التعيين يقين المتاخترها للتكاح فيكون انذاك نكاح الاخرى باللفظ السابق فيها اذا اسلم على اكثر من اربع لم
 يبين من يختارها للتكاح كان انذاك نكاح الاخرى بالاسلام السابق والثاني انه من وقت التعيين ببيان منع او ايقاع
 او ارسال اللفظ المهم ايقاع طلاق او الزام طلاق في الدعوى ورجع العلامة في القواعد والتحريم الثاني ويشكل عليه الحكم بغيرها
 عليه قبل التعيين لعدم وقوع الطلاق على واحدة مع انفا تم عليه او فيها لو كانت واحدة بالآخر الثاني ويشكل عليه الحكم
 بغيرها قبل التعيين فلو ارادتها المطلقة بغير تعيين حكم الارث ولا سبيل الى ايقاع الطلاق بعد الموت وانما يتضح حكمه على الارث ولو
 وطى واحدة منهما قبل التعيين نظرنا ان كان قد قوى واحدة بعينها قبل المطلقة وقد تعينت بالنية المقترنة باللفظ لا ولو لم يكن
 بيان ذلك التعيين ويتبع المطلقة بالبيان فان عين الطلاق بالموطنة فعليه المدة ان كان الطلاق باننا والمهر يلزمها لانه المطلقة
 فان بين في غير الموطنة قبل فلو استعت الموطنة ان ارادها حلفت فان نكل وحلفت حكم بطلانها وعليه المهر واحدة للثبوت فان الطلاق
 ثبت بظاهر البين ولو لم ينو واحدة بعينها فهو كونه الوطى تعيينا رجعا ان احدهما الوطى بعين الاخرى بالطلاق لان الظاهر انهما
 طلاق من بعد لم وصار كوطى الجارية السبعة في زمن الحياء وانما يكون نسخا او اجازة والثاني انه لا يكون تعيينا كما لا يكون بياننا
 وان ملك التكاح لا يحصل بالفعل فلا يتداركها بالفعل بخلاف وطى الجارية السبعة في زمن الحياء وان ملك البين يحصل بالفعل
 ابتداء فحاز ان يتدارك بالفعل وبما هو الوجه ان على ان الطلاق يقع عند التلفظ او عند التعيين فعلى الاول الوطى تعيين لا على الثاني
 لانه الفعل لا يصلح مقام ثم ان جعلنا الوطى تعيينا للطلاق في الاخرى فلا مهر للموطنة ولا لا يطلبا لبين التعيين فان عين الطلاق في الموطنة
 وجب المهر ان قلنا بوقوع الطلاق عند التلفظ وان قلنا بوقوعه عند التعيين ففي وجوب المهر وجبان من انهما لم تكن مطلقة وقت
 ومن حصول المهر صلاحية التاثير من ثم جزم الوطى قبل التعيين هذا ما يتعلق بحكمه حال الحيوة والى الوطى الموت قبل البيان او التعيين
 لتبين حال المهر ان قلنا بوقوع الطلاق عند التلفظ لا الاشكال استحالة وقوعه بعد الموت ولو مات احداهما لم يتعين الطلاق
 للاخرى ويؤتى لمن تركه كل واحدنا وتركه المنيته منها لم يردج الى ان يبين او يعين فانما بين اربعين لم يرد من المطلقة
 ان كان الطلاق باننا سؤل قلنا ان الطلاق عند التلفظ او التعيين لانه ايقاع سابق وان كان الوقوع حينئذ مع احتمال على المعرف
 بالتعيين لم يتبينها وهو زعير وما الاخرى غيرت منها ثم ان كان قد توفي بعينه وبين فقال الورثة التي اردتها الطلاق ولا ارث لك فلهم
 تخليفه فان حلف فلذلك وان نكلوا طلق وجرم مبرئتها ايضا بالبيمين المردودة وان لم ينو بعينه وعين لم يتوجه عليه الورثة الاخرى
 دعوى لان البين يتعلق باختياره وينفرد على النزاع في الاول انه اذا اطلق ورثة الاخر التي عنها التكاح اخذ الجميع المهر ان كان بعد الدخول
 وان كان قبله اخذ نصفه والاخر وجبان من اخذ فلهم به وانما لم يكن بها مطلقة قبل الدخول بنوعه فلو كان بغيره
 التي عنها الطلاق وعرضهم استقل جميع المهر اذا كان قبل الدخول فلهم تخليفه وهم مقرون لهم بارت لا يدعيه نفسه في نصف المهر
 الحائز الثانية ان يموت الزوج قبل البيان او التعيين ففي قيام الوارث مقامه وجبان احدهما نعم كما يخالفه في سائر المحقق كالرابع
 وحق الشفعة وغيرهما وكما يقوم مقامه في استحقاق النسب والثاني المنع لان حقوق النكاح لا توارث ولا نكاح سقط وارث فلا
 يمكن الوارث منه كنسب باللعان والا فولى الفرق بين البيان والتعيين فيقبل في الاربع دعوى لهم العلم بالحال دون الثاني
 لان البيا اجبا وقد يعرف الوارث قبل الموت والتعيين اختيارا وشعيرة فلا يحل له الوارث فيه كما لم يسل الكافر على اكثر من اربع

ومات قبل الاحتياك فان لم يدع الوارث العلم فالأقوى الفرقة والعرف بثبوت الطلاق في المنع واشتباها فيتوجه الفرقة الاشكال
لخلاف الثاني لعدم وقوع الطلاق قبل التعيين على جهة سواء جعلنا ونوعه بعد اللفظ او بالتعيين فلا وجه للفرقة ان الاشكال
وفي التواضع حكم بالفرقة في الثانية ايضا وهو بعيد وما تنفرع على ذلك انه لم نقل بقبول مقامه او قال لا اعلم ولم نقل بالفرقة
وقد ميراث زوجة بينهما حتى يصطحا او يصطلم ورثتهما بعد موتها فان ما قبل موت الزوج وقف من تركتهما ميراث زوج وان توسط
موت من بينهما وقف من تركته الاولى ميراث زوج حتى يحصل الاصطلاح وان قلنا يقوم مقامه فان مات الزوج قبلها بعين الوارث كقبض
وان مات الزوجان ثم مات الزوج فان بين الوارث احدهما فلو دثر الاخرى خليفه ان لا يعلم ان موته طلق موته وان توسط
موت من بينهما وبين الوارث الطلاق في الاول جربا على قوله ولم يخلفه لانه يقرر على نفسه ويضربها وان بين الطلاق في الاخرى فلو وارث
الاولي تخلفه لا نرى عدم الشراكة في تركتهما خليفه ان لا يعلم ان موته طلقها والوارث الثانية تخلفه لا نرى عدم ميراث الزوج بخلاف
على الميت ان موته طلقها لان بين الاشياء يكون على الميت **قوله** ولو قال هذه طالق قال الشيخ رحمه الله يعين الطلاق من شاء وربما
قبل بالطلاق لعدم التعيين هذه المسئلة متفرقة على شرط التعيين المطلقة وعدمه فان اشترطناه بطلانها وسقط الحج وان جردناه
قال الشيخ يخير في تعيين من شاء منها كالقول لا حد يكما طالق لا شر كها في ايقاع الطلاق على واحدة منهما مبهمة وفيه نظر لان الثانية
لم يقع فيها طلاق بصيغة الشرعية ويوجب عطفها على الاول غير كاف في تشر بكمها معاني الصيغة وسبب استكمال المعنى في بعض
المسئلة لذلك ونحوه ان عدم عين الاول للطلاق طلق وان عين الثانية لم تطلق لما ذكرنا مما نيم ما ذكره بغير اشكال لوقال
هذه طالق وان هذه طالق فان نفي الخبر في بينهما شاء على القول بعدم اشراط التعيين **قوله** ولو قال هذه طالق وهذه طلق
الثانية ويعين من شاء من الاول والثانية انا قال هذه طالق وهذه وهذه ولم نشرط التعيين والتعيين في صحة طلاق العطفية
بما سية الصيغة في المطلق عليها نظر الى تشاركها في الحكم فلا يخلو ما ان يقصد بان الثانية العطف على الثانية او على الاولى وان بعد او على
المطلقة المبهمة وهي احدهما او سية الكلام وتعيين الكلام واحد منهما في الاول يخير بين الاول والاخرين بمعنى كونه ما قبلها وتساويها
تساويها وان الاول يطلق الاخرين وان اختار الثاني وقع عليها وبطل في الاولى خاصة وفي الثاني بالعكس بمعنى انه يصير الاولى الثانية
نما وان الثانية منها فان اختار الاولى للطلاق طلق الثانية سها وان اختار الثانية طلق خاصة وهذا القسم وان كان معراجا للفرقة
للمبعد بين المعطوف عليه والمفضل الا انهم قد يصر في الثالث وهو ان يقصد عطف الثانية على المطلقة بينهما فطلق الثانية فطلقا
وتخير معها احد الاخرين اما الاولى والثانية وهذا هو الذي قد قصر على نقله المصنف وان اطلق ولم يقصد احدهما والمصنف ان مسئلة
الكتاب ان الاشكال في باع العقد فقال الشيخ تكون الثانية معطوفة على احدهما اعني المطلقة لانه عدل من لفظ التاك الى العطف فلا
تشارك الثانية في التاك فيكون معطوفة على المبهمة قبل ويكون معطوفة على الثانية لانه لا ريب ولا خفاء وان ادريس والخليل من توخ
فعل يطلق الثانية لانهما معطوفة على المطلقة ويقع التردد بعين الاولى والثانية كما ذكرناه مع التفرع بذلك وعلى الثاني في الثانية
حكم الثانية ان طلق طلق لا فلا يكون التردد بعين الاولى وحدها بعين مجموع الثانية والثالثة فان مات قبل التعيين
وقلنا بقبول الفرقة مقام التعيين اخرج واختار كيفية الفرقة على القولين فعلى قول الشيخ من ان الثانية معطوفة على المطلقة
فالثالثة مطلقة ومطعنا ويقع بين الاولى والثانية تنكب لهما وقتان في كل واحدة اسم واحدة فابهما خرجت الطلاق الاولى بعين
الثانية والثالثة للزوجية وان خرج للطلاق الثانية تبعها الثالثة وقعت الاولى للزوجية وان شاء ان يكتب اسم الثانية مع الثانية
في وقعها لانهما مع اسم واحد واختار العلامة هنا قولنا ثالثا وهو انه مع عدم قصد تسمية الثانية محتملة للاسرين السابقين بثبوت الفرقة
حينئذ على ثلث روافع في احدهما اسم الاولى والثانية والثالثة وفي الثانية اسم الثانية ثم يخرج على الطلاق فان خرجت الاولى حكم
بطلانها وبقي الثانية على النكاح لكن يبقى الثانية محتملة لصاحبة كل منهما فحتاج الى اخرج رفعة اخرى يظهر بها اسم الثانية فان ظهرت
الرفعة التي فيها اسمها حكم بانها معطوفة على المطلقة فطلقت مع الاولى وان خرجت الرفعة التي فيها الثانية والثالثة حكم بعطفها عليها وهي
باقية على النكاح ولو خرج اولى رفعة الثانية والثالثة حكم بطلانها معا وبقي الاولى على النكاح ولم يفتقر الى اخرج غير هذا وان خرج اولا
رفعة الثانية حكم بطلانها وبقي الاشبهة بين الاولى والثانية فنخرج اخرى فان خرجت الاولى مع طلائها بقيت الثانية زوجة وان خرجت
رفعة الثانية والثالثة حكم بطلان الثانية ايضا وبقيت الاولى على النكاح وانما كتبت الثانية والثالثة في رفعة لانهما كلما طلق

الثانية والثالثة قطعاً لأنها إما معلومة عليها أو على المطلقة وكلها حاصل مع خروج الثانية للطلاق فلا تصور طلاقاً لثانيتها والثالثة
 لذلك ككتبت معها واستجوب مع ذلك أن يمنع مع الرقاع وقعة خالصة بسموها بالكسر تزيد الألبام في الرقاع في جميع صور الرقعة وأعلم
 أن الإشكال السابق في صحة طلاق الثانية أن هنا فيها وفي الثالثة لعدم تمام صيغتها المعبرة شرعاً والوجه عدم صحتها من ذلك مطلقاً
 وتوقف تقدير المسئلة على قوله أو هذه طالق ونحو ذلك **قوله** ولو نظر إلى زوجته وأجنبية فقال لهما طالق ثم قال أدوت الأجنبية
 قبل ولو كانت له زوجة وجارية كل منهما سعدى فقال سعدى طالق ثم توجه إلى زوجته وأجنبية فقال لهما طالق ثم قال أدوت الأجنبية
 باسم زوجته ولا وصف لها ولا إشارة بالطلاق إليها وفي الثانية صرح باسم زوجته وإن كان شركاً بينهما وبين غيرها اشتراكاً لفظياً بحيث
 يصلح الخطاب لكل واحدة إلا أن المشتركة لا تخلط على معنييه معاً بل على أحدهما ويتخصص بالقرينة وهي هنا موجودة في الزوجات والطلاق من
 شأنه أن يتعلق بالزوجة والاصل في قول المسلم حملها على الصحيح وذلك أنها يتم بالنظر إلى الزوجة ولو انصرف إلى الأجنبية كان
 لغو الخطاب أحدكما فإنه لكان لفظاً مستلزماً لغيرها في رادة الكل الصالح لها وزوجه ما أشار إليه المصنف من الظن أن التسمية أيضاً
 محتملة والاصل بقاء النكاح وهو خبر يقصد فيه الرجوع فيه لعدم الواجبة بالطلاق لغير الزوجة شرك بين العسيفتين وهذا هو الذي
 اختاره الشيخ في المبسوط والمشهور في الفرق فإن القائل أحد بكما لا يفهم أحدهم كلامه يخصص الزوجة بل بما يفهم الترتيب بينهما
 وبين الأجنبية بخلاف الثاني فإنه لا يبيد إلى الفهم من اللفظ المشترك الأزوجة وكان للثانية تخصيصاً لا يقبل منه إرادة غيرها
قوله ولو نظر إلى زوجته فقال طالق ثم توجه إلى الأجنبية فقال لهما طالق ثم توجه إلى زوجته فقال لهما طالق ثم توجه إلى الأجنبية فقال لهما طالق
 في نفسه وإن كان صالحاً للزوجة إلا أن العاروف عنها وفوعه بالصيغة الخاصة وهو الخطاب الذي لا يصلح للزوجة لعدم كونهما مخاطبة ولو
 فز من قصد زوجته دون مخاطبة صح وإن أتى بصيغة الخطاب كما سيأتي في المسئلة الثانية **قوله** ولو كان له زوجتان وطلب
 ونحوه فقال بأربعين فقال لك إن طالق لطف المتويزة ولو قصد المحببة قلنا إنها رديت قال الشيخ تطلق رديت وفيه
 إشكال لأنه وجه الطلاق إلى المحببة لعدم قصد ولا رديت التوجه الخطاب إلى غيرها إذا أتى إحدى زوجتيه لوجهها بالطلاق
 مقصد بعد نفاذها فاجابة غير المناداة فزاجها بالطلاق فإما أن يقصد الجميع علمه بأنها غير المناداة أولاً معاً أو يقصد به المناداة
 من غير قصد إلى المحبة مع علمه بأنها غيرهما أو لا معاً أو يقصد بالطلاق المحبة مقيدة بكونها المناداة لئلا ينفك عنها فعل الأول
 يقع الطلاق بالمحبة غير إشكال وكذا عمل الثاني بطابق لنية واللفظ في الثالث يقع بالمناداة غير إشكال ولا يقدح فيه صيغة الخطاب
 لأن مع علمه بكونها غير مائة غير إلى المحبة في الدهن وكذلك على الرابع لوجود المثني وانقضاء المانع أن ليس إلا اجابة تلك
 وهي غير صالح لها نية إذا الاعتبار بالقصد مع عدم مناداة اللفظ له وهو هنا كلفك رديتاً اعتدلتها منعها أنها لا تطلق من حيث
 أنه لم يرد بهب وهو إلى المحبة وقد وقع الطلاق على ما سأولها بقوله أنت طالق والمخاطبة غير مقصورة والأخرى غير مخاطبة وقد عرفت
 جهل بالخلاف في الخامس وهو قصد طلاق المحبة قلنا إنها المناداة فقال الشيخ تطلق المناداة لأنها هي المقصودة بالطلاق وقصد
 المحبة وقع على صيغة الخطاب غير مؤثرة مع غيبة المقصود لما مر وإن المناداة مقصورة بالصدان في الأول أقوى واستشكل المصنف
 ذلك من حيث أنه إنما قصد طلاق المحبة مقيدة بكونها المناداة فلم يتم شرط الطلاق إلى المحبة لعدم قصد ما ولا في المناداة لعدم توجه الخطاب إليها
 كما على خطاب الأجنبية طاناً أنها زوجة ولا نه لما قلنا إن المحبة هي المناداة بقصد ما بالطلاق بقصد أعضاء فقليل الملقط بغيره على المعنى
 لأن النية وقعت على هذه اللفظ لها والمناداة فهو وإن كانت متويزة إلا أنه قد وجب الثاني وهو تعيين النية إلى المحبة فنقصه لنية الأولى
 فيسقط الطلاق بها وبالمحبة إنما غير مقصورة بقصد غالب وقد ظهر جوازه من تعليل الطلاق **قوله** في الصيغة والاصل أن النكاح
 عصمة مستفادة من الشرع لا يقبل التقابل في آثار وما ذكره من الأصل إلى تعبد ما عدت يرجع إليها في معنى الطلاق المعبرة في إزالة
 النكاح لشدة ما يقع من الاختلاف في تعيينها واصل الأصل في ذلك أن النكاح بعد وقوعه وتحقق شرعاً يجب العمل بمقتضاه إلى أن
 تثبت الركن شرعاً فكل ما ادعى أن له اثر في إزالة قيد النكاح من التبع بعرض على نية الشرع فإن دل عليه دليل معتدل كونه
 من ذلك النكاح الحكم الذي قد ثبت استحبابه حكم له بالأزالة ما وقع الشك فيه يبقى النكاح معه على علم وقد ثبت بالنقض والاجماع
 أن قوله أنت طالق يشير إلى شخص معين صريح فيه وجوب لرفع النكاح فإما قوله أنت الطلاق أو طلاقاً فإنه كناية لا يردح لأنها مقصود
 والمصادر وغيره موصوفة للأعيان لأنها يستعمل فيها على سبيل التوسع والكتابات لا يستعملها إلا في الطلاق وإما قوله أنت من المطلقات

فانه اخبار لا انشاء لان نقل الاخبار الى الانشاء على خلاف الاصل فيقتصر منه على محل النسخ والموافق وهما متفقان هنا ومثلها انت مطلقه لكن
في هذه قال الشيخ في المسئلة انه يقع بها الطلاق مع النية وهو اعترف بكونها كناية لانه الصريح لا يتوقف على النية ويلزم القول في تحريمه من الكناية
ففيما ارى معناها كقولهم من المطلقات يقع التعيين بالاصدار لانها المبلغ وان كانت بما لا يهتم بعد لكونه باللفظ المبادا ارادوا المبالغة كماله
قال في عدل انه ابلغ من عادل ونحوه ورده المصنف بانه بعيد عن شبه الانشاء لانها اخبار يقع وقوع الطلاق فيها معنى كذا ذكرناه والاختلاف
غير الانشاء وفيه نظر لان المصنف على تكريره فيها سبق مرار وغيره يجعلون اللفظ الماضي اسبب بالانشاء قبل قد جعلوا في النكاح صريحا
في الانشاء فنال الذي عدل فيما بدأ اقولهم ان نقل الاخبار الى الانشاء على خلاف الاصل مسلم لكن مطالبوه بالفارق بين المتأخرين والراغبين
لجعلهم متفقين في تلك الموضع دون هذه فان جعلوا النص منه كماله ورد في المطلقات ما هو وسع كما مر ان جعلوا الاجماع والخلاف
في المتأخرين موجوب في حقيق كثيرة ثم تحصيل الشيخ الجواز ببعض الكتابات دون بعض ايضا ليس بالوجه ان لا يرفق بين انت مطلقه الذي
ادعى وقوعه بها وبين قوله من المطلقات يقع التعيين بالاصدار لان رواه شاذها في كونه كناية الا انه ابلغ وقد ذكر بعض العلماء انه
قوله ولو قال طلقت فلا تترى قال لا يقع فيه اشكال بئس من وقوعه عند سئل له هل طلقت من تلك تقول نعم بها اختلفوا في وقوع
الطلاق به قوله طلقت فلا تترى قال الشيخ لا يقع به لما تقدم من انه اخبار لا انشاء مع حكمه بانه لو قال انت مطلقه وقع مع النية فلا يكون
هناك لك بل هذه اشبه بما اتفق على وقوعه في باب العقود من وقوعها بلفظ الماضي كون وجب ويعتبر وغيرها مما جعلوه مرجحا
معناه ولعل ما هنا كذلك لان طلقت التي مجال من انشاء طلاقها الا ان من قوله هو طالق والمصنف رحمه الله استشكل القول بعدم وقوعه
بقوله طلقت فلا تترى بوجه اخر وهو ان الشيخ وغيره حكموا بوقوع الطلاق بقوله نعم عند سئل له هل طلقت امر تلك ووقوعه بدلك فرع وقوعه
بقوله طلقت فلا تترى لان قوله نعم تابع اللفظ السؤال وقضى لا عارقه على سبيل الانشاء فكما نرى قال طلقتا في ارفع باللفظ الراجح الى
شيء وهو من عدم وقوعه باللفظ الاصل الرجوع اليه وهو طلقها وقول المصنف بئس من وقوعه عند سئل له فيقتضي اخبارا وقوعه بذلك
وانه امر مرفوع عنه وسياتي حكمه به محصوره والاصل في وقوعه رواية السكوني عن الصادق عليه السلام في الرجل يقول له طلق
امر تلك فيقول نعم قال قد طلقها وانما يقع ان يقع من الاصل لصحة العقد وان جاز في الفرع كانه صريح في الانشاء في نظائره فلو عكس الحكم
كان او في الاصل لان الشيخ تبع النص كعادته وان ضعف مستند ومع ذلك كان يلزم الحكم في الفرع كما ذكره المصنف وما ذكرناه في علم ان الخلاف في
وقوعه انشاء كما يظهر من التحليل اما وقوعه ازاوا فلا يشتهر حيث لا بد للقرينة على ارادة الانشاء وان لم يسبق منه غيره ذلك ونظير العائد فيها
بلية وبين اسم نعم قال او غنابه الانشاء لزم ذلك شعرا وان جعلناه اقرب ان يشاء على الظاهر خاصة وكان حكم المقر بالنسبة الى نفس
الامر حيث لم يقع غيره ذلك كما لم يطلق **قوله** لا يقع الطلاق بالكناية الكناية في الطلاق هي اللفظة المعهدة للطلاق وغيره كالمفكر وان
ظلمه وبرية وبيان ونحو ذلك ويقابل الصريح وهو لا يعمل بظاهر غير الطلاق وهو عند العامة لفظ الطلاق والسراج والفراق وما اشق
منها والحق اعلى وقوعه بالكناية مع نية الطلاق والحق انها على عدم وقوعه مطلقا يعنى جميع الفاظ الكناية ولكن اختلفوا في كلمات مخصوصة
من جملتها وقد تقدم بعضها وسياتي منها بعض اخر والفرق بينها وبين غيرها لا يخلو كلف **قوله** لا يغير العربية مع القدة على التلطف
بالفاظ المحصورة هذا هو المشهور بين المتأخرين ومنهم من ادريس لان اللفظ العربي هو الواو في القرآن والمتكرر في لسان الله
والاصل عصبة الفرج واستحقاقه عند القدة ان ثبت المراد شرعا ونحوه بالشيخ الذي شرعوا في النهاية وجماعة الى الاجزاء بما ارادوا
قوله ان طالق من اللغات وان قد فعل العربية لان المقصود بالغات هو المعاني والفاظ وضعت للدلالة عليها وهو حاصل
باى لغة اتفق بان اشهر استعماله في معناها عند اهل تلك اللغات شرع العربية عند اهلها ولو رتبة حفص عن ابيه عن علي بن ابي طالب
لكل لسان فهو طلاق وهذه الرواية هي عمدة الشيخ مع ضعف مستندها لا ينادى كونه من دلالة اللغات على المعنى المعصوميات في غيره من العقود
ولا يفعلون به فظاهرهم انهم خرج صريح لا كناية يتوقف على النية وذهب بعض العامة الى انه كناية ولا اشكال في الاجتزاء بالنسبة جمع العزم
عن العربية **قوله** لا بالاشارة الامع العزم من المطلق يقع طلاق الاخرس بالاشارة الدالة على العزيمة الطلاق ما وقع بالقول لان ذلك
هو المعنى من الشارع فلا يكتفى بالفعل كاشارة من القار وعلى المطلق اجا على اصالة بقاء النكاح ولان عدله عن العيان الى الاشارة بوجههم
انه غير فائدة اليه وبعض من جوزه بالكناية جعل الاشارة للفا وكناية يقع بها مع النية لحصول انها هي التي تجوز ولو بعد النطق كلف
الاشارة ببركالاخر كما يقع بها جميع العقود والعبادات واللفظ لا يندفع الى الاشارة وبالطلاق او ابلغ او غيرهما مع لم يطل الصلح

على الاصح ويعتبر في محضه بانشاره ان يكون بهتم من غايته ويعرف ان اشارته ان لم يتفق معها على العموم ويعتبر في انشاها على ما مقامها لم ينطق
ولوعى في الاخرى المكتانية كانت كتابية من جهة الاشارة بل اقوى لانها اضبطت ودل على المراد ولا يعنى فيه مهمة الاشارة اليها بل يمكن ان يعنى
ان نوى به الطلاق وقد هما ارب او ليس على الاشارة حيث يمكن لما ذكرناه من فوقهما ويؤيد ذلك رواية ابو بصير قال سالت ابا عبد الله
عن الرجل يكون عنده المرأة وصفت ولا يتكلم قال اخر من قلت نعم قال فليعلم منه بعض الامور وكذا اصبحت لها قلت نعم اخرج ان يطلق
عنه وليمة قال لا ولكن يكتب ويشهد على ذلك قلت اصلها امر لا يكتب ولا يسمع كيف يظلمها قال بالذي يعرف من فعله مثل
ما ذكرته من كراهتها او بغضها واعتبر جاعته من الايجاب منهم القدر وقال فيه الفاء الفتناء على المرأة يريد انها قد حرت عليه
لرواية السكوني عن الصادق ثم قال طلاق الاخر من ان يكتب يقي مقنعها ورضعها على اسمها ثم يعق لها وكذا رواية ابو بصير عن الصادق
ومنه من خيره بين الاشارة وبين الفاء الفتناء ومنهم من جمع بينهما والحق الاكتفاء بالاشارة المهمة والفاء الفتناء مع انها من ذلك
من جهتها وضعف سند الرواية يمنع من جعلها اصلا مع افاة الفاء الفتناء اداة الطلاق يدخل في اداة الاشارة ويكون الرواية
شاهدا **قوله** وايضا الطلاق بالكتابة للحاضر القادر على اللفظ واختلاف في وقوعه من الغائب فذهب اكثر منهم الشيخ في الميضي
والطلاق مدعيه في الاجماع الى عدم ايضا على الاصل واستصحاب حكم الزوجة الى ان ثبت الميراث قلت لا بد جفته رجل كتب طلاقا
امرته او يعق غلامه ثم بدله فجاءه قال ليس في ذلك بطلاق ولا عناق حتى يتكلم به وذهب الشيخ في النهاية واتباعه الى وقوعه من الغائب
لصحته الى حصة الثمال قال سالت ابا عبد الله عن رجل قال لرجل كتب يا فلان الى امراتي طلاقا او اكتب الى عبيتي بغيره يكون
طلاقا ولا عناق حتى ينطق به اللسان او يخطه بيده وهو يريد به الطلاق او العناق ويكون ذلك طلاقا او عناق فقال لا يكون طلاقا
منه بالاهل والشهود ويكون غائبا عما اهل به واجب عليه على ما لا الاضطرار ويكون لفظه او للتفصيل لا للتميز وفيه نظر لان الرواية
صرحة في ان المطلق بقدر على التلفظ لانه قال اكتب يا فلان الى امراتي طلاقا فهاج ولا وجه له على حال الاضطرار لان من قدر على
نطقه على قوله هو المطلق ولا يمكن ان يعد بغيره طلاقا لان الشرايط معتبة في الكتابة كاللفظ ومع ذلك ففي هذه الرواية ترجيح على
صحة سندها وباللهامنية بالنسبة الى الغيبة وتلك المطلقة فيها غير ذكره من وقوع الطلاق لعدم النية بالكتابة ولعدم العلم بالغيبة
والخصم لا تاتيه في النية فصادرة محضه لان الخصم يدعى المرفق ويجمع عليه بالحجر الصحيح وهذا الفارق بين الكتابة واللفظ المشترك
في الغيبة بين الغائب والحاضر فكيف يدعى عدم تأثير الغيبة والخصم وبذلك انقطع الاستدلال الذي ادعوه وتثبت سبب الطلاق الى
دعوى ترجيح الاولى بما افقده الاصل والشبهة في العمل فغير ان الصحيح يقدم على المطلق والجمع بينهما واجب فلا يعارض ثم ان الطلاق
المدعى وقوعه بالكتابة يدعى عموم الطلاق والاصل فيه الصحة واما الشهرة فخالها في الترجيح وعدمه معلوم وما يؤيد الصحة ان المقتضى
بالعبارة الدالة ما في النص والكتابة اصلها بين كالكلام والانسان يعبر بها في نفسه بالكتابة كما يعبر بالعبارة نعم هي اقصر من
اللفظ وقرب الى الاحتمال ومن ثمها الحاضر لا ترجح الخصم لا حاجة الى الكتابة بخلاف الغيبة العادية الغائبة بها فيها واعلم ان على
القول بوقوعها بغير قصد لها الى الطلاق وحضور شاهدين ببيان الكتاب وهل يشترط وروية حال الكتابة ام يكفي وروية
لها بعد ما يقع حين يريانها وجان الاول لا يخلو من نوع لان الاستدلال بها قائم مقام اللفظ لا استدلالها وانما نفى النية بازاره
ولوشك فيها في الاصل مدعى الحج فتكون الكتابة كالكتابة ومن ثم ردوها الاصحاب مطلقا اطلاقا للقاء مع انهم نقضوا في موضع
كما ترى ولا فرق في الغائب بين البعيد بمسافة القصير وعنده مع احتمال ثبوت له الغائب عن المجلس لعدم الفسق والاقوى لغيبته
عنه وليكن الكتابة للكلام المعبر في هذه الطلاق كقوله فلا تطلق او بكت اليها انت طالق ولو علقه بشيء كقوله اني اذرت كتابك
طالق كعلقه باللفظ **قوله** ولو قال طلقه او بكت اليها انت طالق او اخطى باهلك او حرام او بكت او بكت لم يكن شيئا نوى الطلاق
اول نيه هذه الكلمات كلها كتابات على الطلاق وليست محجة فيه لاحتمالها لغيره فانتهى ان تكون فليته من شئ اخر غير النكاح
او بوجه كذلك الى اخره لانها لم يقع بها الطلاق عند اصحابنا فاللعانة اجمع حيث حكموا بوقوعه بجامع نيته واليه اشار
بقوله نوى الطلاق ولم ينوه اذ لا خلاف في انه لو لم ينوهها الطلاق لم يقع بلفظ العرج وهذه النية امر اخر غير قصد الذي
تقدم اعتبارها في الصيغة الصريحة لان المراد بالنية هنا قصد ان يقع الطلاق وهناك قصد لفظه لغناه وتحقيق الفرق انه لما كان
المعنى في اللفظ الصريح بهذا اكتفى بقصد اللفظ المعنى بمسافة الفلفظ في ذلك قصد وان لم يصرح بالقصد ولما حكم عليه به بوجه صالح

لفظه لغاه وتحقيق الفرق انه لما كان المعنى في اللفظ الصريح محققا كقوله بقصد اللفظ للمعنى بمعنى كونه الشلفظ قابلا للتعدد وان لم يصح بالتعدد
ولما حكم عليه به بوجه سماع لفظه وانما اخرجنا باسقاط العقد عن مثل الساهر والناظر اذا اوتعا لفظا مريحا فان لا يعيد به لعدم العقد الى
مدلوله بخلاف الكناية فان انفا ظاهرا لما كانت شريكة بين المقصودين وهما وصول الطلاق مثلا وبين عزم وهذا المقصد على خلافنا اصل لانه تخصيص
لفظ الشريك باحد معانيه فلا بد من العلم به والا لم يحكم عليه بالطلاق ولا غيره بخلاف الصريح فان الاصل فيه اذا وقع من العاقل الخالي عن الخلق
ان يكون قاصدا به مدلوله فهذا هو الفارق بين التقديرين فثبت به فان من من ان يقع الاشتباه على كثير واعلم انه قد دل على عدم الاكتفاء ببعض
هذه الفاظ العدة في الكناية حسنة محمد بن مسلم انه سأل با جعفر عن رجل قال لامرأته انت على حرام او بائنة او بريرة او خلية قال هذا
كلمة ليس بشئ ومعنى خلية وبريرة اي من الزوج ومعنى حرام اي خلت سبيلك كما يحل للبعير في الصحراء وزناها وبريرة وهو ما تقدم
من الظاهر ما رفع من العقد ثم كيف شاء والحق بكسر واو وفتح ثا لثمة وقيل عكسه اي الحق بنفسك لان طلقك وبائن اي مفارقة وحرام
الاستمتاع بها وبيرة اي مقلعة الوصلة وتكبر اليه حوزة الفراق الاكثر على انه لا يستعمل الا معربا باللام وقال الجوهرى نفرا لا افعله بيرة او
افعله بيرة لكل امر لا جعفر فيه ورفع على المقصد وبيرة اي تركه النكاح **قوله** ولو قال اعندي ويؤى بها الطلاق قيل يصح في القول
بوقوعه يقول اعندي اي عند الاستناد الى حسنة الخليل عن ابي عبد الله عن قال الطلاق ان يقول لها اعندي او يقول لها انت
طالق وحسنة محمد بن مسلم السابقة عن ابي جعفر فيها بعد قوله هذا ليس بشئ انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة بعد ما تقدم
حيثما قبل ان يجامعها انت طالق او اعندي في ذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين وروى الشيخ في المذهب عن علي بن الحسن
الطاطري قال الذي اجمع عليه في الطلاق ان يقول انت طالق او اعندي وذكر انه قال لمحمد بن ابي حمزة كيف يشهد على قوله اعندي
قال يقول الشاهد اعندي وانما خبره بان الاحتياط في شئ من الاعطال الحكم بما هو عليه من هذه الروايات وانفعها سند وكيف بالحسن
الذي ليس في طريقه خارج عن الصحيح سوى ابراهيم بن هاشم وهو من اجل الاحتياط واكثر الاعيان وجد غيره من احسن من ابى الحسن
ذلك ليس لها معارض في موافقا حتى يرجع عليها بشئ من وجوه المراجعات نعم نقل الشيخ عن الحسن بن سماع انه قال ليس الطلاق الا بالامرين
ابن بكير بن اعين ان يقول لها وهو ظاهر من غير ما تقدم اعني انت طالق وكل ما سوى ذلك فهو ملغ ولا يخفى عليك ان هذا الكلام لا يصلح
للمعاوضة صلا لانه من قول ابن بكير وماله معلوم والرواية الحسن بن سماع شيخ الواقفية ووجهه فان هذا من حديث سند عن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الخليل بن الثلثة الاول عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم ومن العجب عدول الشيخ رحمه الله عن مثل ذلك
مع تعلقه في وقوع الطلاق بقوله نعم في جواب السؤال برواية السكوني ووجهه بغير العربية برواية حفص عن ابيه وهما عاميانا كالكوف
ورؤيه هذه الاخبار والمعتبرة الاستناد واجبة جهر بغيره وبين كلام ابن سماعه فان من الشك في محل الاخبار على ان يكون قد تقدم قول الزوج
انت طالق ثم يقول اعندي قال لانه قوله لها اعندي ليس له معنى لان لها ان تقول من اي شئ اعندي فلا بد ان يقول اعندي لان
قد طلقك فلا اعتبار بالطلاق عللا بهذا القول كالكاشف لها عن امة لو نها حكم الطلاق كما لموجب عملها ذلك من غير ان يتقدم لفظ الطلاق
لما كان به اعتبارا على قال ابن سماعه هذا اخر كلام الشيخ ولا يخفى عليك ما في الجمع والمحل لان مرجعه الى الطلاق ولا يقع الا بقوله انت طالق
معطوفا على اعندي ومعطوفا على اعندي ومعطوفا عليه وروى الطلاق بكل واحدة من الصيغتين مريحا وكيف يخص وقوعه باحد هما
وقوله انه لا معنى لقوله اعندي غير الشيخ لانه اذا جعل كناية عن الطلاق يكون ولا على انشاء الطلاق به فان قال له من اي شئ اعندي يقول
لها ان قول اعندي طلاق فاما ما فهمته من قوله اعندي فمضاهيها عنه لا يوجب ان لا يكون له معنى مع جعل الشارع معناه الطلاق
ويكون ذلك كقولها له بعد قوله انت طالق يقولها من اي طالق عن وثاق الجبوس في البيه او وثوق النكاح او غير ذلك وايضا نقول
في رواية محمد بن مسلم واعندي يربط بذلك الطلاق صريح في انه كناية من حيث انه قيد ويقع الطلاق به بإرادة الطلاق ولم يفيد ذلك
في قوله انت طالق لانه لفظ صريح وهذا شأن الكنايات عند من يوقع لها الطلاق فان شرط فيه النية دون الصريح ولا يقال انه
يمكن حمله على النية صلا لانه من جميع العامة ان في الجزاء بينا في ذلك وهو قوله انه لا يقع الطلاق بقوله انت حرام او بائنة او بيرة
او بيلة او خلية فان الطلاق يقع عند الخلق بجمع ذلك مع النية فلا يمكن حله في حق النية مع ساقاة انه لها نعم يمكن ان يقال ان
حكمه بوقوع الطلاق بقوله اعندي مع النية وهو كناية قطعاً يدل على وقوعه بغير الكنايات التي هي ارفع معنى من قوله اعندي
مثل قوله انت مطلقة او طلقك او طلقك او سرمتك او سرمتك او فارقك او من المراجعات او من المرافعات

الى غير ذلك من الكنايات التي هي موضع دلالة على النكاح من قوله اعتدى بل قبل ان الفراق والسر والاشق منها ومن الطلاق صريح
 لكننا نورد هنا في القرآن من اراء هذا الطلاق كقول تعالى وسره من سراها جديلا او سره باحسان او فاقوه من هجر وقت
 يتفرقا بغنا سر كلا من سبعة فوقع الطلاق بقوله اعتدى يدل بمفهوم المرافقة على وقوعه بجميع هذه الالفاظ وما في معناها
 تبقى الكنايات التي لا تدخل في مفهوم المرافقة على وقوعه بجميع هذه الالفاظ بل ما سار به بقوله اعتدى او الحق سورة لعدم الدليل
 ومنها قوله في الخبر خلت بريرة ونسيت وتبلى وخبرها وحيث يكون قد علمنا جميع الاخبار المعينة مؤيداً لعموم الايات والاحكام والدلالة
 على الطلاق من غير تشديد بصيغة ولا يضرنا مفهوم الحصر في قوله انما الطلاق ان يقول انت طالق بجميع احدهما ان الحصر في الصيغة
 بغير انما الطلاق وفي غير ما يطرق لا التزام فلا منافاة والاشارة الى مكان حله على وجه التأكيد بقرينة قوله في رواية الهلبي الطلاق ان
 يقول لها من غير ازالة الحصر لا يرد على هذا أصل المتبادر على غيره لان ذلك غير مطرد كما هو محقق في محله وقد وقع استعجالها في الكلام
 الفصح مجرد عن الحصر تقدم مثله في اخبار ولو قيل هذا القول كان في غاية القوة ويقوم انه خلافا للاجماع قد تكلمنا عليه غير مرة
قوله ولو خيرا من هذا الطلاق فان اختارته او سكنت ولو لحظة فلا حكم له انقوله علماء الاسلام ممن عدل اصحاب على جواز نفقته
 الزوج اسر الطلاق الى المرأة ونحوها في نفسها ناريا به الطلاق ووقع الطلاق لو اختارت نفسها وتكون عنك بمنزلة نكاحها في
 الطلاق وجعل الخيرية كناية عن عدم ملكها لنفسها والاصل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين ساء له من المقام معه وبين مفارقة لما نزل قوله
 نعم يا ايها النبي قل لان ذاك الاتية التي بعد ما رايها الامم فاختلغوا فذهب جماعة عنهم ابو الحنفية وابن ابي عمير والسيد المرتضى
 وظاهر ابن بابويه الى وقوعه بها ايضا اذا اختارت نفسها بعد حين لها على الفور مع اجتماع شرط الطلاق من الاستبراء وسماع
 الشاهدين ذلك وغيره ونحوه لاكثر منهم الشيخ والمتأخرون الى عدم وقوعه بذلك ويظهر من المصنف التردد فيه ان لم يكن مثله
 الى الاول لانه نسب الحكم بعد محبة الى اكثر ساكنة عليه ووجه الخلاف اختلاف الروايات الدالة على القولين الا ان اكثرها وانحاز
 سند ما دل على وقوعه او في الشيخ في الهند بنبهنا سنة اخبار اكثرها من الموثق فيها الحسن والعجم وذكر انه ذكر طرس فاسم الامم
 الدالة على الوقوع به فيها هي حمران قال سمعت ابا جعفر يقول الخبر بغير من ساعته من غير طلاق ولا ميراث بينهم لان العقد
 بان من ساعته كان ذلك منها ومن الزوج موثقة محمد بن مسلم وزائدة عماد هاشم قال لا جازا والاس طرس من غير جماع بشبهة
 ورواية وزادة عن ابي جعفر قال قلت له رجل خيل لمرأته فقال ما لخيرها ما رايها في مجلسها فانفقنا فلما خيرا لها الحديث
 ومجبة المانع اربع روايات بعضها ضعيف سند وبعضها موثق منها رواية العيص بن القاسم عن الصادق قال سألته عن رجل
 خيل لمرأته فاختارت نفسها بانه قال لا امانا هذا شيء كان لرسوله امر بذلك ففعل ولما اضررت نفسها لطلق وهو قول الامم
 نعم قل لا زواجك ان كنتن تودن الحيق الدنيا وزيتم انما تالين استعكسوا سرهم سراها جديلا ورواية محمد بن مسلم قال قلت
 لابي عبد الله ع من ابي سمعت اباك يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خيل لمرأته فاختارته اسره ورسوله فلم يسكن على طلاق ولما اضررت نفسها لطلق
 فقال ان هذا حديث كان بروية ابي عن عائشة وما للناس والحيا واما هذا شيء حصل اسره ورسوله به واجاب لما نقوه على لا جاز
 الدالة عن الوقوع بجماعا على التقية ولو نظر الى انها اكثر اوضاع سند واظهر دلالة كان اجود ووجه الاول وان في الثاني ان فيها
 العيص والحسن والموثق وليس فيها ضعف بخلاف اخبار المنع فان فيها الضعف والمرسل والمجهول واما الثالث فلان نفى البينة
 في الاول اهم من نفى الوقوع لجواز وقوعه وجبا فلا دلالة على نفيه فان حملت اخبار الوقوع على كونه رجعا لم يتعارض على تقدير
 ان يكون مكانة فكيف وحالها ما راي واما حمل العلامة في الخلف اخبار الوقوع على ما اذا اطلقت بعد الخبر فغير سديد لان ذلك
 يقتضي كونه مخيضا وكالته ومما لا يشترط فيه وقوعه في الجاسر على العقد وهو خلاف ما دل عليه تلك الاخبار وهذا نوعان لغرض
 ذلك فاعلم ان القائلين بوقوعه به اختلفوا في انه هل يقع طلاقا رجعا او بائنا فقال ابن ابي عمير يقع رجعا والرواية وزادة
 السابقة عن ابي جعفر ومضى انها قلت احكاما لدفع طلاق نفسها ثلثا قبل ان يفرقا في مجلسها قال لا يكون اكثر من واحد وهو
 اخر رجعا قبل ان يفرقا عنها فقد خسر رسول الله نساء فاختارته فكان ذلك طلاقا فقلت له لو اختارته الفرس من لبن قال فقال
 ما لك انك رسول الله لو خسر نفسك كان يسكنه وقيل يكون بائنا لرواية وزادة فها جماع قال لا اختارته نفسها فهي بطلقة بائنة
 فاطلب من الخطاب ورواية يزيد الكنايس عن ابي اقرع قال لا توث الخبر من زوجها شيئا في عدتها لان العدة قد انقضت فيما بينها وبين

ذوجها من ساعته لا رجعة له عليها ولا يراى ثبوتها وفصل من الحب فقال ان كان الخبير يعرض كان ما نكاحا لطلاق به والا كان وجعيا وفيه
 جمع بين الاخبار ويمكن الجمع بينهما على البائن على خبرين لا عدة لها كثيرا المدخل بها واليا سنة والرجوع على ما عده وجعيت ان الخبر جائز للجمع
 على القول به وبقي منه امور يتوقف عليها المخرج الاول مقتضى المخصوص ونشؤ المحي زينة ان الطلاق يحصل بقوله اخترت نفسي او اخترت نفسي
 او اخترت الفراق او الطلاق ان يخرج ذلك ما يدل على اذنية في الاكتفاء بقولها اخترت عني بقصد الطلاق وجعيت من ان كساية فيقع بالنية
 فاشركت في نية راعى من اختيار الفراق لطلاق قولها اخترت نفسي في حق فان فيها اشعا رابا لفراق وان احتمل غيره فكل كناية يقع بالنية
 وان قلنا بوقوعه حين صدقت في دعائها اذ اذية الفراق وان كنى بها الزوج لان ذلك لا يعلم الا من قبلها ولو قلنا ان اخترت الان لا يجزى
 فكما اختيار نفسها انما لا يصح لان لا يصح الامعاء وقته ويحتمل عدم وقوعه من ذلك لان الزوج من جهة الزواج وهي لا يصح الا الواحد فهو كما
 لو قالت اخترتك وفيه ان الكناية محتملة وانما يقيد مع النية والفرس كونهما حاصلة هنا والمفظة ظاهرة في اذية الفراق الثاني مقتضى الرواية
 اشترط وقوع الاختيار من المارة في المجلس ومغيرها انما في ابي عقيل فقال والحيا عندنا الرسول ثم ان يخرج الرجل امرأته ويجعل
 امرأها البها في اختيار نفسها او يختارها بشهادة شاهدين في قبل عدتها فان اختار نفسها في المجلس ففي ظليقة واحدة ومقتضى طلاقا فانه
 لا فرق بين طول المجلس وقصره ولا بين قول كلام اجنبي بين الخبر والاختيار وعنده ويشكل بان ان جعل بمنزلة عقد التملك لم يكن العرف
 بالمجلس بل بالمعاصرة وان جعل بمنزلة التوكيد لم يكن المجلس ايضا معتبرا بل بخبر مع التراضي ولكن مقتضى الرواية انه حكم بواسطة المجلس
 فيه اثر ويمكن ان يجعل كناية من اتصال بقولها بغير نصية لا اتصال العرف بالمجلس كناية عنه ولهذا صرح ابي الجند فقال واذا اراد
 الرجل ان يخرج امرأته اعترضها اشهر وكان على ظهر من غير جاع في مثل الحال التي لو اراد ان يطلقها فيه فلهما ثم خيرا فقال لها قد فرتك
 وجعلت امرأك اليه ويجب ان يكون ذلك بشهادتين فان اختارت نفسها من غير ان يشاع المحدث من قولها وفعل كان يمكنها ان يفعل
 صحيح اختيارها وان اختارت بعد فعلها ذلك لم يكن اختيارها ماصيا وهذا سبق على انه بمنزلة التملك فيعتبر فيه اتصال الكلام
 بالقول ويمكن الجمع بجعل المجلس غير تابع في الاتصال لمعتبر كما لا يقدح الفصل للقبول لنفسه والسعال وتقدم في النكاح ان الفصل
 بما يكون من سعلقات العقد لا يقدح وان في ذلك كونه اكنى بوقوع القبول في المجلس مما كان في الثالث موضع الخلاف ما لو
 جعل الخبر على الوجه المذكور عليه بلفظه بان يريد منها ان يخرج بلفظه او ادى عنها اما لو كان مراده من الخبر توكيدها في الطلاق
 ان شاءت كان ذلك جائزا بغير خلاف عند من جاز وكالاته المارة فيه لم يشترط المقارنة بين الإيجاب والقبول كونه من الوكالة او
 كان فرضا في اقباع بلفظه الطلاق المعلوم او اذاه والعلم لم يفرقوا بين قوله اختيارى نفسك وبين قوله طلقى نفسك في انه تملك
 للطلاق او توكيد فيه وانما يادى باختيارها الفراق بلفظه الطلاق ولفظه الاختيار وما ادى عن عاها بناء على ان جميع ذلك كناية
 عن الطلاق او طلاق صحيح وان يقع باسمه الرابع يشترط في هذا الخبر ان يشترط في الطلاق من اقبل المارة وسامع شاهدين نظمها
 غير ذلك وهل يكفي سماعها نطقها خاصة او يعتبر سماعها نطقها معا ظاهرا والرواية والفوى الاول وان كان الفراق يقع بجمع
 الاسمين فيعتبر سماعها من الشاهدين وينزل حينئذ منزلة الخلع حيث يقع البذل والكل اهت من جانبها وان اختلفا في كون
 الطلاق هتاس من جانبها ويحتمل الاكتفاء بسماع اختيارها لان الفراق انما حصل بغيره ولهذا لوردة ان اختارته لم يقع فتكون تلك
 بمنزلة الوكالة فيه الخاص بغير الرجوع في الخبر ما لم تختص مطلقا وهو الظاهر من رواية واذية اذية انما الحيا لها واسا في مجلسها ولانه
 ان كان تملكها فالرجوع فيه قبل القبول جائز وان كان توكيدا فكذلك بطريق اولي ومقتضى قول ان الحيا لها ما اذا ما في المجلس
 جلت فتش لكل منهما في المجلس وان وقع الخبر من كل منهما وهو يشكل من جانبها مطلقا ان لا اختيار لها في الطلاق مطلقا من جانبها
 لو كان باثنا الا انه الامر فيه اسهل لا مكان تخصيصه بالرجعي وهذا لا يبدى كونه المجلس كناية عن زمان الإيجاب والقبول عن خبر
 لها واختيارها ان انقضت لك فقد نفى المجلس الذي هو عبادته عنها فليس لها الاختيار وهو واضح السار وقال ابي الجند
 لو جعل الاختيار الى وقت بعينه واختلفت قبله جاز اختيارها وان اختارت بعده لم يجز وهذا القول يشكل على طلاقه باثنا الله
 اتصال اختيارها بقوله فلا يناسبه توقيته مبدئى بل لا يجوز ان تملك في توقيته مبدئى فيعبر عنه بغيره فليس في وقوع
 اختيارها او بعينه خارج الوقت المحدود سماعه الاتصال فلا يخلو من تكلف نعم من جعله توكيدا جاز توقيته مبدئى محض وممنوع من اختيارها
 بعد ما كماله في الطلاق في وقت معين وجوز تخارجها الى اخر المدة بخلاف ما اذا جعل تملكها **قوله** ولو قبل هل يملك فلا تنز

أوجهه وبمع ذلك روايات كثيرة منها صحیح جلیل بن وراج عن أحمد هاء أنه سأل عن الذي طلق في حال الطهر في مجلس ثلثا قال هي واحدة
 وصحیح الحلبي ومهر بن غفلة عن أبي عبد الله أنه قال الطلاق ثلثا في غير عدة إن كانت على طهر فواحدة وإن لم يكن على طهر فليس بشئ وفي معناها
 كثير ذهب لم يرض في القول الآخر وابن أبي عقيل وابن حمزة إلى الأول الصحیح إلى جبر بن الصادق قال من طلق ثلثا في مجلس فليس
 بشئ من خالف كتابا بل منه رواه الكتاب أنه فاجيب بالقول بموجبها فإنا نقول أنه الثلث ليس بشئ وهو لا ينافي وتوقع الواحدة قالها
 امرأه غير الثلث وحملها الشيخ على القول في الحقيقة غير بشئ ذكر الطلاق ابن عمر وقد كان طلق امرأته في الحبس ويؤيد صحیح الحلبي عن
 الصادق قال من طلق امرأته ثلثا في مجلس وهو جاهل فليس بشئ وقد ورد من سألته طلاق ابنه إذا طلق امرأته ثلثا وهو جاهل فليس بشئ والمطلقة
 يعلو على المقتد وأصح أيضا بانه المقسود بغير واقع والصلح للواقع غير مقصور لأن غير مريد للواحدة المقيدة بقيد الواحدة وأجيب عنه
 بان مقتد الثلث يستلزم قصد كل واحدة وأورد شيخنا الشهيد رحمه الله على الاستدلال بالروايات الأولى أن السؤال عن طلاق ثلثا
 في مجلس وهو علم من أن يكون لفظ الثلث أو لفظ كل واحدة مرق والشافعي لأن غير علم فلم يترك من رآه بتقدير عدم تعيينه إلا إذا
 يكون أعم من كل واحد والعام لا يستلزم الخاص وجوابه أن لها الاستدلال بعموم الشامل للمسلمين فإنه عن صنع العموم فينبغي أن يكون طلاق
 ثلثا من سلة وثلاثة الفاظ وقد حكم على هذا العام بوقوع واحدة فينبغي أن يكون موضع النزاع كما هو شأن كل عام وعدم استلزام
 الخاص من غير دلالة الحكم على العام الحكم على كل واحد من أفرادها علم قد وردت أخبار كثيرة بوقوع الثلث بكلمة واحدة كما يجب
 البينة العامة وفي طهرها ضعف ذلك لا سيما من هذا الأصحاب وروى عليه أبي حمزة عن أبي أيوب الخزاز قال كنت عند أبي عبد الله فجا رجل
 فسأله فقال رجل طلق امرأته ثلثا فقالت بآنت منه قال فذهب ثم جاء رجل آخر من أمهاتنا فقال رجل طلق امرأته ثلثا فقال غلط
 وجاء آخر فقال رجل طلق امرأته ثلثا فقال ليس بشئ ثم نظر إلى فقال هو ما ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى أن من طلق امرأته ثلثا
 حرمت عليه وإذا رأى من طلق امرأته ثلثا على السنة ثلثا وأما من طلق امرأته ثلثا وهو جاهل فإني لا أعلمه ورجل طلق امرأته
 على غير طهر فليس بشئ وفي هذا الخبر إشارة إلى الجمع بين الأخبار السابقة **قوله** ولو كان المطلق قالنا نعتق الثلث لزمته هكذا
 وردت المصنف عن أئمة الهدى وقد تقدم بعضها وروى إبراهيم بن محمد الهادي في الصحیح قال كتبت إلى أبي جعفر في بعض ما
 فاف في الجواب فخطبت فبنت ما ذكر من أن ثلثا من وجها فاصح لك ما يجب صلاحه فاما ما ذكرت من ضيعة طلاقها غير مرة فانظر
 يروحك الله فإن كان ممن يتولى أنا ويقول يقولنا فلا طلاق عليه لأنه لم يأت من أجله وإن كان ممن لا يتولى أنا ولا يقول يقولنا فإخلاء
 منه فإنه إنما يتولى لفراق يعينه وروى علي بن أبي حمزة أنه سأل أبا الحسن عن المطلقة على غير السنة أيتزوجها الرجل فقال الزموا
 ذلكما الزموا أنفسهم وتزوجوها فلا بأس بذلك وروى عبد الله بن علي بن عبد الله قال سألت عن الرجل يطلق امرأته ثلثا
 قال إن كان مستحقا للطلاق الزمته بذلك وغير ذلك من الأخبار ولا فرق في الحكم على الخائف بوقوع ما يعتقد من الطلاق بين
 الثلث وغيرهما مما لا يجزئ شرا نظر عندنا ووقع عندهم كتعليقه على الشرط ووقعه بغير شاهد ومع التعريف واليمين وبالكتاب مع السنة
 وغير ذلك من الأحكام التي يلزمها وظاهر الأصحاب الاتفاق على الحكم **قوله** ولو قال أنت طالق السنة صح إن كانت طاهرا لم
 لما كان الطلاق البديعي لا يقع عندنا كان نفس الطلاق في وقوعه التفسير بالطلاق الفاسد فكانت قال أنت طالق وبلغوا الضميمة
 والوجه ما قاله المصنف من البطلان لأن هذا اللفظ صريح بأنه لا يريد بطلان الإلزام فلا يمكن الطلاق المجرد عن الضميمة مرادوا
 إلا المراد أن يقال بطلان وتسلم القول في كل ضميمة منافية للضميمة مقسلة باللفظ كقولنا طلاقا مجزا وناسدا ونحو ذلك وهو قول أفتاب والشيخ
 في موضع آخر من الخلاف والفرق بين قوله البديعة وقوله ثلثا مع اشتراكهما في البديعة أن البديعة في الثلث لاحقة للمأخر لا لكل واحد من أفرادها
 ومن ثم نقول بعدم وقوع الثلث البديعية وإن قالوا واحدة لأنها ليست بديعة فإلا أنت طالق البديعة فإن الحكم هنا على طلاق واحدة صفة
 للبطلان فلم يبق للصحة محل والعامة لما حكوا صحة الطلاق البديعي مع أنهم لم يكن هذه الضميمة عندهم منافية للصحة فيقع صحها عقدا لها
 كانت المرأة على أن يكون طلاقا بديعة كما كانت معاشرة الطلاق في الحال ولا توقف على إصفاها ولا على التعليق عندهم وببغني
 بتقدير البطلان عندنا يكون المعلق بما لا يحكم فليكن عالما ببطلان الطلاق البديعي لم يبطل مطلقا بل ينظر إن أراد به المخرج وقع
 في الحال وإن أراد المعلق على وصف البديعة بل معلق لأن المعلق لا يشرط في الحكم ببطلان العلم به بخلاف وصف البديعة **قوله** إذا قال أنت
 طالق في هذه الساعة إن كان الطلاق يقع بك قال الشيخ رحمه الله لا يصح لتعليقه على الشرط وهو جرح لأن كان المطلق وجوب البطلان الذي حكم

الشيخ انظر الى صورة الشرط فان الاصحاب لما حكموا بطلان الطلاق المعلق على الشرط مثل ذلك ما كان مشتملا عليه ولا يشتهر في ان قوله ان كان
 الطلاق يقع بكسر ط لغيره وعرفنا فدخل في العموم وروى المصنف بان التعليق على الشرط باطل لا من حيث اشتماله على الشرط مطلقا بل من حيث
 عدم تحققه وايضا عرف في الحال والتحيز لا يشترط فيه مطلق الشرط بل الشرط الذي لا يعلم وتوقعه حال الطلاق فاننا علم انها حال الطلاق في جاز
 لشرائط صحة من القلوس الحيف وكذا في ظهر لم يقر بها فيه فقد علم فصل احيتها لوقوع الطلاق بها فاذا اعلقت على امر يعلم حصوله حال
 الطلاق فلا يشترط في ذلك تحيزه بل ان الوجوب حالها وكذا القول في شرط يعلم وتوقعه حاله كقولنا ان كان اليوم الجمعة فانت طالق
 وهو عالم بان الجمعة فان الطلاق يقع لان الشرط صحيح في نوع الوصف فكانا انت طالق في هذا الوقت الذي يقع فيه الطلاق بل
 وقوله ان كان اليوم الجمعة في وقت طالق في هذا اليوم الذي يقع الطلاق فيه وذلك مناف **قوله** لو قال انت طالق عدل
 طلاقا واكلمه او احسنه وجبه عدم دفع الضمان الفاعل فيها لانه وصف الطلاق الصحيح بالعدل والكمال والحسن والقبول امر اعتباري
 فقد يعتبر المطلق كونه العرف على ثمة لست خلفها وعشرها ونحوه فيمنعه صفات اكمل من العدل والحسن وعينها بالنسبة الى
 وقد يصعب صفات القبول بالنسبة اليها وقد يصعب تجميع لشرائط المعية فيه على وجه كمال بالاكملية او بعدم اخذه شيء منها وعدم
 منافاتها او منافاة اهله او بواسطة تامة مثل نظم نصفه بالاحسنية ومكره لك ان يصعب بالا فحينئذ من حيث انه لم يبق فيه شبهة
 او بهما من ذلك او لغير ذلك من الاعتبارات التي لا تنافي معها فيتم الطلاق بقوله انت طالق ولا يضر الضمان والعامة نزولها
 الحسن على طلاق السنة والوصف الصحيح على طلاق البقرة وجعله كالتوق ان انت طالق السنة واللبدة فيقع فيها لكن بشرط كونها
 سالمة لذلك الطلاق وقتا وقاعه والا كان معلقا على حصول الوصف ولو من غير طلاق ذلك فقد واما قوله ملائكة والدينا والبيت
 والصالح فان ذلك كله يقع على وجه المساواة والتحيز في فقيه شأنه وان كان الطلاق ليس بحجم بشكل يشغل المكان ويميل فلا
 يكون منافيا وقد ينقدح في هذا الاخير المساواة لانه وصف الطلاق بوصف لا يمكن حصوله للطلاق لانه لا يقبله فيكون وصفا شيا
 لصحة كقوله طلاقا انما اريد عيا وضعيف بالفرق بين الوصف المطلق والوصف المجامع لغيره على وجه المساواة في جاز
 وذلك غير قاطع في صلته ولو قال ايضا فلان فان عن الشرط بطل وان عن الغرض لم يطل وكذا الوقت ان دخلت الدار بكسر
 الهزة لم يصح ان قال انت طالق لوصف فلان فظاهر التعليق بوضاه الى ان علمه طلاقا كونه وصفا لفلان ومع ذلك يحتمل ان
 يكون شرطه الى ان وفيه ان فصل الاول وقع الطلاق لانه يحتمل ان يبايع عليه رضا فلان فلا يقدح الغيبة ان لا بد من
 باعته عليه من رضا فلان وعينه وضيمته البواشع غير منافية كره وان قصد التعليق لم يقع بناء على بطلان التعليق على الشرط
 ولا اشكال فيمنع الفصل ما اذا لم يعلم ما يقصد في حله على ايها وجهان من ظهوره في الغرض فيجعل عليه ومن الشك في وقوعه
 بشرط الاحتمال الصيغة الامر في فلا يقع الاول اظهر لوقال ان دخلت الدار فانت طالق بكسر الهزة من ان لم يصح لانه من وجوب
 التعليق على شرط فان فصحها لانه يكون تعليقا بتقديم اللام وان قصد رية هي وما بعدها في معنى قصد هذا الدخول والعلية لذلك
 كما في قوله نعم ان كان زاملا وبين ولا فرق بين كونه في ذلك سارا وقا وكذا با هذا ان عرف الفرق بين الامر وبين قصد ولولم يعرفه
 ففي حله على ايها وجهان واظهر هنا التعليق لان الظاهر قصد له وانه لا فرق بين ان ولو كان عارفا فاشبهه بقصد فالامر ان
 متكافيان **قوله** ولو قال انا انت طالق لم يصح لانه ليس محلا للطلاق الظاهر من دليل الكتاب والسنة ان المرأة محل الطلاق و
 النكاح قال تعالى فاذا طلقت النساء وان طلقتموهن من المطلقات ويرى بعض فيعتبر في صحة الطلاق تعليقه بحله فلو قال انا انت طالق
 لم يقع لانه خصص الطلاق بغير حله فمتنع الصف اليه وللعمامة في ذلك خلاف فذهب من وافقنا على ذلك منهم من جعله كناية فيقع
 مع نيته ووجهان بان النكاح يقوم بالزوجين جميعا ومن به فوام النكاح مجزا من الطلاق اليه من ما كره كالزوجة وبان الزوج كالزوجة
 وبانه معقود عليه في حقها ويضعف بانه لو كان كذلك لم يفتقر اضافة الطلاق اليه الى النسبة كاضافة الطلاق اليها وبانها لا تنافي
 من بدلت زوجها من افعه شيئا وانما المستحق الزوج **قوله** ولو قال انت طالق نصف طلعة او ربع طلعة او سدس طلعة لم يقع لا
 لم يقصد الطلعة ثم جبه عدم الوقوع ما اشار اليه المصنف من ان الطلاق لا يقع الا اذا كان تاما فاذا قصد بعضه سواء كان فبعثتك كصف
 طلعة او مبها كجزء منهم فلان لا يقع لانها لم يقصد الطلعة التي هي اقل ما يقع ويحصلها البيوتية وخالف في ذلك العامة فيكونوا يوجبون
 جميع الاجزاء فيكونه المراءى واما ما بالغه الضميمة او بطريق السرية الى الباقى ويضعف الاول بان الضميمة انما تلحق اذا لم تكن منافية لارادة

البعض بنا في المدخل على الكل والسرية تحكم **قوله** ولو قال انت طالق ثم قال اقول طاهر قبل منه طاهر ويرى في الباطن نيته ووجه القول
 كونه الغلط في مثل ذلك محتملا لقارب ووجه الكراهية والتقارب اليقين لا يعلم الا من قبله يرجع فيه الى الظاهر
 في الباطن نيته بمعنى انه لا يجعل له فيها بنية بين امر بقوله لا يعقد فيه ما عساه وان كنا في الظاهر يقبل ذلك منه ثم ان وافقة المرأة
 وسكنت فلا يمين عليه ولو كانت بتوقفت فقد تم قول له على المهر **قوله** ولو قال بك طالق او حلك طالق لم يقع في محل الطلاق
 ذات الزوجية واللفظ الطابو لها العدة او زوجة فلا تارة او اشيا كل ذلك واما الاجزاء فملاها بالاجاب الاضافي على انه لا يقع بتعليقه
 بها سواء كانت معينة كيدها وجلبها واسما او بهتة كصفها وظاهرهم عدم الفرق بين الخي، الحق الذي يعتبر به عن الحلية كالوجه
 وبغيره ولم يكن ذلك حكما ما اذا علق بحلية البيت لقول له بك وجهك وشخصك وجعلك مع انهم ذكروا خلافا في وقوع العقد
 بذلك بنا، على ان الغنوم عرفنا من الذات وان كانت للتحقيق العقد حكم اخر وينبغي ان يكون هناك كذا ثم يصر على الجمع كما سري
 العقد اليه بالضرر يجمع اشراكها في ذوال الملك بالبيع والكتاتير والمصنف فيه بالاشتمال على انهم **قوله** ولو قال انت طالق قبل
 طلقة او بعد ها او قبلها ارجعها لم يقع شيء وجوب البطلان في الجمع ان لم يقصد الطلاق مطلقا وانما قصد طلاقا توصيفا لكونه
 قبل او بعد اربع طلاقا اخر فلا يقع الموصوف لعدم صحة المقيد واللفظ واحد عندنا بل لا بد من تحلل الرجعة وغير الموصوف بذلك
 الطلقة الواحدة غير مقصورة لان الكلام مجزأ واحدة والافق وما اختاره المصنف من التفصيل وهو الصحيح مع قول له قبل طلقة او بعد ها
 او معها او عليها والبطلان مع قوله قبلها او بعد طلقة اما الاول فلا ان المقصد الى الاثنية يقتضي المقصد الى الواحدة فاذا بطلت
 الثانية لم يقصد غيرها يقع الاول لعدم المقضي له ان ليس الا توهم كونه لم يقصد الا الطلاق الموصوف بذلك وهو ممنوع بل لا هو قاصد
 الكل واحد منها فتقع الواحدة بقبوله انت طالق فتلحق الغيبة كما لو قال انت طالق ثلثا او اثنتي واما البطلان في الثاني فلا تارة
 في الطلقة المفسوخة وكونها بعد طلقة وان يكون قبلها طلقة ولم يقع ذلك فكان قد علق الطلاق المفسوخ على امر لم يقع ولا نريد
 طلاقا باطلا لان الطلاق المسبوق باخر هو طلاق المطلق من غير رجعة وهو باطل بخلاف شرطه ان يكون لم يكن على خلاف العادة حيث
 حكمه ابو قحافة واحدة مطلقا او بوقوع الاثنية ان كان مدغولا بها ان غير المدغول هاتين بالواحدة فلا يقبل الطلقة الاخرى سواء كان
 هو للرجعة والمغفرة بخلاف المدغول بها انها تقبل بعد مطلقا **قوله** ولو قال انت طالق نصف طلقة او ثلثة اثلاث طلقة في وجه
 ما اختاره الشيخ من عدم الوقوع مع تجزئته ان الطلاق امر واحد لا يقبل التجزئة فانما تلفظ بطلا ان تجزئ انك ان قصد الى طلاق غير صحيح
 فيكون الغيبة ساقطة كما لو قال نصف طلقة وقول المصنف انه يقع بقوله طالق ويلحق الغائب انما يتم ان كانت الغيبة غير مائة فغير
 اما المائة فغير المصنف قد افق على بطلان الطلاق لجأ غير مرة وكانه يدعي المناقاة بذلك من حيث ان نصف طلقة وثلثة اثلاث
 طلقة واحدة فلا يجعلها ساقطة لكن لا يخلو من اشكال لما ذكرناه من عدم قبول الطلاق لذلك وهذا بخلاف ما لو قال نصف
 طلقين ثمانية لا يقع وان قلنا بوقوعه بقوله نصف طلقة لان نصف الواحدة عبارة عن تمام بخلاف نصف الاثنية فانما من كونها واحدة
 او نصف كل واحدة منها فلا يكون اللفظ والاعلى اعادة طلقة كاملة ولو قيل بوقوعه بذلك ايضا معللا بما ذكره المع في الاول لتمام اللفظ
 بقوله انت طالق وتلحق الغيبة ان لم يتدفع لرفع المقصد لا يمكن وجهه انه انما ترفع الى الطلاق الكامل مع اعادة نصف كل واحدة من
 الاثنية اما مع صلاحية لذلك والواحد في ذلك وان كان يجب التحصيص للتحقق لا يدل عليه والاشا فغيره قولهم بان لو قال انت طالق
 نصف طلقة تقع واحدة اختلفوا في انه اذا قال نصف طلقين هل يقع واحدة او اثنتان فنظر المتأذكون انه من ان نصف الاثنية يجري
 واحدة من انه حقيقة نصف كل واحدة فيكون بمنزلة ما لو قال نصف طلقة ونصف طلقة فانه يقع اثنتان **قوله** قال الشيخ رحمه الله
 اذا قال اربع او ثقت يبتكر اربع طلاقات في وجهه ما ذهب اليه الشيخ ان ايقاع اربع طلاقات عليهم ولا يقضون قد اوقع على كل واحدة
 طلقة وقد وقع ذلك بصيغة الماضي الى الالة على انشاء كما ذكر في الكلام وغيره فيقع ولكن فيه عدول عن الصيغة المشبهة وهي قوله طالق
 والشيخ وان لم يلزم الصيغة الا انه وقت معهما في اوقعه كما عرفت فيما سلف والاصل في هذا ان الشيخ جرى في المبسوط مع الشافعية في
 فهمهم ومن جعلها ان لو قال لا اربع او ثقت يبتكر طلقة في اوقع بكل واحدة طلقة لان كل واحدة في نفسها اربع ويرى الى الباني
 وهم لا يلزمون لفظا خاصا في صيغة الطلاق قالوا لو قالوا لاهل ووقع يبتكر اربع طلاقات وقع بكل واحدة ايضا لانه يكون قد
 اوقع بكل واحدة طلاقا فاسا فوافهم الشيخ على هذا القسم نظر منهم الى المعية عند اوقع طلقة فانه فانهم في الاول ويقال الكلام بعده

من حيث الصيغة التي اختارها في قوله الطلاق بقوله انت مطلقة بالثاء ويقول نعم في جواب السؤال عن طلاقها وغير ذلك وليكن
هذا من العلم اقول منه دلالة والبق بصيغة الانشاء والمصنف لما ورد ذلك كله في غير ما ورد عليه النص فيقع المتفق عليه ان من مثله هنا
نعم لو وقع ذلك على وجه الاقرار حكم بطلاق الاربع **قوله** ولو قال انت طالق ثلثا الاثنا صحت واحدة ان نوى بالاول الطلاق بطل
الاستثناء لما كانت الثلث مرحلة انما يقع منها واحدة عند المعنى كان قوله انت طالق ثلثا موجبا للوقوع واحدة والفاء الباقى
فاظ عقبه بالاستثناء والمصنف يكتوب الاستثناء لا غيا كما في غيره من ضيع الاقارب ونحوها فتبقى الواحدة مجالها واولى منه بالصحة
ما لو قال ثلث الاثنتين او الواحدة ونحو ذلك على خلاف العامة القائلين بوقوع الثلث لولا الاستثناء فانهم يحكمون مع
الاستثناء بصحة ما لم يقع واحدة المقررة بطلان المستفاد وثبتت الثلث والباقي بعد الاستثناء غير المستفاد بقوله الاثنتين والثنتين
بقوله الواحدة وهكذا وقول المصنف ان نوى بالاول الطلاق لا حصة معينة لهذه المسئلة لان المقصد معتبر في جميع التصنع وليس هذه
كالكتابة المتفردة الى نية واحدة كما سبق بل هو من الالفاظ الصريحة نعم اعتبر القائلون بصحة الاستثناء ان يكون مقصد مقترنا بالاول
اللفظ فلو بدل الاستثناء بعد تمام المستثنى لم يبق الاستثناء لم يبق بعد لحق الطلاق فيلحق **قوله** ولو قال طالق غير
طالق فان نوى الرجعة في ان قال طالق غير طالق بغير فاء كان الطلاق رجعيًا وقصد الرجعة بقوله غير طالق وقلنا انكار الطلاق
رجعي مع الطلاق فالرجوع وان اراد النقص يجعل غير منزهة الا كان كالاستثناء المستفاد في بطلان النقص ونفع الواحدة وكذا لو
ما شئت لم نقل ان انكار الطلاق نفيد الرجعة وسيأتي الكلام فيه ولو قال طلقتك فها استثناء مستفاد في بطلان الاستثناء لا يستفاد منه
او يقع الطلقة بغير اشكال او لا يثبت في بطلان الاستثناء المستفاد بين بعد ايراد المستثنى منه وانما **قوله** ولو قال ربي طالق
ثم قال اردت نكح وهما رجعتان قبل وجه القول مع كون رجوعهما ثابتا ظاهر من الحكم بطلاق ربي ان المرجع في تعيين الطلقة
المقصود واسم كاشف عن ذلك فلهذا لا يعلم الا من قبله فيقول من اسم الخرافة كثيرا فكان دعواه الغلط في الاستثناء من لفظ
الرافعة ويرى في حقه من كطاهر وطالق وطاوت ونحوها وتبدل بكونها رجعتين لغير نكاح الوارد في مقصد جنسية وعطاف في تسميته رجعة
فانه لا يقبل لان ذلك خلاف الظاهر فان الأصل في الطلاق ان نوى احده الزوجة او غلق بها فذلك هو ارادة الاجبة غير سمعة **قوله**
ولو قال ربي طالق بل بجملة طلقنا جميعا لان كل واحدة منهما مقصورة في وجه الحكم بطلاقها وتوقع الصيغة تامة في المعطوف عليها والاول
معطوفة عليها فيقتضى اشراكها في الحكم المذكور بمعنى انه نفى وفي المعطوف على حكم المعطوف عليه الصيغة في غير حكم
المذكورة والمصنف استشكل ذلك انه من حيثان المعبر في الطلاق النطق بالصيغة تامة ولا يكفي بقدرها وان اكتفى به في
اثبات الحكم الذي لا يتوقف على صيغة محصورة بل على مجزء الدلالة على معناه ولا فرق في ذلك بين كون الثانية معطوفة
بالاول ونظر الى ان الاول يقتضى الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون قوله طالق في الاول لم يكن من قول في الثانية والاولى
توقفا الثانية على الصيغة التامة مطلقا لا اختص الطلاق بالاولى لوقوع ذلك على وجه الاقرار بطلاقها لانه ان طلاق المذكورة
او لا ثم رجع ستر كما اقر بطلاق الثانية فلا يقبل رجوعه عن الاولى ويؤخذ بالثاني كما لو قال له درهم بل ربي **قوله** لا بد
من حضور شاهدين سماع الاثنا سماع قال لها اشهدا ولم يقل وسماهما التلظ شطرح اجمع والاجماع على ان الشهادة
شرط في صحة الطلاق ويدل عليه ورا الاجماع قوله نعم بعد ذكر الطلاق واشهد لا دوى عدل سلك والاية وان كانت محتملة للشهاد
على الرجعة لقرنها الا ان الاحبار خفضه وروى محمد بن مسلم وزائدة في الحسن بن ابي جعفر ثم قال ان الطلاق لا يكون بغير شهود
ودروى ابو الصباح الكناني عن ابي عبد الله عن قال من طلق بغير شهود فليس بشئ وعن محمد بن مسلم قال قدم رجل الى امير المؤمنين
بالكوفة فقال اني طلقت امرأتي بعد ما ظهرت من حبيها فقبل ان اجابها فقال امير المؤمنين نعم اشهدت رجلين ودي عدل
كما امر الله فقال لا فقال ان هب فلان طلاقك ليس بشئ ولا اخبار في ذلك مستقيمة والمعبر بسماع الشاهدين لانشاء الطلاق
سواء في الاشهاد لالا ان الشهادة لا يشترط في وقوعها في نفسها عليها مع الشهود وفي حصة ابن ابي نصر قال سالت ابا الحسن عن
رجل كانت له امرأة ظهرت من حبيها فجاء الى الحاكم فقال لا تترط ان يقع عليها الطلاق ولم يقل اشهد وان نعم وشكروا
ابن جعفر في الحسن عنهما وكما تغير سماع الاثنا ان كان لفظا معين وزيتها اشارة الاخرى وكثيرة العاخر ان لفظا معين قوله نعم
واشهد ان الشامل للسمع والرواية وتغير المصنف بالسماع مبنى على الغالب مع وقوعه باللفظ **قوله** لا يقع بشاهد واحد ولو كان هكذا

ولا يشهدون فاسقين كما كان لكلام بالصحة وعلاقتا على الشاهد من العدلين كما صحت به النص من الكتاب والسنة لم يكن العدل الذي
كافيا ولا الفاسق من لغوات العدد المعترف في الأول والوصف في الثاني وهذا المعترف في العدالة لهما ظهورهما في كمال المعاصي والقيام
بالواجبات مع الايمان الخاص كما اعترف في غيره من الشهادتين ان يكون الاسلام وان اشق الايمان الخاص والعدالة بالمعنى المشهور
الاشهر الاول لان الظاهر من الاية اعتبار امر اخرج الاسلام لقوله ونرى عملكم فان الخطاب للمسلمين فيستفاد اعتبار اسلام
الشاهد من قوله منكم ويحق الوصف بالعدالة ظاهرا فلا بد من مراعاة الاية لا يتعين اعتبار العلم بما ذكره من الملكة للفرق
في الشهادة وغيره الجواز ان لا يقص لا يظهر بغيره ان لا يسطر بغير العدل والفاسق ولا يصح الحكم على المحرم بالفسق والى هذا ذهب جمع
من اصحابنا منهم ابن الحنفية والشيخ في احد قوليه واما المصنف وفي المأخرين فم على صلهم في العدالة المعترف في الشهادة والقول بالان
بالاكتفاء بينهما بالاسلام للشيخ في النهاية واما عندهم القليل لا يندى اربابا على الاصل في السلام العدالة او يخص من رواية احمد بن
ابى نصر ابن عظمى الحسن قال سالت ابا الحسن عن رجل طلق امرأته بعد ما غشيها بشهادة عدلين قال ليس هذا طلاقا فقلت جعلت
فدا لك كيف طلاق السنة قال يطلقها ان اظهرت من حقيها قبل ان يغشيها بشهادتين عدلين كما قال ابن عمر في كتابه فان
خالف ذلك يرد الى كتابه صريح فقلت له فان طلق على امر من غير جامع بشهادة امرأتين فقال لا يجوز شهادة النساء في الطلاق وقد
يجوز شهادة من في غيره في الدم اذا حضرته فقلت فاشهد رجلين فاصيب على الطلاق ليكون طلاقا فقال من ولد على المظنة واخرجت شهادته
على الطلاق بعد ان يعرف منه حيزا وهذه الرواية واضحة الاسناد والدلالة على الاكثاف بشهادة السلام في الطلاق ولا يرد في قوله بعد
ان يعرف منه حيزا في ذلك لان الجزم يعرف من المؤمن وغيره وهو مذكور في سياق الاثبات لا يقتضيه العم فلا ينافي مع معرفة الجزم بالان
اظهر من الشهادتين والصلوة والصيام وغيرهما من اركان الاسلام ان يعلم منه ما يخالف الاعضا والصغير اصدق معرفة الجزم منه وفي
الجزم قد يرد بأشراط شهادة عدلين ثم اكثافه بما ذكره فينبغي على العدالة في الاسلام فانما اضيف الى ذلك ان لا يظهر الفسق كان اولي
اذا تقدر ذلك فالمعترف بشهادة خارجين عن المطلق ومن ان التوكيد نائب الزوج في الحكم المطلق فلا بد من اثنتين كما
عنهما وفيه ان احدهما اعني الزوج والتوكيد خارج لان اللفظ لا يقوم بلشئنا بهما اعلم صحت شهادة الاخر وتيقن على الشهادة من اعتبار
عدالة الشاهد من ملكة التقوى والمروءة ان المعترف بها ظاهرا لا في نفس الامر لانه لا يطلع بطاق روح فلا يتقيد بضمها في نفس الامر بالشبهة
اليها حتى لا يصلح لاحدهما ان يزوج ان نظرا الى حصول شرط الطلاق وهو العدالة ظاهرا وجها وكذا لو علم الزوج نفسه مع ظهور عدل لهما في
الحكم بوقوع الطلاق بالنسبة اليه حتى يسقط عنه حقوق الزوجية ويسمى اخيرا الخامسة الوجهان والحكم بصحة ما لا يخلو من توقع قوله
ولو شهد احدهما بالانشاء ثم شهد الاخر به بانفوا له لم يقع الطلاق اما لو شهدوا بالانشاء لمكان سماع الشاهدين شرط في صحة الطلاق
كثير من الشروط المعترف فيمكن ان الاعتبار اجتماعهما في السماع على الانشاء الواحد فلو تعدد الانشاء وسمع كل واحدنا والى يقع فقد شرط
الصحة في كل منهما واولي بعلم الوقوع بالوسيع الانشاء شاهد واحد ثم اقرب عند خا ولم يسمع الانشاء شاهدين ثم اشهدا على الاقرار لان
الاقرار اجازة عما وقع سابقا فاذ لم يصح السابق فقد شرط علم بصدق الاقرار هذا اذا علم استناد الاقرار به الى ما وقع منه بغير شاهد
اما لو طلق الاقرار به وسمع وصحة الشهادة عليه وحكم بوقوع جميع الان الطلاق منزل على الصحيح سوا شاهد على اقراره الواحد شاهدان
او شهدا على اقراره في حقين لان صحة الاقرار لا يشترط فيها الانشاء بل بما المعترف بثبوته شرعا وهو يحصل مع تقديمه وشهادة كل واحد
الاقرارين لان مورد هما احدهما للآخر بغير من الحقيق ويدل على شرط سماع الشاهدين انشاء الطلاق الواحد حسنة احمد بن ابي
نصر قال سالت ابا الحسن عن رجل طلق امرأته على امر من غير جامع وشهدا لهما رجلان ثم مكث حتى ايام ثم اشهد اخر فقال انما امران
يشهدا اخر فقال انما امران يشهدا جميعا ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن اسمعيل بن بروج في الصحيح عن الرضا ع قال سالت عن
تقريب الشاهدين في الطلاق فقال نعم ولقد من اول الشاهدين وقال لا يجوز حتى يشهدا جميعا لان حمل على من بينهما في اراكم
الشهادة لا في كلهما جميعا ويؤيد قوله ولقد من اول الشاهدين انه لا يكون قد وقع بهما فاد اشهدا ولهما بوث كان الاقرار
بذلك وان تاخر في وث واحد فيكون ذلك استند وكا لما يتبين من خلاف في اول الكلام وهذا هو الظاهر وان اردت ان
لا يثبت حتى يشهدا جميعا بوقوعه من لان الطلاق لا يثبت الا بشاهدين **قوله** ولا يقبل شهادة النساء في الطلاق لا منفرات ولا
منضمات الى الرجال قد تقدم ما يدل على الاخبار وعلى شهادة النساء لا يقبل في الطلاق وانما يعتبر بشهادة عدلين وذكر بن بديل

عليه بقوله نعم واشهد وادعى عدل منكم فانه يدل على اعتقاد كونهما لانه حقيقة فيه ودخول الاناث بالتعبية على خلاف الأصل
والاخبار قد تثبت المراسن الاية وضعت لك والخلاف يحكم النساء في الشهادة **قوله** ولو طلق ولم يشهد ثم اشهد كان الاول
لعلو يقع حين الاشهاد ان اتي باللفظ المعبر في الانشاء المراد ان اتي باللفظ المعبر في الطلاق فاصلا به انشاء فلو قصد الاخبار لم
يوقع وان اتي باللفظ المعبر في الانشاء كقولهم اشهد ان فلانة طالق فاصلا الاشهاد لا الانشاء والماء موجع بين العبادتين القصد
مكون علم الشاهد به بما خبأه عنه وبانقلبت الدالة على احوالها والاصل في هذه المسئلة محكي احدى من قال سالته عن طلاق
فقال علم على كذا قال نعم يقول لا طلاق الا بالاشهاد فقال له وجب ان طلقها ولم يشهد ثم اشهد واعدت ذلك بايام فحق اعتقاد
من اليوم الذي اشهد فيه على الطلاق والمنصف وجهه انه بعد الوفاة بقوله ان اتي باللفظ المعبر في الانشاء وهو فيه حسن لان الوفاة
قاصرة عن قارة الحكم مطلقا **قوله** واللفظ يقع على البعثة والسنة فالبعثة تلك طلاق لما ستر بعد الدخول مع حضور الزوج مع ما
عينه دون المدة المشتركة وكذا النكاح او في طهر من جهات في المشهور في كلام الامام وغيرهم انقسام الطلاق الى السني والبدعي
والمراد بالبدعي المحرم ايقاعه الى البعثة وهو يقابل السنة النبوية والسني ما يجوز بنا المعنى الايم بنسبة الى السنة النبوية ويعبر عنه
بالسني على ما كان مع ذلك واجبا كطلاق المولى والظاهر انه مؤخر بعد المدة ان يقبل ان يطلق فالتطلاق واجب تحريم او محرم كالتطلاق
مع الشقاق وعدم رجاء الوفاة وان لم يكن عتيقة فحان بها افساد الفرائض لم تكرها كالتطلاق عند اليأس من الطلاق وسلامه الى ان
وروي ان قاله البعض لباحات الى منه نعم وقال في ايامه سالت زوجيا الطلاق من غير باس لم يوج واجبة الحنيفة والسني لم يثبت
ثلاثة احوالها الحضيض مع الدخول وحضور الزوج او حكمه وتكون المدة حائلا وفي معناه النكاح سريتها عدم استبرائها بطلانها بغير اذنها
فيه وهذا سبيل للتحريم عند جميع العلماء وثالثها طلاقها ان يدين واحدة بغير رجعة بين الطلقات اتم من ايقاعها بلفظ واحد او بغير
وتحريم هذا النوع من حينا ورائقنا ابو حنيفة ومالك في بدعته الجمع بين الطلقات بلفظ واحد وانفق الجموع على صحة الطلاق البتة
مع الاثم ولو انا على بطلانه الايمان اذ على الواحد ما نزع وقوم سرت بها يقع واحد اجماعا ومع وقوعه بلفظ واحد يقع واحد على ما سبقت
وحكم المنصف بطلان الجموع بغيره اما الاخرى بطلان يتعلق بالجموع من حيث هو مجموع لا بكل واحد من افراده لئلا ينافي حكمه بجمعة
الواحدة بما سبق واعلم ان حكمهم بطلان الطلاق البدعي لا يلزم تقسيم الطلاق الى السني لان سريته ان يكون الطلاق الصحيح
كما هو المستعمل في سائر الاحكام القديمة وما حين تقسيمها اليها عند العامة القائلين بجمعة بينهما ثم حصرهم الطلقات البدعي في الثلاثة
المذكورة مع الحكم ببطلانها فيفرض كون الطلقات الباطل اعم من البدعي فان طلق مرة لم يشهد عليه شاهدان ومن طلق بالكتابة وشه
ذلك خارج عن البعثة مع كونه باطلا ويقتضي ان يكون الطلاق ان يدين مرة سريته بدينه والرجعة من ثم الباطل لا من انقسام البعثة
وتخصيص البعثة بالثلاث المرسلات التي يزلها العامة وروى ما قدم منهم لان الطلاق الثاني المترتب بسبب بطلان الاول فيقتضي شرط وهو
تقليد بغير الرجوع وما كونه التلخيص بالصيغة محمدا فلا دليل عليه ويخرج التسوية بذلك او يثبت به باعتبار المشروعية
فيه جميع انقسام الحكم ببطلانها اجماعا والثلاثة في عبارة المصنف حيث افروها من فقهنا بدعية طلاق الحاضر يكونها
مدعى لا بهما الرجوع حاضرهما او غايبا ومن المدة المشتركة ولم ليد كواشرا طكوها حالها كما صنع فيها سبق في باب الحيض انقصر
على شرطين ايضا وهو جود من الشبهة التقييد بكونها حالها ايضا لا لغيره اجماعا حصيل الحاصل فلا يفتقر الى الاحتراز عنه ولكنه
في شرط الطلاق في اول الكتاب ذكره شرطان جري فيه على من صغيره فذلك كان ههنا اجوب **قوله** والسنة تنقسم
ثلاثة بابن ورجوع طلقات عدة جعل طلاق عدة فيما للرجوع من بعد ان طلاق عدة من طلبة انقسام الرجوع ولا خلاف فلا يجعلها
له يفتقر رجوعه عنه وكان الاول نفسه طلاق السنة الى بان رجوعه ثم يقيم الرجوع لطلاق عدة وغيره كما صنع في الرجوع وفي القول
قسم الطلاق الشرعي وهو طلاق السنة بالمعنى العام الى طلاق عدة وسنة بالمعنى الضيق المراد به ان يطلق على الشرط ثم يتركها حتى
تخرج من عدة سئل كانشا عدة رجعية ام بائنة ثم يزوجها بعد جديده وهذه العشرة وان لم تكن متداخلة الا انها غير حاضرة فان
الطلاق الشرعي اعم منها ثم بعد ذلك تنقسم الى البائن والرجوع على السري والحد في الحكم فيها واحد والتحقيق ان طلاقا لعدى من اقسام
الرجوع كما ذكرناه فلا يجعل قسمه له والطلاق السري بالمعنى الضيق بين كل واحد من البائن والرجوع عموم وحضوره وجب تحريم
البائن عنه بما ان لم يزوجها بعد العدة مع كونه بائنا ويختص السري عنه بما اذا كان رجعي فام يزوج بعد العدة ويتسار فان فيها اذا

رجعا ولم يرجع فيه الى ان انقضت العدة ثم تزوجا بعد ذلك فبطلت النكاح لان ما لا يرجع فيه ان يقيم الطلاق النكاح الى البائن والرجعي
 والتمتع حاضرة غير متداخلة ويقسم ايضا الى طلاق العدة وطلاق السنة بالمعنى الاخر غيرهما الا ان يعقربا عليها **قوله** فالباين
 بالابح للزوج بعد الرجعة وهو سنة في المعبر في الدخول الموجب للعدة والعقد والموجب للعقل وهو غيبته المستمرة وسند هاني
 قبل ارجوعه والمرد به لم يبلغ المحصر لا يمكن حبسها ومن نفق منها عمن التسع من اكلمتها يلزمها العدة وان لم تكن
 ممن تحيض عادة وتقييد المخالفة واختها بما لم ترجع في البذل فيقتضون عدتها فذلك بانه قد يكون رجعية فتبطل
 على البينونة ويترك البذل فيرجع في البذل فتبطل رجعية الى اخر العدة سواء رجع ام لا سواء علم برجوعها ام لا ان العدة
 الرجعية لا يشترط في تحققها علم الزوج بحج ان الرجعي بطل المعبر جاز وجو عرشها ونظم الفاتحة فيها للرجوع الى المخالعة بعد رجوعها
 وواقعها ثم طلقها على الشرائط فيكون الطلاق طلاق عدة وان كانت في الاصل بائنة فترتب عليه حكم الطلاق العدي وعلى هذا
 لا يصح ايضا تقسيم طلاق الرجعي الى العدي وغيره بسبب هذا الفرع الذي تبدلت عدته عن البينونة لان جعله رجعا عديا
 هو بعد رجوعها في البذل وقد صار بعد ذلك رجعا كما قرناه ولا خلاف في ان الرجوع المانع بعد رجوعها في البذل وطبقة
 هل يصير الطلاق طلاق عدة ام لا لما يكوناه من الوصفي الطرفين والاقوى ان يخرج طلاق عدة لا جتماع شرائط **قوله** والرجوع الذي
 للمطلق ما معناه فيه سواء لم يرجع الماردان الطلاق الرجعي ما كان قابلا للرجوع فيه شرعا وان لم يحصل الرجوع وذلك ما عدا الاقسام الستة
 وسنة طلاق المخالعة بعد رجوعها في البذل فيكون طلاقا تارة من اقسام البائن وتارة من اقسام الرجعي **قوله** واما طلاق العدة
 فهو ان يطلق على الشرائط ثم يراجعها فبطلت رجوعها من عدتها ويرجعها ثم يطلقها في غير طهر الواقعة في هذا هو القسم الثالث من اقسام الطلاق
 على ما اعتبره المصنف من التقسيم وذلك ذكره من اقسام الطلاق الرجعي ما يترتب عليه من الاحكام فيلحقه القامد وهو التحريم في التاسعة
 مؤبدا والاغتيا وبعد ثلث الحلالا جاعا وطهرا بغيره من الطلاق الرجعي في العدة والجماعة ثم الطلاق بعد ذلك في اي وقت
 شاء مما يصح فيه الطلاق وهذه الكيفية وردت الاخبار الكثيرة الصحيحة فيها صححة رواه عن ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على سنة
 او على طلاق العدة فليس بشئ لان قال واما الطلاق الذي قال انه يقع في طلقوه لعدته واحصول العدة فاذا اراد الرجل ان
 يطلق امراته طلاق العدة فليظن بطلان حتى يخرج من حبسها ثم يطلقها بطلقة من غير جامع وشهد شاهدان عدلين ويراجعها
 من موهب ذلك ان احب ارجعها يوم قبل ان تحيض وشهد على رجوعها ويولمها وتكون بعد ان تحيض الحيفنة الثالثة فاذا خرجت من حبسها
 طلقها الثالثة بغير جامع وشهد على ذلك فاذا فعل ذلك فقد بان منه ولا محل له حتى تنكح زوجا غيره **قوله** ولو طلقها قبل الواقعة
 صح ولم يكن للعدة لان شرط طلاق العدة الواقعة بعد الرجعة ولم يحصل فيكون طلاقا سنة بالمعنى الاخر **قوله** وكل امرأة استكملت الطلاق
 تلك حرت في هذا هو المعروف في المذهب وولت عليه اوله من الكتاب والسنة قال نعم فان طلقها يعني الثالثة فلا محل له حتى تنكح
 زوجا غيره وهو شامل بالطلاق طلاق العدة وغيره وفي بعض الاخبار ان طلاق السنة بالمعنى الاخر لا يحرم في الثالثة وهو شأن والمرد
 بقوله راجعها او تركها اي تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجا بعد ذلك فبطلت النكاح لان ما لا يرجع فيه ان يقيم الطلاق النكاح الى البائن والرجعي
 مسانقا ثم طلقها وتزوجها هذا هو الطلاق المعبر عنه بطلاق السنة بالمعنى الاخر وهو بطلان طلاق العدة في حريم الثالثة الى ان
 تنكح غيره ويقارن في ان هذا لا يحرم مؤبدا مطلقا اما الثاني فهو محل خلاف ولا يوجد ما ينافيه واما الاول فيدل عليه عموم قوله نعم
 فان طلقها فلا حتى تنكح زوجا غيره وخصوص رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالته عن طلاق السنة ازا اراد ان يطلق
 الرجل امراته ثم يدعيها ان كان قد دخل بها حتى تحيض ثم نظر فاذا طهرت طلقها واحدة بشهادة شاهد عدلين ثم نكحها حتى تغتسل ثلثة وثلاثين
 فاذا مضى ثلثة وثلاثين فقد بان منه بول واحدة وكان زوجا لها طهرا من الخطاب ان شاء تزوجية وان شاء لم يفعل فان تزوجا
 به رجعا بغيره كان عدله على ثنتين بائنتين وقد مضت الواحدة فان طلقها واحدة اخرى على طهر شهادة شاهد عدلين ثم نكحها تمضي اربعها
 من عزل راجعها فقد بان ثنتين بائنتين وبكك امرها وولت للأزواج وكان زوجا لها طهرا من الخطاب ان شاء تزوجية وان شاء
 لم يفعل فان تزوجا بغيره بغيره كان عدله على واحدة بائنة وقد مضت اثنتان فان اراد ان يطلقها طلاقا لا محل له حتى
 تنكح زوجا غيره تركها حتى انقضت عدتها وطهرت اشهد على طلاقها بطلقة واحدة ثم لا محل له حتى تنكح زوجا غيره وشهد بقوله ولا يلزم عدتها
 حتى ينفك في الثالثة على ابي اروي في شأن الاخبار عن عبد الله بن بكير عن زائدة قال سمعت ابا جعفر يقول الطلاق الذي يبيحه الله

يطلق الفقيه ويصير العدل بين المرأة والوطان يطلقها في استقبال العلم بشهادة شامدين وإرادة من العقب ثم يهلكها حتى تبقى ثلثة وثلاثون
 رات الدم في أول قطرة من الثلثة وهو من الفرو لا من الأخرى هو الأملها وقد بانث منه وهي ملك بنفسها فإن شادت فزوجته وحلت
 بلا زوج فإن فعل هذا ما تكرر مرة هدم ما قبله وحلت بلا زوج وإن راجعها قبل أن تملك نفسها ثم طلقها ثلث مرات يراجعها ويطلقها
 لم تحل له إلا بزوج وهذه الرواية مع شد وثقها وأنها راجعها بعد أن تملك نفسها ويحكم في المذهب لا يعتمد على رواية خصوصاً مع مخالفتها
 لغيرها بل للقرآن الكريم ومع ذلك ففيها قايح أخر وهو أن عدله كان يفتي بمصونها ورجع في أمرها فقال هذا ما روت أمير
 الرواية قال الشيخ ومن هذا حاله يرى أن يكون استند ذلك إلى ضرورة نزع لمن صبه الذي كان أنى به لما رأى أصحابنا لا يقولون بما
 يقولون برأيه أسنده إلى من رواه عن أبي جعفر ثم ليس عبد الله بن بكير خصوصاً لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدل على اعتقاد مذهب
 الحق إلى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو معروف من مذهبهم والغلط في ذلك أعظم من أسناده فتأدية لعقد لثمة إلى بعض أصحاب الأئمة
 وإن كان الأمر على ما قلناه لم نغض هذه الرواية على ما ذكر في غيرها من الجمع هذا القدر العظيم من الشيخ في عبد الله بن بكير أنه قال في
 كتابه لرجال ابن العصابة اجتمع على تصحيح أبي جعفر عنه وأقر بالثقة والثقة وكثير من علماء الرجال كذلك وهذا الخبر ما مع غيره
 به بكير لأن الشيخ في التهذيب رواه عن محمد بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمر بن دارة والجمع ثقات وكيف كان ففي الأثر
 عنه صحيح حقيق لما ذكرناه من شد وثقه وخالفته للثقة بل لسان علماء الإسلام وأعلم أن نزع المصنف وغيره الطلاق الستة بالمعنى
 الأصغر يقتضي اختصاصاً من بدلت العدة وإن تبدل العدة بالثانية والزوجية وفي كثير من الأخبار كالذي أسلفناه ما يدل على اختصاصه
 بالعدة الزوجية ثم لا يراجع فيها والوجه لوقوع أحكام لكل طلاق لا طهارة وقدر سواء كان ذلك لعدم العدة أم لكونها بائناً أم لكونها زوجية
 ولم يرجع فإنه لا يرجع به في التمسك من بدلت اختصاصاً من ذلك الحكم بطلاق العدة وأصحت عدم الرجوع في جميع ما ذكرناه وبقي للطلاق
 أقسام أخر خارج عن الأمرين ياتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى وقول المصنف إن شاء الله تعالى وأصحت جازاً لم يرجعها برأيه برئ ويحتمل
 جديده وأطلق عليه اسم المراجعة حيث لا يفرق بين الرجوع إلى النكاح الذي كان فعله سابقاً وإن لم يكن تلك المراجعة اصطلاحاً **قوله**
أو أطلق لها مل وراجعها جازاً يطلقها ثانياً لعدة أجمع اتفاق العلماء في جواز طلاق المرأة بشرائطها الموجب للمنفق
 واستنفاً للمانع من تركها واختلاف أصحابنا في جواز طلاقها ثانياً بسبب خلاف الروايات في ذلك فذهب المصنف وقت إلى المنع من الإعادة
 من غير ثلثة أشهر وفي ذلك طلاق العدة وغيره من مذهبنا لا يمنع من طلاق العدة إلا بعد شهر ولم يتعرض لغيره والشيخ أطلق جواز الطلاق
 للعدة وضع من طلاقها ثانياً للعدة أو بغيره وبقي المتأخر من جوازها مطلقاً كغيرها أما الأخبار ففي كثير منها أن
 طلاق الحامل واحدة من غير فرق بين طلاق العدة وغيره وفي بعضها التي عازاة على واحدة من غير فرق بين طلاق العدة وغيره وفي بعضها التي
 عازاة على واحدة وفي بعضها أخر التصريح بجواز تعدده ثلثاً ثم يرجع من كونه ثم تحلل الوطى وعده وفي رابع يجوز تعدده معرجاً
 بتحلل الوطى المفيد بكونه طلاقاً عده وفي خامس التي عازاة لثاني بعد الوطى إلى بمشهور وقد اختلفوا في طلاق الجمع بينهما فارجع
 حصص خيار الجواز بطلاق العدة نظراً إلى تصريح بعضها به وخصص ذلك البعض بوقوعه بعد شهر وبين الرواية التي روت
 على التي عنه قبله ولم يتبع طلاق الستة إلا أن معنوم اختصاص الجواز بطلاق العدة وأما الشيخ فجمع بينهما بجواز خيار التي عازاة
 عن واحد وبأن معناه على طلاق الستة وأخبار الجواز على طلاق العدة لتصريح بعضها به وفيه نظر لأن الأخبار الدالة على جواز طلاقها
 متعددة منها ما هو مطلق في جواز طلاق الأخبار الأخرى في التي كونه راجعة إلى عاود من الكاظم ثم بطون متعددة ومنه سقاية
 منها ما أتت عن الحاصل يطلقها ورجعها ثم يطلقها ثلثة ثم بين منه ولا خلاف حتى تنكح زوجها غيره فهذه شاملة لطلاق العدة وغيره بأن راجعها
 ثم يطلقها في غيرها وفيها دونها وكلاهما جازان عن العدى والسيب المعنى الأصغر منها ما هو مصرح بجواز تعدده مع كونه ليس بعداً
 ولا سيما لأن كونه راجعة إلى عاود أيضاً عند أيضاً أنه سأل عن رجل طلق امرأته وهو حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثلثة ثم
 يوم واحد بين منه قال نعم فهذه صريحة في جواز تعدد طلاقها للستة بالمعنى العام فكيف يجمع بينهما بالمنع منه مع أن الأخبار الدالة على
 كونه الطلاق عدلاً ليس فيه ما يدل على اختصاصه به بل يجوز فرضه كافي رواية زيد الكناسي قال سألت أبا جعفر عن طلاق الحامل
 فقال يطلقها واحدة للعدة بالشهر والشهر قلت فله أن يراجعها فقال نعم وهي امرأته قلت فإن راجعها وسها ثم أراد أن يطلقها
 تطلقه أخرى قال لا يطلقها حتى يمضي لها بعد أسبوعين قلت فإن طلقها ثلثة أشهر ثم راجعها واشهد على رجعتها واستأنفها

التعليقة الثالثة في شأنه على طلاقها لكل عدة شهرين بين منه كما تبين المطلقة على عدة التي لا تحل حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فاعلمها
قال ان تضع ما في بطنها ثم قد حلت الا نكاحا وانما كان عليه ان يقيد الجواز بكون الطلاق بعد شهر كما ذكره في هذه الرواية وهو يخرج منها
من غير هذا فلا يحصل بالجمع الذي ذكره الشيخ اعمال الاحبا وكلها لان هذا الخبر لا يوافق حمله وجميع ارباب الحديث اجمع لما ذكرناه ثم ليس في طلاق
بين مراده من الطلاق الشيء الذي بعده هل هو الشيء بالمعنى العام والخاص فان اراد الاول كما فهمه بعضهم فبيده ان ما ذكرنا من الروايات
مخرج يجوز المقعد الذي ليس بعدى وهو من بالمعنى العام فكيف يجمع بينهما بخلاف الذي عن الزائد على الشيء ايضا فالطلاق العدى
شيء لا يقع في طلاق النكاح منه فيسار له العدى وحمله على ان المراد به ما عدا العدى من اوقاره فلا نال الظاهر خلاف ما يقتضيه الجمع وان اراد
به الشيء بالمعنى الخاص كما فهمه من المتأخرين لان الظاهر من الاستعمال من الضمور فبيده ان اخبار الجواز شامل للعدى وغيره كما بيناه
والشيء بالمعنى الخاص لا يحصل بالحق والحاصل انه لا يصير كذلك الا بعد الوضع والعقد عليها ثانيا وحديثه لا يكون حاشا والكل في الطلاق الرابع
بالحاصل ثانيا ولا يمكن الحكم بغيره بالنسبة بمعنى ان ذلك من بطلانها وهو حاصل لا يرجعها الى ان تضع ثم يزوجها فتعبر حينئذ سببا عنه
النسبة لان شرفي نفسها في طلاق العدى والشيء يقابل شرفها على شرط ما فرضنا وهو ان الرجعة في العدة والوطى فيغير حينئذ الطلاق
السابق عدا او لا يصير الحان تضع ويجوز بعد العقد تغيير الطلاق الرابع فيها داملا سنيا وبعد الوضع لا يضر داملا ولا يظهر ان طلاق الحامل كذا
الا ان يقال ان يحد يد نكاحها بعد الوضع يكون كاشفا عن جعل الطلاق السابق سببا فيلحق به التبرؤ وهذا ايضا في عبارة العبد بل النساء
لان جزاها ان تاراد عليها وهو حاصل وهو رواية منصور والسقي عن ابى عبد الله عن الرجل يطلق امرأته وهو حليل قال يطلونها ثلاث فانه
لا يملك بعد ما يزوجها ان يطلونها قال لا حتى تضع فكيف يحل هذا الشيء على ما بعد الوضع مع انه حال الحلل لا يحكم بكنهه سنيا او عدايا حتى
يقال يتعلق به الشيء ولا بد من ان يضاف الى الطلاق العدى الذي لا ينفك لغيره لا يظهر بجزم الطلاق لا بالنسبة بل الرجوع في العدة والوطى فتوقع
الطلاق ما في ذلك من غير ان يحكم بغيره حال وقوعه وعدمه ولا دليل عليه بل هو دوى لان جواز الرجعة شرف على محنة فلو توقفت محنة
عليها واراد الحق الاعتراف عن هذه التكاليف التي لا يدل عليها دليل والرجوع الى حكم الاصل من جواز طلاق الحامل لغيرها مطلقا بشرطه
وعدم الانقطاع الى هذه الاخبار والضعيفة الاستناد المتناقضه الدلالة وما فيها من الصحيح ليس فيه ما ينافي الجواز او حله اخبار الشيء على الزائد
على الكراهة وجعله بغيره كمن غير ان يفرق بين كون الواقع طلاقا عدة او سنة بعينه وقد ظهر بذلك ان القول بجواز طلاقها مطلقا بان ذلك
ان القول بجواز طلاقها مطلقا هو الحق وانما ان قد ظهر ان القول بجواز طلاقها ثانيا لعدة وثاق في الجملة لان المتأخرين جوزوه مطلقا
والشيخ خص الجواز بكونه الحبيب يتدبر حتى يمر بعد شهر ما يباين اطلاق جوازه بعد ثلثة اشهر ويدل ذلك ظهر محتمرا او عاها المصنف
من جوزوه اجا عاوان كان بعضهم بشرطه في محنة شرطان لذلك لان ذلك لا ينافي في الحكم بجوازه ولهذا يظهر ان ما قيل من ان وعوى المصنف
الاجماع خصوصية بما بعد عشرين والصدوقين وابن الحنفية لانها مخالفة في جوازه لانك قد عرفت انها لا مخالفة في جوازه وانما
بشرطان في غير طلاقها كما لا يخفى **قوله** اذا طلق الحائل ثم راجعها فان وقعها وطلقها في طهر اخر صح اجا عاوان طلقها في طهر اخر
من غير عدة فيه روايتان في اعلم ان طلاق الحائل ثانيا لا يخفى اما ان يقع بعد المواقعة بعد المراجعة او قبلها والاول يتبع اجا عاوان
والثاني ان ما يقع في طهر اخر غير الطهر الذي طلقتها فيه او فيه وفي محنة الطلاق في كل منهما فلا انظرها بين الاحتياط الصحة والمستند
فيهما ما دل على وقوع الطلاق بالزوجة مطلقا في الكتاب والسنة الشامل لموضع النزاع لانه بعد الرجعة يفرز وجوب الرجوع المقتضى
للصحة وهو وقوع الطلاق من اهله في محلة فان محلة المرأة الطاهرة من الحيض المطلقة في طهر لم يفرزها فيه بجماع والاصل عدم اعتبار
امراخ وانتفاء المانع ان ليس الا عدم المواقعة بعد الرجعة يكون ذلك يحتاج الى دليل ويدل على الاول خصوصية محنة عبد
الحديد بن عواض ومحمد بن مسلم قال اسألت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته واشهد على الرجعة ولم يجمع ثم طلق في طهر اخر على السنة
انكبت السطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجمعها قال نعم اذا طهرها على الرجعة ولم يجمعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
طلقتها على طهر يشاهد في يقع عليها السطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجمعها قال نعم وذلك في ذلك ارباب عقيل فقال لو طلقتها
من غير جماع تبدل من مائة بعد الرجعة فانها جازان بطلان السطليقة الثانية بلا جواز ان يطلق كل سطلليقة بلا طهر ولو جاز ذلك
لما وضع وانما ذكرنا عبارة لا شاملا لها على الاستدلال على حكمه ويظهر منع قوله مع شد وقفه فانما انتم ان الطهر لا يقتضيه بركه والوطى
للفظ بان تحلل الحيض بين الطهرين يوجب انتفاء الطهر السابق سواء وقع فيه ام لا ثم لانتم اشرط انتفاء الطهر في محنة الطلاق مطلقا

قوله في ذلك من بين صلاته
 عدم الرجوع اليها
 وصححه في الرجوع
 وصححه في عدم الرجوع
 والظاهر انه صحيح

واما الشرط انفكاك الطهر الذي لا يقعا فيه وهو ينصف هذا ان الطلاق الاول يقع بعده في طهر اخر لا في طهر من طهر فاشترط امر اخر واجتنب الرجوع
 وان لم يكن كونه رواية ابي بصير عن الصادق ثم قال المراجعة في الطهر والاطهر واحدة ويمكن الاحتجاج به ايضا بصححه عبد الرحمن بن الوهم الحاج قال قال
 ابو عبد الله في الرجل يطلق امرأته لم ير ارجع وقال لا يطلق المطلقة الا في طهر اخر حتى يمسها ويحرم الاستدلال
 طهر اخر مع المراجعة ان ذلك امر معلوم من قول عدل الطلاق لا خلا فيه ان الطهر الذي حصلت فيه المراجعة لا يصح فيه الطلاق فاشترط
 المراجعة بعد الرجعة يقتضي اشتراط طهر اخر من اداء الطلاق ثانيا واجيب بان الاخبار قد نقضت طهر اخر فلا بد من الجمع بينهما وقد
 جمع الشيخ في كتاب الحديث محل التردد نكاح الطلاق بعد من تخلل الوطى على طلاق العدة لا بشرط العدة والوطى وحل اخبار الجواز على
 طلاق السنة بالمعنى الاعم والمصنف رحمه الله يوجب هذا الجمع الى الحكم وزعمه ان كلا من الاخبار في الرجل يطلق على الوجه المذكور
 وحسن الامام عليه السلام بالجواز والهي من غير استئصال فيصير العموم من الطرفين وان شرط الطلاق العدة والوطى بعده وبعد الرجعة
 في العدة وهذا يشترط في جواز الطلاق ثانيا سيقول الوطى وليس سيقول في طلاق العدة انما الشرط قاضيه فيلزم الشيخ اخذ
 الشرط مكانه على رواية ابي بصير حاضرة بصححه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الرجعة بغير جماع تكون رجعة قال نعم
 والشيخ بان يوجب بان الباعث على الجمع المتعارض فلا يضر ما عومها من الطرفين على تقدير تسليمه لان تحصيل العام لاجل الجمع جائز
 خيره من اطراح احد من الجانبين والوطى الذي جعل معتبرا في الطلاق ثانيا يجعل الطلاق السابق عدليا وليس الحكم بخصابا الطلاق
 الثاني بل بهما معا يعني ان من ادا طلاق المرأة للعدة ان يدين مرة فليس له ذلك فلا يتحقق الا بالامانة والوطى لم يصل ثانيا في
 عدليا ايضا بصير الثالث حكيمها التي في الثالثة عليه قطعنا خلاف ما لو طلقها على غير هذا الوجه فان فيها اجازة كثيرة فدون عدم
 التحريم تقدم بعضها ونكر الشيخ في التمسك بها حجة معروفة في موافقته ويؤيد هذا الثاني ويل قوله في رواية محمد بن مسلم ثم طلق في
 طهر اخر على السنة فانه يرجع في اعادة طلاق السنة المقابل لطلاق العدة في اصطلاحهم وان كان اهم منه بحسب الواقع ويؤيد طلبة العدة
 الذي يوجب التحريم بغير اشكال رواية العلوي بن القيس عن ابي عبد الله قال الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون بين الطلاق
 والطلاق وهذا الخبر الذي جعله الشيخ موجبا للجمع بينهما بما ذكره ويؤيد ايضا رواية ابي بصير في الخبر قال سالت ابا جعفر ثم على الطلاق
 الذي لا يهل له حتى تنكح زوجا غيره فقال اجلب بما صنعت انا بما لمه كانت عندي فاريت ان طلقها فزكمتها حتى طهرت وطهرت
 طلقها على طهر بغير جماع واشهدت على ذلك نشاهد من ثم تزكمتها حتى انكأرت ان يتقرب منها واجبتها وطلعت بها وتزكمتها
 حتى طهرت وطهرت طلقها على طهر بغير جماع وشهدت على ذلك لانه لم يكن لها حاجة وهذا صريح في ان من ادا طلاقا للعدة ففعل
 كذلك لا ينافي ان من لم يرد هذا النوع من الطلاق لا يجوز له ينكح الاخبار التي دلت على جوازها لا معارض لها لكن يبقى في هذا الجواب ان
 في اخباره ولا تزل على ان طلاق العدة لا يحرم في الثالثة والشيخ وغيره من الاحتجاج لا يقولون به وقد انكره هو فيها سلفا اشدا نكاحا
 وهذا ذكر هذه الاخبار لاجل الجمع ولم يتعرض لما يلزم منها بل انصرف على انها مختصة بطلاق العدة وهو جيد لولا ما اشتمل عليه من الحكم
 الذي لا يطابق المذهب ولو جعل بينهما جلا اجازة التمسك على الطلاق ثانيا من غير جماع على الكراهة بمعنى استحبابه في الجماع بين المطلقات
 والاجازة في الجمرة على اصل الاباحة مع ابقاء الطرفين على العموم كانت اولى وجها ولو لم يجمع الجماع البعد عن من هب الخالفين الجوزية لعدة
 الطلاق كيف اتفق فلو لم يصير الامر على طهر من التقبض حيث ذلك بعد وعندها ينافي طلاق البعثة كما سلف ثم لو لم يظهر الوجه في الجمع
 كان سعيه اذ من اطراح احدهما راسا او الجمع بما يقتضيه اصول المذهب كما جمع الشيخ والمحل على الجواز والاستحباب سالم عن ذلك وجوب
 لاعمال الجمع نظيره ذكره المصنف وغيره من اولوية تفرق الطلاقات على الاطوار وهذا ما يتعلق بالقسم الاول من شق المسئلة وهو ابقاء
 الطلاق في طهر اخر غير الذي طلقها فيه اولا وما الثاني وهذا بقاء الطلاق الثاني بعد المراجعة في الطهر الذي طلقها فيه لا في طهر من طهر فاشترط امر اخر واجتنب الرجوع
 وغيره ان فيه روايتين ايضا احدهما رواية اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال قلت لرجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم
 بدلها فراجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها بشهود تبين منه قال نعم قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه وهذا مرجح في الجواز
 والاخرى دلت على جواز الرجوع من الجماع عن ابي عبد الله وهو الحق بئس وان لا يطلعا ثانيا حتى يمسها ولا لهما على اعتبار طهر اخر بالانضمام
 كما ذكرناه حينئذ ستما يوجب توقف الطلاق على طهر اخر وجعلها في مقابلة تلك الروايات الدالة على عدم اعتبار المهر والى مع ان العدة
 في الخلاف وذلك في الشرح وغيره هالم يكن كونهما هناك مع انهما اتقى دلالة على ذلك المطلوب وذكر وهما باحدى الروايتين هناك وفي الحقيقة

هي ضلع الدلالة من الطرفين كما ذكرناه وفي قول المصنف بعد نقل الروايتين في المسئلة لكن الأولى هنا تفريق الطلقات على الظاهر وقوله في المسئلة الثانية
 ان وقوع الطلاق هو الاشارة الى الفرق بين الروايتين هنا وفي السابقة وهو كذلك لان الدال على صحة في السابقة صحيحاً وعلى عدمه رواية
 بصيص وهي ضعيفة سنداً ولائها اما الأولى فلا في طريقها عبد الكوم وهو مشترك بين الضعيف والثقة وكذلك ابو بصير كما نقضناه سابقاً
 وان كان المشهور خلافه اما الثاني فلا ولا لهما ظاهرة في ان المراجعة تنوقف على الجماع لا الطلاق واشراط المراجعة بالجماع مع انها معارضة
 بصح عبد الرحمن بن جهم الطائي عن ابي جعفر ثم قال سألته عن الرجعة بغير جماع تكون رجعة قال نعم وبمثلها صحيح حديث سلم عنهم وابا جهم عبد الرحمن
 الجاهلي فذكر ان كان صحيحاً الا انهم لم يترجموا له في تلك المسئلة وإنما ذكرناه نحن ومع ذلك فلا نقارض للصحيحين ويمكن الجمع بينهما بما ذكرناه
 وبان الخبر ائمال على التيقن الطلاق قبل الميس والتمس بوجهه لا يفيد الظن الا في غير عبارات فلا نقارض ذلك كان القول بجواز
 الطلاق من دونه ولو لم يصح ما الثانيه فالامر فيها بالعكس فان الخبر الدال على الجواز ليس من الصحيح لكنه من الموثق والصحيح ارجح منه
 فكان العمل بتقصاه أولى ولكنه ليس بتعين لانه لا يدل على المطلاق كما ذكرناه ويمكن حمله على الكراهة لمعارضته ما تقدم له في المسئلة الأولى
 وادخل لاجلها على شيء سقطت ولا تعلق على الثانيه وتبقى من ثمة ما يحق به عار لا معارض لها ويؤيد ما عدم ما دل على جواز تطلق الزوجين
 الكتاب والسنة فان المراجعة في مجلس الطلاق وزوجة قطعاً ومع ذلك فلا قائل بالمنع من الطلاق في المسلمين سوى ابن عقيل في الأولى
 صريحاً وفي الثانية لزوماً وهو غير قاض في الاجماع على الجانب الآخر على قول اعدا الصحاب كما علم من غير ذلك واما موافقة الشيخ له في المنع من طلاق
 العدة فغير قاض لانه الطلاق المتعدد الذي هو في مجلس الواحد يخلو الرجعة في مجلس الطلاق وزوجة قطعاً ومع ذلك
 لان يقول احد اطلاق عدة تنبأه اولاً انما ذكره المصنف من قوله بعد نقل الروايتين والاولى اجماع من قول العلامة في القول بغير
 تعدد الطلاق في الظاهر الاول على الروايتين لما عرفت من ان رواية الجواز ليست قوی من رواية المنع لانها صحيحة وذلك موافقاً
 من قسم الضعيف وزاد له في الشرح اشكالاً لا يقول له انما كانت الأولى اقوى من حيث السند ومن حيث اعتضادها بعلوم القرآن والاجاباً
 الصحاح فان السند فيها اضعف قطعاً الاقوى واما الدلالة فقد ذكرناه بخلاف تعدد الطلاق في الظاهر الواحد ومع ذلك فيها دلالة
 على جواز الطلاق ثانياً في الظاهر الاول لان الأولى لا يمنع من تقبضه وقال في الحديث ايضا ان وجهه الاولوية ارفع الخلاف فيه ولا يخفى
 فيه لان الخلاف لا يرتفع بذلك لما عرفت من ان ابن ابي عمير لا يجوز الطلاق لا بعد المراجعة وليس الخلاف الا بعد ما لا يمنع من أصل الطلاق
 المتعدد سواء تفرقت على الظاهر ام لا وانما يمنع من نوع خاص منها كما عرفت وليس الخلاف في المسلمين على وجه يتحقق ثمرة الا مع ابن ابي عمير
 واخرج من خلافه الا بالجماع بعد الرجعة ثم الطلاق في مظهر اخر وهذا يظهر ان الاولوية المختصة انما هي تفريق الطلقات على الظاهر مع مراعاة
 الجماع بعد الرجعة كما حكاه الباقون فعلة الثالث حيث يجوز الطلاق ثانياً في العدة غير وقائع يكون الطلقة رجعية ايضا كالاولى وان كان وراءها
 بعد الرجعة السابقة من غير ميس لان الرجعة ترفع اثر الطلاق وبصير الزوجة مدخلها كما كانت قبل الطلاق كما دل عليه الاجاب والاشارة
 حيث جاز طلاقاً ثانياً والثالث تفريق الطلقات على الظاهر والاجاب والتي دللت على اعتبار الوقائع ليست ثانياً لذلك لانها جعلت ثانياً
 معتبراً في الطلاق الثاني لان جواز الرجعة تبعاً وعندها وان كان جواز الرجعة مترتباً على صحة الطلاق الا ان ذلك امر اخر غير الحكم بكون الطلاق بائناً
 او رجعياً وانما يرتفع حكم الدخول السابق بانقضاء العدة في الرجوع بالطلاق البائن مطلقاً اذا وجد العقد عليها بعد ذلك اعتبر الدخول
 بعد وجوب الطلاق المسدود جمعاً لوجهين كونه الطلاق بعضى وكانت بائناً قبل ان ترجع في البين ولم ينل حكم الزوجية التي منه مدخلها
 الى ان تنقضي العدة فلم يرجع في البين فجمع في الطلاق عاد حكمها السابق وصارت مدخلها وهذا مما لا خلا فيه ولكن على فهم قوله
 اما لو طلق لم يحن الطلاق الا في مظهر ثانٍ كما أسبقنا في الاشارة فيها الاستبراء الصغيرة التي لا تبلغ للحض والبايسة والحامل وهذا الحكم منفي
 في البائنة اذ لا عده لها فيصير الوصف مدخل الحامل والصغيرة ويكن في البائنة بان يبيد اثباتها بعد الرجوع ولو طلق فينقطع اعتبار
 الظاهر الثاني فيها ايضا لعدم امكانه **قوله** لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق ثم انما شك الرجل في طلاق امر لم يحكم بوقوع
 الطلاق لان الاصل عدمه وبقاء النكاح كما انه يستحيل جعل الختم عند الشك في النكاح فالاصل الظاهر عند الشك في الحدوث بالعكس لو شك
 في عدمه عليه ما دل اخذ بالافتقار واستصحاب حكم الاصل في الزيادة كما يستصحب عند الشك في أصل الطلاق خلافه المالك حيث ذهب هذا الوجه
 بالاكتر كما اذا تحقق النجاسة في ثوب لم يجرى تدويرها فانه يأخذ بالاكتر ويفعل جميع ما يقع فيه الاشتباه ولو في جميع الثوب ورد بالثوب
 بين الاسري فانه ليس النجاسة قد دخلت حتى يتصحب اصل عدمه فيما عدل موقفاً بتعيين النجاسة في استصحابها الى ان يتيقن الظاهرة بخلاف ايضا

فان قدرا الطلاق من واحدة واثنيتين معلوم فيستحق العمل بعدم بناء عده ورواه النجاسة من يتقن الظهار بخلاف ما حان فان قدرا الطلاق من
 واحدة واثنيتين معلوم فيستحق العمل بعدم بناء عده ورواه النجاسة من يتقن بحققها طرف من الشك ويشك في صحتها طرفا اخر يخرج فلا
 يجب عمل الموضع المتكسر فيه زوال الشك بين طلاق امرأتين من نسائه وجب اجتنابهما الى ان يتكسر لغيرهم احدهما قطعاً واשתباهما
 بحضوره حتى لا يشك في الرابع وجب اجتنابهن ويكون مسئلة الطلاق هنا كما قاله مالك في الاول على ذوات النجاسة وليس كذلك بالويلاد
 الاشتباه بين زوجتي رجلين بان اراد اطلاقهما ولم الا واحد الاثبتت المسئلة وبذلك في طلاق الاخرى فان لا الحكم بطلاق واحدة منها
 بخلاف الواحد عند الشك وقد ثبت المتكثرة والفرق ان الشخص الواحد يمكن حله على مقتضى التباس وبقوله بعض امره ببعض الرجلان يتسرع في
 بينهما في توجيه الخطاب ومعلوم ان احد الوافدين بهما لم يحكم بوقوع طلاقه فيستحسان بتغير حكمه بهما لا يصيد من غيره وهذا كما سمعنا صوت حدث
 بين اثنين ثم قام واحد منهما الى الصلوة لم يكن للاخر ان يعترض عليه لو ان الواحد على صلاتين ويتقن الحديث في احداهما ثم انبت عليه يوم
 صلواته ان اخلفنا عدله والافاد العد المطلق بينهما فاعلم انه اذا كان الشخص واحدا لم يتسرع الخطاب عليه بوجه واحد لم يتعلق بواقعة لم
 ان عمل عدم تعدد الحكم بالطلاق مع الشك في العين او العدة لا يخفى طريق الوقوف والاحتياط بالاحتمال في ذلك فيبقى وقوع الشك في اطلاق
 الطلاق وهو رجعي والعدة باقية ان راجعها اليك على تعيين من الحل بان طاب نفسا بالاعراض عنها طلقها ليجعل الحل لغيره بقينا ولو كان
 الشك في العدة بين اثنين وثلاثا ينبغي ان لا يتكهما حتى يتكفر وجايزه وان كان الشك في انه وقع التثاقل لم يوقع شيئا طلقها فانها
 للحل لغيره بقينا او وقع واحدة ثم لا يرجع فيها الى غير ذلك من صعود الشك **قوله** اذا طلق غائبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى
 الطلاق لم يقبل وعمله وان فيه شبهة لا تقضي المسلم الاصل في هذه المسئلة ورواه سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عمن
 رجل طلق امرأته وهو غائب واشهد على طلاقها ثم قدم وانام مع المرأة شهر لم يعلمها بطلاقها ثم ان المرأة ادعت الحمل فقال الرجل فقلت
 واشهدت على طلاقها في ان يلزم الدليل ولا يقبل قوله ويؤيد ما ذكره المصنفون انه يفعل بكذب بينه فلا تتبعه وبيان تصرف المسلم
 يبنى على الصحة فان ادعى بعد ذلك ما يخالفه فلا اثر له ما قد ثبت سابقا ويشك في الاجابة بان تصرفه انما يجعل على المشرع حيث لا تعرف
 بما بنا فيه ولهذا لو ثبت انه يجمع امرأته لا يشبه حالها لا يحكم عليه بالزنا فان كان يحكم عليه بمقتضاه لما لا يكذب فاعلم
 بغيره فانما يتبع كونه الذي لها طلاقا لشهادة حبيته وروى ما ينافي في فعله قبلت وحكم بالبينونة ويبقى للحاق الولد بها
 او باحدهما ما قد علم من اعتبار العلم بالحال وعدمه وهذا كله ان كان الطلاق باثنا الزوجية وانفصا لعدة والاقبل وجب الشك
 فيكون الزوجية رجعية **قوله** اذا طلق الغائب اراد العدة على رابعة او على اخذ الزوجية صيرتة اشترط احوال كونها حاملة او حرة
 التي صيرتة اشترط الشئ وهو في النهاية والمستند حصة حاد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ع من ساقول في رجل عده اربع سنين طلق واحدة
 مهن وهو غائب مهن متى يرجع هل ان يزوج قال بعد تسعة اشهر وفيما اطلاقه صار الحيف وشار الحيف على مدلول الرواية انفسه اربع اربس
 فلا بعدى الحكم الى الزوج بائن المطلقة تحق بان ذلك قياس لا يجوز عندنا وكذا العقل المستنبط وجب في تزويجها بالاختلاف بينهما
 الى ان تنقضي عدها يجب ان يعلم من عادتها ان لا يعلم صانها سابقا في العلم بان ثقلها من طهر الى اخر يجب عادتها وهو الظن الغالب
 وروى عليه في الخلاف بان لا فرق بين الامر بين وكما تحرم الخامسة كذا تحرم الاثني في العدة وكما وجبنا الصيرتة اشترطها اكلها كذا
 يجب في الاثني وبيان العلم بانقضاء العدة بوجوب جواز تزويج الخامسة كما يجوز تزويج الاثني وانما يجب للصيرتة الاشتباه بالوجوب او بغيره يقول
 انه لم يلزم بحكم الامر حيث الاجماع الذي يفهمه في المسلم من نظائرها فلا يمكنه الخالفه ويرجع في غير الجمع عليه الحكم الدليل ولما لم يذكر الشيخ
 الاثني تبعا للرواية انفسه اربع اربس على ما تقدم في موضع الدوافع خاصة فلا يفهم ما ذكره من اشترطها في الموجب فله ان يبيع الاشترط الاثني
 ما ذكره من حكم الخامسة امر من على الاستظهار وعلى الدليل العقلي فلا يلزم شدة فيما ناسبها ما اراد عليه بان يبيع العلم بانقضاء العدة الاثني
 بين الامر بين فليس بشئ لان هذا الذي اعتبره انما هو العلم بالمعنى العام وهو لا يدفع الاشتباه والحكم في الاستظهار في موضع الضر ويؤيد ما ذكره
 ابن ادریس من قول الرجوع الى ما يعلم من العادة فيصير من سلم عن اوجه قوله قال اذا طلق الرجل امرأته وهو غائب فليشهد عندك فان اضي
 ثلثة اشهر فمدا نفقت عليها ومن شأله للثقة وعندها اعتبار الثلثة الاشهر منى على الغائب من ان كل شهر يحصل فيه حقيقة المرأة تنقضي العدة
 بثلثة اشهر فما لبسوا الظن الغالب من عادتها ولو فرض اشتباه عادتها كانت الثلثة الاشهر مائة وعرضا وهل المسترابة فالجواب عن هذه الرواية
 وانما بقية يحصل بالانقضاء بالسابقة على اربس عليه خاصة والعلى وغيره بما دل عليه الثاني مع ان هذا اصح سند من الاول واما القول بان بعض

سنفيها فارجع قياس عدة المتراصة وسياق ما فيها ويحذف القول على العلامة في القواعد عند اتصال عليه وبالسنعة عمل في المختلف والتي يقتصر
 عليها وأقوى الكفاية بالسنة وعدم الفرق بين تزويج الخامسة والاخت موضوع الاشتباه ما إذا كان الطلاق رجعيا فلو كان باننا
 جائز تزويجها منها كما تقدم في النكاح **قوله** كبره للمربعين لا يطلق ويطلق بوجه طلاق المربعين كطلاق الصحيح يجوز بحضرة كاشف
 ومعه الكراهة التي عنه في كثير من الأخبار بل الطلاق عدم جواز زوجه وروى في الحر عن أحمد عامة قال ليس للمربعين أن يتزوج
 وروى عبيد بن زرارة عنه ومعه حملها على الكل هذه الجملة بين ما روى على جواز زواجه في أخبار كثيرة يأتي بعضها ثم إن كان الطلاق
 رجعيا بمنزلة الزوجه وإن كان باننا لم يرهما الزوج مطلقا كالصحيح وتزويجه في المدة وبعد ذلك الرجعية بعد ما إلى سنة من حين
 الطلاق ما لم يتزوج غيره أو يبرأ من مرضه الذي يطلق فيه **قوله** هذا هو المشهور بين الأصحاب حصصها المتأخرين منهم وفيه حجة
 منهم الشيخ في النهاية إلى ثبوت التوارث بينهما في العدة مطلقا واختصاص الأثر بعد ما بالمدّة من دون العكس أن المدّة المذكورة
 وبخبر المشهور أن الطلاق البائن موجب لقطع العصمة بناف الأثر وقد حصل خرج من ذلك أنها منه بالنقض لا جاع في
 الباقي وإن كان المنقضى لا يرثها من غيرها من الأثر كما سياتي وهو منقطع من جابنه ومن الأخبار موثقة زارة قال سألت أبا
 جعفر عن رجل يطلق امرأته قال تزويجها ما وملت عليها رجعة وتيدا الرجعة لا يصلح في رايها إجماع الشئ مطلقا فيبقى
 في بيلته والفرق إذا انتفى العقد انتفى الحكم فحقا لفا ندمته وحسنه الحامل من سال عن شخص الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه
 قال نعم وإن مات ورثته وإن مات لم يرثه وليس في الشئ الرجوع لانفا بينهما في الحكم فهو في البائن وبخبر الشيخ واتباعه وروايات تدل
 بظاهرها على ثبوت التوارث بينهما من غير تفصيل في الأخبار من غير تقيده بالاول الرجوع للحكم الاصل والوقوف على موضع الوقوف
 قال على الاول **قوله** ولو قال طلق في الصحة باننا منه ولم يرثه ولو وجد انه لا يقبل بالنسبة اليها وجب القبول ان أقر المربعين بالمدّة
 ان يفعل بقبول كما في بابيه وإن كان على الأثر وإن نزل ما أقر بها بفعله حال الصحة بمنزلة ما لو فعله حال الصحة وإن الحكم معلق على
 انشاء الطلاق مرضيا بالنقض لا بالقبول لا يشاء وجب في ذلك لا يشاء المنقضى للأثر مع البينونة وهو ملائمة مرضيا وبخبر
 المصنف عدم القبول بالنسبة اليها ان المانع من ترتب حكم البينونة نزع طلاقه مرضيا هو التهمة بفراؤه من امرها وهو موجود
 مع الاول ووجه فيلحقا قيد الصحة ويحكم عليه بالطلاق البائن وتزويجه في المدّة المذكورة ولا تشرها ولا يحل من اشكال الفرق بين الأمر
 والثناء **قوله** ولو لم يقدّمها وهو مرضي ولا عنها وبأن منه باللعان لم يرثه الاقتصار بالحكم بالطلاق **قوله** لما كان هذا الحكم باننا
 مع الطلاق البائن على خلاف الأصل فخص فيه على موده فلا يبعد في غيره من الأسباب التي يحصل بها البينونة في حال المرض كالعنان المسبب على
 السبب على القذف حال الصحة فلا خلاف في عدم الأثر لانشاء التهمة التي يحصل بها البينونة في حال المرض كالعنان المسبب على
 القذف في حال المرض من غير علمه بالطلاق وتزويجه العلامة في القواعد ولا وجه له على أصله **قوله** وهذا التورث لكان
 التهمة قبل نعم والتوجه بعلق الحكم بالطلاق في المرض لا باعتبار التهمة في ثبوت الأثر مع سوء الحال بالطلاق تزويجه أشبه أنه لا أثر
 لكن لو طلق العدة أو بآثره اختلف لأصحاب في أن ثبوت الأثر المطلقة في المرض هل يرتب على بطلان الطلاق غيره أو يعلل بتهمته
 في إرادة حرمانها عن الأثر فعقب بقبض قصد كالموتى من مودة استجلا للأثر فانه يحرم الميل فذهب الشيخ في كتابي للمخرج
 والأكثر إلى الاول لا طلاق الضم يكون الطلاق في تلك الحال مقتضيا لذلك وإن العلة مستنبطة من الضم فلا يبعد في ذهب
 في الاستصحاب إلى الثاني ولو لم يزد عن جماعة قال سألته عن رجل طلق امرأته وهو مرضي قال لا أثر له وإن طلقها في حال
 اضراء في ثبوت السنة زاد على السنة وأجل ثم روى محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت أبا عبد الله يقول لا أثر للخلعة والمباينة
 والمستأمر في طلاقهما من الزوج شيئا إذا كان من في مرض الزوج وإن مات لأن العدة قد انقطعت منه ومنه وظاهر ظاهر في القياس
 التهمة لأن المذكور أن لا يتم المطلق حين من حيث أن الطلاق يستدل على طليقته وبذلك الحال والعلة على هذا منصوص عنه وفيه مع ذلك
 للجمع بين الأخبار ووجه العلامة في المختلف والأشياء وفيه نظر لضعف طريق الخبر وقطع الاول ما لو سألته الطلاق لانشاء التهمة
 سيوطها وما لو خالها ان قلنا ان الخلع طلاقا واتباع بالطلاق لانشاء السبب الهاميل لما كان فانتهت التهمة ولو لم يجعله طلاقا فإلى
 بعدم ثبوت الميراث لأن الحكم في النص معلق على الطلاق أما مع التهمة أو بدونها وهما متصفيان مع القاع ولو سألته الطلاق لم يجبهاني
 لما لم يطلها بعد ذلك تحققت التهمة وكذا لو سألته طلاقا رجعيا فطلق باننا أو علق السؤال بصفة فطلق بدونها وكذا لو طلق

بالطلاق غيره من انواع الفسخ لا يلحق بالمرض ما اشبه من الاحوال الخفية على الاصح فيها وقومنا فيها خالفوا اصله على موضع اليقين والحق ان
 الحنفية لا يبرهنوا على نفسه فالباقي المخرج للعدو او الخوف من مثل عليه بالمرض وفي الاحكامية منه الياس والافق على تشديد والى بعد
 ترتيب الحكم ما لو كان القرار بالفسخ من جهة كما لو ارضعت ونحوها الصغيرة في مرض مائة لتفسخ نكاحه فلا يبرهنها وبعض العامة هنا
 قول باوند فيها ساعلى انهما يوارده وهو بعيد رفع لوطلق احدى الزوجين ونحوه حتى ثم مرض رجل الموت فعين واحدة منهما بطل منه ولم
 يثبت ولو كان قد اقامت في المرض وحده بنى على ان الطلاق يقع بالثبوت او يبين لحي الطلاق الواقع بالصيغة فان قلنا بان ذلك
 لم يثبت قطعا وان قلنا بالاول وثبت لوقوع الطلاق في المرض ويحتمل على هذا القول بعدم الارث لوجوه سبب حال العدة وان لم يتم
 الا في المرض ثم عدل في عبارة المصنف في علم انه اختار الاولى على الحكم بالطلاق لا باعتبار الهمزة بقوله والوجه في ثم عطف عليه
 حكم ما لو سالت الطلاق او اضاها او اياها بانول وحكم فيه بعدم الارث وهو شريح على اعتبار الهمزة التي تدفعاها او لا تدفعا
 جعلنا العلة الطلاق في المرض بوجوه الحكمها بثبوت المذكور في كغيره من المطلقات ورجوعه عن الاول مع انصاف المستلحقين بعد
 ولو كان قول المسئلة الاخر في نفسه على السابقة بانها الحكم فيها بالارث وتكرير الخاص من الاشكال في الخلق بان يكون الوجه فيه جعله
 نسخا لطلاق فيقول الارث فيه مع حكمه سابقا بترتيب الحكم على الطلاق سهل اما الحكم في الباقيين فيشكل **قوله** لو طلق الامة مرضيا فلا
 رجوعا فان عدت في العدة ولم تترجعه هذه من المسائل المتفرعة على ان المنقضى للميراث هل هو المطلقات في المرض مطلقا او هي مع قيد
 الهمزة بالقرآن من الارث فعلى الثاني في ثبوت الارث لان الامة والكنازية لا تترث وفي الطلاق وعلى ثبوت لوجوه المنقضى
 له وهو المطلقات في المرض لانها المانع ان ليس هنا الا كغيرها من الزوجين حال الطلاق وهو لا يصح للمنافعة لان الحبس استحقات الارث
 حال الحكم به والمفروض في الخارج مرفق سلمه وقيل لا تترث وان انقضت الهمزة لما اشار اليه المصنف من انها مطلقة في حال لم يكن لها اهلية الارث
 والمفروض كون الطلاق باثباته يصارف وقت الارث اهلها بالبينونة ولا وفي الطلاق وهو لا يصح للمنافعة لان الحبس استحقات الارث
 عليه في الذين انقضت النكاح الحقيقي لم يوجب لها المهران فكيف المطلقات وفيه نظر المانع ان النكاح لا يوجب الميراث بل هو موجب له
 مطلقا لكن الكفر والرق مانعان من الارث والاسلم والمحبية شرط فيه وتختلف الحكم على السبب لوجوه مانع وهو الموقوف وقد شرط
 لا يقدح في سببه فانما فقد المانع ووجب الشرط على السبب علمه كما حقق في الاصل والامر هناك ذلك والافق في ثبوت الارث مع ذلك
 المانع في العدة الزوجية وفي الباقي مع ذلك المانع قبل العدة خاصة في علم ان سهل المصنف هنا ان يثبت الارث ورجوع الى جعل الطلاق
 يجره سببا في الارث كما اختاره واختلف فيها مع الية ثانيا وهذا محتمل **قوله** اذا دعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض
 وانكر الواو وادعى ان الطلاق في الصحة فالقول قوله التساوي الاحتمالين على ما كان ارث المطلقة باثباته على ذلك الاصل وتوقفنا
 على شرط وهو وقوع طلاقها في مرض موت الزوج فلا يرب في الحكم بقبولة من العلم بسببه والا فلا اصل لعدم ادائها فانما انقضت هي الواو
 على كونها مطلقة قبل موت الزوج وادعت وقوع الطلاق في مرض موت وانكر الواو فقد حصل الشك في وجود المنقضى للارث مع
 الاتفاق على انما يثبت بالبينة لا شفاة فيقدم قول الواو لما ذكر من اصله علم ارث البائنة الا مع انصافها بوصف هو
 كون طلاقها وقع في المرض ولم يثبت وتعليل المصنف الحكم بتقديم قول الواو لتساوي الاحتمالين بعين وقوع الطلاق الى المرض
 وغلبة لا يخلو من نظر لانه ان يعلم لم يرض مات فيه او لا يعلم ذلك بان احتمال موته فناء وفي الاول الاصل استمرار الزوجية الى حين
 المرض والطلاق حادث والاصل عدمه فقد مر ذلك فيقضى بوجوه وقوم في المرض باصلين مع الواو اصله عدم البائنة في حال
 الحق الا مع العلم بسببه وهنا الاحتمالان غير متساويين وفي ترجيح قول الواو نظر لما ذكر من معاوضة الاصلين فانما تسانت مع
 اصل في المرجع بالاصل الاخر واما الثاني وهو ان لا يعلم كم مات فيه فترجح قول الواو وانفع ان لا عارض لاصله مع ذلك فاحتمال
 غير متساويين ايضا فيبقى لملاحظة ذلك **قوله** ولو طلق الزوج في مرضه ورجع او جازع او دخل بغيره ثم مات فيه فترجح وجه التفسير الذي
 بالمحدثات ما سياتي انشا اسرغم من ان النكاح المدين شرط بالدخل فلو مات قبله فلا ارث للزوج ورجع فانما دخل بالاربع ورجع بالزوج
 المنقضية له وورث المطلقات ايضا لكن طلاقها في المرض المنقضى لثبوت الارث وان خرج من الزوجية ولما كان سببا لارث في الجمع
 الزوجية اشتركت في سهمها وهو الربع والاشهر بالسوية كما شرط الزوجات الاربع فيه ولا يرث ما زاد عن الاربع بالزوجية الا هنا **قوله** ان قصد
 الثاني فيما يؤول به محريم الطلاق اذا وقعت لثلاث على الوجوه المشروطة مرت حتى تنكح زوجها غير المطلقات لا فرق في وقوع المطلقات الثلاث في

نكح واحد أكثر لا يبرأ منه قبل الدخول ربيعه فالأصل فيه قوله نعم فانه ملحقها فلا يخلو من بعد حتى ينكح زوجا غيره والمراة المطلقة
الثالثة وروى ان امرأة دفاعة القرطبي جاء الى بنتي منه فقالت ان كنت عند دفاعة فطلقني قبل طلاق فزوجت بعده
الوجه بين الزوجين وانما عدل هذه الثوب فيقسم رسول الله وقال تريد به ان ترجعي الى دفاعة لا حتى قد في عليته
بين وقت غيبك والحرمة بالنكاح شرط بكونه الزوجية كاسر وسياق النسيئة عليه حتى يتم الاثر بانثيق وانما اطلق الحكم بها
للأية الدالة على الحرمة بالنكاح وحلا على الغالب والعرف لا يشترط والعقد بعضها بهكم الحرة هنا والمراة بوقوع الثالث على المهر المشرط
وقومها صحيحة ان لا يشترط لحرمة بها في الثالثة سوى ذلك بخلاف غيرها في النكاح سعة فان شرط ما دام انك على الصحة وهو كونه
عندية كما قد روي ان يرد بالوجوب المشرط ما يشترط النسيئة بكونها غير عدية كما احتج اليه في نسيئة الآية لا حكم بكونه
غاية الحرمة على المطلق ثلثا انه ينكح ويجوز له النكاح الثالث الاول وغيرها ومع كونه الطلاق عدلا لا يفتقر الحرمة في النكاح سعة التي
هي ثلث بالنسبة الى زوال حكم ما قبلها بالحلل ينكح غير المطلق لاستمرار الحرمة حيث يفتقر بالعبارة على هذا اذا دقت
الثالث على الوجه المشرط وهو كونه صحبة او غير عدية بالنسبة الى ثلث الثالثة حرمت المطلقة حتى ينكح زوجا غيره وفي القسم الثاني
وهو كونه صحبة لاستيعاب الحرمة بذلك لغير مباح من بدله هذا الاستيعاب أكثر فائدة **قوله** انه يكون الزوج بالعلم والحق
توفاها بينهما ان لا يحلل ظاهر الايجاب لا يتنافى على الصغر الذي لم يقارب البلوغ ولا شغل الجاه لا يخلو واختلاف في المهر هو
المقارب للبلوغ بحيث يكون بلوغه بغيا للزنا وهو ابن عشرين ومائة من غير ان يملك له النكاح في كتابه المهرع رابعا لخصيات
الاكتفاء لعدم قوله نعم حتى ينكح زوجا غيره العاصدة بالصغير والكبير ومنه المصنف وأكثرنا من اخرج الى المنع لانه الصبي لا اعتبار
بافعاله لرفع القلم عنه ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح سعة في عسكيات وقد روي في عسكيات والنسيئة لذة الجاه على ما سمر به أهل اللغة
وقيل الا نزال وكلها لا يتحقق في غير البالغ ولقول الرضا حين سئل عن رجل طلق امرأته الطلاق الذي لا يخلو الحق ينكح زوجا غيره
فزوجها غلام لم يحكم قال لا حتى يبلغ وفيه نظر لان رفع القلم عن الصبي لا ينافي في اعتداله المكلف بفعله وترتب الاثر عليه كما يجب عليه العمل
ببوله وخصه صام وخلف في طلاق الآية والمهر لذة الجاه وكذلك المرأة تلذذ به فبينا ما له الجزاء والرواية الأخيرة في طهرها ضعف
وجاهل فلا يصح دليله يمكن مع ذلك حلها على الأكلية ولعل الخفيف في هذا الباب مطلوب لما فيه من العضاضة والعار وان كان النكاح
مستباحا على الأصحاب لا يفتقر العاصدة على الاكتفاء بالمهر بل بالحق وانما اختلفوا فيها وفيه بل قيل ان العاصدة انفقوا عليه فبأنه لا فرق في القول في الحلل
بين الحر والعبد والعائف والمجنون ثم اعتبر بالبالغ وكان فاقولا فامر الطلاق اليه وان كان يجوز تأخير فاقولا في طلاق عليه على العلة
كما روي بالبالغ العاصدة لا يفتقر بطلان لانه يبرأ ولا يصح اشتراطه عليه كما سبقنا سلم طريق في الباب كما وافقه للعار والعلة ان تزوج
عبد له حقان اكتفيا به او مكلف للزوج او غيره وسيدخل شفعة ثم يملك ببيع او هبة ويبيع نكاحه ويحصل الخليل ويتعلق باسلافه وهو خبا
العبد عن النكاح وقد تقدم الحديث فيه انه لم يجز استع ذلك وانما كان اسلم الطريق لانه لا يفتقر بطلان الزوج والبالغ قد يحلها
فيطلق الانتظار وانما ارفع للعار والفرقة **قوله** وان بطاها في القبل وليا موصيا للفصل اشارة بذلك الى جلية شرط
الخليل وهو امر رخصة الاول ان بطاها الحلل فلا يفتقر العقد المجرد وحجة الباقين واء الاجاع جبر الصليته الدال على اشتراط الوطى
وهو مروي عن الجانبين مع انه يمكن استيفاء من الآية بحل النكاح على الوطى على القول بان حقيقة فيه وان العقد مستفاد من قوله
نعم زوجا الثاني كونه في القبل فلا يفتقر اليه وهو مستفاد ايضا من دون العسيلة فانه منقطع الجانبين مع انه يمكن استيفاء من
من الآية بحل النكاح على الوطى على القول بان حقيقة فيه وان العقد مستفاد ايضا من دون العسيلة فانه منقطع الجانبين في غير القبل
ولانه النكاح وهذا اذا قلنا بجبره والافلا اشكال في خروج جبر لان الاحكام لا تتأثر والشك كون الوطى موصيا للفصل وجه فيجوز الحقة
او قد وهما من مقطوعهما لان ذلك هو شرط احكام الوطى المعبر عنه بقدر الحقة من الباقي الحقة العوض المحض ولو كان الباقي منه قل
من ذلك لم يحصل به الخليل وان اوجب ولو كان بذكر فاقول الاصابة الاقتصار لانه في ذلك المقدار لا فرق بين ان يحصل مع ذلك
انشاء العوض وعدمه حتى لو حصل وقال الحقة بالاستعانة كمن ما يقتضيه اطلاق النفس والفتوى مع احتمال عدم نظر الى نوت
جعل العسيلة غاية الرابع ان يكون ذلك بالعقد لا بالملك لقوله تعالى حتى ينكح زوجا غيره فان النكاح حقيقة ولو اراد به هنا الوطى
كما زعم بعضهم لا يمكن استيفاء من لفظ الزوج فلا يفتقر الوطى بملك اليه ولا بالخليل الخامس كونه العقد وانما فلا يفتقر المتعة لعدم قوله

نعم حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يراجعا والطلاق مختص بالعلم وروى هشام بن سالم في الموطأ عن ابي عبد الله
في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانت ثم تزوجها رجل اخر فمقتة هل يخل لزوجها الاول قال لا حتى يدخل فيها فزجت فيه وروى عبد الله بن
سكان عن الصقل عن ابي عبد الله عليه السلام وروى فيه قوله لان امره نعم يقول فان طلقها فلا يخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها
والمقتة ليس فيها طلاق **قوله** ومع استحكال النشر انظر في قولنا ثم التثنية وهل يهدم ما دون التثنية فيه ورايانا انهما انهما
فلو طلق مرة ثم اهدم المطلقات السابقة ان الزوج اذا طلق زوجة طلقة او طلقين ثم خرجت من عدته وتزوجت بغيره وتزوجا
بغيره التحليل على تقدير الحاجة اليه ثم طلقها او مات عنها ورجعت الى الاول بعقد جديد بقيت معه على تلك المطلقات كافة لم يطلعهما فيها
سبق ولم يعد السابقة ولا المطلقات وهو منع الهدم هنا عند الطلقة السابقة على النكاح الثاني والطلقتين من التثنية وبقيت معه
مع بعد تزواجه ثانيا على الطلقتين او طلقة كانت قبل ان تزوج بغيره فاذا اكملها ثلثا حوت عليه حتى تنكح زوجا غيره وعلى الاول
لا اعتبار بما سبق ولا يحرم عليه الا التثنية المطلقات ستانفكات اذا انفكت ذلك فقد اختلف الاصحاب وغيرهم من العلماء في هذه المسئلة
فلهذا الشيخ وابنا عمر ابن ادريس والمصنف واكثر المتأخرين الى الاول واستندوا في ذلك الى رواية رافعة بن موسى في الخبر
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طلق امرأة تطليقة واحدة بيمين منه ثم تزوجها الاول على ما علمت قال على غير ما قل قال يارفع
كيف اذا طلقها ثلثا ثم تزوجها ثانيا استقبل الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت على شئتين فزوجها اخر فطلقها او مات عنها فلما انفكت
عدتها تزوجها الاول فقال عمر بن علي بن ابي حمزة الطلاق فقال على سبيل ان اهدم ثلثا ولا يهدم واحدة وفي طريق الروايتين ضعف لا
مضمونهما مشهور بين الاصحاب حتى ان المتأخرين لم يعلموا ونقل عن بعض الاصحاب عدم الهدم بحجة قوله نعم الطلاق مهران فان طلقها
فلا يخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الشامل لما يخل نكاح زوج قبل التثنية وغيره والروايات العديدة المستفيضة بذلك كصحيفة الحلبي
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأة تطليقة ثم تزوجها حق بمضى عدتها فنكحها غيره فبقيت او يطلعهما فيزوجها الاول قال
هي عنده على ما هي عليه من الطلاق وصححه جليل بن دراج عنه وابراهيم بن عبد الحميد الطائي عن الكاظم ثم قال ان طلق الرجل المرأة
فزوجها رجلا ثم طلقها او تزوجها ثم طلقها هكذا ثلثا لا يخل له ابدا وفي معناها غيرهما هو صحيح وعدم الهدم وينبغي ان الطلاق
الاول والثاني لا يؤثران في التحريم ثم المرجح الى زوج النكاح الثاني والدخول فيه لا يهدم ما بينهما فلو ان طلقها ثلثا فنكحها
اخر لان دخول الثاني ما اذا دخل النكاح ولا يمكن بناؤه على العقد الاول وهذا يمكن بناؤه عليه بنحو ما لو عادت قبل ان تزوج
ولا يخفى عليك فزوج دليل هذا الجانب كضعف مقابله الا ان عمل الاصحاب عليه ولا يلبس سبيل الى الزوج عنه والشيخ في حل الروايات
الدالة على عدم الهدم على احد من ثلثه ان يكون الزوج ح ان يطلعهما او يكون غير بالغ او يكون مقتة لان التثنية لا يخل ولا يهدم
الاقل من التثنية وما اشبه هذا العمل باصل الحق وفي الخلف نقول الباس من هذا العمل نظر الى اعتقاده باصله (الاباحة) وقد
قد وردت احاديث صحاح ولا يخفى ما في هذا كله من التكلف وفي الخبر يرتد في الحكم لذلك وعدمه وانكح واعلم ان في نسخة
المصنف رواية الهدم الى الشهيرة اشاروا ما ذكرناه في الجانب الاخر مع طريقنا ولكن هذه الشهيرة بين الاصحاب ولم ينسب المسئلة
الى قولين لما اشرنا اليه من عدم تعيين الخلف فكانت مستندة الى الروايتين **قوله** ولو طلق الذميمة ثلثا فزوجت بعده فبانت
نفسا سلمت في الغرض من ذلك ان الاسلام ليس شرط في المحلل لاطلاق قوله نعم حتى تنكح زوجا غيره فلو كان كذا صحح ولا فرق بين كون
مطلق الذميمة مسلما او كافرا ويقتضون طلاق المسلم للذميمة ثلثا على تقدير رجوعها في طلاقها في العدة لا نه ليس ابتدا نكاح فلا يمنع من ارجاع
القول بهما زكاهما ابتدا او على تقدير طلاقها مرتين قبل اسلامه مرة فوقع التثنية في الاسلام فاذا طلقها الذي صح نكاحه وادخله
الحلال زوجها المسلم اذا سلمت او من ذل المسلم نكاح الكفاية ابتداء ولو كان الزوج كافرا وبناؤه النكاحا كانا باطلا لهما سواء كان دنيا
او لا فكانا مسلم الزوج وقد طلقها كافرا قبلها لان النكاح الكفاية مقرة على حاله كما تقدم في باب **قوله** والامه اذا طلق من حرم
حتى تنكح زوجا سواء كانت تحت حرام ومبعدة لا اعتبار في عدد المطلقات المحرم بدون المحلل عندنا بالمرأة فالزوج محرم ثلثا ما دام
كان تزوجا عبدا والامه باثنتين وان كان حراما بعد بعض العادة ان الاعتبار بالرجل فالحل لا يحرم عليه التزوج بغيره من ثلثا ما دام
حرة لنا قوله نعم الطلاق عدتان فاساك مع زوج او تزوج با حسان وهو المحرم لغيره نعم ولا يحد لكم ان تأخذوا ما اتيتموه من شئنا ان
وليس لامه بل لولاها لثانية فينبغي ان يقع عليها التثنية وعاد من ذلك بقوله نعم ولا يحد لكم ان تأخذوا وهو خطاب لاول الزوج والاخذ انا

مما لا يعبد واجيب منع كونه خطا بالانراج بل لمن الاراس ماله الشامل المازراج وغيرهم بخلاف قوله نعم انبئهم فان النسيب
النساء ولقولهم طلاق الامة طلاقا وبعدها جنتان ومن طريق الخامسة صحى محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال طلاق المرأة اذا كانت
عند ملك تلك طليقات وان كانت ملكة تلك طليقات وان كانت ملكة تحت من طليقات وصحى محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله
قال طلاق المرأة ان كانت تحت العبد تلك طليقات وطلاق الامة ان كانت تحت من طليقات غير ذلك من الاخبار **قوله**
ولا تحل للارجل بوطى المولى كذا لا تحل لو ملكها في قد عرفت ان شرط الحلال كونه سالكا للتكاح بعقد الدائم بدليل الزوج والطلاق
في اية التحليل فلا يكون الوطى بملك اليه فان طلقها الزوج طلاقا محرما لم تحل له بوطى المولى وكذا لا يزدل التحريم بملك المالك
طاهرا ما استغنى به المهر الى ان يحصل الحلال المنقضي هذا روى عبد الملك بن اعين قال سالت عن رجل يزوج جارية وبطلانك
عنده ما شاء ثم طلقها ورجعت الى بوطىها هل الحلال له ان يوطىها قال لا حتى تنكح رجلا غيره وروى يزيد بن الصبح
والجلي عن ابي عبد الله ع في الامة بطلانها بطلانها ثم يشرها هل يحل له ان يوطىها قال لا حتى تنكح رجلا غيره وبغيرها من الاخبار
الكثيرة يظهر عن ابن الحنفية حلها بالشر وفي بعض الاخبار ما يدل عليه والمذهب الاول **قوله** ووطىها اخرى حيث عليه
حتى عليها الزوج هذا الحكم ذكره الشيخ في النهاية وسبعة جاعته منهم المصنف والعلامة وسنده صحى محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال المالك
اذا كان تحت ملكة بطلانها ثم اطلقها خاصة صاحبها كانت عند على عدة وصحى محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله ع في العبد يكون تحت الامة بطلانها
تلقية ثم اصفها جميعا كانت عند على تلقية واحدة وغير ذلك من الروايات ولا يبعد ان يكون قد تعلق حكم التحريم بعد طلاق اخرى
فلا يسيط هذا الاعتبار بالاعتبار بالجد وقد تقدم البحث على نظير هذه المسئلة في تكاح الشريكات ان اسلم العبد وعنده اربع
اغنى وفي باب القسم بين الزوجات اذا اعتقت الامة في ثلثا القسمة ومنعها ان يثبى كان العلق قبل استيفاء حق العبدية يلحق بالامانة
وفي الحكم من مخالف لما صار ذلك هو المعلق الظاهر كما حقق في محله ومن ثمه وفيه من الجيد هنا على ان الامة اذا اعتقت قبل وقوع
الطلاق الثاني انقل طلاقها الى حال الحرام ولا تحرم الا بالثالثة وهذا هو الموقوف لما سلف الامة لا يسيط الى الروايات الصحيحة
وارا تعليلهم بان بعد الطلاق الاول قد تعلق به حكم التحريم بعد طلاق اخرى فليس يجزى لان التحريم لا يتعلق قبل الطلاق الثاني على
التقديرين وبما يتعلق بعده على تقدير عصا وهذا اخر الحكم الاما عليها فاذا اغتفر قبل طلاق الثاني لم يفسد التحريم محال وهو كذا
ان منقوضه على إمكانه الثالث وكيف كان فالعلل بالمشهور متعين الروايات الصحيحة **قوله** والحضر بطلان المطلقة تلكا ان اوطىها
نور من الحضر صحيحا ووطىها ممكنة لا نشاء المراجع يمكن جعله محلا لصدق كونه زوجا ناكحا الى غير ذلك من شمل نظره وفوات فائدة
التولد من الجماع لا يفسد هذا لان المعنى بطلان الوطى الموجب للفصل كما تقدم وهو حاصل الرواية المذكورة بكونه لا يحل رواها
الشيخ عن محمد بن مضارب قال سالت الوضام عن الحضر بطلانها والشيخ عن محمد بن مضارب قال سالت الوضام عن الحضر بطلان
قال لا يحل ومن طهره لضعف الطريق والوجود من معنى الحضر ما الجيب فان بقى منه بعدا والخضرة صحى قسيلة والافلا وقد تقدم
وكثير على القول قبل ان كسحت الاول ليقع الله منها الاكسال في الجماع بعد الامتناع للماء قال الجوهري اكسال الرجل في الجماع اذا فاق
اهله ولم ينزل والماصل انزال الماء ليس بشرط في تحقق التحليل لصدق الجماع الموجب للفصل منه وقول المصنف ليقع الله منها
اشارة الى ان المعنى الجماع الموجب للذة كما ورد في الخبر النبوي حتى يذوق عسلتك وتذوق عسلته وهى لذة الجماع والاصل عدم اعتبار
امر اخر لا يرضى بشرط عدم الامتناع من الفعل وعينه وبما خصه انما قابل لان دون الحضر **قوله** ولو تزوجها المملوك فارتدت فوطىها
في الرد لم تحل لانها عقد بالردة المرددة ارتدت قبل الدخول المفيد للتحليل وهو الوطى في القبل ووطى في زمن العدة اما لو كان
الارتداد بعد تحقق التحليل بوطىها انفس العقد وان بقى اثره بعبوده اليها لورجع في العدة بالعقد السابق وهذا يفرق بينه وبين
سائر اسباب التحريم فانها لا توجب طلال النكاح وتصير ثبوت العدة مع عدم الدخول قبلا بان يكون قد وطىها في الدخول فانه
لا يكفي التحليل والحق ابن الحنفية الخلق الذي بانزل به الماء واما لو لم يحصل منه ما توجب العدة قبل الارتداد بانته منه مصاب
كلاجه لا اثر لوطئه وان على بيان حكمه ما سبق من اشتراط استئذان الدخول الى العقد وكذا الحكم لو كانت المدة الزوجية فوطىها في زمان
ردتها ثم رجعت الى الاسلام وبان لسائر العتبات اجه ما فهم العلامة في الخبر بقوله قد عرفت ان هناك فمما ثابثا فثبت فيه
المسئلة وما تنكفه بعضهم من ان المراء الوطى بعد الارتداد في غير عدة وان الغرض الفرق بين الوطى الذي سبقه عقد ثم طرا عليه الفسخ قبل الوطى

وبين الرجل التي لم يسبق عقد وهو المستفاد ما سبقوا اشتراط استناد الوطى الى العقد فان الاول يصح عليه ان يوطى زوجته عند
 من لم يشترط بها المعنى المشتق من جهة الاشتقاق كما هو من هذا الوجه فان المصنف وغيره فرق بين هذا الوطى والوطى الذي لم يشترط
 وتجب له لا حقيقة ولا مجازا فهذا التكليف ليس بشئ لان الشرط السابق حصله اشتراط استناد الوطى الى العقد فمضى لم يكن مستندا اليه
 لم ينفذ في الحل سواء تجوز عن العقد ام كان بعدم وبعد البينة سواء كانت براءة ام طلاق ام غيرهما من اسبابها ولا وجوبه في
 المسئلة في الارادة بخصوصه وعدم اشتراط بها المعنى في جهة الاشتقاق لا يفيد هنا جماعا كما يفعله الذين عقد عليها دائما ثم طلبها
 قبل الدخول ووطئها بعد ذلك على وجه محال بان كان لتسمية او غير ذلك **قوله** لو انقضت مدة فادعت انها تزوجت وقارها انقضت
 العقد في القول بقبول قولها مع ان كان صحتها مطلقا هو المشهور بين النحويين وهو ان لا يثبت في انقضاء العدة والوطى ما لا
 يمكن اقامه البينة عليه وبما كانت من الزوج او عقد صداقة بعينه ونحوها فلو لم يثبت هنا ذلك لزم الاضرار بها والرجح المقتضى
 والرواية التي اشار اليها هي صحيحة جارية عن ابي عبد الله نعم وجب طلق امراته فكتبا شيئا مندها وادرجعتها فقالا في اريد ما جعلت
 فزوجا غيري فقالا تزوجت زوجا غيرك وطلت لك نفسي اصبحت قولها وبما جعلت كيف يصنع قالوا كانت المرأة تارة
 صدقت في قولها والمادة بالثقة من يمكن ان ينزل اليها وان لم يكن متصفا بالعدالة المعيرة في قول الشهادة ويمكن حل الرواية على
 استحباب مرات الثقة في قبول خبرها كما يقبل قولها في حق المطلق يقبل خبر غيره وكذا الحكم في كل امرأة كانت من زوجة اجرت بموت
 او زنا فراقها المدة في وقت محتمل لا فرق بين ان يعين الزوج وعلمه ولا بين ان كان استعماله وعدمه وان كان طريق الوقوع
 غير حق لسؤال المعلوم والتوقف مع طول كدها ولو كان بها المطلق لم يكن له نكاحها ولو قال بعد ذلك ثبت صدقها لم يمنع من
 نكاحها لانها بما انكشف له خلاف ما قلناه ولو عرفت الزوج فكذلكها في اصل النكاح احتمل تصديقها في التحليل وان لم يثبت عليه وجوب
 الزوجية لوجوب المقتضى لقبول قولها مع عدم تكفي به وهو ان كان صدقها مع عقد اقامه البينة على جميع ما يدعيه ويحذر ان كان لم يسمع
 في نفس الامر وعده نظرا الى تقدم قوله لان منكره لا يستحق بالاصل ولا مكان اقامه البينة على اصل الزوج ونفيه انه لا منافاة بين الامرين
 لانها لا تقبل قولها الا في حقها خاصة والاصل لو علم من العقد في اصل قولها مطلقا **قوله** اذا دخل المحلل فادعت ان سابته فان صدقها
 حلت للاول في القول الاول للشيخ في المسطور وجهه بقوله فادعت البينة والنظر في سائر الاحكام الشرعية غالبا فيرجع اليه والاقوى
 ما افشاه المصنف لما ذكر من عقد اقامه البينة مع انها تصدق في غير ذلك وهو انقضاء العدة فكذلك في سببه ولا ندر لولا لزم الحج والفرج
 كما اشار اليه سابقا وانما يقبل قولها فيما يتعلق بها من حل النكاح ونحوه لا في حقها بل في نفيه الا تصدق له حتى لو انكروا اصل العقد لم يلزم
 اليه ان يصدق لها في الزوجية ولو كان قولها حراما او في القسم الواجب قبل لا حل لان منعه عنه فلم يكن مراد للشايع وقيل على ان
 وطئها المحلل وطئها بما كان لها في احرام احداهما او صوم احداهما الواجب كوضان او حيضها او على كل واحد اجبة او بعد ما حرمت عليها فلو طئها
 او في العقد من وطئ بشبهة وقع في نكاح اياها ولو طئها بعد تسع سنين في افاة للطلاق لان احدهما العدم وهذا ليم الشيخ والجمهور
 لان الوطى المذكور منه عنه فلا يكون مراد للشايع حيث علق عليه المحلل بقوله نعم حتى تنكح زوجا غيره وقوله حتى يذوق عسلتك فان
 المراد الوطى المحلل لان اسمه ورسوله لا يبيحان الحرم وان البينة بعد على نكاحه التي عنه ولا يثبت عليه اثره لان الاباحة تعلقت بشروط
 النكاح والوطى وان كان محرم لم يحل بعد المحلل الاول وكذا الوطى ويضعف بان الوطى بالبينة الى علم الاول من قبيل الاستبصار والحال
 يفرق بينهما بين اباحتها وعدمه ولا يرة والرواية لا يقتضيان اباحة الوطى بل تعليق المحلل عليه واحدهما غير الآخر ومنع دلالة النهي على فساد
 محيل العبادة والحاق عبادة اباحة الوطى باباحة النكاح قياسا لان النكاح او المطلق لا يحل الا على الصحيح وذلك يقتضي كونه حراما
 بخلاف الوطى لان الثاني اباحة لشايع قوله نعم حتى تنكح زوجا غيره لم يثبت جعل نهاية التوبة في نكاح الغير وقد حصل هو علم من المباح وغيره
 كما مر هذا هو الاقوى وفي الحاق الوطى بالحرم بعارضه منقصة السقوط ونحوها بالاول وجبان من اشتراكها في المقتضى ووجوب الثاني
 حيثان تحرم الوطى هنا ليس لكونه وطئا بل لتضمنه ترك الواجب بخلاف الشايع والاقوى الفرق لوقوله في الاول

في الرجعة هي لغة المرأة من الرجوع وشرع وما لزمه الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ في سائر الروايات وبيان المرأة الرجعية
 قلت هي مطلقة بعد الدخول بلا عجز ولا استيفاء عده والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ويحل لمن احق برجع منه في ذلك اي في العدة
 ان اراد املا حاي رجعة وقوله نعم فاساك معروف او تخرج باحسان وقوله تعالى اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فاسكنوهن من حيث
 هو

او فارق من مجموعتي ان كان بلوغ الاجل وهو انقضاء العدة واما الاخبار فيها فكثيرة **قوله** يقع المراجعة قطعاً لقوله واجعتك
وقطعاً كالقول ولو قيل ان لم يثبت كان ذلك رجعة الرجعة يقع بالقول اجاباً ان باللفظ عندنا في بعض العامة والاول اما في
في معناه لقوله واجعتك واجعتك مطلقاً واضح منه انما فارق قوله الى تكاثر وجهه ووجهه كقولهم وودتك وامسكتك
فقل بالاكتماء بما احبوا لودوها في القرآن كناية عنهما في قوله يقوم بعولتهن اخرون يودهن في ذلك وقوله ناساك بمعزوت قيل
انها كناية فينتقل الى ان بينهما لاصحابها كناية باليد او بالبيت ويخرج وهو ان ذلك كناية عن ذلك وعملك الى
النكاح ورجعت حتى تم نكاحك واجعتك ولم يخرج ذلك فالاكتفاء به فقلت من ان المعبر في الرجعة ما يدل على ارادة النكاح وكل ذلك
والعليها ولا ينافي سقيمة معينة وهذا قد ورد وجها لعدم ان الاسباب الشرعية تنقضي على منع الشارع وهو ضعيف لو ثبت العلم
توقف اصلاً لا اللفظ الدال عليها والثاني كاشع اخر وسياتي وكان لو لم يقدّر منه من النظر والمهر بقصد الرجوع اوسع وقيل
لذلك على الرجعة كالقول وبما كان اقوى منه ولا يتوقف باصته على اعادة على تقديم رجعة لانها رجعة صراح الفعل لذلك ويحصل
به الرجعة ويشترط وقوعه بالفسخ ولو رفع سهل او يظن كونها الرجعة لم تعد الرجعة ولو رفعه بقصد عدم الرجعة او لا يقصد ها ان
اعتبرناه فعل جازماً لا انقضاء النكاح بالطلاق وان كان وجب لان فائدة الرجوع جاز الرجوع فيها لا بقاءه لاجل ان لا يبين بانقضاء
العدة لكن لا بد عليه وان كان عالماً بالتحريم لعدم خرب جهات حكم الرجعة واسا لقيام الشهادة بل التعبر على فعل الحوم الامع للجل
بالتحريم ثم ان واجبها فغيره بل مثل الطهر وانما بالطلاق ان لم يحنك سبب غيره وان واجبها بعد ذلك فبقى سقوط وجوبها
من وشيخ الويل على ظهور ذلك النكاح وحصول الحيلولة بينهما من ارتفاع الحلال فصارا الى صلب النكاح الاول ومن ثم
لو طلقها بانها كانت طلاقاً مدخولاً في النظر الى الدخول الاول لان الرجعة كما علم من تعينها بانها ونكاح زال بطلان بملك
الزوج وقصد في العدة ومثله ما لو ارتدت المرأة بعد الدخول فلو انما الزوج في هذه العدة وعادت الا الى الاسلام او اسلام امه
المجوسين او الوثنيين ووطئها ثم اسلم الخلف قبل انقضاء العدة ولو صانعه لم يثبت انه لان اثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة بل
ينقضي بقضاء العدة فيكون ما بعد الرجعة وما قبل الطلاق بمثابة عقد بين مختلطين وان الرجعة وينزل بل الدين يرتفع الاشكال
بالاعتمال في الاسلام فيكون الوطئ صافاً للعقد الاول ولو قيل بوجوب المهر هنا علم في تبدل الدين كان حسناً **قوله** لو
انكر الطلاق كان ذلك رجعة لان مقتضى النكاح بالزوجية المشهور بين الامم ان انكار الطلاق من الاقوال المبنية للرجعة لان مقتضى
على النكاح بالزوجية ولا ينافي من الرجعة بالفاظها المشقة منها وما في معناها لانها على دفعه في غير الماس في دلالة الانكاح
على دفعه مطلقاً وهذه في انكار كل ما يجر فيه الرجوع والفسخ من العفو وقد تقدم الخلاف في كونها رجعة في الوصية من حيث
انهم من قصد الرجوع ومنه الجائز ان يكون الباعث على الانكار وعدم النطق اى وقوع ما انكره ولو ذكره لم يرجع وظاهر الانكاح على كونه
صانعة رجوعاً لعدم الرجوع في اختصاصه بذلك وروى النص الصحيح به هنا ووجهه فيبقى ما علمه على ما يقتضيه النظر في رواية ابو داود
الصحيحة عن ابي عبد الله قال سالت عن امرأة ارجعت على زوجها ان طلقها تطليقة واشهد لها شهوداً على ذلك ثم انكر الزوج بعد ذلك
فقال ان كان انكار الطلاق قبل انقضاء العدة فان على الامام ان يفرق بينهما الحديث وهذا يندفع ما قيل ان الرجعة تنبذ على
الطلاق وتابعة وانكار المتبوع يقتضي انكار التابع فلا يكون رجعة والا كان الشئ سبباً في التقييد لان المشهور ان اجعل
انكار الطلاق رجعة فقد قطع التبعية المذكورة او يجعل الانكار كناية عن الرجعة والاياد منه حقيقة فان المقصود من انكار
الطلاق رجعة فقد قطع التبعية المذكورة او يجعل الانكار كناية عن الرجعة والاياد منه حقيقة فان المقصود من انكار الطلاق
رجعة وقد تحقق في الرجعة بل لفظاً ولا عليه وهذا منه **قوله** ولا يجزى الاشهاد في الرجعة بل يستحب الاشهاد على الرجعة غير واجب
عندنا الاصل لكن يستحب لحفظ الحق ودفع النزاع ولا يثبت قوله فيها على بعض الوجوه كما سيأتي وبما كان محققاً لقوله السابق
في حسنة محمد بن مسلم الطلاق لا يكون بغير شهود والرجعة بغير شهود ورجعة لكن يشهد فهو افضل في قول الصادق في حسنة الحلبي
في الذي يراجع ولم يشهد قال يشهد اصيل لا اى بالذي يمنع باسار ووجهه تعين العانة فيها للامام به في قوله نعم واشهد وادري
عدل عملكم بعد قوله فاسكوهن معزوتاً وقوله من معزوتاً وليس الامر متعلقاً بقوله فارقوهن اجاباً عن الامام به ترك
الرجعة وهو غير متوقف على الاشهاد فيكون للرجعة فافها ان لا يثبت من الطلاق وقد تقدم حجة من الروايات على امتثال ان الامر يتعلق

بالطلاق وان بعد منهم من حكم بالاستحباب او بغيره كما في قوله نعم واشهد ان انا سابعهم **قوله** ولو قال راجعتك ان شئت
 ان شئت لم يقع في العقل لعدم جواز تعليق الرجعة على الشرط هو المشهور بين الاصحاب وذكره الشيخ في طه وابتاعه والمتأخرون
 المصنف وغيره من عدم الجواز حيث علمنا على المشرأبنا اعادة النكاح فلا يقبل التعليق كما ابتداء ولا ينافي اتفاق فلا يقبل التعليق
 ومن عموم قوله الموقوف عند شرط علمه وامالة الصحة وينبغي من عدم الجواز مطلقا ان من اشترط على خلاف هذا الوجه والاستحباب
 الواقع حق عند من يجوز تعليق الطلاق الحاقا لها في النكاح **قوله** ولو مطلقها رجعية فاركتك فراجع لم يقع في سبيل الحكم على ان الطلاق
 هل وقع حكم الزوجية وفعا ستران لا يستقيم بانقضاء العدة او ان خرج العدة تمام السبب في زوال الزوجية وفيه دليل على حرمان
 وطها بغير الرجعة وجوب المهر بطلانها على قول ويجزها اذا اكمل العدة ويؤيد الثاني عدم وجوب الحد بطلانها ووقوع الظهار
 اللعان والا يلاؤها ويجوز تقبل المهرقة مستغنى عنى على ان الرجعة هل هي نكاح سبلا او استدامة زوال النكاح كان طهر عليها عليه السبب
 الذي لم يتم راجع على عدم الجواز ايضا بان الرجوع بمسك بعضهم الكون في صومئى عنه بنى فساد لقوله تعالى ولا يستكبر بعضهم الكون
 في الرجعة شات لما صار بالقوة بالفعل فانه الطلاق انما يقيد النكاح بالفعل والرجعة سبب قابل لمحصولها بالفعل فكان كالتسليم
 وشرط تحقيق الاشهر انشا على قول الحل بالاركان واد زوال العتول وبان المقصود من الرجعة الاستدامة وهذا الرجعة لا تقيد باق
 فانه لا يجوز الاستمتاع بها ولا الخلوة معها ساداته ولا جناح اية الى البيوت انقطاع ملك النكاح والرجعة لا يلائم حالها وترفع
 على ذلك ما لو طلق المهرقة في زمن العدة فان جعلت النكاح من يتعارض من العدة لم يقع كما لا يقع بالاجنبية والادفع ويمكن ان
 بين الرجعة والطلاق بان الطلاق يحرم للنكاح كالردة فلا نشافى العدة فيقع من عرجوها الى الاسلام **قوله** ولو كان ذمية فطلعت
 رجعتا ثم راجعا في العدة قبل لا يجوز في العت في هذه كالتسليم ويؤيد هذان الذمير لا يحرم استدامة نكاحها فانه لم يجعل الطلاق
 من يلا النكاح الاول واسا جازت الرجعة بخلاف المهرقة لحرمان نكاحها حينئذ فالاقوى جواز الرجعة هنالكان العائد بالرجعة
 صاعدا نكاح الاول فكان في حكم الاستدام واثره لم يزل بالكلية بل يتوقف على نقضاء العدة ومن ثمه جاز وطها بنية الرجوع بغير
 لفظ يدل عليه ولا شئ ما لست بزوج مجزى وطها كذلك ولا نكاح لوزان لكان العائد بالرجعة اما الاول وعجزه والاول
 سيتلزم اعادة المهر والمهر الثاني مستغنى عما عا ولا التوقف على رضاها فان نكاح الاول بان ثمانية انه ستر زول واستدامته عين
 مشتملة مستغنى بالذمير هذا انما استغنى ابتداء نكاحها والاستطال الرجوع **قوله** ولو طلق وراجع فانكرت الدخول بها ورجعتا
 لعدة عليها الاولى لتعليق باحاطة تعدى ما يوافق الاصل لان الاصل عدم الدخول واما الظاهر فقد يختلف المخرج حسب ما يجعلها
 زوجية للدخول وعلى كل حال لا شتمه تقديم قولها مع بينهما فانما حلفت بطلت رجعتا في حقها ولا نفقة لها ولا سكنى ولا عدة عليها
 ولها ان تنكح في الحال وليس له ان ينكح اخنها ولا يباعا سواها خاصة لا عت اذ بها هذا زوجة ولو كانت عت اذ بها ان طلقها بعد الدخول
 فلى الرجعة فالحكم كذلك لان نكاح اخنها هذا الارباع سولها ساقف على ثمان تنقص بغير نكاحها وعلى التقديرين فهو بقولها
 المهر وهو لا ينعى الا المصنف فان كان قد قبضت المهر فليس له مطالبتها بشئ وان لم يكن قبضه فليس لها الا اخذ المصنف فانما انقضى
 ثم عادت واعرثت بالدخول فلها اخذ المصنف الا ان لم يرد من اقرار سنان من جهة الزوج وجهان ويقتضى ان ياخذ الحاكم
 المصنف الذي لا يدعي عليه احد وحفظ مثله وطيفة الحاكم ولو انعكس الحكم فادعت المرأة الدخول وانكح الزوج فالقول قوله مما بالاصل
 فانما حلف فلا رجعة له ولا سكنى ولا نفقة وعليها العدة ويرجع عليها المصنف لصدقات كان قبضته والاربعيت هي بالمصنف ولو
 عادت وكذبت نفسها لم تسقط العدة لا فرق بين ان يكون الاغتلاف في الدخول بتكثير بيان الخلوة وبعد ما على الاقوى بان كان
 الخلوة ترجح جانب ويدعى الدخول فيستأثر من الاصل والظاهر لان الاصل انقضى ورو **قوله** ورجعة الاخرى بالاشارة الدالة على
 المراجعة وقيل باخذ الفناع عن اسمها وصي شاذ ورجعة الاخرى كغيرها من عقوده وايضا فانه يكون بالاشارة الدالة على المراجعة
 وقيل باخذ الفناع المهرية لها وهذا هو المشهور بين الاصحاب والعقل بانها يكون باخذ الفناع لا بغيرها فانه طلاقا يترفع
 الفناع على اسم المهرى ثم بطلت على السكنى فيكون عند العلامة علامة لان الاصل منقوع والقباس باطلانهم لو كان ذلك
 الرجعة كان من جهة اشارة الدالة عليها الا انه سند براسه **قوله** وانا اودعت نقض العدة بالحق في سبيلها فانكرت القول
 قولها مع بينهما ولو ادعت نقضها بالاستحباب لم يقبل وكان القول قوله الزوج لان الاختلاف في زمان انقاع الطلاق وكذا لو ادعى

الزوج انقضا، فالقول قولها ان الاصل بقا، الزوجية او لا، لو كانت حاملا فادعت الوضع قبل قولها ولم تكلف احضار الولد
 وسيأتي ان العدة يكون بالحيف ويوضع الحمل لا الشهر بل اختلفا بعد الطلاق فادعت المرأة انقضا، العدة لمنعه من الرجعة
 وادعى صوبها وان كانت كانت من ذوات الحيف وادعت انقضا، هان في من يحيل انقضا فها فيه شرعا وان بعد عادة فالقول
 قولها مع ميمها لان النساء سوتنات في احوالهن وقد قال تعالى ولا تكتموا الشهادة وروى زرارة في الحسن عن الباقر ع
 العدة والحيف للنساء، اذ ادعت صديقت سيأتي ان العلة المحملة لانقضا، العدة الموح بالحيف ستة وعشرون يوما ولحظت
 والفرق في ذلك بين ستيف الحيف والطهر بادية على ذلك وغيره العليم النسوان مكان العادة وينبغي لها الاستقصاء مع التهمة
 وسؤالها كيف الحيف وفي بعض الاجناد انه لا يقبل منها غير المعتاد الا بشهادة اربع من النساء المطلقات على باطن ارجاها من التهمة
 في اللغة ولا بأس به مع التهمة وان ضعف ما قلناه وحسب لا يقبل منها اما دعوى انقضا، هان قبل وقت الامكان او لكن في خلاف
 العلوم من عادتها في وقت الامكان تظن ان كذب نفسها او قالت غلطت رايت دعوى لانقضا، صدقت في نفسها وان ادعت
 على الدعوى الاولى فمن يصدق فيها الان وجبان من نفاذ الدعوى الاولى فلا يثبت عليها ان لم يدع غيرها ويراد اصل دعواها عليها
 تبين دعوى لانقضا، الان والزمان زمان الامكان وان كانت من ذوات الحمل فادعت وضعه صدقت انقضا ميمها مع انكار
 لما قلناه ويختلف الامكان بحيث يحولها فان ادعت ولادة ولد تام فادعت صدق فيها ستة اشهر ولحظت ان من يوم النكاح فلهذا
 الامكان الوطى ولحظة للولادة فان ادعت اقل من ذلك لم يصدق وان ادعت سقطا مسويا او مضغرة او علقه اقبل مكانه عادة
 وربما قبل ان يات في عشرة من يوما ولحظت ان في الاولى وثلاثون يوما ولحظت ان في الثانية اربعون ولحظت ان في الثالثة لفرقة
 بين احدكم في بطن امه اربعون يوما ونظرة واربعون يوما ونظرة واربعون يوما مضغرة ثم تنفخ فيه الروح وحيث تقدم قولها في
 ذلك تكلفا حضار الولد لعموم الادلة والجواز موقف وقد احضاره وان ادعت الانقضا، فالقول قول الزوج مع ميمه
 لان ذلك هذا الاختلاف راجع في الحقيقة الى بحث الطلاق والقول قوله فيه كما تقدم قوله في اصله ولا ندم مع دعوى بقاء العدة
 يدعي تاخر الطلاق والاصل فيه معصاة لصلته عدم تقدمه في الوقت الذي يدعيه هذا ان لم يتفق في وقت الايقاع والارجاع الى
 الحيف ولو انقضى الفرض فادعت بقاء العدة لطلب بالتحقق ومطالب في الحقيقة ودعوى لانقضا، تقدم قولها في الجمع اما في
 الاولين فظاهر وانما في الاجر فلان الاصل حينئذ معصاة لصلته عدم تقدم الطلاق وبقاء الزوجية اثباتية او لا ان ينظر قولها
قوله ولو ادعت الحمل فأنكر الزوج فاحضرت ولدا فأنكر ولا دنها ما تقدم من تقدم بقاء قولها في الموضع حكم ما لو انقضا على الحمل
 فان منه يرجع اليها في ولادته في الاثر والجنس اما لو ادعت الحمل والوضع وانكره الزوج فالقول قوله لاصالة عدم الحمل والفرق في تقديم
 قوله بين ان تحضر ولد او تدعي ولادتها وعدم الامكان اقامتها البينة ولا تدر ولا يلحق به مجرد دعوى احواله ابقاءه ولا يلزم الا
 الاعتراف بما يعلم ولا دنته كذلك ولا يحكم بانقضا، العدة بذلك بل الحقيقة الى معنى مدعى الاثر او الاثر ولا يرجع اليها كما لا دل
 وان كنت في الاخير ربا في احوالها على هذه الدعوى مع معنى زمان يمكن فيه انقضا، هان فيها ما سبق **قوله** ولو ادعت انقضا
 العدة فادعى الرجعة قبل ذلك فالقول قول المرأة في الاولين انقضا، العدة ولكن ادعى الزوج الرجعة قبل انقضا، هان انكوت
 من رجعة تقديم قولها ان الاصل عدم تقدم الرجعة في الوقت الذي يدعيه في الثانية انها انقضا على حصول الرجعة ولكن ما اختلفا
 في وقوعها في العدة ارجعها نادى وقوعها فيها وانكرت المرأة وقد حكم المصنف والعلامة سبعا للشيخ ان القول قول الزوج لانقضا
 على حصول رجعة ثم يدعي نفاذها بوقوعها بعد العدة وهو يدعي وقوعها ويدعي الرجعة مقدم ويؤيد ذلك اصالة بقاء الزوجية
 الزوجية لانها كانت مستمرة في زمن العدة المرجعية حيثها يحكم الزوجية والاصل عدم زوال ذلك المعلوم ويشكل الفرق بين
 المسئلتين لان تقدم قولها في الاول يوجب رجوع الرجعة فاسد لكن ما بعد انقضا العدة ويدعي الصحة مقدم غايته ان دعوى
 اصالة عدم تقدمها لكن ذلك لا يغير دعوى الصحة لانها اخرى ومن ثم تقدم مدعى العقد الصحيح والايقاع الصحيح معا وشرط اسلم
 جميع الشرائط واصالة بقاء الملك عليها لكونه غير ذلك من الاصول ولو نظر الى اصالة عدم تقدم ما هو حادث اجد تقدم قولها في الوقوع
 لاصالة عدم تقدم الرجعة ويمكن الفرق بين المسئلتين بان الزوجيتين في الثانية متفقان على وقوع رجعة وانما اختلفا في
 وقوع صحتهما ونفاذها فلذلك تقدم مدعى الصحة في الاول فانها لم تنفذ وقام على الرجعة وانما ادعاها الزوج في وقت ليس له انشاؤها

فلا يقبل إقراره بها وقوله في الأولى فالقول قول المرأة يريد في عدم الرجعة قبل انقضاء العدة اعم من وقوعها او عدمها او في عدم
 الرجعة اصلا ثم الفرض والتحقيق في هذه المسئلة ورا هذا كله ان تقول على تقدير انقضاءها على الرجعة في الحلية بهذا الاختلاف
 لا يخلو اما ان يقع في عده يرجع اليها فيها كالعده بالحل والاقراء او لا كالعده بالاشهر ثم ان يتفق على وقت احدهما ويختلف في الآخر
 بطريق الدعوى بحدود من التوقيت ثم اما ان يكون هذا الاختلاف قبل ان تنكح زوجها او بعده صور تظهر بحدودها حكم المسئلة
 الاولى ان يتفق على وقت انقضاء العدة كقول المجتهد فقال الزوج راجعت يوم الخميس وقالت بل راجعت يوم السبت فالقول قولهما مع
 بينهما ولا فرق هنا بين العدلان وفي انقضاء العدة تنفق عليه والاختلاف في انزل راجع قبله والاصل انه راجع سابقا لان
 الملاءم ارجح والاصل عدم تقدمهما في وقت يحصل فيه الاختلاف وايضا فالزوج يدعي بعد انقضاء سلطنته انه راجع قبله فلا
 يسمع قوله كالمراعى والكيل بعد الغل لا تصرف قبله او الولي بعد زوال ولا يثبت ان زوج المولى عليه ارجح من المهر ونحو ذلك وفي هذه
 الصورة وجهان اخران ورون ما ذكرناه في القوة احدى تقدم قول الزوج لان الرجعة تتعلق به وهو علم بفعله ولا يثبت النكاح
 فالاصل فيه بعد ويضعف الا بان الرجعة ما يمكن فيها اقامة البينة فلا يقبل فيها قول مدعي القتل كاعتداله بالاشهر بخلاف عدتها
 بما لا يمكن فيه اقامة البينة ويعسر اثباته بان النكاح قد انقطع بانقضاء العدة واما يدعي صلح حدث سبب يقتضي بقاءه وهو
 الرجعة وهو منكرة والاصل عليه وثا بينهما تقدم قول المدعي بانقضاء العدة وقد صار في الآخر فيها فاذا انقضت عدت
 يوم الحجة وصادقها الزوج وقال راجعت يوم الخميس في المصدقة لان قولها في انقضاء العدة مقبول متفق عليه وانما حكم به لم
 يثبت انما يلحق به دعوى الرجعة بعينه ذلك لان قول الزوج الاولى واجعت يوم الخميس في انقضت عدت يوم الخميس من المصدق لاستقلال الرجعة المتفق
 عليها القاطعة للعدّة وانما صحح الرجعة منه لم يقصر قولها انك واجعت يوم السبت فان سباق كلاهما سقط هذا الوجه اضعف
 من السابق الثاني ان يتفق على رجعة الرجعة كقول المجتهد وقالت انقضت عدت يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت الخ فالحق قول
 مع بيمينه لان قول الرجعة متفق عليه والاصل ان العدة لم تنقضي قبل ان هذه الصورة الوجهان الاجران فلا يقدّم قول المرأة
 مع بيمينها الا المصدقة في انقضاء العدة وقد ادعت انه انقضت قبل وهذا الوجه اعم حيث تكون العدة مما يقبل قولها فيها بان يثبت
 على المصنف ان لو وضع لان الرجوع اليها في ذلك يقتضي ثبوت اثب عليه واحكم الرجعة ولو ثبت على الاشهر بغير تقدم قولها الا سائر
 عدم انقضائها والثاني تقدم قول السابق بالدعوى كما سبق للثالث ان لا يتفق على وقت احدهما بل يقتصر الزوج على الرجعة
 سابقة وهنا ينبغي ان يكون من وجوه في الحجة بوجوبه على الحكم في المسئلة والوجه في الاول ما اختاره من تقدم قول الزوج
 مطلقا لان المهر من انقضاء العدة قبل النزاع والاصل علم تقدم الرجعة في وقت العدة ولا يقدح بها كونها بعد غير صحيحة لان العدة
 المتفق عليه بينهما بل يقدح بالزوج والاجتماع شرائط المقتضية لعموم الرجعية فام خارج عن النزاع والفرق بينه وبين ثبوتها في
 الصبر والفساد لا يخلو من اشكال وفي الثانية تقدم قولها مع كون العدة ما يرجع اليها فيها وقوله فيها ان كانت بالاشهر لما ذكرناه في
 كلمة ان كانت الاختلاف قبلان تزوج بغيره الرابعة انه يقع النزاع بعدا نكحت غيره فانما نكحت ثم جاء الاول راد على الرجعة سوا عددها في
 النكاح لجهلها بالرجعة ام بينهما الى الحليانة والتبليس نظر ان اقام عليها بيمينه من زوجة الاول سوا دخلها الثاني ان لم يدخل ويجب
 عليه مهر المثل الثاني راد ودخلها راد لم تكن بيمينه واد الخلف سمعت ودخل على كل منهما فان ادعى عليها واقرت لها بالرجعة لم يقبل
 اقرارها على الثاني وفي غيرها الاول مهر المثل لتقريب البضع عليه قولان تقدم الحث في النكاح وان انكرت فهل يخلع غيره وجهان
 متباينان على انها صلت نعم لم لو اقرت ام لا فان لم نقل بالغزم فلا وجه للتخليص لان الغرض منه الحل على الاقرار ولا نأخذ فيه فان قلنا
 بالخلف فخلعت سقطت دعوى الزوج وان نكحت حلف وعزمها مهر المثل ولا يحكم ببطلان النكاح الثاني وان جعلت البينة المودة
 كالبينة لانها انما يكون في حق المتداعيين خاصة وربما احتيل بطلان النكاح على هذا المتقدم بطلانك وهو ضعيف وان انقضت
 الحصة معهما بقيت على الزوج الثاني ثم ان انكروا صحت بيمينه وان العدة قد انقضت والنكاح قد وقع صحيح في الظاهر والاصل عدم
 الرجعة وان نكل ردت اليه على المدعيان حلف حكم بارتفاع النكاح الثاني ولا يضر للمرأة الاول بيمينه ثم ان قلنا ان البين المودة
 كالبينة فكان لم يكن بينهما وبين الثاني نكاح فلا شيء لها عليه الا مهر المثل مع الدخول وانه قلنا انها لا اقرارا واداره عليها مقبول ولها
 كالسريان كان بعد الدخول ويضعف ان كان قبله والاولى بيمينه المسرى كالمطلق وان جعلت ما كالبينة لما ذكرناه من انها انما يكون كالبينة

في حق الثاني عن خاصة اذا انقطع الحصة بينهما فله الذي عوى على المرأة ان لم يكن سبق بها ثم ينظر ان بقى النكاح الثاني فان حلف
فالحكم كما ذكرنا انما اذا عاينها وان لم يبين بان اقر الثاني للاول بالوجعة او نكل بخلف الاول فان اقرت المرأة سلمت اليه والا فهي الصلوة
باليمين فان نكلت وحلف المدعى سلمت اليه ولها على الثاني مهر المثلان جرى دخول والا فلا شيء عليه كما لو اقرت بالوجعة وكل موضع
قلنا انك انك المراهة الاول الحق الثاني وفي ذلك عندنا قرارها او نكلها بين الاول فاذ ان اقر الثاني بهوت وعينه سلمت الى الاول
كما اقر بوجعة عبد في يد غيره ثم اشتراه انه يحكم عليه بوجعة **قوله** ولو ادعى انه راجع بوجعة الامر في العدة قصدتته وانكر المولى رادى
خبرهما قبل الوجعة فالقول على الزوج وقيل لا يكلف اليه من معلق حتى النكاح بالزوجين وفيه تردد القول بعدم تكليفه اليه من الشيخ
في المبسوط ووجوب اشارة اليه المصنف رحمه الله ان الوجعة تفيد استباحة البضع وهو حتى يتعلق بالزوجين فقط فيعقدان على
صحتها شرعا لم يعتبر رضا المولى ولا يفتقر الى يمين على الزوج للمرأة لمصادقتها ولا للمولى لعدم اعتبار رضاه والمصنف يورد في ذلك النكاح
ان حق المولى انما يسقط من الزوجية لا مع دلولها وهذا لا يفي عن حقيقة الزوجين ينكره فيوجب اليه من قبله المصنف يورد في ذلك النكاح
فقط فان ذلك انما هو في حق الزوجية ان قبلها الحق بخبر في المولى وكذا بعد ما وافقنا في ذلك فالقول باليمين لغيره بل يحتمل تقديم
تراها للمولى على ما في ذلك من ان الزوجية وقولها مقدم على الوجبة المقدم فلا اقل من توجب اليه على الزوج **قوله** المصنف الرابع
في الحيل مجرى الفصل لباحة دون المحرم في اسقاط ما لولا الحيلة لثبت ولو وصل بالهجرة اثم وتمت فلو ان امرأة حلت وليها على ان تباذرها
لتمتع اياه من العقد عليها او با تتردد ان يفسد بها فقد فعلت حراما وحلت الموطوعة قول من يشترط المحرم بالزنا اما لو وصل بالحل
كما لو سبق اسباب ترتب عليه الاحكام الشرعية وتلك الاسباب قد تكون محالة وقد تكون محرم والغرض من تعليل العقد اسباب الباطل
واما المحرم فانه يكون غرضا بالغرض ليعلم حكمها على تقدير وقوعها من ذلك الحيل على اسقاط الزنا والشفقة به من كونه في باهيا وكذا الليل
على التخلص من الوضائع المحرم ويحق ذلك وما ذكرنا هنا من الحيل المحللة ما اذا خافت المرأة من تزويج ووجها بامراه معينة فحلت ولها
على الحل العقد عليها او قبله واشترى لانه فاشترى هالذ لك ووطئها ثبت الحيلة ولو نكحها وقلنا ان الزنا يشر الخ بر سابقا حرم ايضا
على اليمين وتمت الحيلة المحرم بالوكرهت المرأة زوجها وارادت انفساخ العقد بينهما فادركت انفساخ النكاح وبانت منه ان كان قبل
الدخول وان كان بعده وفدت البيضة على نفسها العدة قبل رجوعه فان استمرت الى انفساخها بانتهى منها فاذ رجعت بعد ذلك
الى الاسلام قبل رمت الحيلة **قوله** ولو ادعى عليه دين فقد برى منه باسقاط او تسليم فحش من دعوى الاسقاط ان يقبل اليه
القودية في الصورتين شرط في الانكار والخلف وهو في الخلف كذا في الماد بالسودية ان يعيد بمثل لولا للفظ الى امر غير باطل عليه
ظاهر بان يقول ما استندت منك ويقصد ^{بها} في مكان محض لو زمان عز الذي كانت الاستدانة فيه او نفع من المال وقع له
غير ذلك وكذا ان شئنا فاحلت وانما جاز ذلك لكان الفردية حيث انه برى من الدين في نفس الامر وغيره في طلب باوانه الاعمال
والنية ابدلية المثل اذا كان حقا ونية الخلف اذا كان مظلوما في الدعوى بمعنى يعون المدعى ان كانت محققات انكر المدعى عليه
خلف موديا بما يخرج من الكذب لم ينقص ذلك بل وقعنا اليه على طبق ما يريد المدعى وترتب على انكر الوعد الذي ورفعه
حلف بامره كاذبا بخلاف ما اذا كان مظلوما كالمثالين السابقين فان القولية يقرب الفطس ظاهر وترفع عنه الائم والكذب
وكذا القول في غير ذلك اليه من الحادثة بالهجرة في الصورتين فان القودية ينفع المظلوم دون الظالم **قوله** ولو اكره
على اليمين ان لا يفعل شيئا محلا فخلف ونفى ما يخرج به من الحش جازي سيا في كتابه لا يمان ان المكره لا ينفقه يمينه
فاذا اكرهه على الخلف ان لا يفعل شيئا فعله جاز له ففعله وان لم يورثا المطابق من المثال ان يحلف على ذلك الاعلى وجب
الاكره فينبى ما ذكره من المحض الزمانية والمكانية فيخرج به عن الحش وهو الاثم ثم في مخالفة مقتضى اليمين
قوله ولو اكره على الطلاق كرها فقال ودعني طالق في الكلام في هذا المثال كالسابق فان طلاق المكره لم يقع وان لم يورث
اتفق مثله ذلك للعلمة في كثره وتبسته لغيره فربما سدد الحكم بعد وقوعه وان لم يبين شيئا كما ذكرناه **قوله** ولو اكره على اليمين
انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل ما موصولة لا نافية الاشكال في هذا المثال كالسابق وزيادة ان الحلف على الماضي وهو
منعقد عندنا سوا جعل ما موصولة او نافية واعلم انه على تقدير الافتقار الى العذر ولعمه جعل ما نافية الى جعلها موصولة انما نكته
فانتهى لمن لا يعرف العزيمة اوسع عدم ظهور الاعراب في معلق اليه بان كان مقصودا ان يظهر فيه الاعراب وكان الحلف لم يمين

فيهم ذلك لم يظهر التورية لان متعلق اليقين مع الذي منصوب ومع جعلها مرسولة من نوع جزئية مثلا لانه يفعل شي بالاحسن وظهر على العين
 فقال ما فعلت بالاس شيئا كانت سائفة ولولا او جعلها مرسولة فالعبارة الصحيحة ان يقول ما فعلت شيئا ما سائفا بمعنى الذي و
 فعلت صليتها وعاندا محذوف هو التورية بالفعل وهو خبر عن الموصول المتبدا فلا يظهر العدول الامع جدي من حله على الخلف بالمال ولما اراد
 التورية يكون خبر عن الفعل فيها معنى وقد وقع منه وانكره المصلحة وهو قد ورد في انكاره والتورية لا اجل اليقين **قوله**
 ولولا اضطر على الاجابة فيقول فقال وعنى لا بل لوقال نعمام وعنى فاعلم اليقين لا الخلق لم يأت هذا ايضا من ضرب التورية بان ياتي
 باللفظ المشترك ويقصد من معانيه غير ما اراد منه في ذلك المحاذرة فانه يخرج بعد ذلك على الكذب وان لم يكن عينا ويستفاد من يقيد
 بالاضطرار من الجملة السابقة ان التورية لا يصح من غير ضرورة لان اطلاق اللفظ يحمل على حقيقة المتبادرة منه منقرضه الى مجازة او نحو
 تمام الكذب ويقيد بها التورية مطلقا ما لم يكن ظاهرا لان العدول عن الحقيقة جائز والقصد محض وهذا هو الظاهر لكنه ينبغي تفرقه على وجه
 المصلحة كما يرى من بعض السلف الصالح ان كان انما اراد واحد لا يريد الاجتماع به يقول المجازية في قول المصنف في المحمد وكان اخر محذورا في
 في الارض ويضع فيها اصبع الجارية ويقول لها نولي ليس معنا واقدى ذلك لحاظ الدائر **قوله** ولما لو حلف ما احل حلالا ولا شرا ولا
 وعنى بالجل الحجاب وبالقول الطعير هذا من اسام التورية يعرف اللفظ المشترك الى بعض معانيه التي هي خلاف الظاهر في تلك المحاذرة
 وهو قصد جميع بطريق الحقيقة وان كانت مرجح من حيث الاستعمال حقول من بلوغها حلالا من حيث تبادر الذهن الى غير ما كان
 قصد هاهنا فاعنى الكذب لان استعمال المجاز سائغ وان كان اطلاق اللفظ لا يحمل عليه عند التوجه من التورية فان المحض هاهنا
 النية فيما بينه وبين الله تعالى للسلامة من الكذب حيث لا يكون ظاهرا في الدعوى عليه بذلك والام تفهم التورية كما في **قوله** ولولا انهم
 غير في فعل خلاف لصيدته فطريق الخلق في قول فعلت ما فعلت فاعلمها سدت المراد ان المهم باللفظ خلفا انهم يصيدت من التورية
 في ذلك ونسب الامر بينهما بان اتهم في نفسه مثلا خلف المهم بالسرقة لصيدته في حال هذه التورية فيقول ما سرت فسر من اليقين لانه سارت
 في احد الجزين وهذا يتم انما لم يقصد التعيين والتعريف والام يبرهن لك بل بالصدق في ذكر احداهما خاصة والظاهر من اطلاق اللفظ
 هو اداة التعيين فلا تكون صدقة في احد الاخبارين الامع وقصد ذلك **قوله** ولو حلف لم يأت في الرواية من جهة المراد انه حلف لغيره بعد
 حيات الرواية مثل كسرهما والافلا اطلق امكن البر بغيرها بعد ايقان الحيات ولم يقتض الى الحقيقة وهكذا عبر به جاعلة من الصغلا
 لا اطلق المصنف ومكره مع الاطلاق ان يتم المثال بالاجابة لك وان كان له طريق اخر الى التخلص وقد يعيد الطريق المذكور مع
 الاطلاق لصيق الوقت الذي حوته الاخبار وطريق التخلص لا يبعد في بعد بيقينه انه الحيات التي هي في الرواية لا تنقصر عنه وانكر
 الاعداد بعد ما علق المولى بان يقول فيها انه حبة واحدة وانه وانسان وهكذا الى ان ينهي الى العدد الذي يبين ان لا يزيد عليه فيكون
 غير من ذلك العدد ومثله ما لو حلف لغيره ما عدا ما في هذا البيت من الجزاء ان يكون فلا اكل مما اشلا لا يعلم قده وحلف لغيره بعد
 ما اكل من ذلك وفي هذا الفرض ساقط ان احداهما مثل ما تقدم في السابق وهذا انما يكفي الامتناع عليه حيث لا يقصد التعيين والتعريف
 اسال يقصد لم ير هذا العدول من الاخبار لانه لا يحصل التعريف بل يحتمل في ان لا يكون الاطلاق مترا عليه ايضا الامع يقصد بالمخصص
 لانه خلاف الظاهر المتبادر الى الفهم والشائبة انه قد تحقق في الاصول ان الجز لا يشترط في تحقق الصدق بل هو اجنب خيرا كاذبا صدق عليه
 الجزية لان المراد منه القضية التي يحتمل الصدق والكذب وعلى هذا لا يقتصر في البرهنة بيمينه الى مقدار ما ذكر بل يكفي بذلك كراي عدل
 شاء لصدق الجزية سواء كان مطابقا للواقع ام لا اللهم الا ان يقصد الجزاء المطابق او يكون الاطلاق سببا واليه فيتم ما ذكره ويمكن
 تمثيل هذه الفروض في التعليلات التي يترب عليها الامكان الشرعية كالاطلاق عند العادة والظن عند تامله في ذلك الظاهر من اليقين
 لان اعتقاد اليقين بذلك شرط بكونه واجبا ومتساويا لطريقين وقد لا يتفق في هذه الاشئلة ذلك فلا ينعقد اليقين مثله في التعليلات
 ان يقول الرجل ان زوجته لم تصد فمضى في حال هذه السقطة وان تحذف بعد وجبات هذه الرواية قبل كرها فان على كراهي ويحذف ذلك
 فطريق التخلص من الظن واجبا وعنا ذكر من الطريق وشا ويقوله ذلك وشا لانه سائغ الى ان وضع الباب لا ينحرف في ذلك والناظر بغير
 الحيلة الجزئية من الكذب او المحصلة لله وفتح الباب كثيرة فنشر بعضها الى التمرين منها لوقال ان اكلت هذه الرواية فانت على كراهي
 فطريق التخلص على تقدير ان لا تترك اكلها ان يبين منها حجة مضاعفة لصدق عدم اكلها ومثله لوقال ان اكلت هذه العنيفة فاقبعت منه
 بقية محب ولما اقبعت فانا قد وعدتكم وقطع لصدق اكله نظر الى المعرف ويحمل شمله في البقاء حبة واحدة من الرواية الا ان العرف فيها غير

[illegible]

الذكر يسلم الاثنيتين فلا يوجد منه الذي لا يجب على روحه ان كانت حافلة على ايج القولين لا شفاء المنقضى لها وهو الوطى والقول بوجوب
 العدة للشيخ في المصنوع عقيب بانكاح الساقطة وضعف ظاهر فان مجرد الامكان غير كاف في الوطى الكامل فكيف في غيره نعم لو ظهر بها حال طهارة
 واعتدت ح بوضعه والمصنوع الذي لم يبق له شيء لا يتصور منه دخول لوانت ووجوبه بل الجدة على الثاني الظاهر فلا يجب على روحه
 عده وبما قيل ان حكمه حكم الحبيب وهو بعيد واعلم انه لا فرق بين وطى العبر القاصر عن سن من يصلح للولادة او غيره لوجوب المنقضى وطى
 الذي جعل بنا لها كوطى الكبرية تحب الحنفية خاصة من غير انزال وتغلب جانب التقيد هنا نظرا الى تعليق الحكم بالوطى المنقضى **قوله**
 العدة بالخلق منفردة عن الوطى على الاشهر فقد تقدم الكلام في ذلك ان وابن الحنيفة اوجبها بالخلق وقد علم ان اصابتها اذا لم يكن
 هناك ما يوجب تكليفه والعل على اليهود بينهما تسكيا باصالة العدم لا فرق في الخلقة بين النانة وهي التي تكون في منزلة الزوج وغيرها
 كالواحدة في منزلة الاصلها **قوله** في ذوات الاقراء وهي المستقيمة الحنفية هذه بعد ثبوت اقراء وهي الاطهر اجمع القربا بالفتح والقسم جمع على اقراء
 وروى وقال بعض أهل اللغة انه بالفتح الطهر ويجمع فعول كحوب وحر وب وضرب والقرن بالقسم الحنفية ويجمع على اقراء كقذف واقفال
 فلا شهر عدم الفرق بين القسم والفتح وان يقع على الحنفية والطهر جميعا بالاشتراك المنطوق والمعنى والمراد في قوله لست لافطمة بنت ابي جحس
 وعلى الصلوة ايام اولئك الاول كما ان الطهر هو المراد في قوله لست لابن عمر قد طلق امرأته في الحنفية انما السنن تستقبلها الطهر ثم ظلتها
 في كل مرة طهارة وفي قول الاغني مؤثر عزاء في الحنفية لما ضاع فيها من قرى نسائك الكناية واجبة الى القر والدن كونه في البيت السابق
 هو قوله وفي كل عام انت حاسم عرقه لشد لاخرها عزم عن انكار والذي يصنع في عينة الزوج طهر المرأة اما الحنفية فتستوي في فحاح
 الحنفية والغنية ويقال اقراءات المرأة هي التي اذا وضعت اقراءات اظهرت وقد قيل ان الغنيمات ما خرجت من قوتها فزات الطهارة
 من انشدت وقراء الماء في الحرم لاجلته وقد عقدت الهرة ويقول قريب الماء وزمان الطهر يجمع الدم في الرحم وزمان الحنفية يجمع شيئا
 منه ويريد شيئا الى ان يرفع الكل فيحصل معنى الجمع فيها وقيل الاصل فيه يقال سائر ان فلانة جنبنا الى لم يفرج رجها على ذلك ومنه سمي القرب
 وانا لا نرضي السوء ولا ايات وهو مقارب للجمع او يجوز ان يقال فيه جمع السوء والايات وقيل اصله الوقت الذي ياتي فيه الشيء
 اقراءات حاجتك اي دنت واقربت الرجح اذا هبت لوقيتها واقراءت المرأة اذا اوفت وقت حيفها او طهرها ثم وكيفية وقوع الاسم عليها او
 اخصها انه حقيقة في الطهر يجوز في الحنفية ان الطهر هو الذي يجمع الدم في الرحم ويحبسه وقد قيل انه ما خرجت من قوتها فزات النجس اذا بقى
 طهرها واما الطهر هو الذي يتأخر فيها خروج الدم والثاني لان المرأة لا شهر من ذوات الاقراء اذا اخضت وثالثا انه مشترك بينهما كقول
 الاسماء المشتركة وهو الاشهر والمصالح على هذا القولين ان المجاز من الاشترار ووجه الاخر بطلان هذه اللغة على ثبوت الاشترار ولا
 رجحان للجاز عليه بعد ثبوت ان جعلناه ما خرجت من قوتها او الوقت او الجمع فالاشترار معقود وان جعلناه موقفا عليها
 لا باعتبار ذلك او كل واحد باعتبار غيره الاخر فهو لفظنا فانقرو ذلك فتقول اتفق العلماء على ان اقراء العدة احد الامرين وانما لفظ
 في انهما الماه من الامة في جميعا من الفقهاء واكثرها شيئا الى ان الطهر لقوله نعم ثلثة روق فاثبت الهاء في العدد وهو محقق بالذات
 والطهر لانه يكون الحنفية وقوله نعم فطلقوه بعد ثبوت عدتهن واللام بمعنى في قوله نعم وتضع المأثرين السطليين
 القيمة اي فيه وظف لفظ الزمان لان العدة تستعمل بعدد والمصادر يعونها عن الزمان ويقال انك خوفي النجم اي زمان طهر
 واشترائه ونقلت كما تقدم الحنفية اي زمان قد وهم وان كان المعنى فطلقوهن في زمان عدتهن كانت الامة انما في الطلاق
 في زمان العدة ويعلم ان الطلاق في الحنفية محرم اجا عني في الاذن الخ زمان الطهر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قرا البتة عدتهن وقيل
 الشيء اوله والطلاقات المأذون فيه هو الطلاق في الطهر فيكون ذلك اول العدة وفي الحديث النبوي السابق يتزوج به من طهر
 الخامسة رواية زائدة ويحيى بن سالم في الخبر عن ابي ابراهيم قال قال ابن سائبين الله الحنفية وقال لا قراء هي الاطهار وغيرها من الاخبار
 الكثيرة وهي الروايات التي ذكرها المصنف انها اشهر الروايتين في ذلك وادبها الحنفية وقيل انه الحنفية لقوله نعم واللاتي يثنى من
 الحنفية من نساءكم ان اريتم بعد ثلثة اشهر ففعلها ما يفتنه الى بدل له واليد لغيره ليدل وما كان الالباس من الحنفية دل على انه
 القرن وقوله ثم للمرأة في الرواية السابقة وهي الصلوة ايام اقراءك والملازمة الحنفية ومن طريق الخامسة رواية الحلبي عن ابي عبد الله
 قال عده التي تحبث ثلثة اقراء وهي ثلثة روايات يجمع قال التي تحبث ويستقيم حيفها ثلثة اقراء وهي ثلثة حيض ورواية عبد الله بن يحيى
 عن علي بن عبد الله بن عيسى قال قال علي بن ابي طالب الرجل المرأة فهو اقراءها ما لم تغسل من الثلثة وغيرها من الروايات الكثيرة والاولى شهر الاقراء

الاصحاب والشيخ حمل هذه على التقية وهو بعيد لانه العامة مختلفون في ذلك فلا وجه لتقية قوم دون وجه المبدأ وجهه اسد بوجه اظهر
عماد كره الشيخ وهو انه اذا اطلقها في اخر طهرها اعتدت بالحيض وان طهرها في اوله اعتدت بالاداء التي هي الاطهار واستوجبها الشيخ
في الهندية وكيفية كان فالمدعي هو الاول في تنقيح العبارة يتوقف على اوله هذه العبارة بالاداء ثانياً للطلوب المطلقة
المعنى وكما سببها قبلها او قبله والمطلقة بشبهة وكان على المحقق التنبه على ذلك فانه انقص على اعتدائها بما ذكره لم يذكر
سببه وان تعرض في بعض المسائل للملحقة فانه كان في غير مكان وانما في الامر غير يخص بالطلاق ولكن انما سبق الى امرها
عيون البحث بعدة بالطلاق والحج به ياتي الاسباب وسياق ذات الشهير جعلها عدة للطلاق والتمنع وكان ينبغي ان يذكر في اول هذا
الفصل وحالة الباقي عليه مع ذلك ومع ما ذكره في غير جاز والاشاق ان جعلنا الف الحيز لمعنيته بالحكم بقدره شرعاً على العادة
المعتادة حيث ينقطع عليها او يتجاوز العدة والعدة الذي ينقطع عليها او يتجاوز العدة وفي حكمه النفس ينقطع في كالحيض ويكون
فرضه ما لم يلزمها بعد المرفوع وقبل ان يورد فحجب لنفسه وفي ان جعلنا هذه الطهر في المروية المدعى بين حيزتين او حيز ونفس
ارنفاً من ويكون فرضه في نفاس حمل لا يعتبر منعه في العدة كما حد القولين ان الحكمها قبل النفاس من الاول انما يتغير جميع المدعى
في غير الطهر الاول وفيما اذا لم يتلغ في ثلثة اشهر كما سياتي الثالث المراد بتسوية الحيز معتادة وقتاً بعداً وان استجفت بعد ذلك
فانما يرجع في الحيز الى عادتها المتفرقة ويجوز ما سألها طهر او في حكمها معتادة وقتاً خاصة لا عاماً يجب ولم يستقيمة العادة وانما
تلقى بالمضطرية في اخره وحديث كان الف هو الطهر فالمعتبر الدخول في حيزه يتيقن لعدم انقضاء الطهر الثالث وهو يحصل في معتاده اوله
لحصوله منه اما معتادة عدل خاصة فكالمضطرية بالنسبة الى الحكم به ايها وسياق حكمها في العبارة الرابع الاعتماد بثلاثة اشراً
مختص بالمرقة سأل كان من تعدد سبب بطه حرام عليه وهو موضع وفاء ولو كانت امة فتعدت ما قران وسياق وفي الحاق المعنى
بعضها بالمرقة او الالة نظراً من تغلب للمرة ومالته بقا العدة الى ان يعلم الاستفصال وبقا الحريم الى ان يعلم الحمل ومن امالة المرأة
من الزوال واستصحاب عدل الى ان يثبت الناقل بحجها اجمع ولم اتفق فيه لا على ما على شئ معتد به والشافعية جرحوا بالثاني الخامس
لا فرق بين نفي الحيز الموجب لانقضاء العدة بطه حرام وهو الذي يتوجب كل شهر هلالاً على عادة غالباً وغيره حتى لو استعملناه والدعاء في نفي
وقته المعتاد احب لها وانقضت به العدة للمعتم **قوله** ولو طهرها وحاضت بعد الطلاق **الجملة** احسنت تلك الجملة في الوجه في احسن
بقي من الطهر الاول في النفس وهو كغيره من رواية وزارة عن ابي عبد الله ع في قوله لرا حلت له بعد رجوعه الى طهره من طهره من طهره
بشهادة عدلين فقال اذا دخلت في الحصة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج ولا يمكن الحكم بانقضاءها بوجوبه الدم في الثانية
الا اذا جعلنا في ثم حسب ما بين الحيزتين ويرى حجت الثالثة بعد الحقة الثالثة وما قبله ان الوجه فيه ان بعض الفقهاء مع فرض
ثانين سمي الجميع ثلثة فربما كما يقول القائل خربت من البلد الثالث ضيق مع وضع خرج في الثالثة وقال نعم الحج أشهر معلومات والمعاد
شواك ومن العدة ومن الحجة فبين ان ذلك الجواز لا يتربط عليه الحكم الشرعي ثم يخرج ثم من منقوض بما ألهم الاولان وان فيه اليأس
الثالث بان طهرها قبل الحيز فلا يفسد اصلها في اخره فان الف الاول انما يجب بعد الحيز في كل الاولان وبين وبينه وبعض الثالث فهو
عين المتنازع وقد تقدم ان الصحيح هو مجموع ذي الحجة من شهر الحج ونظراً في ثلثة في استلزام بعض الافعال فيه **قوله** وهذا ان كانت عدتها
مستقرة الرومان وان اختلفت صيرت الى انقضاء الف الحيز فلا لا حياط هذا استدراك على قوله ان العدة تنقضي بوجوبه الدم الثالث
فان ذلك في معتادة وثنا وعدا وفي المعتادة وقتاً خاصة الاول اختلفت عادتها بان لم يكن مستقر وثنا بل كانت تراه تارة في اول
اشهر وثنا في وسطه واخرى في اخره مثلاً فانها بالنسبة الى الحكم بالار كالمضطرية كما تقدم تحقيقه في باب رجوع نكاحها بانقضاء العدة المانع
العلم بكونه حياً وذلك بعد مضي ثلثة ايام من اوله هذا اذا اوجبت عليها العبارة الى ان تنقضي ثلثة ايام ولو حكمت لها بالحيز من غير وثنية
الدم اساطفاً اربع طهركم بانقضاء العدة بوجوبه الصبر الى وجه الثلثة وان حكمتا بوجوبها من اوله لما ذكر
من الاخذ بالاصياط في العدة بخلاف تلك العبارة فلا ريبه اسهل على من يبنى على التحفيف بخلاف حق الاديبين وفي العدة مجمع الفقهاء
ولكن هذا ان في بعضها بوجوبه فانه يشمل على الحيزين ايضا وكيف كان فالاصياط في العدة اقوى واعلم ان قوله انه اختلفت في حملها
المعتادة وقتاً بعد معاينتها ان الاستفصال فيها هو ما يحقق لكن الاجر بتقيد الاختلاف يكون في رتبة العدة لما ذكرناه ونفي حكم
المبتدأة والمضطرية وسياق الكلام فيه **قوله** وان كان منقوض به العدة ستة وعشرون يوماً وان كان منقوضاً بالعدا لست من العدة وانما

هو دلالة على الخرج منها وقال الشيخ هو من العدة لان الحكم بانقضاء العدة سيقف على تحققها والاول اقول حيث جعلت الاقرار وهو المبدأ
ويكون تمام الطهر محسوبا بقدر ما ذكرناه من ان يكون فيه انقضاء العدة ستة وعشرين يوما ولحظت ان ذلك بان يكون الباقي من الطهر
طلعت فيه لحظة بعد تمام صبغة الطلاق ثم يحض ثلثة ثم تطهر عشرة ثم تطهر في الدم الثالث المستعادة وهذا مبني على الغالب
والا فقد يتوقف قل من ذلك بان يطهرها بعد الولادة وقبل رؤية دم النفاس وكذا سلفنا انه محسوب هنا بحضة واحدة لحظة فاما
رات بعد الطلاق لحظة لحظة تغلبا ثم انقطع عشرة ثم رات ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رات الدم الثالث انقضت عدتها بذلك
وهو ثلثة وعشرين يوما وثلاث لحظات اذ انقضى ذلك فقد اختلج في اللحظة الاخيرة صل من العدة اورد ليل على نفيها بما قبلها
فالاصح وهو ان لا يغتار به المصنف لثاني لان العدة ثلثة قرين وهي الاطهار ويتبناها ثم العدة ولا شبهة في انها تتم عند ابتداء الدم
وان ابتداءه كما شفع عن تمامها قبلها ويوجب الطهر اخره حيث انما دخله بحسب الزمان فلا بعد زمان الحيض من العدة وح فاقطعها
بالحقيقة ستة وعشرين يوما ولحظة وقال الشيخ هو من العدة لتوقف الانقضاء عليها وكانت كغيرها من الاجزاء وربما من على الخلق
هو الانتقال من الطهر الى الحيض فيكون الحيض من العدة ويضعف الاول بان لا يستلزم نها وانما هي كما شفع عن سبيلها
الطهر الثالث الذي هو غاية العدة والثاني بما تحقق من ان العدة هو الطهر لا الانتقال المذكور وظاهرنا ان التعليل فيها لو كانت
غير مستقيمة للحضرة فتوقف طهره على ثلثة ايام فيكونه جلتها من العدة كاللحظة على الاول وكما شفع عن كون اللحظة الاولى منها من العدة
خاصة على الثاني لانه يقول ثلثة من وجب تحقق الحيض من اولها والانتقال بحيل اللحظة منها وربما قيل ان مجموع الثلثة منها على التقديرين
في منعطف وتظهر لنا ان ذلك في حوزا الرجوع في اللحظة المتكورة او ثلثة فيما لو تروى بغير فيها وفيما لو رات الزوج فيها فعلى المختار
يصح النكاح وروى الوجبة ونفي الارث بالاحتياط فقل قول الشيخ ثبت نفيها الحكم **قوله** ولو طهرها في الحيض لم تقع ولم يقع في الطهر
ثم حاضرت مع انقضاء اللحظة بحيث لم يحيل زمان ينقل الطلاق والحيض مع الطلاق لو تروى في الطهر المعتبر ولم يعتقد بذلك الطهر لانه
لم يتغير الطلاق كان في احدا به زمان وان قلنا فان طلق في الطهر ما بقي بعد الطلاق جزاه من الطهر اجمع الامران صحة الطلاق واحدا
وان افضل الحيض بالطلاق بمعنى انه بعد تمام صبغة الطلاق بغير دخل خرج الدم حصل شرط الطلاق وصورت في الطهر فوضعا محسوبا
ولم يحسب بذلك الطهر بل بغير ثلثة ايامها وبعد الحيض وتبين بغير الحيض الرابعة وزعم بعض العامة ان الطلاق المتأخر
للحيض كالواقع فيه والمصنف فيه على خلافه وسيان في نفيه لوقوعه في الطهر المعتبر لو صادف الحيض جزاه من صبغة الطلاق انتهى
الامران وحكم بطلان لو وقع بعينه والحيض للشيخ في هذا المقام صوابه وهو ما علمنا سابقا واجبة ولا طلاق تحت الجميع **قوله**
ولو طهرها فقلت قد بقي من الطهر جزء بعد الطلاق والكون لغيره فها لانا ابرئ اذ ادعت بقا جز من الطهر بعد الطلاق فقد
ادعت قسرا العدة فانكلا ذلك فليطهرها ليرجع فيها والذهب ان القول قولها في ذلك وان كان بعد اصابته بها العدة
واستطاع حكم الزوجية ان المخرج في الطهر الحيض اليها لما سلف من الاية والرواية وهما مقدمتان على البطلان مستحبات ويؤيدان في التفتق
لقوله ما تقدم من رواية العدة وهي مشكوك كما اسلفناه في نظيره وان كان قد دفعها اليها فليس له ان يقر انها اعترا فربما بعد الاستحابة وان
لان لم يكون قد فعل المماثلة به لذلك ويحتمل جزا اخذها منها في الاول لما تقدم من ان شرط استحابة الطلقة وجهها التفتق بها
على الطلقة كالوجه وبما هما البينة لا يتحقق التمكن من طهرها فلا يتحقق نفيها على التعاقب فلم المماثلة بها حيث نفيها كالتكامل
الذي لا يبعد احد لان ما له منها عرفت ويمكن الفرق بين عدم التمكن من الاستدلال وهو البينة وبين نفيها بالاعتراض ببقا
العدة بالنسبة اليها لانهما يزوجها الميت فاشارة في الاول لحظة في الثاني والامر الاول **قوله** التي للحيض وهي في من من الحيض
بعد ساطع الطلاق والصبغ ثلثة اشرا ان كانت حرة لا تزني فحين لا يحض وهي في من الحيض بين قوله انقطاع الطبيعة او لها من من
حكم وروى عن من من غيرهما فتد ثلثة اشرا لهم قوله تعالى واللاتي لم يمسسهن من الحيض من ساء كم ان اريدتم ففهم ثلثة اشرا
واللاتي لم يحضن اي ففهم كذا في ثلثة اشرا من بلغت التسع رات لم تكون ثلثها حيض عادة لان سبب الحيض هو التسع كما مر في باب
وان لم تحض فيه عادة ويبدل عليه مع عموم الاية ورواية الحلبي في المصنف ان عدا سبب من عدا الدارة التي لا تحض والمماثلة التي
لا تظهر ثلثة اشرا وفي معناها غير هاهن في معنى الطلاق والفسخ يربط بينهما وبالجملة ما عدا الوفاة وفي معناها من انواع الفراق
كذات الاراء **قوله** وفي البائنة التي لم تبلغ واما ان احدهما اتهما فتعبدان بثلثة اشرا والاخرى لا عدا عليهما وهو الاشهر اختلف

الواجب العبادات وغيرها من الاحكام في غير موضع القيد وهو الحيز المتيقن والمختار التفصيل بالحيز مطلقا في غير القسمة لصحة رواية ^{الها}
 يقول عن ابيه اذ عجز به لمدحها المنبئة بالابلى ترثيب وهو الضرب كناية وهو الجهد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم على احوال العقول في الاقوال ^{من ذلك}
 لجهة القابل والنقش في الجمع وقيل سمي باسم دابة في البحر عظيمة لا تدرك شيئا الا انك عليه تسمى ريثا لشدها وشكوها وقيل من ينضبط
 نسبة الخط لان اليها عجز الهاشمية نفع اشتباهه نسبة المارة الاصل عدم كونها من ريث **قوله** ولو كان مثلها حيزا عند ثلثة اشهر ^{لها}
 وهذا قول على اشهر من الحيز فان سبقت الاطوار في اعلم ان الاصل في عدم الخالد الاثر في القول نعم والمطلقات لا يكون بانفس ثلثة
 قرب وشروط اعتدالها بالاشهر فقد هاتوا نسبة عليه قوله نعم والاولى ليس من الحيز في قوله والاولى يحسن ولا يشترط في اعتدالها
 بالاشهر اسمها من الحيز عندنا بل هي انقطع عنها ثلثة اشهر فصاعدا اعتدت بالاشهر كما ينبغي ذلك الموضع والمضيعة لقوله في الايام في
 مستند زيادة امره اليها سبقت بان الحيز في المدة من قول المصنف وهذه تراعى المهور والحقيقة ان مع سبق الاشهر يعني حيزا او مالا
 تعتد بالاشهر ويعبر عن ثلثة اشهر مائة سنة من الحيز عندنا بالاطوار اما لور في ريثها في الثلثة حيزا ولو راعى لم تعتد بالاشهر بل
 بالاطوار وان تكررها ذلك بان كانت تحيز في كل احدى ثلثة اشهر مرق ولو فرض ان حيزها انما يكون فيها وان على ثلثة اشهر ولو ساعده طمعت
 في اول الشهر فقت الثلثة من غير ان ترحا الدم فيها اعتدت بالاشهر في هذا اشار في الرواية بقوله ان مرت ثلثة اشهر يعني ليس فيها
 دم بان سده وقوله ان مرت بها ثلث حيز ليس بين الحيزين ثلث اشهر بان الحيز قبل ان يجرى قال جليل تفسير ذلك يعني ما روي
 في خبر زيادة ان مرت بها ثلثة اشهر يعني لم يحضر فيها فقد بان وتكمل على هذا ما لو كانت عادتها ان تحيز في كل اربعة اشهر مثلا مرقا من
 على قدر ثلاثتها في اول الشهر او في ريثها حيث يتبعها ثلثة اشهر بعد ان تلت الطلقات تنقضي عدتها بالاشهر كما قد ذكر في فرض ثلاثتها
 في وقت لا يبع من الشهر ثلثة اشهر يعني ان الاجزاء بالثلثة على قدر ثلاثتها في كل اربعة اشهر في وقت الطلقات الواقع في الاصل
 خبار مع كون المارة من ورات العادة المستقرة في الحيز ويقوى الاشكال لو كانت لا ترى الدم الا في سنة او ازيد مرق فان عدتها بالاشهر
 على المعرفة في الفرض في الفرض مع هذا فيلزم ما ذكره هنا من القاعدة انه لو طمعت في وقت لا يسم بعد الطلقات لها ثلثة اشهر طمعت ان تعتد
 بالافراوان طمعت ان تملك زمانها وهذا بعيد وبنات لما قاله من ان اطول عدة تعرض عدة المتراية وهي سنة او يزيد ثلثة اشهر كما سياتي ولو قيل
 بالاكفا وتلثة اما مطلقا او بعضا كما خلت من الحيز ابتداء كان حسنا وقد ذكر المصنف والعلامة في كتبه ان من كان لا يحضر في كل خمسة
 اشهر ستة اشهر عدتها بالاشهر بالطلاق وذا في الحرير اقامته كانت لا تحيز في كل ثلثة اشهر فصاعدا فقد بالاشهر ولم يبعد واجوز الحيز
 في ثلثتها كما في سنة او روي محمد بن مسلم في الصحيح عن ابيها ان قال في الف تحيز في كل ثلثة اشهر مرق او ستة او في سبعة والسحاح والحق
 لم يبلغ الحيز في الف تحيز مرق ولا يطع في الولد التي قد يقع حيزها وزعمت اهلهم ليس والى لم تر الصفة من الحيز ليس يستقيم
 فذكر ان عددها كل ثلثة اشهر هو يزيد ما ذكرناه **قوله** اما لو استوفى ثلث حيزا وراحت الثانية والثالثة في هذه المسئلة شيعة
 من السابقة ومنفعة على القاعدة لكن ودلها في المصنف حكم خلاف ذلك انهم ما هو غيرهم وحصلها انها ان ابتدأت العدة بالاشهر
 قرأت في الشهر الثالث حيزا طمعت العدة بالاشهر فقد شملها وهو خلقها من الدم ولكن تحب لما مضى الا ان العدة اتمت الحيز ولا تترك
 العدة هناك الاثر والاشهر لا يختصا بها بل طمعت على انما كما سياتي في الاصل فيه ان الواجب الواحد لا يؤدى ببعض الاصل اليك
 الا فطر اولى اشهر بعد الاصل الا ينص شرعي لم يرد هنا فتعين بطلان ما مضى من الاشهر واستيفان العدة بالافراوان اكتم
 فان اعتدت ذلك فان كلها ثلثة اثار ولو في ازيد من ثلثة اشهر اعتدت بها وان فتر بعد ذلك انقطاع الدم عنها بالحقيقة الثانية
 او الثالثة فقد استرايت بالحل وقد حكى المعنى فيها في حين احدها وهو الف في فتره وقيل ابل وروى الاكثر انها تصير في تعلم براءة زوجها
 من الحل وهو معتد اشهر من حيث الطلقات لا تدرك الحل عند اكثرهم ثم ان طمعت اتمت عدتها بغيره وان لم ينل حل على براءة الزوج كما
 واعتدت ثلثة اشهر بعد ما كانت بمنزلة الثلثة الاثر لانها من لا تحيز في الاصل في هذا رواية سورة بن كعب قال سئل ابو عبد الله ع
 عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جراح فهو طلاق السنة وهو من تحيز في معنى ثلثة اشهر فلم يحضر الا حيزا واحدة ثم ارتفعت حيزها
 حتى مضت ثلثة اشهر في ولم تزد ما وقع حيزها في كل مكان كانت شابة مستقيمة الطمث فلم تطمعت في كل ثلثة اشهر الا حيزا ثم ارتفع حيزها في كل
 ما رويها فانها تزد بعد ثلثة اشهر من يوم طمعت لم تعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم تزد وج ان شاءت وهذه الرواية مع اشهاد العلل بمبهرها
 مخالفة للاصل في اعتبار الحل بتسعة اشهر من حيث الطلقات في انه لا يطابق شيئا من الاقوال المتقدمة من اقصر الحل لان مدته معتبرة من اقصر وطولها

[illegible]

في الرواية الاولى بمعنى ثلثة اشهر لم تحضر الا حصة واحدة مع انها ليست مريحة في ذلك كما لا يخفى وعلى هذا فلو رأت في الشهر الاول والثاني والاربعين
 في الحائض بما ذكره من نظريته مساوية لغيره في المعنى بل اول بالاستلزام بالجلد ومنه حكم الخائف على موده وزعمه الى تلك القاعدة او على المعنى طريقتها
 الا ان يقال في تلك المعجوبة مراعاة الاثر هنا مطلقا فتكون عدتها في المثال المذكور فيقصر على العدة المذكورة هنا نظرا الى اولى الرواية المذكورة
 فلا يكون ذلك قياسا بمعنى **قوله** ولو رأت الدم مرة ثم بلغت الياس كل العدة بشهرين وجه حكم الشارع عليها بموجب العدة قبل الياس
 وقد كانت حيلته من ذوات الاثر وانما انعقد في كمالها به لباس بمقتضى اتفاق الحكم بالحائض مع تلبسها بالعدة اكلت بالاشهر لا بما يدل
 على الاثر الكاثر فيجعل كل اثر بشهر ولا مزج علة ملققة من الامر به لا هذه وبالياس من عود الحيض فارت من اجس حضا قبل تمام العدة لقائ
 حيثان عوده يمكن والاصل في حكم هذه المسئلة رواية هرون بن حمزة عن ابي عبد الله في امرأة طلق وقد بلغت في السن وعاشت حصة
 واحدة ثم ارتفع حضا قال فعدت بالحيف بشهرين مستقبليين بانها قد بلغت من الحيف ولو فرض بانها بعدت حاضرت مرتين فعدت في ذلك
 اكمال العدة بشهر ولكن الجاعة افقت على ذلك في الرواية **قوله** ولو استمر الدم شتينا رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدته
 ولو لم يكن له عادة اعتبرت صفته الدم في المراد باستمراره تجاوز العدة فان دلت العادة حينئذ يرجع الى العادة ويجعل الباقي استقامة فتجوز
 ما يحكم به حضا في العادة حكم الحيف هنا ويجعل الباقي طرا الى وقت العادة من الشهر الاخر وينفذ بذلك العدة المستقيمة الحيف وتبين كبر
 الدم شيئا في هذه الصفة باعتبار احتمال الحيف فيما زاد على العادة قبل الجواز وان كان باعتبار الجواز صرا غير شتينا حيث علم ان الحيف من
 ما وقع في زمن العدة وما زاد استقامته فلا اشتباه فيه ولعل ما يكون على عارضة مع فرض استمراره وتجاوز العدة رجعت الى التمين وجعلت ما كان في
 شهر الى صفته الحيف حضا بشرط انظر والباقي طرا فان اتفق لها تمين علمت عليه وانفقت العدة بذلك ايضا ولا فرق هنا بين المتقدمة والمضطربة
 فانه اشتبه به الحيف بان فقدت التمين فقد قال المصنف وقبله الشيخ وبعبه العلامة في كتبه انها ترجع الى الروايات وليس حكم الحيف في
 العدة ان يقتضيه هذا الحكم فالوجه الرجوع الى ما تقر في بابه ويحصل انه مع انقباض الحيف في الطهر بانقطاع الدم على ما دونه العدة او عارضا
 او تميزا او عارضا بالمتقدمة الى اصلها علمت عليه ورب حكم العدة على ان يحكم به طرا فان لم يتفق بذلك بان فقدت المتقدمة الاصل بعد فقد التمين
 اعتدت بالاشهر وذلك في موضع الاختلاف بالروايات وانما حكم هنا باعتبار ما بالاشهر وان ترجع الى تعيين الحيف بالرواية التي توجب
 نقصانها من ثلثة اشهر او دور الحيف هنا يرجعها الى الاشهر في رواية الملق عن ابي عبد الله في علة المرأة التي لا تحيض المسماة
 التي لا تظهر ثلثة اشهر وعرف التي لم تحيض ويستقيم حضا ثلثة اشهر في رواية ابي بصير عنه وليس فيها اعتبار الرجوع الى النساء مطلقا
 اقل من ان يرجع الى فاعده الحيف لان محدث هنا حكم اخر يمكن ان يكون حكم العدول عن الروايات الى الاشهر انضباط العدة بذلك
 دون الروايات من حيث انها تخفى في تحصيل العدة بانها من الشهر وذلك يوجب كونه العدة بحدود زيادة ونقصان وذلك بخلاف ما في
 حكم العدة واعلم ان عبارات الاصحاب مضطربة في هذا الباب فقال الشيخ في النهاية ما يفتقر عبارة المصنف هنا من الرجوع الى عارضة
 الحيف فان لم يصر بها قال لشعر الدم مع الاشتباه الى عارضة نساء ما قال ابن ادريس بعد فقل كلام الشيخ الاولى تقدم العادة على اعتبار
 صفته الدم لان العادة اقوى فان لم يكن لها نساء لم يرد رجعت الى اعتبار صفته الدم فقد الرجوع الى النساء على التمين فكل منهما سام
 يفرق بين المتقدمة والمضطربة وعبارة العلامة في القواعد في الحيف مثل عبارة المصنف والشيخ من غير فرق ايضا بين المتقدمة والمضطربة
 وقال في الارشاد والمضطربة ترجع الى اصلها او التمين فان فقدت اعتدت بالاشهر فجعل الرجوع الى اصل حكم المضطربة فلم يحكم ولم يذكر
 المتقدمة وبما هو العكس وزاد عطف التمين على الاصل بالواقعية للغير فالحيف في المسئلة ما لا يصح سقوة وليس لها هنا خصوصية اصل يرجع
 اليه وما تقدم من حكم الحيف شيئا في الجميع والمعتبر من النساء الاقارب من الطرفين او احدهما ثم الاثران مع اختلافهما انما تعدد ما سلف
 في باب الحيف **قوله** لو كانت لا تحيض الا في سنة اشهر او خمسة اشهر هكذا انفقت عبارة المصنف وجما غرضه من الاصحاب ولا وجه
 للخصيص بالحضنة والسنة بل الضابط انما هو سلم لها ثلثة اشهر بعد الطلاق لا ترى فيها حضا اعتدت بالاشهر وقد دل على ذلك رواية زرارة
 عن ابي بصير قال قال ابن ابي عمير ما سألته المعلقة المعبرية تسريب الحيف ان مرث بها ثلثة اشهر يعني يستقيها من بانث به وان مرث
 به ثلثة حيف ليس به من الحيفين ثلثة اشهر بانث بالحيف وفي رواية اخرى لفرقة عن احمدها من الامر به سبق اليها فقد انفقت
 عدتها ان مرث ثلثة اشهر لا ترى فيها ما فقد انفقت عدتها وان مرث ثلثة اشهر فقد انفقت عدتها وفي نسخة محمد بن مسلم عن احمدها
 قال في الذي تحيض كل ثلثة اشهر مرة او في سنة اشهر او في سبعة اشهر وغير ذلك من الاخبار والدالة على اعتبار سلامة ثلثة اشهر لكن يبقى في ذلك

ما سلفناه من الروايات مقتضى شرط سلامة التلا لعل الطلاق من حين الحيف فلو وقع الطلاق في أثناء العمل بحيث لم يبق بعده
 ثلثا وإن كان أصله لا يعتد بالأشهر وعبادة الأصحاب بخلاف ذلك من حيث الإطلاق **قوله** ومن طلق في أول الهلال أو بعد
 ثلثة أشهر أصله المعبر في الأشهر تكون مودة بالشمس الهلالية وعليه تدبر المواقف الشرعية ثم إن انطبق وقوع الطلاق على أول
 الشهر الهلالي فلا إشكال وإن وقع في ثلثه وأنكر ذلك الشهر اعتبر بعده شهران بالهلال وفي أكمال المنكولين أو جرحه وقد رآنا
 فأت منه في الأصحاب وهذا الذي أخذناه المدة الأولى لأنه لو لم يتحقق في الشهر الأول كونه هلاليا لكانت المدة العدة بين الهلالين متساوية
 المدة العرفية وهما الثلثون وصحة الثاني إن إطلاق الشهر يحل على الهلال فإذا كانت بعده أكل من الرابع مقداراً رأيت أن يخل
 فرض كونه تسعة وعشرين يوماً وطاعتها وقد مضى من عشرين يوماً بحيث تسعة وعشرين يوماً من الرابع وفي المسئلة قول
 ثالث وهو نكاح الجميع فيسقط اعتبار الأهلية فهما لأن المنكسر ولا يتم بما عليه يكسر أيضاً والجميع ما تقدم لأن الشهر من المتوسطين
 يصح في عليهما الاسم بالأهلية فلا يبعد من ذلك لأنه الأصل وهذا الجناح في جميع الأحوال من السلم والدين والوجوه والعدة وغيرها
 وقد تقدم الغرض في السلام يستوفى وأعلم أن انطباق الطلاق ونحوه من العقود على أول الشهر يصح وإن يتبدى باللفظ قبل
 الغروب من ليلة الهلال بحيث يتقرب الفراق عنه بأول الشهر لا بد أن يفي في أول الشهر لا بد أن لم يتم لفظه من هجر من الشهر ينكس
 وفي جعل تعليق الطلاق فرضاً بأن يعلقه على إنسلاخ الشهر وبأول الشهر الذي يليه ولو وقع في أثناء النهار أو الليل دخل الباقى منه
 بالحساب ما ساعات وبأدونها وكذا القول في غيره **قوله** ولو كانت بالحل على انقضاء العدة والنكاح لم يبطخ الأرباب في الحل
 يحصل بوجه المدة نفيد الطلاق كقوله ونحوها فإذا حصل لها ذلك بعد انقضاء العدة والنكاح لم يفسخ الحكم بالانقضاء
 وصحة النكاح شرطاً فلا بد من وضعه للحق الظن الحاروي وكذا لو كان بعد انقضاء العدة والنكاح لم يفسخ الحكم بالانقضاء شرطاً
 يتحقق بالثبوت فلا يفسخ النكاح لربطه على الحكم بانقضاء العدة وقد حصل ما لو حصلت الرتبة قبل انقضاء العدة فقد في الشيخ
 في المسئلة لا يوجب لها أن تنكح بعد انقضاء العدة إلى أن يبين المال لأن النكاح ينشأ على الاحتياط ورجح المصنف والعلامة الحاروي
 المنقضى وهو من رجح العدة وانقضاء المانع إذا الرتبة لا يوجب بها الحكم بالحل والأصل عدمه ومن ثم سقطت نقضها ورجعنا في الرتبة
 وعلى كل حال لا بد من حل تحقيق بعد النكاح الثاني حكم سبيلاً من تحقيق وقوعه في العدة لا غنى في الحاروي وضع الحاروي الأصل ولذا لا يتم على
 براءة الرحم بقينا بخلاف غيرها من الأشهر والأثران من دلالة طهيرة وإنما أكثرنا في هذا التقيد وتحصيل العين كل وقت فجعلت بدلاً من
 النقص فإذا حصل الأصل بطل البطل الاضطر إلى بطل النكاح المترتب عليه **قوله** الفصل الرابع في عدة الحامل وهي الطلاق تعلف الطلاق
 بوضعها إنما تنقضى عدة الحامل إذا وضعت الحمل السام قال القم والامام إجماعاً أن يضمن طهره ويتحقق بوضعه بعد الطلاق
 بتمامه سواء كان حياً وميتاً أما أن يغير تاماً أن لا يتحقق أنه سبلاً فتشأن في عموم الآية ويتحقق ذلك في سائل واحد ما اعتباراً وخروج
 بأجرة فلا تنقضى بغيره براءة الرحم ولا وضع الحمل المضاعف لهما فإذا خرج بعضه متعللاً أو منفصلاً لم يخرج
 الباقي بقية للوجبة ولها مات أحدهما ورث الآخر وكذلك ينفق سائر أحكام الحنين لسورة وسورة العتق إليه من الأم على القول
 لها وإجازة من الكفاية ووجب العدة عن الحنية على الأم ويتبعه الأم في البيع عند الشيخ وفي طهيرة وغيرها على قوله الثانية تنفق
 بانقضاء حيا وميتاً بعدت وضع الحمل ويعتبر تحقق كونه حياً فلا يكفي وضعه قطعاً لعدم استقرارها إجماعاً ومعه وجوب الثلث
 في كونه قد وضعها وحكم الشيخ بانقضاء العدة لها وأطلق ومعه بعيد مطلقاً والوجوب إثبات في العدة وهو القطع من الدم التي
 لا تحط فيها وأما المصنف والشيخ عليهما وصعق مع العلم بأنهما سبلاً فتشأن في الأم والأب لا يول سقطت مضعة كفت والعلم لها أقرب
 الثالثة أن لا تظهر الصورة والخطط بكل واحدة منهما ولكن كانت القابل وأهل الخبرة من النساء أن فيه صورة حنية وهي حنية
 لها وإن حبت على غيرها حكمها وثقة عليها العدة وتثبت من النب ووسائل الأحكام ولو لم يكن فيه صورة ظاهرة ولا خفية تعرها
 القابل لكونه قل أن أصله في الوصف الحلق في الكفاية به فلو أن يظهر من المصنف الأكثاف به كما قطع به كما قطع به الشيخ
 وحمد الله العون ان يضمن طهره ووضعه ورافع عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن قال سألت عن الحمل إذا طلقها زوجها فوضعت
 سقطاً ولم يتم أو وضعت مضعة قال كل شيء وضعت لتبين أنه لم يتم فقد انقضت عدتها وإن كانت مضعة الرابع لأن
 في توقف انقضاء العدة على وضع الحمل بين طول مدته وقصرها فقد يكون لفظه وقد يكونه سنة كما سبق لعموم الآية وخصوص الرواية

ولا ينفك بينهما في الحق والاعتقاد بعينه وقال ابن بابويه وابن حزم في نقد الاقرب الى الحديث فان مقتضى ثلثة اشهر ولم يضع
خبر من العدة وانه وضعت قبل ثلثة اشهر لكن ليس لها ان تخرج الاعداد الوضعية والمعتد الاول للثمة والرواية الخامسة
ان ثلثة اشهر في الحق كونه منصوصا الى العدة منه اما ظاهر او احتمالا فلما اتفق عند شرا عاودته لم تقتد به وكان ثمة منه
بان يكون خلا او محسوبا بضره لا بغيره لما تقدم من الحق في الحديث فلما اتفق منه شرا عاودته لم تقتد به وكان ثمة منه
التحاشي او لاكثر من بين الزوجين **ساقلا** فقطع في ثلثة اشهر لم يقتصر به العدة وكذا لا يوسع على الظاهر وان امكنت المساحة في
حقه فقد ادى المولى **قوله** ولو طلق فادعت الحمل بغيره اقصى الحد وهو ثمة اشهر لما كان المجمع في العدة اشهرها اليها
وكان من حله متعلقا بالحمل **قوله** اليها ايها اذا ادعت الى ان تقتصر به يعلم انتقادها وهي بعد اشهر الاقول مع ان المصنف فيها
سبق افتار كونه اقصاه عشرة **قوله** عند الاكفاء، تبعتها شرا عاودته بغيره للمكلم عن ابي الحريز قال قلت له المرأة الشابة
التي تحيض شها ويطلقها زوجها ويرتفع حيضها كم عدها قال ثلثة اشهر قلت فانها ادعت الحمل بعد ثلثة اشهر قال عدها ثمة اشهر
قلت فانها ادعت الحمل بعد ثمة اشهر قال انما الحمل ثمة اشهر قلت تزوج قال تحتاط ثلثة اشهر قلت فانها ادعت الحمل بعد
اشهر قال بغيره ثمة اشهر للشيخ في النهاية ورافقه عليه العلامة في القواعد وفي الجمع انهما لا يقولان بان اقصى الحمل ستة الاضاء
المستحقة عبد الرحمن بن الجراح قال سمعت ابا بصير يقول ان الطلق ولو طلق امرأته فادعت حبلها انتظر ثمة اشهر فان ولدت والا
اعدت ثلثة اشهر ثم بانث وهذه الرواية تدل على جوب الرعي ثمة كاسبق في المستدرك لابي ابي القاسم اقصى الحمل ستة كما اخبره في
القواعد وعلى خلافه بان الحد يكون ستة في غير الميسر الى ثمة الخروج وبالجزة فالقول بوجوب الرعي باسنة في الرواية
الصحيحة وقيام الاحتمال وما كونه مجموع والعدة او تحيض العدة ثلثة بعد السبعة كان كونه وورث به الرواية في الاصل والشيخ كان
كاثره ناه سابقا من اورد ان الزيادة على السبعة في الرواية ودعي على الحمل استنادا الى روايات كان ذلك اقصى الحد فلا ريب في الزيادة
عليها باستقبال عده اخرى وعنده واضع جوف الاعيان والزيادة في ذلك والمصنف وافقه صاحب معجمها المجلد من مالواست
وقتها مع ثلثة الاجبار ومن ثمة خص الحكم هناك بانقطاع الدم بعد وفيرة والثلث وهو حكم هناك اختصاصا من ذلك الحكم هو الرعي
الرواية فاختاره في الفرق بين المقامات اشكال والروايات السابقة قاصرة عن افادة الحكم والروايات فيها ما هو مؤيد لتمامها
ما هو مخالف كرواية **قوله** ولو كان عليها اثنتان بانث بالاول لم ينكها الا بعد وضع الاجنية القول يعينها بالاول وتوقف
تزوجها على وضع الاجنة للشيخ في النهاية استنادا الى رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل طلق
امرأته وهو حبل وكان ما في بطنها اثنتان فوضعت واحدا وبقي واحدا في بطنها بالاول ولا تحل له ازاوج حتى تضع ما في بطنها وان المصاحف
على الروايات انما اوردت عند الاجتماع للاستصحاب واخبره المصنف من توقف انقضاء العدة على وضع المجمع وقبله لغير الشيخ في المبسوط
وقد عينا فيها اجماع اصل العلم على كونه العام من ابي الحنيفة قبله ورجل انقضاء العدة بوضع احدها وتبعه على من جعل في النهاية
تمامه الناقص وابن حزم في الاصح توقف انقضاء العدة على وضع المجمع وقبله لغير الشيخ ما في بطنها وان نقد رواة الحد المجمع قبله بصفة
انقضاء وضعوا زادوا في انقضاء وضع الحمل ككذب وضع الحمل استنادا الى اجتماع المصنفين على الصدق وصف اسم الحمل على الواحد لا يقتضي
البينة بجمع الاجتماع لانما تعالى جعل الحمل على اثنان يضعن جملتهن وهو صدق مادام في الرحم شئ واحد وهذا خارج المنزه لان العدة
موضوعة لاستبراء الرحم وقاوسه وان يظن ان ذلك مقتضى العدة مع بقاء ولد موجود والرواية ضعيفة السند بجملة ونظر فائدة القولين
في الوجبة وموت الزوج قبله والنفقة عليها بمنزلة ذلك من نواحي العدة فعلى قول الشيخ ينبغي جميع ذلك الاخير من الزوج وعلى القول المشهور
تصح وجبتها بين النواحي ومن ثمة روايات بينهما وليحتمل احكام المدة المعتدة واعلم ان التوبة تحققان بولادتهما دون ستة اشهر
ومن ذلك الثاني لستة اشهر ايضا عدها من حلال لا يربط حكم الاول فتقتصر عليها بوضع الاول وفي جواز تزوجها وقبل وضع الثاني
مع كونه لاحقا بالاول نظر من الحكم بالبينونة المجردة للزوج ومن امكان اختلاف السبب حيث ذلك لو ثبت تحيل كونها وقد يجوز العلل
في القواعد حيث جعل في المدة بين النواحي ستة اشهر والصلوب ان المصنف في كونها نواحي ولا وهما اقل من ستة وقد ثبت لروى
الحري في جعل المعتدة ولا وهما اقل من ستة اشهر **قوله** ولو طلق طلاقا وجعا ثم مات في العدة استأنفت عدة الوفاة في الوصية في ذلك
ان المطلقة بانها صارت بمنزلة الاجنبية واما الرجعية فهي بمنزلة الزوجة ومن ثمة سئل عن المتوارث بينهما ويقع عليها النكاح والاولاد وغيرها

من أحكام الزوجية فان مات المطلق استأنفت لونه عليه الوفاة ولا تبقى على ما مضى من عدة الطلاق وقد روي ذلك في أخبار كثيرة
منها حسنة جميل بن راج عن بعض أصحابنا عن رجل طلق امرأته طلاقاً بملك الرجعة ثم مات عنها قال فقالت بعد
الأجلين اربعين شهراً وعشر ايام روى هشام بن سالم عن أبي عبد الله عن رجل طلق امرأته فطلقتها ثم ماتت قبل ان تنقض عدتها
قال فقالت بعد الأجلين عدة الموفى عنها زوجها وعبرها من الأخبار والكثرة لا اشكال في ذلك على تقدير زيادة عدة الوفاة على
عدة الوفاة على عدة الطلاق كما هو الغالب اما لو انكسر عدة المسترابة في الاجتهاد بينهما بعدة الوفاة وهي بعد الأجلين من اربعين
شهراً وعشر ايام ومن عدة يعلم فيها استنفاء الحمل او جوب أكمال العدة المطلقة بثلاثة اشهر بعد السعة او السنة او جوب اربعين شهراً
وعشر ايامها او جوب عدلات الحكم بانقضاءها الى عدة الوفاة ولا دليل فيها على اعتبار ما زاد من بعد الأجلين ثم يجزى فيها الكفاية
باربعين شهراً وعشر ايام لم ينظر المحلل لصلالة العدم من ان استأنفها الى عدة الوفاة استقلالاً لا انتهى ولا اشتد فلا يكون سبباً في الاضعف فيه
الثالث انه التبرع بعدة يظهر فيها عدة الحمل لا يحسب من العدة كما سبق وانما يعتبر بعد ما من ثم وجب الله للطلاق ثلثة اشهر فيجوز الوفاة
اربعين شهراً وعشر ايام في الحكم المخالف للأصل على مودعه والرجوع في غيره الى ما يقتضيه الادلة وغايتها هنا التبرع الى بعد
الأجلين من الاربعين اشهر وعشر ايام والعدة التي يظهر فيها عدم الحمل ولا يحتاج بعد ما الى اخره وهو الى استئناف هذا الى ان يوصل الى طلاقاً
ممنوعاً وبما الثالث الانتقال الى عدة الوفاة كيفاً تنق **قول** او قلت من زماناً ثم طلقها الزوج اعتدت بالاشهر ثم وطئ الزنا لغيره
لرسولاً حلت منه ام لا ثم ان فرض انتقائه على الفرائض لكونه غائباً عنها على وجه يقتضي عنه فطلقها اعتدت من الطلاق بما كانت تعتد به
لولا الزنا فان لم يكن لها مع الحمل حيف اعتدت بالاشهر وان قلنا بحرمانها من وقوع اعتدت بالاقراء وبانت بالانقضاء ها
وان لم تنقض وبانت لها الشرح وحيف حيف وان كانت عاملاً بالطلاق اعتدت وصاحبه الحمل بالاشهر ينقض على الغالب وعلى ان الحامل
لا حيف لها ولو لم تحل من الزنا اعتدت الطلاق بالاقراء واعتبار الزنا ساوياً على التقديرين وكذا القول فيها لوزن وهي خالية من
بعد وان حلت فهو عليها التبرع قبل الوضع ولعل محل خطأ من الفتوى ان الحكم كذلك وقرب في الخبر ان عليها مع عدم الحمل العدة
ولا بأس به جذاً من اختلاف المياه وشيئاً لا سلب وما العطفة بالاشهر فعليها العدة منه سواء كان حلت ام لا وسواء الحق الوفاة
ام لا ثم ان فرض طلاق الزوج لها اجمع عليها عدتان ولا يتبدل ذلك عند نال انهما حقان مقسومان لاديين كالدعيين فدل عليها
على خلاف الأصل ما ان تقدم وطئ البتة على طلاق الزوج او يتأخر عنه او يقرضه وعلى التقديرين ان تحل من وطئ البتة او لا فان
حلت فدل من عدة الحمل سواء كان الطلاق تنقذ ما او يتأخر الان عدة الحمل لا يتبدل لتأخر ثم ان كان المتقدم وطئ البتة وهو مثله الكفاية
اعتدت بالوضع من الوطئ ثم استأنفت عدة الطلاق بعد الوضع بالاقراء والاشهر حسب ما يتفق ثم ان تأخر النفاس عما الوضع لحظ
بحسب محض البتة الثانية وان فادت الوضع كان ابتداء العدة بعده وان كان المتقدم الطلاق انقضت عدة الوطئ بالوضع وان
الى عدة بغير الطلاق بعد الوضع واعلم محل من وطئ البتة وكان المتقدم هو الطلاق فانت عدة لبقدها وقولها فانها تستند الى
مقد جازن وبسبب منع فاذا اقرعت منها استأنفت عدت الثاني وللزوج من جمعها في عدتها ان كان الطلاق رجعيان او جها
انقضت عدته وشترت في عدة الوطئ بالبتة وليس للزوج الاستمتاع بها اول ان تنقض وهذا لم يجد نكاحاً ان كان الطلاق
بأشأنه وجهاً احدهما نعم كما يجوز له وجعها الاما في عدته ثم متى تنكحها سقط عنه وضع عدة الثاني والثاني لا ان نكاح لا يتعقب
الحمل ويجازى الرجعة فانما أسأل الحكم الدوام فلا يحكم ان يستعقب الحمل كما اذا ابتداء نكاح الحرة والمعدة لا يجوز وان عرض
الاحرام والعدة في الدوام او يوقع النكاح ويضعف بان لا يلزم من عدم تعقب الحمل لعرض عدة بطلان العقد كما يتفق ذلك
في العقد على الماشق والصغيرة التي لا تساهل ولو كان المتقدم هو الوطئ بالبتة ان قلنا ان عدته من وطئ ان كان العقد شتر
فيها ان قلنا انما من حين المكالمة البتة ففي الاستمرار على عدة الوطئ ثم الاعتداد بها للطلاق بعد ما تقدم بها السابق او تقدم عدة
الطلاق ثم يعود الى بغير عدة البتة لقوة سبب عدة البتة لقوة سبب عدة الطلاق وجهاً ان جردوا الاول وان كان قبل الشروع
في عدة البتة قد انت عدة الطلاق لقولها كالمؤخر نائم ان قلنا بتقدم عدة الوطئ فللزوجة الرجعة في الطلاق الوجوه ان استأنفت
بعدية وصل لم الرجعة قبل ذلك وجهاً ان جردوا المتع فلا يجوز نكاحاً في عدة البتة او كان الطلاق باناً لا نهائياً عدة الغير وان
قلنا بتقدم عدة الطلاق فنشعر فيها كما لو طلقها فاذا تمت عادتها الى بغير عدة البتة للزوجة الرجعة في عدته اذا كان الطلاق وجعياً

وصله بعد النكاح اذا كان باثنا الزوجين السابقين **قوله** ان انفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان
 الرجوع كان الفصل قسما في اول مرة المدة والتمتار ورجعا ثم اختلفا فقال الزوج طلقك بعد الولادة فانت في العدة وفي الرجوع
 وقالت المدة بل طلقك قبل الولادة وانقضت عدي بالرجوع او انعكس فقال طلقك قبل الولادة وقد انقضت عديك فلا نفقة
 لك على وقالت بل بعد ما نال العدة بالخير وفي النفقة نظر ان انفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة ولو قال طلقك يوم السبت
 بل يوم السبت فهو المصدق بيمينه لان الطلاق يمينه لان الطلاق يمينه في وقت ما تصدق في وقت ما تصدق في اصله لان الاصل عدم الظلام
 يوم الخميس ولو انعكس قدم قوله ايضا للعلم الاول وان عارضتها الثانية وان انفقا على وقت الطلاق كيوم الجمعة واختلفا في
 الولادة فقال ولدت يوم الخميس وقالت بل يوم السبت في الصفة بيمينه لان القول في اصل الولادة قولها فكذلك في وقتها ولا
 الاصل عدم الولادة يوم الخميس ولو انعكس قدم قوله ايضا للعلم الاول هكذا اطلق الشيخ وجاعته والمصنف استشكل في حكم المستلزم
 على الاطلاق وحصل الاشكال ان يحج كونه الفعل من المدعى مع عارضة الاصل كان في تقدم قول لان الاصل قاعدة يرجع اليها
 في الاحكام الشرعية بخلاف تقدم قول من يدعي تاخر الفعل من الطلاق والوضع سواء كان المدعى هو النكاح او غيره فيقدم قوله
 في الاول دون عكسها وقوله المدة في الثانية دون عكسها وهذا هو الوجه ولو لم يتفقا على الوقتين بل ادعى لها احدهما تقدم
 الولادة والاخر لعكسها فاصل الاصل في تقدم كل منهما ويبقى على تقدم كون المدعى تاخر الطلاق وبقا سلطنة النكاح فيقدم
 قوله بيمينه وبها على تقدير دعواها تاخر اصله بقاء حقوق الزوجية من النفقة وشبهها ولو ادعت تقدم الطلاق فقال لا ادري
 لم يقع منه بذلك بل ما ان يحلف بيمينه جازية على ان الطلاق لم يتقدم ام ينكل بخلافه في خلاف الزوج بقوله لا ادري فتكون
 عليه اليقين فان عاد كلامه الاول معلنا كالاخلاف ولو لم يفعل ذلك لم يجز المدعى عليه في الدعوى كلها عن الرجوع بهذا الطريق
 واذا حلفت المدة فلا عدة عليها ولا رجعة للزوج وان نكلت فعليها العدة لا النكاح بل لان الاصل بقاء النكاح واذا فتنع هذا
 الاصل لم يظهر مانع وان جزم الزوج بتقدم الولادة وقالت هي لا ادري فله الرجعة ولا يقع منها بقوله لا ادري والزوج
 ان لا يرجعها وكذا الحكم لو لا اجماع الا انه على السابق بينهما وليس لها ان تنكح حتى يمضي ثلثة اشهر **قوله** ولو اقربها انقضت العدة
 ثم جاءت بولد استمرضاة هذا على القول بعدم الحرق للشيخ في البسوط لان قول المدة يقبل في انقضاء العدة بما يمكن من ذلك
 والحكم بانقضاءها منقضاء الولد اذا كان لاحقابها لما انقضت العدة قبل وضعه فانا الى مكان يتقدمه بعد هذا
 التقدير في قول المحققين ان الطلاق والاصل عدم التقدم فلا يقبل منها دعوى ما ساق في قولها السابق لان اقربها بانقضاء
 العدة محققا ظاهره ان البطلان باسرها في رجوعها اختاره المصنف من الخاتمة ما لم يتجاوز اقصى الحل لها كانت فراشا والولد يمكن
 ان يكون منه ولا معارضة له لباريه لان الفرض عام لم يفرج حيث يمكن الحاقه بالثاني فيكونه الاول كالعلم بحر بانقضاء العدة
 فانه يلحق بانقضاء العدة فانه يلحق به اجماعا فكذلك هنا لان اخبارها لا يرفع الحجة الثابت للفراش المشترك بين الابوين والولد
 اطلاقه بجو الولد للمدعى المذكورة من طلقها شيئا ما لو كانت العدة رجعية وباشرة وهو احد القولين في المسئلة وفي القول الاخر
 يفرق بين العدين فيخص بغيره بالطلاق بالباشرة وما الرجعية فيجب المدة له حين انقضاء العدة لان العدة رجعية بمنزلة
 الزوجية ومن ثم يبقى التوارث وغيره من احكامها حتى الفراش بها والاول اقصا والشيخ في البسوط والعلمانية في القواعد والثاني في اختاره
 في التحريم ورجع الاول ان الطلاق هو المزيل للنكاح فيجوز ويلحقها بغير الرجعية فتكون كالباشرة في النكاح واعلم ان اطلاق المصنف
 غير احتياط المدة من حين الطلاق مستلزم كونه اقصى الحل اكثر مما هو في انقضاء تقدم العلوق على الطلاق لان المعبر كونه في الفراش حين
 تقدم على الطلاق وايضا فان الطلاق لا يقع الا في وقت متأخر من الوطى بمقدار زمان الطهر الذي انا فيه المخرجه او يتقدم بقائه في المدة
 وذلك بوجوب زيادة الاقصى كشره فيقول ان المعبر هل خروقات اسكان العلوق في زمن الفراش قبل الطلاق وهذا هو المراد من
 اطلاقهم فيه لتسهيله حيث يلحق به الولد بحكم بقاء العدة الحين وضعه وان كان قد علم بالبين من طهرها لو كانت العدة رجعية فلم الرجعة
 ومن الحل لان ذلك لازم لحق الولد على تقدير ولائته لا زيد من اقصى الحل وانما يتحقق عنه حيث لا يدعي ما يوجب الحاقه به ولو كان الخلاف
 وجعيا فادعت ان الزوج راجعها او انجب نكاحا او امر وطئها بشبهة وانما ولدت على الفراش المحرم نظرات سدتها الزوج فوجب
 اقربها فعليه المهر في العدة والسكنى في الرجعة والتجديد يلحق الولد في الفراش وان استكمل اسجدات فراش من المصنف

بينهم وعليها البينة واذا نكل حلف وثبت السبب الا ان يقع بالعان فان لم تخلف او نكلت فملى عليه الولد او بلغ فيه وجها ان ارجى
والثالث فمن علمه وان بعد وان سلم الفرائض للغير ولما نكل ولا يها وادعى انها النكته واستعارته صدق بيمينه وعليها البينة على الولد
فان نكل حلف وثبت الولد والسبب بالفرائض الا ان يقيم بالعان ونقض العقد بوضعه وان حلف الرجل على النكاح ولم يثبت ما ادعته
لاننا نعلم ان الولد منه فكان كالزوجه الرجل عليها بالعان ونقض العقد بوضعه لان عملها انتم وان كان الزوج الرجل عليها بالعان ونقض العقد
بوضعها الزوجية انتم وان ادعت على الزوجه ان الزوج كان قد اوجها او جحد ونكاحها فان كان واحدا نكحكم كما لو ادعت
على الزوج الا انه الواد حلف على نفي العام والا انه اذا ثبت السبب لم يكن له نفيه بالعان وان كان اثنين وادعت عليها فان صدقنا احدنا
وطنا او نكلا حلف فكم مران صدق احدهما وكذب الآخر وحلف ثبت المهر والنكته بنسب حصنة المصدق ولا ثبت السبب الا ان يكون المقصد
عدا **قوله** الفصل الخامس في عدة الوفاة تعدد المدة المنكحة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشر ايام اذا مات الزوج المدة لزمها عدة الوفاة
بالنفس والاجماع قال نعم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يربون بانفسهن اربعة اشهر وعشر ايام كانت العدة في ابتداء الاسلام سنة
عليها قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لارواحهم ساعا الى الحول ثم صحت ويستوفى في عدة الوفاة الصغيرة والكبيرة
وذوات الاثر وبغيرها والمدخل بها وبغيرها والدائم والمستعجل اختلف ابعين الاية الشاملة لذلك كله وانما خصص له تعالى غير المدخل بها
بفترة الطلاق فقال وان طلقتموهن من قبل ان يكمنه فالتكمن عليهن من عدة تعتدنها لان عدة الوفاة لو شرب فيها الدخول لم يوفى
بنيك الدخول لم يوفى بها على الاذواج وليس هناك من ينز عنها فيفرض الامر الى خلو المباءة وفي المطلقة صاحب الحق ينزاع فلا يحار على النكاح
وايضاً حتى فرقة الموت لا اختيار فيها فامرت باليقع والظهار الحزن لفرق الزوج ولذلك وجب فيه الاجداد وفترة الطلاق تتعلق باختیار
المطلق وقد جهاها بالطلاق فلم يكن عليها الظهار والتحيز وايضا فالمقصود الاعظم في عدة الطلاق يعرف براءة الرحم ولذلك اعتبر
بالازواج وفي عدة الوفاة المقصود الاعظم حفظ حق الزوج وعناية ميراث النكاح ولذلك اعتبر بالشهر واللقا لا تقوى ولا لها على البراءة وما
ما دوى في شواذ اجنادنا من عدم وجوب العدة على غير المدخل بها فهم مع ضعف سند معارض لها هو اجري سند ما دوى في ظاهر القرآن
راجاع السليم اذا نكر ذلك هنا ساحت الاول لكم باعتدالها بالعدة المذكورة مختصة بالزوجة المارة الحامل فلو كانت امراة اسلا
فاعتد بها على بعد اخر باق و عموم الاية وان كان منها ولا لها الا انه محسوس بيد ليل من خارج مبشر اليه انشاء امره ثم الثاني
العشرة المعيرة في العدة عشر ليا مع اياتها وان كانت ايام غير مغلطة في لفظ العشر المحرمة عنه التا دعى المنور في اللغة ودخلها
معها ثابت بالاجماع وقال بعض اهل العربية ان دلالة الاء على المنكر واناء على المنث حيث يكون العدة مستويا فيقال عشرة
ايام وعشر ليا ومنه قوله نعم سحها سبع ليا وثمانية ايام اساع الطلاق العدد وعدم التفسير فلا يدل على ذلك وجازت اياه
للذين كرهوا لثبوت كاري من قولهم من صام رمضان وابتغى مستب من شوال فكانا صام الدهر الثالث تعتبر العدة بالهلالة
امكن فان مات الزوج في خلال شهر هلال وكان الباقى من عشرة ايام فبعد ما بقي وحجب ثلثة اشهر عقبة بالاهلة ويكمل
ما بقى من شهر الوفاة ثلثين من الشهر الوافع بعد الثلثة ويعم اليها عشرة ايام فاذا انتهت الى الوقت الذي مات فيه يوم مات فقد انتهت
العدة وان كان الباقى عشرة بلا زيادة ونقصه اعتدت بها ونظم اليها اربعة اشهر بالاهلة عقبة وان كان الباقى دون عشرة
اعتدت بما دون ونظم اليها اربعة اشهر بالاهلة عقبة ويكمل الباقى عشرة من الشهر السادس وان كان الباقى عشرة بلا زيادة
واقصان اعتدت بها ونظم اليها اربعة اشهر بالاهلة وفي عددا المنكر ثلثين او الاكثر باكمال ما فات منه خاصة ما قد يم
في ظاهره من الخلاف وان انطبق الموت على اول الهلال حسبه اربعة اشهر بالاهلة ونسبت اليها عشرة ايام من الشهر الخامس فلو كانت
محسنة لا تعرف الهلال ولا يجد من يحجرها من بعد بقوله اعتدت بالايام ومنه وثلاثون يوما **قوله** ولو كانت حاملا اعتدت
باعدل الاجلين فلو صنعت قبل استحلال اربعة اشهر ما تقدم من اعتد الموتى عنها وجها اربعة اشهر وعشر ايام الحامل اجاعا وما
ان كان حاملا اعتدت ان عدل الاجلين من وضع الحمل وانقضا اربعة اشهر وعشر ايام حتى يملك بعد اجاعا احصاها عليه الجمع
بين عموم الاثنين في قوله نعم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يربون بانفسهن اربعة اشهر وعشر ايام وقوله واولات الاحال
اجلهم ان يضعن حملهن فقد دخلت الحامل تحت هاتين فاستأهلها الامر بهما فيحصل باعترافها باعدل الاجلين مع ان ظاهر الاية اولات
الاحال ورودها في المطلقا لا معارض لعموم الاخرى فيبقى له مع مضي المدة من غير ان تضع لرا نفقت عليها الوفاة مع انها لا تنقض

[illegible]

ورفعت امرها الى الوالي اجابها اربع سنين ثم كسبت الى الصنع الذي فقد فيه فبينا عنده فان حزنه هبوط صبر وان لم يحضر عنه حيوة حتى بقي
الاربع سنين وعاد الى الزوج المفقود فقبل له هل للمفقود مال فان كان له مال اتفق عليها حتى تعلم حيوة من موته وان لم يكن له مال اتفق
عليها فان فعل فلا سبيل لها الى تزوج ما اتفق عليها والا اجبر الوالي على ان يطلق تطلقته في استقبال العدة وهي طاهر ويصير طلاقا والى
طلاق الزوج فان جاء زوجها قبل ان تنقضي عدتها من يوم طلقها الولي بندها ان يرجعها في امره وهو عنه على تطلقته وان انقضت
العدة قبل ان يرجع ويراجع فقد حلت للزوج ولا سبيل للاموال عليها وروى الكنتيني في الحرس عن الحلبي عن الصادق ع انه سئل عن المفقود
نقال المفقود افاضل اربع سنين بعث الوالي وكسبت الى الناحية التي هو غائب فيها فان لم يوجد له فيها اثر امر الوالي ولغيره ان ينفق
عليها فان اتفق عليها ولم ير امره ان يطلقها وكان ذلك عليها طلاقا وان الموت لم يثبت والاصل بقاء الزوجية الا بولي شرعي من موت
او طلاق والموت لم يثبت بذلك الا لم يشهد به احد لان الموت يثبت بالطلاق وجاز دفع الضرر والمخرج مصافا الى الضرر يظهر من هذه
الاجابات ان العدة عند الطلاق الا ان الثانيين بالطلاق صرح بان العدة عند وفاة ولا تحل من اشكال ورواية سماعة الدائري عليها
موقوفة ضعيفة السند وتظهر المناقشة في مقدار العدة وفي المقتضى انفق وذلك فتقبح المسئلة يتم باس الاول لا فرق في
المفقود بين من اتفق فعده في جوف البلد او في السفر وفي الغنائم وبان انكسرت سنة ولم يعلم حاله لشمول الضرر لك كله وحصل
المغفر فلا يكون له الالف على موته بدونه البتة لان ينضم اليها اجابا من ياتم في العلم بوفاته فيحكم بها حينئذ من غير ان يقر بص
به المدة المذكورة ولا فرق بين ان يحكم الحاكم بكونه وعده بل ان ثبت ذلك عند صاحبها ان الزوج ولم يكن لغيرها ان يتزوجها
الا ان ثبت عند ذلك ايضا ولو حكم الحاكم بها كفي في حق الزوجين بغير اشكال الشا في لو فقد في بلد محصور واجبة محصورة بحيث
ولت الفرأى على عدم انتقالها اليها كفي البتة عن تلك المدة او تلك الحية فان لم يظهر حية يقر بصير اربع سنين من غير بحث
فانما عت فعلها ما اتفق من الطلاق لا لمر بالاعتداد ثم تزوجت وشأت وكذا لو كان ففقد في حبس او ثلث او بلد انا كذلك
انقص على البتة عنه فيما حصل منه الاشتباه الثالث يخرج الحاكم بين ارسال رسول الى الحية التي يعتبر البتة عنه فيها وبين الحج الى
حاكم تلك الحية ليجت عنه فيها كما ذكر في الرواية ويعبر في الرسول العدة لا يركن الى حية حيث لا يظهر ولا يشترط العقد لان ذلك من
الحية لا الشهادة والا لم يسمع لانها شهادة على النفس مثل هذا البتة لا يكون حصر اللقي حتى يقال انه يجوز للشهادة وانما هو استعلاء ونقص
من يكون مفعوله عادة لا يستقصا كل الرابع لو فقد الزوج من الحاكم ما لعدده او تصور يده بغير علمها الصلح ان يحكم بموته شرعا او يظهر
حاله بوجوب من الزوجين اسالة بقا الزوجية وعليه جيل ما روى عن النبي ع امارة المفقود امره حتى ياتها بغير موته او طلاقه وعن علي ع انه
قال هذه امارة السلب فلم يقصر من العادة من اوجبه لك مطلقا على اجابا بين الروايتين الخاس الحكم مخصوص بالزوجية فلا يبعدى الى
ميراثه ولا عتق ام ولد فوفقا فيما خالف اصل على حده فيوقف ميراثه وما يرتب على موته من عتق ام الولد والميراث الوصية وغيرها
الى ان تمضي مدة لا يقصر على العادة وسياتي في انشاء الصلح الحب والنفق بين الزوجية وغيرهما مع ما اشهر من ان الزوج منبهة
على الاحتياط والى النقص الدال على الاقتصار منع الفر والى اصل على امارة بالصبر ومن غيرهما من القول وهو حر وان للمرأة الخروج
من النكاح بالجور العترة لغرات الاستمتاع وبالاحسان بالنفقة على قوله لغرات المال فلا يخرج هنا وقد اجتمع الفراد اول
يدل على عموم الحكم بموته انها الوصية بقيت الزوجية فزوالها على تقدير عدده لان الفر بخاصة فينفيد بمرده اساسا ان لم نقل بالطلاق
يتوقف اعتدادهما على الحكم حالها فلا يبعد بما مضى قبل حكمه على باسالة بقاء الزوجية الى ان يثبت الميراث ولا يثبت قبل امارة كما لا يبعد
مضون المدة قبل دفع امرها اليه المدة العترة ويجعل الاكفنا بمضيها طاهر من جماعها انها تقتد بعد تطلبه اربع سنين ولا شغار المالك
بالغوات ودلالة عليها السابع لو اتفق عليها الحاكم من ماله ثم تبين موقته على رضوان الاتفاق او بعضها فلا ضمان عليها ولا على
المتفق لانه يبر شرعا وانما يحبس لاجله وقد كانت زوجة طاهر الحكم منبى على الظاهر **قوله** ولو جاء زوجها وقد حبت من العدة ق
نكح فلا سبيل له عليها وان جاءه ان اضطر المقتصر بعد الحكم بوفاته طاهر فلا يحل له ان يكون حرة بعد ان اعتدت وتزوجت
بغيره او بعد العدة وقبل التزوج او في اشدة العدة في الاول هو الحق لها اجماعا على ذلك الا اجابا والسابقة عليه وان الحكم باعتدادهما
كان منبيا على الظاهر وقد تبين خلافة بطلان حيوة فينقض الحكم لان المقتصر من هذه الفرقة اذ المدة الفرع عنها وتكتمل من نكاح غيره
فان اضطر الزوج زال الضرر وكان اولى بها وانما اذا كان حضوره بعد نقضا العدة وقبل التزوج ونكح في الوصية لها ان اشهرها ما اختاره

من انه لا سبيل له عليها في الجزاء الصحيح فيرجع به وكذا في رواية سماعة انه قال فيها بعد ما قلناه فان قدم زوجها بعد انقضاء عدتها
فليس له عليها رجعة وان قدم وهي في الاربعه الاشر وعشر فيها ملك بوجعها وان الشارح حكم بالبينونة بانقضاء العدة فقط سلطنة
النكاح يحتاج الى دليل وهذا ان لا يشخ في الميسود والتابع واكثر المتقدمين والمتأخرين وهو الاقوى والقول الثاني انه اولى لها كما
لوجها وهي في عدة زوجة وهذا ليس بالشخ في النهاية والحالين وقراه في الدين من المتأخرين وادعى الشيخ انه يروى رواية وتبعه المصنف على ذلك
ولم تقف عليها بعد التسع السام وكذا في الجملة من سيقان يمكن الاستدلال له بالعدة معتدة في الظاهر وقد ظهر بطلان ذلك كما عرفت
العلمة في المختلف فتوالى اثبات الفصل بان العدة ان كانت بعد طلاق الولي فلا سبيل للزوج عليها وان كانت باسرها لم يكن من غير طلاق
كان امسك بها والعرف ان الاول طلاق ثم يرضى بعد عدة ولا يزوج في الرجعة عليها بعد ما وعليه ذلك الروايات وما
الثاني فلان امرها بالاعتداد كان مبنيا على الظرفية وقدر بطلانها فلا اثر لثبات العدة وان وجبة باقية لبطلان الحكم بالوفاة
وفيه ان ذلك لو تم فمقتضى الوفاة وان نكح غيره بعد عدة اشترطها في المقصود ما ذكره فيمنع من ذلك بان الشارح قد حكم بطلانها
لم يلتزم الى العقد الاول بخلاف ما لو كانت قبل النكاح بضعف بان حكم الشارح حكمه بالعدة مبنيا على الظاهر وقد ظهر فلا ضرورة
الثبات الى العقد الاول مطلقا ممنوع بل مع بقاء الاشتباه او ما هو اقوى منه كالحكم بطلان امراته بشبهة او استند الى قولها في قبيل
فمن وجب بان نكح غيرها والى دعوى فان النكاح الثاني ينقض وان كان الشارح قد قطع الشك فيه من النكاح على الاول ثم تقرر على ربي
الاول تعليق المنة الحكم على معنى الزوجية تبع فيه الرواية لا فرق بين جبره وعدمه في ذلك وانما المعبر بظهور وجوبه في الحالة المجرى عنها الحكم
باعتدالها الوفاة دليل على الثبات الشارح الى ظاهر ما لا يرد في ذاتها ذلك ان مقتضى الحمل ضعيفا تعليل الحكم على جبره نظر
الى ظاهر الرواية وان حكمه ذلك ان الزنا الفرضي هو لا يزيل الا بظهور وجوبه في بلاد بعيدة حضرماع ولا لغيره القرائن على عدم جبره بالبينونة
ينبغي على ما قد ثبت لمن الحكم الثاني ظاهر لا خبرا انه لو عاد وهو في عدة لا يعود حكم الرجعية الا بالرجعة انه قال في الجزاء الصحيح هذا لان
يو اجمعها فلو لم يرد من مناسب الحكم بغير الطلاق فانه لا يزيل الا بالرجعة وخبرهما مع عدم تضمنه الطلاق دليل على ذلك ايضا حيث قال في
امسك بوجعها ويحمل عند الرجعية اليه فهو البين بطلان الطلاق والاعتداد بظهور وجوبه لا يما بينان على الظاهر من سورة كلام المحقق
من ان هذا الاحتمال لانهم يعتبرونه بانها اخرجها كاعلى المنة ويحتمل للمنع بقولها للتاويل بما بين اقول **قوله** ولو نكحها بعد
ثم بان موت الزوج كانا العقد الثاني صحيحا لما كان حكم الشارح لها بالاعتداد والبينونة فيها قالها للنكاح السابق واعتبارها
به ثابت سواء يتبين بعد ذلك من عدم رجوعها كان بين سورة قبل العدة او فيها او بعد ما استحقها بالما قد ثبت بحكم الشارح وما خرج
عن ذلك من الحكم بقولها لو ظهر في عدة جاء به دليل خارج فينبغي فيه على الاصل وربما يتبدل بطلان العدة لو ظهر من غيرها او بعد ما
قبلا للزوج بناء على انه لو طهرج كان اخرجها لان الحكم بالعدة والبينونة كان مبنيا على الظاهر ويستند حكم الحاكم الاجتهاد وقد بين
خطاؤه فيعلم ان جبره عدة الوفاة بعد بلوغها الحركية لها بل يحد وجوب العدة تأنيها وان تكن ماد كورسوق حتى الاول منها لو ظهر
وقد تزوجت لا يوجب الاعتداد منه لو مات وهذا قول لبعض الشافعية والذهب هو الاول والمصنف ينها ذكره من الحكم على خلافه
لا تقتضيه على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل انقضاءها وجب عدم النفقة ان العدة عدة الوفاة وهي لا يتبع النفقة والا فحكم
الحاكم بالفرقة كما عليه المصنف لا يوجب سقوطها لان حكمه حكمها يحصل بالطلاق الرجعي مع بقاءها ولو طلق بارادة وفتر لا يلحقها الرجوع
امضى هنا لا يتفق بالوفاة والعدة والعدة رجوعا في الحكم بما ذكرناه ومن هنا في حكم الرجعية اذ امت في العدة فيجوز لها النفقة
لو حضر قبل انقضاءها فلولا انها زوجة لما صح لها ذلك الا بعد جديده وحضوره على القول بان الولي يملكها لان الظاهر ان الطلاق
رجعي لما ظهر من الروايات انه رجعي اذ اضر الطلاق الرجعي لا يقطع النفقة ولاها بحجوسه عليه في هذه الحالة فناسب وجوب
نفقة حال العدة ولو كان حضوره بعد انقضاء العدة فادى بعلم الزوج الحكم بالبينونة ويحمل وجوب نفقة انقضاء نفقة من العدة وان
انقضت لان نفقة الزوجية تقتضي وجودها وانما لم تكن عدة وفاة حقيقة ولو قلنا بانها اخرجها بعد العدة احمى وجوب
النفقة لما بعد العدة ايضا لما ذكره الاقوى من عدم وجوبها مطلقا **قوله** لو طلقها الرجعي او طاهر وانفق في زمان العدة وجب لها
هذه الاحكام شريطة بقاءها على الزوجية او المطلقة رجعيها او فقيها الغائب عليها ثم حضر فنظر ان كانت وقت انقضاءها في زمان
العدة وقت افاهاج في حكم الزوجية ومن ثم كان امسك بها لو حضر بان سعت بعد ما تبين بطلانها لوقوعها على الاجنبية وهذا يتم في غير الطلاق

اما فيه وان قلنا انه يطلعا اشكل جهة الطلاق بدونه الرجعة لانه لا يقع عندنا كذلك وان كان رجعا خصوصا على ما يظهر من الخبر
 ان عودها اليه مع حضوره في العدة يتوقف على الرجعة ولو قلنا بغيرها اليه بدونها وتبين بطلان الطلاق بحضوره كما تبين بطلان
 الطلاق بحضوره كما تبين بطلان الاعتداد بوجوه وقوع الطلاق بها كما يقع الطهار ومثله الاول **قولهم** اذا انت بول بعد نفق ستة اشهر
 من وجوب النكاح حتى يبرأ اذا لم يبرأ وجب بعد الاعتداد وانت بول في زمان يكون من الشافى ثم حضر المفقود ولم يدع الولد نفق
 للشافى لانه بمعنى اربع سنين يتحقق براءة الرحم من المفقود وان ادعاه سئل من جهة ادعائه فقل قال انه ولدي لان زوجتي ولدته
 على ارضها بطلان هذه الجهة لان الولد لا يبرأ في الرحم هذه المدة وان قال قدمت عليها في خلال هذه المدة واوليتها وكان ما قيل له يمكن
 قال الشيخ اربع بينه وبين الشافى فيه لانه في ارضها وان كان في ارض الاول قد زال كالمطلقة فتر وجب وانت بول يمكن الحاقها بها
 فانه يبرأ بينهما في السابق من قوله رجعا من الاول في اخباره المصنفين الحكم به للشافى مطلقا لان في ارض له الا ان حقيقة زوال
 الاول قد زال والولد للشافى ومثله القول في المسئلة المبرور عليها وقد تقدمت **قولهم** ولا يرثها الزوج لو مات بعد العدة وكذا
 لا يرثها اذا مات المفقود وزوجته بعد الحكم بالفرقة واسان يكون مائة في ثلث العدة او بعد ما قبل النكاح او بعده فحق
 الاخير لا توارث بينهما فطعنا لا نقطاع عصمة النكاح واسان لما عرفت من انه لو حضر بعد تزوجت لاسبيل له عليها وكذا لو كان ذلك
 بعد العدة بناء على انتفاء سبيلهما عن بعضها بانقضاء العدة وعلى القول بانه لو حضر حينئذ كان احق بما يجزى ثبوت التوارث لظهور
 كونه موجبا في تلك الحال المنقضية لبقاء الزوجية في نفس الامر وكونه احق بها على تقدير ظهوره لان الشارع حكم بانقطاع العصمة بينهما
 بانقضاء العدة وحكم بكونه اولا على تقدير حضوره له دليل خارج لا يقتضي الحكم في غيره بل يبقى على اصل الحكم البقوت الحاصل
 بانقضاء العدة الوجب لزم التوارث شرعا وان لو مات احدهما في وقت ثبوت الارث فلو كان احدهما العدم لان العدة عند
 الوفاة وهو يقتضي نفق الارث والافق ما اخبره المصنفين ثبوت نكاح لبقاء حكم الزوجية بما تقدم لان العدة في حكم الزوجية كما عرفت
 وهي لا تقطع التوارث بين الزوجين وجعلها عدة وانه منوط على الظاهر على وجه الاحتياط والام يحاج الطلاق فان اتيته خلاف الظاهر
 حكم الطلاق الرجعي والزوجه من راس **قولهم** المقتضى لاسرته عدا الانا والاستبراء الاستبراء لغز طلب ليله وشرها التبرع
 باللمة بسبب تلك اليمين حدثنا ابو زر والالباءة الزوج او بعد هذا اهل الاصل فيه والا فعد بغيره استبراء بغير ذلك كان وطى الزوجه بشبهة
 وحضر هذا الاسم لان التبرع من غير ما يبرأ على المرأة من غير تكرار وتقدم فيه بخلاف التبرع الواجب بسبب النكاح فانه ما عرفت من العدة
 الا ان التبرع بغيره بغيره باسم العدة والاصل في الاستبراء ما روي انه قال في سبابا او طاسا لا تقول ما حاص الحق بغيره ولا حائل حتى يبرأ منها
 لا يكرر فيعتل بغيره بل ما المقتضى بالفرقة في الاعتداد من موت سواها وبقية لها وروى غيره من الاما لان استبراء ام الولد
 قضاء حق السيد ناشية العدة التي هي قضاء حق الزوج لان الاستبراء فيها الاستبراء النكاح بالفرقة وعند حدوث الملك يحل الوطى فيغير
 فيه ما سبق له حل وهو الحيض **قولهم** عدة الامة في الطلاق مع الدخول في ان وهما طهران وقيل حيضتان في عدة الامة على المصنفين عدة
 الفرقة جريا على اصول الفرقة زمان كل عدة ينشأ في وقتها بالنقصان يكون الوفاق على المصنف ما عليه الحق كالحديث وعدة المتكوفة
 والقسم الا ان الامة لا يتغير في كل ما الطلاق ووجه عدم تبعضه ان الفراق يتغير بالانقطاع لا بغيره من الدين والانتقال اليه
 يتبعض والظهور بين الدين انما يظهر له حقيقة ان ظاهر كل عدة بعد الدم فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم وهذا بخلاف الاعتداد بالاشهر
 فانها تقبل التخصيص فتعد نصف عدة الفرقة وهو شهر ونصف والاصل فيه بعد الاجماع عليه ما روي عن النبي انه قال يطلى العدة بغير
 وتعد الامة بقرانين وروى زرارة في الخبر عن ابي جعفر انه قال سألته عن امرأة طلقها فطليقتين وجدتها وان وقد طهرت
 الرواية انه لا فرق في الامة بين كونها تحت حل وعبد ولكن لا فرق فيهما بين الفنى والمدة والمكاتبه وام الولد اذا زوجهما لهما
 فطلعا الزوج ولو طليقت امرأة نكاح فاسدا وبشبهة اعتد بغيره كما في الطلاق عن النكاح الصحيح والمبغضة كالحرة عندنا انقلاب الجانب
 الحرة ولو كانت الامة حاسلا اعتدت من الطلاق وما في حقه من عدة اذا نكح ذلك فقل ما تنقص به عدة الامة وان الاقراء ثلثة عشر يوما
 ولحظنا بان بانها الدم بعد طلاقها في لحظة ثم تحيض ثلثا ثم تظهر عشر ثم ترى الدم الشافى لحظة وهذا اللحظة والدة على عدها بانها من
 ذلك كما اذا طلقها بعد الوضوء وقبل رؤيتها الدم النفس لحظة ثم وانه لحظة ولا تقطع وتظهرت عشر اوجاءها دم الحيض فتقص
 على ما رويته وذلك عشر ايام ولحظنا ولو اعتبر باللحظة لالدة زادت لحظة اخرى واعلم ان الكلام في الشهر حيث يعتد به كما سبق

والمراد من الطلاق المأل الكف بشهر هلال ثم انقضت واكتمت خمسة عشر يوما ثم طلعتا في اثنا عشر شهرا بعد ذلك فعدتها خمسة واربعين
يوما وقد اختلفت فيها ما يتم في ذلك فذهب من غير شهر ونصف كما اعتمد ومنهم من عد خمسة واربعين يوما واطلقوا بالاعتداد بكونه من
التفصيل **قوله** ولو اعتقت ثم طلقت فعدتها عدة الحرة وكذا لو طلقت طلاقا وجعيا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة الحرة ولو كان بانئا
اكتت عدة الامه اذا اعتقدت الامر ثم طلعتا فان وقع الطلاق بعد انقضاء العدة فعلمها الاعتداد بعدا لعدة مطلقا لاها صارت حرة قبل
الحاكم عليها بالعدة فان وقع العتق في اثنا عشر العدة فان كانت حرة وجعته اكلت عدة الحرة ولو كان بانئا للرجعية بمنزلة الرقية
فكانه طلقتها وحرة فان كانت بائنة اكلت عدة الامه لاها صارت اجنبية قبل الطلاق وطرات الحرة بعد الحكم عليها بعد الامه فلا
يتعين الواجب واعلم ان الروايات في ذلك مختلفة ففي صحيح جليل عن ابي عبد الله ع في امه كانت تحت رجل فطلعتا ثم اعتقت قال يعتد
عدة الحرة وفي رواية صحيح مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا اطلق الرجل المملوكة فاعتدت بعد عدتها سنة ثم اعتقد اعتقت فانها اعتقت
الحرة وفي رواية صحيح مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا طلعتا طلق الرجل المملوكة فاعتدت بعد عدتها سنة ثم اعتقت فانها اعتدت عدة المملوكة
والجاء بينهما بجل الاصل على الوجوب والثاني على البائنة لنا نسبة الحكم وحذفه اطراح بعضها ولو جحد التفصيل في رواية ابي ايوب
الحري ان عده من يوم ابي عبد الله ع في امه تحت حرة طلعتا على مله بغير جاع تطليقة ثم اعتقت بعد ما طلعتا بثلاثين يوما لم تنقض عدتها قال
اذا اعتقت قبل ان تنقض عدتها اعتدت عدة الحرة من اليوم الذي طلعتا ولم عليها الرجعية قبل انقضائها العدة فان طلعتا تطليقتين
واحدة بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقضاء عدتها فلا رجعة لهما عليها وعدتها عدة الامه **قوله** وعدة الدية كالحرة في الوفاة والطلاق في الشهر
بين الاحكام عدة الدية المدة المدة للمسلمة للحرة العوم الادلة الثمانية والسنة وعمرها وروى يعقوب النجاشي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال قلت
نظر في مائة منهن ما عدا زوجها وهو مضى ما عداها في عدة الحرة المسألة اربعة اشهر وعشرون يوما ولكن ورد في رواية زرارة سائل على اخا كالا لتهربتها
العلماء عن بعض الصحابة ولم يعلموا قائله وماركوه المصنف من سنن الخلفاء في الرواية اولى والرواية رواها الكليني في الصحيح عن زرارة عن
ابي جعفر ع قال سالته عن نظر في مائة منهن ما عداها في عدة الحرة المسألة ثلثة اشهر وعشرون يوما قلت عدتها فانها ان اراد
المسلم ان يزوجها قبل عدتها عدة المسألة خمسة اشهر وعشرون يوما الحديث وحلت لرواية على اخا مملوكة اذا لم تنقض عدتها حرة واعلم
ان بائنة الخا قبل الامه في الطلاق واخصر ما في الوفاة قال يظهر الاصل بقدر كونه عدة الامه فيها على نصف عدة الحرة وسياتي الخلاف فيه
قوله وعدة الامه في الوفاة شهران وخمسة ايام في اختلاف الصحاح في مقدار عدة الامه اذا كانت زوجة فان زوجها على النصف
عدة الحرة في الطلاق فانها اكثر منهم الى الخا في الوفاة على النصف من عدة الحرة ايضا شهران وخمسة ايام وهو الذي قطع به المصنفين غير ان ينفذ
طلاقا لادواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع قال الامه اذا توفي عنها زوجها عدتها شهران وخمسة ايام وفي الصحيح عن الحلبي عن محمد بن قيس قال عدة الامه
اذا توفي عنها زوجها شهران وخمسة ايام وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي بصير ع ان قال قلت فان مات عنها زوجها فاجلها نصف اجل الحرة
شهران وخمسة ايام وغير ذلك من الامور والكثرة لان الوفاة ساطة التصفيف في مطلق العتق وخصومته الاعتداد كما في الطلاق فمما سلب
يكون في الوفاة كذلك وقال الصدوق ع اربع اشهر وعشرون يوما في عدة الامه اذا كان في عدة الحرة في عدة الامه اذا كان في عدة الحرة في عدة الامه
تير بعض بائنة لاير وخصم صححه زرارة عنهم ان قال بائنة كل النكاح اقامات الزوج على المرأة حرة كانت او امه او على صبي كانت
النكاح منه شتر او تزوجا او ملك يمين فالعدة اربعة اشهر وعشرون ايام لاير بانها عامرة وتلك الايام رخصة والقران يجوز تخفيفه
بالسنة وعن الاخبار بانها قد تقا وصحت في الجمع بينهما بجل الاصل على عزم المهر اذا كان قد زوجها المولى بغيره فان زوجها ايضا
الدالة على النسوة بينهما وبين الحرة على المهر المهرين موت زوجها ويؤيد ما ذكره من التفصيل صحيح سليمان بن خالد قال سئلت ابا
عبد الله ع عن امه ان طلقت ما عداها قال خمسة اشهر او شهران قلت فان توفي عنها زوجها فقال ان عليا قال في امهات الاولاد لاير وحين
حتى يعتد به اربعة اشهر وعشرون يوما وصححه وهيب بن عبد الله عن ابي عبد الله ع قال سالته عن رجل كان له امه وامه ولدتا رجلا
من رجل فاعداها غلاما ثم ان الرجل مات فزجعت الى سيدها المهران يطاها قال تعتد من الزوج اربعة اشهر وعشرون يوما بها بالملك بغيره
نكاح وهذا الجواب يرجع الى قول ثالث بالتفصيل وهو الذي اختاره الشيخ واتباعه والمعصية في المتأخرين واما اكثر المتقدمين كالنفيد
وسلاوان ابو عقيل وابو الجيند فاختاروا لا يطلقوا هذا كلاما لم يكن حاملا والا اعتدت بابعده لاجل من الوضع وما قيل به من
العدة وهو موضع وفات بانها الخلاف في خصوصيتها المدة التي تتبرع وضع المهر واعلم ان سياق العبارة يقتضيه كونه الحكم في الامه المراجعة بالنكاح

على ما خرج فقوله ولو كانت ام ولد لولاها الى اخره المادبر اذ كانت ام ولد تدوزجها غيره فان الزوج واما اذا كانت الميت المولى فان كانت
زوجته لم تعد من موت المولى اجابا وان لم تكن من زوجة فقد اعتدوا من موت المولى على الحرة ام لا على غيرها بل يكون اعتبارها المولى فتكفلت
اليه انا اراؤه وطواها فلو كان زوجها في الاول منها جازعة منهم الشيخ وابو الصلاح وابن حمزة والعلامة في موضع من الخبر والشهيد في اللغة
واستدلوا له في الخلاف بمؤقتة اسحق بن عمار ومن الكاظم ثم قال سالته عن الامه يموت سيدها قال تعتد عدة المتوفى عنها وقال به ابو يس
لا عدة عليها من موت مولاه الا انها ليست زوجة وعلم الكاظم ثم قال سالته عن الامه يموت سيدها قال تعتد عدة المتوفى عنها وقال به ابو يس
الامه موطوءة للمولى ثم مات عنها فظاهر الاكثر هنا انه لا عدة عليها بل تستبرأ بحضرة كغيرها من الاماء المنقلة من مالها الى اخره ووجه الشيخ في كتاب
الاخبار الى هنا تعتد من موت المولى كالحرة سواء كانت ام ولد ام لا واستدل عليه بولاية زارة عن ابي جعفر في الابرة اذا غشها سيدها ثم اعتد لها
فان عدتها ثلث حينئذ فان مات عنها ثار بغيره عشر ومؤقتة اسحق بن عمار السابقة بحضرة الحلبي عن ابي عبد الله ثم قال قلت له يكون
الرجل تحت السريرة فيعتقها فقال لا يصح ان يتكح حتى ينقض ثلثة اشهر فان توفي عنها مولاه فعدتها اربعة اشهر وعشر والعجم مع كثرة الاثبات
وجودة اسنادها انما لم يوافق الشيخ على منعهما احد وعرضا ام الولد بالحكم مع انه لا دليل عليها بخصوصها وايضا منعهما في الحج الاستكمال
على حكم ام الولد بمؤقتة اسحق مع انها تدل على ان الحكم الامه الموطوءة مطلقا كذلك ومع ذلك فغيرها من الاجابة التي ذكرناها يوافقها
في الدلالة مع ان فيها ما هو بدعي وسبق ان المنصف وغيره اوجبوا عدة الحرة على الامه المدبرة بما هو قل سندا كما ذكرناه هنا
قوله ولو طلقت الزوج وجعته ثم مات وهو في عدة استأنفت عدة الحرة ولو لم يكن ام ولد استأنفت اللوفاة عدة الامه ولو كانت
الطلاق باثبات اتمت عدة الطلاق حب هذا شذوذ على الحكم السابق وهو ان ام الولد تعتد لوفاء زوجها عدة الحرة ولا يتغير هذا الحكم لظانها
وجعها فان مات في عدة الرجعية لا يما يميزه الزوجية كالوفات ووجع الحرة المطلقة وهو في عدة الرجعية فانها استأنفت عدة الوفاة
ولو لم يكن الامه المزدوجة ام ولد وقد طلقتا فشرعت في عدة الامه للطلاق ثم مات الزوج في عدة استأنفت عدة الوفاة المقررة للامه
كالوفات وهو في عصمة ولو كان الطلاق باثبات اتمت عدة الطلاق فامه كالحرة اذا طلق باثبات ثم مات في عدة لا تقطع العصمة بينهما
وهو ان يضع **قوله** ولو مات ربيع الامه ثم اعتدت اتمت عدة الحرة تغليب الجارية الحرة هذا الحكم ذكره الشيخ وابو حمزة ومنهم المنصف في بعض
روايعه انها بعد العتق مائة باكمال عدة الوفاة وقد صارت حرة وقد يكون مخاطبة بحكم وهو معنى قوله تغليب الجارية **قوله** ولو كانت
المولى بطاها ثم زوجها اعتدت بعد وفاته اربعة اشهر وعشرة ايام ثم تستند الحكم رواية واود البرقي على نصا وقام في الامه المدبرة
اذا مات مولاهان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام من يوم يموت سيدها اذ كان سيدها بطاها فلهذا الرجل يعتق مملوكة قبل موته
بما عدا يوم فقال هذه تعتد ثلث حصة لثلاثة اشهر من يوم اعتقها سيدها وروى الحلبي في الخبر عن حماد قال قلت له الرجل يكون تحت السريرة
فيعتقها فقال لا يصح لها ان يتكح حتى ينقض عدتها ثلثة اشهر فان توفي عنها مولاه فعدتها اربعة اشهر وعشرة ونازع ابن اوديس في الامر
اما الاول فلان من جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها انها زوجة والعدة مختصة لها كما تدل عليه الآية واما الثاني فلان المعتقة
غير مطلقة فلا يلزمها عدة المطلقة والعدة امر شرعي يحتاج في اتمامه الى دليل شرعي وهو منت وجوابه انه منت على اصله واما اصول الاحتياط
فقد ثبت المستند وادار بين فيها ان كان فيه كلام الا انه قد شفع ارجح كما حقق في وقته فالرواية صحيحة وهو مشتمل على المكين والاخرى
مؤيدة للثاني ودالة على الحكم الثاني ايضا ويؤيد ما عاها لا يمكن ان تنزوج في الحال لغيره بسرا عاة الماس للزوجة والله تعالى اعلم
مدق وليست اتم حتى يلحقها حكم الاستبراء وانما هو في حقه والحق بالمخارعة والعتق في الامر به ما ذكر **قوله** وكل من يجهل خبرها اذا انكحت بالبيع
استبرأها حتى تقدم البعث في هذه المسئلة يستوفي في النكاح والبيع ومن يغفل عن الاستبراء ومن لا يتحقق البعث في ذلك وفي
اختصاصه بالبيع او غيره بما كمل لك فاعلم انك اذا نكحت فلا زوجة الا عارة في الافادة **قوله** ولو كانت الامه ثلثان وزوجها فابطلها بطل نكاحه
وقد تقدم البعث فيها ايضا في النكاح واما عدم وجوب استبراءها فلان المصنف منه رعاية حق الماينة والاصل والحدوث وهما الحد وشبه ذلك
بلدك على خلاف بعض العامة حيث وجب الاستبراء بطل حمة الحد ونكاح الملك وليس له الولد في النكاح مع الولد بملك اليه لان في النكاح
ينعقد بملك كالمعتق بالملك وفي ذلك اليه فيعتد وهذا الاصل عندنا ممنوع من طلاق الملك غير موجب له **قوله** ولو باع المملوك
امه واستبرأها فاقض ذلك في حق المولى لما كان المعبر عن الاستبراء ترك وطئها في المدة المعيرة لحصول الفراق بين الماينة لم تغفر في الحال بين استبراء
الملك لها وغيره ومن ثم لو جاز البائع باستبراءها وكان ثقة قبل استبراء المملوك من هذا القبيل ويشترط علم المولى بركونه المملوك ثقة قبل

جزء كثر من الجزير به **قوله** وانما كتابة الانسان انه حرم عليه وطواها فان انفس الكتاب حلت ولا يجب الاستبراء في هذا سائل تغلق بذلك
المالك ويثبت عليه حكم الاستبراء الا في لو كان شجاعا من حره عليه وطواها لان الكتابة تقتضي ثقلها على ملكه وان كان من لولاسوا جعلها
بيعا للمملوك من نفسه ام عتقا بشرط فانفس الكتاب تقتضي ثقلها على ملكه وان كان لولاسوا جعلها بيعا للمملوك من نفسه ام عتقا بشرط فان
منحت الكتابة لغيره لم يلزمها الاستبراء لما ذكرناه من ان العرض الفرق بين المائتين الحزبين وهما واحد هذا لانه لا يحل لها الزرع بغيره من
الكتابة كاسيات والمفروض عدم وطواها حالها غيره ولينظر العامة هنا قول بموجب استبراء هالان زال ملك الاستبراء لها وصارت ارضا
لوطنها استحققت المهر ثم عاد الملك فاشير ما اذا باعها ثم اشترها والفرق بين الامرين وانما لا يباع بالبيع شجاع المشتري بخلاف الكتابة
وطواها بتبدل الملك لا بموجب الاستبراء الثاني انما اذا ارسلت على السيد بارتداده او ارتدادها ثم اسلمت لم يجعل الاستبراء لما ذكرناه
من الوجه في السابق من عقد المهر الموجب للاستبراء طواها البعض لما فعلة ثم اوجب هنا على ان زال ملكه بالردة ثم عود اليه بالاسلام
وعليه الاستبراء والاسل هنا كاسابق ولا يبدى من تعقيب ارتداده بكونه من ملة النصر عود ملكها اليه بعودها الى الاسلام وعليه الاستبراء
فلو كان عن عطف استقل ملكها الى الوارث وراثي في عودها على تقدير قبول ثوبته ما يقتضي فيقول الملك عنده عودها اليه من اشترط
عدم رطل غيره ولو باضا والتمه الثاني لانه لو زوج المولى امرته ثم طلقها الزوج بعد الدخول لم يحل للمولى الا بعد الاعتداد بالفرق بين المائتين
الحزبين وان الملك بالنسبة الى المولى ثم يتبدل لكن هنا يكتفى العدة على الاستبراء للحصول للعرض منها وزيادة فيدخل الاصل تحت الاستبراء
ولو طلقها الزوج قبل الدخول حلت للمولى من غير استبراء طواها البعض العامة حيث وجب لزوال ملك الاستبراء ثم عودها فكان كزوال
الملك وعودها الرابعة لاشترط في صحة الاستبراء ان يكون الامر حادثة للمولى لولا الاستبراء بل يكتفى بمرور ان كانت محررة عليه سببا للحصول
العرض المقصود منه وهو الفرق بين المائتين وانما زال ذلك السبب لم يوجب حلال الاستبراء حلت للمولى بالاستبراء السابق وتظهر ان
بينما لا يشترى بحوته او يرهق ذمتها بغيره ثم اسلمت لم يجعل استبراء ثابرا واعتد بما وقع في حال كثرها حصول العرض وتظهر ان
بينما لا يشترى بحوته او يرهق ذمتها بغيره ثم اسلمت لم يجعل استبراء ثابرا واعتد بما وقع في حال كثرها حصول العرض وتظهر ان
ولكن لو استبرأها به حره تعليمه بسبب الارام فاطل خلافا لبعض الشافعية حيث وجب الاستبراء ثانيا حتى بان الاستبراء لا سببا حرة
التكاح والاستبراء وانما يعقد منه ما يستحق على الاستبراء ولم يحصل هنا **قوله** لا يجزئ من طلق رجعا ان يخرج الزوج من بيته الا ان
يفاضله هل يتفعل ما يجب به المهر في حق الاقامة وادنى ما يخرج له ان تردى له ولو خرج م عليها الخروج بالم تقطع ولو اضطرت الى الخروج
خرجت بعلة تصاف لليل وصارت قبل الفراق المطلقة وجعته تنقح السكنى كما تنقح النفقة في العدة فعلى قولهم نعم امسكون من
حيث سكنتم وقال نعم لا يخرج من بيوتهم ولا يخرج الى ان ياتين بفاحشة مبينة والمرد بيوت ان رجوعا وانما افترق بين
ملا استبرأ السكنى وانما تنقح السكنى اذا استحققت النفقة فلو كانت صغيرة او امة غير مسلمة طول المدة لو اضر من الزوجية او في أثناء
العدة فلا سكنى له كالفنفقة لها ولو عادت الى الطاعة في العدة عادت السكنى وكما يجزم عليه ارجاسه المسكن يخرج م عليها اخراج
ايضا وان اتفقت عليه لالة الاية على تحريره من كل منهما فلما اتفقا على الخروج منها الحاكم منهما الحاكم من لان فيه حقهما تغافل
كما ان في العدة حاله نعم بخلاف السكنى المستحقة فان حقها تختص بالزوجين وفي بعضا عدة من الاصحاب منهم ابو الصلاح والعلامة
في التحريم الى تعقيب التحريم بعدم اتفقا فيما عليه فلو خرجت بان نه جان زيد على حسن الملبس على عبد الله فمضى قال لا ينبغي للمطلقة
ان تخرج الا باذن زوجها حتى ينقض عدتها ثلثة قرو او ثلثة اشهر والاجرم مطلقا علما بظاهر لاية ويستثنى من ما دللت الاية
على استثنائه وهما ما في بفاحشة مبينة فيخرج ارجاسا وقد اختلف في تفسير الفاحشة فقيل هو ان تتعد ما تنقح فيه المحرم في الحد
كالزنا وهما الظاهر من الحقائق الفاحشة عرفا وقيل هي علم من هذا النوع لو كانت اهل الزوج واستطاعت عليهم فهو فاحشة بهي ارجاسا لاجله
وهو المراد من عباس في تفسيره لاية ودواء الاصحاب على الوضاب منه من مطلق عبي واجتمع عليه الشيخ في الخلاف باجماع القوم مع انه في
المنابة اختار الاول ونسب الثاني الى الرواية واجتمع ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج فاطمة بنت قيس لما بدت على بيت اباهاهم ومنهم من
الاية في ذلك وفيه ان المراد من فاحشة مبينة كان زوجها قد بطلانها ولم يكن رجعا ولها اجمع الجوز على استحقاق البائن السكنى
كالوجبة اذ انقضى ذلك ففعله حيث يخرج لانه لا تارة للمقبل على السكنى بعد الفراغ وموافقا لخلاف الاسد على الضرورة فلا يثبت
الاية وقيل لا يجب ردها اليه لان الاخر اجها مستثنى من انه في وجوب ردها يحتاج الى دليل وان ارجاسا لو كان ليجز الحد الفرق بين الزينة

والهدية فخرج الاول ومن الثانية كما سبق انشاء اسم في بابيه وفي هذا نوع وحيد لا يخرج الا الى ما فيها اول يوم في الاول والاعادتها
تقبلها الزوج الى المنزل اخرها الى الزوج الا سكنت العدة فالأقرب موضع النقل في الشاف كما اذا كانت الاما معها في دار واحدة تسع الجميع
فلو كانت ضيقة لا تسع لهم ولها نقل الزوج الاما وتترك الدار لها ولو كانت الاما في دار اخرى لم تنقل العدة من دارها بالبدلة
عليهم وربما قيل يجوز ان يخرجها من دارها وان كانوا اجرا بالاطلاق لا يترد ولو كانت في دار ابوها الكوفة الزوج ساكنة معها فظلمها
بينهما بنيت على الابوين فمن جاز نقلها عنهم وجب من عموم الآية المناول لذلك حيث نقول بتفسيرها بالاعموس ان الوشعة
لا تقول بينهم وبين الاما نعم لو كانت الاما في دار ابوها ايضا وبنت عليهم اخر جواد ونها لانها احق بدار ابوهم مع انها
جواد اخر فيها في المعنى هذا وتخرج اخرها من دارها بشرط جواز الاختيار لم تنقل الى الخرج جواد وجب كونه بين انفس
الليل وتكون قبل الخرج على ما ذكره المصنف وجاعته وهو موافقة سماعه قال سألته عن المطلقة ان تعدت قال في بيتها لا يخرج في الارات
وزارت خرجت بعد انتصاف الليل ولا يخرج منها وانما يوجب ذلك حيث تنادي الصروع به من غير تنقيب بالليل **قوله** ولا يخرج
في جهة من جهة الابان من يخرج في الواجبة وان لم ياذن لما كان جواز الخرج مقصورا على الصروع ولا ضرورة الى الجهة المذكورة
لم يخرج لها الخرج اليها وكذا ما اشبهها من الزيارات وفي معناها الخرج الواجب الموسع كالنداء والطلق واسا حجة الاسلام يخرج
لها ان يخرج اليها بنا على يد هبنا سوطا منها واجبة على الفدية ومن جعلها على الراعي منها من المباداة اليها بنا وكذا يجوز لها ان يخرج
اليها بنا على يد هبنا من ابنا واجبة على الفدية ومن جعلها على الراعي منها من المباداة اليها بنا وكذا يجوز لها الخرج لما نظر اليه
منع حفظ المال والنفس وغيرها كما لم يكن الدار حصينة وكانت تحاف من اللصوص لو كانت بين قوم فسقة تحاف على نفسها
ولو على العوض وكانت تنادي من الجواب او من الاما تاذ يا شد بدلا ولم يمكن اخر اجهم عنها بان كانوا في سكة يمكنه وفوق ذلك
واعلم انه يستند من قوله ولا يخرج في جهة من جهة الابان انه ان المنع من فدية بما يقيد بكونه بغير فدية كما هو حال القربان ويخص
لكم بالخرج ويدل على جواز الابان من رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله م قال سمعت يقول المطلقة يخرج في عودها فان غلبت
رواها في رواية سماعة لم يرها ان يخرج حتى تنقضي عودها وطريق الجمع على الذي على ما لم ياذن **قوله** ويجوز في العدة البتة
ان شأت من هبنا صحابنا ان من السكون المطلقة تختص بالرجعية وروى الباقون للاصل لقوله بعد قوله لا يخرج من بيتي
ولا يخرج من اهل بيته بعد ذلك امر يعنى الرجعية ولانه لم يوجب فاطمة بنت قيس المبيتا ورجع نفقة وقال انها النفقة
والسكن من تملك زوجها وجعلها بقرينة والمعتمد من الدلالة على ذلك النقل المستفيض عن الائمة ومنها ما يوجب سعد بن ابي خلف قال
ابا الطويحي مسمى عن شوي من الدلائل فقال لا تطلق الرجل امره طلاقا لا ملك فيه الرجعية فقد بان منه سماعه وملكها وملك نفسها ولا
سبيل له عليها وتذهب حيث شأت ولا نفقة لها قال قلت له اليس امره بقوله ولا يخرج من بيتي مسمى عن شوي قال لا يخرج من بيتي
عن ذلك التي تطلق تطلق بعد تطلقه فذلك التي لا يخرج ولا يخرج حتى تطلق الشائنة فانها طلق الشائنة فقد بان منه ولا نفقة
لها ومنها ما يوجب الخرج من ابي عبد الله م انه سئل عن المطلقة تملكها النفقة والسكن قال احبلي هي قلت لا قال ولا يخرج من بيتي
الكثرة واما الآية المذكورة فانها وان كانت محتملة لها الا انها محصورة بالسننة وبقرينة اخرى كما ذكرت ولكن ذلك قوله نعم اسكن
من حيث سكنتم واما قضية فاطمة بنت قيس فقد روى الجمهور ان النبي م امرها ان تعدت في بيت ابن ام كلثوم لما اذنت احوالها
لبسائها واسطاعت عليهم ذلك لهما من نفقة من البيت لاختلاف النقل بينهما بالنسبة الى الجهة على الحتم **قوله** نفقة الرجعية لا تارة
في زمان العدة وكسوها وسكنها مسمى عن شوي ما تقدم كان حكم الاسكان وبين في هذه المسئلة وجوب الانفاق على الرجعية مطلقا
الذي هو جلته الاسكان والكسوة وانما حضرا الاسكان بالذكور لا من منة محض في الآية ومن ثم قال بعض اهلنا م بوجوب الاسكان
خاصة للبان بخلاف النفقة فانها مختصة بالرجعية واجاموا بشرط وجوبها اجتماع شرائط المعيرة فيها حال الزوجية والاشارة
وسلم نفسها وعينها المطلقة رجعية تبقى بحكم الزوجية فيبقى ولو وجه فلو كانت صغيرة لا تملك المهر لم تستحق النفقة في العدة كما لا
تستحق في النكاح وكذا لو طلقها وهي ناشئة لم تستحق النفقة والسكن في العدة كما لا تستحقها في طلاق النكاح لثبوتها وكذا لو نشأت في العدة
ولو لا يخرج عن سكنها فغيره فقط نفقة وسكنها ولو عادت الى الطاعة والاستحقاق ولو كانتا مسمى عن شوي لم تستحقها
سليها لئلا يراها بل ان يستعملها منها وعليه ان يسلمها لئلا يكون ذلك الحال في زمان العدة وان سلمها لئلا يراها وارفع اليدها فانها

النفقة والسكنى كما لا يخفى عليها الحال هذه في طلب النكاح وان كان يتخذها بها ولم يتحقق نفقة ولا سكنى لكن لو سلمها لليلاء فلا ان
ليكنها طالع زواجرها من خلتها السيد لخصنها ويجب عليها ان لا تستقر اهلها فيها فيسكنها فيه الى الصباح الا ان الضرورة كالحرة **قوله** وان نفقة
للبياتن ولا سكنى لان يكون حائلا فلها النفقة والسكنى والعرض هنا استثناء الحائلا من الحائلا فيجوز الاتفاق عليها واسكانها الى ان تنزع لعم
قوله تعالى ولا تكون اولات حلالا نفقوا عليهن حتى يضمن جملتهن الشامل للبياتن والزوجي ويحرم عينا من سنه عود ابي عبد الله عن ابي
يطلق امراته وهي حلالا ان تنزع عليها وعليه نفقتها حتى تنزع عنها وفي حصة المهر السابقة حيث سألته عن نفقة البياتن وكيفية
نقل الجلي حتى قال لان قال فلما يبينه على ذلك وقد تقدم الجواب في ان النفقة هل هي للجل والحال وباتت على الامر من الاحكام
وتثبت العدة مع الوطى بالبينه وهل تثبت النفقة لمرء كانت حائلا لا لا الشيخ نعم وفيه اشكال في هذه المسئلة نفقة من على النفقة على الحائلا
هل هو لها او للجل فقال الشيخ هي للجل فيجب على غير المطلقة ان كانت حائلا حيث يلحق الولد بالوطى لان نفقة ولده واجبة عليه وان لم يكن
امره وجبته وعلى الولد بالحق الحائلا فلا نفقة هنا لان المطلقة بالبينه ليست زوجة وقد تقدم الكلام في وجوبه القولين والمصاعب اشكل
وجوب النفقة هنا فربما على كل حال ونشاء الاشكال بما ذكره من اسكان ان وجوب نفقة البياتن على حائلا في الاصل فينفق بها على
نور النص وهو المطلقة الحائلا لا يتعدى الى غيرها وكيفية النفقة للجل ليس له ان ينفق عليها حقيقة لا لاحتياج الى هذا الغذاء الخاص
والكسوة والمكر الى اخر ما لنا المراد انها يجب الحائلا لاجل وجوب نفقة من النص وقد تقدم بعض **قوله** ولو اخدم المسكنا او كان سقيا
او سقيا **قوله** فان نفقت العدة في وقت نفقته فلا نفقة له من المطلقة لما ذكره من الطلاق مع الاختيار فلو لم ينفق من قبلها لم يقبل الاصل وهي ساكنة فيه جاز
اخراجها الى غيره وكذا لو كان سقيا او رجوع العير بها او سقيا او نفقت مدة الاجازة لكن في هذين يجب على الزوج ان يعطيه من المال ولو
باجرة تفصيل الى تحقيق الواجب يجب لاسكان فان اشنع او طلبه زيد من اجرة المثل فقلها الى سكنه اخر واجب جاعلة في الاقرب الى المسك
المستقل منه فالاقرب اقتصادا وفي الزوج المشروط بالفرقة على من عدها وهو حسن ومعنى نقلها ثم بدل المنزل الاول ما كره في وجوب ردها
اليه وجها من ان حوز الزوج عن شرط بالفرقة وقد زالت من سقوط اعتباره حيث ان في الزوج منه والغرض لئلا ينفق من ماله من
المدة للمسكن من غير ان يخرج وهو ما صل في الثاني وفي عدها الى الاول ساقاة للمنفق بان نقلها عنه والنفقة عدم وجوب عادتها اليه وانما
يجب عليها الاقام في المسكن الذي يطلق فيه ان كان يقاها عادة فلو كان دونهما سقيا وكانت راضية به ضمن الزوجية لم يجب عليها الرضا به
بعد الطلاق بلها بالمطالبة يمكن بليقها كما انه لو كان قد اسكنها من الزوجية في منزل رجب بريد عن عادتها فله نقلها منه بعد الطلاق الى منزل
يلى بها هو القبول بوجوبه في الاقرب فالاقرب ولو كان المسكن حسيما دون سكن مثلها او سكن جربان فيضم اليه جرة من الدار ونفقا بحيث
يعبر به صالحا لمثلها لم يجز اخرجها منه الى غيره لانه هذه الضميمة مع بقائها في الاقرب الى المنفقه من مراعاة عدم الزوج والمهر ترد في جواز اخرجها
الى سكن يلى بها ان كان الطلاق في الادوية ورضيته بوجوب التردد ما ذكره عموم الفقهاء من جرحه من بيتهم وعرضه من سنه الشامل
لوضع النكاح والوجه هو الاول والمعتبر فيها بليق بها منه ما تقدم بحجته في باب النفقات لكن يرد هذا اعتبا وانفادها عن الزوج فلو كان بيتا
واحد بليق بها لكن الزوج كان ساكنها قبل الطلاق وجب عليه ان يرجع عنها ان كان الطلاق بانها هيف يجب لها السكنى لحرمة الخلوة بالاجنبية
وان كان الطلاق بجعيا فظاهر الاحتياط عدم وجوب انفادها الا انها بمنزلة الزوجة ويشكل بانه التمتع بها بالنظر وغيره انها يجوز بينة الرجعة
لاطلاقا في منزلة الاجنبية في الصلح مبرور وان كان حكمه لضعف فتكون الخلوة لها محرمة كغيرها والاصل عدم حرمة الخلوة بالاجنبية وقول النبي
لاخلون رجل بامرأة فان ثالهما الشيطان وهذه المسئلة من المهمات ولم يدركها الاصحاح في باب النكاح وشاروا اليها في هذا الباب والمعتبر
من الخلوة المحرم ان لا يكون بينهما ثالث من ذكر أو أنثى بحيث يحتمل جانبته ولو رد زوجة اخرى او جارية او محرم له والمحق بعضهم بخلوة الرجل بالمرأة
خلوة الاثني مضاعفة دون خلوة الواحد بمسودة وشرفا بين الامر من بان استحباب المرأة اكثر من اسماء الرجل من الرجل ولا يخلو ان لا يخلو نظر في
يحم عليه ساكنها والخلوة بها يزول البسكنى كل واحد منهما في بيت في الدار الواحدة ينظر بعد المانع فلو كانت اثنى جرحها كما لم يطغ واسراج في البيت
والمرء الى السطح عند في الجدار لم يجز يرد الثالث لان النوار على المرفق يقضي الى الخلوة وحكم السفوف العلوية الدار والحرمة ولو كان البيت
متحاكنا واسع ينشأ بينهما حائلا جاز ان كان ما سبق له سكنى مثلها ثم ان جعل بابا مسكنا خارجا من مسكنها خارجا من مسكنها لم ينفق الى
ثالث وان جعل في مسكنها لم يجز يرد لا نفقة ثالثة الجهاد دون المرد **قوله** ولو اظهرها ثم باع المنزل فان كانت معتدة بالاول لم يصح البيع
اذا باع الزوج الدار التي استحققت المطلقة سكناها فلو كانت معتدة بالاول او بوضع الدار لم يصح البيع ما لم تنقض العدة ان عده الاقرب والجل محمول

وان كان لها عارة مستقيمة في الاثر، والحمل لان تغير العادة امر يمكن فهو كالموابع داروا واستثنى شققها بده مجموعا ولو كانت تغد بالاشهر فقد
قطع المصنف بهذا البيع معللا بالبيع بارتفاع الغاية كالموابع الدار الموجه مدة معينة لتعلق حق الغنى بالمنفعة مدة مضبوطة هذا حاصل ما ذكره
من الفرق بين الامرين وشكل الحكم في كل منهما اما الاول فانه الاختلاف الحاصل والممكن اوسع اعتبارا واستثناء للحيف قد ربي في
يسر قد لا يصير حيا للتر حيث يكون المنفعة في زمانه فاجرة للعلم كما جردوا بتبعية الحمل للعلم في البيع حيث يكون الحمل انما يباع
نعم هذا يجزى على قول من لا يبيع بيع الحمل مطلقا وانتهى منهم كما ينبغي في بابهم فكذلك المطلق هنا واما الثاني فيمكن سائرته للامرين انما
الجهالة لان المعتد بالاشهر قد يتغير في انشائها فتمتلك اليها كما سبق فيكون تغد عدتها بالاشهر في علم وهذا الاحتمال لا يرد عندنا
لان الصيغة والبابية لا علة عليها من هي في من الحيف بان بلغت التسع ولم تكن يائسة فيكون في كل وقت فيها وان لم يكن غاليا مع ذلك
فيمكن طر الموت في انشاء العقد فيبطل وترجع المنفعة الى ملك الزوج ان كانت هي الميزة او ان ورثته ان كانت الميت هو فلان وثق في
المنفعة عن ملكه مدة العقد ولهذا يثبت بين المدين الموجه مدة معلومة وبين بيع هذه الدار لان منافع العين الموجه ملك للبائع ما لم يرد ان لو كانت
كانت لو رثته فماتت العقد فانها لا تملك المنفعة الدار ولها الوفاة كان منا فبقا بقية المدة للزوج ويمكن ان يكون من هنا عود المنفعة
الى الزوج دون المشرى ويكون المنفعة من العقد مستثناة عن المشرى مطلقا وبقي الاشكال الاول لو قلنا يصير البيع لذات الاشهر في
في انشائها وانقلعت عدتها الى الاثر فان انقضت عدتها في مقدار الاشهر او قل فلما امتد ان المشرى وكان البحث في بقية الاشهر
هل تنقل منفعتها الى المشرى او الى بائع كالموابع في انشائها والافضل انتقالها الى البائع لانها كما لمستفدة له مدة معلومة ولو انقضت
العدة بالاشهر اكثر من الاشهر قدمت الزوجة بالبائع سبق حقا وفي تخيير المشرى في الفسخ والامضاء وجها من فوات بعضه فكلما
كسبعتا الصفة ومن قد وير على ذلك فانه كما يمكن بقاء استحقاقها طول المدة باستمرارها على عدم الحيف بحيث يحمي بقصا من عداها وزيادة بالنسبة
المادى ويصح البيع للبنا على الغالب وعلى اصل عدم التيقن لا يوجب تعييبه والاشهر الفرق بين من يعلم بالحكم او غيره فيخبر الثاني دون
الاول لان جازا ببعض الصفة شرط يحل في الجواز بما يتفق البعض وربما استثنى من عدم صحة بيع المسكن حيث لا يتصور مع بيع
على المطلقة استحقاقها جميع المنفعة من حين الشراء وان كان بعضها بالاشهر وبعضه بالزوجة فان ذلك لا يفتح كالموابع ما ملك
وما املك مع الحمل فسط ما صح فيه البيع فالتة فقد تقدم البحث في ظيل المسئلة في كتاب السكنى ان ابيع المسكون مدة معلومة ومحبوبة
كالشتر بالحق وقد قلنا القول فيه فليجمع ثمة **قوله** لو طلقها ثم حرج عليه الحاكم قبل ان ياتيها السكنى فحقها على الغراء وقيل
يفرض مع الغراء، يستحقها من جهة المثل اما لو حرج عليه ثم طلق كانت اسوة الغراء، ان لا مرتبة اذا طلقها وهي في سكنى مملوك للزوج ثم
ثم فليس حرج عليه فان كان المسكن هو المستوفى له في الدين فلا اعتراض عليها بوجه بل يتفق فيه الى انقضاء العدة ثم ترجع نفقته الى
الزوج وان كان فاضلا عنه بحيث يباع في الدين يتولى لها فيه حوال السكنى بقدا على الغراء، تقدم حقا في العين عليهم لان حتم يتعلق باعيان
احواله لا بعد الجرح وكذا لو مات وفيه لاجل الدين ما من من التفصيل في بيع المطلق له والقول يتفق بمقتضى الغراء، هو المشهور بين الفقهاء
وغيرهم لم يتقدم احد خلافا ولكن المصنف نقل عن بعضهم انها تنصب مع الغراء، باجرة المثل ووجه ان حقا في السكنى تابع للزوجة
السابقة ولهذا كان شرط طائفة وطائفة فيها، هاهنا على الطاعة والتمكين وغيره من شرائط فكونها يكون حقا ازيد من حق الزوجة
والزوجة انما تستحق السكنى بوفاء ما على تقدير الجرح عليه لا تستحق السكنى الا يوم السكنى فاصلة فان ابق من استحقاقها في السكنى هو ضرب
بمع الودة كالدبر لانه يتعلق بمدة الزوج وان اخص برؤية المسكن الخاص وجوابه ان حق الزوجة في الاسكان والنفقة في مقابلة
الاستمتاع فكان بعد تضييقه من المطلقة فانه ثابت بالطلاق لجميع العدة في مقابلة شئ وان كان شرط طائفة نفقة الزوجة ومن ثم
وجب لها في البائن على بعض الجرح وهذا كله انما تقدم الطلاق على الجرح ما لو حرج عليه والا ثم طلقها فصارت باجرة المثل مع الغراء،
ان لا يضر به ما عليهم وليس ذلك كدبر بحيث بعد الجرح لا يراهم صاحبة الغراء، لان حقا وان كان دارنا من مستند الى سبب تقدم
وهذا الكناح وايضا فانه قد يثبت لها بالطلاق ومن غير اختيارها فاشبه ما اذا تلف المفسر الى ان ان فانه يراهم الغراء، **قوله**
لو طلقها في سكنى لغراء استحققت السكنى في مائة فان كان لغراء، ضربت مع الغراء، باجرة مثل سكنها حاكم ما سبق حكم ما اذا كان المسكن
ملك للزوج اما لو طلقها وهي في سكنى لغراء باجرة ضاربة بالاجرة سواء كان الطلاق قبل الجرح ام بعده لان حقا هاهنا شرط
ستعلق بعين خلافا لو كان قد استاجر مدة معينة واسكنها فيتم نظير الزوجي بينه وبين ما يملك وفيه يقال ان تغد بمكانها بانق

الدار او غيره ستره واللاحي من الفرق الذي ذكره من كونه السكنى في ذمته لا يتعلق بعين مخصوصة اختصاصه بما لم يكن السكن مورادة معينة
لو كانت كذلك فخلعها فيه اختصت به ولم يجز اخراجها منه لعدم المقتضى لذلك فحقه في المصارفة بالحصه فان كانت
تقتد بالاقراء او بوضع الخيل نظر ان لم تكن لها عادة في الاقراء وفي هذه المداخلة بالبيعين فصار باجر قائله يمكن انقضا الاقراء فيها
وقد تقدم ما يعلم به الاقل والاصل ضرب باجر ما بقى من اقل هذه المداخلة سنة اشهر يوم العلوق لان استحقاق الزيادة شكوك فيها وان
لهما عادة فالزيادة لا اشهران حكمها كذلك ولو قيل صانحي ان القرب بمقتضى العادة الغالبة وهو ما بقى من ثلثة اشهر وان الاقراء وسعة اشهر
لما لم يكن وجهه الا ان الاصل والظاهر استمرار عاداتها والفرق بين ما نحن فيه حيث بنينا المصارفة على الاخذ بالاقراء وبالعادة وليس
الامر في بيع المسكن على ذلك بل قطع بالاطلاق اذا كانت تغتد بالاقراء بوضع الخيل ما وان اخذنا بالظاهر هناك فانه استحقاق في جميع
هذه العدة ثابت واحتمال الزيادة والنقصان قائم وذلك بطريق الجدل في البيع ان لا يدعى المشتري حتى يستحق المنفعة والجملة المنفعة محقة
البيع ومنها يقع في القسمة ولا يدعى ذلك ما اخذه هو كل واحد وقد حصصه ام لا وهو لا يمنع حصه القسمة ولهذا لم يسم بين الفلاس بين
عزها ثم نظر عزهم اخر لاشد نف القسمة بل يرجع على كل واحد بالحصه وانما صار رب باجر مدق وانقصت المدقة على نف تلك المصارفة وبه رجعت
على الفلاس والباقي في هذه الاجرة عندنا به كباقي دينه الغنا بعد المصارفة ولو استدت العدة وزادت على هذه المصارفة وبه رجعت على
الغنا وما وجب من ان لا يسمي رجوعها على الغنا وما دعى الفلاس فاصلة لاننا قد راعينا ما اعطينا صانع تجوز استحقاق الزيادة فلا يتغير
الحكم ونحو اننا لم نعلم بغير ما انما نشعر بحاله اصلا وربما فرق بعضهم بين الجملة ووزان الاقراء فان الجملة محسوس تقوم اليه عليه الاقل
لا تفرق الا من يملكها ولو كانت من الرجوع لم يامس ان يدعى بزيادة الحظير طلبا للزيادة ويوجد المسمى انما اصله في ذلك شرعا فيكون له
كتيبات البيت ويؤثر ما رتب بالاجرة استوجبه من المنزل الذي وجب فيه العدة فان تغتد راعيا القرب كما تقدم ولو فرض انفقنا
العدة قبل تمام العدة التي ثبت عليها المصارفة لفسا والاصل حيث اخذ بالاقراء او محال الاقراء حيث يعتبر الاغلب ريت الفضل على الغنا
ورجعت على الزوج الفلاس بما يقتضيه حاله حصة العدة التي انقصت العدة فيها كما مر من علم انه لا فرق في هذه المسئلة بين اجرة المسكن و
المنفعة فتقارب الغنا عندئذ لا سراج بالنفقة والسكنى جميعا بل المصارفة بالنفقة ثابتة على كل حال بخلاف المسكن فانها لا تخص
به فذلك لا يفرق بينه وبين كونه القرب في كيفية المصارفة والرجوع على ما نحن **قوله** لو ماتت المسكن جاعلة لم يكن لهم قسمته ان كان
لهم بقية سكتها في اوقات الزوج في الحال العدة وتلك بعد سقوط حصة المسكن بموتها او مطلقا على ما يقتضيه كلام الشيخ اوسع كونها
حالة على قول وكانت في مسكنه مملوك للزوج لم تقسم العدة الا بانها اوسع انفقنا عدتها سبق استحقاقها السكنى
فيه على صفة من غير ان تقسم كما لا بد ان اخرجها جاعلة من انسان هذا اذا تيسر على قسمتها بغيره من غيرها فانما الحدود والحدود انما لا يرد
النسب في كل طرف من غير تقصير بناء فلا مانع منه بناء على جعل القسمة اقل من حق وامر جعلها سبعا وبنه المكي بيع مسكن العدة على ما مر
ولم تكن حاملة ارفقت ان المتقيد عنها وجهها لا سكنى لها مطلقا فلا مانع من قسمتها كغيرها من امواله واعلم ان من يملك هذه المسئلة على
اصولنا على القولين شكلها على القول بعد استحقاق وجوب نفقتها ان كانت حاملة كما ذهب اليه الشيخ فانما يرجع من نصيبها الى ما يرجع
الشيخ والرواية التي هي مشددة الحكم لا من حال الميت مطلقا والغرض في هذه المسئلة بعد الوارث ورجح فلا يتقدم بحق السكنى على اثنان من المسكن
الاخر لانهما نصيبهم بل في نصيب كل واحد حصة فلا يتم فقد يملكها المسكن مطلقا ولا فرق بين مجموعهم جواز القسمة بل ما ينبغي ان يطلب السكنى من
حق ولد كما تطلب النفقة وذلك لا يوجب سكنا الطلاق وانما هذا حكم مختص بالمطلقة حيث تستحق ذلك على الزوج فاصلا في هذه المسئلة ان
من ذهب بعقوبة المشتاعة وجوب السكنى في عدة الوفاة كما يجب بغيرها من اعداد الباقية والرجعية ولا يحصر الحكم بالرجعية كما ذهب
اليه ابن ابينا وجعل الحق السكنى من الزكاة وتفرغ ما ذكرهنا في بعض الشيخ في العادة من غير تفصيل بما يناسب مدقهم ويدق المصنف
والعلامة يكره ما حمله وذلك يتم في استحقاق السكنى في حصةها للفرق بين سكنى المطلقة والمتقيدة على ما دل على ما رتب **قوله** لو اوصى
بالاستقال فقلت وطما وعيها ثم طفت وهو في الاول **قوله** وقد عرفنا ان استحقاق السكنى والمعتدات سكن في المسكن الذي كانا من غير عند الطلاق
الا ان يمنع منه مانع فلو انقلبت من سكنى الى اخر ثم طلقها الزوج فانه كان الاستقال بغير ان لا تفرقها ان تفرقها الى الاول مطلقا ولو اذن
لهما بعد الاستقال ان تقيم في المقتلة اليه فانه المسكن عند الطلاق وان خرجت من الاول ولم تصل الى الثاني فطلقها فاما الاصح فما تقدم
في الثاني لانها موروثة بالتمام منه من غير تخصيص ولا فرق بين كونه بعد الطلاق او قبله لتمامه الا ان كان بعد ما اعتبر في الاستقال في البيت

الروايات فذهب الشيخ إلى النهاية وجامعة من المتقدمين إلى الفعل بالوجوب والشيخ قول آخر بعدهم وهو من قبل المتأخرين للأصل وقوله
أما النفقة للزوجة بمالك وزوجها وجعلها المطلقة البائن بدل لعل خارجي فيبقى إباحة النفقة للمسلم من الصداق ثم أنقل إلى الجلي
المستوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها ورواية أبي الصباح الكوفي عن الصادق عليه السلام في المرأة المستوفى عنها زوجها هل لها نفقة قال
لا ورواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المستوفى عنها زوجها هل لها نفقة قال لا وبغيرها من الأحبار واجتمع الأولون بصحة
حديث مسلم عن أبيه عليه السلام قال المستوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال زوجها الشيخ في الصحيح ما لا راجع إلى الولد لأن الحائل لا نفقة لها
إجماعاً لما رواه الحامل وإنما قلنا بوجوب الضمير إلى الولد لأن العائلة نفقة لها إجماعاً لما رواه الحامل وإنما قلنا بوجوب الضمير إلى الولد لما رواه أبو
الصباح الكوفي عن الصادق عليه السلام قال للمرأة الحامل المستوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال زوجها الذي في بطنها والمنصف رحمه الله استبعد هذه
الرواية من غير أن يبيّن ضعفها لأن طريقها صحيح ووجه الدعوى أن ملك الحامل بشرط ما انفصله حياً فيقبل له مال له في المرات والآخر غير صحيح
معارضته بصحة حديث مسلم أيضاً عن أبيه عليه السلام قال المستوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال زوجها ترك الاستفصال فينفذ
العموم وبني بقوله ولها أنه تبيت حيث شئت على خلاف بعض العامة حيث جعل سكنها من التركة ولقبها إلى الولد حتى لم
يكن له تركه فغلب الولد لها سكناً لم يكن لها الاستئذان **قوله** لو تزوجت في العدة لم تنفق على الدار فإن لم ينفق في عدة
الأول لم يكن له العقد على عدة باطلا سواء علم بالحكم أم لم يعلم فلا عدة له من حيث العقد لغيره ثم إن وطئ العاقد أيضاً وكان عالماً
فلا عدة أيضاً لأن زواجه في الجملة لم يفسد فيكون العقد الأولى سوا كانت عدة طلاق أم وفاة أم غيره من أسبابه ولو كان جاهلاً انتهى
وطئ شبهة بوجوب عدة أيضاً فجمع عليها عدتان فلا يستلذان على أصح الأقوالين للأصل لأنهما مقصودان كما لا يريب فإن لم يخل امتدت عدة الأولى
لشبهها واستأنف جري لوطي الشبهة بعد الفراغ من الثاني والروايات الثلاث أشارت إلى عارضتها أحد سببها ورواية محمد بن مسلم قال قلت
للمرة الحامل يتوفى عنها زوجها وتضع وتزوج قبل أن تصدق وبعدة أشهر وعشراً فقال إن كان الذي تزوجها دخل بها فزمت بينهما لم يخل أبداً
واعتمدت ما بنى عليها من عدة الأولى واستقبلت عدة أخرى من الآخر ثلثة قوافل لم يكن دخلها وزفت بينهما وامت باق عدتها وهن أطول
من الخطاب وهذه تقييد للحكم بعدم التدخل وإن كانت من عدة واحدة والرواية الأخرى الدالة على تدخل العدتين والاكتمال بواحدة فآية بعد
الوطئ الأولى رواها زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة تزوجت قبل أن تنفق عدتها قال يفرض بينهما وتعد عدة واحدة منهما جميعاً
وروى زرارة أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة نفقت زوجها وأبغى إليها فزمت ثم قدم زوجها بعد ذلك وطلقاتها قال تعدنهما جميعاً
ثلثة أشهر عدة واحدة وليس للأخرى أن تزوجها أبداً وروى أبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج في عدتها قال يفرض بينهما
وتعدن عدة واحدة منهما جميعاً وهذه الروايات كلها دالة على تدخل العدتين وهو وضع استدلوا به على أن عدة كل من عمل أكثر الاحتياط على عدم
التدخل فثبت تعدنهما المصنف رحمه الله أشهر الروايتين والشيخ في جمع الروايات جعلها على عدم دخول الثاني إذ ليس فيها تغيير بحال
دخول الثاني الأولى فإنها صريحة فيه وحكم بغيرها على الثاني مؤيداً لا يدل على دخوله أيضاً لحوال استناد التخييم إلى عدة بالخال وإنه من جيب
التخييم وإن لم يدخل وفيه نظر لأن قوله تعدنهما جميعاً يدل على التدخل أن لولاه لكانت عدتها من الأولى خاصة وقد تقدم البحث في
هذه المسئلة في جواب التخييم من كتاب النكاح وقد استأنف إليها في هذا الكتاب مرة أخرى في إجماع بحثها فيها **قوله** ولو طئت وكان بطل
على أنه الأولى اعتدت بوضعها ما تقدم من تعدن عدة الأولى حكم ما إذا طئت تعدت عدة الأولى من سابقا كان أم لاحقاً فإن عدة الأولى لا تقل
التأخيرها كان الحال من الأولى ثم طئت بالشبهة فإذا وضعت تعدت عدة الأولى وتعدت بالأقل الثاني أن انقضت والأبداً أشهر وإن كان
الجل الثاني ويعلم بوضعها ما زاد على أكثر الحمل من وطئ الأول ولما بينه وبين الأقلين وطئ الثاني اعتدت بوضعها الثاني وأكلت عدة الأولى
بعد ذلك ثم إن كانت الأولى بالاشهر أو أطول من كان بالأثر وعرض وطئ الثاني في أثناءه لم يجزئ بل تكلم بعد الوضع إلى أن يبدئ
النفاس لأنه تأخر عن الولادة ولو أنقل منها سقط اعتبارها بسقوط الحمل وحسب ما بعد النفاس وإن طأها زماناً لا ينفراً ابتليت عدة
بالأثر فلا ترجع إلى الشهر لو فرض ثلثة بعد النفاس طأها بسقط لوضعت ثم لو فرض بلوغها بعد الولادة من الباس تمت عدة الأولى بالاشهر كما
سبق نظيره ولو فرض انقضاء الحمل عنها بان ولدت أكثر من عدة الحمل من وطئ الأول والأقل من ستة أشهر من وطئ الثاني لم يعتبر من الحمل العدتين
وأكلت الأولى بعد الوضع بالأثر الأشهر على جميعها اعتدت بعدها بالأثر كذا في الأقلين وكذا في الأكثرين لا أكثر من عدة الحمل من وطئ
الأول والأقل من ستة أشهر من وطئ الثاني لم يعتبر من الحمل العدتين وأكلت الأولى بعد الوضع بالأثر الأشهر على جميعها اعتدت بعدها بالأثر

كذلك واعتقد ان يكون بينهما كما لو لم ينعقد بينهما بل قد اختلفوا في قضاء بالنسبة اليها انفسا احدى العدتين بوضع على كل حال واعتدت بعد ذلك
 لا فرق ان الحلف بالاول استأنف عدة كاملة للثاني بعد التمتع وان الحلف بالثاني اكملت عدة الاول كما لو كان الحلف الثاني ابتداء لكننا اذا جعل
 كونه بينهما من طينهما تولا ان احدهما انزف بغير بينهما لانهما فرش لكل منهما في وقت امكان طهرنا شكل اسم والعدة لكل امرش كل ولا فرق ذلك بين ان
 تبدل عباده الفرائض لثابت بالفعل حال الحلف لقوله الولد للغراش وهذا هو الحق ثم يبينه بأسا الاول قول المصنف لو تزوجت في العدة ثم تبدل
 عدة الطلاق والوفاء وغيرهما حق عدة الوطى للثبوت فيجمع عدتان لها والحكم في الجميع صحيح لكنه مع الحلف لا يتم قوله انها تعتد بوضع الاول
 في عدة الوفاة لما عرفت من انه المعبر بما اعيد الاطبع فحتاج مع ذلك الى ما يربط بكون الوضع سببا في انقضاء على تقدير كونه اعيد
 الاطبع او يحتاج بعد الى اعتبار تمام الامر بغير من انظر الثاني فيهم من قوله ولم تقطع عدة الاول في ان ومن زوجية الثاني في ظاهره وطهر
 محسوب من عدة الاول وان كانت فرائض الثاني ولا يخلو من اشكال لان الفرائض في الاعتداد المعبر اسراة الرحم خصوص ما رتب الوطى
 بالعدة ولو قيل بان مد كونهما فرائض الثاني وهو من حيث العقد الحين العلم بالحال لا يعتبر من عدة الاول كان وجبا ولو فرض كون وطى
 الشبهة بغير عقد فالمستثنى من العدة على هذا الوجه ومن الوطى يبين على العدة السابقة كما عرفت من ذلك الامر ويظهر كونهما فرائض الثاني مع جملة وان
 العقد فاسد من تقليد الحاق الولد به بل يرجح على الاول بكونه فرائضا بالفعل نعم لو قيل بانها لا تعتبر فرائضا لبا الوطى بالفعل نعم لو قيل بانها لا تعتبر
 الا بالوطى فاشترط وان وقع عقد انصاه شرعا اجزا اما في فرائضها مطلقا كما ذكره في الخبرين عكسا بغير عدم قطع العدة مطلقا فيزول في الثاني حيث
 يكون عدة الوطى الاول وجعته فله الرجعة وعدة سوا اتصلت ام انقطعت فلو قلنا بان الحلف في الثاني في الرجعة في زمان اكملها بعد الحلال ازاما
 الحلال لا يحتاج لسبب في العدة رجعة على تقدير انصاه لها وناخر عدة وطى الشبهة في الرجوع ولا يمنع من عدة الشبهة بل يجعلها لها انصاه فيجوز فيمن
 حين رجوعه لا تقطع العدة الاولى التي كانت هي لما نعت من اعتدادها للثاني وقد تقدم تحقيق ذلك الرابع قد يكون احدى العدتين بغير ابتداء
 والاخرى بالاشهر كما لو طلقها الاول ونقض عليها مثلا فزادت ثم طلقت بالشبهة ولم يخل فانهما تكمل الاول بالانقضاض فلو فرض انقطاع وهما من زمن الشبهة
 ثلثة اشهر اخبرت بالاشهر فلو فرض بلوغها سن الياس بعد الحكم عليها بالاعتداد ومن الثاني وقبل الفراق من عدة الاول ثم واعتدت للثاني
 بثلثة اشهر وان كانت واحدة في جميع وقتها سبق وجوبها قبل الياس كما سبق وجوب اكمل الاول قبله ولا ياتي عندنا اعتداد بالباستمرار فيجمع العدة
 في زمن الياس لانهما ولو اعتبرنا زمن استئثار الثاني لها في طاعة عدة الاول فاستدام من استئثار الى ان بلغت من الياس ثم زفت بينهما اكملت عدة
 الاول بالاشهر ايضا ثم اعتدت للثاني بها الحاصل لو كان الطلاق رجعيا فان احداهما في زمن العدة وورثة الاخرى ان كانت في المدة المتأخرة فله
 فلو كانت الميت هذا المطلق وجبت عليها عدة الوفاة وفي فقد معها عدة الشبهة لو كانت متأخرة من عدة الطلاق وجها من توقع عدة الوفاة ولو
 مات في عدة الوطى ولما تكمل عدة المطلق فزادت السراش بينهما نظر من اتمام بمنزلة الاجنبية من عدم تحللها من عدةها حتى لو قيل بجواز رجعتها
 في زمن الحلف لو كان عدة الثاني حيث يكون الطلاق رجعيا لبقاء العدة الرجعية وان انقطعت بالحلف ولكن لا يجوز له الوطى الى ان تنقضي
 وبالجزء فيصير رها اجنبية من المطلق مطلقا ثم والقول بثبوت التوارث وعدة الوفاة لا يخلو من قوة نعتد بالوفاء بعد وضع الولد للمخ
 بالوطى وتنقطع العدة الرجعية كالوبات في اثناها السادس قد عرفت ان الرجعية تستحق النفقة في العدة وان الياس لا يستحق الا
 اذا كانت حاملا وان تلك النفقة هي الحامل والحمل وان المعتدة عن وطى الشبهة لا نفقة لها على الوطى الا اذا كانت حاملا
 قلنا ان النفقة للحمل وكذا المستوفى منها على الخالات فيهما اذا تقرر هذا الحل تنفقهما في زمن الحلف على المطلق مطلقا وفي غير زمانه عدة
 الرجعية سوا اتصلت ام تفرقت اما عدة الشهوة فان كانت بغير حل فلا نفقة لها على الزوج ولا على الوطى لانها على تقدير عدم الحلف يكون سوا
 عن عدة الزوج فيكون بائنة من الزوج فلا نفقة عليه وهي نفقة عن الوطى لما تقدم واسمع الحلال الوطى الموجب لقطع عدة الزوج
 وتأخر بائنها الى بعد الوضع في وجوبها على الزوج لانها لم تخرج من عدة الرجعية لانها بغير منها كذا ان وجوبها عليه حيث يجوز له الرجعة
 في زمان الحلف ولم يخل الوطى لانها في حكم الرجعية على الوطى بناء على وجوبها للحمل وعليها معناه في كل ما حدد نفقة تامة لوجوبه بسبب
 في كل منهما وانتقادهما عنها لانها ليست في عدة رجعية ووطى الشبهة لا رجعية له فيجب له نفقة ولا نقول انها له بشرط كون الحلف رجعة
 حسنة او جبراجرها الاخر **قوله** لعنة زوجة الحاضر من عتبت الطلاق والوفاء في ما ذكره من الفرق بين المطلق والموتى بالنسبة
 الى وقت اعتداد الزوجية هو المشهور بين الفقهاء وبه عليه الشك في اكثر المقامات وجميع المتأخرين وبسند الاجل المستقيمة الصحيحة
 الدالة على ان لك صحبة محمد بن سالم في الباقر ثم قال لا طلاق الرجل المرأة وهو ثابت فلا تعلم الا بعد ذلك بنسبة واكثر او قلنا في اعلمت

تزوجت ولم تعتد والموت في عتقها زوجها وهو غائب تعتد يوم بيلغها وهو كان قد مات قبل ذلك نسبة او ستين وصححه زارة عن الباقر
قال ان مات عنها بقى هي غائب فقامت البينة على موته فقد تماس يوم ياتيها الخبر او بعة او ثمة وعشر لان عليها ان تعتد عليه في الموت
وصححه محمد بن سالم عن الصادق ع قال لا طلق الرجل وهو غائب فليشهد على ذلك فاما من ثلثة او اربعة او من ذلك اليوم فقد انقضت عتقها
وفي معناها حسنة البنظر عن ابي الحسن ع قال الموتى عتقها زوجها تعتد حين بيلغها لانها ترى ان تعتد وعندها من الاخبار وفيه اشارة
الى الفرق بينهما بان الموتى عتقها الحاد وهو لا يحصل قبل بلوغ الخبر بخلاف المطلقة فان المقصود منها براءة الزوج وهو بمنزلة المدقة علمت
بالحال ولم تعلم وبشكل الحكم على هذا التعليق في الامة حيث لا يوجد عليها الحاد فان نقصناه مساواتها للمطلقة لعدم المنقضى لجعل عتقها من حين
بلوغ الخبر ويمكن القول بمساواتها للمرة هنا نظرا الى طلاق كثير من الابناء واعتداد الموتى منها وزوجها من حين بلوغ الخبر الشاغل طاهر التعليق
في الاحكام الشرعية ضبطا للفرق اعدا لكثير لا يعتبر فيه وجوده في جميع افرادها الخبرية لمكة العدة وغيرها من الاحكام وقد بيننا على هذا الخبر
غيره ويمكن ان يكون من حين بلوغ الخبر واداء الاحداد اظها والتجيم لموت الزوج والحزن وهو متحقق في الحرة والامة وايضا فان لم
توجد عدل الامة لكن نقول باستحبابه في ذلك كان في الامر بالعدة عند بلوغ الخبر واداء هذه القليلة المشهورة للاصحاب اقوال اخرتها قول الربيع
بالسوية بينهما في الاعتداد من حين الموت والطلاق ان علمت الوفاء والاعتد بيلغها فيها وجبة عموم قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
او بغيرهن عشر على المال بظاهره على التسوية بينهما في التربص وكونه من حين الطلاق والوفاء كسبيل الحكم على صغرين بالنظر في الوفاة
عنه الحاصل من حينها وخصه بصححه الحلبي عن الصادق ع قال قلت لمرأته بيلغها بقى زوجها بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت
مبلى فاجلها ان تضع حملها فان كانت لم تبت بمبلى فقد عتقت عدتها ان مات لها البينة ان مات في يوم كذا وان لم يكن بيلغها بينة فليعتد
من يوم سمعت روايته الحسن بن زياد قال سالت ابا عبد الله ع عن المطلقة بيلغها زوجها والموتى عتقها زوجها ذلك تعلم بوجه الاعتد
قال ان جاء شاهدان عدلان فلا يعتدان ولا يعتدان ويمكن على هذا ان يجمع بين الاخبار بحمل السابقة على الاستحباب في هذا من اطراح هذا في
بينما الصحيح وبني ذلك ودون خبر اخر بالفرق بين المدة القليلة والكثيرة فليعتد الوفاة فتعتد من حين الوفاة في الاول دون الثاني وهو
صححه منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال ان كان مسير ايام فن يوم يموت زوجها
او يطلقها وهو غائب قال كان مسير ايام فن يوم يموت زوجها او يطلقها وان كان من بعد فن يوم ياتيها الخبر لانها لا بد من ان تعتد له ومبصرها
انما يشع في الهندية وهو القول الثالث في المسئلة واختلاف هذه الاخبار المعبرة الاسناد ثن ذن بجواز العمل بكل منهما وذلك فيما يقتضيه
الحمد يد على وجه الاستحباب في الاصل ط وهذا الجواب لا يشع عن الخبرين الاخيرين لثبوتها وحالها لثبوتها لذلك الاخبار والكثير فيقول
او على الراوى منهم صوابه فمع حكم المطلقة فظن ان حكم الموتى عتقها زوجها نعم ولو تحقق التعارض كما تحقق في محله وبقي في المسئلة قول بايع
لا يصالح وهو انما تعتد حين بلوغ الخبر مطلقا بحيث بان العدة من عبادات النساء واذا قلنا بالعبارة الى بينة تتعلق بائنها في هذا
القول مع شدة اطرار الاخبار من جميع الجهات وينبغي كون مثل هذه من العبادات المتوقفة على البينة من العبادات مطلقا ببق في المسئلة
امور الاول لا فرق في جواز الاعتداد بعبدة الوفاة بعد بلوغها خبر موته بين كون الخبر ما يفيد قوله ظن الموت وعدمه ولا بين الصغيرة والكبيرة
الذكور والانثى لصدق كون خبرها وسيلها الخبر ونحو ذلك مما ذكر في الاخبار فاذا اعتدت على ذلك العدة توقفت جواز فن ويجعل على ثبوت موته
بالبينة والشياع وان تأخر عن العدة زمانا طويلا واما الطلاق فالمعتبر فيه ما يثبت به في اي وقت اتفق ثم مضت مدة بعبدة العدة من
حين ثبوت الطلاق جائزها النكاح والا انقضت تمامها الثاني لو باءرت ففككت بالخبر قبل ثبوت وقوع العقد باطلا لظاهر ثم ان تبين ^{بطلان}
موت قبل العقد تمام العدة قبله ظهر بطلان العقد في نفس الامر ولم يقع له في بطلان ولا فرق مع ظهور وقوعه بعد العدة بين كونها لما يتجرى الفعل
قبله وعدمه وان اتم ثبوت الاول ولو فرض دخول الزوج الثاني قبل العلم بالحال والحكم بالتحريم لظاهر ثم انكشفت وقوعه بعد الموت او الطلاق تمام
العدة قبله لم يحرم عليه بذلك وان كان قد سبق الحكم به لظاهر البينة فساد السبيل لمقتضى التحريم الثالث انما تعتد عند بلوغ خبر الطلاق
حيث يجعل وفيه على تقدير الحمل برب كل وجه بحيث يجعل وقوعه قبل الخبر غير متصل اما لو فرض العلم بتقدم مدة لو كان الزوج في بلد بعيد
يتوقف بلوغ الخبر على قطع المسافة بينها وبينه حكم بتقدمه في ذلك زمان يمكن فيه حمل الخبر ويختلف ذلك بقرب البلاد وبعد ها وبغير حركة الخبر
وبطوره فكل وقت يعلم بتقدم الطلاق عليه يحسب العدة وانما اطلق المصنف الجمل بالوقت الاعتداد من وقت الطلاق لا طلاق الحكم به
في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها في يوم تعتد قال ان فاست لها بينة عدك انها طلفت

راني لم يحفظ في أي يوم راي شهر فليعد من يوم يلقاها راني في هذه الرواية ما ذكرناه من التقييد لان من كان زوجها بعيدا عنها مسافرا
 يعلم تقدم الطلاق عن بعض الابام والشهود وان جهلت يوم وقوعه او شرقة في الجملة والرواية مفيدة لعدم العلم بذلك اصلها **قوله** اذا طلقها
 بعد الدخول ثم رجع في العدة ثم طلقها في الحسب اذا طلقها طلاقا رجعيا ثم رجعها انقضت العدة بالرجعة وعادت الى النكاح الاول المجامع
 للدخول وصارت كأنها لم تطلق بالنسبة الى زوجها الا ان منكره ومعه لا يجران في الطلاق السابق اثر من حيث علة في الطلاقات الثلاث
 المحرقة فاذا طلقها بعد هذه الرجعة قبل المسير من مهرها استينافا لعدة لا يجران بالرجعة عادت الى النكاح الذي سماه فيها في الطلاق الثاني
 طلاق في نكاح وجده فيه الميسر سواء كان الثاني باثنا او رجعيا لا يجران في المنقضى لعدة وهو كونه طلاقا من نكاح وجده في الوط
 رني عن الطلاق البائن المطلق هو جعلناه طلاقا لا يشاركه الطلاق في اعتبار العدة اذا وقع بدخول بها وفي هذا الخبر قول المشيخ في
 الميسر بعدم العدة المطلق بناء على ان الطلاق بطلان يجران العدة بالرجعة ولم يمسها في النكاح المستحدث الذي شبه ما اذا ابانها ثم جدد نكاحها
 وطلاقها وهو ضعيف بان الرجعة انما بطلت العدة المستتبعة عن الفرائض السابق وهو يقتضي ليسد ونحو ذلك لا يجران في الدخول بوجبه
 العدة ولم يجران نكاح اخر لم يمسها فيه وانما عادت النكاح الميسر فيه بخلاف ما اذا ابانها ثم جدد نكاحها لا يقطع حكم النكاح الاول بالبينونة
 ما لنكاح بعده غير الاول فاذا طلقها بعده فقد وقع بدخول بها في ذلك النكاح هذا كله اذا كان الطلاق الاول رجعيا اما اذا كان باثنا
 كما اذا خالها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول لم يلزم بها هذه العدة لان العقد الثاني لم يجران في الفرائض الاول وانما
 اعدت تراشا اخر العدة الاولى بطلت بالفرار من العقد ولم يحصل فيه دخول فاذا طلقها قد سقطت عنها مطلقا عن نكاح غير هذا
 بها فيه فتدخل تحت عموم قوله نعم ثم طلقها هو من قبل ان يمسوها فالكلام من عدة تعتدونها والقول بلزوم العدة للقاضي
 المذهب حتى يبرأ اثنا واليه المصنف من انما لم تكمل العدة الاولى وقد انقضت بالفرائض الثاني في تعديها اليها بعد الطلاق
 وضعفه واضح بما بيناه وانما يجب جدد بعد العقد عليها ثانيا لان هذا نكاح جديد يدبر ببطء من السابق **قوله** وحاشا لشهر سقط
 في وجب الحد البشعر في الوط ان بعض من الطلاقين فالولد له مهرها المهر الذي كان له من مهرها وان اخذت منه مهرها
 النسب ووجب العدة عليها سواء كانت هي المختصة بالنسبة ام هو لعمارة الحق الوط الصحيح من طرف المشتبه عليه ويختص المهر بالعالم
 منها ثم ان كانت هي العاقلة فلا مهر لها والا ثبت ولو كانت الموطنة انه زوجها جاهلين لم يجران له الولد وعليه نفقة لولاه حين سقط حيا
 عور من مفعها القائمة بالحل وعمر الامه وان كانت عالمة وانه كذلك الا ان يثبت المهر لولاهها هنا خلافا من حيث انه يجران لولاهها
 ولا نفقة وانه وزير اخر وقد تقدم الحكم في مهرها وان كان هو العالم دونها فعليه المهر والولد له لولاهها وعليه المهر حيث
 ثبت لها المهر فهو مهر المثل لانه عوض البضع شرعا حيث لا يقدام هو عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه ان كانت ثيبا قول الرزوي
 منها صحيح وهو الثاني وقد تقدم الحق في هذا كله في نكاح الاما **قوله** اذا طلقها باثنا ثم وطئها بالنسبة تبين بطلان اذا اجتمعت
 على المرأة عدتان فاما ان يكون لشخص واحد او لشخصين الثاني تقدم الحق في اثباته وسياتي بعضه في الاول ان كان باثنا من جنس
 واحد بان طلق رجعة وشرعت في العدة بالافرا وبالأشهر ثم وطئها في العدة جاهلا فلا دخلت العدتان على القولين حكمها الواحد وال
 الشيخ وابن اوسيب لا يدخل العدتان عليها مطلقا بل تاتي بكل منهما على الكمال لانها حقان مختلفتان وهو حق مع تحقق الاختلاف
 وهو منف مع كونهما الواحد محقق الغرض بالواحد وقد تقدم في الاخبار الصحيحة ما يدل على اختلافهما مع اختلاف الشخص في احدهما
 اولى ومثل هذا لا يدخل ان يدخل منها تحت الأكثر فلو كانت بالافرا او الاشهر استأنفت لعدة من حين الوط ودخل في العدة
 الاولى في ثنائية وعلى تقدير كون الاولى رجعية يجران له الرجعة في تلك البقية لا بعد ما او يجران نكاح في تلك البقية وبعد
 اذا لم يكن عدد الطلاق مستوفى وان كانت العدتان من جنس بان كانت احدهما بالحل والاخرى بالافرا اما بان طلقها وهو حامل
 ثم طلقها في الافرا وحيلها او بان طلقها وهو حامل ثم وطئها قبل ان تضع فعلى ما اخبره الله من التدخل بدخل العدة الاخرى في
 الحمل لانها من شخص واحد فاشبهها المتجانسين فيقتضيان العدتان جميعا لا يترفع ولا الرجعة في الطلاق الرجعي الى ان تضع ان كانت
 عدة الطلاق بالحل ووطئ الوط وان كانت عدة الطلاق بالافرا وحدث الحمل من الوط في الاكفنا بالوضع عنها نظر من الخاف في
 عدة الطلاق وان وجبت عدة الوضع بوجوب براءة الرحم من ماء الوط والزواج مطلقا ومن ان يقتضي القواعد المأثمة حيث لا يترك
 عدة الطلاق بالافرا ان لا يقول غيرها فتكون حجة العدة بالافرا هي الأكثر فتدخل عدة الحمل فيها لا بالعكس هذا اذا قلنا ان الحاصل لا يخص

او اتفق لها ذلك في حصة الاقتضا، على اكل الاقراء بعد الوضوع كما نعلم بحكم بالداخل ومثل ما لو كان وطى البنته عارضا على علة الخلد وقد بقي
 للوضع اقل من ثلثه اشتران الاكثر من علة البنته ولغيره من رزقها الدم ومن الخلد يمكن الجمع بين العدتين والاكتفاء بالوضع منها
 فقد يرعى الاقراء حالة الخلد بالجله لا بد من مراعاة اكثر العدتين عند اجتماعهما حيث يحكم بالداخل **قوله** ان اكلت في العدة الرجعية
 وحملت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني في هذا من جهة اقسام ما لو اجتمع عدتان من شخصين وكانت احدهما علة طلاق
 والاخرى علة وطى بنته وقد تقدم منه حكم ما لو كان المتقدم وطى البنته وهذا حكم ما لو كان المتقدم علة الطلاق والحكم بينهما واحد وهو
 عدم تناخل العدتين على وجه القولين ثم ان كان هناك حل اكلت علة الطلاق بالاقراء او ان اشترى بقدرها ورتبها ثم اعتدت
 للثاني بعد الفراغ منها وان حصل هناك حل فان كان من الاول فكلاهما وان كان من الثاني فقدت هذه لانها لا تقبل التاخير اكلت
 علة الاول بعد الوضوع فان كانت بالاقراء اعتدت النفاس حينئذ واكملتها بعد ها ان بقي منها شيء ولا فرق في ذلك بين العدة
 الرجعية والباثنة الا ان الرجعية يجوز للزوج الرجوع فيها سواء تقدمت ام تاخرت لان ذلك من مقتضاها شرعا ثم ان كانت
 متقدمة على علة البنته بعد الرجوع ولا يجوز له ان يطول ان تنقض العدة الباثنة وقد تقدم ذلك وان كان
 المتقدم هو علة كالو ظهر منه حل للزوج الرجوع في بقية عده بعد الوضوع دون زمان الحل
 لا يحتاج بحقيقة منه وبما قيل في الرجوع في زمن الحلا ايضا لانها لم يخرج بعد علة
 الرجعية ولكن لا يجوز ان يطول الى ان يخرج علة البنته والاع الاول ولو كانت
 علة باثنة فاما الكلام في جبري يجرى بها في العدة كالقول في قوله
 الرجوع وقد تقدم سياق الجواب في هذا المسائل
 في مواضع متفرقة من يوم الخميس الخامس
 والعشرين من شهر الحارثي
 الاخر سنة ١٢٨٤

الخلد والبنت

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب خلع وامر الخلع بسم الله الرحمن الرحيم ما خول من الخلع بفتحها وهو الشرع لان كلا من الزوجين لباس الاخر قال نعم لباسك
 وانتم لباسا لمع فكانت علة الاخر بغير لباسه والاصل فيه قبل الاجماع اية فان طعن لكم عن شيء منه نفسا وقوله نعم فاقسمتم
 ان لا يقيما حد وما صدر فلا جناح عليهما فيها افقدت به من السنة ما سوى عود عباس رضي الله عنه قال اجاءت امرأة ثابت بن
 قيس بن ثماله الى رسول الله فقلت يا رسول الله ما انتم على ثابت في براء ولا حق الا انا خالف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وطلقها طليقة وفي رواية فخالعها عليها ونقض له اول خلع جرى في الاسلام والمباذات بالخير وقد نقلت الفاسلها المتأخرة قال
 الجوهري بارات شرعية وانما فارقته وبازا الرجل امراته والمراد منها ابانها بغير عوض مقصود لاذم لحجة الزوج وبغيره فان باخضا
 الخلع بكرامتها له خاصة والمباذاة باشر اكمل في الكراهة وفي سواها تاتي وعلما ان الفقرة الجامعة على العوض تاتي بلفظ الخلع
 والمباذات فيلحقها حكمها وتارة يكون بلفظ الطلاق فيكون طلاقا بعوض وليس يخلع لكن جرت العادة بالحبس عنه في كتاب الخلع لما
 له وكونه ابانزا بعوض لكنه يحال في بعض الاحكام فانه طلاق محض لحجة احكام الطلاق باسرها ويريد عليه العوض وله احكام تحققت
 زيادته على اصل الطلاق سياقا انشاء امره بغيرها ثم الخلع يجري بين اثنين وفيه عوض ومعهوض وله صيغة خاصة بعقدها وهو
 معاوضة لاشتمال على انشاء البضع بالمال فيلحق احكامها من اشترط في اثنين ولو بالقبول وصيغة صحيحة فيه واحكام يترتب
 عليه وقد عقد ها المصنف في اربعة مباحث **قوله** اما الصيغة فان يقول خلعك في ارضي لكان الخلع من العقود والاشياء
 المفيدة لباثنة الزوج وعبر على وجه مخصوص فلا بد من صيغة تدل عليه مفيدة لان انشاء كذا من العقود والاشياء واللفظ الصحيح فيه

قوله خلعتك او خلعك على كذا وانت اولادته مختلفة على كذا اما الاولان فوالقاع بصيغة الماضي التي هي مخرجة في الانشاء على ما تكدر وتقدر
 واما الاخران فلا ينافيان لم يكونا بلفظ الماضي لكنهما يفيدان الانشاء بل هما فيلزم من الماضي المنقذ في دلالة على الانشاء الى النفي اليه
 لكن مثل هذا لم يلزم من المحقق في جميع العقود الا ان لم يلزم منه مغلطية بل غير قاطع يرجع اليها ولا دلالة عليه من النص من وجوبه وقد
 تقدم في الطلاق والتمكاح ما يخالف هذا وانه لا يقع بقوله انت مطلقه ونحوه واعتد في الزنا لم يلزم من ذلك الحصر كما بيناه ولو جاز
 في جميع اللفاظ المفيدة للتمكاح من غير حصر كما ان اولادنا نقول ذلك في كل كفي وقومهم من جانب الزوج الا ان كانت هذه الصيغة ونحوها
 ام لا بد من ان ينافي بلفظ بقيد الطلاق كقوله بعد ذلك فانك طالق او نفي طالق قولان متشبهان للالتصاف ومشاوهرها اختلاف الروايات
 ظاهر والذي دلل عليه الاخبار الصحيحة والنصوص والكثيرة وذهب اليه محققو الاصول كما لم يرض وشيخه المفيد وشيخ الصدوق واكثر
 المتقدمين والمتأخرين هو الاول ويدل عليه من الروايات صحيحة محمد بن اسمعيل بن جعفر قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن المرأة
 نفادت زوجها او تخلع منه شهادة شاهد على ظهره غير جاع هل تبين منه بذلك او هي امرته قال يتبعها بطلاق فقال تبين منه
 وان شئت ان يرد اليها ما اخذ منها وتكون امرته فعلت فقلت انه قد رد ولي نه لا تبين منه حتى يتبعها بطلاق قال ليس لك ان ارفع
 فقلت تبين منه فقال نعم وصحيفة الحلبي الى الصادق ع قال اذا خلعتك طلاقا منها وسنة الحلبي ايضا عنه ثم قال وكان الخلع تطلقه وتبين
 حسنة محمد بن مسلم عنه وفيها وكانت تطلقه بغير طلاق يتبعها وكانت باثنا عشر بذلك وغيرهما من الاخبار وقول الشيخ لا يقع بغير
 ونقله عن جماعة من المتقدمين واجتمع على ذلك من رواية في طريقها ابن فضال وابو بصير بن ابي سماعة بن بكير عن ابي الحسن ع قال
 الخلع بغير الطلاق ما استوفى ذلك ولا يخفى ان الراوي الاول نظي والاخران واقفيان ضعيفان فكيف نعارض الاخبار الصحيحة
 الكثيرة ومع ذلك فاما يدل عليه لا يقولون به وما يقولون لا يدل عليه وايضا ليس فيها ان ابتاعها بالطلاق وسعيه بحيث يقع بدونه
 لا خيار جازا لابتاعه على وجه الاكتمية وبغيره على ذلك قوله في عدة اخبار ولكنه لو كان في عدة لم يكن الطلاق الا للعدة فان ذلك محمول
 على الاكتمية للاجتماع على جواز الطلاق لغير العدة والشيخ رحمه الله جعل تلك الاخبار على التفسير واستشهد عليه بقوله ولو كان الامر للنياح
 وهذا الحل اما يجده لو بعد عارض يجعل ذلك اعتبار وهو ينفذ من ذلك الجانب كما علمت ومن العجائب يطوع تلك الاخبار والاكثيرة الدورية الدالة
 على ذلك الاصل هذا البر الضعيف على المطلوب لا يجب منه موافقة الشهيد ع في الجمع بين الدلالة والظاهر على نقل الاما رتب ومن الادلة متنا
 الى ما يجب تحقيق الاحتياط اليه ثم يفتي الامور **قوله جعل المصنف صيغة الخلع خلعك من غير ان يدرك ما يدل على بلهاتك وقبولها فينفذ**
 ان الخلع ينجز في لفظه ولا يدخل في لفظها في حقيقة وان كان شرطاً به فيمكن من الخلع من باب الايقان حيث يتم صيغته بواحد وشرح العلامة
 وغيره باعتبار قبولها او سبق قولها وان شرط النطاق بينهما وعدم تحلل زمان معتد به كما يعين ذلك بين الاحكام والقبول وهذا هو الحق
 وج يلحق بباب العقود الا ان يعبر في جانبها لا ينجز في لفظ بل بالاراد على طلبها لا بانه يعرض لعلم ولا وقوعه بلفظ الماضي في معناه بل
 لو وقع بصيغة الامر كقولها اخلقي بكذا او اطلقني بكذا ونحو ذلك كفي لم يلزم ذلك هو الموجب لجعل المصنف الخلع عبادة عن قول الزوج
 ذلك لانه هو اللفظ الذي يعبر به في عاتقها بالقبول والقبول في اللفظ والقبول في اللفظ لا يخفى فيه ولعل السري في الفرق بين الصيغتين
 منه ومنها ان من جلت له لازم فلا يدل من صيغته خاصة كقوله من العقود والاقباعات الا ان من جاز لان الواقع من جانب
 هو بدل المال ويجوز لها الرجوع فيه في الحقيقة من طرفها حكم العقود الجائزة من عدم انتصارها الى لفظ مخصوص وما يعرض للزوم
 من جانب من الجواز بعد رجوعها في حكم ما خرج من وقت ايقاع الصيغة فلا يضر ما كان لا لا جند **قوله** قد علم ما فواته ان حقيقة
 الخلع هو قول الزوج ذلك لانه هو الموجب ليقينها وهو من اللفظ الى اللفظ او قبولها كما سيأتي تحقيقه لان السبب لا يتم الا بهما فيكون
 مركبا منهما ويمكن مع ذلك ان يجعل قولها شرطاً في محتملها وما هيته بخبر في لفظ الزوج لانه هو الخلع للباسها حقيقة واما جعل الخلع
 هو بدل المرأة لا لادعية ليقينها كما عرفت في الخبر بر نفق غاية الرواية كما لا يخفى وعلى تقدير جعله مركبا من اللفظين يعرف بان الزا
 فيه التكاليف بعين مقصود لان من جبر الزوج مستنداً الى الكراهة المرأة للزوج ومنه فان الابانة المذكورة لا تتحقق باللفظين
 منهما ويمكن ان يكون وجه جعل المصنف الخلع هو قوله الزوج ذلك ما في الاخبار السابقة وغيرها انه طلاق والطلاق ينجز في لفظ الزوج
 وان توقف على امرين جنبهما جعل شرطاً فيه لا في اوله لعل هذا اجود **قوله** وقع في عبادة الرواية الصحيحة ما حكيتاه من قولنا انك
 ان وقع بضم العين وهو المجمع في نسخة المفيد والصواب اثبات الالف لانه اجبر ليس فيكون متصفاً واما ما تكلف له شيخنا الشهيد

في شرح الارشاد من كونه اسم ليس منه الشان فلا يناسب التركيب ولا يقع الفساد اذا لا يصلح الباقي الجزئية من غير ولا جملته وذكر انه وجد
خط بعض الافاضل مبسوطة اذا خلع فخرج الماء والدم والعين يجعله فعلا ما فيها واسمها وليس بشئ ايضا لان السؤال عنه الخلع وان
هل يقع بطلان ام لا ينبغي التقدير ليس ذلك الخلع الذي يتبع بالطلاق اذا خلع وتركيب روى ونقل عن بعض نسخ الهند ب
ان فيها قلعا بالالف على لقانون العربي وهو الصواب وشمل هذا النهر وقع في الهند بكثرة في نسخة الاصل فلا وجه لثبوتها
الاتزام والتكلف **قول** ولا يقع بها عيب مجرد عن لفظ الطلاق ولا في سجنك ولا ابتك ولا تبك ولا بالاقبال انما يقع
لغيره الا لظاها انما ليست صريحة في انما هي كنايةات عن عدمه وهو لا يقع عندنا بالكتابات كالطلاق تسكبان وحيثه الى ان يرد الى
ثبوت يرد والها شرعا وتماثل في ذلك العامة نامة من جميع ذلك وجعله كنايةات تنوقف على اليقين بعظم جعل اللفظين الاولين محيين
فيه لورود الاولى في قوله نعم فلا حرج عليها فيما ائذنت به ولان الثانية اشد دلالة على حقيقة من لفظ الخلع بناء على انه نسخ
الطلاق على تقدير كونه طلاقا بكونه قطعاً وبضعاً لا لانه بان جوب وروده في القران اهم من كونه مرجحاً لانه لم يذكر ولا يقع
في لسان حجة الشرع فلا يلحق بالاصح وشمله وروده والامساك في الرجعة والسير في الطلاق وذللك الوقية في العتق فانها الطلاقا
حقيقة لا تظهر في تلك المعاني الا بانضمام القرائن **قول** ويتقدم لا اعتبار بلفظ الخلع في هل يكون نسخاً هذا الخلع يتفوق
على الخلع السابق فانا ان اعتبرنا اتباعه بالطلاق فالمعبر في وقع النكاح هو الطلاق واطافة الخلع اليه فليعلم الفائدة ان
تلك الحال يحصل بالطلاق في مقابلته العرض بغيره مع سؤال المرأة فان قلنا بوجوبه في هل يكون نسخاً او طلاقا بمعنى
عدا في الطلاقا قال المرتضى بان الجسد واكثر المتأخرين هو طلاق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يتبعه فيس اراهم
في واحدة وللصريح به في الاخبار السابقة التي سند لها على عدم اشتراط اتباعه بالطلاق حيث جعل نفسه طلاقا في رواية ابي
جعفر عن ابي عبد الله ومكانه بعض المتأخرين في تعلقين باليقين وكان الخلع تطليقة ولان النسخ لا يليك الزوجان بالترتيب بل ان
الطلاق ان لم يفسد فانه لا يفسد في تركه لا يملكه كل منهما وقال الشيخ في حجة القول بغيره انه نسخ ليس بلفظ
الطلاق وهو لا يقع عندنا بالكتابات ولا في لسان طلاقا كان واجبا في قوله تعالى اصابا عليها فيما ائذنت به لان قبله الطلاق
مرتان وبعد في اولها فلا محل له من بعد حتى ينسخ زوجا غيره فيكون تطليقتين والخلع وتطليقتين بعد هاتين فانه في ذلك عن نسخ
الطلاق وبغيره فكان في كسائر النسخ والاجماع الاول للمقصود الصحيح العريضة فيه مؤبدية بغيرها وينسخ عن ذلك عدا في الطلاقات
الثلاث المحرمة فعلى القول بانه نسخ لا يعد فيها ويجوز تحديق النكاح والخلع من غير ضرورة اصابا الى محل في الثالث ومحل
ذلك لو قبل ان طلاق **قول** ويقع الطلاق في اذ وقع الطلاق مع الفدية سواء كان بلفظ الخلع وقلنا ان طلاقا وان يقع
ام بلفظ الطلاق جعله بعض فانه يقع بانما لا رجوعا للمصير الدالة عليه وقد تقدم بعضها وجهه وراء النسخ انسخ معارض
محضة على الجانبين او يشبهها كالباع والنكاح ومن ثم اشترط وروده على من جدد واشترط فيه في لسان اللفظ من غير فعل
وتطابق اللفظين فلو كانت فالصحيح في انما لم يصح كما لو باعته بما لم يقبل تخيير الاصل في عقد ما لها وضات الزوم
لعموم الآية وقوله من الموند عند شرطهم ويستحق من ذلك ما اذا رجعت في البذل فانه يتقلب رجعا وسيا في الخلف فيه
واعلم ان مع اشتراط الخلع والطلاق بعض في هذا الحكم بغيره بان الخلع يخص بحال كراهة الزوم له خاصة كما ان الفوت
المبارات يكون كراهة بينهما واشترط كونه العرض بقدم ما وصل اليها منه خلاف الطلاق بالعرض فانه لا يشترط فيه من ذلك
فكان التبعيه به فائدة المقصود من الخلع اولي حصل مع اشتباه حالها في كراهة واختلافها **قول** لو طلت منه طلاقا
بعض خلفها عجزا عن لفظ الطلاق لم يقع على القول به انما لم يقع في الاولى لانه لم يات بما طلبت فلا يفتي بما بدلت لاجله لاها
طلبت الطلاق وهو امر يقع فيه البينة وتوقع به الزوجية اجماعا ويقع به نقصان الطلاق فكونه من اسم الحرم خلاف الخلع
لما قد ثبت من الخلاف فيه فانا ان قلنا انه نسخ فكل خلاف ما طلبته راجح وان جعلناه طلاقا فهو طلاقا فختلف فيه وما طلبته
لا خلاف فيه فكل خلاف ما طلبته راجح وان قلنا انه نسخ فكل خلاف ما طلبته راجح وان جعلناه طلاقا فهو طلاقا فختلف فيه وما طلبته
لم يلزم النسخ لانه لم يات بما طلبت ويقع الطلاق رجعا ان لا يقع من صحة كذا في ان غير شرطه بالعرض ولا بالتماسها او
رضاه وان جعلنا الخلع طلاقا او منسقة الى الطلاق او بتبعه بغير لزوم البذل لا يقعنا بما التمسته وزيادة كما علم من السابقة

واعلم ان الطلق لا يتحقق عندنا بعوض يقوله لو طلق فقال خالصي ولم يدك كذا العوض فان لم يصحح عليها عوضا بايقاعه المطلق الا اذا
عين فيه عوضا قبله بعد ذلك ان قلنا بالاكشاف بقولها **حرك** لو ابتداءت فقالت انت طالق بالالف وعليك الف صح الطلاق
وجوبا ولم يلزمها الا الف به ولو بوجوب بعد ذلك بعضها لانه ضمان مالم يجب ولو رفعتها اليه كانت هبة مستأنفة ولا يضر المطلقة
بذلك فيها بائنة يعقب في صيغة المطلق وقومها على وجه المعارضة بينه وبين الزوجية وتحقيق ذلك باحدا من تقديم سؤالها ذلك
بعوض معين كقولها طلقني بالالف او خلعي بالالف فيجبها على ذلك وبكفي في طهر والمعاوضة حينئذ ايتاثر بالطلاق او المطلق بوجوبنا
بذلك العوض ويجوز ان يرد مع بقائه كقولها انت طالق بالالف وعليها او على العوض المذكور او خلعتك عليها او بها وانت طالق او
تخلعتك بحري او نادر يا بركون بذلك العوض لظهور المعاوضة مع تقدم ذكره من جانب كمال الوقار يعني كذا انكنا فقال لعبيك
والثاني ابتداءه مصرحا بذكر العوض كقولها انت طالق بالالف وخلعتك بالالف وعليها وبخلاف ذلك مع بقولها بعدة بعض
فضل بعيدا كغيره من المعارضات فلو اختلف الامر ان معا بان ابتداء السؤال بغير عوض كقولها طلقني او خلعتك بغيرها
كذلك او اجابها كذلك بعوض لم يحد والقبول في محله او ابتداء ذكر العوض صريحا ولم يحصل منها القبول كذلك
او اني باللفظ الطلاق رفع وجوبا وان اتي بالمطلق بطل انما نقر ذلك فتقول اذا ابتداء الزوج فقال انت طالق وعليك
الف او ولي عليك الف رفع الطلاق بعوض ولم تلزم الا الف لانهما صيغة احبار ولا صيغة التزام اذ لم يسبق استيجاب
ذلك عليه ولم يجعل عوضا بل جعله جلة معطى في عمل الطلاق فلا يتاثر بها وتلقوا في نفسها كما لو قال انت طالق وعليك الف
وان قبلت لان قبولها انما وقع رضاها فقل ولم يقع منه ما يقتضي المعاوضة بخلاف ما اذا كانت قد قالت طلقني لك على
الف فاجابها بذلك لوقوع الالتزام بها وهذا الذي يتعلق بها والزوج ينفرد بالطلاق فادام بات بصيغة المعاوضة
حل كلامه على ما تقدم به وكفاه فثبت حتى لو طلق وقال انت طالق عقيب سؤلها بالعوض كفي بذلك ولو فيها المال المحقق
ورفعها من جانب من وطئته التزام فيها ووقع الجزاء منه به ولو ابتداء فقال انت طالق بالالف وعلى الف وخلعتك على
الف او بالف فقد رقت صيغة المعاوضة من جانبها فان لم تقبلها القبول منها في محله ولم يلزم المال وان تقدم مع ذلك سؤلها
به فقد تمت المعاوضة من الجانبين ومما ذكرناه يظهر الفرق بين الصيغتين اللتين اتى بهما المصنف وجعلهما من غير ملزمتين
لها فان عدم لزوم في الاول شرط لعلم الحق القبول منها ان العوض كونهما غير ملزمة من اجل ان الثانية فالحال لا يشترط
الترام المال سؤله فلتتام لا لعدم دلالتها على المعاوضة وضعها وان قصدت او لا بد من التيقن باللفظ الدال على المعنى المطلق
كغيره من المعارضات وعلى هذا فقل لم يلزمها الف وان برعت بعد ذلك بعضها بغيره في الامر من على تقدير عدم قبولها ذلك كما هو
العبارة لان لم يدك كذا ما يدل على قبولها الف وبترها بالمال امر اخر غير القبول المعبر ولا فرق حينئذ بين ان يقع قبول
اصلا او يقع مراجعا عن لفظ الزوج ولو قبل منها قبلت في الاول دون الثانية والشخص في المبسوط فرق بين العبارتين في حكم في
الثانية بما ذكره المصنف معللا بما ذكره وحكم في الاول بصحته مع قبولها وهو حسن والعلامة تبع المصنف في العبارتين واصل الحكم
في الامر به مع انه قال في القواعد قبل ذلك ولو قال ما لعتك كذا فلا بد من القبول ان لم يسبق السؤال وذلك يدل
على صحة البذل في الاول ما لعتك القبول لا فرق بين قوله على كذا وبكذا بل لا بد ان قصد في تحقيق المعاوضة فانها هنا باء العوض
والوجوب وعدم الصحة في الاول من المذكور ثانيا ما ذكرناه من عدم وضع القبول المعبر من جانب المرأة ان وقع منها لفظ الضمان
فانه لا بعد بقوله بل انما باللفظ فاسد الوضع هنا حيث ان ضمانا لم يجز وهذا يندفع ما اوردته شيخان الشهيد في بعض حواشيه
من القول بعدم استكمال الجمع بين عبارتيه حيث دلت الاولى على صحة المطلق اذا ابتداء الزوج بقوله خلعتك على كذا ولحقه القبول
ودلت الثانية على عدم الصحة حيث قاله لو ابتداء فقال انت طالق بالالف صح الطلاق وجوبا ولم يلزمها الا الف وان برعت
بعد ذلك بعضها قال لا ان يرد بالثالث التزاما في الاشكال فقل ولا يخفى عليك انه ليس في عبارته الثانية ما يدل على وقوع
القبول منها افعلى الف ولا على الراخي وانما ذكره بما دلت الف او بعضها منها وهو اسباب القبول ثم قد ينه من عدم حكم
بعده البذل في المستلزمات كون الوجوه فيه عدم تقدم طلبها على بقاها الصغيرة ويجعل تقدم شرطها على كل حال نظرا الى ان المطلق
او الطلاق اذا تقدم على طلبها بالعوض يكون فيه شائنة التعليق من حيث ان وقوع الطلاق يرتب على قبول المال وبذلك كما يرتب

الطلاق اذا تقدم على طلبها بالعرض يكون فيه شائبة التعليق من حيث وقوع الطلاق يترب على قبول المال وبذلك كما يترب
الطلاق المعلق بالشرط عليه بخلاف ما اذا تقدم طلبها فان الواقع حينئذ يصير معاوضة تشبه المعاملة لا منها شيئا للمال في
مقابلة ما يستقبل به الزوج وهو الطلاق فاذا اتى برفع الموضع وحصل منها كما ان في المعاملة تبدل الجاهل على المائنة
مقابلة ما يستقبل له المال فاذا فعله وقع سقوطه وحصل الغرض من عزه فليست جوابه ان الصيغة الاولى وان اشتملت على شائبة
التعليق لكن لفظها حال عنه ويجوز المعنى بما هو مقتضى المعاوضة فلا يقدح كما يقال في كل معاوضة فان كل من ابتاع البيع
فقال بعيتك بكفا معناه انك ان اعطيتني للعرض المحض لم يعب ملكك الموضع ولا يقدح في صحة البيع بخلاف ما لو
صرح بالشرط المذكور في من العقد وبالحال في هذه الشرط المفهوم من اللفظ هو مقتضى الخلع او الطلاق بالعرض وغير مخرج
به فلا يقدح بحال بقى في المسئلة مباح **قوله المصنف** ولو تبرعت بعد ذلك بشئ ما يتبع فيه الشيخ في الميسر والطلاق
الضمان على التزامها في ذلك يعني لان حقيقة الضمان التزاما في فترة الغرض وهذا لا يفرق بينه وبين فترة واحدة ولو ثبت لثبت في
ذمتها فلا معنى لضمانها لانه انما المراد من الضمان هنا غايته وهو التزامها لها في الفترة في الحلة وذلك لا يصح ايضا شرعا لانه ضمان
لم يجب كاعل لان ضمان ما لم يجب له مانع من صحة الضمان المراد به ضمان شخص بالامر اخر لم يجب له مال في فترة ذلك المصنف والثاني
هنا هو المصنف بل المراد ان التزامها لها بغيره على ذلك على الوجه الذي فصلناه لا بموجبها وبها لانه ان ضمانها كان ليس من
الاستيلاء المستفاد للفترة بالبيع فيها ولو فرضت فيها اليه على هذا الوجه كان ايقاعه عطفه بغيره في حقها ولو لم يمسها بغيره في
العطفية ويظهر من المبسوط ان المراد بضمانها في هذه الصورة قبولها وجعلها ضمانا من حيث ضمانا على الرضا با التزام المال وجب
في المسئلة الاولى وهو قوله انت طالق على انك بانها اذا اتممت وقع الطلاق وعليه بان ضمانها وقع جوابا لكلامه وعلمت فوجبه
حصة الضمان على هذا في الصيغة الثانية انه لم تشمل على جعل الف على ما ييل جعله كلاما مستافا كما مر فانما اقبلتها على هذا الوجه كما
قول ما ليس بل ازم ولا يرتبط بالطلاق الذي شرع جعله بعوض فكان قبولها كذلك التزاما لما لم يجب وان وقع بمقتضى الخلع
ضمانها في الاولى بغيره بقولها فانما لا تعلق على جعل الف على ما ييل جعله كلاما مستافا كما مر فانما اقبلتها على هذا الوجه كما
تعليل المسئلة ان المانع من صحة العيانة الاولى وهو قوله انت طالق بالالف ما علم تقدم سؤالها او عدم القبول وبعد وان
المانع من صحة الثانية وهو قوله وعليك الف عدم تقدم سؤالها الكونه غير صالحه بنفسها للمعاوضة وتبرع عنك لك ما قولك لو لم
بعد قبولها قصدت في الثاني العرض وادرت بقولي وعليك الف بعينه القائل بقوله طلقك على الف فانه لا يصدق لان ذلك
ظلمة له لول اللفظ فلا يكفي قصد في لزوم العرض بعد فسخ المارة فوجبه من ان اللفظ لا يصلح للالتزام فلا تعلق بضمانها على قصد
ومن ان الحق عليها من الجاهل ان يراد عليك الف عوضا عنه ويحذف لك والا جود الاول وتبرع على الوجوب ما لو انكرت فاعها
خلف على العلم بقصدك انك على الثاني دون الاول لانها لو انكرت لم يقر ولو ادعى انه كان جوابا بالاستدعاء فانها وقولها طلقك بال
فان واقترن بها الف لان حيث قولها وعليك الف قبل سبق الاستدعاء فانه لو اقتصر بعد على قولها انت طالق لزمها الف لان
انكرت فالقول قولها وان حلفت فلا شيء عليها ووقع الطلاق بانها لا تعترف بذلك وانما اثبات اليه دعواه عليها العون **الثالث**
لو قال انت طالق على ان عليك الف فان كان قد سبق التماسه بذلك وقع لانه اول على الالتزام بالعرض من الثاني وان لم يسبق
التماسه وقبلت ففي الحاقه بالاول والثانية وجها من تعهد ظهورها في ارادة العرض ومن كونها صيغة شرط في الخلع اي معنى كونه
على كونها شرط وهو ان يكون عليها الف لا على وجه المعاوضة والاقوى الاول لما ذكرناه من ظهور ارادة العرض وكونه الشرط لا يكون
الف لانها عرضا من الطلاق ولو لم يمسها على قبولها وجعل ضمانا كناية عنه وعلى الصيغة بانها قد علق طلاقها بشرط ان يكون
عليها الف وانما يكون عليها الف لضمانها لذلك فاذا اتممت وقع الطلاق لان الصيغة وقد وجدت اذا كان ضمانها جوابا لكلامه
وحصل كلامه ان هذا الشرط لا يقدح في صحة وانما هو بمنزلة القيد والصيغة لا يقع الطلاق فيكون كاشرا اليه سابقا صيغة
بغيره فيها شائبة المشروط من حيث يقيد الطلاق بقصد العرض ويظهر منها ان لم يقبل لا يقع الطلاق وجب فان قال فاذا اتممت
وقع الطلاق ومقتضى الشرط انه لا يقع بدونه الضمان اعني القبول قال والفرف يبعد قوله انت طالق على ان عليك الف لا يبين قوله
انت طالق عليك الف فان قال وعليك الف لم يجعل الطلاق علقا به وانما عطفه بعد وقوع الطلاق بغيره عن عرض هذا لانه وقع

الطلاق ولم يجب عليها شيء وليس كذلك قوله على ان لي عليك الفلانة وبطل الطلاق بالتفريق وجعل النصف فيه حصول الفلانة عليها فانها
لم يقع الطلاق الا بشماها انتهى وهذا ايضا صحيح في ان الطلاق لا يقع بدونهما معا وجعيا في هذه الصيغة وجعل الحكم فيها اذ ان
انت طالق على الف مثل ذلك **قوله** المار وبقوله صح الطلاق وجعيا حيث لا يلزم العوض على تقدير كونها ذات عدة تقبل الرجعة
فلكان المطلق كذلك غير محمول بها او صيغة او يا نسمة لم يكن الطلاق وجعيا وقد عبر بوضع الطلاق على هذه الطلاق وجعيا
الشيخ وتبعه المصنف وغيره وليس على طلاقه كالا يخفى من هنا يتوجه ايضا الفرق بين الصفتين المذكورتين وان الحكم يكون الطلاق
يقع وجعيا الا على تقدير وقوعه عليك الف حيث لم يربط العوض بالطلاق اما ان يربط به وجعل عوضا لقوله على الف او عليك
الف اشكل مع عدم قبولها وقوع الطلاق حيث لم يقصد مجرأ ففسر ما مع كون غير رجعي فان الحكم بجعيا بوجهين بل هو ليس كونه
لم يقصد اسلا بدون العوض فالحكم ببطلانه لو لم تقبل المرأة المال وتلقه كذا ذكره الشيخ في غايه الفقه بخلاف قوله وعليك الف
وعليك فانه قد تقدم على الطلاق مجرأ وعطف عليه التزام ما لا يلزم فلا يقع قوله في صحة كونه **قوله** اذا قال طلق
بالف كانت الجواب على الف فان تأخر لم يستحق عوضا وكان وجعيا قد تقدم ان الخلع يشترط عقود المعاوضات وهو من جملة ما اشتمل
على ائداء البتة بعوض محسوس وهو يقتضي لفظا والاعلى اراهما بدل ما يجعله عوضا لفظا منه بدل على بانها بدل ذلك فكان ذلك
كالايجاب والقول في العقود الثلاثة ولو من طرف واحد فان ذلك لازم من طرفه الى ان يرجع في البذل فلا بد من وقوعها
متعاقبين حيث يدل على ان احدهما جازب للآخر والتزام به فان تقدم التماسها فقلت طلقني بالف مثلا اعتبر كون جوابها
على الفور بحيث يتخللها زمان طويل ولا كلام اغني عن وجوب رفع ارتباط بالآخر وان تقدم لفظه فقال فاعطيك بالف مثلا اعتبر
الزمان لا الف وقبولها لها عقيبا كما لم تكن ذلك وتوقع حصول التراضي بينهما طويلا على الوجه الذي بيناه لم يخفى عننا ورفع الطلاق
وجعيا بمعنى كونه بجعيا خاليا عن العوض فان كانت ذات عدة فخرج الرجوع فيها كان وجعيا والا فلا كما ذكرناه سابقا وعلى تقدير
كونه باننا فالنفس شدة اليه حيث وقع الطلاق باقتضائه على وجه لا يلزم تسليم العوض وظاهر كلامه كونه لا فرق في ذلك
بين العالم بالحال والجاهل وهو يتم بغير اشكال على تقدير كونه الطلاق وجعيا كما اطلقه اذا لو كان باننا اطلاقا وعرضا المدخل
لجامع تصحيره بقصد العوض ولم يستحق قبولها على الفور فالحكم بجعيا الطلاق على هذا الوجه بغير عوض لا يخلو من اشكال لعدم
التمتع بغير كلامه على الطلاق على تقدير ان يقول طلقني على الف فخرى ثم يقول انت طالق ولم يدرك العوض فانه خرج طلاقا مجرد عن العوض
فلا يبعد القول بنقصه كذلك اما مع تصحيره بالعوض وجعله بالمال والتقدير والرجعة فهو محل الاشكال وما وقت هذا لا حد للمعتمد
على من يعتبره واعلم انه لا فرق مع تقدم سؤالها بين قولها طلقني او فاعطيك وكذا او على ان اعطيك كذا
وفي معناها وان طلقني او سوا طلقني فذلك كذا فقلت قول الرجل سوا ما اعطيتي كذا وان اعطيتي او غير ذلك من ادوات الشرط
فانه لا يقع ولا فرق في جميع تلك بين ان يعيد قول الرجل كذا المال بعد صيغة الخلع او الطلاق وعدمه لان شرط الجواب الى السؤال
كما اذا قال البائع بعث بكذا فقال المشتري واشتره عليه فانه يكتفي ولو قال لست طلقني ذلك على الف فقلت طالق صح ذلك بلزما
الالف لان هذه الصيغة تصلح للالتزام كما قال تعالى ولم يأت به رجل غير الانبان به عقيب سؤال الطلاق فربنبره والتمس عليه
بخلاف ما اذا قال الزوج انت طالق ولم عليك كذا فانه لا يصلح الالتزام بالمال كما مر ويجعلها بينهما في عدم الالتزام نظر الى
ان قولها ذلك على كذا بالوعدا يشبهه بالالتزام على هذا فان اقتصر على قوله انت طالق وقع الطلاق وجعيا بشرطه وان قال
انت طالق على الف او غيرها انفق الى قبولها بعد هذا شرط وان كان الاول اقوى **قوله** كل ما مع ان يكون مهران
فلا في الخلع فلا تقدر عليه فيه بل يجوز ولو كان ائداء ما وصل اليها من مهر وغيره عوض الخلع سبيل المهر فلا ينفذ ويجوز
ان يكون قليلا او كثيرا عيبا ودينيا بين ان يكون مسموما بعد ان يكون مسموما مع سائر شروط الاعراض كالقصد على التسليم واستيفاء
المالك وغيرها ولا ينفذ في جانبها لكثرة بما وصل اليها من مهر وغيره بخلاف عوض المبادات والاصل في الفرق قبل الاجماع عموم
قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها انفدت به وحشة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن ابي قال فاذ افضلت ذلك حلها ما اخذ منها
وفي رواية سماعة فاذ هي اختلعت فماتت ولم يرد ما اخذ من مالها ما قد عليه لان الكراهة لما كانت منها ناسبا به في طلب ما
عوضا عن الخلع بخلاف ما اذا اشترى كافي الكراهة **قوله** وان كان غائبا فلا بد من ذكر حصره وصغره وذكره في الحاضر المشاهدة

وبصرفه الاطلاق الغالب عند البلد مع التقييد الى ما عين مالهما على الف ولم يكن كالمرد ولا قصد ضد الخلق هناك **قوله** يتبرأ العلم بالعلم
لا من كل وجه بل كونه بحيث يمكن تسليمه ويرفع معظم الغرضان كان غائبا فلا بد من ذكره مبسطة ككونه نعمة او نصبا او شربا او ثوبا او كذا
ووصفه ان اختلفت اوصافه واختلفت قيمته باختلافها فقد كفيتم من خطته بوصفه نصبا لها التي تختلف لها الثمن ويخرج ذلك رتبة
حاضر اعتبره ضبطه اما بالوصف او بالاشارة وان لم يعلم مقدار ونسبة او كبله ونسبة واعتبار ذلك في المهر وكيفية فيها
في الحق فعلى هذا قلنا ان كانت لها الحاق في ممتدة من المهر والاعم منه ومن غيره ولم يعلم قدره ولم يبيع لان هذا من الغالب الذي يعتبر معرفة
مقداره ولو اختلفت له امتعة شاهدة لها وبذلك لا يجمع وان لم يعلم مقداره قيمتها وجب اعتبار العلم بالقدرة او بالوصف او بالاشارة فالاعتبار
عليها بما قد لا يكفي معرفة احد هاتين الاخران العامة واحدة من الطرفين **الثاني** اذا ثبتت له مائة دينار او مائة درهم وبيع وانفرد
الى المعجب في نقد البلد ذلك الوقت ان التحد ولو بعد وكان هناك نقد غالب محل عليه لان المعاملات تنزل على النقد الغالب
الخالص فيما يرجع الى المال كسائر المعاملات فلا فرق في الغالب بين كونه ما نقول الوزن من الدرهم الشهيرة ورافقه ملاين كونه فحشا
وما لهما ولو بعد ولم يكن فيها غالب التقييد في بطلان الاطلاق كغيره من العارضات لاستحالة التراجع من غير مرجح ولو كان هناك غالب
او نقد نقد قيمتها غير مرجح لان المرجح في ذلك اليها كما لو ثبتت غير النقد **الثالث** لو خالها على الف واطلق ولم يذكر المهر ومنها جنسا او
والنقد في النسبة لم يصرح لها لانه لا يشترك المانع من الخلق على بعضها وان سدت بها عينها جنسا ووصفا وكثرة دينارها
على بقده ما يجمع ولو لم يصرح بها او لم يصرح في ذلك في غيره من العارضات كالبيع لان المقصود معلوما عند المتعاقدين فانما يتوافتا على
شيء بالنسبة كان كما لو اوافقا بالخلق هذا هو ختامه المصداق والعلامة وقيلها الشيخ في المبسوط وهو الذي نفى قوله ولا قصد بطل
الخلق فان منونه صحته قصد وسياق في مسائل الشرائع ما يبين عليه ايضا ويحتمل فساد الخلق بالمال فذكر الجنس والوصف وان قصد
كما لا يجمع ذلك في غيره من عقود العارضات وعلى التمسك بقولنا ان ثبتت لك في وقتك او ما عندى او ما يطيق من الاستسقاء
ويخرج ذلك مع علمها بقدره ووصفه وبيع ولو وقع البيع على مثل ذلك لم يصرح بالادب منه من التلخيص ما يعتبر بغيره من الجنس والوصف
والقدرة وهذا من الامور المحتملة في هذا الباب من غرضه من العارضات المتحددة وقد سبق في هذا باب المهر ما يبين عليه **الرابع**
ولو كان الفداء مالا ملكه المسلم كالمهر فسد الخلق وقيل يكون وجعيا وهو حق له اتباع بالطلاق والا كان البطلان احرى ولو خالها
على مثل جناس من المرجح وكان له بقدره فلا يقدّم ان شرطه ان يكون مالا ملكا للراة لانه عرض عن حق البيع فلا بد من فساد الجناس
فقد ثبتت لغيره او من يرافقه ان كان عالما بالحال فسد الخلق لان العرض جزء ما صيته عتقا فلا يتحقق بدونه العرض وهو منشف
هنا قال الشيخ ويقع الطلاق رجعيا لا شتما لعل الامر بالبطلان والعرض في بطلان احدهما ينافي الاخر كما لو اختلفت احدى الشرطين
كما سبق ورده المصنف بانه مع الاتفاق على الخلق لا يتحقق فساد الطلاق مع فساد العرض لان الخلق الذي يقيم مقام الطلاق او هو
الطلاق ليس الا لفظ الدال على بطلان العرض بنحوه لا يكون قطعا فلا يتحقق بزوج الزوجية بانسائها ولا رجعيا وانما يتم اذا سبعة بالطلاق
فيكون ان امرين معا يبرهن انهما فسادا واخر فيفسد الخلق لغرضات العرض ويبقى الطلاق المتعقب لرجعيا بالطلاق
العرضي الموجب لكونه بانسائها وهذا اقوى وان كان جاهلا بعلمه بالنسبة كما لو لم يكن طلاقا ففساد او عيبا ففساد اخذ حكم المهر بصفته
كما لو ابرها فان ذلك فظفر كذا لان ترابطها على العقد من الخلق المعين الذي ينفذ ان كونه من جنس الوضوء بالكلية الكل المنطبق
عليه لان الخلق مستلزم له فالوضوء يستلزم الوضوء بالكلية فانما في الخلق المالك صلاحية للملكية الكلية ولا بد من اوجب الى المعقود وعليه
ولم ينفذوا هناك فسادا ولا رجوع بتمتة عند تحليمه كما ذكره في المهر مع انه الاحتمال في غير ما الاول ففساد شرط صحته وهو
كونه مملوكا والجليل لا يتحقق الصحة كما لو تيمم عند شرطه في بعض وكان العقد واحدا في الخلق فان قيمة الشيء اقرب اليه عند فسخه
ولان المقصود من العيون ما يتوقع تقديرها بقدر القيمة لانه لا شئ في شرع الاسلام فكان كعتق والمثل في المثل حيث يجب ان
تقتل القيمة ولو ظهر مستحقا لغيرنا حكم فبيع العلم والجليل كما فصل قوله **الخامس** ولو خالها على الف او الجارية لم يبيع لانه لا فرق
ذلك بين كونه موجودا في يدها بالفعل على ما لو خالها على الف او الجارية لا يبيع لانه لا فرق بين كونه
معدوم او خالف في ذلك فبيد المالكات في الخلق في الموضوعين واعتبر الجارية في الاول وجعل الثاني في الاول كالموصية والاول محتمل
لا احتمال هذا العقد في الغرض بان ياتيها ما لا الثاني فلا بد من اولا لا يفسد بالطلاق بخلاف الوجه فان له رتبة قبل المعاقبة

كوط الشبهة والمكروه يجب عليه به المثل فثبت لها فدية للطلاق يتعدى نفقتهما من الأصل به المثل لان العاقد اليها البضع فيعتبر قيمته شرعا كما
 لو اشترط شيئا يثبت مثله فان ثبتت أكثر من ذلك كان مهر المثل من الأصل وان زاد من الثلث هذا هو المهور بين الأصحاب والمعمول به
 بينهم وذكر ذلك الشيخ في المبسوط ولم ينقل فيه هذا القول ويتبعه الباقون نعم لو نقل قولنا ان الجميع يعتبر من الثلث لان العاقد غيرها
 غير معمول بالنسبة الى الزمانيه والرجح على المربعين انما هو على الورقة وهو قول موجه والمصنف نقل هنا قولنا ان الجميع يكون من الأصل
 وان زاد من الثلث وهو قول ناد وغير موجه والاقوى العمل على المهور وعليه فلو كان مهرها اربعين دينارا فثبت ما نه بسبعة
 مع الزوج ستمائة في مقابلة مهر المثل وعشرين بالمحاباة وهو ثلث باقي التركة ويرجع الى الورقة صنعت ما نفقت الحاباة وهذا
 اذا لم ينز اسرها ولو برأت لم الجميع كباقي النجرات واسا مرض الزوج فلا يؤثر في الخلع بل يرجع خلعها في مرض الموت وان كان
 بدون مهر المثل لان البضع لا يبق للمواريث وان لم يخرج الخلع فلا وجه للاعتبار من الثلث ولانه لو طلقها بغير مرض في مرض الموت لا يعتبر
 فيه البضع من الثلث فكذا اذا انفقر من مهر المثل **قوله** ولو كان الفداء او صاع فله عوض الخلع كما يجوز ان يكون منفقة
 ويؤثر في المنفقة ان يكون معلوما بجهة الشرط المشرطه المذكورة في الاجازة فان خالع زوجته على ارضاع ولده مدة معلومة
 جاز وكذا لو خالعها على حضانة سوله كان الولد منها او من غيرها والكلام في الجمع بينهما واستنباع احدهما الاخر اذا افرز كالكلام
 في الاجازة وكما يجوز جعل المنفقة عوضا مضافا الى الرضاع كما لو خالعها بعد موته او منفقة فيعتبر بعين ما نفق عليه كل يوم من
 الايام والطعام والكسوة في كل فصل سنة او يسطر المؤنة في حلة السنة ويوصف بالارصاف المشرطة في المسلم ثم الزوج في القفا
 والشراب خير بين ان يسبق في نفسه ويصرفه الى الولد وبين ان يصرها بالعرف اليه ثم الولد ان عاش الى ستين والعين والمنفقة
 فذلك وان خرج رصيده ونفقه من الفداء شئ من الزوج وان كان غنيا واحتاج الى زيادة فهو على الزوج وان مات قبل تمام
 المدة انفق العقد واحتاج الى زيادة فهو على الزوج وان مات قبل المدة انفق العقد فيما بقي دون ما مضى فيستوفى الزوج الطعام
 والكسوة لما بقي ويرجع باجرة مثل الرضاع والحضانة فيها وانما الرضاع والنفقة الشدي كالوت وحيث يرجع بجره
 الرضاع او قيمة النفقة او ثلثها وهو يتجمل الاستحقاق ان يكون نجا كما كان فيه وحيث اصحابا الثاني لان الواجب كان حكمه كذلك
 ووجه الاول ان التدبير كان بحسب حالة العسر وقد زالت **قوله** ولو تلف العوض في اثناء البطلان سلف العين فلا يمسالة
 العسر وبطلان البيع بذلك خرج بغير خاص يثبت الباقي على اصل الصحة وانما ثلثا او الصحة فلم يرد على اليد ما اخذت
 حتى يتوذى ويدها اخذ العين لم ترقها الى ما كلها فيكون ضمانتها بثلاث ان كانت شلعية او قيمتها يوم الشك ان كان قيمته لا
 وثبت في ذلك بين ثلث باختيارها اذ ما فتر من اصره سبحانه وبالثلاث اجنبى لكن في ثالث نجر الزوج بين الرجوع عليها وعلى الاجنبى فان
 رجعت عليها رجعت على الاجنبى ان تلفه على جرحه ضمن **قوله** فلو خالعها بعوض مسوف فان وجد ما نفقه على الوصف في ذلك
 لان الوصف امر كل لا يخرج فيها ونفقتا مما يتبادر به الامر الكلي الثابت في العترة على تقدير مطابقة له فان اظهر بخلافه فلم يرد له والمطابقة
 بما وصف لانه حقده بينهم من قوله فلم يرد له ان الرضا به ايضا وهو يتم مع كونه موافقا للغير وانما في الوصف ليكون الفاك يتم تحضا
 بحقه ومع كونه عالمة بما لها اما لو كانت جاهلة به وهو الذي هو الموصوف ولوجبه او عاير له لم يملكه من يقوله يردون رضاها لانه
 غير الحق فيوقف لغيره عوضا عن تراخيها **قوله** ولو كان معينا فبان معياره في ازا كالمطالع العين فظهر معينا فلم الارش
 لانه نفق حدث قبل القبض وكان مضمونا عليها كما ضمن الحلية وذكر المصنف وغيره ان لوده والمطالبة بمثل ان كان شليا او قيمته
 ان كان قيمته لان فوات الجزاء الموجب للعيب والوصف كسب بعض الصفة فيخرج به رده واخذ عوضه وبين ايضا ثم مع ارشده وهذا بخلاف
 البيع فان رده لا يرجع الى عوضه بل يرجع انفساخ البيع والزمان الطلاق الرب على العوض وقد وقع قبل الورود والاصل فيه للزوج
 وليس هو كغيره من عقود المعاوضات للشنايع مطلقا بل ينفق فيخر على الوارضا به بدل خاص لا مطلقا فلا وسيلة الى تحصيل المثل
 من العوض مما ذكره مثله ما لو خالعها على عبد معين على ان يرضع حاصره فان من غيره كان الفاك الوصف الموجب للعيب على
 تقدير كونه انفساخا ما للعيب وهو كونه عبدا فواحد وكذا لو خالعها على ثوبه انه ففي الورق فظهر اسر لا شريك الجميع في اصل العيب
 والاختلاف في الارض الموجبة لاختلاف القيمة فيجوز الارش والبدل اما لو بدلت له شيئا فظهر من خلافه حصيل العيب كما لو خالعها
 على ان الثوب ابرسم فظهر قطعا او كذا نام بثلث الارش لغوات الحقيقة باسرها بل له قيمة ما عيناه لانها اقرب الى حقيقة لا يبطل الخلع

لوجود العوض في الجلة وليس لزوم مسائل الشوب الخالف بحسب ما عناه كما لو عقد على بيع ثيابت غير هالان اختلاف الاجناس
 كاختلاف العين مع احتمال البطلان هنا ليعين عدم وجود العوض الذي عيناه بخلاف ما لو كانت بصفتها خاصة ولكنهم نظروا الى
 وجود المالمية للبطلان في الجلة وفوات الجنس بحسب القيمة كما يحجبها فوات الوصف والنظر في هذه المطالب مجال ان لم يكن اجماعية
 او لا يضر فيها وانما هي الحكم اجتهادية ولو قيل في فوات الوصف تبعين اخذ بالارش كان حسنا **قوله** ولو دفعنا الفاعل ان
 المعبر في البذل الصحيح كونه في مقابلته الطلاق الواقع على الفور فاننا جعلته في مقابلته الواقع مطلقا فكانها قد جعلته في مقابلته
 طلاقا بالحل فيبطل البذل وعلمه الشيخ في المسئلة انه سلف في طلاق وبانه عوض مجبول وفي الكل نظر لان هذه الصيغة كما اشارت
 الطلاق الباطل مع الزاخي ثار في الفور بعد هذه الصيغة فلا يلزم من بطلان الزاخي بطلان اشتغالها على الباطل وغيره بطلان
 مدلولها اجمع وكذا القول في كونه سلفا في طلاق لان شية نشل بالوارضه في الحال وما كونه عوضا عن مجبول نظرا لما منع نعم لو
 قيل لان اللفظ يتم بقرها مع دفع الالف فلفظها يكون قولها متى شئت ما فاعس الفور بغير المعبر في الجواب فيكون البطلان
 مستندا الى بطلان كلام لا يتعلق بالعقد ولكنه الان منع هذا لا يمنع من نظر على تقدير بطلان البذل ان كان الواقع خلعا بطلان
 راسه ان كان طلاقا وقع وجعيا من حيث خلوه من البذل وبات في غير ما تقدم من الاشكال على تقدير كونه باثنا بغير هذا الاعتبار
 وجعل المطلق بالاحال **قوله** ولو خالف المتفق بغيره واحد مع وكاثر بينهما بالسوية ولو خالفنا بالف وطلق واحد
 كان له النصف ولو عقب بطلاق الاخرى كان وجعيا ولا عوض لنا في الجواب عن الاستدعاء المتفق للنجس ان اذ اقالع انتبهت على
 على عين معين فلا نلزم عندنا الصورة لان العوض وهو المجمع معلوم في مقابلته جلة معلومة ولا عبرة بمجالته ما يخص كل واحد على تقدير
 التسيط لان ذلك لم يتجدد ورا الصفه الواقعة في العقد كما لا يتجدد في الصحة يجمع جلة من الاستعانة به واما معلوم وان جز ظهر
 بعضها مستحقا فلنترن في ذلك واحتج الى التسيط لا يتجدد في صحة البيع السابق وهذا يقتضي في الخلع على زوجها او غيرها المثل
 وجان اختار الشيخ والمفسر اكثر الاول لان البذل ذكر في مقابلتهما ووجهه في بيعه على مهر مثلها ان ذلك هو المثلان في البيع
 حيث ينفصل في تقويمه من ثمة اعتبر في خلع المهرية مهر مثلها كما اذا باع عبدا بصفته واحدة فان الثمن يوزع على قيمته العبد حيث
 يحتاج الى التوزيع فان استوت المهر والسوية فيه فان تفاوت ثمنها وتفاوت في الخلف بين الزوجين وله وجه في عرب
 الفاضل بن البراج حيث جعل العوض مستويا عليهما على قدر ما توزع بينهما من المهر وعلمه بقره من اعتبار مهر المثل كما اطلق
 المتقدم الارش انه تفاوت ما بين قيمة العين صحيحة ومعيبة واراوا انه ذلك من الثمن لا نفق التفات وحده راس اجتماع العوض
 والعوض لو اريد ان يارة عليها هذا اذا قالنا طلقنا بالف او خالعا بها ففعل ذلك بها بذلك فقبلنا اما لو قالنا طلقنا
 بالف او خالعا بها ففعل ذلك بها وشكرا بالواحدة لها من ذلك فقبلنا اما لو قالنا طلقنا بالف واحدة خاصة كان
 له النصف بناء على قسمة المال بينهما بالتقوية وعلى القول الاخر بلزوما حضا من التمس اذا وزع على مهر مثلها ولا يضر اختلاف القول
 والابقاع لان كل واحد مضمونه بنفسها متفرقة كما لو قال رجلان قد عدينا بكذا فخر احداهما دون الاخر وهذا بخلاف ما لو قال
 الواحد فلفظي ثلثا بالف وطلق واحدة لان المرة الواحدة يتعلق غرضها بتعدد وقد يتقدح اراوة كل واحد طلاقا بينهما معا ولا يبد
 الانفرا فلا يكون الاقتصار على احدهما سائبا بقا السؤال لكن ظاهرهم علم الانكشاف الى هذا لا خلاف لان ذلك الطاهر والمفسر اشكل
 في ثبوت النصف لو اقتصر على طلاق الواحدة وجهه ما ذكرناه وبعبثهم وزف بيب هذه الصورة وبين ما لو ابتداهما فقال لو خالعا
 بالف او شملنا الفئان بكذا فقبلت احدهما وحدها فانه لا يقع هذا شيء لان القول لم يوافق الجواب كما لو قال بعتكما هذا العبد
 فقال احدهما قبلت والآخر لا يخلو من نظر على تقدير وقوعه على واحدة منهما لو عقب بطلاق الاخرى لم يتحقق العوض لتاخر الجواب
 عن الاستدعاء ووقع الطلاق وجعيا من هذه الحجة كما تقدم **قوله** ولو خالعا على عين ثيابت الخلع بطلان الخلع للشيخ في
 المبسوط نظر الى ان العوض لازم من ماهيته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم ولان الطلاق بغير عوض مقصور وبالعوض
 غير صحيح والقيمة غير راد وجهه باختاره المصنفين العجوة ولزوم المثل والقيمة ان المعايضة هنا ليست حقيقة كما في البيع والاصل
 في العقود الصفة فلا يفي بطلان غير العوض في بطلان الزواجات يتجى بعضها مثلها ان كان ثلثا وقيمتها لم يكن لك والاقرى الاول
 بغيره بقوله ثبات صحة على انه لو كان عالما باستحقاقها ابتداء بطلان الخلع لانه لم يقصد الى عقد صحيح بخلاف ان اجهل وعلى التقديرين

فلما تبعه بالطلاق وقع ومجيبا كما سلف في قوله **قوله** ويصح البذل من الأمة فإن أدركت مولاها في بشرط في بعض الخلع وبأن المال
أن يكون مطلق المصروف فيه صحيح الاستزام والمجرب وقت انقضاء المصنف بعينها فمهم المحرر وبسبب الرق نادى كانت الزوجة الخائفة
أنه لم يخل ما ان تخلف بغير ذلك السيد وبأنه كان اختلعت بأدنه في ما ان يبين العوض ويطلق الأذن فان بدت نظر ان كان عينا
من اعيان ماله فقد اختلعت واستحق الزوج تلك العين وان تدبر ونيا بان قال اخلتني نفسك بالزنا مثلا فتعلقت بعلق الأذن
بالف بدت المولى ان يكسبها ان كان لها كسب تاتى يد هان كان ما ذكرنا لها في التجار كبر العبد في النكاح المأثرون فيه ولو لم تكن
ذات كسب ولا ذات يد تعلق بذاتها بتبع به بعد العتق واليسار وقد تقدم البحث فيه بان الأول مقلد بدت المولى مطلقا وان
لذوت على قدر وقيل يصح ويكون لازما لذاتها بتبع به اذا اعتقت واسيرت اذ لا سبيل الى عقوبه ككونه بغير إذن المولى ولا الى
الطلاق لان ذمتها في بلة التعلق وان اطلق فقال اخلتني بما شئت اختلعت بهر المثل والزيادة عليه ان فرضت كالزيادة على المأثرون
فيه يتعلق بذمتها وان اختلعت بغير اذنه نظر وان اختلعت بعين مال السيد فالخلع على عين محقة فعلى اختاره المصنف يلزمها غل
او يثبت بتبع به وعلى الآخر يبطل ويصح الطلاق وجبا ان يقع به خصوصاً مع علم الزوج ان المال للسيد ولأنه الأذن منه فلا يكون طاهرا
في شيء وان اختلعت على دين حصلت البتة وتبع به بعد العتق واليسار والفرق بين العبد والعين المبدولة بغير اذنه الزوج
العبد يكون قد اقدم على ثبوت العوض في ذمتها وهي قابلة له وان لم يكن محلا لخلات العبد لاخصا والعوض فيها فان لم يصح
بطلان الخلع عن العوض ان لم يكن نقل بلزوم بذل لها ينجلي بالدين ولا يخفى ضعفه **قوله** لو اختلعت السيد منه التي هو تحت حل
ومكاتب على ذمتها فن صحته وجبا ان احدها انه حصل الفرقة ويرجع الى يمينها لا يخلع على بذل له لم نسلم فان البذل هو تملك
الرقبة ومنفعة الطلاق وملك الرقبة لا يجتمعان فان لم يسلم البذل اشبه ما اذا خلع العبد على حل ومضروب والثاني انه لا يخلع
اصلا لأنه لو حصلت الفرقة لفار منها تلك الرقبة فان العوضين بقا وباءه والملك في المنكوحه يمنع ورفق الطلاق ولعل هذا الجواب **قوله**
ويصح من المكاتب المطلقه اما حكم سائر المشروط للمنفق فواضح لا يخفى منها لا يخلع من بعض الرق باراجع المال فهو قبله يحكم الفن والمطلقه
فقد اطلق الشيخ في المبسوط بان يذللها صح من غير اضرار المولى بتبعه عليه المصنف والمجمل ولا يخفى من اشكال المسابغ في الكفاية ان
الكاتب مطلقا ممنوع من التصرف المتأني للآكتاب وسوغ فيه من غير فرق بين المطلق والمشروط وما بينه من المال في مقابلة
البضع ان كان آكتابا من حيث ان العائد اليها البضع فيبقي صحته يمينها بقا يكون المبدول بقدره المثل وان كان عتق
رفق باب المطلق والمشروط وما بينه من المال في مقابلة البضع ان كان آكتابا باس حشيان العائد اليها البضع فيبقي صحته
مقيدا بكون المبدول بقدره المثل وان كان من غير آكتاب كما هو الظاهر لم يصح فيها ولو قيل بان اختلعت المكاتب مطلقا
كاختلا الأمة كان وجبا لكن لا علم به قالنا من اصحابنا فيبقى المنفقت ان يظهر لها لاجرة الرق الذي دعوه **قوله** ولا يصح
الجنون اى الجنون حاله ايقاعه الخلع سؤل كان مطلقا او ادوا اركذا القول في غير من الموارث والمعتبر من الجنون ما يؤول
مع العقل ويعلم باختلاف نظم الكلام وبخالفه الأفعال لا فعال العقل **قوله** ولا يصح الاكراه قد تقدم تحقيق الاكراه
وما يتفرع عليه في الطلاق ولو ظهرت قرينة الرضا بعد الاكراه بان يخالف ما كره عليه كميته او كيفية بان يكرهه على خلعها ايمانها فخلعها
بما بينه وبين هب فتخلع بغيره ونحو ذلك لم يكن ذلك اكرها ولو ادعى الاكراه وجع الى القرينة مع البينة الا لم يقبل الاصل
الصحة **قوله** ولو خلع ولو خلع بغيره صح في انا خالع المولى زوجة فان جعلناه طلاقا او بغيره الى ان يتبع بالطلاق
لم يتبع مطلقا لما تقدم من ان المولى ليس له ان يطلق على الصواب وجب سطر وان جعلناه فسخا روى في صحة المصلحة فانه حينئذ
مبطل المعاهدة عنه وهو جائز ولا فرق بين خلعها بهر المثل او اقل من المصلحة هي المسوغة للفعل وليس على احد المعاوضات
المحضنة المالية حتى يثبت بهر المثل مع احتمال الحاقه بغيره من المعاوضات وقد تقدم ما مرشد اليه **قوله** ويغير في الخالفة
ان تكون ظاهرة في الخطا الضابطا بغيره في الطلاق وان جعلناه فسخا لقول السائر فيتم لا اختلاع الا على طهر من حيز جامع وكل من
زال على ان طلاق لم منه اعتبارا وشراطة **قوله** وان تكون الكراهية من المرأة من حب الامح ان الخلع مشروط بكراهية المرأة فلو خالعا
واختلاها سلمتة ولا كراهية منها لم يقع وجبا وهم مستفيض منها حسنة المولى عن السائر فيتم قال لا يخلع خالعا حتى نقول لزوجه امر
لا يملك ضمها ولا يجمع لك امر ولا اختل لك من جنباتة ولا وطنه فاشك ولا وزن عليك بغير اذنك وقد كان الناس يرضون

فيها وزن هذا اذا قالت المرأة ذلك لزوجها حلال بما افادتها وكانت تطالبين وفي معناها اجابا كثيرة وفي حديث جيلة بنت عتبة
ابن ابي ربيعة ثابته بن حبيب التي كانت اصل شريعة الخلع ما يدل على رده في كراهتها لكنه لا يدل على الحصر وصحة في تلك
الحالة بخلاف اجابا وفي بعض النسخ حديثها ان كانت تنقضه وكان يجها فانك رسول الله فقال يا رسول الله لا انا ولا نابات
لا يج راسي ولا اسمي ولا ما اعتكس من دين ولا خلق ولكن اكره الكفر في الاسلام ما لطيفة بغضنا ان دفعت جانبنا فرائضنا اقبل
في عطفنا اهل شدتهم رسولنا واصرهم قاتلنا ونقيمهم وجها فقلت لاية وهي قوله فان فقمتم ان يقبلا احد وراعه فلما اجاب عليها انها اقبلت
به فكانت قد اصدقتها حديثا فقال ثابته يا رسول الله عز وجل الحقة فقال يا فتولين فقال نعم وازيدك قال لا احد يقبته ونقط
فاختلعت منه بها وقولته لا حد يقبته ونقط فقة الخط الزوج لا ينزع من ذلك الزيادة **قول** ولو قال لا رجلين عليكين نكوة في الخ
ان الخلع لا يجزى على الزوج مطلقا ولا اصل ولا ان اسم نعم رفع فيه الخلع الموعود لكونه محررا ورفع الخلع برفع التحريم ولا يدل على اسواه
بالتحريم لعدم وجهه وفي حصة الجلي السابقة ونظائرهما ولا دلالة على اثبات طهر كراهتها خاصة والقول بوجوبه اذا قالت له الشيخ في
ربيعه فليدفع القاضي وجباة استناده الى ان ذلك منها منكروا ومن المتكروا واجب وانما في الخلع فيجب التحريم منع الخلع الذي
الخلع بل تاديه بالطلاق المجزى عن البذل الا قرب اليه واسب بهام الغرض والخوف من مراجعتها على بطلان المأثمة الحقة ويمكن ايضا تاديه
بالضرب وغيره بما يدفع به المنكر والا فزوج استحب فرأى ان يكون بطريق الخلع فغيره اذ لا من حيث جعل بعض افراد الفرية وقال
في المختلف الظاهر ان من والشيخ بينك شدة الاستحباب وفيه نظر لا يخفى **قول** ويصح الخلع مع ربه الدم حتى اذا جعلنا الخلع
طلائقا فبغيره في الطلاق يعتبر فيه ويرضى فيه من طلاق الحائض في الموانع الثلاثة هنا وان جعلناه فسخا يتبع الطلاق
فذلك بطريقه وان لم نقل انقضاءه الى الطلاق فغاية الحادثة ان ياراد عليه في الشرائط فلا دليل عليه وخالف في ذلك بعض
الاصحاب فحكم بعدم جواز خلع الماسات قلنا انما يخص في طهر اخر غير طهر المواعدة فطلاق الطلاق يمكن الاجماع لم يمنع من السابق
من القول بان فسخ الطلاق فلا يلحقه ما دخل استثناء الحائض في الطلاق وكيف كان فالمذهب هو المشهور ومجان كونه طلاقا
كان في شأه كونه في الحكم وتكفي في العقد حشوا وشاهدين وقعة المراسم بعد سبعة العقد سواء حشوا وقعة ام لا وان
كانت العارية غير سبعة والتقية بالعقد يشمل سند عام المرأة وخلق الزوج وسواءه على القول بكونه طلاقا وانفع وعلى الاخر
يكونا شفا وتبين عموم الاخبار الدالة على اعتبار الشاهدين فيه ولما كانت ساهية لم يفتى بدون الاجاب الواقع منه الاستثناء
منها والقول ثنائيا لها الا شرط اعلم ان اثبات هذا المطلوب من النص على القول بكونه فسخا لا يخرج من اشكال واحد الاستثناء
الى الاجماع اصل **قول** ويجزى به عن شرط الكلام في شرطه يجزى به عن الشرط كالكلام في الطلاق من ان ذمها لا يملك ودليله
غير صالح وعمم الادلة الدالة على شريعية بقاء الشرط ودور الفسخ مجاز تعليق الظاهر على الشرط وليس بكونه غير من ان التهمة
في الجملة الا ان الخلف هنا غير محقق فان تم فهو الدليل **قول** ويصح الخلع من الحي والبدن وافتس من العترة في الخلع كونه من
ينفذ طلاقه فلا يصح خلع العترة المجنون ويصح من الحي وعليه للسفة والفتس سواء اذن الولي ام لا ياذن رسول الله كاشد لعوض بقدره
المثل ام ودية فان ذلك لا يزيد على الطلاق بجانا وطلائها بجانا فان ذلك لا يجوز للعلم تسليم المال الى السفيرة بل الى الولي فان سلمه
الى السفيرة وكان الخلع على غير اذنها الولي من يده فان تلفت في يد البقية قبل علم الولي بالخال رجوع على الخلع بمثلها او قيمتها المحصول
التلف قبل قبض المحقق للمقبض بل يعلم تركها في يده متى تلفت مع تمكنه من قبضها ففي ضمان الولي او الدافع وجهان اجمعهما الثاني
وان اثم الولي بتركها وان كان الخلع على غير رجوع الولي على الخلع بمثلها لا انه لم يجز قبضه بحصول البراءة ويتر الخلع من السفيرة سلمه
اليه فان تلفت براءة ففي ضمانه له وجهان تقدم في ما به ولا ضمان هنا على الولي وان امكنه ان يترعه عنه بغير اشكال لانه ليس عين
الحق هذا كله اذا كان التسليم الى السفيرة بغير اذن الولي فان كان باذنه ففي الاعتقاد به وجهان من انه تسليم ما ورن فيه من لم
الولاية وكان مبرئ ومن الشك في نفوذ هذا الاذن او ليس للولي ان يفرض الامر في مال الا ان يفرض امره لم يجز لا يخرج عن يده
فيجبر البراءة وهذا التفصيل حسن والطلاق في عدل البراءة مع انتم ولا يخلو من اشكال **قول** ومن الذي لا يخرج من العترة العترة
كونه قابلا للملك المعاصرين فلا يخرج بعد قبول ملكية غيره لها لانه لو كان الزوجان ذبيين لم يجز لها خرا او خسران او صحة بملكها
وارى فيها الحريان ثم ان تفاضا كاذب فلا كلام وان اسما او احدهما قبل القابض فتمت قيمته عند تسجيله لانها اقرب من الشك اليها

لوجري العقد على عين فقد رتب عليه فتنزل العقد بالشراعي من المصداق لو كانت هي المسئلة اشنع منها اقباضه وان كان هذا المسلم
اشنع منه قبضه زالت سالبية لكن له احد قيمته منها الترابا لها بما تلحقه وبذلك العقد قبضه من المصداق ويحمل سقوط حصة
منه ولو كان هذا المسلم فقد تقدم نقلا لمصنف لا فيها لو اسلمت قبل قبض المهر وكان جز ولو كان جز ولو كان الاسلام قبل قبض
البعث لمن كل جز حكم فوجب بقدر الباقي من القيمة ولو زادها السبا قبل الاسلام والتقابض من المهر الحكم القيمة ايضا للعقد
حكم الحاكم بالاصل كما تقدم في قبض المسلم له وقبضه **قوله** والشرط انما يطل ليقبضه العقد ولو قال فان وجبت في القابل
في كل شرط لا يبيع تعليق العقد عليه هو العقد لما وجب من قبض العقد ولو شرط ما هو مقتضاه بمعنى ان مقتضى العقد ان العقد وان
لم يشترط لم يغير وكان ذلك بصحة الشرط لا مبعضا كقولنا ان وجبت في البذل وجبت في الطلاق فان ذلك امر ثابت ترتيب
على صحة الخلع شرط اول شرط وكذا في غيرها على ان في الرجوع في العقد ونحو ذلك وقد يشكل الحكم في كل منهما من حيث اشتراطها على
اشراط المذكور على كل كلام بين الاجاب والقبول في الاول على تقدير ثبوتها في القول وتخلل بين الاستدعاء والاجاب في الثاني على تقدير
عدم الاستدعاء وقد تقدم اعقبا والضمومية بينهما الا ان يدعى محققا مثل ذلك اما القليلة او كونه من مقتضيات العقد ولو
فلا يغير فكونه وان وجب الفصل بين المقصود بالثبوت للقبول وهذا الاخر هو الوجه وكذا القول في خلع الكلام الواقع من هذا
القبول بين الاجاب والقبول قد بنا الاشارة الى غل في التكاح **قوله** اما لو قلنا ان شرط لم يبيع في هذه حيز من امثلة الشرط المقتضى
للطلاق عند الاطلاق رضا بطلان ان يكون امرا متوقفا بعد الصيغة علق عليه بكونه وجوبه ونقدية ان امكن وجوبه بعد ما يغير بطلان في قوله
ان شرط مقارنا للايجاب وان ثبت في النفا فقال من حيثها كذلك ركنا في تعليقه على اعطائها جميع تلك الادوات والفرق بينهما وبين قوله
خالصتك بالفسخ عزانه فيقدم سؤلها مع كونها شرط قبولها الذي هو الفسخ على ما في وسامان الصيغة في نفسها هنا جازية وان
توقفت على شرط اخر كوقف الاجاب الجازم على القبول فخلان القول بغيرك بكذا ان ثبت فقال ثبت لوجوبه والتعليل المنا في
الجزم بالصيغة وفي هذه التعليل امراض رائدة على تعليقه على القبول وهو ان المشتبه المعلق عليها قد نفع مقارنته وقد نفع ساق
فكونه قد علق اللفظ على امر قد يقع بطلانها وقد لا يقع فيرجع الى تعليقه على امر بطلان حيث هو كل وان كان بالنظر الى بعض افراد
موافقا وفي التعليل على الاعطاء مانع اخر وهو انه غير شرط بكونه عوضا في الخلع بل متى حصل الاعطاء الملك كفى في تادى الشرط وان
لم يكن على وجه العرض بل على قصد علمه والمال المعلق عليه صحة الخلع هو المفعول عوضا من ثمة صحى قوله خالصتك بالفسخ دون ذلك
الف ونحوه في الحقيقة هذه الاحكام كلها راجعة الى صورة الشرط المرتبطة بالالفاظ والا فالعنى تحتها ثبات الامكام بمثل هذا الاعتبار
لايجب ان تكلف ويبنى التعليل الاستدعاء على الشرط وقد تقدم القول ببوله وفي الخبر يروى ان قال ان طلقتم واحدة فذلك على
الف فطلقها فاقرب بثبوت الفدية وهو تعليق بخص ان يقال بان الاستدعاء يتوقع منه ومن ثمة لم يحض بلفظ الخلع الواقع من
الزوج وفي الحقيقة كل لفظ يتقدم منهما متى يعلق على الاخر ومن ثمة قلنا انه مع تاخير القبول من جانبها يكون في الخلع شأنه الشرط
الا انهم اعتبروا في بطلان الخلع الذي هو عبارة عن اللفظ الواقع من الزوج بخرجه عن صورة الشرط بخلاف اللفظ الواقع منها ولو جعلنا
الخلع عبارة عن العقد اركب فيها اشكل الفرق وعلى انكوناه في تعريف الخلع في بركن ان عبارة عن بدل المالة للزوج فدية
لنفسها بقوى الاشكال فخصوما في حكمه الذي حكينا عنه **قوله** لو اكرهاها على الفدية فخل حراما في تحقيق اكرهاها عليها بقوى
ايها لم يبدلها بما اخله او لا يلقى بجانها من منبر رستم ونحوه لا يتقيد في حقوقها الواجبة لها من القسم والنفقة فان ذلك من ذلك
على الاقرى الا ان يطلها ان تلك يتبدلها فيكون اكرهاها الصدف تعديف عليه وقد تقدم البحث في ذلك في باب الشقاق من التكاح
ولو اكرهاها على ذلك بفعل ما لا يحرم عليه كان ثمة اترك ما لا يجب فعله لم يعد ذلك اكرهاها اجماعا وحيث يتحقق اكرهاها على البذل
فان كان الواقع خلعاً بطل وان قلنا ان طلاق فلا يكون وجوباً لان ما هيته لا يتحقق ببدن من ثمة البذل عندنا وان كان طلاقاً بمعنى
وقع وجوباً من حيث فساده البذل ولو كان بانها من حيثية اخرى بانها من غير عوض وكان التفسير من جانبها **قوله** لو اكرهاها
والاطلاق سلبه لم يبيع الخلع **قوله** اما بطلان الخلع فلما تقدم من اشراط تقدمه صحتها بكونها البذل والكرهاه يقع باطلاً فقد شرط
القيام اخلاقاً كانت من عدم الكراهة والافلاهما امر يفتي بغيره بجملة اعتبار الانبياء الاخلاق ظاهر بان بكن الكراهة ويحرم من الخلق ولكن لما كان
ذلك على خلاف الغالب لم يعتبره ان ما يغير الانسان يظهر على ثلثات لسانه ويخلف وجهه ولو لم يغيره عدم ظهور كراهتها مع وقوعها في نفس

الامر يا بالنسبة اليها بما بينهما وبين الله نعم فنجعل في حقها حكم المطلقة بالنسبة اليها وان كانت بالنسبة اليه زوجة لكن لا تسمى مساوية
 مطلقا لما تقدم من دلالة النصوص على ان المعتل ظاهرا والكرامة بالعقل هذا بالنسبة الى المانع واما الطلاق بعوض فيقتضي كلام المصنف والظاهر
 كونه كذلك لا سيما في المانع بل علة في ذلك خلاص مما حاشيت به الى رافع ببيع بالطلاق والى رافع بغيره وجعل ذلك طلاقا وجعل الخلاء في
 الثاني هذا صلاطات ام لا وهذا ان كانت اجامعا في المحرقة في حكمه والافلاحي من اشكال ان النصوص انما دلت على توقف المانع على الكراهة
 حال الطلاق بعوض انه مفارقه وان شاركه في بعض الاحكام **قوله** اذا اشك بالفاضة جاز جعلها نفدي نفسها في الاصل في هذه المسئلة
 قوله نعم ولا تفصل بين النكاحين لا يفسد ما بينهما من النكاحين بفاضة منبذة وقضية الاستثناء جواز عضلين مع انما بمن بفاضة
 بنيتة لغيره لغيره من راسل العضل تحقيقه لا يمنع نقول اوردت اسرا ففصلت عن رافعت على وعضل الامر اذا انصاف قال الهري
 وغيره المارضا من امة الزوج المذكورة وسوا العشرة طحا لغيرها الى انك لا تنه بالها واختلف في الفاضلة المشاهه بسببها ففصل
 الزنا ولا قيل ما يوجب الحد مطلقا وقيل كل عصية تكون الحكم خلاف الاصل فيبيع بعد الانكاح وعلى محل الزنا ولا وهو لا لأنه ثابت
 على جميع الاقوال وهذا العضل لا يثبت في المانع الا كراهه عليه كما تقدم فلذلك كان حكمها على خلاف الاصل وقيل ان هذه الآية منسوخة بغيره
 نعم الزنا والى ان لا يجلد كل واحد منهما ما له حلية وان كان قبل ذلك الحد والحد لغيره ان يعضل الزانية لنفسه في نفسها فلما نزلت
 الحد وجرم المال بالكرامة ويضعف بعدم المناهية بين الاسرى والاصل عدم النسخ واكثر على عدم وعلى القول الاول قيل بتفصيله
 العضل بديل فقد مخصوص كقد رما وصل اليها على المصنف واكثر على عدم الاطلاق انهم الجواز على ان ينفذ في نفسها الاطلاق الآية ولعدم
 هذا خلاص وهو غير بعيد ورجح السديد في بعض تحقيقاته نفذ ما بين يديها من من غيره وحد من الضرر العظيم واستند الى
 الاصل في الجليله بنت عبد الله بن زيد ثالث لا يزيد احد بقتة فقط وفي بعض لفاظا الرواية اما الزيادة فلا ولكن على كلام الاصحاب على
 غيرهم في العضل وعلى انما ثبت الزنا من قبل نفسها وفي الاحتجاج من الجانبين معا نظرا لان الاستثناء في الآية وقع من ان صاحب الزواج
 لبعضه او هو من الجميع والاستثناء اخرج ما لو لا دخل في اللفظ والجميع غير انما يثبتنا الطلاق الاستثناء ايضا فلا حاجة فيها للفرق بين
 رما الجواز فلا دلالة فيه ايضا على موضع النزاع لان الدلالة المذكورة ليست من هذا الباب ولا عضلها وجها وانما يريد لغيره نصت عنه
 وانما هي كراهة له على سبيل قاعدة المانع كما اشترنا اليه سابقا وتبينه مع بالمدية تكون الزوجة طليقا واللاجازت الزيادة اجامعا
 واما حكم كلام الاصحاب بجواز اخذ الزيادة في غيرهم في العضل ففيه انهم اطلقوا جواز اخذ المدية مع العضل شامل لان الزنا يزوج
 انك قد عرفت ان التقييد بعد ما اخذت منه لا دليل عليه من الآية وهو لا من الخبر لغيره من محل النزاع وليس كذلك من قبل
 المانع ولا المبررات ليجت من تفهيد بذلك وشبهة واما حديثا لا يزوج الحسن لكنه غير بعيد بكونه البذل بمقتضى ما وصل اليها بل بما
 يحصل بعد الامر وعنده لا يظهر الافتقار في فقد من العضل على ما وصل اليها مطلقا على بظواهر الآية وقد قويا بما عاينا في الاصل على محل
 اليقين واعلم ان القول الذي حكاه الله من كونه الآية منسوخة تتبع فيه الشيخ في ذلك وهو قول بعض العامة واما اصحابنا فلا يعرفون
 ذلك ولم ينقل احد من الاصحاب عنهم ولكن الشيخ حكى في ذلك وهو قولهم رخصنا ومنها ما يرجع عنده وقد نقل القول بكونها منسوخة بقوله
 وقيل وهو ضعيف **قوله** اذا اصح الخلع فلا رجعة له في حق الخلع فهو زينة بانه سواء جعله طلاقا او نكاحا فاما ما ادعى انما ثبت المال
 لتلك البضع فلا يكون للزوج ولاية الرجوع اليه كما ان الزوج اذا بذل المال صداقا لتلك البضع لا يكون للمرأة ولاية الرجوع الى البضع
 بغير سبب عارض كالغنين. فله يرجع به في اجابة كثيرة منها صحيحة ابن بري قال ثبت منه وان شاءت يرد اليها ما اخذ منها ويكون له لقة
 فعلت وهو لالة على الاسرى هنا اعني كونه باننا رجوا رجوعها في البذل ويخرج هو في الطلاق والمال ويقوله ويكون امره ان طلقها
 بغير رجوعا والرجعة بمنزلة الزوج للأجاء على هذا لا يصير امره بغير رجوعها ويؤيده رواية ابى العباس عن ابى عبد الله سمع قال
 الخلع وان رجعت في شئ من العلى يقول لا رجوع في منعك فله صريحة في صهر رجوعها بغير رجوعها وظاهر الخبرين فلا ازم
 الحكمين فلو كانت العدة بانه كالمالك المطلقة يابسه لم يحنلها الرجوع في البذل لعدم امكان رجوعه في البضع ويؤيده ان المانع عند
 معارضة كاسلف والاصل في عقوده المعارضة ان لا يرجع احدهما في عونه ورجوع الاخر سواء كان مقرضا اليها او لم يكن لانها على
 تقدير اختصاصه باحدهما يثبت على رجوعه في عونه ورجوع الاخر صاحب فلو جاز ما رجوعها هنا من دون ان لا يرجع رجوعها
 ذلك على خلاف الاصل المبدء وايضا لا دليل على رجوعها هو الخبران المتقدمان وهما وان كان على امكان رجوعه في البضع والى مثل هذا

جملة فاشترط في جواز رجوعها ان يمتنع معاودة فبقيت في شتمه وصاحبها وفي قوله في المختلط الباس والوجه اشراط امكان وجوعه
 في محنة رجوعها وان لم يعتبر رضاها ان لا دليل على جواز رجوعها مطلقا ودعوى الشيخ في الشرح الانفاذ على البذل غير لازم من حيثها
 فذات العدة ان تم منه مفيد بذلك لان جواز رجوعه موضع الخلاف فكيف يدعى الاجماع عليه وظاهر الشيخ ريب العلامة التلازم
 بين محنة رجوعها ورجوعه ويتفرع عن ذلك ما لو رجعت ولم يعلم حتى انقضت العدة فيقبل محنة رجوعها على القولين بعدم التلازم
 بين الرجوعين نظرا لما على القول الاخر لان الشرط ثبت رجوعه شأنا لهم ان يرجع ام لا وبق كانت العدة رجعية كان رجوعه
 جائزا سواء علم او لم يعلم كالموالتى رجعيها ولم يعلم بجواز الرجوع منها ذلك ان انقضت العدة فانه ذلك لا يخرج عما ذكرنا رجعية
 ولان رجعتها شرط في جواز رجوعه والشرط لا يتوقف وجوده على وجود المشرط بالفعل والا وادرجه الاشراط انه لو لم يرجع بها من غير
 علمه لم يلزم الاضرار به بالعود عليه بالبذل مع فوات البضع وهو متى بقوله لا ضرر ولا ضرار ولا يمتنع رجوعه فيها علم العاوين
 كسائر العاويات وفي الاستدلال من الجانبين نظرا ما لا اذكر فلان ظاهر الجذبة الدال على جواز رجوعها كون الزوج عالما به خصوصا
 الثاني والدوام يلزم لو توقف رجوعها على رجوعه بالفعل ما اذا توقف على جوازها بالقوة بغير تمكن من الرجوع بعد رجوعه
 فلا ان مرجع الشرط الى كونه العدة رجعية والزوج عالما بالحال وهذا لا يقدح في صحة الرجوع على محنة رجعتها ويجوز ان يجعلها
 مشطية بالزمان فتكون رجعية بغيره وهو انرجع راما العدة فتندفع بانقضاءه ودخلت في رجعة في اوقات الحمل الى الزمان
 العدة وتبدير جملها باخرها لا يمنع رجوعه في اوقات احتمالاته فان طابق العدة وسبق رجوعها مع ولا لغيره ان العدة اذا حصل من قبل
 من يتوجه عليه لا يقدح وهذا كذلك حيث دخل على جواز رجوعها على هذا الوجه وما احدث المعارضة فلا يقدح حيث لو كانت على علة رجعة
 يجب الطارها ولا توافقة وعدم الرجوع بعد رجوعها بغير المعارضة خالية عن العوض الا اذا انقضت ذلك فنقول حيث ترجع في الامة
 العوض بغير العدة رجعية سواء رجع ام لا وهل يترتب عليها احكام الرجعية مطلقا كوجب النفقة والاسكان وتجديد عقد النكاح لو كانت
 فيها ونحو ذلك وجان من ان جواز رجوعه يقتضي ذلك اذا لغيره بالعدة الرجعية الا ما يجوز للزوج الرجوع فيها من اهلها ابتداء على البينة
 وسقوط هذه الاحكام فعده بعد ذلك يحتاج الى دليل والاصل يقتضي استحباب الحكم السابق ولا يلزم من جواز رجوعه على هذا الوجه
 كونها رجعية مطلقا لان ان يرد بالرجعية ما يجوز للزوج الرجوع فيها مطلقا كما هو الظاهر ما لا بد رجوعها فلا يشبه في انشاء احكام
 الرجعية منها وما يتفرع عن ذلك جواز تزويجها اخوها والرابعة ما لا بد رجوعها انفس لانها ما سارت في حكم الزوجة كما رجع به في الجرح
 راما قبله ففي جوازها وجان من تحقيق البينة بين امرئتين الزنى في حكم الرجعي ولا نرى على تقدير تقدم ذلك ثم رجوعها بغيرها بعين الاختيار
 واذا بين العدة الشرعي فان جواز فعل ذلك قبل الرجوع بعده وجان من انرجح لا يمكن الرجوع وهو شرط في جواز رجوعه على امرأة من زوج
 المقتضى لرجوعها وهو كونها في العقد قطع والمانع اما جاء من قبله ولم يثبت ذلك في حقها ولان هذا العارض من قبله يمكن ان لا يبان
 يطلق الاخت والرابعة بانه الرجوع حينئذ لو زال المانع والقول بجواز رجوعها في الموضعين قبل رجوعها لا يخلو من قوة ويدل عليه
 ايضا ما اذا ما سلف محنة لا يغيره من ابي عبد الله قال سالت عن رجل اختلفت منه امرأة ان لم تكن صريحة في تزويجها بالفعل
 لان الخلطة لا تستلزم العقد الا اذا ظاهره فيه وتعلمها ارشد اليه ويترتب على الجواز حكم رجوعها اذ كان يطلقها بانها وعده ومن اعتبر
 التلازم بين الاسرار يجوز رجوعها في الاثبات في العدة وكذا على قول ابن حمزة من اشراط الرجعية في جواز رجوعها بغير في المسئلة حتى
 اخر وهو انها لو رجعت في البعض فكذلك الرجوع ويثبت عليه محنة رجوعه لم اقف فيه على شيء يعتد به وفيه وجه كونهما محنة رجعية
 جواز الرجوع ويثبت عليه رجوعه الاول فلما اتفق عليه الامامان ان البذل لا يلزم من جملتها فكذلك لا يصح لها الرجوع في الجميع مع
 في البعض لان الحق لها فلما اسقط بعضها كالحال اسقط الجميع فان عدم الجميع في قوة الاسقاط ان لا يلزم من رجوعه في العوض الاخر بل
 جوازها واما الثاني فلا نرى برب على رجوعها وقد حصل في رواية ابي العباس ما ارشد اليها لان قال المختلعة ان رجعت في شيء من الصلح
 يقول لا رجعت في شيء من الصلح يقول لا رجعت في بضعك وهو مرجع في الاكتفاء بالبعض وترتب رجوعه عليه والثاني المانع فيها
 اما الاول فلان جوازها صريح في الطلاق رجعيها واما ما يصرح رجعيها ان الممثل على عوضها العوض باقي في الخلعة لا يفسد بين القليل والكثير
 ومن ثمة او جعل ابتداء ذلك العقد الباقي بل قلنا من كفى في البينة فالجميع يمكن ان يكون الطلاق رجعيها وبق العوض في مقابلة شئنا فانه
 في محنة ابن بزيع ما ارشد اليه لان قال وان شئت ان يرد لها ما اخذ منها ويكون امره ان فعلت في العدة في البذل لصاحبها وظاهرها ان

رد الجميع لان ما من يمنع العموم فلا يثبت الحكم بالبعض وثالثها جواز الرجوع عما دونها اما الاول فلما نقى من ان البديل من جهتها جائز
 فيخرج في الرجوع اما الثاني فلان بقاء شيء من العوض مانع من رجوعه وهو حاصل هنا واضعها الاخر لما يظهر من تلازم الامر به حيث
 لا يكون المانع من قبله وهو هنا ليس كذلك فلان هذا الوضع لزوم الامر به بان يرجع في اكثر المبدل ويبقى منه شيئا لا يغير التمتع من الرجوع
 ويصون ولا وسيلة اسقاطه بخلاف ما تقدم ما لو سطر لا يخلو من قوع **قوله** ولو جاز العا وشروط الرجعة لم ينعكس وكذا لو طلق بعوض لان ذلك
 شرط من ان المنقضى العقد والمشرع وان من حكم الخلع والطلاق بعض ان كان بائنا فاشراط الرجعة فيه من ان لو طلق بعوض في الاصل
 اشراطه سائعا فيبطل ويترتب عليه بطلان الخلع واما الطلاق فينبغي ان يكون رجعيا ان خلى من موجبات البينونة والا فانه يبطل انما
 وكذا لو اتبع الخلع بالطلاق فغالب في ذلك بعضا فاشطه بطل الشرط وحكم بالبينونة بمثل لم يمتدح في عدم الصحة ووقع الطلاق
 رجعيا كما اشارنا اليه **قوله** المختلعة لا يلحقها طلاق بعد الخلع في عدم صحة طلاق المختلعة على اصولنا واضح لان شرطه ان يقع بالرجوع وهو
 بعد الخلع وانما تنسوا جعله طلاقا لم ينعكس في البذل فرجع في الخلع والطلاق فلا شبهة في جواز طلاقها كما انما صارت في الرجوع
 ومنه بالاصل الحكم عن خلاف بعض العامة حيث جاز طلاق المختلعة ما رأت في العدة وما فقنا اكثرهم على ما ذكرناه وكما لا يصح طلاقها فكذلك
 الظاهر لا لا بد منها لاشراك الجميع في المنقضى وهو خراجها عن الزوجية وهذه الاحكام معلقة عليها **قوله** اذا قلت طلقين فكذلكها لفت
 فطلقتهما اذا قلت له طلقين فلا تألف او على الف فلا يخلو اما ان يزيد الثلث على الفلا، بمعنى ان ياتي بصيغة الطلاق ثلث مرات ثم يخرج
 ان تخلها رجعة او يرد بها المرسلة وهي ان يقول انت طالق ثلثا او يرد فيها الثلث فيخل بغير رجعة فان اذارت احد الغنيتين الاخرين
 لم يرجع ان لا يقع الثلث الوفا، شرها ولا المرسلة كما سلف فيكون طلبا لباطل شرعا لا يضره الى الواحدة لان المقصد غيرها وربما احتل بعضهم
 للبذل على الجميع فيكون له الف وهو ضعيف جدا لكن ان قلنا بوقوع واحدة منها فهل يتحقق عليها شيئا الاظهر لعدم لانه لم يحصل بالمطلب فلا
 يتحقق ما بذلت واختلف كلام الشيخ في المسئلة في موضعين منها انه لا يتحقق بالواحدة شيئا وفي موضعين اخرين انما يتحقق الثلث وان اذارت
 الثلث التي تخلها وجعتان عندنا ورجب بذلك فقد قال المصنف يجمع وتبعه العلامة في كسبه وفيه اشكال من حيث ان وقوع الكل ثلث على هذا
 الوجه مستدعي تاخر الطلقة الاخرى عن استعدائهما فيخل الاول بينهما ويخل الرجعتين وذلك من ان لعقد الخلع كما سلف وان البذل
 في مقابل الطلقات الثلث ورجوعه في كل واحدة يتوقف على رجوعها قبله في البذل فان لم يحصل لم يجمع الطلقات لكونها بائنة لكونها يتوقف
 على رجوعها ثم رجوعه ليعيد الطلاق الموقوف وان حصل لم يتحقق استحقاقه الا ان لا رجوع على البذل برفع استحقاقه له فلا تكلله الا لفتي
 الشائنة ولو قيل بان البذل في مقابلته الشائنة خاصة ليس من توقفه على رجوعها لم يحصل الفورية بين طلبها ورجوعها اصلها وقد اختلفوا في الجواب
 عن هذه الاشكالين فذهب من اعتبر الفورية في الطلاق الاول خاصة وجعل الباقي من ثمة المقصد واعتبر رجوعها في البذل بين الطلقات لتوقفه
 ما طلبته عليه والزم توقفه لانه لا يخلو على الشائنة لان لها حصولا طلبته فاستحقاقها بذل لانه فيكون الاوليات شرطا في استحقاق البذل على الشائنة
 لاخر من المطلب ومنهم من جعل شرطها ذلك ان قالها وتوكل في الرجوع عنها في البذل لاستلزام وقوع الثلث على الوجه فخل الرجوع فان ازلت
 عليه العرض فقد اذنت لفتي فخل ما يتوقف عليها جميعها فان اطلق واحدة جاز له الرجوع منها في البذل ليس ببعية ثم يرجع ويطلق ثم يرجع هو طلق
 ثم يرجع هو طلق وكل واحد من هذه الجوابين فاسدا لما الاول فلان رجوعها يمنع من ملكه للعرض للعرض في مقابلته المطلقة المرجوع في موضعها
 فلا يمكن للجميع بين كون الاول بديلا في مقابلته الثلث ثم يتوكل في مقابلته الاخرى لان شئ منها في مقابلته الاخرى لان شئ منها في مقابلته الاخرى خاصة
 بل يقتضي كونه الاولين رجعتين فلا يفتقر الرجوع في العرض وانما في مقتضى لفظها كونه العرض في مقابلته الجوهري لا الشائنة خاصة والاشكال
 فلان صحيح لفظها انما هو بديل الاول في مقابلته طلاقها اما فعل ما يتوقف عليه من رجوعها فلا يلزم من عدم صحة طلاقها بطل رجعتها اذ انما
 في الرجعة لجران بوقوع الطلاق فهو يتوقف على رجوعها نفسها في العرض وانما في الجواب الثاني في الاول من السابق من جعل البذل في مقابلته للجميع وسقوط
 قابلا لرجوعه فيكون هذا الجواب عنهما ان يقول ان البذل وقع في مقابلته الجميع من حيث هو مجموع لا في مقابلته كل واحد انك على وجه
 التوزيع ولا في مقابلته الشائنة خاصة وحينئذ فلا يتحقق استحقاقه العرض لا لقيام الطلقات فالاوليات بقعات رجعتين محضات فلا فله الرجوع منها
 من غير ان يتخلل رجوعها في العرض فانما ثلث استحققت استحقاق العرض بهما لا في مقابلته عرضي وكونها تألفا لا لرياست رجعتين لعدم بطل
 عرض في مقابلته من حيث انها مقر وان بل من حيث انها جاز من المقرون وذلك لا يقتضي استحقاق شئ في مقابلته فان لا يقع الاشكال في الثلث
 واما الاول فيرتفع بغير رجعة الطلاق الاول لاستعدائهما واتباعه بالباقي من تخلل الرجعتين على الفور ولا رجوع في ذلك مطلوب واحد عند

[illegible]

علمت الحال لا يشك في الاطلاق في مقابلة تلك الواحدة ويكون عرضها تحقيق الحجة الكبرى ويقع بعونها طلقاً ثلثاً كمالاً الثلث وان لم يعلم ثلثاً
 لأنها لا تبدل الاطلاق في مقابلة الثلث فوجب ان يولد وهذا اختيار الشيخ في الميسر وثالثها انه يستحق الاطلاق لأنه حصل بثلث التلقية فقط
 الثلث وهو الحجة الكبرى فكذلك ثلثاً بالثلاث طلقاً ورابعها انه لا يستحق شيئاً طلقاً لأنه انما التمس الثلث بالالف ولم يحصل قبل
 لا يمكنه فلا يمكنه ايضاً بعد طلبها والتوزيع قد عرفت منعها وانقضاء الجملة ذلك ممنوع وكذا سماع العلم بالحال في صدق الواحدة ممنوع
 ايضاً نعم لو فرض صدقها ذلك فلا إشكال في لزوم الف في مقابلة الواحدة الا ان ذلك خارج عن موضع وهذا الاجز هو الاقوى الا مع فرض
 صدقها تكبير الثلث ولو سالت الثلث على هذا الوجه وهو تملك لثنتين فطلقها واحدة فله ثلث الف على الاول وكذا على الثاني مع
 جعلها مع غيرها نصف ثلثين يعادل الف على التطبيقين ولا شيء له على الرابع والثالث منقش هنا وان طلقها فطلاقاً فيقول على الاول يستحق
 ثلث الف وعلى الثاني كذلك مع جعلها تمام الف على غيرها وعلى الثالث يستحق بها الف مطلقاً وعلى الرابع لا يستحق شيئاً وهو الاقوى واعلم
 ان موضع النزاع ما اذا طلقها في صورتين بنيت ان المطلقة او الطلقتين في مقابلة الف الف وصرح بذلك ان لم ينو شيئاً اما لو نوى ايضاً اقل
 منها فلا إشكال في عدم استحقاق تمام الف الا على الاحتمال الذي ياتي في المسئلة الثالثة **قوله** ولو كانت طلقاً واحدة بالفتح
 ان قال طلقاً واحدة فطلقها ثلثاً فلا يحل ان يرفعها او لا او يتخلل برجعيتين في الاول يستحق الف مطلقاً بنا، على محذو واحدة بقوله
 انت طالق وانما قوله ثلثاً فذلك انه لم يطلق الا واحدة ففي ما التمس ولم يفرق الاصحاح هنا بين الجاهل بحكم الثلث على هذا الوجه وانه
 لم يقع الا واحدة بين العالم ولو قيل بالعرف وتخصيص الحكم المذكور بما لم يكن رجوعاً بقول الكلام في الجاهل الذي يجوز وقوع الثلث في
 صدق الاول في مقابلة الاول فكذلك وان قصد في مقابلة غيرها او مقابلة الجميع نوعه عدم لزوم الف لأنه لم ينعقد تملكها في مقابلة
 الطلاق الصحيح بل يعلق تملكها على اسم يتيقن له كما لو طلقها ثلثاً ولا يصدقها في مقابلة غير الاولى وان طلقها ثلثاً لا، فصدقنا نفع الاول
 خاصة ثم ان قصد كون الف في مقابلة استحقاقها وايضا لباقي وان قصد كونها في مقابلة الثانية او الثالثة وقعت الاولى رجعية لطلوها
 من العوض فلم يستحق شيئاً من الف لجعلها في مقابلة عرض باطل وعند من صح وقوع الجميع يكون السابقة على الذي يفرى العوض في مقابلتها رجعية
 والمقابل للعرض ياشتهر فان كانت الثانية فثالثاً لانه لا من حيث عدم الرجوع بل لان الطلاق بالباين وان نراه في مقابلة الثانية فالاوليان جعلاً
 والثالثة باقية منهم من واقعاً على عدم استحقاق الف في مقابلة الاولى بنا، ان الملع لا يقع بالرجعية وانه قد كونه في مقابلة
 قال الشيخ في الميسر وثالث الاول ثلث الف بنا، على ان التوزيع على ما نراه وبطلان الثانية واستشكل المصنف ذلك من حيث ان فرق
 اوقع ما التمس وهو المطلقة الصحيحة فينبغي ان يستحق كالقول بعك هذه العبيد الثلاثة بالث فقال بطلت واحدة معنيها بالالف فانه
 لا يقع قولاً واحداً وبنيته ان لم يكن معاوضة محضه لكنه لما قصد كون الف في مقابلة الجميع فقد نوى فعل الاول ثلث الف فلا يستحق
 الجميع لان هذا الاستدعاء يشبه الجملة كابدناه سابقاً مع ذلك الجاهل هو معناه فعل العالم بنية التبرع او بنية الاطلاق لا يستحق
 الجميع فكذلك هنا نعم هذا يتم ان لم ينو شيئاً فانه حينئذ يكون قد فعل ما التمس منسحباً ما دللته ويجعل جوبه بقوله انت طالق ولا
 مطابقاً لملكها اذ ما مع نية جعله في مقابلة الكل فلا وفي المسئلة رجعية بل استحقاق المصنف وهو عدم استحقاقه شيئاً لعدم مطابقة
 الجواب للسؤال فان دللها الف في مقابلة طلقه رجعية لجعلها في مقابلة ثلث كلفها طلقاً واحدة بالث فقال انت طالق نجساً
 وشبه ما لو كان انت طالق بالث فقبلت نجساً والوجه هنا اختياره الشيخ لانه زاجر ولا نادر على ايقاعه بغير عوض فاقول في تقدير
 على ايقاعه ببعض العوض المبدل واعلم ان الحكم بتوزيع الف وشيئ ثلثها في مقابلة الاولى لا ينافي في عدم الحكم في المسائل السابقة للث
 بين الامرين فان التوزيع الذي استضعفناه فيما لو لم يبعثها التمس فانه لا يوافق عرضها بخلاف ما هنا فانه قد دلل بملكها وان نوى
 به عرضها اقل مما بذلت فذلك جعلنا له اقل بمقتضى التوزيع على مقصده لان ذلك ينافي التبرع بالزائد عن الثلث وليس كل ما فعل
 ما التمس يستحق عليه ما دللته فانه لو نوى التبرع بالطلاق المتبرع بغير عوض لاعلى وجه الجواب المطابق لم يستحق شيئاً فكذلك بالسبب الى
 بعض العوض **قوله** اذا قال بوجها طلقها انت بري من صلاتها طلق **قوله** ابو الزوجة خلتاها بعض الاجنه فان اختلج بها بعضه
 جاء فيه الخلاف السابق في المتبرع في المتبرع ولا فرق بين ان يكون صغيرة او كبيرة وان اختلج بهاها وصرح بالاستقلال فهو كالاختلج
 بما الى الغضوب والطلاق به وان اختلجها بالصلح او قال طلقها وانت بري من صلاتها فطلقها طلقاً رجعية ولم يبرأ من صلاتها وان
 وقع خلها بطلان لم يتبع والطلاق لا يقع رجعية ايضاً لأنها لا يملك ان كانت رشيقة لم يملك ابوها التعرض في لها بغير دناء وان كان ولي

عليها بصبراً وسقماً وعجزاً لم ينع أيضاً لأنه إنما ملك العتق فيها لها فيه عبودية وعقد ولا يملكها في هذا كما لو كان لها من فاسقها كما لا يبرأ
الزوج من الصلح فلا ضمان على غيرها لأنها لم ينعن على نفسه شيئاً ويقع الطلاق رجعياً لأنه لا يسلم له العوض ولا فرق في ذلك بين براءة
من جميع صلحها أو من بعضها وإن جازنا العفو عن بعضها لأن العفو أمراً غير جعليه عن صلح الطلاق وأيضاً فإن العفو عن البعض شرط ط
بغيره بعد الطلاق كما يشعر به الآية والبراءة هنا يكون بنفس الطلاق فلا يقع **قوله** إذا وكلت في صلحها مطلقاً إذا وكل في الخلع مطلقاً
فإن بذل ووقع الطلاق رجعياً ولا ينعن الوكيل ولو خلعهما وکیل الزوج بأقل من مهر المثل بطل البعض البذل ولو بطل البذل لا يقع
لأنه فعل غير ما ذر في نفسه عقد الخلع ما يجوز الوكيل أن ينفذ من طهر كل واحد من الزوج والزوجة كما يجوز التوكيل في البيع والنكاح وغيرهما لا ينعن
الشأن لا يتعلق بأيقاعه من الزوجين مباشرة ثم أما أن يفيد الوكيل قدراً أو يخلو فإن قدراً انقصر التوكيل عليه ولو زاد وكيل الزوج فقد زاد
كلما انقصر وكلما عظم وإن أطلق التوكيل فعل وكيل الزوج إن خالجهما المثل أو أكثر ويعتبه كونه نقداً بنقد أو بملك فإن فاقهما في القدر ^{فقد}
أدفعه من أجل أن يفي القدر بطل البذل وتبطل الخلع والطلاق وعلى وكيل الزوج أن خالجهما ببراءة أو ناقص منه فقد انقضى البذل فإن ناقصه لم يجز
مطلقاً فقد زاد جاز إلا أن يحقق عرفها بالخال وإن خالف فخلعهما بزيادة عن مهر المثل بطل وتبطل الخلع أما لم تبطل الزوج بالطلاق أو كان طلاقاً بغير
البيع ووقع رجعياً والفرق بين الطلاق الواقع من الزوج مع مخالفة وكيل الزوج من وكيل الزوج مع مخالفة حيث صح الأول رجعياً والثاني
الثاني أن الطلاق من الزوج وقع من مالك الطلاق ولم ينعن بعض غيره فإن صح العوض كان بائناً لا من جمعي هذا الوجه خلاف
طلاق وكيل الزوج حيث خالف ما فيه أنه ادول عليه الاطلاق شرعاً لأنه حينئذ طلاق غيره وإن فيه لا ينعن الوكيل عقوداً إلا أن
نأخذ خلافه وقع بغير الإذن فكان باطلاً وأعلم أن قول المصنف فيما لو بطل وكيلها زيادة عن مهر المثل بطل البذل ورفع الطلاق فهو
عوض سمي على أن يقع بالطلاق أو زاد بالخلع ما يثبت الطلاق بعوض لما تقدم من جواز المانع الخلع عليه أيضاً ولا نلوك أن قد انقصر على الخلع
بأنه لا ينعن البذل أو زاد بالخلع ما يثبت الطلاق بعوض لما تقدم من جواز المانع الخلع عليه أيضاً ولا نلوك أن قد انقصر على الخلع
في الطلاق فخلها من الوكيل بغير إذن طلاقاً بعوض فإنه لا ينعن من نساد العوض نساد الطلاق على أصح القولين وربما قيل هنا نفساً والطلاق
أيضاً بناء على أن العوض لم يسلم له وإنما فقدته بالعوض لا جراً وإنما قوله في مخالفة وكيل الزوج بأقل من مهر المثل يصلح بطل الخلع
ولو لم يكن يقع بضارته فيه حيلة وأضيق بالملوك **قوله** إذا اتفقوا في العقد واختلعا إذا اتفقا على وقوع الطلاق لعرض
مبدول من جانبها ولكن اختلفا في جنس مع اتفاقهما في قدره وإنما اتفقا على جنس مخصوص وتلفظا به وإنما وقع الاختلاف في
عيناها منه فقلت هو ما نذر درهم فقال بل ما نذر دينار مثلاً فقد قال المصنف فيله الشيخ والأكثر أن القول قول المرأة لأنها سكوتها لما دعيه
والأصل عدم استحقاته إياه وهو مدعى فغلبه البينة وعليها البين فيخالف بينهما جامع بين نفقها مدعيه وأبانت ما يدعيه فثبت مدعاه
وليس له أخذ ما يدعيه لأنه بعد استحقاقه إياه نعم لو أذنه على جهة المتابعة **قوله** جاز له وشكل هذا القول من رأس لأن كلا منهما مدعى
مدعى عليه والآخر نكاحاً مدعى عليه وهذه قاعدة الخائف في نظره من عرض البيع والإجازة ونحوها وإنما يجزى مقدم قول أحداهما أو اتفق
قولها على قدر ما دعي الآخر الزيادة عليه وأنكرها الآخر ليكون شكراً بكل وجه ويدعيها مدعى على خلاف صيغة النزاع لأن دعوى المدعي
لا جامع مدعى الفضل ولا نكاح من كل منهما لما يدعيه الآخر تحقيقاً لطلبه بتبطلها بما يحتاج إياها ويستقطب ما يدعيه بالبيع والافتتاح وثبت من
المثل إلا أن يزيد عليه المدعي الزوج كان حسناً ولا يجرها بطلان الخلع اتفاقاً فعلى مدعيه أن يبرجح اختلافها إلى ما يثبت من العرض ويثبت
أن يثبت مع خالفها مهر المثل مطلقاً النساقط الدعوى بالخالف خصوصاً إذا كان الزوج منه مغايراً لما يدعيه الزوج حق لا يدخل
في من دعواه ولو انعكس الفرض بأن اتفقا على الجنس واختلفا في قدره كما لو قلنا ما يثبت ألف درهم فقلت بل ما نذر درهم فقد
قوله هنا قطعاً لأن المائنة قد سقطت على براءة وإنما يحتلكان في الزيادة وهو منكرة فقدم قولها في نفية **قوله** إذا اتفقا على نكاح
العقد دون ذكر الجنس المراد أنهما اتفقا على نكاح العقد وعلى عدم ذكر الجنس لفظاً على أنهما أرادوا جنساً معيناً اتفقا إذا دعيه عليه
لكن الأدب اختلف في ذلك الجنس الذي أراد به حالة العقد بأن قالت له طلقني بمائة نفلهاها ثم قال أو فابها دينار فقلت بل
ما نذر درهم فقد قال المصنف بجاعة القول قولها أيضاً لأن العقد صحيح في نفسه حيث اتفقا على إرادة جنس معين والإرادة كما ينبغي صحة
ولم ينفذها جاز فيرجع الاختلاف في إرادة إلى الاختلاف في الجنس المعين يرجع إليها كذا لما سبق وإن كان الاختلاف في إرادتهما
ولا يطلع عليها إلا من قبلها ويشكل الأول بما ذكر في الأول أنه الاختلاف في الجنس لا ينعن مقدم قولها بل الخالف وإن كان الاختلاف يرجع

التي فيها ما اتفقا عليه من الإرادة لا إلى إرادتها وحدها فان المعيار إرادتهما معاً لا يكفي إرادتها وحدها وإرادته كل منهما لا يطلع عليها إلا
 قبله فلو قيل بالتخالف هنا ان كلا منهما شك لما يدعيه الآخر كان وجهاً وقال الشيخ في المبسوط يبطل الخلع هنا من ساقطة على عقد يجرى لها
 انه السابق والفرق غير واضح وليس لبطان على قوله معللاً بعدم ذكر الجنس لفظاً لا مندرج في المبسوط لعدم اشراف ذكره لفظاً بل يكفي اتفاقاً على
 إرادته فقال فيه إذا ذكرت القدر ووجه الجنس والنقد فقالت خالفتي قالت خالعتك بالتفان اتفاقاً على الإرادة وإيهما أراد
 الدارهم والدنا يترجم الفهم غالب فقد الغالب بقى ان وجه البطان في هذه المسئلة من جهة أخرى ولعل صيرورة البذل مجموعاً لرض
 يقتضي العنا ولكن فيه ان الجعولية المانعة هو انما معة حالة العقد وهما متفقان على مدعها وإيهما حصلت الجعالة بقينا نعلمها في المرد كما
 لو حصلت مع شازعها فيها عينا باللفظ فانه لا يقتضي البطان عنده ولو اتفقا على أنها لم يريد حبس من الاجناس حاله العقد يبطل الخلع
 عندنا اتفاقاً ولو كان اتفاقاً في أصل الإرادة مع اتفاقاً على عدم ذكر الجنس فقال أحدهما أو دنا حبساً عينا وقال الآخر أنا لم نرد بل اللقنا
 جميع النزاع إلى معنى الصحة والفساد يقتضي القاعدة المشهورة بتقديم دعوى الصحة مع بيمين واختار في آخره بتقديم قول الملة هنا سواء
 كانت دعواها الإرادة أم مدعها وهو يتم مع محلها المعين ما عملها الاطلاق فشكك لهما في البطان البذل وان كان أصل عدم
 التعيين ساقطاً لغيرها **حكم** ولو لم تكن لك على الف في دستك في هذه المسئلة بيان اختلافها فيما عليه العرض والتخالف فيها يقع في موضع
 الاول لوقال خالعتك بكثرة فممنه في دستك فقالت بل الف في دستك فندى فقد قال المصنف وتيد الشيخ في المبسوط انه القول قولها مع
 بينهما ان لم يكن له بيمينه لاصل البراءة ونهتاس العرض وان مرجع الدعوى إلى ان يدعي شغل فممنه بيمينه بكونه الطلاق بائناً وهي تنكر
 الاول فيقول قولها فيه وسقط منها العرض بيمينها ولا يرد دعواها بل يتوقف على غير ذلك لان الزوج لا يدعي عليه وتبين منه
 يجوز ودعواها الاستلزام لآخرها لبيوتة على التقديرين وعلى هذا القول لخل المتأخرين وقال ابن البراج بل القول قوله وعليها البينة لان
 الاصل في مال الخلع ان يكون في ذمة الزوجة والطلاق مطلقاً غير مخصص بخين والتحقيق ان نقول دعواها وتوجع الخالعة منها على الف
 في ذمة زيدا فانها العتبه بها ومعنى أنها العتبه بالف ثبتت له في ذمة زيدا ابتداءً من ان يكون لها عند ذيل الف فان ارادت المعنى
 الاول فلا يخجل ما ان دعواها الزوج على ان لها في ذمة زيدا الف او لا على تقدير عدم موافقة ان يكون زيدا مع الخالعة الف او لا فان كان الزوج
 معلوماً فتألفها على ثبوت الف في ذمة زيدا وزيدا ورين سراجاً بنى جابراً فلهما على ان العقد على بن في ذمة الغير هل يجوز أم لا ولا خلاف هنا
 قد يؤيد بجوابه لكن لم يثبت عليه في الفقه وشرائطها وجازة في البيع محل نظرها ما هنا لا يبعد الجواز للتوسع في هذا العقد بما لا يتصور سبب في
 العارضات المحض وان جازاً ذلك فالقول قولها اتفاقاً على منع جميع على التقديرين وهو مع ذلك يدعي شغل فممنه بالعرض ويجوز الخلع
 اعمنه والاصل براءة ذمتها منها وان لم يجر ذلك او لم يكن زيدا سراجاً بالحق ولم يجر الزوج بشئها في دستك فالنزاع يرجع إلى جهة الخلع ونسأ
 لان دعواها لا يقتضي براءة حيث لم يسلم فيه العرض وهو يدعي صحة ومقتضى لفظة المستمرة بتقديم قوله وان ارادت بكونها في ذمة زيدا
 المعنى الثاني وهو أنها خالعتك بعوضاً لا يثبت في ذمتها بل في ذمة زيدا ابتداءً فان كان ذلك مع دعواها الوكالة عنه في الخلع ووافق في ذلك على
 الخلع الاجنبى المتبرع وان لم يرد ذلك لم يوافق فدعواها يرجع إلى فساد الخلع وهو يدعي صحة فممنه قوله قد ما وقد ظهر من ذلك ان تقديم قولها
 في هذه الصورة مطلقاً يوجب الظاهر ان موضع المسئلة ما اذا وقع الخلع بدعيها في ذمة زيدا ليسقو رياء الصحة على التقديرين وربما تعارض
 على هذا التقدير بالاصل والظاهر ان الاصل براءة ذمتها وعدم التزامها بالمال والظاهر ان مخالفة التزام العرض وعلى كل حال بهذه الصفة
 مفرقة في اتفاقها على وقوعه على وقوع العقد بيمينها لا بيمين وبين الاجنبى لان ذلك باق في الصيغة الثانية والثالثة ان دعواها خالعة
 بالف في ذمتها أيضاً فانكرت وقوع العقد معها مطلقاً قالت بل لا تخلفني فانه الاجنبى لا يترتب له الخلع لغيره وتحصيل البينة به يقول
 الزوج ولا يقول انه اقرب عقد انكرته المرأة رسد فممنه بيمينها فبلغوا وسموا لنكاح كالقول بعين بيمينها بيمينها بيمينها بيمينها بيمينها
 قوله بيمينه فان العين تبقى المقر وذلك لان الملة تتبين انكالات العقد عليه وهو البضع والبيع لا يتبين انكالات العقد عليه الا ترى ان
 البيع يفتق بتعدد العرض والبيوتة لا ترى فانه ان كان كذلك فانه بالخلع المحقق لانكالات اقرا بالانكالات فلا يرد ويطأه من
 البيع ان تقول بعينك بيمينه هذا بيمينها فممنه وانكرت ان تصدقه بيمينه يحكم بتيقن العبد وقراره فممنه بيمينكم المذكور وفيه الجث
 انما يتم اذا قلنا بان خلع الاجنبى المتبرع صحيح ليكونا مستفيين على وقوع العقد صحيحاً اما على ما ذهبنا عليه المصنف والشيخ بل الأكثر اشك في
 قولها لا يباح تدعى فساد الخلع وهو يدعي صحة فممنه قوله لا ان يقال ان مرجع اختلافها إلى وقوع المعاوضة معها وهي منكورة ذلك

فيقدم قولها الاصل عدم التزامها ذلك كالمواضع التي لا بد منها فالتكليف والوصف الذي لا بد منه في بعض من ذلك فانه لا يسع حق الغير ويقدم قوله في
 نفسه عنه ولا يخلو ذلك من نظر الاما بين المستلحقين من الفرق وعلى التقديرين يحكم عليه بالبينونة ويجوز دعواه لاخره فانه جاء بها الكلام في شئت
 العوض الثالث ان يدعى عليها عوض الخلع فتعترف بلزوم استيفائها ووقع العقد معها ولكن ادعت انه قد تمتع بها فذلك انما هو انما كانت
 قبلت الخلع على ان يزينه الف مائة في الصورتين مائة وتدين في الاولى استيفائها الى مائة غير ما فلا يقبل في حق الخالع وان صار فيها
 من اختلاف الناس في وفاة الدين فمؤله وضدها فلا يلزم انتقال مال بغير وصايتها وان اكره ذلك الغير الف مائة فاولى واما الثانية
 فادعوا وان لا كلام لا ينفقها في جميع ذلك مع عدم البينة اما معها فتثبت بقتضاها سواء رتب عليه صحة الخلع ام نساها **قوله** في المبالاة
 فيما ان تقول بان ذلك على كذا فان طالع المبالاة طلاق بعوض متب على كراهة لكون الزوجين صاحبه وصلها المبالاة ولها احكام
 بعضها واحكام يشترك مع الخلع فيها فنظر الخالع والمخالعة والعوض متب على كراهة لكون احكامها قد دل على اشتراكها بكون كل من الزوجين
 صاحبه وادعى سماعه عن ابي عبد الله ثم والى المهر في قول سالت عن المبالاة كيف هي قال يكون للمراة على زوجها شي من صداقها من غير ان يكون
 قد عطاها بعضه وبكره كل واحد منهما صاحبه فتقول المراة ما اخذت منك فهو لي وابق عليك ما هو لك وبارك فيقول لها الرجل فان انت
 رجعت ما تركت فانا احق بضعك ودل على كون اشراط المبالاة بقدر المهر ان قل بحجة ابي عبد الله عن ابي عبد الله في قول المبالاة تقول لزوجها
 لك ما عليك وان كنتي وبخلت من قبلها شيئا فبكرها الا ان يقول ان ارجعت في شيء فانا املك بضعك فلا يخل من وجها ان ياخذها الا المهر واما
 عدم ردها بما يجزها بل بشرط ايتلها بالاطلاق فهو المهر من لا يجب بل قال المهر وجا عدة اجماع فان تم فهو المهر والا فحق الاخبار ما يدل على
 انما لا تنفك عن الطلاق وحلها الشيخ على النسخة كما حل الاخبار الدالة على عدم انتقال الخلع اليه وليس بعيد ان المبالاة لا يستعملها
 العامة ولا يعتبرون فيها ما يعتبر اصحابنا بل يجعلونها من جنس كنيات الخلع او الطلاق فلا وجه لما ورد من احكامها على النسخة مع انه
 لا معارض لها فيقصد به من الاخبار واما العدة على ادعوى من الاجماع وحيث قلنا بانفقاده الى الطلاق جازان يقع بغير لفظ المبالاة
 ما يدل عليه كفا سخنا ونبتك وغيرها من اللفظ لا لفظا المعينة لذلك لان الطلاق المتعقب بها كافي في البينونة وهذه اللفظ
 مفيدة للفرقة بالعوض فكل ما صنف اليه بالاطلاق عن اللفظ الدال على ذلك **قوله** ولو انفسر على قوله ان طالع الخلع مدعوت فيها
 تقدم ان الطلاق بعوض من الخلع والمبالاة فيصح التعبير به عن كل واحد منهما ويتميز عن الاخر بالصدق فان كانت الكراهية
 فقال ان طالع بكذا فيقصد المبالاة اشترط في صحة شرط المبالاة وان كانت الكراهية منها وادخل الخلع هذا اللفظ لم يدر احكام
 الخلع ولا ان لا يثبت احد هاهنا بل زاد مجرد الطلاق بعوض في اعتبار امرعات حالهما في الكراهية منها واما ما يقتضيه الحال
 فيلحقه شرط ان لا يثبت مطلقا نظر في ظاهر كلامهم انفساره واعتبار امرعات الحال فيه وعندى فيه نظر وقد تقدم الكلام على خلافه في
 الخلع ولو ثبت صحة مطلقا حيث لا يقصد به احد هاهنا وجها لعدم الدلالة على جواز الطلاق مطلقا وعدم وجود ما ينافي ذلك في خصوص بيان
 ويشترط المبالاة والمبالاة وكذا بشرط في النسخة والصيغة بما في الاحكام ما ورد في الخلع **قوله** ويقع الطلاق مع العوض في هذا كله من الاحكام
 المشتركة بين الخلع والمبالاة وقد دل عليه في المبالاة مخصوصها وادعى زارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ثم قال المبالاة تطليقة بان
 تاحس فيها وجع وفي الاخبار السابقة ما يدل على جواز رجوعه متى رجعت وانه بشرط ذلك عليها وهو شرط يقضي العقد كما هو وما يترتب
 على جواز رجوعها من اشراط علامته واشراط رجوعه فلو لم يرد في الخلع ان هذا وفي هذه الاخبار التي يكونها
 سابقا في المبالاة ما يدل على جواز رجوعه في الطلاق متى رجعت في شيء من البذل وان لم يكن جميعه وقد تقدم ما فيه في الخلع والمبالاة
 مع اشتراكها في اصل الطلاق بعوض فاصل ان الفرق يحصل بينهما بثلاثة امور الاول تنوب الخلع على كراهة الزوجية والمبالاة على كراهة
 كل منهما لصاحبه وقد تقدم ما يدل عليه من الضوابط وعلى هذا فلو اشتمت الكراهية هاهنا يصح الطلاق بلفظ المبالاة وان اشتهر بالاطلاق
 لان الخلع لا يقع بالكنائيات ولو انعكس فكانت الكراهية منها ومعه من المبالاة بالخلع فظاهر الجواز لان المبالاة تقع بالكنائيات والخلع
 بكنائيات وافصح في لفظة المعنوية من المبالاة واتباعه بالاطلاق يعني ان في العوض في الخلع يصح زيادة ما وصل اليها من المهر وفي المبالاة
 بشرط كونها بقدر فاعود وهذه الخاصية مترتبة على الاولى لان الكراهية من الجانبين سببه عدم الزيادة في العوض كما ان اختصاص
 الكراهية بتاسيسه جاز الزيادة ويظهر من اجماعنا كالتصديقين وابن ابي عمير المنع من اخذ المثل في المبالاة بل يقتصر على
 منه وهو قوله في زيادة المبالاة فيخذ منها واما صارت المبالاة فيخذ منها واما صارت المبالاة فيخذ منها واما صارت المبالاة فيخذ منها

الخلق بها من خدائنا لا من الخلق فينبغي في الكلام وتكلم بالانجيلها والرواية قاصرة من فائدة الحكم بالقطع وبما وضعت بعضهم في بعض
 السابقة ومنها لا يخلو لوجهات يأخذ منها الامم فادون الثالث الفرقة في الجمع لا تنوقف على الطوائف في اصح القولين كما عرفت وفي المبارة
 تنوقف على التلطف بالطلاق اجماعا على ما ادعاه المصنف وهذا العلم في كتبهم مع ان المصنف سب القول بذلك في مختصره الى قولهم
 مؤلفنا لعدم تحقق الاجماع وهو من اخرهم هذا الكتاب وهو المناسب لتحقيق المصنف فانه لا يعتبر في الاجماع مثل هذه التهمة كما نبت عليه في البعض
 ونهى عن الاعتراض بذلك للشيخ في الهندية بعد ان ذكره ورايات تدل على عدم اشتراط اتباعها بالطلاق كرواية زرارة محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله سمع قال لمباراة بين من عرفت ببعثها طلاق قال ان اتباع اشتراط الطوائف لها قول جميع الصحابة المصليين من تقدمهم
 ومن تأخر وجل هذه الاخبار على الفتية في كلامه اذ ان خلاف ذلك لا ينسب القول الى المصليين من الصحابة الا انهم يطلقوا بالجمل فالاحكام التي
 فيها الاصل على المبارة لا تخلو من الشك والضعف في افادتها في سقم اما في الدلالة والسند وما ثبت فيه الاجماع منها فهو الجبر واللا
 فالنظر فيه يظهر ان الاطلاق اعطى النظر حتى في ذلك **كما في النظر** ما خروجه من الظاهر ان عودته الاصلية ان يقول الزوج لزوجته اخرج
 كلمة ام وحصل الظاهر لانه موضع التركيب والمرة مركوبان في زوج وكان طلاقا في الجاهلية في الابد اعني الشرح حكمها حكمه في عصرنا بل ذلك
 ولزم الكفاية بالعرف كما سياتي وحقيقة الشريعة تشبه الزوج وزوجته ولو مطلقا وجعته في العدة يظهر من سبأ او من عاقلة او
 صاهرة على ما سياتي من الخلافات خيرة الاصلية قبل الاجماع اية والذين يظاهرون من سبأهم وروى ولهم ظاهر في الاسلام او من سبأ
 من زوجته خيرة بنت سفيانة على اختلاف في اسمها وبنتها فانت رسول الله فاشتكت منه فانزل الله بقوله قد سمع الله قول الذين يجادلونك
 في ذرية الانبياء **قوله** وهو ان يقول انت على كذا ام في موضع الوفاة وموضع النفوس فيبيع الظاهر بقوله انت على كذا ام وفي معناها
 هذه وما شاكلها من الالفاظ الدالة على تمييزها من غيرها كذا لا يسميها وليتها وتكون في معنى على غيرها من الالفاظ الصلوات كمن ينفذ
 ولدى كذا لورثك الصلة فقال انت كذا ام كما لو قال انت طالق ولم يقل من وقد يوثق بيمينه وبينها الطوائف ان يجعل صيغة الظاهر محروقة
 على الصلة كونه محروقة على غيره حرمة ظهر ان عليه طلاقا فانه لا طلاق في جنبه دون غيره من كذا لا يشترط عدم الفرق وفي الخبر ما استشكل
 الوقوع مع حذف الصلة وجوبه بان كونه ويقع هذا الفاظ يقع الخلاف في وقوعها فيما مالى شبهها يظهر احدى الحريجات سبأ او رضاعا كما لم
 من الرضاع والاختصاص والتميز والاختصاص في وقت الاخر وفي وقتها من ذلك قولنا من احدها وهو الاخر الوقوع في الاختصاص الجع في
 في خبرهم الظاهر كلاما في خبر زرارة قال سالت ابا جعفر عن الظاهر فقال هو من كل ذي حرم ام او اخت او عمه او خاله ولا يكون الظاهر
 في يمين قلت كيف قال يقول الرجل لامرأته وهي ظاهرة في غير جماعت على حرام مثل ظهري او اخي وهو يبيد بذلك الظاهر وحسنه جميل
 وراج قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يقول لامرأته انت على كذا ام في وقتها او خالته قال هو الظاهر ويبدل على شأله المحرم من الرضاع ولم
 يحرم من الرضاع قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب صدق في عدم قطعهم **قوله** هو من كل ذي حرم ولا يشرك الجميع في التكرار وقول الزور ولا في حرم
 الرضاع كونه النسب ولذلك يستوي بينهما في جواز الخلع بها والثنان لا يقع بغير الام مطلقا هو قوله الشيخ في الخلاف وابن ادريس على انهما
 الاية وصحيفة سيف الشارح والصواب نعم قال قلت له الرجل يقول لامرأته انت على كذا ام في وقتها او خالته فقال ما ذكرنا من نعم الامهات ان
 هذا الام وقوله نعم انما ذكرنا من نعم الامهات من غير شجران الظاهر ولا يكون الا بالامهات متلازمة حصرا لمذكورات في الظاهر بالامهات ولا لا تصل
 التشبيه لان الرضاع مكتسب فالامهات في العدة ولذلك يتعلق به النفقة والميراث والامهات وحواجه ان تحفص الام بالذكور في
 الاية غير كما يدل على ثبوتها ونحوه بالاثبات الصحيح لا بالاثبات لعدم ذكر غير الامهات المحرم في رواية سيف لا يدل على تغيير الرضاع انما يجب
 بالخبر وانما السائل استفاد مقتضاه من ان ليس في السؤال ما يدل على منع حاجته وانما ما قيل من ان الظاهر بسبب التشبيه بالنسب لا ينسب
 لا ينسب النسب فلا يلزم من كونه التشبيه بالنسب في التحريم كونه التشبيه بالرضاع سيما فيه فلا راحة في قوله يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب عليه فغيره من من الجواهر العقلية مثلها وفي قوله نعم وفي ما خفيتم انهم غرضوا عن معنى الباء كما في قوله نعم ينظر من من طرفه في التفسير
 يحرم لاجل الرضاع او بسببه وكلاهما مفيد المطلوب لان التحريم في الظاهر بسبب الرضاع لان ذلك ثم اعرف اشياء الاول التشبيه بالجد للاب والام
 يحرم ان قلنا يخرج به جميع الجاهل سبأ وان قدرناه على الام في تقديره الجدة مطلقا وجان من ابناءها ومن ثم جرت به قوله نعم حيث علمكم انما
 والاصل في الاستعمال الحقيقة لان الجدات لا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين ولا يسمين
 عنها فيقال ليس في كلام ابي الامام في قوله نعم انما يسمونهم الا اللاتي ولدنهم وهي صفة للحر ولكن قد يدعى في هذه كونه ولدنهم ولو بواحدة

[illegible]

وان الاخرى صحيحة وان وقع بينهما وبين جزاء من المحارم غير الظاهر فقد قال الله انه لا يقع قطعا وهو يؤول منه بعدم الخلاف وقال في الخ
ان بعض علماء ناسا لا يوقعونه وقال آخرون بعدمه وكذا فكذا وكذا نقل الخلاف ابن ادريس وكان الاصح عدم الوقوع والتقريب ما تقدم
وان وقع بين الحائض والحائض لا يقع لفظ الظاهر في قوله اول بالوقوع هنا منه في السابق والاصح عدمه وكذا في باقي الصور يظهر
اول واعلم ان هذه الانقسام الاثني عشرية تركيب كل واحدة من تلك الصور الست السابقة ويتشعب منها صور كثيرة لا تحصى مع
كلها عليك ان لا تخط ما قررناه في الموضعين **قوله** ولو شبهها بحرية بالمصاهرة هي ما قبلها كان الزوجية هذا هو المشهور
بين الاصحاب بمسكنا باستصحاب في غير موضع النص والوفاء وقد دلت الآية على حكم تشبيهها بالظهار الام والروايات على الحاق الحرمان
من النسب والرضاع فيبقى الباقي على الاصل وذهب في الخ الى وقوعه اذا شبهها بالحرمان على التشبيه بالظهار الام والروايات على الحاق الحرمان
لحرمان النسب والرضاع في العلة ولا يخفى فيصير الدليل لان العلة المستتبعة لا تقتضي بعدية الحكم عنده نعم يمكن الاجماع لم يصحبه
ردا في السابقة عن ابائهم ومما قال هو من كل ذي محرم فيدخل الحرمان بالمصاهرة مؤيد في العموم ولا ينافيه قوله بعد ذلك
في الرواية اما اختار او عمة لوفاته لان مقدار الثلثة المثال للظهر للاجماع عند عدم الحصر في الحرمان في الثلثة والتشديد في الحرمان
المسبوق لا يفيدها الحصر فيه وفي هذا القول قوة اساس لا حرم من يدك كاختار لزوجته وبلت غير المدخول بها ما يحرم جها خاتمة فكلها
حكم الاجنبية في جميع الاحكام لان حرمانها من زول بغير اطلاق والاختار كما يحرم جميع نساء العالم على المنزح اربعاً ويجعل لكل واحدة من
ليست بحرة غير ذلك على بصيرة التحريم بغير واحدة من الاربع واولى بعدم الوقوع تشبهها بغير واحدة من الروايات لان حرمانها ليس من بدع
شعبا ولا جاعا مطلقا بل على وجه مخصوص كما لا يخفى **قوله** ولو قال قلته قبل واجتلى هذا الحكم على وفاء استصحابا بالحد في موضع النص
ولان الرجل ليس محل الاستماع ولا في معرض الاستماع وبغير ذلك على خلاف بعض العامة حيث حكم بوقوع الظهار بالتشبيه بحارم
الرجال واما قول المرأة ذلك فلا يفيده التحريم ولا يلزم به شيء اجماعا وانما الحكم يخص بالرجال كالمطلاق **قوله** ويشترط في وقوعه
حضور عدلين في الظاهر من كلام الاصحاب الاتفاق على اشتراط اسماع الشاهد من لصيغة الظهار كالمطلاق وهو في رواية جرح الحنيفة
عن ابن جعفر قال لا يكون ظهرا الا على طهر بعد جماع شبهة شاهدة سلمت واما اشتراط كونها عدلين فلا دليل عليه الا من عموم
العدلية في الشاهدين وفي ثبات الحكم هنا بطلان ذلك لا يخفى من الاستسكان وقد تقدم في المطلاق رواية بالاجرة انها بالاسلام كالمطلق
هنا **قوله** ولو جعله مبيها لم يقع المار بجعله مبيها جعله جزاء على فعل او ترك وقصد للزوج عتية او البعث على التعتد سواء تعلقت به او لا
كقولهم ان كلفت فلانا او تركت الصلوة فانك على كظركم وهو شاذك للشرط في الصورة ومفاد ترك في المعنويات المراد من الشرط مجزئ
التعليق وفي اليمين ما ذكرناه من الوجز والبعض والفارق بينهما القصد وانما لم يقع مع جعله مبيها للهن عن اليمين بغيره ولا بأس
بغيره كقوله لا يبرأ من اليمين وفي حصة حرمان السابقة قال لا يكون ظهرا في مبي **قوله** ولا يقع الا بخبر اهل علمه وانقصا
الشرخ اذا علم الظهار على شرط كان يقول ان دخلت الدار او فعلت كذا فانك على كظركم اي مراد به جرح التعليق بهذا يقع
الظهار وعند وجوب الشرط ام لا فيه قولان احدهما وهو الذي اخاره الله اخرا وجعله قول الأكثر وما سواه نادرا لعدم اصله بقا
الحل والشك في السبب لرواية القسم بين الزوجات انه قال للوضائع اني قلت لأمري انك على كظركم اي ان فعلت كذا وكذا فافق
لاشي عليك ولا تعد ولا شيء لانه نكرة في سياق نفى فيلزم منه نفى الكفارة اللازمة للظهار ونفى اللازم يدل على نفى المأمور و
معناه هم سلة ابن بكير عن جابر الحسن ومروى ابن فضال مرسل عن الصادق ع قال لا يكون الظهار الا على مثل موقع الطلاق والطلاق
لا يقع مطلقا بالشرط كما تقدم فكذا الظهار والقول بعقوبة مطلقا للشيخ والصدوق وابن حمزة واختاره الله في النافع والعلامة واكثر
المتأخرين لصحة جرحه لصلواتهم قال الظهار ظهرا ان فاعدها ان يقول انت على كظركم اي ثم يسكت فذلك الذي يكفر بقوله ان يواقع
فان قال انت على كظركم اي فعلت كذا فكذا فعلت وجب عليه الكفارة حين الحنث ويحتمل عبد الوحيد الجراح عنه قال الظهار على
ضربين احدهما الكفارة فيه قبل الواقعة الاخر بعد الذي يكفر قبل الشروع في فعل الذي يقول انت على كظركم اي ولا يقول ان فعلت قبل
كذا وكذا والذي يكفر بعده المواقعة هو الذي يقول انت على كظركم اي فحينئذ لا يفرق بينك ولعمري الآية الدالة على وقوع الظهار المشارة للوضائع
الزناح ولعمري قوله المؤمنين عند شرطهم ولما قصته الحكم فلان المرأة قد تخالف الزوج في بعض ما صده ففعل ما يكرهه وتمنع عما يكرهه
ويكره الرجل ظاهرا من حيث يرجو موافقتها فيحتاج الى تعليق ما يكرهه وترك ما يكرهه فاما ان يمنع ويفعل فيحصل عندهم ام تحالف فيكون

ذلك جزءا من حيثها والعرض جاز قبلها وهذا القول هو الأقوى والجواب من جهة المانع صنف طريق روايته وبعد صاعن الدلائل فان
 القسم من جهة مشترك بين الشقة والضعيف الآخر فان مرسلاتان وفي طريقهما ابن فضال وابن بكير وحالهما معلوم مع انه لم يذكر في
 الخبر الاول ان الشرط المعلق عليه في كون الحكم بعدم الكفارة لذلك والاخر لا يدل على موضع النزاع والظاهر انه يريد موقع الطلاق
 عن الشرط واعلم ان الخبر الذي اعتبر المصنف وجعله موضع الخلاف يخرج به تعليقه على الشرط وهو ما يجوز وقوعه عند التعليل وعدمه
 الصفة وهو الامر الذي لا بد من وقوعه عادة من غير احتمال تقدم ولا تاخر كطلوع الشمس ونقضاء الصلوات والجمعة وشغل التعليل
 بمثلين مختصين بالصفة ومقتضاها ان الخلاف واقع في تعليقه بكل منهما وجها مشتركا في المقضي وهو التعليل وبما قيل ان الخلاف يخص
 بالشرط علما بمب لول الاحاديث فان مقتضاها الشرط فيبقى الصفة على اصل المنع والاخرى جواز التعليل بالامر من وبها قيل بان الحكم بوقوعه
 على الشرط يستلزم وقوعه معلقا على الصفة بطريقا وان كان الصفة لازم الوقوع فخلات الشرط فان ذلك لا يقع فيكون ارادة اتيان الظاهر في الارل
 اقوى من ان التعليل بالصفة اقوى لان الشرط يمكن وقوعه في الحال والتعليل على زمان يستحيل وقوعه في زمان ايقاعه وانما يحتم وقوعه في
 الزمان المستقبل فالمكلف لم يرد ارادة الظاهر في زمان ايقاعه بل يقتضي تعليقه على الصفة بخلاف الشرط فان المقصود منه وقوع الشرط عند
 حصول الشرط وهو ممكن الحصول في الحال والحق ان مثل هذا لا يصح باختلاف الحكم مع اشتراكها في اصل التعليل وعموم **قوله** ولو تيقنه
 بمدة كان بظاهرها شرعا او سنة في اذ وفئت الظاهر فقال انت على كثره اى بوجها او شرعا او سنة او شرعا في صفة اقول اجمدها انه
 صحيح لعموم الآية ولما منكره القول ورد في الظاهر والمطلق ايضا فالمراد من سلمه من معنى العباد ان كان قد ظهر من امره حتى يبلغ
 من رمضان ثم وطئها في المدة فامر النبي من غير رغبة وانما في المنع لان لم يرد التعليل بالامر من وبها قيل بان الحكم بوقوعه على التناهي
 لتعريفه سعيه الامر عن الكفاية في رجل طاهر من امره بوجها قال ليس عليه شيء وقال لها الفضيل فان زادت المدة من مدة التبرع بقدر
 المواقعة والاول لان الظاهر يزيله من التبرع بمدة ثلثة اشهر من حين التراجع وعدم الطلاق وهو يدل بالافتقار على ان مدته من يد من ذلك
 والا لا تنفي ان لا لازم الدال على استقامته المنزوم والى هذا التفصيل ذهب في الخلاف لا بأس به والرواية الصحيحة لا ينافيه وان كان القول بالجران
 مطلقا لا يوجب وقوعه في رجل طاهر من امره بوجها او شرعا او سنة او شرعا في صفة اقول اجمدها انه
 بالحكم بان تيقن المدة على تقدير المرافعة لا يوجب تخصيص العام لان المرافعة حكم من أحكام الظاهر وهي غير لازمة في زمان توافقه فيحتاج الى
 معرفة حكمه على هذا التقدير وجاز ان لا يعلمها بانها غير مبركة حكيم من أحكام الظاهر وهي غير لازمة في زمان توافقه فيحتاج الى معرفة
 حكمه على هذا التقدير وجاز ان لا يعلمها بانها غير مبركة حكيم من أحكام الظاهر وهي غير لازمة في زمان توافقه فيحتاج الى معرفة
 بزيادة عنها فانما حضرت كان حكمه بحريم العود الى ان يكف عن غيران يتوقف على المرافعة وان يفيدها فان ذلك في الخبر الصحيح ليس عليه
 شيء لا ينافي في ذلك لانما نقول ان الظاهر بوجده لا يوجب عليه شيئا وانما يجزئ الكفارة بالعدو قبل نقضاء المدة ولما كانت مدة اليوم او يقرب
 فانما صرح حتى يتوقف على شيء وهو طريق الجمع بينه وبين عموم الآية فمضى الرواية الواردة في محتم مع توفيقه من الرواية عن سلمه من معنى
 قال كنت امرأة قد اوتيت من جامع النساء ما لم يوت غيري فلما دخل رمضان طهرت من امره حتى يبلغ رمضان من فرائضه ان اصيب في التعلق
 شيئا فانما يقع في ذلك الملك يد ركن النهار وان لا اقلد على ان النزاع فتناسل في يد من هو الليل فانما تكفي في هذا شيء وثبت فلما اصبح فقلت
 على قومي فاجزيتهم فزيتهم فقلت لهم انطلقوا معي الى رسول الله فاجزوه بايديهم فقالوا واسد لا تفعل فقلت ان ينزل منها فرائض او يقول فيها رسول الله
 فقال لا يبقى عليها عارها ولكن ان ذهب انت وامنع ما بذلتك في حيث حتى اتيت النبي فاجزيتهم فقلت ان ينزل منها فرائض او يقول فيها رسول الله
 فقال انت بذلتك فقال نعمها فانادى فاحضر في حكم امره وجل فلما صار له قال عتق وقيمة فزيت صخرة رقت بيدي فقلت لا الذي
 بعثك بالحق ما اصبح لك عنها فانما فيهم شهر من شتا بعين فقال قلت يا رسول الله وهذا ما ينزلني صابرا الى الصوم قال نعم فقلت قال
 قلت والذي بعثك بالحق لقد بئنا ليلتنا وخيلنا لنعشاء قال اذهبي الى صاحب صدقة بني زيد فقل له فليدفعها اليك فان طمعتك وسقا
 من تمر ستين ثم استغن لسانك عليك على عيالك قال فرجعت الى قوم فقلت وجدت عندكم العتيق وسوا الواسي ووجدت عند رسول الله السعة
 والبركة وقد امرت بصديقكم فادفعوها اليه وفي رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه مكيلا فزيت خمسة عشر ماعا فقال اطعم ستين
 سكبنا وذلك لكل سكب من مائة انما اتيانا على الرواية مع طرقها لما ثبت عليه من القول ثم التكت **قوله** لو قال انت طالق كثر ما جرى وهذا
 الاول ان قال لا امره ان طالق كثر ما جرى فله احوال احدها ان ينوي شيئا فيوقع الطلاق لآنيته بلفظ الصريح ولا يصح الظاهر لان قوله كثر ما جرى لا يستلزم

والامر هنا كذا لثلاثة ظواهر فلا نزاع بمكانه يجب ذاته وانما تختلف لفقد شرط من شروطها وهو كونها اجنبية كما تختلف لفقد غيرهما من شروط
التي لا تبين لك الوقت وايضا فان شرط مكان حصول الشرط حال التعليق لا دليل عليه ومفهوم الشرط متعلق على التقديرين لغرض وعرفا
قوله ولو قلنا بغيري الطلاق لم يقع في بناء هذا الحكم على اصولنا المبنية لعدم وقوع الطلاق والظواهر بالكتابات واضحة وبغيره من موطأ
العامة حيث جردوا وقوع الطلاق بلفظ الظاهر مع النية حتى لو قال انت طالق كظن ابي ونفى مقبله كظن ابي الطلاق وقع عليه لان
ان كان الاول وجوبا **قوله** ويصح ظاهرا للحض والجواب ان قلنا بجري ماعدا الوطى مثل الملامسة والحض والجواب انه يقر لها بما يمكنها
به الجماع المتحقق باو حال المشقة او قد رها قضاها وصح مطلقا لانها في معنى الصحيح وان لم يكنهما الا بالجموع ونفى وقوع ظاهرها على
ان الظاهر اهل يخص بغيره بالوطى ويشمل جميع الاستثناءات وسياتي الكلام فيه فان حرمنا الجميع فيه صح ظاهرها ايضا لبقاء نائذ
الظواهر والامتناع عما لو لم يقع منها ظاهرا لعدم نائذ كلف هذا كلفه ان لم يشترط الدخول بالمعاشره والا
لم يقع منها مطلقا حيث لا يتحقق منها الدخول **قوله** وكذا يصح من الكافر وسنذكر الشيخ الثقات في اصح القولين وقوع الظاهر بفعله
يصح ان لا يكتفى فلا يتحقق في الكافر اثر الظاهر وعليه واجب يمنع عدم صحته مطلقا غائبة بقاها على شرط وهو قادر عليه بالاسلام
ككثافت المسلم بالصلوة المتوقفة على شرط الظاهر وهو غير مستل كمنه قادر على تحصيله واوراده الذي يقر على بغيره فله على الاسلام ذلك
بعبء وان الغالب بالعبادة المبدئية كما يتوجه على الكافر الاصل واجيب بانه لا يحل الذي الكافر على الاسلام ولا تخاطبه بالصوم ولكن
نقول لا يمكن من الوطى الاصل كما ان يترك اوسيلك طريق الحل الثاني وقوم من العبد وهو من صبه علماء فاجمع رضا وغيره
بعض العامة نظرا الى ان لان الظاهر ايجاب حتى بر الرتبة والعبد لا يمكنه اجيب بان وجوبها في الآية شرط بوجوبها وقد قال من
لم يجد نصيا م شريعتا متابعين من عزان فيما ساء والعبد غير واحد فيلزم الصوم **قوله** ويشترط ان يكون متكررا بالعقد
هذا عندنا موضع وثاق والاصل ان يصح على الظاهر على الارواح فقال والذي يظهر من ان واحده من غيرهن على اصل
وفالت فيه بعض العامة في هذا الاجنبية انما علقه بنكاحها كما صح كذا في الطلاق **قوله** وان يكون طاهرا لم يجامعها فيه
كان زوجها حاضرا في هذا الشرط ايضا موضع وثاق بين علمائنا وهو يخص بهم وسنذكره في موضع الصحيح الدالة عليه لصحة زيادة
عن ابي جعفر وقد سأل عن كيفية كان يقول الرجل لا امرته وهو طاهر في غير جماع انت على ما كثر ابي ورواية جرد من مذهبه قال لا يكون
الظاهر والاعلى ظهر بغير جماع بشهادة شاهدين مسلمين وقول ابي عبد الله لا يكون الظاهر الا على وقوع الطلاق **قوله** وفي شرط
الدخول في روي مختلف الاصح في اشرطه بالدخول بالمرأة وعدمه بالنسبة الى صحة الظاهر فذهب الفقيه والمفتي وابن ادریس
وجاءت الى عدم العموم الآية وذهب الشيخ والصدوق واكثر المتأخرين الى الاشرط الصحيح بحد من مسلم عن احدهما قال في غير ذلك
له لا يقع عليها الا بالمرأة ولا يجرى الفسخ في الحيا وان الصادق قال لا يكون ظاهرا ولا ابلا حتى يدخل بها وقد تقدم في رواية
جران لا يكون ظاهرا والاعلى ظهر بعد جماع وهذا هو الاصح لفقد المخاص على العام عند التعارض وقد قدم العام نظرا الى ان جنس الواحد
ليس بجمعة كما هو اصل المرتضى وابن ادریس وان عمم الكتاب لا يخص بغير الواحد وان علمنا به **قوله** وهذا يقع بالمتبع بها خلا
ولا يظهر الوقوع الثقل بالمتبع نذهب اكثر لعموم الآية فان المتبع بها روية والقول بعدم الوقوع لابن ادریس وجاءت نظرا
الى انتفاء لازم الظاهر فان منه المرافعة المرتبة على الاحلال بالواجب من الوطى والزنا ما جرد الامر من الفقة او الطلاق وهو يمنع منها
وانا وترهبة المدة مقام قياس وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وجوابه ان هذه الموازين مشروطة بوجوبها في حقها
ذلك فلا يلزم من انتفاء انتفاء الجميع الاكمام التي اجماعهم الاستماع لروية المرافعة وقد تقدم البحث في ذلك في بابها من الكلام
قوله وفي الموطوءة بالملك تردج اختلافها ايضا في وقوعه بالامانة الموطوءة بملك اليه ولو مدبرة او ام ولد فذهب
جماعة منهم الى ان تردج وجاءت من المتأخرين الى الوقوع وهو اصح القولين لدخولها في عموم والدين يظهر من منسأهم كذا في
في قوله نعم وامان نسأكم فخرت بذلك ام الموطوءة بالملك ومضمون صحيح بحد من مسلم عن احدهما قال وسألت عن الظاهر عن
المرأة والامانة فقال نعم وصنعة حفص الخجيري عن الصادق والكاظم في رجل كان له عشر جوار فظاهره من جميعها فقال عليه عشر كنات
ويؤخذ اصح بنحو الكاظم قال في الرجل يظهر من جاريته قال المرء والامانة فهذا سواء وقال المفيد المرتضى وابن ادریس
وجاءت من المتقدمين لا يقع لها القول في الجزا السابق لا يكون ظاهرا والا مثل وقوع الطلاق لان الظاهر كان في الجاهلية طلاقا كما سبق

فعلهم ذلك والاصل بقاء هذا الوجوب المرتب وجوبه منع ولا كنهنا على الوجوب مطلقا بل غاية ان يدل على ضعف التماس عليها وان كان مطلقا
فالمراد به المصنف بقوله التماس فني والقبلة من الامور الاضافية لا يتحقق بدون المتعاقبة فاما لم يحصل التماس لا يثبت الوجوب وذلك
هو المارد من الوجوب غير المستفاد من قبل بل من هذا عدم وجوبها لان الواجب هو الذي لا يجوز تركه لا الى بدل وهذه الكفارة
قبل المسيس يجوز تركها مطلقا في الغرض على عدم المسيس مطلقا او مع فعل ما يرفع الزجرية ويترتب على ذلك انه لو اخرجها قبل المسيس
لا يجوز لانها لم تجب ولا منية الوجوب بها غير مطابقة وهذا المعنى مجازي وقد ينزل عليه بقوله يعني يحرم الوطى حتى يكفر ثم شرط في جواز
الوطى بل طلاق الواجب على الشرط من حيث لا بد منه في صحة الشرط مستعمل كثيرا ومنه وجوب الوضوء للصلاة المندوبة ووجوب طهر
في الاذان بمعنى الشرطية فيها واما منية الوجوب بالكفارة في اطلاقها هذا المعنى لان كل شيء يحسبه ولو لم يقتصر منية الوجوب كما حققنا في ابواب
العبادات لعدم الدليل الناهي عليه فخلصنا من الاشكال **قول** ولو لم يثبت الكفارة لزمته كفارة ثالثة هذا هو المشهور بين
الاصحاب المتقدمين منهم وجوب المتأخرين واستند صحيحه الجواب السابقة عن الصادق ثم في اخرها قلت عليه كفارة غير الاولى قال نعم يعنى
انها ان اراد ان يسبها قال حتى يكفر بثلث فان فعل فعليه شيء قالى واما انه لا ثم ظالم قلت عليه كفارة غير الاولى قال نعم يعنى
انها انية وصحة في بصير قال قلت لابي عبد الله متى يجب الكفارة على الظاهر قال اذا اراد ان يواقع قال قلت ان واقع قبل ان يكفر قال
فقال عليه كفارة اخرى وعن الحسن الصفي عن الصادق قال قلت له رجل ظاهر من امرته فام ينف قال عليه الكفارة من قبل ان يتماسا
قلت فانها تاهامون بطلان فكيف قال يسبها منع قلت عليه شيء قال اساء فظلم قلت فبما ينشئ قال وصية ايضا قال ابن الجنيب **الظاهر**
اننا اقم على سائر زوجة بعد الظهار بالعقد الاول زمانا وان قد عاد لما قال ولم يجب له ان يطأ حتى يكفر فان وطئ لم يعاد الوطى
ثانيا حتى يكفر فان فعل وجب عليه لكل ووطئ كفارة الا ان يكون من لا يجد العوق ولا يقدر على الصيام وكفارة هي الاطعام فانها ان عا
وعلى ما كانت قبل الاطعام فالفقير لا يجب عليه كفارة لان امره شرط في العوق والصيام ان يكون قبل العوق ولم يشترط ذلك في الاطعام
الاجبار ان لا يعاد والى جامع ثامن حق مصدق ويدل على ما اختار من عدم عقدة الكفارة ايضا بحجة زرارة قال قلت لابي عبد الله
رجل ظاهري ثم واقع قبل ان يكفر فقال ليس يمكنه فعل الفقيه وحسنه الجواب عن الصادق قال سألته عن رجل ظاهر من امرته ثلث مرات
قلت فان واقع قبل ان يكفر قال يستقر امره وسبك حتى يكفر ورواية زرارة عن ابي جعفر عن الرجل اذا ظاهري من امرته ثم يسبها قبل ان يكفر
فانما عليه كفارة واحدة وكيف عنها حتى يكفر وما تقدم من حديث سلمة بن عيسى ورواية النبي صلى الله عليه واله بعد ان اخبره انه واقع بعقوبة وثبتة ولو وجب
عليه كفارة ثالثة لزمه بعقوبة وثبتة وفي رواية اخرى عنه عن النبي صلى الله عليه واله بعد ان اخبره انه واقع بعقوبة وثبتة ولو وجب
الواردة بعد الكفارة على الاستحباب جعاب الاخبار فيقال ان في تثبتك الرواية بغير الاحتجاج عليه ولا نعلم ايصح بان عليه كفارة اخرى
الابعد من اجابات وعنده عن الجواب كما لا يخفى الا ان رواية الاولى من الرواية الاولى من الصحيح وكذلك الثانية وليس في الباب صحيح
غيرهما فتأمل عليها الجواب الاطلاق من اشكال والشيخ حل الروايات الدالة على عدم تكرار الكفارة على من فعل ذلك جاهلا واستشهد عليه بتصح
محمد بن مسلم عن ابي جعفر ثم قال الظاهر لا يكون الا على الحث فاذا حث فليس له ان يواقعها حتى يكفر فان جهل وفعل بها عليه كفارة واحدة
وجعل الرواية الاولى فيها ما اذا كان الظاهر شرطا بالمواقة فان الكفارة لا يجب الا بعد الوطى فلو انه كفر قبل الوطى لما كان في باعاجه عليه
بعد الوطى وكان يلزمه كفارة اخرى لانه ووطئ فبنيته ثم على ان المواقة لو لم ينفذ هذا حكمه من افعال الحقيقة الذي يطلب للمؤمن وجوب كفارة
اخرى عليه وليس ذلك الا بالمواقة عليه ولا يخفى عليه بعد هذه الحامل وقول ابن الجنيب وقول ابن الجنيب لا يخفى من نوعه ومنه جمع بين الاثنين
الا ان اشترطوا فيه حيث تقول لست بعد الكفارة يستثنى منه ما لو فعله من اجله فانه لا يبعد لما سبق ولو رفع حكم الخطا والسيئات
واما تكرار الكفارة ينكر الوطى فيدل عليه الاخبار والدلالة على عقدة الكفارة قبل الوطى الشامل لذلك وهو من حسن ابي بصير عن النبي
قال لا تواقع المرأة الثانية قبل ان يكفر فعليه كفارة اخرى ليس في هذه اختلاف ولان كل واحد سبب لكفارة والاصل عدم العقدة
المسيبات عند عقدة الاستبابة وقال ابن حنبل في رواية عن النبي صلى الله عليه واله انه لم يواقع من واحد وان ذكره عن الاول لزمته وعن الثاني
وهكذا وما سبق عليه حجة **قول** اذا طلقها رجعا ثم راجعها لم يلزمه كفارة انما طلقها رجعا ثم راجعها ثم راجعها فلا خلاف في ان يعقوب
الظهار وانما حكمه يقع عليه بالظهار والظاهر لا يجب بالرجعة مجزئة لانها لا يستلزم العزم على الوطى ولو طلقها بائنا ان
رجعها فحكمها حتى بابت ثم حله فكما لو طلقها فبانت لان الطلاق بائنا اني عرف الظاهر فان احدثها ومير قال المظلم انه لا يعقوب ولا سائر الرواية

والزوج من العدة بالطلاق وميرورته كالأجنبي بعد خروج العدة واستبابة الوطى بعد ذلك ليس بالعقد الاول الذي لحقه الخبر
بالظهار بل لا يعقد لم يلحق بظاهره وليس ورثتها اجنبية قبل العقد الثاني فكما لا يصح ابتداء الظهار بما لا يصح استلامه لان حكمه معلوم بان
والصحيح زوج معتق قال سالت ابا جعفر عن رجل تظاهر من امراته ثم طلقها فطلقته فقال اذا طلقها فطلقته فقد بطل الظهار وهدم
الطلاق فقلت له فلم ان يراجعها قال نعم هي امراته فان راجعها وجب عليه ما يجب على الظاهر من قبل ان يتاسا قلت فان تركها
حتى يخل اجلها وتملك نفسها ثم تزوجها بعد ذلك هل يلزم الظهار قبل ان يتاسا قال قد بان وتملك نفسها او صدق في الحكمين وجب
سائر وابو الصلاح الى عود حكم الظهار بتزويجها ولو بعد العدة الثانية لعدم الاية وحضر حسنة على بن جعفر عن ابيه انه سئل عن
رجل تظاهر من امراته ثم طلقها بعد ذلك بشهر وشهرين فزوجت ثم طلقها الذي تزوجها فراجعها الاول هل عليه فيها الكفارة للظهار الاول
قال نعم عقوبة او صوم او صدقة واجب يمنع دلالة الاية على ذلك لان العود الى استبابة ما حرما الظهار في عقد انما يكون باعادة
الوطى في ذلك العقد وحمل الشيخ على التقية وميرورته لان العامة يختلفون في ذلك كالحائض فلا وجه للتقية في احد القولين وحمل العلامة
على نكاح لان عقبة تزويجها بعد طلاقها بشهر وشهرين فيكون قد وقع في العدة فيكون باطلا واستحسنه بعضهم وايده بانه من
احدهما تعقيب لتزويج بالقاء المقضية للقولية وذلك يقتضي عدم لزوم من العدة والثاني ان حكاية الحديث لشبهة حيث قال
فراجعها الاول ولم يقل تزويجها ولا يخفى عليك ما في هذا التفسير والتأييد لان الطلاق التزويج محمول على الصحيح والشهر والشهران محمولان
بين الطلاق والظهار لا بين الطلاق والتزويج ثم تعقيب لتزويج بالقاء يقتضي التزويج والخودية بحسب المكنى لا مطلقا كما ينبغي اعلم
بقولهم تزويج فلان فان المردية وجوب الولادة في اول اوقات الامكان وذلك بعد مضي مدة الحمل لا تعقيب التزويج بالفضل وكذلك
قبل الفراق وقلت بعد انما لا يبرق واشكال ذلك كثيرة والمراد هنا ان تزويجها في اول اوقات الامكان شرعا هو انفسه العدة هذا
اذا سلم ولا يمتنع في مثل هذا المقام على الفتوى وعلى هذا يرسل وقوع الشهر والشهرين بعد التزويج والطلاق فيمكن انقضاء العدة بهما وانما
نهما كما مر ما لا يمتنع ثم طلقها فراجعها فالكلام في الفاء كالكلام في الاولى فان المراجعة بعد الطلاق كناية عن التزويج وطلاق عليه المراجعة
من حيث كانت زوجة له او لم تكن فاما ردها الى النكاح بعقد جديد مقام الرجوع وهو مجموع لغة قوله على الرجوع الشرعي والفاء العدة
الاولى في غاية السهولة والبعد ولو جلت الكفارة فيه على الاستحباب جعلا كان اولى مع ان الاول ارجح لصحة سندها فكانت مقدمة لو تحقق
التعارف ما سقط حكم الظهار مع مخرجها او موت احد هاتين او فسخ ما مع الارادة وان لم يشترط الدخول وكان الارادة قبل النكاح
ثم لا ينعى بالظهار مطلقا وان كان بعد الدخول فان كان الارادة من الرجل على طرفة بانه ستر وسقط الحكم في حقه لعدم امكان تزويجها
عنده من لا يقبله يستر على القول بالقبول ورجل تزويج بعد ذلك سيطر الحكم الظهار كالموطون باشتا بل هنا اقوى لاننا نقدر علة
الوفاء وان كان الارادة من المرأة او كان سليا وكان ذلك بعد الدخول حيث اشترطناه في صحة الظهار فالعدة رجعية فيزيت حكمها
من عود مع العود في العدة وعدم مع انقضاءها قبل العود واما حكم المراجعة بان ارادة احد هاتين سيطر الكفارة مكنه وليس مطلقا **قوله**
ولو تظاهر من زوجة الامر ثم استأجرها بعد بطل العقد ولو طلقها ان كانت الزوجة المظاهرة منها انه فاتباعها الزوج المظاهرة من بولها
بطل العقد لما تقدم من ان البيع لا يستباح بسببين والسبيل الطاري اقوى والعقد لا يباح ملك اليدين في قول المحرم المرتب على العقد
واستبامهما بالملك وكان ذلك كما لو طلقها وتزوجها بعد انقضاء العدة بل هنا اقوى لاختلاف جنس السبب الذي ذهب والعائد بخلاف
من تزويجها بعد البتة فان السبب وان تعدد الا انه متحد في الجنس وان اختلف في الشخص وفي معناه مالم يؤثرها غيره ثم فسخ النكاح و
تزوجها اياها بعد سنتان لا يتوقف صحة العقد على الاستبراء ولا الاعتداد لان الماء الواحد ومثل ما لو طلقها باشتا ثم تزويجها في العدة
وبطلت الحبل على اسقاط حكم الظهار بغير تكثير ولو قلنا بوقوع ملك المهر فظاهر من امته ثم باع من غيره بطل حكم الظهار وان
اشترها منه لم يجد كالموطون كما لو طلقها باشتا وتزوجها واولى منه مالم يوقعها ثم تزوجها واولى منه مالم يوقعها ثم تزوجها باشتا وتزوجها
قوله ولو تظاهر من زوجة الامر وعاد ثم قال لما كملها اعتقاها عن ظهارها في فعل وقع عتقاها عن كفارة وفسخ النكاح بغيرها الا عتقاها
عنه فبقيت تلكه كاسياني وانما ملك الزوجية انفس النكاح وكذا لو اعتقاها عنه باستد عانته عن كفارة اخرى ولو ملكها بعد ما تظاهر منها
وعاد فانفس النكاح بغيرها ثم اعقباها عن ظهارها منها جاز ولو لم يرد من زوجة الامر وظهارها من كفارة فقال لسيدها اعتقاها عن
كفارة ففعل جاز وانفس النكاح كالظهار ولو طهر ظاهرا من زوجة الامر وعاد ثم نفقت المرأة العهد فاسترث فلما الزوج واسلمت باعتقاها

او كفاية وعندها جاز **قوله** اذا قال انت على كذا اي ان شاء الله تعالى فقال زيد في هذا من زرع تعليق الظاهر على الشرط فان صح
 صح هنا وتوقف وقوعه على حصول الشرط وهو المشيئة فان قال شئت وقع لوجود المعنى ولا يرتب به تعليقه على شيئين وشيئين
 فلو قال انت على كذا اي ان شئت فقال شئت وقع ولو قال شئت لم يقع لان المشيئة لا يقبل التعليق وكذا القول في شبهة الاضحية
 ولو قال ان شئت وشاء فلان توقف وقوعه على شيئين ولو علقه على شيئين صح فان لم يكن مميزا لم يغير شيئين وكذا المصنف في
 الميزان الرجحان من سلب عبادة بشر عا كان شيئا عقلا وبقول غيره في فطائر ذلك ولو علقه على شيئين فاشياء باللفظ كارهة
 بالقلب وقع ظاهرا وفي وقوعه باطنا بالنسبة اليها رجحان من انه تعليق باللفظ المشيئة ولو قال بالباطن لكان اذا علق بمشيئة زيد
 لم يصيد في زيد في حقها ومن ظن عدم الشرط وهو المشيئة عندها ولو قال انت كذا اي ان شئت او ابيت فقبضته اللفظ وقع عند
 الامر به اما المشيئة والاباء كما لو قال ان شئت او قدت وربما دل العرف على رادته بخلافه ان قبضته قدم والافنا العبرة بملوله لغز
 ولو قال شئت او ابيت وقع في الحال مطلقا ان لا تعليق هنا ولو كان تعليقه على شيئين اصرفه ان قصد به التبرك كان كالخبر وان
 قصد التعليق لم يقع الا على راي العدلية في ان اسم تعالى لاشياء الظاهر والكون غير ما واما على راي الاشعرية فللمحصل
 الشرط ولو عكس فقال انت كذا اي ان لم يشاء وقع ان كان عدليا لما ذكرنا من العلة فان عدم شيئة اسم يقع له معلومة
 وقيد هي عند بكون المظاهر يعلم التحريم وليس بواجب حصول الشرط على التقديرين وان كان اشعر باضحيان اجمدها الوقوع
 مطلقا لظاهر **قوله** لو ظاهر من اربع بلفظ واحد كان عليه من كل واحد كفاية في مناسلتها الاولى اذا ظاهر من اربع
 نسق بكلمة واحدة فقال انت على كذا اي صار مظاهرها من اجماعهم ان فادعت بها من رفع الظاهر فلا كفاية وان عاين جميع
 ففقد لان اشهرها ان يلزم من كل واحد كفاية لانه وحده الظاهر والعود في حقهم جميعا وحسنه حفص النجاشي عن الصادق ع
 الكاظم في رجل كان له عشرة جراد مظاهر من كل واحد بكلام واحد فقال عليه عشر كفارات والثاني انه لا يجب لكفاية واحدة
 وهو قول ابن الجنييد لان الظاهر كلمة تقتضي تحاشيها للكفاية فانما تعلقت الجماعة لم تقتض لأكفاية واحدة كما هي ولو اذ
 غيات بن ابراهيم عن الصادق ع عن ابيه ع عن علي ع في رجل مظاهر من اربع نسق قال عليه كفارة واحدة وجوابه ضعف سند الرواية
 واذ اعلينا بالحسنه كان مضمونه رافعا للتعليل الموجب للوجه مع انه معتضد بالشهرة وبما ينسب الخلاف على الظاهر الغالب في الظاهر
 مشاهير الظواهر والامامات فان غلبنا مشاهير الزعمه بارب كفارات ولم يخلف الحال بين ان مظاهرها بكلمة او كلمات كما لا يخلف الحال
 بين ان يكلمهن بكلمة او كلمات وان غلبنا مشاهير الامامات لم يجب الا كفارة واحدة كالوجه ان لا يكلم جماعة فكلمهم والظاهر ان يرفع
 الى الاصلين فعلى الاشهر من وجوب اربع كفارات وحصل العود من بعضهم من بعض وجبت الكفاية بعدة من حصل منها العود ان
 لم تجزب الا كفارة واحدة كفي العود في بعضهم لوجوب الكفاية حتى لو طلق فلا تارجب الكفاية والربعة ويحتل على هذا ان لا يجب كما لو طلق
 ان لا يكلم جماعة لا يلزم الكفاية بتكليم بعضهم ويمكن الفرق بينهم وبين اليهم ان كفارة اليهم انما يجب بالحنث والحنث لا يحصل الا بان
 يكلم الجميع وفي الظاهر واما وجبت الكفاية لانه باسك خالف قوله في الفقه يحصل باسك واحدة كما يحصل باسك الجميع واخر في
 بقول ظاهر بلفظ واحد عما لو مظاهر من اربعة الفاظ فان الكفاية بتعدد وتعدد هو بغير خلاف لعدم النظام لفظا ومعنى **قوله**
 لو مظاهر من واحدة لم تعد في تعدد الظاهر اذ لو احدى وهو الاشهر التقدير مطلقا سواء اتحد المجلس لم تعد رسول الله المشيئة
 بها لم تختلف لان كل مظاهر سينام موجب الكفاية مع العود بالاثيرة وعدم الاسباب يقتضي تعدد المسببات الا ان يدل دليل من خارج
 على التماثل والاتحاد والصحة محمد بن مسلم عن احمد ع قال سالت عن رجل مظاهر من اربع كفارات او اكثر قال قال على ما كان كل في كفارة
 وحسنه الحاصل عن الصادق ع قال سالت عن رجل مظاهر من اربعة ثلث مرات قال يكفي ثلث مرات وثلثه رواية ابي بصير عنه وثانيها تعدد
 مع نزاع احداهما من الاخر وتو اليها من غير قصد به التاكيد والاخرى واحدة قول الشيخ في المبسوط وتبعه ابن حنيفة وثالثها التفصيل بتعدد
 المشيئة بها كالام والاختلاف فتعد الكفاية واتحادها كالام فتحد وان فرق الا ان تجل التكثير فتعد وهو قول ابن الجنييد فجميع
 التقدير باهنا حرمات انهما يجب لكل واحدة كفارة ومع الاتحاد باندر واحد والكفاية معلقة على مطلق الظاهر وهو يتناول الواحد
 والكثير ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عن رجل مظاهر من اربع مرات في مجلس واحد قال عليه كفارة واحدة والشيخ في هذا
 الجنب على ان عليه كفارة واحدة في المجلس لا تختلف كما لا تختلف الكفارات في مظاهر الظاهر وليس كذلك وان عليه كفارة واحدة عن المرات

الكثرة ولا يخفى بعد هذا التأويل في الغاية ولو قيل بترجيح الأول لانهما أصح أسنادا وأكثر كان أولى بقي في المسئلة أم الأول يظهر من قول المصنف فرق الظهار وأما بعد ومن فقها ناس فصل ان منهم من فرق بين الوقائع ووقت وحكم بتعدد الكفارة في الثاني وثالث الأول وفي رواية ابن الجراح ما يشهد اليه حكم باتحاد المجلس وتلك الأخبار والدالة على بقدها مطلقه فتجلى على اختلاف المجلس جعلا بين الأخبار وهذا قول سويج بالنبذة الأولى الأخبار وطريق الجمع بينهما إذا لم نقف على المتألفين من أصحابنا نعم نقله الشيخ في المبسوط عن بعضهم ويقضي بغيره انه من العامة لأن أصحابنا الثاني خلاف قول المصنف بتعدد الكفارة فيقتضي عدم الفرق بين ما إذا قصد بالثاني وسابعد التأكيد للأول وما إذا قصد الظهار وأطلق وهذا هو الظاهر من إطلاق جاعلة والمبادر من مذاهب العلماء في الاختلاف لانه اجاب عن حجة الشيخ باتحاد الظهار مع ارادة التأكيد بقوله ومنع الوحدة فان التأكيد غير الموكد والمطلوب من جوب في كل فرد وهو يستلزم تعددا لعلل بحسب تعدد العلة لكنه بعد ذلك وبعبارة نقل عن الشيخ في النهاية إطلاق القول بتعدد الكفارة عن كل لعدم وجهها مع قصد التأكيد على ذلك الوجه وعن الخلاف فربما سئل قال والظاهر انه مخالف لقوله في النهاية لان في النهاية متى ظهر من امره بعدا فربما تأكيد الظهار ليس ظاهرا وهذا يرشد الى ان التأكيد لا يوجب التعدد مطلقا وهو خلاف ما سبق من خلاف ما فصله الشيخ فان قيل اتحاد الكفارة مع قصد التأكيد بالوقوف الظهار مستوعبا ووجب مع التفرقة بقدها مطلقا ويظهر من ولده في الشرح ان موضع الخلاف ما إذا لم يقصد التأكيد وهو يدل باطلا فربما ذكره والده اخيرا ولهذا صرح في الحق به وهذا هو المعتمد الثاني موضع الخلاف على نقد بر الحكم باتحاد الكفارة بخصوص ما إذا لم يخلل الكثرة ما لو كثر عن السابق ثم جدد الظهار فلا يشبهته في وجوب التكليف لان حكم الأول قد سقط بالتكثير فلا يتصور الاختفاء بتلك الكفارة عن الظهار المتأخر عنها مع انه سبب تام في إجماع العود الكفارة المتعددة على سبيل الوجوب لا يخرج قطعا **قوله** اذا اطلق الظهار حرم عليه الوطى ولو علقه بشرط جاز الوطى بالم يحصل الشرط ولو لم يكن قبله لم يكن ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظهار بعد فعله من حكم الظهار والصحيح تحريم الوطى اذا وجبت الكفارة التي لا يكون فلو وطى قبل التكثير عصى بحرم عليه العود ثانيا الى ان يكون ايضا قال نعم فخر برؤية من قبل ان يتأسس ان كان الظهار مطلقا غير معلق على شرط وقوع الظهار يحصل بنفسه المستمرة ووجب الكفارة بالعود كما مر وان كان معلقا على شرط فوقعه شرط حصول ذلك الشرط فضمه المعلق فيجرى الوطى قبل حصوله فاذا حصل وقع الظهار وحل حرمه من تحريم الوطى وتوقف الجوب الكفارة على العود بعد وقوعه ولا فرق في ذلك بين كونه الشرط وطيا كما لو قال ان وطيت فانت كظهار او جازله او لمرة فاذا وطى تفقد الظهار وتوقف وجوب الكفارة على الغرم على الظهار في اخرى وقال الشيخ ان كان الشرط هو الوطى وجب لكفارة بنفسه الوطى وان كان ابتداءه جائزا بناء على ان الاستمرار شرط ثان وعلى هذا فانما يباح منه سبها ويجعل الكفارة ولولا النسخ بعد الحسم وهو ضعيف فان الوطى لم يحد عنها من ابتداءه الى النسخ والاطلاق يحول على العود والشرط انما يقع بعد وقوع الشرط الا قبله نعم لو نزع وجبت الكفارة وان كان في حالة واحدة ثم هنا سباحت وصورة تنوع على المعلق بين قوله على ما مر من نفيها فانها غير محتمة الا انزل لو علقه بفعل كقول ان دخلت دار فلان او كطهرت وقع بعد الفعل والتكليم سؤالا طال الزمان ام قصر ولا يقع قبله كما قد عرفت ولو علقه بنفي فعل كقول ان لم تدخل الدار لم يقع الا عند لباس من الدخول كان مات احدهما قبله فيحكم قبل الموت ومن هذا الباب ما لو قال ان لم اتزوج عليك فانت كظهار او ما غير بصيرت ظاهرا عند لباسه وذلك بالموثقتين ان قبل مصادرها ولا كفارة عليه لعدم العود بعد لان الموت عقيب حير وروى ظاهره ولو علق النكاح بالاكفولة اذا لم تدخل وقع عند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل من وقت التعليق فلم تفعل والفرق بين الاواني ان ان حزن الشرط الاستعانة بالزمن واذا ظن رأت كفى في التنازل للاوقات فاذا قيل من القائل نحو ان يقول متى شئت او اذا شئت فتقول ان لم تدخل النار عنها ان فانك دخلتها وفوتت بالموت وقوله ان لم تدخل الدار معناه ان فانك الدخول يقع الظهار بمعنى زمان يمكن فيه الدخول ويختل وقوعه في الوضعتين بمضون يمكن فيه فعل الدلالة العود عليه ويقوى الاحتمال مع انقباضه في ذلك في معنى ان اسق راى وقت الثاني لو علقه بالجل فقلت كنت حاملا فانت كظهار او ما غير محتمة ان كان جازا ظاهرا وقع في الحال والافات ولدت له من ستة اشهر من التعليق بان وقى عمره من التعليق لوجوب الحمل حينئذ وان ولدت الاكثر من اقص مدته الحمل وبنيتها ووطئت بعد التعليق وان كان حد وشرب به بان كان بعد الوطى ولو نزع ستة اشهر فاكثرت لم يقع لبيتي انتفاء الحمل في الاول واحتمال حد وشرب بعد التعليق في الثاني وان لم يطاها بعد التعليق بحيث يمكن حد وشرب نفق وتوهم وجهان من احتمال حد وشرب الوطى كاستدخال المس والاصل عدم تقدمه وراج

[illegible]

كنهها ويوم سائر بدنها وجبات اخرى والثاني والوجبات ايتان في سائر الحديث للقرآن نعم بشرط كونها ما تخلط بغير اللحم من بدنها كما
 بشرط ذلك في المبرور وشكره ياتي في سائر الحديث على الوجبة التي يوجب الغسل لتاسع لو قلنا بوقوعه معلقا على الصفة كما شرط
 كما هو أقوى القولين فقالا لانت كظلمة في شهر كذا وقع عند استعماله هلالا لان اسمه يتحقق عند مجيء ارجل منه كما انه لو علق بغير
 الدار وحصلت في ارجلها لم يعتبر بقسطها ولو قال في شهر كذا وفي اول يوم منه وقع عند طلوع الفجر من اليوم الاول وكذا لو قال في يوم
 كذا ولو قال في اخر الشهر فاجرة اجمعها في اخر شهر كذا لانه المعنى من اللفظ والثاني وقوعه في اول جزء من ليلة سادسة عشر لان النصف
 الثاني كلها اخر الشهر والثالث وقوعه في اول اليوم الاخير ولو قال عند انقضاءه وقع عند عزوب شمس اليوم الخامس عشر وان كان الشهر
 ناقصا لانه المعنى من اطلاق النصف ويجعل وقوعه في اول اليوم الخامس عشر لانه يسمى بالنصف ولهذا يقال ليلة النصف من شعبان
 مثلا العاشر لانه المعلق عليه ان فعله فاعل عمدا او كان الغرض مجرأ المعلق عليه كقدوم الحاج والسلطان ومن لا يبيى بتعليقه وقع
 انظما وعند حصول الشرط مطلقا وان كان الغرض منه المنع كما لو قال ان دخلت دار فلان او كطمت فطمت تاسيتا او جاهلية بالمعلق
 او مجنون او مكروه او علقه من ذلك على فعله فاصد ان منع نفسه منه ففي وقوعه وجبات من وجب المعلق به وليس للسياك وجب
 للوقوع ومن عموم قوله صلى الله عليه واله ان اسمه نعم دفعه عن معنى الخطا والسيات وما استكرهوا عليه والمارود دفع المؤاخذه او دفع الاكراه
 والتفصيل من وجه نظر الى المقصد **قول** يحرم الوطى على المظاهر بالملك بغير سوا كفى بالعقوبة انما يحرم الوطى قبل العتق والقيام فوضع في
 بين المسلمين لقوله نعم فخر برؤية من قبل ان يتما سائما ثم قال فن لم يجد نصيبا من شهرين متتابعين من قبل ان يتما سائما وما يحرم قبل الاطعام
 على تقدير عجزه عن الاولين فأكثر سائر من الجهر وعليه لان اسمه نعم معمله بدلا عنها بقوله عقبيه ذلك فن لم يستطع فاطعام سنين سكتنا
 والبدل يجب سائر ان لم يملك في الحكم والمطلق يحول على المتبقي اتحاد الواقعة والاروى ان النبي صلى الله عليه واله قال لو حل فظاهر من ان
 لا تفرها حتى تكفر ويكفر ويروي عن علي بن ابي طالب في كنف وهو شامل للحضانة الثالث ومن طريق الحاشية ما تقدم من صحة الحل عن ابي عبد الله
 قال لا يمسها حتى تكفر فان فعلت بعقوبة ايضا فدية وعجزها من الاحباء والاشاكلة لثالث وقال ابن الجبلة سنا وبعض العامة ان اذا انقل
 فرضه الى الاطعام لم يحرم الوطى قبله لان اسمه نعم شرط في العتق والصيام ان يكون قبل العتق ولم يشرط ذلك في الاطعام وقد تقدم جوابه
قول ولو وطئها خلا الصوم استأنف قد عرفت انه الوطى من قوف على فعل الكفارة الذي لا يملك الابا لبيان اجمع ففي وطئها خلا الصوم
 سواء كان بعد ذلك صام شهرين الثاني يومها ام لا فقد صدق عليه الوطى قبل ان يكفر فلا يحصل الاشتغال بالاعراض الجارية لان المأمور به هو صيام
 شهرين متتابعين من قبل ان يتما سائما وهذا الحكم لا يقتصر بالنها ويطى يحرم الوطى ما حصل ان يصوم شهرين سواء كان في حاله عجزا عن العتق بنى
 كما لو صام شهرين والثاني يومها ام لا كما لو كان اقل من ذلك وسواء كان الجاع مضطرا للصوم كالوطء هنا او لا كما اذا وقع لبلاد او هذا
 ذهابا اكثر وقال ابن ادریس لا يبطل الشايع بالوطى بل لا مطلقا لان الشايع عبارة عن اتباع الطهارة للصوم الا ان المساكين من عجزا وفي
 محقق وان وطئ ليل لا يستأنف الكفارة لان لم يبطل الصوم شئ وعليه انما هو كفارة اخرى للوطى وليس قوله بل لك البعد وفاقه ما
 استدله ان يكون قد انتم بالوطى خلا الصوم كما انتم لو فعله قبل المشرع في الكفارة واجابه كفارة اخرى ما وجب استئناف هذه فلا يلزم
 ان المأمور به صيام شهرين متتابعين قبل المسيس لا يفهم لان الاستئناف يوجب كون الشهرين را فحين بعد التماس وان لم يوجب كان بعض
 الشايعين قبل التماس وهذا قريب الى ما هو مأمور به من الاولين سلمنا ان يكون بغير الفتن يحصل لان الكفارة لو وقع قبل الشروع في اداء صام
 بعده فقد صدق عليه ان لم يات بالمأمور به قبل ان يتما سائما ومع ذلك وقع مجزا والاقوى تخننا ابن ادریس وادفع العامة في القواعد الشهيد
 في الدروس **قول** وهل يحرم عليه ما دون الوطى كالقبلة في احتكافها في العقد والحرم منها المعبر عنه بالمسيس هل هو الوطى ام جميع الاستمتاع
 المحرم على غير الزوج كالقبلة والمرشحة وغيرهما فقال بعضهم الاول لان المسيس في قوله نعم من قبل ان يتما سائما حقيقة في تلك الايام لغزو
 الاصل علم النقل والاشراك وقال بعضهم بالثاني لان المسيس يطلق في قوله نعم من قبل ان يتما سائما وهو في الاصل في الاطلاق الحقيقة واجيب بانطلاق
 انقلنا الاشراك ان لا خلاف في عموم معناه لغزو عاز استعماله في بعض احواله مجازا وهو اولى منهما وكثير ما يبدل في القرآن عما يتبعه المخرج
 به الى المجاز لذلك ولا مقتضى تشبيهها بالام كون محرمها على حدتها الى ان يكفر وهو مشتق من غير الوطى من ضرره ويشكل بان ذلك يقتضي
 تحريم النظر بشهوة والاية لا تدل عليه وظاهر بعض الاحتجاج انه غير محرم لعدم الدليل عليه وانما الكلام فيها يدخل في معنى التماس لغزو من غير
 الاستمتاع وبانها لم تجز من ملك الاستمتاع بالظن فاشبه الصوم والحيف واستحقاق اللينها على موضع الوفا هو الوجه واعلم ان تحريم الملة شرعا

تختص بالوطى كالمزج بين الصوم وقادفيع كالحال الا حرام والاعتكاف وتارة يقع منه الاختلاف كما لا يستبرأ والظاهر واستقنا
المالك بالجاذبة الموهوتة ومن قسم العموم الاستمتاع بالمعشقة والموتلة والاضمة الموهوتة بالمالك بالنسبة اليه والمعتدة عن وطى الشبهة
في صلب النكاح وتلحق في النكاح الصوم النفل والسرور بخلاف الانزال بالوطى في الحرمة **قولهم** انما عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقيم مقامها
المظاهر قد عدل على هذا الحاصل انك لم تجل الوطى حتى تكفي اجماعا وهو المعبر عنه في كلام المصنف بالكفارة فان عجز عن انكف قبل هذا
يتوقف عليه حل الوطى قبل نعم واختلعا في البذل فقال الشيخ في النهاية ان لا طعام بدلا وهو صام ثمانية عشر يوما فان عجز عنها حرمت عليه
وطئا من بدلا الى ان يكفى وقال ابن بابويه انه مع العجز عن اطعام الستين يتصدق بما يطيق وقال ابن حنبل ان عجز عن الحصال انكف
ببذلها الاستغفار ويكفى في حل الوطى ولا يجب عليه قضاء الكفارة بعد ذلك وان قد رد عليها ولا يشيخ قول ابي ذر بك لكن يجب الكفارة
بعد القدر وهو ذهب جماعة منهم الشيخ في قول ثالث والمعنى ان ابن الحنفية الى ان الحصال انكف لها اصلا بل جرم عليه وطئها الى
ان يؤدي بواجب منها وهذا هو الذي يقتضيه نص القرآن واشبات حكمه بغيره يحتاج الى دليل ويؤيده رواية سلمة بن يحيى وابراهيم بن ابي
بالخصاك لانه مع اقراره بالعجز ان يأخذ بالصدق ويكفى ولو كانت الاستغفار للعجز كافيا لامره به وكذا غيره من البدل ورواية ابي بصير
عن الصادق ع قال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او عتق او صدقة في يمين او نذر او قتل او غيره لك ما يجب على صاحبه فيه
الكفارة فلا يستغفار له الكفارة ما خلا بين الظاهر فانه اذا لم يجد ما يكفى به حرمت عليه ان يجامعها وزنى بينهما الى ان ترضى المرأة ان يكون
معها ولا يجامعها واخرج الخلف للاجتزاء للاستغفار بعد العجز عن الحصال الثالث باصالة برائة الذمة وابطاح الوطى واجبا بالكفارة
مع العجز فكيف بغيره وقد ورد فيكون مدعى ما رواه اسحق بن عمار في الموثق عن الصادق ع ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة و
ليستغفر به ولو شقوا الا ان يعود قبل ان يواقع ثم لم يواقع وتداخرا ذلك عن الكفارة فاذا وجد السبيل الى التكفير بربا من الايام
فليكفرا وان تصدق بكفته فاطم نفسه وعياله فانه يجزى به اذا كان محتاجا والاحد ذلك فليستغفر اسم وينوي ان لا يعود فحسبه بذلك
واسم كفارة وجرا به ان اصاله البراءة وابطاح الوطى انقطع بالظهار فان حرم الوطى باجماع المسلمين واجوب الكفارة مع العجز عن
تغير ذلك يحتاج الى دليل من العجز عن هذا الفاضل مثل هذا الاستدلال وما الى رواية فدلنا لا يخلو من اضطراب لعقنين صدورها
وجوب الكفارة اذا قد رد عليها بعد الاستغفار واخرها على ان العل بغيرها موثوق على قبول الموثق حضورا مع معارضة وهاهنا
اقوى دلالة واعلم ان كونه لا يشيخ لا يفيض من هبة في العل بالرواية وفي اصول الفقه اشراط في الراوى الاميان والعدالة وفي فروع الفقه
لما راوا استعدادا منها قبول الموثق كما هنا بل هو اولى مرتبة منه واجبة القوم في الجلب صوم ثمانية عشر يوما بدلا عن العجز عن الحصال
برواية وصحب حفص بن ابي بصير عن الصادق ع قال سالت عن رجل ظاهرا لم يأت بهما ياتين ولا ما يتصدق ولا يقوى على الصوم
قال يصوم ثمانية عشر يوما لكل عشرة سكتين ثلثة ايام وجرا به منعنا لسنه بذهب واشترط ان يصير واما ما قيل في جملته ان اشبات البذل
الواجب بالايه يصير تارة من وجب الشيخ ضعيف على احوال وفي رواية الا قول حفص ما قيل ان حرمة فليس لها دليل لعقيد به نعم
في كفارة رمضان اربع العجز عن اطعام الستين يتصدق بما يطيق رواه عبد الله بن سنان في الحر عن ابي عبد الله ع ويؤيده قوله صلى الله
عليه وآله ان امرئكم باسرفا فاقسم ما استطعت وهو عام فيصلي حج الصدقة واعلم ان المراد بالاستغفار في هذا الباب ونظائره ان نقول
استغفر الله مقترنا بالتوبة التي هي الدم على فعل الذنب والغفر على ترك المعاودة الى الذنب ولا يكتفى باللفظ المجرد عن ذلك وانما جعله لتساع
كاشفا عا في القلب كما جعل الاسلام باللفظ كاشفا عن القلب واللفظ كاف في البذل ظاهرا وما فيها بينه وبين امرئ فان لم يقترن اليه
عن الامور الباطنة لم يترتب عليه اثر فيها بينه وبين امرئ قبل كان الوطى قبل التكفير فيجب عليه كفارة اخرى في نفس الامر وان لم يحكم عليه بظاهرها
قولهم فان حرم المظاهر فلا اعتراض في سقوط الوطى ويطبق الاستمتاع المترتب بغيره على الظهار مشترك بين الزوجين الا ان الظاهر
ادخل الضرر على نفسه فاذا اراد العود في سبيلته الى الحل الكفارة واما المرأة فان حرمت فلا اعتراض لاحد وليس له ان يجلبها على المرافعة وان
لم يعرض ودفعت امرها الى الحاكم جيزه بين العود والتكفير وبين الطلاق فان ابى منهما ثلثة اشهر من حين المرافعة لنظر في امره فاذا انقضت
المدة ولم يختار احدهما حبسه وصنق عليه في المظن واشترط بان يمنع مما زاد على ما يرد الريق ويشد صدره الى ان يختار احدا من امرين ولا يجزى
على اخدهما عينا بل يجزى بهما كما من حيث ان الطلاق لا يبرأ لا يصح لان الاجبار يتحقق على التقدير فانما احدا من امرين والمحمل عليه محجرا
منه محمول عليه في الجملة بل لان الشايع علم لم يجزى الا كذلك ولعماره باجبار على الطلاق بخصوصه لجواز كساح الاجبار في مواضع كثيرة ولم ينكح

اثباته الدالة على كفاية رمضان وراهها وراى في الموثق عن ابي ابراهيم ايضا قال سالت عن رجل صام قضا من شهر رمضان في السنة
 قال عليه من الكفاية ما على الذي اصاب من رمضان وذلك اليوم عندنا من ايام رمضان وليس في هذه الرواية فقهها يكون الا انما بعد
 الزوال كما قيدوه وجعلها على المقيد بعيدا لانها لعل في الحكم وفي طريقها على بفضال وراى في سندها صحيح في الموثق وروى الشيخ في
 الصحيح عن هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وقع على هذه وهو يقضي شهر رمضان قال ان كان وقع عليها قبل صلوة العصر فلا شيء
 عليه يصوم يوما بل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين فان لم يكن صام ثلثة ايام كفاية لان لك هذه كالأول
 في الكفاية الا انها تختلف لها في الوقت وهي في الباب من الروايات ولكن لم يعلى بمضمونها وانشج في حلها جزا الدال على كفاية رمضان
 على من فعل ذلك استخفافا وراى ما يجب عليه من فرضه ثم انما يجب عليه من الكفاية ما يجب على من افطر يوما من رمضان عقوبة
 له وتقليدا عليه فاما من افطر فعقله ان الافضل اتمام صومه فليس عليه الا ما تقدم اطعام عشرة مساكين او صيام ثلثة ايام وهذا الحل يجب
 قولنا ان الشيخ في المسئلة له قول ثالث في النهاية انها كفاية يمين وهو قول سائر وقال ابن ابي عمير عقيل ليس عليه شيء ويدل على من ذهب
 عامدا الى ما على عن ابي عبد الله عليه السلام وان نفى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس قال قاضا وليس عليه شيء على ان ليس عليه شيء من العقوبة
 لان من افطر في هذا اليوم لا يستحق العقوبة وان افطر بعد الزوال وتكرر الكفاية وهذا اعترف من الشيخ بعد تحريمه يستبعد بما معترف الكفاية
 ولو جازها على الاستحباب لاختلاف فقدها في الروايات واختلاف فقدها وقت شربها ومضواها من حيث السنن اذ اذرة الوجوب كالأول جيدا
 ويؤيد به رواية ابي بصير عن ابي عبد الله في المرأة نفقت شهر رمضان فبكرها زوجها على الاظهار قال لا ينبغي له ان يكرها بعد الزوال ولا ينبغي
 ظاهرة في كراهية وهو يناسب الحكم به الشيخ من عدم تحريم الاظهار بعد الزوال ولكن في طريقه ساعة وهو واقف وعلى كل تقدير فالحكم بخبرنا
 رمضان فلا يستبعد في قضا غيره وان كان معينا على الاقوى للاصل **قوله** والخبر كفاية من افطر يوم من شهر رمضان في وجوب كفاية شهر
 رمضان على الخبير هو المشهور بين الصحابة وذهب اليه الشيعة واتباعها وراى في رواية ابي عبد الله عليه السلام الاخبار صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي
 عبد الله عليه السلام في رجل افطر في شهر رمضان سقط ايوم واحد من غير علة قال يعقوب سنة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقدر
 بما يطيق والشيخ في الاخر في المسئلة انها من سنة اذ كانت الاظهار بالجماع وراى في عقيل جعلها من سنة مطلقا لما رواه الصدوق ان رجلا من الصحابة
 اتي النبي فقال هلكك وهلك فقال وما هلكك قال قلت امرأتى في شهر رمضان وانا صائم فقال النبي نعم اعني وقته قال لا اجد قال نعم
 متابعين قال لا اطيع قال صدقت على ستين مسكينا قال لا اجد قال في النبي في ثمانية عشر صاعا من تمر فقال له النبي في حله هذا فصدقت
 بها فقال له الرجل والذي بعثك بالحق يا نبي الله اخرج من اية فقال خذوه وكلوه واطعم عيال فان كفاية لك واجيب بعد ذلك لا تكثر
 على النبي وجاز اطلاق الامر باحد الا اذا اريد جازا لم يكن ذلك مع ان الشيخ رواه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه ان رجلا اتي النبي فقال
 هلكك يا رسول الله فقال ما لك قال قلت يا رسول الله قال وقعت اهل قال صدقت واستغفرك بذلك فبدأ بالصدقة وهو ليل
 على عدم ترميها على المصلين الا ان يقدر الا ليل له وفي تمام هذا الحديث ان الرجل قال والذي عظم حقك ما تركت في البيت شيئا قليلا ولا كثيرا
 قال فدخل جلست الناس بمكلم من ترميها عشر من صاعا يكون عشرة اصبع فصاعنا فقال رسول الله خذ هذا التمر فصدقه فبكر فقال
 يا رسول الله سمعت علي بن ابي طالب قال اجزئك ان ليس في يدي قليل ولا كثير قال خذوه واطعم عيال واستغفروا عن رجل قال فلما رجعا
 قال امهنا اننا نبدأ بالاعتق قال عتق او صوم او صدقة وهذا ايضا يدل على الخبر وفيه ان الاستغفار يجب عند الخبر وهو راى من جعل اطعام
 اهله كفاية كما في الحديث السابق واعلم ان اطلاق العصف الحكم فيها فافطر باحدا لا سبب الموجبة للتكفير بمثل الحال بها والجموع وكذلك اطلاق
 الرواية الصحيحة والحكم به على الاطلاق هو المشهور بين الصحابة وذهب جماعة منهم الشيخ في كتابه الاخبار والصدوق الى ان ذلك مختص من افطر على
 الحال اما من افطر على حرمة عينه صوم به فان الواجب عليه كفاية للجماع لما رواه الصدوق عنه الرازي عبد بن النضر يروي عن علي بن محمد
 قتيبة عن جدته سليمان عن عبد الله بن صالح الهروي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قد روي عن ابي ابي في جامع في شهر رمضان فافطر
 ثلث كفارات وروى عنهم ايضا كفاية واحدة بنا في الخبر اخذ قال بها جميعا في جامع الرجل ما افطر على حرام في شهر رمضان عليه ثلاث
 كفارات حتى وقته وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقضا ذلك اليوم وان كان كل حلالا او افطر على حلال كفاية واحدة وطريق
 الرواية صحيح فبين على ابي عبد الله وسفيان لم يحول في الحديث في حاله وان كان ثمة فالرواية صحيحة يتعين العقل في الخبر
 جزم صحيحها فقال روى ابن بابويه في حديث صحيح عن الرضا عن سفيان الحديث وذكر ابن بابويه انه روى ذلك في روايات ابي الحسين الاسدي فيما

ورد عليه من الشيخ ابو جعفر محمد بن عثمان العمري في احد جواب صاحبها في زمانه وطريقه جيد فيها فلا بأس بمضمونه **قول** وكفارة من اظفر يومان في وقت
 على اشارة الى اثنين في اختلاف الاصحاب في كفارة خلف الذنوع على قول احد اصحابنا كفارة رمضان مطلقا وذهب اليه الشيخان واتباعهما والتمسوا العلم
 في الحق الصحيح عبد الملك ابن عمر وعنه الصادق قال من جعل صومه عليه ان لا يركب محرما سواه في كبره قال لا اعلمه الا فلينطبق وقبة او ليجمع شهرين سنين
 او ليجمع سنين مسكينا ونما بها كفارة يمين مطلقا وذهب اليه الصدوق والمعتز في النافع لحسنه الجلي من الصادق قال من عمل كذا وكذا
 يمين ورواية حفص بن غياث عنه قال سالت عن كفارة الذنوع وكفارة يمين وثالثها التقييل بين فان كان الذنوع لصوم فافطره وكفارة رمضان
 وان كان لغيرة ذلك فكفارة يمين ذهب الى ذلك المرتضى وابنه اوديس والعلامة في غير المختلف ووجه الجمع بين الروايات حيث دل بعضها على الكفارة
 كفارة رمضان فناسبه حكمه على اظفار ذنوع ومعه ثلثا وكذا لصوم رمضان في الوجوب المعين ومن غيره وهو الاول من العمل باحدا الجانبين
 خاصة المستلزم لاطراح الاخر مع تقاربهما في القوة ويدل على حكم اظفار الذنوع وروايات اخرى منها رواية القسم الصيقل انه كتب اليه ياسيدي
 رجل ذنوع رمضان يصوم يوما فوقع ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة فاجابه بصوم يومين بدل يوم واحد وقبة مؤتمنة ومثل غيره من
 انه كتب اليه يسال عن ذلك وهذا هو موجب لحرم المصنف يحكم المصنف وترويه في غيره كذا في طريق الروايتين محمد بن عيسى والمسلوك بينهما غير
 ملأ كذا وان كان الظاهر ان الامام لا يقال الخبر الاول صحيح فيكون مقدما على الحسن والضعيف ولو علمنا بالجواب كيف والحسن لا يثبت رواية على وصف
 العلامة التي هي شرط في الراوي فيكون العمل الصحيح يتقينا لذلك لانا نقول الخبر الاول وان كان قد وصفه بالصحة جاعلة من الحق فيكون كالأول ولا
 والشهد في الشرح الا ان فيه مغايرة لان عبد الملك بن عمر لم يصر عليه احدا بالعدول وانما هو ممدوح مما جعله من العمل بل ولم يكن كذا في
 ولا الشيخ في كتابه وذكره العلامة ونقل عن الكشي ان الصادق قال له انه يدعي الحق انه يدعي له سنة وهذا غاية ان يتفق للمع لا يشترط في
 الرواية الاول فتقول نعمه ومثل هذا لا يثبت به حكم وغاياته ان يكون من الحسن والاول ان يرد بعضها بنوعين رجال اسنادها
 عبد الملك المذكور وهي صحة اضافية مشبهة في اصطلاحهم كثيرا في كلامنا في الروايات الغريبة بل يمكن ترجيح ذلك بوجود الاول ان حسنة
 الجلي في ذلك الجانب من العمل ما يثبت الحسن لان حسنها باسناد ورجال صحيحين ما شتم في حديثها وهو من اجلاء الاوثان كما ذكرنا في غير هذا
 ثلاث روايات الظاهر انهم لا يثبتون فضلها فانه كانت تلك ائمة على كل حال يكون العمل بمنهجنا اولها ان ثانيا هاهنا في بعض
 نيات وهو ان كان عاميا الا ان الشيخ قال ان كتابه ومعه عليه ثلاث ائمة وروايات العامة الصحيح ما من البتة وهي وان لم يكن بحجة الا انها
 لا تقهر من ان يكون من جهة الراي ناهيا به في هذا قال كتب بنو امية وروايتهم باسنادهم ان ذنوبهم ان يصوم كل سنة من انهم
 ما يدين من الكفارة فكتبوا له لا تترك الامن عليه وليس عليك صوم في سفر ولا مرض لان ان يكون نويته ذلك وان كانت افطر
 فيه من غيره عليه فخذ بكل يوم سبعة مساكين وبمثل هذا الصدوق في المسئلة الا انه قال بدل سبعة عشر فيكون بعض افراد كفارة
 اليه من العمل البعوضه وسواء في نسخة التذويب ويقيد رواية الصدوق في الصحيح قال في المسئلة فان تذاوج ال حال يصوم كل يوم
 او احدا سائر الايام فليس عليه ان يترك الامن عليه وليس عليه صوم في سفر ولا مرض الا ان يكون في ذلك فان افطر من غيره عليه في
 كان كل يوم الاثني عشر مساكين هكذا في الصدوق وهو عندى في نسخة الشريف وهو لفظ الرواية ويكون اقتضاه على احدي احتمالها
 اليه ان كانت روايتهم ورواية الصدوق في مكانة الصيقل على غير وقبة من محال كفارة رمضان في الحسن ان الحكم في هذه الاخبار في
 مطبقا القطع في ذلك السابق ما يظهر منه رايحة الامم ولقولنا لا اعلم الا اضاعا كذا وهو يشهد به في رواية في مقول الامام وان كان قد
 باق العلم الاول على الجزم الا ان فريضة العام فيضطر ان يرد بالعلم من هذه الامم وهو طلق النجاسات وان لم يعلم ان الضيق فيجب العلم في العلم
 العلم القطعي لئلا استدل بالقلبي وقبة الا وهو واضح والشيخ يجمع بين الاخبار ويجعل الخبر الاول على المختار من احكام الفضايل ان ثبت والخبر
 المضمنة لكفارة اليه على من يخرج من ذلك حاشا عليه فيجعل يمينه على ان الحسن هو من ان قال كل من يخرج من ذلك فندب
 كفارة كفارة يمين وهو قول راجح في المسئلة وسأله الكشي في قولنا خاسرها كفارة ظاهرا وهو يتفحص كونها مرتبة وفيها اول
 اخرا ورواه ما خلف العهدنا في قول الاول في الذنوع بغير رواية على بن جعفر عن ابيه عن ام سلمة عن رجل عاها في بعض
 ما عليه ان لم ينف بعد ما ندب في بعض وقبة او يتصدق بصدقة او يصوم شهرين متتابعين والظاهر ان المراد بالصدقة اطعام ستين
 مسكينا او ثلثي يوم عن ابيهم ان قال من جعل عليه من ثلثي يوم متتابعين او ثلثي يوم متتابعين او ثلثي يوم متتابعين او ثلثي يوم متتابعين
 او اطعام ستين مسكينا وهاذان الروايتان ضعيفتان الاستدلال لا تعارض فيهما بل في جعلها كفارة فدل لفظا ولم يعقل من

[illegible]

[illegible]

فالحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز حق المولود في الكفارة فقال كل العتق يجوز فيه المولود والافق كراهه
 فان الله تعالى يقول فخر برقة مؤمنة يعني بذلك مقرة قد بلغت الحنث ومثله دوى الحسين بن سعيد عن جابر عن الصادق ع
 بمضمونها على ابن الحنفية وهو قول وجب الا ان المحتار لا يقتل للحقوق احكام الايمان به والادلة وصاحبها بعد بلوغه ولم يسبق بتلقظه
 بالشهادة بعد البلوغ فيكون حقيقة ولقوله تعالى والذين امنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان المحتابهم ذريتهم وهذه الآية تخلو من شيء
 ولا يفرق المولود ان كان صغيرا ابواه مسلمين وان كان يحكم المسلم واذا بلغ المسلم المملوك احزس وابواه كافران فاسلم بالمشاهدة حكم
 باسلامه واخره ولا يفتقر مع وصفه الاسلام في الاجزاء الى الصلوة ويكتفي في الاسلام لاقترايا الشهادتين ولا خيرة هذا الخبر على ما
 الاسلام هنا ما لا يفتقر في اجزاء الصغير انفسا حيا قبل الاعتناق فلا يخرج من المحل وان انفصل ما دون ستة اشهر من عتق
 العتق اتم الاكثر لان المحل لا يفتقر حكم الاحياء شرها ومن ثم لا يجب فطرته وان كان ابواه مسلمين وكان يحكم المسلم حتى ان الجاني عليه يفتقر
 كالمسلم على تقدير موته بعد انفصاله حيا الثانية يصح اسلام احزس بالمشاهدة المعهنة كما يقع عقوده بالمشاهدة فان كان ابواه كافران
 فاسلم بالمشاهدة المعهنة حكم باسلامه واخره وعقده وفي حكمه كاجبي الدلالة انهم لفتره ودوا ان حيا حيا الى النبي ع ومعه جارية ابجته
 او خرساء فقالت يا رسول الله على عتق برقة فعلت فخرى عن هذه فقالت النبي ع ان الله في شأنا الى الله ثم قال لها من انا فاشارة
 الى ان رسول الله فقال له اعتقها فانها مؤمنة قبل ما انا حصلت الاشارة الى الله دليل على ايمانها كانهم كانوا عبدة الاثنان فافتتحت
 الى ان رسول الله ع البراءة منها لان آله في المسألة ليس هو الاضمان ولا يراو يكون فيها التجيز بل على حد قوله وهو الذي في التواله ولا
 يفتقر الاخرس مع اسلامه بالمشاهدة المعهنة الى الصلوة لا فاع الاسلام والمعتبر بثبوت اصله لما ذكرناه من لادته وقال بعض العامة
 لا يحكم باسلامه الا اذا صلى بعد الاشارة لان الاشارة في صريحه فتأكد بالصلوة وحمله بعضهم على ما اذا لم يكن الاشارة منه
 الاشارة المعترضة ايضا فربا لا اسلام ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ع لان النبي ع كان يكتفي بذلك من المعوابة
 من يظهر الاسلام ويشترط التبري ما عدا الاسلام من الملل الباطلة لا العمل وعدم نفيه عن النبي ع حيث كان يقبل من الكافر الاسلام ومعتبر
 بعض العامة ذلك ومضاهيرون فقالوا ان كان الكافر من غير عرف باصله رسالة النبي ع يحكم من اليهود ويقولون انه رسول الله
 من العرب خاصة فلا بد من هذه الزيادة في حقه وان كان من يتكلم اصل الرسالة كالوثني فيكفي الاسلام الناس وانما يعتبر الاقرار بالآثار
 معا في حق من سكرها كالمعطل والوثني فلو كان موعدة تعالى وهو منكور للرسالة كفى اقراره بها وفي الاكتماء بها من اليهودي والوثني
 وجهان اصحهما عدم لانها مشهورة كان في التوحيد كانه عليه تعالى بقوله بعد حكايته من مقالته تعالى كما يشهدون واشهرهم باعتقاد
 القيمة ميسر الفريز وهو فقد راجعنا من هذه الاعتقاد ببعض فريزهم ولا وثق منهم بخلاف فلا يكتفي منهم بدون الشهادتين ولا
 يحكم باسلام المسي من طفال الكفار سواء كان مع ابواه الكافران او انفردوا بالثبات في اسلام ما اخرج الحكم من عدم الحكم بالحكم بالاسلام الطغلي
 المسي المنفرد من ابويه الكافرين المشهور بين اصحاب سيما المتأخرين لعدم دليل صالح للحكم باسلامه وثبوت كراهة قبل الاقرار وعنه ط
 فسيقوى فقول النبي ع كل مولود يولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه لا يدل على الحكم باسلامه على تقدير انفراد
 بالكفر قبل الاقرار ولا دليل عليه على ذلك ولا ذلك ويجوز لانه على الفطرة لو سلم كون المراهجها الاسلام المحض ففقد زال ذلك بتبعه الامرين
 وليس التبعه علة في حال وجودها خاصة بدليل انها لو ما اعتمد لم يحكم باسلامه اجماعا وان كان في ما لا اسلام وكذا لو اوجع الحكم
 فيصل بالبلوغ ومنه ذلك وقال الشيخ في المبوط ان تتبع الساتى محتاج بان هذا الطفل لا حكم له بنفسه وليس هنا غير الثاني فيحكم باسلامه
 كالحكم بانتقاله بذلك من الحرية الى الرقبة واحتارده السفيدي في حق ولا صحاح قولنا ان يتبعه في الطهارة لا غير لكان الترويج
 الجرح ومظهر في تلك الحكايات في جواز عتقه على الكفار ان اعتزل الاسلام وفي حقوق احكام المسلمين به من الصلوة عليه ودفعه على
 نقد بر موته قبل البلوغ وفي امشراط اعوابة بالاسلام بعد البلوغ فيغير فصلان لم يحكم باسلامه بالتبعه وكما قوى الحكم بطهارة
 وبقا السك في غيرها من احكام الاسلام وقد تقدم الحب في هذه المسئلة مستوفى في كتاب الجهاد **قول** ولو اسلم الراهق
 لم يحكم باسلامه على زور وهل يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم موثاله ان سيرة كراهة عن فريز وان كان يحكم الكافر وجبه الزور ومن ارتفاع
 العلم عنه الموجب لسلب عبادته ومعرفة ان النبي ع من جملة الاسلام ومن تمامية عقل الميت واعتبار الشارع له في مثل الوصية والعقبة
 ففى الاسلام اولى ولا ان الاسلام يتعدى من فعل الاب والام اليه على تقدير ان يكون احدا بويه مؤمنا باشرته للايمان مع عدم ايمان

قول

عندنا

مؤمناً قباشرته لايمان مع عدم ايمان ابيوه اقوى والوجه عدم الحكم باسلامه بذلك والعقل بالقرينة بينه وبين ابيوه هذا من ان لا يشترط
عما عزم عليه من الاسلام حسن وبيغنى العقل بتبعيته ح السلم في الطاعة ان لم يقل بقبول اسلامه هذا من الحجج والضرب للاحقين ممن
يحفظه من المسلمين الى ان تبلغ اذ لو بقي محكوماً بغيره لا يوجب في اخذه لا قصاصاً الباشرة غالباً وليس للقائلين ببطارة السبيل
او حبسها بمصوصها دون باقي الاسلام حكام سوى ما ذكرناه ونحوه **قول** السلامة من العيوب كلها لا معنى لها لا يجوز ولا المتعدي
لا المكل بل بتحقيق الحق بموصول هذه الاستدلال ويجزى مع غير ذلك من العيوب كالا حرم والا حرم ومن قطع شاحدي يدير واحد حذر
ولو قطعت وجلا لم يجز بتحقيق الاقفاة العيوب كالكاسية بالملوك ان كانت موجبة لعقبة كالعيب والحدام والا فساد والتخل من مولا
فلا استنباه في عدم اجرائه من الكفارة لسبق الحكم بعقبة على اعتاقه لها والا فان لم تنقض بالية ولا يخل بالكتابة كقطع بعض انامله ونقش
اصبع من اصابعه ونحو ذلك فلا خلاف في كونها بزيان وان اوجبت بفعل المالكية واخذت بالكتاب واضربت بغيره بالكتابة كقطع اليد من او
احدها فالاظهار لا يمنع معصوم قوله تعالى فغيره بغيره لثامه لنا قصه والثانية وقال ابن الجبلي لا يجزى الناقص في خلقه سلطان الجارية
اذا لم يكن في البدن سواها كالحصى والاسم والا حرم وان كان اشمل من يد واحدة او قطع منها جاز وقال الشيخ في ما اما مقطع اليد يرد
والرجلين واليد والرجل من جانب واحد لا يجزى بلا خلاف وقال بعد ذلك وبعد تفصيل مذاهب الناس في ذلك والذي بقوله في
هذا الباب ان لو فاتت التي يغتصبها لا يجزى معها فاما من عداها ولا فالظاهر انه يجزى به وهذا موافق لما ذكرناه لكنه مخالف لما ذكره سابقاً
قول ويجزى ولد الزنا وصغير قوم استلذاً لو وصفه بالكنز والفسورة من صفته لايمان وهو ضعيف لا يصح ان ولد الزنا كغيره من الكفار
بالنسبة الى الاسلام ولايمان فاذا اعرى عن نفسه بالشهادتين فهو مسلم ولا يلزم تكليفه ولا يطابق مجزى عقبة من الكفارة وقال السيد
المريني لا يجزى واستدل عليه باجماع الفرق ولقوله تعالى ولا يقيموا الجنت منه تنفقون وهو تناول ولد الزنا وكذا منع منه ابن الحبيب
محتجاً بالاية وجوابه منع الاجماع ودلالة الآية فانه مع ظاهراً لا اسلام لا يعيد جنتاً ولو سلم فتعذر لا يعيد دفقة كما اسلفنا ودوى
يساد عن الصادق عليه السلام بان يعق ولد الزنا وهو شاة للكنهة ويغفرها هذا مع بلوغه واطهاره الاسلام اما قبل بلوغه ففيها
نظر وليس مسلم نفسه ولا تابعيه لغيره لا نسأله عن الاجور شرعاً وان كان ولد لها الفنة والظاهر عدم اجرائه ثم هو ظاهر
ان كان متولداً من مسلمين وان اسقى عنها الاصاله المطهرة وتكون النجاسة متوقفة على الحكم بكنهه ولو بقا وهو منفي على الاصح و
لو كان متولداً من كافرين ففي الحكم بنجاسته قطر من عدم الحاقها حتى يتبعها في النجاسة وهو منفي على الاصح وموافقه من اجرائها لغيره
وان اسقى شرعاً وميقوا الاستكمال لولد من مسلم وكافر **قول** ان يكون تام الملك لا يجزى المبدع ما لم ينقص يد به وقاله طوق
وابن الجبيل لحمة الجبلي عن ابي عبد الله ع في رجل يجعل لعبد العتق ان احدث به حدث وعلى الرجل يجره رقة وكفارة بيني و
ظها ويجزى عليه ان يعق عبد ذلك في تلك الرتبة الواجبة قال لا وموقفة عبد الرحمن وقال الشيخ في كتابي الفروع وابن ابي
والثاني من يجزى ويكون منقحاً للتدبير لانه بمنزلة الوصية بطلها التمهيد النازل من الملك ويقع صحها كما مر به وبهذا هو الاصح
ويمكن حمل الرواية على من جعل ذلك بوجه لازم او حصل على الكراهة **قول** ولا الكتاب المطلق اذا دى من كتابه شيئاً ولو لم يوجد كتاباً
مشروطاً فانته في ولا يجزى ولعل نظر الرقصة ان الرق يحقق الكتاب بظاهر كلامه في انه يجزى ولعله استنبه من حيث يحقق الرق
يكن قجير عدم مكان ذكره اجزاء عتقه ايضا بان الكتاب بمعاملة بين السيد والمملوك وهو لان من قبل السيد على ما يأتي مطلقاً وقد
جوز لها عن الملك عز وجل لا حتى يسل انما بيع للعبد من نفسه فلا يصل لرفع العتق ولا يترفع في الامر بالوفاء لها واليه
يستلزم الملك وبقائه في الكتاب من معلوم ومن ثم لم يجب خطرة ولا نقصته وانقبت عنه لوازيم الملك من المنع من القصر
وعينه وان نظام السيد الحج عليه في بعض الضرورات مراعات لوفاء الدين لا يقتضي كونه ياتيا في الرق وعوده اليه على مقتضى العجز
ام يتجدد وقد بينا ان عز وجل غير مستقر في القول بعدم الجواز من اجل ذلك نعم يمكن توجيه الجواز من حيث انه يتحقق عتقه بحسن
ماله وتحريم المحض متوقف على اداء الكتاب لخصمته ودين الامر من ولا يرد ان الامر من محض الرتبة ان الحرية لان المدعى وجود
الحرية المترتبة عليه وفيها معنى الحرية من وجوب الرتبة من اخذ هو الى الاول اقرب وبالجملة فالحكم مومنع التردد وان لم يتجربا في المنع
وقد مال اليه في الحج والا فاقوى بحقه حقيقة مام يتجرب في استحقاقها بالحكم الرتبة الى ان يثبت المنزلة والاثبات قبل اداء المطلق شيئاً من
مال الكتاب او كونه مشروطاً بحكم الرق مستحب لجواز التبرع بعقبة اتفاقاً وذلك دليل بقائه الرتبة وثبوت المعاملة ووجوب الوفاء

منين السابعة فانه يرد منق الاثني عشر من الاثني عشر كذا وواحد مخرج مبدع اراة عنها بيان من العبد الواحد من الكفاية
على تقدير السابعة ونية المخرج من عقد الكفاية فانه يقع في ما يثبت ذلك ولعل كان قد مضى من عقد الشقين من
جانب المسئلة الثانية يسهلها ويصح عنها من الكفاية وسكن اليها على ما فعل من معنى من ما يملك من العبد من الكفاية مع سياره لو انق
بعض عبيد يملك باسرها الكفاية فانه يرد على الجميع ويجوز ان يرد على ذلك ان ينفذ ما يملك من الكفاية **قوله** ولو انق الموهون المبيع
بخر الممنوع وقال الشيخ يبيع مكان كان موهرا ويملك اذ المال ان كان حال او نهيا يملك ان كان موهرا وهو بعد **قوله** وجه العبد
الراهن ممنوع من المرفق من الموهون بالاجزاء فانه يخرج هذا الفرع من المرفق حكم عموم قوله الموهون والمرتب منوعان من المرفق
يشملهم لوجه المرفق فانه لا يمكن ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق
فانه يرد من المرفق وان الراهن ماله لم يرد مع سياره واجد فينا وله العوم وهو ممنوع **قوله** ولو انق الموهون المبيع
قوله ان لا يرد المرفق وان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق
كلام الشيخ في هذا المسئلة انما قلنا لا يرد من المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق
الفرقة ومكسوفه وقال الذي يضمنه مذهبنا انه اذا كان ماله من المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق فانه لا يجوز ان كان المرفق
برقته والسيد بالخيار بين ان ينفذ به او يملكه والتمسك منه مذهبنا وهو صحة العلق مع كون الجاني خطأ ومطالاة مع العبد
لا يبيع العبد يكون الجاني الى اولى بالمفوق ان شاء او توفه وان شاء او توفه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
ان شاء انتمك بالارث او الفير على خلاف وان شاء او توفه الى اولى بالمفوق فاذا انصف يكون ذلك ان شاء او توفه فان شاء
فان كان موهرا لم ينفذ منه لفر او ليا المرفق ليه ما سألوا طهرهم منه والاخرى ممنوع من الخطا والعبد راعا بكمه له في الخطا واختار
اوليا بالمفوق الفداء بكمه وبذلك لم ينفذ منه من الجاني **قوله** ولو انق عنه معتق بمسئلة فهو لم يكن له موهون فان شرط صفا
كان يرد له على عشرة دنائير يبيع ولزمه العوض ولو يترج بالعتق عنه قال الشيخ نفذ العتق عن المعتق دون من اعتق عنه سواء
كان المعتق منه حيا او ميتا ولو اعتق الوارث من الميت من ماله الامن مال الميت قال الشيخ يبيع والوجه التسوية بين الاجنبي والوارث
في المنع والحوادث اذا وجب على شخص كفارة فاعتق عنه غيره بنية الكفاية فان كان ذلك بمسئلة من عليه الكفاية يبيع سواء
شرط له عوضا كقولك اعتق بعتك مبدل من كفارة ذلك على عشرة دنائير ان لم يشترط بعتك فانه اعتق مبدل عن كفارة في فعله
الصحة في الموصفين ان المعتق كالنائب من الامر على التقديرين وكالوكيل عنه في الاتفاق فيكون اظهر كما انه اعتق بنية عن الكفاية
فيحصل في عموم فخره بنية ولا مانع من ذلك الامم كونه ما كلفها ولكن سيجب ان الملك ينقل اليه على وجه يصح العتق
وان تبرع المعتق عنه من غير مسأله قال الشيخ في ما صح العتق عن المعتق دون من اعتق عنه سواء كان المعتق عنه حيا
او ميتا ان لم يكن المعتق وارثا فان كان وارثا صح عتقه من الميت وان لم يكن من الميت وفترق بين الوارث والاجنبي بان الوارث
المخالف باءاء الحقوق الواجبة على المورث التخيير في جهات القضاء وقائم مقامه فيقول قوله فيما كان يقبل قوله فيه وفي تعيين
الوصية المبهمة والمطلقة على وجه كليهما بما عليه من الصلوة بالصوم بحلها لاجنبي ولا يخفى عليك ان هذه الفرقة خلاصة
من موضع الفرع ولا يفتي عموم الوارث لان الفرع كونه غير وصي ومن ثمرة للمفهم في التسوية بين الاجنبي والوارث في
المنع والحوادث لان البتة حاصل من كل واحد منهما كما ذكرناه من ان الفرع كونه غير وصي ولا يلزم من قيامه مقامه في بعض الاحكام
قيامه في غيره وحيث انما ان يمنع من الاجزاء بينهما نظر الى منوع العتق من غير ماله والامن هو في حكمه كالوكيل في الامور ولا ينفذ ذلك
او صحته فيما انفقتا الى ان الميراث على السنن من ذى الكفاية يقع منه لعموم قوله انما الاعمال بالثبات لانه لو لم يقع منه لما دفع هذا
امام العتق فلا يرد من نفسه ولا يعمل الا بنية وامام الكفاية فلا يرد من الفرع ولا يرد جاري قضاء الدين الجاني بغير عمن الاجنبي
والوارث وبين انه احق ان يصفه وتوقف العتق على الملك يندفع بالملك الفهمي كما قبل يرد مع السؤال ولما لم يرد مع احد الامور
وانما منع الفرع والوجه الاجل من الميت مد من وقوعه من الخلف وان كان النوع لا يقع من فوه **قوله** واذا مال اعتق عبد
عن نقال المتفق عليك فقد وقع الاتفاق على الاجزاء لكن من من ينقل الى الامر قال الشيخ ينفذ مبدل عن المعتق المتفق عليك ثم
يعتق مبدل وهو حكم والوجه الاضمار على الميراث وهو صحة العتق وبما انه ذم الامر وماله ما يدين اذا مال الاعتق عبد عن ففعل

رفع العتق عن الامرين فخلعت من يمينه فلا بد من الحكم بدخوله في ملك العتق عنه لقوله لا عتق الا من ملك وقد اختلفنا في
 في وقت دخوله وذكرنا فيه وجوها لصحة ان الملك يحصل عتق الرقاب من لفظ الاعطاء وفيه ان ثبت ملكه
 العتق من الاعطاء بعد ما يتوصل بها الملك واعتدوا على ان نأخذ العتق من الاعطاء والمعرفة كتب هذا القول الى الحكم
 لان الدليل الدال على صحة هذا العتق ان سلم ذلك على انتقال الملك فليس فيه عتق له فخصه بهذه العتق فحكم وثانيها ان
 الملك بشره من لفظ الاعطاء ويعتق انهم الا على مجموع الصيغة فليحرم عتق العتق وهو ملك الامم والكل سبب ان قال ملكه
 بالامان وهو قول الميendorf والعلانية ولد في الدين وفيه ان ثبت ملكه من ملك الامم في تمام الصيغة فلو فرض من ملكه
 خرج من ملكه ولم يقع العتق مثاليها ان يحصل للملك المستند بالاعتداف ويعتق عنه ان لفظ المالك بالامان وفيه عليه ما ورد
 على السابق وزياده وادبها ان يحصل للملك والعق معاملة تمام الاعطاء وفي هذه سلاسة من الحد والسايق الا ان اشترط
 وقوع العتق في ملك يتحقق تقدم الملك على العتق فلا يتم وقوعهما معاً وثالث واحد عند تمام لفظ العتق وخصها ان يحصل
 المقترب بعتق العتق يكون تمام الصيغة كاشفاً عن سبغ الملك عليها وعدم ايقاعها بالعتق كاشفاً او قطعاً او وقوعه على ثباتها
 دال على حصول الملك بالامر لعدم حصول ما يعتد به منه وهو ان لا يملك العتق مع ان الاثران المذكور يكون شرطاً لتحقيق
 الملك ولا يتحقق الاثران الا بتام صيغة العتق في ملك العتق من الاعطاء ولا تنازل لشر من الشر وطول اجل هذه الاشكال
 وهو هائل المقرة ويقال ان الوجبة لا تصار على الثمة وهو صحة العتق عن الامم وانه من الكفاية ولا يجب البحث في
 اشغال الملك اليه فان ذلك محقق لا يرجع الى دليل قوله ومثله اذ قال كل هذا القام وقد اختلفوا ايمن في الوقت الذي
 يملكه الاكل والوجبة عندى انه يكون اباحة للناول ولا ينقل الاملك الاكل هذه المسئلة ثمة السابقة في اشتباه وقت اشغال
 الملك الى الاكل فيقول انه ينقل الى ملك المازون لانه الاكل يثابره ويدل بوضعه في وقت وقيل باز ولا يفرق ولا يفرق
 على انه لا يملك بوضعه بين يديه ويشترط على الاكل ان يكون طامعاً لغيره على الاول لا على الثاني ولا فرق في ذلك بين الاكل
 كما ذكره المصنف من ان الاحول كوضع الطعام بين يدي الضيف والاخرى ما قلناه المصنف ان المازون لا يملكه وقت ثباته
 بالان لا صالته بقا الملك على ما ذكره وعدم حصول شئ من الاستيلاء النافذة عنه شرها بل هو يلحقه من غير علمه بملكها
 محتسبة بالوقوع المازون منه لفظاً او غير شئ لها في جميع نكته القينات ليعلم بعضا وضع شئ منه بين يديه واطعامه
 من السائل وعندها الى الاذن المستفاد من اللفظ الفرقة ومع الشك يوم الضرر بعين الاكل مطعماً بالاعتداف من الاباحة
 من اكل مال الناس بالباطل ومثله القول في تحديد شئ منه المازون لانه الاكل لقلادة وليا كاله في وقت قوله النية
 مبادر ففعل وجوهاً ثمة بل صحتها الابالنية ولا بد من نية الفرقة لا يبيع العتق من الكافر في ملكه او حراً او موقداً
 نية الفرقة في حق النية معتبرة في الكفاية لانها عبارة عن نية على وجوه مختلفة فلا يثبت لغيرها النية لقوله انما الاعمال
 بالنيات ويعبر بها نية الفرقة لقوله يقوم والاعبد والاند يحلصين له الدين وهذا هو العتق عليها ما تيسر
 للفرقة في اشراط نية التيقن وعدمه ويحصل من ذلك ان المعبر بنية العتق من الكفاية نية بالالى الله ومقتضى العبادتها
 ان نية الوجوب غير معتبرة فيه اما لانه لا يبيع العتق من الكفاية الا جاباً فلا يقتضي التيقن او لان نية الوجبة دليل على اعتبارها
 في مطلق العبادات وما تقدم من شئ في تلك الكفايات المختلفة منها على وجه الاستحباب يحصل المراد باليقين ليعين ان
 والا غير ذكر ما يميز الوجوب عن غيره وان لم يحصل قاطبة تغيره من العبادات الا نية في ذلك فقد منع المعنى على اعتبار نية الفرقة
 لا يصح من الكافر كتاباً كان ام يحرره بغيره بنية الفرقة في حقه وفيه نظر لان ادائه بنية الفرقة المعذرة بنية ايقاع
 طلبا للفرقة الى الله لم يبق بغير التوبة او ملجى مجرى ذلك سواء حصل له ما نواه ام لا نعمان نية الفرقة
 من مطلق الكافر لان من اعتد به بانه يملك مكانه بغيره بنية الفرقة من الايتيا اوجه شرع الاسلام يمكن منه
 النوع من الفرقة وانما يمنع من الكافر العتق الذي لا يغيره بوجوده بانه يملكه وبعضه من الاعطاء وان اداه باليقين
 على وجه التفرق الى الله بغيره بنية التوبة بالبناء بدليل على شرط مثل ذلك وقارضا به عبارة الخاف عن المخلص
 ومقتضى فانه لا يثبت التوبة مع حقه من غير عباداته وميزه بحيث تزدق بحله وبالحلولة وكلامهم في هذا الباباختلف

يز منفع لانهم ناره يحكون بطلان عبادة الكافر مثلاً سناً الى بقدر رتبة الفريضة منه ومقتضى ذلك ارادة المغل الثاني لان ذلك
هو المنفعة والاول ونازه يجوز ومن منه بعض العباد كالغنى شيئاً يهوى جماعته من الاصحاب لم يند مع اشتراط الفريضة نظر الى ما
ذكرناه من الوجوه في الاول وندفع الخلاف بينهم في وقته ومقدوره وعنفه المبرع به ويحق ذلك من الرتبة من الرتبة في جميع
جانب القربات بخلاف العباد البدنية ومن منه ذهب بعض العامة الى عدم اشتراط النية في الفقه والاطعام وامتناعها في الصيام ^{هنا} الا ان
الاصحاب من منبسط عند الاحتكام اشراها اليه وشيخنا لم يدا له حيث اتم ثم عد الى العبادة واعلم ان قوله في مكان الكافر اوجباً
او مرتباً لا يظهر التسوية بين هذه الفرق من حيث لان الكافر المقر بالعبادة تعالى لا يعرف فيمن بين الذي والحربي وان اقتضى في الاقرار بالجزية فان
ذلك امر خارج عن ^{هنا} كمال المطلق وانما حوت التسوية بين اصناف الكفارات ان يقول سوا وكان مقراً بانه فقال كاللص او ام جاحداً لكونه
لان ذلك هو صحيح الاستحالة ومحل الخلاف واما ما قاله بعضهم من ان الكافر مطلقاً لا يعرف الله معرفته المسلم الله تعالى ومعرفة دين الحق من عرفه
الاسلام وكل حزب بالديهم فوجوه **قوله** وبغيره بنية القيين ان اصحفت جنباً من مختلفه على الامتية ولو كانت الكفارات من جنس
واحد قال الشيخ ^{هنا} بنية التكفير مع التوبة ولا يفتقر الى القيين وفيه استحالة اما الصوم فلا شبهة بالمنهية بل لا يتعين من بنية التكفير
ويجوز بغيره الى الزوال او اعتدت الكفارات على واحد فاما ان تجد السبب جنباً فالمراد به الحقيقة النوعية كما هو استعمال الفقهاء
في نظائره او يتعدد وعلى تقدير نظائرها فقد ها فاما ان تبا الكفارات ككفارة قتل الخطاء والظهار وتختلف كاحد الكفارات
مع كفارة اليمين وكفارة رمضان على العقل لا يخرج من انها غير فان اختلفت الاسباب والمسببات قال الشيخ في وجوب القيين بقوله
فانما الاعمال بالنيات فالاحص في هذه السبب لا يخرج وكان الأصل شغل الذمة فلا يتعين برأها مع الاطلاق ولا امتناع الصرف اليها جميعاً
والى المعين ترجع بلا مرجح وهذا هو الذي اختاره المصنف وابن ادريس وفي ذلك كفاية في الاطلاق مطلقاً لا صالحة البهارة من اشتراطه وحصول
الاستحالة وجازاً اضطراره الى واحدة ليعينها فتبقى في ذمته اخرى وكذلك يمكن بانه مع اختلافها حكم ككفارة الظهار واليمين ان يخرج بعضه
بعد عن آخر ولا طعام كان العتق الاول سفره الى المرتبة وهو خلاص الفريضة وان تيقن العتق ثانياً كان سفره الى الحرية وهو خلاص لبقية
ايضا ولاجل هذا الاستحالة فضل العلامة في الجمع فاجوب القيين مع اختلاف الكفارات حكماً لا مع اختلافها قياً ويرد عليه ما لو كانت احد الكفارة
جمع واخرى مرتبة فان حكمها مختلف والمخدوم مستدفع لان العتق ثانياً متعين من غير المخدوم ولا اشتغال الذمة بعتق معين ثانياً على كل
تقدير لان يجعل هذا من افراد متفق الحكم من حيث اشتراكها في تعيين العتق ابتداء لكنه خلاف المفهوم من مختلف الحكم ويمكن ان ينافي الاستحالة
بان الشيخ يخرج في عبسوا بوجوب القيين بعد الامتياز فيصرف العتق الى التي حضر اليها كالمؤمن في الابتداء وبقى حكم الاخرى بحاله فلا يخرج
صح ويمكن دفعه ايضا بالزام بعتق العتق ثانياً على تقدير كونهما احدية مرتبة والاخرى غير مرتبة ولا يلزم ان العتق الاول الى الحرية بل الى كفارة
مطلقة ما في ذمته بعتق اخرى مطلقة كذلك تارة بين المرتبة والحرية فاذا اختار غير العتق لم يحصل برائة الذمة ما هو متعلق بها لانه
ليس بخيرا وان اختار العتق برات ذمته على التقديرين بعتق العتق لذلك لا لا اضطراره الى الحرية وان شاركه في المعنى وهذا كمن عليه كفارة
مشتبه بين الحرية والمرتبة فانه يتعين عليه العتق ليقين برائة الذمة منها وان لم يكن العتق مقبلاً عليه في نفس الامر بل من باب المقدرة فقط
لوقوف البرائة فان قدمت الكفارة واتخذ جنس سببها فالمشهود بين الامتياز منهم وجوب القيين بل قال الشيخ في الشرح انه لا يجوز اخذ
من العلماء قوة باشتراط القيين والشيخ في ذلك الاجل على عدم اشتراطه لكن المصنف هنا جعل بنية الاستحالة وكان وجه اشتراك الجميع
في ان لا واحد يعمل وكل عمل يقتضي النية ككفارة تنفر الى النية وجوابه القول بالموجبة اننا نؤي الكفارة مطلقاً فقد حصل العمل بنية
وبرات الذمة من باءة مطلقة ما في الذمة وعلى الباقي حكم والذي يدل على غير ذلك وجوب قصد العمل اما كونه مشتملاً بجميع وجوه فلا بد
عليه وهذا البحث كله انما كثر بالمتق وفي معناه التكفير بالاطعام والكسوة اما الصوم فقد قال المصنف لا شبهة بالمذهب انه لا يتعين من
نية القيين مقارن الفريضة وبين باقى الخصال انه من العبادات البدنية ولا يفرقها **اصيق** وذلك لاجزئ فيها التوكيل بخلاف المالكية
وبان العبادات المالكية اذغة الى الزامات فاكفى فيها باصل النية وبان العبادات البدنية مراتب متفاوتة وما يتعلق بها من النصب والعتب
يختلف موطنه وجهه فالمشقة في صلوة الصبح مثلاً مع وجوه وفي صلوة الظهر من وجوه آخر لا اختلاف الوقت واعداً والركعات بخلاف العتق
فانه امر واحد لا اختلاف فيه فلم يخرج الى القيين اما طاعاً وعلى بعض الوجوه وفي قول المصنف لا شبهة بالمذهب انه لا بد من القيين ايماء الى عدم تحقق الكفا
عليه وان يحمل على الخلاف وجوب تعيين ذلك ان قال الشيخ في اشتراك جميع حصان الكفارات في جواز الاستحالة لانه قال فيمدان فرض المسئلة

[illegible]

صريحة بل تلحق من غير انما في ذمتها كغير العتق الواجب عليه ونحوه كونه من الواجب مطلقا فقد قال المعتزلة انه لا يخرج مطلقا
 بان الواجب قد يكون لا من كفارة فلا يخرج عن كفارة لان المعبر بنيتها في الجملة وهي تبادى بالعم ككونه العتق الواجب وفي ذمته كفارة
 موقوفة فانه لا يخرج بل لا بد من صفة كونه عن كفارة وقال في عتق كونه العتق الواجب اجري مع انه وافق على عدم اجزاء ذمة الواجب
 والفرق بينه وبين ما في **قولنا** لو كان عليه كفارة وان لم يعبدا فاعتقها ونوى مذهب كل واحد منها من كفارة صحيح لان كل نصف يخرج عن الكفا
 المراد به وهو ما في عتق الرتبة وكذا الواجب نصف عبدا من كفارة مفسدة صحيح لان رتبة مفسدة مفسدة اذا كان عليه كفارة وان لم يعبدا
 فاعتق نصف واحد من كفارة ونصف الاخرى صحيح وسرى العتق اليها وافترق كل واحد من الكفارة التي نوى بها عتق نصف
 مباشرة بالكفارة دون ما يحصل به يحصل بالرتبة هذا اذا نوى عتق النصف وذلك لانه في رتبة ينزعت عن الجمع عن الكفارة اما لو نوى
 النصف العتق مباشرة بالكفارة دون ما يحصل بالرتبة لم يصح العتق عن الكفارة نظرا الى النصف الواقع مباشرة لعدم الاكتفاء به و
 عدم اجزاء صفة الباقي من رتبة اخرى لعدم صدق الرتبة على الضيقين واما العتق بالرتبة لعدم بنية الكفارة به بل بنية عدمها ومثله
 ما لو لم يكن عليه الكفارة واحدة فاعتق نصف عبدا وقد تقدم البحث في ذلك وان ابن الجبيل منع من صحة العتق عن الكفارة
 على هذا الوجه وهو قول وجير فاعلم ان قول المستعالمين فاعتقها ونوى مذهب كل واحد منها من كفارة يشاد ومنه والنقل والاعتق
 جميعا ونوى في كل واحد منها بنفسه الواحد من احدى الكفارتين والنصف الاخرى عن الاخرى وفي الحكم بالعتق على هذا التقدير
 اشكال لان العتق مباشرة على هذا الوجه لا يقع عن الكفارة والراية شرطه مذهب العتق في المعنى وليس احد النصفين اولى بالعتق من
 الاخر وقد نوى في كل واحد من العبد العتق عن كل واحد من الكفارتين من جميع وقوم احد الضيقين عن واحدة دون الاخرى
 ترجيح من غير مرجح وانما يقع مباشرة فالاول ان لا يقع مباشرة لانها فرقة والاولى بشرط العبارة على ما ذكرناه سابقا من بنية العتق على
 نصف لحددها خاصة ونصف الاخرى من غير نوى من نوع النصف الاخر من كل واحد من الاخرى لتحقيق الرتبة شيئا
 للعتق مباشرة ومباداة عن هذا المثل العتق من مباداة المذهب قال لو كان عليه كفارة ثانيا فاعتق نصف عبدا فاعتق
 الاخرى من الاخرى صحيح وسرى العتق اليها في **قوله** العتق نوى من ملك العتق لان ملك يبره بنا السابقة على النية
 فلا يصادف حصولها ملكا هذه المسئلة تشبه السابقة حيث ان العتق يقع اجبا لا بالنية عند سبب وفدا مختلف بينهما كما ان الشيخ
 قال بوجوده طبقا للكفارة عدم الاجزاء وهو الذي صرح به في كتابه العتق لم يفرق بين رتبة والعتق منه فصل للرتبة بالنية وهذا الوجه
 لجوابه ولان النية معتبرة وهي هنا معتبرة لانها ليست قبل الملك الاستحالة لثايقها بل ملك الغير لا بعد حصول العتق ولان حاله
 اذا استقر له وبعد التحصيل الفاعل بينهما وبين ما سبق من ملك المملوك المشتري لان النية في ذلك صادرة عن ملك البعض فاعتق منه
 وتبع الباقي بخلاف هذا فان الملك حاله الذي هو محل النية مشفوع من العتق وبعد حصول العتق ونقل المصنف الى الاجزاء
 عليه بان الملك سأل على الرتبة فاعلم على العتق لان العتق مشروط بالملك والسبب سابق على الملك فاعتق منه
 سبق للسبب على سبب النية ومفاد النية للسبب لانه لم يصادف الا بعدا مغفلا من كفارة فلا سببا فيه ومنع حصول العتق
 الامن الكفارة لانه انما يتقوى بالرتبة لو لم يوجد سبب سابق وقد وجد نية الكفارة وهذا منتهى لكن بشرط استعانة النية فغدا الى
 اعتد البيع ايضا الملك ويصدق مفادها للسبب الجين الملك وما ذكره ومنه الفرق بين هذا وعنف المشتري ان العتق لغيره
 قبل الرتبة والاخر هناك ذلك الملك هنا حقيقة لا معنى لان الانفاق سبب عن ملك الرتبة لم يوافقا رتبة النية فقد نازت العتق
 واشترط في مفادها للسبب ويعتبر في بين الامرين بان العتق بالنية الى الرتبة لانه سبب فاعلم له والراية بالنية الى
 عتق الرتبة سبب معد فاعلم لان يحصل الحل فبالا لاسر السبب في العتق والسبب الفاعل فيه هو السبب وفاعل قبول الحل لا يفعله
 غيره من فاعل ذلك الاثر والمعتبر في العتق الذي الكفارة كونه العتق فاعلم ان الرتبة من غير نظر لاشكال الامرين في اصل البيعة التي لها حل
 في النية في العتق ولا فاعل له حقيقة هو اندته وانما هذه اقسامه انما يصدق على كل لا فاعل في الحكم فاما ان يصح العتق عن الكفارة
 فيهما نظر الى البيعة ولا فيها بالعدم مباشرة للضعف الذي جعلها الشارع موجبة للعتق بذاتها **قوله** فلو قال لبيد انتم وعليك كفا
 لغير من الكفارة لانه قصد العتق ولو قال لفاعل العتق ولو كان من كفارة ذلك فاعلم ان الكفارة من العتق وفي وقوع العتق
 ولو قيل بوقوعه هل يلزم للعتق قال الشيخ نعم وهو حسن **قوله** والمالك العتق بعد قبضه لغير من الكفارة فانه لغير حال الامانة

فإنما ينفك بعد من شرائطه العقد المقتضى من الكفارة بخلافه وهو يتلزم من شرائطه وهو على المهر والعتق والعتق
على العوض بنقل شخص العتق من كفارة ما لا يملكه من المال بغيره فقلت وعليك كذا وعلى فلان أم جعل جوابا للسؤال بقوله
ولان على كذا وعلى كذا وكذا من كفارة ذلك وعلى كذا لا يشترط بل يجب المقتضى فلا يتبع من الكفارة إيجابا لما ذكر وهل يقع العتق بغيره
وجها من ان ينفك من كفارة من اهل بيتهم وان دفعه للعتق من الكفارة فيلزم مقتضى مقتضى العتق لان المطلق موجود في من المقتد
ومقتد العتق من الكفارة لان العوض من دفع المطلق لان العتق لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق
في ذلك ومن انه ينفك من كفارة ما لا يملكه من المال بغيره فقلت وعليك كذا وعلى فلان أم جعل جوابا للسؤال بقوله
على ذلك لزوم العوض للامور والعقد على الشئ بل وزم العوض في بعض النسخ لان مقتضى العتق لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق
واسحقه المهر والعتق عليه في الحكم بل وزم العوض وعدم الاجل عن الكفارة ولا يثبتها في ذلك ثابت إجماعا فيفتي الاول وبناؤه
ان يجعل انما هو من العتق من الكفارة لانه مطلق العتق وهل يقع في العوض واجبا السيد علي بن ابي طالب مع إجماعها لانه جعل له العتق من
الكفارة وقد فعل فلم يجعل له من الاجل من الكفارة لان الاجل لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق
عليه شيخنا الشهيد بان يتناول على فعل شرعي جله كالمثل انما لا يجمع الذي صليته الاجل بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه
ولم يطلب منه ان ينفك من العتق ولا يفسد مقتضى ذلك لانه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
لأن مقتضى العتق عليه لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
انما جعل على العتق بغيره من الكفارة مما لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
وهو بان مقتضى العتق عليه لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
لا وجه له ولا فرق بين مقتضى العتق عليه لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
من ذلك انما هو مقتضى العتق عليه لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
لان مقتضى العتق عليه لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
طالب الحكم فيقتل على العتق بغيره من الكفارة وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
في نفس الامر كذلك فصرح في العتق بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
الحال انه لو لم يرد العوض لكان العتق بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
واعلم ان بعض الشافعية هنا وجها بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
قال صل الله عليه وسلم لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
وجاءه ونفى العتق بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
عنها لا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
به وبهذا ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
عليه العتق بل المذکور بهذا النوع شبه لانه كما في وقوع الشئ حال الملك فدل ان شرائطه وانما انما ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
قوله ويحقق العتق بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
ما ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
المسكن ولا يثبت العتق بغيره من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
يحدثه فنفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
يقول فخرج من قبل ان ينفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
الحدثه بل من اكد ان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
الشيء وكذا لو كان من اهل الميراث فنفك من الكفارة لان مقتضى العتق عليه لا يملكه الا على المهر والعتق عليه وهو مقتضى العتق عليه وهو مقتضى العتق عليه
في ذلك العادة الغالبة ولعل عليك من الرقبة وملك ثمنها وقد على شرائطها واحد ويشترط ان يكون فاضلا من حجة دينه وان لم يكن

به وسكنه وثبات بدنه اللائقة به ما ذكره في الحاجة اليها العادة او يحجزه بغيره وكسوفه انما لا يفتقر اليه في وقت من اوقات الفتن ومنه
كونهم وما لا يدعونه من الالات ولم يقدروا اكثر هذا الفتنه والكسوف حد فيمكن ان يكونه المعية كفاية العزم وتحقق ذلك بميلت لم يحصل من ثباته
الفتنه في كل سنة بما يقوم بكفايته وعقد ذلك ويمكن ان يربى وابو وعنه السنه لان المؤنات تنكرونها ويجوز الادعاء لها ان يربى وابو
فويوم وليا على الحاج اليه في الوقت الخاص من الكسوف والافتقار وعدم ورود الفتنه في كل عام هناك في النصوص عدل العلم ان
وقيل جد العزم ان الاكسوف ما يفضل من قوته وقوت ميا له يوم وليا ولم يذكر العزم عن الرقبة لما ذكرناه ويظهر من ط
نرجع المعنى الاول لانه قال ما ان يكون له فضل من كفايته الدوام او فوق الكفاية فان كان له فضل لم يكن من اهل العيام لانه واحد
كان له فوق كفايته على الدوام لا يربى عليه شئ فان من عتبه العيام في رتب قطع بالمعنى الثالث وهو اعتبار قوت يوم وليا وهذا
لان الكفاية بمنزلة الدين فليست في هذا ما يشق فيه وما الكسوف والحاج اليها في الوقت فستثناه وان بقيت بعد ذلك من طويلا فيكون
وكذلك السكن والتقام وحيث كان العزم في وقت اليوم والليالي فلو كانت مومنة شدة ومن صفة الجارة ويحصل منها كفايته بزيادة
قوله على ما يحصل بعد ذلك في المساكين في كل ذلك واشتد من ثمة وما ذكره ولو اعتبر ما فوق السنه او الدوام يقع وانما كلاً
العلامه في القوم وواجب بيعها متى عد قطع بعدم الوجوب مع انهم بين الدوام من الفتنه السنه لانه لو كان هذا المشرك يثبت ان زيد
من قوت اليوم والليالي للفرق مع وجبات الثمن والرفق بين يدي ما كفايته بين المثل فادون وان يد منته على الاخرى لتحقق الفتنه
الاصح الاجماع المرفق للموذي الى الفتنه ولو لم يملك الرقبة ولا ثمنها وبذلك لم اجد ما يثبت فالاخرى عدم وجوب القول ورفع اليه
استحباب القول وجهاً اما الطوائف فلا يربى عليه كفاية في كل كلف العجز اصل بالاسناد وبالموجوب مع الدين من الطالب به وبما
المستثناه حيث لا يشق له ما فعل ذلك **قوله** ولو كان الخادم غالياً بحيث يتمكن من الاستدلال منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لان كان
القناعة وقيل كذا في السكن اذا كان غالباً وامكن حصيل البذل بعض الثمن والاشبه ان لا يباع مسكاً كفاية ويكفر ولا يشق لها القيس
الزائد من المعنات وان كان موجوداً بالفضل وهو بعيد في الحاجة والاشق حاله بالعادة في وجوب بيعه ولا يباح من ثمنه بانه وجهاً
من تحقق الفتنه في الرقبة مع مراعاة المشتري فان العزم فيه النوع الا شقص يجب البيع لفوقه الواجب عليه ومن ان عزم المشتري
مع مجموع الثمن مع الدوام والسكن وهذا وكاف في خصوصه اذا كان مالوف فان فرق المال وفوقه بالملك وقد عزم في حاله
فيظهر له او غيره **قوله** ومع تحقق العزم يلزم في الظاهر الفضل خلاصه شهرين متتابعين وعلى المولود موم شهرين
اظرف في الشهر الاول من غير عد واستنف وان كان الفتنه في ما من صلح من الثاني ولو يربى ما اتم وهل يات مع الاقرار به في شهرين
عدم الاثم او اقل من حصة الرقبة الى الصوم فالوجوب منه موم شهرين متتابعين ان كان حراً او اقل وان كان عبداً فاما انتم على النصف
مقاً وهذا وجه من الاحتياط لم يوافق المسالك ابن ادريس وابن زهره الى ان في الظاهر كلاً استناد الى موم فله الاية والاخرى المشقة
ليجوز من حراً من الفتنه قال سالت عن المولود اعليه ظناً فقال خفف ملحقاً لموم شهرين وليس عليه كفاية من حصة فتنه ولا عزم
والا يفتقر منه هذا الذي يباع على حرة فيحصل الكتاب بجزء ولو لم يجد ان ظلاً لانه ان لا يربى منها موم الى الرقبة في شهرين او اقل
فيكون مخصوصه ابتداء ويحقق الثلث في الشهرين بموم شهرين ومن الثلث شئاً ولو يربى ما اتم فتنه بعد ذلك لم يفتح في الشا
اجماعاً ولكن هل ياتم قيل نعم لان متابع الشهرين انما يحقق الفتنه في بابها كما انما اذا لم يحصل فلا اقل من الاثم ولا استيفاء الاجزاء مع الفتنه
وهذا لا كذا في عدم الاثم للاصل ولان المتابع من مثله بذلك فلا وجه للاثم فيحقق الاثم والاثم لا يربى عليه في الشهرين من الفتنه انما في السلك
ان يصوم شهرين من الاثم او ايسر منه في شهرين ووجه في ان الثاني وضع صفة للشهرين لا الايام ونتاج الشهرين يحصل بالشرع
في الثاني من الاثم الاول فينتظره الاول الاثم على النص ولو كان الكفر بالصوم عبداً لم يفتق الاثم بغيره عشر يوماً في شهرين
الكتاب وكذا الوجوب على كل موم شهرين من رتبة الفتنه في شهرين ان يجمع في ثلثه على ثلثه موم شهرين فاما من شهرين
عشر يوماً من حراً فيقال جارة لانه يفتقر مابق عليه وان كان اقل من خمسة عشر يوماً لم يربى عليه موم شهرين او ايسر منه
من السادس من طرفي الرقبة من ضعف جوسه بن بكر لكان العمل بضمونه ثمانية بين الاحتياط في تحقيقه عليه موم ذلك في الماوان
الشهرين واما ما يجب كفاية على العبد فلا كذا في الفتنه الشيخ وابنا مع والمعلم في موم شهرين من الاثم مع الاخلال بالثمانية حيث يفتقر
يفض الصوم الى وجوب الاستيفاء وهل ياتم بذلك قيل نعم لانه مال للعل وهو منى عنه ويعمل عدم الاثم لان العباد لم يطل في نفسه ان موم

كان يوم مفك من الاخر فاذا مضى النهار وحكم بانفقاده لا يلحقه الجلال بعد ذلك نعم الا انهم من الاخلال بالمناجعة عدم الاجزاء من الكفار ولا يخل
 مضى واسا وظاهر الفناء في حصول السابغ على ما مضى صحيحا في الجملة على الشك دون الاول ويظهر من الشيخ في الدين الاجماع على الاثم بالاخلال
 بالمناجعة وفيه نظر **قوله** طالعها الذي يجمع مع البياض والخبث والمرض والاعذار والطبوع وما السرف فان انظر اليه كان عندنا
 كان طالعها للمناجعة ولو اظفر في كامل المرض خوف على انفسها لم يقطع السابغ ولو اظفر ناخو فاعلى الولد ما لم يقطع في طين قطع وفي لا يقطع وهو
 اشم ولو كان على الاظفار لم يقطع السابغ سواء كان لحياتك وجعل لما من حلقه او لم يكن كذلك حتى وكل وهو لحياتك الشيخ في وفيه مقال
 بالفرد لما بين اشراط السابغ يوم الشربين سبغ على موضع يمنع الصوم ولا يقطع السابغ وموضع يخلف منها فلهذا ومن الخبث والنفاس وهما
 عيضا طبعين للسابغ لاجل انهما طبيعتان لا اختيار فيهما الكلف فلو قطع السابغ لم يكن الصوم من الكفاية لذات الخبث والنفاس وهما
 حرج والمناجعة الى سن الياس تقديرا بالوجوب ويحرم خوف الكفاية اليه وفي معناه المرض المانع من الصوم والاعذار ولا يشترط الخبث في
 المنع وهو عدم اختيار الكلف في الاظفار لاجل بعض المعاني حيث يقطع المرض ما فائدة وبين الخبث بان المرض لا ينافي الصوم بذاته
 وانما خرج منه بقله بخلاف الخبث وجوابه منع عدم المناجعة فان المرض الذي يضر بصحة الصوم مانع منه وان لم يضر بنفسه فكان
 كالخبث ويدل على حكم الامرين صحيحا وقاعدة من ابي عبد الله قال سالته عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فقام شهر او مرض في ذلك
 عليه الدجيسه قلت ان كان عليه صيام شهرين متتابعين فقام شهر او مرض في ذلك عليه الدجيسه قلت ان كان عليه صيام شهرين متتابعين فقام شهر او مرض في ذلك
 قال لا يبعد ما اجراه اهل البيت ومثله صحيح في عهد من مسلم من ابي جعفر ومنه السرف فان مرض في الاثنا ولم يكن مرض في السابغ انما قال
 القلع جاء من قبل الكلف فكان كاللاظفار بعينه وان كان مرضا وهو الذي يخاف بتركه على نفسه او ماله او ثمنه اجاز الاظفار ولم
 يقطع السابغ لانه لا يضر طرا ليه كما لم يضر الاظفار بالمرض وهو ربح فيشرب بما اذا لم يعلم بل الشرع فيه بر من السرف في اشنا وكان الشرع
 فيه ربح العلم بر وجب كالشرع فيه ربح في زمان لا يسلّم الصوم لم يحصل به السابغ ومنها لو اظفر في كامل المرض فان كان الخبث على نفسه لم يقطع
 السابغ لان ذلك بمنزلة المرض ولو اظفر ناخو فاعلى الولد فليخض في احداهما انكر كذلك لا يشترط في المرض المسوغه للاظفار فكان غذا
 وهو الاخرى والثاني انه يقطع السابغ لانها مظهر لغيرها في المرض ولهذا فارتد المرض في لزوم الفدية في رمضان وفي حكم اظفار
 لمرضه والاولى اظفار غذا فيمنع الهلاك ومنها الكرم على الاظفار لا يقطع ثابعا سوا ربح اختيارا او صلحا او وجوب جوفه ما يظفر
 بدم لا كما اذا نزع بالفرج حتى اظفر لاشتهاء في الاكراه السويع للاظفار فكان غذا لعلنا للخبث حيث منتهى به العمل في ان طالعها السابغ
 لانه مظهر لغيره بخلافه بخلاف الاول وهو حرم لاشتهاء الامر في الاكراه او ما تدخل تحت عموم قوله من مضى في ذلك والاشنا والاشكر
 عليه ومن الموضع المختلف في قطعه بها ولم يذكره المصنف في الحديث في بعض ايام الشهر الاول ولم يذكر الا بعد ازواله فان الصوم فيسقط
 هل يقطع السابغ وبها من ارتفاع حكم النية بالخبث وان طلع السابغ حكم من لكانه فيكون منقعا ومن ان الرفع وجوب شهرين متتابعين
 ويطلان يوم منها لا تخفف في المناجعة وبذلك لا ينفذ بها لانه هو مخاطب بها فاعمل ليلته لا تقرب به منسوب اليه اذا كان يجب عليه الا
 لها وفي الدليل من التباينين نظر لان طالعها ربح ارتفاع الموضع تحليه لاصح الاحكام والقدن على رفع النية بديهي الجلال والاخرى
 انه عند وجب لا يقيس **قوله** ولو مرض في اشنا الشهر الاول زمان لا يقع صوم من الكفاية كثره رمضان والاخرى بطل السابغ حيث
 كان السابغ واجبا وجب في زمان لا يسلّم فيه الفدية المعبر منه من تأمده من الوجوب فلو شرع في شهر زمان لا يسلّم فيه شهر ويوم كما
 لو شرع في شهر اول شعبان او عيد العشر الاول من ذي القعدة ويحرم ذلك بجمع في صحيحه مضى من عازم طبعه بل يعم انه في كل حال ما
 في ظهارة شعبان او شهر رمضان فاليوم شهر رمضان في شهر الصوم فان صام في الظهارة في ان الاثنا يوم مضى بغيره ثم علم ابتداء بعد
 السلطنة في عقد الصوم اصلا لعدم اجتماع اشراط المعبر منه وان لم يعلم بذلك حتى لو شرع كما ابتداء في ناس ذي القعدة فافق غشا الشهر
 انقطع السابغ لثبوت عدم الشرط بجعل عدم جواز الشرع منه على هذا الوجه لعدم الوثوق بما في العدد وينصف بان الوثوق بمن شرط
 والاصل عدم نقصان الشهر ويحمل على هذا ان يبعد عن انقطاع السابغ لان انقطاعه وثيقه ايضا بانه بطلان حكم صحيح وعلى كل حال يقول المصنف
 لعمري في اشنا الشهر الاول الى قوله بطل السابغ ليس بجعل لان بطلان السابغ في عقد الصوم ومعنى من ذلك في اشنا الشهر الاول كما مثل
 فالشرط معلوم فقد ابتداء فلا يعقد الصوم ولا يثبت الحكم لجلان السابغ لان العمل على الوجهين لا يخلو من المانع كما هو بانه كذا
 فلو مرض في اشنا الشهر الاول فان الحكم يرفع عن مضى عليه والاولى ان يرفع بر من المانع من الصوم في اشنا الشهر الاول بغيره في السابغ ليجعل

اليوم التي الذي عبد الله في حق العالم بالا هله والنجوس الذي يصوم بالظن لوتو الشرب من هرف من المانع من الصوم قبل ان يكمل شهره يوم ما لا قوى عدم انقطاع الشاي لان ذلك عند في حقه كالمز من الحيف فيزها **قول** وبني لاطلام في الرتبة مع العجز الصا ويجب اطام العدد لكل واحد من قبل مدان ومع العجز والاول اسبه ولا يفرق اعطاء ما دون العدد المعتبر فان كان بقدر اطام العدد ولا يجوز التكرار عليهم من الكفاة الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع الشدرو ويجبان عليهم من اوسط ما يطعم اهله طوا اعطى ما يعيب عن قوبالبلجاء واستجب ان يضم اليه ااما الخ انا عجز من الرتبة عن صوم الشهر ينقل الفرضية الى الاطعام قال الله تعالى ان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فيحقق العجز عنه بالمر من المانع فيه او ما يحصل برشفة شديده فان وعجزه او بالضرورة من زياد او بالمر وفوه ولا يلحق به الشرفان منع حاله لانه يستطيع الصوم بالاقامة غالباً لم لو قد وتاكن الجواز ثم الكلام في هذه الجملة يقع في مواضع احدها فقد اطام فالشهور خصوصاً بين المتأخرين ان قد مد لكل مسكين وقد تقدم في الحديث العربي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد من تمر فيه حنة عشر صاعاً فقال هذا اطعم عتلك ستين مسكينا وهذا المبلغ اذا قسم على ستين كان لكل واحد من الصاع اربعة امداد وروى عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق ع انا قل خذ ادى من تمر ثم اعطى ثمانية فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا امداداً ولقوله تعالى فاطعام ستين مسكينا الشامل لكل وما فوق وما دونه لكن خروج ما دونه بالاجماع فيبقى الباقي من الباقي والشيخ في كتبه الثلاثة الفرضية عليه الله مدان محتاج بالاجماع الفرضية وطريقه الاحتياط وجوابه منع الاجماع فلا شيء قد يكون في قولنا وهو بالكفاة ولم يبين القدر ولما اطام وهو ذلك والمعتبر من المدالون لا الكليل عندنا لان المدالين هم من كل من الرطل من الرطل والوطل مركب من النهم والدم مركب من الحليب ويسمى دهم الكيل ويتركب من المدالصاع الوسخ فالوزن اصل الجمع والمعد الى الكيل في بعض المواضع تخفيفاً وتظهيراً في ابناء السيفر بالكيل والوزن فانها مختلفان جبا بالنسبة الى مقدار التبر بالكيل ونائبها المصروف اليه وهو سقون مسكينا ولا يجوز المهر الى ما دون الستين وان دى العدد في الدفع بان دفع الى مسكين واحد في ستين يوماً ولا يجوز المهر اليه دفعة اجماعاً لان اجمع اثنين مسكينا افضل على وصف وهو المسكنة وعلى غيره وهو السقون فكلاً لا يجوز الاخلال بالوصف لم يفرجوا لاخلال بالعدد مكاناً قوله تعالى ما شهدوا وادى وعمل منكم فينظر من الوصف وعدد وكما يجوز الاخلال بالوصف لا يجوز الاخلال بالعدد حتى لا يكون شهادة واحد من كتشادة اثنين ولا فرق بين كون العدد مجتمعين في بلد واحد او بلداً كثيرة مع امكن التوصل اليهم فيجب السعي على اتمام العدد لتوقف الواجب عليه فاعتدوا الوصول الى العدد خارجاً عن التمسك وعلى المكن وفوق القدر عليهم حسب الايام حتى لو لم يجد سوى واحد خفف عليه في ستين يوماً هذا هو السهو بين الاصحاب وبسته كاج عن صفته والاية ظاهرة في عدم اجزاء ما دون العدد مطلقاً فيسقط في الغنة الى ان يوجد مع انزوى اسحق بن عمار في الموقوف قال سئلت ابا عبد الله ع عن اطعام عشرة مساكين او اطعام ستين مسكينا يجمع ذلك لالسان واحده يطاه فقال لا ولكن لا يعطى انسانا انا كما قال الله تعالى والشيخ وجاعة حملوا ذلك على حاله الاختيار وجود العدد ما مع تعفته فيجزي لرواية مسكين السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ان لم يجد في الكفاة الا الرطل من الرطلين فليكره عليهم حتى تكمل العشرة فطعم اليوم ثم فطعم عدا ولا يخفى عليك ضعف سند هذه الرواية لكن الحكم مشهور لا راد وتا لثما احسن الطعام والمعتبر من القوت الغالب من الحنطة والسيفر وبقيةها وجزها واما الخ تعالى في كفارة الذين من اوسط ما نظموا اهليكم فاما كتبة عن الغالب او حمل على الفضل ويجزى التبر بالربعة فيستحب ان يطعم المرء الا دم وهو ما جرت العادة بالكل من الجز ما يما كان كالزبيب واللبس او جامداً كالخبز والعلم وقال المصنف يجب غنمه اليه وبقية تكمع سلا لرواية ابي جعفر عن ابي عبد الله ع وقال من اوسط ما نظموا اهليكم قالوا نقولون به عيانكم من اوسط ذلك ذلك وما اوسط ذلك فقال الخ والخبز والزبيب والتمر شيعهم بمره واحدة ورواية اخرى عن ابي عبد الله ع قال كفارة الذين عتق رتبة او عشرة فما كان من اوسط ما نظموا اهليكم او سقوتم والوسط الخ والزبيب وادى الجز والعلم وحلنا على الاستحباب لصعد الطعام بدونه والخسنة الجلي عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل من اوسط ما نظموا اهليكم قال هو ما يكون الى ان قال وان شئت حلتهم ادا ما ولا ادناه بل وادى سطر الزيت واللح وادى اللحم **قول** ويجوز ان يعطى العدد متفرقاً او مجتمعين اطعاماً او شيئاً ويجزى اخراج الحنطة والذيق والجز ولا يجوز في اخذ اطعام الصغار متفرقاً ويجوز مضغهم ولو افرقوا حشيتا لاشان الواحد ما تقدم من تقدم الاطعام بالمد والمدين انا هو مع فليكنه الى السحق وذلك غير لازم بل يجزى بغيره وبين ان يطعمه الى ان يفيق لصعد الاطعام للبد

بل وبما كان ارجل في معناه وجح فلا يتقيد ويقدر ولا يجوز اطعام العبد ويستلهم بحاجتهم بجوز متفرقين لعقد فالاطعام على التقيد
ثم ان سلم المد فلا يبين الصغير والكبير وان اقتص على الاطعام اشتراط كونهم كبادا او غلب على من الكبار والصغار فالواحد في الصغار والكبار
احتميا الاثنان منهم فواحد ما حوز الا حتميا بل ذلك بقوله تعالى من اوسطا تطعمون اهيكم حفظ النقص والفقير عدم الفقر
بين كون الكبار بقدر الصغار او قبل ويدل على عدم ارجل الصغار متفرقين ولا ينعين ان من ابي عبد الله قال لا يفرق طعام الصغير والكبار
العين ولكن معينين بغير الرواية ضعيف السند لكن ضعفها بغير رواية منهم وظاهره ان كان فقير في عدم ارجل الصغار على الاطلاق
على حاله افراد الصغار بما ينهوا بين رواية ابي بصير السابقة ورواية يونس بن عيسى الحسن بن علي قال سالت عن رجل عليل
اطعام مساكين اعطى الصغار والكبار سوا والرجال والنساء او يفضل الكبار على الصغار قال كلهم سوا ويمكن ان يقع
في هذه الرواية انها تدل على حكم التسليم ولا تفرق واستوى الصغير والكبير بينهما الكلام في الاطعام هل لا بد له من رواية ابي بصير المتقدمة
لاختلف الاكابر في البيت لا تدل على التسوية اذ بين الصغير والكبير عطف ويمكن ان يخرج منه ما اذا فرقا الصغار والكبار فليس يثبت
الباب ولا الثابت في الادلة الروائية ان كانت هي اصل القول في حكم الصغار اذا فرقا ذلك فتمام الحديث بنوقف على احوال الاول والرجل في
الاطعام اشياء مبرزة واحدة على المثل لم يفرق الاطعام المأمور به بين الابن بهار ورواية ابي بصير السابقة وقال بائنيهم بغير فرق وقال المفضل
وجاءه بغير فرق يوعر وقال ابن الجبلي يثبت في العدا والاش والاصح الاول الاثنان لا يفرق الا لا يفرق بين الصغير والكبار سوا ذلك
نقص فلو لم يكن المفضل معنى يثبت كان له لو شاع بدو في الثالث يخرج المدين من الخلف والدين في الخبر وان توقف الاولات على زيد
الى ان يصير ما كولا بالفعل المأمور به الى ابن الجبلي بغير فرق في قوله من غيرة وادع من غيرة هشام بن الحكم الجبلي بغير فرق في قوله من غيرة
من غيرة بغير فرق يكون التفتيش في غيرة وخطبه وهو محمول على الاختلاف فيما ارجل الصغار من الطعام فلا يفرق في القيمة فلو اردوا الاثبات
على بعض الروايات بغير فرق من المتحقق بعد احتسابه عليه ثم احتسابه على كراهة فينادى الوالج بمد والفاصل في قوله نقصا للشيخ
عن المدعي بغير فرق التسليم وان كان المتحققون وصفا في العتق بل يخرج منهم بعد الوالج فلو دفع الستين الى مائة وعشرين لغيره نصف الخراج
فصلان بكل الستين منهم ثلثين مد الكل واحد نصف مد ثم ان علم الباقين باثبات الاجازة وجوب عليهم بما زادوا الاثبات في العين فخاصته وكذا
لو دفع الى الواحد فريد من مد السدس لا ينفذ في الكبر والصغر فما يرجع منها الى امره ولا يخص الكبر بالمال في البركة كبره الا ان كان
يبحث في ادب اكل الشوبط من الكبار لعل يبلغ عشرين يقارب ذلك غالب السبع لولف في الخطوط والزياد وهو مما اشتهر بكونه سلميا
من القريب وبما زجه بغير فرق ان كان في ادب وبعث من العدا منها ومن عقرها **قوله** ويجب الاقتصار على ثلثي المومنين ومن هو حكمهم
كالاطفال ومن طهر من اليمين من اليب كونه المظفر ومن لا يوجوهنا والوجه جعله في اطعام المسلم الفقير ولا يجوز اطعام المسلم الاثبات
ولا يجوز اطعام الكافر وكذا الناصب للاختصاص في اشتراط الايمان في المتحقق للكفاية افعال لعداهان ليس في طهر بل في الاسلام لان يكون
مخوفا بغيره من فراقه كانا صعب هو مخا لم يطمع لعموم قوله ثم اطعام ستين مسكينا واطعام عشرة مساكين وجوه من جهة يونس بن
الحسن بن علي الحسن بن علي كذا في اطعام مساكين اعطى المسك والكبار سوا والرجال والنساء او يفضل الكبار على الصغار
والرجال على النساء فقال كلهم سوا ونعم اذا اريد من المسلمين وعيا لانهم تمام المدح التي يميز بها اهل الصغار من لا يثبت وبعثه استثنى
بما عدا من اهل الحسن الكاظم وقد سأل عن الكفاية وقال قلت فاعطيت من ثمنها من اهل العلية قال نعم واهل الولاية لهيب الى وثايقها
مع الامكان فان لم يجد تمام العدد كذا في ثمنها من المسك من الفقيرين وهو قول الشيخ في ربه وقوله في الخ وليس عليه بغير خصوص
لكتم على اكل الزكوة فقد اختلف الاجناس في اعتبار الايمان فيها فيجمع الشيخ بين اهل ابناء الجواز على المسك من ثاقتها ان لا يكون ثوبا
او مشقة وهو قول الشيخ في طهر الملام في الارشاد اما كفاية جعل مفرقا من كونه المظفر وخرج من كونه المظفر المصنف
وجعل الرواية اذ لا يجوز ان يفرق بين اهل الولاية على المسك منهم وامان ثمانية من مطلقا والخاصة واستحب منه ان يكون منهم
المومنين واولادهم في المسك خارجا من الصغار ويقتضي جعل اطعامها في الايمان مطلقا لولم يفرق غيرها
ان يمكن وهو قول ابن الجبلي وابن ابي عمير وابن اوديس والعلامة في حقه وتمامها في اشتراط الايمان اذ ذلك والعدل وهو قول
ابن اوديس لا يجوز جعل مفرقا من الزكوة واشتراط في مسك الزكوة العدا الزكوة دليل هذه الاقوال كما راجع الى دليلهم في الزكوة والملازمة
مقوفا وهو المقتضاه هو الاثر في العلم ان المقصود اربعة في الكتاب ما يعبر في المتحقق بزيادة على الاسلام ولا ريب في اعتبار المسكنة

[illegible]

ومن ثم شرع باليدل فاعلم ليعطى العبد بالعتق لم يكن الصوم بدلا من ثبوت السقوط استوجب والخطاب بخلق بالعتق بل الشرع
في الصوم لا يبعد ولا يجوز تخمين مسلم من احدهما قال سئل عن مظاهر في شعبنا فلهي ما ينفى قال ينظر حتى يصوم شهرين متتابعين ثم
ظاهر وهو مساند لشرع حتى يقدم وان مسلم وامنا ما لا يفسد الذي ابتدأ به وقال ابن الجوزي قال صوم اكثر من شهر واجب العتق لغيره
غير مسلم انهم من احدهما في رجل صام شهرا من كفارة الظلم وجد شتمه قال يعقها ولا يعتد بالصوم وهو محمول على الاقل جعلها
مابين حتى لا يفرح عكس اليقوت فيما لو جرح من الصيام وتخل في الاطعام ثم قد على الصوم فانه لا يجيب العتق اليه الا ذكر من التقليل ويزيد
هنا انه لا معار من من حيث النص وتجوز الشرع في الصوم بدخول من من اليوم والخطبة وفي الاطعام بشرط المسكين في الكل ان كثر
به وسلم هذا ان كثر بالانليم وان لم ان سقوط الحكم بالعتق على تعدد الشرع في الصوم بمصر ولما كان الصوم على الوجه المذكور في
عرض في اثباته ما يقع الشك في وجوبه فالفرد في العتق اما بالنسبة الى السابق او بامره في وجوب العتق لوجوبه المقتضى له وطريق
عليه في ان شرع في الصوم لا يزيل من السابق ينزل منزله من ايصم اصله بالنسبة الى الكفارة وان لم يحكم ببيان صوم الايام السابقة
نفسا بالنسبة الى العتق بل هو ولو فقدت الفدية على الامتناع ببل ان يجب استيناف الصوم بوجوب الصوم حاله ومثل هذا ما وجد في
الماء بعد الشرع في الصلوة انما انفق العتق فانه لا يفسد الا ان ينفق وجبات الماء الى ان فرغ من الصلوة ويتكبر من استعماله وان فقد ذلك
ذلك بقوله تعالى ولو فرض قطع الصلوة ولو جيب محرم مثل فقدان الماء بطل التيمم وكلفت بالطهارة للمأينة **قوله** لو ظهر ولم يبق
العتق فاعق من الظاهر قال الشيخ لا يجوز لانه كثر في الوجوب وهو من الخلاف في ان كفارة الظلم لا يجزى الا اذا كان سببا محرم
الظلم والعتق شرط العتق خاصة والسبب مركب منها اوجبه اظهرها العتق في ذلك ما لم يفرق بين العتق وعتد الظلم
فان جعلنا السبب هو العتق لم يفرق لان الاصل في الوجبات لا يقدم على غيره ولا منها بطل العتق لم يكن واجبه فانه يقع من بين الواجب
وهذا هو الذي نقله الامم من الشيخ وسنذكره ولا شك في الاصل في وجوبنا السبب هو الظلم والعتق شرط وجوبنا العتق وجوب
السبب لاجل جواز تعدد بعضها كما يجوز تقديمه على التحريم وجوب بعض سببها وهو ملك النقص وعدم تمامه بالتحريم وهو في
لبعض الشافعية والشيخ وافقه على تعجيل الزكوة على التحريم وحالهم على عدم اجراء الكفارة وكلاهما عندنا متفق **قوله** لا تنفع الكفارة
الى الطفل لانه لا اهلية له وقد عرفت ان وليه اذا اعطى الطفل من الكفارة فان كانت العتقة بسلام المدعيه تسليمه لولي لان الطفل محرم عليه
في امواله وفيها الاياذن الولي وقال الشيخ في وجوب دفعه الى الطفل حتى بالا اجماع ومعلوم قوله نعم فاطعامين مسكينين ما عرفت في
لا تنفع الكفارة الى الصغير لانه لا يقع منه العتق لكن تنفع الى وليه ليس بينهما مصلح مثل ما كان له دين لم يصح دفعه وان كانت اياها
تالا في جواز بدونه ان الولي ضليح غير متسلط لطفل على ما دلل لان الطعام ملك للداية لا ينفصل الى ملك الاكل الا بالارادة
فلا يمتنع ذلك ثم من ماله مكان سائفا ولان الفرض من فعل الولي اطعامه وهو حاصل والداية محرم بعضه فينفق عنه السبيل
لصوم قوله نعم فاطعامين مسكينين ويجوز للعتق بدونه ان الولي كما للانليم لان منفعة الصوم ولا ينفق الا في مصلح الطفل على من
الكسوف في معنى التسليم لا في ضمانها التملك بخلاف الاطعام ودعا المحتمل في الكسوف عدمه ففعل على ان الولي لا ينفق من زوال الطفل ولا يمكن
لان منها وهي بلوسه فمكون في معنى الاطعام ولا يصح الاول **قوله** لا تنفع الكفارة الى من يجزى بعتقه على الدافع كالأب والأم والأولاد والزوج
والمملوك لانهم ايضا بالدافع ويدفع الى من سواهم وان كانوا اقرار لما كانت المسكنة المحققة هنا لعدم الفدية على مونة النسبة شرطا في الجوز
وكانت نفقة العتق والزوج والمملوك وجبة على الأب والأب والابن والزوج والمملوك كان المنفق عليه في ابتداء ذلك فلا يجوز ان يعطى من ذلك
لفقد شرط الاستحقاق وعلى هذا فلا فرق في عدم جواز العتق اليهم بين كون الدافع هو من يجب عليه النفقة وغيره وانما حصر المقتضى بمن
عليه النفقة فان كان من عدم جواز دفعه اليهم منها غير مفيد ببل لا نفقة لهم وعدمه لان نفقة على الانفاق عليهم بمصر في بالنسبة اليهم
بمنه لا نفق فلا يجوز دفعه اليهم حتى لو صومهم من النفقة وصاروا محاسبين فحكمه كذلك بالنسبة اليهم لان الشرط مقدم عليه من جهة النص
واضح منه فلا يفرق في الحال بين بدل النفقة وعدمه في الاجبة فان دفعه الكفارة اليهم شرط ببل المنفق ما يجب عليهم من النفقة
ليس بها عتقا معلوم بل بان لا وصاروا محاسبين لغيره ان يعطيه منها التخيير الوصف بينهم وعدمه وذلك الدافع على حصيل الشرط
لان مقتضى دفعه عنهم الام لا ان يكون الدافع حاكما شرعا يمكنه احياء المنفق عليه بان يكون في كفاية ما بالنفقة بالنسبة اليهم ايقم واعلم انه لا فرق
الى مفيد واجب النفقة يكون المنفق عليه لانه لا ينفق على الاقارب الا يحكم عليه بوجوب النفقة عليهم والامر في العبادة مفر من ذلك

وان لا فرق في الزوجين الناشئ والمطبعة وان كانت الناشئة للجب تقضها وهي فغيره بذلك لعدم رتبها على تحصيل انقباض الطاعة فكانت غنية
بالفوة كالمكتسب لقوت سنة فان ترك التكسب ففقد راتبه وكان الحكم في الاب ونحوه من الاماير بخصوص بنفقة نفسه ولو كان له زوجة
لم يجب على الولد الا انفق عليها وهل يجوز له ان يعطى والاب لاجل الا انفاق عليها طاعة العياضة وعيها العدم ويؤيد ان المعطى غنى بالنظر
الى نفقة نفسه فلا يثبتها وفيه بالنظر الى نفقة الزوجة فلا يجب عليه الا انفاق عليها لانه المفروض ولا يجوز نعم لو كانت فقيرة لمكان التمسك
اليها كغيرها وكذا القول في اولاد الاب لانهم اخر وقت زوجة الابن اما اولادهم فانهم اولاد **قوله** اذ وجبت الكفارة في الظهار وجب
نقدن بها على الميسر على كنفه لا على ان يالصيام او بالا طعام هذه المسئلة بعدت في باب الظهار وبيان العجبر في ذلك وقائد الشو
بين الامور الثلاثة وان لم ينفذ في يدها فوجب الكفارة ولو على جمل العتق والعياضون الاطعام فلا رجوع للعادة كما لا وجه لاعادته
قوله اذ وجبت عليه كفارة فحرم كونه يمس ولحد ولا يجوز ان يكفر بغيره من حبس وفي ذلك بيان يعنى نصف وبثمة مثله
شهر او يعوم شهر ويطلع ثلثين مسكينا او يطعم خمسة ويكفي خمسة في كفارة اليه من انما لا يجوز ذلك لان الله رقم اوجب التحال المحصو
مفضل على ذلك الوجه المريب والمخير في الفضل بقطع الاشراك ولان من اعتق نصف وبثمة وشهر مثلا لا يصيد في عليه انحرور
وبثمة ولا صام شهرين متتابعين فلا يكون ذلك ان بالامور وبه ينفى في العبد ثم يجوز له ان يخلصه الولد من الشريفي في احسانها بان
يطعم بعض المحققين ويسلم الى بعضه او يطعم البعض فوعا من الثغور القالب والبعض الاخر غيره او يكسو بعضهم ثوبا من الثياب لمعين
الاخر غيره ويحذف ذلك لصداق اسم الاطعام والكسوة على هذا الوجه **قوله** لا يجوز دفع القيمة في الكفارة لاشتغال الذمة بالتحال
اذ لا يصيد على من دفع قيمة الماعل ان الطعام ولا من دفع قيمة الكسوة ان كسوة الام يتعلق بين التحال وهو ابيع وانما خالف فيه بعض
العامة من حيث اشتر اكمان المتخير وهو منقصة المسكين ويعتقد بان مطلق المنقصة منقصة بل المنقصة على الوجه الماموس به
وهو منقصة في القيمة **قوله** قال الشيخ من نزل في الاشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيها العيد
وايام الشريفي لم يات في داره والمشهور عموم المتع وذرعت انه يشرط متابع الشهرين المتخفين بمتابع شهر يوم وان لم يشرع فيه
لا يتم بغير ذلك بان يخلد صانع من الصوم كالعيد ومنعت لا يقع الصوم صحوا ولا يجوز صوم العيد لاجل ذلك وهو لا يخلد لكن اشترى
الشيخ من ذلك صيغة واحدة ولو كانت الكفارة قد وجبت ببدل الفل في اشهر الحرم فانه يجب عليه صوم شهرين منها وان دخل
فيها العيد وايام الشريفي يصومها ويحرمها من العدم والسند واية في داره من المحصر ثم قال سالته عن رجل نزل في بلاد خلد في شهر
الحرم قال فاعطه عليه الدين وعليه صوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم قلت فانه يدخل في هذا شيء قال لا هو صوم يوم له
وايام الشريفي قال يصوم فانه جواز من هذه الولاية شاذة وفي طريقها سهل من زياد وتحال فغيرها من العباد والحيض والاجماع
الدال على عدم صوم العيد فانا لا امر من هناك من حيث الفل خطأ فيكون الحاق العديط في اصل لان ظاهرها ان ذلك على
التقليد عليه فيكون في العام امل فظاهرها ان ذلك على وجه الوجوب كما ذكره المصنف كونه من مخرج فيه واعلم ان هذه المسئلة تقدمت
العموم وبواسطتها ذلك اختلف نسخ الكتاب يذكرها هنا وصدده وكان المقام الحما في النسخ لبعض مناسبات الباب وانما في بعض
من التكرار **قوله** كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فحرم صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بعد ذلك فحرم كل يوم من يوم
فان لم يملك السقف ليدسجانه ولا يشرى عليه الحلات وجوب الشهرين يثبت مالها وجبا بديك كفاية او نذر ومان معناه وما لوق
في الكفارة فقيدها بغيره لان الواجب الذي بعض اخر لا يجب بقول مطلق وفي الحكم بذلك على خلافه اشكال ومن منعه وهو يمكن العمل
بذلك مشهور بين الاصحاب وقد تقدم في الظاهر ما يجرى من ابي بصير عن ابي عبد الله عن المصنف له وجوب صوم ثمانية عشر يوما ان يخرج من ثلث
الثلث وروى عن ابن سنان عن الحسن عن ابي عبد الله عن رجل وقع على اهلدي شهر رمضان فلم يجد ما يصوم به على سبيل مسكنا
قال يصوم بها يطيق وجميع الشهيدين سبب الذين بين بالخير بين الخيرين وفي اشراط الشاي في الثمانية عشر وجها من اصالة اليرائير
وكون الشاي واجبا في الاصل فكذلك البديل والملازمة مقومة وحرج العلامة وجوب الايمان بالمكن من الصوم والصلة عمل الجوه
اذا امرتكم بما فانوا منكم ما استطعتم حتى لو امكن الشهران متفرقين وجب مفدا على الثمانية عشر **قوله** في الثمانية عشر من الحج بين
ذلك والحكم بالثمانية عشر خصوصا ونظره فطرح النظر من هذا البديل والرجوع الى العموم اول من تكلف هذا الطبع وعلى تقدير تشوشر
لا وجه لوجوب الزاد منه ولو قد عليه لان تقييده البديل في وجب ذلك ونهم بفهم ان الصلة بعد الحج عن صوم الثمانية عشر من كل

يوم من أيام الستين لا الثانية عشر وهو لا يتم على إطلاقه لأن من جملة موجب الشهرين الكفارة المحيرة كما قد بناه ولا نقف إلى الصوم الثانية
عشر وشروط الحج عن الستين فكيف يرجع إليها بعد الخروج منها ثم على تقدير زيادة ما يعجز المحيرة لا وجه للقياس بالحج عن الشهرين في الانتفاء
الصوم الثانية عشر لأنها مشروطة بالحج عن الإطعام أيضا وبالجملة ليس لهذا الحكم مرجع يعتد به حق المحيط وتثبت عليه ما يناسبه من الحكم
وأما الاستغفار بعد الحج عن جميع ذلك فهو بدل مشهور بين الأصحاب ويختص بهم ولا يختص عندهم بكفارة من يجزي في جميع الكفارات
عند الحج عن حضائها إلا الظهار وقد تقدم فيه الخلاف وقد تقدم في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال كل من حج عن الكفارة التي تجب
عليه من صوم أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك ما يجب على صاحبه فيه الكفارة ولا استغفار له كفارة ما خلا يمين
الظهار والحديث وفي الطريق ضعف وروى زيادة عن أبي جعفر قال سألته عن شيء من كفارة البين إلى أن قال قلت إن حجرت عن ذلك
قال فليستغفر الله عز وجل ولا يعود وفي رواية ابن بكير وابن فضال مع أنه لم يفتي بجعله بدلا من الكفارات التي مثل عتق النعم في رضا
والظهار وغيرها وقد تقدم بعينه مع إقرار السائل بالحج عن المضال ويظهر من الاستحباب بالاتفاق على جواز الاستغفار بدلا من
غير الظهار والمعتبر من مرة واحدة بالنسبة عن الكفارة صام إلى اللفظ الدم على ما فعل والفرع على عدم العود إن كانت عن نسيان
كهي مجزئة الاستغفار وكان وجوده مقبلا وعن ابن عمر على تقدير ولو تجددت العتة على الكفارة بعده ففي وجوبها وجهان وفي
رواية السهمي بن عمار في المضاهر متغير ويطلقا فوجد الكفارة كفر وقد تقدم البحث في ذلك كله **قال الأئمة** وهو ملحق بالعنفين
القول بإلأه والنية والجمع الإلأه ما مثل عطية وعطيا ويقع ابتداءيا على ابتداء ومن قوله تعالى ولا يأثم أولي الفضل منكم والسعة إن يؤثروا
القرين وشرع الحلف الزوج الدائم على ترك وطئ الزوجة المدخول بها ابتداء أو مطلقا ابتداء أو زيادة على أربعة أشهر للمضار بها وهي نيباب
سببية المسمى الخبز باسم الكحل والاصل فيه قوله تعالى والذين يؤثرون من نسائهم إلا يؤثروا كانت طلاقا في الجاهلية كالنكاح فيغير الشريعة
وجعل لها حكما خاصة أن جميع شرائطه والإلهو بين بعينه ما يقترن في البين والحققة حكمه **قوله** ولا ينقض الإلأه إلا بأسا والله تعالى
مع التلطف ويقع بكل لسان مع العقدية واللفظ الصريح وأنه لا دخل في جرح أو جرح أو يأتى بها للفظه المحقة بهذا الفعل وما
يدل عليه صريحا والمحتمل كقوله لا جاععت ولا نكحت فان قصد الإلأه صح ولا يقع مع تجرده عن البينة أما لو قال لا جاعع دأى ورأسك
مخدة أو لا ساقتك قال في ذلك لا يقع به الإلأه وقال في ذلك يقع مع قصد وهو من كان الإلأه من بياض مطلق البين لم ينقض إلا
بأنه تعالى وأسماؤه الخاصة كما سيان في فصله انشاء الله تعالى في البين وقد قال من كان حالفًا فليخلف بالله أو لم يصمت ولا يكتفى بنسب
يعتبر التلفظ به بألفاظه الصريحة لا تشارك اللغات في فاقه المعنى المقصود ثم متعلق بالإلأه إن كان صريحا في المراد منه لفة وعرفا كالإلأه
البرج في الفرج وعرفا كاللفظة المشهورة في ذلك فلا شبهة في وقوعه وإن وقع فيه الصريح فيه للجماع والوطئ الموصوفين لفة لغيره وعرفا
لجماعه وعرفا محيد ولا ما يستتبعه الصريح به إلى بعض أواضعه فان قصد به الإلأه وقع أيضا في غير جماعات كالأستحالة في عدم وقوعه لو قصد
بها غيره أما لو أطلق جرح وقوعه نظر إلى احتمالها عرفا أو عدمه نظر إلى احتمالها غيره من حيث هو مبالغة لكان استحواها الوقوع كالصريح وفي
الاحتياط يصحح بالاكتمال بلفظ الجماع وفي صحاحه أبي بصير الصادق قال سئل عن الإلأه ما هو فقال هو أن يقول الرجل لا مراثة الله
لا جاععت الحديث ولم يقيد بالفتحة الزائدة على اللفظ الصريح فانه يعتبر في جميع الصيغ وأجاب به في لفظ ما هو المطلوب به نفس الجاهلية
فيكون حقيقة منه ولا ينافيه دخول غيره فيها بدليل خارج أو بطريق دل أو ما قوله لا جاعع واسمى محنة بكسر الميم وفتح الخاء سميت
بذلك لأنها موضع الخن بعد النوم وقوله لا ساقتك أي لا احببت أنا وانت تحت سقف فني ووقع الإلأه بجماع قصد قوله أن
احدهما عدم الوقوع وهو قول الشيخ في و ابن إدريس والعلامة لا احتمال هذه الألفاظ لغيره احتمالا ظاهرا فلا يروى بها الخلق المحقق
وهو لا يقع بها أصالة كما لا يقع بها الطلاق بالكنايات فان قصد بها ذلك واختاره في ذلك واستحسنه المعسفة والملازمة في الزمر
الوقوع لحسنه بتقدير معوية من الصلح ثم انه قال فاما إلى ما لا يقرب امرأته ولا يسهها ولا يجتمع راسه ورأسها فهو في حقه ما لم يخزن
أربعة أشهر ولا ينفذ استعمل عرفا فيما نواه فيحمل عليه كغيره من الألفاظ وفيه نظر لأن الرواية ليست صريحة لاحتمال كون الواو المحقق
ينتقل الإلأه بالجماع فلا يلزم تعلقه بكل واحد ونوقسه على البينة يدل على كونه كناية والكنايات لا يكون عندنا خروج هذين من
الكنايات يحتاج إلى دليل صالح وهو منتف والفرق بين هذه البينة أمر بالعلم على العقد المعتبر في كل لفظ يعني أنه لا يحكم عليه بأوقته
بالكتابة إلا أن يصحح بكونه نوقس به الإلأه ونحوه بخلاف الصريح فانه يحكم عليه بالوقوع ظاهرا وإن لم يظهر قصد حلا للفظ العقل على

مدلوله الظاهر بقصد اليه حتى لو فرض دعواه عدم قصد المصير لا يسمع ظاهره بحكم عليه بالوقوع وان كان فيما بينه وبين الله تعالى غير متعلق
 عليه وأحكم ان حيث لا يقع الايلاء لهذه اللفاظ لمحقها يقع اليقين على طوقها مقصده منها وان لم يوافق الظاهر فيها لان اليقين متعلق بآية
 حيث تقع اللفاظ محتملة وتخصر وتنفذ حيث تكون عامة او مطلقة فان قصد بقوله لا يجمع رأسه وراسه بخلافه وهو لا يطلع على
 بينا وان يقع الايلاء فيلحق حكم اليقين وان قصد به كونهما مجتمعين على محنة واحدة انفسك وكذا القول في غيره من اللفاظ حيث لا يقع
 الايلاء فيعتبر في اليقين الاثنية او ثلثا والى الطرفين كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى **قوله** ولو قال لا يجمع رأسه وراسه
 على هذا الوجه لا يوجب لزوم من ولا ينعين اليه الاطلاق بل هو احسان اليها لا ضرر فلا يقع به الايلاء بل يقع بينا مطلقا فيلحق حكمه **قوله** وهل
 يشتر ما يجزئ الايلاء عن الشرط للشيخ في فتاواه واثابه وابن اوديس والمتم واحد يقول العلامة لا صالحة عدم وقوعه في محل الخلاف واجمع في فتاويه
 باجماع العرف مع انه في كل وقوعه معتقدا بالشرط والصيغة وقواه في العموم القرآن السالم عن العار من وهو قاطع الفصل الذي ادعوه على
 عدمه والارب فتوة هذا القول وقد تقدم مثله في الطهارات الا انه هناك منصوص بالوقوع فلا نفعا حكوا به والعجب من اطلاقهم على عدم وقوع
 الطلاق معلقا مع ان هذا الدليل العام السالم عن العار من ما يدبره حرفا مجتهدا والظاهر ان الحامل للثبوتين على عدم القول به ما فيه من انه
 اجماع وهو محتمل براسه بخلاف ما هنا قال الشيخ وان ادعى الاجماع الا ان ضاده هذه الدعوى مانع فضل القول بوقوعه نظرا الى التليل بدل
 عليه كما يدل على وقوع الايلاء والظهار **قوله** ولو خلفت بالعتاق لا يراها او بالصدقة او الفدية لم يقع ولو قصد الايلاء ولو قال ان
 فعل هذا لم يكن الايلاء مذهب الاصحاب ان الايلاء يختص باليمين بائنة تعالى لما ذكرناه من انه بمنزلة خاص ولا يمين الا بائنة واتفقنا على ذلك
 كثير من العامة وقد اختلفوا لا يختص به بل انما قال ان وطنك صيدى حرام او مالي صدقة او حلالي محرمات كان موليا يمين به مع الوكيل كذا
 الايلاء والوفاء باليمين ثم مثله ما لو قال ان اميتك فعل كذا بل ادعى عدم الوقوع لا نكرنا به لا يقع به عينا وان ذكر اسم الله تعالى **قوله** ولو قال
 من زوجته قال لا اخري شركت معها لم يقع بالثبوت ولو قال او اذلا الابع مع المطلق باسم الله تعالى ان من زوجته بان قال والله
 لا اجماع على ذلك قال الامراء لا اخري شركت معها وانت شركتيها او مثلها ونحو ذلك الايلاء مستطام يصير موليا من الثانية لانها
 الايلاء ذكر اسم الله تعالى فلا ينعقد بالكنائس من المحلوف به وان قلنا بوقوعه بالكتا من المحلوف عليه وهذا هو الوجه لذكر المسئلة
 للقبه على القرن بين الامرين فان الكنائس من الوطى ما يحسن فتوسع فيه على الخلاف السابق بخلاف الكنائس بغير اسم الله تعالى قال الشيخ
 باسمه تعالى عماد الدين حتى لو قال لا فعل كذا ثم قال اردت باسمه لم ينعقد بيمينه وهذا ما اتفق عليه اكل فان اختلفوا في مثل قوله انت
 طالق قال لا اخري شركت معها فقد قال جمع بوقوعه لان الكنائس بغيره من الطلاق وهو ما قيل بوقوعه ايضا لكفاية المحلوف عليه هنا
قوله ولا يقع الا في احوال طو حلف لصلح الدين اذ لم يرد من لم يكن له حكم الايلاء وكان كالايمان اشترط وقوع الايلاء بعد الاضمار
 بالوجه بالامتناع من طهرها هو المشهور بين الاصحاب لا يظهر فيه مخالف معتبد به بل قصد بذلك مصلحتها بان كانت مريضة او مرعوبة
 او صلاح ولها لم يقع الايلاء بل يقع بينا يعتبر فيه ما يعتبر فيه ومستند هذا الشرط من الاجزاء ضعيف وعموم الآية يقتضي عدمه فان تم الا
 هو الحجة فلا فلا وعلى القاعدة المشهورة بضعف السند بنحو الشبهة وهي رعاية السكنى عن ابي عبد الله قال ان رجلا من المؤمنين حلف
 يا امير المؤمنين ان امرأتى ارصغت غلاما وان قلت فاسه لا تترك حتى يقطعه قال الدين في الاصلاح ايلالة **قوله** ويقص من المحلوف
 كانت روية اامة اما ان كانت حرة فظاهر اذ لا حلف لوليته وملكه وعموم الآية يقتضيه والله اما ان كانت امرة لمولى ولغيره بشرط موكله
 روية الولد فقد قدح عدم وقوع الايلاء منه لان الحق فيه لولا لا يستوفى على انه في جبر الوقوع عموم الآية وان المولى ليس لها جانه على
 الوطى مطلقا **قوله** ومن الذي لا يقر بالآية تعالى يصنع حلفه وامتناع حلفه الكفاية فيه ما دام كاذرا لا يقع في صحته لانه مقلد
 عليه بتقديره لا سلام والشيخ وانقضا على محنة من الذي وان خالف في الظاهر مع ان المفتي واحدا من التقيد الذي من حيث اقراره
 بالله تعالى ويغني ان لا يكون على جبر المحر فيه بل الضابط وقوعه من الكافر المقر بالله تعالى لستوجه حلفه به **قوله** وفي محنة الجواب
 تروا شبهه الجواز ويكون فيه كفاية العايز لما كان متعلق الايلاء وطى الزوجة بشرط الاضمار لهما اعتبارا كان ذلك في حقه بان يكون متعلق
 الذكور لمكان الجاه وان كان حقيقا لبقاء الزوجة الجاه اما الجواب فان كان يقبته بكثرة الجاه لهما فلا اشكال في صحة الايلاء ولا في صحة قوله ان هذا
 النسخ ذكرناه من فقد شرط الصحة وهو الاضمار لهما وعدم مكان متعلق الحلف كما لو حلف لامرأة لا التمس وهذا هو الصحيح والثاني وهو
 مذهب الشيخ في كل الوقوع وقواه المقصود لعموم الآية ولا يقدح حجة كما يصح ايلاء الرضا العايز وبطلان نفسه العايز بان يقول باللسان ان

جماع

لو قدرت ففعلت كما لم يحسن الا ان المهرين يقولون ان ذلك لا ينفذ لان مقتضى العقد وفيه ان شرط الصحة مفقود وهو مختص لعموم
 الاية والغرض بينه وبين المهرين واطع لواقع زوال عذرهم وروى ما مضى وضرب المدة لم يقولوا بالسان ذلك في حكم العيب الذي يليق
 بمجانس الشئ والاشل ومن محرم من كرم لب الجلب ما دون قد والحشفة كالجوب جميعه طوعا من الجلب لايلاء فوجهان واولها لو
 هنا لوجوب الشرط حاله الايلاء والعجز الدوام فكان مقتضى الضرر وايلاء صحيحا في الاستداء فلا توى بطلان اليهين لا يستحل ان يقاها مع
 استحالة الخلف وموجبه المطالبة بالاشاء وضرب المدة لذلك فيصح كالمجرب استثناء **قوله** في المولى منها ويشترط ان يكون منكوحه بالعتق
 لا بالملك وان يكون مدخولا بها من شرط المولى بها ان يكون زوجة لعقوله نعم والذين يقولون من نسائها ثم يقع بالملكوت ملك اليهين
 بل يقع بينهما مطلقا واستثناء المحاب كونه مدخولا بها الصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عمار قال في غير المدخول بها لا يقع بها ايلاء ولا طلاق
 ودوايته في الصلاح لكن في من اني عبد الله من لا يقع الا ايلاء الا على امرأة قد دخل بها زوجها وفي رواية اخرى عنه عم قال مثل امر
 عن رجل الى من امره ولم يدخل بها قال لا ايلاء حتى يدخل بها قال اذات لوان رجلا حلف لا ياتي بها له سببنا واكثر من ذلك ان يكون
 ايلاء وقد تقدم في الظاهر خلاف ذلك مع اشتراكها في الاجناب والصحة الدالة على اشتراط الدخول وان الشائع من اشتراطه استثناء
 عموم الآية وهو داهنا ولكن لم يتبعوا فيه خلاف والمنا سبب اشتراكها في الخلاف ودرما قبل به هنا ايضا لكنه نادى **قوله** وفي قوله
 بالمستمتع بها تزود اظهر المنع المستوفى بين الامحاب اشتراط الدوام في المولى منها اما لان المتبادر من النساء الدائمات والخصية في حقها
 قتالي وان عزموا الطلاق بعد قوله للذين يقولون من نسائها ثم الدال على قبول المولى منها له وهو مشغف على المنع بها لان لازم صحة
 جواز مطالبتها بالوطى وهو غير مستحق للمستمتع بها والاصالة بقاء الحل في موضع الزناح وذهب الى بقى معنى الله عنه الى قوله لها
 لموم الآية فانها من جملة النساء وعموما الصبر الى بعض المذكور سابقا بقية تحفيصة الجماعة من الاصوليين ومطالبها مشروطة
 بالقيام نظرا الى العناية وهو لا يستلزم عدم وقوعه بين المطالبة كما يقع وان المطالب والاصالة انقضت بایلاء الشائب بالآية
 وقد تقدم الجنب في هذه المسئلة في النكاح **قوله** ويقع بالجزء والمملوكة والمرافعة الى المملوكة لضرب المدة واليهما بعد انقضائها المطالبة
 بالفسخ ولو كانت امسة ولا اعتراض لول ويقع بالامسية كما يقع بالمسئلة كما اخبر في المولى بين المرد والرتين والمسلم والكافر فكذلك اخبر
 في المولى منها بين الحر والامة ولا بين المسلمة والذمية كما يقع بالجملة لدخول الجميع في قوله تعالى والذين يتولون من نسائهم وحيث كانت
 الزوجة حرة محقة المطالبة بضرب المدة وبالفسخ اليها لا تنحل الاستحالة لولا في مبتلا كما ذكره بالفتية نظرا الى تحرير نكاح غيرها
 على المسلم استثناء واستثناء مع ان يكون فرضه في غير الكسابة اذ انما استثناء بعد ان اسلم قبلها وهي الحرة فانه يقع كاسبق به **قوله**
 لا ينفذ الا ايلاء حتى يصير التحريم مطلقا او مستبدا بالدوام او موعودا بامية من يمين اربعة اشهر او مضانا الى الفعل لا يحصل الا بلفظ قضاء
 مدة التزويج بيمين او عتاقا كقوله بالمرأه حتى امضى الى بلاد الترك او عودا او بقوله ما بقيت ولا دفع لا دعية اشترطنا دون ذلك ولا
 معلقا بفعل فيقضى بثل هذه المدة بقبول او عتاقا او محتملا على السؤل المالح على الامتناع من وطى زوجته اما ان يطلق الامتناع فيعمل
 على التايبيد فيه فيحصل الانتفاء المطلق ويكون موليا واما ان يقبده بالتايبيد فهو من بين التاكيد واما ان يقبده بالقبول فيثبت
 او بزمان مقدرا وبالعتيق بالمر مستحق لا يتعين وقت فحينئذ ان كان قد بزمان نظر فان كان باربعة اشهر فما دونها لم يكن
 موليا والذي يمين وتخل بعد المدة وليس لها المطالبة كما انما امتنع من غير يمين وقيل انما الحكمة في تقدير المدة لم تنوع
 المطالبة اذ اختلف على الامتناع اربعة اشهر فما دونها ان المرأة مقبض على التزوج مدة اربعة اشهر بعد ذلك فيقضى صبرها او فسخها
 عليها الصبر ويكفي في الزيادة عن الاربعة سهاها ولو لحظت ولا يشترط كون الزيادة بحيث تنافي المطالبة في مثلها لكن اذا قصرت كانت
 لم تنافي المطالبة لانها اذا مضت تخطى اليهين ولا مطالبة بعد اعلانها وتركه موليا وهذه الصورة انه يأم بانها لها والا ضرارها يقع
 طبعها بالخلف عن الوطى في المدة المذكورة ولو فرض كونه ما ذكرنا وطحا مدة قبل الايلاء فيعمل حراما بالنسبة الى ما نادى عن اربعة اشهر
 من حين الوطى لا يبعد ترك وطى الزوجة ان يد من ذلك فلا يخل بذلك اليهين لا الايلاء لا يخل بذلك الثاني ان يقبض الامتناع
 عن الوطى بالمر مستحق لا يتعين وقت فينظر ان كان المعلق به امر يعلم تاريخه من اربعة اشهر كالموتى حتى يقيم فلان او حتى يملك والساكنة
 بعبده لا انقطع في اربعة اشهر ويستبعد في الاعتقادات حصوله في اربعة اشهر ان كان محتملا كالموتى لا حق يخرج الدجالا ويأجوج
 وما جوج او تطلع الشمس في كعبت من غير مثل نظرا الى اليقين بحصول الشرط وهو معنى اربعة اشهر قبل مجي الغاية في الاول وصلة النظر

قوله

المومنين

ل
 يشق

في الثاني وان كان محتملا في نفسه ومثله قوله ما بقيت فانه ان كان عمدا الموتى في كل وقت ولا ظن يقينى بقاثة اربعة اشهر الا
 ان ذلك موجب لحصول اليأس مدة المرض كالموت لا اجماعا بل بان ابد كل انسان حرم ولو لم يبق بلان حرم فوجيان احدهما
 كلك لان الموت المحيى كالمسبقة في الاعتقادات فيلحق بالتحقيق بالتحقيق الجزويج الدجال ونحوه والثاني عدمه لان كالتعليق بالمرح
 ودخول الدار وهو ممكن على السواء في كل وقت وبنيى الفرق بين من علب على الظن بقاثة وموته في المدة فادون او يتساوى الاحتمال
 بحسب القرائن الحالية وان كان المعلق به لم يتحقق وجوده قبل اربعة اشهر كدخول السبل وحقق الثوب وتام الشهر او ضل على الظن وجود
 كبحي المطر في وقت غلبه الامطار ومجيء زبد في القرية وعادته الحصى في المعجات او تقدم الفائلة والغالب تردها في كل شهر لم يتبع الاكراه
 لكن سيقدر ببناء بشره ولو كان المعلق به ما يشهد حصوله في اربعة اشهر كما يتحقق مقصد المعانة في الاستدواء واحكام الايلاء ومنوطه لا يجرى
 اتفاق الفرض بالامتناع من الوطى كالامتناع من غير من وجع فترفع اليدين ولو وجد المعلق به قبل الوطى وجب الكفارة ولو لم يوطى قبل وجعه حيث تفقد
 اليدين وفي وجع ان المعلق بجزويج الدجال ونحوه لم يوجب الامور المحتملة للامر بين فلا يقع به الايلاء ولا يظهر الادل على الظن الغالب المستند الى
 الاعتقادات وقرائن الاحوال والعادات **قوله** ولو قال فانه نكحها وطهرها حتى ادخل هذه المدة لم يكن الايلاء لان كنه التحليص من الوطى
 بالدخول وهو مناط الايلاء كما كان الايلاء موجبا للنجس الى ان يكفر بالاضرار بالمرأة لم يتحقق حيث يتحقق على شرط كنهه وفرضه كقوله
 لا وطئت حتى ادخل الدار فانه يكفر في كل وقت ودخول الدار يتحقق من اليدين ولا يحصل لها الاضرار بذلك تجزويج الوطى اربعة اشهر مضاعفا
 نعم لو كان دخول الدار متسعا عادة لا يرد المعارض بطل اربعة اشهر ولو ظنا وقع الايلاء كما سبق وانما اطلق الحكم الحكم الحكم بناء على الغالب من
 عدم النكاح من دخول الدار وانما لا على اسلم من القلعة **قوله** مدة الرجب في الحره والامه اربعة اشهر سواء كان الزوج حرا او مملوكا والمدة
 حتى للزوج ولا ليس للزوجة مطالبه فيها بالفسخ فاذا انقضت لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن لها طلاقها وانما او قسره فهو بغير بنى الطلاق
 والفسخ وان خرج طلق عرج من حقه وتقع الطلقة وجبته على الاشهر وكذا ان فاء وان امتنع من الامرين جنس وصنع عليه حتى ينفى او يطلق
 ولا يجرى الحاكم على احدها قسما للزوج - مهلة بعد انقضاء الايلاء لا يطالب فيها بشئ فان واقع لنكاحه في المدة او انقضت الايلاء وان
 امر المرأة بمطالبة الزوج فدخل الى القاصي ليقيم ويطلق حتى يرد عنه امهله القاصي الى انقضاء المدة وهما اربعة اشهر على انفق عليه في القمار
 وهذه المدة حق للزوج كالا جمل في الدين الموجب حق المدين ولا فرق فيها بين كون الزوج حري او مدني او بالشرع لعوم المدة
 ولا فاشترت لامر جليل وهو قلة الصبر عن الزوج وما يتعلق بالجبهة والطبع لا يختلف بالحرية والرق كد العينة والرضاع والحسن عند
 بعض العامة انها تنقص بالرق ثم منهم من يصفها برقي الزوج ومنهم من يصفها برقي الزوج والى خلافا انما اشاء الله بقوله في الحره
 والامه سواء كان الزوج حرا او مملوكا ثم اذا انقضت المدة لم تطلق بانقضاء المدة لاصالة بقاء الزوجية وكان الله تعالى قال بعد النكاح
 او قبل شهرين فانما ان الله مفرد وجم فان خرجوا الطلاق فان الله مبيح عليهم فذل ذلك على بقاء تجزويج منها بعد المدة وهما في حق
 الطلاق بالفعل جذا فالعينة العامة حيث حكم بوقوعه ثم ان فاء ورجع الى الزوجية كثر وسقط عنه حكم الايلاء وان طلق بخرج من حقه هل
 يقع الطلاق جميعا حيث لا يكون لبنونته سببا آخر المشهود من الاصحاب ذلك او جوبا المتفق له وهو حق في رباط الزوجي وانقضاء المدة
 اذ ليس الاكونه طلاق مؤل مامود به فخير او هل لا يقضي البنونته لان الطلاق الرجعي يحصل من الرضا لا احتكاك الكاح به وصبره ولها
 الى حال البنونته والحسنه بين بن معونه قال سمعت ابا عبد الله قم يقول في الايلاء انا الى الرجل لا يقرب امرأته ولا يمسها ولا يجمع رأسه ولسانها
 وهو في بيعة ما لم تمض اربعة اشهر فاما منت الاربعة الاشهر وقت فاما ان يقع في بيعة نفسها واما ان يفر من على الطلاق فعلى عنها
 حتى اذا حانت وتظهرت من حنفها طلقها بطلاقه جل ان يجامعها بشهادة عدلين ثم هو احق برجعيتها ما لم يمض الثلثة الاقرا
 وبها قيل بوقوع الطلقة بائنة لصحة مفرد بن حازم عن ابي عبد الله قم قال المولى اذا وقت فلم يمت طلق بطلاقه بائنة وحملت
 هذه الرواية مع شذوذها على احتنا الطلاق البائش اذ هو يجزويج ان يطلق بائنا ورجيا وحملها الشيخ على من كانت منه
 على طلاقه واحدة فان طلاقه بعد ذلك يقع بائنا وهذا وان كان خلاف الظاهر الا ان جزمه بما بين الاخبار ثم على تقدير طلاقه جميعا
 ان استمر عليه اليه فذلك وان رجع عاد الايلاء وسيأتي تنبيه حكمه وان امتنع من الامر لم تطلق عنه المدة لان الطلاق بيد من اخذ به لا يقرب
 بل يجسر ويغذيه ويضيق عليه في المظم والمشرط بان يطهر في الحبس فيسقيه ما يصير اليه مثل عاتة الى ان يتأخر احدهما وفي رواية
 حاد عن ابي عبد الله قم قال كان اسير للمؤمنين اذ ابا المولى ان يطلق حبسه فخطم من يقبض ويحبسه فيها وينعه من الطعام والمشرط

حتى يطلق وفي رواية اخرى منه ثم ان كان بحسبه في الخطرة ويعطيه ويحقه حتى يطلق واعلم ان اجابته على هذا الامر من على لايضا في صحة
 الطلاق لان اجابته لو ادى الى امددة معينة ودافع بعد الواقعة حتى انقضت المدة لم ينجح والمنا في غيره وايضا فانه لم ينجح عليه عينا بل على
 الامر من وفي تحقق الاجاب على هذا الوجه نجحت سبق في الطلاق **قوله** ولو امددة معينة ودافع بعد الواقعة حتى انقضت المدة سقط
 حكم الايلاء ولو لم يلزم الكفارة مع الوطى لان الكفارة انما تجب مع الحث في اليقين ولا تحقق الا مع الوطى في المدة معينة واما اذا سقطت
 حكم اليقين سواء واقعت الزمرة الحاكم باعدا الامر بزام لا لا شتر لكما في المقتضى وان اتم بالمداخلة على تقدير المرافعة **قوله** ولو اسقطت
 من المطالبة لم يسقط المطالبة لان حق تجديده يسقط بالمعز ما كان لا ما تجبده استقام الحق والعقود ولا يرد منه بمعنى واحد
 بشرط صحة شئ مستحق في الذمة فلا يصح اسقاطا ما تجبده فيها وان تجدد سببه كما كان حقا في المطالبة ثبت في كل وقت ما دام الا
 باقيا حتى ما تجدد وتجدد الوقت فاذا سقطت حقا سقطت اسقاطا لا بقاء وقت الاسقاط وذلك في حق عدم اسقاط الوطى لان
 الان الواقع بهذه لك فلا فضل تجديده حق المطالبة ولم يسقط بالاشارة اسقاطا فلها المطالبة متى ثبات وكذا القول في نظائره من
 الحقوق المقررة بحسب الوقت كحق القسمة للزوجة وحق الاسكان في موضع معين حيث نقول بمعية بعض ذلك ومن هذا الباب ما لو عتق سائر
 الزوج في ميتة ثم ادارت الفسخ على قول من يجوز مطلقا من فعله ذلك ليقدر الفسخ بالنفقة وما يتوهم وبجاء في ما اذا ريت فيه الزوج ثم اداد
 الفسخ حيث لا يسجل حينها الفسخ القوي بان جعلت القويته ونحو ذلك كما سبق فاعلم انك من وفري بان العترة محرم فسخه فاحذر
 لا يسقط على ايام وحق الاستمتاع المنقطة سقطان عليها وبان العترة عيب والوفا بالعب يسقط حق الفسخ **قوله** فلو اختلفا في انقضاء
 المدة فالقول قول من يدعي بقاءها وكذا لو اختلفا في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول من يدعي تأخره اذا اختلفا في انقضاء المدة المفسرة
 به وهي اربعة اشهر بان ادعت انقضاءها ليلزم بالفسخ او الطلاق وادعى هو بقاءها فالقول قوله لا صالة عدم انقضاء لان مرجع دعوى
 انقضاءها الى تقدم زمان الايلاء ان حبل المدة من حينه او زمان المرافعة ان حبلها مسافرا ولا يصل عدم تقدم كل منها ومثله ما لو اختلفا
 في زمان ايقاع الايلاء فالقول قوله من يدعي تأخره لاصالة عدم التقدم واما ثلثة فظهر حين يجعل المدة من حينه او يكون الايلاء مقدارا بعدة
 لم يدعي تقدمه بها ولا اخلا اليمين **قوله** ولو انقضت مدة التزويج وهناك مانع من الوطى كالحبس فما لم يكن لها المطالبة لظهورها
 عند زوال المانع ولو قيل للمطالبة بنفسه العاجز عن الوطى كان حسنا اذا وجد مانع من الجماع بعد معنى المدة المحسوبة نظر هو في اجراء
 في الزوج فان كان فيه مسي في حكمه وان كان فيها بان كانت مهينة بحيث لا يمكن وطئها او محبوسا لا يمكنه الوصول اليها لم تثبت المطالبة
 بالنقصة فعلا اجماعا لانه معد ورواها لصدف ولا مضادة وكذا لو كانت محرمة او حائضا او نساء او مائة او معتكفة فزنا وهذا لا يبرأ بالنية
 قول لا عاجز منه الشيخ لان الاستماع من جهتها وقال المقرة وحاجة المتأخرين بحسب عيبه فنه العاجز لظهور العجز في الجملة ولا نذر لمانع منها
 بل هي مكنته وانما المانع من ابدته تعالى وهذا احسن **قوله** ولو تجددت عذارها في أثناء المدة قال لا تقطع الاستدامة عند الحنفية
 ترد ولا تقطع المدة بالاعذار الرجل ابتداء ولا اعتراضا ولا يمنع من المرافعة استقام المدة بقطع عذارها المحققة والمستدامة عند حنا
 من المدة فاذا زال العذر ثبت على ما مضى من المدة قبل العذر ووجوب ما اختار الشيخ من قطعها للاستدامة ان الحق لها والعذر من قبلها
 مدة التزويج حقه فلا يحسب عليه مسافرا لانه لم يعل الفسخ فيه واستثنى من ذلك الحين فان لا يقطعها اجماعا لانه لو قطع لم يلزم منه التزويج
 او اعتبر اشهر لانه في كل شهر عايبا ولا كثر على عدم الفرق بينه وبين غيره في عدم قطع الاستدامة اجماعا لان حق المهلة له والعقد منه
 وكذا لا يمنع المرافعة ولو انقضت على رأس المدة فبؤ من بقية العاجز او الطلاق كما سبق **قوله** افاجز بعد المدة احسب المدة عليه وان كان
 فان انقضت المدة والحيون بان تزويج حتى يهيئ الاعذار الحاصلة بالزوج لا تمنع من احسب المدة ابتداء ولا استدامة لان الحكم حاصل
 جهتها واحاض من قبله وهو المقصود بالايداء وقتها المصانة وسيروى في ذلك المخرج الشرعية كالصوم وكذا عتقها والمهنة
 كالمزني والحبس والحيون فاذا فرغ من جنونه في أثناء المدة لم يقطع استدامتها فاذا انقضت المدة والحيون بان لم يقع ولم يحلف باحدا لانه
 لا ارتفاع القلم منه بل تبرع به حتى يضيح حتى ثم يحكم عليه بذلك بخلاف ما لو انقضت المدة وبعدها غيره لا يرفع التكليف كالمزني فانه
 يرفع العاجز **قوله** وان انقضت المدة وهو محرم للزوم بنفسه المعتبر وكذا الواقف ما عدا ما وقع ان بالفسخ وان اتم وكذا في كل ووطى
 محرم كالوطى في الحين والقبول الواجب اذا انقضت المدة الزم باحدا لامين الفسخ او الطلاق كما مر فان اختار الفسخ ولم يكن له مانع من الوطى
 ففسخ الوطى وان كان معددا عذرا كالمزني والحبس او شرعا كالاحرام او الهتام الزم بنفسه المعتبر وكما يلزم ذلك في اعذارها بطريق

اول وسبب تحقيق الفسقة بالامر من ولا يلزم بالوطى الحر كمن لو ضل ثم حصلت الفسقة لم يحصل الفرس سواء وافقة على ذلك ام كرهها
 وصلح بغيرها موافقة لغيره لا نه ليس محرم من طهرها ولا قوي التحريم لانه معاونة على الحد وان المنه عنه ومثله بين المسافة و
 من طهرت من جنسها في اثناء النهار للصائم وبيع من لا يجلب بالجمعة بعد النداء من خطيبها اذا ظهر ثم الى صح الامر
 وتوقف بعد انقضاء مدة الطهار فان طلق فقد وفى الحق وان ابا الزم التكفير والوطى لا ينسقط حقه من الترتيب بالطهار ولا
 عليه كفارة الايلاء اذا جمع بين الطهار والا يلاء لم يحكمها سواء قدم الطهار على الايلاء كما فرضه المقسم له لبقاء الزوجية الصالحة
 لا يتعاقب كل منهما عليها وان كانت قد حرمت بالسبب الاخر فحرم من الجهتين فلا يستباح به وان الكفارة بين لكن قد عرفت ان ذلك المتعاقب
 في احوالها فان هذه الطهار ثلثة اشهر ومدة الايلاء اربعة فان انقضت مدة الطهار فزافته الزم حكم الطهار خاصة فان ختم
 الطلاق فقد خرج من الامر وان اختار العود وعزم على الوطى لم يمتنع كفارة الطهار وانما كفر وطى الزمته كفارة الايلاء ايضا
 لخش في يمينه وان توقفت كفارة الطهار على مدة تزيد عن مدة الايلاء كما لو كان فرضه التكفير بالصوم او لم يتفق له التكفير باحدى
 الخصلتين الى ان انقضت مدة الايلاء ولم يسجل كفارة الطهار فان حكم الايلاء اذا لم يختر الطلاق الزامه بالفسقة ولم يعجل الوطى وحكم
 الطهار فخرجه الى ان يكفر وطريق الجمع الزامه حكم الايلاء بفسقة العاجلان الطهار مانع شرعى من الوطى حتى يتكفر بغيره الكفارة وان بالغزم
 على الوطى احدى الفسقة والاخرى الغزم عليه ولو اراد الوطى في هذه الحالة قبل التكفير بالطهار حرم عليها فكنه منه كما سبق وان اجمع
 لها من حيث الايلاء ولو وقع حراما ووطى حصلت الفسقة والزمت كفارة الطهار وكفارة الايلاء اذا انقضت مدة الفسقة
 عليه مدة الرد لان المنع بسبب الابدان لا بسبب الايلاء والوجه الاحتياط لتكثير من الوطى بازالة المانع المار بالردة هنا كما كانت
 على غير فطره اذا لو اردت فطره كان كالميت يتطهر بها الترتيب وجهر ما قاله الشيخ انه من عدم احتساب مدة الرد ما اشار اليه المقسم
 من التقليل بانه المنع بسبب الابدان لا بسبب الفسقة وجريان عدمه الى البدنية فلا تخفى مدة من مدة الايلاء المقضية لا سقاق
 المطالبة بعدها بالوطى لتضاؤل المؤثرين المقضى لتضاؤل الاثرين كما لا يخفى زمان العدة وذهب اكثرهم وسهم المقسم الى احتياط
 مدته لتكثير من الوطى بالرجوع فلا يكون عذرا ويغادر العدة بان الرد اذا عاد الى الاسلام تبين ان النكاح لم يغيره والطلاق اذا
 مع لحوق الرجعة لم ينهدم ومن ثم ظهر ان شرطه بالثقة وان رجح في اليمين اذا وطى في مدة الترتيب لم يضر لزمت الكفارة
 اجماعا ولو وطى بعد المدة قال في كفارة وفي الخلاف يلزمه وهو الاشبه متى وطى المتولى في المدة المتأخرى بقنا ولا يمين فقد جئت
 في يمينه ووجبت الكفارة سواء كان وطؤه في مدة الترتيب ام بعدها اما الاول فهو منع وفاق واما الثاني فلما ذكرته في المقضى
 لها وهو بخلافه لم يقضى اليمين ولعموم قوله تعالى ذلك كفارة اياكم اذا حلفتم وهذا ذهب اكثرهم حتى الشيخ في وقت مدها عليه
 الاجماع ايضا وقال في ما الى منها ثم وطئها عندنا عليه الكفارة سواء كان في المدة ام بعدها وقال قوم ان وطئها قبل المدة
 فغير الكفارة وان وطئها بعدها فلا كفارة عليه وهو الاقوى وهذا يدل على اختياره على عدم رجوعه عن الاول ولم يذكر عليه
 دليلا ويمكن ان يستدل به بان كفارة اليمين عندنا لا تجب مع الحنث الا اذا حثاوى فعل الحلو عليه وتركه في الدين والدين ادا
 كان فعلا رجح ولو كان تركه ارجح جازت الخالفة ولا كفارة وهذا بعد المدة قد صار ما موردا بالوطى ولو تغير وهو يدل على ان
 فعله من الحلة فلا تجب فيه الكفارة وجوابه ان بين الايلاء والخالف مطلق اليمين وهذا المعنى ومن ثم انقضاء ابتداء وان كانت
 تركه ارجح بل واجبا كالوآل في وقت يجب فيه الوطى والاصل استعمال هذا الحكم والدليل الدال على وجوب الكفارة لمع الحنث
 يشمله فلا وجه لتحقيص هذا الفرد من بين الايلاء بنفى الكفارة مع رجحان الخالفة وفي رواية منصور عن الصادق ع
 قال سالت عن رجل آل من امراته فزرت به اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق بانته منه وعليها عدة المطلقة ولا كفر
 يمينه ومسكها وهي نص من الباب واعلم ان مذهب الشيخ في ما كان شاذا لانه موافق لاصول اصحابنا في اليمين المطلقة
 ان يجيب عن محرم بان وجوب الكفارة في الايلاء مع اولوية الخلف خلاف الاصل فيفتقر فيها على موضع الفوق ولا يجزى لهم في اوتيرة
 لانها وردت في مطلق اليمين لا في الايلاء وهم يقولون بمبومها في ذلك بل يخصصها بما ذكرناه فكيف يجوز بمبومها الايلاء
 الخالف مطلق اليمين في الاحكام ويطرحون عمومها في ايجابها فكيف يظهر منع مشاركتها في المدة لما جعلتها قبلها في المقضى
 واما الرقابة فهي فان كانت مضا في ايجابها لا لافها ضعيفة السند لان طريقها القاسم مطلق وهو مشترك بين مجامعة منهم الفسقة

والصنف بابان والظاهر ان ابن عثمان وكان نادسيا وان كان ثقة ومضوء الراوي عن الامام مطلق ايضا وهو مطلق بن المنة
وعينه وان كان الظاهر انه ابن هارم واستدل له في الخبر المشهور بقول الشيخ من خلفه على بين فرائضها خبرا يابا التي هي
جبر وليكن من عينه ولم يفصل بهذا الاستدلال بحجب منكران الرواية غايته وقد وردت في مطلق اليقين وانهم لا يقولون
بمضوءها كل بل يقولون ان مقتضى رأى غير هارم اليقين في خبر ولا يكفر بالعامه يعلمون بمضوءها ويحبون كفاية اليقين
مطلقا على رواية والمراد بالاية فلا يستدل بها لايلاء دون غيره ليس بسديد ومع ذلك فاعتمادنا على المذهب المشهور من وجوب
الكفاية على المولى مطلقا اذا وطى المولى ساهيا او محبونا واشتبهت بغيرها من جلاله قال الشيخ مطلق حكم الايلاء بالحق
الامامية ولم يحب الكفاية لعدم الحث لا استلزامه عدم وجوب الكفاية بالوطى ساهيا او محبونا او مشبهة بغيرها لانه
لا تقصر منه ولعموم دفع من اتى الخطأ والسيان وانما الكلام في انحلال اليقين بالشيخ حكم بالخطأ وبطلان الايلاء وتبعه عليه
مباغضة منهم العلامة جاد ما به من غير فعل خلاف وجهه انه قد وجد المحلوف عليه في الحقيقة وحققت الامامية الا انه لم يرد
من حيث عدم التقدير كما كان لو خالف عهدا وانما خلافا في وجوب الكفاية وعدمها من حيث تقصير العاقد والمصنف
نسب القول الى الشيخ مشرأ بصيغة او توقفه فيه وله وجه لا خلال العقل الصا دعي كالكراهة والسيان وكذلك الحكم بوجوب
الكفاية والخلف على النفي يقتضي اللزام والسيان وما في معناه لم يدخل تحت مقتضاها لان المرء من العيب والرخوة
اليقين انما يكون عند ذكرها وذكر المحلوف عليه حتى يكون تركه لا جبر اليقين والنجسات في مطلق اليقين اذا خالف مقتضاها
جهلا او دينا فان كان حكما بالخلال اليقين حصلت الفتنة وارتفع الايلاء وان لم يحكم به فوجهان احدهما انه لا يحصل الفتنة وتبقى
المطالبة لان اليقين بامته والثاني في حصوله بوصولها الى حقاها وانما دفع الضرر ولا فرق في ابقاء الحق بين وصوله الى صاحب الجمل
المحبون والعقل كما لورد المحبون ودفعه الى صاحبها ولا نوطى المحبون كوطى العاقل في التحليل وقدر به المهر وقهرم الربية وسأ
الاحكام فكذلك هنا فلا يلزم من عدم وجوب الكفاية بثبوت الفتنة لما فيها حقانته والفتنة حق المهر وبغيره في حق الله تعالى
من العقد الصحيح ما لا يغير في حق الاذى ولا يصح الاول اذا ادعى الامامية فانكوت فالقول قوله مع يمينه لتعد البينة
فقد الحكم ما خالف القواعد المقررة من تقديم قول الثاني وانما اخرجه منها لما اشار اليه المقم من تقدير اقامة البينة لها على
ذلك او قدرها فلو لم يقبل قوله في منع مكان صدق لزوم الجمع ولا ان اصل بقاء الكناج وعدم تسلط الترجع على تقصير وجوب
بوجه من الوجوه ويؤيد ذلك رواية اسحق بن عمار عن الصادق ع ان عليا تم سئل عن المرأة دفن زوجها لا يمتها وبزعم انه
يمتها قال خلت ونزل ومثله في تقديم في قوله في الاصل انه المخالف للاصل والواحد على العتيق اصابتها في المدة او بعد ما تم
اذا حلف على الاصابة وطلق واما الترجع بدعوى الوطى حلف عليه قال في التحرير لا يقرب انه لا يمكن وكان العقل قولها في نفي
العتق والوطى على نيات من الحضورات من ان البينة على المدعى واليمين على من انكر وانما خالفناه في دعوى الامامية لما ذكر من
العللة وهي فتنة هنا كما لو اختلفا في الترجع ابتداء وهذا الترجع لا ينافي الحداد من المشاققة ووافقه الاكثر واستقر به العلماء
في الترجع وهو مع اشماله على الجمع بين المشاققة لا يتم على اصولنا من اشتراط الدخول في حصة الايلاء قال الشهيد رحمه الله
فيه خلافا وانما اخرجه على اصلهم من عدم اشتراطه ومع ذلك فلم يجرأوا بان يمكن من الرجعة ويعقد في الاصابة للرجعة
كما يعقد في غيرها ليدفع الترجع لان في الرجعة استيفاء ذلك الكناج ايضا وهذا الوجه قال في المدة المضروبة بعد
الترافع كما من الايلاء وينتدوا المشهود بين الامام بابان مدة المترتب تحتجب من حين المرافعة لان من حين الايلاء وهو
الذي كان السببان والاتباع داير بين العلامة في غير الخبر والشهادة وغيرهم اليه وقال ابن ابي عمير وابن الحنفية انها من حين
الايلاء واختاره في الخبر وولاه في الشرح واليه يسيل المقم في قوله هنا وهو لا فرق لنا قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم
ترقبوا اربعة اشهر من بصر على الايلاء فلا يشترط بغيره وحسب برهين معوية عن الصادق ع قال لا يكون الايلاء الا اذا
اكل الرجل الاقرب امرأته ولا يمتها ولا يجمع رأسه ورأسها فهو في معتق ما لم ينقض الاربعين اشهر فاذا مضت اربعة اشهر وقف
انما ان يقع وامان يغيره على المطلاق ونحوه وروى الحلبي في الحسن البصري عنه عليه السلام اخرجتكم ولون بان ضرب المدة
حكم شرعي باق على عدم الاصل فينقض ثبوتة على حكم الحاكم ولا صالة عدم التسلط على الزوج بحبس او غيره لأجل الفتنة او الطلاق

بیتھیا

ويكون من الجلال بالشيء ما لم يثبت الكفارة في هذه الحالة على نقد بر وطى الباقية في النكاح مع وطئهن لغنى الحنف وهو
الحلف على وجه الزوجه شرط لحصول الحنف في وطى الزوجه لان الايلاء يبقى متعلقا بهن فاذا وطئهن صار مولى لهن
الرابعة لما تقدم من ان الطلاق ليس بين يدي العين واما الثاني وهو الايلاء فقد حكم المتصف بامر لا يحصل في الحال بل يجوز له وطئ بنت
منهن فاذا وطئهن صار مولى من الرابعة بقرب الوطى الواحدة ولا تنسب الى الحنف لا يوجب حصول الايلاء كما مر في المسئلة
صغير انه يكون مولى منهن كونهن من حيث ان كل واحدة منهن غير حنف يدل على عدم تأثيره بمبنيه قبل وطئ الثلث وهو في
قولنا انه غير مولى في الحال لهذه المسئلة صودت احدها هذه والباقيتان ثابتان ولو قال لا وطئت واحدة منكن
تعلق الايلاء بالجميع وضرب المدة لمن عاجلا نعم لو وطئ واحدة منهن وانجبت اليهن في البواقي ولو طلق واحدة او اثنتين او ثلثا
كان الايلاء ثابتا بمن بقي ولو قال في هذه اودت واحدة معينة بثلث لا يضر بغيره هذه الصورة الثانية من القصور
المسئلة وهي ما اذا قال لا دعي واحدة لا وطئت واحدة منكن ولها احوال ثلثة احدها ان يريها لا امتناع من كل واحدة منهن
فكون مولى عنهن جميعا وليس الخيم هنا كالنكاح في قوله والله لا جامعكن لان اللفظ هنا تنادى كلهن ولا يحصل الحنف
بجمع بعضهن فبعضهن جميعا العيني متعلق ببلهت باجادهن وتنزل عن كل واحدة منكن ولها احوال ثلثة احدها ان يريها
الامتناع في كل واحدة منهن على البديل يكون مولى منهن جميعا لعلق الكفارة بوطئة واحدة منهن ولها لان قوله لا وطئت
واحدة لغنى قوله وطئت واحدة التي هي موجهة جزئية او في حكمها فلو كانت تكون نفقتهما سالبية كقيد عموم السلب
لاسلب القصور عكس السابقة ولها المطالبة بعد ان كانت فان طلق بعضهن بعد الايلاء في حق الباقيات فان وطئ لهن
حصل الحنف لانه خالف قوله لا يجمع احدا مع واحدة منكن متعلق اليهن ويرفع الايلاء في حق الباقيات الثانية ان يريها لا امتناع
من واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ ويحتمل عدم العبور لان اللفظ يقع على كل واحدة على البديل وهو يتم
في احوال بعضهن عن مريب اللفظ ويضعفنا بغيره بنية مع احتمال اللفظ لما ادعاه ثم لا يخرج اما ان يريها واحدة بعينها او
غيره معينة فان ادناك اول فهو مولى عنها وبأمرها بيلك كما في الطلاق واذا عين واحدة فان صدق الباقيات لكان ذلك وان ادت
غيرها لانه عاها وانكره المصدق بعينه فان نكل حلف المدعية وحكم بكون مولى عنها ايضا فان اقر في جواب ان ثبته انه عاها
واخذناه بموجب اقراره وطائيه بالفسخ او الطلاق ولا يقبل رجوعه عن الاول فاذا وطئها في صودته اقره بقدر الكفارة وان
وطئها في صودته كوله وعين المدعية لم سجد لان بينها اتصال لا لزوم الكفارة عليه ولو ادعت واحدة او اثنتين فقال
ما عنيك وعليه اجاب ثابته وثالثه لغيت الرابعة للايلاء وان ادعت واحدة غير معينة فحكم بكون مولى وجها مثلها في طلاق
المسئلة فان قلنا بان امر البقيتين ويكون مولى عن احدتي على كل البقيتين ولو عين واحدة لم يكن لغيرها المنازعة وفيكون المدة
في وقت البقيتين او وقت البقيتين اذا احبنا مدة الايلاء من حينه وجها مبيانا على ان الطلاق اليهن اذا عينه يقع عند البقيتين
او يستند الى اللفظ فان لم يعين ومضت اربعة اشهر فان اوقنا الايلاء من حينه وطائين امر بالبقيتين ثم الفسخ والطلاق والوفاء
الى واحدة او اثنتين او ثلث او طلق لم يخرج عن موجب الايلاء على كل واحدة واحدة على سبيل البديل فقد علم اليهن كما سبنا في القسم
الثالث الرابعة ان يكون اللفظ مطلقا لا التخصيص بوجه واحدة واحدة وفيه وجها ان جعل على التخصيص بوجه واحدة
اللفظ محتمل له وهو ان كل المملين وعلى هذا فيكون الحكم كالواو او واحدة لا بعينها واشبهها بالعمل مع النكاح لانه المعنى المشهور عند
الطلاق والامتناع وكذلك يقال في النكاح عند النفي ثم وامالة الا باحد وحديث التخيير ليس بالايلاء الذي يعلم وجوده وقد
انقضى بوجوه اللفظ الظاهره معناه العالم ثم ولو قال لو طئت كل واحدة منهن منكن كان مولى من كل واحدة كما لو
الى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فغدا وفاها حقها ولم تنسب اليهن في البواقي وكذا لو طلقها قبل الطلاق لم يمتد اليها
وكان الايلاء في البواقي ثابتا هذه هي الصورة الثالثة وهي ان يقول للمنفقة اربع لا وطئت كل واحدة منكن فقد ذكر المصنف
وغيره انه يكون مولى عنهن جميعا لعلق المدة بوطئ واحدة منهن وهو الحنف ولزوم الكفارة ومضرب المدة في الحال
فاذا مضت فكل واحدة منهن مطالبة بالفسخ او الطلاق فان طلقهن سقطت المطالبة وان طلق بعضهن فالباقيات على
مطالبتهم وان وطئ واحدة فاشهد بان اليهن لا تحل لان هذه القضية فوق البقيتين المقيدة فان قوله لا جامعكن كل واحدة

يتحقق تخصيص كل واحدة بالايلاء على وجه لا يتعلق بمصوابها كما حق اذ في كل واحدة يبين كانه قد وادلا والله لا اجامع هذه
 والله لا اجامع هذه الى اخره ولو قيل بانطلاق اليقين كانه عين واحدة كالقوله لا الله لا اجامع واحدة ممكن كان وجهه لا شره
 في العموم وان كانت هذه اعم كدعوى ويجري الكلام فيما لو كان الله ككلت كل واحد من هذين الرجلين وظاهر هذا جمله ما اورد
 في هذه الصورة ويمكن ان يقال هنا كما قيل في السابقة من ان ان قصد بقوله لا اجامع كل واحدة المعنى الذي قرره بغير بقاء الايلاء
 في حق البيئات ولا كان الحكم فيها كالحكم فيما اذا قال الله لا اجامع ممكن فلا يحصل الحث ولا يلزم الكفارة الا بطل الجمع ولا يكون
 مولى في الحال على ما قرره هناك لوجهين احدهما انه اذا اتى بعضهن كالواحدة مثلا صدق ان يقال انهم بطل كل واحدة منهم وانما
 وطع واحدة منهم كما يصيد قله انه لم يظاهن وانما وطأ احدهن وذلك يدل على انهم جميع الذين واحد والثاني ان قول القائل
 طلق نسائي وقوله طلق كل واحدة من نسائي يؤيدان معنى واحدا واذا اتحد معناها في طرف البيئات فكذلك في طرف النسائي
 معنى قوله لا اجامع كل واحد ممكن معنى قوله لا اجامع ممكن خصوصا على ما ذكره الشيخ عبدالقاهر ومن بعده من ان لفظة كل في
 النسائي اذا دخلت في حيزه بان قدم عليها لفظا ما كل ما يتبني الماع بغيره وقولنا ما جاء العقم كلهم وما جاء كل العقم او قد
 بان قدمت على الفعل المنفي وعلى غيرها لا لا العامل وتبشر التقدم على المحمول كقول كل الداهم لم اخذ توجه النسائي الى التثنية
 خاسترون اصل الفعل وانما الكلام بثبوت بعض او قلته لبعض في هذا المقام بحث وله جواب لا يليق بهذا الحمل
 اذا الى من الرجعية مع وصيتب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعيا بعد الايلاء واجمع قد تكرر ان المطلق رجعيا بمنزلة
 الرجعية فيقع بها الايلاء كما يقع بالرجعية ثم ان قلنا بان المدة مضرب من حين الايلاء وان لم ترفع الرجعية احسب زمان
 العدة من المدة فان قلنا انما من حين المرافعة وليس المطلقة المرافعة لانها لا تتحقق عليه الاستمتاع فلا يجب احتساب منها نوع من
 العدة بل ان واجعا ذرا فحده ضرب لها المدة ولو طلقها بعد الايلاء طلاقا رجعيا فمقتضى كلام المتكلم ان المدة لا تقطع بل يجب
 من المدة فان راجع طوبى باحدا من من انقضائها وجهه انه وان كانت الرجعية قد انقضت خلت لا انه يمكن من الوطأ الرجعية
 فلا يكون الطلاق منه والكل واد ان افترقا بان الكلاخ له معها لا يفرقه والطلاق بالرجعية لا ينهد لان هذا الفرق لا يوجب اختلاف
 الحكم هنا لا شرهما في الكفن من الوطى بالنات المانع من الرجوع والشيخ قد منع من احتساب المدة منها احتسابان الطلاق ورفع
 الكلاخ واجراها الى البيوتية بمعنى انها في العدة في زمان تقضي مضية البيوتية فلا يجوز احتساب هذه المدة من مدة تقضي فيها
 المطالبة بالوطى وهو زمان الربع لفساد المأثر من مقتضى لقضاء المؤثرين وكذا الرجعة ووافقه في ر على الخداما وانما
 راجع ضرب له مدة اخرى ووقف عندنا نقضها فان فاء او طلق وفاق راجع ضرب له اخرى ووقف بعد انقضائها
 وهكذا وقول المتكلم لا يجز من قوة لا تكرر الكفارة بكرر اليقين سواء قصدت اكيد لم يقصد او قصدت بالثانية
 غير ما قصد بالاولى اذا كان الزمان واحدا لم لو لا الله لا وطئ حشر اشهر فاذا انقضت فوائده لا وطئ سنة منها الايلاء
 ولهذه المرافعة لضرب مدة الربع عقب اليقين فلو انقضت فالحال حتى انقضت حشر اشهر فمقتضى اليقين قال الشيخ وقد قيل
 الايلاء الثاني ويتروجه بطلان الثاني لتعليقه على الصفة على ما قرره لا الاشكال في عدم تكرار الكفارة بكرر اليقين اذا
 قصد التاكيد بما عد الاصل اما اذا اطلق او قصدت التاكيد فان كل واحد سبب مستقل في اجاب الكفارة ولا يعمل عدم
 المتداخل والحيثات في مطلق اليقين لا شرهما في مقتضى هذا انما اتخذ زمان المحلوف عليه اما مطلقا او مقيد كان قال الله
 لا وطئك حشر اشهر فاذا انقضت فوائده لا وطئ سنة فمقتضى الثاني يبين في مقتضى كل واحدة منها مشتمل على هذه الايلاء لكل الا
 منجزة والثانية معلقة على صفة فان لم نقل بصحة المعلق اختص البحث الاول وان حزنه انما المطالب بغيره مضى وبعثه اشهر
 بموجب اليقين الاول ان قلنا ان المدة من حين الايلاء ولا فلها المرافعة لضرب المدة فان بقى منها بعد ضربها ما يزيد من اربعة
 اشهر الزم باحدا من بعد لها الكفارة للاولى وان اخذت المطالبة حتى مضى الشهر الخامس فلا يصح ان يترتب بموجب تلك اليقين
 لا خلاصا وان طالبت في الخامس او ضربت المدة في الاول فان فاء اليها في الخامس خرج عن موجب الايلاء الا اننا انقضت
 الشهر الخامس مستفح مدة الايلاء الثاني فان طلق سقطت عنه المطالبة في الحال ثم ان واجعا في الشهر الخامس معنى على الطلاق
 الرجعي هل يقطع المدة ام لا فان لم نقل بقطعها فالحكم كما سبق ولا ضربت المدة للايلاء الثاني عند خوله ولو طلقها بعد الرجعية

فيما في الشهر اختلف اليهين الاولى حقيقة الثانية وكذا لو طلق باثنا لان الطلاق البائن انما يجل الايلاء الحاصل المتوقع ولو عقد
اليهين اليهين على صديقتين فدخل احداهما في الاخرى كما اذا قال يا الله لا اجامعك خمسة اشهر ثم قال والله لا اجامعك سنة فانما مضت سنة
اشهر فلها مطالبة فان فاء اختلف اليهين اذا اوجبا الكفارة فالواجب كفارة واحدة او كفارتان على ما سبق وان طلقها ثم رجعها
اوجد وكذاها فان وقع من السنة اربعة اشهر او اقل لم يعد الايلاء ويشق اليهين وان بقي اكثر من اربعة اشهر او لم يفل بطلان المدة
عاد الايلاء بالرجعة وفي تجديد ما سبق ولو قال يا الله لا اجامعك كان موليا بعد المنة دائما وان فيه ما ذكر
اذا قال والله لا اجامعك سنة الا مرة لم يكن ايلاء موليا في الحال لان له الوطى من غير تكفير ولو قال يا الله لا اجامعك سنة الا مرة ثم ينظر فان لم يفل
من المدة فقد التزم مضى عدل صح وكان لها المراجعة وان كان دون ذلك بطل حكم الايلاء اذا قال يا الله لا اجامعك سنة الا مرة لم يكن موليا
في الحال عندنا لان لا يلزمه بالوطى شيء لاستثنا الوطى فانها وطئها نظر ان بقي من السنة اكثر من اربعة اشهر فمؤمل من يومئذ
لحصول الخت لا لزوم الكفارة لو وطئ وان بقي اربعة اشهر فادخلها في طهره على ما سبق مثله في طهره على ما سبق مثله في طهره على ما سبق
الحال لانه الوطى في الاول وان لم يحصل بها حدث فهو مقربة في طهره على ما سبق مثله في طهره على ما سبق مثله في طهره على ما سبق
الا عشرة مرات او بعد اخر فعلى ما اخبرناه لا يكون موليا الى ان يستوفي ذلك المدة ويبقى من السنة مرة الايلاء ولو قال ان اصبحت
في هذه السنة ففاته لا اصبحت في حال اذا طلق لم يكن موليا في الحال ايضا ويبقى وقصر بعد الامانة على جوازنا المعلق على الشرط فخلت
الاولى والفرق بينهما انه في الصورة الاولى مقد اليهين في الحال واستثنى وطير واحدة وهما اليهين غير معقودة في الحال وانما تتعد
اذا ما فيها فلا يثبت الايلاء قبل انعقاد اليهين ولو قال يا الله لا اجامعك سنة الا مرة فخرج على السنة السابقة ولو لم يفلها
في السنة اصلا هل تدرى الكفارة وجها نعم لان اللفظ يقتضون دفعه مرة لان الاستثناء من النفي اثبات ولا لان المقصود بانه
الايهين على واحدة ولو وطئ في هذه الصورة دفع لان اولي ثانيا لزوم الكفارة بالايلاء الثاني لانه وطئ مع احتمال العلم بصيرها
الى العرف والايلاءات المتأخرة في العرف تعدد وطير واحدة كما ان اسم كل كلمة يقع على ما تحويه جليسة على اعتبار
صحة مصدرها من بلا من فقد يستعمل جمعا للعين وهو المظهر فلا بد من اكمال مملو من جعلت حجة المضطر الزكاف
من بطخ فرائضه والحق العاديه والى بقى ولد وسميت لها نالنا لا نالنا على كل العين وخبرت هذه التسمية لان العين كقوله في بتره في مقام
الحج من الشهادات والايهات تشتهر بما يقع فيه من الغريب وعلى ذلك جرى معظم سميت سودا القران ولم يسم بما يشق من الغيب لان
لفظ الغيب يقع في جانب المنة وجانب الرجل اقوى وايضا فلما لم يسبق لعافها وقد سبقك عن لعافها اذ لان كلاما من المتلاعنين بعيد
من الاخرى بها اذ يجرى الكلام بينهما ابدأ قال اصل فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم بالايات وسبب نزلها ماد وروى ابن
عباس ايضا ان هلالا زامية قد فامرته عند النبي ثم بشر به برسماء فقال النبي ثم اوحى له فلهك فقال يا رسول الله اذا راى احدنا
على امرأته رجلا ينطق بلتيس البيت فمحمول النبي يقول البينة ولا حد في ظهرك فقال له لال الذي بعثك بالحق نبيا ان صادوق وليتركن
الله تعالى ما بيني وبين ظهري من الحد نزل جبرئيل ثم فأنزل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ازواجهن بالايات وروى مهمل بن سعد
الساعدي ان صويم العلان قال يا رسول الله ايات رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فمقتلونه ام كيف فعل فقال يا رسول الله ثم قد
انزلت في صاحبك فادخل بها فانما سهل فتلاعنا وانما مع الناس عند رسول الله ثم وذكر ان الامايات ودوت
في قصته هلالا وقوله في العقبة الثانية انزلت في صاحبك حمل على ان الماينة بين حكم الواقعة بما انزل في حق هلالا قال
على الواحد حكم على الجماعة ولا يثبت للعان برة الا على روى الزوجه المحصنة المدخول بها بالزنا قبل او بعد روى الى المشا
وعدم البينة فلو روى الاجنبية لعين الحد ولا لعان وكذا لو قد في الزوجه ولم يدع الشاهدة وكان له بينة فلا لعان ولا حد وكذا لو
كانت المقد وفترة مشهوده بالزنا فتدفع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق الاعيان المقدت للمعد والمشااهدة وشيت
في حقته بنفى الولد قد ذكرنا ان اللعان حجة شرعت للزوج من حيث انه قد مضى الى القذف ولا تساعده البينة فيحتاج الزوج
الحدم بنفسه وان الانتقام منها وهذا المعنى يقتضي اختصاصه بالكلام فلا لعان للاجنبي لانه لا ضرورة له في القذف ولا يحمل
فيه مع ذلك ان الله تعالى في بعض الحكم بالزوجه بقوله والذين يرمون ازواجهن المحصنة بفتح الصاد وكسرها والراء به هنا العفيفة
وطيهر لا بصدا فلكا وان اشتمل على عقد اما صادف وان حرم كوف المحصن والظهار فلا يخرج به عن الاخصا وكذا

وكنا وطى الشبهة ومقدمات الوطى وقد هما بالدخول بها مع ما شئت من الخلافات في هذا الشرط للتبعية على موضع الوفاق او
على ما يحتاجه واشترطه بدعوى المشاهدة يخرج ما انا اطلق او صرح بهما وهذا الشرط مذهب لا محاب وبعض العامة ووجه
مع اطلاق الامة ان شهادة به ومن شرط المشاهدة وبما جاز كثيرة منها سمح الحلقى عن ابي عبد الله ثم قال فاقذف الرجل امرأته
فان لا يلاعنها حتى يقول راتب بين رجلها رجله بنزها ومثله حسنة محمد بن مسلم ويلزم في هذا الشرط ان لا يلقى لوقد في حقه
حد لعدم امكن اللعان في حقه من حيث المشاهدة وانما يتوجه لعلانه بسبب نفى الولد ويشكل بان كان عليه بدون المشاهدة وانما
المشاهدة ولو سلم يكن حمله على من يمكن في حقه او على حمله كناية عن العلم بذلك وان لا يكفي الظن المستند الى القرائن والاشياء
منفردة او بتبعية عليه سقوط اللعان بمقدن المشهورة بالزنا ويؤيد عموم قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ويتكفرون بهن
المجرب وبين المنضم الى القرائن المعينة للعلم عاده فان قد يدكره من ثقة فيقتل ويشيعر عدله او كره او من طلع فيها فنجاب كمال يصح
القدن بمجرى القرينة بان يراها معه في خلوة او يراه يخرج من عند ها لانز به داخل لمؤن وسرقة او طلع بخلات ما اذا اجتمع الا
او انضم اليها او الى الشياح قرائن افاد العلم الا ان الامصحاب اطلقوا استراط المعانية نظرا الى ظاهر النصوص وايضا فيمكن استنباط
الى البينة واقرابها وذلك بسقوط الحد من الاعنى بسقوط الاعلها وان وجب التعدي وللايداء تجدد بدو الفاحشة ومقتضى العنا
ان الزوج ليس له اسقاط اللعان لمقد شرطه وبر صريح الشيخ في توقف العلانية في التعزير مقتضى على نسبتها الى الشيخ واما استراط
عدم البينة فلظاهر قوله تعالى ولم يكن له شهود الا انفسهم فان مفهومه انه لو كان له بينة لا بلا من لا كان نفى الحد بان صحتها
ولو كان للقاذف بينة معدل عنها الى اللعان في ذلك يصح ومنع في ذلك التفاتا الى استراط عدم البينة في الامة وهو لا
اختصاصا لامصحاب في ان اللعان هل هو شرط لعدم البينة من قبل الزوج على الزنا ام لا فذهب في ذلك الى عدم استراطه لال
ولان النكاح لا من بين عويم العجلان وزوجته ولم يستلها عن البينة ولو كان عدمها مشروطا بغيره وقوى في ذلك الاشارة واختاره ائم
والكثر لا استراط عدم الشهود في الامة ولان ابن عباس روى في حديثه هلالان النكاح في ذلك البينة والاحد في فلهك ثم نزلت
الامة فلا من بينهما ولا نرانا نكل عن اللعان لمجد من لم يزوج حده مع وجود البينة ولان اللعان محبة صفيغة لانز اما شهادة لنفسه
او بين فلا يعمل به مع المحبة القوية وهي البينة واجابوا من الاول بان هذه الادلة دعت وجان علم النكاح بالحل فلم يبال من البينة
فان وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسها نوب الاجمال وسقط لها الاستدلال وفي محبة الثاني ايضا نظر لان عدم
الشهداء في الامة يخرج مخرج الوصف ومفهومه ضعيف وجاز بنا على اغلب ارجح الواقع في الواقعة كقوله تعالى لا تقتلوا اولادكم
خشية اطلاق قوله ثم الهلال وقع لدفع حد القذف ولا خلاف في انه لا يندفع بدون البينة انما بلا من ولاها ايضا واقعة مخصوص
لا يفيد احصاء الحكم في معنى لها وليس فيها مقبرح لعدم وجود البينة لكن ظاهرها ذلك وانما يحذر ان يدخل عن اللعان اذا لم يكن دفع
الحد بالبينة كما لو انما استبداء بعد القذف ولا ثم ان اللعان محبة صفيغة وان كانت شهادته لنفسه لشوفاها بالنكاح كانت حكم
البينة التي يجوز كذا بها وعلى كل حال لا تقوى استراط عدم البينة ولو قد فها بنا انما صانف الى ما قبل النكاح فقد وجب
الحد وهل له اسقاطه باللعان قال في ذلك وليس له اللعان اعتبارا بحالة الزنا قال في ذلك له ذلك اعتبارا بحالة القذف وهو استبرأ اذا
قدن زوجته بنات اما ان يعينه الى زمان الزوجية او الى ما سبق عليها ومطلق وفي الاول والاخر لا استحلال في ثبوت اللعان
اما الوسط فغيره فolan مشائها عموم قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم الشامل لجميع الاستقام وحضور الواقعة التي هي سبب الشرقة
وبصنيف بان خصوص السبب لا يختص العام فما افتتاه المم من ثبوت مطلقا اخرى واما التعديل باعتبار حال القذف او الزنا فهو
تعيين لمحل النزاع لا علمه برأسه ولا يجوز قد يناع الشبهة ولا مع فلبية الظن واجزه النقرة او شاع ان فلانا قد فها الزنا
كالأجنبي في تحريم قدن الزوجية وفي انه يلزم الحد الا ان الزوج غنى بان قد يسلح له القذف وقد يجب وبان الأجنبي لا يختص من
الحد بالبينة يقوم على ذنا القذف او باقرار القذف وللزوج طريق ثالث الى الخلاص وهو اللعان والسبب في اختصاص الزوج
الحا اذا طلقت فزاشد شدة حفظ عليها وعظمت عداوته واحتاج الى الانتقام والبت تركها ولا تكاد تاعى البينة والا فترافج
له القذف وشرع له طريق الخلاص ولدفع العقوبة عن نفسه باللعان ثم جاز قدن لها على هذا الوجه مشروط بيقين زناها
بان راعا بغيره ترفق لا يجوز الشبهة ولا بالظن ولا بالسمع من ثقة سواء كان من اهل الشهادة او لم يكن ولا بالشياح بين الناس

منها ما عيّن أو غير معين لجوار عدم مطابقة الخبر في تلك وغير المومن كدبر خلاف لبعض العامة حيث جوز قدّمها جميع ذلك ثم ما لم
يكن هناك ولد فلا يجب على الزوج القذف بل يجوز أن يسير عليها ويغار عليها بغير طريق اللعان ولو أمسكها لم يجر منار وحيث أن رجلا اتق
دسولامه فقال ان لامرأة لا تريد لا مني فقال لم تطلقها قال في حبها قال في أمسكها وإذا كان هناك ولد يتيقن انه ليس منه ف
عليه نفيه لان ترك النفي يفتن الاستحلال ولا يجوز له استلحاق من ليس له لا يجوز دفن من هو منه وقد روي ان النبي لم قال
ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شئ منهن فليس على المرأة ومعلوم ان الرجل في معناها وإذا اذنت في
العدة الرجعية كان له اللعان وليس له ذلك منه في البائن بل يثبت بالقذف الحد ولو اضافه الى زمان الزوجية إذا قدت زوجة
المطلق كان كانت الطلاق رجعية وقد نهى في العدة ثم طلقها كل فلان بلا عنها كما يجوز ان يطلقها ويؤلى منه ويظهر لافها بمنزلة
الزوج وبصعها في الحال ويثبت عليه احكامه من غير توقف على الرجعية بخلاف ما اذا ظهر منها او الى بحيث يتوقف امرها على
الرجوع لان حكم الايلاء منوط بالصاق ولا مضادة مع اطلاقها ولكفاة في الظاهر تتعلق بالعود وما يحصل العود بالرجعة وما لا
فساد على الفرائض ولو كان السب والرجعية في ذلك كان كونه خطرا لموت فلم يتوقف امره على الرجعة وان كان الطلاق بائنا او قد
بعد العدة الرجعية وان اضاف الى الزوجية فلا لعان بل يثبت الحد لانها ليست زوجة والحكم مترتب على من الزوجية ولاها
ح اجنبية فلا ضرورة الى قد نهى لعلها لو كان هناك ولد لم يجز به فله اللعان لنفيه لكان الحاجة الى نفيه كما في سلب الكناح وسياق
ولو قد نهى بالتحقق لم يثبت اللعان ولو ادعى المساهدة وثبت الحد لا استكال في عدم ثبوت اللعان بذلك لانه مشروط بالتحقق
او دفن الولد واما ثبوت الحد بغير ثلاثة فبما حشره فوجب الحد كالزنا والوطأ كما سيأتي انشاء الله تعالى في بابها وفي باب الحد وحشره
الحد من القذف والوحي بالزنا والوطأ وهو يقتضي ثبوت الحد بالتحقق بالبعد عن خاصة وبر صريح ابو الصلاح وقرره في المنع
لا صالة البرائة من وجوب الحد كما لو قد نهى بايتان البهائم وهو محذور لان النص لم يرد بالحد الا على الرق بالزنا والوطأ كما سيأتي انشاء الله
تعالى في بابها ولو قدت زوجة المحبونة بغير الحد لا قيام عليه الا بعد المطالبة فان اذنت صح اللعان وليس لوليها المطالبة
بالحد ما دامت حية اذا قدت المحبونة بالزنا فان اطلق او سبى الى زمان اذ قدتها وجب عليه الحد لتحقيق القذف بالفاحشة المحرمة و
ان سببه الى حال حيوتها فلا عدل انقا قد نهى بالزنا المحرم مسفح ولو كانت المقدونة عاقلة حال القذف ولكن اضافة الحالة
حيوتها فان علم انها حال حيوتها وحمل فلا عدل انقا وزنا المحرم مسفح لكن بعيد بلا يلزم بناء وان علم استقامة عقلها فنفى
العبادة والاكثر انه كل لتحقيق القذف الصحيح فكفى الاضافة الى تلك الحالة وهيتم لعدم لانه يسبها الى الزنا في تلك الحالة واذا علم
انما قالها لم يكن زانية فيكون ما انى بعد لغوا من الكلام ومما لا فاشبه الى ما اذ قدت ونبذت وانت دقنا وكلاهما لا يرد في الحد والتعزير
على مطالبتها في حال الصحة فان اذنت فطالب الحد التعزير كان له ان بلا عن استقامتها وليس لوليها المطالبة لهما ما دامت حية لان
طريق استقامته من جانب الزوج بالمعاصرة وهي لا تصح من الولي وكذا ليس له مطالبة زوج امته بالعدن في قد نهى فان مات
قال الشيخ وله المطالبة وهو من لا فرق في عدم استحقات المولى حتى البعد يراك بت بقذف امته من كون القاذف زوجها
وغيره وانما حلف الزوج لانه محل البحث هنا انما هذا اذا كانت حية اما اذا ماتت فصل ينقل حق المولى قال الشيخ وله ثم واستحسنه
المحقق لان المولى بالسبب الى الملوك بمنزلة الوارث وحق الجدة والتعزير موقوف كما لا يدعى ما استشكل ذلك من حيث ان انتقاله الى
المولى ان كان بحق الملك انتفى بثبوته له في حال الحيوة وليس كذلك وان كان بحق الارث فالملوك لا يورثون ورواية حق ثبت بالقذف
فلا وجه لتسقوطه ويكون السيد الحق به لا على جهة الميراث بل لانه اولى وبانه اولى بالارث عن المال او غيره من الحقوق المحقة به فانه يورث
عنه وفي هذا الجواب نظر لا يخفى التسبب الثاني انكار الولد والابن اللعان بانكار الولد حتى تضعه لستة اشهر مضاعفا
من حين ولدها ما لم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل وتكون متكوفة بالعقد الدائم ولو ولدت فاما الاقل في ستة اشهر لم ينفى به وانتهى
بغير لعان انا ولدت الزوجية الدائمة فلما كان اسكن كونه منه وجب عليه الحاقه به وحرم عليه نفيه لان الولد لا حق شرعا بالفرق
ولا فرق بين ان يجرد دية رجل المير لغيره او عدمه ولا بين ان يشاير لونه وخلقه لون الاب وخلقه لون من يتهمها به وخلقه
وعدمه وقد روي ان النبي قال يا رجل عبد ولد وهو نظير اليه احب اليه منه وقصم على رأسه الاولين والآخرين وان علم انتقامه من وجهه
نفيه عن الحق من ليس منه يكون ثم على تقدير علمه بانتقامه منه اما ان يعلم ذلك ظاهر كما جعله الزوج بان نكده لا في ستة اشهر من وقت العقد

او بطل السافر عنها بان تزوج الشريفة فانت بولد في وقت لا يمكنه منتهى الى الزوج فليس غير لمان او حتم كونه مع علمه بعد بان
 طلت على امرته بعد مضي اقل مدة الحمل من حين التزويج ولكن كان لو طلقها اذ يمين اقصى الحمل فحق به ظاهر الكونه انما يجب بكل الحاقه
 به وهو يعلم استثناء عنه فيجب نفيه باللعان وبعد احوال القرنين وادقها له دون اقل الحمل ولا يد من اقصاء حيث حكم باستثناء
 في الاول غير لمان وسكت عن الاخر لان لم يعلم استثناء مطلقا بل قد يحد كالو غاب عنها مدة تزيد على ذلك بحيث لا يمكن وصوله اليها مآد
 وقد لا يعلم انما كان وطوره لها وفي عباداتهم في تاريخ الحكم وفي هذه الفتوة حضور فقهاء اطلقوا استثناء اللعان في الفتوة بين
 وفي حكم باستثناء في الاول كما هنا وبشئونة في الثانية واطلق وليس كذلك بل الحق التفصيل كما ذكرناه وفي هذا الكتاب سكت عن هذه الفتوة
 في الفتوة وظاهره في انما عدم اللعان مطلقا واعلم ان اشتراط عدم نقصانه عن ستة اشهر من حق الولد لانام ولو نقصه لانه غير تام
 اعتبر مكان الحاقه به عادة ومختلف ذلك باختلاف حاله وظاهر الفتوة في اقصاء عدتها بوصفها لو كان قد طلقها ثم ماتت في
 العدة ولم يلاقها فانه يثبت منتهى مع مكانه وتبين بوصفه وقد تقدم في الطلاق ما يدل على وقت الامكان اما لو اختلفا
 بعد الدخول في زمان الحمل فلا غناء اذا اختلفا في مدة الحمل بعد الوطى فقال الزوج انها من حينها للدخول اقل من ستة اشهر واكثر من
 اقصى الحمل فلا يمكن لحوقه بها وحدث كوفها بين الطرفين وانه لا حق به واستبرأ حال الصداق منها كان انشا به اليه مكانا وقد ولد عطف
 فلا ينفى باللعان ولا يلحق الولد حتى يتبين الوطى مكانا والزوج قادر ما لو دخل الصبي لدون فمع طولت لم يلحق به ولو كان له
 عشر فاذ الحق لا مكان المبلوغ في حقه ولو نادى ولواكثر الولد لم يلاعن ان الحكم للعانة ويؤخذ اللعان حتى يبلغ ويرشد ولو مات قبل
 المبلوغ او بعده ولم يكن الحق به وودعة الزوجة والولد وقد عرفت ان شرط اللعان ان كان لحق الولد به ولو كان اللعان ما اذا لم يكن منه
 منفي بل بالعلم والعدم الا مكان مودع قد تقدم بعضها ومنها لا يكون الزوج صالحا للقولد وان قد صلى الابلاج كان الشرح فادولها
 وهو يظهر من الحق والعلامة وقبلها النسخ ان الامكان يحصل باستكمال عشرين وثمانين يوما قبل الاكتماء بالطقن فيها ولو ساعة واحدة
 ولا يقطع على شيء منها ثم ان حكمنا بشئونة المنية لحصول الامكان لا يحكم بسبب ذلك بالمبلغ لان النسب يثبت بالاحتمال والمبلغ لا يكفي
 فيه الاحتمال لكن لو قال انا بالغ بالا حتم فله اللعان لان ذلك ما يرجع اليه فيه ولا يعلم الا من قبله غالباً ثم مات قبل المبلغ
 شرعاً لحقه الولد وان كان قد اكثره صغيرا وان بلغ فان اعترفت او لم يكنه يثبت نسبه وان اكثره عقيب المبلغ فلا عن انقضاء كغيره
 ونعيم من قوله او بعده ولم يكنه انه لم يلحق به بمجرد ان كان وليس ذلك بما لان كماله المعنوي صغيرا بل الماد من العبادات ما دل عليه
 بنطوقنا وانما اذا لم يكنه بعد المبلغ يلحق به بمجرد كساره واما حكم ما لو اكثره شكت عليه واللازم منه ان يرجع الى القواعد المقررة
 سابقا من انه متى تمكن الحاقه به لا ينفى عنه وبان اللعان فاكاد بعد المبلغ املا ولا يرب عليه لمان وانما يرب على ان كان بعده
 فحق لم يكنه بعد فالامر على حاله وان اكثره يرب عليه باقى الاحكام ولو وطى الزوج وبرا حلفت الحق به الامكان استر سال المني
 في الفرج وان كان الوطى في غيره قد تقدم ان الوطى في الدبر ينزله الوطى في القبل بالاستبراء اكثر من الاحكام لو وطى ومضا الحاق الولد فان
 وان لم يكن سلك مجرى المني الطبيعي الى الرحم لكن لم يرب منه يمكن استر سال المني في الفرج من غير شعور وان كان نادى وظاهرهم الاتفاق
 على هذا الحكم والامر على النظر في موضع الحكم فيه لا في من خفاء لان ظاهر التعديل ما اذا وطى وبرا وانزل ثم حلفت على وجه يمكن قوله
 من ذلك الوطى فانه لا ينفى منه الا باللعان بل لا يجوز نفيه ايضا بمجرد ذلك لان مكان استر سال المني الى الفرج وعلى هذا دلوا وطى وبرا
 ولم يزل لم يلحق به فيما بينه وبين امه تعالى وجب عليه نفيه كالمولود اعلاصا ولكن يعصى فيه انهم حكموا بانزله وطى في الفرج ولم يزل
 لم يلحق ثم اتت بولد يمكن تولده من ذلك الوطى لحق به وطلوه با مكان ان حقيقته ولا يشعر به مثل هذا بان مع الوطى في الدبر الا انه
 على عدلان الماء السراسل من غير شعور المنزل يكون يكمل احدا لا يكن عادة استر ساله من الدبر الى القبل على وجه يتولد منه الان
 الحاق الوطى في الدبر بالوطى في القبل مقتضى ذلك والتعديل المذكور مجرد توجيه للامكان وليس هو مستند الحكم والحمد لله
 في الجمع قائم الا مكان مشترك وان كانت مراتبه متغايرة ولا يلحق ولد الحنفى المحبوب على وجه ود يلحق ولد الحنفى والمحجوب
 ولا ينفى احد ولدا حادها الا بالعلم تن بلا على الاحوال وان بعد من لم يسلم ذكره وانما ان يفقد هاجبا او يفقد الذكر
 دون الاثنين او بالعكس ففي الاول لا يلحقه الولد في المذهب ولا يحتاج الى العلم لانه لا ينزل ولم يجر العادة بان يخلق لمثله
 ولد وبرا يتل الحاقه به لان معدن الماء الصلب لانه ينفى في غيبة الى الظاهر هاجبا وان في الثاني يلحق به قطعا لو وجدوا غير

الحق وما يتلها فيها من القوة المحيطة للدم والذكراة توصل المنة الى الرحم بواسطة الايلاج وقد يغرض وصوله الى الماء بغير الايلاج حقيقة
مع عدم الهواء الى الماء او مطلقا وفي الثالث تلحقه ايضا على ما احتواه الشيخ والمصنف من غير تردد لان الله الجاهل بآيته وقديما الخ في الايلاج ^{صلته}
وينزل الماء وقيفا وادارة الحكم على الوطى وهو السبب الظاهر او من اودته على الاثر الخفى لانه سبب القرص وقيل لا يلحق هنا لاثبات
القول موقوف على قول المعنى محله الحفستان وهذا هو العاقل لكن لا ينبغي التولد وان بعد وقول المصنف تنزيلا على الاحتمال وان بعد
لغير القسم لانه هو الغرض من المصنف المحقق غير دون الحضي خاصة وان كان حجة منها معا لان ذلك لا استحال فيه ^{واذا كان}
الزوج حاضرا وقت الولادة لم ينكر الولد مع ارتفاع الاعذار لم يكن له انكاره بعد ذلك الا ان يؤخر بما جرت العادة به كالسقي الى الماء
ولو قيل لها انكاره ما لم يعترف به كان حسنا ولو امد من نفى الحمل حتى وصفت جازله فبغضه بعد الوضع على القولين لاحتمال ان يكون قد توقف
لترده بين ان يكون حلالا او حراما انما استأمر بتروله فان اقر به سببه لم يكن له بعد ذلك لان المولود حقا في السب فاذا اقر بعد التزم
تلك الحقوق ومن اقر بما يجب عليه حقا من حقوق لا يمين لم يمكن من الرجوع عنه وان لم يقر بيمينه فادركه فكونه على الحق
او التراضي فلا ان احدهما وهو المشهور ان حق النفي على العود لا يزحيا ريثب للرفع منه فمحقق فيكون على القولين ^{والاخر} قول
احدهما كالرد بالعيب لان الولدان كان مغبيا عنه وجب اظهار نفيه حذرا من استلحاق من ليس منه كما مر قد عرفت من التاخير عوارض
ما عرفت من كمال الموت فجاء فيقول المتكلم وتختلف الاعساب الثاني وهو الذي احتواه المصنف ان لا يشترط وقوعه على الفور كما صالة
عدم الاستمرار ولو جرد النفي لقمان وهو نفى الولد وانما منع ادليس كالتكوت وهو امر من كونه اقرارا بلا يد عليه ^{لأن}
امر السب حظه قد ودل العبد في نفى من هو منه وفي استلحاق من ليس منه وقد يحتاج الى نقل وتأمل فوجب ان يكون له مهلة فيه
وهذا قوتى وظاهر المصنف عدم التحديد بمدة وعليه فلا يسقط الا بالاعتراض ببره او بالاسقاط واذا قلنا انه على الفور فلو اقر
بلا عذر سقط حقه ولزمه الولد وان كان معذورا بان لم يجبا لما ذكره عند الوصول الى البرهان بغيره الجبريل فاقترح حتى يصح غيره
الصلوة فقد مها واحذر ما له ولا اذ كان حائضا او عاريا فاعاد وليس الا اذا كان محبوسا او مريضا لم يبطل حقه وهذا يجب الاشهاد
على النفي وقد سبق له نظائر كثيرة ولو امكن المامنين والمهرمان يرسل الى الحاكم ويعلمه بالحال او يستعصى من ان يبعث اليه نائبا من
عنه لم يفعل بل حقه لان مثل هذا لم يثبت له ومثله ملازم عزيمة ومن يلازمه عن يده واما الغائب فان كان في الموضع الذي علف
اليه قاصدا ونفى الولد عند حصول خبره اليه عنه فذاك وان اراد التاخير الى ان يرجع الى بلده ففي جوازها وجهان من مناهات الفورية
اختيارا ومن ان التاخير غرضا ظاهرا وهو لا يتقام فيها بشها وحيزها في بلدها وقومها وخ فان لم يكن السير في الحال خفى ولم يكن
دفعه منبغيا ان يشهد وان امكنه فليأخذ في السير فان اخر بطل حقه وان لم يكن هناك قاصدا لم يكن كالوكان واما التاخير الى بلده
وجوزاه ومن الاعذار السوغة للتاخير على القول بالقولية بالقرينة ما لو ظهر حمل فانه يجوز له ان يأخر فينقل الى الموضع فان المصنف خلاف ذلك يكون
ديما ففرض ولو صير الى ان افضل الولد فغا لا اخوت الى ان يتحقق الحال فله النفي وان قال عرفت انه حمل وكما عرفت طما في ان يتحقق
فلا احتياج الى كشف الامر ورفع الشك فيه وجهان احدهما انه يبطل حقه للتاخير النفي مع العدة عليه ومعرفة الولد وضار كما
لو سكنت عن غير بعد انفصاله طما متحان يموت والثاني ان له النفي لان مثل هذا عذر واضح في العرف ولا ان الحمل لا ينبغي صرفا
فلا اثر له عرفت لانه ولد وهذا لا يخفى من جهة ومن الاعذار ما لو اقر وقال ان لم اعمل انفا ولدت وكان عائنا او حاضرا حيث يكن
ذلك في حقه وخيف ذلك كونه في محله اخرى او في محلتها او في دارها او في دارين ولو قال اجزيت بالولادة ولكن لم اصدت
الحيز نظر ان اجزيت فاسق او مبني مدق بهيمة وعذروا ان اجزيت فلا يثبت شيئا منه الحق والثاني ان لا يصدق وصية من
لان روايته مقبولة وهذا سبيله سبل الاخبار ولو قال عرفت الولادة ولم يكن اعلم ان له حق النفي فان كان مامنا لا يخفى عليه
ذلك عادة لم يقبل وان امكن بان كان حديث العهد بالاسلام او ناشيا في بلاد غير مبعيده من اهل الشرع قبل وان كان من العوام ^{شبه}
في بلاد الاسلام وجهان احدهما القبول بهيئته مع امكن صدقه ومن اقر بالولد صريحا او خفى لم يكن له انكاره بعد ذلك
مثل ان يشترطه فيجب بان يتحقق الرضا كان يقال له بآدك الله لك في مولودك فيقول ابن انا والله اما لو قال بآدك الله الله
نيل او حسن الله اليك لم يكن اقرا فاقبعت ان الاقرار بالولد وجب الالتزام به ولا يجب يجوز انكاره بعينه لانه حقه حق ادعى ثم لا
قد يكون صريحا وهونما وقد يكون خفيا مثل ان يهوى به ويقول له بآدك الله لك في مولودك او مقلد له به او بالولد الذي رزقك

وانت بولد لمجة شها فانكوه وقوله وكذا الملوك يظفر منه ان في لعانه ورايتين وان الاشهر القصير وليس لك بل فيه روايات باليه كصحيح محمد بن مسلم
عن احمد بن محمد بن عبيد بن عبد الله بن عمار بن حنبل بن صالح عن الصادق ع قال سئلت عن الخريف وبين الملوك
لعان فقال نعم وبين الملوك والحق وبين العبد وبين المسلم وبين اليهودية والقرائية وليس فيه رواية بالمنع ولا برة قال معلوم وراي الجيد
المانع من لعان الكافر مرجع بعد استنطاق الحرة فيها والا ولى ان يريد بقوله وكذا القول في الملوك محرم حشبه الحكم بالحق من دون ان يثبت
الى الخلفان ويصح لعان الاخرى ان كان له اشارة معقولة كما يصح طلاقه واقراره ودرجاته من انظار الى بعد العلم بالا
وهو ضعيف ان ليس حال اللعان براءة من حال الاقرار بالقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة الاخرى ان لم يكن
اشارة معقولة ولا كتابة يصح فذلك لعانه ولا سائر مقرفاته اتفاقا لقعد والوقف على ما يريد وان كان له اشارة فاشهر من غيره
ولعانه كما يصح بيعه ولعانه وطلاقة وغيرهما بل ولا لانه اللعان ما يدعي عليه اليمين الصرفة وليس بالشهادات حيث لا يقبل من الاخرى
عند بعضهم لان المصنف في اللعان معقولا يمان دون الشهادات وايضا فان الشهادة يقوم بها الناطقون فلا ضرورة الى ان يثبتها
واللعان محقق بالانواع واجه في ذلك الزوج احرى لم يكن بمن يصح منه لئلا يذهب هذا العلم من المطلوب بل الواجب على بعض الوجوه وعلى
ما يشاء من مذهبا صحابيا من قبول شهادة الاخرى فلا استحالة استعماله استدل عليه الشيخ بعموم الآية واجماع الفرقة واجبا وهو مخالف في ذلك
ابن ادرين فقال لا اقدم على الاخرى من المذكي يصح لانه لا احد من اصحابنا غير من ذكرنا عني بالشيخ في ذلك حيث اجابهم بوجوبها
في كتابه ولا وقت على غيره ذلك ولا اجماع عليه والقائل بهذا غير معلوم والله المفسر بالآية بعيد لانه لا خلاف في انه غير قاذف ولا
دام على الحقيقة فالنطق منه بالشهادات في حال اللعان مستند والاصل براءة الذمة واللعان حكم شرعي يحتاج في اثنائه الى دليل شرعي
وايضاحه من اللعان عند من يؤيده له وجوب عليه الحق والرسول ع قال لا ادرك ولا تحدد بالشهادات ومن المعلوم ان في ايماننا واشارة
بالقذف شبهة على ارادة القذف او غيره وهو غير معلوم يقينا بلا خلاف فان قلنا يصح من اللعان كان قولا معتمدا لانه يصح منه
المؤقر والايان واداء الشهادات وغيره ذلك من الأحكام وهذا الكلام يدل على اضطرابه في القوي وتدوره فيها ومن ثم قال القصر
وبما توقف فيه شاذ من الاشياء المصنوعة وبما توقف فيه شاذ من الاشياء المصنوعة بالاشارة معقولة فيما هو اقوى من اللعان
كالأقرار بالقتل وغيره اجابا فليكن في اللعان كذلك والمفرد من ان اشارة معقولة المطلوب والا لسلما عدم صحة وجع فاستدل الير من عند
العلم باننا وشرقي القذف والشهادة خلاف للفرق من دعوى الاتفاق على انه غير قاذف ولا رام فاسد ان القذف من جعل الى الرمي فان معناه
لغة الرمي وهو غير مختص بالفظ بل مائل على الرمي الزنا في غير التعبير نعم يمكن ان يفرق بين الاقرار وغيره من العقود والمعاملات من الاخرى
وبين اللعان من حيث انه يتعلق بغير تاديب لفظ الشهادة واللعن والغضب والاشارة لا تستلزم ان يفتل العتس وان اراد معناه او
انما يتوجه ان يصح منه ما يتحقق بصيغته فلا يمنع اقامة الاشارة منه مقام العبارة المودعة له دون ما يتحقق وما يظهر من اختصاص
الكلام والبيع ونحوها من العقود اللازمة بصيغ خاصة فليس المقصود منها الاما دل على المطلوب صريحا ولا نفي على الاختصاص فاذا
اذا كانت اشارة الاخرى ذلك كفت ويمكن الجواب بانه قد علم من الشارع الاكتفاء باشارة من اعلم من ارادة صيغة خاصة ككثرة المعاملات في
الصلوة وقراءة الفاتحة ونحوها من الامور لا يفتقنه فليكن هنا كذلك ان الفرق لا يوجب كماله فالحق بوقوع اللعان من الاخرى هو كذلك
وان كان الشك فيه مستندا واعلم انه كما يمكن وقوع القذف واللعان معان الاخرى يمكن وقوع القذف منه صحيحا ثم يبرهنه الخرس
قبل اللعان ومعبر من الاستسكان الذي عرفت ان ادرى من عدم تحقق القذف والرتوى منه ويعني الكلام في اللعان خاصة وهو مختص في
الشهادة ان اليمين وكلاهما يقع من الاخرى ولو كان صريح الكتاب في من عليه الاشارة بل بما كان من حيث اضع فافا لا عني بالكتابة واشارة
بما يدل على قصد ما كان اكمل وليكن كماله الشهادة وكلمة اللعن والعقبة يشير اليها اذ يجمع مرات ولا يكتفى ان يكتب اربع مرات ولو
قدن وكذا عن الاشارة ثم عاد منقطع وقال لم ارد اللعان باشارة من قبل قوله فيما عليه حق الحقيرة السب ولزم الحد ولا يقبل فيما لا يرتفع
الفرقة ولا التحريم المؤبد وله ان يلائق في الحال لا سقا طالحا ونفى السب في الموضع من الزمان ما سيقطينه من النفي ولو دلل على
اصلاح يقبل قوله لان اشارة اثبت حقا العزم ولو عني ولدا الحق بانه لم ينفق الا باللعان ولو انما تمت فلاعت صحت وكما
السب نائبا والزوجية ما كان حكم الولدان بلحق الغرامش بالضر فلا حرج الا ان يدل على انقائه عنه لم يفرق في ذلك بين ولدان
والخجونة لا شتر الكهانة المتقضى للاتاق واما كان اللعان مشروطا بحال الاستعانة انظر في الاما نفع من حبسها وان افاض لا عترة والا

فلا سبيل الى غيره وكذا لو عرض لها الجنون بعد بغيته وقبل اللعان ولو نفي ولد البتة انتفى عنه ولم يثبت اللعان الموطوءة بالبتة
لا يقصر فراشا للوطي بحيث يلحق به الولد بجره بل يوقف لموته على اعترافه به او اعتراف غيره لم يراها في ذلك الوقت الذي يكون الحاق الولد
فيسر به غيره لان ذلك يستلزم منه ان يقا وهو من قوة الاعتراف به فيلحق به والا فلا واذا نفي لانتفاء الحمل لا اختلال شرط الحاق
او بعضها وجب انكار الولد واللعان لثلاطى بنسبه من ليس منه فلا يجوز انكار الولد للبتة ولا للظن ولا للحاق لفة الولد صفا للوطي
اختلال شرط الحاق الولد بغيره للزوج وغيره بان ولته بعد تزويجها كما لا بد من ستة اشهر ينقض منه رجوع وان لم ينقض ولا يفتقر
الى اللعان وقد ظهر للزوج خاصة كالولد له بعد تزويجها كما لا بد من ستة اشهر صاعدا من حين التزويج وخلوته بها واكثر
لم يرد حلها فيما بينه وبين الله تعالى في وقت يكون الحاقه به وفي هذا المصنف حكم يلحقه ظاهر ولا يفتقر الى اللعان لانها فراش الولد
لاحق بالفراش ويجعل عليه في هذا المصنف ولها هذا الحد ذلك حد امان ان يلحقه بنسبه من ليس منه وتثبت عليه حكم الوفي بالبراث وظل
محارمه وغير ذلك من المحذورات التي لا تقع الا بغيته ودبا قيل بعدم وجوب بغيته وانما يحرم اليقصر باستلحاقه كذا في ادول
على النفي وذلك لان في انتقام اللعان شره وفضيحه يصعب احتياطا على ذي المرات فيبعدا عما به ولا فرق بين ان ينفي مع ذلك انما
دنت وعنده بان جوز كون من نفي احز قبله او لم يثبت به وان حرم قد هنا في الثاني لان العزم نفي الولد ورفع استلحاقه بغيره سواء
كان حقا غير في نفس الامر لا والله اجتمع شرط الحاق بان ولته في المدة التي يجب ان الحمل واكثره من حين ولده لحي بظاهرها وحكم عليه
ينفرد ان اثرابه بل بان حقق ناهها وجاء الولد فخالها في الحلق والحلق بل شاها لنها فها هو حقيق ذناه بها لان الولد فها
لاحق بالفراش والعرق نزاع وندرو ان رجلا في المصنف ان امر ان ولدت غلاما اسود فها اهل ذلك من بل نفي نفي الوفاها لاص
قال حلها ادرى قال نعم قال نعم في ذلك قال نعم عرف قال نعم هذا نفي عرفي وروى عبد الله بن سنان عن ابي بصير عن
ابي جعفر قال لما في رجل من الاضداد سؤل الله لم فقال هذه ابنة عمي وامر ان لا يحملها الا خيرا وقد استثنى بولد شديد بالسواد
مفتقر المخبرين بعد قطط انفس لا اوتن شبيهه في احوال ولا في ابدان فها لا امرأة ما تقولين قالت لا والله وبسب و
الحق نبينا ما افقدت افقد منذ ملكنا احدا غيره قال فنكس رسول الله ثم راسه سليمان بن ميمون مصره الى السوء ثم اقبل على الرجل فقال
هنا انك ليس من احد الابنية وبين آدم سترة وستين حقا مضرب في السب فاذا وقت انظرة اضربت تلك العروق فسأل الله لم ينجبه
لهذا فضا من تلك العروق التي لم تدركها اجدادك خذ الىك انك فتا لثمة فحبت من يلد رسول الله في الملائكة يعتبر
فيها البلوغ وكاللعن والستارة من العتم والحرس مقتضى العبادة ان الستارة منها معاشر طي محر لعانها مطلقا فلو كانت منضقة
باحدها خاصة مع لعانها لان الشرط وهو الستارة منها حاصل وقد تقدم في باب التحريم من النكاح ان احدهما كاف في نفيهما لغير
نفي النفي في الفتوى اختلاف في الموصفين مع احكام تكلف الجمع بينهما جعل هذه على تلك وقد تقدم المختار في ذلك ثم مقتضى هذه
العبارة ايضا ان لا يصح لعانها للقدت ولا لنفي الولد لانه جيل الستارة منها معاشر طي محر لعانها مطلقا كمال لذلك وينافق
جعل قدتها موحيا لغيرها لغير لعان نفي الولد غير اخل فيه لان اللعان سببين كما تقدم القدت ونفي الولد واحدهما غير الآخر وقد
يجتمعان كالوقدتها بالزنا ونفي ولدها وقد ينفرد كل منهما عن الآخر بان نفيها بالزنا ونعيرت بولدها او بنفي ولدها ونفيها من
الزنا بان جيله ولد بغيره او نكاح صحيح سابق حب يكون والموجود في النصوص تحريمها بالقدت بدون اللعان وانه هذا للقدت
ففي صحيحه او يصير قال سئل ابو عبد الله ثم من رجل قد نكح امرأة بالزنا وهي حرة ساء او مكاه لا صح فقال لها ان كان لها بنته فني
تشهد لها عند الامام حمله الحدون في بينها ثم لا تخط له ابدا وان لم يكن لها بنته فني حوام عليه ما اقام معها ولا اثم عليها منه والولي
اختصاص الحكم بالقدت وحقا فيما خالف الاصل على محل الوفاق ولعمد الآية الشاملة للزوجة مطلقا خرج منه المقتد وفتر نفي البتة
ولا نفي على قدر عمله بانتفاء الولد منه لو نفاه فخرت عليه بدون لعان ان استقى الولد بذلك لزوم انتفاء ولده الزوجة الملتحق به
ظاهر الجمرة التي وهو باطلا لا يجمع وان لم ينف عنه ولم يحبس لجعل لوطي عليه لزوم الحجج والقرورة المستثنين بينهما فم في
ولاية اسماعيل بن ابي باد الشكوف عن ابو عبد الله ثم ان عليا قال ليس بين حسن من النساء وبين اذوا بحق ملاعنة وعدتها
الحرساء وانما اللعان بالسك وهي مقتضى نفي اللعان لكها صر عن ائمة المطلب لم يمنع سنها فلا انتقام ما ثبت مجموع الملية
والرواية في الاجماع وانما يفتقر فيه على ما ذكرناه من محل الوفاق وايضا فان ادعى عليه العلة يكون اللعان اما يكون باللعان الحقيقي

لنفي لعان الاخرى بالاشارة وقد تقدم ما يدل على خلافه وحيث فلا عنها لنفيه بالاشارة كما مر ويجوز للقذف ان لم يبق عليها البينة
ولم يجز غير لعان وان اقام بينة سقط الحد وانما كانت عليه الرقابة الرواية السالفة وبما قيل بانها لا تخرج لعدم قذفها
باجوب العان وبثبت عليها الحد بالبينة ولا ينبغي عليها بلهاها والرواية تنافي ذلك وهي معترة لا سناد لكن في الاكتفاء بها
في اثبات هذا الحكم نظر وعادة الاصحاب في باب التحريم مصدرة باشتراط قذفها بما يوجب للعان لولا الاشارة المذكورة فيخرج منها
ما لو اقام بالبينة ما لو يدع المشاهدة واطلاق هذه الرواية وعينها تنافي الجمع قالوا في الرجم في كل موضع يحصل فيه الاكتمال
الى الحكم العام فان يكون منكوبة بالعقد العام اشتراط دوام العقد في صحة العان بالنسبة الى نفي الولد موضع وفاء
ولا ان ولد المستحق لها ينفي غير لعان اتفاقا واما اشتراط مع العقد فمما هو المشهور بين الاصحاب ذهب اليه اكثر المتأخرين
وجميع المتقدمين حتى لم ينقل المطلوب هنا من خلاف ذلك العلامة وقد سبق بيانه فكله الخلف في الكتاب المنقطع بحجة المشهور
صحيحة عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله ع قال لا يلازم للرجل المرأة التي يتبع منها وصحبة ابن سنان عن الصادق ع قال لا يلازم
الحرة الامه ولا الذمية ولا الذي يتبع لها ومثله رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال المعين والمرتب في بيع بها العموم لا يثبت ولا يثبت
ورودها في الدائم لان خصوص السبب لا يخص العام واجيب بان عمومها مخصوص بالرواية الصحيحة بناء على ان خبر الواحد
يخص الكتاب او تحقيق المقدمات في الاصول وقد تقدم المحيطة هذه المسئلة في الكتاب وفي اعتبار الدخول بها خلاف
المروية ان لعان وفيه قول بالجواز وقال ثالث بثبوت القذف دون نفي الكلام وهذا الشرط كالذي يثبت ان الولد قبل الدخول لا يثبت
نفيه على العان اجماعا بل هو مشتق عنه لعدم وجود شرط الاجماع فلا اشكال في انتفاء لعانها بهذا السبب واما لعانها بالقذف فقد
اختلفوا في اشتراط الدخول فيه وعدمه فذهب الشيخ وابناؤه وابن الجنيدي الى اشتراط الرواية او بصير من الصادق ع قال لا يقع
حتى يدخل الرجل بامرأة ولا يكون لعان الا بنفي الولد ولو اتيها اخرى من غير ان يقع لعان حتى يدخل الرجل بامرأة ورواية صحيحة
قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول في رجل اعز امرأة رجلان يدخل لهما فيكون ملاعنا حتى يدخل لهما فيضرب حيا ويهرامه ويكون
قاذن وفي طريق الرواية ضعف فذهب ابن ادریس الى عدم اشتراط العموم لا يثبت وهو حسن لا انه جعل القذف باشتراطه بالدخول لنفي
الولد وعدمه للقذف جامعا بين الادلة والاتفاق على معنى حمل ما دل على اشتراط الدخول على ما كان لنفي الولد لا يثبت على القذف وليس
كل من الروايات التي استدل بها بشرط الدخول بعضها مبرح في ان سبب القذف بالنفي الولد ولا يتناول ما يقتضيه الادلة ومظهر من
المصنف وغيره ان من الاصحاب من قال بعدم اشتراط الدخول في العان بالسبب لان جعل القذف في ذلك لا يثبت في غير ما هو معلوم وهو
غير موجه لما عرفت من ان الدخول شرط لحق الولد فلا يتوقف انتفاءه على العان على تقدير عدمه والمخروج من الخلفات الى قولين
الاشتراط بينهما والقيل كما مر وبثبت للعان بين الحر والملوكة وفيه رواية بالمنع وقال ثالث بثبوت نفي الولد دون القذف
الزوجان اما ان يكونا حرين او ملوكين او الزوج حرة والزوج عبدا او بالعكس الثلاثة الاول لاحداث في ثبوت العان بينهما
بينها وانما الخلفات في الرابع فجوزها اكثر كالشيخ وابناؤه والمعتمد عليه العلامة والمتأخرين ومنعوا المعين وسلاوا القيل في
في نفي الولد دون القذف لابن ادریس حجة الاولين عموم الآية وخصوص الرواية كحسنه جميل بن داود عن الصادق ع انه
سئل هل يكون بين الحر والملوكة لعان فقال نعم وبين الملوكة كالحرة وبين العبد والامه وبين المسلم واليهودي والنصرانية
وحجة الخلفان عموم قوله تعالى ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم فشهادة انفسهم اربعة شهادات والامه ليست من اهل الشهاده و
خصوص صحيحة ابن سنان ان الصادق ع قال لا يلازم الحر الامه ولا الذمير وجوابه منع كونه شهادة بل هو بين كاشيا ولو سلم لزوم
اشتراط حريتهما معا فلا يثبت به وانما الخلفات في الملوكه اذا كان زوجها حرا وقد تقدم البحث في ذلك وينبع من صحة الرواية فان
ابن ابيان مشترك بين عبد الله ومحمد والاول ثمة والثاني ضعيف وليس في الرواية ما يدل على ان الثمة والاطلاق حاقبة للحكم
بصحتها نظرا الى ثمة من هذا ابن سنان في صحته منافية كما مرناه مرارا وقد يغفل عنه من لا يفتن للاصول فيزاد منه والفتن
نه حمله على الامه الموطوءة ملك التيمم قال لا محمد بن مسلم روى عن ابي جعفر ع انه سأل عن الحر المملوك قال نعم اذا كان مولا
زوجا باباها والحدث المفسر على المطاوع وحملها المترادفة العلامة على ما انما بين زوجها باباها مولا لمعوم الرواية واجتبع ابن
ادریس بان نفي الملوكه لا يوجب الحد فلا يتوقف عليه نفيه على العان بخلافه في نفي ولدها فان كانت زوجة وبات العان حكم

عن
ابن النقيش
الاصح

فيقتصر على المتيقن والثاني باق على الأصل وجوابه ان عموم والذين يرون ازدواجهم اخرج من حكم الأصل مضافا الى النقض من كل طائر
 اللعان لغز المحرمات لغز البنات ليعين في الآية اشتراط كونه للحد وان كان الشك موجبا له لان العبرة بعموم اللفظ كما مر وقد مر ان
 محتاجا للمقتضى والاكثر اظهر واعلم ان من جملة الشروط المختلف فيها بالسنة الى الملاعة كوفها مسلمة فقد ذهب جماعة من الاصحاب منهم
 ابن النخعي الى اشتراط اسلامها فلا يلحق المسلم الكافرة وحجوزهم تظهر من محترق المحترقة الحرة فيها ولم يشترط الاكثر وان زاد على
 فقيسه وحجة الجميع تظهر من حجية اشتراط الحرية وعدمه المقتضى منه على الخلاف في الملاعن الكافرا وهل يكره في الملاعة وكان
 العكس اولى ظهور الحملات فيها واختلاف الروايات وقد اشترنا اليه في رواية جميل وابن سنان وظاهر ما مر من احققة القول بعدم
 اشتراط اسلامها بتقريب الدليل ويصح لعان الحامل لكن لا يقيم عليها الحد كما بعد الوضع اخذت العلماء في جواز لعان
 الحامل اذا نفذها او دعي ولها قبل الوضع فذا حسب اكثر على جوازها لعموم الآية ووجود المقتضى واستفاء المناهض اذ ليس الاكوفها
 حاملا وهو لا يقع لها بغية لان شهادة الحامل وبينها حال الحمل غير منافية له والحمل غير مسوغ لتأخيرها متى وجب عليها مضافا في غيره و
 لا تأنيب في ما كان بين هلال بن اسية وزوجته وكانت حاملا ونفي هلال الجبل لما ولدته جاء على صفات من فذنها به فقال
 السقيم لولا الامان وكان لولها شجر شأن ودروا الحلبي من اعباد الله ثم في رجل من امرأة وهي حلي ثم اربع ولها بعد ما ولد
 ونعم انه منه قال في السية الولد ولا يولد لانه قد مضى التلاعن ثم ان اللعان مرفعا فلا كلام وان شئت منه او اعترفه فحق عليه
 الحد لم يحد الى ان تضع كعبها من ثب عليها الى حاملا وقاتل المعينة وسلا رواه الصلاح الا ان الحامل حتى تضع حملها وتروا
 او يصير من اعباد الله ثم قال امير المؤمنين ثم ملاعن على كل حال الا ان يكون حاملا او فيه منفع السند وصل على نفي واجب اللعان
 من الحد على تقدير بركولها او على ان الحمل لا يتيقن اللعان محض مديته فيشترط في نفي الولد فلا يصح الجواز ولا يقر الامامة
 فراسا للملك وهل يصير فراسا بالوطى منه روايتان اظهرهما الفاضل في راسا ولا يلحق ولها الا باقراره ولو اقرت بوطئها ولو نفاه
 لم يفتقر الى ايمان الامامة لا يصير فراسا بالملك حتى يقر الولد الذي تان به وان خلت له وخلاها ما كان ان يكون منه اجماعا لا يحد
 الكناح حيث لم يحن الولد بمجره الا كما كان لان مقصود الكناح هو الاستمتاع والولد ملك البين قد عصى به ذلك اكفى فيه بمجره الا كما
 وهل يصير الامامة فراسا بالوطى فيه قولان منشأهما اختلاف الروايات فذهب الشيخ في هذا المقام والملاعة وسائر المتأخرين الى
 ان الامامة لا يصير فراسا بالوطى منه قولان مقطوعا واستندوا في ذلك الى محبة عبد الله بن سنان من ابي عبد الله ثم ان رجلا من
 الامصار راى ابا عبد الله ثم فقال لاني اذ كنت بامر عظيم ان لي جارية كنت اطأها فوطئتها يوما وخرجت في حاجة بعد ما غلبت
 مسافرا ومنعت نفقة لي حتى اتي المنزل لاخذها فوجدت غلاما لي على بطنها فعرفت لها من يومئذ ذلك نسفت اشهر فولدت جارا
 قال فقال له عم لا ينبغي لك ان تقر بها ولا تبنيها ولكن انفق عليها من مالك ما دام حيا ثم اوصي لها عند موتك من مالك حتى يجعل الله
 عز وجل لها مخرجا وفي غيرها احبنا ما خلدنا ولها في محبة السند واما ما مر في راسا بالوطى فيدل عليه ما روى عن النبي ثم لما
 تنازع عليه سعد بن عبيدة بن معمر جهم الفقع في ولد وليلة دفعت وكان زعمه قد مات فقال سعد يا رسول الله ان احب كان قد
 عهد اليه فذكر لنا اننا لم فيها في الجاهلية وقال هو عبد هو ابي بن وليه ان ولد على فراشه فقال رسول الله ثم يا عبيدة بن
 هو لك الولد للفراش وللعاهر الحجر وجبر الاستدلال انما ثبتت الفرائض من مقرر الحق الولد به من مقرران فثبتت ومن طريقه الخاتمة
 رواه سعيد بن زياد قال سألت ابا عبد الله عن رجل وقع على جارية ثم يذهب ويحيى ولقتول منها ما نقل في الولد قال
 اري ان لا يباع هذا الولد يا سعيد قال وسألت ابا الحسن ثم فقال ان احصاها فقلت اما فخره ظاهرا فلا فقال فيتمها اهلك
 اما شئ ظاهر فلا شئ فقال فكيف سيتطبع ان لا يميز من الولد وروى سعيد بن زياد في الصحيح قال سألت ابا الحسن عن
 المجارية يكون الرجل لطيف بها وهو يفرح فخلق قال يتمها الرقيق ويتمها اهله فقلت اما ظاهرة فلا قال اذ لم يزل الولد وروى سعيد
 الاموي في الصحيح عن ابي عبد الله ثم قال سألت عن رجلين وقعوا على جارية في ظهرها من يحون الولد قال الذي عنده لغيره رسول
 الله م الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي معناها رواية الحسن المستدل بغيره في الطريق الى الحسن صحيح ومنها الولد الذي عنده المجارية
 وليصير لغيره رسول الله ثم الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذه الاحاديث صريحة في ان الامامة بغير فراسا للوطى بالوطى وفي معناها
 غيرها واما الحال فغا مخرجة على السابق لصحة السند واكثر اذا فخر ذلك فنقول ما يرب على كونها انوطوة في شأن ولها

الذي يمكن نقلها من الواطي بان تلكه لستة اشهر فما زاد من حين وطير الى اقصى مدة الحمل يلحق به ولا يتوقف على اعتدائه بمرحل لا
 يجوز له يقينه فيما بينه وبين مائة قتال وان ظن انه ليس منه لستة اشهر بالحق لان الله تعالى جعل الولد للفراش فاذا كان للفراش وجوب
 دائمة تحقق فراشها من حين العقد وكان الوصول اليها فها بين اهل الجاهل اكثر بالزوج وان لم يعترف به ولم يعلم وطير لها وسوا
 كان من اهل الاعتراك كالبائع العاقل ام لا كما يحبون فالصبي الذي يمكن قوله منه ثم ولدته في وقت امكان كونه منه وجب عليه
 الحاقه به وان احتمل او ظن خلاف ذلك كالمناه وان علم انتقائه منه بان ولدته لدون ستة اشهر من حين وطير ولا اكثر من بقى
 الحمل وجب عليه يقينه كما قدمناه سابقا وان كان في الحال محكوما بالحقا قرا بان كان قريبا منها بكنية احاسنها وجب عليه ذلك من
 مقدّمه الواجب وان امكن اقامة البينة على ما يوجب انتقائه منه حكم بموجبها من غير ايمان اذا شهدت بذلك على وجه منطبطبان
 لازمة ليلها ولها لا بحيث علمت انتقائه بمجتمعتها خطا واما الامامة فقد عرفت انها لا تكون فراشا بمجرد الملك وتطاعه ان زوجها
 وحكما بكونها بغير فراشا محكمه في حقوق ولها في الخاليين كما سبق لكن فيارق ولدا الزوجية في امرين احدهما انه لا يحكم بالوقوع به
 الا مع ثبوت وطير لها اما باقراره بما لا يثبت بخلاف ولد الزوجية فانه يمكن ان كان الوطى والوجردية ان المعتبر فيها بيقين الطير
 ولما كان في الزوجية متحققا بالوطى واكن وصول اليها والامامة لا يظهر غالبا الامتنان الوطى من الامور الخفية فاعتبر اقراره
 به ان لم يتحقق الا على ما عليه باليقين نادر والشان ان ولدا الزوجية اذا كان محكوما بالزوجية فانه لا يفتى منه الا بالاعتك وولد
 الامامة يفتى بغير ايمان والسرير ان الولد الذي يظن للزوج كونه منقيا عنه بيقين بالتحكم لا يجعل له الشارع طريقا الى يقينه فيخرج عنه
 من ليس منه ولما عرفت لولد الزوجية طريقا الى المنفى بالعان وخضرة بالزوجية بقوله تعالى والذين يرون ان اذواجهم فلا يعترف
 طريقا آخر لمنفى وللاامامة حيث يعقبنى الحال بغيره فانه يمكن بالعان ويقى على اصل الحاق كل لو عقدت العان حيث يشترع لزوم
 يكون وللاامامة اقوى من اقلها وحسن حاله من ولدا الزوجية الدائمة فشرع لذلك انتقائه بموجب المنفى بغير ايمان اذ ليس هناك
 آخر والعامة كما وافقوا على ان ولد ذلك اليمن لا يفتى بالعان فاقبى على اصل الحاق كل لو عقدت العان حيث يشترع لزوم
 ان يكون وللاامامة اختلفوا في طريق يقينه ان علم انتقائه منهم من سدا الطريق عن يقينه نظر الى ان الولد للفراش وليس هناك طريق
 الا لمنفى منهم من جوز يقينه بالعان للضرورة هذا وان يكون اقوى من ولدا الزوجية منهم من يقاه بيمينه ثم على تقدير صيرورتها
 فراشا بالوطى على قدر ذلك ما دامت على ملكه او يختص الحكم بالولد الذي يمكن قوله من ذلك الوطى خاصة حتى لو انت جلد بعد اقصى
 الحمل من الوطى الذي ثبت باقراره او بالبينة لا يلحق به بدون الاقرار به وجهان من حصول شرط الفراش وهو الوطى فزاد منزله العقد
 الدائم على الوجه لان وطى الامامة اما تمام السبيل للفراش بشرطها وعلى التقديرين حصل الفراش ببركاته العقد فثبت الحكم بحكم
 استمرار حكم الفراش بالعقد ولم يشترط بعد ذلك وطى الحق به الولد ومن صفق فراش الامامة ولائذ ذلك لا ينقص من الموجب لثبوت
 الولد به على كونه مولودا في وقت يمكن تحلفه من ذلك الوطى فينتج من ذلك الحمل ولا استحال في انتقائه منه بغيره انا تظفر لنا
 لولم ينفه فلم يلحق به ظاهر اجماع الوطى السابق ام يتوقف على الاقرار به بيني على وجهين والا فله الشان وان لم يحكم بكونها فراشا
 لمقتضى كلام المصنف والشيخ والامامة وغيرهم ان لا يلحق ولها به الا باقراره به وان اقرب طبعها بحيث يغير الاقرار وهذا هو الذي
 يناسب الحكم بعدم الفراش لان اصل عدم انتسابه اليه بدون الاقرار ودفع الخلف الدين في شرجه ان معنى كونه لستة اشهر فاشانه
 لا يلحق ولها به الا باقراره به او لوطيها وكان حاول بذلك الجميع بين حكم الاصحاب بكونها ليست فراشا مطلقا
 وبينهم حكمهم في باب الحاق الاكلا والزوج وللاامامة بالوطى وان لم يلزم الاقرار به حيث يمكن كونه منه وانزلوا وطعها عن حق
 به دون العيز من غير يقين باقراره فعمل مستند ذلك الوطى الواقع من المولى واقامته مقام الاقرار به من غير ان يعلم كونه واطيا
 ومضعف بان الحاقه به مع وطير لها من اذام الفراش كما سبق بل جعل مرتبا على عدمه لم يبق فرق بين الفراش وغيره اللهم
 الا ان يجعل الوطى موجب للفراش كما ينشأ في الحاق الولد بعد ذلك وان يمكن استناد ذلك الوطى المشخص الثابت كاحد
 الاحتمالين في المسئلة وحصل هذا الوطى انما مقام الاقرار وهو الوطى الذي يمكن استناده والولدا لير ومع ذلك يقينه فالحاقه لما
 ذكره الجميع في معنى الفراش من قائمهم اطلقوا على ان قائمهم له حقوق الولد به محال ان كان لم يعترف به ولم يفتى بعدم لحوقه منى ليس
 فراشا الا باقراره والوجوب ان لا يكتفى بالوطى في هذا القسم لئلا يفتى بحله وانما محله على تقدير كونه فراشا لان الوطى لا يثبت

العلم لم يتحقق به كون الامامة فراشاً كما قد تحقق واماماً ذكره من باب الحاق الاولاد من قبل على ذلك الحكم الذي يلزم المولى
 فيما بينه وبين الامامة معني انه انا وطل الامامة وطالبها يمكن الحاق الولد به بحسب حلية الاعتراض واستلحاقه ولا يجوز له فيه عنده
 امه الا على تلك الزيادة الشاذة واما بالنسبة الى ائمة فلا يحكم بالحاشية به ما لم يعترف به حيث لا يتصلها فراشاً وهكذا القول فيما
 لو طلق المولى وغيره فان يحكم به للمولى دون الغير فان كان وطؤه محظوراً ولك بالنسبة الى الا الحكم به له الا باعترافه به وكذا القول
 في ولد الملقحة فانهم حكموا بكونها ليست فراشاً مع حكمهم ايضا لمجوز الولد به وودو والمقصود بذلك كصحة محمد بن مسلم عن ابي
 عبد الله ع قال قلت لارباب ان حملت قال هو ولدها فان بعد ذلك بولد فينكر الولد فشد من ذلك فقال لعبد وكيفية
 اعظاما لذلك قال الرجل فان اتمت قال لا ينبغي له ان يزوج الامامة مأمونة ان الله يقول الزانية لا ينكح الا زانية او شركاء
 والزانية لا ينكح الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمني ولا فرق في ذلك الحكم لمجوز الولد على النكاح بين من يكون من غير
 عضا وعده وقد تقدم العيب فيه وفي حسنة ابن ابي عمير وغيره قال لما ماء الرجل يضيئه حيث شاء الا انما جاء بولد له
 ينكره وسند من انكار الولد ولا يصح الحكم الحاكم او من ينسبه لذلك ولو تزانياً برجل من العامة فلا من بينهما جازحه
 وشئت حكم اللعان بنسب الحكم وقيل يعتبر منها بعد الحكم المار بالحاكم هو الا امام ومعضونه من نسب الحكم عموماً او الحكم
 مضموماً وبشرط في مضمومه ما بشرط في غيره من نسب الامام الحكم بين الناس لان اللعان ضرب من الحكم بل هو من اقوى
 افراة لا فتقاره الى سماع الشهادة او اليقين والحكم بالشهادة بعد ذلك او اليقين وحكم بنسب الولد وغيره ذلك ولهذا يفرق بينه
 وبين الغير بغيره كالطلاق حيث لا يتوقف على الحكم المار بالرجل العام الذي يراعى به الزوجان الفقير المجتهد حاله من
 الامام لكنه غير منسوب من قبله وسماه في الجواب بالامانة الى المنسوب فان خاص بالنسبة اليه وقدا خلف اليه في جوارح
 به نظراً الى ان حكمه يتوقف على التزامي والحكم هنا لا يتحقق بالزوجين المتراضين بل يتعلق بالولد ايضا فلا يؤثر ضاهان في
 حقه الا ان يكون بالغا ويرى في حكمه خصوصاً الواعية تراضيها اميد الحكم لان اللعان لا يقع موقوف على التراضي لان لا ذم بقائه
 لزوماً شرعياً ولا ظاهراً للصحة ولو رفع حكمه من غير ان يعتبر ضاهان بعده والفقهاء للشيخ في دعوى وسيا في تحقيقه في كتاب
 القضاء اثناء ادائه تعالى هذا كله في حال حضور الامام كما ذكرناه اما في حال العينة فينفذ فيه حكم الفقير الجامع لشروط الفتوى
 لانه منسوب من قبل الامام على العموم كما يتوقف في غيره من الاحكام ولا يتوقف على تراضيها بعد لان ذلك يخص بقضاء الحكم
 وصورة اللعان ان تشهد الرجل بانه اربع مرات ان من الصادقين فيما رماها به ثم يقولان عصباً لله عليها ان كان
 من الصادقين كلمات اللعان عن ان تشهد الرجل بانه اربع مرات ان من الصادقين وهي ان يقول الرجل الزوج اربع مرات
 اشهد باسما في من الصادقين فيما رماها به وتزجي من الزنا وبينها ثم يقول في الخامسة ان لعن الله عليا ان كان من الصادقين
 فيما رماها به من الزنا او ما هو من ولوجع بينهما كان اولى لوضع احتمال الاداة بكونه ليس من المشاهدة في الحق والحق وتقول
 المرأة اربع مرات اشهد بانه ان كان الكاذبين فبين رمان به من الزنا وفي الخامسة عصباً لله عليها ان كان من الصادقين
 فيما رماها به من الزنا ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعن الله لا يؤثر فيه ولو قرنت له لم يضر فقول وهذا الولد ولد لستوي
 اللعانان ويتقابلان فالواجب التلظظ بالشهادة على الوجه يعتبر في اللعان امور الاول التلظظ بالشهادة على الوجه الذي ذكرنا
 فلو بدل لصيغة الشهادة بغيرها كقوله اشهد بانه وانا شاهد او اخط بانه او اتم او اولى او ابد لفظ الجلالة كقول اشهد
 بالقرين او بالخالق ونحوه لم يقع لان خلاف المنقول شرعاً وكذا لو ابدل كلمة الصدق والكذب بغيرها وان كان مجتهداً كقول له
 اني صادق او من الصادقين بغير الام التاكيد ولعن الصادقين او اخطادنت او قالت المرأة انه كاذب او كاذباً او ابدل اللعان
 بالابعد او اطرد او لفظ العصب بالتخط او احدهما بالآخر وان كان العصباً شدة من اللعان ولذلك حقت بجواب المرء لا يجوز
 الزنا منها اجمع من جنات القذف منه ولا من حضرة عليه ملعون ولا ينكس والوجه في الجمع اتباع المضمون الثاني قيام كل
 منها عند لفظه على ما اختاره المصنف وقوله الصدق والشيخ في رد الوفاء القندوق قال سال البربطي ابا الحسن الرضا ع فقال له
 املى بانه كيف الملاحة قال بعقيد الامام ويجعل ظهر الرجل الى قبله ويجعل الرجل عن عينية والمرءى العتيق من يمينه قال وفي خبر
 آخر ثم يقول الرجل وطيف اربع مرات الى ان قال ثم تقوم المرأة تختلف اربع مرات ومنه الكثرة ومنه الشيخ في جبه والمفيد في ابائها

واكثر المتأخرين الى ان يكونان فامتنع عن تلفظ كل منهما الصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال ان عبادا تبصرى سالا باعبادته ثم و
اناها ضحك من الرجل امرته فقال ابو عبادة ثم وكل قصة الرجل الذي جاء الى النبي واجر من اهلها ان قال فاقعها
رسول الله ثم قال للزوج اشهاد بع شهادته الحديث وحسنه عبد بن مسلم عن الباقر ثم قال سالت عن الملائكة والملائكة كعت
معيان قال يجلس الامام مستدبرا لبعته فنية قها بين يديه مستقبلها بجنازة ويبدأ بالرجل ثم بالمرأة وهذا اصح الثالث ان يبدأ بالرجل
ولا بالشهادة ثم باللعن على الترتيب المذكور ثم المرأة مقدمة للشهادة ثم العقب للاتباع فلو بدأت المرأة باللعن لمخا ولا رفاها
لا سقط الحدود وانا يجب الحد عليها لعان الزوج فلا حاجة لها الا ان تلتحق قبله هذا لعقب العامة حيث جرت فقدم كل منهما
وكذا لا يخفى قدم اللعن على الشهادة وقدمت العقب عليها لما ذكره لان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربعة فاعتبر
بقدمها خلافا لعقب العامة استنادا الى عدم اختلاف المعنى وهو منع الاربعة ان يعينها باين بل الاحتمال باسنادها وفيما سبب
ما يحصل به التميز ان كان له زوجتان فصا عدا كالا الكفى بقوله زوجتي ولو كانت حاضرة فخير بين ذلك وبين الاشهاد اليها
لوجوب بين الاشادة والمسيبة كان اول لادة اللعان مبني على التعليق فلا حيلة في الاشارة بالمسيبة والقول في تقريرها له
عنايتا وشاهدا كالعكس الخاف ان يكون المنطق في جميع ذلك باللفظ العزم بالترتبة مع القدي لانه الشرح ورواها فلا بد من هذا
عند القلعة وبرهنا بان يمكن منها فان تقدم جميع ذلك لامن باق لسان شاملا لوصول الزعم من الشهادة واليمين ثم ان كان الى كمن
تلك اللغة فلا حاجة الى التبريم والا افقر الى امره بين ولا يكون الواحد لها شهادته ولا يقتصر الى الزايد ما في جانب المرأة فلاها تلاءم معنى
الزنا لا يشانه وما في جانب الرجل فلاها ليسا شهدين بالزنا وانا شهادته على لفظة السادس ان يبتدأ بالشهادات ثم يعينها باللعن
ثم يبتدأ بالشهادات ثم بالعقب للاتباع واعلم ان قوله ويجب البداية بالشهادات الخمسة مستدركا لا يستغناء عنه بقوله فالواجب التعليق
بالشهادة على الوجه المذكور وقوله وان يبدأ الرجل باللفظ على الترتيب المذكور وبعده المرأة وكذا لا وجه له عادة قوله ولو قال احدهما
صوت شهادته اختلفت لادخوله في السابق ولو انه عطف بالفاء لجاز كونه تقييلا بعد الاصل لا يجمع عطف بالواو فلا وجه لاعادته
والندبان يجلس الحاكم مستدبرا لبعته وان يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وان يقف من يمين اللعان وان يقف الحاكم وخلفه
بعد الشهادات قبل ذكر اللعن وكذا في المرأة قبل ذكر العقب هذه جملة من سنن اللعان وهو امور اولي ان يجلس الحاكم مستدبرا لبعته
وجهها انما يحكمونه لغيره من مواضع الحكم الثابتة ان يقول الرجل مقابل وجهه عن يمينه ويقف المرأة عن يمين الرجل ان اعتبرنا
دفعتهما والا كانت على يمينه الى ان يفرغ ثم يقوم وقته حل على حديث رواية احمد بن ابراهيم عن ابي الحسن ثم قال قلت لصلى الله عليه وسلم
قال يقعد الامام ويجعل ظهره الى القبلة ويجعل الرجل من يمينه والمرأة عن يساره وليس في الرواية ان الزوجين يتقبلان وفيه لك
اطلق المصنف وجازة الثالثة ان يحضر جماعة عن ايمان البلد وصلى الله عليه وسلم فان ذلك اعظم الامر للاتباع فقد حضر اللعان على عهد
ثم جماعة من اهل البيت السيد المعجزة منهم ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد ثم من احداث الصحابة فاستدل به على انه حضر جميع كثر فان
العادة ان الصغار لا يحضرون وحدهم وانما شادي بالوظيفة اربعة نفر فان الزنا ثبت لهذا العدد فيخصرون لا يشانه الرابع ان
يعطى الحاكم بعد الشهادات ويجوز ان يراه تعالى ويجوز ان عذاب لاخرة اسد من عذاب الدنيا ويقر عليهم الذين يشهدون بعهد الله
وايمانهم ثم يثقلوا ببرؤاؤه ثم قال للتلاميذ حين ساءلوا على احد كما كاد بفضل منكم انتم نائب وعن الصادق ثم ان قال للرجل
ما شهادتي الله فان لعنة الله شديدة ثم قال لا شهادتي الخامسة وقد يلفظ اللعان بالقول والمكان والزمان ويجوز اللعان
في المساجد والمجامع اذا لم يكن هناك مانع من الكون في المسجد فان انتفتت المرأة حائضا انفذ اليها الحاكم من حيث هي الشهادات وكذا
لو كانت غير ربة او كلفها الخروج من منزلهما وجاز استيفاء الشهادات عليها لتعليق اللعان لبعته كالمعروف في الجملة امره كونه
واجبا او مندوبا واجازا بالمعنى الخاص فيه وليس في مباداة المقام ما يدل على واحد منها عينه وصريح غيره بالاسميتك واطلق كثير
لا ذكر ولا يظهر ان التعليق بالمكان والزمان منحت واما التعليق بالقول فان قرأه تكرر الشهادات اربع مرات كما صرح به في سيرة
فلا ريب في وجوبه لوجوده منه وان سرتك بما يناسب من اساءاته تعالى المؤدنة بالامتناع كما سياتي في بين الدعاوى فهو منحت
والاحتمال بالمواالات لانه من ممتلكاته والمراد بالتعليق بالمكان ان يجرى اللعان في اشرف المواضع في البلد كبين الركن والمقام ان كان مكة
وهو المستقى بالحطيم وفي الروضة وهو ما بين قبر النبي ومبته ان كان بالمدينة وفي المسجد الاقصى عند الصخرة ان كان بيت المقدس وفي

سائر البلاد في المسيحية الجامع عند الميثاق وانشاء هذه الشريعة ان اتفق عندنا بها وبلاعن بين اهل الذمة انا وانا في المواضع التي
يعظمونه كالكنيسة لليهود والبيعة للصارى وهل يلائم بالمجوس في بيت النار وجهان من ان لم يسمع منه لحرومه وشره بخلاف البيعة
والكيفية ومن ان المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن القذف واليمين في المواضع الذي لعظمه الخالف اقلط والمجوز ان يرى
اعتقا وهم يشبهه الكتاب كاد في حق الجزية اما بيتهم فملا بغيره في القاتن الوشني مطلقا لانه لا اصل له في الحرمة عند
نعال محمد في السابق واعتقا وهم غيرهم في بجموده فيلاعن بغيرهم في محلي الحكم دون ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذميمة لا عن محل ولا حياء
في الموضع الذي يعظمه والتقليد بالزمان انقاعه في وقت شرب يوم الجمعة وبعدها العصفان الذين لا تخرج اقلط عقوبة وفسره
بقوله تعالى محبسونها من بعد الصلوة فيسبان بالله بعد صلوة العصر فقد اعطى سبعة اكثر ما اعطى به كاذب ودخل منع فضيل
الحاء وانما غلط في المساجد حيث لا يكون هناك مانع يمنع منها لو كانت المرأة حائضا او منقعة او غير ذميمة فيمنع اليها ثيابا تنبت
منها الشهادات ولا في غير طينة الاحتياط كما لا يستبرأ من كراهية له لتقليد من الدعوى ولو حضر الجاهل من الباب المسجد ولا يحقها
كان امزب الى التقليد والمراد بغير البركة من الاعتقاد والخروج الى الجامع الرجال قال الشيخ اللعان ايمان وليس شهاداته لعله
نظر الى اللفظ فان بصورة اليمين اختلف العلماء في اللعان هل هو شهادات او ايمان فذهب ابن الجبلة الى الاول وهو ظاهر من هيب
المصنف لكثرة اطلاعه عليه الشهاداة وسبب القول بكونه يمينا الى الشيخ وهو اختيار العلامة في مقدمه وذهب الشيخ والعلامة في الجمع
وجامعة اخرى الى انه ايمان واستدلوا بقوله تعالى لم يكن لهم شهادة الا انهم شهداء اربع شهادات الا انهم شهداء اربع شهادات الا انهم شهداء اربع
الاطن عليه لفظ الشهادات في حصة مواضع وكفى عنها في موضعين وقول النبي للرجل الذي لا عن بنيه وبين زوجته اسهلا اربع
شهادات بالله انك من الكاذبين الصادقين الى ان قال المرء اسهلا اربع شهادات بالله انك من الكاذبين وقول الصادق
ثم ان عليا قال ليس بيني وبينك شهادة وانما بيني وبينك ما بيني وبينك لان الله تعالى يقول ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا بائنه
يعبر من الخبر بلفظ الشهادة يد راعنه الحد دقيقت به حلفها كما بينت بحلف اليمين فالحال لا تدخل في الحدود وبانه اذا امتنع من اللعان
ثم عذب فيه بكن منكر يتنق من امة البينة ثم اراد ان يمتنع والناظر من اليمين لا يعود اليها واستدل الثاني بقوله تعالى ان من
الصادقين وبالله ان من الكاذبين بياء القسم وكوامة تعالى القسم به ولفظ الشهادة لا يتوقف على حلفها بالله ويقول النبي صلى الله
ابن اسامة اختلف بالله الذي لا اله الا هو انك من الصادقين وانما شهادت المرءة بالولد على الحلف الكوامة قاله لو الايمان كان لها
شان وبانه يصح من الفاسق والكافر وشهادتها غير مقبولة ويستوي من الذكر والانثى وليست في الشهادة ستونين وبان اللعان
يأتى به في حق من الحضرة وملا من الملاءم لنفسه وشهادة الاثبات لنفسه غير مقبولة واجاب في الجمع من مستهته شهادة بان الله تعالى
قدسى اليمين شهادة كما في قوله تعالى قالوا انشهادك لرسول الله وغيره فظلال الواقع من المادتين شهادة مؤكدة باليمين بقضية الامم التي
للعتم وذلك لا يخرجها عن الشهادة ولا اصل في الاستعمال الحقيقة والاول ان يقال ان يمين من شأته الشهادة ببليل ما ذكرناه من الخبر
المناينة كونه شهادة محضت مع شهادته ولهذا يجمع بين الادلة وينفرد على القولين لعان الكافر والمملوك على الوجه الذي لا يقبل
فيها الشهادة بتبلي ما ذكرناه من الخواص المناينة كونه شهادة محضت مع شهادته ولهذا يجمع بين الامم الملاءمة لمعناها مقبولة وان كان
شهادتها في مثل ذلك غير مقبولة فان جلدناه ايماننا لا شك ان كان خارجا بالضم كما ثبتت شهادتها في الوصية بالمال ونظائرهما
به يتعلق بالقذف وجوب الحد في حق الرجل وطعا نه سقوط الحد وجوب الحد في حق المرءة ومع لعانها ثبتت احكام اربعة سقوط
الحدين وانتفاء الولد عن الرجل دون المرءة ورواى الفرائض والتميم المؤيد الذي يفتى به احكام اللعان ان الرزق من يحمل على اللعان
بعد القذف بل اذا امتنع حدك لا يجنبنا القذف ولا يعر البينة لكن يمين من اللعان للضرورة الداعية اليه وكذا المرءة من يحمل على اللعان
بعد لعان الرجل فان تركته حدك لعان شهادته اربع مقام اربعة شهوة عليها الزنا وان لا عنه سقط عنه الحد وعند بعض
الامة ان قذف الزوج لا يوجب الحد عليه لكن وجب اللعان فان امتنع حبس حتى يلاعن واللعان عقوبة القذف دون الحد ولذلك
قال اذا لامن الرجل لاحتمال المرءة بل يجتس الى ان تلاعن لنا وحوله في صوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بهن بشهادة
اربعة شهاداء فاحصد وهم ثمانية حلبة وقوله تعالى ويدين دناؤها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله ولا عذاب عليها دون الشهاداة
سوى الجلد والحبس لا يستحق هذا بل لا دليل عليه بخلاف الحد فان شهدا دته عليها بنزلة امة الشهوة على الزنا ومن غيرة ان دفع به عند

يؤمر

شهادة

[illegible]

[illegible]

فلا إشكال في ثبوت الحد عليه ثانياً الثانية ^{التي} يتخلل اللعان بين القذفين وقد اتفق قول الشيخ هنا على سقوط الحد لانه اللعان ثانياً
للبيته والافترار من المدة وفي قولنا وقبل يحده هنا ايضاً لان اللعان انما يسقط الحد الذي وجب عليها ليعاين ولو ثبت
زناها به ولا اقرت ولا تنكحت نعم القذف الثاني وجب موجب الحد لعموم الآية واللعان المتقدم لا يصلح لسقاطه لا سيما انه تقدم
السبب على السبب ولا اول اقوى الثالثة ان يقيد فيها بالاجنبى فيجب عليه الحد سواء قبل ولا عنها ام لا بعد لوجوب مقتضى له ^{بما}
الماض او ليس الا لاعتق الزوجين وهو مفقود في طهر الاجنبى لا نفي ^{محمدين} قد فسخ ^{محمدين} ولم يوجد له سقطاً وبما احتمل سقوطه لم عندنا ايضاً
نظراً الى ان لعان الزوج كافاً للبيته عليها بالزنا وهي سقطت لاحتصانها المقتضى لسقوط الحد عن قذفها وقيام اللعان مقام
البيته مطلقاً منوع وان قام مقامها في سقوط الحد من الزوج لا مطلقاً الرابعة لو قذفها فافترت ثم قذفها بالزنا فافترت لولا الزوج
او الاجنبى فلا حد لسقوط احصائها باقترانها به كما سقطت بالبيته وتكفي في سقوط الحد اقترانها به مرة واحدة ولم يثبت عليها
الحد بدونه لا ادعى للمعصية اقرار العلاء على انفسهم جائز واختصاص حكم القذف بثبوت الزنا والاحتصان عنده لا يفرق في هذه الحالة
بين قذفها بالزنية الاولى وبغيرها لا اشتراكهما في المقتضى وهو سقوط اقترانها احصائها بالزنا الخامسة لو قذفها الزوج
ولا من تنكحت ثم قذفها الاجنبى فعلى الزوج عليه الحد من قذفها لانه في القذف لا حد عليه لان النكاح كالبيته وهو سقطت
للحد لا غيرها من ملة للاحصان والثاني للاكثر ومنهم المصنف ثبوت الحد لعموم والذين يرون التحصينات وينع وفلان الاحتصان ينكحها و
قيامه مقام البيته مطلقاً وان لم يبر ما يتخلل عن الخلف عليه ظاهر لان ذلك لعدم تخصيصها من الدعوى بالبين لا كقولها اقرت لان البيته
محصنة بها النكاح صحتها لا يتخلل حقيقة المدعى وتحمل ^{تصديق} سنداً للاستلزام من محد والبين والمزبوحان الاول والثاني وهذا
اقوى لو شهد اربعة بالزواج احدهم منه واثنيان احدهما ترم المدة والاخرى عند الشهود ولا يفي الزوج ومن نقضوا قولنا
من نزل والشفاعة على احتلال بعض الشروط او سبق الزوج بالقذف وهو حسن اذا شهد على المدة بالزنا وادعته رجال احدهم الزوج
ففي ثبوتها عليه فتشهادهم قولان منها انها اختلاف الروايتين فذهب الاكثر ومنهم الشيخ وابن اوديس والمصنف واكثر المتأخرين
الى قبول ثبوتها الزوجه مقبولة لزوجه وعليها ودوايز ابراهيم بن يعقوب عن الصادق ع انه سأل عن اربعة شهداء على امرأة بالزنا
احدهم زوجها قال يخرجونها منهم ومعنى الجواز القحوة والصحيح كما يترتب اثره عليه وهو ثبوت الحد على المشهود وعليه
وذهب الصدوق والقاضي ابن البراج مع اخرين الى الثاني لرواية داره عن احدهما عليها السلام في اربعة شهداء واعلم امرأة
بالزنا احدهم زوجها قال يلاين ويحبب الاخرون ويقيمونها قوله تعالى لا اجادام عليه اربعة شهداء ان جعل العبرة بما اذا راجع
الى القاذبين منهم الزوج فان لم يلاقى جازاً الا ذلك نفسه بمعنى انهما والا مع الاول والرواية الثانية ضعيفة السند
بمحمد بن عيسى واسماعيل بن خراسان فانه مجهول والا في موافقته لا اصول معتقدة بقوله تعالى ولم يكن لهم شهادة ولا انفسهم
فان ظاهرهما انما كانا غيرهم فلا لعان ويقوله تعالى ولا اق يا بن الفاحشة من سئلكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم قبل الخليل
للحكم وهو اعلم من ان يكونوا غير الزوج او معه والشيخ على الرواية الثانية على اختلاف بعض الشرائط شرط القبول واجز ادرين
على سبق قذف الزوج وهو من جملة اخطال الشرائط ولا بأس بالتمسك لانه طريق الجمع حيث لا ينطرح الرواية لضعفها ولا بن الجعيد
قول ثالث بان الزوجه ان كان مدعى عليها ادت الشهادة وحدها وادلا عن الزوج ولا حدث هي وكان مقتضى الجمع بذلك ايضاً
وخص الرد بحالة الدخول لا اشتغال روايته على لعان الزوج وهو مشروط بالدخول نعتين على الاخرى على غيره ولا وجه
لهذا معيد ضعف الرواية من مقايمة اوله القبول اذا اخل الشيخ من الفاظ اللعان الواجبة لم يصح ولو حكم به جازاً
لم ينفذ بيته بذلك على خلاف ان حنفية حيث ذهب الى ان الحاكم اذا حكم بالفرقة بالكثر كلمات اللعان نفذ وقام الاكثر مقام
الجميع وان كان الحاكم معطلاً في الحكم وضعفه ظاهر فان الحكم خطأ بالاجماع فلا ينفذ كسائر الاحكام الباطلة باختلال بعض شرائطها
فثبت اللعان منسوخ ولبيت طاعة خالف في ذلك ابو حنيفة ايضاً فجعلها فقرة طلاق لنا انما يحصل بغير لفظ
مقتضى عن لفظ الطلاق فكانت كقرينة التلويح الرضا والردة وتظهر الفاتحة في عدم اشتراط جمعها في لفظ الطلاق من كون
الزوجه طاهر من الحيض طهر امرئها ينزل في غير ذلك من شرائطها ودينها لم يعلق طهرها وامرأة اخرى بطلاق هذه فلا عنها فرفعه
تنصيف المحرور كان قبلاً للدخول حيث يتحقق قبله من حيث كونه منها من حيثها اذا لم يحصل للفرقة الا لبعائها او لا نظر الى اشتراط

في السبب الموجب اذ هو احاد من الحائرين نظر على الثاني ثبت الجحيم لان تصنيفه قبل الدخول مشروط بالطلاق او بدليل حاكم

خاص بالطلاق فتم الجزء الرابع من كتاب مسائل الشافعي في تنقيح شرايع الاسلام ويتلو

كتاب العتق وفتح من مستويدي مولف الفقيه الى الله الغني بن الدين

على بن احمد او اخر شهر جادى الاخرى سنة ثلاث وستين

وتمت مائة فتمت الله بهتمه واسكنه بجايع الجنة

بهي محمد واله الطاهرين وقد وقع

الفرغ من كتابته في شهر

الجمعة الثالث

العشر من

شهر

الاول

سنة ١٢٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الاول كونه نقا و اقرار العقلاء على انفسهم جازية وتكذيب المقولة لا يرفع صحة الاقرار في نفس الامر واما يتفق عنه ظاهره او يتقصر صوابه
 لا ينفذ اقراره بعد ذلك لان نزع تم من التصرف المترتب على الحيثية ولو لم يكن قد عين المقولة ابتداء ثم رجع واظهر نقا وبلا محتملا فاولى
 بالقبول **قوله** وكذا المنقطع في دار الحرب ي يجوز استرقاقا كما يجوز استرقاق اهل الحرب تبع الدار لا اندغم بكونه رافعا وجوه
 في دار الحرب لانه لا يتصرف عن كونه من جملة ذرايعهم وهم لا يملكون الا بالملك واما يجوز استرقاق اللقيط في دار الحرب اذ الم يكن فيها
 مسلم يمكن تولده من مادة ذكوان المسلم ام انشئ بالتحكم بالسلامة وهو غير **قوله** ولو اشترى انسان من حر ولد له او زوجته او ولد له او ولد له
 كان جازيا وملكه اذ هم في الحقيقة لما كان تملك اهل الحرب جازيا المسلم بطلان التوصل اليه بكل سبب وحقه من يمينه على الاستقلال
 بدسوا وكان البايع ابا ادم و جازيا لم يتره من الارحام وليس هذا في الحقيقة سببا حقيقيا واما هو وسيلة الى وصول المسلم الى حقه فلا يحقر
 احكام البيع ولا يشترط فيه شرائط واما السبب المقتضى لغيره الاستقلال وفي وجود المسلم الرد بالعيب اخذ الاش نظر الى ان كان لم يكن جازيا
 حقيقيا لكنه انما يبدل العوض في مقابلته سليما او بشكل بان الاشترع من غير العيب في البيع ولا يبيع هنا وانه قد ملكه بالاستقلال وكيف
 يطل بملكه بغيره والرد وليس من الاستباب لما قلناه للملك شرعا في البيع الحقيقي يمكن دفع الاشكال بان مقدم الحرية على البيع التزام باحكام البيع
 التي من جعلها الرد بالعيب واخذوا شرعوه عليه فزال من الرد بالاعراض عن المال والعين ما يقدرون يكون ما يقدرون من ماله التوصل الى
 اذ هو جازي بكل سبب وهذا منه بل ان لا يشترط في حكم البيع وهذا كله يتم اذ الم يكن مال الحر موصوفا فاذا حصل الى دار الاسلام ما كان فلا يجوز
 اخذ ما له بعينه ببيع له شرعا وخرج بغيره ببيع وندم احكامه التي من جعلها باجورده مبيدا اخذوا **قوله** ويستوي بين المؤمنين والعقلاء
 في استبلا الرق اذ ابا اعتلال فابطل المسلمين منهم والكافرين فلو سبي من قبله بملكه وجاز شراره فهو كان الكافر في شراره كالكلمة في شراره
 ووجهه ووجهه ولو كان الكافر يبا و سلبا سدا عاقلا اشكال في ملكه وقول اباي الامنة عليهم ان شره ذلك منهم وبعده من ماله التملك ان كان لا
 او بعضه في غير شرائط اخرج الحصة المذكورة **قوله** واما الذي في يكون اسبابا لبعض المباشرة والسيادة والملك والعوارض اذ ابا السبيل المزيل للرق هنا
 فابطل القام والناقص فان من هذه الاسباب ما يمكن في ازالة الرق كالاعتناق بالعتق وشره القريب والتجمل والمجذام والافتقار او غيرها ما يوقف على امر
 ما كذا تارة فوقفها على ايراد المثال والتدبير لوقفه على موت من علق عتقه على موته والاستبلاء لوقفه على موت المولى ايتمه وموت المورث لوقفه
 على موت المورث لوقفه على دفع القيمة على ما ذكره وغير ذلك فافصل في محله **قوله** اما العتق فبما رتق بخرجه الحر يرد في الاعتناق و قد يقع بها
 الحر مريحا كان او كناية ولو قصد به العتق كقولك فلانك رقتك او انت سائبة لا بد لو وقع العتق من صيغة تزد عليه كغيره من الاحكام الموقوفة على
 على الصيغة الخاصة وقد اشق الاصحاب على وقوعه بالحرى كان يقول حودك او انت حر وقد استعملت هذه اللفظة في قوله نعم فخره وقته **قوله**
 ايضا على عدم وقوعه بالكتابات المحتملة له وغيره وان قصد بها كونه ملكك رقتك انت او سائبة او لا سبيل الى عليك ومحو ذلك واختلفوا
 في لفظ الاعتناق كما عرفت انت عتق او عتق من الشك في كونه مريحا او كناية او الصع القطع بوقوعه لانه عليه لغيره وعونا وشرا فابل استع
 فيه اكثر من الحرى كما لا يخفى على من اطالع على عبارات العقلاء وكلام الفقهاء والاعتناء بصيغهم ومحاوالتهم قد تقدم منه والوقال لانه اعتنق
 وترجمت وقوله لا اعتق الا ما اريد به وجهه ووجهه ذلك لا يحتاج الى اعتقاد كونه قول المقدره بعد تروده في وقوعه بالاعتناق ولا
 يصح بما عدا الحرى براه اما وجوبه عن الرد الى الحرى لعدم وقوعه بلفظ العتق او يتق في ارادة ناعدا الصفتين المذكورين وقوله مريحا
 او كناية بدلى على وجود صيغة اخرى يجتزى ولا يقع بها وفترها العلة بربك الرقبة واز النقيض الملك وفي صرامتها نظروا ان استعمل
 الاول يصر في قوله نعم رقتك فان الاستعمال اعم من القبيح بل من الحقيقة كما استعمل التعلق بلفظ الشروع والعراق يتولد نعم او نزع
 بعت او فاقوه من معدوم فلم يجعلوا مريحين فيه ولو سلمنا كونه مريحين لا لئلا ينافى بوقوعه بها لعدم المنافع من شرها والمرد بالسائبة
 الحق بطلق كان على الذكوة الا ان قال ان لا يشرى بغيره قد نكر في الحديث ذكواتنا بغيره السواي كان الزجل اذ العتق عديق هو سائبة فلا عقل
 بينهما لا يبرأ **قوله** ولو قال لا شره او قصد العتق في مخرها تروده الاستبصار عدم الحرى بعد عن شبهة الاشياء اذ ان لا يشرى بغيره
 او لعنه بالحرى ما يقتضيان قصد النداء باسمه الموضوع قبل ذلك واحدث له ذلك الاسم وناداه به لم يعتق قطعا لعدم المتقضي اذ اللفظ عين
 صحيح والقصد غير حاصل وان قصد به العتق في وقوعه بها او في ان شافها ان حرفا اشارته الى الملوك بغيره بغيره واما الغرض
 به يتم وهو حاصل بالنداء وصيغة الحرى حاصله لقوله نعم او نافي معناها ومن بعد النداء عن شبهة الاشياء لان الاصل فيه غرضه بغيره
 باللفظ الماصي او الجملة الاسمية في بعض الموارد كانت حرم غايتها استعمال النداء فيه ان يكون كناية والعق لا يقع بها عندنا وهذا التشبيه من

غير ان عدم اشتراط التعيين هنا الشرح هناك بالعكس لا وجوب له الاقامة الاحتياط طوق الزوج وبناء العتق على التغليب وحيث قلنا بمقتضى ما انا
اليه في التعيين ونيل يرجع الى الفرقة لانها لكل امشك وهو صحتها اذ لا معين هنا في الشئ الا مخرج الفرقة وهل يقع العتق بالصفة
او هو التزام عتق في الذمة بمحض هو في عبده الذي اطلقهم فيه وجها في تقدم مثلها في الاطلاق فيخرج عليها ما لو كانت لديهم فيصير هل يفران
قلنا لم يعمد العتق عند التعيين لم يصح لان الميت لم لا يقبل العتق وعلى هذا فلو كان الامام في عديد وقلنا بطلان التعيين في الميت يفتقر الى
ولا حاجة الى الغطاء وان قلنا بالوقوع عند الامام صح فيصير وجهه بعين لا يصح له العتق ولعن المعلن فلو قال اعتقت هذا بل هذا عتق الاول
ولعن الثاني لان التعيين حصل الاول فلم يبق للعتق بخلاف قوله عتقت هذا بل هذا وفي وجوب الاتفاق على الجميع قبل التعيين والمنع من اقسام
وجها في اجودها ذلك ولو جرى ذلك في اثنين او انا عزم الوطى فان فعل في كونه نفيها لغير الموطوءة وجها سبق مثلها في الاطلاق فان لم ينفذ
وعين العتق في الموطوءة فلا بد عليه في وجوب امره بها ببيان على نفع العتق بالتعيين او بالصفة وعلى الثاني يجب في الاول **قوله** ولو كانت
التعيين قبل عين الوارث انما يختار بطلان قبل يفرغ وهو شبه لعدم اطلاع الوارث على قصد وجهه تعيين الوارث انما يختار يتعلق بالمال في
الوارث الموت فيه كما يخلص فيها بالبيع والشفقة والقول بالفرقة للشيخ لما اشار اليه المعنى من التعليل بان الوارث لا يطعن على قصد الموت
فلا يمكن التعيين وفيه ان عرفه بقصد بغير شرط لان تعيين الموت مجرد تشي لا يفتقر الى شيء اخر والوارث فيم يتبادر وليس هناك عتق معين في الشئ
حتى يشترط على الوارث تعيينه ومقتضى الموت ويمكن الجواب بان التعيين وان كان واجبا الى الاختيار الا ان يختص باختبار اليهم وتفاوت ولا فرق في
فكيد اللفظ فيلوخذ من الشلفاظ لا يربط الفرقة او **قوله** اما العتق معينا ثم اشتد اوج حتى يدرك ان ذكره على بقوله فان عدل بعد ذلك اقبل
فان لم يذكر لم يقع ما دام حيا لا احتمال التذكروا فان ادعى الوارث العلم وجع البراءة وان جعل يفرغ بين عبده لعتق الاشكال والاشارة
من زواله ولو ادعى احد ما ليك ان المراد بالعتق فانكروا القول قوله مع منعه وكذا الحكم الوارث ولو نكل مضي عليه اذا عتق معينا في نفسه وساءه ثم شبه
اخرا لم وجها ان ثبت ان العتق هنا معين في نفس الامر بخلاف السابق فان ادعى انه ذكره على بقوله لان ذلك مما لا يعلم الا من قبله ويعين من شبه
العتق فان عدل لغيره لم يقبل في حق الاول والعتق الثاني من العتق له ما ذكره كما لو اقر به بما لم قال لم يرد بخلاف السابق فان التعيين حصل
فلم يبق له عمل ان استمر الاشياء انظر التذكروا ما حيا وسع من الوطى والاستخدام التحريم ذلك من العتق واشتد اوج حتى يدرك ان ذكره على بقوله فان عدل بعد ذلك اقبل
مقتضى الوجوب لوجوب الاتفاق على المملوك ولا يتم الا بالاتفاق على الجميع فان مات قبل التذكروا فان ادعى اطلاع على العتق لا يرد عليه
ورجاء ذكره ذلك والاطاعه عليه وان لم يدع العلم فالوجه الفرقة لان العتق هنا معين عندنا بقدره ومجمل عندنا يستخرج بالفرقة والقول بالبراءة في
الوارث هنا بعيد لان التعيين هنا ليس بشا بل اخبارا فمادع من الموت فلا يدخل تعيين الوارث حيث لا يدعى العلم ثم على تقدير تعيين العتق
او الوارث لو ادعى بعض المالكين الذين لم يعلم انه الوارث فالقول قول المالك مع منعه لان ذلك لا يعلم الا من قبله وانما وجهه عليه البين لان المالك
المملوك على الحال من قبله فسمع دعواه يجب بوجهها البين فان تكلم في عينه فغنى عليه بقوله المقتضى مضافا الى ما عيّن ان فقيها بالكر والاحلف المملوك
وفق **قوله** ويعتبر في العتق البلوغ وكما العقل والاختيار والقصد الى العتق والتعريف الى الله ثم كونه غير محجور عليه وفي حق العتق اذ بلغ
عشر ومصد فتردد ومصدق الجواز وادارة من اوجعهم ثم اشتراط كونه غير محجور عليه بعد اشتراط بلوغه وعقله فهم بعد التحصيل فان غير المحجور
عليه يقتضي البلوغ وكما العقل والقول بجواز عتق من بلغ عشر في العتق للشيخ استنادا الى دلائله من الادارة عن الباقر وفي طريق الرواية ضعف
مبوسى بغير ثبوت واقفي غير ثقة وابطال فانه فطحي وان كان ثقة مع انه في باب الوصايا من بيت او فقه على ادارة في موضع واستد ها الى الباقر
في آخر كيف مع هذه القواعد فيصير الامكان حكم مخالف لاصول المذهب بل لاجماع المسلمين وفي هذا الكتاب وصلها الى الباقر وفي نكتة قال انما
موقوف الى ادارة وفي نفع جعلها حرة ولعله ادا الحسن المصطلح عليه من اهل الحديث وهو ان يكون روايتها امانية وفيهم من المذهب غير العدل
فان امرها ليس كمن حال روايتها في ضعيفة لاحسنه واما هنا في الوصل والوقف فان الرواية وصلها نادرة وقطعها اخرى وهؤلاء
من علل الحديث فيتحقق في ابتداءه وعلى حال فاطرها متعين ويمكن جعلها وحمل ما ورد في معناها من جواز وفقد وصية علي بن ابي القدر
عمل كان البلوغ كما تقدم من ان الولد يلقى به في هذا السن لا كان بلوغه بالمضي فثبت انه في وقت امكن البلوغ اوجز بالتعريف اطلقوا ان تفرق والمراد به
اذا انقضى اليه ما قبل على البلوغ بمعنى ان من حيث السن لا مانع من جسته وان توقف على امره وهذا اخر من الطرح الا ان الكثرة واعلم ان المعبر
التعريف في العتق ان يقصد به وجه الله ثم وثابه على حد ما يعتبر في غيره من العبادات وان لم ينفذ به بخلاف صفة الاتفاق فان المقتضى
فيها وجب بكنى من لانه حر وما في معناه فاصدا به الفرقة **قوله** وبطلان اشتراطية الفرقة عتق الكافر لغدره ان حقه في الشئ في بطلان

في اشتراط اسلام المعتق وعدم اقرار احداهما اشتراط ذهب اليه لغيره وانما ليس بالعلامة في الكثرة وجماعة محققين باشتراطه بنسبة العتقة
 وهي متعذرة من الكافر ومن ثم اجمعوا على بطلان عبادة المشرك بالنية لان العبادة ملزمة للشواحب يقع صحته وهي شرطه يدخل الجحيم
 لثباتها وبها ومنها وذلك ممنوع في حق الكافر ويقتل على كونه مشركا بنسبة العتقة فلو كانت المتطافرة عنهم ممن تولى الاعتق عتق اياها ما اريد به وجه
 الله نعم والمراد في العتقة لانه اقرب الى اتي الحقيقة حيث كانت الحقيقة غير مرادة وثانها عدم الاشتراط مطم وهو قول الشيخ في كتابي
 الذريع عتق ايان العتق فلو ملك وصوف ما لم يقع للعتق والكافر اهل لذلك بل ملكه اضعف من ملك المسلم فكيف اسهل ولينا
 العتق على التخليك جاز على الجحيم وعلى الكمال كقولهم لا صلوة لجاز المسجد الاية ومن ثم وقع الاتفاق على بطلان عبادة الكافر المحض ووثقت
 ونحوه من نصرائه المالبة المستلزمة على العتقة كوقوفه عند جميع الجوانب لما ثبت على العبادة وثالثها التفصيل فان كان كره مجده
 الا بغير اصرار يصح لعتقه قصد العتقة ووجه الله نعم سنج وان كان يحج سول او ف يقتصر مع اقراره بالله نعم كما يكتفي على قولهم لا
 عتق الا ما اريد به وجه الله يقتضي اشتراط ازالة التقرب لموقفه على الاقرار بالتقرب لغيره على نفي العتقة اولى لانها اقرب الى الملام من نفي
 الكمال كما ذكرناه ثم لا يلزم من اشتراطه بالارادة المذكورة حصول المرادة لان ذلك هو لولا لا بد عليه الجحيم وكونه عبادة نعم بل من هذا
 الوجود وهو لا يمنع وقوعه من الكافر المقربا به نعم بهذا فارق بين من العتق من العتق المحض وهذا اقوى **قوله** ويعتق المعتق الاسلام والمالك فلو
 كان المالك كافر اثم يعتقه فقبل يصح مطم وقبل يصح من التذرع القول باشتراط اسلام المالك المعتق لا كره منهم بالشيخ في كتاب والمعتق
 المرتضى والاشباع وابن اديس والمصمومة لقوله نعم ولا يثبت الجحيم منه تنفوق ما من قصد الجحيم بالاضافه للاصل فيه التزم المعتق
 لنسب العبادة وقوله نعم لا يعتق الا ما اريد به وجه الله نعم ورواية سيف بن عميرة قال سئل ابا عبد الله ع يجوز للمسلم ان يعتق مملوكا مشركا
 قال لا وفيه نظر اما الآية فاعادلت على النفي عن انفاق الجحيم وهو الروي من المالك يعطيه العتق على ما ذكره المفترقون ولا يلزم من عتق
 عتق الكافر لان الاتفاق المالبة لا يقتضيه الجحيم وبما كانت ما يثبت جرحا من مالته العبد المسلم ومن هذه الجهة ليس بجحيم ولو سلم تناوله
 للكافر نعمنا من عموم النفي عن انفاق الروي مطم بلغة العتقة الواحدة للاجماع على جواز العتق فزاد من المال والجدد لا يرد العتقة فزاد
 بشق نعم واتا الخبر الاول فقد تقدم ان المعتق غير ارادة وجه الله نعم وهو ممكن في حق الله نعم المعتق الكافر المقربا به نعم الله ومن المسلم اذا
 رجعت العتقة الجحيم واستعمل بالاسلام ونحو ذلك من المقاصد الجحيم التي يمكن عبادة وجه الله نعم ويؤيده ما روي ان عليا ع اعتق عبدا نصرانيا
 فاسلم حين عتقه ورواية سيف مع ضعف سندها باب الجحيم اخبر عن الذي فلا بد عليه القول بعتقه نعم العتقة مطم للشيخ في كتابي الفروع وقوله
 التشديد في الشيخ للاصل وما روي من فعل على ع ومنع دليل المشتراط وهذا اقوى مع تحقق قصد العتقة وهو غير منافي للقول بعتق معتقه
 لان عدم العتقة ينافي معق المسلم فضلك عن الكافر والقول بالعتق مع التذرع وبطلان نزع التبرع للشيخ في **قوله** والاستيعاب جحيم الجحيم انما
 يحمل فعل على ع على ان كان قد نذر عتقه لثباته في النفي عن عتقه مطم في جرسيف وهو جمع بعيد لا اشعار به من الجحيم اصرار مع ضعف سند **قوله**
 وضورهما على التذرع على اثبات الحكم وانما يصحان شهادتهما كما ذكرناه **قوله** ويصحب عتق ولذا انا وقبل لا يصح بناء على كونه ثبت القول بعتقه
 صحته عتق ولذا انا لم نقض اياك ليس بناء على كونه وهو ثم المحجوز عتقه مطم اما بعد بلوغه واسلامه فواضح ان لو لم يقبل منه لزوم تكليف المالك
 واقا قبله فلا بد وان لم يحكم بالاسلام من حيث عدم صحة تبعية المسلم لكن اعلم بكفره لعدم تبعية الكافر فلو لم من صحة عتق الكافر صحته عتقه
 بطريق اولى وحديثان ولذا انا لا يبيح مع تسليمه ولا يدل على كونه لان الجحيم المنفية بظاهرة الاسلام لغزوة ما روي عن ابي عبد الله ع قال
 لا بأس بان يعتق ولذا انا **قوله** ولو اعتق من المالك لم يفتد عتقه ولو احب المالك المشركين الاصل ان عتق غير المالك لا يقع صحته الجحيم
 المالك لقوله نعم لا يعتق الا ملك الدال على نفي العتقة لانه اقرب الى اتي الحقيقة فزاد الى نفي الحقيقة وروى عن ابي عبد الله ع ان قال من اعتق
 ما لا يملك فانه كجور ولا عبادة او قربة شايبة العبادة وهي لا يقبل العتق وللبعض القائل قول شاذ بوقوعه عن العتق المبني وبموجب عليه
قوله ولو قال ان ملكك فانت علم يقتضي مع الملك الا ان يجعله نذرا اذا عتق عتقه على ملكه لم يفتد العتق من وجهين فلو لم يفتد من غير
 مالك وتعليقه على الشرط وبشيء من ذلك ما لو جعله نذرا او ما في معناه كقوله على اعتق ان ملكه في عتقه عند حصول الشرط لعدم الامر بالنية **قوله**
 ولا يفتق بالنفس عند حصول الشرط لان العتق شرط بانفاله الى ملكه ولو انا فعتق يحرم ملكه لزوم العتق في غير ملك كذا استدلال عليه الله
 واجب يجوز الاكتفاء بالملك الضمني لملك القريب فاقم يفتق هذا اذا كانت الصيغة تدل على ان جرحا ملكه ومحمي ما لو كانت الله على انفاق فلا
 اشكال في انتفاده الى الصيغة **قوله** ولو جعل العتق ميسرا لم يقع كقولنا انت حران ملكه ومحمي ما لو فعلت كذا او ان فعلت لا وفي بين تعليله

الغرض هو

على الشرط وجعله ميثاقاً من حيث الصيغة وإنما يقتصران بالنية فإن كان الغرض من التعليق البعث على الفعل ان كان طاعة والرجوع عند ان كان
معصية كقول من عتق ثوبان فبعت فبعت البعث في الأول والرجوع في الثاني فهو ميثاقان كان يجوز التعليق كان قدم ذبيح او دخلت
الدار او طلعت الشمس فهو شرط وصيغة والعق لا يقع معلقاً في الجميع وقد تقدم الإشارة الى الفرق فيما سلف **قوله** ولو عتق مملوك ولده الصغير
بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يتوهم على نفسه او كان الولد بالغاً شيد لم يقع لا فرق في اشتراط كونه مملوكاً للعق في صحة العقق بين كونه ملكاً
للجنيح او ولده الصغير والكبير ثم لو كان صغيراً فقوم مملوكه على نفسه بالبيع مع المصلحة ثم اعتقه صح لوجود المنفعة للعتق وهو كونه مملوكاً
للعق ولو كان الولد كبيراً لم يقع عتق الاب لمملوكه مطلقاً على الأصح لعدم خلاف الشيخ في بطلان حيث صح استناداً الى رواية الحسن بن علي بن
زبير عن علي بن ابي ابي عن علي بن عيسى عن محمد بن ابي عبد الله قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ان ابى عبد مملوك لي فاعتقه كعتق المصروع لي فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما لك من هبة الله لا يليك انت سهم من كنانته يرب لمن يشاء وانا ثوبان يرب لمن يشاء المذكور ويجعل من يشاء عتقاً اجازت عن ابي
ابيل يتناول وهو والد من مالك ودينك وليس لك ان تتناول من ماله ولا من دينه شيئاً الا بان يرضى عنه وهذا القول فيه ضعيف جداً لا يستند به في الجواب
الزبدية والاولى محلها على استحباب اجازة الولد لا يبر ما يفعله من ماله **قوله** ولو شرط على المصطفى شرطاً في نفسه العتق لزم الوفاء به ولو شرط على
في الرق وان خالف اعيد مع المصلحة على ما علم بالشرط وقيل يبطل العتق لانه شرط استرقاق من يثبت حريته او الشرط على العبد او سابقاً في نفسه
صيغة الاعتاق صح الشرط والعق لعموم المؤمن عند شرطهم سواء كان الشرط خد مشروطة معينة ام لا معيناً ام غيرهما ويكون ذلك مقتضى
وشرط الاعتقاد معلقاً على شرط فقط الهبة انه لا يشترط قبول المملوك لانه حكم لازم الوفاء به بجملة الشرط وهو واحد الا في المسئلة
ودجبه انه ماله لم يستحق لما فعله وكسبه وله الصيرورة المحذورة له عليه وهو ايجاب مال من كسبه فاشترط عليه جده تراو لا ما بعد ذلك
ملكه عنه ومن مناه فعه واستثنى بعضها فله ذلك لعموم الجزاء لانه لا يشترط قبوله ملكه لا ككاتبه لا فتنها والخير ينعينه المناقاة
فلا يقع شرط شيئاً منها الا بقبول المملوك وفصل ثالث بشرط رضاه ان كان المشرط عليه مالا او فناءه ان كان خدته والرق ان كان خدته
مستحقه للمولى بالاصالة بشرطها كما استثنى بعض المملوك عن النقل بخلاف شرط المالك فان غير مملوك للمولى عليه ولا يجب على المملوك
بل يملك العمل سواء ترتب عليه مال ام لا ويصح من جواز الزيادة بالضرير وقد تقدم الكلام في هذا القوي وان تقرر ذلك فالطلاق عليه الشرط
لزم الوفاء به ومع الاخلال يسترق في نفسه مالا كان او خدته كالمدين وان شرط عليه مع ذلك اعادته في الرق ان خالف ففي صحة العقق
والشرط او بطلانها او صحة العتق خاصة افعال اشار الىها الشيخ في تارة واثباته لعموم المؤمنون عند شرطهم وجوه من وجوه استحباب
عمار عن الصفة قال سلمت من الرجل يفتق مملوكاً ويزوجه ابنته ويشترط عليه ان هو اعادها ان يرد في الرق قال له شرطه واجاب الحق في الملك
بشد وفي رواية وضع سنداً وادى بها لاصول المذهب فيجب طردها واختار بطلانها مع التفتت عود من يثبت حريته رتاً
وهو غير جائز ولا يصح ولا يرد في الملك المشرط ولا يبرح من الرق فانه قد ثبت بالخبر فلم يعد اليها اذ لم يخرج عنها ويعني قول
الشيخ انه فان عتق فانت رقي الرق المحض الذي ليس بكتابة لا يطلق الرق والرد وان كان سبوقاً بالمفارقة الا انها بعد بالخروج
عن محض الرق فانه هي اعم من مطلقها فلا يلزم من انتفاء ما انتفاها لان عدم الاخص اعم من عدم الاعم او اراد المفارقة جازاً فسميت للشي
باسم ما يؤول اليه اذ انما من السبب واختار ابن ريس صحة العتق وبطلان الشرط لانه لا يبين ان لا يلزم من مناد احد هذا
لغارض محال فلهذا لم يشرع بطلان الاخر وقوله في الذي شرجه عتقاً بقاء العتق على التعليق لا يصح بطلانها مع ان العتق محرم على الشرط
غير مقتضى وبطلان العتق على التعليق لا يدل على صحة من دون القصد **قوله** ولو شرط خدته زمان معين ولو مضى المدة ابقام بعد الرق
وهل الورثة مطالبون بآجرة مثل الخد مثلاً لا والوجه للزوم اشتراط خدته زمان معين من جملة الشروط السابقة التي يقع اشتراطها على المملوك
بل هو اوضح ما يشترط عليه كما عرفت ثم ان وفاء المدة فلا كلام وان اخل بها فليس لك ولا لورثته الزام بالخدته في مثلها من المدة فطعنا لا
الزمان المعين للخدته فانت وهي ليست شلية وكذا لا يباذ في الرق بالاخلال لما تقدم من ان يثبت عليه آجرة مثل الخدته المشروطة للمالك او ورثته
قال الشيخ في بقاها بعد ابراهيم لا يصح يعقوب بن حبيب قال سلمت اباً عبد الله ثم من رجل عتق جارية وشرط عليها ان الخدته تخمين
سنة فانت ثم مات الرجل فوجدها ورثته اهلهم ان يشترطوها قال لا للمدة وقيل ابراهيم وليس المتأخر من ذهب الى لزوم الآجرة لا يباح
مقوم بالمال يثبت في الذمة بعتقته وهو آجرة المثل والرواية الصحيحة غير منافية لذلك لانه انما في استخدامها وعن نفوس لان مدة الخدته المعينة
قد نالت وهي ليست شلية حتى يلزم الخدته في مثلها فانما عليه آجرة مثلها الا انها مستحقة عليه وقد قوتها عليهم ونبي الاستدلال لا ينفي نفي الآجرة

الثالثة لم عرضنا فموت عليهم من الحق وهذا حسن **قوله** ومن وجب عليه عتق في كفارة لم يجز التدين بالمعتبة العتق من الكفارة كونه بنزله
 فلا يجوز عند التدين وان نوى به التكميل ولو اذبح ابراهيم كوفي قال قلت لابي عبد الله ان هاشم بن ابي نعيم سئل ان اسلك من رجل جعل
 لعبده العتق ان حدث بسيد حدث فأت السيد وعليه عتق بوقت واجبة في كفارة اجري من الميت عتق العبد الذي كان السيد جعل له
 العتق بعد موته في جزي الرقبة التي كانت على الميت فقال لا **قوله** واذا انى على المؤمن سبع سنين استجبت عنه شدة الحكم ورواه محمد بن
 ابراهيم عن بعض اليعاقبة عن ابي عبد الله قال من كان مؤمناً فقد عتق بعد سبع سنين اعتقه صاحبه لم يعتقه ولا يجز له خدمة من كان
 مؤمناً بعد سبع سنين وهي محمولة على استحبابه بعد المدة للإجماع على انه لا يعتق بنفسه والرواية وان كانت مرسلة الا انه دليل السن
 يتبادر بطلانها **قوله** وليعتق المؤمن مطلقاً ويكره عتق المسلم **قوله** والعتق من لا يقد على الاكتمال ولا بأس بعتق المستضعف ومن
 من يعجز عن الاكتمال استحباباً ما لا اشكال في استحباب عتق المؤمن مطلقاً ما فيه من الاحسان البهيم وتخليصه من نقص الوتق وقد تقدم في
 الكتاب ما يدل على ناكدة الاستحباب ويكره عتق الخالف لقول الصفة ما اغنى الله عن عتق احدكم بعثتكم اليوم بكون عتق احد الاجر لكم
 ان تعتقوا الا عاراً وهو محمول على الكراهة كما سلف وكذا يكره عتق الفاجر من القيام بكفايته الا ان يعين بالانفاق قال ابو الصغار
 اعتق مملوكاً لا حيلة له فان عليه ان يعوله حتى يستغنى وكانت كان على عتقه فعل اذا اعتق الصفاة ومن لا حيلة له وروى هشام بن سالم في الصحيح
 قال سئل عن النعمة فقال من اعتق اعني نفسه وروى الجليلي في الصحيح قال قلت لابي عبد الله ع الروقة يعتق من المستضعفين قال نعم وقد تقدم
 الحديث عن حقيقة المستضعف في تضاعيف كتابه **قوله** لو نذر عتق اول مملوك بملكه فملك جماعة قبل بعتق اقدم بالقرعة وقيل
 بغيره ويعتق وقيل لا يعتق شيئاً لان لم يتحقق شرط النذر الا ان لم يردى واذا نذر عتق اول مملوك بملكه مع النذر وان كان المنذور بهما كما
 يجوز نذر المعين للمسلم والنقير ان اعتق ملك واحد بيع او هب او ميراث او غيرها عتق وهل يشترط بعتقه ان يملك اخر بعده وجهاً
 من ان الاول يترتب عتق اخر من احد هاتين وهو سبعة لغيره والاخرى عدم هو عدم سبق غيره له ومن الثالث في قضاء الامر الاول بغيره
 ولا يلزم عدم الاشتراط وان ملك جماعة دفعة فبعتق اول احد هاتين عتق واحد منهم ويخرج بالقرعة ما اوزم العتق ولو شرط النذر بغيره وجب
 به الا ان الاول يترتب بكونه في كل واحد منهم لا بملك الجماعة صدق انه ملك واحد لان من جملة الجماعة وانما له بالقرعة فلا تنافاً الاول يترتب
 عن احد هاتين بغيره على من الصفة في كل حال اول مملوك بملكه ونحوه في سبعة جميعاً قال يقع بينهم ويعتق الذي يخرج اسمه وهذا
 قول الشيخ في بئر القندوق وجماعة وثابها ان يقع ونحوه لئلا يردع بقلوه وقد رتب عليه والافان القرعة وهو قول ابن الحنبل والشيخ في بئر القندوق
 في النكح والشهيد في الشرح لو ابره من الضيق ان سئل الصفة عن رجل قال اول مملوك بملكه ونحوه فاصاب ستة قال انما كان ينذر على
 واحد يلحق ابره شاة فليعتقه وحلوا القائلون بهذه الرواية رواية القرعة على الاستحباب جميعاً في الاختيار فيه نظراً لان رواية القرعة صحيحة
 وهذه صيغة السند فان في طريقها سهيل بن ابراهيم وهو ضعيف والحسن الضيق محمول على العمل بالآخرى تعيين لعدم المعارض والاشياء
 بطلان السند لعدم صفة المعتبة فيه وهي هذه المملوك ولا اول للملوكين دفعة الا للجملة واعتقاً بغيره بقتل ولا صالة البراءة واجب بطور
 الاول كما ذكره بالنقص هو يخرج حكم الاصل عنه **قوله** لو نذر عتق اول مملوك فملكه ولدت ثوابين كانا معتقين التواضع هما الاولان في بطن وانما
 غفرا بعد دون المملوك المتعد في السابفة هنا لان المنذر وهذا هو متعلقها عام يشمل الجميع بخلاف المملوك فانه يكره في سباق الاثبات فذلك
 يكون غافراً لان المنذر في الاول كان اول يملكه والثاني اول ولد له لا يملكه الحكم وهذا الفرق يتم مع اراوته بما كونها موصولة لعتق واحد
 مصدره كانت بمعنى مارك ولو اطلق في جملة على انها واجبة من اشتركتا المانع من جعلها على احد هاتين بغيره فبعتق من هو الواحد ومن
 احتمال ظهورها في العام كما هو ظاهر الحكم الاصح ان الرواية موقوفة وان لم يصح لتأسيس الحكم ولو قصد بملوك الحبس فمطلوب وانما صدق بطلان
 للجمع كما يصح للواحد والوجه الفرقان صلحته لنفس الواحد والمتعد يمتنع من جملة على المتعد بغيره بقتل والميتق منه هو الواحد ويشترط في
 الحكم بقتلها بما على تقديره لا دهما دفعة وان كان نازداً لاول سبق خرج احدهما كان هو الاول والاطلاق لا كثر الحكم من غير تعيين دفعة بطلان
 الرواية وهو حسن لو صلح الاثبات الحكم هذا اذا ولدت الاول حياً والحق اثبات لان الميت لا يصلح للعتق ونذر صحيحاً يدل على جونه اثر اما
 وقيل بطلان هذا الغرض متعلقه ولو ولدت متحقفاً للعتق كالقعد وجهان واو الى بعد العتق هناك صلاحة جز اول للعتق غاية اجتماع سبعين
 لعتقه **قوله** لو كان مالميت فاعتق بعضهم ثم قبل له هل اعتق ما يملك فقال نعم اعرف الجواب بان يشرع بعتق ما حشره هذه المسئلة ذكرها
 الشيخ وجماعة بهذا الاطلاق والاصل به رواية سامة قال سئل عن رجل قال لثلاث مالميت لثلاث احرار وكان له اربعة فقال له رجل من الناس

اعتقت ما ليك قال نعم يجب المعتقد لا بد منه حين اجلهم وهو للثلاثة الذين اعتق فقال انما يجب المعتقد لمن اعتق وفي هذا الحكم بحث ^{على}
الاطلاق اشكال لان الحكم ان كان جاديا على ما في نفس الامر من دون ان يعتبر نقطة اقرار بالمعتقد فظاهر ان الحكم كانه لا يوق عليه من كون من اعتق
بالعين عند الكثرة وعدمه فلو كان قد اعتق واحد منهم وغير ذلك لم يفتق سوى من كان قد اعتقه لان العوار ليس من الاسباب الموجبة لافشاء المعتقد
والحال اننا لو اخطأنا بما سبق فذلك يضعف ان لم يكن مطابقا لما خرج سابق عليه استدلاله سبب اقتضاه فاما ان قد وقع عليه انصراف اليد وغير
يبقى على الصلوة فليكن كان ام كثيرا وان كان جاديا على ظاهر الاقرار فاعتقناه الحكم بانفاق جميع ما ليك لان ما ليك جميع معناه في قوله
بينما العموم نعم ينشئ فغيره السؤال واعادته يكون اقرارا بصدق الجميع والواقع انه قاصر عن اعادة قصر الحكم على ما في نفس الامر واطلع الاقرار
ظاهرا من حيث اننا سطره صيغة الاستدلال ان الشيخ لا يرضى على تجميع الروايات خصوصاً في رواية وشبهه جماعة من اعياننا والصنف بالثبوت
فذلك لا يثبت الحكم على ما في نفس الامر ثم انه يشكل ما لو كان المعتقد دون العدد الكثير قد اجاب به بل بصيغة جمع الكثرة فكيف ينصرف الاقرار الى ما اعتقه
خاصة وتخص الملاحظة بين معتق واحد وبين قوله اعتقت ما ليك ولا جل ذلك استنبطت في عقد الشرط الكثرة في المعتقد لبطاق لفظ الاقرار
والاشكال ينشأ من الاطلاق فيجوز ان لا يجري على الظاهر ولا على ما في نفس الامر اما الظاهر فلو كان من استلزم الاقرار عنق الجميع من حيث هو ان
ما ليك جميع معناه عند العموم وهذا اقرار به واما في نفس الامر فلان المعتقد لم يقع فيه الا على من اشتهر عنه خاصة وصيغة الاقرار ليست
من الاسباب السببية لاعتق باقي العدد المعترضة الكثرة ثم لما وقع عليه العتق واعتذر له قوله في الدية باننا اذا اعتق لشخص ما ليك يعقل
عليه قوله هؤلاء ما ليك حقيقة فاذ قيل له اعتقت ما ليك فقال نعم وهي تقتضي اعادة السؤال ونقريهم بكون اقرارا بصدق ما ليك ^{الذي}
اعتقوا فلا يلزم غيرهم الاصاله البراءة ولان الاقرار انما يجعل على التحقيق والتبني الاعلى فانه احتمال من قول وهل يشترط في الاقتضاء عليه كثره
بحيث جعله يصدق عليه الجميع حقيقة ثم لا يقران ومثلاً القبولين انما اللفظ انما يحتل على الاقرار على اصل الحقيقة ومن حيث اصل البراءة
ومن جواز التجزئة في نظر عدم الاشتراك في كنف بالواحد وعلى عدمه ولا يكفي بالواحد ويلزم بصدق ما يصدق عليه الجميع ويكون في الباقي كما شئت
جعل هذا البحث مبنياً على الحكم بجواز الاقرار بظاهر اما البحث في نفس الامر فليكن يفتق اقرارا واقع عليه العتق وفي هذا الحكم الكلام نظرون مجموع
الاول فلو بدلت الفرق بين المشايخ وهو قوله اعتقت ما ليك الذي هو مستثنى قوله نعم جوابا لمن قال اعتقت ما ليك وبين قوله من ثلثة من
ما ليك هؤلاء ما ليك وان اشتهر في صيغة العموم لان لفظ العموم يستغرق ما يصلح له ويدخل فيه دون غير قوله اعتقت ما ليك يصلح للجميع
من هو داخل في ملكه وان بلغوا الفافتنا ولهم العموم وقوله هؤلاء ما ليك انما يتناول المشايخ اياهم دون غيرهم ولا يلزم من صدق بعضهم قوله
من الثلثة هؤلاء ما ليك اختصاص الحكم بعتق ثلثة اذ انما اعتقت ما ليك لعل لفظه على الجميع الثاني قوله فيكون اقرارا بصدق ما ليك الذين
اعتقوا فلا يلزم لغيرهم لا يمتنع انفس الامر اما في الظاهر فلو وجد الاقرار بالعتق الدال بالوضع على الجميع فلا يختص بالبعض وهذا ينقطع اصل
البراءة وقد اعترف بان الحكم سبي على الظاهر لا على نفس الامر الثالث قوله ان الاقرار انما يجعل على التحقيق والتبني الاعلى فانه احتمال ان اراد به المبتن
عجب مدلول اللفظ فليس يمكن ان يفتقر في الاقتضاء على الثلثة لان مدلول اللفظ والاعتق من حيث يتناول الجميع ما ليك بالنظر الى عموم لفظ الاقرار
وان اراد المبتن في نفس الامر ونحو الحمل جوده وان دل على لفظ الاقرار فظاهر ان ذلك ان الاقرار انما يجعل على لفظه وان احتمال في نفس الامر
خلا فلو كان لول فلان على الف فانه يحكم عليه لانه لفظه على كونهما مستحقة عليه وان كان من المحتمل في نفس الامر براءة منها وكذا القول اعتقت
عبيدك ولم يكن قد اعتق احدا منهم فانه يرد باقراره ويحكم عليه بصدق الجميع او البعض على ما ندفعه الرابع نوب الخلاف في الحكم بعتق واحد
او اقل الجمع على الظاهر وجود اللفظ الدال على الجميع والعموم غير مطابق بل اللزوم من العمل بالظن الحكم بصدق الجميع او الجميع اما الاقتضاء على الواحد
ينقضي اللفظ جوده ولا يقر احد بان من اقر بصدق بصيغة الجمع فضلا عن العموم يلزم واحد خاصة وبما الخلاف في حمل الجميع على اثنين او على
ثلثة مضاعفا اما الواحد فليس محل نظر في الحقي في هذه المسئلة العمل بالنظم والحكم عليه بصدق الجميع نظرا الى مدلول لفظه واما ما بينه وبين
اشترطه فلا يحكم عليه بصدق من اعتق خاصته ولا يرد عنه الى اقل الجمع ولو كان اقل منه قطعاً نعم لو كانت الزاين على انه لا يرد باللفظ مدلوله كما روي
على غاشر فاراد ان باعتق عليهم مظنة فاذ بدلت مع ظهور اراءه خلاف مدلول لفظه ليجزى عدم الحكم عليه بظاهر كما لا يحكم عليه باطنا وعليه
رواية الوليد بن هشام قال قدمت من مصر ومعى يفتق خروث بالفاش فسلمتني فقلت هم اخرا وكلمهم فتدبت المدينة فدخلت على ابي الحسن
فاخبرته بقرى الفاش فقال ليس عليك سئى فلم يحكم عليه بظواهره واقر على ان نفس الامر وكذا الروايات انما تظاهرها في ارادة ما في نفس الامر
لا انما يقول نعم انما يجب المعتقد لمن اعتق قوله لو نزلت عنق اشراق وطبها صح فان افجها من ملكه انحلت اليمن ولو اعادة ما ملك سنان امر

بعد البين مستند هذا الحكم صحته محمد بن مسلم عن احد فها قال سئلت عن الرجل يكون له الامنة فيقول يوم ياتيها مني محمد بن عيسى من رجل ثم يترها
بعد ذلك قال لا بأس ان ياتيها فقد خرجت عن ملكه و او فقت على يادها الامن ما يظهر ان يكون له من ظاهرها يدل على صحة تطبيق الحكم
العتق على شرطه لكن الاصحاب لما يقولون له جلوه على النذر وفي نقدي حكمها الى غير الامنة والى التعليق بغير الويل وجهان غالفهما الا حاشا
ان حرجوا عن ملكه لا مدخل له في اخلال النذر لان غايته ان يصير اجيبته من النذر فيصير نفعه بالاجيبته كذا وعقبا ان ملكها وهو ملك
يتم اجبا ما تقدم في نظاره ومن لا يبا في الرواية الى العلة بقوله قد خرجت عن ملكه وذلك بوجبه لتعلقه الى ما وجد فيه العلة المفوضه في
الرواية بغيره على نقدي حكمها على النذر ولا لزم على حرجوا النقص في المنذر والعلق على شرطه قبل حصول الشرط وفيه خلاف مشهور وموضع الحكم
باخلال النذر ما اذا لم يمتد له ولو بالنية فاقبل الملك العابد والاعلان اشكال في بقاء الحكم **قوله** لو نذر عتق كل عبد قديم انصرف الى من مضى
عليه في ملكه مستلزم فساد هذه المسئلة وكذا البيع في بتره وتبعه عليها جازم المتأخرين حتى ان ليس الاصل فيه رواية داود التستكي عن بعض
اصحابنا قال دخل ابو سعيد الكاري على الحسن الزعفراني فقال لا سئلت من مسئلة رجل قال عند موت كل مملوك ان يقدّم منه جرح الله رقم ثمانية
ان اشد من رجل يقول في كتابه حتى عامه كالعرجون القديم وما كان من ماله كذا ان لم يستأثر منه فهو بغير حرج والرواية كما ترى اشكلت على لفظ المملوك
الشارح للنذر والاشي ولكن البيع عبر بلفظ العبد وتبعه العتق والجماعة وما دى الاموال ان توفى شرقي الحكم على الامنة من حيث ان هذا الحكم
على خلاف الاصل لا يلعب عليه من جهة العرف ولا اللغة وما استند الشرح مع ان الرواية ضعيفة الاستدلال وسئلوا عن العتق الذي رآه عن ذلك
بان المسئلة اجابية وان الاجماع لم يمنع الاعلان العبد فذلك استشكل له حكم الامنة والاجماع على حرج يكون بغيره بل كثير من العلماء كانا يجحدون
والصدوق لم يغير قولها وما الاصل فيها البيع وطريقته في بتر الامانة الى الروايات من غير رامة طريقتها كما هو المعلوم من عادته ولكن
اتباع ابيه وليس له حرج على شبهه الاجماع حيث انه لا يعتمد اختيار الاخذ منه فلهذا يجوز ان يبدل على غير انه اجماع واعلم ان المتأخرين اختلفوا
في نقدي الحكم الى نذر الصدوق بما لا المال القديم والاقرير وابر كل عزم قديم ونحو ذلك ليشتر ان القديم قد صار حقيقة شرعية في ذلك النذر
بتمدد معتد لتبديل الرواية بقوله حتى ما كالعرجون القديم فانه يقتضي ثبوت القدم بالمدلة المذكورة مطعون عارضة للغة والعرف ومع
تحققه شرعا الضعف المستند وفصل الاجماع المدعي على مورد وهو قصر الجميع من سنة اشهر فترغى اولئك تلكا الخدم نقد واطلاق النذر وجهها
وعلى الصحة لوانفق ملك الجميع وفقر في افتاق الجميع والبطالان لقدر الرصف والوجها والافوى الرجوع عن غير موضع الوفاق الى العرف فان لم يبدل
على الصلح شي من متعلق النذر بالقديم بطل **قوله** من عتق وله مال فانه لولا له وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم به المولى كان يشتر
المولى الا قول اشهر هذه المسئلة سنية على ان المملوك هل يصح ان يملك شي حال كونه مملوكا ام لا قالوا لا كونه على العدم فلا يملك الا بدليل يعين
بملكه على روايات كثيرة والذليل منها الصحيح والاولى كلها على ان العتق يقتضي ما اذا نذر فيه من فاضل العتق وبغيره فان احلنا ملكه كان
ماله فهو للمولى وان عتق ما بقي على الرقبة ما لم يعلم ان اصله من جهة خارجة عن المولى وان جوزه فانه ملكه فاعتقه بغيره مال فهو له ان علم
به المولى لم يشتره الا للمولى العتق زار من الباقر ثم قال سئلت عن رجل عتق عبدا له وللعبد مال من المال فقال ان كان يعلم ان له
مالا بغيره او الاقوله له رواية اخرى عن زرارة عن ابي بصير ثم قال اذا كان للرجل مملوك وعقده وهو يعلم ان له مالا يملك استثنى السيد المال
حين اعتقه فهو للعبد وتوقف في الخ مع حكمه بعد ملك العبد نظرا الى صحة الرواية وفي الاستدلال بها نظر لان الاول وان كان صحيحا لا يند
ليس فيها مع استثناء المولى يكون له بل اطلق فيها ثم انه علمه بالمال يكون للعبد والثانية وان دلت على الحكم المتعني في القول ان ان طريقتها
ان يكره حاله مشهور ولكن نقل الكشي اجماع العصاة على نفي ما يقع عنده وان كان نظرا فعلى هذا يمكن الاستثناء الى روايته وعمل الاول على
ماله لم يشتره حلا للطلق على القديم ثم على نقدي بوقوف ملك المولى على استثناء المال لا فرق بين ان يقدم العتق على الاستثناء وبخلافه
لان الكلام حله ولعن لا يتم الا بخره واسطر الشرح تقديم الاستثناء على الجزوي لرواية الجريو قال سئلت ابا الحسن عن رجل قال لملكه ان حرج
ولي ما لك قال لا يبد بالخرية قبل العتق لا يقول لي اني مالك وانت حرجه فناء المملوك ولا نذر اذا قدم الجزوي فقولوا ان حرجه فناء المملوك
موقعه وفيه نظر لان الرواية تضمنت اعتبار فناء المملوك ولا يقولون به ومنع حصول الجزوي قبل تمام الكلام لان الشرط من حمله الضيقة واعلم
ان ترف الخ استند الرواية الى حرجه وجعلها صحيحة وتبعه ولده والشبهة في من جماعة والموجود في الكلبي وبب الاستثناء ابو جبريل الحكيم
الصواب لان حرجه لم يرد عن الكاظم بخلافه في حرجه وهو كذا ابراهيم ليس لا حرجي فقد روي عن العتق والروايات والكاظم وهو مدوح
عنه بوق فيكون من الحسن الامن الصحيح فبقا انقلوه خلافا لغيره **قوله** اذا عتق ثلث عبدا وهم سنة استخرج الثلث بالعتق وتكون

ان يكبت في ثلث دفاع اسم اثنين في كل رقعة ثم يخرج على الحربة والرقبة فان اخرج على الحربة والرقبة فان اخرج على الرقبة اقتصر الى اخرج واذا نشأوا
ورقعة واختلفت القيمة مع المكان التعديل ثلثا فلا بد وان اختلفت القيمة ولم يمكن التعديل اخرج ثلثهم قيمة واطرح اعتبار العدد وبقية رقعة
وان تعدد التعديل عددا وقيمة اخرجنا على الحربة حتى يستوفى الثلث قيمة ولو عجز من اخره اذا اعتق جزء من عبيده شاعا كالثلث او عتق المثلث
الجميع فلم يكتد الا في الثلث واجتنب الى اخرج الجزء المذكور استخرج بالقرعة وفي كسبتها طرعا لحدها ان يكبت اسما والعبيد في دفاع ثم يخرج على الرق
او الحربة الثاني ان يكبت في الرقعة الرقبة والحربة ويخرج على اسما والعبيد والمروى عن النبي في ذلك جمع كل ثلث في دفع وقد كانت سنة يخرجهم ثلثة
اجزاء اثنين وهو الذي يرضد المنة وهو مع ثلثهم قيمة وقبول العدد الجزئية ثلثا كالسنة فلهذا كبر اسم كل اثنين فهو المسمى فخصه المنة وهو يتم
ومخرج من غير ان يتعرض في الكتابة للحربة والرقبة بيسر مخرج فان اخرج على الحربة عتق الاثنان الخارجا اقول مرة وصار الا ربعه المختلفة رؤسا
وان اخرج على الرقبة اسرفا خارجا واجتنب الى اخرج اخرى ويخرج بن اخرج على الحربة والرقبة وعلى انهما اخرج حكم الخارج بدون في في الرقعة
الاخرى للاخرون كبت في الرقعة الحربة والرقبة من غير ان يكبت اسما والعبيد بالطريق الثاني فليكبت في دفعه حربة وفي دفعته رقعة على سنة
في القلة والكثرة ثم يخرج باحد اسم احدا لاجزاء الذين يتوأسا بقا فان اخرجت وقعة الحربة انفصل الاخر وان خرجت رقعة الرقبة اسرفا المحصول
بما وان خرجت اخرى كما ترى ان يستوفى المطلوب ويكبت في اثنين حربة وفي اربع رقعة ثم يخرج على واحد واحد الى ان يستوفيه وهذه الطريق اعدل
لان جمع اثنين على حكم واحد يمنع من اقرارها في الرقبة والحربة ومن المحكم خروج احد هارقا والاخر هو الكسب بين الفضا وهو الاول لوروده في الرقبة
والاخر في حلة العمل على الجميع هذا كله اذا امكن تجزئتهم ائلا ما بالعدد والقيمة كسنة قيمة كل واحد مائة وكذا واختلفت القيمة مع المكان فليكن
الثلثا بالعدد وكسنة قيمة ثلثتهم ستة كل واحد منها ثمان وثلاثمائة كل واحد مائة فيضم كل جنس الى نفسه يجعلان اثلثا ولو اختلفت القيمة
وامكن التعديل بهاء ون العدد كما لو كان قيمة واحد من الست مائة وقيمة اثنين مائتين وقيمة ثلاثة مائتين في دفع بلهم بالقيمة والعدد
وجنات اظهرها اعتبار القيمة فيجعل الواحد ثلثا والاثنين ثلثا والثلاثة اثنان المقص الذي المالبس دون الاستحسان ووجه اعتبار العدد ووجه
المروى من فعل النبي مع استيفاء ثلثا في السنة فيخرج واحد في بعض الاحبار انهم كانوا شرا وبين قيمة ولو امكن التعديل عددا وخاصة كسنة
قيمة اثنين مائة واثنين مائة وخمسون واثنين ثلثا مائة فسموا بالعدد فان اخرج على الحربة خرج اثنان شيئا وان الثلث قيمة فلا كلام وان خرجنا
ناقصين عتقا واكمل الثلث من الباقيين بالقرعة وان خرجنا ادين اعيت القرعة بينهما وعتق من يخرج للحربة ومن الاخر ثلثة الثلث وان لم يمكن التعديل
عددا ولا قيمة كسنة بته واحد مائة واثنين مائة واثنين ثلثا مائة فيخرج قيمه وجنات احد ما تجزئهم ثلثا بالعدد ومائة لتوسيل القيمة الى البشوة
ثا امكن وانما فعل ذلك تقريبا الى المروى وان لم يكن شله والثاني هو الاصح الاشارة بالطريق الثالث خاصة فيكبت خمسة دفاع ويخرج كما فصل ان
يستوفى الثلث ولو عجز واحد وهذا هو الدال واختاره المصنف لم يذكره غيره ولو كانت قيمة خمسة مائة وقيل الاقل تجزئهم اثنين واثنين وواحد
على ان لا يكبت حسن دفاع باسما وهم يخرج على الحربة والرقبة الى ان يستوفى الثلث قيمة والرجع جواز استعمال هذه في جميع الرقعة خصوصا في دفع
التعديل كما ذكرنا علم ان اعتبار القيمة بكثرة الرقعة هو المعروف بين الفقهاء الا انه موقوف للمروى عن النبي واما بعد من القيمة وبني ان يكون متساوية
وان يخرج في سارق ويجعل في حجي لم يحضر عملها وان تعطل ثوب ويدخل من يخرجها بد من تحت الثوب كل ذلك ليكون ابعد عن القيمة
وفي تعيين العمل بالرقعة نظر لعدم دليل محض وكما روى من فعل النبي في الرقعة كك روى انه اقرع في بعض الغنائم بالبرق وان اقرع مرة
اخرى بالنوى فلو قيل يجوز القرعة بذلك كله واشباهه كان وجه الحصول الرقعة وان كان الوقوف مع المشهور والى هذه النجاشات في
جميع افراد القرعة الواضحة في القسمة وغيرها **قوله** من اشترى حبة فسيتم ولم يبعدها ثمنها فاعتقها ولو جها ذات ولم يخلف سواها فليطيل
عتقه ونكاحه وتوت على البايع رفا ولو جملت كان ولدها رفا وهي رواية هشام بن سالم وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو اشبه بقوله
البحث في هذه المسئلة والكلام على الرواية سنوفا في كتاب النكاح ومحصلة انها ضعيفة الاسناد مصطنعة وان كان قد صنفها
بالنسخة جامعة ومخالفة لاصول المذهب الثلاثة على صحة البيع والعتق باصدا رقتا ملكا صحيحا وانما الولد حر فلا تنقضي لطلان ذلك وجميع
الولد الى الرقبة وتكلف عملها على ما يوافق الحصول شكلون بغير ثمة فزلهع تحقيق ذلك ثم وما اخذاه المنة وجعله اشبه هو المذهب
قوله اذا اوصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوارث اعتاقه فان اشنع اعتقه لتمامكم ويحكم عتقه حين الاعتاق لاجل ان الوارث وانا
اكتسبه قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون الاستمرار سبب لعق بالوفاة ولو قيل يكون للوارث التحقق الوقوف عند الاكساب كان حسنا
القول يكون كسبه بين الموت والاعتاق له للشيخ في كسبه لا بما اشاد اليه المقص من استمرار سبب لعق بالوفاة وينبغي ان السبب المتقني

لا انتقال مال الرضي عن ملك الوارث وانما نقل الى الوصية غير مستند الى الوصية والموت فكل من اخرج الشئ بالموت يتم الشئ يكون العبد الموصى به
 بعد الموت بمنزلة الحر وان توقفت حريته على الاعناق فيبعض الكتب لكن لا يملكه الا بعد العتق لا قبله رفيق لا يملكه وانما كان احق به ووده العتق
 يمنع استقرار الشئ بالموت بل هو مركب من ثلثة اشياء الوصية والموت واتباع صيغة العتق كما يتوقف على الوصية ان كانت لمعين على قوله مضاناً
 الى الوصية او موت الموصى فقبل الموت لا يملك وان حمل الامر ان الاخران ولو كان سبب العتق قديم واستقر لم ان يثبت معلولة وهو العتق وهو لم
 يقل به حيث حكم بقره وانما لم يجر بالاعناق ونحوه ليرى ان ما لم يثبت معلولة والملك يتوقف عليه ولما اشنع خلق الملك من مالك لم يملك العبد كما
 لنفسه قبل العتق فهو الوارث اذا تالت ويفعل بان العقد جعل الارث بعد الوصية النافذة والرض هنا كذا وذلك يمنع من ملك الوارث غايته ان
 يكون الملك من اعي بالاعناق فيبعض الكتب يكسب عن سبق ملكه كما يكسب قبول الموصى له من ملك الوصية من حين الموت ونحوه كما لو اوصى بعين ثوب
 في بعض المحلات اما الموصى على وجه لا يتوقف على صيغة كقولنا اخرجوا عني العيين العتق لا يتوقف على صيغة ولا على افعالها بعد الموت وقبل الاخراج في المحلات
 لها قطعاً لاعتقها لتلك المحلة وخرجها عن ملك الوارث بالموت **قوله** اذا العتق ملكوه عن غيرهم باذنه كذا اذا عتق ملكوه عن غيرهم باذنه كذا في المحلات
 الاصلاب وغيرهم صحة العتق او هو غير من الامر خلافاً لآبائه وليس حيث حكم بقره عن العتق نظر الى ان وقوع العتق عن الشخص مترتب على ملكه
 لقوله لا عتق الا من ملك وهو منصف عن الامر وموجود في العتق فيبعض عند لا عند التزام القائلون بوقوعه من الامر انتقال الملك اليه ليجوز
 صحة العتق واستند الى اعلاوين يصححون به برعونة العجلي عن النافذة قبل سئلته عن رجل كان عليه عتق فدفعت قبل ان يعق فانطلق
 ابنته فاشاع رجلاً من كسبه فاعتقد من ابير واق العتق اصاب بعد ذلك ما لا يتم مات وترك لثي تكون تركته قال ان كانت الوصية التي كانت
 في ظننا او شئت او واجب عليه فان العتق سائبة لا سبيل لاحد عليه الى قوله ولو كانت الوصية على ابنة تطوعا قد كان ابوه امره ان يعق فغيره
 فان ولاه العتق يبرأ جميع ولد الميت من الرجال قال وان كان ابنته التي اشترى الوصية فاعتقها من ابير من ماله بعد موته ابير يطوعا
 من غير ان يكون ابوه بذلك فان ولاه ويراثه للذي اشترى من ماله واعتقد من ابير اذا لم يكن المورث للعق فادارت من قواير ووجبة العتق
 ان ثبوت الاول فخرج انتقال الملك اليه ووقع عتقه عنده وقد اشترى الوصية المورث ومنه نظر لا بد من الموت لا يمكن نفعه والملك ان الموصى
 ان الولد اشترى الشئ بعد موته فكيف يحكم ملكه لما قبل الشئ وبعد الموت لا يعقل ملك الميت لما قد تجدد وبسبب الاول حكم شرعي لا يجعله
 الشارع حقاً من عتق عنه وان لم يكن ما كان صحيح وهو هنا كذا ولا ينبغي التزام ملك الميت بعد موته لما لا يجوز يمكن الجواب بان الميت يمكن ان يملك
 بعد الموت اذا كان قد احدث سبباً له وان لم يتم كالمص بكنه حيا ثم وقع بها صيد بعد وفاته وهو هنا كذا لان امره بالعتق جزء الى الملك
 وانما السبب لعتق شرط قطع ان ينكشف به ملك قبل موته والرواية الصحيح بزيادة لذلك وقد اختلف العلماء في وقت انتقال الملك الى الامر
 على احوال كثيرة فقدم البحث فيها في باب كلفاوات فليراجع شروط المقصودة ترد في وقت الانتقال من حيث ان اشتراط وقوع العتق في الملك
 يقتضي سبق الملك وعليه يحصل بالامر ومن ان لم يعق عنه لم يملك اجاباً وان كان قد امره فقل على ان الامر مجرد ولا يكفي في الملك اما
 العتق موجب لملك الامر شرط فلا يكون الشرط والمسيب متقدماً ومن ان عدم تقدمه على العتق فينبغي المطلوب منه وهو وقوع العتق في
 وقد قال المقصود بهما تقدم وجه الاستقصار على التوبة وهو صحة العتق وبراهن ذلك الامر وما عداه تخمين وهذا وجه من **قوله** العتق في مرض
 الموت بمعنى من الثلث وقبل من الاصل والاول هو في هذه المسئلة جن يتر من جن ثبات ميراث الموصى المتبرع بهما وقد تقدم الخلاف
 في كونها من الاصل ومن الثلث وتحقيق القولين في الرضا باذني نسبة القول الاول الى الرضا بتعلم ضرب من الزد لان عجز الرواية بزيادة
 على مزاجه لكون الرواية مردودة بوجه من الوجوه وهو هنا كذا فانها صيغة السند كابتناء سابقاً للمصر في تلك المسئلة ايقم لم يرجع
 لحد القولين وعنده واضح وان كان القول الاول هو الاظهر **قوله** اذا عتق ثلث اناه في مرض الموت ولا مال له سواهن اخرجت واحدة
 بالقرع فان كان حمل تجدد في الاعناق فنحو اجاباً وان كان سابقاً على الاعناق وقيل هو حوايقهم ومنه يزود والقول بتبعيته الحمل لا يفي العتق
 وغيره للشيخ وانما الجنب لا يترك كالجوز منها والاكثر على ان حكم المنفصل فلا يتبعها في العتق ولا في البيع ولا غيرها فاما ما يصرح به خالده في قوله
 اخرجت واحدة بالقرع فغيره بغيره على كل واحد من ثلث التركة ولو كان في القيمة اخرج الثلث خاصة ولو من جزء منها او جزء من ثلثها
 فانه زاد على تقدير دخله مع باقي العتق بغيره من الثلث كما به بعض يفتيها به واعتباراً بفتاها وعلى تقدير عدم دخوله لا بد من توريثه ايضاً
 ليجب على الورثة ثم ان ولد قبل موت العتق قوم منفصلين عن الوفاة على ما تقر في الوصية وان بقي حياً الى ان مات فم حياً وان انفصل بعد
 ذلك لان الزيادة بالوضع حصلت في ملك الوارث ان انفقت **قوله** اذا عتق ثلث من الموت لا يملك غيرهم ما احدثهم بقرع بين الميت في

ولو خرجت الحرة لم يمان حكم بالحرية ولو خرج على احد المحبين حكم على الميت بكونه مات وقال لكن لا يحسب من الزكاة ويقرب بين المحبين
ويخرج منها ما يحل للثلث من الزكاة الباقية ولو خرج لهما عن الثلث اكل من الاخر ولو قتل منه فصلة كانت وقا اذا امتنع ثلث العبد في
الموتة هو لا يملك غيرهم مات ادم قبل موت السيد او بعد قبل بعض الاربعة اوقع بين الميت والمحبين ولا يتول الميت كالمعدوم وان اقبلت الورثة
ثبلى ما مات لان الميت ايماناً بعد العتق فهو صالح للحرية والرفقة فاذا اوقع بينهم وخرج لهم العتق بان ائتم مات هو اموالهم ورثت
الاخوان على تقدير قتلهم بغيره لو فرضت بعد القرينة على وارثه او بيت المال وان خرج لهم الوارث لم يحسب على الورثة لانهم ينفون
المال ومنعته ويحسب من العتق لان العتق يتقضى الثواب لقاد القرينة بين العبد كالميت لا يمكن الا بعد فاعته اخرج لهم العتق فنفى
ثلاثه ورثت الورثة والعبد الاخر وخرج سهم العتق ابتداء على احد المحبين فكان يعتق ثلثاه ويبقى موت الاخر وقا ولو كان موته بعد بعض
الوارث في احسنها بغير وجهها ادمها انهم خرجت لاحد المحبين عتق كذا وذلك لان الميت دخل في ايدى بهم وكانهم وجروا لعدم انهم لا يسلطون
على العتق وان ثبت ايدى بهم المحبة كما لو مات قبل ثبوت ايدى بهم واطلاق العتق عدم احتسابه على الورثة يقتضى ذلك ولو كانت الورثة في ايدى
ومات الثلث اوقع بينهم ابقه فان خرج سهم العتق على احد المحبين عتق بصفه خاصه وحصل للورثة ثلثه وهو العبد المحي وان خرج سهم العتق
عليه فو عن ابن الميت الاخرين المحي فان خرج سهم الحرية على الميت الاخر عتقنا بصفه الاخر وان خرج سهم الوارث عليهم لم يحسب على الورثة وانعتقنا
ثلث العبد المحي ولو كان الموت الميت عنهم بالنسبة للموجب للقيمة دخل الثبيل في القيمة معاً لان قيمته يقوم مقامه على تقدير رقيقته فلا ينفذ الوارث
المال ثم ان خرج سهم العتق لاحد المحبين عتق كذا ولو رثته الاخر وقيمة القتل وان خرج للقتل بان نزل قتلها على قاتله الدية لو رثته هذا كله
مع فسادهم بغيره كما فرضناه ولو اختلفت القيمة اعتق ثلث الجميع بالقيمة فاذا خرجت واحدة وكان بقدر الثلث فذلك وان نقص اكل من الاخر ولو
كان فاصله وقد **في الرد** واما السراية من عتق شخصاً من عبد سرى العتق فيه كذا ان كان العتق صحيحاً اجازة التقرب وان كان له غيره
شريك فم عليه ان كان مورياً وبقي العبد في ذلك الباقي من ان كان العتق في قدر حصص الشريك ولم يجب على العتق بغيره من الاصل
العتق باق للمالك بالسراية اليه من الجزء الذي عتق في المملوك والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم من عتق شركاً له ولد له مال فم عليه الباقي ومن عتق محلاً
رواية غياث بن ابراهيم عن القصة ان رجلاً عتق بعض ماله فقال على ما هو حو ليس بشريك ورواية طائفة من يدعيه ان رجلاً عتق بعض
غلامه فقال هو حو ليس بشريك وهو اعم من كون العبد المعتق بعضه بشركاً بغيره وبين غير وجهه بغير وجهه العتق عن ابي عبد الله في اجازة
كانت بين اثنين فاعتق احدهما فم عليه ان كان مورياً كلفان يعنى ان كان مورياً احدث باحصى من السيد المحقق جال القصة
طائفة من كتابه بطلان الادلة الميلى الى عدم السراية على عتق بعض ماله الى الباقي فظنوا الى ضعف المستند مع ما فرضه وروايات تدل
على عدم كونه جازعاً من حرمان عن القصة قال سئل عن الرجل يعتق بعض ماله ثم يورثها الى قوله ولا تخرج حتى يؤدى ما عليها ويعتق النصف الاخر
وصحى عبد الله بن عثمان عن القصة ثم في امرأة اعتقت ثلث خادها منها عند موتها اهلها ان كانوها ان شاء وان اوقا لا ولكن
لها من نفسها ثلثها وللوارث ثلثها لحيها بها النى لم يمان ويكون لمن نفسها ما اعتق منها ورواية مالك بن عيسى عن ابي
بشير قال سئل ابا جعفر عن رجل عتق نصف جارية ثم ان كانها على النصف الاخر بعد ذلك قال فليشرط عليها انما ان عتق عن
جزءها وتوفى الوارث في نصف رقيقها وعند السند في ضعف سند الرواية السراية على تقدير ملكه للثاني واضح وما استدل به من الروايات على
عدم اوضح سنداً لكن السراية على الشريك قد ثبت بالصحيح وهو يقتضى السراية على ملكه بعد طهره في لا شريكها في ذلك لا على سبب الشرع
لتكامل العتق اذا اكل الباقي لغيره اخرج الى اداء المالك اليه فلا يملك والباقي له اولى وتبقى الروايات مؤيدة وان ضعف سندها وصحى
سنان بن حماد على ان المملك غيرهما في ايدى ايماناً او عن الثلث والشيخ حمل رواية حمزة على ان لا يملك نصفها الاخر اذا انقر ذلك فم
العتق الى نصيب الشريك شرطه بينا ان العتق كما يشترط عليه قوله ولو قال وقول القصة ان كان مورياً كلف ان نفعه والعقل باخضاع السراية
نقصه الاثر بالشريك مع البتة وانزع قصد القرينة لا يقوم عليه حكم للشيخ في استناد الى حصة الجليل عن القصة ثم ان سئل عن رجلين
كان بينهما عبد فاعتق احدهما فم عليه ان كان مورياً كلف ان يعتقه كله والا استنعى العبد في النصف الاخر ورواية ابي ابراهيم بن ابي
القرين شرط في صحة العتق وقصد المصاهرة بنا فيها واجب بان الماد بالاضرار تقيم على الشريك وترا الامتناع في نصيبه ثم وتل هذا
لا ينافى في القرينة واما بنا فيها تحضى القصد الاثر والاشد التقيوم على المورث على ما يصح الجليل في غيرهما من الاخبار ومع ذلك ابي العتق
فان باقية جميع كسبه لا يحصى من الحرية على الاظهر وهو كالكنازة في كونه كالكنازة من الرقبة من الرقبة جمل الكنازة استقرار الملك يعجز المملك وثق

فيكون صح

ما قابل المدفع منكم في المطلقة وبغيره فان في اشتراط سبق عتق شيء من دونها وعدم اشتراطه بعقد ولا تقدير للعوض ولا المدخل بل
 بقية المثل ودونها **قوله** ولو هاباه تحريكه فيفسح وناولت المنيابة والناذر كالصيد والالتقاط المنيابة على تقدير عجز
 على وجه الاختيار لا الاجبار بخلاف لسيح القول بنينا ولها للكتب حكم وان كان نادرا هو المذهب لعموم الاذلة وقال بعضهم
 لا يتناول النادر استنادا الى واديعا وضرة فلو تناولته بتملك وهو ضعيف لان المنفعة في المدة المعلومة مضبوطة على وجه يدفع
 الجملة وحصولها الكسب غير مقصودة ولو اعترفت لزم الجمل بها **قوله** ولو كان المملوك بين ثلثة فاعتق اثنان قوت حصص
 الثالث عليها بالتسوية تساوت حصصها فيه واختلفت اذا كان المملوك بين ثلثة مثلا واعتق اثنان **قوله** سها نصيبها وان كان ثلثا
 قوم على التابق نصيب لآخرين ولقي المتلخران جعلنا التراتب يحصل بالاعتاق وسياتي في الحديث وان اعتقا نصيبها معا اما بان نطقا
 به وفقر او كلا رجلا بالاعتاق معا فاعتقا عتق نصيبها معا وكل احدهما الاخر او علقا على شرط واحد وان كان التعليق مترتبا فوجد
 الشرط فان كان احدهما مؤسرا قوم عليه نصيب الثالث وان كانا مؤسرين قوم نصيب لثالث عليها بالتسوية وللبعض المنة وجه لا على ذلك **الملك**
 لا في القيمة الواجبة هنا سبيلها جيل فان المتلفان ولا يقتضي لغير الحال جنبا بين قلته الاستبعاد كونهما الا في بؤرته وخرج واحد اجرة ولا
 جرات ودرجات المخرج منها يكون القيمة عليها بالتسوية وللبعض المنة وجه ان القيمة عليها بعد ولا نصيبا كالشفعة فاذا اعتق صاحب
 النصف وصاحبه المسمى بمومن صاحب النصف ثلثة ارباع قيمة الثالث وصاحبه الثلث ربعها ويضعف بثبوت الزني فان اخذ بالشفعة من
 فوايد الملك وموافقة فيكون على قدر الملك كالثمره والسراج بخلاف القيمة الواجبة هناك بيننا عن الوجه ومع هذا الذي بين الامر بين نقله
 قيل ان الشفعة على الروس **قوله** ويعتبر القيمة وقت العتق لانه لو كانت على حيلة لكانت حيلة في ثبوت الحكم كسواء قلنا باعتاقه بالاداء في
 الامر على الاول كد اما على الثاني وان لم يعتق بالفعل بل الاداء لكن قد تعلق به حق العتق واستحق الشريك المطالبة بالقيمة وذلك نوع ثبوت
 وان توقف العتق بالفعل على امر اخر ومعنى كونه وقتا محيولة انه يحجر على الشريك في حصته وان لم ينتقل عن ملكه وترق كسبه وانق المهر على
 اطلاق اعتبار يوم العتق والامور في ترتيب القيمة على وقت العتق بالفعل فان جعلنا بالاعتاق اعتبرته ح وكذا على القول بالمراعاة وعلى
 القول باشتراطه بالاداء يعتبر القيمة عنده وهذا هو النظم من كلامه فانه نقل القول باعتاقه بالعتق ونوع عليه فوعا منها اعتبار القيمة وقت
 العتق ثم نقل القول الاخر في سوا اطلق اعتبار القيمة وقت الاداء بعد ان احتار باعتاقه بالاداء ولم يذكر اعتبارها يوم العتق وهو **قوله**
 لما ذكرناه **قوله** ويعتبر حصته الشريك باء القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مراعى اختلاف وقت اعتاق نصيب الشريك مع اعتبار
 شروط الشريعة فقال الشيخ في الخلاف وقبله المبيد والمعدوم والشهد عند اداء القيمة لان الاداء مدخل في القيمة ولهذا لا يعتق مع الاداء
 ولا نزلوا عتق بالاعتاق لزم الاضرار بالشريك بتقديره بل لعتق او تلف ماله ولحقه محمد بن من الباقر قال من كان شريكا
 في عبدا وله قليل او كثير فاعتق حصته وله حصة فليشترى من صاحبه فيعتق كله والمراعاة منه اذا قيمته نصيبه لعدم اعتبار الشراء
 الحقيقي اجماعا وقال الشيخ في كاهومراعى بالاداء فان ادعى ثلث العتق من حصة والاثنتين الرق ومنه جرح بين الامثلة وعجز من المدعى
 وقال ابراهيم ريس يعتق بالاعتاق اي باللفظ المتضمن لعتق نصيبه لان ذلك هو مقتضى الشريعة ومدلول الاخبار والدالة عليها كقول النبي
 اذا كان العبد بين اثنين فاعتق احدهما نصيبه وكان له مال فقد عتق كله ويرد على من هو حركه ويرد على من هو عتق وقول علي بن ابي طالب
 قد شريك وقول الصديق في رواية سليمان بن خالد وغيره انه قد اشد على صاحبه والافش اما حصل بالعتق وتوقف له لانه في كثير من كتبه
 وولده والشهيد في الشرح مع انه يرجح في سوا اعتبار الاداء بصحة ابراهيم بن محمد بن زيد بن نضر لان ابراهيم الذي يردى عن الباقر مشترك بين الشفعة ومن
 فلا يكون الرواية صحيحة ومطما بما صححتها ايضا في النسبة الى غيره وذلك غير كاف في الحكم بما جرت بهعتق الصحيح او بغيره من الشوق ان **قوله**
 من الجانيين ليست من الصحيح والاضمار الدالة على اعتبار وقت العتق كذا اذا تقرر ذلك فتتفرع على الاول فروع منها ما تقدم من عتق
 اثنين من الشركاء الثلثة مترتين فان قلنا يعتق بالاعتاق قوم على العتق او لا وان قلنا بالاداء ولم يكن الاول ادى فوم عليها وان قلنا
 بالمراعاة احتمل تقوية عليها ايضا لان عتق الثاني صادف ملكا موقوع صحى فاستوى في الحصة الاخرى وتقدم الاول لانه بالاداء بين اعتقا
 نصيب الشريك قبل ان يعتق موقوع عتقه لعدا وفي الاول قوة وسنا اعتبار القيمة فان قلنا يعتق بالاعتاق صحى اعتبرته من حصة قطعا وكذا
 اذا قلنا بالمراعاة والكشف وان قلنا بالاداء فوجهها من ان التلف يحصل بالاداء فلا يعتبر قبله ومن ان الجرح على المالك يحصل يوم العتق وهو
 الذي اختاره الممهم فاما تقدم وعلمه بالحيلولة وفي المسئلة وجه ثالث باعتبار ان القيمة من يوم الاعتاق الى يوم الاداء لان الاعتاق

سبب بدوم اثره الى التلغف يكون بمثابة جرح هذه العبد ثم يموت بعد مدة فانه يعتبر انفق قيمته من حين جرحه الى موته وقد تقدم ان هذا الضمان بمنزلة ضمان الائتلاف ومنها اذا اعتبر المعتقد بعد الاعتناق وقبل اداء القيمة فان اثبتنا الشراية بنفس الاعتناق فالقيمة في ذمته وان قلنا بالآخرين لم يعتق بصيب الشريك اما موته فليس يترتب على الاقرار اما على التجمل فقط واما على التوقف فلان القيمة تؤخذ من تركه كالتوقف والاعتناق صار مستحقا في حال الحياة وقد يوجد سبب الضمان في الحياة ويتأخر الوجوب عنها لكن حفر برأى على عدمه وان فتردى فيها بمسألة او اثنان بعد موته ومنها اذا مات العبد قبل اداء القيمة فان قلنا بالاعتناق مات حيا وموروثا ومنه يؤخذ قيمة بصيب الشريك وان قلنا بالثنيين ونقلا الى اداء القيمة فاذا ادركت بان ان الامر ملك وان قلنا بتأخر الشراية الى وقت الاداء فوجدنا اظهرها اثباتا قطعا لان وجوب القيمة لفصل العتق واليت لا يعتق والثاني المنع لانه مال اسحق في الحياة فلا يسقط بالموت وعلى هذا فثبنت بالاداء ان العتق حصل قبل موته وبهذا يظهر ضعفه ومنها اذا اعتق الشريك نصيبه قبل اخذ القيمة ليعتد ان اثبتنا الشراية في الحال ولو اخرجنا الى اداء القيمة فوجدنا ان احدهما ان لا ينفذ ايضا لان العتق اسحق ان يتملك بالقيمة ليعتق عليه ويكون ولادة ولا يجوز صرف العتق عن المشتق الى غيره والثاني انه ينفذ لمصادقة الملك ولان العتق تكمل العتق وقد حصل وانقضى من التكليف باداء القيمة وهذا اقوى ثم ان قلنا بنفوذ الاعتناق في نفوذ البيع والهبة ونحوها وجها من انه مال من المحج عليه في مثل هذه الفقرات واما اخرا العتق لواقعة المطلب الشائع ومنها وهذا اقوى ومنها لو وطى الشريك الجارية قبل اداء القيمة فعلى القول بتجمل الشراية يكون كوطى الجرة فيلزم حكمه في طائفة الاختيار والاجبار وان قلنا بنفوقه على الاداء وجب نصف المهر بنفسها المحرم الاكراه وعلى القول بالمرأعة يحل ذلك ايضا لكونه خال الوطى مملوكا له وشيئ جميعه له بعد الاداء لا كشأن كونها حرة قوله ولا حرج من جهة المحصول من الشبهة بالاختلاف في ملكه وفروع الباب كثيرة مبينة ما ذكرناه على غيره

قوله ولو هرب المعتقد جبر عليه حتى يعود وان عسر انظر الى الابدان والحكم في ذلك متفرع على اختلاف السابق فان قلنا بعتقه بجلا بالاعتناق كآفة القيمة وبناء عليه فان اذها برئ وان هرب او عسر انظر وقت الامكان وهو واضح وان قلنا بتوقفه على الاداء كما اختاره المعتمد في تنويره ان الحكم كانه يعني ان حق العتق لا يبطل بذلك بل يستمر الى ان يمكن الاداء لوجود السبب الموجب له وهو الاعتناق وان توقف على شرط اخر او على تمام السبب يكون كالحق العتق يبطل بالتأخير وحسب ما ينبغي بالنسبة الى الشريك وفيما الى ان يؤدى اليه القيمة وهل يرتفع المحج عليه عنه بذلك فيحل له من تقبيل ملكه عليه بغير بدل ومن ان غلبه العتق قد ثبت فيلزم والفائدة في المنع من نقله عن الملك ببيع ونحوه لا في اختلافه قوله ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المعتقد وقيل القول قول الشريك لانه يتزعج نصيبه من بدء الاختلاف في قيمة الشيء فقال العتق قيمته ما دة وقال الشريك بل ما اثنان فان كان المملوك حاضرا والعهد قريب وقلنا ان المعتبر بتمترة وقت الاداء فصل الامر بمراجعة المتعبد وان مات العبد او غاب او غاب وبقيام العهد واعتبرا بتمترة يوم العتق ففي المصدق باليمين فيها قولان احدها وهو الذي اختاره المتأخر انه المعتقد لانه الغارم كما اذا اختلف للمالك والعاصب قيمة المصوب بعد تلفه فان العاصب مصدق ولاصاله البوادة من الزيادة والثاني ان المصدق في الشريك لان المعتقد يملك عليه قهرا ويصدق في التملك عليه قهرا ولا يتزعج من يده الا بما يرضيه كما اذا اختلف الشئع والمسمى في الثمن لما حوذه فان المصدق المعتقد لا تغارم وان قلنا بتأخر المصدق في الشريك لان ملكه باق فلا ينزع الا بما يقوله كما في المشتري مع الشئع والمقررة مع حكمه بتأخر العتق الى الاداء قدم قول المعتقد خلا من البناء المذكور ووجدناه المنكر حقيقة بحيث ان الاصل عدم الزيادة على التقديرين وهو حسن قوله ولو ادعى المعتقد نصيبا فالقول قول الشريك انما يقدم قول الشريك مع طعن العيب بوجوب تقصير القيمة وقد تقدم قول الغارم فيها لان الاصل عدم العيب وكون المملوك على الخلقة الاصلية ولا فرق بين دعواه العيب على الخلقة بان قال كان اكده اخرين فقال الشريك بل كان كثيرا نصيرنا طفا وبين دعواه حدوث البيع بعد التلا تبا ن زعم دها ب بصره او كونه ابقا او سارقا بل حكم في الطرف اولى لاحالة عدم حدوث العيب مع اتفاقه على عدمه في الابتداء قوله واليسار المعتبر هو ان يكون مالكا بقدرة القيمة نصيب الشريك باصلا عن فوت يومه ويلتزم ليس هو المراد من الموصوف هذا الباب الذي يعيد من الاغنيا وعرفا بل المراد من يملك من المال طائفة بقيمة نصيب شريكه وان لم يملك غيره نظر المخرج الذي تقدم من قوله قال فم عليه الباقي فيصرف في هذه الجملة كل ما يباع ويصرف في الديون وما زاد عن قوته يومه له ولعياله الواجب النفقة ووسط ثوب وقا العبارة انه لا يستثنى المسكن والمخادم والا قوى استثنائها كما يستثنى في الدين لان هذا من جملة ما طك في العبارة ايضا يشمل ما اذا كان عليه دين مثل ما يملكه واكثر فلا يمنع الدين الشراية وهو احد القولين في المسئلة لانه مال لا يدين فانه اذا تصرف في حقه او اشترى به بعد فاعتقه فقد فكك بجهز ان يقوم عليه وعموم الخبر السابق

يشهد الشريك حصة الغناء ولا يلو طاليد صاحب الدين يجب عليه ايضاً وان كان الباقي ما يستغرق ما ليشه ولو كان وجود الدين
 المستغرق يجعله معسر الخوص مطالبة على كل واحد منهم كما يحرم مطالبة العشر المعلق اولى لانه مبني على التغليب ووجوه القول بكونه معسر الغناء
 بالقرآن ولذلك جعل الزكاة فيه منع الملاءمة فان استحقاق الزكاة لا يستلزم الاعتراف بل هو عم صفة الملك تحقيق وفيهم من قول ان يكون
 مالكاً بقدر ربحه نصيب الشريك انه لو ملك البعض لا يملك وهو احد القولين في المسئلة ويجوزها عتق البسوسه وان قل لهوم اذا امكنه ان
 فاقتراسه ما استطاعه وخصوص قوله قال قوم عليه الباقي **قوله** ولو ورثت شيئا من بيتي عتق عليه قال في الخلاف فيتم وهو بعيد المش
 بين الاختصاص ان من شرط التراتيد ونوع العتق بالاختيار لان قوله من عتق ويحى يعطى بالشرع العتق وهو المعنى بالاختيار ولا ان الاصل
 وجوب التقوم الا ما اخرجوه الدليل ولم يدل الا على المباشرة فلا يرد ان ذلك لا يرد على نفي التراتيد فاعدا من باب منه من الخطأ ولما تقدم من
 ان التقوم بغير دليل قرينة المتلفات ولم يوجد منه في غير الاختيار في يمنع ولا قصد ان لا يخلو في الخلاف والاشتراف ويحذف ذلك من الاسباب
 العتاد بالاختيار فان فعل الكيف السبب وقال الشيخ في الخلاف يبره وان ملكه بغير اختياره كالادب محجاً بالاجماع والاختيار
 مع انه في ذلك ذهب في القول الاول وهو المعتقد **قوله** ولو اوصى بعتق بعض عبده او بعتق له عبداً لم يقوم على الورثة باقية و
 كذا لو اعتقه عند موته عتق من الثلث ولم يقوم عليه ما عدم عتقه على الوارث على تقدير ما عتقه بعد موته لورث فلا يرد في
 نفسه وانما اعتقه عن المورث فلا وجه للشرية عليه ولا على الميت وان كان وقت الوصية رؤس الانتقال الزكاة الى الوارث بالموت
 عند الاعتاق معسر فلا يقوم عليه على من لا يملك شيئاً وقت شوق العتق كما في لو وكل في عتق الشقص وهو موسوماً عتق او كبل بعد
 اعسر للشيخ قول بالتراية عليه ان وسع الثلث لرواية احمد بن زياد عن الحسن بن م قال لا يرد في محجاً بسبب السبب على الموت وفي طريق
 الرواية ضعف واما اذا اعتقه المريض فلا يرد محجاً عليه بما زاد على الثلث فكان في غير الثلث معسر فلا يسرى عليه وان باشر العتق ولو
 كان له فيه شريك فاعتق المريض نصيبه نظراً خرج جميع العبد من الثلث قوم عليه نصيب الشريك وعتق لان تصرف المريض في ثلث ماله
 كتصرف الصحيح وان لم يخرج الا نصيبه عتق نصيبه ولا يقوم وان خرج نصيبه وعوض نصيب الشريك قوم عليه ذلك الفدر على الخلاف في
 بالجملة فالمرضى بالتبعية الى الثلث كالصحيح في كل وفيما زاد على الثلث معسر **قوله** والامتنان بقيمة الموصى به بعد الوفاة وبالخير عند الامتنان
 والاعتبار في قيمة الزكاة باقل الامرين من حين الوفاة الى حين القبض لان الغالب بعد الوفاة غير معتبر الزيادة لمولوك الوارث لما كان
 المريض الميت محجراً ان عازدا عن الثلث اعتباراً به عن نفوذ عتق الشقص في ثبوت التراتيد فاذا كان قد اوصى بعتق الشقص لا اعتبار
 بقيمة عند الوفاة لان ذلك وقت خروجه من ملكه المعبرة في نفوذه بقاء مقدار ضعف الوارث ثم لا يعتد بوجود الصنف ح الاحتمال ان
 فالعبوة بقيمة عند الاعتاق لانه وقت خروجه من ملكه المعبرة في نفوذه بقاء مقدار ضعف الوارث ثم لا يعتد بوجود الصنف ح الاحتمال ان
 يتلف قبل موت المريض بل المعبر بقيمة عند قبضه اياه فلو فرض ان لم يكن له مال عند العتق ولكن يجد قبل موته مقدار الثلث فقد عتق
 انفسه فتلف المال قبل الموت او بعد قبل قبض الوارث لم يحجب عليه ولو كان عند الموت بقدر ضعف ثم يجد له زيادة فلا يجب تبلي
 حصة الشريك وضعها لم يسر لان الزيادة ملك الوارث لان انتقال الزكاة اليه بالموت وبهذا ظهر ان المعبر بالزكاة اقل الامرين من حين الوفاة
 الى حين قبض الوارث وللعلم من قول بان العتق المحجور والموسر ادى اعتبار القيمة عند الموت ان نقصت قيمة المحجور لا يوجب عتقاً لم يحفظ
 على الورثة سوى قيمة الناقصة فلم يتلف عليهم اكثر منها وان زادت القيمة كان بمنزلة الكسب للعلم بعتق شيء منه وقت الاعتاق فان زادت قيمة
 المعتق لم يحجب من الزكاة ولا عليه واما الرقي فيجب ان لا يرد منها فان خلف منعت قيمة الاولى من غير فصاعداً عتق كله وان خلف اقل او لم
 يخلف شيئاً حسب نصيب لوفية من الزكاة فتكثر الزكاة فتكثر العتق فيقل الرق فينقص الزكاة فيقل العتق وذلك دور ولو كانت قيمة وقت
 العتق مائة فصارت عند الوفاة الى مائتين ولم يخلف سواه قلنا عتق من شئ ولو من زيادة القيمة شئ وللورثة شيان بازاء العتق فهو في تقدير
 اربعة اشياء فيعتق من نصفه الذي هو الآن يساوي مائة وقد كان يساوي خمسين وللورثة نصفه الذي يساوي مائة وهو ضعف ما عتق
 منه ولو بلغت قيمة ثلث مائة قلنا عتق من شئ ولو من زيادة القيمة شيان وللورثة شيان ضعف ما عتق منه فيصير في تقدير خمسة اشياء
 ثلثة لروايتان وللورثة فيعتق من مائة ومائون وللورثة مائة وعشرون لو صارت قيمة مائتين وخلف السيد مائة فيم عتق من شئ
 ولو كان من نفسه باعتبار زيادة القيمة شئ نحو ولو لم يرد من المائة شيان ضعف ما العتق من شئ في تقدير اربعة اشياء شيان للعبد
 من نفسه وشيئان للورثة ومن المائة فالشئ خمسة وسبعون فيعتق من ثلثة ارباعه وثلث المائة والربع الاخر للورثة وعلى هذا اظهر من
 نقصان

قيمة الخبز عند الوفاة عنها عند الاعتاق فعلى قول المعتزلة لا يتغير الحكم لو لم يكن غير معتبر القيمة عند الوفاة وان كان له غير منصف فتمت
الآن وعلى ما ذكره المحررة يلزم الدوران التكرار معتبرة بالوفاة فلا يحصل للموثر نصف ما عتق لأن المعتق من ثلثة فلو كانت قيمته عند
مادة فزجعت الى حين فثلثة دنانير عند الاعتاق ثلثة وثلثون فلما بين ان يكون لهم منصفها عند الوفاة وهو ثلثه لأن الباقي من قدر
نصف ما عتق وينقص المعتق من الثلث وكلما ارضى عتق كان للموثر نصفه فيكثر نصيب الموثر بثلثة العتق ويكثر المعتق بكثره النصيب فيقل
النصيب هكذا فنقول عتق شيء ثم عاد الى نصف شيء فبقي العبد في تقدير معين الا نصف شيء بعد نصف ما عتق فيكون الخبز في الا
نصف شيء بعد ثلثين فاذ اجرت وقابلت ومضات معين كامله بعدل ستين ونصف فالي شيء شرون ولما حكمنا برجع الي شيء الى نصف شيء
بيننا ان المعتق خمسة لأن نصف شيء وهو خمس ثلثين ونصف وكان قيمة النصف وهو خمس العبد شيء ثم لم الاعتاق وعاد الى عشرة وبقي للورثة
اربعة الخاسر وقيمة يوم الموت اربعون وهو نصف قيمة الخبز المعتق من يوم الاعتاق **قوله** ولو اعتق الخاسر المحل والواشي وقدر على راية السحر
عن جعفر بن محمد وفيه اشكال مشاؤه عدم القصد الى عقد التبرع بين الاصل والفرع عتق المحل لا يثبت له بالحق ولا العكس لأن التبرع في الاشخاص
لا في الاشخاص وهذا لا يخفى في تبرع جماعة الى تبرع المحل بها في العتق فان استثناء استثناء رواية التبرع عن الصادق والباقي عليه في حال عتق
اندهى محله فاشي ما في بطنها قال الاخر حرة دنانير بطنها لاق في بطنها منها ونصف الا ربعه وانفقتها هذا لاعتبار منع من العمل بغيرها
فالعمل على المشي لا انفصال عنها فلا ينفق الا ربع القصد الى عتق لو كان منفصلا **قوله** اذا اذن في كل واحد من التبرع على مناصبه عتق
كان على كل واحد منها اليقين لعناجه ثم يسترد في نصيبها اذا اذن في كل واحد من التبرع على مناصبه عتق فاعتقت نصيبه وظل
بالقيمة وان كان صاحبها وكل واحد منها مصدق بغيره انكره فاذ حلفا فلا مطالبة بالقيمة ثم ان اذ عتقنا العتق على الاذن كما اخذاه المهر او قلنا
بالوقف والتبرع نصيبنا فاعيد ريق كما كان وهذا هو الذي جزم به المصنف في رواية المصنف وان قلنا بتجمل التبرع عتق جميع العبد لا غير في كل
براية العتق الى نصيبه ولو كان المتبرع احد فالاخص على الاخر فلو كان لا ينفق المصنف في المصنف عتق جميع العبد لا غير في كل
المتبرع اليقين المردود واستحق القيمة وهل يحكم بعتق المتبرع عليه وحيث ان اليقين المردود اما كالبينة على المتبرع عليه او كإقراره وكلاهما يجب
العتق ومن ان التبرع عتق عليه سبب القيمة ولا معنى له فتمنع على انسان بانه اعتق عبده وانما ذلك من وظيفة العبد وهذا هو الذي
لو شهد هذا التبرع حثرت العتق بشهادة البينة واما نصيب المتبرع في التبرع هل يحل ويوقف على الاذن فعلى الاول يعنى لاعتق
براية اعتاق المتبرع عليه الى نصيبه وحلف المتبرع عليه ان كل واحد من قلنا بالوقف بقى الى باخذ القيمة واذا العتق نصيبه لم يزل نصيبه المنكوب
الكل المتبرع منسلا لانه لم يثبت له العتق فاشبه ما اذا اذن في كل واحد من التبرع على مناصبه عتق فاعتقت نصيبه وظل
ولا يبرح ولا نصيبه عتق لا اختياره بل قضيت له فلو اعتقت نصيبه وكان كالوورث بعض من يعق عليه ولو كان المتبرع عليه مصر او كوكب
لم يصدق في من العبد فان اشترى المتبرع نصيبه بعد ذلك عتق الشراء لا قراره بانه اعتق ولا يبرح الى الباقي ولو كان المتبرع عتق في القوة
الاول مصر لم يعق اية الا ان يشترى احد ما نصيب الاخر فيحكم بعتق الشراء لا غير ان يشترى نصيبه ولا يبرح لانه لم يثبت له العتق فاشبه ما اذا اذن في كل
تقدير لعناجه ما يجز العبد من ايدها وينسحق في قيمته لما لا عتق كل منها ان نصيبه على الاستعلاء العبد في تكسبه له ماله عتق الاخر ولم
التبرع بخلاف اذا كانا مؤثرين في بيعي استحقاق القيمة في ذاته شريكه فلا ياختارها من المملوك ويحتمل ان يزل العتق الاذن منزلة الاذن
ولو كان احد هاسورا والاخر مصر عتق نصيب مصرهما من قلنا بتجمل التبرع لا نفاذها عليه امان المورث بغيره عتق المباشرة والامن
بغيره عتق التبرع ولو شرطنا الاذن او جعلناه كاشفا لم يصدق نصيب مصرهما نصيب مصرهما بغيره عتق المباشرة والمورث بغيره عتق المباشرة والامن
التبرع لعناجه من طلبها ولا يقبل شهادة العتق لانها لا يبرح الى نفسه نفعها لكن يحلف ويبرأ من القيمة والعتق **قوله** واذا دفع المعتق قيمة نصيب شريكه
هل يعق منسلا لدفع او بعدد فيزود ولا يشبه ان بعدد لدفع ليعق العتق من ملك ولو قيل بالافتران كان حسنا هذه اية من مرفوع الخلف
في تجمل التبرع ونوقنها فان قلنا بتجمل التبرع على العتق بغيره فصل ذلك ان قلنا بالامانة مع كون الاذن كاشفا من سبقه ما على الخلف
المصر من اشترائه بالاذن في قول الحكم بالبرائة لان احدها وهو الذي اختاره الشيخ في ما انها تقع بعد اداء القيمة ليعق العتق من ملك
لعموم قوله لا عتق الا في ملك او بعد ملك ولان الولاد يثبت له وهو ينفق في ملك والثاني وهو الذي قال له المصنف انها ينفق
معا ويكون الملك قبل تمام الدفع فحينما كان عتق الماورد وهذا حسن ويحي على القول بتجمل التبرع في جعلكم بعتقها معا انما ينفق
السلالة عنهما وذكره في المصنف هو كذا ليس بشريك **قوله** واذا شهد بعض الورثة بعتق كل مملوك لهم عتق العتق في نصيبه ان شهدوا وكانوا
شاهدين

عليه

بعد العتق فيه كله ولا يفتى فيه بغيره ما ولا يفتى فيه أحدهما شره الباقي المراد منه شد بعتق المورث له وذلك لم يسر عليه لأنه لم يعترف بالملك
إلى فتى شرط الشراة عليه وإنما قيل في نصيبه لأنه يستلزم الأقربيه وإن كان بصورة الشهادة لأن الأقارب لا يختص بلفظ بل ما دل عليه هو حاصل
بالشهادة ولو شهد على هذا الوجه شاهدان من الورثة عدلان ثبت العتق في حقهما وفي حق باقي الورثة لوجود مقتضى لقبول الشهادة و
انقضاء المانع ولو لم يكن تامة صبيين اعني بقبول الشهادة فقد الأقارب في نصيبها خاصة وكانوا الزيد من اثنين وليس لبعدها بغير
الواحد منها بناء على أن العتق لا يثبت بأحد الصديقين على المشكوك في المسائل السابقة وفي عقد حكم بشيئته بغير العبد مع الشاهد في هذه
المسألة وانفق على عدم العتق في باب الشهادات **قوله** فإذا ملك الرجل امرأة أحد الأيوبيين وان علوا واحد الأولاد وكانا وأنا تزاونا وتزاوا
افتق في الحال وكذا لو ملك الرجل أحد المحررات عليه نسبا ولا يفتق على المرأة سوى اليهودين من أحد أصوله أو أحد أولاده وإن تزوا وكذا وأنا
عنقوا عليه ويريد الرجل أنه يعق عليه محاربه من النساء والأصل فيه قول النبي لا يجزى ولد والده إلا أن يجد مولو كما يشق به فيعتقد
يعنى الشراء قيل ومنهم من قوله نعم وما ينبغي للرجل أن يتخذ ولدا إلى قوله إلا أن يجد مولو قالوا الخذف والرجل ولدنا سحبا بل عبا
مكوناته الولادة والعبودية لا يجتمعان وروي محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر قال لا يملك الرجل والديه ولا ولده ولا عبده ولا خالته ولا
أخاه وعنه من ذوي قرابته من الرجال وروي عن أبي جعفر الثمالى قال سئلت أبا عبد الله عن المرأة ما تملك من قرابته قال كل أحد إلاخته
أبوها وأمتها وأبنائها وأبناتها وزوجها وغير ذلك من الأخبار والمراد بالملك المتيقن من المذكور من الملك المستقر والأصل الملك مخفوف
لجميع ومن ثم ثبت العتق المشروط بالملك ولا فرق بين أن يدخل العتق في ملكه من كالأرث واختيارا بعدد مفاضة كالشراء وبغيره
كالهبة والوصية وروي بين عتق القريب الشراة حيث لم يثبت الشراة إلا عند الاختيار بان العتق صلوة أو كالم القريب ولا يثبت **قوله**
والشراة توجب لتغريم والمواخعة وإنما يثبت ذلك بحالة الاختيار **قوله** ولو ملك الرجل من جهة الرضاع من يفتق عليه بالنسب هل يفتق
عليه فيه وإنيان لشروط العتق لاختلاف أصحاب تبعه الاختلاف في أن من ملك من الرضاع من يفتق عليه لو كان بالنسب هل يفتق
أم لا فتى فيه الشيخ وأما أكثر المناظرين فيمنه من ريس الاختصاص ولينجي عبد الله بن سنان قال سئلت أبا عبد الله عن امرأة رضع
غلاما لها من مملوكة حتى فطمت هل يحل لها بيعه قال لا يهرم عليها ثمنا ليس قد قال رسول الله بحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ليس قد
صاحبها وممنه المجلد عنده من امرأة أرضعت ابنه رجل ويثبت قال يفتق ودواية أبي بصير عنه لا يملك من الرضاع ولا اخت ولا عنه ولا خا
من الرضاعة إذا ملككم عتقوا وقال يملك المذكورة ما عدا الولد والوالدين ولا يملك من النساء وأما محرم تلت ذلك يجوز في الرضاع قال
نعم وقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعنه ذلك من الأضداد الكثيرة وذهب لميند وإنا لا يعقل وسأله أن يترك ريس إلى عدم الافتقار
لرواية أبي جليل عن أبي عبد الله قال قلت لأبي عبد الله عني غلام بيني وبينه رضاع محلي يبعده قال إنما هو مملوك إن شئت فعتق وإن شئت أمسكت
ولكن إذا ملك الرجل أبويه فهاجران ودواية يحيى بن عمار عن الكاظم قال سئلت عن رجل كان له خادم فولدت جارية فباعته فأمره أن يبا
له وأرضعت أم ولده أبا خادمه فضا الرجل أبايت الخادم من الرضاع يبيعها قال نعم إن شاء بأمرها فاتفق بينهما الحديث ودواية عبد الله بن
عن أبي عبد الله قال سئلت عن رجل اشتري رجل أباه وأخاه وملكه فهو حر إلا ما كان من قبل الرضاع ودواية يحيى بن عمار عن أبي عبد الله قال سئلت
إذا احتاج والجواب أن الأخبار جميعها مشتركة في ضعف السند فلا يفاضل في البيع ومع ذلك فالأول لا تمد على المطلوب بنا فهاجره في أن
الراد من الغلام الآخر وليس محل النزاع الشيخ محل قوله في الرواية الثانية أن شاء بأمرها على المصلحة الخادم ودون ابتها بقرينة قوله في آخرها
فبيع الخادم وقد أرضعت ابنا له فتجيب ذلك فقال نعم وأنا أحب له أن يبيعها ورجل الثالث على أن الآية ما يفتق في الرضاع فلو كان مملوكا
اللفظ وقد قيل منه قوله خالدين فيها ما رأت التبرعات والأرض أنما شاء وتبين فكانه قال أو أملاك الرجل أباه فهو حر وما كان من جهة الرضاع
وحمل الواقعة على أن يكون إنما اجازيع الأم من الرضاع لا من الغلام ولا يفتق في أن هذه الحامل من التكليف والإصح الأول لصحة دوايته وكثرتها
قوله وبثبت العتق حين يتحقق الملك الكلام ويتحقق العتق بعد الملك أو مع الكلام في عتق الشراة وعتق المملوك ويعتق بغيره بغير العتق
بعد البيع العتق في ملكه ويتحقق من ملك أحد هؤلاء عتق عليه ولان العقد لا يقتضي بوال الملك عن البايع من غير أن يثبت للمشتري ما يقوم
عليه لو اشتري بعضه ولما بعد أحكام البيع من وجوب أرث وعنه وهذا هو القدر من ذهب لمصر حجة بطلان قوله بغير العتق مع تمام البيع
لا يخرجه أصلا وهو اختيار راجل ريس محض إبان الإذعان بملك من ذكره قد تقدم في الروايات ما يدل عليه وجوابه أن المراد بالملك
المتيقن الملك المستقر لا مطلق الملك جفا بين الأدلة **قوله** ومن يفتق كله بالملك يفتق بعضه بملك ذلك البعض إذا ملك شقصا من يفتق

[illegible]

الابن يمكن سفي فدان المنصوص واد في الاثر فقد تير الى العبد لا يخرج من نظره ما اشترى من ان خصوصية الذكر بية والاثرية لمغاة وان الطريق
 مغل لا يقطع الشبهة وان كان متجه الثاني يظهر من قوله هو عتق العبد انه ان الندي يعتق بشرط لا وصية وهو هذا القولين في المسئلة وهما اصل
 كثيرة في تقييع مسائل البائنة وجبر كونه متقانا لا يحتاج الى الحداث صبغة بعد الموت بخلاف الوصية والاشارة وصية بالعتق لا تتبع بعد
 الموت يعتبر من الثلث ويجوز الرجوع فيه حال الحيوة وهي من خواص الوصية فسيان في الاخبار نارجح هذا القول وبه قطع المق في وقوعه ويخرج على
 القولين مسائل كثيرة بالي بعضها شاذ هذه المسئلة فان جعله وصية يقتضي عدم جواز تعلقه بوفاء غير المولى كغيره من الوصايا وان صوبت
 جودناه في صورتها لنق لا غير وان جعلناه عتقا معلقا امكن القول بجوازه مطلقا الى ان يترك الجميع في التعليق ولا يقاس بجوازه في موضع الرقي
 مع عدم دليل صريح على منع بوضع اصالة الجواز وجوب وفاء المؤمنين بشرط طهر والمنع من غير موضع النص الثقاتنا الى ما سبق من نظره
 على عدم جواز تعليق العتق على الشرط والمنع يقتصر بالجواز على بقاء وفاء العتق لما جردوا تعليق العتق وتقرر ان الندي يبر على تعلقه بوفاء
 المولى كقولنا ان لم يبر جعله تعلقه بوفاء بغير عتقا معلقا لا تدبر وان شاذ في بعض الاحكام ولو قيل بان الندي يبر انما يبر به ان شاء
 العتق المعلق والوصية بوجبه كان حسنا وفيه جمع بين الاولين وسلا من ثاقف الاحكام المقتضية غالبا الثالث تنبيهه بالعبد هو في قوله
 عتق العبد بعد وفاء المولى لا وجبه خصوصاً في مقام التعريف الموجب لانقضاء في طرد وكان المناسب ابداله بالمملوك والانتصاب على
 كما ذكرناه **قوله** والقبرح انتحرب بعد وفاء العتق او اذ امت فانت حراً عتقاً ومعنى لا عبرة باختلافه او بالشرط وكذا لا عبرة باختلاف
 الالفاظ التي يعتبر بها عن المبر كقوله هذا او هذه او انت او فلان وكذا لو قال بقاء او امت او لم يمت او اي حين المعتبر في هذا اللفظ
 به بلفظ صريح في معناه كغيره فلا يقع بالكتابة عند نادان قصد وحيث يتعد والالفاظ الدالة عليه صريحا فيقضي ناديتا بما ياتي اكدوا
 الشرط واسماء الاشارة وما دام لا مغايبا لاشراك الجميع في اداة المعنى صريحا وعدم ما يدل على اختصاص احد هاشما ويستفاد من قوله الصريح
 انت حراً صريح في هذه الالفاظ بمقتضى اختصاص المتد في جرح والاطهر عدم الاعضاء لقولنا اعتقك بعد موت او حررتك كان صريحا
 كما لو وقع بها العتق المطلق **قوله** وهو ينقسم الى مطلق كقوله اذ امت ط او الى متبد كقوله اذ امت في صغرى ورضى هذا او في سفي هذا او في
 كذا كما يقع الندي بمرطه وهو ان يعلق العتق بالموت بلا شرط يقع مبتدأ بشرط سفلان بقول فقلت او متى خفت اني اوت في مرضي هذا او في
 سغرى هذا او في هذا الشهر او السنة او البلدة او في الليل والنهار فان حرفان ثابت على الصفة المذكورة عتق والا فلا وكان يقع تنبيهه
 متعددة كانت في سنة كذا في مكر خفت اني اوت ذلك فيعتبر بغير اجتماع الشروط كلها او في الشيء في الندي بمرطه بالعلق على الشرط فكم
 يبطل منها نظرا الى اشتراكها في التعليق وهو **قوله** ولو قال انت مدبر وان تصور لم يفتقد الموقوف انما اذ امت فانت حرة وكان لا اعتبار بالصفة
 لا بما تقدمنا اختلف الاصحاب في قوله انت مدبر او بربك يقتصر عليه هل هو صريح يقع به الندي بمرطه ان لم يقصد او كناية يقع مع القصد او لا
 يقع به مطلقا في قولنا جزم به المقتضى سنا بالاجزاء وهو قولنا الشيء في الخلاف فخلوه من لفظ العتق والموت لا يكاد يستعمل عند استعمال العقد اذ لا يترتب
 للموت ولا لا عتق بصفة او وصية به وكلاهما يقتضي ان ذكر العتق ما الاول فظهر واما الثاني فانه الوصية لا بد لها من ذكر معلقها والثاني انه
 يقع بذلك انصر صريح في الندي بمرطه في معناه مشهور عند كل احد كما ان البيع وعجزه مطلقا ومعناه ان الندي بمرطه كان معروفا في الجاهلية وفقره الشيء لم
 يستعمل في معنى اخر حتى يكون كناية وهو اختيار الشيخ في طه وروايات كناية يقع مع التبدل او بمرطه اي مع اداة اللفظ به استعمال في العتق بعد
 الفداء وهو اختيارنا والخبير ان البراج لا يجمع بين الدليلين ولا صلة لقاء الوفاة الى ان ثبت المزيل وبمرطه لا يقع بالكتابة عندنا نظرا الى
 الادلة معارضة لا يجمع والاصالة عند جرحه انقطع بالصفة المرفوعة عند الاوسط اوسط **قوله** ولو كان المملوك لشرى بكن فقال ان شاذنا
 حرافه قول كل هذا الى تعيبه وحق الندي بمرطه معلقا على شرط وينتق موتها ان خرج نصيب كل منهما واحد من ثلثة ولو خرج احد هما فخر
 بقي نصيب الاخر ذوا او بعض ولو مات احدهما خرج نصيب من ثلثة وبقى نصيب الاخر حتى يموت اذا قال الشريك ان للعبد المثلث او اثنا فان حرفك
 ج اما ان يقصد ابدانك تدبر كل منها نصيبه وتعلق عتق كل منهما عتقه على موته خاصة او تعلق كل واحد من النصيبين على موته اما وبطلان اللفظ
 كذا ولا يقصد واحد معنيين الا من بين في الاصل الاشكال في صحة الندي بمرطه لا يبر بعتق احد النصيبين بالآخر بل يكونان بمنزلة ما لو بمرطه احد هما
 نصيبه بلفظ مختص به ويكون قوله اذ امتا فان حرفا نصيبه الندي بمرطه نصيبه وتعلقا على موته ونسما الى الاختيار بما يطابق الواقع فانه على
 تقديرونها عتق جميعه لو وقع الندي بمرطه ولا يقدح هذه القيمة ثم ان ما نأخا العتق نصيبا وموت وان مات احدهما قبل الاخر عتق نصيب الميت
 بشرطه وبقى نصيب الاخر بمرطه على موته والكسب للثقل بين المرتين مشترك بين المدبر والمالك الحي نسبة المالك وان قصد تعلق عتقه على موته معاين

لا يمتنع من شئ مع موت احدهما بنى الحكم بالصحة على احدهما من اما جواز تعليق التدبير على وفاة غير المولى مع الملازمة او مع جواز
تعلق العنق على الشرط كما اخذاه القاضي وابن الجنيدي فان اخبرنا ذلك صح ايضا وكان التدبير على الاول معلقا بموتها معا فان ما نشأ
وفقد العنق لم يحصل الشرط وان ما نشأ على التدبير بقي وفا المان بموت الاخر وهو بين الميتين للورثة والحي وان لم يحضر الاول واخبرنا الثاني
كان عتقا بشرط صحة كالسابق الا انه ليس بتدبير علق على شرط لا يمتنع الا بموتها والورثة بين الميتين المقرونين بما لا يزيل بل الملك
كالاستخدام والاجارة وليس لهم بيعه لانه صار مستحق العنق بموت الشريك وفي جواز له جعلناه تدبيره نظر من جواز الرجوع في التدبير
وهذا من اقزاه وفي الارشاد جزم بعدم جوازه على هذا التقدير وان لم يحرم التدبير معلقا على موت الغير مع الاول ليس اما بان منعنا
من تعليقه على موت على غير المولى مع جوازه بموت الزوج والحكم كما اخذاه المهمل كان لفظها لا غنى وان اطلقا اللفظ ولم يقصد له
احدا من الميراث ففي حكم على ايها قولنا احدهما وهو الذي اخذاه المهمل وقبله الشيخ في ذلك الحمل على الاول لان اللفظ كما هو صالح لتعلق العنق
على شرطه هو صالح ايضا لتعلق نصيب كل منهما على وفاة ففسر نجل على الصحيح صونا للكل **قوله** هذا هو وجه الجواب الصحة المواتية لغرض
الشافعي مع امكان حمله عليه والثاني حمله على الثاني لظهور معناه فيه لان اللفظ انشاء ولا يتحقق بالتدبير الى موت الاخر لا بتعليقه عليه
بمخلاف الحمل على السابق فان يكون انشاء بالتدبير الى تعليق علق نصيبه على وفاة ففسر واخبار بالنسبة الى الحكم بقدر اجمع على تقدير وفاته
معا وهذا هو الاظهر ثم على تقدير حمله عليه ينزبه عليه ما يلزم الاصل الصحة والبطالان في المثلثين وبطلان غيره يصح وهو خبر
مرفق وفي الخبر حكم بالبطالان واختلف كلامه في عقد في اول المسئلة حكم بالصحة والتزويل على المصلحة الاول الصحيح وفي اخرها خص
الصحة بما اذا قصد في بيع الاجزاء والشهيد في ساقص على بيان حكم المسئلة على تقدير القصدين ولم يترفع في الاطلاق الذي
هو موضع البحث **قوله** وفي اشتراط نية التدبير زودوا الوجه انه غير مشروط بنى الحكم على ان التدبير هل هو وصية او علق بشرط وفيل الاول
لا يشترط فيه نية التدبير كغيره من الوصايا وعلى الثاني معنى على ان العنق هل يعتبر فيه نية التدبير ام لا وقد تقدم الخلاف فيموالاتي عدم
اشتراطها فيه لما سياتي من ترجيح كون وصية بالعنق او لانه حكم مستقل بامره وان اشبهها بالادب على اشتراطها فيه ولا اصل فيقتضيه لعدم محنة
بدونها **قوله** بل يدعى الشرط والصفة في قول مشهور للمالك صاحب فلو قال ان اقدم المسافر فانت حر بعد وفاته او اذا اهل شهر رمضان مثالا
لم ينفذ وكذا لو قال بعد وفات بنة او شهر وكذا لو قال ان ادبت الى اوطى ولدي كذا فانت حر بعد وفاته لم يكن تدبيره ولا كتابة
يقول مشهور على عدم دليل صالح عليه كما تقدم مرارتي نظائره وقد صرح بجوازه معلقا على الشرط والصحة ابن الجنيدي سواء تقدم على الموت
ام تأخر فقالوا قال لم انت حر بعد زمان معروف او فعل محرز ان يكون ويجوز ان لا يكون وينقد ام او يتأخر كان في جميع ذلك الرجوع
وابطال التدبير ما لم يكن ذلك الشئ الذي جعله شرطا او اجل او قالا ايضا ولو جعل لم العنق بعد وقت من موت سيده كان ذلك وصية
بقتل في بعض التدبير وانما قالوا ان ثبت المار او قدم فلان فانت حر كان نذرا التدبير لا تدبير فاذا كان ذلك الشئ صار العبد مديرا ولو
قال ان شئت فانت حر متى كان تدبير ان شاء العبد ذلك وذكر في كتابه الاحمدى كثيرا من هذه الفروع وفي الخ انكر ذلك وادعى الاجماع
على بطلان العنق المعلق بالشرط والاجماع ثم والدليل موقوف **قوله** والمدبر دفاهم وطعها والضر فيها فان حملت منهم بطل التدبير ولو
ماتت مولاها عتقت بوفاته من الثلث وان عجز الثلث علق ما بقي فيها من نصيب الولد المدبر لا يخرج عن ملك مولاها بالتدبير سواء جعلناه
وصية ام عتقا معلقا لعدم حصول شرطه مادام جيا فلولاه الضر فيه بالاستخدام وغيره ولو كان امزله وطعها كالم الضر فيها بعينه ونحوه
وطى المشاورة وحق العنق فيها اكد لغيرهم معها في الجملة اجماعا بخلاف المدبر فان حملت منها جميعها سببان للعنق التدبير والاستيلاء ديلا لا
اسبق والعنق فيها موقوف على موت المولى فاذا ماتت ولو لدعي عتقت من ثلثه بالسبب السابق وان لم يبق الثلث لجا علق الباقي للسبب الاخر
فتجب من نصيب ولدها ونعتق ان وفي والا استعتق في الباقي وقد دل على جواز وطعها واية ابي مريم عن ابي عبد الله قال سئل ارجل
يعتق جارية ويزعم انها اهلها ان شاء او ينكحها او يبيع حدها حوته فقال نعم اي ذلك شاء **قوله** ولو جعلت مملوك سواء كان من عقد او زنا
او شبهة كان مملوكا ولو رجع المولى في تدبيرها لم يكن له الرجوع في تدبير ولدها وفي المار الرجوع والاول مروي وكذا المدبر اذا مات ولو لدعي
كان مديرا كايضا اذا حملت المدبر بعد التدبير بولد فدخلت في ملك مولاها بنعتها التدبير الاجزاء الكثيرة الدلالة على ذلك سواء كان الولد
عن عدم شبهة زنا وهو في الاولين ظاهر لانه ملحق بها امارا في الاخير فيشكل مع علمها بالخرم لانشاء عنها شرعا لانه لما صدق عليه كونه
ولدها العتق كان جانبها الما ليرة والحيوية مغلبا فيها ومن ثم كان الولد لمولاها دون مولى الرثاء اطلق الشيخ والمهمل بنعتها في التدبير وفي

الاخبار قاتولدت فهو بمنزلة لها ولا شبهة في انه يصعد في على مولودها وانما لها ولدت وان لم يلحق بها في باقي الاحكام وكذا القول
 في ولد المدبر اذا كانا مولوكين لمولاه بان ولدوا من امه مملوكة كانت ام لا ومن غيرها وقد شرط مولاه وبنهم للصحة من يلد من مملوكة
 عن ابن جعفر في رجل دبر مملوكا لم تاجر لموسى فاشترى المدبرة جارية فمات قبل سيده فقال ارى ان جميع ما ترك المدبر من مال
 او متاع فهو للذي دبره وارى ان ام ولده للذي دبره وارى ان ولدها مملوكة كهيئت ابيهم فاذا مات الذي دبرها هم فم احرارا
 اذا نظر ذلك فقوله ان استمر المولى على تدبير الام والاب فلا اشكال في بيعتهن الا ولا يطلق التدبير وان رجع في تدبير الام او الاب
 جاز ايضا للعموم الادلة الدالة على جواز الرجوع في التدبير ما دام حيا فاذا رجع بينهما قبل له الرجوع في الاول او له الرجوع في الثاني
 قال الشيخ وابناعه والمصنف في حق وان كان هناك نسب الى الوفاة لا يجوز الرجوع فيهم مطلقا لصحة ابا بن تغلب قال سئل ابا عبد الله
 ع رجل دبر مملوكا ثم رجع من رجل اخر فولدت من الاول اثم ماتت رجلا ولدت من الثاني اولاده منها فماتت اذ ماتت الذي
 دبرها هم فم احرارا قلت يجوز للذي دبرها ان يرد في تدبيره اذا احتاج قال نعم قلت اريت ان ماتت امهم بعد ما مات الزوج وبقى
 اولادها من الزوج الحارم لسيدها ان يبيع اولادها ويرجع عليهم في التدبير قال لا انما كان له ان يرجع في تدبير امهم اذا احتاج
 وبيعته هي بذكر لا انما يرجع فيما دبره وتدبيره الاولاد حصل بالسرية لا باختياره فلا يملك الرجوع وادعى الشيخ في الخلاف على ذلك
 اجماع العرفه وقال ابن ادريس يجوز الرجوع في بيعته وولده والشهيد واكثر المناظرين لعموم الادلة الدالة على الرجوع في التدبير
 تدبيرا لولد في تدبير الابوين فلا يرد في الفروع على الاصل ويكن القدر في العموم المدي في الرواية الصحيحة اخرجت هذا الفروع ووافق
 بين حكم الفروع والاصول فان تدبيرا لاصلا بفعل المالك فجاز له الرجوع في بيعته بخلاف ولد فان حكم تدبيره في ذلك اختيارا لرفعه
 نعم يمكن القدر في الرواية من حيث اشتراطها على كون ابيهم حرا وهو يوجب بيعته لم فيها وجعلها على اشتراط الرفعة وقد تقدم النكاح
 ما يدل على ضعف قوله ولود بها ثم رجع في تدبيرها فان ولد لستة اشهر فضا عدا من حين رجوعه لم يكن مديرا لاحتمال تجرده ولو
 كان لدون ستة اشهر كان مديرا ليقول الحمل بعد التدبير اذا دبرها ثم رجع في تدبيرها فان ولد لدون ستة اشهر من حين الرجوع
 ولم يتجاوزا تحق الحمل من حين التدبير فلا اشكال في بقاءه على التدبير ليقول علوقها من حين التدبير كما لا اشكال في اشقاء وتذكير
 ولود لدون ستة اشهر فضا عدا من حين الرجوع واما اذا ولد له فيما بين ذلك فقد اطلق المصنف والجمهور ان لا يكون مديرا لاحتمال تجرده
 بعد الرجوع ولم يميز في ما بين ما اذا كانت فراسا وعده ووجهه اصاله عدم تقدمه واصالة بقاءه على ملك المالك التام ويجب تصغيره
 تقدم الفرق بين الحالتين في مواضع وانما اذا لم يكن لها زوج يمكن تجرده منه حكم بوجوده الى اقصى الحمل جلا بحال المسلم على الصحيح والفرق بين
 الابوين غير واضح في قوله ولود بها حاملا مثلا ان علم بالحمل في مديرة والافق في حقها وبنا الوشاء وقبل لا يكون مديرا لان لم يقصد بالبد
 وهو شبه المشهور بين الاصحاب ان الحمل لا يبيع الحامل في شيء من الاحكام كالبيع والعق وغيرها الا مع النجس با دخاله من النجس مع
 حكمه بالحافه في البيع والعق وابق في خط والخلاف على عدم بيعته لها هناك كنه في نزع العلم به بيعتها والافلا استنادا
 الى رواية الوشاء عن الرضا قال سئل عن الرجل دبر جارية وهي حبل فقال ان كان علم بحمل الجارية في بطنها بمنزلة لها وان كان لم يعلم
 فماتت بطنها في وعمل بمصرتها كغير من المنقذين والمتأخرين وبنوها الى الصحة والحق انما من الحسن وان صحها اضافته كما مر لان رتبة
 الحسن من الحسن وذهب المصنف والعلامة وقيلها الشيخ في خط والخلاف وابن ادريس الى عدم بيعته لها مطلقا للاصل وانفصا لم عنها
 حكما كظناؤه وموتة عثمان بن عيسى عا لظلمة قال سئل عن امرأة دبرت جارية لها فولدت الجارية جارية بغير نفقة فلم تدر المودة المولود
 مديرة او غير مديرة فقال من كان الحمل للمديرة قبل ان دبرت او بعد ما دبرت فقلت لست ادرى ولكن اجنبى بينهما جميعا فقال ان كانت
 دبرت وجها حبل ولم تذكر ما في بطنها فالجارية مديرة ولو ذكر في فان كان انما حدث الحمل بعد التدبير فالولد مديرة في تدبيره وفي المسئلة
 قول ابن ابراهيم التدبير الى الولد مطلقا والفرقة في الوسط قوله برأى لم يقع تدبيره وروى اذا كان بين لم عشر سنين صح تدبيره
 الرواية المذكورة هي التي سبق في جواز وصيته وعقده والتدبير مخصص فيها الا ان فيه بعض صوره وايضا كان وقد تقدم الكلام على ذلك
 والظاهر عدم الصحة فيه كالاصول والمصنف رجع جواز وصيته وحملها بالاخبار لكثرة وزدد في عقده وجزم هنا بعدم صحة تدبيره مع انه
 راجع اليها كما عرفت وكل صنع منقذ في الوصية والتدبير وجزمه الى الرجوع الى من مكلف الفرق بالاجدى قوله وهل يبيع التدبير
 من الكافة الاستبرأه فم حريبا كان او ذميا معنى الخلاف على ان التدبير وصية او عقد فله الاول يبيع والكافر مطلقا لعدم اشتراط نية

رجعت في هذا التدبير ففلا كان يبيع او يفتن او يوصي سوا كان مطلقا او مقيدا وكذا لو كان باعرا بطل التدبير وقيل ان بيع في ذلك
 ثم باع جميع رقبته وكذا ان قصد بيعها الرجوع وان لم يقصد معنى البيع في حدة متروكة رقبته وغرر بموت مولاه قد عرفت مما سبق ان التدبير
 والامور الجائزة القابلة للفتح كالوصية ثم منصرف قد يكون بالقول كقول رجعت في هذا التدبير او بطلته او رقبته وما اشبه ذلك وقيل يكون
 بالفضل كان حب المدبر لميزه وان لم يقصد فانه يبطل لانه لا يشر على الرجوع ونقص الهبة اذا تمت شرائها خلافا لابن حنيفة حيث اشترط في صحته ان
 الرجوع فيه بالعقل والاولى بالرجوع ما اذا اعترف انه لا يشر على الرجوع من المدبر من المحترقة فقد زاده خيرا وكذا يبطل لو فقه وان لم يقصد
 لانه لا يشر على الرجوع كالهبة والخلاف فيه كاختلاف فيها ومثلا الوصية به واما بعد فالاظهار ان كل لما ذكره وان الوصية تبطل باخراج الموصي
 عن ملكه الموصى والبيع ناقلا للملك وهو وصية او بمنزلة كما مر في تصحيحه لمحمد بن مسلم على ما فيهم وقد سئل عن رجل دبر مولا كان محتاجا الى ثمن
 فقال هو مولاك ان شاء باعته وان شاء اسك خبز بموت فاذا مات السيد فهو حر ثلثه وقال الشيخ ربه في بيع لا يجوز بيعه
 قبل ان ينقض تدبيره الا ان يعلم المبتاع ان يبيع خذته وان يفرغ مات كان هو حرا لا سبيلا عليه وقال الصدوق لا يجوز بيعه الا ان يشرط
 على الذي يبيعه اياه ان يعتقه قبل موته ورفيق من قول ابن ابي عقيل وقال المفيد في مآلات البيع صار حرا لا سبيلا عليه وان لم يشرط وهو
 قول الشيخ ايضا ومنه هذه الاقوال ظاهر الروايات المختلفة وقد تقدم منها ما يدل على جواز الرجوع والبيع ودوى محمد بن مسلم في البيع
 عن احد هاتين الرجل يفتن غلامه ويغار به عن دبره ثم يحتاج الى ثمنه ابيعه قال لا الا ان يشرط على الذي يبيعه اياه ان يعتقه عند موته
 وهذه حجة الصدوق ودوى الضم ثم محمد بن علي قال سئل ابا عبد الله عن رجل اعترف جارا بتركه عن دبره فموت قال اذا اراد بيعها باع
 خذته بموت فاذا مات اعتقه الجار بترها فاذا ولدت اولادهم بمنزلة ما هو هذه حجة الشيخ مصانفا الى الجمع بين الاخبار التي دل بعضها على جواز
 وبعضها على النهي عنه وبعض على الاذن في بيع خذته في مدة حيوة تجل الاول على بيع الخذنة وجملة ابن ادريس بيع الخذنة على المبيع مدة
 ومدة الاجارة مدة ثمة حيوة تجل بموت والمحق قطع ببطلان بيع الخذنة لانها تنفقه بموتها واجيب بان الجواز غير جاز استثناء
 على ان المقصود بالبيع في جميع الاعيان هو الانتفاع والانتدبر المدة فاذا وردت الاخبار الكثيرة بجواز لم يبعد القول به واختاره الشهيد
 في من وعلى هذا في جواز بيع الرقبة كما دل عليه الاخبار السابقة وبيع المتفقر مفرقة كما دل عليه هذه الاخبار واما جمل الشيخ بيع المدبر
 على بيع خذته وجواز الجواز فينا ذالم يرجع في التدبير فليس يجيد لان مقصود المشتري هو الرقبة فاذا لم يصب بهما وصرف الى بيع الخذنة
 في المدة المحققة كان اللازم ببطلان البيع كما لو اشترى شيئا على انه من جنس معين فظهر غيره واما ان يشر على ان البيع خذلول للرقبة
 المحققة فخطا العنق ففاسد لتقريب الاخبار والفتن يتناول البيع الخذنة دون الرقبة ولان انتفاءه بالموث عن البيع لا يشرى
 ندل على عدم اشغال الرقبة الى المشتري والا لكان عتقه عنه اذ لم يشرط عليه عتقه البيع بل انفق بالتدبير السابق والاصح صحة البيع في
 رقبته وبطلان التدبير **قوله** ولو انكر المولى تدبيره لم يكن رجوعا انما لم يكن رجوعا لانه اعم من فلا يدل عليه ولا يمكن استيفاء انكاره الى انسان التدبير
 فلم يقصد الرجوع وقيل يكون رجوعا لاستلزامه رقبته في سائر الاوقات فان كان المبلغ من الرجوع المقتضى لرقبته من المستقبل حاضر والاول
 اقرى الاصح قصد الرجوع به ورجع اليه في ذلك فان لم يعترف بالقصد لم يكن رجوعا وكذا القول في سائر الاحكام الذي يجوز الرجوع فيها
 كالوكالة ما لو بيعت وانكارا لبيع الجار عند الطلاق لو رد النفس الصحيح يكون رجوعا وقد تقدم تخفيفه **قوله** ولو ادعى المالك التدبير وانكر
 المولى فلفظ لم يبطل التدبير في نفس الامر الحكم هنا كما تقدم مع زيادة الحلف من المولى وهو لا يقيد الرجوع بذاته وانما يؤكد الانكار وهو لا يدل
 على الرجوع كما علم وتبريق لم يبطل التدبير في نفس الامر على انكاره وحلفه بعدم البينة يقتضي بان قاعده ظاهرا واما في نفس الامر فهو
 بحال ما لم يحصل منه ما يدل على الرجوع فلو ان على هذه الحالة انفق المالك فيما بين وبين المدبر ثم قد تظهر القابضة ظاهرا واعتز المولى
 بعد الحلف بكذب فيه فان جعلنا الانكار رجوعا لم يعد باعتزافه ولا يفي بحال الحقيقة ظاهرا ايضا حيث يعترف به وقد ظهر القابضة ايضا لو كان
 الحلف بعدم البينة ثم جعلت بعد ذلك **قوله** المدبر يفتن بموت مولاه من تلك مال المولى في حيز منه والاحقر من المدبر بقدر الثلث ولو لم
 يكن سواء عتق ثلثه ولو دبر جماعتا من حرجوا الثلث والاهق من محملا لثلثه ويدين بالاول فالاول قولهم هذا الترتيب استخراج بالقرعة
 عتق المدبر معتبر من الثلث لانه وصية مترجم لها او بمنزلة ما يكون بحكمها ولو جعلناه عتقا فالعق المعلق على الموت كان بل المخير في موث
 الموت على ما تقدم فالمتاخر عن اولي وقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه كصحة محمد بن مسلم هو مولى المدبر فاذا مات السيد فهو حر ثلثه
 هذا اذا كان معلقا بموت المولى بغير عابرة فلو علق بموت الخدم ومات في حياة المولى وصحته لم يعتبر الثلث اذ لا وجه له فانه كيقول العنق

في حال الحيوان والاحياء والمخلوقات كونه من الثلث محمول على الغالب من كونه معلقا بموت المولى بل فيها ما يدل عليه كقولنا فان مات السيد فهو حر
 من ثلثه ولو مات المخدم في زمن موت الخادم وبعده فهو من الثلث كالمعلق على وفاة المولى ولو كان واجبا بنذر وشبهه فان كان في مرض
 الموت لم يتغير الحكم وان كان في حال الصحة فان كان المندوب هو المندوب فاعلم انه من الثلث ايضا لا يرد فيه وجوب العتق بذلك بل انما يجب
 نذيره فاذا دبره برئ من المندوب فحكم النذير ان كان قد نذر عتقه بعد الوفاة فهو من الاصل كغيره من الواجبات المالمية وظل نذر الصدقة
 ونحوها بما لا بعد الوفاة وفي الخبر يساوي بين الامرين في حر وجوب الاصل ونقل في من عظم الاحتياط والاول لا ظهر ولو جردنا لنقل العتق
 على الشرط فقال هو حر قبل مرض موته مثلا اخرج من الاصل وكذا لو جعلنا المخبرات من الاصل فنقله على اخرجه من حيوة ولو نذر عتقه او
 او الصدقة بالمال واصرفه في بعض الوجوه السابقة في اخر يوم من ايام محنته فكذلك وفي اخر يوم من حيوة على القول الاخر ولا فرق في اعتبار الثلث
 المتخرج به من الثلث بين الواقع في زمن الموت وحال الصحة كالوصية ولو نذر المندوب ان يعتق الصغرة او تعدد وجهه لنزيب عتق الثلث
 بالقرعة كما سبق في العتق وان علم السابق بدئي بالاول في الاول الى ان يفتي في الثلث كالوصية **قوله** ولو كان على الميت دين يتوجب النذر
 بطل النذير ويصح المذهبون فيه ولا يبيع منهم بقدر الدين وعثر بذلك من يقي سوا كان الدين سابقا على النذير ولا احتياط الاصح لما كان النذر
 كالوصية اهتز في نفوذه كونه فاضلا من الثلث بعد اداء الدين وما في معناه من الوصايا الواجبة والعطايا المتخرجة والمقدمة عليه لفظا ولا فرق في
 الدين بين المتقدم منه على ايقاع صغرة النذير والمتأخر على الاصح للحرر كالوصية والعق لا يتقدم به على الدين مع تقدمه عليه للشيخ في
 استناد الى صحيح الجعفر الصادق في رجل دبر غلاما وعليه دين فزاره الدين قال لا نذير له وان كان دبره في محنة من وسلا من فلا
 سبيل للمدبان عليه وصححه حسين بن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع المذهب قال اذا اذن في ذلك فلا بأس وان كان على مولى العبد
 دين فذبره فزاره الدين فلا نذير له وان كان دبره في محنة وسلا من فلا سبيل للمدبان عليه ويصح نذيره واجيب بحمله على النذر لوجوب
 بنذره وشبهه فان وقع ذلك مع سلا من دبره فلا سبيل للمدبان عليه وان نذره فزاره الدين لم ينفع نذره لان لم يقصد به الطاعة
 وهو محل عبادة **قوله** اذا دبر بعض عبده لم يفتق عليه الباقي ولو كان له شرك لم يكن بشرا احصه وكذا لو دبره بجمعه وبيع في بعضه وكذا لو دبر
 الشريك ثم اعتق احدهم لم يفرم عليه حصته الاخر ولو قبل يفرم عليه كان وجهه لو دبر احدهما ثم اعتق وجب عليه ذلك حصته الاخر ولو غفلت
 صاحب حصته الف لم يجب عليه ذلك حصته المذبر على من دبره ما نال الا ان اذا دبر بعض عبده لم يسره الى الباقي بمعنى انه يفتق بماله ولا
 يبعد عن الحق المذهب لان النذير ليس يفتق وانما هو وصية يرد على فقير عتقا معلوما يقع بعد فلا بد من حلق في عموم قوله من اعتق شقعا فعتق
 لا يفتق المعتق مورا لاشغال ما لم يفرم بالموت بخلاف ما لا يفتق حتى نصيبه بغيره من حصته وهو موقوف زاه فانه يفتق الضيق ويرى
 للشيخ في لاسلام بن هناد هو قول بعض العامة كالعتق المتخرج لا يوجب استحقاق العتق بالموت فصار كالاستيلاء والموجب للفقير حصص الشراك
 عليه ويرد مبيع الاستحقاق او التجاوز الرجوع ومنع الملائمة على تقدير الاستحقاق مع عدم غش العتق بالفعل لعدم المقتضى والفرق بين
 النذير والاستيلاء انه الاستيلاء كالانلا من حيث انه مبيع التفرع بالبيع ونحوه ولا سبيل الى دفعه بخلاف النذير انما يرد بوجوب بعض
 المملوكا لشرك بينه وبين اخر لم يسره الشريك ولم يفرم عليه نصيب الشريك لما تقدم من الدليل والحال فانها كانت سابقا وجوبا بوجوب بل هنا
 او لعدم السراية لبعض العامة فانها في اخر تجوز الشريك بين ان يضمنه لغيره وبين ان يستحق العبد وبين ان يدر نصيبه او يفتق لثالثه لو كان
 المالك واحدا ودبره اجمع ثم رجع في بعض النذير فانه صحيح كاتقدم كالتجوز الرجوع في بعض الوصية ووجه رجع في البعض لا يسري بالرجوع
 فيه النذير على ما يرجع محقق الرق لما تقدم من انه ليس يفتق مطلقا بخلاف التجوز واجوبا فيها واحدا الرابعة لو كان مشتركا بين اثنين فذره
 معا ثم عمل احدهما العتق فعمل يفرم عليه نصيب الاخر فيكون لان احدهما اذهب البير الشيخ في طحنا بما لم يجهز يفتق لهما وهو النذير فلا يحتاج
 الى جهة اخرى والوجه للفقير لان لم يخرج عن ملكه بالنذير فيدخل في عموم من اعتق شقعا اه الخامة العتق بما لحاظا لكن دبر احدا الشريك
 حصته ثم عمل عنها سري عليه الى نصيب الشريك فطعا للعموم وتمايز الملك وعدم المانع منه هنا التماس الصورة بما لحاظا لكن كان المقتضى هو
 الشريك الذي لم يدبر فعمل سري الى نصيب الشريك المذبر لقولان السابقان ففعل الشيخ انه لا يسري لان حصته النذير بما جهز عتق والاكثر
 وهو الاصح على ثبوت السراية لانه لم يخرج عن ملكه بالنذير اذا ابن المذبر بطل نذيره وكان هو ومن يولد بعد الاباق وقا ولد له من
 واولاده قبل الاباق على النذير هذا الحكم ذكره الاستحوا وظاهرهم الاجماع عليه وفي اختلاف صرح بدعي واجماعهم عليه ايضا ومنه رواية محمد بن
 مسلم بن جعفر قال سالت جابر بن مديرة ابنت من سيدها سئلتا ثم جئت بعد ما مات سيدها بالاولاد ومناع كثير وشهد لها شاهدان

ان سيدها كان دبرها في حيوتها من قبل ان يابن فقال ابو جعفر **قوله** اني انا وجميع ما معها للورثة قلت لا يفتق من ذلك سيدها قال لا انها
ابقت عاصيته لله عز وجل وسيدها وبطلان الاباق والتدبير في معناها رواية العلان وزين عن ابي عبد الله وفي كل من الروايتين
ضعف الا انها بخبر الشهرة او الاجماع وفي قول بين الاباق والارثاد حيث لم يكن الارثاد موجبا لبطلان التدبير مع اشتراكهما في معصية المولى
وكون الثاني اقوى من حيثان معصية الله ثم اعلم ان الاباق يقتضي معصية المولى مع المولى الذي يحتاج الى حذره فتقوله بنقيض مقتضى حيث
فيها علم بخلاف معصية الله بالارثاد فان عني عنه ولا يعلق لذلك بالمولى المحتاج وهو تكلف تقليل مع النص الذي هو الاصل في الحكم بنقيض بآ
من عند الحد وهو الذي علق تدبيره على موته فانه لا يبطل بآبانه كما سلف وسيأتي مع اشتراكهما في الحاجة وانما الفارق **قوله** ولا يبطل التدبير
المملوك لو ارتد فان الحق بدار الحرب يبطل لانه اباق ولو مات مولاه قبل فانه عز رار تداد المملوك لا يبطل تدبيره معك وان حكم بقوله للاصل
ما لم ينضم اليه الاباق بان يلحق بدار الحرب فيبطل من حيث الاباق كما تقدم خلافا لابن الجني حيث اكد في بطلان تدبيره باحد الاربعين ان تداوه
او التحاق بدار الحرب واسر المسلمين ولا هما مع اذ لا دليل على البطلان بخبر الارثاد والحاجة الاباق فينا مع وجود الفارق كما اشتد عليه
سياحا من حاجة المولى وغنا الله ثم والحق بدار الحرب لا يشترط انضمام الاسر اليه لان الاباق علة مستقلة بالبطلان فخطا هذا الوات مولاه بعد
ان تداوه وقبل فانه الى دار الحرب وابطاه بغيره عز وجود المقتضى للعقود ان قتل قبل موت مولاه كالومات حقا **قوله** ما يكسبه المديون لمولاه
لان رفق ولو اختلف المديون لو ارتد فباني يده بعد موت المولى فقال المديون كسبه بعد الوفاة قال قولك مع يمينه ولو اقام كل منهما بينة
فا ليعتد بينة الولد المديون في حجة مولاه مبرز لم الرق فكسبه منا فصر المولى سواء جعلنا التدبير وصيته بالعقود ام عقفا معلنا لانه لم يحصل
على التقديرين فاذا مات المولى وعق من الثلث وبعضه ووجد معه مال فادعى انه اكسبه بعد الموت فادعى الوارث تقدمه ناهول قول المديون مع
يمينه لاصاله عدم التقديم ثم لا يلزم من تقديم قولك في نازحه الحكم بكونه ملكه بل قد يكون كذلك اذا كان خادما والثلث قد لا يكون كالمولم بكونه خادما
منه فلو فرضنا ان لم يخلف سواء كانت بينة ثلثين والكسب المشافع ستين فالوارث يدعى انهما اجمع وان الكسبه لم تكن منعت فيمنعه ودعواه نازحه
بغيرته ان لم يفتق منها الاثنته وينبهر تلك الكسب وان الثلثين للورثة لكن لا يحكم عليهم بعقود جزء منها لا مقدار ما يصل اليهم من الزكركه ضعفه
محيط لم يصادهم على تقدم الكسب وتقدم قولك فيهم نضا دهما على استحقاق الوارث ثلث الكسب فاذا وصل اليهم وهو في المثال ان يكون كان
ذلك مع المديون جميع الزكركه وهو سبعون فيفتق منه ثلثها وهو ثلثه وعشرون وذلك سبعة اشباع المديون وثلثه عشرون وكسبه في الثلث
الذي ثبت باعتدائه فيندفع الى الوارث منها ستون وثلثين هي تمام القيمة ويبقى له الباقي لانه يلزم على هذا ان ثبت له زيادة على ما يدعيه لان دعواه
التي قد حلف عليها وتقدم قولك فيها انما يفتق ثلثه واسحق ثلث الكسب وذلك ثلثون ولازم دعواه ايضا شرعا ان يجمع الكسب للورثة وليس له
الارثاد لان ما يحصل له من الكسب يجب عليه وفيه في كذاك باقية وهو تمام الباقي فكيف يفتق الزايد وهو يفتق لانه لا يفتق الزايد حصلت له
من قبل خبر الجرح وهو حجة يثبت منه ما يفتق لشرع ولا يلتفت فيه الى ان كان بخلاف المال وذلك لان مقتضى دعوى في المال لما كان استحقاقا
عشرين لم يزد عليها واما العتق فان الشرع يحكم بعقود ثلث ما يحصل بدار الوارث من الزكركه ولما اعترف له من الكسب بأربعين وفيه نسا وى
ثلثين فقد حصل ما يدعيهم سبعون فيحكم بعقود مقدار ثلثها منه سواء اعترف به ام انكره لان العتق حق لله ثم فيحصل منه مقدار ثلثه وعشرون
فاذا اضيفت الى ما حكم له من الكسب زاد عن القيمة فكان الزايد له لاجل ذلك وقس على هذا ما اذا قصر الكسب على ضعفه او خلف شيئا اخر معه
لا يبلغ الضعف فلو كان كسبه مقداره قيمته كان ثلثه بدعواه التي تقدم فيها وضم ثلثها وهو عشرون في المثال الى مجموع المديون وفيه ثلثون فيفتق
ثلث الخمسون وهو ستون وعشرون ثلثان وهي خمسة اشباعه ولم تلت كسبه عشرون ويجمع للورثة عشرون من الكسب وثلث عشر وثلث من وفيه ذلك
ضعف ما عني منه **قوله** اذا جاز على المديون بما دون النفس كان الارثاد للمولى ولا يبطل التدبير وان قبل بطلان التدبير وكان بغيره المولى يقوم مدبر
الجماعة على المديون على العتق فان جنى عليه بما دون النفس فليس له ان يفتق من الارثاد وفي التدبير بما لم يفتق من قبل فليس له ان يفتق من قبله
ولا يلزم به ان يشترط ما لم يكن تدبيره وان كان التدبير واجبا بخلاف ما اذا وفت متاعا فان قلت فانا نقول قد يشترط بغيره مثل وفوقه
والعرفان مقصود الوقت ان يفتق به الموقوفون عليهم وهم باون ومقصود التدبير ان يفتق به العبد ولم يفتق على هذا التقدير الجماعة
الى بقية المديون عند القيمة اولا رتب يفتق مدبر الاضافا لان تلك هي صفة المدبر هي عليه يوم الجماعة وبطلانها وفتق على تدبيره القول
بالمنع من بيع وفيه اذ كان لادما بطلان بغيره ويحرم كسبه لا يجوز للرجوع فيه فكون له ذلك فيمنه اقل من قيمة الحق ما لو كان التدبير مشروعا
به وجوز ان يبعه مطلقا يجوز الرجوع فيه لم يفتق من القيمةين تفاوت **قوله** اذا جاز على المديون بغيره وسيد فكذا رتب الجماعة ولا يفتق

فان فقهه على تدبيره وان باعه وكان الجنابة مستغرقة والقيمة ليعق الارش وان لم يستقر فربيع منه بقدر الجنابة والباقي
 على التدبير ولولا ان يبيع خدمته ولم ان يرجع في تدبيره ثم يبيع وعلى ما قلناه لو باع رقبته ابتداء صحيح وكان ذلك نفقته
 للتدبير وعلى رواية اذا لم يقصد نفقته التدبير كان التدبير ايقافا وينفق بموت المولى ولا سبيل له عليه ولو مات المولى قبل انفق
 الفسق ولا يثبت ارش الجنابة في تركه المولى جنابة المدبر على غيره كجنابة الفسق فاذا جنى على انسان تعلق برقبته فان كان موجبا
 للقصاص فافق منه فان التدبير وان عفو عنه او رضى المولى بالمال او كانت الجنابة يوجب الاقدار السيد بارش الجنابة
 او باقل الامرين على الخلافات المقررة في جنابة الفسق بقي على التدبير ولم يغير منها او بعضه فيبطل فيما يبيع منه وهل يجوز لولاه الا
 الاقتصار على بيع خدمته منفردة على الرقبة قولان احدهما وهو الذي قطع به المصنف هنا وهو ذهب الشيخ وجماعة الجواز ليقضي
 الروايات الكثيرة وان رسول الله باع خدمته المدبر لكن في طريق الروايات ضعف فلا يصلح الاثبات هذا الحكم الخالف للاصول
 من ان البيع انما يقع على الاعيان لا على الاعيان المتنافعة فالقول بعدم الصحة صحيح وبه قطع المصنف في موضع اخر فان جاز نابع الخدمة
 منفردة ووقت الجنابة بقي على التدبير وان باع الاصل ما بعد نقصه او موط على القول الاصح بطل وهذا هو الموجب لذكر حكم بغير
 او يبيع خدمته هنا لان هذا الحكم آت على تدبير الجنابة وعدها والرواية التي اشار اليها المصنف من ان التدبير لا يبطل بالبيع مستغرقة
 الى الخدمة وينفق المدبر بموت المولى فقد تقدم الاشارة اليها والكلام عليها فيما سلف واعادها هنا لئلا يجهل حكم الجنابة
 وقد كان يعني عن ما تقدم اذا فقه ذلك فلو مات مولى المدبر الجاني قبل انفق او قبل بيعه واسترقاقه فيما اجتمع الفسق والجنابة
 فيقدم الفسق لسبق سببه عليها وبما ندر على التقلب وتعلق الارش برقبته او ماله لا تركه المولى ولا على الوارث لغيره عن الرقبة
 قبل اخذ الارش وقال الشيخ في موط هذا الارش من تركه المولى لانه اعترف بالتدبير السابق في جري عاتق العبد الجاني اذا قلنا
 بنفوذ مائة التمام بالعداء فيؤخذ منها ارش الجنابة او اقل الامرين على الخلاف لتعذر تسليمه لاستيفاء حتى الجنابة ولو قلنا بان لا ينطق
 ح غير الوارث بين ان يقدّر فينفق ع. الثلث وبيان تسليمه وان كان في ثلث المال سعة فاذا يبيع الجنابة واسترق مطلقا للتدبير وقال ابن
 الجنييد والقاضي لا يبطل بل يسقط في خدمته بعد موت المولى واختاره في من لصححه البصير والافضل البطلان **قوله** اذا ابن المدبر بطل التدبير
 ولو جعل خدمته لغير حيوة المخدم ثم هو بعد موت ذلك الغير لم يبطل تدبيره بابقا بطلان التدبير بالابقا على خلاف الاصل
 فيه على مورد النص الوارد فيه وهو باقية من المولى المعلق تدبيره بوفائه ما لو جعل خدمته لغيره وعلى تدبيره على وفاة المخدم لم يبطل
 باقية الاصل وصححه يعقوب بن شبيب السابغة وبقي ما لو علق تدبيره بوفاته الزوج او غيره حيث يجوز فاقين ومقتضى هاتين القاعدتين
 ان خدمته ان لم يكن مجموعا لم يغير المولى يبطل باقية وان لم يكن تدبيره معلقا بوفائه لشئ الروايات الدالة على بطلان تدبيره باقية
 لذلك وان جعل خدمته لغيره وعلى تدبيره على وفاة غيره المخدم كالزوج فاقين في بطلان تدبيره بذلك نظرا لكل واحدة من الروايات
 الواردة من الجانيين لا يثبتان هذا الفرض والاصل يقتضي عدم البطلان ولو قيل بقصر عدم البطلان على اباق على من جعلت خدمته لغيره
 وعلى تدبيره على وفاة المخدم كان حسنا لان هذا الحكم قد صار على خلاف الاصل بالنظر الى قاعدة الاصحاب في المسئلة وظهور انفا
 على اباق المدبر يبطل الا ما خرج الدليل ومن اسقط التدبير المعلق على وفاة غير المولى والمخدم نظر الى عدم النص الدالة على الصحة
 او نفع الاشكال الواقع هنا عنه **قوله** اذا استقفا المدبر ما لا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث فالكل له والا كان له والكسب
 بقدر ما يتجر منه والباقي للورثة هذا الحكم واضح بعد ما تعلق من المقتضيات فان المدبر مع حرجه من الثلث ينطق بموت المولى فيكون
 ما يكتسبه بعده واضحا لانه الحيز وان لم يخرج من الثلث وعق من شئ كان الكسب تابعاً لما فيمنه الرقبة والحيز بالقبض هذا اذا كان عتقه
 معلقا على وفاة المولى او كان معلقا على وفاة غيره المخدم وتاخر موته عن موت المولى فان اباق على الرقبة للورثة الى ان يموت المخدم
 فكسبه موط لان ما باق على التدبير والرقبة الى ان يحصل المعلق عليه الفسق او الوصية به وهل يجوز للوارث الرجوع في تدبيره من وفاة المولى
 والمخدم كما كان ذلك جائزا للمولى فظهر من اطلاق النصوص والقواعد مجاز الرجوع في التدبير ما لم يحكم بغيره ومن امكان اختصاص ذلك بغير
 المولى المدبر ومن ثم لم يحجز الرجوع في تدبيره ولا ولد المدبر المخدمين بعد التدبير من حيث انهم لم يذبح فكان وارثه بالنسبة الى تدبيره
 المورث بمنزلة المولى في تدبيره لا اولاد يمكن الفرق بان الوارث قائم مقام المورث ووارث حقه المال وما يتعلق به المحقق في الجنابة
 والشفعة وهذا من اجل ان تدبيره لا اولاد فانه مستند الى اسرته الى المولى فلذلك لم يكن له الرجوع فيه والنسبة الدالة عليه وهو مفقود

مع اصاله بقاء الملك على ما كان وجاز منقذ المالك في المملوك بانواع التفرقات الى ان يثبت المزيل **قوله** اذا كان له مال غائب بقدر فيه رتب
يخرج ثلثه وكلما حصل من المال بشئ محرم من المدين بنسبه وان تلف استقر العتق في ثلثه اذا دبر عبدا ومات وباقى مال غائب على الورثة او دبر
على مصر لم يمتن جميع المدين لان عتقه موثق على ان يصل الى الورثة والتمسك منه ضعف وهل يمتن ثلثه محلا فيه وجهها اصحها وهو الذي قطع به
المقام والاكثر وقى الشئ في ذلك نعم ان الغيبة لا تزيد على العدم ولو لم يكن ملك الا هذا العبد لعق ثلثه فكذلك عند الغيبة وعلى هذا ثلثه الكسأ
بعد موت السيد لم يمتن الباقي فان وصل المال الى الورث بنين عتقوا جميعا وبغير كسبر والناث ان لا يمتن فيه يصل المال الى الورثة لان
في خبرنا العتق تنفيذ البيع في الثلث قبل سلط الورثة على الثلثين اذ لا بد من الثلثين الى ان يبين ما لا غائب فقد تقدم شرف
الوصايا في اذ اوصى بيمين يخرج من الثلث لكن باقى المال غائب فان في سلط الموصى له الوجهين واصحها كما هنا ويتبع على الوجهين ما اذا كان فيمن
المدين ماء والغائب ما يمتن فخرت ماء في الخطأ بعتق ثلثه لان ثلثه عتق في الحال فاذا حضرت ماء عتق بقدر ثلثه ايضا وعلى النصف
يعتق بغير حصول ثلثه للورثة فان حضرت ماء وتلفت ماء استقر العتق في ثلثه وسلط الورثة على ثلثه وعلى الماء ودرهما يخرج على الوجه
الثالث ان للورثة التفرق في الثلثين كما يحكم بعتق الثلث مراعاة للفقهاء المتأخرين فان حضر الغائب بغير خبره والاصح خلاف ذلك
كله وكان وقت كسبه في الثلثين قبل وصول المال بوقت نفقة يمتن ان يمتن عليه من زمانه والاصل ان الورثة فان حضر المال وعتق اجمع
رجع الورثة بما عزم منها **قوله** اذا كثر ثم دبره فان ادى مال الكتاب بعتق بالكتاب وان اخره مائة المولى عتق بالتدبير ان خرج والثلث
وسقط من مال الكتاب بنسبه وكان الباقي مكاتبه ما لو دبره ثم كاتبه كان نقضا للتدبير وشكالا ما لو دبره ثم قاطعه على مال ليجل العتق
لم يكن ابطالا للتدبير فلهذا هنالك مسائل الاولى اذا كاتبه ثم دبره صح لعدم المنافاة فانه الكتاب لا يمتن لان لا يمتن على الجاهل والكتاب لا يمتن
اقتضت عليك المكاتب فقتله الا انه ليس ملكا تاما فلا ينافى التدبير ومن جاز تجميل عتقه ويخرج بعتق عليه الامران فان ادى مال الكتاب بعتق
حيث المولى عتق وبطل التدبير وان عجز فخره المولى بطلت الكتاب بعتق في التدبير ولو مات المولى قبل الاداء والتجيز عتق بالتدبير ان احتمل
الثلث وبغيره وله لكن بقي الكلام في كسبه في حال الحيوة بعد الكتاب بعتق المدبر ويبيع المكاتب وفي بطلان الكتاب بعتق وجهها مثلها
ما لو عتق السيد مكاتبه قبل الاداء والوجه انها لا يمتن لاصل فان بعتق الاحكام بشئ يتوقف عليها تادى بها ولو بعتق الثلث عتق عتق
ما يحتمل وسقط من مال الكتاب بنسبه وبقي الباقي مكاتبه الثاني ان يدبره ثم يكاتبه وفي انقضاء التدبير قولان مبنيان على ان التدبير وصية
او عتق فعلى الاول يبطل كما يبطل اوصية بالعبد لانه ان كان ثم يكاتبه ولا ان العبد يصير بالكتاب مالكا لنفسه فكان السيد ازاله ملكه عنه فيكون الحكم
كما لو باعه وهذا اختيار الشيخ والاكثر وعلى الثاني لا يبطل لان مقتضى الكتاب بعتق ايضا فيكون مدبره مكاتبه خصوصا على القول بان لا يبطل
بالبيع والاصل فيه لزوم والطرفين اجماعا لعدم بطلان بعتق المدبر في لزوم مدبره اولى وهذا اختيار ابن المنجد وابن البراءة على
هذا يكون مدبره مكاتبه كما لو دبر عبدا المكاتب فان ادى التجيز عتق بالكتاب وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير فان لم يخرج الثلث
عتق فلهذا الثلث وبقيت الكتاب بعتق الباقي فان ادى فسطم عتق ويغنى هذا مع فرض عدم ارادة الرجوع اجمع الاطلاق او اشتباه الارادة
فاللذ لا وجه الثالث ان يدبره ثم يقاطعه على مال يكتبه ليجل له العتق وهذا لا يقتضي ابطالا للتدبير فلهذا ان غائبه او عتق بعتق العتق
على تقدير فعله المقاطعة غير لازمة لاحدها فلا يكون منافية له والمال الذي يكتبه للمقاطعة ملك للمولى فلا يشترط حكم الرق **قوله** اذا
دبره جلا مع ولا يسرى الى امره ولو جمع في تدبيره صح فان انتدبره لافل من سنة اشهر من حين التدبير مع التدبير في نفسه وقت التدبير
وان كان لاكثر لم يحكم بتدبيره لاحتمال تجديده ووقم الحمل بتدبير الحمل صحيح كما بيع عتقه منفردا ومنضمما لانه ادى محلوله ثم لا يسرى التدبير
الى امره كما لا يسرى منها الى امره على الاصح ثم يعبر وقت ولادته فان ولدته لوقت يتحقق فيه كون موجودا حال التدبير فلا اشكال في صحته
كما لو ولدته لدون سنة اشهر من وقت التدبير وان ولدته لزيد من اكثر الحمل بنين عدم وجوده فلهذا فيبطل التدبير وان ولدته فيها
بينهما اقتدا بطلان المقامرة وبطل الشئ بجماعه عدم الصحة لا مكان حدوثه بعد التدبير والاصل عدم تقدم ذلك الوقت وينبغي الفرق
بين ما اذا كانت حاله من فرائض وعدمه كما سبق في نظام لان الاصل المدبر وان كان واقفا في الحالين الا انه لا يمتن معاوضة وصالة
عدم وطى بغيره وصيانة حال المسلم على تقديره من الحمل على الزنا وكما بيع الرجوع في تدبيره المدين بالبيع الرجوع في تدبيره هذا
الحمل قبل وضعه لوجود مقتضى له وانقضاء المانع اذ ليس الاكون محلا وهو لا يصلح لما نعتير لدخوله في العوم وحال الف في ذلك بعض المعاز
حيث لم يخرج الرجوع في التدبير بالقول مطلقا بل بالفعل وهو الاخراج عن الملك والحمل لا يمكن اخراجه بالبيع منفردا بل بالبيع بغيره لا مطلقا

باعها ملك صح الرجوع عنه والافلا ولما كان الرجوع جائزا عندنا بالقول مطع صح في الجمل كغيره وبالفعل سفر في موضع بيع اقراره بالنقل كالحقة
 والصلح **قوله** واما المكاتبه المكاتبة والكتاب مصدران من يدان مشتقان من الجرح وهو الكذب واصله الضم والجمع يقول كيننا البقرة اذا ضمت
 عين سفر ثمة بجلفه وكتب القبره اذ ركت واسما ونبتا لكتا بترها منها من ضم بعض الحروف الى بعض والكتبة لا انعام بعضهم الى بعض فنهى
 العقد كتابه لانعام بعض النعم الى النعم ولا نهى في الكتبة من حيث انها تجز من جملته وما يدخله الاجل يسوق بالكتبة بذلك قال نعم
 واذا لم ينتم بدب الى اجل مسمى فكتبه واعلم ان عقد الكتبة خارج عن قياس المعاملات من جهة انها دائمة بين السيد وعبيده وان العون
 للسيد وان المكاتب على رتبة متوسط بين الرق والحرية وليس له استقلال الاحرار ولا عجز المملوك ولا يثر للكتبة اثر اذا علق عقده بالتفصيل
 الاستقلال لا يقتضيه لان الحاجز داعية اليها فان السيد قد لا يبيع نفسه بالعقود مجازا والمملوك لا يثر للكتبة اثر اذا علق عقده بالتفصيل
 والاداء فاحتمل الشراء فيه ما لم يحتمل في غيره كما احتمل الجمال في بيع القراض وعمل الجمال له الحاجز والاصل فيه الاجماع وقوله نعم والذين ينفقون
 الكتاب مما ملكت ايمانكم فكتبهم ان علمهم فيهم خير او ما روى انه قال من اعان غاريا او غانرا او مكاتبيا في كتابه اظلم له يوم لا ظل
 الا ظلم وقوله المكاتب عبد ما بقى عليهم **قوله** والكتبة مستحبة ابتداء الامانة والكتاب ويناك كبسوال المملوك ولو عدم الامانة
 كانت مباحة وكذا لو عدم احدها الكتاب بغيره واجبة مطع للاصل كما لا يجب التمييز بين الرقيق ليعقوب والملا يبطل اثر الملك ويحتكم
 المملوك على المالك ولكنها مستحبة مع علم الخبير في المملوك للامر بهاج بقوله نعم فكتبهم ان علمهم فيهم خير والامر هنا للاستحباب
 وليعقوب العامة قول انه للوجوب وقد اختلفت في الخبر المودع الاية في رواية الجليل في الصحيح ع في عبد الله ان المودع بالدين والمال
 وهما المعبر عنهما في عبارة المقام بالامانة والكتاب وجها اعتبارا لا مانرا للملا يبيع ما يحصل ويصرف الى السيد ينفق والقدرة
 على الاكتساب ليعقوب من يحصل ما يدبر ويناك الاستحباب مع اجتماع الشرطين فسوال المملوك الكتاب في المثل ومعه من العبارة انه
 لو فقد الامران واحدهما لم يثاكد الاستحباب وان طلبه في النافع ان الاستحباب يثاكد بسوال المملوك وان كان عاجزا لم ينفق
 على ما ينفق في بيع احد القولين والاشبار وانما الذي دلل عليه استحبابها مع الوصفين في رواية اخرى صحيحة والخبير ع في
 عبد الله في قول الله من اجل فكتبهم ان علمهم فيهم خير قال فكتبهم ان علمهم لم لا ولم يعبر الدين ووجه بعضهم بان فيه استعانة
 المشتري في احد معنييه وفي الاول استعماله فيها وهو عجز على اشهر القولين لا يعبر بالدين والدين ينفق بان الدين موجود
 وهي الرواية الصحيحة ولا يعبر عنها الاخرى لان اشتراطها على اثبات شرط اخر والمثبت مقدم نعم يمكن اثباتها لاصل الاستحباب بوجود المال
 اعني القدرة على كسبه على الرواية الصحيحة ويناك الاستحباب مع وجود الوصفين نظر الى الخبر الاخر لان قول المقام ولو عدم الامانة
 كانت مباحة وكذا لو عدم احدهما ينافي ذلك ولو فقد الشرطان مع العلم استحباب لعدم المقتضى له حيث ان الامر مخصوص بالخبر المعسر فلما
 وبالثنائي ولو انصف بالاول خاصة وهو الامانة لم يستحب لعدم المقتضى له وربما قيل بالاستحباب ايضا لاستعمال الخبر فيه وحده في قول نعم
 من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ينفق على صالحا وهو الدين وقوله نعم والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير اي ثواب كما ان الدين
 المال وحده في قول نعم وانما يجب الخير لشدة الدين وقوله نعم ان تركه فخر ويضعف بان استعمال المشتري في احد معنييه لا يجوز بدون الف
 كاستعماله في المعنيين وهي نفسه في جانبنا الدين وحده بخلاف المال فقد يترج جانبنا بالرواية الصحيحة والخبير ان اسم الخبر على المعنيين
 المرادين هنا عجزا لان في الشاهد انما استعمال في العمل الصالح والقواب وقفس المال والمواد هنا الامانة والقدرة على التكسب وهما
 لبيتا على الصالح والافلا ولا ما لا حقيقته وانما يكون الكسب سببا في المال والاطلاق اسم السبب على المسبب مجازا كما ان اطلاق الامانة
 التقليدي على الاعمال الصالحة لبيان ارادتها واما ارادة اعمال الجوارح او الثواب ولا يعرف الا الله نعم مجاز ايضا وخ فاطلة فعلها او على العمل
 موقوف على النقل وهو موجود في ارادتها وارادة الثاني منها دون الاول فكان العمل به متبعا وحيث يفقد الشرطان او الاول يكون
 جازعا ولا يكون الاصل وبذلك روى وقوله في **قوله** وليست عتقا بعتق ولا بيعا للعتد نفس بل هي معاملة مستقلة بعيدة عن شعبة
 البيع فلو لم يرد بغيره لم يبع ولا يثبت مع الكتابة فيها والمجلس اختلف العلماء في الكتابة هل هي عن بعض او ببيع للعتد نفسه او
 معاملة مستقلة ومنشا الخلاص وجود خواص بعض كل من الامرين ويشترط في حصول العتق بالعتق والعوض ونقل العائدة في كل حق جميع احكام
 ما يجعل منه كالتجارة ووقعها بلفظ البيع والعقوب بالعرض والاظهر انها معاملة بين المولى والمملوك مستقلة بينها احكام خاصة ولا يلزم
 من مشاركتها لبعض في حكم ان يلحق به مطع والعقوب بكونها بيعا لا بكونها صلاحا وادريس والاستقلال لمذهب الاكثر وجهه بعدها

اطلاقه

عشبه البيع ان ينفذ المفاوض بين البائع والمشتري والبيع وهذا البيع هو المشتري ويقتضى قبول المشتري للملك وهو منتفع بالملوك
ويكون العوض ملكا للمشتري والمعوض ملكا للبائع وهذا الامران للبول لا يعتبر ذلك في الخلفات والانتفاء في قولهم ولو باع نفسه
ليبيع بطلا على كونه ليس ببيعاً وجهاً للمقاييس ان التعيين بالبيع يستلزم احكاماً وقد عرفت تحلهما في هذا العقد فلا يقع به خلافاً
للمشغ فان في ذلك مع اختياره انما ليس ببيعاً جوازاً بقاها بل بقاء البيع لا في ذم المراد منها والاصح ما اختاره المصنف لما تقدم من ان البيع انتقال
عين ملكة وتقتضي المخرجه لا بد من تحقق اصفاء الملك بين المشتري والمبيع لتوقف الاضا ذل على تمام المضامين وهذا ليس كذلك ولان
ملك العبد يتوقف على حرية وحرية موقوفه على تملكه من ذم ومن ان السيد لا يبيع عبده ومن ثم لا يبيع بغيره الا في قول واحد وعلى
القول بغيره البيع يثبت المالك في ذمته ويعتقد في الحال لا لا اعتقد على ما نقول ولا يثبت مع الكتاب بغيره والمجلس متفق ايضا على كونها ليست
بيعاً ينفذ عنها حكم ومن جعلها بيعاً لم يحررها لغيره بما فيهم بعضهم من كلام الشيخ في ط ان الخيار منتفها وان جعلنا هاهنا بيعاً وجعل ذلك
وارد على من جعلها بيعاً وليس كذلك وانما جرح الشيخ ما ذكره من اشفاء الخيار وغيره على مذهبه فقال الكتاب بغيره تفارق البيع
من وجوه احدها ان الكتاب لا يبدلها من اجل والبيع لا ينفذ اليه ومنها ان الكتاب بغيره يمتد فيها خيار العبد والبيع لا يمتد فيها
خيار الشرط ومنها ان البائع بشرط لنفسه الخيار والسيد لا بشرط في عقد الكتاب ويتفقان في ان الاجل بينهما الا بدان يكون معلوماً
ولا يصح كل واحد منهما الا بعوض معلوم والمراد بقوله ان الكتاب لا يبدلها من اجل والبيع لا ينفذ اليه ان البيع وحيث هو لا ينفذ
الى الاجل والافان السلم منه منتف الى غير ذلك ان الكتاب بغيره ان اعتبرنا بينهما الاجل وبينهما مناسبتهم في ذلك من حيث ان السلم يقع على
ما يتجدد ولا يكون موجوداً حال العقد فتاسب شرط الاجل وذهب بعضهم الى عدم اشتراط ذلك من حيث ان المالك
عاجز عن الوفاء في الحال بناء على انه لا يملك شيئاً فتاسب الاجل وذهب بعضهم الى عدم اشتراط ذلك في البيع وبين البيع بذلك
غير حديد وقول ان الكتاب بغيره يمتد فيها خيار العبد يعني على انها جازية من قبله وسيات الكلام فيه والبيع يشاركتها في ذلك بالنسبة
الخيار والمجلس حيث يمتد المجلس بين المتبايعين من غير تقدير وبينها لو شرط الخيار لنفسه مدة بقطع بعدم بقاءه اليها فيتم خيار
الشرط واما الفرق الثالث فانه متفق على كونها بيعاً ومن جعلها بيعاً لا يلزمه ذلك عملاً بهوم ما دل على ثبوت ذلك في البيع **قوله** ولا
يبيع من دون الاجل على الاشياء اختلف العلماء في اشتراط الاجل في الكتاب بغيره فاعترض اكثرهم الشيخ في ط ما جازاه المصنف واكثر المتأخرين
لوجهين احدهما ابتاع السلف من عهد النبي ثم وبعده فانهم لا ينفذون الكتاب في الاعلى عوضاً وجعل فكان اجماعاً الثالث انه على تقدير
الحلول يتوجه المطالبة في الحال وهو عاجز عن الاداء فيكون كالمسلم في شيء لا يوجد عند المحل ولا بد من ضرب الاجل له لئلا ينظر في
الجملة الداخلية في الغرض المني عنه ومنها انظر لمنع الاجماع على ذلك ونقلوا في خاصه لا يقتضي كون جميع ما وقع ككسلسنا لكن
لا يلزم من ذلك بطلان غيره فان الاجماع المعتبر في مثل ذلك انما يتم على بطلان المتنازع لا عدم استعماله له ولا يلزم من عدم
ملكه في الحال على تقدير تسليمه بغيره عن الاضواء مطلقاً لا مكان ملكه عاجلاً ولو بالافتراض كثر من لا يملك شيئاً من الاحوار وقد يوصف
له بما لا يملك الكتاب ويوصف قبل عقد الكتاب او يوجب منه عقبة العقد او يشرع عنه بشرع فلا يتحقق الحجر وقد يعرض جريان
العقد على قدر من المصلحة وهما كما لم يمكن تسليم المصلحة عقبة العقد الكتاب بغيره ولا يلزم بطلان الحال مطلقاً واجيب عنه بان قول الوصية و
الطهنة لا بدوان يتأخر عن قبول الكتاب فيكون العوض لازماً قبل القدرة والتمكن وقد لا يفسر القول والمصلحة لا يملك ما لم يأخذها ولا
متأخر عن الكتاب وقد يعوق عنه عاين والحق ان هذا لا يقدح في صحة العقد ومن ثم ذهب الشيخ في الخلفات وابن ادريس الى جوازها
حالة الاصل ومحم قولهم تعالى فكأنهم ان علم فيهم خيراً حضوا على القول بكونها بيعاً واعتقاً بعوض فانها لا يتوقفان على الاجل
وانما هي القولان على كونها منتقلة ولوملك شقفاً من عبداً بغيره فكانت ما يملكه منه حالاً في صحته وبعثها بلفظها على الوجهين
السابقين فيطابق الاول لا يبيع ابتاعاً لما جرى عليه الاولون وعلى الثاني يجوز لانه قد يملك ببعثه المحرم ما يود به فلا يتحقق الحجر في الحال
وبيع البيع من المعسر لان الحرية منتقلة القدرة وان لم يملك شيئاً اخر فانه يتقدر على ادائه من المبيع وحيث يعينها للاجل وان يداشر
صنطه كاجل النسبة ولا بشرط بان يداشره عن اجل عند التحصيل الغرض منه ولو قصر الاجل الى الحد يحد حصول المال فيه عادة بطل على الثاني
دون الاول **قوله** ويكتفي في المكاتب ان يقول كاشتك مع تعيين الاجل والعوض فهل ينفذ الى قولهم فاذا ادبت فانت حرم نيز ذلك
فيلزم وقبل يكتفي بالنسبة مع العقد وهو شبه لا بد لهذه المعاملة من عقد مشتمل على لفظ معيند للعين المراد منه كلفاً لوجه من عقود المعاملة

النجم الاخر حتى يحل عليه الحول قلت فما تقول انت فقال لا ولا كرامة ليس له ان يخرجهما اجملا اذا كان ذلك في شرطه وروى معاوية بن وهب ايضا
 في الصحيح قال سئل ابا عبد الله عن مكانة اذنت ثلثي مكانتها وقد شرط عليها ان يخرج مني رد في الرق ونحن في حل مما اخذنا منها وقد اجتمع
 عليها بخان قال زد ونطلب لم ما اخذنا وقال ليس لها ان تخرجهما ان تخرجهما بعد حدها ثم واحد الا بالاذنهم وهما انا والرواية ان ليسا نضاق المطلق
 بل ظاهر هذا لان قولنا في الاول ليس له ان يخرجهما محله وفي الثانية مثله لا يدل على جواز الفسخ بذلك لكنه هو لفظ بقرينة السابق واللاحق
 على قول من حكى عنه خلافا ايضا جعل في الاول اذا كان ذلك من شرطه يقتضيه ان شرطه عليه التغير بتأخير النجم. محله ولا تراعى في جواز الفسخ
 مع الشرط انما الكلام مع الاطلاق ويمكن ان ينجح للعقل الاول بالرواية الثانية حيث ذلك صرحا على جواز الفسخ بتأخير النجم الى نفي في قوله
 وقد اجتمع عليها بخان قال زد ونطلب لم ما اخذنا ولا دليل صرحا على جواز الفسخ قبل ذلك بل على تأخير النجم تاخيرا الا اذا كان الكلام
 فيه لان ذلك مقتضى الدين بعد حلوله وينبغي حكم ما اذا علم من حاله العجز مستقدا ما اعتبر له سابقا وهذا الجود والاستدلال له برهنة
 استحق عن المحمد هذه وصنعت تلك وظهور ذلك لاهذه دونها ولعل نسبة المصنف الى الثاني الى الرواية اشعار بمصدر الحكم بالقول
 الاملا ناس عا ذكرناه والام يمكن العدول الى الرواية الصحيحة التي غيرها ثم ينفرد في العبارة لا مود الاول انه قبل حلول النجم لا يصح الفسخ
 سواء علم من حاله العجز ام لا اجما عا فاطلا من جواز الفسخ مع العلم المذكور وجعل فيها لتأخير النجم. محله مقيدا بحول النجم ولهذا يظهر
 انه يصح فيها للعقل لانه تاخير النجم الى نفي اخر ليقف المعارضة بينهما ولا يجوز جعله فيها للعقل الثاني وهو تاخير النجم. محله لانه على هذا
 القول اذا اخرج من محله ولو لحظ جاز الفسخ لذلك وان لم يعلم من حاله العجز وقبله لا يجوز كما ذكرناه فذلك جعله فيها للاول دون الثاني
 ولكن اتفق العلماء في الاشارة جعله فيها للثالث ونقله كذلك ولا نقال وحده تأخير النجم. محله على ما لا يعلم من حاله العجز وهو ناسد
 الوضع من وجوه منها ما ذكرناه من عدم المعارضة بينهما ومن انه ليس في الاحد وانما التردد بين الامرين قول الشيخ في تركه وقد جعله فيها
 فيها لتأخير النجم الى نفي اخر كما حكاه المصنف وكذلك نقله من على الصواب في سابقه كونه غير الاشارة ومنها انه جعله فيها للعقل المذكور بالرواية
 وعادة انه اذا قل ذلك لا يكون في الفسخ خلافا فيفتقن ان يكون الفسخ مع العلم بالعجز جازيا بغير خلاف وليس كذلك بل نقله من اصحاب
 القول الاول كما نقلناه الثاني قوله لا يعلم حاله العجز. فكيف نفسة فليس يعتبر في الحكم بل يكفي العلم بالعجز وانما النجم الذي قد حل وان لم
 يحصل به فكيف نفسة تاما ولكنه شيع معنى كلام الشيخ في نفي فانه عجز بالعلم بانه لا يقدر على تركه فبذره وجها للغير بذلك انهم من صفوا الحكم في الشرط
 ويجوز عن قولنا المال لا يفتك شيئا. فبذلك كما نرى وانما يختلف الحكم في المصنف فانه اذا عجز عن بيعه فسخ فيما قبله وان كان قد قبل اكثر من
 وقد احسن ابن الجنيدي حيث قال ان شرطه ان عجز عن شيئا والمال استوفى من عجزه او نفي من عجزه او بعضه في وقت ولو قال ان عجز عن بيعه في وقت
 فبقي عليه بيع النجم الاخير لم يرجع وقال كذلك ان تأخر عن بيع بعض النجم الى ان ياديه مع الذي يليه الثالث موضع الخلاف ما اذا لم بشرطه عليه النجم
 بشيئا بغيره فلو شرط عندنا تأخير النجم. محله عندنا تأخير النجم الى نفي اخر او الى نفي من فاعدا او الى مدة معينة اشبع شرطه وانما الخلاف مع الاطلاق
 وكذا الوشرط عند ذلك والشرط السابق الرابع المراد بالحد هنا العلامة والسبب لا الحد المصطلح وانما ذكر المصنف وعجزه شعرا لوروده في النص
 وبالعلم في قوله لا يعلم حاله العجز الظن القاطع المستند الى قرائن الاحوال والمعتبر ظن القاطع الحاکم عند الشائع وظن المولى بالنسبة الى تأخير
 وبين الله ثم حيث لا يقع النزاع الخامس بطلان النجم عا لبا على الاجل واصلة الوقت ومنه في الحديث هذا الابان بخير من بيعه لبيته اي وقت يلقى
 ويؤثر كان العرب لا يعرفون الحساب ويثبتون اموالهم على طلوع النجم والمنازل فيقولون لا احد منهم اذا طلع النجم انما اديت حقك منسبت الاوقات
 بخير ما ثم اطلق على المال المحبوس عليه في ذلك الاجل هذا هو المراد هنا **قوله** ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه لما فيه من اعانة على التخلص
 من الرق وانظار العسر عليه بمنزلة الدين ولو اذنته جازي عن ابي جعفر قال سئل عن المكاتب بشرط عليه ان يخرج منه في الرق فيخرج قبل
 يؤدى شيئا فقال ابو جعفر لا يرد في الرق حتى يمضي له ثلث سنين مجله على الاستجاب وعزمه الاجابة **قوله** والكتابة عقد لان مطلق
 كانت او مشروطه **قوله** ان كانت مشروطه فهي جازية وجعته العبد لان ان يخرج نفسه والاول اشبه ولائم ان العبد ان يخرج نفسه بل يجب عليه السعي
 ولو اشنع يجبر وقال الشيخ لا يجبر وفيما اشكال حيث اشنع عقد الكتابة وجوب السعي كان الاشبه الاحياء ولكن لو عجز كان للمولى الفسخ اختلف
 الاصحاب في عقد لزوم عقدا للكتابة وجوانه على احوال احدها انها لان موطا ذهب الى المصنف وجعله المتأخر لانها عقد والاصل فيه في العقود
 اللزوم لعدم قوله ثم ادنى بالعقد ولا يتحقق اشتال الامر الا على تقدير اللزوم والظاهر لا يجبا لوفاء به قطعا وما قيل من ان الامر بخير من العقد
 اللان من الاجماع على ان مثل عقد الوديعة والعارية لو كان لا يجبا لوفاء بها وان الوفاء بالعقد العمل بمقتضاه ولو لم يجم او جاز ذلك يصلح الاية

للاحتجاج في موضع التراجع فيه ان المأمور بالوفاء به عام لا يرد على وجه وجوب الوفاء بالجمع وحزج الجائزة بدليل امر خارج
 يبقى العام يحتمل في الباقى وذلك لا يوجب القول بان المراد من الاثر ابتداء العقد الا لان من اوجبه على التزام حكمه من لزوم وجوبه
 من خلال الظاهر وانما هو مقتضى الوفاء به الاستمرار عليه والعمل بوجبه وذلك يوجب السعي على المكاتب في وفاء مال الكتاب واداءه الى المولى
 حيث يمكن فليس له ان يعجز نفسه اختيارا لان منافاة الوفاء بالعقد والعمل بمقتضاه وثابتها لان من اوجبه على المكاتب السيد جازية من طرف العبد
 مطر وهو قول الشيخ في الخلاف واجبه عليه باجماع الفقهاء واخبارهم على ان المكاتب يجب على ان لو كان رده في الرق اذا كانت الكتابية شرط
 ولا يخفى من ادلائل وعدم انقضاءه الى المطلوب ودرهما على قوله على ان المراد بالكتابية المشروطة بقرينة الدليل وفي الخبر اذ على الاجماع
 على لزوم المطلق وهو من غير تخصيص قول الخلاف ويمكن الاحتجاج بجوازها في العتق من طرف المكاتب بان الخط في الكتابية للعبد
 فلا يمكن السيد من اسقاط ما اشترى من الحق والخط وصاحب الخط بالخيار في حقه هذا كما ان الزمان جازية من جهة المرهون لازم من جهة
 الزمان ولان الكتابية تمنع تعليق العتق بصفة في العبد والتعلق يلزم من جهة المعلق والعبد لا يلزم الاثبات بالصفة المعلق
 عليها وهذا دليلان اشتملان للمطلق والمشروط وثالثها لزوم المطلق من الطرفين والمشروط من طرف المولى وهو قول الشيخ
 في طر فانه بعد ان حكم خلافه في انما لان من جهة المولى وجازية من جهة العبد واخرى انما لان من جهة المولى وبذلك يفتقده
 مذهبنا ان الكتابية كانت مطلقة في كل من الطرفين وليس احدها من غير وان كانت معتدة في كل من جهة السيد وجازية من جهة
 العبد فان عجز المجرى على الاكتساب والى هذا ذهب ابن ادریس ايضا وجعله ما اشار اليه الشيخ في الخلاف في جواز رده في الرق مع عجزه
 فدل على انه لم يعجز نفسه والى وجوب عليه الكسب لم يحزم رده ولا يخفى ضعفه فان جواز رده في الرق مع عجزه لا يدل على جواز تعجزه
 نفسه اختيارا وانما يدل على ان منع العجز حقيقة عجزا ما عليه فيجوز من غير هذا الاتراح فيرد بالمجمل فالقول بانها يستلزم عدم جواز
 تعجزه نفسه وجوب سعيه في وفاء دينه كغيره والى جوازها يجوز الاستدلال بالجواز ولا يلزم عدمه على لزوم لان
 الشافعي وتفرع عليه اجباره مع الاستناع والسعي وعدمه فان قلنا بالزوم اجبر عليه كما يجبر على الكسب اللاتيني بحاله في وفاء الدين فك
 قلنا بالجواز لم يجبر وفي المعنى بقليل الاجبار ان عقد الكتابية يقتضيه وجوب السعي قريب من استدلال الشيخ على الجواز بجواز تعجزه
 نفسه فان الشيخ لا يعلم انقضاء عقد الكتابية لوجوب السعي وانما يسلم من يقول بل من طرف المكاتب فالانقضاء وعلمه متفرع على لزوم
 والجواز لجواز التعجز وعدمه وكان المعنى اذ ارد بذلك ان الاداء العام بالوفاء بالعقد وجب السعي فاخذ المدلول وجعله دليلا وادبها
 جواز المشروط من الطرفين والمطلق من طرف المكاتب خاصة وهو قول ابن حزم وهو في عجزه لا شاهد له في الاخبار والاعتبار ولا
 يؤثر احد من اصحاب الاقوال مع مخالفة الأصل من لزوم العقد خصوصا من طرف من لاحظ له في العتق واعلم ان المراد بالجواز من طرف
 المكاتب انه لا يجب عليه السعي في مال الكتابية ولا اطاعه على تقدير وجوده مع بل ان يعجز نفسه ومنع ويجعل صفة العتق للمولى ان يعجز
 العقد ولان بصير وليس المراد بجوازه ما هو المعهود في عتق من العتق من ان لم ينقض العقد والشيخ في طر في اخره في غير الجواز وهو ان لا يلزم
 التكسب وان قدر عليه لكن لو كان مع ما لوجب عليه ودفعة واجبر على ادائه مع الاستناع كمن عليه دين وهو مرسو يفتقر لزومها والطرفين
 انه ليس لاحد منهما ضيقها بنفسه كغيرها من العقود الا لان من مع ذلك قد يجوز ضيقها للمولى على تقدير عجز المكاتب عن الاكتساب وقد
 ومن كره مع عدم امكان اجباره عليه الى ان حصل الجواز للشيخ كما في قوله ولو اتفقا على التقابل صح المراد ان هذا العقد قابل للتقابل
 لان عقد معاوضته المجازين وان كان فيه شبهة بالعبادة بالعتق الذي لا يقبل التقابل فان العتق انما جاء في ضمن العقد وحصل من
 المعاوضة كبيع القريب **قوله** وكذا لو ابراه من مال الكتابية وينتفع بالابراء من مال الكتابية بمنزلة يفتقر وجب العتق وعطف
 حكمه على حكم التقابل ليس بجديد لان التقابل يوجب انقضاء العقد والابراء يوجب تماثية بما هو بمنزلة اداء المال لكنها لما اشتركت في انقضاء
 حكم الكتابية عطفها عليه لذلك **قوله** ولا يبطل بعت المولى ولوارثه المطالبة بما له وينتفع بالاداء الى الوارث من حكم العقد لان
 الا بطل بعت المتقارنين وذلك يتم في طرف بعت المولى مطر فيقتل حق الكتابية من المال والغير وما ينسب عليه من النفع الى الوارث
 فان ادعى اليه المالا عتق والا كان حكمه كالموت وانما موت المكاتب ضيقا في حكمه بخلاف ذلك **قوله** ويعتبر في الموجب البولي وكما لا العقل
 وهل يعتبر الاسلام فيه ثم دوا لوجبه لعدم الاشبه في اعتباره وكما لم يولى لان من نعت في مال او اسلامه فاعتباره قول قريب على انه
 عتق بعينه وان العتق لا يقع من الكافر والمقدثمان منوعتان وقد تقدم اليه فيما ثم ان كان المكاتب كافرا ايضا فلا كلام لان يده

نفع عليه يد من الكتاب وان كان مسلما ففي صحة كتابه له قولان من حيث انه يحز على نفعه ملكه والكتابة له كما عرفت لا بوجوب الاشياء
 التامة. الملك لانها مزرودة بين الحزب عنه والبقاء وتام الحزب موقوف على اداء المال ومن استلزامها رفع اليد في الجملة ونشأ
 الكاتب بالحزب ورفع الحزب في كثير من الاعمال خصوصا اذا جعلها بيعا ولان مزرعة المولى وبما في بين المطلق والمشرط
 فالكف بالاول دون الثانية لان لا يخرج في المشرط عن الوفاء بالاداء جميع المال وهو موقوف للحزب اختيارا واضطرارا ويتفرع على
 هذه الاقوال ما اذا كان كاتبه كافرا مسلما قبل الاداء واولى بالاكفاء هنا لان الاستلزام اقوى من الابتداء وعلى المنع من الاكفاء بها يحمل
 هذا القول لذلك والاقوى سادها حكما وعلى نقد ما لاكتفاء بها يحز احتمال تسلط المولى على الفسخ وبيع عليه بعده عملا بمقتضى
 التغير وعدم تغيره هنا الاستلزام تلك المسلم اختيارا **قول** ولو كاتب ملوكه الذي على جزا وخزير بوقفا بضاحك عليها بالتزام ذلك
 ولو اسلم الم بخل وان لم يتقايضا كان عليه الفسخ اذا كاتب الذي عبده جزا وخزير ثم اسلم فان كان ذلك بعد قبض العوض وقع
 العتق ولا يوجب للسيد على العبد بشي لا الفضل الا بربيعه ما حال التزامها به وان مزاها قبل القبض لم يحكم بفسخها ولا سبيل الى
 الرجوع بالعين للحزب في شرع الاسلام فيرجع الى القيمة لانها اقرب شئ اليه والحزم لم يند بل صرح فيما بينه ولهذا لو قبض لم يجب له
 غيره وانما نقد الحكم بشرع عا فوجب المصير الى قيمته عند تسخيره كما لو جازى العقد على عين وتعدى تسليمها وان اتفق ذلك بعد قبض البعض
 مضي في الغرض ولزم فيما باليا في وقد سبق الكلام على نظيره في المهر وغيره وان فبرق لا بالسقوط لان رضى بالعوض الحزم فدام عليه
 حكم رضائه وقد نقد قبضه بالاسلام بالنسبة الى المستحق عليه سقطت المطالبة لكن لم ينقله هنا مع انه وارد **قول** ويجوز لولي اليتيم
 ان يكتب ملوكه مع اعتبارا لقيمة المولى عليه وفيه قول بالمنع القول بالمنع الشيخ في ذلك استنادا الى ان الكتاب شبهة بالبيع من حيث
 انها معاملة على ما لم ياله اداء المال المكتسب تابع للملوك والاظهر الصحة مع العبطة وهو قول الشيخ ايضا في الاختلاف لان الاول موضوع
 لعل مصالحه وقد لا يحصل المال بدون الكاتب بل هو القالب وكسبه بعد العقد ليس ما لا يحضه المولى وقبله ليس بموجود حتى يكون المعاملة
 عليه ولجميعه معوية به وهب قال تلك الاب عبد الله بن ابي كاتبة جارية لا ينال لنا واشتطت عليها ان عجزت فهي رضى الوق وانما
 في حمل ما اخذت منك فقال شرطك لك وموضع الجواز اذا كان بيع جارية لا حاجة اليقيم اليه ونحوه وهو المعبر عنها بالعبطة والام يحز
 قاعدة بيع مال اليتيم **قول** ولو انك تكتب كاتبا لم يبيع الا لوزال ملكه عنده وان لا يفر المسلم في ملكه المرتدان كان عبطة انتقل ملكه عنه
 ولم يقبل ملكا جديدا فلا ينعقد كتابته بعد مسلم ولا كافرا ليه اشار بالعلة الاولى وان كان عليه صار يحكم الكافر ببيع السلم عليه
 قهرا ولا يفر بده عليه وان بقي غيره من املاكه ليه اشار بالعلة الثانية وفيهم الحكم بعدم صحة كتابته الى السلم انه لا يكفي في نقل السلم
 عن ملك الكافر الكتاب ولا لصحة كتابته في موضع البيع ولو كان المملوك كافرا صح كتابته له لعدم المانع منه وفي التعليل قراره
 المسلم عليه ايمام اسمه **قول** ويعبر في المملوك بالبرغ وكال العقل لانه ليس لاحدها اهلية القول قبل على التعليل انه لا يلزم من
 عدم اهليتها للقول عدم صحة كتابتها مطا لان السيد عليها ولا فله القول عنها خصوصا مع المصلحة لها فيها واجيب بان الله تعالى
 قالوا الذين يبيعون الكتاب مما ملكت ايما نكحهم والصبي المجنون لا ابتغاء لها ولا نقتضى الكتابة وجوب السق ولا يجب عليها بشي
 وفيه نظر لان الابتغاء شرط في الامر بالكتابة فلا يلزم منه المنع منها مع عدم الامر وعدم الابتغاء واقفنا الكتاب وجوب السق
 موضع النزاع وقد تقدم سلما لكن الوجوب مشروط بالتكليف في ان الحكم لعدم وجوبه على غير المكلف لذلك او الدليل على وجوبها
 ليس هناك لذلك وربما قيل انه اجماع فيكون هو المحقق **قول** وفي كتابته الكافر مردد اظهر المنع لقوله تعالى فكتبوا بغير علم منهم خيرا
 المسئلة مبينة على ان الحزب المبيع لشرط في الكتابة هو الدين او هو المال او المال خاصه فبطل الاول لا يبيع كتابته الكافر لعدم الشرط
 الحقيقي لعدم المشروط وعلى الثالثة يبيع لوجود الشرط ويعلم اختيار الممنوع وتعليله بالايه اختيارا رادة احدا لاولين بل بالنظر
 الثاني لوروده في الحزب الصحيح كما سلف ولما منع ان يمنع من دلالة الاية على المنع على جميع المقادير لان الشرط المذكور انما وقع بها
 الامر الدال على الوجوب والندب لا المطلق الاذن فيها ولا يلزم من منقذ الامر بها على شرط وقت ابا حتها عليه والدليل على شيوع
 عقد الكتابة غير مختص في الاية واما الاستدلال بغير لزم وانهم من مال الله الذي اشكوا الكافر لا يستحق الزكوة ولا الصلوة لان مزرعة
 له منه عنها جواره ثم لا يجدون ما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فقير ان الاسان من الموجب مشروط بعجز
 والمقتضى لاستحقاقه له هو اجماع لا شرطه باستحقاقه فكما يمنع ويختص بالاحتاج لدليل جاز ان يختص بالمسلم كك الدليل الدال على عدم

جواز دفع الزكاة الى الكافر واما استلزام اعانته المودة مطقة وقد حققنا في باب الوقت والصدقة ومن ثم قيل يجوز ان يكتب كالجور عنقه
 ولا هنا معاوضة تغلب فيها جانب المالبة فلا يمنع بين المسلم والكافر **قوله** واما الاجل في اشتراط خلافه هذه المسئلة تقدمت وانما
 اعادها ليزن بين عليهما ودفع الاجل الى بعده **قوله** ومنهم من اشترط وهو اشبه لان ما في يد المملوك لسيده فلا يصح المعاوضة عليه وما
 ليس في ملكه يوقع حصوله فحينئذ ضرب الاجل بوجوب الدليل ان المعاوضة وقعت على ما في يد العبد من المال فهو للولي لا يصح للمعامل
 عليه وان وقعت على غيره فهو متوقع الحصول فلا بد من ضرب اجل له لئلا ينظر في الجها له ويقضي الى التكليف بغير المعتد ورويه
 نظر لان ان قلنا يجوز ملكه امكن على العبد وان لم نقل لم يلزم من العجز عن العوض في الحال بطلان معاوضتها الا كما في معاوضة العسر
 كذا في الجها له من غير ان كان حصول المال في كل وقت متوقفا لعقد ولو بالافراض وعنه وقد اشارنا الى ذلك فيما سلف **قوله** ويكفي اجل
 واحد ولا حد في الكثرة اذا كانت معلومة الاكتفاء باجل واحد على تقدير اشتراطنا جملها مذهبنا لمعنا وكثير من الاصحاب للاصل وعم
 قوله ثم فكأنهم وخالف فيه بعضهم فاشترطوا كونهن فصاعدا لان المأثورة الصابرة من بعدهم عملا وقولا في فعل بعضهم انه
 غضب على مملوك لم فقال لا عاقبتك ولا اكبتك على تخمين شعرا بانواعه اليقين ولما تقدم ان الكتاب ما حوزة من ضم اليه بعضها
 الى بعض واقل ما يحصل به الضم تجان والمخالف في ان الكتاب عقد ارتفاق ومن تنسها النجم وجوابه ان ذلك كله لا يفيد المحصر ولا يجزئ العمل
 بدون الاجماع وهو غير واقع بل لا يقع الخلاف في المسئلة قد بما وجدنا واشتقاق الكتاب جاز بناؤه على الغالب ومن الكتاب الخطبة
 لا تقدم في نفعها ولا اصل وعم النص يرفع ذلك كله ودخل في تحريم الكثير من غير وقوعها على حد بعد ان يكون معلومة ما اذا
 المدة لا يعيشتان اليه غالبا يصح للاصل وينتقل الحكم بينهما بعد ما الى الوارث وهو يتم في جانب المولى لانها لا تبطل بمرتا ما جاز
 المكاتب فيشكل بطلانها بمرتا اذا كان مشروطا في الباقي بالنسبة في المطلق فيكون اشتراط الزايد منافيا لمقتضى العقد وقد اطلق
 الشهيد في بعض تحقيقاته جواز التناجل كمن مطر وحكم باسقاط الحكم الى الوارث بعد الموت ولا يخفى في جانب المكاتب عن اشكال وقد اختلفوا
 في جواز التناجل في البيع كمن واختر في كونه جواز وهو غير لازم من انتقال الحق في الوارث كما في فرض موت المولى هنا ولا بد
 ان يكون وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبتك على ان يودي لك في سنة يعني انها طوت للاداء لم يصح وجها بطلان ان الاجل على هذا العقد
 بجمول لان في لا يقتضي الا انظر فيه ولم يبين انه يودي بها في دفعة واحدة او دفعات ولا ان يودي في اوطاها واسهلها واخرها قال ابن المجتهد
 يجوز وتغير في دفعة في مجمع ذلك الوقت **قوله** ويجوز ان يتاوى النجوم وان يختلف في اعتبار اتصال الاجل بالعقد زدد منشا التردد
 من اصالته العجز وجود المشتق لهما العقد المشتق على الاجل والمال ومن اصابه لبقاء المالك عدم فمثل مثله وهو اختيار الشيخ في طرا
 الاجل وهو اختيار اكثر وقد تقدم الكلام في الخلاف في تقاير الاجارة وعجزها ولو قال كاتبتك على خمسة اشهر ودينار بعد
 جميع اذا كان الدينار معلوم الجنس ولا يلزم تاخير الدينار الى اجل اخر مرجع هذه الصورة الى الجمع في العوض بين المال والتخدية ثم اطلاق
 شهر التخدية محمول على المصل بالعقد كتنظيره وشرط كون الدينار بعد بيقضه تاجيله الى آخر واحد وهو صحيح عندنا وانما يتوجه عليه المنع عند
 من شرط عقد النجوم **قوله** ولو من العبد شهر التخدية بطلت الكتابة لتغير العوض هذا اذا كانت مشروطة او جعلت خذلة الشهر بجميع العوض
 اما لو كان قد جمع بينه وبين المال كالصورة السابقة وكانت مطلقة لم تبطل وروى اداء المال وعق من يبيعه واطلاق المقام البطلان
 يقتضي ان يكون هذا مطلقا عن العوض السابق والام بتم الاطلاق **قوله** ولو قال على خمسة اشهر بعد هذا الشهر قبل بطلان العقد على القول بان شرط
 انشا المدة بالعقد فيه التردد من جملة ايراد المسائل المتقدمة على شرط اتصال الاجل بالعقد وعدمه فلا وجه لافراجه وانما
 خسر جملا للسابق على المال بان شرط عليه مائة درهم مثلا يوديهم بعد شهر او بعد هذا الشهر فكذا اشتراط التخدية كمن وهكذا صنع الشيخ
 في طر وجما **قوله** ولو كاتبتك حبرة مدة قبل يجب ان يوجله مثل تلك المدة وقيل لا يجب بل يلزم اجره لمدة احتباسه وهو اشبه القولان
 للشيخ في طر وجما الاول ان القدر الواجب من التناجل لا يهل في تلك المدة ولا يفيده لم يفضله بطله وجها لثالث ان المكاتب معقوبان بالقبض
 كالفن يفتن من انصرمته الحبس بالقبض وهذا **قوله** ولا يقع الكتاب على عمن ولا مع جهالة العوض بل نذكر في وصفه كلها يتفاوت
 الثمن لاجل بحيث يرتفع الجها لاداة انما لم يصح الكتاب على العبد لانها كانت بيد المملوك فهي للولي فلا يتحقق المعاوضة بها لانها معاوضة
 على المبالغة والعرف بينهما وبين الدين مع اشتراطها في هذا المعنى ان عقد الكتاب يخرج المملوك عن محض الرقبة ويجعله قابلا للملك فلا يكتب
 المجدد ليس للولي وان لم يصر الى محض الرقبة فانروا سطر بينهما كما سلف وان كانت العين مالا خارجا قد اذن في المعاوضة عليها لم يصح

وجن ان العوض شرط ان يجعل المعروض في مقابلته بحيث يجعل كل منهما بدلا عن الآخر لتخفى المعاوضة. الجانبيين ولا يتم هذه المعاوضة والبدل
 الا مع ملك باذل كالعوضين ما دفع بدله ولما لم ينقل الكتاب الى ملك صاحبه لعين لم ينقل العين الى ملك الحول لفتق الشرط ومثل ما
 باع عينا بعين لغير المشتري على ان يكون الملك للمشتري ما اشترى من غيره او باع بغيره في ذم غيره وحيث كان العرض موصوفا في الذم اعتبر
 وصفا بما يرفع الجاه في الجنس والوصف الذي يختلف الفهم باختلافه على الوجه المعتبر في السلم ويحذف المعاوضة على ما في الذم فكذا كان
 ام عوضا **قوله** ويجوز ان يكاتبه بآي شئ سواء وبكره ان يجازي قيمته لما كانت الادلة على جواز الكاتب مطلقا او عامته من غير قيد بقدر العرض
 جازت على القليل والكثير ولا نهى معاوضة باليز منوطا بالتراضي فلا يتقدم بقدره وان كان الافضل ان لا يجازي ذم الفهم بل ما ان تكون بقدرها
 او اقل من المعبر الفهم يوم المكاتب **قوله** ويجوز المكاتب على نفقة كالتدبير والتجارات والبنا بعد وصفا بما يرفع الجاه له كما يجوز المكاتب على مال
 في الذم من غير قيد يجوز على الحد ترك الاشراك كما في الخرفان ما يشبه المملوك والمال عوض المتفقر الذي يذله في مقابلته للمنفعة منها وحده
 وتقوم العرف بينهما والقدح في جعل الحد من عوضا للكتاب بوجه ان المتفقر ملك الحول فلا يعارض على مال له بخلاف المال المحذور فانها ليس بجدة
 ولادخل تحت قدرته بخلاف الحد فانها مقدرة لم تكن كالعين الخاصة ومن ثم جاز عقبة بغير شرط حد من غير رضاه دون اشتراط
 مال بغير رضاه من دفعه ما اسلفناه وان عهدا للكتاب بخرج المملوك ملك الحول مخصا وان كان اتفقا لا من لادون ثم سقطت عنه فقهر
 وظاهره ولم يكن له الاستدراك وعينه ذلك من قبيل الملك فكانت منفعة مما يتقدم كسبه لا بغيره في الاشغال عن ملكه ويجوز جعله عوضا عن ذلك
 ويشترط ان العن المجزئ يفتي ملك المعنق منافع نفسه ايضا وكسبه اعتبر رضاه في اشتراط المال وفي الحد من لانهما تعتبر كالمستأجر مما يجزئ
 عن ملكه بالخرير المتبرع به وهذا لا يلزم منه جعل بطلان الحد من عوضا في الكاتب الا ان العرضا المكاتب مضافا الى عدم الادلة **قوله** واذا
 جمع بين كتابتين بيع او اجارة وغير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح ويكون كتابته بحصة من ثمن البذل فكذا تقدم في البيع والتكاح
 نحو ان يجمع بين عقد منجدة منفعة واحدة بعوض واحد لان المعنق العلم بجميع العرض والمعوض ولا يعتبر العلم بما يخص الاجزاء وان كان ما
 يحتاج الى عرض من على بعض الوجوه كما لو ظهر استحسان بعض الاعيان او بطلان بعض الصفقة فيكون مجموع ما يخص كل واحد بالحسن ونسب بعضها
 الى بعض وهذا في القيل فاذا قال العبد كائنتك ومنتك هذا الثوب بمائة الى شريكك او كائنتك واحرثك الدار بكذا او جمع بين التثنية
 فقال قبلك الكتاب ببيع او قبلتها جميعا او اجمع مع فاذا ادى المال المعين عنق واستوفى البيع واستجاره الدار وغير ذلك فان اشيج
 الى عرض ما يخص من مال الكتاب بربان ظهرا لبيع مستحقا ليجزئ المال من العرض على قيمة المملوك حين المكاتب وعلى قيمة البيع واجرة
 مثلا الدار تلك المدة معقطن العرض ما يملك بالفاقد وتذبط في احوال البطلان في الصفقة المجمعة كل حين انها بمنزلة عقد مقدرة
 فيغير العلم بعرض كل واحد منفردا وخصوا مع اختلاف احكامها كالبيع والكتاب والاجارة ويريد الكتاب شيئا اخرى وهي ان المكاتب لا ينقل
 بالقرن الى ان يتم عهدا للكتاب وقد دفع البيع والاجارة قبل ملكه للقرن في قضاها على وجوب منع كون الصفقة المجمعة كعقد مستدرة بل هي
 عقد واحد كما لو باع ثوبين بدين واحد بل ثوبا واحدا فان احتمل لبعض الصفقة آت وهو غير خارج اجماعا واختلاف الاحكام لا يقدح في اجمع
 لان يدين كل واحد حكمه وانما القابضة جمع الكلي صيغة واحدة وما يشبه الاستقلال فتدفع برضا الحول بذلك فان الجزأ ما كان كحده
 وكذا يجوز ان يكاتب الاشراك بعدا سواء اتفقت حصتها او اختلفت شادى العرضان او اختلفا لا يجوز ان يدفع الى احدا لشريكه دون
 صاحبه ولو دفع شيئا كان لها ولو اذن احدها لصاحبه جاز اذا كاتبه العبد المشترك معا او كلا رجل فكا ثوب جميعا او كلا احدهما الا ان
 فكا بغيره كذا بغيره سواء اشقت الجزأ حسنا واجلا وعدا ام لا وسواء اشترطها حصص كل واحد من الجزأ بحسب اشتراكها في العبد ام شرط اتفاقا
 في الجزأ مع الشادى او العكس ام اطلقا عملا بالعموم وسلط كل الشراك على مكانة حصصه بما شاء من غير ان يفتق مع الاجتماع وخالف في ذلك
 بعضهم فمن من اختلفا فيما في العقد مع شادىهما في الملك حدث من ان ينفع احدهما بما لا اخر فيما اذا دفع الى احدهما ما وشك الى الآخر
 ما بين ثم انفتقت الكتاب بربان الجزأ يحتاج الاول الى ارجع على الثاني بخسب ويكون الثاني قد انتفع بهما مدة بقاها في يده وعينه استحقاق
 وجوابه ان الاستحقاق طارئ حين الفسخ وتلك كان ملكا للعاين من زلا فلا يلزم انتفاع احدهما بما لا اخر حين المنفعة فيه وما عدا ذلك
 دفعه الى احدهما بدون اذن صاحبه وكون ما دفعه لهما من من ذرع الدين المشترك وقد تقدم الكلام في ذلك في باب الجند وامن البراج
 يجوز ان يدفع الى احدهما دون الآخر ما لم يشترط عليه ان يكون اداء الكتاب بربانها جميعا لان له عليها الجزأ في جهة القضاء ويعين ما شاء فيه من مال
 فاذا دفع الى احدهما حقه فقد اختار دفع ما يتخلف المدفوع اليه في المدفوع واختار منع الآخر من الاشارة فيه كما لو منع من الاستيفاء وبعضه

او غني بالوجوه او لم يجر ثم جعلنا الكتاب بالباطل لا غير كما ذكرناه والفاصلة بينا وى المصنف في ثلث امور احدها ان يحصل العتق بالاداء
 والثالث ان يستقل بالكسب ويستتبع عند العتق ما فضل كسبه وكذا ولد وحاربه والثالث ان يستقل عنه بقابل السيد ويسقط عنه نفقة وبقاها
 في انهما لا يلزم حارب السيد فلم يفتها وتطل بموت السيد وبالجملة فالعتق عند حصول من جهة المقتل لان جهة الكتاب بزهذا كله عندنا لا يخفى
 لان الفاسد لا يترتب عليه اثار والاطلاق لا يترتب على الجمع والاحكام من نيز عليه **قوله** اذا مات المكاتب وكان مشرطا بطلت الكتاب وكان
 ما تركه لمولاه او لولده وقاد ان لم يكن مشرطا غير من بعد ما داه وكان الباقي من المولاه ولولاه من تركه بقدر ما فيه من رقبه ولو بشر
 بقدر ما فيه من حره وبودي لوارثه من نصيب الحر ما بقي مال الكتاب ولو لم يكن له مال سعى الاولاد فيما بقي على اهلهم ومع الاداء ينعق الاولاد
 وهل للمولى اعيانهم على الاداء بغيره من رقبه او يترتب على بطلان ما خلف من اصله تركه ويخبر الاولاد وما بقي عليهم والاول اشهر اذا
 مات المكاتب قبل اداء جميع ما عليه بطلت الكتاب لان موضوعها الرقبه وغايتها العتق فان مات الموصوع ونفذت الغاية بالشرع لم يبق له بقدر
 ثم ان كانت مشرطا بطلت من راس وان بقي عليه شيء يسير فملك المولى ما فضل ويسرق ولولاه التابيعين لم منها وعليه من نيز بغيره وكان العتق
 وان كان مطلقا لم يرد شيئا فكذلك وان ادى البعض بغيره من جثا وبطل بغيره الباقي وعجز من اولاده التابيعين لم بقدر حرته وبشر
 لو اشر ومولاه بالنسبة ايضا ويستقر ملك وارث لم ينعقر على نصيبه من نصيب الحر ونصيب من يتبعه يتقلن به ما بقي من مال الكتاب ولو لم يخل
 مالا فليهم ادا ما خلفت ويتقوت به اداه وهل يجبرون على السعي فيه وبها اصحابنا ذلك كما يجبر من عجز بقدره على فك بائنه ووجه العلم
 بطلان المعاملة وعدم وقوعها معهم فلا يلزم اداها والرواية التي اشار اليها المتضمن اداها باقى مال الكتاب ما ذكره غير ان
 بين الموطا والوارث ويخبر الاولاد وما فضل منه فلم يرواها جليلين لا يخفى في الصحيح ع. الجعدي ادر في مكاتب بموت وقاد ادى
 بعض مكاتبه ولم يكن من جانيه من تركه مالا فقل ان كان اشترط عليه ان عجز من رقبه رجع ابنه لمولاه والجماع يرون ان بشرط صان
 عليه حمل وادى المولى بغيره مالا لكتابته وورث ابنه ما بقي وشمل روى ابو الصلاح الكنائف والمجلد وابن سنان وغيرهم جميعا في الصحيح
 بالفاظ مختلفة حصلها هذا الحكم وبمضونها عمل ابن الجعدي والاشترط بين الاصحاب هو الاول ويشهد لمصنفه محمد بن نيس عن ابي ابي
 في الموطا من عتق في مكاتبه بغيره في قوله قال قال فيهم ماله على قدر ما اعتق منه وما لم يعتق محجب منه لا ربه في وصيته
 بغيره العتق الباقي في قوله قال سئل عن رجل عتق عبد له على الف درهم ولم يشترط عليه حين كتابته ان عجز عن مكاتبته فهو رقبه في الرق
 والمكاتب ادى المولاه حينما يرد درهم ثم مات المكاتب وترك مالا او ترك ابنا له مدركا فقال لضعف ما تركه المكاتب من شيء فان
 لمولاه الذي كاتبته والنصف الباقي لابن المكاتب لانه مات ونصفه حر ونصفه عبد فاذا ادى الذي كان كاتبه اياه وبقي على ابيه
 فهو كسبيل لاعد عليه والناس مطبق الجمع بين هاتين وما تقدم بجل ما بقي من نصيبه لان اصل المال وادته لما بقي ان كان في
 النصيب بغيره وهذا وان كان بخلاف الظاهر لانه من ماله لاجتماع بين الاحبار الصحيح في الخبر بوقف في الحكم ولم وجه ولان
 اكثر بل الصحيح في الجملة المشهور بخفي رواية يزيد واما محمد بن واثر محمد بن نيس فاضا فيه كما حققناه مرارا فنعرض الكثرة والنفرة
قوله لو اوصى لم بوصيته لم منها بقدر ما فيه من حره وبطل ما زاد والمشتور بين الاصحاب ان المكاتب المشروط لا يصح له الوصية
 والمطلق يصح له منها بغيره من الحره والمستند رواية محمد بن نيس ع. الجعفي في قوله قال فيهم ماله على قدر ما اعتق منه وما لم يعتق محجب منه لا ربه في وصيته
 فادى لم عند موته بوصيته فقال اهل المرأة لا يجوز وصيتها له لانه مكاتب لم يعتق ولا يرث فقضى ابن المومنين في ان يرث محسبا
 ما اعتق منه ويجوز له ان الوصية محسبا ما اعتق منه وقضى في مكاتب تقضى ربيع ما عليه فادى لم بوصيته فاجاز ربيع الوصية فقضى
 في رجل اوصى لمكاتبه وقد قضت سدس ما كان عليها فاجاز محسبا ما اعتق منها وقضى في وصيته مكاتب قد قضى بعض ما كتب
 عليه ابنه ياز وصيته محسبا ما اعتق منها وقضى نصيب الوصية لم مالا لان فوطها نفع الكتاب وهو غير ممنوع منه وفيه قوة والرواية
 ضعيفة باشر ان محمد بن نيس الذي يروى عن ابي ابي في بين القدر وغيره نزل ذلك هذا اذا كان الموصي غير المولى ما هو صحيح
 وصيته لم مالا بغير اشكال يعتق منه بقدر الوصية فان كانت منه بقدر ما ليجع عتق اجمع وان زادت فالزائد له ولا فرق بين كون
 فيه بقدر مالا لكتابته او قل لان الواجب الان هو المال ومجمل اعتبار القدر لو نفقت لان ذلك حكم الف والمكاتب لا يقصر عنه
 ويندرج حرج ع حكم الف بوجه وصار مالا لكتابته في ذننه فكان اعتبارها **قوله** ولو وجب عليه هذا فم عليه حيا لا حره بغيره
 الحره وبغيره الرقبه من هذا العبد اذا وجب على المكاتب حد فان لم يجر منه شيء بان كان مطلقا او مشروطا لم يرد شيئا عند العبد

وان كان قد خرج عنهم من وجه لانهم يصرون لمحضنا واحد مني على الخفيف فيرج في جانب الاقل وان كان قد خرج من المظن شي واحد من
الاحرار بنسبة ما فيه من الحر او من حد العبد بنسبة ما فيه من الرقة فان انقضت الاسواط على صحته والاضيق من السوط بنسبة الحر
كما سياتي انشاء الله ثم في صحيح الجليلي عن ابي عبد الله في المكاتب يجلد الحد بقدر ما اعتق منه والحد هنا حد الاحرار
وسكت عن الجنب الاخر لظهوره اولاً لان لا يقصر عن الاقل بين الاكثر ولو كان الذنب موجباً للحد على تقدير الحر دون الرقة
كالرجم انشأ داسا وجلد ومثل ما لو قد قاذفت فانه يجب عليه حد الاحرار بنسبة الحر ويسقط ما قبل الرقة لان لا يجب الحد على
قاذفه بل النقص وهو لا ينصف بل ينال طرأى الحاكم فيضرب عن الرقة بما يراه **قوله** ولو ذل المولى بمكاتبه سقط عنه الحد بعدد
ماله فيها والرق وحد الباقي هذا اذا كان مما يقبل التحريم كالجمل فلو لم يقبلها كالجمل سقط ايضا وحد الجمل ويمكن ان يقال ان الرجم هنا
منصف اصلاً لقدر شرطه وهو الاحسان المشروط بناتنا الحر بالحرمة مع باقي الشرايط وكذا القول في السابقة فيجب الجمل ابتداءً لتعذر
نقص الرجم وهذا الجمل وخالف بعض العامة في حد المولى او على المكاتبه كان مالاً فيها الملك وان كان ضعيفاً وواجباً للنقص ولو لانا
وطاخر من قد صادت اجنبية فيجب الحد ولا يجب كماله فهذا الملك الموجب لا تنقأ الحد وان كان متولداً فيجب بالنسبة وروى في
هذا المصادق قال سئل عن رجل كان له مائة مائة من مكاتبه فباعتها بدينار على حساب ذلك فقال لها نعم فادت بعض
مكاتبها وجعلها مولاها بعد ذلك فقال ان كان استكبرها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما دت من مكاتبها وروى عن محمد بن
ما قبل من مكاتبها وان كانت تابعة كانت شركية في الحد ضرب مثل ما يضرب ولو كانت مشرطة او لم تزد شيئاً فلا حد لكن بعدد الرجم
عليه لها مائة ليس للمكاتبه التصرف في ماله ببيع ولا هبة ولا عتق ولا ائزاز الا باذن مولاه المكاتب بغيره من المقر في ماله بما ينافي
الاكتساب وما فيه حصل كالبيع بالعين وبالنيابة مع عدم الرهن والعتق الموسر وقيل لا يجوز مع ذلك ان الرهن قد يتلف والعتق قد يفسد
الجنبة بغير شرط عوض بل بغير العين وفي المساوي وجوب الجواز ان لا يضر فيه لكن بشرط بعض العوض قبل بغيره العين لا يضر في البيع
بل دون العوض ففي الجنبة نظر الى ان الجنبة لا يقضي العوض وان شرط الامع بغيره فبطلان الخطأ بالعوض ومطالبة
بشرع عصى ومنه شرأ من يفتن عليه وله يقول هبة مع عدم الضرر بان يكون مكاتباً قد روى في فضاء عدا والاقراض مع عدم العتق فلو كان
في موضع يخاف فيه تلف المال فاقضه الى المولى او خاف ففاده قبل دفعه الى المولى ويحذر ذلك فلا منع على التقابل المصلحة فيه واخره فهو
من عيوب الاكتساب ولكن المصم وغيره اطلقوا المنع من هذه الاشياء ولا بد من تقيدها بما ذكرناه وفي معنى تصرفه في المانية للاكتساب ببسط
في المالا ليس بالنفقة ولا يكتف الشهور المشرط بل يلزم الوسط الا باذن مولاه عدا هذا كله مع عدم اذن المولى او اذ كان حاراً لان الحق لا يبعد
قوله ولا يجوز للمولى التصرف في مال المكاتب الا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له على المكاتبه بالملك ولا بالعقد ولو طار عنه حدث وكلما يكسبه
المكاتب قبل الاداء او بعده فهو له لان تسلط المولى زال عنه بالكتابة ولا يترتب وجب المكاتبه الا باذن مولاه وان كان عتقها موقفاً مشروطاً
كانت او مطلقاً وكذا ليس للمكاتب على ائتمه شيئاً مما الا باذن مولاه ولو كانت كتاتبة مطلقة قد تقدم ان المكاتب على مرتبة بين الرقة والعتق
له الاستقلال بالتصرف مع ما لا ينفى سلطنة المولى عليه وتسلط على ما بيده مع ما لا ينسب اليه الى ما لم يقطع عنه تصرفه المولى لان الرهن منها يحصل
وبحسب هذه فكيف تصرفه فليس للمكاتب صرفه في غير ذلك الا في العذر العز وري كما مر كك ليس للمولى التصرف فيه بغير الاستيفاء لا بغيره ان
يا حظه من المكاتب حتى اجل الاستيفاء لان المكاتب كالمدين في تخير في جهة الوفاء وتعيين الدين في اعيان ما بيده موكول الى ايدى المولى
تصرفه فيه لاجل الاستيفاء في الجملة بحيث يصدر عن اذن المكاتب وتغيره وقد يجوز تسلط المولى على الاستيفاء بغير اذنه فيما اذا كان مشروطاً
وعدا لغيره فلم يردده وكان بيده مال يقدره ولو زاد في العتق موكول الى ايدى المولى فان امتنع عن الحاكم كما في كل منته ومن التصرف اكم منه وعلى المكاتب
بالعقد والملك لعدم صيرورته مارة فبطل العقد وحزبها بغيره محض الرق المسمى للوطي فان وطها عالماً بالحرم عز ان لم
يحررها من شئ واحد بنسبة الحر ان ينعضت كما مر ولو طار عنه حدث حد المملوك ان لم ينعضت والا فلا بنسبة وان ارهاها اخفق الحاكم
وطها المثل وفي تكرره بتكرره واجرها انما اشترط فخلل اداه اليها بين الوطين ورايها تعدد مع العلم بقدر الوطى ومع الشهادة المسترفة
مرد واحد واذا وجب المهر فلها اخذ في الحال عليها فان جعل عليها ما غيرها من حبس واحد جان ساسا كما في اذنان عجزت قبل اخذه سقطت وان
اعتقت اداها الجوز وطها المطالبة به من نصيب ما يكسبه المكاتبه بعد العقد وان عجز عليه فتر على بعض الوجوه لان ذلك هو ثابته الكتابة اذ لو لاه
لتعذر عليه الوفاء وما يجز عليه من وجه بغير اذن المولى ذكر كان ام اشئ فان بادرت بالعقد كان مضمناً لانها لم تملك نفسها على وجه يستقل به

وقد روي في بعض النسخ ان المكاتب لا يجوز له ان يتزوج ولا يبيع ولا يملك ولا يورث ولا ينفق ولا يملك ولا يورث ولا ينفق ولا يملك ولا يورث ولا ينفق
الا بان موافقة مولاه لان ذلك تصرف بغير الاكتساب ودعيا انفس بينهما وبغير علمها خط المطلق والمصنف ملك على تقدير الامن والمجمل والافرق في
ذلك بين المطلق والمشرط ولو باءدق على غير ذلك فلا حد في الشبهة والاعز ولا مهران مهر جاريته لو ثبتت كانت له ان اولدها فان اولد
نسب لشبهه الملك ثم لا يحد امانا بائنا ولدته مكاتب بعد فيكون مكاتب له لان ولد جاريته لكن لا يملك بغيره لان ولد له ولا ينفق عليه لان
ملكه ليس بتمام بل ينفق على عتقه فان عتق والارفي للسيد وهذا معنى بغيره ولد له في الكنازة وبثوث الاستيلاء والامانة موقوف ايضا على
حرية الولد فان عتق استغنى الاستيلاء ودان عجز وقت مع الولد فان عتق المكاتب بعد ذلك وملكها لم يضر مسئلة لان العجز شين انها
علقت بوقت وانزل الاستيلاء او جعلت لا يضر مسئلة مط لان عتق الولد طار على الاستيلاء او فاشبهت الامانة الموطاة بالانكاح وحق الحرز
للولد لم يثبت بالاستيلاء في الحال هذا اذا اشت بالولد وهو مكاتب اما اذا اشت به بعد العتق فان كانت لمادون سنه من وقت العتق لم يكن
لان العلق وقع في الرق وان كان لما زاد سنه الى اقصى الحمل اتمت ان يضر مسئلة له على الاصل وعدم نظر الى الغالب هذا اذا وطى
بعد الحرز بحيث يمكن استناده اليه من جملة ما ينال من ماله عدم التقدم وان لم يطلها بعد الحرز فالاشكال في حرزها حكم به كونهما
يلحق الولد في الجمل بل الحرز هو مستدام بعدهما واما مكان العلق بعد الحرز فيمضي بغير ثبوت الاستيلاء وظاهرا وان انقضت بينه وبين
الامانة والافرق بوث الاستيلاء في الاول على تقدير حرزته فيسقط عنها منته هذا الاشكال **قوله** كل ما يشترط المولى على المكاتب في عقد الكنازة
يكون لازما ما لم يكن مخالفا للكتاب والسنة عقد الكنازة قابل للشروط السابقة كظايره من عقد المعاوضة لهم المومنون عند شرطهم
الوفاء بما يشترطه عالم يكن مخالفا للشروط على شرطه على محض ما من الكنازة او بعد العتق بالاداء والاكتساب على وجه معين او في
مكان معين وعجز ذلك صح ولو شرط عليها او وطى وعدم اكتساب او كان الولد المتجدد رقا وبخ ذلك بطل الشرط والافرق بغير العقد له
كظايره من الشرط الفاسد في العقد الصحيح **قوله** لا يدخل الحمل في كنازة امه لكن لو حملت بملك بعد الكنازة كان اولادها حكمها بغير
منهم بحسبها ولو نزلت بجر كان اولادها احرارا ولو حملت من مولاه لم يطل الكنازة فان ماتت وعليها بطن الحمل في الكنازة عجزت من نصيب
ولدها وان لم يكن لها ولد استحق مال الكنازة للوارث اذا كانت الكنازة حاملا حال الكنازة وبغير ذلك ما كان يفصل لمادون سنه اشهر من
يوم الكنازة لم يدخل في كنازة امه كاولاد منفصل وان فصله لان الولد الصغير لا يكتسب بخلان مثله في التدبير فان الصغير قبل التدبير
لان عتق من بيعه يشترك فيه الصغير والكبير بخلاف المعاملات ولبعق المعاملات انما يدخل في كنازة على وجه الاستيعاب لا على جهة السراية
كما ينبغي الحامل في البيع وهما ممنوعان وان حدث الولد بعد الكنازة فلا يحد امانا يكون من زنا او من نكاح مملوك او محرر او من مولاه فان
كان من حر في ولدها احرار لا يدخل في الكنازة وان كان من مملوك او من زنا ثبت حكم الكنازة بغيره انما ينفق الام والبالاد او بالاداء
لان الولد كسبها بنفوت امره على رزقها وحرمتها كسبها وهذا هو المراد بكونهم بحكمها لانهم يصيرون مكاتبين اذا لم يحسن معهم عقد دائما
المراد اشتاقهم بعقوبتها وجعلها ككنازته لو عتقت الام لم ينفق الولد وهل يثبت حق ملكه قبل الانفاق الامام للمولى وجها وان
تابع الام وجعلها له ومن ان من جملة كسبها فيكون لها بغيرها فاما في الاول فيكون البعز للمولى كما لو فلتت الام وعلى الثاني
يكون للمكاتبه شمين به من اداء الجير ما كسبه الولد وان شلتا بغيره عليها دون النفس وارشى المولى بالشبهة وكان جاريته بغيره على عتقها
فيكون لها والافرق في كسب الام ولو عجزت الام وارادت الاستعانة بكسب عدها الموقوف في اجابتهما وجعلها مبنيا على ان الحق هو للمولى في
الثاني لا اشكال في جواز استعانتها به وعلى الاول يحتمل ايضا لانها اذا رقت رقت الولد واخذ المولى كسبه واذا عتقت عتق وقد يفضل شيء من
الكسب اجابتهما حل للولد وعدمه لانه لاحق له في كسبه لان الكسب على تقدير موه ونظرا لفا بده ايضا في نفقة الولد واجابتهما في كسبه وما
فضل فهو الذي يوقف فان لم يكن له كسب ولم ينفق عليه وجعلها اظهرها على المولى بناء على ان حق الملك له وان كان مراعى والثاني ان
ينفق عليه ويبيت المال لان تكليفه النفقة من غير ان يصيرت اليه الكسب في الحال لم يوجب به وبنو جرحه لان على الام لان كسبه قد ينفع به فيكون
نفقة عليها لبعثه النفقة للكسب فان كان الولد من مولاه فان ولد جاريته عتقت به ملكه وبغير مسئلة له وهل عليه نفقة الولد يبنى على
ما تقدم من الوجهين فان قلنا حق الملك في السيد فلا يشي عليه كما لو قيل ولد المكاتب وان قلنا الحق لها فغيره ونسقين المكاتبه لها
فان عجزت قبل الاخذ سقطت وان عتقت اخذها وان ولدت بعد ما عجزت ووقت فلا شيء لها وكذا لو ولدت بعد ما عتقت لانه حين
شد نفق يبر ليس بكسبه كما ينتم ثم لا يرفع المكاتبه باستيلاء امه بل هي مسئلة ومكاتبه عجزت ثم مات السيد عتقت عن الاستيلاء

عنه من غير ان لم يكن يريد ان يفهم منها ولا تريد فوف ما في نفسك فقلت ك قال وضع ابو جعفر ثم لم يترك له انما من سبعة الاف
والوجوه الثاني وان كان خلاف ظاهر الالبه المقصود اعانته ليعنى والاعانته في الخط محقق وفي البذل موهونه فانه قد ينفي المال
في جهة اخرى بهذا يظهر ان الخط اول من الاعطاء وقد اختلف في هذا الامر هل هو الوجوب ام التدب في ان المراد بما لا الله هو
الزكوة الواجبة على المولى ام مطلق المال الذي بيده فانه عند الله وفي ان الصغير لما هو هل هو عائد على قوله فليترك ان يتوهم ان
علمهم فيها خير او على المكلفين معكنا لشيخ في طرهما عز او حيرا على السيد اعانته المكاتب بالخط والابتاء وان لم يجب عليهم الزكوة
والاعجب على عزه وهو مبني على ان الامر للوجوب وان المال اعم من الزكوة وان الخطاب متعلق بالمولى وفي الجمع ذهب الى الاستحباب
معد جعل ما لا داعي له في وجب عليه الاعانته من الزكوة ولا من غيرها والمعلم اختار وجوب الاعانته على المولى ان وجبت عليه
الاعانته فيها والاستحباب ان لم يجب ما لا الاول فلان اذا الزكوة واجبة لشي من اعانته المدبرين في ذفا، وبه يوجب للاصل ينقص
هذا الامر بما لو وجبت الزكوة ولان المكاتب من اصناف المستحقين فيكون الدفع اليه واجبا في الجلة واما الثالث فلا صلة له لعدم الوجوب
مع ما فيه من التفاد على البر واعانته المحتاجين وتخليص النفس من ذلك الزكوة وحققها والاقوى وجوب الابتاء، والى زكوة ان وجبت
او الخط عنه من مال الكناينة لم يجب واخضا من الحكم بالمولى عملا بظاهر الامر المطلق المعلق بالامورين بالكتابة وبغير في الثالث
بين ان يعطيه او يحط عنه من الجوع شيئا يطلق اسم المال ويجب على المكاتب الفبر ان اعطاه من جنس ماله الكناينة لا من غيره عملا
بظاهر الالبه فقلت ان المراد به مال الكناينة ولو جعل عنه كان ابراه لا يجعل شيئا في غيره القوي على الاقوى ولو اعتبرناه وجب
كان تجنس ولو عتق قبل الالبه انفس سقط الوجوب لان من فوات علمه متعلق الخطاب بالمكاتبين وقد زال الوصف ومن كونه كانه
واختاره في من ولو دفع اليه الزكوة وكان مشغولا بغيره فوجوب حراجه الزكوة لعز او ردها الى ما فيها وجبها من بين عدم الاستحقاق
وكونه طاريا على الدفع الموجب للملك حال كونه قابلا له وبراهه من الدافع ع وعوده الى المولى احدث ملك لا باطله لما سلف ومن
ثم ثبتت المعاملة السابقة ويصنع بمنع كونه احدثا بل اعادته في الرق ينقص نقص جميع ما سبق ومن ثم عاكسه واولاده ملكا له وبها
المعاملة بسبب الاذن الصبيها في عقد المكاتب فانها تستلزم الاذن في المعاملة ونحوها ولو وجب بغيره على المستعير
ان كانت منه والاعادها على اداها لغيره بغيره لو كان من المذهب لم يجب الاعادة قول لو كان له مكاتبان فادى احدها واشتبه
عليه لوجه التذكروا فان مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى على المولى العلم كان القول قول له مع مبيته ثم يرفع بينهما الاستخراج
اذا كانا شئني في صفقة او ضعفين ثم اذانه استوفى بجزم احدها وان ابراه احدها عمليه امر بالبيان فان قال شئني او بالتذكر
ولا يرفع بينهما مادام حي لان الانسان قد يتذكر بانسي ويمن له ما اشتبه عليه وذلك اقرب الى الحق من القرعة ولو قيل بالقرعة مع
الباس من التذكر او طول الزمان جدا كان حسنا للتحقق الاشياء وهي لكل امر مشبه ولو ادعى على المولى العلم فالقول قول له بغيره
لان ذلك لا يعلم الا بشي وان بين احدها وادعى التذكر فقل قوله بغيره من او صدقه الاخر او سكنت وان كذا به وقال استوفى مني
او ابراهني فله غلبه ايضا ويجعل هنا على لبث الدعوى التذكروا فان حلف فثبت كذا براهي ان يردى وان نكل المولى حلف المكذب
وعنى ايضا ولو نكل عن اليمين المتوجهة عليه قبل التذكر على نفس العلم حلف مدعى الدفع وعنى فان ادعى بطلانها ذلك ففي تخليصها
معا وعنهما وجهان من ان ذلك هو مقتضى الدعوى ومن ان المسن احدها خاصة فاحدها كاذب في مبيته لكن هذا حكم ما في نفس الامر
فلا يفصح بنا ببيت بظاهر الحكم ولو مات المولى قبل التذكر فثبت القرعة للباس منه ولكن لو ادعى احدها اوها على الوارث العلم
احلف على نفسه كالموت وليس له ان يستوفى منها ولا من احدها قبل القرعة او يذلل المال لان احدها برى فاحذف المالكين ظلم وكذا
القول في الموروث ولو يذلل المالا اخر بقدر المختلف او الاكثر على تقدير الاختلاف ففي اقتناهما بذلك وجهان من وصول مال الكناينة
باجمع ومن ان شرط اداء المكاتب وجاز في كل منهما ان يكون ما ادى مال الكناينة ويمكن ان يجعل بذله او لوعه عن المولى طاريا الى
صحة الاداء كما لو دفع الميزج وهذا الجود واعلم انه يظهر من قول المصنف ثم يرفع بينهما بعد قوله ولو ادعى على المولى العلم كان القول قوله انه
يرفع بينهما في حياة المولى وهو مخالف لقوله ثم صبر عليه لوجه التذكر الا ان يجعل على بغيره بانقضاء الرجاء وهو بعد ولا اشعار للفظ
بروفد صرح الشيخ والجماع بعدم القرعة مادام حي لان التذكر مرجو ويمكن ان يجعل في قوله ولو ادعى على المولى ما يشي لوارثه ^{يكون}
قوله ثم يرفع مختصا بما بعد الموت مؤكدا لقوله الاستخراج بالقرعة وعلى التقديرين فالعبادة لبث جيدة قول يجوز بيع مال الكناينة

فان ادعى المكاتب ونقله بغير البيع من سائر وجوه النقل للاصل خلافا للشيخ في طح حيث منع من الترخيص بيع ما لم يقبض ولان النجوم لم
 تشترى جواز بيعه فمما ماصط والمشرط وهو مذهب جما عتد العاقر ويصنع بان الترخيص بما انتقل بالبيع لا يطلن ما لم يقبض حتى ان
 العاقر ورد ذلك عن الجنيبة وامنا قاسم بن عدهم على البيع ولما كان القياس عندنا منعنا احضار الترخيص بوجهه ومنع جواز بيعه
 مطلقا لما تقدم واختياره لرددها واذا صح البيع لزوم المكاتب دفع المال الى المشتري فان اذاه لير عنى كالمواد الى المولى ولم يدفع
 اجمع وكان مشروطا بغير دفع المولى وجمع وقال المولاه وهل يبطل البيع بجملة لان الفسخ يوجب دفع اثر الكتاب ومن ثم جمع ولده وفا
 وبغير كسبر والعدم لمصادفة الملك حال البيع فلا يضره الفسخ الطارى وعلى القول بعدم الصحة لا يجوز للمكاتب تسليم النجوم الى
 المشتري ولا للتشري مطالبتها ويحصل العتق بدفعها الى السيد البائع وهل يحصل بقبولها الى المشتري قبل بيعه لان السيد سيطر
 على العتق فهو كاد كل بالعقب وكلاهما صحيحا وهو اختيار الشيخ في طحا والاكثر المنع لانه يقبض لنفسه حتى لو تلف في يده بغيره بخلاف
 الوكيل فان بقبض الموكول وفضل ثالث فقال لان قال بعد البيع حذها من وقال للمكاتب ارضها اليه صار وكلاهما حصل العتق بقبضه
 وان انقض على البيع فلا لانه فاسد ولا عبرة بما ينضم ورد بان وان صرح بالاذن فاما باذن بحكم المعارضة لانه سببية والقولان
 الاولان للملازمة في الجزئية موصفين والكتابان ثم ان قلنا بعدم عتقه فليسيد بطلانها المكاتب والمكاتب يسترد ما دفع الى المشتري
 فان سلم المشتري الى البائع لم يبع لانه قبضه بغير اذن المكاتب فاشبهه بما اخذه وبالمعزاذنه ويجوز له الصلة نقل الى قبض المكاتب باه
 المال الكتاب بالبيع وقد تقدم اطلاق جواز دفعه المولى في مال المكاتب بما يغلق بالاستيفاء وهذا اولى لكن لما كان الحق بغير ذلك
 المطلق لم يبع هنا وان عين المكاتب لان بقبضه على المعاوضة كسليمه الى المشتري **قول** ويجوز بيع المشرط بعد عجزه مع الفسخ فلا
 يجوز بيع المطلق لا اشكال في جواز بيع المشرط بعد العجز لان المولى يسلط على الفسخ فكان بيعه مطلقا كالمواضع وذو الخيار او باع
 المدبر او الموصى به او بغير ذلك مما اشبه على العقد الجائز ولو تقدم الفسخ البيع فالصحة اوضح واما المطلق فقد اطلق المصنف
 والجماعه عدم صحته بغيره ويجب تقيده بما اذا لم يبلغ حدا يجوز للمولى فسخ كتابته فلو عجز عن الاداء بعد حلول المال ولم يكن الوفا
 عنهم سهم الرقاب جاز بغيره كاجوز نفيها وقد تقدم **قول** لانه لو وجب بغيره مكاتبته ثم مات فلكل الفسخ النكاح بينهما الا في ذلك
 بين المكاتب المشرط والمطلق لان الكتابين لم يخرجه عن اصل الوفا وان اخرجته عنها على بعض الوجوه كما عرفت بمرار وخالف في ذلك
 ابن الجيند فقال لو مات السيد وابتنى تحت المكاتب الذي شرط عليه ان يفي عند عجزه منع من الوفا وان ادعى ان على النكاح لانها لم
 ترت من رغبة شيئا وان عجز بطل النكاح فان كان من يمينه من ادعى بطل النكاح اذا حصل له اداء بعض الكتابين هذا كلامه وما اختاره المصنف
 مذهب الفسخ والاكثر وهو لا ظهر واحترز بقوله فلكل عهدها لم يكن وارثا بان تكون قائلة او كاتبة وهو كاف فان النكاح بحال وان كان مطلقا
 وقد ادعى بعض المال فالحكم بحال لان ملك الزوج بغيره بغيره بطلان النكاح **قول** اذا اختلف السيد والمكاتب في مال الكتابين
 اولى المدة او في الجزء فالقول بالسيد مع يمينه ولو قيل القول قول زيادة المال والمدة كان حسنا المراد باختلافهما في المال
 اختلفا فيهما في قدره بان قال كاتبك على الفسخ فقال بل على الفسخ وبالمدة الاجل بان قال الى سنة فقال للمكاتب بل الى سنتين وبالنجوم
 اجزاء المدة الى فسط المال عليها وجعل لكل فسط اجلا منها بان قال جعلنا السنة التي هي الاجل المتفق عليه تشر بنجوم كل نجم اربعين
 اشهر بحيث تحل في كل نجم تلك المال فقال للمكاتب بل جعلنا هاتين محبت جعل في كل نصف سنة نصف المال ونحو ذلك اما لو كان اختلافهما
 في عدد النجوم او قدرها بنحو ما موحيا للاختلاف في قدر المدة كان واجعا الى التنازع في المدة بان اتفقا على ان الاجل بخان ولكن ادعى
 المولى ان كل نجم نجم وادعى المكاتب ان نجم سهران واتفقا على ان النجوم سهران لكن اختلفا في قدر النجوم فقال المولى انها بخان وادعى
 المكاتب انها ثلثة ثلثة كل راجع الى الاختلاف في المدة والحكم في الجميع واحد وهو تقديم قول السيد لاصالة عدم الزائد عما يعترف
 به واما تقديم قوله في قدر المال فلان المكاتب يدعى العتق بما يدعيه والمقدار المولى ينكره والاصل بقا الورق ولهذا يحصل الفرق
 بين الكتابين والبيع اذا اختلفا في مقدار الثمن او المثل فان الكتابين ليست معاوضة حقيقة لانها معاملة على مال المولى بالاول والاصل
 ان لا يخرج ذلك عن ملكه لا برضاه لانها اشبه بالبيع من شبهها بغيره المعاوضة والاقوى ما اختاره المصنف والاكثر من تقديم قول
 من ينكر الزيادة في المال والمدة اتفقا الى الاصل الشهير ولان المولى باعتزله باصل الكتاب واستخفافه العتق خرج عاصبا
 بقا ملكه على المكاتب وعلى ما لم ثم هو يدعى زيادة في قدر المكاتب وهو ينكرها فيكون قوله مقدم ما في ذلك **قول** اذا دفع مال

الكتا بز وحكم مجزئ فبان العوض معيبا فان رضي المولى فلا كلام وان رد مطلقا العتق المحكوم به لانه شرط بالعوض ولو تجرد في
العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب الاول مع ارضى الحادث وقال الشيخ يمنع وهو بعيد قد تقرر بان العوض في الكتا بزر لا يكون الا
دينا ثم يستحق الدين في ذمة الغير اذا استوفاه فلم يجده على الصفة المشروطة فلمرده وطلبه مال مستحق ولا يرفع العقد ثم ان كان
المعوض من غير جنس حقه لم يملكه الا ان يعارض من حيث يجوز الاضمار وان اطلع على عيب نظر ان رضي به فهل يملكه بالرضا فيه
وجها وان رده فهل يجوز ملكه بالقبض ثم انتقل الملك بالرد ويجوز ان رد بيمين ان لم يملكه فيه ولائذ قاعدته كلية حقتنا هاتي باب
الصرف ويبقى عليها مسائل قد سبق منها ان عقد الصرف اذا ورد على موصوف في الذمة ويرى التقاضي بغيره فان رد بعد احدها
بما مضى عيبا ورده فان قلنا انه ملكه بالقبض صح العقد وان قلنا بيمين انه لا يملك فالعقد فاسد لا يلزمنا ان رد قبل التقاضي ومنها اذا
اسلم في عاردين وبقين حارين في حدين عيبا في ردها فقل على المسلم استبراءها بين على هذا الخلاف فان قلنا انه لا يملك بالقبض فيجب
الاستبراء لانها رجعت اليه ملكا حديثا فان قلنا بعدم الملك فلا استبراء لبقا، ها على الملك السابق اذا تقرر ذلك فاذا وجد السيد
ببعض الخدم المفروضه اوجبه عيبا فلم يجز الخبارين ان يرضى به وبين ان يرده ويطلب بدله ولا فرق بين العيب اليسير والفاش عند
فان رضي به فالعقود نافذة لا محالة ويجعل رضاه بالمحب كالإبراء ببعض الحق ويحصل العتق عبد الرضا او حصل من وثقت بالقبض
وجهاه استبهما الثاني وان اراد الرد ولا يستدل فان قلنا بيمين بالرد ان الملك لم يحصل بالقبض فالعتق غير حاصل وان ادعى
على الصفة المستحقة بعد ذلك في حصل العتق وان قلنا بحصول الملك في المفروض طالو يرفع في ردها احدها ان العتق كان حاصل
الا انه كان نصفه الجواز فاذا رد العوض ردها صح ان يرضى به ان العتق لم يحصل ان ليس العتق بالشرط في الابطال في التقاضي
فلو حصل لما ارفع ولا يثبت العتق بصفة الردوم اجماعا ولو طلب الارش مع الرضا بالعيب فله ذلك وان بيمين ح ان لم يقبض بكمال
الختم فاذا اذاه حصل كالعتق ثم وان عجز عن كونه مشروطه فليس السيد استبراء كما لو عجز بعض الخدم ولو فرض تجدد عيب في العوض
الذي ظهر معيبا لم يمنع العيب الحادث في رد المولى الرد بالعيب الاول مع ارضى الحادث لا يستغنى عن الرد ولا يستغنى عن العيب الحادث
غيره بالارش ولا نهاليت معاوضه حقيقه لانها معاوضه على مال الملك بانه فليس لها حكم المعاوضه الا ان من ردها اذ مات الكاتب
وعجز كان للمالك اخذ الكسب بلا عزم وقال الشيخ يمنع العيب الحادث الرد لانها معاوضه كالبيع وهو بعيد لما ذكرنا من وجوب المعاوضه
المختصر قوله اذا اجمع على الكتاب ديون مع مال الكتا بزر فان كان ما في يده يقوم بالجميع فلا بحث وان عجز وكان مطلقا صرنا الدين والدين
وان كان مشروطا قدم الدين لان في تقديمه خفضا للمعصن ولو كانت كان مشروطا بطلت الكتا بزر ودفع ما في يده في الدين خاصه ولو
مضرتهم بين الدين بالحصول ولا يصح للمولى ان الدين يتعلق بذلك المال فقط اذا اجمع على الكتاب ديون غير مال الكتا بزر فاما ان يكون
للمولى او لغيره او لهما ثم اما ان يفي ما يبدلها او يقصر ثم اما ان يكون مطلقا او مشروطا باختلاف هذه الصور الا في عشر مختلف الاحكام
فان كان الدين للمولى بان كان مع الخدم دين معايله على الكاتب او ارضى جناية عليه او على اهلها وفي ما في يده فلا بحث والا
فان رضاه على تقديم الدين الاخر وتأخير الخدم فذلك وان رضاه على تقديم الخدم عتق ثم لا يسقط الدين الاخر فليسيد مطالبة به
ولو كان ما في يده من الدين لم يقبلها بالدين الاخر فان اذاه عجز الخدم بوضا السيد فالحكم ما بيننا من السيد ان ينع من تقديم
الخدم لانه لا يجد من يرضاه بالدين ثم عتق مناخذ ما في يده عجز الدين الاخر ثم يبيع وهلم فنجزه قبل اخذ ما في يده
وجها احدها لا لا نرتد على اداء الخدم فلما لم يخل يده عنها لا يحصل العجز واوجهها ما لم لا نرتد من مطالبة بشرا كد بيمين معايله اخذ ما في
يده عنها وح فجزء من الخدم ولو دفع الكاتب ما في يده ولم يتعزنا للجهته قال فصدت الخدم وانكر السيد فالمصدق الكاتب
لانه اعترف بفسده كما لو كان عليه دينان باحدهما وهن وادى احدهما وادى ارادة دين الرهن وان كانت الدين لغير المولى لهما
ولم يفي ما في يدها فان لم يجز عليه بعد لعدا لهما من العجز فلم يقدم ماشاء من الخدم وغيرها لم يصرف مقدم ماشاء الدين ولكن
الاول ان يقدم دين المعايله فان فضل شئ جعله في الارش فان فضل شئ جعله في الخدم وسيظهر وجه هذا الترتيب وان جرح الحاكم عليه
في شئ ما في يده وفي كبريته العتق وجها احدها وهو ظاهر اختيار المقيم متمتع على اقرار الدين من غير ان يقدم بعضها على بعض
لان جميع الدين متعلقه بما في يده الا ان يرضى منها بغيره على اقرار الدين واجودها ان يقدم دين المعايله لانه يتعلق بما في
يده لا غير ولا يرضى الجنازة متعلق اخر وهو الرقبه وكذلك حن السيد بغيره الخدم يعود الى ان يرضى ثم يقدم ارضى الجنازة على الخدم لان الاثر

مستقر النجوم عنده للسقوط ما باختيار المكاتب او مع غيره ولان حق النجوم عليه يقدم على حق المالك في العتق فكذلك المكاتب هذا اذا كان مطلقا
 ولو كان مشروطا قدم الدين على النجوم لان في تقديمه جميعا بين المحتفين ولو كان للمولى مهم دين معاملة في مساواة المال لكتابته ولو كان
 الاجانب وجبها اظهرها الثاني لاننا اذا سقط لم يكن له بدل كدونه الغرض اختلاف دين النجوم فاننا اذا سقطت عدا المولى الى الرقبة وجب الاداء
 ان يكون السيد ضعيفا فانها عرضة للسقوط بالبيع وبقي في الشريعة بين الدين او يقدم دينه المعاملة ما سبق ولو مات المكاتب قبل
 ان يقيم ما في يده وكان مشروطا فتنسخ الكتاب بسقوط النجوم وفي سقوط دين ارش الجنابة وغيرها احدثها وبرقا لا الشيخ بسقوط النجوم
 لانها تتعلق بالرقة وقد تلفت وتقلعت بما في يده بحكم الكتاب فانها بطلت الكتاب بطل ذلك التعلق وعلى هذا ينعين صرح ما خلفه في
 المعاملات والثاني انه يتعلق بالمال استعماله بالجنابة الكتاب بطل لغوات الحبل مع كونها في من دين المعاملة وعلى هذا فان سوابقها في
 النجوم فيها اولى من ثلثها بالثمن شيئا حبل بقاؤه واستحقاقا للمالك في حاله الحيوة والاظهر للشريعة لان الدينين متعلقان بما خلفه وبما
 الارش في الحيوة كان لتوقع فوزه وقد بطل ذلك التوقع وعلى التقديرين لا ينعين المولى ما فات من الدين لان ثقلها لا المكاتب على
 انه على تقدير بلها صرف ما له حيا وبقا النجوم وبعضها للسيد فجزءه ان كان مشروطا او مطلقا مع الياس من الوفاء كما هو ان يفتي لكان
 وبعضها فله حتى الارش فجزءه ايضا لتباع رقبته في حقه ولكن لا يجوز نفسه لانه لم يقدح في بيعه ولكن يرفع امره الى الحاكم خيره بغيره ولو
 اراد المولى ان يقدبه ويبقى الكتاب في وجوب العتق لوجهها من انه يفتي المولى في الجمله وله عز في تمام العتق وفي استيفائه لنفسه
 ان لم يتم فيكون من العتق ومن ان المولى انما يفتي في التعلق الارش بالرقة وهذا لا يتحقق ما دام الكتاب باقيا وما صاحب دين
 المعاملة فليس له النجوم لان حقه لا يتعلق بالرقة قوله يجوز ان يكاتب بعض عبده اذا كان الباقى حرا وراق له وسعة الشيخ ولو كان الباقى
 رقبا لغيره فاذن صحيح وان لم ياذن بطلت الكتاب لانها تضمن صراة الشريك ولان الكتاب بغير ثمنها لا ككتاب ومع الشركة لا يتمكن البتة
 اذا كاتبت بعض العبد فاما ان يكون باقيا حرا ولا اشكال في صحة الكتاب لانها استغرقت الرقيق من رقها فادرا الاستقلال وامان يكون
 باقيا وبعض الباقى في رقها فاقدر الرقيق اما ان يكون له او لغيره فان كان له فالصحة والاكثر فيهم الشيخ في وقت على الجواز للأصل وعموم
 قوله الناس مسطرون على مواهم ولا يبيع بغيره وعنه جاز ان الكتاب بغيره لا يفتك عنها وقال الشيخ في ذلك لا يبيع لان الكتاب بغيره
 رضى المجمع المكاتب في ثمنها الا ككتاب وما يوفى عليه كالسفر ويغير بما يدفع اليه من سهم المكاتبين من الزكاة وهو غير ممكن
 هنا لتوقف السفر والتكسب على اذن السيد ويشاكر فيما يدفع اليه من سهم المكاتبين من الزكاة لانه كبير واجب بان المنع البتة
 والا ككتاب بغير ثمن بالمها بادة كاشف اعراض الشريكين ومنع مشاركتهم في سهم المكاتبين من الزكاة لانه انما يدفع لجهة الكتاب ولا لملك
 النصيب بل يدفع في كتابته وان كان الباقي لغيره فان لم ياذن الشريك لم يبيع لعدم الاستقلال ولان نصيب الشريك ينعين نصيبه
 وان كان باذنه ففي الصحة قولان احدهما وهو الذي جزم به المصنف الصحة لانه يسقط لبعض المكاتب عليه واذا جاز افراده بالعتق
 الى العتق والثاني لعدم ما تقدم من ان الشريك ينعى من التردد والمساواة ولا يمكن صرف سهم المكاتبين اليه والاقوى الجواز
 وان لم ياذن بغيره ما سلف محذور وجوابه القولان للشيخ في طواف قوله المراد من الكتاب بغيره تحصيل العتق وانما يتم باطلا في الضرر
 في وجوب الا ككتاب بغيره ان يبيع من ماله ومن غيره وان يشري ومن غيره ويتولى ما يرضى العتق من معاوضته فيبيع بالحال لا
 بالمؤجل الا ان يبيع المشتري بزيادة عن الثمن فيجعل مقدارا للثمن ويؤخر الزيادة اما هو فان ابتاع بالدين حان وكذا ان استسلف
 وليس له ان يرهين لانه لا يخط له وربما تلف منه وكذا ليس له ان يدفع قراضا المكاتب كالحرف معظم المقررات فيبيع ويشري ويجوز
 وينتجروا حذا الشفعة وقيل الهبة والصدقة ونحوها ويطلب ويؤدب عبده اصلا حاله انما يقصد هم ويحكم ولا يبيع منه
 المقررات التي فيها شرع او حظر لان المقصود تحصيل العتق فيحاط له ولان حق السيد غير منقطع عما في يده فانما قد يجر فيعود الى
 الرق هذا هو القول الجلي وفي التفصيل صور قد تقدم منها حكم بغيره وعنه وبه وراى من ذلك ولا فرق في البيع
 والشرايين وقوعهما مع سيده واجتهل لاشراكها في المقتضى ولما كان الواجب عليه عتق ما فيه العتق ومقتضى الاكساب في فعله ان
 يبيع بالحال لا بالمؤجل لان اخراج المالك من اليد لا عوض في الحال ببيع وشتم على حذر سوابق يمثل في تمام اكثر وسواء استوفى
 بالرهن والكفيل ام لا لان الكفيل قد تغلس بالرهن قد سلف ثم يجوز ان يبيع ما يولى ما يرضى بغيره فكذا ما يرضى بغيره ويجوز ان
 يشري بشيء بغير العتق ولا يرهين بغيره فان قد بلغت وان اشتره بغيره في جوازها وبهنا من اشتاله على البيع ومن عدم العين

وإذا بيع المكاتب بين الولي حيث بيع والطفل نسيته وبرهن المحاضر والمصلحة الظاهرة فان المراءى هناك مصلحة الطفل والول
مستحب لئلا يلهو هذه المصالح العتق والمراءى مصلحة للسيد والمكاتب غير منصوب لينظر له وربما قيل عسا واتر المولى في إعادة المصلحة
خصوصا مع دعاء الضرورة الى البيع والرهن كما في وقت النهب لما يميز من حفظ المال ومن باع او اشترى لم يسلم ما في يده حتى يسلم
لان دفع اليد عن المال بلا عوض لا يجزى عنه ولذلك ليس له السلم لان مقتضاه تسليم راس المال في المجلس وانتظار المسلم بغيره
اذا كان الثمن مؤجلا ومثل دفع المال فاضا ولم ان يا حظه لا يرفع تكسب **قوله** اذا كان للمكاتب على مولاه مال وجعل يجمع فان كان
المالان متساويين جنسا او وصفا او هما تروا لو فضل لاحدهما افضل وجمع صاحب الفضل وان كانا مختلفين لم يحصل التفاضل
الا بوضاهما وهكذا حكم كل عزمين وان اضرابا كفى ذلك ولو لم يقبض الذي لم يجمع بعبده عوضا سواء كان المال انما انا او عا
وغيره لا حصر في التفاضل المولى في معاملته المكاتب كالاجنبي مع الاجنبي في الاحكام فاذا ثبت للمكاتب دين على مولاه وباعه
وكان للمولى عليه الجرم او دين معاملة ففي التفاضل تفصيل واختلاف لا يحصى بالمولى والمكاتب وجعله القول فيه انه اذا ثبت للخص
على اخص من على الاول فان اخذ الجاني او الوصف فالها صفة من سواها كانا قد بين ام عوضين مثليين وان اختلف الجنس ^{الدين}
ولو بالحلول والناجبل والاختلاف الاجل او كانا يمينين اعز التزاحمي ولا يقف مع المقتضاه ولا الى اثنين احدهما وكذا لو كانا حرا
فقد والاحر عزا والتفصيل الذي اشار اليه المصنف الشيخ في ذلك وعلم ان الدينين ان كانا قد بين اثنين احدهما ودفعه والآخر ان
كانا عزمين فلا بد من جنسهما وان كان احدهما قد قبض العزم ثم دفعه التفاضل في ذلك العكس وكان الشيخ جعل المقاصد
فيها حكما من بيع الدين بالدين ببيع العزم قبل القبض وعجزها **قوله** اذا اشترى باه بغيره ان مولاه لم يبيع وان اذن له
صح وكذا لو اوصى له بولد لم يكن في قبوله حرج بان يكون مكسبا يستغنى بكسبه واذا قبله فان ادى المال عتق المكاتب وعتق الاخر مع
عقده وان عجز المولى استرقها وفي استرقاق الاب رد المالك ان صرفت المكاتب مشروطا بالقبض وما فيه الاكتساب لم يبيع ان
يشترى من يعتق عليه من اب وابنه وعجزها بغيره ان المولى لما فيه من نفقة المالك بالعتق وربما قيل بالجزا لانه اشترى مملوكا
لا حصر على المولى في شرائه ولهذا كان كسبه وان عاد المكاتب في الرق عاد المملوك المشتري كالاجنبي وهو ضعيف لان صرف المالك
في شتره عدم جواز بيعه والتكسب به عزم صالح وان لم يعتق في الحال ولو وهب من اوصى له برفق لم يقد ر على التكسب لصرف
زمانه وعجزه وكان يلزم من فقده لم يجز له قبوله لان فقده تلزم المكاتب من حيث هو مملوك وان لم يجب عليه نفقة العريب وان كان كسوبا
بهتم بكفاية نفسه جاز قبوله بل ربما استحب لانه لا حصر له في قبوله ثم لا يعتق عليه لان ملكه ضعيف فانما يعتق بعتقه ويرى برفق
وليس له بهم ويكون فقده في كسبه فان فضل من فضل كان للمكاتب يستعين به في اداء الجرم لانه يميز له المملوك فان رضى وعجز اتفق المكاتب
عليه لان من صالحه ملكه وليس هذا كالاتفاق على اقرار الاحرار حيث يمنع من ذلك جنى على المواساة والمصحة رد في استرقاق العز
اذا استرق المكاتب ووجها التردد ما ذكرناه ومن تشبه بالحريه لم يحرر في ملك ولده وهذا وجه ضعيف ولم يذكر عزمه في المسئلة لعنا
والوجها القاطع بغيره لانه في الاسترقاق والاتفاق **قوله** اذا جنى عبد المكاتب لم يكن له ان يفتك بالارض الا ان يكون في العيلة له ولو
كان المملوك ابا المكاتب لم يكن له افتكاك بالارض ولو قصر عزمه فيفضل له ما ينفع به وكذا لو استرق في يمينه ولكن كانت عزمه يشتمل على
منفعة تعود على المكاتب في ما يشره بكسبه وعزمه والفرق بين قريه وعبد حيث جاز فداء العبد وانه ان الرقبة يبقى له منصرف في الجرم
مخلات العريب فان ما يفتك به محض ائثار جعل المال في مقابلته لانه لا يجوز له التصرف في عزمه ببيع ولا غيره بل
انه موقوف كالمصنف في رد في جواز ملكه ووجها التردد ما ذكرناه ومن افكان الاستعانة بغيره كالمولى على تقدير شرائه وبالجمله قال لا
هنا يرجع الى الاشكال في جواز شرائه وعزمه فاما جزمنا فذلك والافلا **قوله** اذا جنى المكاتب على مولاه عهدا فان كانت نفسا فالتفصا
للوارث فان افض كان كالموات وان كانت طرنا فالتفصا للمولى فان افض فالتكاتب بمجاهلها وان كانت الجنابة خطا فهي متعلق برئيسه
ولم يفتدى نفسه بالارض لان ذلك يتعلق بمصلحة فان كان ما في يده بقدر الحقيق منع الاداء ينتق وان قصر وضع ارش الجنابة فان
ظهر عزمه وكان له لواه فسخ الكتاب وان لم يكن له مال أصلا وعجزه فان فسخ المولى سقط الارش لانه لا يثبت للمولى في ذمة المملوك مل
سقط ما لا الكتاب بالفتح اذا جنى المكاتب على مولاه فاما ان يكون متعلق الجنابة بنفسا او مادتها على التقديرين اما ان يكون عمدا او ظلا
فان كانت على نفسه عمدا فالتفصا للوارث فان افض بطلت الكتاب كالموات وان عفاه على مال او كانت الجنابة من وجب المال متعلق الرجب

بأنه لا يملك المولى مع المكاتب في المعاملات كالاجنبي مع الاجنبي فكذلك في الجنابة وما الذي يلزم المكاتب الارش بالثمن المبلغ او الاقل منه ومن
فيتم قولان من عدم قولهم لا ينجى الجاني على أكثر من مفسر فلو طوب بالزيادة لزم جنايته على أكثر من نفسه ومن ان كان في المطالبة ما دام
المكاتب باقية فخصصا بالنسبة الى المولى لان قدر منع استحقاق المولى على الجنابة فلو لم يعتبر فيه مناسبتا لم يكن الحكم باستحقاق
المولى الارش وهو ظاهر اجتنابا والمص حيث اطلق الارش والاقوى الاول ثم ان في ما في يده بالارش حال الكفاية وفي التخصيص عنت
وان قصر عنها او لم يكن في مدة بشئ وعجزه المولى فسقط الارش اذا ثبت للمولى على ملوكه دين بخلاف ما اذا عجز والاجنبي فان الارش يتعلق
بوقته ولو اعتق المولى المكاتب بعد جنابه عليه او ابراه من النجوم فان لم يكن في يده بشئ سقط الارش لانه انزل الملك عن الرقبة الى كانه متعلق
الارش باختياره ولا مال غيره وافراده ان لا يسقط الاستقلال المكاتب وثبوت حق المولى في ذمته ولان العتق يولد مكان يتعلق
المولى به بخلاف الرقبة فانها ثمانية والكاتب المتوسط بينهما شئ بثبوت دين المولى فالجزم اولى وان كان في يده مال ففي تعلق الارش
به وجهها احدها ان لان الارش كان متعلقا بالرقبة وقد تلفت واظهرها التعلق والتوجيه المذكور ثم بل الارش متعلق بالرقبة وبما في
ولو ادى النجوم فعتق لا يسقط الارش قطعا كما لو جنى على اجنبي وادى النجوم وعتق ولو كانت الجنابة على طرف المولى فله الفصاح كما لو
على ملوكه **قوله** اذا جنى على اجنبي عمدا فلا يملك اجنبي به لارش الجنابة الا ان يعده بالسيد فان فله لكتابته جازا اذا كانت الجنابة على
فكلمها ان اوجبت الفصاح واستوفاه المستحق كالسابق لغزوات المحل وان عفا او اوجبت مالا او كانت دون العتق نظر ان كان في يده مال
طوبى به ما في يده وفي وجوب ارش الجنابة او الاقل منها ومن القيمة ما تقدم واولى بالاكتفاء بالاقل هنا لان الارش يتعلق بوقته وان
المولى بخلاف ما لو كانت على المولى في اوقات جانب المحرم ثم اتى في مدة جازية العتق هنا اتى وان لم يكن في يده مال وطلب سخي الارش
عجز الحكم ثم يباع كلف في الجنابة ان استوفى الارش وتمتد الاضياع منه بعدد الارش وسبق الكتاب في الباقي فاذا ادى حصته من النجوم عنت
ذلك القدر ولو ادا المولى بعدد ما لم يستدكم الكتاب فله ذلك وعلى سخي الارش بقوله ان كانت الجنابة خطا وان كانت عمدا فالنجم
عليه كالعقود وعلى تعدد بختياره وسيله المبيع الا اذا مات العبد بعد الاختيار او باعرا واعترف فيكون التثام بالعتق لانه وقت بالاغتاف
اليوم والتاخير متعلق حتى النجم عليه ولو فرض عتق المكاتب باء النجوم ففعله ضمان الجنابة ولا يلزم المولى فله وان كان هو القابض النجوم
لا يجر على غيره فانما هو على المكاتب اولى **قوله** لو جنى عبد المكاتب خطا كان المكاتب خطا بالارش ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر
لم يكن له ذلك كما ليس ان يتابع بزيادة وتكون القتل اذا جنى عبد المكاتب فاما ان ينجى على اجنبي او على سيده وهو المكاتب او على سيده فنهائسا
الاول ان ينجى على اجنبي فان كان عمدا وهو مكان فله الفصاح وعنه المستحق على المال او كانت الجنابة موجبة للمال يتعلق بوقته يباع فيه الا ان
المكاتب وهل يقدر به بالارش او بالاقل منه ومن قيمته العتق لان فان قلنا بالاول وهو ظاهر اجتنابا والمص فان كان الارش قد رقبته واولى التثام
الاستقلال به وان كان اكثر لم يستقل بالقيمة ثم لا اعتبار بقيمة العبد يوم الجنابة لانه يوم تعلق الارش بالوقته وفيه وجها ان يعتبر بقيمة
يوم الاند مال بناء على انه وقت المطالبة بالمال وثالث وهو اعتبارها يوم العتق لان المكاتب انما ينجى من بهمه ويستدكم الملك فيه يومئذ
ورابع وهو اعتبار اقل قيمته من يوم الجنابة ويوم العتق احتياط للمكاتب وايضا للمال عليه والاوجه انه في قيمة المكاتب نفسا اعتبر
بقيمة هذا عبد المكاتب الذي لا يتكاثر عليه ويضعفها ولده من امته وكما لو هو منه ولده لو والديه حيث يجوز له القبول فليس ان يعده
بغير اذن السيد لان ذلك اكثر **قوله** ان ينجى على سيده فله الفصاح ولا يحتاج الى اذن السيد فان كانت الجنابة خطا وعفا على الم
يجوز لا يثبت للمولى على عبده مال ثلثان ان ينجى على سيده سيده فهو كما لو جنى على اجنبي فباع في الارش الا ان يعده به المكاتب وفيه من احكام
جنابه عبده اقسام اخر ثالث **قوله** اذا جنى على جماعة فان كان عمدا كان لهم الفصاح وان كان خطا كان لهم الارش متعلقا بوقته فان كان ما في
يعرف بالارش فله افكاح وقيمة وان لم يكن له مال ساووا في قيمة المحصر هذه من جملة اقسام المسئلة الثمانية وهي جنابة المكاتب على اجنبي فاذا كانت
جنايته على جماعة فان كان عمدا وكانت الجنابة عليهم دفعة بان قتل اثنين فصاعدا بغير واحد او هم عليهم جدر اقلهم الفصاح جميعا والارش
في الخطا وما يوجب مال فان كان ما في يده يفي بالجميع فله الفكاح والاشاؤا في قيمة المحصر هذا او جنى الارش بالغرة ما بلغت وان اذن
الاقل من ارش الجنابيات كلها ومن قيمة خاصة بالقيمة ونسبة ونسبة الاول والاخير في الارش والفصاح مع التناهي فلو ان اظهرها
ساووا لارش فشره الجميع فيه ما لم يحكم به لا وليا الاول فيكون له بعدد وثباتا تخفيفه في محله نشاء اسره وعنه بعضهم قسم على الباقين
ولو كان بعضها بوجبا لفصاح اسنقى وسقط حق الباقين ولو عفا على مال شارك ولو اعترف المولى وابعاده النجوم ففعله ان يعده به كما سبق

وان اولى الجرم وعنفه وضمان الجنابة عليه وفيما يلزمهما الارث ولا اقل قولان قوله اذا كان المكاتب عبدا لم يكن له انقضاء
كما لا يقضى من ثمنه ولو كان المكاتب عبدا في بعض جاز له لا انقضاء من حصة المادة التي بث بها مسلما الا اذا كان في
جمله عبدا او فقتل عبدا لم يكن له المكاتب انقضاء من ثمنه لانه لو قتل ولده لم يكن له قضا من ثمنه وان لا يثبت للولد قضا من ثمنه على الوالد
في قتل عبده ولو كان فيهم ابنه فقتل عبدا فقتل من نفسه ومنه وهل له ان يسبغ ابنه واباه اذا كان في ملكه وجنبا على عبده لم جنازة موحيا
المال فيه وجهان اظهرهما عدمه لانه لا يثبت له على عبده مال فالاصل منع بيع الوالد وجهه الجواز انه يشهد به حصول ارث الجنابة ومخالف
غيره ابيروا بانه من عبده فان تعلق الارث به لا يفيده شيئا فانه كان يملك بغير قبل الجنابة الثاني انه لا يجزى بعض عبده على بعض فلا يقضى
بما وجب القضا لانه من مصالح الملك ولا يحتاج فينزل اذن السيد وفيه وجه ضعيف يوقف على ان يترك ولو كانت جنازة بعض عبده على
بعض حفظ فلا شيء لانه لا يثبت له على ما له ومخالفنا العبد في ذلك حكم المكاتب حيث تقدم ان له ان يقضى من سيده بالارث لو كان
هو الجاني والفرقان المكاتب يخرج من محض الرقبة وصار له من غنائه الف الحصة فانه كان له بالنسبة الى المولى قوله اذا قتل المكاتب
تفوكا ومات وان جرحه على طرفه عدا وكان الجاني هو المولى فلا قضا من ثمنه ولا ارث وكذا ان كان جنبا حرا وان كان مملوكا بقتل القضا
وكل موضع يثبت فيه الارث فهو المكاتب لانه من كسبه الجنابة على المكاتب اما ان يكون على نفسه او على يادونه في الثاني له القضا من
كانت تقجير وليس للسيد من ثمنه كالمعتق ولا يعتز من عليه لورثته وللنفس يقتض ولا يعتز من عليه الكفاية وفيه احتمال بالمنع لانه قد
يجزى نفسه ويخرج الى المولى مقطوع اليد مثلا بالاجابة وعلى الاول فان انقض فذاك وان عفا عما له ثبت المال لكن لو كان المال دون
ارث الجنابة او عفا عما له في نفسه بغير اذن المولى وجهها اصحهما التقدير بناء على ان موحيا العبد القضا لالمال وان كانت الجنابة
موجبة للمال لم يصح عفا عنه بدون اذن المولى وان عفا بان نفسه اقول ان السابقان حيث يثبت المال لمادون النفس فهو المكاتب
يستعين به على اداء الجرم لانه يتعلق ببعض من اعضائه فهو كالمعتق في نفسه المكاتب ولان كسبه له وهو عوف ما يقطع من كسبه يقطع العفو
او ما في معناه وان كانت قضا بطلان الكفاية وموت رقيقا ثم ان كان المولى فليس عليه الا الكفاية وان قتله اجنبى فله المولى القضا من
المكافاة او القيمة ولم كسبه بغير الملك لا الارث ولو كان القتل بسبب الجرح فان كان قبل ان يقتل وقد ادى ارث الجرح الى المكاتب
الجل القيمة للمولى والادفع اليه تمام القيمة وان كان الجاني المولى سقط عنه الضمان واخذ كسبه وان كانت السريرة بعد ما عتق بالاداء
الجرم فان كان الجاني اجنبيا فغير تمام القيمة لان الاعتبار في الضمان بمجازه الاستقراء ويكون ذلك لمن يرث من قاتله فان لم يكن
فالمولى بالاول وان ثبت بغيره وان كان الجاني المولى فغير تمام القيمة ايضا بخلاف ما لو جرح عبده الف ثم اعفوه ومات قبل السريرة حيث لا
ضمان لان ابتداء الجنابة غير مضمون هنا وهما ابتداءها مضمون ولو حصل العتق بالانقضاء من بان كان قد جرحه على طرفه ووافق
ارث الجنابة بما لا كفاية جنسا ووصفا فالحكم كالوحد العتق بالاداء ولا يمنع من انقضاء كون الذمة ابل فان الواجب في الابتداء
نصف القيمة مثل اليد والاداء لنفاص يحصل ثم اذا سرت الجنابة بعد العتق فغيرها اصل من الابد واذا عفا المكاتب عن المال ولم يصح عفو
عنه افضل ثم عتق قبل اخذ المال فقتل له احمده وجهها اصحهما نعم لان عفو كان لا عفا وجب العدم ان المانع كان حق غيره وقد نال المكاتب
لواضع مال غيره فقتل ثم ملكه واولى بالصحة هنا لان الارث ملكه فاشبه بغيره المفلس من الجرح في بطلان هذا او في قضا وجهها سابقا
كان الجاني على طرف المكاتب عبدا فلا القضا ولو كانت الجنابة خطا لم يثبت على عبده مال قوله اذا جرح عبدا المولى على مكاتبه عبدا
فان اراد الانقضاء من ثمنه ولو كان خطا فان اراد الارث لا يملك من ثمنه لانه بمنزلة الاكتساب فلواراد الابن فوقف على رضاه السيد منعه
من الانقضاء من ثمنه المولى قول الشيخ في طه لبقاء الرقبة المنقضية للمسلمين وكونه رضانا ليس باكتساب ولا يعين عليه ويضعف بان ذلك
لومع لئلا ينقض من ثمنه غير المولى لو رددنا الدليل فيه والاقوى جواز ان لا يترد وانقطاع سلطنة المولى عنه واما المطلق فانه
اوى من مكاتبه شيئا محررا من ثمنه جرحه على حرا فنقض من ثمنه ولو جرحه على مملوك لم يقضى من ثمنه ما فيه من المحرر ولزم من ارث الجنابة بغيره
ما فيه من المحرر وتعلق برقبة ما يقدر ويقتدر ولو جرحه على مكاتب مساواة انقض من ثمنه وان كانت حرية الجاني ان يترك لم يقضى ان القضا بط
ان المبعوض بالنسبة الى اقربه من الحر بغيره كالحرفي الاحكام ومنها عدم قتل المملوك له ومن هو انقض حرية وبثوث خطا له على عاقلة وتعلق
الجنابة الموحية للمال بغيره وغير ذلك وبالنسبة الى اقربه من الرقبة كالعبد وبلزمه تعلق الجنابة للمال برقبة وجواز فك المولى له
عدم قتل الحر ومن هو ان يجره بغيره الى غير ذلك والاحكام فيجوز على المبعوض حكم الجنابة بين حيث لا يثبت ان قوله لا يصح الوصية برقبة

المكاتب كما لا يقع بعد نفي الوصية به الى عود مقلد الوفا ان كان عجز وفصح كتابته فقد اوصيت لك به ويجوز الوصية بما
 الكتاب ولو جمع بين الوصيتين لواحد او اثنين جان لما كانت الكتابتان من جهة المولى فليس له التصرف في ذنبه ومنفعة ولم يقع وصيته
 به كما لا يقع لم يبعده كما لا يصح الوصية بعد عجزه نعم لو قال ان عجز مكاتبني هذا فعاد الى الوفا فقد اوصيت به فلان مكاتبني عجزه
 وجعل جاريته المحمدين بعد الوصية ثم ان عجزه فاراد الوارث انظاره للموصي لم ينجزه لياخذ به وانما يجوز بالرفع الى الحاكم كما في الجليل
 ويجعل تقديم الوارث لان الوصية لم شرط بفسخ كتابته ولم يحصل الشرط هذا اذا كانت الوصية معلقة على فسخ كتابته مطلقا او قيدها
 بكونه هو الفاسخ اعني في صحتها عجزه في جودته وفي النسخ يجعل الاطلاق محمولا على عجزه في جودته وانما يكلف لها بعد موته لوصح به وهو غير
 واضح وما الوصية بالنسخ على المكاتب هي صحيحة وان لم يكن مستفرا كما نفع الوصية بالحل وان لم يكن مملوكا في الحال فان اذاهما في الوصية
 وان عجز فللوارث نفيها ونسخ الكتابته وان انظار الموصي لم وهل يملك الموصي ابراءه عن النسخ وجها ايجادها ذلك لانه يملك الا
 يملك الا براءه ووجه العدم انه ملكه استيفا النسخ ولم يملكه نفي الوصية على الوصية ولو اوصى لواحد برقبته ان عجز ولا بغيره
 الوصية ثم ان ادى الحال اذ يرى من بطلت الوصية الاولى في بطلت الثانية لكن استرقاقه شرط بفسخ الوارث كتابته وان منع
 فامهله فالوصية السابقة واستوجبه في النسخ بعد جواز استرقاقه للموصي لم بدون فسخ الوارث ولو كان الموصي له بالمال فخذ قبض
 منه شيئا فهو له ولو اختلف الموصي له بالرفقة والمال في النسخ عند العجز قد صاحب الرفقة كما تقدم صاحب الرفقة على الوارث **قوله**
 لو كاتبه مكاتبه فاسد ثم اوصى به جان ولو اوصى بما في ذنبه لم يصح ولو قال فان قبضت منه فقد اوصيت به لك صح وقد تقدم ان الكتاب
 الفاسد عند الاثبات البينة فاذا اوصى بما في ذنبه لم يصح لانه بما في ذنبه لم يثبت له بها شيئا في ذنبه وان اوصى بغيره صح كما اوصى
 بغيره عبده النسخ ولو اوصى بما يقبض منه محلان الذي يقبض منه ملكه بواسطه ان كسب مملوكه لان حيث انه مال الكتابته لم يصح كما لو
 بمال كتابته من دون القبض وظل اطلاق المصداق والاصحاب بل صرح بعضهم كالشيخ في ط عدم الفرق في ذلك بين العالم بفساد الكتابته
 والجاهل بنظر الى حقيقة المال وموافقة الوصية ملك الموصي ويجعل الفرق لان الجاهل بالفساد اذ اوصى بالرفقة فغفل ان ما باع
 به لغوه وقد تقدم مثله في مواضع ذكرتها في كتاب الهبات من باع ما وهب مع فساد الهبة ارباع مال موثقة بقائه فغفل موثقة
 لو اوصى بغيره معتق فغفل فساد عنه فلينظر بحسب **قوله** اذا اوصى ان يوضع ع. مكاتبه اكثر ما في عليه فهو وصية بالنصف وزيادة
 والورثة المشي في تعيين الزيادة ولو قال لصعول عنه اكثر ما في عليه وشكره فهو وصية بما عليه وبطلت في الزائد ولو قال لصعول عنه ما شا
 فان شاء وابقا شيئا صح وان شاء الجميع قال يجمع ويشي منه شي بغيره حال للفظ الوصية بالوصية ع. المكاتب صحيحة معينة **والثالث**
 ويشي فيها مفضي اللفظ والعزيمة كافي نظام من المحاورات اللفظية وقد ذكرنا من الفاظ الوصية له تلك **الاول** ان يوصي المولى
 بان يوضع ع. المكاتب اكثر ما في عليه او اكثر ما عليه فوضع عنه نصف ما عليه وزيادة تخفف لها الاكثر بغيره وتقدر الزيادة الاختيار والوارث
 والاظهر كون الزائد على النصف من جملة الوصية لا ابتداء عليه فلا يعبر بها ما يعبر في العلية بل في الوصية وغايتها ان يكون تعيين الوصية
 مقصودا الى الوارث وهل يعبر في الزيادة من النصف ان يكون متولا ام يكون المتول بانضمها الى النصف وجهها اظهره الثاني لان العبرة
 في الوصية وعزمها مع الاقرار بما مع انضمام بعض الاجزاء الى بعض فالعبرة بالجميع والاولى عدم حصة الجميع لان اجزائه تبلغ حد المتعول
 الوصية هنا يجمع على النصف والزيادة لا بالزيادة وحدها **الثاني** لو قال لصعول عنه اكثر ما في عليه وشكره فهو وصية بجميع ما عليه وزيادة لان ما في
 ع. النصف هو نصف الوصية فيكون مثله ذلك على مجموع المال فيجمع المال فيجمع فيه ويلحق في الزائد ومثله ما لو قال لصعول عنه ما عليه او ما عليه
 واكثر ومثله ذلك ولو قال اكثر ما عليه ونصفه وضع عنه ثلثه ارباع ما عليه وزيادة شيء ولا يعبر فيه ان يقول ويقبل النصف الى ما
 يقول الا على الاحتمال السابق وانما هو اعتبار متول الزيادة دون نصفها بناء على ان ما يتول يجمع ان يجمع له نصف معتد به وان لم
 يتول لجلال نصف ما يتول فهو فاسد لما ذكرناه من الوصية بالجميع لا بالزيادة مفردة سواء مضفها ام لا **الثالث** لو قال لصعول عنه ما شا
 او من مال الكتابته فان ابني منه شيئا فلا اشكال في الصحة وان شاء الجميع قال لا يشي في ط لا يقع ما في الثالث فظاهر ان من للتعين كتابته
 قال لصعول عنه بعض مال الكتابته واماني الاول فلان المحض صغور من كتابته ما شا من قدره ولا قال عنه صغور النسخ وان كان هذا مضمرا كما
 كالصورة الاخرى وفيه نظر لان تقدير ما شا من مال الكتابته بعضه البعض غير لازم بل يجوز ان يكون معناه ما يريد وتقدر من البعض
 غير معين لانه كما يحتمل البعض يحتمل البعض فيصير ثلثها بالجميع نعم يمكن ان يقال من لاشترطها بين التبيين والتعريف لا يدل على احدها

بدون الغلبة كما في كل شيء كوحج فأنقص معلوم على التقدير وتجميع متوكف في القيام الاحتمال في جميع الامور الى معنى التبعيض وان لم يجل
عليه بخصوص ولود لت الغلبة على ارادة البتة وان ارادة التجميع من غير اعتبار من عملها ولعلها موجودة في الصورة الاولى على ارادة ما
يتناول التجميع ويظهر من المم خلا ذلك وان ظاهرا للفظ بفتحة التبعيض فيمكن ان يريد بحال اللفظ ما ذكرناه من الانفا الى تقديم
من لا لا يفتن من معناها الا التبعيض وان يريد بحال التركيب كما اشترنا اليمن ان لو اراد التجميع لقال ^{تبعيض} التجميع لفظا واحدا وفيه نظر للفرق بين
الارادتين فانه في الاولى جعل المشية اليه في ارادة البعض والتجميع وهذا الفرع لا ينادى بقوله صنعوا عند التجميع لان مدلوله وضع التجميع
خاصة لاجل المشية وهو التجميع كما لا يخفى **قولنا** قال صنعوا عند اوسط بخبر فان كان بينهما اوسط عدل او قد اقرنا اليه وان اجتمع الاثرون
كان الاثرون بالخيار في ايها شاء وهل يشعل الفرع وهو حسن وان لم يكن اوسط لاعداد ولا قدر تجميع بين تخمين ليقوم الاوسط فيؤخذ
من الاربعة الثالث والثالث ومن الستة الثالث والرابع الاوسط لفظا وادبر الشيء بين الشيء على السواء لئلا يفتن قد يكون بان ما نكو
النهاية المتوسطة بين طرفيه وبالمقدار بسبب زيادته ونقصانه كالاثنتين المتوسطين بين الواحد والثلاثة والمقدار هنا قد يكون في مال
التجميع وقد يكون في الاجال والتجميع لفظا مشترك في هذا الباب بين اجلها لكتابتها ونفس المال المتبعيض في الاجل كما بيناه سابقا وقد تقدم
في الوصايا ان اذا وصي بلفظ يقع على شيئين فضا عدسا سواء كان شريكا ام متراطبا وجعل في مال الموصي منها ارضا مستعدة فيخبر الوارث ^{تبعيض}
ايها شاء وان يفرق لاصغافا للفرع وهذه المسئلة من جزئيات تلك والمراد بالوسط عدل في التجميع ما كان مخفوا بشا وبينه في الثالث
في الثلثة وفي الثلث الخمسة والرابع في السبعة وهو واحد ان كان العدد وركا ذكرنا اثنان ان كان زوجا كالثاني والثالث في الاول
والثالث والرابع في الستة والاول اوسط قد ما كان في جملة ما هو اكثر منه ما لا وما هو اقل كالدينارين بالنسبة الى الدينار والثلثة
لقد اوسط والعرفان ام اتخذ فقد اوسط كما لو كانت الاجال اربعة منها واحد دينارا واخر ثلثة اثنان وثلثة واحد دينارين
مستعدا لفرعين واحدا كما لو كان في المثال واحد دينارين واثنان وثلثة واحد دينارين وثلثة اثنان وثلثة واحد دينارين وثلثة اثنان وثلثة واحد دينارين
فهذا الخ مختلفا كما لو كان احدا لاربعة دينارا واخر دينارين والثالث ثلثة والرابع اربعة فالثاني مخفون بالقرينة وهو الاول واكثر
وهو الثالث والثالث كل ما بالنسبة الى الثاني والرابع وكل منهما اوسط بهذا المعنى فيعمل الحماهما بالوسط المتعدد فيخبر الوارث بوجود الخ
في كل منهما والحال على اكثر لانه خفيف ولا حزا في هذا قطع الشهد في الشرح والكلام في الاوسط قد لا ان الختلف هنا هو الاجال
ان كان بعضها شمر وبعضها شهرين وبعضها ثلثة الى اخر ما فصل في الاوسط المقداري اذا قرب ذلك فنقول التجميع الموصي بوسطها ان
يكون لها وسط بالعدد خالصا او بالاجل او بالبين منها فاما الاجل والقدر واحد هاجم العدد والتجميع الثلثة او لا يكون ^{وسط}
واحد بواحد منها اما العدد ام لا وقد مر وصورة هذه الفرع من لا كما نخصص اصولها بجمع المثنى وما يتفرع عليها يستفاد منها فلنقتصر
عليها **الاولى** ان يكون له اوسط بالعدد خالصا كثلثة الخ وخمسة مثابة المقدار والاجال وشفادتها تفاوتا لا تدخ في اوسطها
فالاوسط في الثلثة معد وهو الثاني وفي الخمسة الثاني لانه مخفون بشا وبينه وانما جعل على الواحد المذكور دون ما زاد كالثلثة ^{وسط}
والخمس فانها ايضا مخفون بشا وبينه لان الوصية بواحد فلا يصار الى المتعدد مع مكان التحد المطابق للوصية ولو فرض اداها هو
اعم الى احد بان يريد ما صدق عليه اوسط مطا من باب المتعدد فيخبر الوارث **الثانية** ان يكون لها اوسط بالعدد خالصا كاربعة الخ
مثابة الاجال ^{وسط} الاول دينارا والثاني دينارا والثالث ثلثة والرابع اربعة فالثالث اوسط خفيف بحسب المقدار لانه اكثر ما روي
مطوا اقل ما فرض مطا والثاني اوسط ايضا بالعدد لكونه بالاضافة الى الثالث والاول مطا فلذلك حملناه على الثالث خاصة والاول بالاجل
منه لساوى الاجال لهما واما الاوسط بالعدد فهو جدي في الثاني والثالث لكنه متعدد فلا يجل عليه الوصية كما في المثال الاوسط على
مفتحة الوصية الا ان الثاني **الثالثة** ان يكون لها بالاوسط بالاجل خالصا كاربعة الخ ومثابة المال لكن اجلا الاول منها شهر والثاني شهران
والثالث ثلثة والرابع اربعة ولان قريب فيهما ما ذكر في العدد ولو فرض ان كل واحد من الثاني والرابع ثلثة اشهر فالثالث هو اوسط اعز ولو فرض
اثنان منها كل واحد شهران والاخر شهر والرابع ثلثة فكل واحد من المصنوع للوسطية فيعمل فيه تعدد اوسط وجعل من قسم الواحد
المتعدد وشله بان يفر الى اوسط المقداري **الرابعة** ان يجمع الاوسط بالعدد والقدر خالصا في واحد كثلثة الخ ومثابة الاجال ^{وسط}
الاول دينارا والثاني اثنان والثالث ثلثة فالثالث اوسط بينهما فيعمل عليه من كذا اصفهين كالاول دينارين والثاني ^{دينارين}
فالاول اوسط بالعدد والثاني بالعدد **الخ** قلن يجمع العدد والاجل كثلثة مثابة والمال مختلفا الاجال فقد يجمع الاوسطان في احد

الثلثين حصل المورثة المال وهو ضعف ما عتق وان عجز استر فواثلثه وهو الضعف ايضا فضعف الوصية حاصل على التقديرين وان لم يكن
 متعاقبا لحد الامرين والوصية نافذة بغير مانع فالشبهة عن تحريمه وقد تقدم الكلام على نظير المسئلة فيما سبق وفي الوصايا واعلم ان
قول المصنف ويؤتي ثلثه نكاحا متعاقبا معطوف على قوله يمتنع ثلثه محملا وما بينهما معترضا بين الحكيم قوله اذا كانت له من عتقه عتقه الثلث لا يرد
 على ما لم يماله جزئ النكاح بغير جري الهبة وبغير قول من انه من اصل المال بناء على القول بان المخرجات من الاصل فان خرج من الثلث نفذت الثلث
 فيلزم جمع وينتق عند اداء المال وان لم يكن سواء صح في ثلثه وبطلت في الثاني في قوله لا يرد معاملة على ما لم يماله جواب عن سؤال مقدار تقريره ان
 الكتاب معاوضة ما ليز لا يمالها ما بيع العبد نفسه بئس او عتق بوضف العوض حاصل على التقديرين وهو اصل المال ورتق معاوضة العبد
 فالا كان بقدر قيمته او لا يذات في النبرع والمحاكاة فلا يشي بغيره والثلث وتقرير الجواب ان الكتاب يرد ان كانت معاوضة الا انها عجب الصورة
 لا الحقيقة لان العرض والمعرض كلاهما من مال المولى اذ الكسب تابع للملك فمعاوضة على ما لم يماله فكانت في بعض النبرع المحض فذلك
 اعزيت من الثلث مع عدم الاجازة بخلاف المعاوضة المشتملة على عوض بل يخلق في مال المالك من خارج كالبيع بئس المثل والاجازة اذ
 فيها نقول مال وان اشتملت على بدل لا اعتبا لان المعبرة بنظر العقل اغلبا هو اصل المال يزدون خصوصية العين بهذا بخلاف ما انشراح
 في غير الموت بئس المثل حيث يصح البيع في الجميع لا يرد لو لم يصح لم يحصل له الثمن وهما لو لم يكاب بمحصل لم كسبه اذا تقرر ذلك فاذا كانت
 في عرض الموت وقتل ان يخرجه اعزيت بغيره العبد من الثلث فان يملك شيئا سواء وادى المخرجه من حيوة المولى فان كان بغيره على مثلي بغيره عتق
 كله لا يرد بقوله المورثة مثله وان كان بغيره على مثلي بغيره عتق من ثلثه لا يرد اذا اخذ ما يرد وفيه من مال المولى ما يرد في قبض المبرع في ذلك الما بين وهو
 ثلث الما يرد ولو كان بغيره على مثلي بغيره وقبض نصف المخرجه من الكتاب يرد في بغيره فان السيد نظر ان المخرجه لو يرد ما زاد على الثلث
 مكاتب فادى حصته من المخرجه عتق وهل زاد في الكتاب بغيره نصف ما ادى وهو سلسل العبد ان كانت المخرجه مثل الهبة فيه بغيره كما في المسئلة
 السابقة وجهها لعدم ان الكتاب بغيره بطلت في الثلثين فلا تقوم وهذا هو الذي حرم به المصنف والمجا عزمه ان يارده زيادة ما صيربه المورثة
 فكان كما لو ظهر الميت دين او نصيب بشكل في الحيوة فعقل فيها صيد بعد الموت فان يرد في الكتاب بغيره لذلك كما ان الاستيلاء وهو يتحقق بملوك
 من مرن في ملكه ولو اذ لم يرد عتق مملوكا ملكها لم يشرام ولده ولو اذ لها حرم ملكها قال الشيخ نصيرام ولده وفي رواية ابن مارد ولا نصيرام ولده
 يلحقها بملوك ما اذ لم يرد تار ما وناصا بل بغيره وعقده لا يظفر في الاصح لعدم التيقن بكونها صيدا للشعر واستعدادها للصورة الانسانية
 بخلاف اجنتها واستطاع الحكم الاترو فالذرة غير التي ابطال التعريف المخرج عن الملك الوافع من النحل وانقضاء العدة الحرم والا ترو الزوج والبيعة
 وهل بشرط تحقيق الاستيلاء كون المورث ارحا له العلق على لا يظهر بل ينقل المصنف فيه خلا فالار الاستيلاء انما ثبت بهما المخرجه والولد
 ذلك اشادع بقوله في جارية عتقها ولدها فلو كان مملوكا له اما كون المولى عبد حرة المولى والنحل وباشراط الوفاة في حال كون حرة او جارية
 الشرط لم يشرام ولذا خلا للشيخ وابن حمزة نظر الى الوضع اللغوي وكذا التحال فيهما اذا ولد ما عتقه ولدا حرا بان يرد فيها في حال حرة ولو لم
 بشرط الوفاة ثم ملكها على الاصل والاشك في السبب لان الاستيلاء لم يثبت في الحال فلا يثبت بعد موته بل يروا ابن مارد عن المصنف
 في رجل يزوج الامانة ويولدها ثم ملكها لم يولدها ثم بعد قال هي امران شاء باعها ما لم يجد من بعد ذلك حمل وان شاء اعتق قوله ولو وطأ
 المهر بغيره دخلت في حكم امهات الاولاد او وطأ الزنا من امره بغيره دخلت صارت ام ولد ولو جود المقتضى له وهو علقها في ملكه وانقضاء
 المانع اذ ليس الا في امره بغيره والرهان يخرجهاء بملكه وان خطر عليه المهر فان الاستيلاء يجامع الوطى الحرم يعارض حيث يكون الملك
 متحفظا كوطى حاله المحض والاحرام مقتضى ولم دخلت في حكم امهات الاولاد وعجزهم بعباد المهرض وذلك مقتضى بطلان الرهن وهو
 الاقوال في المسئلة وصرح المصنف في كتابه لهن العموم انتهى عن بيع امهات الاولاد وبغيره ولا يرد في الاصل وتقدم حق المهرض لسبقه وهو
اقوى قوله وكذا لو وطأ الذي امره بغيره من ولو اسلمت بيعت عليه فقبل بها لم يبين وبينها ويجعل على يد امارة ثمة والاول اشبه بالاستيلاء
 شرط في الاستيلاء للعموم فلولا ذلك اذ امره بغيره حكم امهات الاولاد لكن لا اسلمت قبله فعارض عموم بيع ام الولد وعجزهم بقاء المسلم في ملك الحاكم
 الموجب لوجود السبيل له عليه المنفى بقوله ثم وان جعل له الكاوين على الما من سبيل فيجب ازالة السبيل عن الما لولد المسلم وقد اختلفت كلام
 الشيخ وغيره في من يملك فقط ببناء وهو الذي اختاره المصنف لان السبيل لا ينفذ سائلا ويكون بعباد مستغنى من عموم انتهى لذلك فانه مخصوص
 بمواضع كثيرة وقا لفت بجعله عند امارة مسلمة يتولى القيام بها جميعا بين الحقيقين لان الاستيلاء مانع من البيع ولا سبيل لابقاء السبيل فيجمع
 بينهما بذلك وللعلم ان قولنا في انها يستعمل لان العتق والمجولو لا يرد بالملك والبيع منى عنهما والسبيل واجب الا لا يرد في حيلة استعلاء

وهذا هو جيل الكفا، بالكتابين أولاً لأنها بقطع بعض الموالجالات الاستسقاء والاصح الأول والحق فيردنم للملوك فلو رضى
بقائه في ملك الكافر لم يجب عليه **قوله** أم ولد ملوك لا يجوز بيعت المولى بل من نصيب ولدها لكن لا يجوز للمولى بيعها مادام ولدها حياً إلا في
رقبتها إذا كان ديناً على المولى ولا وجه لاداء الامتداد لو مات ولدها وجعت طلعا وجاز العتق فيها بالبيع وغيره من التفرقات لا خلاف
في كون أم ولد ملوك مادام حياً تبطل أحكام المالك من جواز اجازتها وتبطلها للغير وجوب نفعها وغير ذلك من الأحكام
سوى البيع ونحوه من وجوه التفرع. ملكة لا في مواضع مخصوصة أشهرها في ثمن رقبته إذا كان ديناً على المولى ولا وجه له إلا إذا سواها
سواء كان حياً أم ميتة ما يقتضيه إطلاق العبارة فالأمر في تركه وقد تقدم البحث في تركه والبيع فلا وجه لاداء الامتداد لو مات مولاه
وولدها وجعت في نصيب ولدها وعتقت ولو لم يكن سواها عتق نصيب ولدها منها وسعت في الباقي في رواية يرفع على ولدها
كان مبروراً وهي بمجوزة لا يشترط في العتق نصيب ولدها منها بمقتضى الملك وعتق الغريب بردها جعلها بالبيع نصيب ولدها ترك
مولاهما لا يغيرها فستلها المضى والآخر حكم خلاف الأصل حيث أن الملك غير فلا يبرى ولو لم يكن سواها عتق نصيب منها وسعت
في الباقي كما في كل من عتق بعض المولى لير الباقي على العتق والرواية يرفع بها على ولدها وهي موثقة وهيب بن حفص ع. **البيع** ع. الصادق
إنه إذا عتق رجل أشرى جارية فولدت من ولدها فأن قال إن شاء يبيعها وإن مات مولاه وعليه دين فمات على أبيها فإن كان ابنها صغيراً
انظر ثم يكره ثم يجرى على أبيها فإن مات ابنها قبل أن يبيع في ميراثه لو شئنا شاء، الرواية وعمل بعضنا الشيخ في بيعه وفي سندهما لا
يخفى مع ذلك مهوره العمل عند غير الشيخ في بيعه وقد رجع عنه في غيرها فالمدح بعدم التفرع **قوله** إذا وصى لام ولد فليل نصيب
ولدها ونفع الوصير وفيل ينفق الوصير فإن فضل منها شيء عتق نصيب ولدها وهو أشبه وجعل الأول أن التركة تنقل حين الموت
إلى الورث وإن منع الوصير منها قبل أداء الدين والوصير ينفق عليه نصيبه ويحب عليه الباقي كما ورد في صحيح أبي عبيدة والباقى ما يدل
أيضاً وجعل الثاني أن الورث موقوف على أداء الدين والوصير لعق له ثم من بعد وصير يوصى بها ودين فلا يحكم لابنها بشيء حتى يحكم لها بالدين
ينفق منها إن وقت بغيرها وبكل نصيب ولدها إن قصر كالم يكن هناك وصير والمهنة اختاره هنا الثاني وفي التركة اختار الأول والمستل
لا يخرج الإشكال والرواية لا تخفى من اضطراب وقد تقدم البحث فيها مستوفى في الوصايا **قوله** إذا جنت أم الولد خطا نقلت الجنازة برقبته
وللولى فكما وبكم بقلها قبل أقل الأمرين من أرش الجنازة وهو الأشبه بان شأونها إلى المخطئ عليه وفي رواية يرفع ع. **البيع** ع. عبد الله بن جابر
في حق الناس على سيدها ولو جنت على جماعة فالجنازة للمولى أيضاً بين فديتها وتبليها إلى المخطئ عليهم أو ورثتها على قدر الجنازة بأجر خبره
بين فلا ينفقها لأنها ملوكة له والمولى لا ينفق عبداً ثم إن اختار ذلك لما في مقدار قوله لا للشيخ في طيبتها بأقل الأمرين فبينها وأرش
الجنازة لأن الأول أن كان هو الأرش فقلها وإن كان الغنم في يد بل العن فيقوم مقامها والجنازة لا ينفق على أكثر نصيب والمولى لا ينفق
ملوكه فلا يلزم الزائد وفي رواية ينفقها بأرش الجنازة بالفا ان لم يسلمها لتعليقه برقبته ودمار عتقها راعب بالزاد ولدها وهذا هو الذي
اختاره المحقق وفي الأول قوة وليس الحكم مختصاً بأم الولد بل بكل ملوك والشيخ في قوله ثالث أن أرش جنازتها على سيدها المنصير بها بالاشارة
فاشبه عتق الجاني ويد عليه رواية يرفع ع. **البيع** ع. **قوله** إن قال أم الولد جنازتها في حق الناس على سيدها وهي كان من حق
الله ثم في الحدود فإن ذلك على يد نها وتقاص منها للمالك **قوله** روى محمد بن شعيب ع. **البيع** ع. في ولدها من قبل نيزا سلت عند رجل ولدت
منه غلاماً وماتاً فاعتقت وتزوجت بغيرها ونفقت ولدت فقال ولدها ابنتها وسيدها ونفقت حتى يقع فأنزلت فأنزلها وفي أنها
يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة هذه الرواية مع ضعف سندها بالاشارة محمد بن شعيب بين التفرع والضعف وغيرهما وابن
فضل الخافض للأصل من استرقان ولدها الحر المتولد من قبل محترم وقتل المرأة المرتدة فموضوعه من الاختار ما ذكره في غيره من الأمور
أحكام المرأة المرتدة عليها بقاء ولدها على المحرم **كتاب الأقراء** **تت** هو لغة الأثبات من قولك في الشيء يتر وفتره فتره إذا تفرقت
القرار ولم يسم ما يشترط غير قراره حيث أنه افتتح ببيان أخباره بنوعه ووجوبه من سابق والأصل فيه الكتاب بقوله ثم كذا في
بالفصل ثم لا بد ولوعلى نفسك من شهادة المرأة على نفسها بالأقرار ومن الأخبار قوله لم يقلوا المحرم ولوعلى نفسك **قوله** في الصغيرة الصبيحة
وهي اللفظ الثنتين للأخبار ع. **قوله** أحب الأقرار عبارة عن الصغيرة المحصورة فغيرها بغيره فكان قوله وهي اللفظ الآخر بغيرها كما صرح
بغيره واللفظ بمنزلة الجنس يتناول المحدث وغيره كما أن المفيد يتناول الأخبار والانشاء وقوله الثنتين للأخبار بمنزلة الفصل
ينحصر به سائر العتق والابقاء المقتضية للانشاء كما يخرج باقي الأخبار التي لا تبطل أخباراً ودخل في المحرم المال عينا ونفعه وقوله

من الشفقة والخيار والاولى الجزاء النفس والحدود والنفوسات بعد تقابل الادنى زاد بالواجب معناه اللغوي وهو الثابت فيخرج
 به الاجزاء عن حق المستقبل فانه ليس باقرا وانما هو عدل وخلق معناه وهذا يستغنى عما عبر به غيره بقوله عني سابق وتناول الحق
 المؤجل اظهر من تناول السابق لان امر ثابت الان وان كان استحقاق المطالبة به مستحسلا ويمكن ان يجرى في السابق ايضا من حيث
 ان اصل الحق سابق وانما المستقبل المطالبة به وتماخر استحقاق المطالبة به خارج عن الاقرار لا بعبارة عن المتأجيل وذكره في الاقرار
 بالحق ليس اقرارا وانما هو دفع لما لزم من الاجزاء باصل الحق ومن ثم يقبل الاقرار بالحق لا بالاجل كما شيئا من خفض في حله به بالتمهات
 فانها اجزاء عني حتى واجب على غير الجنب واطلاق الحق الواجب بشئ ما هو واجب عليه وعلى غيره ومن ثم تدبر بعضهم في التعريف لان الحق وما
 يحتمل في جلي من قائل عليه كذا فانه وان كان مفقودا الا انه متضمن للاجزاء كما لمركب في داخل في التعريف ولا يحتاج الى زيادة او اما
 هو في معنى الاجزاء **قوله** كقولهم ان على او عندى اذنى ذمى وما اشبهه لا لافا على الاقرار صرحا منها ما يفيد الاقرار بالدين
 صرحا كقولهم انى ذمى كذا ومنها ما يفيد الاقرار بامرين صرحا كقولهم له ذمى كذا ومنها ما يفيد ظاهرا كقولهم عندى ومنها ما هو
 صالح كقولهم يدى يظهر الفائدة فيما لو ادعى خلاف مدلوله باللفظ فانه لا يقبل فان ادعى ما يوافقه قبل فلو عبر بما يفيد الدين ثم قال
 هو ودفع لم يقبل واذا ادعى التلغى لم يتغير بل ينفى من الضمان بخلاف ما لو ادعى باللفظ المفيد بها كقولهم عندى اذنى اذنى الصالح كقولهم
 بغير ثم ضربا لو دفعه وادعى التلغى وقتا كان فانه يقبل وسيات **تم** البحث ذلك فانه لا لافا على او عندى عليها رايتها
قوله ويصح الاقرار بغيره بغيره اضطرارا واختيارا لما كان التعريف في الاقرار والاجزاء عني في الذم اذ في العهدة ولا يختص بلفظ معين
 بل ما دل على المراد ولم يخصص لغيره بل يصح اقرارا هل كل لغيره بلفظهم وغير لفظهم فاعرفوها الحصول المراد منها وهو الدلالة باللفظ على
 المعنى الذي هو المراد بان لا يرد من قبل الشارع ما يفيد الاختصاص بلفظ خاصه ثم ان علم ان المعنى عرفت بلفظ ما لا يرد من قبل دعواه
 خلافا ولا احتلالا من وقال لم اقم معنى ما قلت بل اقلت وتلفت صدق بيمينه لقيام الاحتمال واصله عدم العلم بغيره وكذا
 القول في جميع العقود والايضا **قوله** ولو قال لك على كذا ان شئت او ان شئت لم يكن اقرارا وكذا لو قال ان قدم زيد وان شئت
 فلان او ان شهد لما كان الاقرار اجزا **قوله** فيبقى ما خارجا عن اللفظ او افعا سواء طال بقدر في النفي والاثبات ام لا ولزم من ذلك
 ان لا يجوز تقليد على شرط ولا مفسر لا نوع المعلن مشروط بوجود المعلن عليه وذلك بناء على مقتضى الخبر وذلك بناء على مقتضى الخبر ولا
 فرق بين ما يقع باختيار المجتران شئت بالضم او بغير اختياره كقولهم ان شئت بالفتح او ان قدم زيد ورعى او شهد ونحو ذلك **قوله**
 ولو قال ان شهد لك فلا منه صادق لانه الاقرار في الحال لا في الماضي وصدق وجب الحق وان لم يشهد هذا الحكم وذكره الشيخ في طوابعه
 عليه جماعة منهم المصنف ووجهه بما اشار اليه من ان صدقه بوجوب ثبوت الحق في الحال وان لم يشهد ونحوه انه قد حكم بصدقه
 على تقدير الشهادة والشهادة لا تدخل على تحقق الصدق وعليه وانما الصدق يقتضيه معا بغير خبر الواقع وثبت الاقرار ولا يكون
 كذلك الا على تقدير ثبوت الحق في ذاته حال الاقرار يكون اقرارا وان لم يشهد بل وان انكر الشهادة ومثله ما لو قال ان شهد بكذا فهو
 حق او صح وكذا لو لم يبين الشاهد فقال ان شهد على شاهد بكذا فهو صادق او شهد عليه باللفظ فالحال هو صادق ما لو قال ان شهد
 صدقه او من عدل لم يكن مقرا لان الكاذب قد يصدق والشاهد يمينه على الظن فلا ينافى عدم معا بغيرها في نفس الامر اعدله وقبل في
 التوجيه الاول انه يصدق كلاما لم يكن المال ثابتا في ذمته لكن المقدم حق الاقراره فان حكم بصدقه على تقدير الشهادة والثبات شلوه في
 الدليلين نظرا من وجهين احدهما انه لم يحكم بصدقه معا وانما حكم به على تقدير الشهادة وثباته وان كانت ممكنة في ذاتها لكنها قد يكون
 منتهزة في اعتقاد الغير فيكون قد علق صدقه على الحال عنده فلا يلزم من الاقرار في المال ولا على تقدير الشهادة وجاز ان يريد ان
 لا يصدق عن الشهادة لكونه ليس في ذمته شئ وهو في اعتقاده لا يكذب وهو استعمال شائع في العرب يقول الناس في غاوتهم
 ان شهد فلان انى است لاف صدقه ولا يريد سوى انه لا يشهد بذلك للقطع بان لا يصدق لو قال ذلك وان لم يكن هذا عا لها
 فلا اقل من انه محتمل احتمالا لا ظاهرا فلا يكون اللفظ صرحا في الاقرار مع اذنه والثبات انه لا يخرج بذلك عن النفي بغير
 اذنه من غير صرفه الا ان لم على كذا ان شهد فلان لا يكون اقرارا اتفاقا مع ان صرح في الاعتراض بالحق على تقدير الشهادة والافواه
 في مسئلة الشرائع انما جاء من يشي لا لزوم فلا لا يكون اقرارا وحدها ذكر في توجيه الاقراره اورد في جميع المصنفات فان قيل
 ثبت الحق على تقدير وجود الشرط لم يثبت منه الا ان ادخل الشرط في ثبوت في نفس الامر لما حزه ما يقع في الدليل

[illegible]

وغيره كالمقام وجماعه في قول الاقوال المعين وجوب التسليم اليه مطرد وجهه ان الاقرار وقع جملة واحدة لان هذا المعين المتنازع
اليه فليس بالتسليم اليه ولا يلتفت الى الاحتمال كما لا يجزى علينا البحث وسبب ذلك مع احتمال كونه غير صحيح وبضعف بان مع العلم بوجوده
الميت غير ما وصدر يكون تعيينه لثالث منافيا لاقراره به الميت المسموع فلا تسامح بل يحكم به لو اقره كيف كان وما التمسح بل التمسح بالاحتمال
الارشفي المعين فلا يخفى اما ان يكون المال المقر به ديننا او ديننا فان كان ديننا الزم بتسليمه اليه لا اعتراضا بل بانه يستحق ذم ذلك
في اخذ به ثم لا يحصل على غيره والوارث حرر لذلك لان على نقد بظهره وارث اولي او مشارك يلزم المقر بالتخلص وجعل لان
المدفع الى المقر الاول نفس مال المقر وحق الوارث باقي في ذمته لان الدين لا يتعين الا بقض ما لك او كبله وهما شقيتان هنا
وان كان المقر به ديننا لم يورث بالرفع اليه الا بعد بحث الحاكم عن الوارث على وجه لو كان لظهرنا لبالا لان اقراره الاول للميت مقبول
فيكون الوارث وقره لا وارث له الا هذا اقراره في حق الغير فلا يسمع بحيث يلزم بالتسليم اليه ما فيه من الغنى بربا للميت باعطاء
من لا يتبين كونه المالك بخلاف الدين لان الاقرار به اقرار على نفسه خاضعة لان على نقد بظهره وارث لا يفتقر حقه الذي يتجوز
العين فان حضوره فيها نفوت وان بقي بدلها نعم لو سلم العين اليه لم يمنع من عدم المنازع الا ان كان ظهره وارث اخر فله المطالبة بغيره
فان وجبنا العين باقير جمع اليها وان وجبها ثالثة فخير في مطالبة من شاء منهما با بدل مثلا او غيره وقد تقدم البحث على تفسير
في كتابه لو كان له **قول** لو قال على الف اذا جاء رأس الشهر من مائة الف وكذا لو قال اذا جاء رأس الشهر فله الف ومنهم من يوجب
شيئا اذا قال له على كذا اذا جاء رأس الشهر بخلافه من التعليل على الاجل فان علم من قصده ارادة التعليل فلا يخبر في بطلان الاقرار
بل من ما يخبر لانه اختيار عن امر واقع فلا يجامع اشراطه وقدره بامسئله لان الواقع لا يتعلل بشرط وان قصده التناجيل مع اقراره
وان اطلق ولم يعلم من ارادة احدا لا يمين فقط المقام وجماعه حمل على المعنى الثالث لانه ظاهره وجوبه للكلام على الوجه الصحيح ما يمكن حمل
عليه ويجوز حملها على الرجوع اليه في قصده وقبوله في غير مطالبة اربع اليمين ان ادعا المقر بخلاف ما ادعى قصده لاحتمال اللفظ للمعني وكما
ان حمله على التناجيل فيبد حكم شرعي فكذا حمله على التعليل لان البطلان ايضا حكم شرعي والاصل بطلان الذي من التزام شرط بدون
اليقين او الظهور وهو ضعف هذا الاشراك اللفظ بين المعنيين وفصل بعضهم فقال ان قدم الشرط فقال ان جاز اس شرط فله كذا
كان اقراره معلقا فيبطل وان اخره كان اقراره بوجوب الف والشرط لم يكن مقرا بالحق وانما علقه بالشرط بخلافه اذا اخر
فانه يكون قد اقر بالالف او لا فاذ قال اذا جاء رأس الشهر فله كذا لم يرد به محله وجوب تسليمه وان يرد بالآخر فلا يحمل على الثاني
حذر من تعقيب الاقرار بالمناق بل على الاول لعدم المناقاة ووجه المقام وغيره من المحققين بانه لا فرق من حيث اللفظ والعين بين
تقديم الشرط واخره وان الشرط وان تاحر لفظا فهو مقدم بمعنى ان فتر ذلك فتقول اذا حملنا على الصحة او اضرار ارادة التناجيل
قبل من الاقرار باصل المال لكن هل يقبل من الاقرار بالاجل غير حق لان احدها عدم البتور لثبوت اصل المال باقراره والاحل
ثابته على اصل الاقرار فلا يسمع كما لو اقر بالمال ثم ادعى قضاءه لان الاصل المحلول قد عوى لتناجيل خلاف الاصل فيكون مدعيه
مدعيه لثالث البتور لان الاقرار التزام المقر بما اقر به وانما اقر بالحق الموجل فلا يلزم غيره ولا ان قوله الف الى شهر في قوله فان عوى
بالايجل المعين فيكون ذلك كقول له الف درهم من القدر الفلاني او بوجه كذا لان الكلام الواقع من جملة واحدة لا يبرر الا باخره
وانما يحكم عليه بعد كماله كما لا يخفى باستثناء او وصف او شرط ولا يلزم لا يمتثل ذلك منه لادى الى استناد باب الاقرار بالحق الموجل واذا
كان على الانسان دين موجل واراد التخلص منه بالاقرار فان لم يسمع منه لزوم الاضرار به وبما كان الاجل طويلا بحيث اذا علم عدم قبوله
منه لم يضر اصل الحق خوفا من الزامه به حالا والاضرار به في ديون كذا الى الاضرار بحسب الحق وهذا غير موافق بحكم الشارع ويجوز فاقبوله في
والكيفية انفس على جرح الحكم بلزوم الفان لم ينع من اثبات الاجل ولا تغير كنهه الى لزوم حاله الاقرب ولا يذهب الاكثر واعلم ان
العبارة المستفيدة للاقرار بالحق المؤخر قد يكون صريحة في التعليل كما اذا علقه بشرط لا يطابق الاجل الشرعي كقول له اذا قد رددت بخوف
وهذا الاشكال في منادى قد يكون صريحا في التناجيل كقول له الف مؤجلا الى شهر ولا اشكال في لزوم اصل المال وانما الاشكال في قول
الاجل وقد يكون محتملا للتعليل والتناجيل كقول له الف اذا جاء رأس الشهر فله كذا في موضعين احدهما في اصل الصحة والثاني على
نقد الصحة في ثبوت الاجل صحيح وعلمه **قول** لو قال المالك بعثت اباك فاذا حلفت اولدا تعقني للملك ولم يبرأ من الثمن اذا قال المالك
العبد لولده بعثت اباك فانكر النكاح قد عوى المالك فغنت امرين احدهما لزوم الثمن للشرى والثالث ان اتفاق العبد فاما ما تضمنه

من لدم الثمن للشري المذنب على البيع فهو مجرم دعوى والعقل يقول الولد في عدم الشراء لانه لم ينفق عنهما الثمن كما ينفق عمن
اما نفيها لانعتاق العبد فهو قرار يفتقر عبده الذي هو تحت يده لان دعواه شراء ابنه باه يستلزم ذلك في اخذ باقراره وهو
العبد من غير عزم ونفقة ولاؤه والابن لا انكاره الشراء وعين الحق لا غش فيه بان لم يفتقر ينفق سائره قول لو قال ملك هذه امراة
من فلان او عفتها مندا وقضتها من كان اقراره بالاداء وليس كذلك لو قال تملكها عليده لانه يحتمل المعونة وجبر كونه اقرارا بغيره
ان ملكها مندا وقضتها يفتقر الاقرار به باليد وهي ظاهرة في الملك الى ان يثبت خلافه وان امكن كونها بيده على وجه الاعتراف بها
بحال ان قوله تملكها عليده فانه لا يفتقر الاجرة بان سبب الملك عليده وهو اعم من صلده من فلا بد له على كونه مالك الجوان كما
او دلالاته في ذلك قول لو قال كان فلان على الف لانه لا اقرار له باخباره بغيره الاستحقاق فلا يقبل دعواه في سقوط او قوله
كان له على كذا يفتقر بثبوت في الماضي ولا يدل على النفي والاستعمال لفظة في المستحق كقولهم نعم وكان الله عليهما وغير ذلك والاستعمال
الكثرة في القران وغيره لكنها لا تفي بحد العلم به بحيث يستعمل الاستعمال بغيره فيكم بالاستعمال ولو صرح بعده بدعوى
سقوط لم يسمع لانه اقرار بالمناقب لاصالة البقاء وخاله في ذلك بعضا لاعتدائه بحكم كونه ليس اقرارا في الحال لاصالة البراءة التي تروى لانه
لم يذكر عليه شيئا في الحال انما اخبر بذلك في من ماض كما لو شهدت البينة بذلك قول الثالث في المبهة المعترف قد يكون معينا مفصلا
وقد يكون مبهما مجهول الحال وانما احتمل فيه الإيهام لانه اقرار بحق سابق والشيء يخرج عنه مفصلا تارة ومجمله اخرى وربما كان في ذم المالك
شئ لا يعلم بقدره فلا بد له من الاخبار عنه فينوطا هو صا حبر بما يفتقران عليه فذكرت الحاضرة واقضت الحكمة الى سماع الاقرار المجمل كما يسمع
المفصل وبخلاف الانشآت لا يحتمل الجمل ولا الاجمال لغالبا احتياطا لابتداء البينة وعجزها عن الجزاء وهذا الإيجاز في الاخبار ولا يفي في
الاقرار المجمل بين ان يقع ابتداء او في جواب دعوى معلومة كما اذا دعى عليه الف درهم فقال لك على شئ ولا لفاظ لا تنفع بينهما في
والاجمال لا حصر لها ذكر المقام وغيره من النقصان ما هو اكثر استعمالا ودورا على الاستدلال لكونه يحكمها ويقاس عليها غير قول اذا
له على مال انتم الف دينار فسر بما يتول قبل ولو سربا لم يحرم العادة ببول كقصر الجوزة واللوزة لم يقبل وكذا لو سربا المسلم بما لا يملك ولا
ينفع كقصر الخنزير وجلد الميتة لانه لا بعد ما لا وكذا لو سربا بما ينفع ببول لا يملك كالسرجين الخنزير والكلب العقور ما لو سربا بكل الصدأ
المكاشية او كلبا او نع قبل ولو سربا ببول السلم لم يقبل لانه لا يجر العادة وتثبت مثله في الذم المأل من الصنيع المجمل لاحتمال القليل والكثير
فاذا قال له على مال جميع في تفسيره ايد فان سربه بتفسير صحيح قبل منه وان اشنع حبيس بينين لان البيان واجب عليه كالتجسس على الانتفاع
عند الحق الا ان يقول لست بمقداره فلا يجره التجسس بل يرجع الى الصلح او يصير عليه حنث يذكو وعلى تقدير تفسيره له فان سربه بما يتول
قبل كثر ام قل قلفسه وغيث وتم حيث يكون لها بنية ولو سربه بما لا يتول لم يقبل سواء كان من جنس ما يتول كجنس من حنطة وشعير سم
ام لا لا كلبا العقور والسرجين الخنزير وجلد الميتة عند من لا يجعلها قابلة للطهارة بالدباغ وربما قيل يقبل تفسيره بما يكون من جنس
ما يتول لان المال اعم من المتول اكل متول ما لا لا ينعكس والاظهار الاول لانه وان دخل في اسم المال لان قوله له على يفتقر بثبوت
شيء في الذم وما لا يتول لا يثبت في الذم وان حرم عصمه ووجب رده ولو سربه باحدا الكلاب الاربعية قبل لانها مال متول عند من
يجوز بيعها وكذا الجروا القابل للتعليم ولا تفسيره بما لا بعد ما لا وان كان حقا كذا السلم والشميت العاطس والعبادة لان ذلك لا بعد ما
ولا يثبت في الذم وان استعملها بغيرها الاثم كترك رد السلم ولو علل المصاع عدم الاجزاء ورد السلم بعد كونه مال الاقرار انما كان بالمال
لكن اظهر وانما يحسن تعليله بعدم ثبوت في الذم على تقدير ان يكون الاقرار بالشيء او بالحق كاذكوه غيره ولو سربه بوجه قبل لانها
مال يجب عليه ردها عند الطلب وقد تعدي منها فيكون مضبوته وقا بعضهم لا يقبل لافي يده لاعلمه ولا يقبل بحق الشفعة لانه حق مال
كرد السلم والعبادة اذا قال له على شئ يفسره بجلد الميتة او السرجين الخنزير قبل لا يفتقر لانه شئ ولو قبل لا يقبل لانه لا يثبت في الذم
كان حسنا الشئ اعم المال بكلاهما يقبل تفسيره لانه لا ينعكس ان يقبل تفسيره لانه شئ بعد القذف وحق الشفعة لانها شئ دون المال
فيقول تفسيره بجلد الميتة او السرجين الخنزير المحرمه فلا احدها يقول لصديق الشئ عليها وامكان المنفعة منها ويخرج عن هذا البينة
الاختصاص بينهما على اختيار العلامة في احد قوله والثالث وهو الاجود لعدم فله وعلى ظاهره في الملك وتلك الاشياء ليست بمجمل كونه
فيقول تفسيره بما لا يتول كجنس الحنطة وقمع الباذنجان قولان واولها يقول هنا وهذا اختياره في كونه لانه شئ الخبز يحرم اخذه وعلى من
رده والثالث عدم القبول لانه لا يفتقر له فلا يبيع التزام وهذا لا يبيع الدعوى به وبغيره مع عدم سماع الدعوى به وعليه يثبت ثبوتها

وان لم يكن متوللا ولا يقبل تغيير بالبر والاسلم والعبادة لانه بعيد عن النعم في معرض الاقرار اذ لا مطلقا بينهما والاقوال في العادة ما عليه
المقرر ويدعيه لو قال على حق قال في كونه يقبل بهما لا روى في الخبر ان حق المسلم على المسلم ان يرد سلامه وديمته عظم ويجب دعونه على
ذلك من الخوف والاشهر عدم القول لان الحق اخص من الشيء فيبعد ان يقبل تغيير لخاص بما لا يقبل به تغيير الا ان يمكن الجواب بان
العرف بطلان الحق ويرد هذه الامور فيقولون فلان على فلا حق ويرد ذلك عند متر لم وسعيدا يا به ونحو ذلك **قول** لو قال
ما لجليل وعظيم او **خطير** او **نفيس** بل **غيره** ولو بالقليل ولو قال **كثير** قال **الشيخ** يكون ثمانية دعو على تغيير الكثرة الى رواية المند
وربما اخص بعض الاصحاء بموضع الورد وهو حسن وكذا لو قال **عظيم جدا** فيرددها مسائل **الحاشي** فيقول ما لجليل وعظيم او **كثيرا** و**جدا**
او **نفيسا** و**خطيرا** وغيره فانها احوال واي مال ونحو ذلك فيل تغيير باقل ما يتصور كما لو اطلق المال لانه محتمل ان يرد به عظيم خطير بل هو مستلزم
غاصبه والتحاشي فيه ولا لانه ليس في العظم وما في معناه حد في الشئ ولا في اللغة ولا في العرف ولا لنا من يتخلفون في ذلك فبعضهم يستعظم
القليل نظر الى ما ذكرناه وبعضهم يستعظم الشئ واعتنا بالمال وبعضهم لا يستعظم الكثير لكونه على خلاف ذلك التحاشي جميع الى تفسيره
لانه اعم منه بوجهه والاصل الذي بينه عليه الاقرار لا اخذ بالمتيقن والترك لغيرة وعدم اعتناء بالقلية ولما لم في ذلك ملاهبة مختلفة
فاحسن بعضهم عشرة دراهم واخرون نصفها بل انقطع واخرون مائتي درهم واكثرهم على ما ذكرناه **الشيخ** لو قال لم مال كثير قال **الشيخ** انه بل
ثمانية بناء على الرواية لانه تضمن ان من نذر الصدقة بما لا كثير يلزم الصدقة بثمانية درهم واستشهد عليه بقوله ثم لقد نصرت
الشيء موطن كثير وانما عدت فوجدت ثمانية موطنها وعلها **الشيخ** الى الوصية والى الاقرار ونظر الى ذلك تقدير شرعي لا اكثر وهو
صحيح لان ذلك على خلاف الاصل فيقصر فيه على تقدير التزامه على يورده مع ان الرواية مرسله وكونها موطن التي يصر فيها ثمانية
على تقدير تسليم ذلك العدد لا يدل على انحصار الكثير فيها لان ليس بمجد للكثير او اقل بل فيه وصف ذلك بالكثرة وهو لا يمنع من وقوع
اسمه على ما دون ذلك العدد وقد قال **الشيخ** ان من فله فيلزمه غلبت فله كثيرة وليس لمواد منها ما ذكره وكذا قوله **الشيخ** واذا ذكره الله ذكر
كثيرا واما في القرآن كثير فقد اخرج ابن الجنيدي حيث جعل العظم كالكثر في افا ذرة العدد المذكور وبعض العامة وافق على ان
الكثير في ذلك عليه لا يكثره جعل اثنين وسبعين مدعا ان غزوا ورساياه كانت كذلك واكثر السير على خلاف الامر به ولا شهرها
ان غزوا ورساياه كانت بضعا وعشرين ونحو رساياه ستين وفي كثير منها لم يحصل قتال ولا يوصف بالانصر وبعضها يكون فيها خلافا
الشيخ لو قال لم على ما لعظيم جدا فهو كما لو قال لم مال عظيم لاصلا لزيادة من الزيادة بغير احتمال تاويل المبالغة بما اول باصل
الوصف بالعظمة فان العظم يختلف في الاعتبار لجان المبالغة في تعظيم ما عظمه السردون عليه ما ذكره الاحكام والحق في ذلك
ما ذكره من اقتضاء ذلك المبالغة والكثرة وهو يقتضي زيادتها عما عدل عليها اللفظ الخالي عنها فلا يقبل تغييرها بامر واحد ولا نظرا الاول
بل لم يذكر غيرهم اشكالا ولا احتمالا **قول** لو قال **كثيرا** قال **الشيخ** ان اكثر ما قلنا ان الزم بقدره وزيادته ويرجع في تلك الزيادة الى المقر ولو قال كنت
اطن ما عشرة قبله على اقراره ولو ثبت ان مال فلا ينزله عن ذلك لان الانسان لا يخرج عن وجهه والمال قد يحجب على صاحبه اطلاق
العبارة تدل على ان الاكثرية محمولة على اكثرية المقدار ولا يحمل على اكثرية الاعتبار كما اعبر في المسائل السابقة وجه ان الظاهر المتبادر
وهو الكثرة العددية فيكون حقيقة منها وجهها فظع جماعة من الاصحاء منهم الشهادة واختلاف كلام العلما في رفع الخبر والارشاد لاجل الاطلاق
على اكثرية المقدار كما ذكره المحقق ولكن قال ان لو ادعى عدم اراة الكثرة في المقدار بل ان الدين اكثر بقاء من العبيد والحلال اكثر بقاء من الحرام
ولاح التفسير اقل ما يقول وفي القواعد انصر على ان لا يشرع باكثر عدد الا ان يمثله وزيادته ويرجع في تلك الزيادة الى المقر ولو قال كنت
او ابرك ولم يذكر حال الاطلاق وفي كونه قطع بانصر الاطلاق يقبل تغيير باقل من قول وان كثيرا فلان قال لانه محتمل ان يرد به ابرك من
لا ينطفي الالهة لذلك عن غير من الالهة كادبره لان مال زيد على حلال وما لفلان حرام والقليل والحلال اكثر من كبره والكثير المحرام
قال وكان ان القدر بهم في هذا الاقرار فكذلك الجنس والنوع بينهما ولو قال لم على اكثر ما فلان عددا فاللهام في الجنس والنوع ولو قال
لم ان الذهب اكثر ما فلان فاللهام في القدر والنوع ولو قال لم على اكثر ما فلان عددا فاللهام في القدر وحده ولو قال لم على اكثر ما فلان في
باكثر من عددا وقد لا زمر اكثر منه ويرجع اليه في تغيير الزيادة ولو جبه اقل انتهى وهذا القول هو الموافق للحكم المتفق عليه في المسائل المتنا
فان الكثرة ونظائرها اذا لم يحمل عند الاطلاق على كثره المقدار واكتفى في نفي الزيادة باحتمال اراة كثره الاضطرار فكذلك اكثر من دعو
ان كثره المقدار هي المتبادر من اللفظ شتر كبر بين الموضعين ولا اقل من قبول تغيير بما شاعرك لا كما طلق الحكم اذا نذر ذلك فيلزم انقضاء

جملة على ثلث في المقدار وزيادة مع الاطلاق او يفسر بذلك يعني في الزيادة مساهما وان لم يكن صوره كما يدل عليه اطلاق المتك وعينه
 وصرح به في كونه حيث اكتفى بحجة او اقل التحقق الاكثر من ذلك وان اكتفينا باقل ذلك اعتبر فيه القول والفرق ما شرع يكون مجموع المعنى
 به ولا يكون الا مقول الكا قد علم من تفسير المال وغيره بخلاف الزيادة المتضمنة الى مثلها لفلان لان المقرب هو المجموع وان زيادة فلان
 المعنى في نفس الزيادة لانها بعض اجزاء المقرب مط القول ضرورة ان اجزاء الابدان ينتهي الى مقدار لا يتولد واعتبر بعضهم القول في الزيادة
 منفردة نظر الى عدم تحقق المال فيها بدون القول وضعفوا بغير ما قرناه ثم على تقدير القول بلزوم مثل ما لم يزد زيادة او على المقرب
 ان يرفع على ما ظهر له وان حسيبه والاخص صافيل قوله مع يمينه اننا نعلم المقرب في ذلك لان المال ما يخفى ولزوم مقدار ما ادعى لادته
 ونيادة يرجع اليه فيها ولا فرق في قولنا في ذلك بين ان يقع اليه بمقدار ماله وعدم الاشكال في التجميع في المقصود وهو كون المال
 ما يخفى غايبا عن حسيبه من ماله الى صالته بزيادة ماله وان زاد ولا فرق ايضا بين قوله قبل دعواه فلان فلان ان يعلم مقدار ماله وعدم
 لا يعلم مستندا الى ما يظهر له نعم لو علم كذبه في دعواه بان كان لفلان مال ظاهر له ان يذم ادعاه فلا اشكال في عدم القول قوله لو قال
شيئا وقال اردت نفسك لم يقبل وجعلهم القول ما هو المشتم من ترفيع الغصب من دواعي ايضا بان جعل للغصب مفعولين الثاني منها
 شيئا فوجب مغايرته للاول واخر من بان لا يجوز ان يكون شيئا بدلا من الضمير والفعل مستقلا في مفعول واحد وجوابه ان المفعول الاول اذا
 كان حرا ان اثبات مفعول اخر لثقل الغصب حقيقة لما ذكر من ترفيعه واجبا ايضا بان شيئا نكرة فلا يكون بدلا من الضمير المحرر في الابع
 كون النكرة مفعولة كقولهم تعبا لثامنا صيرنا صيرنا كذا وفي هذا الجواب ليس يصح بل لا يخفى جواز ابدال النكرة من المعنوية بالعكس على
 محققين في اللغة كالنحوي وابن هشام وغيرهم وجعلوا من قوله تعبا لثامنا قولهم تعبا لثامنا في قولهم تعبا لثامنا في قولهم تعبا لثامنا في قولهم
 ذلك من الايات القرآنية والشواهد القوية وهذا هو الذي اختاره الشهيد في سن وهو حسن قوله التجميع المتكرر على التثنية فيقول
 دراهم او ذنابا حزينا لشكر عما لو كان التجميع مرفقا فان ترفيعه التجميع كما حقق في الاصول وبما لا يحل على التثنية وفيه نظر لان التجميع
 هنا غير ما واد وليس له حد في نفسه فالا فرق في الحمل على التثنية بين المعنوية والمتكررة كما لا يخفى في بين جمع القلة والكثرة و
 الفرق بينهما اصطلاحا خاص لا يجري في المحاورات العرفية وحمل التجميع على التثنية هو صحيح القولين للاصوليين وقيل ان قوله
 اثنان وعليه فيقول الاقرار بالجمع عليها واستقر في سن فيقول دعواه لواجب بان نرى القائلين بذلك انه اول التجميع في اجتماع
 وهو في الاول ان كان له اهلية القول بمثل ذلك بطريق النظر والاجتهاد او اخبره بقلده فيرجهذا يقول به واما الثاني
 فهو بخلافه في معناه فلا يقبل من ادائه حمله على الاصل نعم لو اتصل بغيره باقراره انجمه القول مط لا نرى بصير كما يجمل في الاول
قوله ولو قال ثلثة الاف واشهر كان بيان المحض اليه لا مفسر بما يصح تملكه الاقرار بالعدد مجرد عن التميز يشتمل على اتمام
 المحض الوصف بترجيح اليه في نفسها ويقبل بغيره بما يتولد مع صدق اسم العدد عليه عرفا ولو سهره بثلثة الاف جبره ^{لكن}
 ويجوزها قبل ولو سهره بقطعة واحدة يقبل التحريم الى ثلثة الاف جزء لم يقبل وان كان ذلك اكثر من التجميع والعدد المنفصل
 لان المتبادر من الكم المنفصل لا المتصل قوله اذا قال له الف ودرهم ثبت الدرهم ورجع في تفسيره الف اليه وكذا اذا قال
 الف ودرهما وكذا لو قال مائة ودرهم اما لو قال مائة ودرهم ثبت الدرهم وان كان التجميع دراهم بخلاف مائة ودرهم وكذا لو قال الف
 وثلثة دراهم وكذا لو قال الف ومائة ودرهم وثلثة دراهم اذا اقربا عددا مختلفة وان فيها بمائة واحدة فان كانت الاعداد
 بمنزلة واحد كما لو كتب فالتيسر للجميع كقولهم عشرة دراهم وان كانت متعاطفة فان كانت التميز متوسطا بينها لم يرجع اليها ^{عنه}
 قطعا بل هو على اجماعه كقولهم مائة ودرهم وعشرين وان تاجر عنها فالاصل يقتضي اختصاصا بما قبله موقفا من ان العطف ^{انتهى}
 انقطاع احد العددين عن الآخر لكن قد يساءل عن ذلك ايضا كما اذا قال له الف ودرهم ويمكن اخراج المال الاول من ^{هذه}
 القبول لان الدرهم لم يقع ميمنا وانما هو جنس مشتمل معطوف على هم الجنس فلا يقتضي تفسيره وتدل بحال العرف ويدل على عود
 الى التجميع كما لو قال مائة وعشرون درهما او الف ومائة ودرهم والف وثلثة دراهم والف وثلثة وثلثون درهما ويجوز ذلك
 فان الكل في العرف ودرهمه لو ادا احد بمنزلة كل عدد منها عد مطولا لهذا وهذا عمل الأكثر وهذا في الخ الا انه لو قال له على
 الف وثلثة دراهم او مائة وعشرون درهما رجع اليه في تفسيره الف والمائة عني بان الدرهم والدرهم ليس ^{هذه} لئلا يلازم ذلك
 يجمل ان يكون بمنزلة الاخر فلا يثبت في ذلك من شئ بجرح الاحتمال وهذا التعليل يقتضي التمدد الى ما يوافقه الا مثله وان كان قد اقتصر

الشيخ يلزم مع النص بعد عشر و درهما لا نه اقل عدد من عطف احدها على الاو من الدم منصوصا ذوقه اثنان وعشرون الى تسعة وتسعين
 وفيه ما روي في المسئلة وجبر ثلث بلزوم درهمين لانه ذكر جليتين كل واحدة منهما يقع على الدم ويكون كناية فيه فيكون الدم تفسير لكل واحد
 منها كما ان قال بان وجوب درهمين وربع وهو ان يلزم درهم وزيادته يرجع فيها اليه لان الدم منسوخ الاخير منها فيبقى الاول على انهما ينقسم
 بشيء كما لو قال كذا مقتطع ولو جرد الدم من درهمين بشيء وجز درهم وفي هذه الحالة قول ان يلزوم درهم حلال الجرح على اخويه لا يلزم لان مقتطع
 با مكان يصح ما ذكرناه والشيخ رة اقتصر على ما ذكرناه الاعداد على ما نقلناه عن من الاقسام ولم يذكر الحكم مع باقي انواع الاعراب مع انما نقلنا
 له وما اختاره قول بعض الشافعية وهو عندهم ضعيف ايضا قوله اذا قال هذه الدماء لاحد هذين الدم البيان فان عين قبل ولو اعادةها الاخر
 كانا خصمين ولو ادعى على المقر العلم كان له اطلاق ولو اقر للاخر لزم الضمان وان قال لا علم دعهما اليهما وكانا خصمين ولو ادعى اياهما
 كان القول قوله مع بيمينه كما يسمع الاقرار للمجمل ثم يطالب بالبيان كما يطالب في الاخر فاذا قال هذه العين لاحد هذين قبل وانخصر لهما فيهما ان
 طوبى بالعينين فان عين احدهما سلمت اليه لا يرد فينفذ اقراره ولو ادعاها الاخر كانا خصمين يعني ان المقر له جابصير ذاليد والاخر خارج
 فياخذ دعواه حكم دعوى الخارج عاذا يلبس من يقول قوله ذى اليد مع بيمينه ومطالبة الخارج بالبينه وهذا الخارج احلاف المقر على عدم العلم
 بكوفها لان ادعى على العلم بانها له وعلى البت ان ادعى عليه العقب منه وانما وجبه عليه الحلف لانه لا قوله بغيره بالعين ثم ان اصر المقر على انهما ليعين
 عين له فلا فائدة من جمع الى الاقرار له بما لم ينتزع من الاول سبق حقه واعزم الثاني وظلها او فيتمها ان لم يصدق الاول لانه حال بين الثالث
 والمقر به باقراره الاول فكان كالمثلث ولو صدق الاول دفعت الى الثاني ولا اعزم وهل المقر على تقدير اقراره الثالث وعدم تصديق الاول
 احلافه وجها من عموم البين عن انكره وان يردع بها العزم ونفسه وان لو اقر لنفع اقراره ومن المقر مكذب لنفسه في دعواه انما للثاني
 باقراره الاول وانزلون كل منعه الرد ان الحلف لا يثبت ما لغيره وهو حسن الا ان يظهر اقراره ما يدفع التذويب كالنقل والاول احسن
 وعليه ينحصر على العلم بانها للثاني لانه انما استند في تملكها الى الاقرارها صفة فلا يمكنه الحلف على البت ولو قال المقر بها لاحدها لما طوبى ^{بها}
 لا علم دعهما اليهما لا يختص بالخمين فيهما وكانا خصمين فيلزم منها حكم المثلث عينين الخارجين عن العينين ثم ان صدقاه على عدم العلم فانهم كان وان
 كذابه او احدهما فلها احلاف على نفي العلم ولا احدها احلاف الاخر واعلم ان في دفعها اليهما على هذه التقدير نظر لانه يستلزم تسليمها لغيره لا لك
 لا عترة بانها لاحدهما دون الاخر والوجه في الامر الى الحكم بسلمها الى من ثبت له خاصه قوله اذا قال هذا التوب وهذا العبد لزيد بن ^{العين}
 فليقر وان انكر المقر لم كان القول قوله المقر مع بيمينه والحكم انتزع ما اقر به اقراره في يده هذا الاقرار من ضرر وبالاهام في الاعيان
 ونحوها المقر بها عين المقر على عكس السابق وحكمها ان يطالب بالعينين فان عين قبل لانه ذى اليد فان اقر المقر له على بيمينه فلا ولا
 لم بسلم اليه لا عترة لانه ليس له ولا احلاف المقر على ان العين الاخرى ليست للمقر له فاذا حلف خلع من دعواه وبقيت عين المقر بها مجموع لا
 المالك فيخرج الحكم بين انزاعها من المقر وحفظها الى ان يظهر مالها ويجمع المقر له انكاره وبين ان يتركها في يده المقر كذا فان عاد المقر
 الى التصديق سيعلم المنازع وامكان تذكرة ولو اصر المقر على عدم النصيب وادعى الجمل بالحال او شيئا من سماع منه ورجعها الى ^{الصلح}
 في العين ويحتمل فربما عدم انفاقهما على الصلح الفرع بينهما في العين لانها لكن امر مشبه خصوصا فيها هو ميم عند الله مشبه عندنا
 والحال هنا كذا ولو دار الاشياء بين درهمين ثبت الاقل وطوبى بالجواب عن الرائد ولو رد بين الف والعين مطلقين ^{قوله}
 ان يمكن مع احتمال لزوم الاكثر ولو لم الاقل منهما على تقدير البداية بالاكثر لان نزاع الجمع عن الاقرار فلا يسمع قوله اذا قال فلان على ^{الف}
 ثم دفع اليه وقال هذه الف كنت اقرت بها كانت ودعيه فان انكر المقر لم كان القول قوله المقر مع بيمينه وكذا لو قال لك في دفتي الف
 وجابها وقال هي ودعيه وهذه اما لو قال لك في دفتي الف وهذه هي الف اقرت بها كانت ودعيه لم يقبل لان ما في الذم لا يكون ^{قوله}
 وليست كالاول ولا لا وتسلي هنا مسائل ثلث متعارفة الاطراف مختلفة الحقيقة قوله لو قال فلان على الف ثم دفع اليها فلان هذه هي
 الف كنت اقرت بها كانت ودعيه عندى فقال المقر له هذه هي ودعيه ولي عليك الف اخرى دينها هي الف اقرت باقرارك فيصرف لان
 احدهما ان القول قول المقر له لان كلمة على يقتضي البتوت في الذم وهذا لو قال على ما على فلان كان ضامنا لو دعيه لا يثبت في الذم
 فلا يجوز التفسير بها واصحها وبرقا لا الشيخ ولم يذكر المم عنه وهذا لانه لا اكثر ان القول قول المقر مع بيمينه لان لو دعيه يجب حفظها و
 التخليه بينهما وبين المالك فلعله اراد بكلمة على الاخبار عن هذا الواجب ويحتمل ايضا انه يقضى فيها حتى صار مضمونة عليه فلذلك
 قال هي على وايضا فقد يستعمل على معنى عند وقدر بذلك قوله ثم ولم عاذا نب مضانا الى اصالة البراءة الذم من غير ما عرفت برواؤفي

بين فيه بذلك على الاتصال والانفصال والمعم ذكر حاله الانفصال لئلا يظن على الاخرى بطلان اول قولنا في معنى انه دعاء باله وفريقا في الآ
 وقال هذه هي التي اقرت بها وقد كانت وديعة تلفت وهذه بدلها فان لم يقبل في الصورة الاولى فخصنا اول ما قبلنا قوله في غيرهما احدهما
 وهو الذي قطع به المعنى القبول لئلا يظن ان برهنا في معنى ان تلفت الوديعه لان حديث فيها ان يربطونها وديعة في الاصل وانما تلفت ووجب
 بدلها في الذمة وغالبها ارادة الجواز وهو كون الشيء في الذمة وديعة باعتبار ان سببها كان في الذمة والجواز مضاف اليها بالقرينة والثاني عدم
 لان العين لا يثبت في الذمة ولا اصل في الكلام المحقق وقد تقدم كثير من الدعاوى الجواز في الاقرار ولم يثبت في هذا ولا وجه لخصيص هذه
 وهذا لا يخفى من قوة قولنا في ذلك في معنى انه قد كانت وديعة بين الاقرار لم يقبل ويلزم من ان اخرى لان ما في
 الذمة لان وديعة فان الوديعه هي العين المستثناة في حفظها وما في الذمة لا يكون عينا والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة السابقة
 واضح اما الاول فلا يلزم يصح فيها يكون المقتضى في الذمة فلا يثبت في الذمة فلا يثبت وان صرح بكونها في الذمة المتناهي كونهما
 وديعة الا ان ادعى ان الذي احضر بدلها لا يعمها في جميع الثنا في بنا ويلم واما الثاني فقد جمع فيها بين وصفها بكونها في الذمة وكونها
 وديعة من غير ان يثبت في الذمة لم يثبت الجواز لم يكن عن الحقيقة صادرة ولو صرح عنها بخرجه عن الجواز لم يثبت في الذمة بل يثبت في اصلها
 ويل هنا من موجبه القبول ايضا كما سبق من احتمال الجواز وانه جاز لا يخفى واعلم ان محل الشبهة ما اذا مضى زمان يمكن فيه تلفها بين الكلامين
 فلم يمت مقدار ذلك لم يقبل في الذمة لا شك في الظاهر وكذا في احد القولين قوله ولو قال له على العن ودفعها وقال كانت وديعة كنت اظنها باقية
 من حيث انما لم يقبل لانه مكذب اقراه اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار قبل هذه المسئلة وادعى الاقرار بالوديعه محصلها ان الاقرار له عليه لطلق
 ثم دفع الالف وقال كانت الالف للقرينة بانها على وديعة وكنت اظنها باقية قبل الاقرار فبانت نالعه فلم يغيره بطل فلا يلزم منها
 فانه لا يقبل منه تغيير الثاني لانه مكذب لا قراه الاول اذ تلفت الوديعه على وجه لا يضمن لا يباح مع كونها عليه لان على تغييره صحتها فغير
 عليه لعدم تغييره بطلها قبل الاقرار على وجه لا يوجب الغشمان من افضل لذلك فلا يسمع وانما مضى زمان فبانت نالعه يكون التلف قبل الاقرار
 مع كون اعم بقرينة تغييره في قوله اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار قبل ذلك لعدم المتأفاه فيكون دعوى مستأنفة ويكون التلف على وجه غير متفق
 اذ لو كان معناه لم يكن مكذبا لا قراه لانها تصرح عليه وقوله قد فيها بيع فيه الشئ ولا دخل للدفع في الحكم لانه لو ادعى ذلك وعين دفع ليدفع
 عن الغرم كان اظهر للدعوى والحكم فيه كما ذكرنا تحقيق الشافعي بينه كلابه على التقديرين بل مع دفعها لا يفي للدعوى ثانيا فائدة اذ ليس
 الجح في هذه المسئلة الدعاء المتأفاه بخلاف ما سبق وكانهم جروا على الدفع السابق فان لم يدخل في الحكم ولو قبل يقول قوله ايضا كما قبل
 في السابق كان وجهه بل هنا اول قوله كان مبنيا على الظاهر من انها موجودة يجب عليه حفظها وكونها عنده كما سبق وانما ظهر بعد الاقرار
 تلفها قبله فلا متأفاه بين كلاميهما لا على تقدير تفسيره على كونهما في الذمة ولعل طلاقهم ذلك بناء على ان الظاهر من على هو هذا المعنى لا مجرد
 التحفظ وهذا المعنى لو سلم كونه جازا فقد سبق منه دعوى الجواز فيما سبق قوله اذا قال له في هذه الدار مائة قبل ورجع في قضية البعثة اليه
 فان انكر المقر لم يشأ من قضية كان القول قول المقر مع يمينه لما كانت المائة من جنس الدار فالأقرار يحمل بوجه ما من الثاويل في بيع المير
 في بيانه فان خسر بجزء منها فبنته مائة قبل حصار المقر له شرى بكذا التامخ وكذا ان خسر ذلك بجزء نقص فبنته مائة وان اراد ان يشترى مائة
 وان قال ان دفع في ثمنها مائة وهو المشتري لها نفسه كانت قرينة عليه وان قال ان دفع في ثمنها مائة وسئل ثانيا ع جمعه وهل و
 هو شيئا ام لا فان قال نعم مائة لم اذن منه شيئا كان اقرا له بالدار وان قال ان دفع في ثمنها مائة وسئل ثانيا ع جمعه وهل و
 الثاويل فان قال ان دفع في ثمنها مائة وسئل ثانيا ع جمعه وهل و
 القيمة مائة فان قال ان دفع في ثمنها مائة وسئل ثانيا ع جمعه وهل و
 والمقر له اشترى عشرها بما لم يقبل لا بد من حمل سوء وان في ذلك القيمة ام لا وان قال ان دفع في ثمنها مائة وسئل ثانيا ع جمعه وهل و
 المائة حتى لو اراد ان يقطعها المائة من غير ثمنها لم يكن لذلك الا بوضوح المقر له لانه اسحق ايضا من ثمنها وحيثما يبيع في حصة الا ان يرضى بتركه
 فهو بانه وضع اليد مائة ليشترى له ففعل هو اقرار له بما جمع وان خسر بجزء منها عنده على المائة ففي جزم وجهها من ان الظاهر الاقرار كونه
 محلا للالف وحمل الدين الذمة لا الموهون وانما الموهون في نفسه لم ومن لم يعلق ظاهرا بالموهون هذا كذا لم يكن المقر له فان خالفه
 شيئا من قضية كان القول قول المقر مع يمينه حيث يكون التقدير محتملا في اللفظ لانه اعلم بما اراد والاصل ان يراة دفتر ما سوى ذلك قوله اذا
 قال له في ميراث ابني كان اقرا ولو قال في ميراث من اب او من ميراث من اب لم يكن اقرا وكان كالوعد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار

وتقال من داري لم يقبل وقال لم يبق في العلم لم يقبل ومن الناس من فرق بين لم يبق في العلم وبين لم يبق في دارى لان بعض الدار لا يسبح دار وبعض المال
 يسبح مال ولو قال في هذه المسائل يجوز اصبوا وسبب صحيح وما يجوز بجواه في الجمع لما كان الاقرار اجزاء حتى سابق للمقر لا انشاء ملك لم لا
 انشاء ملك من حين الاقرار لم يصح الجمع بين كون المقر ملكا للمقر حين الاقرار وبين صحة الاقرار به لغرض نحو حصول التناقص ومن ثم كان قوله لم يبق في
 الجي او من ميراث الجي كذا اقرار لان المراد يجهل ابيه ما خلفه سواء انتقل الى الميراث لا بخلاف قوله من ميراث مائة اضعاف الميراث الى نفسه وحكم بالمال
 اليه فلا يجامع كونه ملكا لغرضه ومثلهما لو قال هذه الدار قال دارى فيقبل في الاول دون الثاني هذا هو المشتمل بين الاصحاب وغيرهم ذهب الشيخ
 وابنا عن واقف ابن ادريس والمصنف واكثر المتأخرين وذلك ان جمع التناقص بين اضافة الميراث الى نفسه وبين نقل دينه لغرضه فان ترك كل
 مديونه ملكوه لو نشر على الراجح والدين متعلقان بها وايضا فلا اضافة الى نفسه في الميراث والدار وغيرهما بمنزلة الظاهر ولهذا اشترط في صحة
 الاقرار كون المقر يترحم يده فكان قال ميراث الحكم به لم يجسد ودارى المنسوبة الى ملك فلا تعلق في نفس الامر ولا تناقض في ذلك بل هو يوجب
 لصحة الاقرار وايضا فلا اضافة بضد بانه لا يستر كونه ثقالا لا يخرجوه من بعض المطلقات من يوفى والمراة يوت لان راجح ولا نكتم شهادة
 وقوله اذا كوكب الخرقا الاح ليعر وقال احداهما على التحسين خطرتك وغير ذلك الاستيلاءات السابقة في اللفظ الصحيح ولو سلم انه محتمل لكنه مشهور
 في الاستعمال لا يندفع به انشائي من يدايم اذ كوكب النجاة المحسن ومن ثم ذهب جماعة من المتأخرين الى قبول الاقرار بملك مطع منهم العلامة في المحققين
 وهو قول قوي ويؤيده ايضا اعراض المانع بان لو قال مع ذلك محتمل وجب له سبب صحيح فانه لو اصابته القطة الاقرار لما صح مع هذه الاضافة
 واما الفارق بين قوله لم يبق في دارى من القتل بعدم صحة الاقرار مع الاضافة فيقول ان الدار لا تعلق الاعلى للجمع فاذا قال فلان بعض دارى
 لم يقبل لان الباقى على ملكه ليسى دارا بخلاف قوله لم يبق في مالى مائة فان الفاصل من غير المائز يطلق عليه اسم المال وكانه ناطق عليه النظر فيه باعتبار كون
 المائز متمم جزيا او باعتبار اشتراكه ومن هذا الفرق يظهر انه لا فرق عند هذا القائل بين قوله دارى فلان ومال فلان لانه استغرق في الاقرار
 الجميع فلم يبق مع الاقرار ما يصح الاضافة الى نفسه فيها وانما يفرق بينهما حيث يقع ببعض الدار والمال وكيف كان فهذا الفرق ليس بشئ ويستثنى الجمع
 بين المتماثلين من وثقى قوله ميراث الجي او من ميراث الجي خلاف بعضهم حيث فرق وجعل في اقرار دون من تخفى بان في نفسه كون مال المقر ظرفا لمال
 المقر ولم يفرق بين مالى فينفع الفضل والبعض وهو ظاهر في العود فانه يقطع شيئا من ماله لم وهو فرق دوى قالو جبر والمصلحة الى القولين حتى
 عدم صحة الاقرار بالاضافة الى المقر مالا وميراثا وغيرهما وصحة مقتوما عداها نكف **قوله** لو قال عليك الف فلان ردتها وقبضتها كان اقرارا ولو
 قال ردتها لم يكن اقرارا والاول فلا يخفى بوصولها اليه ودعواه ردها فيفسع الاقرار دون الدعوى واما الثاني فلا بد ان لم يؤخذ منه صيغة القرض
 وقد يندك مثل من يتهزأ ويباغ في الجود ومثله شهد هيمانك وهي بمنزلة ذلك والالفاظ المستعملة عرفا في الهكم والاستهزاء في
 جواب الدعوى واعلم ان بعض الالفاظ قد يكون صحيحا في التصديق وينضم اليه فزان يصرف عن موضوعه الى الاستهزاء والنكذب محالهما
 قوله صدقت وبررت مع محرمك لراس الدال على سدة النجى والانتكار وكذا لو قال عليك الف فقال الجواب لك على ان على سبيل التاكيد
 فانه لا يكون اقرارا بل اسطر انضمام الغرض الدال على ارادة خلاص الظاهر في اللفظ بحيث صار للمبادر ذلك بل على الحقيقة والوجهين ان الغرض
 صرفه عن الحقيقة الظاهر من عدوله الى الاصطلاح المجاز **قوله** لو قال لم ارجل وابلى كان اقرارا اما الجواب فيقول فلان قول الجواب عليك لوان
 كان خيرا لم يضر بعده حرف تصديق وان كان استهزاء لم يضر الاداة في بعده الاثبات والاعلام لانه الاستهزاء عن الماضي اثباتا ثم يصح بقاء
 واجل فتم نعم واما بل في انما وان كانت لا بطال لفظ الا ان الاستعمال عرفي فزوت في جواب الجحيز المقت كتم والاقرار جاز عليه لا على دقايق اللفظ
 وان قد يكون القول السابق استهزاء ما فقد وقع استعمالها في جواب لغز وان قل ومنقول التبع لا صحابه انهم عن ان تكون اقراره اهل الجحيز فالويل
 واستعمالها في العرف كل ما عدا فان هذه الحروف الثلاثة يستعمل للتصديق والموافقة من غير تفضيل **قوله** ولو قال انه مضى لغيره ولو قال انا مضى لغيره
 لفظ الاحتمال اذا قال في جواب ط عليك كذا انا مضى او بما تدعيه هو اقرار بظهوره في المراد وبشكل بانه وان كان ظاهرا في الاقرار به الا انه غير ظاهر
 في الاقرار به لمخاطب المحرمان ان يريد الاقرار به لغيره فلا بد ولهذا الاحتمال ليعلم انا مضى برك ومن ثم يفرق في من ان ليس باقرار حتى يقول لك ارجيب
 بان المتبادر عود الضمير في قوله لم يبق في مالى الى ما ذكره المقر ويحتمل بان الضمير انما يعود الى الشيء المدعى وهو لا يفتى في المثال الى نفس الاقرار بالمال المدعى
 لا في نفس المدعى واما ما قيل ان مفر اسم فاعل فيحمل الاستقبال فيكون وعدا احتمل انا مضى فلا يكون اقرارا من هذا الوجه وان ضم اليه قوله لك
 فغير ان العرف لا يهتم منه الاقرار وان احتمل ذلك من حيث اللفظ مع انه قد قيل ان قوله انا مضى لك به اقرار ايضا لان فنية الحضور ونحوه الطلب يشترط التيقن
 ومثله لو قال لا نكحها تدعيه وقوله لست متكرا لم يقول انا مضى به علما به العرف وان كان عدم الانتكار اعم الانتكار الاقرار ولو اقرضه قوله انا مضى ولم

ودم ضلها في قولهم فمنه واحدة وعلم ان هذه المسئلة تنفر على القاعدة الثانية لان العشرة غير متباعدة الجنس لكنها استثنى الادم منها استثناء
 كون الجنس على ان العشرة ودم ولو قلنا ان المنقطع حقيقة لم يكن اقرا بفسر بل ان من العشرة بالدم قوله ولو قال له عندى شيء
 الادم كان اقرا بدم ولو قال الادم لم يكن اقرا استثناء من النفي اثباتا فقول له مالم عندى يشي في دنته البتة فاذا
 الادم فقد اقرا بالدم وكذا لو قال مالم عشرة الادم بالوضع والاصل في المستثنى من النفي التام ان يكون موقعا ان من موجب متباعد فاذا
 رخصه دل على كون العشرة متباعدة والدم مستثنى منها مثبتا وانما رخصه دل على كون المستثنى من موجبيا ولما كانت الصورة هنا كون متباعدة على عا
 يجب الايجاب يجعل النفي دخلا على مجموع المستثنى والمستثنى منه فكان قال المقدار الذي هو عشرة الادم ليس له على والمرد ليس له على
 لان العشرة الادم هي قوة شقة فدل على ثبوت الشقة كون وجههم جماعة منهم الشهيد في حذو النفي على الشرح وغيره نظر بين لان للمستثنى
 من النفي التام محو رخصه ونفسه باقيا في الخفاء وان كان الرخص اكثر وقد تولى بالنفس قوله نعم ولا يلتفت منكم احدا الامراتك وقوله نعم استثناء
 الاقليل منهم والوجه السديد في جبر كونهم رفع اقرا دون النفي انهم رفعين كونهم استثناء من نفي اذ لو كان المستثنى من موجب
 النفيين النفي فحين ان يكون قوله الادم مثبتا وامع النفي فيكون كونهم استثناء من النفي ومن موجب وتقدمها هنا معا استثناء
 استثناء من مجموع مالم عشرة النفي ويكون اثباتا والثاني بجعله استثناء من قوله عشرة بدون النفي ادخال النفي على مجموع المستثنى والمستثنى منه
 فكان قال مالم على شقة واذا حمل اللفظ الامر بحمل لم يبين احدها والاصل في ذلك من لزوم شيء ويجعل على هذا ان يكون مدم لان
 المتبادر من صحيح الاستثناء هو الاول وان الاستثناء والنفي اثبات والثاني يحتاج فهم الى تكلف خصوصاً من غير العادة بالبرهان
 ان الاشهر عدم لزوم لتمام الاحتمال واصل البرهان وهذا يحرج عن كل استثناء يكون غير المستثنى من موجب والمستثنى من موجب كقولهم ليس
 عشرة الاخضر ضل الشئ لا يكون اقرا لان العشرة الاخضر خمسة فيحمل ان يرد ليس له على خمسة ويجعل لزوم خمسة لان الاستثناء والنفي اثبات
 هذا اذا وقع على الجنس ولم يظهر فيها الا بامال الوصفها فلا اشكال في لزوم الجنس ومع بعضها الوجها وهذا الحملان استثناء الادم فان
 اعلم به يظهر فان وقت قوله ولو قال له خمسة الاثنين والا واحد كان اقرا باثنين ولو قال عشرة الاخضر الاثلاث كان اقرا بثلاثة ولو كان
 الاستثناء الاخير بعد الاول رجعا جميعا الى المستثنى منه كقولهم عشرة الواحد الا واحد فنبطل من الجملة الاولى الضابط في هذه المسائل
 ونظائرهما انهم بقدر الاستثناء ان كان صفا طفا او الثاني مستقرا لما قبله سواء زاد عن رجع الجمع الى المستثنى من دون ان كان الثاني
 اقلا من سابقه لم يكن معطوفا عليه عادى متلوه الى الاول قال الاول كقولهم له على خمسة الاثنين الا واحد فيكون المستثنى ثلثة وهي متباعدة لان
 المستثنى من مثبت فيكون الاقرا باثنين والثاني كقولهم له عشرة الواحد الا واحد فيكون استثناء من العشرة المثبت فيكون الاقرا بثلاثة
 وضلما لو قال عشرة الاثلاث الا اربعة فيكون الاقرا بثلاثة لانها الباقية بعد السبعة المستثناة الامر من هذا ان لم يحصل بالاستثناء المقعد
 استغرق المستثنى من الابطال فان لم يحصل الاستغراق كقولهم في الاول له على عشرة الاستدلال اربعة فينبطل الاستثناء الاخير خاصة لا منه
 مستغرق وتثبت اربعة او قال في الثاني له عشرة الاخضر فنبطل استثناء الخمسة الثاني ويجوز اقرا بجمعة وكذا لو قال له عشرة الاثلاث
 الاسبعة فيكون اقرا بسبعة لبطال استثناء السبعة ولو تعدد لم يتعاطف ولا استغرق في الثاني رجع كل ما الى متلوه سواء كان قد ابتدأ بالنفي
 ام بالاثبات وصار الاستثناء الاول معناه للمستثنى من النفي والاثبات وما بعده مضافا له وهكذا فاذا قال له عشرة الاخضر الاثلاث الا اربعة
 بثلاثة لان العشرة متباعدة والخمسة متباعدة في خمسة خمسة والثلاثة متباعدة فيضاد الى الخمسة الباقية بصير المعز به ثمانية ولو ابتدا بالنفي فقال مالم عشرة
 الاخضر الاثلاث الا اربعة لان الخمسة متباعدة من النفي والثلاثة متباعدة من الخمسة فيضاد المعز به اثنان وقس على هذا ما يرد عليه من الفرق
 فلو قال له عشرة الاسبعة الاثمانية الاسبعة وهكذا الى الواحد من خمسة لان العشرة متباعدة فاذا استثنى منها شعرة كانت متباعدة في العشرة
 واحدا بالاستثناء الثاني صار المبتدئ شعرة لان الثمانية متباعدة بالثالث بقي من المستثنى من اثنان لان مان وبالاربع صار ثمانية وبالخمسة
 بقية ثلثة وبالسادس صار سبعة وبالسابع بقية اربعة وبالرابع صار ستة وبالرابع بقية خمسة والضابط ان يسهط المستثنى الاول المستثنى منه
 ويجزى الباقي بالثالث ويسقط الثالث ويجزى بالاربع وهكذا ولك طريق اخر وهو ان يسقط مجموع الافراد من مجموع الان واج فالمعز به الباقي
 وذلك لان الان واج في هذا المعز بها متباعدة الافراد متباعدة فيكون بمنزلة من اق مجموع الان واج واستثنى منها مجموع الافراد فيكون الاول
 بالثاني من الان واج وهو خمسة لان الجميع منها ثلثون ومن الافراد خمسة وعشرون ولك طريق ثالث وهو ان يحذف الاخير ما يليه وهكذا الى الاول
 فالمعز به الباقي فاذا اسقطت واحدا من اثنين بقى واحدا اسقطت من ثلثة بقية اثنان اسقطت من اربعة بقية اثنان اسقطت من خمسة بقية ثلثة

من ستة في ثلث اسقطها من سبعة في اربعة اسقطها من ثمانية في اربعة اسقطها من ثمانية في خمسة هو المقرب وبقي هنا فثمان ذكرها
 الشهادة في سق الشرح والجمع حكمها من اشكال بالنظر الى تطبيقها على القواعد السابقة المشهورة احدها ان تنكسر الغرض فتقول له عشرة الا
 واحدا الا اثنين الا ثلث الا اربعة الى التسعة فقال يلزم واحد قال لان الاول لن يمتنع وبالثاني سبعة وبالثالث اربعة لان هذه التثنية
 كلها متباينة اذ ليس لثاني منها انفس من الاول فصار من كجمله واحدة في الرابع اثبت منها اربعة فصار المقرب ثمانية وبالحاصل في ثلثه وبالثاني
 صار ستة بالسابع في واحد ووجه الاشكال في ان الاستثناء المستوف لما قبله يرجع معر الى المستثنى منه كما هو قاعدة من قبلها والمستثنى
 في هذه الغرض من كل ما على هذا النوع وبالرابع منها وما بعده يحصل استثناء المستثنى منه وذلك يقتضيه بطلان الرابع وما بعد وقد ظهر في ذلك بجمع
 التثنية الاول من حيث اتفاقها في الحكم وجعلها كاستثناء واحد ومعنى ما ذكره لكن اثبات ذلك لا يوجب من اشكال وطريقه على الضابط الاول
 ان يسقط المستثنى من الاول وهو التثنية الاول لمجموعها ستة من المستثنى منه ويجوز الباقي وهو اربعة والرابع وبصير ثمانية ويسقط منها
 الخامس بجبر الباق وهو ثلثه بالسادس في ستة ويسقط منها السابع ويجبر الباق وهو اثنان بالثاني وبصير عشرة ويسقط منها التاسع في واحد
 هو المقرب وعلى الثاني يسقط الاعداد المنقذة وهي سبعة وعشرون وهي الاولاد وبقيان اليها الاثنان من التثنية وهي الاولاد باسقاطها
 وذلك ثمانية وعشرون فيبقى واحد هو المقرب واما الطريقة الثانية لثلاثة فلا يات هذا اذ لا يمكن اسقاط الاخير ما لانه يزيد عليه والغرض الثاني
 الحاصل الثاني بالاول بان قال له عشرة الا تسعة الى الواحد فلما انتهى اليه قال الا اثنين الا ثلث الى التسعة واللازم فيه واحد ايضا والمقرب ما
 تقدم وصاحبها ان يضم الاولاد ثمانية وهي الاثنان والاربعة الى الثمانية وجعلها عشرون الى التثنية السابعة وجمع الاولاد الى الاولاد في ثلث
 تسعة واربعة فاذا اسقطها من الخمسين في واحد لكن هذا انما يتم اذا جعلنا جميع الاولاد بثمانية من الاولاد منقذة وبشكل بان لما بلغ الى
 الواحد كان متباينة من الستة المتخلفة فلما قال الا اثنين كان مستوف لما قبله وقضى القاعدة وجوعها معا الى السابق بل الثالث ايضا لان
 من الثاني ومن الجمع فيكون من الاول استوفى ما يتيم ما ذكره اذا جعلنا جملة الاولاد بثمانية مستثنى منها جملة الاولاد منقذة مستثناة ويكون
 الكلام بمنزلة اقرار واحد بخمسين استثنى من تسعة واربعة كما اشارنا اليه سابقا وبصير جملة الكلام في قوله له عشرة يخرج منها تسعة ويضم اليها
 ثمانية ويخرج منها سبعة ويضم اليها ستة من غير نظر الى استوفى الثالث لثلاثة الا ان هذا لا ينشئ على القواعد المقررة من نقد الاستثناء وينشئ
 ايضا فربما اذا بدا الاستثناء بالواحد وختمه بالتسعة فان جملة التثنية الاول منقذة من حيث ان كل واحد مستوف لما قبله وحصل العدد
 في ذلك ان الاستثناءات المتعددة اذا اجتمعت من جنس واحد فيخرج ما بعدها منها جميعا فان لم ذلك وما ذكرناه من مواءمة الجمع
 صحت الغرض ونظائر هذا والا فلا **قوله** ولو قال فلان هذا الثوب الا ثلث او هذه الدار الا البيت والحمام الا الفصم وكان كاستثناء التثنية
 الاستثناء في هذه الاشياء من الاعياد هو عندنا صحيح كاستثناء الاعداد الكلية فاذا قال له يذهب هذه الدار الا هذا البيت وهذا الفصم لانه
 وهذه الدار والبيت والاعم او هذا الفصم والاهل الشاة ونحو ذلك مع الاستثناء لوجود المنقذة لان الكلام كجملة واحدة لا يتم الا باخره
 وظاهره في ذلك بعض الشاخص فيقع منه استثناء الى ان الاستثناء المعهود هو الاستثناء والاعداد المطلقة دون المعينة ولان اذا اخرج البعير كان
 ناصلا عن ثبوت الملك فيه فيكون الاستثناء بعد رجوعه واجيب بان تعريف الاستثناء يتناول المتشايخ والمنع على ملك الجميع ممنوع لان المطلوب
 هو ما بعد الاستثناء مع ان ما ذكره واراد في غير المعين **قوله** وكذا لو قال فلان هذه الدار فلان والبيت والالحام له والفض لا افضل الكلام الكلام
 في الحذف هذه المسئلة ونظائرها بالاستثناء حقيقة او حكما بمنع على تعريف الاستثناء بمنع ما يخرج ما لا يلا ولا يدخل بالاولا وما ذكره ليس
 باستثناء بل يخرج ما ان يخرج منه شيء او لا لكنه في حكم الاستثناء بحيث ان الكلام لا يتم الا باخره والمقرب واحد البيت والدار ونظائر بعض
 الاصوليين عن ضربها بالاولا بما كان نحو الا في الاخر لا يدخل فيه هذه الاشياء ونظائرها وقل ما قال على ان لاحظ منها ما ذكره او استثنى
 ونحو ذلك فيكون ذلك كله من افراد الاستثناء ولا اشكال في قبول الاخراج على التقديرين انما الكلام في هذا كله هو الاستثناء او امر آخر **قوله** ولو قال
 هذه العبيد لزيد الا واحد كلفا لبيان فان عين مع ولو انكر الحق لم كان القول قول المقر مع بمنع وكذا انما احدهم وعين الميت قبل منوع **المناز**
 فالقول قول المقر مع بمنع هذه من وقوع الاستثناء من العين مع كون الاستثناء بغير معني وهو صحيح ايضا للورم ويرجع اليه في تعيين مسمى المستثنى
 كما يرجع اليه فيهم الاقرار فاذا اصره قبل لاصالة البراءة مما زاد عليه سواء عين الحيضهم الميت لان الميت كان داخل في احادهم حين الاقرار فان ادعى
 المقر خلاف ما عينه فليس له سوى حلفه على ان المستثنى هو ما عينه وفي قول البعض العادة ان لا يقبل تغيير الملبت للتميز وتذره هذا الاتفاق
 اذا قال له الف الادوية فان معناه الاستثناء من غير الجنس هو اقرار بثمانية وتسعة وثمانين ووجه اجزائه ان تفسير الالف اليه وان ضرها بثمانين

وضع في الدرع من جود كان يستوعب قبل بطل الاستثناء، لأنه عقب الاقرار بما يبطل فيصير الاقرار ويبطل ويكف نفيره بما بقي
 من نفيره بعد اخرج في الدرع اذا قال له الف الادرها فان من الاستثناء، من غير الجنس اقلتنا انما كان لا حقيقة وجب على الف على الدرع لا
 اخرج منها دل على انها من جنس لا نه على هذا التقدير اخرج ما لولا له في اللفظ دل على ان الدرع كان من افراد الف لولا اخرجها
 بالاستثناء وان قلنا ان الاستثناء من غير الجنس حقيقة سواء جعلناه متواطفا مع ما كان من نفيره الف فمما لا يكون ما دام وغيرهما من
 الير في تعيينها لعدم دليل يدل على ارادة بعض افراد المشتك لتمام المتواطى لانه مشتك لاشتركا معنى بافاذا نفيره الف بشئ كالجزء نظر
 في فتمتها عند الاقرار لا عند التفسير ووضع منها الدرع المشتك فان بقي من فتمتها نفيره متولا لنفيره الاقرار واليه مع وان استوعب الدرع
 فتمتها بالاستثناء مستقفا وهل يبطل الاستثناء مع وبثت الف من ذلك الجنس الذي عينها بطل التفسير صر وكلف تفسير الف بشئ
 ويعتبر به الاول لقوله استثناء هان الاقرار في تفسير صحيح وانما طر عليه البطل بالتفسير الذي ذكره فيلغو ويحق الاقرار مع الاستثناء، موقفا
 لعدم المانع من نفقه واصله صحة الاقرار العقل على انفسهم في جميع الامر من الاول ويطلب تفسيره وهم جردون ان التفسير بان الف
 التي اخرجها اولها بمنزلة وقع الاقرار بها جميعا فكان التفسير لها بمنزلة وان كان متاخرا لا ان في قوة المتقدم لانه كشف عن حقيقة الواقعة
 او لاحداث امر احدث لم يكن حتى يقال انه متاخر فيلغو وانما المتاخر بالاستثناء وقد وقع مستقفا يبطل ويلزم من الف المضمر غير مشتك منها
 شئ ويجوز ان يبطل الاستثناء اظهر قوله ولو قال له الف درهم الاقرار بان اعترفا بالجنس بطل الاستثناء وان لم نفيره قلنا المقرب
 في التوب فان بقى بعد فتمتها شئ من الف مع والا كما في نفيره الوجه اذا قال له الف درهم الاقرار بان نقد صرح بالاستثناء المنقطع فان قلنا انه
 باطل من اصله كما هو القول النادر في الاستثناء ولزم من الف تمامه وان قلنا بانها من جرد وجها الحقيقة بالاستثناء وجميع الير في بيان فتمتها
 التوب واعتبر فيها عدم الاستغراق للمشتك من على فاعدا بالاستثناء فان نفيره شئ مع والاف بطلان الاستثناء او التفسير للقيمة الوجهها الشان
 وان قلنا ان الاستثناء المنقطع مجاز فقد صرح بارادة المجاز فلا اشكال في محذور من هذا الوجه وجميع الير في بيان فتمتها التوب لكن هل يصير
 فيها عدم استغراق الف على كلام المقدم وكثير ذلك لانهم يرون على القول بصحة الاستثناء الشامل الحقيقة والمجاز بل هو في الثاني اظهر لانه
 القول الاشارة وبطلان الاستثناء المنقطع لا يقتضي الاخراج والا فربما يكون صرحا في نفيره فلا مانع من استغراقه ويكون بمنزلة جملتين
 احدهما الاقرار والاخرى ثبات امر اخر ولا اشكال في عدم ثبوت الزائد من غير المشتك من لان الزائد محذور وانما الكلام في المساوي
 لكن مع ذلك بشكل استثنى مع الاستغراق الفاء الاقرار بل قد ذكر بعض من الاصوليين والفقه ان الاستثناء في المثال المذكور متصل
 وان المواد من فتمتها التوب فكانت اشتبه من الف درهم وادام بقيا لغيره فاعتبر فيه عدم الاستغراق كالمفصل وهذا الجذر واعلم ان جميعا من
 الاصوليين صرحوا باتفاق علماء الاتصال صحة الاقرار في قوله له الف درهم الاقرار باوجوله دليل على صحة الاستثناء المنقطع منع من على
 هذا لانهم الاستدلال المذكور ولان عين المتنازع واعلم انه يصور صحة الاقرار بالف ليست من شرطه بان يكون للمقر على المقر في
 الير في انشاء ولا عا ستر غير يكون قد خرج عن دين من الف مقدار فتمتها التوب فنفير على هذه الصورة قوله ولو كانا مجموعين فهو له الف
 الاشياء كلف تفسيرها وكان العقل فيها كما قلناه كما يصح الاقرار بالجهول واستثناء الجهول مع الجمع بينهما وان من فتمتها جنس واحد بان ادعى كون الف
 درهم والشئ عشرة منها فلا اشكال في القول لان كلامها يرجع الير في بيانها وقد اقر بما يقتضي كون الاستثناء مفصلا وان من فتمتها
 بان جعل الف جواز والشئ درهمين على صحة الاستثناء المنقطع وعدمه فان بطلناه مع نفيره الف وجها في بطلان الاستثناء او التفسير الوجهها
 وان محذور على وجه الحقيقة صحت معا واعتبر في الدرع عدم الاستغراق وان محذور على وجه المجاز احتمل قول التفسير كما يصح لوجهيها مختلفين
 ابتداء لان التفسير بيان الواقع او الاحداث حكم كما مر وقد تقدم ان مع المضمر بارادة المفصل فيلزم العمل لعدم لان الاطلاق الاول
 على الحقيقة وانما يرجع الير في الجملة بما يوافق الحقيقة لا بما يخالفها وذهب جماعة عن التمسك في سوا العلامة الى قبول نفيره بالمفصل مط
 مع حكمه بانها جاز عن حكمها انما قال الف درهم الاقرار بالثبوت لوضر الف بالجواز قبل ولا يجزى من نظر ولو فرضه مسئلة على فتمتها فان بطلنا
 المفصل وجعلناه مجازا لبعده لاحترق التفسير جملة على الحقيقة ولو اخبر بارادة المفصل في قوله بامرو ولو كانا مجموعين من كل جرد بان لا يترك
 العدد بل قال له بشئ الاشياء او مال لا مال ارجع الير في تفسيرها ايضا ودعى في الاستغراق والاتصال ما فوزه في السابق واعتبر مع ذلك
 في الاول ان يادى من اقل محمول ونفي من نفيره تكون متولا وقال بعض العامة ان هذا الاستثناء مستوعب نظر الى صورة لفظ يبطل الاستثناء
 وجب اقل محمول وليس بذلك لان كلام المشتك والمشتك من صانع للقليل والكثير في ان كون الاول مساويا للثاني وغير مساوفا للاستغراق غير

كذا ويظهر الفائدة مع انقضاء ما في الحكم بقبول اقل من قول انه على ما يحتاج الى اختيار الامر بين وينبغي عليها الجنس والاستيفاء وعدمها وعلى
 قولهم بغيره على تغيير الاول من غير نظر الى قولهم غيره قوله لو قال له درهم الادوية لم يقبل الاستثناء لانه مستغرق فيثبت الدرهم وبطل الاستثناء
 ادعى القاطع واداد استثناء غير لم يسمع منه قوله لو قال له درهم ودرهم الادوية فان قلنا يرجع الى الاخير وهو الصحيح كان اقرا بدرهمين
 وبطل الاستثناء اختلف الاصوليين في الاستثناء الواقع بعد جعل مقدرة هل يرجع الى الاخير او الى الجميع على قول الجوده عند الحكم عوده
 الى الاخير اقتضاه انما خالف الاصل على موضع العزوة ولان الظاهر انما ينشغل بالجملة حتى تم عزه منها وينبغي فينبغيه بما اذا لم يدل الاثر
 على عوده الى الجميع كما لو كان اسم الاولى او حكمها مضى في الثانية كقوله اكرم الفقهاء داخل عليهم الا للفسفزة وكرم الفقهاء وان هاد الا
 المبتدع عن غيرهم الى الجميع وقيل يعود الى الجميع مطلقا لا مع قوته قد دل على اختصاصه بالاخيرة لاقتضاء العطف المشاركة في الحكم وقد دفع الحكم
 على الخلاف ما اذا قال له درهم ودرهم الادوية فان قلنا يرجع الاستثناء الى الجميع صحيح ولو لم يرد درهم لان في قوة قوله له درهم الادوية ان يكون
 الاستثناء مستقرا وان قلنا يعود الى الاخير كما اختاره المصنف بطل الاستثناء لاستغراقه ولو لم يرد درهم وان ذلك ذهب جماعة عن الصحاح
 منهم الشيخ وابن ادریس وذهب العلامة في الجمع وكذا الى إطلاق الاستثناء سواء قلنا يعود الى الجميع ام الى الاخير فمخبران صحة الاستثناء
 هنا يلزم التناقض والرجوع من الاعراض الورد والافراد على الدرهم بلفظ بعيدا من غيره فلم يسمع اخراج احدهما بعد ان مضى على ثبوتها
 لو قال جاء زيد المسلم وعمر المسلم وخالد المسلم لان يدخلون ما لو قال له درهمان الادوية فان لم يكن قد يجوز في الدرهمين فلا يكون نقضا
 كما لو قال جاء المسلم لان لفظ الجميع والتبعية صالحا لماعدا بعض الافراد جازا الاستثناء واجب بان يجوز عن نصف الدرهم بدرهم
 صحيح لصحة قولنا درهم الاضطره كما ان استثنى من كل درهم نصفه ونصف درهم وذلك لان دلالة اللفظ على سماء ليست كذلك لان يد العلم
 على سماء اذ لا يمكن ان يراد بالاسم بعض سماء بخلاف ارادة البعض من الجميع لصحة إطلاق اسم الكل على الجملة كما ان سماء فلا يلزم النقص بل
 غاية الجز في إطلاق كل من الدرهمين على بعضه ولان وادى العطف بمثابة العطف التثنية عند الحاجة والاصوليون فكانوا قال له درهمان الا
 درهمان لان الاستثناء من العين صحيح عنده مع قيام احتمال التناقض فيه مثل لم هذا الدرهم الاضطره وبطلان صحة الاستثناء المذكور
 وان قلنا يعود الاستثناء الى الجملة الاخرى لان الاستثناء انما يخص بالاخرى اذ لم يستغرق واما مصر فيجوز عوده الى الجميع كما يجب عوده الى
 المستثنى منه لو كان مستقرا للاستثناء فنقل الى القرينة الاشارة الى بقيد القول يعود الى الاخرى لعدمها ووجه القرينة القاء الاستثناء
 ومما انفرد قوله استدخاله لاصل من عود ما الى الجميع فيجب صوغه في المذهب وغيره ان القول بقيد عوده الى الاخرى بالقرينة اثباتا او نفيا
 قول اخر غير ما اظهره المصنف كما اشار اليه فكله كان فالوجه صحة الاستثناء قوله في المقر لا يعبر عن التثنية بل عن خلافات الشيخ حيث حكم
 بالرجوع على غير العدل ما لقرينات المالبة المقضى لعدم نفوذ اقراره بها وقد تقدم الوجه في بابه قوله والصبي لا يقبل اقراره ولو كان باق
 وليه او الوالد بما له ان يفعله كالوصية صحيح بغيره ولو كان باق ولديه على خلاف بعض العلما حيث ان نفوذ اقراره باذن الولي وهو نادم
 لو جرد وصية في العزم جرد اقراره بها لان من ملك شيئا ملك الاقرار به ولان الاقرار بالوصية به ثابتا فينفذ قوله ولو اقر المجنون لم يسمع
 وكذا الكره والسكران لا يقر في المجنون بين كونه مطلقا او بما حذره اذ اقر في وقت دوره وفي معناه السكران سواء شرب المسكر ختانا
 ام لا خلا فلا ينال الجنون فقال ان شرب الخمر اختار شربها الزم باقراره كما يلزم بقضا الصلوة وصنعته ظاهر والفرق بين القضاء وقضوت
 الاقرار واضح وكذا لا يقر في المكره بين من ضرب يمينه الجاهل الى الاقرار وبين من هدد عليه بايقاع مكره به لا يلزم بمثل عمله عادة من حذر
 وشتم واخذ مال وهو ذلك قوله اما الجور عليه للفسفزة ان اقر بما لم يقبل ويقبل بما عدا كالمطلع والطلاق ولو اقر بغيره قبل في الحد لا في المال
 الصغير يجوز عليه في المال خاصه فلا ينفذ اقراره فيه ونفذ في غيره كالمحدد والقصاص لا تنقضاء التهمة فيه فاذا نكح الجور عنه لا يلزم ما اقر به
 من المال هذا بحسب الظاهر واما فيما بين وبين الله ثم قيل من القصاص ما لم يسمع منه كالوكان قد لم يسمع منه قبل اختيارا وصاحبه بان التلصص عليه
 ما يضمن بالمال ولو كان قد حصل في يده باختيارا وصاحبه حال الجور كالقرض قال في كونه لا يلزم لان الجور منع من معاملة قضا كالجور وان
 الثمنان باشر في ذلك كالبسي ولو كان اقراره حال الجور مشتملا على امرين يلزم به احدهما دون الاخر كالسرقه لزوم دون المال لوجود المقتضى للنفوذ
 في الاول دون الثاني ولا يقدح بضعف الاقرار ان لا ملازمه بين الحد وضمان المال فقد جتمعان وقد وجد ضمان المال دون الحد كما لو
 لهما رجل وامرأتان واقر بمرء واحد وقد انعكس كما هنا قوله ولا يقبل اقرار المملوك بما لا يملك ولا يبيع وان كان بالغا عاقلا لانه مال لغيره فاقراره على نفسه اقرار على
 تبعه بانذا اعتق للخلاف بين علما لنا في عدم قبول اقرار المملوك بما لا يملك ولا يبيع وان كان بالغا عاقلا لانه مال لغيره فاقراره على نفسه اقرار على

مولاه وهو عزمه واقرار الشفيع على عزمه غير مسموع وخالف في ذلك بعض العامة فقبلوا قراره في الخلد والنفس والعرف دون المال استنادا
الى علمائهم قطع عبدا باقراره ولعلوا بالبينة عليه فالافراز اول واجب يمنع استناد القطع الى اقراره فجاز ان يكون اقرب من تصديق المولى في الفرق
بين الاقرار بالبينة ما اشترط اليه من تعلق الاقرار بغير المانع من تنفذه بخلاف البينة ولا خلاف في نفوذ اقراره مع تصديق مولاه ولو اقر بما في ان
صدقة المولى كان عين المال موجودا كالسنة الموجودة دفعت الى الخلد وان كانت نافذة او لم يصدق المولى وكان مستنده الحجة بالانكسار
ما تعلق بذمة من يتبعه بعد العتق لان ما يقع له العبد بدونه اذن المولى لا يلزم المولى والمولى يقول الحق ولا يقبل اقرار المملوك بما لا يعلم
بجعله لاعدهم مع ذلك لا ينافي قوله بعد ذلك شيئا براءا اعتق والفرق بين المملوك والحجوه عليه للسفر حيث نفذ بعد العتق ولم يقع لاعينا بجعله
السفير المملوك كما لم يقع نفسه معتبرا لغيره بل هو عزمه وانما منع من نفوذ اقراره حتى المولى فاذا زال المانع علم بخلافه في السفر
فان عبارته في المال مسلوطة شرعا بما لا اصل لغضوه كالعصى والمجنون فلا ينفذ في ثلث الاحوال كما لا ينفذ اقرارها عبدا لثبوت قولهم ولو كان ماديا
في التجارة وانما يمتنع بها قبل لان يملك العتق في تلك الاقرار ولو اقر بما فيه وان كان اكثر لم يصح مولاه وشيئا لم اذا اعتق
انما قبل اقراره المادون في التجارة لان نصرة نافذة فيما اذن له فيه منها فنفذ اقراره بما يمتنع به لان من ملك شيئا ملك الاقرار به ولانه
لو كان لزم الاقرار وانصرف الناس على ان ينفذ العبد في نظام التجارة وفي كونه استشكل القول وعذره واضح لعدم الجمع على الملوك الا ما دل
عليه الاذن وهو التجارة وكون الاستدلال من لوازمها ولو سلم انتفاء اليها في بعض الموارد فلا يدل على الملازمة ولو سلم فالرد من غير
بين فلا يدل الاذن فيها على الاذن فيها بالانضمام وظاهر انتفاء دليله المطابق للمعنى وعلى المنع من نفوذ اقراره فيها انما ينفذ في اقرار
ما يبدى فلو كان اكثر لم يصح شيئا بعد العتق كغيره واحترق باقراره بما يمتنع به عما لو اقر المادون ببعضها لثبات اذن من لا يمتنع بها فان
كثيرا وهل يشترط في نفذه وجوب الاقرار حاله الاذن لم ينفذ فيه وان وقع الاقرار بعد زوال جهتها اظهرها الاول كما لو اقر في بصر
في مال المولى عليه بعد زوال الاذن ولو اقر المادون بالدين ولم يبين سببه لم ينفذ الا ان يستدل الى وجهه الموجب لقبول اقراره على ما لا اصل
قوله وقبل اقراره الخلف وهل يشارك المقر له العزم او باخذ حضره او افاضل غير ذلك وادوار الخلف ما ان يكون بدين سابق على القتل او بعد
او بين من اعيان امواله ولا اشكال في نفوذ اقراره في الجملة لعدم اقراره العقل على انفسهم جازم وليس الاقرار كالانشاء لان المعقود من
الجملة لبقاء التصرف والانشاء تصرف جديد بخلاف الاقرار فانه احراز عتق فوات ساقطة فاذا اخبر بغيرها على الجملة لم يكن متعلقا بها وان كان
بعده نفي نافذة في الجملة بمعنى ان الاقرار لا يقطع باطلا ولكن هل يشارك المقر له العزم او يقدم عليهم لو كان الاقرار بين فيه خلافا
بين تعلق حقهم بما لم يفسد اقراره كاقترار الزهون يمتنع من الغير بالعين الموهومة ومن الاقرار بالبينة وهي جيب شتم من حق التبعث
لمعين ومشاكر في الدين والوجه عدم النفوذ في حق العزم مع بله ان كان الاقرار بدين وفضل العزم او شيء مما لم يفسد والا انظر
سببه وان كان بين فان فضلك رقت المقر له والا لم يمتنع اذ اقرها لادانها مع سببه باو الاشياء فيلزم من الضمان وقد تقدم البحث في هذه
المسئلة مستوفى بابا فلسفيا وكثيرا عادهما لما سببه المقام قوله وقبل عصره المرحوم في الثلث وان لم يجر الوتر وكذا اقراره للوارث والاختلاف
مع التهمة والاظهار لقولهم قد تقدم البحث في ان عصره المرحوم في الثلث ولا دخل له لهذا الكتاب وانما الكلام في اقراره اذا مات في عصره وقد
الاختلاف بسبب اختلاف الاجازات فظهر فقبل بنقد الاصل مع عدم اقراره العقل على انفسهم جازم ولا ينفذ الاقرار بالبينة في حق الوارث والاختلاف
اخبر بما هو حق عليه فحال الصحة لان هذا هو فرض اذ لو اقر بغيره ما يمتنع على الثلث في المرحوم كونه في شك لا في كونه في الثلث لان الوارث قد
يؤيد اقراره من حق الوارث والاختلاف فلا يمكن التوصل اليه الا بالاقرار فلو لم يقبل من بعت ذمته مشغولة وفي المثل من عارضه وكلاهما
فاقتضت الحجة بقبول قوله وفيه جماعة منهم النجاشي والمحقق الاكثر بما اذ لم يكن منها والا كان في الثلث وبديل على حكم الواجب صحيحه فنصرون
حاشا قال سالت ابا عبد الله ع وجعل اوصي لبعض ورثته ان له عليه دين فقال ان كان الميت مرضيا فاعطاه الذي اوصي له وعلى حكم الاجنبه صحيحه
العلاء بسام السامري قال سالت ابا عبد الله ع امرأة استودعت رجلا مالا فلما حضرها الموت قال لئن ان المال الذي دفعته اليك لكانت زومت
المراة فان اولياها والرجل فقال ان كان لصا جنتا مالا لزمها لا عندك فاحلف لنا ما يملك شيئا فنحلف لم فقال ان كانت ما عزمه عنده فنحلف
كانت منه في الثلث ونحلف ويضع الامر على ما كان فانما لها من مالها ثلثة وذهب المصنف في النافع الى ان اقراره للاجنبي الاصل مع علم التهمة واما اقراره
لوارثه من الثلث على التقديرين لصححه اسبغ عليه جابر قال سالت ابا عبد الله ع وجعل الوارث له وهو من بدين عليه قال يجوز عليه اقراره
دون الثلث ويمكن ان يكون مذهبي في هذا الكتاب كقولهم يجعل قوله الدلالة على اعتبار الثلث وليس ذلك شرطا لاجماع المراء بالتهمة هنا الظن

المستند الى القرائن الحالية او المتأخرة الدال على ان العلم بقصد الاحبار بالحق وانما قصد تخصيص المقرب او منع الوارد في حق او بعضه او البرهان للغير
 فذلك جرى مجرى الرصينة في نفوذ ذلك وثق في كونه اعتبارا لعدالة في الموضع وجعلها هي الدافعة للتميز ولعله فهم من رواية منصوص به وحاذم في
 قوله ان كان اليقين مضمنا والحق حمل التميز على مناه لنفوذ عرفنا والرواية لا تنافي في ذلك ولان التميز بهذا المعنى وتديجا مع العدل لان مناطها الظن بما
 ذكره هو لا يرفع العدالة المثبتة على المظاهر الخ لا تنزل بالظن وقد ينشعب من غير العدل وفي الاخبار ما يدل صريحا على ان المراجعين اذ ذكروا حيث
 كان المعبر بها ذلك فلا ينفذ الاقرار على ثلث الاعمال ظهورها في دفع الشك يرجع الى اصالة عدلها واصالة صحتها واصلها والمسلم وعموم حواشي
 الصغلا ووافق في كونه على ذلك مع اشترط العلم بالاستدلال باصالة نفوذ المسلم وعدلته وهو استدلاله بعبء اصله ولو ادعاها الوارد على المقر
 فالقول قول المقر لم يميز ويختلف على عدم العلم بها الا على العلم بغيرها بعد ما لا نزلت على بغيره في الحكم للمقر بالحق بغير الاقرار مع
 عدم ظهور المانع محتمر وان لم يعلم صحة السبب **قول** ويقبل الاقرار بالمهم ويلزم المقر بما نزلت في ان اشنع حبس وضيق عليه حتى يشين وقال الشيخ في لم
 ان لم يصح جعله ناكلا فانما اصل حلف المقر قد تقدم ان الاقرار بالمهم مقبول لان الاخبار عن حبس سابق والخبر قد يقع في اشنع اجمالا كما يقع في حبس
 ولان المقر قد يكون له في شتر حتى لا يعلم فذلك من طريق موصول الى التخلص منه ومبذره الاقرار يقع الصلح بعد ذلك بان تفقدان بخلات الانشاء
 فانه لا ضرورة فيه الى تحمل الجاهل والعزم مع كونه هو السبب الموجب لثبوت الحق ثم يلزم المقر بالبيان فان كان عالما بقدره وفسره على الوجه الذي
 قوته سابقا قبل فان اشنع في التفسير مع ذكره عليه فلا خلاف انه محسب في بصره لان البيان واجب عليه فاذا اشنع منه حبس عليه كما محسب على
 الاستناع من ادلة الحق وقال الشيخ في لا يحسب بل يقال له ان لم يفسر جعلت ناكلا فانما اصله على عدم التفسير لعل المقر لم يعلم ما يدعيه هذا الاقرار
 المهم عقيب دعوى معينة بان ادعى له عليه ان انفال لك على شئ واما اذا اقر ابتداء والمقر لم يعلم المقدار وانما اشتد الحق والاقوال لم يميز ما
 ذكره الشيخ وكذا لا يميز ما ذكره المقر على تقدير جعلها بالحق بان قال المقر لا اعلم المقدار وانما اعلم به اجمالا وقال المقر لا اعلم به ايضا فلا ينجح التمسك ولا خلاف
 المقر بل لا خلاف في الاصل وهو الاقرار انتم مع عدم دعوى التجهل بالمقدار والوصف محسب ان بين لا يميز المقر بالحق فلا وجه لجعل ناكلا
قول ولا يقبل الاقرار بالصبي حتى يبلغ الحد الذي يجهل البلوغ قد تقدم في العمان ان الحد الذي يمكن فيه البلوغ بلوغ عشرة سنين فيقبل مع اقراره بالبلوغ
 ان من غير عجز عن الخ ما اذا من بالابنات لم يقبل لان العلم به بالمشاهدة كان محله ليس بالعودة على تقدير كونه من هذا هو مستند الضرورة كاستثناء
 رؤية الطبيب بل المشاهدة على ان ناعا ما تقدم وان من بالسن وكان محلا فاطلاق العبارة يقتضي البتة وفيه في التذكرة بما اذا كان عربيا
 او حرا للذكر لغيره فانه لا يقبل بد من البينة مع لا مكان انما فيها عليه في جنس المدعي ولا ينظر الى حال المدعي وعجز
 مع كون الجنس في ذاته مقدورا ويمكن حمل كلام المقر على دعوى البلوغ مع وجوبه لم انما يقرر ما يرجع اليه في في الجملة وهذا بخلافه وفي الحقيقة
 دعوى الصبي بالبلوغ بالاحتلام وعزم او مع ليس اقرار لان الاقرار اخبار عن ثبوت حق عليه للغير ونفى البلوغ ليس كذلك وهذا يطالب مدعي البلوغ
 بالسن بالبينة واختلاف في تخلف مدعيه بالاحتلام والمقر لا يكلف بالبينة ولا البين نعم قد ينعين الاقرار من حيث ان يثبت من الاعتراف بالحقوق
 المنطوق بالبلوغ وذلك لا يقتضي كونه نفس اقرارا وايضا فانه على تقدير قبول قوله بحكم ببلوغه سابقا على قوله ولا يكون اقرارا وما اقرار الصبي لا يثبت
 الظاهر ولكن الامر هنا اسهل بخلافه وصحة بالصبي من هذا الوجه فانه حال الاقرار كان محكوما بعبء وانما اكتشف تمام اقراره مع علم صباه وذلك
 حكم متاخر عن حال الاقرار وحكم دعوى الصبي بالبلوغ بالحقص كدعوى الصبي بالاحتلام والسن والابنات شواهيان لكن انما نقل فائدة دعواها
 المحض منها اذ لو علم لم يميز بالدم المتقدم على سن البلوغ لا الاحتياج الى المناظر عنه ولا ينفذ ثبوت الاحتلام والحقص على البين على الاصح والاداء
 لان صحة البين مشروط بكونه الحائض بالغا لرفع العلم والصبي ينفذ حق الحكم بالبلوغ ولو نزلت الحكم على البين لم ينفذ كل منهما على الاحتلام
 في من يجوز كون البين موقوفة على امكان بلوغه والخوف على بغيره هو بطلان بلوغه فغيره بغيره بان امكان البلوغ غير كاف في
 اعتبار اقرار الصبي وافتاه فلا بد من الحكم بصحة من العلم بالبلوغ كتنال من الاحكام المترتبة عليه ويعود الدور واما الاكتفاء في البين بامكان
 البلوغ فهو عين المتنازع وحل المنع **قول** ويحتمل ان يكون له اهلية التملك ولو اقر بالبينة لم يقبل ولو كان يسهل صحه ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال
 اذ قد يجب بسببها والاحتكام للمالك كاشا لجنابايات على ساقها او لهما العقل بكونه اقرارا للمالك على تقدير وقوعه بسبب الدابة كذا الشيخ في رد
 للسبب على الغالب من استنجاها وعضها فصان اجرتها وضاهاها فيكون للمالك والمطعم استشكل ذلك من حيث ان السباع ما ذكره ومنه ما يقتضي
 كون المالك ومنه ما يقتضي كونه لغيره كادش الجنابة اللان لساقها او لهما اذ وثقت الجنابة والدابة فلا ينعين حلا العام على الخاص من غير تبيين
 تدل عليه ولا غلبة على تقدير تسليمها لا يقتضي الاختصاص في الوجه الغالب كغيره من الاقرار بالحملة لوجهه يغلب بعضها مع انه يرجع الى المقر في بعضها

في تعيين السبب العمل بما يقتضيه كون المالك او غيره ولا اشكال لو قال على سببها مالها قولوا ان العبد صحيح ويكون المقر له
لان للعبد اهلية المقر فيه يعرف لان العبد اهلية النص على الفرق بينه وبين البهيمه مع عدم اشتراكها في عدم الملك بان العبد
اهلية المقر فيها المعاملة والاقرض وسائر الاشياء بان المولى فاعلم بان ذلك يشترط المقر به اليه وان كان ملكه للمولى والاستثناء اليه
لذلك اسناد محجازي لا ان شيعه الاستعمال شائع في العرف خلاف البهيمه فان اهليتها الملك وبشرها اليها بسبب محجازي ونحوها
من الاسباب وان كان محجاز ايضا الا انه بعيد عن المعنى فلذلك لم يحمل الاطلا في عليه وصح مع النصريح به قولوا ان تحمل مع سوا
او يمين سببها محتملا كالارث او الوصية ولو سببا لاقرار الى السبب الباطل كاجتناب عليه فالوجه الصحيح نقل الى هذا الاقرار والعلة
اذا وصي بحمل فاما ان يعزى الى سبب نفيد الحمل الملك او الى سبب لا يعنده له شرعا او يطلق في الاول لا اشكال في صحة الاقرار كالوفا
له عند كذا بسبب وصية او وصي لها وارث وشرط ما تقدم من صحة الوصية لم وما سياتي من ان يرث وان كان استقر او ملكه شرط
يسقط حيا لان ذلك لا يمنع صحته في الحال في الجملة ويستفاد من الحكم به السبب على هذه التقديرين انهما ممكنان بالنسبة اليه او
من قريب محض حيث في وقت لا يمكن فيه ان يرد له من المحض بالضم الباطل في الثاني بان ضمه بالجناب عليه والمعامله له قولان احدهما وهو ان
الصحة ويلغى الثاني كما في نظائر من الاقرار المعقب للبطل من ثمن حر او استثناء فيه استثناء مستغرقا لاشراكها في المنقضي للصحة وهو عموم
جوان اقرار العقل على انفسهم والمنا في كل وجه لا يقبل بعد ثبوت الاقرار والفرق بينه وبين المعاقب على الشرط بخلافه مع المنا في المنقضي
فانه اجابا رابعا وانما يعقب ما يبطل فلا يسمع وكون الكلام كالجمله الواحدة لا يتم الا باخره يتم فيها هو من منما ترك الشرط والصحة لا ينفك
به بل ينافيه ومن ثم اجموع على بطلان المعقب للمنا في العلم واضمح في الفرق في القول ببطلان الاقرار اذا غراه الى سبب باطل
لان الجهد والفا حنى استنادا الى ما اشترط اليه من الكلام لا يتم الا باخره وقد ظهر ان اخره ببطلان او لولا ذلك لم يقر اقرارا صحيحا وقد
عرفت جوابه في الثالث وهو ان الاقرار منقوله على وجه صحيح لا يتم الا من ثبوت ما دل على لزوم الاقرار له لمع كون خلافه
محتملا فان ذلك لو قلح كثر في سائر الاقرار ولولا صحة اذا غراه الى سبب باطل فاوليا الصحة هنا وفيه وجه ضيق بالبطلان ايضا
نقل الى هذا السبب الصحيح لان الميل فيها قيل بصحة كالارث والوصية بشرط يسقط حيا فقبيل العلم الصحة بل هو ماعى كان جانب عدم
الصحة ارجح على التقديرين وبصحة بان الاقرار يكون في صحة امكانه خفيقه وهو محقق هنا قولوا بملك الحمل ما اقر به بعد وجوده حيا
سقط صبا فان شرط بالبلد رجع الى ما في لورث وان قال هو وصيه رجع الى وصيه ورثه الموصى وان اجمل طوبى بيا من حيث قلنا بصحة
الاقرار لمع الاطلاق لا يجبا استفساره عن ابتداء العلم المحاجة اليه بل ينظر ولا يرتفعان ولد حيا استفسر ملكه عليه سوا ما بعد ذلك
ينقل الى وارثه لم يبق لعدم اقرار المحال في الملك على هذا التقدير وان سقط بعد الاقرار مبنا اجمع الى استفسار المقر لا خلا من حكم الملك
له سابقا فان ضمه بالارث ويشين ببطلان رجع الى نصية لورثه لان الحكم بالصحة كان مراعى بسقوط حيا لا مطر وان ضمه بالوصية لم يطل
ايضا ولكن هنا يرجع ورثه الموصى الحكم ببطلان الوصية راجع فكان كالموصى والمتولى لتكليفه بالتصريح حيث يمنع هو الحاكم ليوصل الحق
الى مستحق ولو نفذ في تفسير الموت المقر ونحوه فيل بطل الاقرار لانتهاء المقر لم كما لو اقر واحد وخلفه ستم ولا مجال للقرع هنا لعدم اختصاص
من يفرع بينهم وبشكل يرجع ملكه بالاقرار على كل تقدير وانما تعدد معزى مستحقه يكون مالا يجهول المالك وبطلان ملكه بالموت قيل
الوضع انما اوجب ببطلان السبب انما نقل الى الحمل لا بطلان ملك غيره كالوارث ورثه الموصى كما يجمل كون المقر هو المالك يجمل كونه غيره
يمكن اندفاع الاشكال بان الاصل في المالا المقر به ان يكون ملكا للمقر وانما خرج عنه باقراره للحمل وملكه مراعى ولا يرد حيا فكان حرمه
ع ملكه مراعى كذا في شرط الملك لم يصب الاقرار لان كان مراعى فيرجع الى اصله ظاهر قول ويجزم بالمال للحمل بعد سقوط حيا لدون
سنه اشهر من حين الاقرار وبطلان استفساره لو ولد الاكثر من مدة الحمل وان وضع بينهما بين الاقل والاكثر ولم يكن للمرأة زوج ولا مالك
حكم له به لتخفيف حمل وقتها لاقرار وان كان لها نجب اكل قيل لما يحكم له لعدم اليقين بوجوده ولو قيل يكون له بناء على ان البايع كان
حسنا اذا ولد الحمل المقر له حيا كاملا فان كان لدون سنه اشهر من حين الاقرار علم بوجوده حاله الاقرار فبين صحته السبب المسوغ له من
وصية وارث وان ولد الاكثر من مدة الحمل على عدم وجوده حاله الاقرار ولا شبهة في هاتين الصورتين انما الكلام فيما اذا ولد له نجب
المدين فانه يتعاضد هذا الاصل والظاهر اذا الاصل عدم تقدم العلوق به على ان يولد الاقل وعدم استحقاق المقر به والظاهر انه لا ولد
لما دون سنه اشهر عملا بالعادة المسترفة فان كانت الحامل بعد الاقرار خالصة من فرائض يمكن تجرده منه حكم بوجوده لفق الظاهر المالك

مجرده حاله الاقرار وللهذا يحكم بثبوت منبر لمن كانت فراضا له وفي قول المتكلم لمخففه حاله مسامحة ان امكن التجدد واصل ولوا شبهة فقلنا
 وجعلنا سائغ او غير في نفس الامر وانما يفرض الظاهر بوجوده كما قلناه وان كانت مستغفيرة فقل لا يستحق لاحتمال التجدد والعلوق بعد الاقرار
 والاصل عدم الاستحقاق وعدمه عند الاقرار وقبله يستحق وهو الذي مال اليه المتكلم نظر الى القالب في عادات النساء الا ان تلك تامة الا
 في شعبة اشهر فاذا ولد له من هذه المدة من حين الاقرار كان وجوده حين الاقرار عارضا فان ولد له فيها بين الاقل فاكثرت وجوده حال الاقرار
 ثابت بطل فاول وان لم يكن غايبا وقد تقدم لهذه المسئلة نظائر في الوصايا وعجزها واعلم ان في تحديد المدة من حين الاقرار
 يجوز ظاهر لان محقق الحمل مشروط بالدخول والمدة يعتبر من حين الوطء لا من حين الاقرار فالمعتبر في المدة المذكورة كونها من حين الوطء
 المتقدم على الاقرار الى حين الوضع وتجاوز ما مثله في الحكم بلجوزي الولد اذا ولد له المدة المذكورة من حين الطلاق او من حين الموت
 مع ان المعتبر الوطء المتقدم عليه **قولهم** لو كان الحمل ذكرين متساويا فبما اقربها ثبتت استحقاق الحمل لما اقربها فان الحمل استحقى الجميع ذكره
 كان ام انثى لان ان كان وصية فاضحة وان كان ارثا فمضدنا نرى ان كل من لم يقبل بالرد عليها اثبت لها النصف خاصة اذا اضاف الى حصته
 الارث من الاب وان كان ذكرين او اثنتين فان اسندته الى وصية متساوية باقرا لان النص على التفصيل وان اسندته الى الارث متساوية
 مطر ولهذا اطلق المتكلم الحكم بتساويهما لان ان كان لسبب الارث فاضح وان كان لسبب الوصية فالاصل عدم ما يقتضيه التفصيل لان القدر
 المينف من كون وصية طاهر وهذا القدر يقتضيه التسوية ويقتل مع ما كان الاستسلام لان مطلق الاستحقاق اعم من التسوية والتفصيل وان
 الرجوع الى المهر في السبب فان ذكر ما يقتضيه التفصيل والتسوية على ما كان الاستسلام لان مطلق الاستحقاق اعم من التسوية والتفصيل وان
 وضع احدهما شيئا كان ما اقربها لان الميت كالمعدوم هذا الحكم ليس على الاطلاق لان جهة استحقاقها ان كانت وصية للحمل كيف كان
 ايجز ذلك وكذا ان كان ارثا لولادة مع انحصار الارث في الحمل ولو كانت الوصية مفصلة على وجه يكون الوصية لاحدهما لا يرجع الى الكس
 او كان ارثا فبجهت لا يوجب الانقطاع الى الاخر بان كانا حزينين لم يها بنت وليس لها ثالث من جهة ما تخلفا منها وجب لها الثلث ولا احد
 خاصة السدس ولا يكون ما اقربها للآخر مطر والاجود ان يقال بطل الميت كان لم يكن وينظر في الحي على ما ذكر من حال جهة الاستحقاق
 فلا بد من الرجوع الى المهر في جهة يعلم مقدار استحقاق الحي ولا يلزم من كون الميت كالمعدوم على ما اشار اليه في التعليل ان يكون مجموع
 المهر في الارض كما ذكرناه **قولهم** واذا اقرب ولد لم يكن اقرا من وجبة امه ولو كانت مشهورة بالمهر لان الزوجية السبب امران متغايران غير
 متلازمين فلا بد لاحدهما على الاخر باحدى الدلائل ويندر بذلك على خلاف الج حنفية حيث قال ان كانت امه مشهورة بالمهر كان
 الاقرار الاقرار بالولد اقرا من وجبة امه ولم يكن مشهورة فلا واراد بالمهر ما يقابل المهر وهو هل يلزم به اقراؤه بالولد خاصة من المثل
 لانه قولان اقربهما ذلك لاستلزام تولده من الوطء عادة وتكون به يقتضيه كون الوطء شبهة وهو يوجب مهر المثل **قولهم** ان كان في يده دار
 على ظاهر الملك فقال هذه الدار لغيرها الاول وعزم فبهما للثاني لان حال بينه وبينها هو كالمثل اما انقصا لهما الاول فلهما اقرار
 العقل على انفسهم جائز وما اثنى فلما اشار اليه المتكلم من ان حال بينه وبينها باقرا له الاول مع اعترافه بان الاستحقاق في غير المهر
 لعدم الوصول الى عين كالأول انما عليه ما لا يتم اقرب هذا المهر اذ لم يصادف المهر الا على ملكية الثاني ولا دفعت الى الثاني ودعيا
 احتمل عدم العزم لان الاقرار الثاني صادف ملك الغير فلا ينفذ عاجلا ثم على تقدير ملكية لها فيلزم من تسليمها الى المهر ثانيا وقال ابن
 الجنيدي يرجع المهر الى المهر قبل تولد ان كان حيا والا كان المهر لها بمنزلة متاع عيني لشئ هو في يدها فاحذره في البينة ومع غيرها فانها لفت
 فان حلقت افسها والظاهر الاول **قولهم** وكذا لو قال عصبها من فلان فلان وجبرسا واه هذه لسا بقدر الحكم ان الاقرار بالعصبة الشخص
 يستلزم الاقرار له باليد وهي تدل على الملكية ولهذا يحكم لذي اليد بها فيكون مفر لكل منهما بما يقتضيه الملك وفي المسئلة وجبر يعلم ان
 هنا للثاني كالتبعية بعد عدم الثاني بين الاقرايين فان العصب يصدق من ذي اليد وان لم يكن مالكا لو كانت في يده باجازه او
 ونحوها فحكم بها الاول لسبق الاقرار باليد لم ولا يلزم للثاني لانقاذ ما يدل على ملكية ويضعف بان الاقرار بالعصبة ان يقتضيه الاقرار
 بالملك على وجه يوجب الضمان او لان ان اقصاه فقد اقر للثاني بذلك فكانت كلسا بقدر يقتضيه للثاني وان لم يقتضيه لم يوجب المذبح
 الاول في هذه الصورة فضلا عن العزم للثاني لعدم الاقرار لم بما يقتضيه الملك وحيث ان العصب منه امر كونه مالكا وكذا يقتضيه
 ما قيل في الفرق بين الاقرايين بان الاقرار الاول انفق بغير معارض فيسبغ بخلاف الثاني بثبوت استحقاق الغير للعين قبل الاقرار
 له فانه لو انفق الى هذا الم عدم العزم للثاني وان صرح له بالملك لسبق الاستحقاق لغيره وان اقر بالانقضاب اقرارا باليد

كما ينبغي وجوب الرد اليه وينبغي الاقرار والثبات موجباً لذلك ايضا وثبات باقراره الاول فيصير له قول له اموالنا
 غصبها من فلان وهي لفلان لزم تسليمها الى المعصوب منهم لا يضمن ولا يحكم للمقر لم بالملك كالمالك كانت دار في يد
 فلان واقر بها الخارج لاحد فلان هذا لزم غصبها من عمر هذه صورة ثالثة مزودة بين السابقتين وان
 اقراره الاول بالغصب المحتمل لغير المالك واقراره للثالث بالملك فلا منافاة بين الامرين لكونه يلزم بدفعها الى الاول
 الذي اقر بغصبها منه لا اعتراضه باليد التي اقل رتبته المستحقا المنفعة باجارة او صيرة او نحو ذلك بخلاف السابقتين فان
 الاول صريح في ملكها او ثابته ما يترسسونان نفيها وثباتها كما علم وفي هذه المسئلة قول اخر بالصحة للثالث لا اعتراضه
 له بالملك وقد جال بينه وبين تسليمه اليه باقرار الاول فيصير له وان لم نقل بغيره في السابق لعدم الاعتراف بالملك
 ولان الاقرار بالغصب الاول اقرار له باليد المفضلة للملك كما هو يكون في قوة الشافعي ولهذا لم ينفذ اقراره بالملك
 للثالث مع كونه صريحا فيه وهذا هو الاقوى وفيه لم يلو كانت دار في يد فلان فافرضها الخارج اشار به الى الوجه في علم
 جوان وفيها الى الثالث مع انه قد اقر له بالملك ولم يقر للاول لهما ولم يحكم بالثالث لذلك وقتنا ان الاقرار بالملك
 لم يحصل الا واحد فلم لا يدفع اليه والجواب انه وان لم يكن قد اقر للاول بالملك لكن اقر له باليد سابقا فضاء بالافراد
 كمنه اليد بالفعل على المقر به وصار المقر خارجا عن العين بواسطة الاقرار فاذا اقر بملكها الاخر كان كما لو اقر بالخارج بملك
 بما هو في يد غيره لغير ذي اليد فانما لا تسلم اليه بهذا الاقرار ولو كان ينفذ اقراره الاول اذا اثر هذا القدر واقاد
 اليد في نفسه شرعا الملك وجب الحكم بها للاول والصحة للثالث لقوله في حقه بغيره اقراره الاول فان الاقرارين
 وان لم يثبنا بصورة لكهما متساويان قوله ولو اقر بعبد الانسان فانكر المقر لم قال الشيخ يفتقر لان كل واحد منهما
 انكر ملكية يفتقر بغير مالك ولو قيل يفتقر على الرقبة المجهولة المالك كان حسنا من شرائط صحة الاقرار وعدم تكذيب المقر
 المقر وان بشرط قبوله لفظا على رسم الاجاب والبول والاشارة فان كذبه نظر ان كان المقر به مالا لم يدفع اليه و
 فيما يفعل به او جازا ظهرها بخير الحاكم بين اخذه واقراره المقر عليه الى يظهر ما لك وان كان الاقرار بعيد تحت يد المقر
 بحيث يظهر كونه بالظاهر فانكر المقر لم فغيره وجب ايضا احدها وبه قال الشيخ وابتاعه انه يحكم بعقده لان صاحب اليد
 لا يدعي المقر لم بغيره بغير العبد في يد نفسه فيصير وهذا كما اذا كان اقر اللقيط بعد البلوغ بانه مملوك زيد وانكر زيد
 فان يحكم بحريته ولا انتفاء علقته المقر به باقراره والمقر لم بغيره ومن علماها الانحساب والملك فيها ظاهر فاصالة عدم مالك
 اخر فلان الحر يباصل في الادامى وانما يثبت رقبته بامر ظاهر ولم يثبت رقبته بامر ظاهر ولم يثبت هنا فيرجع الى الاصل والضعف
 بانه لا يلزم من انتفاء ملكية وعلقتهما ظاهرا انتفاؤها في نفس الامر لان المقر وعنه كونه قافلا يزال به لك بل لا يلزم من انتفاء
 عدم الرقبة لشخص معين ظاهرا انتفاء الرقبة عند ظاهرها ولا باطنا لان الف من ظهور الرقبة والحكم بها شرعا حين الاقرار
 ومن ثم نفذ واخر في الجملة فلا يلزم من نفيها عن شخص معين انتفاءها مطلقا وهذا الامر الثابت ظاهرا دفع حكم الاصل الملك
 وثابتها وهو الذي اختاره المصنف انه يفتقر على الرقبة المجهولة لانه محكوم عليه بها فلا يرفع الا بها حدا لاسباب المقضية للحريته
 وليس المجهول بمالك العبد منها ومما انفك صورة اللقيط على تقدير تسليمها فانه محكوم بحريته بغيرها للدار فاذا اقر بالوفى ونفاه
 المقر يقر على اصل الحر بغيره وهذا هو الاظهر وعليه يحكم بغيره كما ذكرنا في المال وثالثها ثبوت الحر بانه ادعاه العبد لانه
 مدع لا يثبت على احد حق دعواه ولا سلطنة لاحد عليه ويضعف منع احد عدم المتنازع فان الحاكم والمال المجهول ضليان يتنازع
 من مدعيه بغير حجة شرعية كما سار ما بيده قوله والاموال المجهولة المالك قوله ولو اقر ان المولى اعتق عبده ثم اشتراه قال الشيخ صح
 الشراء ولو قيل يكون ذلك استنفاد الاشياء كان حسنا ويغنى عن الاشياء سقط عنه لواحق ملك الاول ولومات هذا العبد
 كان للمشتري من زكوة قدر الثمن مقاصدا لان المشتري ان كان صادقا قالوا لا للمولى ان لم يكن وارثا سواء وان كان كاذبا
 فمات له المشتري فهو مستحق على هذا التقدير فقدر الثمن على الثمين وما حصل يكون موقفا من شرائط الاقرار ايضا كون المقر
 به تحت يد المقر ونفاه بغيره انما لم يكن تحت يده لم سلطنا اقراره على الحكم بثبوت المقر به المقر لم بل يكون ذلك بمنزلة

الشهادة والدعوى ولا يلقى قوله من كل وجه بل اذا حصل المهر بربو ما في يده نفذ اقاربه وامر بتسليمه الى المهر له ورتب على ذلك
 ان لو قال العبد الذي في يده يدهون عند عمر وبكذا ثم حصل العبد في ملكه او يبيعه في دين عمر ولو قال ان عمر برب عبد
 في يده يده او شهد عمر برب عبد لم يقبل شهادته لم يحكم برب عبد في الحال ولو اقدم المهر على شرائه صح تنزله للعقد على قول من صدق
 الشرع وهو صاحب اليد البائع ومخالفة ما اذا قال فلان اخذ من الرضاع ثم اراد ان ينكحها فانه لا يمكن منه لان في الشرع
 استنفاده من اسر الرق وهذا الرق لا يحصل هناك اذ يمنع من الاستمتاع بغيره اعزف به حرام عليه ثم اذا اشترى حكم برب
 العبد ودفعت يده عنه ثم العقد الجاهل بينه وبين البائع ما حكمه وهو بيع او فداء فيه او جبر احدها ان يبيع من الجاهل بين
 والثاني انه يبيع من جهة البائع واقتداء من جهة المهر والثالث وهو ضعفه انرا فداء من الجاهل بينه وبين جبره ضعفه انرا لا يقبل ان تاخذ
 المال لبقائه بغيره ووجه الاول انه يحكم برب عبد ظاهرا وانما يحكم بعقده على المشتري بعد الحكم ببيعة البيع لان العقد من رتب على
 ملكه المهر فنفى على صحة الشراء ان ليس هنا سبب موجب لاستقلاله بذلك البائع الثابت ظاهرا سواء وصير الثاني اعزف ان المشتري
 برب عبد واستناع شراء الحر ولا يسلم ان عقده مؤدق على صحة الشراء مطبوعا على استقلاله بملكه عليه ليعقد اقاربه سواء انقلبه
 بالشراء ام الاستفادته ومنه يظهر الجواب عن كون العقد من رتب على ملكه ويظهر الفائدة في ثبوت الخيار فاعلم الاول ثبت لما صا
 خيار المجلس والشرط والمشتري خيار الحيوان ولو كان المبيع بثمن معين فخرج ميبا ورده كان له ان يسترد العبد بخلاف مالو باع
 عبدا واعتقه المشتري ثم خرج الثمن المعين ميبا ورده حيث لا يبرأ العبد بل يعيد الى افعله لاقتضاها على العقد هناك وعلى
 الثاني لا خيار للمشتري والمردنعم لاخذ الارش لا يبرأ من البائع شراء بوجبه ويزعم المشتري بثمن جميع الثمن فالارش الذي
 هو جبر منه يفتق عليه على التقديرين ولا يوجب هذا القول الثاني من اشكال بالنسبة الى ثبوت الخيار الذي لا يمنع العقد لا يفتق
 على المشتري فهل تمام العتق كما يفتق في غيره اذا اشترى برب عبد الا في لانه بالنسبة اليه حر قبل الشراء او بالنظر الى غيره بعده بلك
 فضل فلا يغير ثبوت خيار المجلس للبائع ولا قبله العيب بل يجر له الارش وليس هذا كقصر المشتري بالعقد وعينه حيث يكون
 للبائع خيار لان المجموع من الثمن اموال الواقع باختياره وهذا لا يوجب على اختياره ولهذا يفتق جاب كونه فداء من الجاهل بين
 من هذا الوجه وان كان من جانب البائع لا ينظم هذا بحسب الصورة من حيث جواز اخذ العوض وتوقفه على رضاه وعلى ما لو
 والعوض من مخالفة حكم الفداء وما يفتق على ذلك الفداء فانه لا يثبت للمشتري لا اعتراضا بانه لم يفتقر ولا للبائع ان عمره ليس بمعتق
 بل هو مؤدق مؤتق فلو مات ولو اكتسب ما لا فان كان له وارث بالنسبة له ولو لا الافتقار لصدق البائع المشتري وكان عقده
 على وجهه بوجبه لولا اخذه وردا لثمن وان كذبه واصر على كلام الاول ففقدنا المصنف وجاعزة ان المشتري ان ياخذ ما له
 قدر الثمن وكان الباقي موقوف لان البائع ان كان صادقا فكل المال للمشتري وان كان كاذبا والصادق المشتري فالاولا
 للبائع في نفس الامر وقد ظلم المشتري في اخذ الثمن فاذا ظهر بما له كان له ان ياخذ منه حصة ولا يخفى ان هذا ليس على اطلاقه
 لان اقاربه المشتري يعني البائع اياه وقد يكون عاوجه يثبت به الاول وقد لا يكون فلا بد من مراعاة حق يثبت به الاول ولو بالرجوع
 الى تفسيره والام لم يكن له اخذ شيء لان ولا وجه بغيره لغيره المقتضى فلا يرجع على غيره من ظلمه ولو كان اقاربه انرا حر الاصل او انرا اعتق
 قبل ان اشترى البائع لم يكن له اخذ الثمن ايضا لما ذكرناه وبما استشكل الرجوع بالثمن مطعون حيث انه بترج بدفعه مع زعمه ان
 القابض لا يستحقه فاذا استهلك مع السلط فلا ضمان وبانه اذا بذله افداء فترى ان لا يرد ثم باستنفاده حر فيكون سبيله سبيل الصدقة
 لا يرجع فيها واجيب بان مثل هذا الدفع مرعوب فيه للاستنفاد وقد يكون ذلك مضمونا على القابض لظلمه وبان بالمبدع ولما
 جهة القديز لا يمنع من الرجوع فيه لانه ليس بربعا محصا والقرينة لا يبنى ثبوت العوض لو فدا اسرا في بلد المشتري ثم استولى
 المسلون وعلى بلا دم ووجه البذل عين ما له فله اخذه ويقتضيه ايضا ما لو استاجر العبد المهر برب عبد لا عا الشراء فانه لا يحل له
 استخدامه ولا الانتفاع به ولو جبر مطالبه بالاجر ولو اوفى برب جارية غيره ثم بذل نكاحها منها لم يحل له وطؤها ولولا المطالبة
 ولو بالمهر كان اقاربه بانك غضبت العبد من فلان ثم اشترى منه فحقه صحة العقد وجهان كالأول فربما لم يشرع في الشراء ويظهر الفائدة في
 لحوق احكام البيع بالنسبة الى البائع وجوب دفعه على المشتري الى المالك والثاني المنع لان النقص ثم لا فداء والافتقار من الرق

ولا يجزئ مثله في تخليص تلك العين واعلم انه قد ورد على اصل نفوذ الاقرار في حق الحكم بنفسه على تقدير الشراء فانه قد يجزئ في غير ما عليه
كما اذا كان عاجزا عن التكليف شكل نفوذه في حقه لا للعبد حقا في هذا الاقرار بان يتوقف على قصد من الصديق الحر بغير وجوبه ان كان كانه
لم يخط في ذلك الا ان لم يجزئ لا يتوقف على اختياره اجبا ولا انشاؤه فانه لو باشر عنقه وهو عاجز نفذ في حقه وكذا لو اجبره ما لك ان
اعتقر فانه ينفذ بغير اشكال وهذا في معناه **قوله** اذا قال له عندي ودبعت وقد هلك لم يقبل اما لو قال كان له عندي فانه يقبل
الفرق بين المسلمين واضع فان قوله له عندي ودبعت يقتضي بقاء ما فوكله وقد هلكت شأنا فلا يقبل فلو لا استماع دعواه لان الهالك
لا يكون عنده ودبعت بخلاف ثلثا بغير فان قوله كان لا يدل على البقاء ولا ينافي الهلاك وعنايته ان في بالودبعت فقول لا ودعي يقول
في الثلث بيمينه فيكون هناك **قوله** ولو قال له على من جزا وحزير لزم المالك لان قوله له على يقتضي سقوطه لعدم امكان ثبوت
مال ثلثا لاحدهما في شرع الاسلام فلا يقبل بنفسه بالمنايا ويقبل ما اقر به او لا **قوله** اذا قال له على الف قطع ثم قال من ثمن بيع لم يقبل **قوله**
الالف ولو وصل فقال له على الف من بيع وقطع ثم قال ثمن لم يقبل فبغير سواء عين المبيع او لم يمينه وبغير احتمال التوبة بين الصورتين
واعلم ان شرا هذا في مسالك ذكر الحكم منها اثنتان احدهما اذا قال له على الف وقطع كلامه ثم قال ان الف ثمن بيع لم يقبل لان الف لا يقر
به ويلقى المنايا لا بدعوى محضه يقتضي ثبات مال عند المحل وهو ليس ببيع وفيه استحقاق تسليم الف على نفسه فيسبح الاقرار دون
الدعوى لان الفضا لا يحدها عن الاخر حكما ولفظا وثابتان يصل بالقرارة بالثمن فلو لم يمينه لان الفرض يثبت الف الف من ثمن بيع
ثم يقطع ثم يقول لم يقبل فغيره فان احدهما مساواة الاول للاقرار بالالف ولا ينافيه ما وصل به من قوله من ثمن بيع لان الفرض يثبت الف
اما عين سببها فلا عاجز اليه وانما يحل الثاني من قوله لم يقبل وهو منفصل عن الاول وهذا هو الذي اختاره المحقق والثلث في رد دعواه
الاخرى لان قوله من ثمن بيع محمول من حيث انما لم وهو اعلم من كونه مقبوضا وغير معتبر فاذا قال بعد ذلك لم يقبل فقد ذكر بعض مجتهد
بما يوافق الاصل ان الاصل عدم القبض فلو لم يثبت القبض وهذا اختيار الشيخ وطوائفهما ان يثبت بجمع الكلام متصلا **قوله**
لم الف من ثمن بيع لم يقبل فان قلنا بالقبول في السابق قبل هذا بطريق اول وان قلنا بعدم احتمال هذا القول لان الكلام جمل واحد
ولا مكان صدقه فيما اجزئ به واراد التخليص بالاقرار به فلو لم يقبل منه والزم بخلاف ما اقر به لزم اسناد باب الاقرار بالواقع حيث مراد
وهو من ان المحكم وقيل لا يقبل هنا ايضا لاشتماله على اقرار ودعوى فقبول الاقرار ويسقط الدعوى الا ان ياتي لها بحجة ولان هذه الضميمة
بمثلة المنايا لان مقتضى ان لم عليه لغا وجوب ادائها اليه مطروحة في ثمنها في دونهما في عملته وكونهما من ثمن بيع لم يقبل فغيره **قوله**
في الدار من ثمن ثلث المبيع قبل ان يقبله وعدم وجوب تسليمها مطر بل مع تسليم المبيع الاول لا يجزئ من قوة والمنايا ممنوعة وانما وصف
ذلك على الاقرار والمطلوب والواقع هو الاقرار بالمعنى لا المطلق كما لو ثبت الف بغير ادان ذلك وموضع الاشتباه ما اذا كان غير معتقد لغيره
على هذا الوجه باجتهاد او تقليد والا فلا اشكال في اللزوم لانها مسئلة اجتهادية فيؤخذ على المعتقد بما نكذب به وبقي جزء على ما
بقية نظر الحق **قوله** ولو قال يا بعت بخيار او كملت بخيار او وضعت بخيار قبل اقراره بالقدوم لم يثبت الخيار اما عدم قبول وصفه الخيارات
في الكفالة والصمان على القول بعدم صحة اشتراطها بهما فواضح لانه يغيب الاقرار بالمفسد اما على القول بصحته او كون الخيار في البيع
فوجه عدم ثبوت الخيار ما تقدم في دعوى الاجل وعدم جبر المبيع على بعض الوجوه ومجمل القول هنا ايضا لحي اذ ان يكون الحق
ملك فلو لم يقبل فخل بحكمة الاقرار بالحق الواقع كما ذكرناه في نظائر الا ان الاشهر هنا عدم سماع الخيار ولو قيل بالقبول كالسابق كان
حسنا **قوله** اذا قال له على درهم فاقبل بالاقرار كالاقتضاء ويرجع في قدره ان يقبله اليه وكذا لو قال درهم نصف لكن يقبل
نقير بما فيه فغيره ولو فسر بما افترضه لم يقبل وجه القول مع الانفعال ان الحق به هو الدائم الموصوف بما ذكرناه فلا يلزم غير هذا لان لم يقبل
ولان الكلام لا يثبت الا باجازه ولا من الممكن ان يكون له عنده درهم بهذا الوصف فلو لم يقبل الاقرار بها عن الشائع وحكمة كماله
وفي المسئلة وجه اخر بعدم قبول علم باو الكلام وكون الوصف منافيا للسابق اقتضاء الرجوع عن بعضه ولا يخفى ضعفه اذ لم يثبت بالاقرار
سواء خفي بقا له من سقطت كالمنايا بين الامرين فقطع بعض الكلام عن بعضه وانما به بعيد عن قصد الشارع وعلى تقدير قبول الوصف
بالقبول جبر اليه فيه وبالزيف وهو المشتوش يرجع اليه في قدره ان يشرط ان يتي بغيره بصدق معها اسمها درهم اذ لو خلت
منها كانت فلو ساد درهم مقتضى **قوله** اذا قال له عشرة الا بل عشرة لزمه عشرة وليس كذلك لو قال عشرة الا واحد الفرق بين المالك
المسلمين ان قوله الا بل عشرة اخر اربع الاقرار بال عشرة بعد الايجاب وقد تقدم انه يجعل ما قبل بل كالمسكوت عنه واقرار بغيره فلا

يبين مجموع خلاف قول الواحد فانه استثناء وهو كيب عرف يكون جزئ الكلام ومن مما مر والمراد منه هو القدر الحاصل بعد الاستثناء
 فقول لم عشرة الا واحدا المخرج لم تسعة وكان للتسعة اسمين احدهما عشرة الاحدا فليس هنا اقرار بالعشرة ولا بجمع عنها **قوله**
 ان تشهد بالبيع وقبض المثل ثم انكر فيما بعد وادعى انه اشهد ببيع العادة ولم يقبض قيل لا يقبل دعواه لانه مكذب لاقراره وقيل
 يقبل لانه ادعى ما هو متعارف وهو اشهد ان ليس هو مكذب لاقراره بل مدعى شيئا اخر فيكون على المشتري ان يبين القول بالقبول
 لا اكثر بمعنى سماع وتوجيه اليقين لها على المشتري على وقوع الاثبات من حقيقة وانما انتقلت اليقين اليه مع انه المدعى لاقراره بالبيع بالقبول
 وهذه اليقين انما هي في مقابلة الدعوى الواضحة من المباح ثابتا بان لم يقبض وان اقراره السابق ما كان مطابقا للواقع ولهذا يحصل
 الجواب انه مكذب لاقراره بل هو معترف بوقوعه وما ينادى على معارضة وهو كونه ببيع العادة والاستناد على الغيب من غير ان يحصل
 فيه اقراره الشهادة والمخبر حقا من نفس المشهود وقت الاثبات ويكون هذا اقرارا معارضا للمعيار بلين المخبر بقوله لا يبين فقد
 قول مذهبه بل يبين سماع دعواه وتوجيه اليقين على المشتري بان الدفع بطريق الحقيقة للمخبر الحاطة هذا كذا كانت الشهادة
 على اقراره اما لو شهد الشاهدان بشهادة الغيب لم يقبل انكاره ولا يمين على المشتري لان ذلك طعن في البينة واكذاب لها
 فلا يلتفت اليه ومثله ما لو جمع على الاقرار في الاول فانه لا يقبل ولا يتوجه اليقين **قوله** لا يثبت الاقرار بنسب اولد حتى يكون البينة
 ممكنة ويكون المعترف محققا ولا يثبتان عنه فيه منافع وهذه جنود ثلثة نكاح انتفاء امكان الولادة لم يقبل كالاقرار ببينة من هو اكبر منه
 او مثله في النسب واصغر منه ما لم يجر العادة بولادة مثله ادا ببينة ولد امه لم يقبلها مسافة لا يمكن الوصول اليها مثل عمر
 وكذا لو كان الطفل معلوم النسب وكذا لو نازعه من ان عني ثبوت لم يقبل الا ببينة الصفات المعترضة في المعترف في الاقرار بالنسب
 وينبغي هنا شرط اخر وهو ان لا يكون المعترف في حاله ولد او غيره فان كان ولدا غير في مواردها ان لا يكذب به المحسن بان يكون ما
 يدعيه ممكنة ولو كان في سن لا يتصور الا ان يكون ولدا المستلحق بان كان اكبر منه سنا او مثله وكان المستلحق اكبر ولكن يقبل لا بولده
 فلا اعتبار باقراره والمقصود اعتبار في الحاضر امكان تولده من عاده وهو اخص من مطلق امكان تولده لان ابن العشرة قد تقدم انه يمكن
 القول منه لكن ذلك خلاف العادة والاولى اعتبار مطلق الامكان وكذا لو كان بين المرفوع والمردف مسافة لا يمكن الوصول في مثل عمر
 الولد اليها او علم عدم خروج المعترف الى بلدها ونحو ذلك وثابتها ان لا يكذب به الشرع بان يكون المستلحق مشهورا بالنسب ثابتا وبشخص
 لا ينقل الى غيره ولا فرق بين ان يصدقه المستلحق او يكذبه وهل يلحق الولد المتبني باللعان بغير المردف بالنسب حيث انتفاء
 شرعا من عرف به ام بالعلم وجهان من عدم المنافع وانتفاء شرعا من بقا بشبهة النسب ومن ثم لو استلحق الملاءمة بعد ذلك و
 الولد وثابتها ان لا يثبت عن الدعوى من يمكن الاتحاق به فان الولد لا يلحق بالمردف ولا بالاحزاب البينة او اقرعه وعلم ان
 اطلاق العبارة بغير استثناء الاب والام في الدعوى بشرطها والحكم في الاب كل ام الام في الاتحاق به في لان مشاهاهما عدم الادلة
 الدالة على نفوذ الاقرار بالولد ومن ثبوت نسب غيره معلوم البتة على خلاف الاصل فيقتصر فيه على اقراره او جلد مع وجود الفارق بينهما
 بامكان اقامة الام البينة على الولادة دون **قوله** ولا يعتبر بصدق الصغير وهل يعتبر بصدق الكبير ظاهر كلامه في لا وفي طبعه وهو
 الاشبه فلوا انكرا الكبير لم يثبت النسب هذا شرط رابع مختلف فيه وهو بصدق الولد لو استلحق اذا كان من غير بصدقه ولو استلحق
 عاقلا وكذبه لم يثبت النسب اظهر القولين لان الاقرار بالنسب يقتضي الاقرار في حق الغير فيوقف على بصدقه او البينة فان لم يكن بينة
 حلف فان حلف سقط دعواه وان نكل حلف المدعى وثبت نسب ولو استلحق صغيرا ثبت نسب ورث كل منهما الاخر والمجنون بحكم الصغير
 في عدم الاهلية وجبر عدم اعتبار بصدقه ان اقراره في حق نفسه ولهذا لم يعتبر بصدق الصغير ومنع ظاهرا لا شرعا الحق وحرج
 الصغير بالاجماع ونقد في حق وجب بغير البينة لم يكلف عدم التكذيب لانه اعم فلا يد له عليه خلافا لظاهر عبارة الحق عند حديث لعين
 في الكبير عدم التكذيب وكان يجوز في العبارة وقد صرح في غيرها باعتبار البينة **قوله** ولا يثبت النسب بغير اقراره الا بالبينة في حق
 ما تقدم حكم الاتحاق بالولد للصلب والاتحاق بالنسب بغير نفس المعترف او الاقرار بغيره فالنسب فيه يلحق بغيره فانه اذا قال هذا ابي كان معناه انه
 ابن الجدة ابي ولو اقر بغيره عزمه كان النسب للمحقا بالمجد فكانه قال ابن جدي ويشترط في هذا الاتحاق ما تقدم من الشرطتين
 اعتبار بصدق المعترف او البينة على الدعوى وان كان ولدا ولان الاتحاق بالولد في قياس مع وجود الفارق فان الاتحاق بنسب بغير
 المرفوع هو الولد فكان كالاخ **قوله** واذا اقر بغير ولد للصلب فلا اثر له وصدقه المرفوع فانما يثبتها ولا يقيد بالنسب الى غيرها

هذه جملة ما انفرد به الاقوال بالاول من غيره فان الاقوال بالاول مع الصديق اوبدونه ثبت بر النسب وينعدي التوارث الى غيرهما
من انسابهم بشرطه واما الاقوال بغيره او لدل الصلب وان كان ولد ولد ينقص حكمه مع الصديق بالمتعارفين لما انفرد من ذلك الاقوال
بنسب العزلة بعد المهر ولوم يحصل بصدق انفرد الى البينة وبشرط فيه ايضا ان لا يقع الشرط الساقط ان يكون المحمي به ميتا فلما
حيما لم يكن لغیر الاحكام برهان كان مجونا وان لا يكون المحمي به قد نفى فيه ما اذا نفا ثم استلحقه وارثه بعد موته فلو تفرج وجهان
من سبق الحكم بطلان هذا النسب وفي الحاضر به بعد الموت الحاق عاده بنسبه وشرط الوارث ان يفعل ما ينقض المورث لا يقرب به ومن ان
المورث لو استلحقه بعد ما تقابل العان وغيره حتى وان لم ير منه عندنا وهذا اقوى قوله ولو كان له ورثة مشهور وان لم يقبل اقواله في النسب
لان ذلك اقرب الى حق الغير حيث ان الدارث ثبت شرعا للورثة المورثين فاقواله لو انشأ من الاقوال او مشاركتهم
او مشاركتهم بنسب اليهم فلا يقبل بحججه وان صادف الاحزاب فينفرد الى البينة قوله اذا انفرد ولد صغير ثبتت نسبته لم يلحق فانكر لم يثبت الى
الكاره لتحقيق النسب سابقا على انكاره بغير ذلك على خلاف بعض العاثر حيث ذهب الى انتفاء النسب بانكاره بعد البلوغ لاننا انما
حكما به حيث لم يكن انكاره ماصلا حيزه فلا نأخذ بحقق صار كالكبر ابتداء ويضعف بان هذا لو اثر لم ان لا يثبت قبل البلوغ ايضا
لغرض الشرط وحشا عرفت بثبوته وجبا استعجاب به حيث يقول بعدم الامتثال الى انكاره لو اراد المهر بغيره لم يكن له ذلك
لانه لو جمع لم يقبل فلا معنى لتخليفه فلو استلحق مجونا فاقواله وانكرنا لا يظهر انكاره لصغيره قوله اذا انفرد لعالميت بولد اخر فاقوالنا
ثبتت نسب الثالث ان كانا عدلين ولو انكرنا الثالث لم يثبت نسب الثالث لكن ياخذ الثالث نصف التركة وياخذ الاول
ثلث التركة والثاني السدس وهو ثلثه نصيب الاول ولو كان الاثنان معلوي النسب فان ثبتا ثبتت نسبان كانا عدلين ولو
انكرنا الثالث احدهما لم يثبت اليه وكانت التركة بينهم اثلاثا قوله اذا انفرد الولد بثلث شاكها في الارث بالنسبة سواء كانا عدلين
ام لا ولكن لا يثبت الا مع عدل لهما فلا يثبتها الميراث بدون العدالة كما مر وكذا في ثلث نسب الثالث سواء كان الاولان عدلين ام
لا لانهم لم يشهد به اذ لم يعترف سوى الاول فثبتت نسبته في حقه خاصة ورجع فيها هذا الثالث نصف التركة لان ارثه ثابت باعتراف
الاولين وكل الاول باعتراف الاخرين فكان المتفق عليهما اثنتين فيكون الثالث نصف التركة والاول يعترف بانهم ثلثة فليس
له الا ثلثها وبقي سدس والتركة لثلاث ثابت لم باعتراف الاول وهو المواد يقول المهر ان بكل نصيب الاول اعترف بكل نصيب من عم
الثالث والا فهو يعترف ان لا نصيب في التركة الثلث وبما قيل بان النصف نصيب بين الاول والثالث بالسوية لان ميراث
البنين يقتضي السوية ولا يسلم لاحدهم شئ الا ويسلم للاخر مثله والثالث بن عموها بعين حقه والظاهر الاول لان حق
الثالث شافع فيما قبل الاول والثالث بالسوية فلا يملك كل منهما والضابط على الاول في هذه الصورة ونظما هاننا اخذ
اصل المسئلة على قول المنكر وصلها على قول المهر ومضربا حدهما في الاخر ونصيب الحاصل باعتبار مسئلة الانكار وبذلك نصيب المنكر
منه ليرث باعتبار مسئلة الاقوال فيدفع نصيب المهر منها اليه ويدفع الباقي الى المهر به مسئلة الانكار في هذه الصورة من اثنتين و
مسئلة الاقوال من ثلثة فنضرب احدهما في الاخر فنلك الموضع وهو اثنان للمهر ونصفه ثلثة للمنكر وبقي ١٣ للاخر وعلى الثاني ان
ينظر في اصل المسئلة على قول المنكر ويصرف اليه نصيبه فيها ثم ينقسم الباقي بين المهر والمهر فان انكسر فحجته بالمهر فاصل المسئلة في
هذه الصورة على قول المنكر اثنان يدفع اليه منها واحدا والاخر لا ينقسم على اثنين فنضرب اثنين في اصل المسئلة فالمرتفع وهو اربعة
للمنكر ونصفه للاخر بن لكل منهما واحدا كذا لم يكن الاولان معلوي النسب والا فلا عبرة بانكار الثالث وكانت التركة بينهم
اثلاثا لثبوت نسب الاولين واعترافها بالثالث سواء كانا عدلين ام لا لكن مع عدل لهما يثبت نسب الثالث والا فلا قوله لو كان الميت
اخوة وزوجا وزنت له بولد كان لها الثلث فان صدقها الاخوة كان الباقي للزوجة والاخوة وكذا كل عاثر في الظاهر او بغير
هو او بغيره دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه بنسبه نصيبه وان انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع والزوج العن وباني
حصتها للولد ان كان الوارث ظاهرا وميت اخوة وزوجة فلها الربع ظاهرا فان اقرت بولد فقد اقرت له بنصف نصيبها وهو الثلث ثم
ينظر ان صادفها الاخوة دفعا اليه جميع ما عندهم ظاهرا وهو ثلثة ارباع التركة لان ذلك يقتضي حكم الولد سواء ثبتت نسبته بان كان
فيهم عدلان وكذا القول في كل عاثر ظاهرا في بن هو او بغيره كالاقوال الم او الالمام باخ واثرت بعزل وارث في الظاهر امرين
احدهما الوارث في نفس فان ارثه كذا مناص لعمد اقواله فيتمتع باعتباره والثالث عامل لم يكن وارثا ماصلا فان اقواله لا يعبر لانه اقواله على

الغير وانما ينفذ اقرار الوارث فلا يكون اقرارا على ما في يده ولو كان الوارث قد اقر بمسما وكما لو اقر الاخ باخر دفع اليه بنصفه نصيبه
 اي نصيب المقر به الى نصيب الورثة من نصيبه اي نصيب المقر فلو كان احدا الاخرين فلا اقرار تحت مثلا دفع اليها من نصيبه وهو النصف حسنا
 لان نصيب نصيب الاخ لا يساهم الاخرين ويبنى من نصيبها على وجه حمل من نصيب الاخ غير المقر ما زاد من نصيبه لولا الاقرار على ذلك
 وجود المقر به فالر وجيز بدفع الثمن لانه القاضل من نصيبه لولا اقراره بالثمن لولا الاقرار بالثمن
 وهكذا اذا مات جميع مجهول النصب فافرا انسان بنو نثر ثبت نصبه صغيرا كان او كبيرا سوا كان له مال او لم يكن وكان ميراث المقر ولا يفتح
 في ذلك احتمال النهمه كما لو كان حيا ولم يمت ولو كان ميتا لم يمت ولو كان ميتا لم يمت ولو كان ميتا لم يمت ولو كان ميتا لم يمت
 مجنون فانه يسقط اعتبارا ونصيبه لانه لا يحكم لكلامه هذا الحكم مشهور بين الاصحاب ذكره الشيخ في طويعه وادعى عليه الاتفاق حكمه
 صغير الميت واضح لان اعتبار النصبين سابقا على اعتبار الصغير لو كان حيا فكذلك لو كان ميتا ولا يفتح النهمه وطالب المال لم يكن لو كان
 له مال كما لا يفتح لو كان حيا مورا والمقر فغير لعدم المنافع في الميراث ولان امر النصب من غير النصب ولهذا ثبتت بحكم الامكان حتى لو
 قتل ثم استلحق فانه يقبل استلحاقه والحكم يسقط العصا وينبغي له ولا يفتح في ذلك احتمال النهمه على خلاف الجعيفه حيث يجب
 لعدم الخوف من لثوث النهمه في جوفه ورواها عنه بعد قديم النهمه في جوفه ورواها عنه بعد قديم النهمه في جوفه ورواها عنه بعد قديم النهمه في جوفه
 كون الصغير ليس له النصبين وطاعا على تقدير كونه كبيرا في جوفه ولا يشار اليه الميراث من كون الميت في حكم الصغير حيث لا يمكن في حكم النصب
 فيسقط اعتباره كما يسقط في حق الصغير والايح من اشكال لاصالة عدم النصب وكون الحاضر يجرى الدعوى على خلاف الاصل فنصير فيه
 على موضع الوفاق وهو الصفه واطلافا اشتراط نصيبين الكبير هو صنف هنا ولا نص في المسئلة والاجماع ونوقفت في كونه لذلك
 وعذره واضح والوجهان اثبات في استلحاق المجنون بعد بلوغه عاقلا سواء مات ام لا **قوله** اذا ولد له امته ولدا فافرا بنو نثر لمحق
 به وحكم بحر بنه بشرط ان لا يكون له ان يزوج هذا مع امكان كونه منكم كما هو شرط في غيره من يلحق من الاولاد ثم ان كانت فراشا للمولى
 وولادته ضاحقه فملكها بحيث يمكن علوفه بعد الملك حكم بكون الامه ولد وان احتل فقد مر عليه في الحكم بكونها ام ولد وان احتل
 فقد مر عليه في الحكم بكونها ام ولد ويجوز الحاق الولد والحكم بالمجوز وجهها من ظهور الاستيلاء في ملكه والاصل عدم غيره ومن امكان
 استيلاؤها بالتكاثم ملكها بعد ذلك وان استولده بالشبه لم يباح المولى فلا يكون ام ولد ويجوز تحريمه وبما رجع الوجهان
 الى القاض من الاصل والظاهر في جميع الاصل هو القالب ولا اشكال لوصح في اقراره بعلوفه في ملكه او بما يستلزم ملكا لوفاقه في
 ملكي من خمس سنين ومن ولد له من سنين ونحوه ولو قال ولد له في ملكي احتمل الاركان من حيثان الولادة لا ينافي علوفه قبله بان يجعلها
 قبل الملك ثم يترتبها قللي في ملكه هذا كلاما يمكن للائحة فيج والاك ان احقا به لانه فيش ولم يلتفت الى دعوى المولى **قوله**
 اقر بامر احدى من غير الحق به ولودعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقر به فالقول قول المقر بميرته ولو لم يعين وما قال
 الشيخ فين الوارث فان اشنع اقرع بينهما ولو قيل الاستعمال للقرعة بعد الوفاة مطا كان حسنا اذا كان له امثا من مضاعدا ولكل واحد
 ولد فقال ولدا احدهما وكان استلحاقا على الوجه السابق امر بنصيبه كما لو طلق احدى امراته واعتق احد عبده فاذا عين
 احدهما ثبت نصيبه وكان حرا وورثه ثم في صيرورة امه ام ولد ماسبق وكذا الحكم لو كان الولدان من ام واحدة فافرا باحدها خاصه
 فان تعددت الام فادعت الاخرى ان المستلحق ولدها فالقول قول المولى مع بميرته لان الاصل معه وهو بنفي ما يدعيه وكذا لو بلغ
 الولد وادعى ذلك فان نكل المولى فالق كونه حلف المدعى ونفي بميرته وهذا يتم فعلا لو كان المدعى الولدان كان اقراره منفيها
 كونه ام ولد فيمنها الاثبات معها من امته ام ولد جيد واما الاثبات ولدها فكل لا يثبت بينهما حقا لغيرها وهو حر من الولد
 لو مات المقر قبل النصبين قال الشيخ فام ولد له مقامه في النصبين لا ينعى انه بنو نثر يعينان من غير علم سابق بحقيقة الملك الحال لان
 النصب لا يلحق بالتمتعي بل كان عالما بالحال ولو باقرار المورث قبل اجباره بذلك لان الحق انتقل اليه المورث فان اشنع من البعير لعدم
 علمه او لغيره فانزع ويشكل بان اقراره في حق الغير ولادليل على قبوله ولان النصبين انما يمتد به اذا كان من جميع الورثة والمقر به منهم
 فلو اقر بغيره لم يمتد ذلك ذهب المصنف الى القول باستعمال القرعة بعد الوفاة مطا اي سواء ادعى الوارث العلم وعين ام
 لان هذا من الامور المشككة وهو وراثة القرعة بالنصب **قوله** اقر في ثم اذا خرجت القرعة لواحد وكان قد ذكر المقر باقتضائه امته
 صارت ام ولد بذلك من غير احتياج الى قرعة اخرى **قوله** لو كان له اولاد ثلثة لم ير فافرا بنو نثر احداهم فانهم غيرهم كان حرا والاخوان

وقد اوردوا شئرا المعين ومات اول معين استخرج بالفرقة كلون بين كون المعين الاكبر من الاولاد والاصغر والاوسط ان لم نقل بصيروه الا
واشبا بالوطى كما هو المسموع ولا يلحق ولدها بالمولى الابا فراره والمعمرة افترض على النفرين على اختياره وقد تقدم البحث فيه وعلى القول
الاخر بصير ورثتها واشبا بالوطى يحز المعين ومن ولد بعده فان عين الاكثر او اقربا ابتدا الحز به وبشعر الاوسط والاصغر لكونهما
مولودين عن غير شرة وان عين الاوسط واقر به بشعر الاصف وبقي الاكبر رقيقا وان عين الاصف لحز به وحده وكذا الحكم لو لم يعين
واستخرج الولد بان الفرع وعلى هذا فالاصغر نسب على كل حال لاننا ما المهرير او تابع لمن قبله بالفرض بخلاف الاخوين لاختلاف
كون المهرير هو الاصف فيكونان رقبا على هذا وهل ينفر الى ادخاله في الفرع وجها لا لانها لا يخرج المشبه بالفرع او الرقبه وهو
منفي في حقه ولو ان يقع على غيره فيلزم استرقاقه ونعم لا يرد ان حزبت لغيره بل لغيره غير ان حرمت عليه وبشعر بالفرع عليه
وهذا حسن وبما قيل يمنع حريمه لان امره وان كانت ام ولد يجوز ان يكون رقيقا في نفس الامر وبشكل باننا اذا حكمنا بصير ورثتها
المختصا لولادها ظاهر من غير الشك ان مكان كونهم من غير ولد يوجب صحيح فلا يخرج هذا الجوز والاصحاب اهلوا النفرين
على هذا القول نظر الا شئرا بينهم من عدم صير ورثتها واشبا بالوطى **قوله** لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة
رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين على الاظهر ولا بشهادة رجل وبين ولا بشهادة فاسقين وان كانا وارثين حصص
بثبوت النسب في شهادة رجلين بالنظر الى الشهادة لا الى مطلق ما يثبت به فلا ينافي ما سياتى انشاء من انه يثبت بالاستفاضة
لان مستندها ليس من حيث الشهادة بل من حيث احراز من يوافق الكذب في حيزه وفي منزله اختصا من الحر بالشهادة ما يوجبونه به
بعد ذلك من شهادة رجل وامرأتين وشهادة رجل وبين وعين ذلك والاعتقاد ان الكلام بين المقتولين اختلافا بحال لا افتقار
الى الشاهد من على ما اذا كان هناك منافع والاكتفاء بالشئاع عدمه ليس بجديد الا يفتقر الحال فيما يثبت به بين المنافع وعدمه
بل الوجه على ما ذكرناه من عدم المناقاة بين الامرين وان يثبت بهما مطووعا اختصا صرا بالثابت دون ما ذكرناه من متعلقه ليس الا
ولا المقصود منه المال وان ترتب عليه الفرض كالميراث والقول بثبوت بشهادة رجل وامرأتين في الشئاع في نظرنا الى ترتيب المال عليه
في الجملة وهو شأنه ان حكمه في هذا الباب بعدم ثبوته بذلك **قوله** لو شهد الاخوان وكما ناعدلين بآبائهم يثبت نسبهم وبغيره
ولا يكون ذلك دولا ولو كانا فاسقين يثبت النسب ولكن يفتقر دونهما الارث بغيره ولو لا يكون ذلك دولا على ما حكمه الشيخ في طر
من قوله الدود من حيث ان الابن لو ورث لغيره لا يحز به وحز جاع كونهما وارثين فيبطل الاقرار بالنسب لانه اقرار من ليس بوارث
واذا بطل الاقرار بطل النسب فيبطل الميراث فيؤدي ثبوت الميراث الى تغييره وذلك دور وجده اندفاعه على ما قوضه المصنف والشيخ
لان النسب يثبت من حيث شهادتهما لان حيث اقرارهما لغير من كونهما عدلين وشهادة العدلين يثبت النسب وان كان الشاهد **اجنبيا**
والشيخ فيهما على تقدير اقراره لا يحز به والحز ان نعم الدود على تقدير عدلتهما لا وجه له سواء وشاهدنا حديث امر مرفوع لان اقوالها
في معنى الشهادة ولا يخفى بلفظ مخصوص من غير فقرات الحال كما لا يخفى الاقرار بملك لينا دى بلفظ الشهادة وانما يوجب الدود
كون المهرير هو اول من يثبت به النسب كما لو كان الاخ واحد او كانا غير عدلين فيخرج ان يقال ان اقوالهما تشيع اذا كانت
وارثا لما تقدم من ان اقوال الاجنبى لو ارثت غير صحيح فاذا كان المهرير حاجبا للمهر اجتهاد بقا لانه لو ورث لحجب المهر ولو جبر
يخرج عن اهلية الاقرار واذا بطل الاقرار فلا نسب ولا ميراث فيزول المانع من نفوذ اقاربه ويلزم من تغييره وجواز ان المهرير
كونه وارثا لولا الاقرار بل لا يصح اعتباره كونه وارثا في نفس الامر لان ذلك لا يجامع حزمه جري الارث كاقاربه سابقا وذلك لا
ينافي حزمه وجري الحماز به بالاقرار **قوله** لو اقر وارثين او وارثا واحد فيفسد فميراث كل واحد فيفسد فميراث النسب ويثبت الميراث ووقع
اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم ينفذ الى تناكرها لان استحقاقهما للارث يثبت في حال واحدة فلم يكن احدهما اول والاخر **قوله**
ما لو اقر باحدهما ثم اقر بالاخر فان شترهما في التركة متوقف على صاقر الاول **قوله** ولو اقر وارث او وارثين او وارثا واحد منها فان
صدقة المهر لم الاول دفع المال الى الثاني وان كذب دفع المهر الى الاول والمال وعين من الثاني ولو كان الثاني مساويا للمهرير او لا
ولم يصدقه هو الاول دفع المهر الى الثاني مثل نفسه ما حصل للاول اذا اقر وارث ظاهره كالا لعم بين هو اول من كان الاخ بعد اقاربه
في المال لكن نجائز للذكر شرعا فيكون اقاربه في حق نفسه فاذا اقر بعد ذلك بين هو اول منهما كما لو لد فان صدقة الاخ فلا يثبت وان
كذب فالشهود ان التركة تلتزم الى الاخ لاننا استحقاقا اقرار الجائز لها اذا لا يكون اقاربه ثانيا بين هو اول من بمنزلة الرجوع عن

الاول ونصفيهما بالتساوي فلا يصح في حق المهر له الاول ولكن يعزم المهر للثاني التزكية لان في حقها عليه باقاره الاول فكان كما لو قال
 هي فكلان بل لعلان وهذا يتم مع تسليم التزكية اختيارا الى الاخ لان مع التزكية المثلث لها ما مع عدم التسليم فيشكل بان لا منافاة بين الا
 بالاغ والافراز بالولد لا مكان اجتماعهما على الصدق والوجوب بناء الضمان على ما تقدم من الخلاف فبين اوليت وعين لم وارثا هل
 يؤمر بالتسليم اليه ببدون البحث ام لا فان اوجبت البحث مننا ملك ولا ضمان يجوز الافراز لعدم استلزام الاستحقاق بذات وان لم يؤمر به
 فان سلم التزكية الى الاخ بامر المحاكم واجبت به بامر بعد البحث فنهنا ملك ان لم يكن عالما بالولد لعدم الترتيب واشتال له الامر فلا يصعب
 الضمان ولو سلم ببدون امره مع العلم ضمن قطعا وبدون على الاقرى لما بشرنا الاطلاق ولا يعرف بين الجاهل والعالم فيما يرجع الى
 العزم هذا اذا كان الثاني اولى من الاول كما فرضناه ولو كان مساويا كما لو افترقا باخا اخر او افترقا بولد ثم باخر ولم يصدق المهر
 الاول عزم للثاني مقدار نصيبه من التزكية حيث يقول بالعزم **قوله** لو افترقا بزوج للثاني نصيبها ولها ولد اعطاه ربع نصيبه وان لم يكن له
 اعطاه نصفه هذا الحكم ذكره المصنف وجما عزم وهو لا يتم على الاطلاق لان المهر بالزوج لذات الولد من الوارث منحصرة في الولد ذكر وانثى
 وفي الابوين بجمعين ومفترقين فان كان هناك ولد ذكر فالحكم انما يتم معرا اذا كان ولدا اما الابوان فلا يتغير نصيبهما مع وجود الزوج
 وعدمه فاذا كان المهر احدهما او هما لم يدفع الى الزوج شيئا ان لم ينفق به من زيادة بل من دفعها باقاره وان كان مع الابوين او احد
 بنتا لم يتم ايضا لان نصيب الابوين معها على تقدير عدم الزوجان التماسا وعلى تقدير وجوده السدسان فالتفاوت بينهما ما هو الذي
 يلزمهما وهو لا يبلغ ربع ما في يدها وكل نصيب البنت مع احدهما وعلى تقدير كون الزوج عجزا وتولد المهر فيكون له الا
 فيتم فيه العزم وقد يكون الام فلا يدفع شيئا سواء كان لها صاحب ام لا لان الزوج لا ياحد من نصيبها شيئا على التقديرين نعم لو
 كانت متفرقة بالميراث دفعتا النصف كما ذكر ولو كان المهر بعضي الاخوة فان كان الام لم يدفع شيئا وان كان للابوين دفع النصف
 كما ذكر في الصنا بط على هذا ان المهر يدفع ربع ما في يده او نصفه او زاد ما من نصيبه على تقدير وجود الزوج ان لم يبلغ النصف او اربع ثلثه
 المهر احد الابوين مع البنت دفع اليه نصف الثمن لان نصيبه على تقدير عدم الزوج الربع اثني عشر من ثمانية واربعين وعلى تقدير وجوده
 شعبة فالتفاوت ثلثه هي نصف الثمن ويمكن تنزيل كلام الجماعة هنا على حمل الافراز على الاشاعة فينصف الافراز بالزوج ان يكون
 له في كل شيء ربع او نصفه سواء كان النصف ثابتا على التقديرين ام لا وهذا حسن الا انه لا يطابق ما سلك من الفروض فانهم لم يترهبوا
 على الاشاعة فلا بد من تنقيح الحكم في احد الجانبين ولعل ما ذكره هنا اجد وما سلك لان الوارث يتخفى في كل شيء جزءا من اجزاء التزكية
 سهم فلا يخص بغيره في بعض دون بعض فاحصل لكل واحد من ابوين الزوج بمقتضى التزكية وما ذهب عليها **قوله** ولو افترقا
 اخر لم يقبل واكذب باقاره الاول عزم للثاني مثلا حصل الاول والمراد ان افرازه الثاني لا يقبل في حق الزوج الاول فلا ينزل
 ما ثبت له من الارث بالافراز وهذا لا اشكال فيه وانما الكلام في عزمه للثاني بجرح الافراز وبشرط تلكه بغير تفسير في افرازه الاول المشهور
 بين الاصحاب وهو الذي قطع به المصنف الثاني لان مع التزكية يكون اعزفت بنفوت حق الثاني من التزكية باقاره الاول وكما للثاني عليه
 حصة فيعزم لم وما مع عدمه فلا ان افرازه الثاني مع حصة الاول يكون افرازا بامر متع في شرع الاسلام فلا ينزل نصيبه عليه شر ولو قيل بان
 يعزم للثاني بجرح الافراز كان قويا لاصالة حصة الافراز وكونه جيرة الثاني متمتعة في نفس الامر متع بل هو المكن كونه الزوج
 واقاره الاول وقع خطأ او غلط او لغا بالافراز في حق المهر مع امكان صحته يتناقض عزم افراز العقلاء على انفسهم والوجوب يعزم مع
 ان لم يظهر الكلام تاويله بخلاف في حصة **قوله** ولو افترقا بزوج وله اعطاه ما بين ما في يده وان لم يكن ولدا اعطاهما الربع الكلام في هذا
 السابقة من تنزيل كلام المصنف وغيره على ان حق المهر لم يتأثر في التزكية صحت في كل شيء ثمنه او بغيره وذلك شامل لمن بيده سهم لا
 يختلف على تقدير دخول الزوج وجزءا من سهمها كسهم احد الابوين مع الولد الذي ذكره البينين فضاغدا ومن يختلف بذلك كسهم
 احدهما مع البنت وعلى ما سبق من الفروع يجب نقضه بما اذا كان المهر ولدا فلو كان احد الابوين او هارفع الفاضل على نصيب
 على تقدير وجودها **قوله** وان افترقا بزوج عزم لها مثل نصف نصيب الاول اذ لم يصدق الاول ولو افترقا بثلاثة اعطاه الثلث نصيب
 ولو افترقا بربعة اعطاه الربع من نصيب الزوج ولو افترقا بخمسة اعطاه الخمس ولو افترقا بستة اعطاه الستة ولو افترقا بسبعة اعطاه السبعة
 منهن الافراز بزوج ثمانية كالافراز للوارث مساو للاول ولا اشكال في حكمه مع نصديق الاول وما مع التزكية فيعزم للثاني
 نصف نصيبه لزوجين ان اكد بفسره او شمل نصيبه الى الاول ابتداء على ما تقدم من تفصيله وكذا الحكم فيما لو افترقا بثلاثة او بربعة

فيقوم للثلاثة تلك نصيب الزوجين وللاربعة الربع لا مكان صدقة في الجميع كل ذلك مع اكداب البانيات اياه في الافراد والاخذ
 من الصدقة بالنسبة فان افردت فصار له زوج فان قلنا يعزى له بحجها لافراد فصار له مكان التماس في الموضع اذا تزوج
 بعد الطلاق وانقضت العدة وخلعت واما ما ذكره من ان لا يكون له من عتق على عدد ولو كان افراجه بالاربع دفعه ^{ثبت}
 نصيبه من زوجته ولا عزم سواء نصا وفي ام لا لافراد ثلثين عندهن دفعه وقد تقدم **كتاب الجمال** هي ثلثت الجم
 وكسرها اشهر عليه اقصر جماعة واحزن على كسرها ونفها وهي كالجمل والجميلة لغز اسم لما جعل للانسان على عمل شيء شرعا الشرا
 عوم من معلوم على والاصل فيها قبل الاجتماع قوله ثم ولما جاء به رجل يبيع وخبر الذي رآه القمى بالفاخرة على قطع من العزم وفي
 بعض الروايات ان ابو سعيد الخدري والعقيل ثلثين راسا من العزم وايضا الخاجة تلهيها لجان كالمخاض والاجابة **قوله**
 اما لا يحب ان يقول من رد عبدى او صا لى او قتل كذا وكذا لا ينفق الى بقول كذا فكذا اختلف الاصح وغيره في الجمال
 هل هي من قسم او لا ايضا عما للملك جعلها من الايقاع وضعا وحكما حيث صرح بعدم انتقارها الى القول وهو المطابق لشرعهم في الجمال
 جعلها الشرا عوم على عمل يوجب عدم اشتراط تعيين الفاعل واذا لم يكن معينا لا ينص للعقد بقول وعلى تقدير قبول بعض
 لا ينصرف لاجتماعهم من جعلها من العقود وجعل القول الفاعل كذا في الجمال كذا في المقتضى هو القول للعقد وهو ظاهر كلام
 المصنف فيما سبقت حيث جعله عقلا اجازة والظاهر انما يوجب في ذلك ان لو كان عنده عقدا حقيقته لذكره في قسم العقود ولا في قسم
 الايقاع ومع ذلك فالجانب الاخر يحمل لانه ذكر في قسم الايقاع عما هو عقد فظما كالكفاية لكن العذر لم ينها انما استدل بها
 مع العقود والتدبير وهما ايقاع جزما والعادة ذكرها في محل واحد جزى على ذلك هو غيره ونظرا لثالثة في ذلك
 العادل بغير قصد العزم والافضل التبرع بعد الاجابة فيحتمل الاول يستحق العزم لوجود القصد له وهو الصفة مع العمل وعلى الثاني
 لا وان كان قد عمل لان المعتبر من القول الفاعل ليس هو مجرد الفعل بل لا بد من انقضاء الرضا والعزم فيه لاجله كما ينه عليه
 في الرواية واستدركت من استحقاق العزم لورود من لم يبيع العينة بنفسه العزم اذا كانت العينة بمنزلة وهذا وان كان محتملا
 للزم من الانه بالاول اشبه لان قصد العزم على بيع الاجابة لا يصح ولا يمتد وانما ثالثة قصد العزم فيه لاجازة على قصد التبرع
 فانه لا يمتد وان سبب العينة لكن ما لو حلف عن الامرين ففعل لا يقصد التبرع ولا يقصد العزم والذي يناسب الاكفاء بالاجابة
 استحقاقه هنا لوجوه المقتضى **قوله** ويصح على كل عمل مقصود محلل او مقصود في نظر العقلاء كالتجارة ورد الابن والفضالة وعن
 ذلك واحترز به عما جعل على فعل الجرد البعث كقول البعث حيث لا عزم فيه والذهاب الى موضع خطير بغير غاية مقصودة فقولك
 واراد بالحل الجازم بالعلم الاعم لبطلان المباح والمندوب والمكروه حيث يكون مقصودا ولا بد من اذبح الواجب منه فلا يبيع الجازم
 كما لا يبيع الاجارة ولو اراد بالحل المباح لم يخرج عنه ما يبيع الجماعة عليه فيبقى الحصر المستفاد من العبارة وعلى التقديرين فيها تصور
 وان كان الاول ويحذر ان يكون العمل مجهولا لانه عقد جائز كالمضاربة كما ان العزم من مشروعية الجماعة لا يحصل الاعمال
 المجهولة ايضا كدالين والفضالة وسائر ذرذ الابن لا يعرف غالبها اغفر في الجملة في العمل الميسر الحاجة كما رعت الى احتياط في عمل
 المضاربة واذا كان محتمل الجملة في العمل فيحصل زيادة ثلثان في الجملة في العمل لا يحصل اصل المال او وكما يقع الجملة على العمل
 المجهول يقع على المعلوم بطريق اولي خلافا لبعض العامة حيث خصها بالمجهول وجعل يورد المعلوم الاجارة وليس شيء **قوله** اما العزم
 فلا بد ان يكون معلوما بالعلم والورث او العدلان كان ما حرمته العادة بعده ولو كان مجهولا ثبت اجره المثل كان يقول عز وجل
 فله ثوبان او اكثر المشهور بين الاصحاب اشتراط كون العزم معلوما في صحة الجملة مع ما كان بشرط ذلك في عزم العبارة لانه لا حاجة الى
 احتمال الجملة فيه بخلاف العمل لانه لا يكاد ير عينا حد في العمل اذا لم يعلم بالجملة فلا يحصل مقصود العقد وبغير نظر لانه من الجملة
 على الجملة في احدى العوضين قطعا فصار امرها مبني على احتمال العزم وكما سبب الحاجة الى الجملة العزم بان يربط بدل شيء اخر
 غير المجهول عليه ان لا ينفق ذلك بان يربط يحصل الابن ببعضه وعمل الزرع ببعضه كخز ذلك ولا يتم ان ذلك ما لا ير عزمه بل العادة
 مطردة بالعرف في اعمال كثيرة مجهولة يخرج منها مجهول وانما الوقت في محذور ذلك ولا طبا في صحة الجماعة مع عدم ثبوت العمل ولو لم
 اجره المثل مع ان العمل الذي ثبت اجره مطلق مع ان العمل الذي اجره مطلق عن معلوم عند العقد بل محتمل الزيادة والنقصان وقد ورد
 المسمى في جعل السلب للثلاثة من غير تعيين وفي قوله من قبل قبله فلا سلمه وهي جملة على العمل المجهول ولذلك ذهب بعض الاصحاب

الجاهل بالجملة في العوض حيث لا يبيع من التسليم كنصف العبد الا ان اراده ومنه سلب المقتول من غير تعيين لان ذلك معين في حد ذاته
 لا يقتضي الى الشان بخلاف جعل العوض وبادوا به ونحو ذلك مما يختلف كثير ويتفاوت افراده فبعضه تفاوتا عظيما بين دى الى الشان و
 الجاهل بخلاف الاول ولا دليل على ضا مثل ذلك لا يفر ذلك فالمعبر من العلم بالعوض على القول به ما يعبر في عوض الاجارة فيكون فيه
 المتأخر واعتباره باحد الامور الثلاثة حيث يجرى الاجارة بغير ان او وحده كان العوض محبولا ولم نقل بصحة فسد العقد وثبت
 بالعلم اجرة المثل وظلم ما لو قال ان فضلك كذا فانا ارضيك او اعطيك شيئا ونحو ذلك ودعا فيل بعدم ضا العقد بذلك وان اجرة المثل
 هي العوض للان لم يعلل بواسطه الجملة وهو بعيد قوله ويعبر في الجملة على اهلية الاستحجار وفي العامل مكان حصول العمل ملتزم الجمل
 يعتبر ان يكون مطلق الضمن واليه اشار بغيره لم يعين منه اصلية الاستحجار بما حصل الاجارة بالذات ولا بها اشهر بالجملة من البيع وغيره لان كل
 واحد منهما بما يملكه فغيره بما لا يغيره ذلك في العمل للذكر من ان يعبر بها ركنها الجملة في المورد العيني والي في المورد المعنوي ولو بدلهما ذلك
 عليه والمجرب عليه استحق العمل في غير الميزان المحض وحيثما من حصول الغرض وعدم القصد الى العوض وقد تقدم الكلام على هذا الشرط نعم
 فيه امكان حصول العمل بغيره ان شرط عليه المباشرة او مطلقا لم يشترط والمراد بالامكان ما يشتمل العقل والشرع ليجوز من الكافر لو كان
 العمل المجرى عليه استيفاء الدين من المسلم ولو كان رد عبد مسلم فقي شاول الذي وحيثما من اقتضا ثبات يده عليه الموجب للسبيل
 وهو صفة السبيل بغير رده والاولى الجواز اما ان يكون العمل مستمرا في قدره ان كان العوض بغيره قوله ولو عين الجملة لكانت واحدة غير
 كانت علم ضا لانه من غير حيث لم يبدل لاجرة ولا لمن يشتمل هذا الا شرط على المجرى له العمل بغيره او اطلاق ما لو رده بناه على المجرى له
 حيث يتناول الامر بالبدل كان العمل من جعله لم قوله ويجوز اجبي بالجملة يجب عليه العمل مع الرضا بغيره بدل المال من العمل للبدل لا يبيع
 عن غير ذلك ان امر مقصور للعقل فثنا ولا الاذن في الجملة بخلاف المعاد من الغير بما له وجه فيلزم البادل ما جعله رده الى المالك
 او اليه حسب ما شرط ولا يلزم المالك شي للمعامل ولا للبدل قوله ويسحق العمل بالتسليم فلو جاز به الى البلد فخر لم يسحق العمل المراد ان يطلق
 الردي على تسليمه للمالك فلا يبيع ايضا الى البلد ولا الى بيت المالك مع عدم قبضه لانه لم يرد له الميركا لو استاجر نجاسة ثوب فخر طرد
 تسليمه فخر لم يسحق العمل ولا في مع عدم وصوله الى بيت المالك بين فزاره وموئده لا يشره كما في المصلحة والفرق بين الموت والهرب حيث عدم التسليم
 الاول صفة ان لا يدخل في ذلك الاستحجار في العمل على العمل المخصوص المتفق في العودين قوله والجملة اجارة قبل التسليم فان تلبس بالجملة بان
 في طرف الجملة لان يدفع اجرة ما عمل لا خلاف في ان الجملة من الامور المجازة من الطين يبيع بسلط كل المالك والعامل على نفسه قبل التسليم
 بالعود بعده سواء جعلها عقدا ام ابتاعها لانهما من حيث عدم اشتراط العمل فيها بجزء من العمل بجزء الاجرة والجملة المخصصة بالجملة من ان كان الفسخ
 قبل التسليم ولا يملك العامل ان ليس هناك على ما قبل بغيره سواء كان الفسخ من قبله او من قبل المالك وان كان بعد التلبس وكان الفسخ والعامل فلا يملك
 لا المالك لم يحصل له العوض الا في مقابل مجموع العمل من حيث هو مجموع فلا يسحق على ابعاضه ولا من عجز المالك لم يحصل وقد اسقط العامل حق نفسه
 حيث لم يات بما شرط عليه كعامل المعنوي اذا منع قبل ظهور الرجوع بخلاف الاجارة وان كان فيها بالبعد وبغير شيئا وشيئا والجملة
 جائزة لا يثبت بينهما شي الا بالشرط لم يوجد وان كان الفسخ المالك فعليه للعامل عوض ما فعل لانه انما عمل بعوض لم يسلم ولا يفرض قبله والاصل في
 العمل المخرم الواقع بالمال ان يقابل العوض وهذا العوض الواجب له لجزء مثل ما عمل من بغيره ما فعل الى مجموع والعوض المبذول وجهها
 الثاني لانه العوض الذي انفا عليه وجب الاول انه بالفسخ بطل حكم العقد والمالك العمل بجزء ما جازة المثل كما لو فسخ المالك القراض وشبه
 ما من ان تراها انما وقع على العوض المعين فلا يلزم عجزه خصوص ما زاد اجرة المثل عنه فقد سرح على ان لا يسحق سواء والعرض بينه وبين
 عامل القراض واضح لان المشتري للعامل في القراض من الرجوع قبل الادبوره له ولا معلوم من حيث ينسب اليه ما فعل بخلاف عامل الجملة لانه
 مضبوط على وجه يمكن الاعتماد على شئ من ذلك فقول حكم المثل يلزمها من طرف الجملة بعد التلبس من حيث لو لم يجره ما فعل من الجملة عليه
 لا يقتضي للزوم لان المراد من العقد المجازة والابتاع جواز تسلط كل منهما على نفسه سواء تلبس بذلك لزم عوض ام لا ولا امر هناك و
 مجرة اقتران الحكم في نفسه من قبله بوجوب العوض اذا كان الفاسخ المالك دون العامل لا يقتضي للزوم من طرفه كما في القراض فانه عقد جاز
 اتفاقا مع ان المالك لو فسخ قبل ظهور الرجوع فعليه اجرة المثل للعامل ولا يخرج القراض بذلك والجملة من طرفه فالاول وان يقال
 انه جاز من الطرفين لكن الحكم يختلف بما ذكرتم انه يفهم من قوله انه لا لزم من طرفه الجملة على الا ان يدفع اجرة ما عمل ان فسخه موقوف
 على دفع الاجرة وليس كذلك اجماعا بل من فسخ لزمه الاجرة ويطلب حكم العقد من حين الفسخ اذا علم العامل به سواء دفع البعز ام لا

ولو لم يعلم الى ان العمل اسحق تمام العوض كالوكيل اذا لم يعلم بالعزل ودبما استشكل الحكم بعدم وجوب العوض لما بعد الفسخ
فيما اذا كان العمل على رد الضالة ثم فسخ وقد صارت بيده فانه لا يكره فيحقق الفسخ معناه ان لا يجوز له ان يهابل بحسب تسليمها الى
المالك او يقوم مقامه في العمل ولا يمكن الجواب بان فائدة البطلان مع الفسخ ان لا يجب عليه السعي على ايصالها على المالك
وانما يجب عليه اعلامه بها فان كان قد بقي لردّها مقدار ما يعتد به من العوض فالقاعدة ظاهرة فان لم يكن بقي فاسقط هو ما كان
ذلك المختلف ولا يحصل به نقص يعتد به على العامل ولو بقيت ايصالها او خبرها الى المالك على وجه يقابل باجره امكن بثبوت اجرة العمل
لذلك العمل لا نه عمل محترم مان وون فيشرعها مبتدأ بدون ان المالك فلا يضع على العامل ويظهر الفسخ معناه على التقديرين بقي في
المسئلة اورد الاوكل استثنى في من من عدم وجوب شيء لو كان عدم العمل من قبل العامل ما اذا كان العمل على نحو ضابط
في بفساط بعضه ثم مات او منع فلا مان من ثبوت لم حصنه من العوض واحتمل ثبوتها مطلقا وكذلك في الاستحقاق في ذلك مع الموت ولا
باس بذلك ما يجوز ولا بعد شك في عدم استحقاق شيء لانه لو اريد ان ينسقط العوض على اجزائه بخلاف ضابطا الثوب ومثلها
ما كان كالتجعة لا على انباء خابطا او يعلم القزان وفي حكم موت العامل هنا موت المثل ولو تلف الثوب في الاثنا فان كان في يد الخياط
لم يستحق شيئا لان الاستحقاق شرط بتسليمه ولم يحصل وان تلف في يد المالك الثوب استحق من العوض بنسبه ما عمل والفرق ما بينه
وبين موت الصبي ان الصبي يقع سلبا بالعمل بخلاف الثوب الثالث لو فسخ العامل ثم اراد العمل بالعمل ففعل بفسخ العقد ام يستحق الاجر
الجامع بغيره على ان الجملة لا هله في عدم الا في الاول لا يحتمل الانفاخ لان ذلك هو فسخ العقد الجاهل فلا يستحق بالعمل بعد ذلك
شيئا سواء علم المالك بفسخه ام لا لا يحتمل عدمه لان العبرة بما يجب المالك وان نشئ العمل بعوض وذلك امر لا بد منه للعامل على فسخه
وانما تركه العرف في الفسخ ومثله ما لو فسخ الوكيل او كاله ثم فعل مقتضاها او يمكن الفرق بين ما لو عمل قبل علم المالك بفسخه وبعده وقبل
هذا الخلاف جازي في الوكيل وعلى الثاني بغيره عدم بطلانها بفسخه واستحقاقه العوض بالفعل لانه عبارة عن الاجاب والاذن في
الفعل وحكمه يبدأ لاذن لا يبدع غيره ويعتبر في كل من لم يفسخ العمل لولا بالاجب عليه لولا بالعلول شرع فيرد لا يجوز له ان يفسخ
وان يفرج حكم الاذن الثالث ما بين بيع على حوائجها بطلانها بغيره كل منهما بان ذلك قبل العمل فلا شيء بان كان بعد اشرع فيه فللعامل
بنسبه ما عمل ان كان العمل ما يشرع على اجزاء الاجزاء وان كان يجوز والابن وقد حصل في يده قبل الموت فكذلك وان لم يحصل فلا شيء
وقد تقدم **قوله** ولو عقب الجملة لا على عمل معين باخرى وزاد في العوض او فسخ عمل بالاخيرة كما يجوز فسخ المالك اصل الجملة لا اجزائها
واسمحوا في فسخها من المكان والزمان وصفات العمل بالزيادة والنقصان والجنس والوصف قبل التلبس بالعمل وبعده قبل كاله
فاذا عقب الجملة لا على عمل معين باخرى وزاد او نقص او غير بعض ما ذكر كما اذا كان قد قال من رد عبدى فله ما دة درهم ثم قال من رد
فله حسون او فله دينار بعد فسخ الجملة الاولى وجعل بدلها اخرى فان كان قبل ان يشرع في العمل الاولى عمل بالاخيرة وسعيه على
الرد من غير ان يتسلم العبد كما لو كان قبل العمل لانه هو الرد والذهاب اليه من مقدما لانه لا يفسر ولو كان في الاثنا كما اذا كان قد
قال من خاط قريبا وان خطته فلك ما ندر فشرع في حيا طهره ثم قال لانه خطته ذلك دينار فله المالة بنسبه ما عمل قبل الجملة الثانية
ومن الدينار بنسبه اذا كان اكمل العمل ولو ترك العمل بعد الجملة الثانية فله بنسبه ما عجز ايضا لما ذكرناه من ان ذلك مجموع عن الاول
وهو من جهة المالك بوجبه ذلك كما هو هذا كله اذا كان قد سعى الجملة التين اما لو سعى احدهما خاصة فالعبرة بما سعى لا غير ومن اوجب في
الفسخ في الاثنا اجرة المثل لما مضى او جبهتها ايضا وينبغي في وجوب العوض للثانية بنسبه ما بقي اشكال من حيث انه انما جعل العوض الثاني
على مجموع العمل ولم يحصل ويقارن الحكم الاول بالنسبة من جهة حصول الفسخ بينهما من قبل المالك فلا يصح على العامل بخلاف الثانية
فانه لم يقع فيها فسخ خصوص مع علم العامل بالحال فان علمه بالخلف وافع بغير عوض مبدول المالك في مقابلته لان الجملة لا يقابل
بالاجزاء الا فيما استثنى سابقا وهذا ليس منه ويمكن في جميعه بان عمل العامل باحر المالك بالعوض المعين وقد امتد ولا سبيل الى وجوب
العوض الاول خاصة للرجوع عنه ولا المجموع الثاني لانه لم يعمل بمجموع العمل بعد الامرية ولا سبيل الى الرجوع الى الاجرة المثل لان العوض
معين فلم يبق الا الحكم بالتوزيع ولو كان الثمين في الثانية بالزمان والمكان كما اذا كان قد قال من رد عبدى عن الشام فله ما ندر ثم
قال من رد من مبدل فله دينار او قال اول من رد به يوم الجمعة فله ما دة ثم قال من رد به يوم السبت فله دينار ومحو ذلك فان لم يرد المتنا
فيلزم ما عين لكل واحد الوصفين لمن عمل بغيره وكذا لو كان الاول مطلقا قال من رد فله ما دة والثاني مطلقا بالزمان او مكان فان كان

العوض الاول اقل فلا مضافه بخوار اختصار العبد بما في نفسه ان يارده وكذا لو كان الجنس مختلفا وان اتفق وكان العتيد انفق احتمل
 كونه رجوعا لانه اذ ارده مع العتيد فقد رده مطلقا لا يستحق الزيادة لذلك ان لم يبلغوا العتيد وان يجمع بينهما على المطلق على غير صورة
 العتيد وهذا اظهر وان كان في بعض من بعضه لا يحسن بطلان العتيد كما اذا كان المكان او الزمان او قريب العتيد واطلق الاصحاب
 كونه الثاني رجوعا عن غير تفصيل فيشمل جميع ذلك لكنه محمول على ما لو كانت الجمعا لثان مطلقين اما مع العتيد فلا بد من التفصيل **قوله**
 لا يستحق العامل الاجرة الا اذا بذلها الجماعا على اولاد وحصلت الضالة في يد انسان قبل الجعل لزم التسليم والاجرة اذا حصلت الضالة
 في يد العامل قبل الجعل او عمل غيرها من الاعمال كان كالمتبرع بعلم فلا يستحق عليه جرة لما مضى لذلك ولا التسليم لوجوبه عليه اما بالرد والاعلا
 المالك بجعلها المخلية بينه وبينها وفصل في كونه حسنا فقال اذ ارده وكان المالك يده قبل الجعل نظر فان كان في يده من يده كلفه ولو نذر
 كالعبد الابن استحق الجعل وان لم يكن كالدراهم والدنانير فلا نذر ما لا كلفة فيه لا يتا بال العرض **قوله** وكذا لو سوي المصالح نذر على اقل وجهه
 بزرع عين وبيع السعي بدون جعله المالك كاهو الظم وميل العادة ومن نذر بعد الجماعا لزم لكن العامل يوزن البزاع اما لو لم يبيع
 الجماعا او لم يزرعه سعيها ولكن قصد عدم العرض بسعيه فانه لا شيء على العتيد به وانما المعتبر مع الجماعا لعماله بنبذ الاجرة او مطلقا ما يات
 هذا القسم **قوله** اذا بذل الجعل فان عينه فغلبه تسليم مع الرد وان لم يعينه لم مع الرد اجرة المثل الذي رد الابن على رد ابني لسان
 ابى عبد الله عن ابن عمر جعلي الابن دينار اذا اخذه في مصر ان اخذه في غيره فابعد دنانير وقال الشيخ في طه هذا على الافضل لا الوجه
 والعل على الرد بزرع ولو نفقت بنبذ العبد المالك اما ان يعين المجل ويصفر بما يزرع الجماعا لزم رد عتدي فله دينار او يطلق العرض
 مع التفرع لذكوه كقول فله على اجرة او عوض وعوض ذلك او يستدعي الرد وغيره ان يتفرع من الاجرة او لا يستدعيه ويجعل له العامل مطلقا
 بان يرد ضالته ويخلفه بغير ابتداء ففي الاول يلزم ما عين به تمام العمل اذا لم يفعلوا العامل بنبذ البزاع وهذا الاشكال بنبذ الثالث يلزم
 اجرة المثل ما لفساد العقد او بدونه على ما في غير ما اذا استدعي رد الابن بملك فانه ثبت برده من مصر ونياد
 ومن غيره ان يعثر على المثل بين الاتحاضا ومستنده وداية سمع بن عبد الملك بن ابي سيار عن الصادق قال ان ابنته جعلت لاني دينار
 اذا اخذ في مصر وان اخذ في غيره مصر فاربعة دنانير وفي طيها لوراية منصف عظيم جعل شهود فانه على اقله عتد وعبد الله بن عبد الله
 الا هم وحاله بملك وزيادة وسهل بزيادة وحاله مشهور وزنها الشيخ على الافضل ولا بأس به لكاشد في دليل الفضل والمص على بغيرها
 وان نفقت بنبذ العبد في ذلك نظرا الى اطلاق النص ومنع من بيع التيم على هذا القول البعيد وعادى الشيخ في بزه والمفتنة فاشنا ذلك
 وان لم يستدع المالك الرد نظر الى اطلاق الرد بزيادة ابن اديس مع اطراف الخبر الواحد على اصل الحكم في غير صورة التبرع وهيب
 بعضهم الى وجوب اقل الامرين من المقتدر المذكور فينبذ العبد عند من الزام المالك بن بارة عماله لاجل تحصيله والاصح الاعراض هذا
 الحكم اصلا المذكورناه من منصف المستند واختلاف الاتحاضا في الحكم على وجه لا يجبر منصفه على رد عدم واعلم انه على القول بالمقتدر المشرعي
 لا فرق في العتدين الصغير والكبير والمسلم والكافر والصحيح والمجرب ولا يفتدى الى الالة اما الجبر فعلى القول بالتحاق بنبذ الدكوالاش
 لانه بمنزلة الانسان في نذر ولها **قوله** بنبذ الحكم في البعير بملك ولم اظهر فيه مستندا لا بل باح في البعير بالابن العتيدية وقال ان ذلك
 يثبت استناده وهو بشر بورود من فيه ولم ينفذ عليه المص ولا غيره فوجب جعليه مردا فانه بغيره مما يوجب اجرة المثل مع عدم تعيين العرض
 اما لو استدعي الرد ولم يذله اجرة لم يكن للرد شي لان بزرع بال عمل هذا الحكم شامل لمسللة الابن وغيرها والنبذ فيها على خلافه الشجين
 وجعل عدم لزم الاجرة عدم التبرع بالاجرة والاصل براءة دتمه منها وطلبها اعم من كونها باجرة فوجب اقلها لاجب عليه شي لان العامل بزرع
 حيث قدم عليه من غيره بدل وفيه مع كونه مبرعا وانما على الامر والعرض ان لظن اجرة فيجب كالمرفا لاجرة من ان امره غيره بعمل لاجرة
 في العادة يلزم مع العمل اجرة والمتممة وافق على ذلك ثم هذا من افاده بوجوب الاجرة في طلبه في مال يصير بال بزرع او يقضها العامل
قوله اذا اقل من رد عتدي فله دينار فده جماعة كان الدنانير بجمعها بالسوية لان العمل حصل للجميع لا من كل واحد اما القول من دخل وادى
 فله دينار فقد جعلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل لكل واحد لا جعل على فضل فاذا لم يقبل النقد فاعلى لان العمل سوا
 من غير او متعدد وحيث يكون الصغيرة شاملة للمقدد كقول من رد عتدي فله دينار فان من عاتر بنبذ ما ارده واحد واكثر والرد لا يستد
 فلو اشرك جماعة عتدي رده فليس لهم الاعراض واحد وان كان الفعل يقبل النقد كدخل الدار والصغيرة بنبذ الفاعل المقدد ففعل كل واحد
 منهم ذلك الفعل استحق كل واحد العرض لصداق الاسم على كل واحد منهم اذ يصرف على كل واحد منهم ان دخل ولا يصرف على كل واحد منهم والابن

بل الفعل مستند الى المجموع من حيث هو مجموع وهو فعل واحد ولا بد ان يعتبرا سببا في تعينها في الجملة على دخول الدار والام يجمع كما سلف
 واعتبار ذلك في أصل الجملة لا في قولنا من رد عبدا وعبيد يخلو دينار من رد كل واحد منهم عبدان كل واحد يستحق
 الدينار لوجود الفعل على واحد على انفراد **قوله** لو جعل لكل واحد ثلثي جملة ان يرد الاخر جازا ابرجيا كان لكل واحد ثلث ما جعل
 له ولو كان ابرجيا كان له اربع ومنه في الجنس وكذا لو ساوى بينهم في العمل لا جعل لكل واحد جملة منفردة على عمل فاما ان يساوى
 بينهم في العمل او يضاف اليه زيادة والنقصان والجنس او يعين لبعضهم ويطلق لبعضهم والفعل اما ان يقيس للاختلاف في العمل كخياط
 الثوب او لا يقيس كذا العبد فاذا اشترى كوفي العمل كان ما لا يختلف فلكل واحد منهم بنسبة ما جعل له ويجمع العامل وان اختلف العمل
 واحد بنسبة عمله من المجموع وان لم يعين له من اجرة المثل بنسبة ذلك فلو قال لو احدث رد دية عبدى فلكل دينار وقال الاخر ان رد
 فلكل دينار وقال الثالث ان رد دية فلكل ثلثة دينار ولو ارجع رد عبدى وعلى العوض فان رده واحد فله ما عين له خاصة ولو لم
 لم يعين له اجرة المثل ولو رده اثنان ولكل واحد منهما نصف ما جعل له ولو كان احدهما غير المعين فله نصف اجرة المثل والمعين نصف ما
 عين له وان رده ثلثة فلكل واحد ثلث ما جعل له او اربعة فلكل واحد اربع ولو كان العمل على خياط الثوب فكل طرا لا اربعة فلكل احد
 منهم بنسبة ما على المجموع العمل ما عين له ولو لم يعين له من اجرة المثل بنسبة ما على المجموع ولا نظر هنا الى الحدود وهذا كله اذا عمل
 كل واحد منفردا ما لو قال احدهم اعنت صاحبى فلا يشي له والمباين بنسبة ولو قال ما عدا واحد اعنتا لانا فله مجموع ما عين له من اجرة
 المثل ولا شئ لغيره ولو عمل معهما سبى على المالك سقط بنسبة عمله من حصص كل واحد ولو اعان بعض العامل فله حصته بمقدار عمل اشين
 وهكذا **قوله** لو جعل لبعض ثلثي جملة معلوما وبعضهم بجهوك فجازا ابرجيا كان لصاحب المعلن ثلث ما جعل له وللجهول ثلث اجرة مثله
 هذا النوع ادرجناه في قسم السابق وجعلناه من جملة افراده وحكمه واضح بعد الاحاطة بما سلف من القول ولو كان العمل ما يختلف
 باختلاف الاشخاص فلم لم يعين له بنسبة عمله من اجرة المثل سوا ذاك اثلثا م ناقص **قوله** لو جعل لو احدث جعل على الرد فشا ركه
 اخر في الرد كان للجهول نصف الاجرة لان عمل نصف العمل وليس للمعلن شئ لا من سبى وقال الشيخ يستحق نصف اجرة المثل وهو
 انما يكون له نصف الاجرة اذا قصد العمل للمالك او انفسه ما لو قصد مناعا لعماله فجميع لم والحكم على الاول باسحقاق العامل النصف
 او بنسبة عمله ان قبل الجزية هو الاصح ما استحقاق في الجزية فله حصول عرض المالك واما بالنسبة فللعلم استحقاق له بالفعل واما في الشئ
 باستحقاق المشاركون نصف اجرة المثل مع عدم دخول في الجملة لا تضعف واخرج لانه لا استقلال بالفعل لم يستحق شيئا اجماعا لغيره بالعمل
 فكيف يستحق مع المشاركة والعلة ان قولنا باستحقاق العامل الجميع لحصول عرض المالك ويضعف ايضا بان مطلق حصول عرض المالك
 لا يوجب استحقاق بل مع علمه كما ان لوردة الاجنبى وحده فله حصول عرض المالك ولا يستحق المجهول له شيئا بل لو قيل ان مع مشاركون
 الاجنبى لا يفتقر مساعدة العامل لا يستحق العامل شيئا كان ارتباط بقواعد اجماعا له وهذا القولين لما تقرروا في العامل لا يستحق الانعام
 العمل ولا يحصل مع المساعدة **قوله** لو جعل جملة معينة على رده من مسافة معينة ووجه من بعضها كان العمل بنسبة المسافة انما كان له بنسبة
 المسافة لانه لم يعمل جميع العمل المشروط فكان له العمل بمقابلته على عمله وسقط الباقي هكذا ذكره الاصحاب وغيرهم ويخرج من اختلافه في رده
 يخرج من نظر على قاعدة اجماعا له ولو رده من ان يرد من المسافة فان دخل المعين فلا يستحق الاجر المعين او اجرة المثل له ولا شئ له على الزيادة
 لان المالك لم يبتز منه فكون العامل فيه مبرعا فلا عوض له عنه ولو لم يدخل فيه فلا شئ له وان كان بعد لانه لم يجعل في رده من غيره شيئا
 فكان كما لو جعل على رده شئ من غيره **قوله** لو قال مشارطنى فقال المالك لم اشترطك فالتقوى لى المالك مع بينه المار بالمشارطة ان
 يجعل له جملة على الفعل سواء كان بعين ام بجمله او جعل له المثل فاذا ادعا العامل فانكر المالك ذلك وادعى بترج العامل فالتقوى لى لاصلا
 علم اجماعا له وبراهه من ان المالك هل شرطه على شئ بعينه او امره على جبره جبره المثل فقد اتفقا على ثبوت شئ
 في ذمة المالك وانما اختلفا في ثبته فكان كالاختلاف في القدر والجنس وسيات **قوله** وكذا القول في لو جعل باحد الاقربين فقال المالك لم
 هذا لان مرجع هذا الاختلاف الى دعوى العامل شرطه المالك له على هذا الاقرب الذي رده والمالك يتكبر العمل عليه فكان القول في رده
 لاصلا لعدم الشرط عليه وان كانا منفذين على اصله في الجملة وبهذا خالف السابق ومثله ما لو قال المالك شرطت العوض على ردها معا فقال
 العامل بلا احدهما وعلى هذا المحاضر في عدم قول المالك لاصلا لبراهه بنسبة المجموع هل يثبت العامل فسطر ووجه المجموع يظهر من ذلك
 ويظهر ان المجهول عليه المجموع الا باعاض ومثله ما لو اتفقا على وقوع اجماعا له عليها او احدهما خاصة **قوله** لو اختلفا في قدر العمل وبنسبة

قالوا لعل الجاعل مع يمينه قال الشيخ وبقيت للعامل اجرة المثل ولو قيل بقيت اقل الارمين من الاجرة والقدر المدعى كان حسنا وكان بعض
 من عاصراه يثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان فائدة يمينه اسقاط دعوى العامل لا بثبوت ما يدعيه الجاعل بل بثبوت ما يدعيه الجاعل
 في موضعين احدهما ان يختلفا في ثبوت الجعل بان قال المالك بذلت خمسين فقال العامل بل مائة مع انفاقها على الحبس والوصف وفيه
 اقوال الاول ان القول قول المالك فاذا حلف ثبتت اجرة المثل وهو قول الشيخ وجماعة اما تقديم قوله فلان الاختلاف في فعله فيقدم
 فيه كما تقدم فاصل الجعل ولا ينكر ما يدعيه العامل وانما لا ينكر ان يكون معارضا لعدم بذل وبراءة دتمه من ثبوت اجرة المثل فلان
 يمينه على نفق ما يدعيه العامل لا على اثبات ما يدعيه فاذا انفق ما يدعيه العامل ولم يثبت ما يدعيه هو ثبتت اجرة المثل لا اتفاق على دفع
 العمل بعوض واجر المثل عوض ما لا يثبت فيه مقدرا لثالث ان القول قول المالك لما ذكره يثبت اقل الارمين من اجرة المثل وما
 يدعيه العامل لان اجرة المثل ان كانت اقل فقد انقضى ما يدعيه العامل بيمين المالك فثبتت الاجرة لما ذكره في القول الاول وان كان
 ما يدعيه اقل من الاجرة فلا عزاء بعد استحقاق الزيادة وبراءة دتمه المالك منها فكيف ثبت له ومن هنا يظهر ضعف طلاق القول
 الاول وهذا هو الذي اختاره المحقق ومركب في كونه الثالث تقديم قوله لكن يثبت مع يمينه اقل الارمين من اجرة المثل ومدعى
 العامل واكثر الارمين منها ومن مدعى المالك اما الاولان فقد علم وجهها واما الاخير فلان ما يدعيه المالك ان كان اكثر واجر
 المثل فهو بعرض يثبتون في دتمه العامل فيؤخذ باقراره والعامل لا ينكر فقد ثبت بانفاقها ولهذا يظهر قوة هذا القول على الاولين
 لكن يبقى الاشكال بينهما من حيث توقف ثبوت المالك ذلك على يمين المالك لا نزع مساواة ما يعزى به المالك لاجرة المثل او زيادته
 عليها لا يظهر لليمين فائدة لان ثابت بانفاقها من غير يمين واليمين لا يثبت عزاء فلا فائدة فيها واما مع نقصان ما يدعيه عا جرة
 المثل فقد يظهر فائدة يمينه في اسقاط الزيادة عنه ما يدعيه العامل فيجوز يمينه لذلك اذ ارفع تقديم قوله المالك الا ان الثابت يمينه هو
 ما يدعيه اجرة المثل ولا اقل وهو قول الشيخ غيبا الدين محمد بن الشيخ المحقق ووجهه انها منقضة على نفق العقد وتخصيص واحد من
 فاذا انفق احدهما وهو ما يدعيه العامل بيمين المالك ثبتت للاخر لانفاقها على انشاء سواء مضى الى الصلابة او براءة دتمه الزيادة على
 بركا تقدم قول المستأجر في الزيادة من مال الاجارة وهذا يظهر جواب ما اورد عليه المحقق ونسبه بسبب الخطأ من حيث ان المالك
 انما يحلف على نفق ما يدعيه العامل لا على اثبات ما يدعيه هو فكيف يثبت مدعاه وجوابا يثبت بالاختصاص والمنفق عليه وكونه منكرا للز
 وفي حلفه على غيره وهذا أقوى وهو حجة الشهيد في سائر الحائس انهما يتخالفان لان كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه فلا يجمع لأحدهما
 فيلزم كل منهما على نفق ما يدعيه الآخر ولا العقد الذي تنقضي بالعوض الذي يذعن المالك غير العقد الذي تنقضي بما يدعيه العا
 فكان الاختلاف فيه كما اختلاف في الحبس هذا هو الذي اختاره مركب في عقد وبه نظر لان العقد منقوض عليه وانما الاختلاف في زيادة العوض
 ونقصانه فكان الاختلاف في ثبوت العوض في المبيع وقدما لاجرة في الاجارة والقدر الذي يدعيه المالك متفق على ثبوتها واما
 الاختلاف في الزيادة فيقدم قوله منكرو قاعدة التماثل لا يجتمع على شيء بل يكون كل منهما منكرا للجمع ما يدعيه الآخر ثم على تقدير التماثل
 والذي يثبت بعد تخالفهما فيه الاجرة المتقدم من اجرة المثل والاقل واختصاص العوض بثبوت اقل الارمين ما لم يزود ما ادعاه الما
 على اجرة المثل فيثبت للزيادة بقريب ما سبق ويبقى الاشكال في توقف ثبوت ما يدعيه المالك الزيادة على اجرة المثل وما ادعاه العا
 كما مر لثالث ان يختلفا في حبس الجعل بان قال المالك جعلت دينارا فقال المالك بل درهما وفيه قولان احدهما وهو الذي قطع به المحقق
 الشيخ وجماعة تقديم قوله المالك ايضا لان القول قوله في اصله وكذا في غيره وقد رد لا نزع بل ولا في اختلاف في فعله فيجمع اليه فيه
 الثالث التماثل والرجوع الى اجرة المثل لان كلاهما منكرا لما يدعى الآخر ليس هنا قدر ينفيان عليه ويختلفان فيما زاد عليه بل يجمع ما يد
 كلاهما ينكره الاخر وهو قاعدة التماثل وهذا هو الاعم وعلى الاول فاذا حلف المالك ثبتت اجرة المثل عند الشيخ واقل الارمين عند المحقق
 واقلها ما لم يزود ما ادعاه المالك عندهم والاخرى تفرض على ذلك ثبوت اجرة المثل مطمع مغايرتها جنسا لما اختلفا في تعيينه مع مقتضا
 لدعوى العامل جنسا فان اقل الارمين او جرم موافقها لدعوى المالك خاصة بان كان المنقذ الغالب الذي يثبت به اجرة المثل هو الذي
 يدعيه المالك فيثبت الزيادة عليه من اجرة المثل فاذا كان مدعاه الازيد اجمودا واخذ كل من العامين باعتبار القيمة ونسبته الى اجرة
 المثل واثبات الاقل والاكثر فيبعد لعدم اتفاقهما على ما وجب انهما بالزيادة بخلاف المواقف في الحبس قوله لاختلاف السعي بان تأ
 حصل في يدك قبل الجعل فلا جعل لك فالقول قول المالك متسكا بالاصل هذا ينبغي على ما تقدم من اننا اصل بيده الا ان قبل الجعل لا يستحق

عليه وان رده لوجوبه عليه فاذا ادعاه المالك فقد انكر استحقاقه المجلع وحصوله في يده قبله وان كان خلافا لاصل الا ان الاصل
براءة من المالك ايضا فلذلك قدم قوله فلو فرض شافط الاصلين لا يبق دليل على ثبوت شئ للعامل للشك في سببه وفي حقه
في يده قبل المجلع حصوله بعده وقيل عليه به وحصوله فيها من غير شئ مع لا انتفاء العمل ووجوب تسليمه وعلى ما تقدم نقله عن كثره وان
الاصل بيده قبل المجلع وتوقف تسليمه على مؤثر يستحق لا يتم هذا الاختلاف استحقاقه على التقديرين **قوله كتاب اليمين**
هو جمع بين وهو بالحلف والايماء والقسم الفاظ متساوية في الاصل في قبل الاجماع ايات الكتاب كقولهم لا يواخذكم الله بالعنف
ايما كنتم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان والسنة كما روى عنه قال والله لا غشون فبينا وانهم كان كثير ما جعلت فيقول لا ومقلب
القولوب وانهم كان اذا اجتمعوا في يمينه قالوا الذي نفسي بيده **قوله** ولا يفتقد اليقين الا بالله او باسمه التي لا يشارك فيها غيره
او مع امكان المشاركة يضررنا طلاقها اليه فالاول كقولنا ومقلب القولوب والذي نفسي بيده والذي قلنا الجزر والاشتر والاشتر
كقولنا والله الرحمن والاول الذي ليس قبله شئ والثالث كقولنا والرب والخالق والباري والرازق وكل ذلك يعتقد به اليقين
مع القصد ولا يفتقد بما لا يضررنا طلاقها اليه فالاول كقولنا ومقلب القولوب والذي نفسي بيده والذي قلنا الجزر والاشتر والاشتر
اقسام ثلثة ترجعها الى الحلف بالله او باسم من اسماءه المنخفضة به او الغالب عليه واراد القسم الاول ان يذكروا بينهم من ذوات الله ثم ولا
يحتل عنه من غير ان يذكروا باسم من اسماءه او صفاته من اسماءه المنخفضة كقولهم والذي اعبدوا واصطلحوا وقلنا الحمد وجل الشكر ونفسه بيده او
مقلب القولوب وهذا القسم يفتقد به اليقين سواء اطلق او قصد به الابدان ثم نحن لو قال قصدت غيره لم يقبل ظاهرا ولو قيل منه
عدم القصد الى اصل اليقين والقسم الثالث هو الحلف بالاسماء المنخفضة به ثم ولا يطلق على غيره كالله والرحمن ودب العالمين و
مالك يوم الدين وخالق الخلق والاول الذي ليس قبله شئ والحي الذي لا يموت والواحد الذي ليس كمثل شئ وحكمه حكم الاول
وعند بعضهم الخالق والرازق من هذا القسم والاصح انها الثلاث لانها يطلقان في حق غير الله قالتم وتخلقون انكوا قال تعالى
واذ يقولون اقسامنا ان الله ثم نحن غير الله لكن الغالب استعمل في حق الله ثم وان يفيد في حق غيره بضرب البشيد
كالرحم والرب والحي والرازق والمذكور والقادر والقاهر وكل هذه يستعمل في حق غيره ثم يقر بان رحيم القلب وجبار ورب
ابن ومذكور وقادر على هذا وقاهره فلا يكون من اسماءه ثم قسم رابع وهو ما يطلق في حق ثم وفي حق غيره ولا يفتقد اليقين في احد
الطرفين كالشئ والموجود والحي والسميع والبصير والمؤمن والكريم وما اشبهها فلا يكون بينا ما نوى بها الحلف لانها بسببها
بين الخالق والخلق اطلاقا واحدا ليس لها حرم ولا عظم فلا يفتقد بها اليقين واعز من الشهادة على هذا التقسيم بان مرجع القسم
الاول الى اسماء يدل على صفات الافعال كالتحالف والرازق الخ في بعد الاسماء الدالة على صفات الذات لا في دون اسم الذات
وهو اسهل اسم بل هو الاسم الجامع يكون هو القسم الاول وجوابه ان تخصيص هذه الموصوفات بقسم من حيث دلالتها على ذاته ثم من غير
احتمال مشاركة غيره ومع ذلك ليست من اسماءه ثم المنخفضة ولا المشتركة وانما جعلوها في المرتبة الاولى مناسبتها لتقسيم فان اسماءهم لما
افتتحت بالاقسام كثيرة منها المنخفضة والمشاركة الغالب وغيره والدال على صفة فعل وغير ذلك من الاقسام لم يناسب ادخال هذه في جملة
الاقسام ولو ناسب بعضها لانها ليست اسماء ولا تخرها عنها لانها اخفض برقم وكثير من الاقسام فارقت عنها وجعلت اولها بجملة صفاتها
ولكونها متباعدة لا تقسم وهذا شأنه يقدم في القسم على ما يقسم واسم الله ثم وان كان اول على الذات الا انها من جملة اسماءه ثم فتا سبب
مع باقي الاسماء فلم يذكر فيها ذكره من القسم فصور من هذا الوجه وان كان ما اعتبره حنا ايضا الا انه غير مناف لما ذكره الجماعة
ولو قال وقدرة الله ثم وعلم الله فان قصد المعاني الموجبة للحال لم يفتقد اليقين وان قصد كونه قادرا لما جرى مجرى القسم بالله ثم
القادر العالم وكذا لا يفتقد حصوله وجل الله وعظمته الله وكبرياءه الله وفي الكل زود قد والله وعلم الله قد يراها الصفات القدسية
التي لا يد على الذات كما يقول الاشاعرة وقد يراها نفس المحدث والمعلوم كما يوجب في الدعاء اغفر لنا علمك فينا اي معلومك وفي ذلك
الحفزة الله اي مقدوره وقد يراها ذات الله القادر العالم من حيث ان صفاته ثم امور اعتبارية ليست زائدة على ذاته فان قصد
بأحد المعاني الاول لم يفتقد لانها حلت بغيره وكذا ان قصد المعاني الثاني بطريق اول وان قصد الثالث انفتقد لانها حلت بالله وان
اطلق فالوجوب لا انتفاء وحله الكلا مر على المعاني الحق ولانه اغلب خصوصا اذا كان يتقدم ذلك ويجعل لعدم الاشتراك اللفظ فيسقط حرمه وكون
المسئلة اجتهادية في هذا اختلف فيها ابا العلماء ولا يضرر الى احد الامرين بدون القصد وذلك يوجب وقوف اليقين واما الحلف فجلا ل الله

[illegible]

[illegible]

جزء بالمعقولة هذا الثاني حيث جعل لكل واحد من الثلاثة حمل اليمين لو بادرا إليها المولى عليه قبل الاذن ولم يحكم ببطلانها بدون الاذن و
اجتوا على ذلك بعموم الايات الدالة على وجوب الوفاء باليمين كقولهم ولا تنقضوا الايمان ولكن في اخذكم بما عقدتم الايمان الى قوله ذلك كذا
ايما لكم الا حلفتم وقوله واحفظوا ايما لكم وهذه الايات ثم صورة النزاع خرج منها ما ادخله الاب والمولى وان وجب يمينه الباقي لان البطلان
انما كان حين حمل الثلاثة فاذا لم يمسببا في الصيغة والعدم ان لم يمسببا ما نفا وانما المانع في الحقيقة خيرة وقيل يقع بدون الاذن باطلا حتى
ينفعل جازة الوطى فضلا عن نفي البطلان على رده لغيره اليمين مع احدا الثلاثة المحمولى على نفي الصيغة لا توجب الجوازات الى الحقيقة لان نفيها
غير مردود لان اليمين يقع وهو لا يقع موقفا وهذا اقوى والجواب عن الايات المذكورة ان الامر بالشال يقتضي اليمين وحققها موقفا
على وقوعها صحيحا اجماعا وهو عين المنازع ونحن نمنع وقوعها فضلا عن وقوعها وكيد هافلا بد على مطلقهم واما دعوى كون الاذن
ليس سببا في الصيغة والعدم الاذن مانعا فهو مصادرة محض فان الحلف بقول لا اذن شرط او سبب وان عدمه اذن مانعا لا يغير ظاهرنا في
القولين فيما لو زالت الواجب بغير الزوج وعقوبة الملوكة وموت الاب قبل الحمل في المطلق اوع بقاء الوقت ففي الاول ينفق اليمين
وعلى الثاني هي باطلا بدون الاذن مطاوعا علم ان العبارة لا يخرج عن سياق الحكم ولا بعدد اليمين من عدم التثنية بدون الاذن
ومقتضاه ان ينفذ لا ينفذ عند العقد ثم قال انه لو قبل قبل الاذن فلم حلفا وهو يقتضي انفا دها لان الحمل لا يكون الا بالاعتقاد وكان اذ
لا ينفق انفا دها ما بل موقفا على الاذن ومن ثم كان الاذن الاصح بعد صحتها فلو كانت فحلف لم يشر منها الحمل بعد **قوله** ولو حلف
بالصريح وقال لم اردت اليمين قبل من ودين بنفسه وذلك لانه القصد من الامور الباطنة الى لا يطلع عليها غيره فيرجع اليه فيزول الجواب
العادة كقولنا بجراد الفاظ اليمين من غير فصل بخلاف الطلاق ونحوه فان لا يصدق لثقل حق الادى به وعدم اعتبار عدم التقيد اليه
ودعواه عدم القصد خلاف الظاهر ولو فرض ان اليمين بما يدل على قصد كان دعوى طلاقا في حلالنا الظاهر فيجوز عدم قبول قول من هذا الوجه
كن مقتضى العلة الاولى والاطلاق القوي القبول وحسن الله المنازع فيرشد **قوله** لا ينفق اليمين على الماضي باقية كانت او مشيرة
ولا تجب بالحنث فيها كفارة ولو نفقدا للكذب اليمين على الماضي غير منفعة عندنا ثم ان كان كاذبا وبغى نفي الغوس سميت به لانها تفرص بها
في الاثم وفي النار ولا كفارة لها عندنا سوى الاستغفار وحلها في حشا وجها لها وحكم بانفاق اليمين على الماضي معطلا بعموم
الايات والقول **قوله** واليمين على ما انكروا وحلف على الماضي ولو نفقت الغوس ظلمنا فكفارة مع الاستغفار **قوله** وانما ينفق على
المستقبل بشرط ان يكون **واحييا او متدبرا** او ترك شيئا او ترك مكره او مباح بشاوى فلهذا من كره ان يكون البراءة ولو حلفا ثم ولو نفقة
الكفارة ولو حلف على ترك ذلك لم ينفق ولم يلزم الكفارة مثل ان يحلف ان لا يشرب ولا يشرب في كل ما يشرب او يحلف ان لا يشرب الا في
البحر ثم معتمدا احتاجت الى الخرج هذه هي القاعدة في متعلق اليمين على مذهب الاحباب ومنا بطل ما كان راجعا وشاوى لغيره
ومتى كان الرجمان في نفيضه دينا او دينا لم ينفق ودبا انهم بكثرة في صحبة عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يحلف
الرجل على شيء الا الذي حلفنا تائه حنث من تركه فليأت الذي هو حنث ولا كفارة عليه فان ذلك وجب على الشيطان وروى زرارة عن
ابي جعفر **قوله** قال كل من حلف عليها الا بغيرها ماله من منفعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة وانما الكفارة في ان يحلف الرجل واسه لا في
على الله لا شرب واسه لا حنث واسه ههنا ثم نفى الكفارة وعنه ههنا الاحبار وخالف في ذلك العامة فاجوبوا الكفارة بالخلاف لان
كانت اولى او لا يردوها في ذلك واعلم ان لا لا يرد في المباح متوعد ولو طرأت بعد اليمين فلو كان البراءة في الابتداء ثم صارت
الحال في الاصل ينع ولا كفارة ولو نفقدا وما وجب البر بعد ذلك فان كان قد حلف مقتضى اليمين انحلت والا تتبع الطارى ايضا
هكذا وقوله مثل ان يحلف ان لا يشرب ولا يشرب في كل ما يشرب او لا يشرب في كل ما يشرب او لا يشرب في كل ما يشرب او لا يشرب في كل ما يشرب
سواء منع من النفيض ام لا فان حلف على تركه لا ينفق هذا اذا جعلنا النكاح حقيقة في الوطى ولو جعلناه حقيقة في العقد لم يدخل
النكاح لان على الامر مع الحنث بربا وبدون فالحلف على ترك النكاح اعتبر في صحبة اليمين وبجاءنا وشاوى في غير ذلك ان ترك
الرجوع ولو في الدنيا لبعض العلل من انفق اليمين وحنث بالفعل وبذلك صرح الشيخ في الخلاف وربما استفيد من عدم انفاق
اليمين كما لم يرد على ترك النكاح ان لا يكون ثم يوجب النكاح فاعدا والا نفقت اليمين على تركه وهو صحيح القولين في المسئلة
وفى نفس بالعدل وعلى القول بالانكاح نفق اليمين على تركه انما نفقت اليمين في حنثها من نفيضه رجحان ثم يوجب
كما وضوا اليمين على تركه كشر والاورا ولا يجرى الحرج الغرض **قوله** ولا ينفق على نقل الغير كما لو قال واسه ليعقل فلما لا ينفق في

المقسم عليه ولا المقسم اذا قال لغيره اسئل الله ليعمل او قسم عليك او نحو ذلك ونسب اليه الفاسدة نفي عن مقفلة
في حق ولا في حق القابل ما في حق فلا يرد لم يوجد منه لفظ ولا قصد وما في حق القابل فلا ان اللفظ ليس مرجحاً في القسم لانه
عقد اليقين لغيره لا لنفسه ولكن يستحب له ما يراه البراءة في قسمه لانه البراءة غايبة ان النسخ او بيع بعبادة المربض وابتاع
الجناب ونسبته لعمود السلام واجابة الداعي وبراءة القسم ونفي المظلم والذالم بفعل الكفارة على احدهما وفي رسالة
عبد الله بن سنان عن علي بن الحسين ثم قال اذا قسم الرجل على اجرة فلم يبر منه ففعل المقسم كفارة يمين وهو قول لبعض العامة
وجعلها الشيخ على الاستحباب مع ان ارسالها يمنع من الاعجاب وقد روى عن عبد الله بن في الرجل يقسم على ابيه قال لا
عليه شيء انما اراد ان يقر له ولا ينفق على مستحيل لقوله والله لا تصدق السما بل يقع لا غير وانما يقع على ما يمكن وقوعه ولو
يخبر بالبر انما اخلت اليقين كان محققاً في هذه السنة فيجوز لافق في عدم انفاذ اليقين على غير المقدور بين التحيل عادة
كصدور السماء وعقد الجمع بين المصنوع وشراكتك الصلوة حال كونه مكلفاً بها ولو كان الفعل ممكناً في نفسه كان المخالف
عاجز عن ذلك الحال كما لو حلف ان يحج ماشياً هذه السنة وهو عاجز عنه في الوقت الميعين لم ينفق ولو تجددت العدة بعد السنة
ولو انفسخ كان قادراً في حال اليقين ثم تجدد الحج قبل الفعل اخلت اليقين لفقد شرط مع كونه موسعاً فلم يكن بالتأخير
مفصل لكن لو تجددت العدة بعد العجز في غير وقت او في وقت اخر وجب قوله اذا حلف لا يشرب لبن عنى ولا
ولا ياكل من لحمها لزم الوفاء وبالخالفة الكفارة الا مع الحاجة الى ذلك ولا ينفقها التحريم وقبل سري التحريم الى اولادها
على ما يترتب منها منعت التحلف على شرب لبن العنز واكل لحمها فيلبي التحلف على الحياض فينبغي في انفاذ شراوى طهره في الدنيا
ويحجر جانباً اليقين فلو كان محتاجاً الى الاعمال لم ينفق وكذا لو تجددت الحاجة كما في منعه ولو كان الاكل واجماً كالهدي والاشربة
وحيث ينفق اليقين لا ينفق على التحريم الى اولادها على الاصح للأصل وعدم نقل اليقين بغيرها وعدم تناول لآل له ولد
بأحدى الدلالات والقول بسريان التحريم الى اولادها للشيخ وابتاعوا بن الجعيد استناداً الى رواية عيسى بن عبيدة قال قلت
لابي جعفر اني اليت ان لا اشرب من لبن عنزى ولا ااكل من لحمها فينبغي وعدي واولادها فقال لا يشرب لبنها ولا تاكل
من لحمها فانها منها والرواية ضعيفة السند فان عيسى بن عبيدة يحول الحال مع جماعة اخرين في سندها وفيه ايضا عبد الله بن الحكم
وهو ضعيف نفي بالاعراض عنها تحقيق قوله اذا حلف لا اكل طعاماً ما اشتراه زيد لم يحنث باكل ما يشترى زيد وعمره ولو كان
اشترى على زدد ولو اشترى كلاهما طعاماً ما دخلناه قال الشيخ ان اكل زبارة عن النصف حنث وهو من هنا سائل الاول
لو حلف لا ياكل طعاماً اشتراه زيد فاشترى زيد وعمره طعاماً نصفه واحدة ففي حنثه بالاكل منه وجميعاً احدها ثم لا يملك الا اشترى
وكل واحد منهما قد اشترى نصفه ومن ثم كان على كل واحد نصف ثمنه وان كان له زيد نصفه فكل اكل طعاماً اشتراه زيد وان كان
للالا الشراء عقد واحد فاذا اشترك فيه اثنان ولم يفر واحد منهما بغير واحد من كل واحد منهما في العرف نصفه فلم يكل الصنفه لاحدهما
فلم يقع الحنث لان الاسماء في الايمان تتبع العرف في ليس له جزء يمين ان زيد انفر بشراءه بل كل جزء يمين ان اشتراه زيد وعمره
فهو كما لو حلف لا يلبس ثوب زيد وليس ثوباً زيد وعمره وقال لا دخلت داراً فدخل داراً زيد وعمره وهذا اختيار المحقق والاکثر
منهم الشيخ في الخلاف وفي طوقى القولين معا واجب وعجبة الاول بانه لا يلزم وليندم كل واحد نصف ثمنه ان كان شترى بالنصف
وانما الواقع ان كل واحد منهما نصف شترى لجميعه لا شترى تام لنصفه وهذا اقوى واما شترى الطعام المشترك بالثوب والدار فنصفه للثوب
بان بعض الثوب ليس لبعضهم والدار ليس لدار والحال ان زيد لم يشتر جميع الثوب والدار بخلاف الطعام فان اسمه يقع على القليل
والكثير وانما الخلق بما ذكر من ان المشترك ليس ولا يضره ما لزيد ولا ما اشتراه الثاني حيث قلنا ان الحنث بالاكل منها اذا كان شاعاً
فاشترى لم يحنث ما ياكله من نصيب عمره فكل يحنث بما ياكله من نصيب زيد وجميعاً فشاها وان القسم بمنزلة الشراء زيد عما اشتراه وعمره
ينفصل على ما حصل كلاهما منهما ان الذي اشتراه ومن ان الذي اشتراه غير معين فكل ليس هو الذي اشتراه بعينه فلا يحنث به ولا يتم
ان القسم بمنزلة الشراء بل بمنزلة حنث المشترك بينهما بالاشراء المشترك وهذا اقوى وزدوا الشيخ في طائفة بين القولين الثالث لو كان قد
حلف ما اشترى زيد فاشترى طعاماً منفرداً واشترى عمره طعاماً مشتركاً ثم اخطأ ما كلاً منه الحالف فغيره واحد وهو الذي اختار الشيخ
في الخلاف واستحسنه المحقق ان اكل النصف نادونه لم يحنث وان زاد على النصف حنث لانه ينادونه على نصفه بقطع بانه اكل طعاماً زيد

لا بد منه ومثله ما ذكره فيما لو حلف لا يأكل ثمرة فاختلفت بمنزلة غيره فانه لا يثبت ما ابقى ثمرة ويثبت لو اكل الجميع لا ناغفقا ان اكل كل المثل
 عليه وعلى التقييد بالنصف عند استواء القدرين والافان المعبر الزيادة على مقدار حق عمره لتحقيق دخول حق زيد وثابتها ان لا يثبت ولو
 اكله كله لان لا يمكن الاشارة الى شيء منه بان اشتراه زيد فصار ملكا واشتراه زيد مع غيره بنقريب ما تقدم وثابتها ان اكل كل المثل
 فليلا يمكن ان يكون ما اشتراه الاخر كالحبة والحبس والحبس لم يثبت وان اكل قد صار ملكا لكف والكف يثبت لا ناغفقا عادة ان يثبت
 ما اشتراه زيد وان لم يثبت لنا وبها التفضل بوجوه اخر وهو ان الطعام ان كان ما يباع كاللبن والعسل ما يثبت المخرج كالذوق
 حيث يأكل فليلا وكثيرا لا يثبت ما اشتراه واختلفا جميعا جزءا بعضها ببعض فأي شيء اكل فاعلم ان يثبت جزءا ما اشتراه زيد وان كان من ذلك
 كالرطب والنخلة والحبس لم يثبت حتى يأكل ان يثبت ما اشتراه عمره لدخول الاحتمال في العين واشتراكه وعن المخرج وهذا اختيارنا في
 وخامسها ان يثبت بالاكل منه مطلقا اختاره ابن البراء واجمع عليه بان لا يقطع على انه لم يأكل من طعام زيد وهذا الوجه ضعيف ومجته
 ما هيته جدا لان الحنف بالقطع باكل ما اشتراه زيد الذي هو متعلق بالعين لا بعدم القطع بان لم يأكل منه **قوله** ولو حلف لا يأكل ثمرة
 معينة فوفقت في غير لم يثبت بالاكل اجمع او يثبت اكلها ولو تلف منها ثمرة لم يثبت باكل الباقي مع الشك اذا حلف لا يأكل ثمرة معينة ^{عندنا}
 مخصوصا من نوع المثلوع عليه في ثمر واشبه لم يثبت بالاكل منه الا ان يعلم اكل المثلوع عليه ولا يعلم ذلك الا بالاكل الجميع لان يثبت اكلها وقد علم
 بدون ذلك لو كانت من جنس مخصوص ووفقت في اجناس مختلفة فاكل مجموع جنس المثلوع عليه فانه يثبت وان بقي غيره لان المعبر العلم
 بكون اكل المثلوع عليه متى ابقى الجميع او من الجنس بقدر عدد المثلوع عليه لم يثبت والفرق بين هذا وبين ما لا يثبت
 بوجاهته ان الاصل في التكاح عزم ما عدل الجليله فالعلم بغيرها عزم التكاح عملا بالاصل الى ان يثبت المخرج خلاف الثمرة
 المثلوع عليها فان امرها بالعكس ان الاصل هو ان اكل الثمرة الا ما علم بغيره بالتحلف فالعلم بغيره على اصل التحل وكذا القول في نظائر
 والاعداد المشبهة بغيرها الخالف لها في الحكم فانها يعلم بالاصل وحيلة حرة وطهارة ونجاسة هذه من حيث الحث وعدمه هل
 حل تناول ملازم لعدم الحث المشهور ذلك وهو الذي اطلقه المصنف واستقر مكر وجوب اجتناب المحصور الذي لا يثبت تركه
 لا نه حرز من الضرر المقتون ولا حرج فيه فذهب في يده قوله ما جمعت الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال ولو فرض تلف ثمرة
 لم يثبت باكل الباقي كما لو ابقى ثمرة لاحتمال كون التالف في المثلوع عليها فينتسك في الباقي باصالة التحل واعلم ان المقصود وكثيرا استلوا
 لعدم الحث بابقا ثمرة والاولى التمثيل بابقا بعض ثمرة لينبذ على ان من حلف لا يأكل ثمرة لا يثبت باكل بعضها وكذا لو حلف لا يأكل
 رمانة او عنبفا ونحو ذلك وانما يثبت باكل الجميع لان البعض لا يصدق عليه اسم المثلوع عليه والحكم هنا كما سبق في اقتضاه الجميع
 فلم يبر الا بغيره استثناء ما بقي من ثمرات الرعيان التي جرت العادة بان يدعى الناس ولا يتكلمون في الثفالة ونحوها والاحود ابتاع
 العرف فلو قال لاكل هذه الرمانة فترك حبة لم يبر ولو قال لا اكلها فترك حبة لم يثبت مع احتمال تركها سابق **قوله** اذا حلف لاكل هذا
 الطعام عند فاكله اليوم حث لتحقيق الخالفه ويلزم التكفير بحال وكذا لو هلك الطعام قبل القداء في القداء بشئ ومجته ولو هلك
 من غير جهة اذا حلف لياكل هذا الطعام عند فلا يخفى البران اكله عند الحث ان اكله عند القداء مع الامكان وينبغي الكلام في
 مواضع الاول ان يأكل قبل القداء اختيارا وقد جزم المقصود بالحنث ولو لم تكفره بمحال تحقيق الخالفه منه لفيض العين اختيارا
 وقد وجب عليه الوفاء باليمين لا بقا عراياه فيدخل تحت العموم ولا يثبت ذلك الا بحفظ الطعام الى القداء ليرى يمينه فاذا اكله فقد
 فوث البر بغيره غنارا وهذا معنى الحث فوجب الكفارة وح وضعها ان الحث لا يتحقق الا باليمين بعد انقضاءها ولم يحصل
 قبل القداء من سبب الوجوب فلا يحصل المسبب قبله ولا مكان موته قبله في اليد فيسقط ولا ان يعلقه الاكل على غير القداء بغيره
 بقدر عليه الحالف فكيف يثبت حصوله والافوى مراعاة وجوبها بقاءه الى القداء وتكفيره اكله لو كان موجودا وبالجملة فالخالف
 قد باليمين جزم السبب كما مر وانما يثبت بمحصول القداء وبما يثبت الحكم على ان المكلف اذا علم انشاء شرط التكفير هل يحسن تكفيره قبل الحث
 وفترام لا وفيه خلافت بين الاصوليين فتقدم البحث فيه في المصوم اذا طرأ المانع في اطران النهار وقد اسنده قبله اختيارا
 وفيه نظر الفرق بين الامرين فان في هذه المسئلة لم يعم سبب الوجوب قطعا لتعلق اليمين على امر متجدد لم يحصل بعد الحلف في القداء
 الاصولية فانما مقرر من هذا اذا اجتمعت الشرطين وبم سبب دامنا طر بعد ذلك ما بطله فيمكن الحكم هنا بوجوب الكفارة لاجتماع
 التكفير في ابتداء الفعل دون مسئلة التراجع الثاني ان هلك الطعام قبل القداء بسبب الخالف وفيه القولان كما لو اكله التالف ان

يهلك قبله لا بسببه فلا حث ولا كفارة فظها الرابع ان يهلك في الغد قبل التمكن واكثر باختياره او غير اختياره والحكم كالوفاة قبل
التحاشي ان يهلك في الغد قبل التمكن واكثر باختياره ونجبا لكفارة لغو بغير الواجب باختياره كما لو حلف لياكل من غير تفيد بوقت
فلم ياكل اختيارا ولا نكرا السادس ان يهلك في الغد بعد التمكن لا باختياره وفي حشره فيها واجلا لم يفتنه اليقين بعد انقضاء اختياره
ومن ان الوقت موسع فلا يجوز له الشائع تاخير لان جميع الغد وقت له وليس مقصرا بالتاخير ودعا خرج الوجهان على ان من مات
في انشاء الوقت ولم يعمل هل يجب عليه القضاة ام لا لان التأخير عن اول الغد كذا خير الصلوة عن اول الوقت ودعا يفرق بينه وبين
ما لو قال لاكل هذا الطعام واطلق ثم احزم التمكن حتى تلف الطعام فانه ليس هناك مجاز التأخير عن وقت مضبوط والاشترط
الى اجتهاد المحالف فاذا مات بان خطاؤه وتقصيره وههنا الوقت مفيد مضبوط وهو في مهلة من التأخير الى تلك الغاية وهكذا
يعزل من مات في انشاء الوقت قبل ان يسطر لا يقصر على الاخير وفيه ان وقت الموسع العرفي يقتصر مشروط بظن ضيق العرف عن طريق
حالية فلا يقتصر مع حصول الموت قبله مطر بل مع ظهور الامارة والمخالفة فلو مات فجأة لم يبين الخطأ حيث لم يخالف ما ناطا الشائع
به كالوقت الموسع ثم اذا قلنا الحث بالغد فعل يحكم به في الحال او قبل العزوب وجها يظهر فائدة وجوب المحل في جوان الشرع في
احرازها وفيها لو مات فيما بين الوقتين **قوله** لو حلف لا شرب من ماء الفرات حثها الشرب وما هو سواها كرجع منها او شرب بيله
او باناء وقيل لا يحث الا بالكره منها والاول هو العرف اذ حلف لا شرب من ماء الفرات مثلا حثها الشرب منها كرجعها واطعاما وهل
يحث بالشرب من انية اعترف منها او بالشرب بيله منها قولان احدهما يحث واليه ذهب اكثر ومنهم الشيخ في الخلاف واليه مال
المطعم لدلالة العرف على صدقنا شرب منه بذلك واللغة لا ينافي ذلك لان من هنا لا يتبدل والمراد كون الحلف اوقات مبتدأ للشرب
سواء كان بواسطة او بغيرها يعني بيله قوله ثم ان الله متبليكم بهن شرب منه فليس على الحق لم الام اعترف بغير بيله ولا استنشا حثيفة
في المشعل والثاني لا يحث لان الشرب منها بغير واسطة كالكره حثيفة وما عداها مجاز واية الحثيفة ان يحلف لو كان على الشرب من
ماء الادوية لم يحث بعبها ما في اناء غيره او في بيله ثم يشربه فطعاما لو كان حثيفة في الاعمال لم الحث هنا وهذا اختيار الشيخ في ط
وابن ادريس والاقرى الاول لذلك العرف عليه والشرب في الشئ بواسطة او بغيرها غير مضبوط لانها لو اعتبر عدم الواسطة
لزم عدم الحث بالكره ايضا لان اخذه بالكره سابق على الشرب بدليل انه لو جرح من فيه بعد ان اخذه لم يكن شارب ولو صب الكوز في
القدح وشرب لا يصدق عليه ان شرب الكوز نددل على عدم انقباض الواسطة وانما المرجع الى العرف وهو ان في الشرب بغير اليدين
على ما في الواسطة وفي الكوز على ما كان بغير واسطة وعلى ان توسط الفم غير مانع **قوله** اذا حلف لا اكلت رؤسا انضرت الى
ما جرت العادة بأكمله غالب الكوز البقر والغنم والابل يحث بروس الطيور والسمك والجراد وفيه يزود ولعل الاختلاف عاد الواس
حقيقة لغو يفتي جميع هذه الاشياء واشباهها لكن العرف فيها عند اطلاق القابل كالت رؤسا واشترائا رؤسا ونحو ذلك
على اللغة تمنع الابدان ويشترط ويطلب بانفرادها وهي رؤس الابل والبقر والغنم اما الاخيرين فواضح واما الاول فلا يعنى
اهل البلاد اكله سفردا وذكروا ان ذلك يعتاد بالتجارت ايضا وقد اختلف الفقهاء في حملها عند الاطلاق على معناها العام وعلى بعض
انفرادها وهي النعم وما شابهها فالأكثر على الثاني ترجيح العرف على اللغة وابن ادريس على الاول حمل اللفظ على معناه لغة ولعل
العرف غير منضبط والمطعم حمل الاختلاف على اختلاف العادة وليس يجيد بل الاختلاف واقع وان استقر العادة في مقام بل اللغة
نظرا الى ان اللغة حثيفة اجماعا والعادة نافذة عن الحثيفة الغريبة او محضنة وكلاهما مجاز غايتها ان يصير بالحجاء مع تقاضى
الحثيفة المرجوحة المجاز الرابع يقع الاشكال في التجميع ولو ادعى صيرورة العرف حثيفة ففى جميع احدى الحثيفتين على الآخر
من خلاف بين الاصوليين وان كان الاختيار ذلك فجميع العرف على اللغة اذا كان منضبطا والمعتبر من عرف المحالف هذا كله اذا لم ينو
المخالفة شيئا والاثني **قوله** وكذا لو حلف لا ياكل لحمها وهما يعزى ان يحث بجميع الخلاف هنا كالسابق حيث ان اللم لغة تنال
لتجميع لحم الحيوان ومن دلالة العرف على خروج بعضها اذا قال القابل كالت لحمها والقولان للشيخ فالثاني لم في ط الا انه استثنى المجتات
خاصة وحكم بدخول لحم الصيد والطيور في الاول في الخلاف مجازا بان اسم اللحم يطلق عليه قال ثم ومن كل تاكون لحم طريا وتواه
ابن ادريس مع ذهابه في الاول الى التقيد مستدلا بشي جميع عرفت المشرع الى العادة كالمع والاقوى ان الحكم بغيره كالسابق من
البناء على العرف ان انقبضت والاعم عملا بالحثيفة اللغوية هذا اذا لم ينو شيئا محضرا والا فاعلم بانواعه **قوله** ولو حلف لا ياكل سمها

لم يثبت الشحم في الظهر ولو ثبت في غيره عادة كان حسنا الماد الشحم الظاهر الما بين الملاصق اللحم بحيث لا يختلط بالاحمر في الظهر وشعر في تحت وفي
 دحول في اسم اللحم او الشحم بينهما وجبر الاول ان لم يسمين وهذا يجوز عند الهزال وجبر الثاني اطلاق اسم الشحم عليه وهذا استثناء فلهذا
 منه بقوله وجبرنا عليهم نحوهما الا ما حملت ظهورهما والاصل في الاستثناء المنفصل كما مر في الاقرار والمنفصل بجان لا يحمل على اللفظ
 عند الاطلاق بدون الفريضة ويشكل ان الفريضة موجودة لانه عطف معرا والمجاها او ما اختلط بعظم وهو لحم نفا فافترس ان يصير
 الاستثناء منفصلا ومنفصلا في الجملة في الجميع على المنفصل والى واجب بان العطف في قوة تكرر العمل فيكون الاستثناء في قوة المنفصل
 فيصير استثناء آت متعدي لا يضر اختلافا بالانفصال ولا انفصال وادعى ابن ادريس اجماع اهل اللغة على تشبيه شحم على كل ثقب
بن منصر في احد الصفتين اللحم والشحم فاذا حلف على كل اللحم ولم يقل يكون السمين شحم ادخل في اللحم والافق الشحم في قوله ولو قال لا اذنت
 شيئا بمنصر واللفظ قال الشحم تحت وهو حسن اذا حلف لا اذنت شيئا فاكل واشرب حنت قطعاً لثقتها الذوق وزيادة ولو انصر
 على منصره ولفظ من منصر من غير ان يدخله او يضره الحلق فوجبها معها الحث التحق الذوق بذلك لانه حقيق في ادراك طعم الشيء
 في الفم في القوة المؤدعة في اللسان المثبتة في العصب المعروض على وجهه وهي قوة المس في ثقبها على المماس باللسان ويمنع ثقبها بوسط
 الرطوبة اللعابية ولا يشترط بعد ذلك ادخاله في الحلق ومن ثم جاز للصائم ان يذوق الطعام ويخيل ان يقطعه وفيه وجه منصف بان
 لا يحث بذلك لانه لا يقطعه الصائم به ولا يخفى عدم الحلا في قوله اذا قال لا اكلت سميئا فاكل مع الجز حنت وكذا لو اذبح على الطعام
 وبقي من اكله حلف لا ياكل لبنا فاكل حينا او سميئا او زبد لم يحث كل واحد من السمن والوزيد والجبن واللبن اشياء مختلفة اسمها
 وصفه وان كان بعضها في الاصل واجعا الى بعض فاذا حلف ان لا ياكل سميئا لم يحث باكل اللبن والجبن قطعاً وفي حنثه ياكل ان يذ
 وجبها اسمها ان لا يحث لثقتها في الاسماء والصفات وجبر الحث ان ان يذ سمن لا شحم لغيره دون العكس لان الزبد عبارة
 عن مجموع السمن وباقى الحنث ولا فرق في السمن بين كل جامدا وذائبا مع الجز ومنفردا وعلى الطعام اذا بقي من صدق اسمها ما
 لو استهلك في الطعام لم يحث واحسنه يقول وكذا لو اذبح على الطعام اعمالا لشره ذائبا بغير طعام ونحوه فانه لا يحث لعدم دخول
 الاكل في الشرب مع احتمال ههنا نقل الى العرف وهو بعيد واضطراب العرف ثم وكذا لا يحث بخلفه على اكل الزبد بالسمن ولا باللبن و
 الجبن بطريق اولي وبالعكس اختلاف الاسم والوصف لغز وعرفا ويدخل في اللبن الحليب والرائب واللبا والحنث من الانعام البعيد
 الان منخص العرف ببعضها قوله لو قال لا اكلت من هذه الحنطة فخطبها وقتها وسويقها لم يحث وكذا لو حلف لا ياكل لذيقة فخره وكلمه
 هذا مما يعارض من قبل لاسم والاشارة فان هذه تقتضي تعلق اليمين بها مادامت موجودة وان تغيرت تغيرت فخطبها بالحنطة والذوق ونحوها
 بغيره واليمين بزمان لا يتبدل في بقا الحنث في تغيرها اجمودا هو الذي قطع به المحدث لم يذكر غيره وقبله الشيخ
 في طرد الان اسم الحنطة في ذلك بالخطي وصورته قد تغيرت فضا كالوزن عنها ثبت فاكل حنثها اوقال لا اكل من هذا البعير فضا
 ونحوها فاكله ما ثلث بقا الحنث ذهب اليه القاضي وابن البراج لان الاشارة وقعت على عين وهي باقية فلا ان الحنطة انما تعلق بها
 كلف فضا كما لو قال لا اكل هذا الكلب فذبحه واكلمه لان الحقيقة التي هي ما تبدلت وانما المتغير بعضا وصارها مجزأ بالوادت الحنطة
 حنثا او البعير ونحو ذلك الحكم فيما لو قال لا اكل الرطب فضا ونحو او البسر فضا ورطبا او العنب فضا ونحو او لا اشرب وهذا المصير
 فضا ونحو وذكر انه حث الشيخ في ذلك وادعى عليه ان عين الحنطة باقية وانما تغيرها لتقطع الذي هو الحنث فاجابه بان يتعلق باليمين
 سمي الحنطة والذوق لا يسمي حنطة كما ان الجز لا يسمي ذيقا فالنمر بان من حلف ان لا ياكل هذا الحنث او هذا التفاح ثم شربه وقطعه
 واكلمه لا يحث ولا يشبهه في ان يحث فالتنم بمثل ذلك في الحنث والتفاح وهو الثمام والحنث ان الحنث والتفاح لم يجزوا من سميها بالحنث
 بالقطع ولا حث لها اسم زائد على كونها من قطعها او تفاحا ككث بخلاف الحنطة المطبوخة فانها لا تسمى بعد الطبخ حنطة لغز ولا عرفا
 الا على وجه الحجاز وهذا حصل لغز بينهما الموجب الحث في اكل الحنث والمقطع والتفاح ودون الذوق وفي فتح بعد ان نقل كلام الشيخين
 واعتبر من عليه حقوق المسئلة بما يحصل رجوع الى اختيار كلام القاضي في الحنطة والذوق دون الرطب اذا صار نمر والعنب وبها ونحو ذلك
 والعز انما يحصل للاكل حاله اليمن على انه لا هو عليها يتعلق به الحنث ثم على تلك الحالة دون غيرها بما ينقل اليها اسمها الاول وما لا
 يترك على تلك الحالة يتعلق الحنث به على حاله ترك الحنطة والذوق فثبت باكلها حنثا قوله وكذا لو حلف لا ياكل ثوبا فاكل الثوب لم يحث
 وهو يحث باكل الكبد والقلب فيمنه من ذلك حلف لا ياكل ثوبا ولا يشترط به لا يحث بالشحم اذا كان في البطن قطعاً وبما خالف اللحم من شحم الظهر

والبطن وجعلنا في قدام الكلام بينهما وكلا الاشكال في الاليزه فقبل انهما في اللحم لو حلف عليه كان فانما محصورة فيها ويجعل من وجها عنهما
معانها ههنا لها اسما وصفه وكذا البحث في السنام والاحتج على احدهما بالآخر وهل بحث في اللحم بالكبد والقلب وجعلنا من انهما في معنا
وقد يقولون انهما في القلب قوله ان في الجسد مصغرة الحديث والمصغرة القطعة من اللحم ومن عدم انفراد اللفظ لهما
عندنا لاطلاق كما اذا قال السيد لعبدك اشتري لنا ثوبا فاشترها مدعي انهما داخلان تحت اطلاق الامر فانه يستحق اللحم ويمنع من وجها
عرفنا وهو ان الحقيقه والحقه السلب في ما اشترت ثوبا وانما اشترت كبد وقلبا وعل هذا الظاهر فيا والوجه ان اتيان في لحم الراس
والخند واللسان والاكارع والى بالدخول لوقيل برغم اما الكرش والمصران والى فلا **قوله** لو حلف لا ياكل نورا فاكل نصفها ولا ياكل
دجلا فاكل نصفها حنت وفيه قول اخر ضعيف لما كان معقدا لبري الحنت على وجوب اللفظ الذي تعلقت به اليمين مالم يقتضه برينه في
خارجيه كان مدلول كل من لفظ البسر والوطب مخالفا للآخر فان الاول يطلق على ما لم يربط من ثمره الفحل بعد مقارنتها والآخر
لما يقع من سرت فيه الحلاوة والماليزه لم يدخل احدهما في الآخر اذا حلف عليه ما النصف وهو الذي صار نصف الواحدة من رطب
ومعناها في سرت في الحنت بر لو حلف على ان ياكل البسر او الرطب لم يربط لو حلف ان لا ياكل وجها من صدق اسم الرطب على الجزاء الرب
والمبسر على الجزاء الذي لم يربط في حنت بأكمله وهو مذهب الاكثر ومن عدم صدق كل واحد من اسم الرطب والبسر عليها حقيقه وانما لها
اسم خاص ووصف خاص فلا بحث واليه ذهب ابن ادريس وهو الذي اشار اليه المصنف على ضعف هذا اذا اكل الجميع او النصف الحاقين
لمقتضى اليمين اما لو اكل النصف الخافه صفة فلا اشكال في عدم الحنت لان الرطب اسم لما يربطها والبسر لما لم يربط شي والى
غير مقتضى في النصف ولا المعظم بخلاف مطلق البسر والوطب فانه يصدق ببعضها **قوله** اول الرطب طلع ثم حلال في بيع المجبة ثم لم يسم
ثم رطب ثم لم يسم في قول اسم الفاكهة تقع على الرمان والعنب والوطب في حلف لا ياكل فاكهة حنت باكل كل واحد من ذلك وفي البطل ترتي
الفاكهة اسم لما يفكر به في الطعام وبعدها لا يكون مقصودا بالفتن والعنب والبن والرطب والرمان والفاكهة في المشي
والسفر جل والكثير في الخوخ والارزنج والندرج واللبون والبنق والحون والقوت بانواعها وتخصيصها التثنية على
وجوه يشترط باحصاء الفاكهة منها لا يخرج من يجوز احوال عليه تخصيص لشرف الافراد او موضع التمتع فان بعض العامة منع من تناول
الفاكهة للرطب والرمان لانهن عظمها عليها في قوله منها فاكهة وتخلل عدان المتفق للمقايير واجيب بان المقايير متفق على
التقدير فانما من يناديها والجوز في معار الكلى وقد يعطى عليه لم يدر شرف له عن عزه والجزيات واهتمام بشانها واطرافها وبفضل
كعطف جبريل وميكائيل على الملاكة في قوله ثم من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل وعطى الصلوة الواسع على
مطلق الصلوات بقوله ثم حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ولا تدخلوا الخضر والفاكهة والحب والباذنجان والجزر والارزنج
في الفاكهة فقلنا واختلف في البطل فاذله الشيخ في طيها لصدق اسمها عليه عرفا ولان لها نقيضا وادراكا كالفواكه فقبل هو **الحقيقة**
والاولى الرجوع فيها الى العرف فان فقدنا لاصل عدم الحنت برغم الاشكال في تناول الفاكهة لما ذكر من افرادها وطبا وفي تناوله لم
بالبسا كالتمر والزبيب والمشق والخوخ والبن وجها من انقسام الفاكهة الى الرطب واليا لينة المقتضى لصدقها عليها ومن خروج
اليا بس عنها عرفا والانقسام اعم من الحقيقة ولا نزاع في جوان الشبهة في الجملة والوجوب اتباع العرف وهو الان لا يتناول اليابس كذا
البحث في اللبوب كالفسق والبنق والجوز والى المنع هنا وهو الاعم وفي تناوله البرق من الرنحو وروحا لاس وطب لينة
ادخلنا اللبوب وجها وجوز في الخبز يدرج في المسقطات ههنا كحب الصنوبر والاجود اتباع العرف واعلم ان الارزنج بضم الهمزة
والواو وشديد النجم وفيه غير الارزنج بالزبون وترج والبنق بفتح النون وسكون الموحدة وكسرها والفسق بضم الفاء ونحوها
الفاكهة كبر القات اكثر من غيرها ويمثل مع المد والباذنجان بكسر الميم والجز بفتح الجيم وكسرها **قوله** والادام اسم لكل ما يؤتى به ولو
كان طحا او ما ياكل بالبسر وغير ما ياكل اللحم الادام ما يضاف الى الخبز ويؤكل كل معمر مرفق كان ام دهنا جامدا كان كالحبوب والتمر والمخ
والبقول والبصل والجل ام ما ياكل بالحل والدبس والصل والسمن وبذر السويبة بين الجاهل والماليع عاقلان بعين العامة حيث
بما يصطبح بروده في قوله سيدا واكم الملع وقوله ثم وقد اخذ كسوة من حيز شعير فوضع عليها ثمرة وقال هذه ادم هذه وقوله ثم سيدا
اهل الدنيا والاعراف اللحم مضافا الى اللفظ والعرف **قوله** اذا قال لا اشرب ما هذا الكون لم تحت الا بشرب الجميع وكذا لو قال لا شربت ماءه
ولو قال لا شربت ما هذا البر حنت لبشر البصر اذا لا يمكن صرفه الى ارادة الكون فيل الاحتج وهو من اذا حلف على فعل شي لا يبرأ الا

بفضل الجمع ولو حلف لا يفعل لم يحث بفعل البعض لان البعض غير المجموع في الموصفين وعليه ينزع ما لو قال لا شربت ما هذا الكوز ^{المجموع}
او الجبا وعجز مما يمكن شرب ماءه ولو في مدة طويلة فانه لا يحث الا بشرب جميعه وما دام بقي منه شيء فلا حث ويستثنى من ذلك البلل
الذي يثني العادة خلافا لبعض العلماء حيث ذهب الى انه يحث بالبعث لانا ان الماء معروف بالاخذ الى الادوة ونحوها
فتنادي الجميع كما في طرنا لا شربت ما هذه الادوة والحجب لم يبرأ الا بشرب الجميع لعجز ما ذكره وينبغي ان يكون
هو المراد من قول المثل وكذا لو قال لا شربت ماءه لحمل الاخير من التاكيد لانا المتكلم ليفيد التثنية على الحكم والاشارة ان
قوله لا شربت ماءه فلا فرق بينه وبين السابق ولا وجه للجمع بينهما قال الشهيد في بعض تعليقاته ان ما في الاصل من لفظة
شربت من تحريف الكتاب ولو قال لا شربت ماءه هذا لبر العظيمة او النهي فلو حث بشرب بعضه فيه وجها احدها نعم انه يمكن
شرب الجميع فيصرف اليه الى البعض لان من شرب من وجله والفرات يصعد في عليه عرفا عن شرب ماءه وجله والفرات و
الثاني وهو الذي اختاره المصنف لان الحلف على الجميع كما لو قال لا شربت ما هذه الادوة والعرف بما ادعوه غير منضبط
وينبغي على هذا ان لا ينفقد بمنزلة الحث فيه غير منصوص كما لو حلف ان لا يصعد السماء وينبغي على ذلك ما لو قال لا شربت
ما هذا البئر والنهر فيحمل اليه على البعض فيشرب بعضه وان قل والمظهر انه لا يبرأ بشرب البعض بل يكون كالحال على
غير المقدور فلا ينفقد اليه لان البر ينزع غير منصوص ولو كانت بمنزلة الاول لا شربت من ماء هذه الادوة او الجوة حث
بما يشرب من ماءها قليلا كان ام كثيرا ولو قال لا شربت من ماءها بمر لا يشرب من ذلك وكذا الحكم في ماء النهر والبئر لافادة التثنية
هنا بالقرينة ولعدم صلاحية التثنية **هنا قوله** لو قال لا اكلت هذا الطعام من لم يحث باكل احدها وكذا لو قال لا اكل هذا الخبز
وهذا السمك لم يحث الا باكلهما لان واذا العاطف للجمع في كاف التثنية وقال الشيخ لو قال لا اكلت زيدا وعمر او اكلت احدهما
لان الواو ينوب من الفعل والاولى الجمع بين شيئين او اشياء بصيغة واحدة يصير كل واحد مشروطا بالآخر فيعجز في عند
فاذا قال لا اكل هذين الرغيفين او الطعامين او البس هذين الثوبين لم يبرأ الا باكلهما او لبسهما ولا فرق بين ان يلبسهما معا
او يلبس احدهما ويتنعم بلبس الآخر كذا لو قال لا اكل هذين الرغيفين او البس هذين الثوبين لم يبرأ الا باكلهما او لبسهما خلافا
لبعض العلماء حيث حكم بالحث باكل احدهما بين الرغيفين والبس احدهما الثوبين ووافق في طرف الاثبات ولو جمع بين الرغيفين
فقال لا اكل من هذا الخبز وهذا السمك او لا اكل زيدا وعمر او لا اكلت الا اذا اكلهما او لبسهما لم ينزع ذلك
لان واذا العاطف يجعلها كالشيء الواحد علمنا انها بمثابة التثنية وواو الجمع وخالف الشيخ هنا حكم بالحث بكل واحد منهما
مستدلان بالواو ينوب من باب الفعل العامل فكانه قال لا اكلت زيدا ولا اكلت عمرا ولا اكلت الاول لما ذكرنا ما لو حررت النقي يقال
لا اكل زيدا ولا عمرا ولا اكل هذا الخبز ولا هذا السمك حث بكل واحد منهما وصار بمنزلة يمينين وبالحث لا يتخلل في احدهما بالاخر
كما لو قال واسد لا اكل زيدا واسد لا اكل عمرا ومثله ما لو قال لا اكل احدهما او واحدا منهما ولم يقصد واحدا بعينه فيحتمل ان اكل احدهما
ويتخلل اليه فلا يحث اذا اكل الآخر ولو قال لا شربت من هذا الثوبين لا لبس هذا الثوب وهذا الثوب في كونها يمينين او واحدة وجهان
كما سبق **قوله** اذا حلف لا اكل خلافا فاصطليح به حث ولو جعل في طين فانما عنده التثنية لم يحث الا اصطليح به جعله اما الخبر قال
الطهرى كلما دام يأتد به فهو صحت صبيغ والفرق ان الحلف على كل الحلق وعجزه ينفرد الى اكله متبركا اما من ادعى عجزه مع بقائه بمنزلة
فلو استهلك بالخرج في نحو الطعام وانقضى التثنية فلا حث وان بقيت المحضه وعجزها او صافره وقد تقدم مثله في **قوله** لو قال
لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيق في تحريم الماء وهل ينعدي الى الطعام فيلزم عرفا وقيل لا تمسكا بالحقيقة هذا اللفظ حقيقة في شرب
ماءه حاله العطش وقد يجوز به فيها هو اعم من ذلك بان يريده ان لا يتناول شيئا من ماءه وان قل فلفظه خاص وقد يعجز بواسطه سببه
وهو عكس ما يقول الاصوليون فيما اذا كان اللفظ عاما والسبب خاص ههنا المعبرة العرة بعم اللفظ ان يعجز عن السبب وقد اختلفوا
في العمل بحقيقة هذا اللفظ الخاص او بما فيه حيث هو كناية عن غير الماء المأكول وعجزه بحسب القرينة فقولنا لا اكل من الماء
عليه فيكون من باب تعارض اللفظ والعرف والحقيقة المزكوة والجانز القالب وهو حسن مع انقباض العرف او دلالة القرين عليه والا
تمسك بالحقيقة لاصالة البلاء فانه لا بد عليها ولان ارادة العام من اللفظ الخاص ليس من اوجانز المستعملة اصطلاحا فيكون يحمل
عليه عند الاشياء وانما عاين ان يحمل عليه مع فسخه او ظهور القرين بارادته وقيل يعمل بالحقيقة مطلقا لان الايمان بتبني على الاقفا

لا على العنود التي تحملها اللفظ ولم يستعمل لغز منها كما اذا حلف على المصولة وقال اردت الصوم فانها لا يقبل انفا **قوله** اذا حلف على فعل
 فهو محنت بائنا ه ولا محنت باستدانه لان يكون الفعل ينسب الى المدة كما ينسب الى الابتداء فاذا قال لا اخرج هذه الدار ولا بعثها
 او لا وهبتها نقلت اليمين بالابتداء لا بالاستدانه اما لو قال لا سكنت هذه الدار وهو ساكن لها او لا واسكنت ذيلها منها حنت باستدانه
 السكنى او الاسكان وبير يخرج عقيب اليمين ولا محنت بالعود لا للسكنى بل بالنقل وحمله الى اخر المسئلة الانتقال المحلوف عليها فلا يعلق
 الحنت بائنا ه هادون استدانهما وقد يعلق بهما والصلابط الفارق بينهما انما لا يقدر بمدة كالبيع والهبة والتزويج وغيرها من
 العقود والابقاع والوطى والحدول ونحو ذلك لا محنت باستدانهما لان استدانهما الاحوال المدونة ليست كائنا ه هادون لا يبيع ان
 يبيعت شرا ولا دخلت وكذا البقرة وما يقدر بمدة كالقيام والقعود والسكنى المسكنة واللبس والركوب والمشي محنت باستدانه
 كائنا ه هادون اذا حلف الا بفعله فاستدانه لصديق اسهدين لك اذ يبيع ان يبيعت شرا ولا دخلت وكذا البقرة وما يقدر بمدة كالقيام والقعود والسكنى المسكنة واللبس والركوب والمشي محنت باستدانه
 الباقى وقد يقع الاشتباه في بعض الاحوال ^{فقال} في الماشكال في حكمه ان محنت من غير ابتداء الاستدانه فلا محنت لو حلف لا يبيع ابدا
 الطبيب كانه لا يبيع طبيب شرا بل منذ شرا كان باقيا عليه كالعلماء مع ابقاء عليه في محنت الحادها لا يبيع في علمه لان انما من طبيب
 ولا يبيع من عليه استدانه في الاحرام والذى اختاره المصنف وهو لا قوى الاول لان لم يحلف على ان لا يكون من طبيا بل على ان يبيع في طبيا
 وفي انما حرم استدانه الطبيب على الحرام بل لا يخرج كتحريم شرا عليه وابتداءه يحصل استدانه ولعمرة السلب فانه يبيع ان يبيع في طبيا
 منذ يبيع ومن طبيا اليوم وان كان الطبيب باقيا واليهما اثبات في الوطى اذ لا يبيع وطب يوما ولا شهرا ومقتضاه ان من حلف الا بطلا
 لا محنت باستدانه ما لم يعد بعد النزع لكن يخرج الاستدانه على الصيام والحرم كائنا ه هادون فاشبه الطبيب اذا نذر ذلك فلو قال لا دخلت
 دارا ودان فلا وهو بمنزلة ما لم يحنت بالملك فيها وان طالت المدة فاذا خرج منها ثم دخلها حنت ح وكذا لو قال لا بعت وقد باع ولو بعتا
 فاستمر عليه ولا نذر وجعت ولم نذر فاعلم بطلانها ولو قال لا سكنت هذه الدار وهو ساكن بها وجب الحول منها على العزوان ودخلها هاهل
 ولان الحلف نقل بسكناء بنفسه لا باهله ومناعه كما انه لا فرق في الحنت مع كثره يمين ان يكون قد اخرج اهله ودخلها هاهل خلافا لبعض
 العامة فيها ولا محنت بالعود اليها الا للسكنى بل بالنقل وحمله وان مكث بخلافه ما لو حلف على دخولها فانه محنت به وان كان للنقل ولو مكث
 بعدا ليمين ولو قلنا فان لم يكن لا اجل فنقل مناعه حنت لمصدق الاستدانه من ولو كان لا اجل بان منه جميع المتاع وبار بالخروج وبليس
 نذر بالخروج فهل محنت فيه دجها من احد هاهل نعم لان اقام فيها مع التمكن من الخروج ولهذا جزم في التحريم ولم يندكسوا وارجمها وبه
 جزم في عدم النسخ لان المشتغل باسباب الخروج لا يعد ساكن في الدار ويؤيده ما انفقوا عليه من انه لو خرج في الحال لم عاد لنقل المتاع
 او زيادة متاع او عيادة مريض او عارة ونحو ذلك لا محنت ولانه فارقها في الحال ويجزى العود لا يصير ساكنا ولو احتاج الى ان يبيت
 فيها ليلة لم يحفظ المتاع وفيها من اجودها عدم الحنت لان الضرورة على هذا الوجه لا يجامع الحنت بل ربما نزل اصل اليمين ولو خرج
 في الحال ثم اختار بها لم يحنت لان ذلك لا يعد سكنى فان تردد فيها ساعة بلا عزم من احتل الحنت ويشكل لعدم صدق السكنى بذلك اذ
 ليس المراد منها المكث مطا بل اتخاذها مسكنا وهو لا يصدق بالتردد وان مكث على وجه لا يصدق اسمها وهذا وارد على التفصيل الواقع
 عند الخروج الا ان يمكن الفرق بانها اذا كانت مسكنا لا يخرج عن مجزى النية كما ان المقيم لا يصير ساكنا بمجرد النية كما ان المقيم لا يصير ساكنا
 بمجرد النية بخلاف من جزم منها ثم عاد فانه مجزى وجوه اسم الساكن محتاج في عود الى الاسم الى احداث اقامة يصدق بها ذلك **قوله**
 اذا حلف لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئا منها او غرض من غرضها حنت ولو نزل اليها من سطحها اما اذا نزل الى سطحها لم يحنت ولو
 كان محجرا ولو حلف لا دخل بيتا دخل عمنه لم يحنت ويتحقق الدخول بحيث لو رد بانه كان من وراه الاصل الرجوع اليه في البعدا الحنت
 اتباع موجبا لا لفظا الى نقلها اليه وقد يفتيد ويخص بنية يقرب لها او باصطلاح خاص او قربة اخرى كما اشار اليه في المسئلة
 السابقة وعليه ينفع ما ذكره المصنف من المسائل وغيرها فانه اذا حلف لا يدخل هذه الدار فالمراد من الباب المعبود من خارج الدار الى اظفارها
 فحنت بالدخول لغيره منها في ابنتها من البيوت والرفق وغيرها سواء دخلها من الباب المعبود من غير ذلك ولو من السطح على اللاح لا
 بالصعود الى السطح بالشئ من خارج او من دار الجوار وان كان محجرا الى محوط من جوارها خلافا لبعض العامة حيث الحن المحوط بالدار لاها
 حيطان الدار به ولا حن حيث حن بالحنث بصعوده وان لم يكن محوطا هذا كله اذ لم يكن السطح مسقفا والا كان كطبقة اخرى في الدار
 ومثل قوله دخلها او شيئا منها ما اذا دخل الداهل من خلف الباب او بين البابين لانه من حيلة الداهل من جوار الدار عد داخلها ولو كان

وأما الجان هنا فمقدم بتأويل الذهن عليها عند اطلاق اسم الدار وصحة سلبها عنها وعز ذلك من علامات الجان وينتزع على هذا التوجيه
 ايضا وجهر حكم المقدم في السابق دون هذه وجبت ان المشار اليه في الاول بغير وصفه بالاضافة وبقيت بالاشارة وحصل المتعارفين بين
 الاشارة والوصف بخلاف هذه فان المشار اليه بان على حقيقة علمية نعم القابل بتعريف اسم الدار مع بقاء اسمها فلا يلزم من عدم الخت في
 الاول لعدم هنا فلا حكم بزمان في الاول واستشكل في الثاني **قوله** ولو حلت لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخل منها حنت
 فدخل الباب منها الى باب مستانف قد حلت بالاولى قبل بحث لان الباب الذي تبادله اليه بان على حاله ولا اعتبار بالبحث الموضوع
 وهو حصه ولو قل لا دخلت هذه الدار من بابها ففتح لها باب مستانف قد حلت به حنت لان الاضافة متحققة في ذات حلت لا يتخلل هذه ^{الدار}
 من هذا الباب فدخلها من موضع اخر وذلك الباب بما لم يفتح قطعا كما ان دخل من الباب المحلوف عليه حنت قطعا ولو قطع الباب بمحل
 الى منفذ اخر في تلك الدار فغير واجبا احدها وهو الذي نقل الحكم ولا واختاره حمل اليه على ذلك المنفذ لانه المحتاج اليه في الدخول
 دون الباب المحسوب عليه فان دخل من ذلك المنفذ حنت وان دخل من المنفذ المحل عليه لم يفتح والثاني انما يعمل على الباب المحل ^{المختص}
 ويحتمل ان اللفظ حقيقة فيفتح لا بد من المنفذ المحل اليه ولا يفتح بالاول والثالث انما يعمل على المنفذ والباب المختص جميعا لان
 الاشارة وقعت اليها جميعا فلا يفتح بدخول منفذ اخر ولو نصب عليه الباب ولا بد من المنفذ ذلك اذا لم يفتح عليه باب والا
 الاول هنا عند الاطلاق اما لو قل لا ردت بمعنى هذه الحامل حملت اليه عليه وان ارتفع الاشكال ولو قطع الباب ولم يحل
 الموضوع اخر ففي حنت بدخول ذلك المنفذ وجهنا مبنيان على ان الاعتبار بالمنفذ او الباب المحسوب عليه وينتزع عليها ايضا
 ما لو نقل الباب الى دار اخرى فدخلها من فانه يفتح على الثاني دون الاول مع احتمال عدم هنا على التقديرين الا ان يرى ^{المحال}
 ان لا يدخل من حيث نصبه لوق لا يدخل هذه الدار من بابها من غير اشارة الى باب مخصوص او لا يدخل باب هذه الدار ففتح
 لها باب جديد فدخلها من غير وجهها احدها لا يفتح لان اليه المنفذ على الباب الموجود فصار كما لو حلت لا يدخل دار
 زيد فبنا عما زيد فدخلها واصحها وهو الذي قطع به المصاهرة ولم يذكر غيره انه يفتح لانه عقد اليه على بابها وهذا المفتاح بابها
 ولا يشترط لما شاؤا ولم اللفظان يكون موجودا عند اليه الا يرى انه اذا قل لا ادخل دار زيد فدخل دارا ملكها زيد بعد اليه يفتح
 والفرق بين قوله لا ادخل الدار من بابها وبين قوله لا ادخل دار زيد واضح فان بابها يصدق لكل واحد الابواب الموجودة والمجدرة
 بخلاف دار زيد فانه مفيد كونه ملكا فاذا زال الملك زالت الاضافة وجهر الحقيقة وان يجوز في اضافتها اليه بعد ذلك وايضا
 الجان مبادرة المعنى الى غيره واقفا رحله على ما كان في **قوله** اذا حلت لا دخلت ولا اكلت ولا لبست انفسه التابيد فان ادعى
 انه منى على معينه زيد بنشره او حلت على شيء فلاج اما ان يحلف على فعله او على تركه ففي الاول ليكن الاثنان يجرى في جميعه لان
 مدلوله اتحاد الماهية وهي يتحقق في صنفه في وقت من الاوقات من غير ان يقتضيه فرا او ناضيا او مرة او تكرارا لانها خارجة عن مدلوله
 والازم التكرار لو قرن بهو الفصحى في وقت بالآخر وفي الثاني لا بد من الاثبات في جميع الاوقات اذا لم ينحصر وقت لان المقصود
 منه في الماهية مطروحة ولا يتحقق بدون ذلك وهو ما حذر من ان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار بخلاف النهى وهو القول الصحيح ^{لأنه}
 وعلى القول الثاني لم لعدم دلالة النهى على التكرار يات مثل هنا في النهى هذا اذا اطلق ولم يقصد تخصيصا بزمان او وصف اما لو
 بقوله لا افعل كذا وقتا مخصوصا او مدة معينة فالمعبر بها نواه لان ذلك التخصيص لعام ونقيض المطلق وهو ان يدخل ان اليه بجره اليه
 البنية ويقبل قوله ^{بذلك} كما لو ادعى التخصيص في جزيئات العام او التقييد في المطلق بان حلف لا ياكل اللحم ونوى لحم الابل او لا
 يشرب في الوين ونوى الكافور **قوله** ولو حلت لا ادخل على زيد بيتا فدخل عليه وعلى عونا سيبا او جاهلا كونه غير فلا حنت وان دخل
 مع العلم حنت سواء في الدخول على غيره خاصة او لم يشر والشجرة فصل وهل يفتح بدخوله عليه في مسجد او في الكعبة قال الشيخ لا لان
 ذلك لا يسي ببناء العرفه وفيه اشكال ينبغي على ما نفيه ودعى العرفه ما لو قل لا اكلت زيد فسلم على جماعة منهم زيد وعرفه بالنية
 صح وان اطلق حنت مع العلم هنا صورته ان احدهما ان يحلف لا يدخل على زيد فدخل على جماعة هونهم فان لم يعلم برا ونى او جهل لم
 يفتح للمسببات من انه الجهل والبيان حكمها مرتفع هنا وان دخل على ما به فان لم يعلم لم بالنية فلا اشكال في الحنت وان استثنى عليه
 وقصد الدخول على غيره فلا ان احدها انه لا يفتح وهو قول الشيخ في طه لان مقصوده الدخول على غيره والثاني وهو الاقوى انه
 يفتح لوجود صورة الدخول على الجميع وهو حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف المقاصد وهو قول الشيخ في الخلاف والاكثر والثاني

اذ حلف لا يكلم زيد الا بسم الله لم عليه مسلم على قدم بينهم زيد عالما بانهم فانه في السلام عليهم معهم فلا اشكال في الحث ايضا وكذا
 لو اطلق وان استثناءه بلفظ فقال الان زيد بقلبك كذا لم يحث والعرف بين الكلام والدخول ان الكلام لفظ فيقبل النعم والتخصيص
 الاطلاق والتقييد بخلاف الدخول فانه ما هي واحدة كالغيب لا يخص وان غرض الباعث عليه ولا يقبل الاستثناء فلا ينظم ان
 يقول دخلت عليكم الا على فلا بد ويصح ان يقول سلام عليكم الا على فلا بد ثم اسطر والمشهد المحث عن صفة البيت الذي يحث بدخوله
 عليه فيه وان كان الحث عنده منفردا اولى لانه ما يحتاج اليه في موضع كثيرة كما لو حلف لا يدخل بيتا مطا ولا يسكن بيتا ويحذر ذلك
 يطلق على البيت المعد للسكنى والافق فيقطعا وهل يطلق على غير ذلك كالسجد والكعبة فلا احد هما الا لا بد من بيتا في العرف والاطلاق
 عليه اسم البيت الا يغرب عن التقييد كما في الكعبة بيت الله وبيت الحرام والمشهد بيت الله استعمل ذلك ما في الدعوى العرف
 ولان الله تعالى اطلق عليها اسم البيت فقال طهر بي للمطهرين في بيوت الله ان الله عز وجل يذكر فيها اسم الله تعالى وادرس ان الله
 عز وجل هو مقدم على العرف العادي لاسم والافق اتباع العرف ومع استثناءه لا حث **قوله** قال الشيخ اسم البيت لا يقع على الكعبة
 ولا على الحرام لان البيت ما جعل بازا للسكنى وفيه اشكال لغيره من قوله لم يوطأ بالبيت العتيق وفي الحديث ثم البيت الحرام قال ذلك
 الدهليز والصفه قد عرفت ان خلافا في اطلاق البيت على المسجد والكعبة ونحوهما لغيره من قوله لم يوطأ بالبيت العتيق وفي الحديث ثم البيت الحرام قال ذلك
 وهو كالاتايات الا ان على اطلاقه على المسجد والكعبة ونحوهما لغيره من قوله لم يوطأ بالبيت العتيق وفي الحديث ثم البيت الحرام قال ذلك
 والمصرع ونحوهما مما لا يعد للسكنى واما الدهليز فيكسر الدال وهو ما دخل على باب الدار بين وبينها والصفه وهي الدار في الدار
 ذكره او مطر وقاله في الحديث مات رجل واجل الصفة هو موضع مظلل المسجد كان يلاذى اليه المساكين ففي دونهما في اسم
 البيت وحدهما ايضا من انهما لا يعدان للسكنى وين فلا بد من بيتا في العرف والاطلاق عليه اسم البيت لا يقع على الكعبة
 الدار بيت يحث الا يورن والوجوه الرجوع الى العرف وهو لا يدل على دخولها في معنوم نعم هذا داخل في اسم الدار اما البيت فلا
 العقد اسم للايجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا حلف لبيعين لا يبر الا مع حصول الايجاب والقبول كذا لو حلف لبيعين والبيع في
 قولان احدهما انزير بالايجاب وليس بمعتد بخلاف ان البيع لا يتم الا بالايجاب والقبول لكان القول بوجوب السبب فيه وقد علم ذلك من
 نفي عنه في بابه بان الايجاب والقبول لا بد لان على نقل الملك اه او اللفظ الدال عليه وهو شامل للايجاب والقبول وانما الخلاف في
 واجبه القولين انهما كل لانهما من جملة العقود التي من شأنها الا يتحقق الا بالايجاب والقبول لاجتماعه على ان الملك لا يتنقل الى الموهوب
 له بدونه القول لكن قال الشيخ في ان الحالت لا هي كحيث بالايجاب بسا قبل الموهوب له ام لم يقبل ثم نقل عن بعضهم انه لا يثبت بالايجاب
 وحده كالبيع قال وهو قوي في قول القولين ايضا وهو يدل على زوده والافق ان لا يثبت بدون القول كغيره من العقود ويستثنى
 من ذلك الوصية فانها عقد يقتضيه الايجاب والقبول كما مر لكن لما كان جزؤها المعنوي كان بعد الموت اجماعا وان كان قبله على الخلاف
 للحال فعليه ايجز بالايجاب اذ لا يعقل نفي الحث على ما بعد الموت او يجوز ونحوه ولا ان المتبادر من الوصية عرفا وان قيل فلا يصح
 بكذا وقوله وصيت بكذا هو الايجاب في الحث على القول وهو شرط الداء بالعقد ودليلها السابق واعلم ان الفاضل في الدين
 ادعى الاجماع على ان القول في الوصية ليس شرطا في صحتها بل يفي انما نصيب ان تشره شرط لاجز ان السبب الملك بخلاف البيع وغيره وفي
 صحة هذه الدعوى نظر فان المعهود شرعا من سبب سائر العقود انما بالايجاب والقبول وان القول تمام السبب للملك وان نفي
 على شرط ولا يلزم وجوده وجود السبب الا مع اقترانه لعدم الشرط وانقضاء المانع كما حققناه في بابه ومن ثم قيل ان القول في الوصية
 كما شفع عن سبب الملك وجب الموت ولو كان شرطا لما مشور تقدم الملك قبله لان الشرط لا يتقدم على الشرط **قوله** اطلاق العقد
 ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبر بالبيع الفاسد لو حلف لبيعين وكذا غيره من العقود عقد البيع وغيره من العقود حقيقة
 في الصحيح بخلاف الفاسد لوجوده من الحقيقة فيهما كالمبادرة المفضي الى ذهاب السامع عند اذهان قولهم باع فلا بد من غيره ومن ثم
 حمل الاقرار به عليه حتى لو ادعى اراذه الفاسدة لم يسمع اجماعا وعدم صحة السبب غير ذلك ونحوه ولو كان شرطا بين الصحيح والفاسد
 لغير تفسيره باحدهما كغيره من الفاظ المشركه وانقسام الى الصحيح والفاسد اعم من الحقيقة وحيث كان الاطلاق محولا على الصحيح لا يبر
 بالفاسد لو حلف على الاثبات سواء كان مشاهرا لعدم صلاحه للمعاوضة كالحجر والخراب لم يفتقر شرط فيه كما لم يفتقره وغيره وسواء
 البحث فيه **قوله** قال الشيخ رة الهبة اسم لكل عتيق من بيعها كالحجر والخراب والعرف في الوقت والصدقة ونحوه يمنع الحكم في البيع في الخلقة

اذ يتناولان المنفعة والهيئة ابتداءً لا يعين وفي الوقت والصدقة من دون منشأه متابعاً لعرف في افراد كل واحد باسم الاشكال
 في تناول العظمة المبرج بها جميع ما ذكر لان العظمة اهم من تغلقها بالعين والمنفعة فيه دخل في الاول الهدية والوقت والصدقة
 وفي الثاني الخل والعرى وانما الكلام في مساواة الهيئة للعظمة فان الظن من معناها العز وعرها خلان ذلك فانها لا تطلق على
 هيئة المنفعة ولا على الصدقة لاختلاف الاسماء ومقصودا احكاما اما الاسم فمن قصد على غير لائق وهب منه واما المقصود فالصدقة
 برادها القرب الى الله تعالى والهيئة لاكتسابها لمودة والاعم واما الحكم فلا يندم كان لا ياكل الصدقة وياكل الهدية والهيئة كذلك الوقت
 خصوصاً على القول بعدم اشغاله الى الموقف عليه ولو اطقت الهيئة عليه يصح ايضاً عبر بلفظها واليسكن والوفى في معنى العرى لكن
 الشيخ حق العرى لما روى انه قال العرى هيئة لما وهب له وانكوا بن ادريس ذلك لابن الحارث على الهيئة بالوقت ولا يملك
 الا في ذلك باسم والاصل براءة الذمة والعرف بين الهيئة والصدقة ومن جعله حيزاً للوجع في الهيئة على بعض الوجوه دون الصدقة
 المكنة استشكل تناول الهيئة للوقت والصدقة لما ذكره والا فوى عدم دخول الوقت مطلقاً وكذا الصدقة الواجبة اما المندوب في دخولها
 احتمالين حيث اشترطهما في النوع بالعين واشترط العز في الصدقة لا يتبين لان العز في الهيئة ايضا وان لم يكن شرطاً او
 يتداخلان فلا دخل العموم والخصوص وبين ان كل صدقة هيئة ولا ينعكس وربما دخلت الوصية في تعريف الشيخ ايضا لانها عظمة مبرج
 بها غايتها انها بعد الموت وليس في اطلاق العظمة ما يخرجها ودخولها في الهيئة ابعد **قوله** اذا حلفت لا يفعل لم يتحقق الحث الا بالبيان
 فانما قال لا بعث ولا شرب في كل منهما لم يثبت ببياننا البنا لا بامره او باستجاره وبلى حيث نظر الى العرف وما في الوجه
 انه لا يثبت ولو قال لا شرب فامر بالضرب لم يثبت وفي السلطان من ردوا شبهة انه لا يثبت الا بالمباشرة اسناد الفعل وما في معناه الى
 القاع حقيقة والعز كما سبب وعنه محذور وقد تقدم ان اللفظ عمل عند الاطلاق على حقيقة العزبة ما لم يعارضه العرف او
 الشرع فاذا عارضه وجرت الحقيقة للعزبة فلا اشكال في ترجيح العزبة وان بقيت مستقلة مرجحة فيجوزها مبنين على من خرج الجواز
 الواجب الحقيقة المرجحة ولو ان استوى في الاستعمال صار كالمشترى في المنع من جميع احواله بغیر فريضة او الحمل على الجميع على
 قول وهذه المسئلة ترجع الى جميع هذه القواعد فان البناء حقيقة العزبة في مباشرة وجاز في الامر به لكن قد علب العرف في ذلك
 على البناء فيقول القائل بيننا فلان بيننا الان هذا المعنى لان ان الحقيقة لم يجر اجزاء لان من باشر البناء بان انه من ايضا بطريق
 اول عام نحو البيع والشراء فالحقيقة العزبة فيه باقية بلا عارض وان اسند الى غير الفاعل فهو قليل لا يخرج اصل الجواز بغيره
 عما ذلك على ان الحالف على البيع والشراء نقياً واثباتاً على مباشرته فلا يثبت بالتوكيل كما لا يبر في جانب الاثبات والحال ان
 على البناء يثبت مباشرة قطعاً وفي حشره بالامر به وجهاً واستحباباً بالحكمة وذهب جماعة من بعض
 الى الحث به لغيره استعمال في العرف وفيه قوة ومثل حلف السلطان ونحوه من يرفع عن مباشرته العزبة عليه فانه يثبت مباشرة
 امره الوجه ما حكم الله بهما واحداً القول بالحث فيه ايضا وفي اعلم ان المسئلة مع من ينهى اذا اطلق ولم ينهى شيئاً اما اذا نوى ان
 يفعل ولا يفعل باذن او لا يفعل ولا يامر به فلا خلاف في الحث اذا امر به غيره هكذا اطلق جماعة وربما اشكل حيث ان اللفظ يفعل
 يفسر حقيقة واستعمال في المعنى الاخر محذور في ذلك استعمال اللفظ حقيقة والجواز جميعاً وهو غير من عند اهل الاصول وفي
 القلم من ان الاستعمال لذلك محذور وهو صحيح في بابا يمين مع فعله وهو العز ومن يجوز ان يواخذ معنى مشترك بين الحقيقة
 والجواز فيقضي ان يان لا يبيح في تحقيق ذلك الفعل حيث مباشرته بالامر به لشمول المعنى واردة هذا المعنى ارادة الجواز وحده او
 الحقيقة وحدها **قوله** ولو قال لا استخدم فلا تأخذ به بعض اذ لم يثبت لان الاستعمال حقيقة في طلبها لفعل فلا يصدق بدون
 الطلب فلا يثبت بما يقع بغيره اذ لم يثبت عدم تحقيق الاستخدام فان قيل قد وضع الاستعمال بمعنى الفعل لعنه كما في لم استقر بمعنى فوفى
 التزمل استوفى اذ لا يثبت حكمه باحصاء الاستعمال في طلب الفعل قلنا ما خرج باب الطلب مع تلبه لا يفيد المطلوب
 لان الحلف يعلق بفعل نفسه لا بفعل غيره وحده لا يخل تحت اليمين وانما يدخل تحتها وهو فعل الحالف وهو طلب الخبز فاذا
 اشقى اشقى اليمين وان تحقق اصل الخبز من العز **قوله** ولو نوى كل عزم في البيع والشراء فيرد ولا فوى الحث الحق في معنى المشق
 منه والمراد من حلف اليمين ولا يشترى فان باع لنفسه او اشترى فلا اشكال في الحث لان فعله لنفسه داخل في اطلاق البيع والشراء قطعاً
 وانما الكلام في ان ذلك هل يتناول بيعه لغيره بالوكالة او اشترى له فبذلك لا وجهاً احدهما وهو الذي اختاره المتأخرين حيث لم يثبت في البيع

والشرا وان البائع والمشتري شذفتان بالبيع والشراء وقد تحقق الخلف المشتق منه الا انه اعلم من وقوعه لنفسه وغيره وهو العلم صريح عند
 عرفا فبق ما بعته ولا اشترى بل المشتري فلان والبائع زيد وما وكله والا ولا ظهر **قوله** لو قال للبائع الخ فباعه قيل لا يخفى ولو قيل لا يخفى
 كان حسنا فلما تقدم ان اطلاق العقد محمول على الصحيح دون الفاسد لانه حقيقة فيه وانما يحل للفظ مع الاطلاق على الحقيقة مع عدم
 صافيه عند المحل فانما حلف لبيع الخ لم يتخذ لان العقد الصحيح متخذ وغيره غير ما ادخل في اللفظ لغز ولا عرفا ولو حلف لا
 يبيع قيل لا يخفى ببيع لانه بيع فاسد فلم يثبت له البين واختاره المحمدين والاكثرا تحت هنا لدلالة العرف على ان المراد هنا صورة البيع
 ولانه لما انصاف البيع اليها وهي جزئيا بل لاها كان اللفظ محمول على صورة البيع صوتا الكلام ع. اهله وعلى تقدير انصاف الاطلاق الى
 الصورة هل يشترط اجتماع شرائط الصورة لانه لا يتم لانه اوجب المجازات الى الحقيقة فيجعل عليه عند تقديره لا يجعل عدم الاصل وجوب
 الصورة على التقديرين واعلم انه لو باع على تقدير حلفه على عدمه انفق وان حلف لان النهي في المعاملات لا يقتضي العتد خصوصا
 اكان النهي لوصف خارج كاهنا ولو قلنا بكذا لانه على انصاف كالعبارات في الجمع بين ذلك وبين حمل مطلق على البيع الصحيح اشكال
 لان البين يقتضي عدم العتد ولو اشترطت صحة لزوم الجمع بينه وبين البين او لزوم غير مراد الحلف ولانه يلزم من ثبوت البين النهي عند
 المقتضى لانه لا يقتضي عدم ثبوت النهي به يحكم بغيره فلم من ثبوت البين فيها فلا يتحقق بعد ثبوتها تحت الاشياء ووقع منه وهو
 العقد الصحيح والاولى ان ينعى على هذا التقدير ان متعلق البين البيع الصحيح ولا البين فيحقق تحت بكل بيع ولا البين لصح **قوله** الا ان
 حلف وقتما لم يتحقق تحت الا عند غلبة الظن بالوفاة فيعين قبل ذلك الوقت بقدر ايقاعه كما قال لافتيين حلفا ليعطيه شيئا لاصوب
 لاصلح الحلف على الاثبات عندنا يقتضي وجوب المحلوف عليه كما ان الحلف على الشيء يقتضي التحريم فاذا حلف على فعل شيء فان عين لم وثقا
 فان كان اوسع من الفعل كان كالوقت الموسع بالامالة فيكون التاخير الى اخره وان اطلق كان وقتا العزم جاز التاخير اختيارا الى ان
 بطن الضيق فيعين ح. فله بناء على ان الامر لا يصلح لا يقتضي العزم والعرض وطوعه ظن الضيق لكبر ارضه فلم يبا ولا ثم بالاشارة
 ان ما قبل فله وكان مما يقتضي حفي عنه والامانة كما لو حلف ليعطيه شيئا فله ولو فرض كذب ظنه بان زال امره الذي ظن ابعال
 الموت به انما ذلك في المخاض بالمعين وقتا اخره عن فله من تحت او يفي البين ولا تحت وان اتم وجهها اودها الثاني عملا با
 بالاصل والضيقة انما جاز بامر عارض لا باصل البين بخلاف المعين باصله ومثله ما لو ظن ليعرض اداه الصلوة او ليعطيه شيئا فله وانها عارض
 ثم عذرت العترة او استمرت وكذب ظنه فانه يفي اداه ولا يؤزم ذلك الضيق لعارض الظن بقاء الوقت المضيق ولاخر وجب مرجح
 الوقت والعقوبت بسعير البين المحكم كل هو الا شتر بين الاصحى ونهروا نادرا ونهين فعل اول اوقات الامكان فغفل الى اقتضا **قوله**
 المحكم العزم وهو لم يزلزم مثله في البين **قوله** اذا حلف ليعرض عنه ما ف سوط قيل يجوز في الضيق والوجه انصرف البين الى
 العزم بالالة المعتادة كالسوط والخشبة برفع العزم كالتحرف على نفس المعز وبسجى الضيق وهذا اذا كان العزم مصلحا للبين
 على اتمام الحد او التعذر اما مودير اما التاديب على شيء والمصالح الدنيوية قالوا في العزم ولا كفارة ويعز في الضيق ان يصيب كل **قوله**
 ظن **قوله** جسده ويكفي لظن وصوفا البيوت يري ما يسمى به صا ربا اذا حلف على العزم نقلت البين بما يسمى به صا ربا ولا يكفي فيه وضع اليد السوط
 ورفعهما والعزم والعزم والحق ونفث الشعر في الركز واللكز واللم وبها اودها اعتبار صدقة عرفا وهل يشترط اطلاق اليد قبل لا
 لانقسام العزم الى الحولم وعينه والمضموم صادق على انما ص حقيقة العام لا يدل على الخاص ولصدق سلبه عنه فبق حيزه ولم يولمه
 وهو يقتضي في الزوم وبجائز الحد والحق بوجبه بعين بهما الا يلام بان العزم هناك الزجر وانما يحصل ذلك بالا يلام والبين **قوله**
 بالاسم وقيل يشترط الا يلام لدلالة العرف عليه ولان البين لا يفقد الا مع نهجان العزم بسبب جدا وتعين واوتاديب ولا يحصل **قوله**
 بدونه والعق لا اجزاء الضيق وهو لغز ولا اليد الخشيش وعنه والمراد هنا حيزه بقبضة يشتمل على عدم البضيق والباطون وعنه
 للشيء في طأخذ من لم يفي حفته ابوب ع. حين حلف ليعرض عنه وجهه وحذ بيده صفتا صا ربا به ولا تحت ولان العزم حقيقة **قوله**
 ووقع المعزوب به على المعزوب بغوة بفعل العنارب وقد حصل بذلك واستوجبه المص عدم الاجزاء بذلك وانصرف البين الى
 العزم بالالة المعتادة بالعزم بالسوط والخشبة وحفي الاجزاء بالصفحة بجائز العزم كالتحرف على نفس المعزوب ومن به بالسوط
 وعنه وغيره نظر لان متعلق البين فيما ف منه العزم بالسوط فكيف يجوز العزم بغيره لان حقيقة لغز وعنه صا ربا العزم والمتا
 الاخذ بحقيقة اللفظ انص البين على العزم بالسوط لا يجوز غيره وكذا بالخشبة ومع اطلاق العزم يجوز ما يحصل به من الالات

المعاداة لم وحيتت على الصفات بشرط ان يصيب كل واحد من الخ ضرب جسد ولو ظنا لتحقيق الضرب بذلك العدد كذا اسلفه هنا
وعزوه مع ان سياتي في باب الحدود عدم اشتراط وصولها اليه جميع ويكن انكبا س بعضها على بعض بحيث بنا لم الودع ثقل الكل وهذا اول
بالحكم لما تقدم من ان المقصود من الحد الودع وهذا الاسم واللا بد تدل عليه ومن المستبعد في العدد المجتع اصابه جميعه للفقد رخصا
اذا اجتمعت الماءة كما ذكره والوجوب المستوي بين الامر بن وصوله بعضها ببعض اصابه ثقلها كحيلة الشاب وغيرهما لا يمنع انك
بالبشرة بالضرب والفرق هنا التحقيق ومراعاة المسمى كما يدل عليه الاية في الاكفا بذلك اولى ذات قدر ذلك فشرط انفقاد العين كون
الضرب سابقا ما مع رجحانه بان يكون المصروب مستحقا ^{لحد} أو يفر بواحدة من الطرفين كالتدبيب على المصالح الدين بتر مع عدم
رجحان احد الجانبين وفي هذه الصورة لا ينعين الضرب بل الاولى مع العفو ولا كفارة لان العين لا ينفقد على خلاف الاولى ولو اية
محمدا لطار قال سافرت مع اربع جفيرة الى مكة فامر ملازمه بشي اخذ الفضة الى عزمه فقال ابو جعفر وعنده لا ضربتك باغلام قال لم اركضت به
فقلت جعلت فداك انك حلفت انضرب غلامك فلم اركضت به قال السبي لم يقول وان نفقت اتركب للتقوى حتى يطين الود اية ضعف لكن
العمل لها مشهور ويكن الاجتهاد بعموم الاية وان كانت موفقة لغرض ذلك وفي اطلاق الحق اشكال في وجوبه وهو انه وقرض الضرب ماءة سوط
وشرطه كونه فاضا حيا وقرض ولا يخفى ان مقدار الحد ومنها بغير لا يجاوز الماءة وشرط التقدير ان لا يبلغ الحد فلا يتم التمثيل بالقرض على نقد
وقرض الخلف على ماءة سوط ولا الحد الا على بعض الوجوه ولا التاديب مطا كالنقد بغير فلا يتم فرض المسئلة الا في اذ ^{قوله} اذا حلف لا
ركبت دابة العبد لم تحث بركبها لانها ليست له حقيقة وان ضيفت اليه فقل الجواز ما لو قال لا ركبت دابة المكاتب حث بركبها لان نفس
المولى ينقطع عما له من غيره وندد الحالف على اية عهده لان وداره لا تحث بالذابة والدار المحمولين باسرها لان يريده لان الاضافة للملك
ولا ملك للعبد مع احتمال الحث حملا لا اضافة على الاختصاص للدلالة العرفية عليه ولو ملك دابة او دارا بعد العتق لم تحث بها لان لم يركب
دابة العبد وانما يركب دابة حريمه لو قال لا ركب دابة هذا حث وان قال لا ركب دابة هذا العبد في كل الحلف فيها اذا حلف لا يركب هذا العبد
فتحقق ثم كله هل يغلب الوصف او الاشارة واطلق في عقد الحكم بالحث لو ركب دابة العبد اذ ركب ما ملكه بعد العتق وليس يجيد ولو كان
الحلف على ركوب دابة المكاتب حث سواء كان مشروطا بمطاعه قطع نزع المولى عنه وتحقق ملكه وان كان متزنا او دوما احتمل عدم
الحث هنا ايضا لعدم تمامية الملك ومن ثم يمنع من الضرب في ماله بما بنا في الاكساب وهو مجموع ان يعود دقا ويرجع ماله المولى لعدم
حريان احكام الاحرار عليه مطا والمتم نزود بذلك ودرها في بين المكاتب المطلق والمشروط حكم بالحث بركوب دابة الاول دون الثاني
والاظهر الحث مطا لثبوت الملك في الجملة والمجر عليه على بعض الوجوه لا ينافي كما لا ينافي ملكية المجرى عليه باحد اسبابه ويكن في هذا
هذا القدر من الملك ان لم يكن بما دون ^{قوله} البشارة اسم للاخبار الاول بالاشارة لعل في ان السار فلو قال لا عطين بشرتك بعد دم زيد فبشره ثم
دفعة استغفر او لثنا بواكنا العتقة الاول وليس يمكن من قال اجبرني فان الثاني بخبر كالاول الاخبار اعم من البشارة مطا لصدة الخبر
السار وسفره وبما وقع ولا وعزوه والبشارة تخضع بما وقع والا بالامر السار واطلا فة على غيره كقول فبشرهم بعذاب اليم مجازا وتهكم فاذا
حلف ليعطين من يبشره بكذا بمنى بخبره او لا به فان كان محذرا استخبر وان كان مصادا بان نظروا دفعة اشتركا فيه وهل بشرط في تحقيقها
صدق الخبر في العبارة والعرف عدم حضور صاع عدم بقاء الكذب ويحتمل اشتراط صدق مطا وكذا الكلام في الاخبار بل هو اولى بقبول
للمصادق والكاذب لانه في نفسه منقسم لهما الا ان العرف في هذا المقام ربما حضر بالخبر الصادق فالحمل عليه جود اذا قال اول من يدخل
داري فله كذا وقد ظلم واحد فلان لم يدخل غيره ولو قال احسن من يدخل كان لاحد داخل قبله ولا ان اطلاق الصفة يقتضي وجودها في حال
الحية المدا بالاول الذي لم يستعزمه سواء محتمل غير ام لا وبالاحز الذي لم يمحتمل غيره والحكم في الاول محمول على الداخل بعد العين قبل
عزوه واما الاحز فان كان مطا تحقيق بما بعد موته مادامت الدار باقية الا انه محمول على احز داخل قبل موته بغيره العرف واضافة الدار
اليه فانما يقتضي الملك ولا يتحقق بعد الموت فاجمع بين الاحز وكون دخول الدار الحالف يقتضي وجود صفة الدخول حال الحيوة لتحقيق دخول
داره وايضا فله كذا يقتضي بقاءه في مشرطه تقدير الدخول ولا يتحقق ذلك الا في حال الحيوة لان الميت لا يشي في ذمته شي الا في موضع تارة
ليس هذا منها ^{قوله} اذا حلف لا شرب الماءة لا كلت الناس تناولت العين كل واحد من ذلك الجنس ما باسم جنس معرف باللام يتناول ^{القول}
منه والكثير لتناول الجنس لم كما ذكره سواء اصله عام ام لا واما الناس فانه جميع ومقتضاه لغز ان لا يحث بكلام واحد كما وحلف لا يكلم ناسا
او جمالا لكن ذكر بعضهم ان لفظ الجمع اذا دخله لام التعريف كان للجنس فاذا دقفا المفرد فاذا قال ان نرجعت النساء اشربت العبد ^{فعلا}

كذا لزم ذلك بنزوح امرأة واحدة وشرا عبد واحد والمعرف مطابق لذلك وهذا بخلاف ما وجد من القوم بان قال ان تزوجت
 نساء او اشترى عبد فان لم ينجث بدون ثلث واعلم ان المعتبر من الماء ما يطلق عليه اسم من جلت فيه ماء البحر ومن ثم جازت الطهارة
 به لكونه مما اشكل معارضته العرف فان اطلاق الشرب لا يصرف الى الماء المالح فان استقر العرف على ذلك كان وجها كما سبق والا فلا اعتبار
 بالحقيقة **اللعن بقر** اسم المال يقع على العين والدين والمحال المجل فان اطلق ليعقد بماله لم يبرأ بالاجمع اطلاق المال بتناول
 العين من اجزاء الدين عندنا وعند اكثر لسؤله لغزو عرفنا في مال فلان ديون على الناس واستوفى فلان ماله وفلان وشبه
 ذلك كثير وكل الدين فمثل الحال من المجل بقر يب ما ذكرنا وحال لغف ذلك بعض العامة من حق المال بان يركب واحد من منصفه
 بالعين وثالث منهم حصه باعد الدين المجل وكما يثبت عندنا جميع ما ذكر يثبت ثبات الدين ودار السكة وعبد الخدم ولا يستثنى من
 ما يستثنى في وفاة الدين لان المعبر هنا ما يتناول الاسم وكذا يدخل فيه العبد الابن والمال الفحل والمغضوب والمسروق والمقتطع
 خبرها الاستغفار والبقاء العبد المدبر والموصى به والمعلن عنه على صفة وام الولد لبقا جميع ذلك على ملكه في المكاتب عجمها ناسيا
 من قوله المكاتب عجم ما بقي عليه درهم ومن اخرج عن ملكه بديل انه لا يملك منافع وارث الجنابة عليه ولا اظهر الثاقل ويمكن الفرق
 بين المطلق والمشروط عند حل الثاق في المال دون الاول وهو خيرة من ولو كان يملك منفعته بغيره او اجارة ففي دخولها في اطلاق
 المال وجها اظهرها بذلك ولهذا يصر في الدين ما حق الشفعة والاستلاف فلا وارث الجنابة خطأ او خطأ اذا عطي على مال جملة
 او زاد **مق** يقع على القرائن اسم الكلام وقلة الشبهة لا يقع عرفا وبشكل يقول ثم نحن نسمع كلاما لا ينجث بالكتابة والاشارة وجملة
 ان لا يثبت هنا مسئلتان الاولى اذ حلقت الا يثبتك ولا تفقدت بمنزلة القرآن في حشره فلا احد هذا لعدم ذهب لغير الشيخ في الخلاف
 لعدم بطلان الصلوة بمر بطلان الكلام ولان اسم الكلام عند اطلاق يقع عرفا في الكلام الادبي في محاوراتهم ولا يصدق عرفا
 على من في القرآن انه نكلم ولو كان كلاما خارج الصلوة لكان كلاما مينا فاطعا لها والاجماع على خلافه لما صارت براءة الذمة وفيه نظر لعدم
 الملازمة بين كونه كلاما وعدم بطلان الصلوة به لان المبطال للصلوة كلام الادبيين لا مطا لقوله ثم ان الصلوة لا يقع فيها شيء كلام الادبيين
 وثالث ثم نحن نسمع كلاما سر ولان الكلام هو المتكلم الحرف المسعرة المتواضع عليها اذا صدرت عن واحد وهذا مذهب اكثر
 منهم المقرب ابن ادریس ومكر في الخ وولده والشهيد في ذوات الشيخة على عدم الخت به ونوقفت في عقد ومثله القول في التعليل بجمع
 لما ذكره في عدم ابطال الصلوة وكونه غير الكلام المعهود في المحاورات ومن صدق هذا الكلام عليه وقوله ثم الاكلم الناس ثلثة ابار
 الارض واذا ذكر بك كثيرا وجمع بالشيء والابكار قامه بالشيء وذكر به مع قطع الكلام عنه مكان الظن الا انه الماور به ترك كلام
 الناس لا مطلق الكلام كذا كونه وقوله ثم افضل الكلام اربع سيجان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا اله الا الله طلبة ثقلية
 في الميزان خفيفة على الشا وهذا اقوى ما لثانية لا ينجث في الكلام بالكتابة والاشارة لانها لا يثبتها كلاما لغز ولا عرفا بل يصح ما كمل وانما
 كانت واشارة لير وثلث القول في المراسلة وقوله ثم ان نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا فاشارة اليه ولو كانت الاشارة كلاما
 لا تمتق منها وذهب جماعة عن العامة الى الخت بذلك لقوله ثم ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في شئ
 الرسالة من التكليم عند حل الاحزان بطل يوافق ولا استثناه في الآية السابقة ان من من الكلام وهو حقيقة في الفصل والافق على التقيد
 بين اشارة الناطق والاحزس انما ايمت اشارة الاحزس مقام كلام الناطق للضرورة **قوله** الخ لا يقع على الخاتم واللؤلؤ فلو حلقت لا
 ثلث الخ حث بليس كذا احد منها ذكر الخاتم واللؤلؤ في الخ لا على وجه الحصر فيها كما يظهر من العباد بل هما الفرز الخفف منه وهما منها
 واظهر افراده السوار والخمائل ونحو ذلك وبه يحضرون اللؤلؤ على خلاف بعضهم حيث ذهب الى ان اسم الخ لا يتناول به قطع في س
 استدلاله في قوله ثم ونحوه من حلية تلبس بها وذكر في الخبر بان العقيق والسم سمى حليتي السوار وجعل العيان افراده
 الدوام والدائري في المرسلة لا مثل السيف والمنظرة الحليين والوجه الرجوع فيه الى العرف ويختل كثيرا وما حكم به الحكم والخت بكل
 واحد من افراده انما يتم لو كان حلقه على الخ لا يقع الخ وسكون اللام فيكون مفردا ما جمعه وهو الخ يضم الخ وكسر اللام وتشديد اللام
 وفيه لغة اخرى بكسر الخا ووزنه على اللعينين يقول بان فعلا يجمع على فلول كفس وثلوس فاصلة حلى واجتمعت الواو والياء وسبقت
 احداها بالسكون فقلت الواو يا وادغمنا على القاعدة ثم كسر اللام لما في الاشتغال والضمه الى الياء من العسر ثم جازع ذلك
 كالحا ابتلع اللام فاذا حلق عليه لا ينجث بليس فوافراده بل ولا اثنين بل بالجمع كما لو حلق على كل جمع كقولنا لا ست شيئا بهذا اذا قال

كالمستحلب بالسكر اما لو لم ينفذ تقدم ان بعضهم حمله على الحبس فيكون كالمعروف بومئذ البير وكلامهم حال من تنفيذ الحبل
 من المحلوت عليه بكونه معروفا او جمعا ولكن القول على الشرع غير تدل على ما فعلناه وقد تقدم مثله في الايلاء لوقال لزوجاته لا وطنت
 فانه لا يحث بوطى واحدة ولا اثنين بخلاف ما لو حلف على وطى كل واحدة وكذا القول في الحلف على الخشي كالوقال لا اكلت هذا
 الرغيفين فانه يحث لم اكل كل واحد منهما وبعض الآخر وانما يحث معا **قوله** السري وهو وطى الاثني عشر في الحلف على الخشي فكل اختلاف
 في معنى السري فذهب بعضهم الى انه يحصل مثله في امور ستر الجارية عاين الناس المعبر عنها بالحذف والوطى والانتزال وقيل يكفى السر
 والوطى وقيل يكفى الوطى لانه اشفاة من السري وهو الوطى وقالوا امر القيس لقد نعت بسبب ستر العقم انني كبرت والاحسن السري غاف
 وقيل من السري هو الخفاء لانه تخفيها بالحذف او يخفي وجهها عن وجهه وقيل بغيره كذا في اخبار الشيخ في طاعتها الوطى والانتزال
 وفي سائر الاكتفاء بالوطى مطا والاولى للوجوب فيرا الى العرف وهو يختلف باختلاف الاركان والاصناف **قوله** اذا حلف لا قضيت دين
 فلان الى شتر كان غايته لوقال الى حين اوزمان قال الشيخ يحل على المدة الماخلة عليها نذر الصيام ومن اشكال من حيث هو بعد عن
 موضع النفل وما عداه ان فهم المراد به والا كان بهما هنا مسئلتان الاولى اذا قال لا قضيت حلفك الى شتر او الى راس الشهر فليكن القضاء
 قبل انقضاءه لان الى الغاية وبيان الحد وهي خارجة عن المعنى اما مطا او هنا بالقرينة او بثبوت الفعل المحسوس وربما قيل يجوز ان تأخر
 الى ان يهل كالوقال لا قضيتك عند الهلال لان الى ما يكون للمحد يد يكون بمعنى مع كقولهم نعم من انصاري الى اسراى مع اسر ولا يحث بالاشك
 ويضعف بان المعنى مقتضيان في الاحكام لان مقتضى الاول كون الشهر غايته للاداء واحده اخر الوقت المعين باليمين ومقتضى الثاني كون
 الهلال لغاية دون ما قبله ولان من وجوب بعضا والحق ومن صد الهلال لا يدفع عنه من غير تقدم ولا تأخر حتى لو نذر عليه فقد نذر البر
 على تفسيره كالحلف على اكل الطعام غدا فكله او اكله قبله وحيث كانا متفادين فلا بد ان يحل على احدهما والاول الى ان يغلب استعمال
 الحرف في العرف الثاني لوقال لا قضيت الى حين اوزمان لم يخفى ذلك من مان مقدور بل يقع على القليل والكثير لغرض وعرفا من قضاء
 به وانما حكم بالحث اذا ما قبل ان يقضى مع التمكن وقال الشيخ يحل على نذر الصوم وهو ان الحين ستر اشهر والامان خمسة اشهر لانه
 عرف شرعى نافذ عن الوضع القوي فيجب الميراث لير واستكمل المدة من حيث انه يستعمل في الشرع بغير ما ذكره لوقال نعم نفيحان الله حين
 مموتن وحين نفيحن وتلقن بناه بعد حين فذكرهم في عزهم حتى حين منتهى يوم القيمة وقال ثم هل ان على الانسان حين منتهى
 لم يكن بشا من ذكره او من يشبهه اشهر لانها الغاية في مدة الحمل وقيل هو اربعون سنة لانه اشارة الى ادم وقد صور من حيا من طين
 لا ذنب ثم نفيح لروح بعد اربعين سنة فهو مشر لولا يمكن حمله على جميع ما بين اتفاقا فهو بهم وما ورد في النذر مخففة به على خلاف
 الاصل فلا يستداه وما عداه ان فهم المراد منه بقصد اللفظ او في نذر تدل على تعيين احد معان المشترك والا كان بينهما يصلح للقليل
 والكثير ولا يحصل الحث الا بالاموت لا صلا لبراهة الذي مر ما عدا ذلك وكذا القول في الزمان والوقت والدة والمدة وغيرهما ما يدل
 على الزمان اليهم **قوله** الحث يتحقق بالخلفا لاختيار اسوا كان بفعله او بفعل غيره كما لو حلف لا ادخل بلدا فدخله بفعله او بفعل سفيته
 منارت به او ركبه او حمله انسان ولا يتحقق الحث بالاكره ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم اذا وجد الفعل والقول المحلوت عليه
 على وجه الاكراه او الجمل بالمحلوت عليه بان دخل الدار وهو لا يعرف انها الدار التي حلف لا يدخلها او حلف لا يسلم على زيد ثم سلم عليه
 في ظلمة وهو لا يدري ان زيد بدا والنسيان لليمين لم يحث فيها لقوله من وقع في الخطا والنسيان وما استكوهوا عليه ولان النسيان
 الزجر المقصود من اليمين انما يكون مع اختيار الفعل فاكر اليمين ضرورة ان كل حال انما نعت نفسه او زجرها باليمين وذلك
 انما يكون عند ذكرها وذكر المحلوت عليه حتى يكون تركه او فعله لا جلا ليمين وهذا لا يتصور الا مع قصد اليه والمعرز لها فاذا جهل اليمين
 في صورة النسيان او المحلوت عليه في صورة الجهل لم يوجد المقصود من اليمين لاجلها ان لا يتصور قصد البعث والاشناع حال الجهل
 والنسيان وكذا حال الاكره بل هنا اولى لان الداعية حال الاكره ليست للفا على بل من غيره فلم يدخل هذه الحالة في اليمين والبعث
 على الاقدام والمنع من الامتناع في الافعال الاختيارية لا اشناع البعث المرفعة على ما يجز عنه كما تصور الى السماء وانما فانه لو حلف
 مكرها لم ينفذ بمسيرة فكذلك العين الذي يتعلق به الحث اذا وجد على وجه الاكره يجب ان يعلق لانه احد شيئين وجوب الكفارة والاقوى
 على تقدير الاكره بين ان تفعل الحالف المحلوت عليه ان تركه بنفسه بان يعمل عليه بالتهديد وبغيره بان يعمل الى الدار التي حلف لا يدخلها مكرها
 وكذا لا فرق مع الاختيار بين ان يتولى الفعل بنفسه بان يدخل الدار بفعله او بفعل غيره بان يركب دابة او بفعل في سفيته فيدخل به

وهو فاد على النزول عنها فلم ينزل ولو حمل غيره لكان قد راعى الاشياء فلم يمنع من حشر وجهها اذ كان سكون
بما يرا الاذن في الدخول وجها لعدم ان لم يوجد منها الدخول وانما استند الى غيره وهو ثم ولو حمل بامره فلا اشكال في الحث وكان
كما لو ركب دابة ودخلها ويصدق ان يفتح دخلها على ظهره فلا كما يصدق ان يفتح دخلها دابكها وخالف جماعة من العلماء في حكم المسئلة
وحكموا بالاحتث في جميع الفروع من استئذان الى وجود صورة الخلو في عليه والكفارة لا يسقط بالاعذار عندهم لان قد يجب عليه ان يحث
فسد ومع ذلك بل من الكفارة كما لو كان حلفه على ان يفعل الواجب او يفعل المحرم فان اليمين عندهم تنفذ على جميع ذلك وان وجب
الحث كما ان لو حلف على ان لا يفعل المندوب انفق واستحب الحث اذا تقرر ذلك وقلنا بعدم الحث هل ينحل اليمين فيراهم لا وجه لها احد
نعم لو وجد الحمل بالفعل المحلوف عليه حقيقه فكان كما لو حلف عمدا وان افترقا في الكفارة وعدهما ففعلت الحث وهو لا شك في فاد
خالفه فتضاها بعد ذلك لم يحث وقد حكموا في الاياله بان لو وطى ساهيا او جاهلا بطل حكم الاياله مع انها يمين صريح وكذا لو كانت
امرا فاشترها او كان عبدا فاشترته واعتقته وجبوا لعدم ان الاكره والنسيان والمجهول لم يدخلن فيهما فان وقع بعد ذلك هو الذي
تعلق به اليمين فاذا لم يتناول لم يوجد ما يتناول له من الحث واستغنى به الشاهد في قوله الاول ونسبوا الى هذا الاصحاب **قوله** الايمان
الصادق كلها مكره هذا اطلاق المقصود جماعة كراهة اليمين الصادقة لقوله ثم ولا يعملوا الله عرضة لايمانكم وقول الله ثم في رواية الجني
المخزان لا تخلفوا بالله صادقين ولا كاذبين فانه يقول عن رجل ولا يعملوا الله عرضة لايمانكم وليس على اطلاقه لما ثبت ان النبي ص
حلف كثيرا كقول له لما حكي عن سليمان ثم ان قال لا طوفن الليلة على سبعين امرأة كلها ثاقت بفارس يقاتل في سبيل الله الحديث واما الله
وعنه ذلك الايمان المروية عنه واستثنى بعضهم ما وضع منها كالحجر لئلا يكيد كلامه او يعظم امره والاول كقول له فوالله لا يعمل الله عرضة لايمانكم
الثاني كقول له والله لو قبلته ما علم ليحكم قليلا وليكنتم كثيرا وباني ما ورد عنه من الايمان راجع الى هذين ومنها الاكثر الى الاحكام
التي تفسر فذلك يجب مثل انقاد من من ظالم وان بك كاذبا وبنوا وفي الدعوى عند الحاكم اذا تقرر حجت اليمين في حثها اذا كانت كاذبة
الا لغيره وقد يستحب دفع ظالم ومال المحرم به وقد يكره كما اذا كثر وعلمه بحمل الاية وفي العرضة ينسب عليه والحلف على القليل لا مال
وما عدا ذلك مباح **قوله** وبنا كذا كراهة في الغوس على البسر والمال ثم لو فسد دفع المظنة حازر وربما وجبت وان كان يسكن ان كان
بحسن التوريز وروى وجوبها مع اليمين كرائم ولا كفارة مثل ان يحلف ليدفع ظالم الى انسان او ماله او عرضة العهود والنفقات او هل
اللفظ ان اليمين الغوس هي الحلف على الماخفي كاذبا متحدا بان يحلف انه ماضل وقد كان مقفلا والعكس وانما محرمة وانما سميت غوسا
لانهما فسر الحالف في الذنب والنار وهي الكناية بزيرو وروى انه قال كبراء الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغوس
الحديث ولكن الحكم هنا اطلاقها على الحلف على الماخفي مع كونهم وصفها بالكره والمراد بالبسر والمال الثلث درهما دارون والمستند
رواية على الحكم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال لا ادعي عليك مال ولم يكن لك عليك واراد ان يحلف فان بلغ مقدار ثلثين درهما
فاعطى للمخلف وان كان اكثر من ذلك فاحلف ولا تعظم ومحل وجوبها وان كذب اذا استلزم تخليص من من ظالم ويقفم من لم يلدع عن
انسان ظالم او ماله او عرضة ان الحلف للدفع والتلئة واجب لانه جعل مثالا للواجب وبشكل وجوب الدفع عن مال لغيره بل ذلك دون
مال النفس الا ان يوجب فيها وقد ذكر المقصود وعزم ان الدفاع عن النفس واجب وعن المال غير واجب مع وفي س صرح في هذا
الباب بان الحلف للدفع الظالم على نفسه المحرم به مستحب ويمكن الفرق بين المال المعرف بانه بالكره وعزم في الامرين والمراد بالتوريز
ان تعبد باللفظ غير ظاهر اما في غيره بان تعبد المشترك مع غير المطلوب منه الحلف عليه بان تعبد بها في قول ما قلنا عندهم
الموصول لا التافيز او ماله عنده في ارض او لباس وبغية الدليل او الشاوي ذلك وفي الاستاد بان يعطى لما فعلت كذا
يعني في غير المكان او الزمان الذي فعله فيه ونحو ذلك ولو لم يحسن التوريز حلف فلا شيء عليه ولا يقبل الله ثم قال وبلا الظالم بيمينه ولا يخرج
بيمينه عن الغوس والنية في المستحلف الحق **قوله** اليمين بالبراءة واليمين سجانة او من رسول الله لا يفتقد ولا يجب كفارة وبأنه لو كان
صادقا وقيل يجب لها كفارة ظاهرا ولم احمد برشا هذا وفي نفي العسكوي الى محمد بن يحيى بطم عشر ما سكن ويستفاد الله ثم الحلف
بالبراءة من الله ورسوله وانتم ثم محرمة سواء كان صادقا ام كاذبا في غيره من غير ابن الجهمير قال سمع رسول الله رجلا يقول ان ابرئ من
دين محمد فقال له رسول الله وبليك اذا برئت من دين محمد فقل دين من تكون قال فأكلم رسول الله على مات وروى بريدة ان

النبي ثم قال من قال اني بريء من الاسلام فان كان كاذبا فهو كافرا لان كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما وروى يونس بن
 ظبيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخلف بالبراءة منا فان من خلف بالبراءة منا صادقا او كاذبا فقد بريء منا والاصح انه لا كفارة
 عليه بذلك مطلقا لصلالة البراءة وعدم دليل يخرج عن حكم الاصل والقول بوجوب كفارة الظهار مع الخت للشيخين وسلا رواه النبي
 وذهبا بن حمزة المدجوب كفارة الذود وهي عند كثير من غيرنا وغير ذلك والكل مجموع الى غير ذلك ليل صالح ثم طريق التوقيع المذكور
 صحيح وحكم بمضمون جماعته من المتأخرين منهم مكر في الحق ولا باس به وقد تقدم البحث في ذلك كله في الكفارات **قوله** ولو قال هو يهودي
 او نصراني او مشرك ان كان كاذبا لم ينعقد وكان لعواقب تقدم ان الخلف لا ينعقد الا بالبراءة فلا كفارة للبريء بغيره سواء حرم الخلف
 براء لا وروى اسحق بن عمار في الموطأ قال قلت لابي براهيم ثم رجل قال يهودي او نصراني ان لم يفعل كذا وكذا قال ليس اقال وليس
 عليه شيء والكلام في تحريم هذا اليمين كما سبق وفي رواية بريدة عن ما ينسب عليه وروى ثابت بن الصفاك وصلى الله عنده رسول الله
 قال من خلف على عيني بغير الاسلام كاذبا فهو كافرا **قوله** لا يجب التكفير الا بعد الخت ولو كفر قبل الخت لم يجر له ما يجر له لانها عبادة فلا
 يجوز ابقاها قبل ذنوب وجوبها لانها لا يجب قبل اجماعا وعينا الواجب لا يجرى عنه وخالف في ذلك بعض العامة فيكون نقديهما على
 الخت كقبيل الزكاة قبل تمام الخول لقوله ثم اذا خلفت على يمين فزابت غيرها خيرا منها فان الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ
 اخر فكفر بنفسك وان الذي هو خير وفي بعض احبارنا ما يوافقه وفي الطائفة صنف والمواذبا خت بكسر الخاء الفتح مفتحة الخلف
 في اليمين واصلة الاسم والذب ومنه يبلغ الغلام الخت اي المعصية والاطاعة قال المجوهري وفي معنا تبارك في الاثر الخت في اليمين نفسها
 والنتج فيها **قوله** لو اعطى الكفارة كافرا او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يجر له وان جهل واجتهد ثم بان لم يعد كذا او اعطى
 من بطن فقره فبان غيبا لان الاطلاع على الاموال الباطنة ليس بالكلام في عدم الاجزاء مع علم الدافع بعدم استحقاق المدفوع اليه
 وامام عدم علمه فان لم يجتهد في البحث وحاله فكذلك استناده الى تقصيره وان اجتهد بان بحث عنه لمطلع على حاله بما لم
 يظهر منه مانع الدفع اجزا لان المعبر شرعا بظهور الغنى وغيرها من الشرايط لا بوجودها في نفس الامر ولا في ذلك بين انواع
 الشرايط المعبرة في المستحق ولكن الحكم حقا لحكم ببعضها واستثنى في سب ما ظهر المدفوع اليه عند الدافع فانه لا يجرى مطلقا وكان
 وجهه ان المال لم يجرى عن ملكه لانه عبده لا يملك ويشكل بانه اذا كان الحكم مبنيا على الظاهر لا عبر لعدم ملك المدفوع اليه ولان
 ذلك جاز في عبده غير بناء على ان العبد لا يملك وايضا فان الغنى وغيره من لا يسخن الكفارة لا يملكها بالدفع اليه في نفس الامر
 لفقده لشرطه مني فغير على ملك الدافع على حال وانما اجزاء عن عمره والاجتهاد دفعا للمرجع وقد تقدم مثله في الزكاة هذا كله اذا لم
 يكن العين باقية او امكن استردادها والا استردت مطلقا ودفعها او غيرها الى المستحق وهل يمكن في البحث عن حال المسكين سواء له حال
 حيث جهل امره لا بد من البحث زيادة على ذلك وجهان من ان الظان الاجتهاد ببدل الجهد في البحث وهو يقتضيه امرنا اذا عت
 بتقليده ومن يقول قوله شرعا فلا يقصير في ترك البحث عنه زيادة على ذلك ويشكل بانه بدون ذلك لا يجوز الدفع اليه
 مطلقا يقع مجزيا وان استمر الاشتباه وانما الكلام على تقدير رجوع الدافع ظاهرا وتبين خلا فزاد ذلك القول
 على قوله ان دفعه الاعتماد على اجبا وشاهد في دفعه مع عدم دعواه ثم يظهر ذلك خلا فزاد ذلك حجة شرعية لا بعد المعتمد
 عليها بفضل ووثيق منه اذا على الرجوع الى اجبا رجعا عن مطالعين على حاله وذلك غير منافي لظهور غناه لان المال ما
 ينفق ولا شبهة في تحقق الاجتهاد هذين الامرين وانما الكلام على تقدير الاعتماد على غيره **قوله** لا يجرى في التكفير بالكنس
 الا ما يسمى لثبا ولو اعطاه قلنسوة او خفا لم يجر له لان لا يسمى كنسوة ويجزى الغسل لثيابا لثنا والاسم اذا اختار
 الملك الكنس اعترضا مسماها واكلها ثوب واحد من ثياب او سراويل او عانة او جبة او قبا او مقنعة او ازار او ذلك لان الاسم يقع على
 جميع ذلك ويختلف مجال الاحتذ في الذكورية والاوتيرة والصف والكبر فكل في الصغير جزاء يصدق عليها بالنسبة اليه اسم الذوب
 من احد الاصناف وان لم يكن الكبر عشر حرفي مثله ولا يشترط ان يكون مخطا بل يجوز اعطاء الكراس وسجيان يكون حذبا كما
 ما كان ام فقيرا فان كان مستغنيا نزل ان يجرى او ذهبت الالباح بمقاربة الخاف لم يجر لان لا معيب كالطعام المشوق فان سبغ الى
 ذلك الخلد لكان الطعام العتيق ولا يجرى المرتفع ان رقع للرقع والبلى وان احتيط في الابتداء موقعا لكن ينبر وغيره اجزاء واما الخش
 فيجوز الخش في الصوف والشعر ان عتيد لبسه والقطن والكتان والقز والابرسم ولا فرق في كل جنس بين الجيد والردى والمترسط

مع صديق الاسم ولا يجري الفلتنة ولا الخف ولا الغفل ونحوه ما ليس في الرجل لعدم صدق اسم الكسوة عليها خلافا لبعض العامة
وشمل المنظر والخاص والكثرة وقد تقدم البحث في ذلك في باب الكفارات وإنما ذكره هنا لمناسبة كفارة اليمين فان الكسوة خضرة لها ولو
ذكر جميع هذه المسائل الى اخر الباب في مسائل الكفارات كما صنع غيره كان اجود **قوله** اذا مات وعليه كفارة ميتة ولم يوصيها فنشر على
اقل فيه يجري ان اوصى بغيره في ذلك ولم يوصي الوارث كانت فيه المجرى من الاصل في الزيادة والثالث وان كانت الكفارة مخيرة
انشر على اقل الخصال فيه ولو اوصى بما هو اعلى ولم يوصي الوارث فان خرج من الثالث فلا كلام والاخر حيث فيه الخصلة الدينية الاصل في ذلك
الباقى فان قام بما اوصى والا بطلت الوصية بالزيادة ونشر على الدنيا اذا مات وعليه كفارة فاما ان يوصي لها او لافان لم يوصيها في
اخرها من تركه فقد ادى الى الميراث كغيرها من الميراث في المالبس والدين والركوة والمج وغير ذلك ولكن يجب الاقتصار على اقل الخصال
فيه اذا كانت مخيرة واقل افراد الميراث الواجبة عليه اذا كانت مرتبة ان لم يوصي الوارث بالزيادة ولم يكن هناك دين ولا محذور عليه
وان اوصى لها فاما ان يمين قدرا او خصلة او يطلق فان اطلق فالحكم كالوالم يوصي ان عين قدرا او خصلة فان كان بقدر الدنيا او
انشر عليها وان عين قدرا ين يدعى اقل الخصال في المخرج واذا الواجب في الميراث فان بلغ اعلاها او عاودها ولا يبلغ فان
لم يبلغ خصلة اخرى لى الزائد واخرجها الدنيا وعاد الزائد ميراثا ان لم يبرع الوارث بالاكال وان بلغ خصلة اخرى او فردا اخر
فان اجماع الوارث اخرج الموصى به والا اعتبر قدرا كاد من الاصل والزائد من الثالث لا غير واجب فان وسع الثالث مجزى عما خرج
والا انشر على ما يخرج ثم ان لم يبلغ ذلك الخارج خصلة رجع ميراثا كما مر وان بلغ خصلة او فردا واجب كما لو بلغ المجموع وكذا العقول
ان يبلغ الاعلى وان اوصى بالا على ابتداء فان اجماع الوارث او في الثالث بالزيادة فيخبره الا اذا في ذلك كلام وان قصر فان لم يحصل
بالمجموع من الاصل والخارج من الثالث خصلة وسطى او لافان كان الثاني اخرجها الدنيا لا غير فان كان الاول في وجوب اخرج
الوسطى او جوان الاقتصار على الدنيا وجبها من الوسطى لبيت واجبة بالاصل ولما بالوصية فلا يجب وقد سقط اعتبار العليا
بقصر المال وعدم الاجازة فيجب الدنيا الواجبة بالاصل ومن ان الواجب صرف المجموع حيث نفذ الوصية به وهو بعض الموصى
بفراذ الم يمكن انقاد مجموع ما اوصى به يجب المقدور والاسبق المحصور بالمعصوم لهم اذا امرتهم بما في ذمتهم واستغنوا والا فلو
الاول والآخر بين الوصية بالعليا وبقلد سبعا حيث جزم باخراج المعصوم في الثالث دون الاول ان الموصى به على تقدير العليا
او معين فاذا فاته لم يكن مادونه موصى به وانما واجب الادف بالاصل بخلاف الوصية بقدر سبع العليا لان الوصية هنا بدلت القدر
وبكل جزء منه فاذا فاته بعض لعدم حزمه من الثالث بقي الباقي وهو صالح عرضا عن جميع الخصال بخلاف المعين لان العود الى الاصل
ليس هو الموصى به الاعلى ولا غير **قوله** اذا انقضت يمين العبد ثم حنت وهو في نفوسه الصوم في الكفارة حنت غيرها وميرتها ولو
كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعام فان كان يعتبر ان المولى لم يجره وان اذن اجزا وقبل لا يجرى لانه لا يملك بالتملك والاولى
وكذا لو عتق عنه المولى باذنه اذا وجب على المملوك كفارة مخيرة او مرتبة ففرض الصوم لان التكفير بالطعام والكسوة والعق نزع
الملك وهو لا يملك خيفة على الاشرفان كانت مرتبة متى عاجز عن العتق ينتقل الى الصوم لذلك وان كانت مخيرة فالخير انما
ان يكون بين امرين او امرين يمكن المكلف منها وهذا ليس كذلك هذا اذا لم ياذن له المولى وانها وان اذن له في التكفير بالعق او
الاطعام او الكسوة في اجزاءه فلو ان منشاها ان كثر بما لا يجب عليه فلا يسقط عنه الواجب سواء قلنا بملكهم اعلناه خصوص العتق
لان لا عتق الا في ملك نعم لو ملكه مولاه المال وقلنا بصحة التجهت ومن ان المانع من الاجزاء كان عدم القدرة فاذا اذن المولى
وجرى مجرى لو كفر المبشر عن المعصية وقد تقدم البحث في ذلك في الكتاب **قوله** لا ينفذ بين العبد بغير اذن مولاه ولا يملك الكفارة
وان حنت اذن له المولى في الحنت او لم ياذن اما اذا اذن له المولى في اليمين فقد انقضت فلو حنت باذنه وكفر بالصوم لم يكن للمولى
مصرفه ولو حنت من غير اذنه كان له مصرفه ولو لم يكن الصوم مضرا فيه زدد الصواب في الاول ان يحلح باذنه ويحنت باذنه فلا خلاف
في صحوب الكفارة بالصوم لكن هل له مصرفه الى ان ينقضي او يتنقض بظن الوفاة وجها اجودها عدم الثابتة حلت بغيره وحنت بغيره
ولا كفارة قطعا فقد شرط الصلح وهو الاذن الثابتة حلت بغيره اذن وحنت به فان قلنا بمنزلة بدو وباطل فلا كفارة وان قلنا
بكونها موقوفة ففي استلزام الاذن في الحنت الاجابة وجهان من ظهوره وانما عليه واحتمال الامر في تنصيص اصالة البراءة وهو
الاجود وعليه ما ينفع الصوم فعلى الاول له الصوم بغير اذنه لان الحنت يستغفب الكفارة بالاذن فيه او في التكفير كان الاذن في

الاحرام اذن في بعض افعال الحج وعلى الثاني يتوقف لزومها على عتق من جعلناه كاشفاً عن عدمه من ان نذرنا جعلناه سبباً لا كفاً
الرابعة حلفت باذن وحنت بعين في صيامه يعني اذ نذرنا اشكالاً مشافه من ان سبب الوجوب ما زاد غيره والحث ولو اذمه او نذر
والاذن في الشيء اذن في لوازمه او مستلزمه والاذن في لوازمه وتابعه من ان الحث موجب للقدوم عليه وليس للسيد منع من
واجب عليه كالسبب لم يمنع من الصلوة فيه ومن ان الاذن في اليقين اذن في سبب الاشناع فهو اذن في الاشناع وهو عن الحث
فكان كما في اقسام الصوم التي للسيد المنع منها تحفة ولا لزوم الكفارة لان الاذن في اليقين ما يغزو الحث فالاذن فيها
لا يكون اذناً في التكفير وفصل ثالث فيجوز له منع من الصوم المصرون عنه **قوله** اذا حث بعد الحزب كلف كالحر ولو حث ثم اعتق
فلا اعتبار بحال الاداء فان كان موسراً كلف بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينقل الى الصوم الا مع الجبر هذا في الموثقة وفي الخبر
باي خصوصاً لها شاء لا اشكال في تكفيره كالحر على تقدير حشره بعد الحزب سواء قلنا ان الاعتبار بحال الاداء ام حاله الوجوب لوقوعها
معاقب حاله الحر بما لو حثت فبقا ثم يفتى ولما يكن فعل يعتق وقت الوجوب ام وقت الاداء الاظهر عند اصحاب الثاني فنظر الى
ان خصا لا الكفارة عبادات فيلزم فيها حاله الاداء كالف الوضوء والسيتم فان النظر في القدرة على الاستعمال والجبر عنه الى حاله
الاداء وكما في الصلوة بالنظر الى القيام والحزب عنه حتى لو جبر عن الصيام عند الوجوب ونذر عند الاداء صلا صلوته القادرين ولو
انفكس لغرض انفس الحكم ومن اعتبر حاله الوجوب نظر الى ان الكفارة نوع فظهر بخلاف حاله بالرق والحرز فينقل الى حاله الوجوب
كالحد فانه لو نذرنا وهو يعتق ثم اعتق او يكر ثم صار محصناً بقاء عليه حدا لا رقاً والا بكار وعلى الوجهين يفرج حكم العبد لو حث
ثم اعتق فان اعتبرنا حاله الاداء اعتبرنا حريته او عساره فيصوم وان اعتبرنا حاله الوجوب ففرجه الصوم
على التقديرين كذا في معسر والمذهب هو الاول **قوله** **النفذ والتمس** هو نفي الدال في الماضي بكسر هاء ومنها في المضارع
لفظة الوعد بخبر او شراً شرعاً التزم فبه لم يثنى او مطاً والاصل فيه قبل الاجتماع ايات منها قوله ثم وليوفوا نذورهم واحبوا منها قوله ثم
من نذرنا ان يطعم احد فطعم ومن نذرنا ان يعطي احد فاعطى **قوله** فلا يصح العصى ولا الخنوع ولا الكفر لتعدية النذر
في حقه واشترطها في القدر لكن لو نذرنا فاسم سجد لم الوفاء صابط النذر ان يكون مكلفاً له اهلية العبادة لانه من مزويدها
لا شرط له بالهزة فلا يصح نذر العصى وان كان بمنزلة الخنوع مطاً الا وقت افاقة ذوى الادوار اذ لو نذرنا بغيره لانهما سلوبا
العبادة واعتباراً لعبادة وجه الشريعة وان قيلها لفعل الخنوع وكذا لا يصح نذر الكافر لانه ليس من اهل القرية يمكن سجد اذا
اسلم الوفاء بما نذر له حال كونه كافراً في ان عمر قال لرسول الله كنت نذرتا عتكات لليلة في الجاهلية فقال له النبي ع او نذرت
ولانه لا يحسن ان يترك بسبب الاسلام ما عزم عليه في الكفر من حفال الخمر ويكن في دليل السنه مثل ذلك **قوله** ويشترط نذر
المرأة في الطلقات اذن النكاح وكذا يتوقف نذر المملوك على ان المالك فان لم ياذن لم يفتقد وان نذر المملوك فاسداً وان
احب المالك ففي صحته تردد اشبهه للزوم اشتراط اذن الزوج والمولى في نذر الرجز والمملوك هو المكن بين المخاصين والخبر
مكرر في بعض كتبه والشهيد في سنن الولد فاوقف نذره على اذن الاب كاليامين ولا نص على ذلك كله هذا وانما ورد في اليامين كاعرفه
سابقاً وجبر الخاف متأخرة في الانشراح مدغم في كثير من الاحكام وتتميمها في رواية الشافعي عن الجاحس ثم قال قلت لم ان
جارية كنت حلفت منها بيمين فقلت مدغم على ان ابيها ابدل الى منها حاجتها تخفف المولى نذر قبل ان يهرجوك لم يوقر حلفت مع
ان الصيغة صغيرة النذر ان كان من كلام السائل الا ان الامارة اقره عليه تكن كالتلفظ به وفيه نظر لانها معنيان مختلفان وانما
في بعض الاحكام لا يضيئ بشا وبها في هذا الحكم واطلاق اليامين عليه في الرواية عجزاً لوجوده خاصه من عدم فهمه والطلاق اللفظ
وجوز سلبيه عنه وعجزها ويجوز للامام اقراره على الجواز خصوصاً مع تفرج في السؤال بكونه نذراً ايضاً حيث قال فقلت مدغم على
عدم الاداء الدال على وجوب الوفاء بالنذر الكتاب والسنه لا يفتقر في موضع التراجع بمثل هذه الحالات والمقدمة المحيطة بالوجوب
والمملوك باليمين ولم يذكر الولد مع مشاركتها في الحكم خصوصاً للزجر وبذلك فله في عده والخبر وبذلك الشهيد في اللغة وروى
في سنن الحنفية ولما جبر لفراده على الوجوب اما المملوك فيمكن اختصاصه بذلك حيث المحر عليه وانقضاء اهليته ومنه لا نذر بشي
اذن المولى ثم على القول بوقف نذر الثلثة وبعضهم على الماذن فلا كلام فيها لو بادر قبل الاذن هل يقع باطلا او يصح مع الاجابة
كما سلف هكذا لو نذر الوالدين قبل ابطال **قوله** ويشترط فيه القصد فلا يصح المكره ولا السكران ولا العريان الذي لا قصد له

ويؤيد عليه ما لو كان الشرط مذكورا أو مباحا وجوبا في الدنيا فإن جعل الجزاء شكرا على فعله لا يصح ولو أراد بالسابع الجائز بالمعنى ^{الخاص}
وهو المباح خرج منها إذ جعله مندوبا أو واجبا ومع ذلك يخرج ما لو كان من فعل الله ثم كره أن رزق الله ولدا وعاقا من مرضى
وتخو ذلك فإنه لا يوصف بالسابع والأولى جعل المعز من كونه صالحا لثقل الشكر به أن جعل الجزاء شكرا أو كونه موحدا سوا بلع حد المنع
أم لا أن قصد الزجر فيستلزم جميع أفراده وأما الجزاء فيشرط كونه طاعة مذكورة **قوله** ولا ينفقد النذر بالطلاق ولا بالعناق
كقولنا وجب طلاق إن فعلت كذا أو عهدى حر وسمى نذر الزجر والنجاس وهو غير منقطع عندنا خلافا لبعض العامة **قوله** وأما تتعلق
النذر فيما بطله أن يكون طاعة مقدورة للناذر في ذاتها أو متعلقة بالعبادات متعلقة بالنذر هو الجزاء أن شرطنا في صحة النذر كونه شرطا
والأنواع من شرطه لأن متعلق النذر المبتدأ بغيره فلا يسمى جزاء لذلك أعاد وذكره بعد أن شرط في الجزاء كونه طاعة والنجاس أو متعلقا
متعلق النذر وهو غير متعلق بالمواد بالطاعة ما يشتمل على العزيمة من العبادات المعهودة فلو كان مباحا أو وجوبا لم ينفقد لعقل
الصانع ثم في صحيحه إلى الصباح الكنا في ليل النذر يشي حتى يسمى شيئا له صيا ما أو صدقة أو هدايا أو مجازاة هو المشي ^{بها} بين الأ
وقيل يجوز كونه مباحا مشاء في العلم فهو دين أو دين أو سفر يربى من مستد لا يربى الحسن ^{عليه} على الحسن ثم في حياته
حلفت منها بيمين فقال للمعلم أن لا يبعها فقال في بعد نذرك والبيع مباح إذا لم يفترن بعوارض من مجزاة طاعة أو وجودها
اشكال في انعقاده لو قصد به معنى راجعا لما لو قصد بنذر الأكل التقوى على العبادة أو على عمل ديني أو ترك منه التقوى ^{بها} البهائم
وتحذ لك وربما اشكل على بعضهم بغيرها على عدم انعقاد نذر المباح ما لو نذر الصدقة بمال مخصوص فإنه ينعين اتفاقا أن
المسح هو الصدقة المطلقة أما خصوصية المال فيباح فكلما لا ينفقد لو خلصت الأباخر فكذلك إذا انقضت النذر ونعوى الاشكال
حكم كثير من الفقهاء بجواز جعل الصلوة المندورة في مسجد معين فإنها لو كان بد من غيره لم يلزم والافضل مع أن الصلوة في المسجد
وطاعة فإذا جازت مخالفتها للطلب الأفضل ورد مثل في الصلوة بالمال المعين وجوابه أن الصلوة المطلقة وإن كانت حجة إلا
أن المندور ليس هو المطلقة وإنما هو الصلوة المخصوصة بالمال المعين وهو أيضا راجع بخصوصية المال المخصوص بالطاعة المندورة
إنما غلقت بالصدقة بذلك المال لا مطلق فكيف يجوز المطم عنه ولأن الطاعة المطلقة لا وجود لها إلا في ضمن المعين والمال و
الزمان والمكان والفاعل وغيره ^{التي} فإذا تعلق النذر بهذا الشخص انحصرت الطاعة فيه كما تنحصر عند فعلها في متعلقها
فلا يجوز عجزها ولهذا يظهر ضعف القول بعدم تعيين المكان المندور للعبادة وإن كان عجزه راجع من لأن ذلك الراجح لم يتعلق به
النذر كما أنه لو تعلق بعبادة مخصوصة لا يجوز عجزها ما هو أفضل منها ولأن هذا فتح الباب يؤدي إلى عدم تعيين شيء بالنذر حتى صور
يوم معين والنجح في سنة معينة وعجز ذلك فإن الصوم والنجح في نفسها طاعة وتخصيصها بيوم أو سنة مخصوصين وتبطل المباح وذلك
باطلا اتفاقا فالمراد بالعبادة المندورة مضافا إلى كونه طاعة ما يكره فعله عادة وإن لم يكن مقدورا له بالفعل ومن ثم يتوقف نذر النجس
المكتزم على الاطلاق ويعوم نادر الصلوة بما يملك ما لم يقصد به على التدرج إلى عجز ذلك ^{الذي} فإنما بالنذر المحقق عنها حال النذر المحكوم
فيها يتوقف القدرة حيث ^{التي} لا يكون سرفته بوقت موسم بالنسبة إليه **قوله** لو نذر ما شيئا لم ينعين من بلد النذر وقيل بالميقات لا خلا
في أن النجح والعزم يلزم بالنذر ولا نذر ^{التي} الطاعة واشترطنا العبادات وإذا نذر أن ينجح أو ينعين ما شيئا فهل يلزم من المشي أم لا إن ينجح
ويعجز أو كما فيه وجهان مبنيان على أن النجح ما شيئا أفضل مطلقا أم الركوب أفضل بعض الوجوه فله الأول يلزم نذر المشي لأنه العزم الراجح
وهذا مطلق المصاهرة مع أنه اختار في النجح أن المشي أفضل لمن لم يضعفه المشي عن العبادة والأكثر ركوب أفضل ويمكن على هذا أن ينعين
المندور وإن كان مروجها لما في زمانه سابقا لأن المندور هو النجح على الصفة المخصوصة ولا يوجب كونه طاعة ولا حجة في الجملة وإن كان ^{موجبا}
ارجح منها وقيل لا يلزم من المشي إلا مع رجا نزع الركوب لأن ما يكون قد التزم في العبادة الملتزم من زيادة فضيلة فصار كما إذا نذر الصوم
شأنه بامع عدم رجائه ما مضى وعلى بعض الوجوه لا ينفقد النذر لأنه وصف وجوب فلا يتعلق به النذر وقد تقدم البحث فيما إذا نذر ذلك
يتبين على أن المشي مسائل أحدها في بداهة المشي فإن صرح بالتزام المشي ودبره أهله أو الفاعل النجح والتخصيص به بوجوه فلا يجب أن
الطلق في وجوبه ودبره أهله أو من المقات فلو أن أحدها وهو الذي اختاره المصاهرة الأولى لذلك العزم عليه فإن من قال
يجب ما شيئا أوجب فلان ما شيئا لا ينعين من غير الاستينار في جميع الطرق والعزم يحكم في مثل ذلك ولأن النجح هو القصد إلى كونه ^{موجبا}
أه وهو الاستينار بالمعنى العزمي لا سيما لعدم العقل ومع تسليمه فالنقل لمناسبتهم أولى من بدوهم والقصد متحقق من البلد والثناء من

الميقان لان قول ما شيا وقع حاله الحج والعامل فيه راجع فكان وصفه راجع اسم لمجموع المناسك المحصورة لان ذلك هو المفهوم منه
 شرعا فلا يجب الوصف الاحالة الحج والاشتغال بافعال لان ذلك هو مقتضى الوصف كما اذا قال عزت بن زيد اكبنا فانه لا يفهم منه
 الاخر به حاله الركوب لا قبله ولا بعده ولا اظهر هو الاول وعليه هذا المعنى بلده او بلد النذر وجهها من ان الالتزام وقع من
 بلد النذر فكان ذلك كالاستطاعة من بلده ومن ان المبادر عرفا من الحج ماشيا كونه من بلده وقيل يعتبر اوتب البلدتين
 الى الميقان وهو حسن ان لم يدل العرف على خلافه وموضع الاشكال ما اذا لم يقصد شيئا بخصوصه وثابتها في غيرها وفيه
 قولان احدها وهو المتيقن ان طواف النساء لان به يحصل كمال التحلل لانه في اعمال الحج ما بقيت عليه علة الاحرام بمنزلة الركوب
 وان بقي عليه الرمي في ايام منى لانها خارجة عن الحج خروج التسليم الثالث من الصلوة والثاني الى تمام الافعال لغيرها
 الرمي وان وقع بعد التحلل لان الحج اسم لمجموع المناسك وهو من جملة ما علة القول بوجودها ولما تقدم من ان المنذر راجع
 في حاله المشي والمركب لا يتم الا بجمع اجزائه ويؤيده صيغة اسمعيل **هـ** قال الصادق **ع** قال ابو عبد الله **ع** في الذبح
 المشي في الحج اذ رمى الجمار نارا البيت واكبوا وليس عليه شيء وظاهرها ان المراد رمي جميع الجمار وهو لا يحصل الا بعد التحلل
 والعود الى منى لان زيارة البيت لطواف الحج لا يكون الا بعد رمي جمرة العقبة خاصة هذا اذا اريد بالجمار موضع الرمي ذلك
 اريد لها المحض المرمي بها فقد وقعت جمعا معروفا فيفيد العدم ايضا فلا يصيد في الانهزام الرمي ويجلج نارة البيت على طواف
 الرديع ويجوز ولو حمل الى ان المراد بزيارة البيت طواف الحج ببناء وعلى ان المعروف منه شرعا واسطفا حاكنا ولا على الاكثاف
 بالتحلل الاول في سقوط المشي وهو مع كون خلاف الظاهر من رمي الجمار مخالفا للقولين معانهم هو قول بعض العامة والاول هو
 الاصح عندهم ايضا والثاني لا يخرج من قوة وثابتها لوفائه الحج لزمه انقضاء ما شيا ثم من المعلوم من ان فانه الحج يحتاج الى القاء المبيت
 للتحلل باعمال البرة فهل يلزم من المشي في تلك الاعمال وجهها احدها نعم لان هذه الاعمال لزمه بالاحرام ما شيا ومنى الحج على انما
 ما وقع الشرع فيه بصفاة والثاني لا لانه خرج بالفتوات عن ان يكون حجة المنذر وروى ذلك وجبت القضا واذا خرج عن
 ان يكون منذر واجب ان لا يلزم فيه المشي وهذا اظهر ولو فسد الحج بعد شروع فيه فهل يجب المشي في المضى في القاسد لهما
ق ولزم ركبنا مع القدرة اعادة نذر الحج ما شيا وقيلنا بانقضاء الحج ركبنا مع قدرته على المشي فقد اطلق المنة وجماعه
 وجوب الاعادة وهو شامل باطلا لانه لو كان معينا نسبة محصورة ومعه وجهه انه قد انقضاء العبادة على صفة محصورة ولم يات
 بها على تلك الصفة مع القدرة فاذن به من الحج لم يقع عن نذره لان المنذر والحج ما شيا ولم يفعل وربما علة بان اصل الحج وقع
 عنه الا انه بقي المشي واجبا عليه ولا يمكن نذركه مع قدرته لزم بحجة اخرى لينتدرك فيها المشي اذ لا يشرع المشي عبادة برة وقيل
 ان كان معينا وجب قضاءه بالصفة والكفارة وان اطلق وجب اعادة ما شيا اما الاول فللاخلال بالمنذر وفيه فقه وهو عبادة
 بغيره باصل الشرع اى يتدارك حيث لا يقع الاولى على وجهها فكذلك وجوبها بالعارض لا شرا كما في معنى الوجوب وجب الكفارة
 للاخلال اما الثاني فلا يلزم له بان بالمنذر وعلى صفة الوقت غير معين فالنتدرك يمكن فكان لم يفعله **هـ** وهذا حسن وقال المشي
 في المعبر الى محضر مع النسيان وان وجبت الكفارة وجبت ان المنذر وفي قوة شئ المشي والحج فاذا اثن باحدها خاصة برة
 ذمته منه وبقي الاخر والحج هنا بان به حقيقته وانما المنذر المشي وهو ليس جزءا من الحج ولا شرطا فيه وانما هو واجب فيه خارج
 عنه ولا يلزم من انقضاءه مجزئا لانه لم يتعبد به كل فقد تحققت الخالفه للنتدرك الجملة فيلزم الكفارة لاجلها وهذا يتوهم مع نذره
 الحج والمشى من غير ان يتعبد احدهما بالاخر في قصد فكيف كان فالأظهر التفصيل **ق** ولزم ركبنا بعضا في الحج ومشى ما ركب وقيل
 ان كان الحج لنذر مع اعادة ما شيا وان كان معينا نسبة لزمه كفارة حلق النذر والاولى الكلام فيما لو ركب لبعض كما لو
 ركب الجميع لا شرا كما في الاخلال بالصفة ولكن يرد هذا ان جماعه من الاصحاب منهم الشافعي ذهبوا الى ان من اعادة الحج عليه
 المشي في الجميع بل في موضع الركوب ليجمع الحج بين حجة ملفقة ما شيا وذكره ان الحكم مخفى بالمطابقة وحكم في المعصية بالصحة
 وجوب الكفارة كما ذكرناه سابقا وذكر المنة وعجزه ان التلغين مروي في القول الذي يحاكم اخيه لابن ادريس وعليه المتأخر
 وهو الاظهر ولكن اطلق في المعصية وجوب الكفارة فيحتمل ان يكون الفتوات الصفة مع صحة الحج كما حكينا عن المعبر ويجوز ان يكون
 مع اعادة كما صرح به جماعة ويؤيد الاول معنا فاذن ما ذكرناه سابقا ان الاخلال بالمنذر وروى ابو حبيب الحنفى واخلاق المنذر

لا يهين ولا يجب القضاء، فعزات وقت المعين والحاق الوقت بالنذر على الوقت باصل الشرع قياس قوله ولو جاز النذر
والمشيح ركبا وهل يجب عليه سياق بدنه قليل نعم وقيل لا بل يستحب هو الاشبه اذا جاز نادر المشيح عن ركبا وقع حجة في النذر
 وهل يجب عليه جزاء الفأيت فيه اقول احدها عدم وجوب ذهابه للمقهرة وابن الجنيدي واكثر المتأخرين للاصل وسقوط وجوب
 المشي بالعين عنه فلا يجب بدله كما لو نذر ان يصطاقا ثم نذر ان يصطاقا بعد ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله نذر ان يمشي في
 حج ان يركب وقال ان الله عني عتق ذيب ففسره ولم يأمره ببيان ولا يصححه محمد بن مسلم واحدها ان حيث سئل عن مثله فاجاب
 بل يجزئ نذر نذر لاثنين واجب قالوا من جعل شيئا لله ففعل به شيئا والثنائي ان يسيرون بدنه وجوب ذهابه
 الشيخ في نذر الخلاء لما روى ان اخاه عتق ذيب عام نذر ان يمشي ماشيا مثل النبي صلى الله عليه وآله وقيل انها لا تطلق ذلك قال لركب
 ولهدنه نذر وصحبه الخلعين الصادق ع ان قال اياما رجل نذر ان يمشي الى بيت الله ثم عجز عن ان يمشي فليركب وليس بدنه
 اذا عرف ان الله منزه الجهد والفرق بين الحج والصلوة ان الصلوة لا يدخل الجهر فيها بالمال بخلاف الحج وجماعه والمتأخرين جعلوا
 الحج المذكور على الاستحباب جمعا بينه وبين الخبر السابق وهو حسن والثنائي ان كان مطر نذر في المكنة وان كان معينا
 يسقط الحج اصل الخبر عن المذنبين فانما الحج ماشيا لا الحج مطر فيسقط الاستحباب بالنكاح بالانطلاق وهو اختيار ابن ادریس
 في حج عتق واختاره نذرهما سقوط الوصف خاصة وهو في المار والعيون محمد بن مسلم واحدها ان قال سئل عن رجل جعل عليه
 شيئا الى بيت الله فلم يستطع تالي الحج ركبا واعلم ان المقهر وجماعه اطلقوا الحكم بالحج ركبا مع السياق وعدمه من غير فرق بين المعين
 والمطهر يظهر من الشاهد في الشرح ان مرادهم الاطلاق لما نذر التكليف فلا يابن ادریس وهو ان النذر وان كان معينا فنسب
 ركبا لنذر العتق وبقي الكلام في الخبر وجوب الاستحباب او عدمه وان كان مطر نذر في المكنة الى ان يقضى وقته لظن استمرار الحج
 العجز فيكون الحكم كركب وبر صرح به في كبره وهو حسن قوله ويجزئ لو نذر ان يمشي ركبا فاشي ان نذر الحج ركبا فان جعلنا ما فضل المشي
 اولى حق النذر فلا شك في انفقاده لان نذر عبادته واجبة وطاعة مقتودة فاذا نذر بها بالنذر لم يمت كما لو نذر ماشيا على
 القول بافضل المشي وان جعلنا المشي افضل مطر اذ حق النذر في انفقاده نذر الركوب وجها ان احدها عدم الانقضاء لان الركوب حرم
 فلا يكون طاعة فلا ينفذ الوصف وينقضي اصل الحج ويخبر بين الحج ركبا وماشيا ويجزئ قطع في عتق والثنائي ذهبوا الى قطع بر المقهر
 واستقر في الخبر وجوب جملته لانفقاد لان المذنب ليس هو الركوب المرحوم خاصة بل الحج ركبا ولا يشبهه فان الحج ركبا وادام
 او اذ العبادات الرابحة بل من اهمها فلا مانع من انفقاده وانما حج الركوب غير مقتور بالنذر فلا ينفذ الحج وانما فان الركوب
 ليس مروجها مطر بل بالامانة الى المشي على هذا القول والامانة عبادات لما فيه من تحمل المؤمن والامانة في سبيل الله وادامه البدل
 فيوقف على العبادات وكذلك الخلق اذا اغلب بينهم بنحو الشام وسن الخلق وشمل هذا امر مطلوب للشارع وان كان غير ارجح من ان لا
 يتوقف انفقاد العبادات على ان يكون اعلى مراتب العبادات وايضا فان الركوب قد يبلغ من المنزلة ان قال بافضل جمع العلماء فلا
 اقل من ان يكون عبادته في الجملة وهذا اقوى وجع فتعين بالنذر ويلزم تحالف الكفارة في المعين والاعادة في المطلق على نحو
 ما تقدم في نذر المشي قوله ويقت نادر المشي في السفينة لان اقرب الى شدة الماشي والوجوب الاستحباب لان المشي القول بوجوب
 الوقت في موضع العبور في منزلة السفينة ونحوها للشيعة وجماعه منهم المذهب في باب الحج استنادا الى رواية السكون ان عليا ع
 وجعل نذر ان يمشي الى البيت عمر بالمعبر قال ليفهمه يجوز ذلك وانما الواجب على تقدير القيام المشي مع حركة الرجلين فاذا انقضى النذر
 لعدم القابضة بقى الاول ويصنع بضعين او اربعة وحمل المشي على المجهود وهو مضاف في موضع العبور عادة وكما سقط الامر انما
 بعدم القابضة فكذلك الاول مقدم الوجوب اصح نعم لا بأس بالاستحباب حرج وجاه خلاف الجماعة وشاهدا في اولى السنن قوله
وسقط المشي عن نادره بعد طواف اي بسقطه نادر الحج ماشيا بعد طواف النساء لانه يرمي الخلل بالحج وقد تقدم البحث فيه ولو
 كان النذر للمعروف وجب المشي الى احراز افعالها اجماعا ان ليس لها الاخلل واحد ويرمى افعالها قوله لو نذر ان يمشي الى بيت الله
 الحرام سجد بمكة وكذا اقول الى بيت الله واقصر وفيه قول بالبطال ان الايمان ينوي الحرام اما انصرف الى مسجد مكة مع وصفه بالحرام
 فواضح لان بيوت الله نعم وان نذر ان لا يوصف بالحرام غيره واما اذا قال الى بيت الله واقصر فالاشهر انه ترك لان احلاله
 عليه اطلاق بلهما المتبادر من قولهم فلا نذر بيت الله وقام صلا الى بيت الله وشبه ذلك والقول بالبطال في الخلاء لا يشره

جميع المساجد في كونه بيت الله ولم يعين احدها فيبطل منه صفة يمنع اشراكها في ذلك عند الاطلاق ولو سلم يجب ان لا يبطل بل
 يجب عليه ايتان اي مسجد شاء كما لو نذر ان ياتي مسجدا وحيث يقع النذر يجب عليه مع الرسول الى الميقات الحج والعمرة كما في
 كل داخل عدا ما استثنى فكان احدهم لم يجب عليه احدها ولا يجب عليه صلوة ركعتين في المسجد على الاقوى لان قصد المسجد في نفس
 عبارة لقوله من مشى الى مسجد لم يضع رجلا على رطل ولا يابس الا سجد الى الارضين السابعة وعشرين **قوله ولو قال**
 ان اشترى الى بيت الله لا حاجا ولا معتمرا فبطلت بقصد الكلام وبلغوا الضمير وقال الشيخ بسقوط النذر وفيه اشكال يشتركون
 قصد بيت الله طاعة او جبر الاول ان قوله اشترى الى بيت الله يفهم كونه حاجا او معتمرا ففعله لا حاجا ولا معتمرا ففعله لا
 حاجا ولا معتمرا يقع لغوا وجوب احدهما اول الكلام فلا يفيد الرجوع عنه بعد تمام النذر ونحو الشئ في ط بطلان النذر
 لان المشي اليه بغير احد النسكن غير مشروع بل هو الجائز فلا ينفذ نذره واللفظ لا يمت الا بالحزم فكان يفيد الاخير قد نذر
 ما ليس بطاعة ولا معتمرا استشكل ذلك بان القصد الى بيت الله في نفس طاعته وان لم يفهم اليه احد النسكن فيكون نذره منقذ
 وجوب احدهما امر خارج عن النذر وانما يجب بعد بلوغ الميقات فلا ينافي في تركها صحتها النذر غائبة ان بعض تركها من حيث جاز
 الميقات بغير احرام لان حيث النذر وفيه ان المنذور هو لقاء البيت فبطلان يكون غير محرم باحدها وذلك معصية محض
 فلا ينفذ وكون وجوب الاحرام طاريا على النذر انما يقع لو لم يفيد النذر بغيره محرم فلا ينافي لانه بدو لها غير مقصور لها
 غير مشروع فالقول بعدم انقضاء النذر اقل من لو قصد بطلان الاحرام ولا معتمرا ان احدهما غير منذور وانما المنذور
 المشي الى بيت الله ثم من غير ان ينفي من احدهما بغير النذر بغير ما ذكره المحقق وانقضاء النذر وجوب عليه احدهما عند بلوغ الميقات
 لان حيث النذر بل من محرم مجاوزة الميقات بغير احرام باحدهما مع مجاوزة لقاء البيت وهذا كله في غير من يجوز له دخول الحرم
 غير محرم والا فلا شبهة في انقضاء النذر لعدم المعصية **قوله** ولو قال ان مشى واقصر فان قصد موضعا انصرف الى ما قصد
 وان لم يقصد لم ينفذ نذره لان المشي ليس طاعة في نفس ذات النذر ان يمشي مقتصر عليه باللفظ فان نوى به المشي الى محل معين
 به واعتبر به في انقضاء النذر كونه طاعة كالمشي الى المسجد وفناء الحاجز لمسلم وعبادة ربه من نحو ذلك وان اطلق اللفظ لم
 يفيد بالشيء لم ينفذ لان المنذور هو المشي الجرد وهو في نفس ليس بطاعة وانما يصير عبادة اذا كان وسيلة ومقدما الى الاصل
 ويقتضون ان قصد النذر بغيره من ان ينفذ به ما عمن ان ينفذ بواسطته النذر لا كما قرناه **قوله** ولو نذر ان يزور المسجد برك
 الحج او حج غيره ثم مات حج بالولد او عنه من صلب ما لا الاصل في هذه المسئلة رواية سمع من عبد الملك في الحسن قال قلت لابي عبد الله
 كانت طاعة ربه في نذرته بعد عن رجلان ولدت عليهما ان احجرا واجعه فقال ان رجلا نذر لله عز وجل ان ابن له ان هو
 ان يحج اوج عنه فاثاب وادرك الغلام بعد وفاته رسول الله ذلك الغلام فثله عن ذلك ما رسول الله ذلك
 ان حج عنه بما نذر ابوه ولان ذلك طاعة مقدورة للنذر ينفذ نذره ومقتضى هذه الصيغة ان يكون النذر بخبر ابن
 ان حج بالولد وبين ان يستتيب من حج عنه فان اخذنا الثاني نوى التائب الحج عا لولد عا بمقتضى النذر وان حج الولد
 قبل وبفسره ان كان مبرا والا اجزاء الولد ايقاع صورة الحج به كما لو حجه في الحج بغير عا وقد تقرر كيفيته ذلك في باب ولول حرم
 الاب الفل الى ان يبلغ الولد فان اختار الحج عنه لم يحزه عن حجة الاسلام وان احجرا جزءه لان ذلك بمنزلة الاستطاعة بالبدن
 المنذور ولو مات الاب قبل ان يفضل احدا الاربع فان كان موثرا قبل التمكن من احدهما سقط النذر وان كان بعده وجب قضاء
 من اصله كونه لان حق مالي يعلق بشركته وهو ملول الرواية ونحو الصحيح بين الحج بالولد والحج عنه كما كان ذلك للاب
 ولو اختلفت الاجرة كان كما لو مات وعليه كفارة فحج عنه فخرج عنه اقل الاربعين ان لم يشترع الوارث بالان بد وظا الرواية بقا
 التخيير غير مقتضى ذلك وليس متناظرا لما سبق لانه فيها هنا فيما لو كان قد ادرك الولد وامر بالحج عنه بما نذر ابوه فحان
 كونه المفضل المعبر اخراجه واحضاد الارث في الابن ورضاه او غير ذلك ولو فرض اختيار الولد الحج عن نفسه بالمال مع ايضا
 واجزاء على تقدير استطاعته عن فرضه لانه متعلق النذر بحجة بالمال عن نفسه وذلك لا ينافي كونه حجة الاسلام ولو مات
 الولد قبل ان يفعل احدا الاربعين في الفرض الاخر وهو الحج عنه سواء كان موثرا قبل تمكن من الحج بنفسه ام لا لان النذر ليس
 في حجه عنه بغير تمكنه في وجوبه نعم لو كان قبل تمكن الاب من احدا الاربعين احتمل سقوط العوات متعلق النذر قبل التمكن منه لانه

احد الامرين والباقي منها غير احدهما الكلي وهو خيرة من ولو قيل بوجوب الحج عن مكان من كان الحج عنه متعلقا بالذرا ايضا
 وهو ممكن ونفع اشراط القدرة على جميع الافراد الخيرة بينهما في وجوب احدهما كما لو نذر الصدقة بغيرهم فان متعلقه او كلى
 وهو غير في الصدقة باي درهم اتفق من مال ولو من ذهابه درهما واحدا وجب الصدقة به **قوله** ولو نذر ان يحج ولم يكن له
 حال حج غيره اجزا عنها على نذر العقل بالاجزاء للشيخ استنادا الى صحيحه فاعترض قال سئلت ابا عبد الله ع وجعل حج
 عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يحج ما شيا يحج عن غيره نذره قال نعم وذبح الاكثر الى عدم الاجزاء لانها سببا
 مختلفان فلا يحج واحد عن الاخر والمكمل في الحكم من حيث صحه الرواية ونحوها لقضاء الشرع وحملها في الحج
 على ما اذا حج عن ما نذره واستمر غيره وفيه نظر لان مع غيره ع المنذور واستمررا الحج بسقط النذر وحملت ايضا على ما لو
 نذر الحج مع غيره وعن غيره يحج ان صدق ذلك وهذا اولى وان كان ظاهرا في الرواية يابى ذلك لانه على تقدير قصد ذلك
 لا يشترط اجزاء الحج البناء عن النذر لعدم قدرته على ما ليحج به عن النذر الذي هو مفروض الرواية الا ان الغرض بيان
 الواقع فلا ينافي غيره **قوله** لو نذر صوم لغيره معدومة كان بخير بين الشايع والمقربين الامع شرط الشايع اذا نذر صوم لغيره
 معدومة كعشرة ايام صح ان يصومها شايعة ومقر في لصدق صومها على التقديرين خلافا لبعض العامة حيث جعل الاطلاق
 متولا على الشايع وان نذر نذره بالشايع فلا يشترط في لزومه لانه وصف بالحج في الصوم فيلزم نذره وفيهم من قوله الامع
 شرط الشايع انه لو شرط المقر في النذر لم يشع او في غير النذر حكم بتخبر مع الامع شرط الشايع فيدخل حلق الخيرة والشرط
 المقر في وهو احد الوجهين في المسئلة وجهه ان المقر في ليس وصفا مقصودا للشايع بل غاية ان يكون حايضا فلا يفقد
 نذره بخلاف الشايع فاذا صام شايعة فقد انما هو الافضل كما لو نذر اركوب في الحج المشي على احد القملين واجودهما
 وجوب المقر في علما بغيره نذره ولا كلام فيه كما ناه في الحج ما شيا من نذر اركوب لان المنذور حفيضة هو الصوم المقر
 لا فقر المقر في كاشته في ان في عبادة لا حجة فيعتقد نذره وان كان غيره من الافراد افضل منه اذ لا يشترط في انعقاد نذر
 عبادة ان يكون اعلا بينهما ولان المقر في مري شرعا على بعض الوجوه فليس هو الامور الملقاة في هذا الشارع اصلا وعلى هذا
 فلو صام العشرة شايعة حسب له منها خمسة ايام ولو بعد كل يوم يوم **قوله** والمبادرة لها افضل وانما حايضا لا اشكال في استيلاء
 المبادرة لما فيه من المساعدة على سبب المقر في المأمور بها الخرج من خلاف من جعل الامور المطلق منزلا على الفور ولكن يجوز انشا
 لان النذر بالمكمل وقدر العزم والعزم واجب على الامع ويتضمن عند ظن البع عن لوازمه ع بالموت والضعف وذبح بعض الامور
 الى وجوب المبادرة اليه وهو شاذ **قوله** ولا يشترط نذر الصوم الا ان يكون طاعة ولو نذر صوم العبد من واحد منهما لم يفقد
 وكذا لو نذر صوم ايام التشرية في نذر الصوم حيثما هذا الاختلاف فيه عندنا وعند اكثر العامة وذبح بعضهم الى
 انعقاد النذر وجوب صوم يوم اخر مكانه وما قال بعضهم انه لو صام حرج عن نذره وفشاه واضع وتخبر صوم ايام التشرية
 لا يخبر بالناسك على الاشهر لعدم المقر في مري على من كان بمنى مطا وريد له علم اطلاق عبارة المكمل والاكثر وخبره بالناسك
 وعليه يجوز نذرها لغيره كما يجوز نذرها لمن ليس بمنى لانقاء المانع ولا دليل على اختصاص الحكم بالناسك الا ان الروايات
 الواردة في ذلك ضعيفة الاستناد والصحيح منها وهو رواية عبد الرحمن بن الحجاج ان ليس والا على الخرج فيقتصر به على موضع
 الوفاق وهو الناسك وهذا اعتبارا لا باس به **قوله** وكذا لا يشترط اذا لم يكن متمكنا كما لو نذر يوم قدوم زيد سواء قدم ليلا او نهارا
 اما ليلا فلهذا الشرط اما نهارا فلهذا التمكن من صيام المنذور وفيه وجه اخر اذا نذر صوم يوم قدوم زيد بعينه ولم ينذره ليلا
 فالمتمكنا لا يفقد نذره مع ان نذر ان قدوم ليلا لم يكن قدومه في يوم من غير نفي هذا الصيام اذ لا بناء على ان اليوم اسم للهار خاصه
 المعروف لغزو عرفا فلم يوجد يوم قدومه وهو مع ذلك لعدم الشرط فيمن ان شرط النذر ان يكون صوم يوم قدومه محلا للصوم
 ولم يحصل ولا حج من يجوز والوجه ما ذكرناه من عدم وجود متعلق النذر اصلا فضلا عن ان يكون غير مقدور وان قدومها
 فلهذا قبل قدومه من النهار فان اوجبه صوم بقية اليوم وجعلناه متعلقا بالنذر كنز انعقاد نذره صوم بعض يوم و
 الاحكام لا يقولون به وان قلنا بوجوب مجموع اليوم لزم تكليفه لا لا يطاق لان الخبر كما صنف من لا يقدر النذر على صوم
 النذر ولو فرض عليه ليلا بقدره ههنا فيثبت التيمم بكفه ايضا لعدم حصول الشرط فلا وجه لوجوبه ولان العلم بقدره

انما يستدل الى امارات قد تختلف وقد يكذب الخبر ويحصل له مانع من القدوم والعلم المذكور غير حقيق وانما هو ظن راجح ولا فرق
 على هذا بين ان يقدم والناظر صام في ذلك اليوم بقيا او غير واجب اخر لو غيرنا وللصوم لاشراك الجميع في المفتنة والوجه الثاني
 الذي اشار اليه المصنف ان ان قدم قبل الزوال ولم يكن النذر احدث ما يفسد الصوم سيفقد نذره ويجب عليه صومه لان هذا
 القدر من النهار قابل للصوم بقيا او غير واجب على بعض الوجوه فلا مانع من انفق نذره كما لو نذر اكمال صوم اليوم المندوب ^{مستحبا}
 قبل الزوال وهذا اقوى بل يجهل انفقاده وان قدم بعد الزوال ولما يحدث ما يفسد الصوم بناء على صحة الصوم المندوب
 حتى يفقد نذره ولو كان صاميا بقيا زاد الاحتمال قوة لان نزع صوم حقيق مندوب فيكون نذره طاعته ويمكن بناء الحكم على ان
 المشغل اذا نوى الصوم مهنرا هل يكون صائما وقت النذر او من ابتداء النهار فيطو الاول بخبر عدم صحة النذر لان المعنى من
 صوم يوم قدوم صوم مجموع اليوم والمحصل وعلى الثاني يصح لصحة الصوم في الجميع واستصحاب الثاني لما مضى ويمكن رجوع
 المخلاف الى اواخر وهو ان النذر اذا انقضت عبادة واطلق تسمية الملتزم على من ينزل نذره منه وهما احدهما ان ينزل على ^{حقيق}
 من جنس لان المندوب واجب فيجعل كالواجب ابتداء من جهة الشرع لعزب الواجب والواجب والثاني ينزل على المجاز ^{مستحبا}
 لان لفظ النذر انفسا التزام المجاز لا الواجب فلا معنى لا التزام ما لم يتناول العظم ولعل هذا اظهر وعليه يتفرع مسائل كثيرة منها
 المسئلة المذكورة فان قلناه على الواجب لم يفقد نذره يوم قدومه بعد الزوال قطعنا لان الواجب لا ينفذ مطا وقبل الزوال
 يفجر الانقضاء لان الواجب قد ينفذ في يومه الواجب غير نوا للصوم ثم نرى القضاء في معنى ان ينزل ان ينزل فان الاقوى صحة صوم
 حتى نلكن في النذر كذا وان قلنا بعدم صحة الصوم ع. الواجب واشترط ان ينزل ليل لا يصح النذر لعدم صحة الواجب مثله
 اثناء النهار وان قلناه على ما يصح من جنس مع النذر في الحالين لان الصوم المندوب سيفقد في اثناء النهار مطا على ان يقدم بخبر
 في بابه وعلى المشهور من عدم صحة بخبره بعد الزوال مطا لم يفقد النذر لو قدم بعده مطا وانما بقي الكلام فيما لو قدم
 الزوال فان قلنا الحنفية بما يصح وان كان مندوبا صح وان الحنفية بالواجب وقلنا بصحة صح ايضا والا فلا وعلى تقدير الصحة
 لو علم ليل قدومه مهنرا عادة جاز له ينزل ليل وفي وجوبه فظن العلم العادي الذي يبنى عليه الحكم شرعا وجواز خلافة بل يخرج
 وجوب النذر ليل وان علم بخبره بعد الزوال لان المندوب مجموع اليوم الذي يقدم فيه وهو يحقق بقدره في جوار النهار ويمكن
 صرف مجموع الى المندوب بسبب علم السابق وهو خبره **قوله** ولو قال لله على ان اصوم يوم قدومه دائما سقط وجوب اليوم الذي
 جاء فيه وجوب صومه فيما بعد هذا الحكم يتفرع على عدم انقضاء يوم قدومه ولو كان قد نذر صوم يوم قدومه دائما بمعنى صوم ما ^{مستحبا}
 من ايام الاسبوع دائما سقط وجوب صوم اليوم الذي جاء فيه لما تقدم من المانع وجوب صوم مثل ذلك اليوم فيما بعد لوجود
 المقتضى لوجوب صومه وهو النذر وانقضاء المانع لا نه كان قد نشأ في الاول من معنى بعضا اليوم الموجب لعدم انقضاء صوم
 الباقي وهو منتهى فيما بعده لانه اذا تقدم مثلا يوم الجمعة فالنذر في قوة التزام صوم يوم الجمعة والمافا اذا سقط اليوم الاول
 لعرضه في الباقي فيجب فيه صوم ليل كغيره من الواجبات ويوصف مجموع بالوجوب ولو قلنا بانقضاء يوم قدومه صح الجميع
قوله ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صام رمضان خاصة وسقط المندوب فيه لانه كما في التفسير ولا يقتضيه ولو اتفق ذلك اليوم
 عبدا اظنه اجماعا وفي وجوب حقا وخلافه لا يشترط عدم الوجوب اذا نذر صوم يوم معين كيوم قدومه زيد او يوم الخميس فان اتفق
 في شهر رمضان فالمشهور سقط النذر فيه وصوم رمضان خاصة من غير ان يجب عليه قضاءه لان وجوب شهر رمضان سابق
 على النذر فلا يفقد عليه النذر وهذا بناء على عدم صحة الواجب وسيان اليوم في حكمه وهو خلاف ما جزم به
 هنا ولو قلنا بصحة كذا هو اقوى القائلين وجوب صوم بالسببين والذين يجادلها الا ان القابضة يظهر مع اظناره عذرا في وجوب كتابين
 لومضان وخلف النذر ولو اتفق هذا اليوم المندوب يوم عيد فلا خلاف في وجوب اظناره لغيره صوم على كل حال وفي وجوب
 قضاءه قولان احدهما وهو الذي اخذاره المصنف لعدم لان وجوب قضاءه فرع على صحة نذره وصحة موقوفته على قبل الزوال لان ^{الصوم}
 ليكون طاعته والعبد لا يصح صوم شرعا فلا يدخل تحت النذر فهو متعين للاظهار كما ان رمضان متعين للصوم بغير النذر فلا يشترط
 النذر والثاني الوجوب ذهب اليه الشيخ وجماعة لصحة عابن مهنرا قال كبرت الى الجاهل ثم رجل نذر ان يصوم يوم الجمعة دائما
 فوافق ذلك عند فطر اواضح او يوم الجمعة اوايام الفريين اوسفر او رمضان هل عليه صوم ذلك اليوم او قضاءه ام كيف يصنع ^{بأسبق}

فكتب اليه وقد وضع الله الصيام هذه الايام كلها ويصوم يوم ما بد لي يوم انشاء الله ولان اليوم المعين من الاسبوع كيوم الاثنين
 مثلا قد يتفق فيه العيد وقد لا يتفق فينتقل النذر بخلاف رمضان فان وقع فيه امر معلوم فلهذا وقع الاتفاق على عدم
 تناوله لمحيث لا نقول بصحة نذر الواجب واجيب عن الرواية بحملها على الاستحباب لان لو كان واجبا لم يعلقه بالمشتر بل لفظ ان
 لان ان يخص بالتحمل لا بالتحقق وفيه نظر لان من حمله المسؤل عنه ما يجب قضاءه فطعا وهو ايام السفر والمرض والمشيئة كثيرا
 ما يقع في كلامهم ثم للبركة وهو اللان بمقام المحجب عن الحكم الشرعي نعم في مضمون الرواية اشكال حيث يشترط في الحكم
 الجمعة وعزها من المذكورات وغاية الصوم يوم الجمعة ان يكون مكرها ومكروه العادة يعتقد نذره لو حان في الجملة فاذا حان
 في الحكم لا ينافي الوجوب ولا الاستحباب على هذا التقدير الا ان يقع بمشاهدة المكروه المحرم في ذلك واعلم انه لو وقع في شهر
 رمضان من ذلك اليوم المعين اكثر من ربعة جاء في الخامس الوجه الثاني ان في العيد لان الخامس قد يتفق في شهر رمضان ولا
 يتفق كما ان العيد قد يقع في ذلك اليوم وقد لا يقع بخلاف الاربعة فانه لا بد منها **قوله** ولو وجب على نذر ذلك اليوم صوم شهرين
 متتابعين في كفارة قال الشيخ رحمه صام في الشهر الاول والايام عن الكفارة تحصيله للتتابع فاذا صام في الثاني شيئا صام ما
 والايام عن النذر لسقوط التتابع وقال بعض المتأخرين بسقوط التكليف بالصوم لعدم امكان التتابع وسقط الفرض الى
 الاطعام وليس بشيئا والوجه صيام ذلك اليوم وان تكرره التذنب ثم لا يسقط به التتابع في الشهر الاول والاخير لا عذر
 كما يمكن الاحتراز منه ويشاء ذلك تقدم وجوب التكفير عن النذر تاخره اذا وجب على فاذ يوم معين كيوم الاثنين لكونه
 يوم قدوم زيد وعزم صوم شهرين متتابعين في كفارة على وجه التنبس كما لم يشتر في تقديم الكفارة على النذر او تقديم عليها
 ان قال احدها تقدم الكفارة بما يجب تنابعه على النذر وذلك في الشهر الاول والاخر الثاني بحيث يحصل له شهر يوم
 متتابعين فيها بعد ذلك الشهر الثاني بين صوم اليوم المعين عن الكفارة وبين صوم ع. النذر وهو قول الشيخ في الاحتياط
 بان يمكن قضاء المعين عن النذر ولا يمكن صوم الكفارة بدون ان يصوم عنها لغزات التتابع فيحل ذلك اليوم نفع بين الواجبين
 لصوم ع. الكفارة وقضائه عن النذر هذا فيما يجب تنابعه واما في بقية الشهر الثاني فانه يمكن صوم ع. كل واحد من الواجبين
 من غير ضرورة بالاحتمال لعدم اشتراط التتابع في الكفارة في غير ثابتهما صوم ع. النذر ولا يصح الكفارة لان شرطها التتابع وهو
 غير ممكن لوجوب صوم يوم المعين ع. النذر فينبغي الى عجز الصوم والتحصيل لا الاطعام اقامة لتعذر شرط الصوم مقام نذره
 وهو قول ابن ادریس وثالثها ما اختاره المعظم واكثر المتقدمين وهو تقديم النذر من غير ان يقطع تنابع الكفارة لانه عذر
 لا يمكن الاحتراز منه فكان كايام الحيض والمرض والسفر العز الذي سوا في ذلك الشهر الاول والثاني وهذا هو الاقوى واعلم
 ان محل الخلاف ما اذا كانت الكفارة معينة لكفارة الظهار وقيل الخطأ فلو كانت غير مخصصة للصوم وانتقل الى الاطعام لانه
 لا ضرورة الى التفرق لاما كان التكفير بالحضرة الاخرى على تقدير قدر عليها ولا كانت كالمعينة وان لا فرق بين تقدم سبب الكفارة
 على النذر وتاخره كما في المشتبه كما في المشتبه وهو تعيين اليوم للصوم المنذور واما بغير الفرق لوقلتنا بتقدم الكفارة وقضائه اليوم
 ع. النذر فانه على تقدير تقدم النذر يكون قد دخل على نفسه صوم الشهر بعد وجوب صوم بالنذر اليوم نفع بينهما بالقضاء
 بخلاف ما اذا تقدمت الكفارة لان نحر يكون كالمشتبه كما اذا استثنى الرابع في رمضان ويحتمل هنا القضاء ايضا لان الوقت غير متعين
 لصوم الكفارة بخلاف رمضان **قوله** واذا نذر صوما مطا فاقدر يوم وكذا لو نذر صدقة انقص على اقل ما يتناول الاسم اذا نذر
 حقيقته والتحقيق كالصوم والصدقة والصلوة واطلق لمن مر ما يصدق معه تلك الحقيقة وان كان اقل ما يتحقق به وذلك صوم
 يوم في الصوم لانه اقل ما يتحقق به الصوم اذ لا يشترط صوم بعض يوم مطا وفي الصدقة به بل من اقل ما يتناول الاسم وهو ما يتناول
 عادة كذا في وهو موضع وفان واما خالف فيه بعض لعامة حكم في الصوم بالاجزاء ببعض يوم بناء على صدق اسم الصوم على البعض
 على البعض الوجه واجب في الصدقة حشر دراهم ونصف دينار نظرا الى انه اقل ما يجب في الصدقة في الزكاة وبسبب الخلاف على ان
 المعبر في المنذر اقل واجب حشر او اقل جاز من حشر وقد تقدم الكلام فيه فاعلم الاول يجب حشر دراهم ونصف دينار على
 الثاني يجرى صلي الصدقة وهذا يجرى على القول بعدم جواز اعطاء المستحق الواحد اقل ما يجب في النقا والحق ان ذلك على الاستحباب
 ومن اوجبه منهم اجابوا بان الخطأ قد يشتركون في مضاب فيجب على احد من شي قليل فيكفي ان يصدق بدلائق وما دونه ما يتناول

ولونذر الصلوة في مسجد معين أو مكان معين من المسجد لزم لا لغيره عبادته أو لغيره الصلوة في مكان لا من أجل الطاعة فيه على غيره
فيلزم لا يلزم وجوب الصلوة في مكانها في كل مكان وغيره من ذلك ولونذر الصلوة في وقت مخصوص إن لم يجمع العلماء على أن
من نذر الصلوة في وقت مخصوص انعقد النذر فيصير الوقت لا يخرج فعلها في غيره سواء كان أدنى من نذر من أعلام مساويا و
اختلفا فيما لونها الصلوة في مكان مخصوص هل يتعين مطلقا أو لوقت لا يتعين إلا مع المنية كالمسجد فليل بالاول لما في رواه مرارا
من أن المنذر وهو الصلوة بقيد المكان المحض ولا يشترط في أنها على هذا الوجه عبادة راجحة وإن كان غيرها أعلمها وقيل
بأنه لا بد من أن المنذر لا بد فيه من محجان ورجحان المكان هو المنية فإذا انتفى لم يلزم التقيد بالمكان وانعقد نذر الصلوة ^{مطلقا}
وجواب ما أشركه من أن المنذر ليس هو المكان خاصة غير بد أنه لا رجحان فيه بل الصلوة الواقعة ولا يشترط في رجحانها فينقضي
نذرها كالصلوة المنذورة في الوقت المعين مطلقا من صفة القول بتعيين الوقت دون المكان فإن الشرع جعل الزمان سببا
للوجوب بخلاف المكان فإنه من صفة الفعل لا سببه فيه ويضعف بأنه لا يلزم من سببه بعض الأوقات بسبق الشائع من غير في
بعض الصلوة سببه الوقت الذي يعتبر النذر فإن هذا الوقت المعين بالندر ليس سببا في وجوب المنذر وقطعا وإنما سببه
النذر والزمان والمكان أمران عارضان مطلقا من صفة ذلك العقل ومعينها بتعيين النذر في الزمان لا يلزم من سببه الوقت
للصلوة الواجبة بالصلوة بين الوقت الذي هو بتعيين النذر واجب بأن السبب في الوقت حاصله وإن كان ذلك بالنذر
لأنه لا يلزم بالسبب إلا بوجه الخطاب إلى المكلف عند حضور الوقت وهو حاصل هنا ولا يتصور مثله لتلحق المكان بالابتناء للزمان
وفيه نظر لأن الوقت المعين بالنذر إذا كان مطلقا يوم الجمعة فنوجب الخطاب إلى الناذر بالفعل عند دخول الجمعة ليس على وجه
التعيين بل الأمر به كالنذر المطلق بالنسبة إلى الزمان فإن هذا محض الجمع الواقع في الأمر فنوجب الخطاب فيه على وجه
على تقدير تعيين المكان من دون الزمان بل هذا أقوى لأن الخطاب من وجه التبرع سببه النذر في أن يردى العقل في
ذلك المكان ويسعى في تحصيله لغيره على كل وقت بحسب ذاته وإن امتنع بسبب أمر عارض على بعض الوجوه بخلاف الزمان
فإنه لا قدرة على تحصيلها وشركا في أصل تقييد العبادة المنذورة بهما فيجب تحصيلها على الوجه الذي عليه عمل التعمير
الأوامر الدالة على الوفاء بالنذر على وجه العبادة الخارجية فغيرها غير منذورة وإنما المنذر والعبادة في ضمن التقيد إذا
نظر ذلك فإن قلنا بتعيين الزمان خاصة لم يصح لم العدول إلى ما دون ذلك إلى مساوية قطعاهل يفتقد بالنسبة إلى ما دونها ^{فإنها}
لعم لا يرد ما يرد بابقا غير والامر بالشئ يستلزم النهي عنه والحصولان متضادان لقضاء الأركان والنهي في العبادة مفسد
وقيل لا يلحق العدول إلى الأفعال بالنسبة إلى الزمان كالتبرع بالامر بالنهي والالتزام بالامر بالعدول عما لا
منه فيه نذرنا هنا واجبي على الأول بأن أراد بالامر بابقا غير مطلقا وفيه عين المتنازع وإن أراد في حاله ما لم يدل على مطلقا
وعا الثاني يمنع اتحاد النسبة وإن في المتنازع مفقود في الجملة وبالامر به فيه لا يفتقد أصله والحق أن النذر يفتقد
مختصه بالكون المحض من جهة الشريطة فلا وجه للعدول عن مقتضاه ودعوى أن المكان على هذا الوجه كالمباح فلا يفتقد نذره ^{فإنه}
منه فأن المنذر ليس هو المكان وإنما هو عبادة مختصة وهي بدونه غير منذورة ولا مقصورة أصلا فتظهر من عدم اجزا فعلها
في غيره **مطوق** إذا نذر عن عبد مسلم لزم النذر ولو نذر عن كافر معين لم يفتقد وفي المعين خلاف أشهر أنه لا يلزم لا اشكال
في صحته نذر عن المسلم لأنه والعلماء المأثرون والعبادات المهمة والتأديب عليه عن كل عضو والمعتق لبعضه والمعتق والتارك تقدم
وأما الكلام في نذر عن الكافر فقد اختلف الأصحاب فيه على أقوال فذهب الأكثر ومنهم الشافعي في المفتنة وكذا في الأخبار والمرفوعة
والأشاع وابن أدریس والمفتنة إلى المنع من تحريمه بغيره وعينه معناه وغيره معين لأنه حيث وعنه اتفاق لم ينسب إلى الله ^{الله}
عاقبات الخبيث والنهي للتحريم فيفسد لأنه عبادة فنذره ككف ولا نكاف لا قرب في غيره فلا يفتقد نذره إذا لا عنق إلا ما يرد به
وجوابه والقول بصحة نذر عن الكافر المعين للشيخ في غير غنى عليه بزيادة الحسن بن صالح أن عليا أعتق عبدا لم يفرقا فاسلم حين
اعنفه فجعلها عيالا ونذر عنه جمعا بذلك بينهما وبين رواية سيف بن عميرة أنه سئل الصادق ع يجوز للمسلم أن يعتق مملوكا مشركا قال لا
يجوز الأولى على المنذر والثانية على غيره ولما كانت رواية الجواز دالة على كافي معين خصه بمضافا إلى أن العتق مبرج به أسلافه ^{المسلم}
المطلق ولا يخفى عليك ضعف هذه الأدلة خصوصاً دليل النذر دالة اشعار في الروايات بالنذر أصلا ورأسا والجمع بينهما مع أنه

مع تعدده انفسه بالموت يرجع الى اولى هذا الوصف وان كان لا عرفنا على زيادة على المتولى الا انه قابل للتداول بان المال يخل
في نفسه من غير ان يترك على الكسب على سبيل القليل منه ويطعم البهائم منها فليس له دين من دينه غير ذلك فيرجع اليه في نفسه
بما تقدم بجهته في الاقرار لكن هنالك ان ينصرف بما اراده وان لم يكن قصد شئنا حاله النذر بخلاف الاقرار فان الواجب عليه تفسير
بما هو جيب براه ذمته بحيث يكون موافقا للواقع ولو مات قبل تعيين قام اولى وهو الوارث مما مر في تعيين بجهته ان الاحداث
التعيين والصدقة بما اراد ان لم يعلم مراد المورث لان الواجب في ذمته المورث ان كل فيشادى بما يختاره المورث وكان كما لو نذر
الصدقة بما اراد اطلاق ولو كان الناذر قد اذن ان قصد شيئا معينا فلا اشكال في ان يصر في غيره وحقا لو ارث **قوله** ولو نذر الصدقة
في موضع معين وجب له وصرفه في غيره اعادة الصدقة بمثلها فيما اطلق يقتضيه عدم التفرقة بين ما اذا اشتمل المكان على المنة وغيره
والا من غير ذلك والفرق بين الصدقة والصلوة والصيام ان الفرض في الصدقة في المكان المعين الصدقة الى اهله فيكون تعيين المكان
في نية تعيين التصدق عليه فلا يصح العدول عنه وان كان غير افضل منه كما لو نذر الصدقة على شخص معين ابتداء بانه لا يجوز
العدول عنه الى غيره بخلاف الصلوة والصيام فان العباد امر واحد في نفسه وانما يتفاضل بالزمان والمكان فاذا نذر هاهنا
مكانا لم يضره فكم نذر نذر هاهنا بوصف مباح او مرجح فلا ينعقد على ما نذر وان كان التحقن يقتضيه كون متعلق النذر في الجميع
امرا واحدا وهو الصلوة المحض او الصوم المحض او الصدقة كذلك ولا بد من مراعاة المكان في الصدقة نذر ياد على اهلها فلا يكره
الصدقة على اهلها في غيره على الاصح لان المنذور هو الصدقة عليهم في المكان لا مطاوعهم على القول الاخر من عدم تعيين المكان
مع عدم المنية او مطاوعهم لعدول عنه ههنا ايضا اذا صرفت المنذور على اهلها فاما حرجا من المكان فتدفع اليهم حتما بغير نظر
الى ان العباد المقتضوه هي الصدقة عليهم وقد حصل وتعيين المكان مع عدم المنية كتحسين المكان للصلوة كذلك وهو متعين
بما اشترط اليه ثم على تقدير صرفه في غيره عليهم او على غيره لا يقع حرج با فجب اعادة نية مثله ثم ان كان معين كذا ولا فلا وتحل الصدقة
اهل ذلك المكان ومن حصره وفي اعتبارهم وبهتوا اجودها لعدم ولا اشكال لو قصد التعمير او التخصيص **قوله** ومن نذر
ان يصدق بجميع ما يملكه لو نذر ان يصدق بجميع ما له ونصدق ولا حرج في علم انه اقام بقدر ما لم يذم عن ان شرط
المصدق كونه طاعة فلو كان مرجوحا لم ينفذ هذا ان من نذر ان يصدق بجميع ما له بل يصره من مال يصره في الدين ولا في الدنيا
وما اصر به او كان ترك الصدقة به او لم ينفذ نذره ولكن قد حكم المص والمجا عزا بان من نذر ان يصدق بجميع ما يملكه لو لم
نذره مطاوعا فان لم ينفذ ضربه من الصدقة لم يضره ان يصدق به وان خاف الضرر فم ماله وجاز له التصرف فيه والاشناع به بوضعه
فيمنه في من يصدق به على التدرج الى ان يتم والمستند صحيحه محله صحيح قال كنا عند ابي عبد الله جمعا اذا دخل عليه رجل
من موالي ابي جعفر فجلس وبكى ثم قال له جعلت فداك اني كنت عند ابي عبد الله ان عافاني الله سئل كنت احاطة على نفسه
ان اشهدك ما املك واداسه من نذر وقد حلت من ضرتي الى فيه من حراب الا فساد وقد حلت كذا املك وها انا بايع وادى
جميع ما املك واشهدك به فقال ابو عبد الله انطلق وقوم منزلك وجميع ما عاك وما يملك بغيره عادلا واعرف ذلك ثم عتد
الى صحيفه بضعه فاكتب فيها جملة ما في من نذر ثم انطلق الى اوثق الناس في نفسك وادفع اليه الصحيفه او صوره ان حدث بك حدث
الموت ان يبيع منزلك وجميع ما يملك فيصدق به عنك ثم يرجع الى منزلك ويقيم في منزلك على ما كنت منه وكل انت وعيالك مثل
ما كنت تاكل ثم انظر كل شئ فنصدق به فيها لتقبل من صدقة او صلوة او زكاة وجوه البر فاكتب ذلك كله واحصر فاذا كان راس
السنة فانطلق الى الرجل الذي وصيت اليه فمعه ان يخرج الصحيفه ثم يكتب جملة ما صدقت به واحرجت من صلوة او زكاة او
تلك السنة ثم اقبل ذلك في كل سنة حتى تفي بصدقة ما نذرت فيه وبقي لك من ذلك وما لك انشاء الله فقال الرجل فوجت عني
يا بن رسول الله جعلت فداك وهذا الخبر كما ترى ظني في حصول الضرر على الناذر بالصدقة بجميع ماله ولم يحكم له بما يبطل النذر
في شئ منه وانما دفع الضرر بغيره على نفسه والصدقة به على التدرج وهذا حكم خارج من قاعدة النذر انه لا سبيل الى بطله في
موضع النفس الصغر ط بغيره ونفى الاصح له بالقبول فلا يجب الصدقة بما لا يضره الصدقة به عاجلا ولا يبطل النذر فيها بغير الصدقة
بغيره اذا دفع الضرر بغيره والصدقة به فيمنه لكن ينبغي الكلام فيها حرج عن النفس كما لو لم يكن نذر الصدقة بجميع ماله بل بغيره كما
الاول اخله والضرر بغيره بغيره من نذر على ما في الرواية اتم يبطل النذر وهما من مشاكلة النذر من المقتضى ويكون كل نذر من افراد

ماله على تقدير نذر الجميع منذر الصدقة ولم ينظر الى احاده وانما نظر الى الجميع ورجع فيه الى التقويم ومن حذر وجهر عن الاصل فهل
 يقصر فيه على موده ولا يلزم من الحكم في الجميع الحكم في الابعاض لانها غيران وهذا اجود واما ما قيل من الاشكال على انعقاد هذا
 النذر بحيث ان الصدقة بجميع المال مكرهة كما حققنا به والمكره لا يستغنى نذره وقد قال في هذا الصدقة ما اقبلت عنى وان
 قوله ان تصدق بجميع ما يملكه وضع الفعل بصيغة المستقبل فيمثل المجلد ويلزم منه كون النذر وعدم التخصيص منه بالتقويم بل التقويم
 ظاهر فيها بملكه حال النذر والصيغة لا تدل عليه وان العدول الى التقويم لدفع الضرر وهو ينال انعقاد النذر في جميع الفروع
 على اصله بالابطال لغيره ان المكره هنا مكره العباد والعباد معها صفقوا بما غلبتها نفعاً فزادوا عن المكره فلا ينافي
 انعقاد نذره لانه عبادة واجبة في المجلد واما صيغة تملكه في كايصلح للاستقبال فيصالح الحال فيشترك بينهما والمشتراك لا يستغنى
 معنوية حقيقة بل في احدهما بالزنى وهو هنا موجودة على ارادة الحال بل يصح منه بدل التقويم الذي لا يمكن فرضه في المستقبل من
 المال واما كون الضرر مانعاً انعقاد النذر نحن حيث لا يمكن دفعه بوجه وهذا ممكن دفعه بالتقويم في جميع النجاسات والصدقة لا يمانع
 من نذره وورد به النص الصحيح فتعين القول به واطلاق النص يقتضي عدم وجوب تعجيل الصدقة بعين مالها بل يكفي بتدبيرها
 على هذا التقدير فقط وظاهر القائل في مبنية عليه وفي بعضها نصريح به ولو قيل بوجوب تعجيل مالها فيمنع من غير تقويم كان حسناً
 لان فيه رجوعاً بين ما اطلق من النص هنا وبين القول عند المعززة المتفق عليها في غيره **قوله** ومن نذر ان يخرج سبيل الخير
 تصدق به على فقير المؤمنين او في حج او زبارة او في شئ من مصالحهم الطيبين السبيل لغيره الطريق والمراد به هنا ما كان وصله
 الخير او الثواب بطريقه اليه من انواع العزب كالصدقة على الفقراء او مؤنة الحاج والزائر والغاوى وطالب العلم وعمارة مسجد
 او عدد سوارى او طريق او نحو ذلك من وجوه العزب وحصر الشجرة وسبيل الخير في الفقراء والمساكين وبذلك ابقاها سبيل
 الفقراء والنجح والبر والافق اشراك الثلاثة في تناول كل فريضة الا ان يقصد النذر غير ذلك **قوله** اذا نذر ان يهدي بدنة
 انصرف الاطلاق الى الكعبة لانه الاستعمال الظاهر عرفاً في عرف الشارع ولو نذر ان يهدي بدنة او نذر ان يهدي بدنة لم يقصد
 لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي واقتصر الاطلاق في الهدى الى النعم ولم ان يهدي اقل ما يسمى النعم هداً وقيل كان له
 ان يهدي ولو يقص ويقتل بل من ماله في الاضحية والاول اشبه وان نذر ان يهدي فاما ان يعين الهدى كقوله بدنة
 او بقرة او نحو ذلك او يطلق وعلى التقديرين اما ان يعين المكان الهدى فيه او يطلق فمنها صور اربع الاول ان يذره
 معينا كالبدنة وبعض مكانها فان كان المعين مكره ومن يعين اجماعاً لانها محل الهدى شرعاً وان عين غيرهما في تعينه
 خلاف بان الكلام فيما لثاني ان يعين الهدى ولا يعين المكان فيصرف الاطلاق الى مكره ومن لانها محل شرعاً قال نعم ثم عملها
 الى البيت العتيق وقال نعم هداً بالغ الكثير وروى الشيخ في الصحيح عن محمد وعلله ابن سلم في رجل قال عليه بدنة ولم يسلم
 ابن حجر قال لانما الخبز يعني يعينه بها بين المساكين وعمل الاحباب على الاول ما لم يسلم من ولو با قصد فيصرف اليها والافلا
 والرواية باشر ان محمد لا يصلح معارضاً وصحتها اضافة كما بينهما عليه فيما سلف الثالث ان يطلق الهدى والمكان فيقول له
 على ان الهدى فعل ما يحل فيه فلا ان احدها وهو الاضحية ان يحل على النعم لان الهدى شرعاً عبادة وذلك فيحمل اللفظ على المعنى
 الشرعي كنذر الصلوة ثم على هذا القول هل يعتبر في التحليل ان يكون في السن والصفاء والسلامة والعبودية بحيث يجري
 في الاضحية ان يكتفى بمطلق الحيوان بحيث ليس هداً فلا ان اختار المصطفى فقال الى صدق الاسم واصالة الكبرياء والزنا بدنة
 الشيخ في احد قوله الى الاول مستدل عليه في الخلاف باجماع الفريضة وقد وجد بان الهدى شرعاً عبادة وذلك فيحمل اللفظ
 عليه كما حمل على كون من النعم ويقام من اختيار المصطفى الاجزاء بما يسمى هداً من النعم وجعله مقابلاً للقول باشرط جميعه لشروط
 الاضحية ان المراد بالهدى هنا غير الهدى المعنى في الحج والالتكان القول لان واحداً لان المعنى في الاضحية والشروط المعنى
 في الهدى من السن والسلامة من العيوب وغيرها والمشتق في المسئلة ان من قال بوجوب الهدى من النعم اعترفت بشرط الاضحية
 وجعله مقابلاً للقول الثاني لا غير والقول الثاني في المسئلة هو الاختيار النعم حتى الدجاجة والبيضة والبر وغيرهما ما يتول
 لان اسم الهدى يقع على الجميع لغيره سابق الهدى بيضة وتمره وقال الثعالبيكم به في تعديلكم هداً بالغ الكثير وقد يحكم هداً
 عصفور وجرادة وقال في حديث الجمع من راح في الساعة النجاسة فكانت الهدى بيضة وهذا اختيار الشيخ في طبع دعواه

في الخلاف الاجماع على الاول ثم على القول الاول فلهذا كله كما مر على الثاني وفيها احدها انك نظر الى ان احلاق اسم الهدى وانما
جواز في اي موضع شاء للاصل كونها بمنزلة النجس والهدى ولهذا لم يخصص في غير ذلك الا ان يطلق الهدى ويعين المكان
والكلام في الهدى كما سبق واما المكان فان جعله مكانا او منى فلا اشكال في انعقاده وتعيينه وان عينه غير ما نصبت الخلاف فيه
قول ولو نذر ان هدى الى بيت الله سبحانه غير النعم قبل يبطل النذر ويقتل ببيع ذلك ويصرف في مصالح البيت اما لو نذر ان هدى
عبد له او جاريته او ابنته يبيع ذلك ويصرف في مصالح البيت او المشهد الذي نذر وفي معونة الحاج او الزاوية التي لا يبطل
لابن الجند وابن ابي عميل وابن الهراج لانهم لم يتعبدوا بالاهداء الا في النعم فيكون نذرا لغیر التعبد به فيبطل ويؤيده رواية ابن
ع. في تعبد الله وبهنا فان قال الرجل انا هدى هذا الطعام فليس بشي اما هدى البدن لكن فيها مع صفته السند يبطل في الجزية
حصص الاهداء في البدن وهو خلاف الاجماع لان غير هاتين النعم لا يهدى قطعا اما القول ببيع مصرف ثم في مصالح البيت فنقله
المعنى بعضهم ولم نقل ان النعم صرف ما يهدى الى المشهد وينذر الى مصالحه ومعونة الزاوية حسن وعليه عمل الاصحاب ويؤيده
المشهد او لا وجاريته ثم يصرف الفائض الى زوجه لينفقوه في سفر الزاوية لا يخرج حاجتهم اليه وذهب الشيخ في ط الى صرف الهدى
الى بيت الله الى ساكن الحرم كاهدى النعم اذا لم يعين لم يذره مصرفا عنهم ورجحه في الحج ويرويه والشهد وهو الاصح
عليه صحيح علي بن جعفر قال سئل عن رجل جعل جارية هدايا للكعبة كيف يصنع قال ان اناها رجل جعل جارية للكعبة فقال لمرئيه يا
يقيم على الحج فينادي لان فقرت به فقته او قطع يديه او يبيع طعامه فليات فلان بن فلان وامره ان يعطى او لا قال ولا يعطى في الجاه
ولا ضرورة الجارية فيكون عنهما كعدم الفارق بل للاجماع على عدمه واما المعنى وجها عن حصول مورد الخلاف بما اذا نذر ان يهدى
غير النعم وغير عبده وجاريته ودايته بان نذر ان هدى ثوبا او داهما او طعاما او نحو ذلك ولا قال لا يبطل اجماعا وهو
الثاني وهو الثلثة المذكورة ببيع قطعا ويصرف في مصالح البيت وفي معونة الحاج او الزاوية ان كان النذر لم يشهد وفي الف
بينها وبين غيرها نظر ويؤيده صرفه الى مصالح البيت رواه ابن عباس بن جعفر عن اخيه موسى قال سئل عن الرجل يقول هو يذرك
الكعبة كذا وكذا ما عليه اذا كان لا يقدر على ما يهدى قال ان كان جعله نذرا ولا يملكه فلا شئ عليه وان كان مما يملكه عظام او جارية
او شربة بعد واشترى بثمنه طبيا بطيب الكعبة وان كان دايرة فليس عليه شئ لكن في قولنا لشهرا ما يقينه زيادة على الثلثة وفي
الدايرة والحكم بحكمه بعد ان ذم شئ على تقديرها فالحق للجميع وفي ط فيها محذور عبد الله بن مهران وهو ضعيف جدا واما اخيه بعضهم
للقول الجهر لكانا صرفة ولا لزم حيث تخصيصها الحكم بما ذكر فيها مما لا يلبس على احد الا **قول** ولو نذر ان هدى بمكة رجب
فقط يضمن النذر لها قال الشيخ عملا بالاحتياط وكذا يجوز لو نذر وحضر بغير هذين قال الشيخ لا يفتقد ويعنى انه لا يفتقد لانه نذر
الصدقة على فقرا تلك البقعة وهو طاعة هنا مسئلتان الاولى احلاف في انعقاد نذرها بمكة ومعنى حيث يفقد هاهنا لان الخمر
الذبح بها عبادة وهل يلزمه تفريق نذرها قال الشيخ ربه في ط واكثر المتأخرين لان احلاف الهدى يفتقر ذلك قال الله تعالى
بالغ الكعبة ولان المقصود الذبح والخمر ذلك فلو لم يلزمه التفريق لم يصح النذر لان الفائدة ولا ادب في جعل الحرم محرمة بدون
الصدقة فيه وقيل يجوز الاقتصار على ذبحه او خمره وهو خيرة الخ لانه المنذور هو ذلك والاصل بل انه لا يذبح وجوب شئ اخر غير
ما نذره وينبغي من كونه الذبح او الخمر نفسهما في ذلك المكان ولهذا لا يجوز ان من نذر الهدى ان يتصدق به حيا كاهدى
الواجب بالاصل لان في ذبحه ويزول به بواحدة الثانية لو نذر الخمر او الذبح بغير مكة ومعنى الاذعن في انعقاده قولان احدهما
وهو قول الشيخ في ط لا يفتقد لعدم التعبد بذلك شرعا لان متعلق النذر طاعة ولا طاعة في غير البلد وقوى المقام والاكثر
الانعقاد وهو احتياط الشيخ في الخلاف في لعمري الامر بالوفاء بالنذر ومصرفه صحيحه محمد بن مسلم عن ابي ابي في رجل قال عليه بدني نذر
بالكوفة قال اذا سمي مكانا فيه وهذا قوي وقد يستدل به على انعقاد نذر المباح لان النذر في غير البلد لا يبطل طاعة بجمعه وهل يلزم
مع ذلك تفريقه في نذر تلك البقعة قال المقام نعم محتمل بان المقصود من الذبح والخمر في ذلك وبشكل بما لا يذبح ولا يذبح ولا ان لم يذبح
التفرقة بين شاة وهو خيرة الخ نعم لو دل العرف على التفرقة فيه انما المصير اليه ولو نذر الذبح والخمر قطعا لوجبها في انعقاد ونحوه في الغفل
قطعا التفرقة **قول** ولو نذر ان يهدى عبدا فان نذر الابل لم يذبحوا لم يذبحوا لانهما عبادة عن الانبياء والابل اذا نذر ان يذبح يذبح

فيه وجهين احدهما ان البدنة ما هو الذي عليه الاصحاب انها الانثى والابل لانها في اللغة كل وليس في العرف بالاجزاء وقال
 ابن العامة اسم البدنة يقع على الابل والبقر والغنم جميعا فان في شيئا بعينه فذلك ولا يخبر ولم قول اخر انه يتغير بين وبين سبع
 المعهود من الشرع ان كل منهما مقام الاخر والمذهب هو الاول وكونها بابل لا عنها مع النذر لغوا عن لا يفتقر لشيء منها
 لا يفتقر لشيء منها المعهود والكل وعجزها من شرط الاضحية ام يكن ما يطلق عليه اسمها الفذ وجها قد سلك الكلام فيها وبنائها
 من ان يطلق النذر هل يجعل على اقل واجب ذلك الجنس او على اقل ما يتقرب به منه وشك ما لو نذر ان يهدي بقره او شاة
 او غيرها لم يجز ان يذبحها لم يجز ان يذبحها فان لم يجز فليس شيئا والمعبر بالبقر والشاة ما صدق عليه اسمها
 في البلدان في النذر والبدنة عندنا خلافا لبعض العامة بدعي ان اسم البدنة يقع على الابل والبقر والغنم اول المعهود
 في قيام كل مقام الاخر وهما منوعان ولا يجز سبع والغنم وقد روي عن بعض الفقهاء وجوب الميسور لان بعض الواجب العم
 كرايا من ان سلكوا السطوع بخلاف ما لو قدر على بعض البدنة او البقرة فان البدل لم يقدم على البعض لثبوت شرعا على تقدير
 البدل من غير انما انما انما الفدية الى البعض قوله بل انما النذر المتعدد الكفارة بين وفيل كفارة من انظر في
 اشهر وقد تقدم البحث في هذه المسئلة مستوفى في بابا لكفارات قوله وانما يلزم الكفارة اذا خالف عامدا غفارا
 ان ناسيا فان لا كفارة عليه واجاهل عامدا فكان عليه ان يخرج به لانه لا كفارة عليه ايضا والمخترع المكره
 من ايضا سواء اجمعا او صرنا بما يتحقق به لا كراه وقد تقدم البحث في ذلك ايضا قوله اذا نذر صوم سنة معينة وجب بها
 اجمع الا العبدان واياهم الشرقي ان كان بمعي ولا تقصام هذه الايام ولا يفتقر فلو كان بغير معنى لم يصح ايام الشرقي ولو اظفر لغيره
 في شئ واياهم السنة فضاء وبني ان لم يشرط التتابع وكفر ولو اشرط استأنف وقال بعض الاصحاب ان تجاوزا نصف جازا انما
 ولو فرق وهو محكم ولو كان لعذر كالمريض والحج والنفاس بني على التحاليل ولا كفارة اذا نذر صوم سنة فله ان لا يات احداهما ان
 يعين سنة من اية الايام كقولنا صوم سنة كذا او سنة كذا او لا بشر كذا الى مثله ومن الغد فصياها يقع شتا بعامن الوقت يصوم
 رمضان عن صرنا ان لم نقله بدحو لم في النذر وسيات الكلام فيه ويقتل العبدان واياهم الشرقي ان كان بمعي ولا يجب قضاءها
 بل هي عز داخل في النذر لان رمضان واجب بغير النذر والباقي عز قابل للصوم في نفسه وان اظفر في المرة لعذر الحنفية في
 يقع مستثنى شرعا والثاني يجب لان النذر محمول على الواجب شرعا وان اوقع المحض في الصوم الواجب شرعا قضاء فكذلك الواجب
 بالنذر ويجوز ان العبدان عز قابل للصوم في نفسه وهذا الجود ومثله ما لو اظفر للمريض والسفر والعز وروى ولو اظفر في بعض الايام
 بغير عذر اثم وعليه القضاء بغير ذلك والكفارة وبين على ما مضى الصوم سواء اظفر لعذر ام لغير عذر ولا يجب الاستيناف هذا
 اذا لم يتفرعن للتتابع لفظا فاما اذا شرط مع تعيين السنة ففي وجوب الاستيناف مع الاخطار لعذر عذر قولان احدهما وهو الذي
 حمم به الحكم وجوب لان ذكر التتابع مع تعيين السنة لغو لان ما فعله قبل الاخطار وقع صحيحا وفيه وحالا لم لا التتابع لا يؤثر
 فيما تحكم بعينه عاينه وجوب القضاء والكفارة والمذهب هو الاول ولا في عليه بين وقوع الاخطار بعد تجاوزا النصف وعده
 لا شتر في الجمع في المقتضى وهو الاخلال بالشرط وهو الذي نقله المصنف بان مجاوزة النصف من يلزم للاستيناف ونقل الشيخ في ط
 عرواية اصحابنا ونقل في سنن الشيخ في ساعا على الشهر الذي يكون مجاوزة نصفه ومن ثم نسب المصنف الى الحكم لان انما عند
 باطل فيكون فلا بغير دليل صالح واجاب في سنن الحكم بان من باب التفسير بالادنى على الاعلى ومن باب الحنفية الشرعية المطردة كما
 طرأ الكثير والافار وبهنا نظر بين ادلا ملا من بين الاكتفاء بتجاوز النصف في الشهر والشهرين بالنظر في الاكتفاء به في غيرها لان
 ذلك على خلاف الاصل ولا اولون في المشانع ولا علوا انما الاختلاف في مجزاة الزيادة والنقصان فالنفا لان واثبات الحنفية
 الشرعية مجرد ووروده في هذه العزوب اعني الشهر والشهرين وقد تميزا عن غيرها من الاعداد المذكورة وطرد الفساد وطرد
 الكثير في الاقارب في جنس المنع وان هذا الاعتبار يحجبها لعنايه الحالة الثانية ان يذبح صوم سنة وتطلق وسيات الكلام فيه انما
قوله ولو نذر صوم الدهر صح وسقط العبدان واياهم الشرقي بمعي ويقتل في السفر وكذا المحاب في ايام حبسها ولا يجب القضاء
 اذا لا وقت لم اذا نذر صوم الدهر ان فقد نذره لان الصوم عبارة وان قيل بكونه فكهرة العبادة لا ينافي النذر كقوله في قضاء
 اصل الرجحان ويستثنى من هذا النذر العبدان واياهم الشرقي بمعي لما تقدم من عدم جوازها للصوم سواء استثناهام اطلق لا خفيا

المنع بها فلا مانع من انقضاء غيرها وهو صوم بعض الدهر غير مؤثف على صحتها لباقي ويجعل البطلان في الجميع مع الاطلا
 لان الصفة انما تنال الجميع من حيث هو مجموع ولم يحصل وهو ثم بل انما شاد كل واحد واحد والمجموع تابع فلا يضر بخلافه
 لعاد من ولو صرح باطلا لكان النذر فالوجهان واولى بالبطلان لو قيل بوجوب الصيام فيما عداها ولو كان نقضا ونقضا
 فالنقضاء ايضا يقع مستثنى وكذا لو كان عليه كفارة وان لم يمت بعدا لنذر ان المحصر في الصوم وكذا لو جدد في القضاء عن
 رمضان ولا يجب لتأخيرها الى مضيق رمضان من غير على الاقوى وفي استثنائها رمضان مع الاطلاق وجهان مبنيان على انقضاء
 نذر الواجب وسواء ولو نوى ادخاله في النذر فاوّل بالصحة لو قيل لها ثم والا فوّل من لم يطعن غير السفر وغيره يجب
 انظاره ونقصه لانه المستثنى يعني لم يتم فدية من ايام اخرى ويجوز لم السفر مع الصيام لانه قطعاً وبدون على الاظهر لكن
 يجب العذر بغيره كل يوم كما عاجز عن صوم النذر مع احتمال العدم لانه ليس بجائز يجب فانه ثم ان انظر هذا النذر
 لعدم فلا يذنب عليه وان كان مثلاً بالنذر كفارة لانه فوّل صوم النذر بعد ان نذر ولو انظر يوم ما والدهر فلا نقضاء
 عليه لاستقرار ايام العذر بالاداء وما يفرغ هذا ان لو نوى بعض الايام ففها يوم من رمضان فمثل لم انظاره قبل الزوال
 احتياطاً وجهان متساو هما ان هذا اليوم صار بالنذر قضاء من رمضان فيلحق حكمه الذي من نوى تركه عاداً لوجوب السابق
 اذ لا يخرج الامر عنهما وعلى هذا يكون صوم صوم القضاء كاستثنائه استثناءه بالنذر لا يجزى لنذر وهذا اقوى
 عليه فلو انظر من لم يمت كفارة النذر ولو كان الاظهار بعد الزوال ففي وجوب كفارة انظاره القضاء خاصة لغيره لم
 بالزوال وكفارة النذر لما بيناه من ان بطلان القضاء ويوجب بقاء النذر اوها معاً لصدق الاظهار في القضاء بعد
 الزوال وبين بقاء النذر به حيث بطل وجوبه والآخر منها لا يخفى من قوة قوله والسفر الصوري عند لا يقطع به التتابع
 وينقطع بالاختيار وهذا من ثمة المسئلة السابقة المستقلة بنذر السنة المعينة وان كان لم يدخل ليس في نذر صوم الدهر
 الا ان قطع التتابع لا يثبت عليه فائدة والمرد بالسفر الصوري ما يحتاج تركه على نفس محتمل او ما العينة فوتره والاشياء
 بقايله قوله ولو نذر سنة غير معينة كان مخيراً بين الزوال والمقرنة ان لم يشترط التتابع ولم ان يصوم اثني عشر شهراً او شهر
 اعادة بين هلالين او ثلثين يوماً ولو صام مثلاً لو كان ناقصاً اتمه يوم مرد لاعتد العيد وقيل يومين وهو من وكذا لو كان
 ينفق في ايام التشرين فصام ذي الحجة فنقض يوم العيد واما التشرين ولو كان ناقصاً فنقض خمسة ايام ولو صام سنة واحدة اتمها
 يومين بدلا من شهر رمضان وعن العيدين لم ينقطع التتابع بذلك لانه لا يمكن الاحتراز منه وكذا لو كان ينفق ايام
 التشرين ايضا هذه الحال الثانية للمسئلة السابقة وهي نذر صوم السنة فاذا نظر نظر ان لم يشترط التتابع صام ثلثائة
 وسنتين يوماً او اثني عشر شهراً بالهلال وكل شهراً ستون يوماً بالصوم فناقصة كالكامل وان انكسر ولم يصم جميعه فغيره انما من ثلثين
 وشوال ينكسر بسبب العيد فيكمل ثلثين فان كان ناقصاً قال لا ينفق ره كفاه يوم بدلا لعيد لصدق صوم الشهر مع ابدال امانات
 صدقوا لظاهر ما اخذاه المصنف من وجوب يومين لان الشهر اعادة بين هلالين او ثلثين يوماً والاول فشفق هنا لكسر يوم العيد
 الثاني وذو الحجة متكلم ثلثين فان كان معنى نذرك اربعة ايام مطع على الاول وشرط عدم نقضه والتمسك على الاصح ولا يجب
 بصوم شتا بعد وان صام سنة على الزوال نذرك للنذر رمضان ان قلنا بعدم دخول في النذر والعيدان واما التشرين
 ان لم ينقض شهر العيد في الاضاف اليها يومين اخرين او يومان كان الناقص احدها وكان على المصنف التنبه عليه فغيره على
 مذهبه من وجوب يومين للناقض المنكسر يعني في المسئلة وجهان اخران احدهما انما يخرج من الصوم بنذر ثلثائة وسنتين يوماً
 لان السنة ينكسر للحالة بسبب رمضان واما الاقل اذا انكسر وجب ان يعيد بعد كان الشهر اذا انكسر يعيد بعد والناقض
 ان اذا صام من الحرم الى الحرم او من شهر اخر الى شهر اخر عذره لانه ينفق من سنة ولا يلزم قضاء رمضان واما العطل الواجب
 وان شرط التتابع فقال بعد على ان صوم سنة متتابعاً لزم التتابع ويصوم رمضان عن من نذر لم ينقل بدخوله ويفضل العيد
 واما التشرين وهل يثبت من نذركها فغيره احدها المنع لان السنة المتتابعة اسم لاثني عشر شهراً او ثلثائة وسنتين يوماً
 وقد صام وهذه المدة ما يمكن صوم فلا يلزم زيادة عليه كالوعين السنة الثانية وهو الاظهر انه يلزم التدارك على الاصل ان
 باجر المحسوب من السنة لانه التزم صوم سنة ولم يصح ما التزم سنة ونحوها اذا كانا سنة معينة لان المعين لا يبدل والمصنف

كل يوم بعد من طعام يخفف العجز المنذر بوجوده في جميع الوقت المعين كما لو نذر ان يحج هذا السن فلم يتمكن فنهى انما
لو كان مطلقا فان العجز لا يخفف الا بالابتناس من جميع الوقت المعين حيث يخفف العجز تسقط عنه عزم النذر اذا وقعها على
الاصح وقيل يجب على العاجز الصوم المعين القضاء دون الكفارة وقيل بالعكس والمراد بهاء كل يوم من ذلك من طعام الرواية الصحيحة
عاجز الصادق في رجل يعمل عليه صياما في نذر ولا يتيقن ان يعمله من يومه عند كل يوم مدين وبعضها في الشيخ في رجل
في باب الكفارات من هذا الكتاب وذكر انه قد وشره الى الرواية وهي رواية محمد بن منصور ان الرضا قال كان يقول لابي علي بن
عصم بن نذر مكان كل يوم مد ومثل رواية الكشي عن ابي ادريس وزاد فيها من حنطة او شعير او زباجا القصد في رده ورجح الشهيد
العمل بمضمونها واقصر المقام رده ومثله على رواية لعل لعدم صحة الاخبار فان في طريق الشاينة على احمد بن موسى بن عمر وها
مشر كان بين الثغر وغيره وفي سندا اخرجهما له وذلك يمنع الحكم بالرجوب ولا بأس بحمله على الاستحباب للساهل في ادلة متقا
الى ان العجز يوجب سقوط المنذر في نظائره فاحضنا صوم الصوم بالقدرة لا بالحج والشكال مع ما في انه لغيره من الاختلافات المتقدمة
الخير به وقد تقدم البحث في ذلك ايضا في باب الكفارات **قوله** العهد حكم اليقين وصورة ان يقول عاهدت الله او عاهدت الله ان
يفعل كان كذا فله كذا فان كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او ترك مكره او اجتناب محرر لم يرد ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على
صباح لم يلزم كما لم يلزم لو كان فله او تركه فله فعل الاولى ولا كفارة اختلفت عبارات الاصحاب في العهد فالحكم والعهد فالحكم
العهد حكم اليقين فيتعقد فيما يقع ويطلب فيها بطلان الشيخ في من جعله حكم النذر ويظهر فائدة الخلاف في العهد على المباح
المشاور في الطرفين ويناوذا فان جعلناه كاليقين انعقد بغير اشكال وعلى الحداد بالندور في هذه الخلافات المتقدم ومن قال بانفاذ
على المباح كما اختاره الشهيد في من وبانفاذ النذر المبتدأ بغير اشكال كما ذهب اليه جماعة لا يفرق في الامران ويدل على الحداد اليقين
دوامه على من جهر في اخبره قال في مسئلة عز وجل عاهد الله في غير معصية ما علم ان لم يوف به عهده قال لا يفتقر فيه ان يصدق في بعد فزاد
او يصوم شهرين متتابعين لعقل الكفارة على العهد في غير معصية شامل للمباح ومع ذلك هو شامل للمكروه وما هو خلاف الاول
من المباح الا ان ذلك خارج بالاجماع وبنيان الحداد بالندور وسوا ذلك في الكفارة الكثير الخيرة كما دللت عليه الرواية وصغيرة منها
لصغيرة النذر بل هي اخص منها ورواية ابي بصير احمد هاهنا قال من جعل عليه عهدا لله وميثاقا في امره طاعة فحلت عليه عتق فيه
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فجعل مودعه الطاعة وهي مورد النذر الا انه لا ينافي بغيرها لان السؤال في
عن العهد عن الطاعة وهو لا يفيد المحصر في طريق الرواية بين صنعت وكيف كان فالاقوى صحة تعلقه بالمباح كاليقين بغير شرط سواء
الحقناه باليدين او بالندور **قوله** وكفارة الخافض في العهد كفارة يمين وفي رواية كفارة من افطر يوما من شهر رمضان وهي الاشارة
بالرواية الذليلة ان كفارة رمضان ما ذكرناه من رواية علي بن جعفر وابي بصير وهما اخذوا اكثر على ما في سندها واما وجوب كفارة
يمين فلا يضر عليه محصر ولكن ان قلنا ان كفارة النذر كفارة يمين فالعهد ككفارة يمين فلهذا كفارة النذر وان جعلنا كفارة النذر
كبير مطاوعا على التفصيل اشكال الامر في العهد لضعف روايته ولا دليل على الحداد به مطاوعا ذهب المذهب الى ان كفارة العهد كفارة نذر
ولم نقف على مستنده وقد تقدم البحث في ذلك في باب الكفارات **قوله** النذر والعهد يتعقدان باللفظ وهل يتعقدان بالضمير للاعتقاد
قال بعض الاصحاب نعم والوجه انه لا يتعقد الا باللفظ العقول بانفاذها بالضمير من دون لفظه للشيخين والقاضي وابن حزم نقلوا
الى انها عبارة والاصل في العبارة الاعتقاد والضمير ولهم قولهم انما الاعمال بالنيات وانما المحصر والباء للسببية وذلك يدل على
حصار العمل بالنية فلا يؤثر على غيرها والان لم جعل ما ليس سببا سببا ولان العزم من اللفظ اعم من العزم من الضمير والاستدلال به
على انضباطه ثم علم بالسر بعد القول ثم ان ثبتا شيئا او تخفوه بما سبب لغير الله في الكل نظر لان العبارة ليست مختصة في الاعتقاد
بل منها ما هو لفظي لا يحصى غير الاعتقاد كالقراءة والاداء وغيرها ما هو بدني لا يحصى غير الاعتقاد ايضا كالركوع والسجود والاقبال
الحج ومنها ما هو مالي لا يحصى غير اعتقاد كالفداء لا يدل على الاكتفاء بينهما بالاعتقاد وان كان معبرا عنها بالاعتقاد
يدل عليها فلا بد من اعتبار الاعمال المعبرة شرعا والتي ترتب عليها اثرها وغايتها ونحو ذلك وهو مفاد في هذا العمل انما هو
دكون الباء للسببية لا يدل على ان يندرج في ذلك لانه يدل على ان النية سبب في اعتبارها لا يلزم اعتقادها
نافضا وقد يكون تاما ومطلفا اعم من التام والار في الاعمال المعبرة شرعا كك فان النية لا يمكن

من الاسباب والمشرط فالنيز سبب نافي لانام ويمنع من كون العز من اللفظ الاعلام بما في الغيب مع بل هو في العبادات بعيد
بدون ملحوظ بالاعتبار بالنيز وذلك واضح في العبادات اللفظية المنقولة الى النيز فان كان منها لا يجرى عن الاخر وان كان النيز
هو العالم بكل شيء واما الابرار الدالة على الحاسنة على ما تحفه فلا دلالة لها على انقادها بالغير مع كما لا يخفى وذهب ابن الجنيد
عن المنقذ بن واين ادريس والمقام في اكثر كتبه وبالي المشاخر بن رة الى اشتراط التلفظ بها القول الصادق في صحيحه مصورين
حانم ليس بشيء حتى يقول الله على الخ قوله في صحيحه اب الصباح الكنان ليس النذر بشيء حتى يسمى بشي الله تعالى

وغيره من الاخبار الدالة على اعتبار القول ولانها من قبيل الاستبنا فلا يكتفي بهذا الفقد ونوفت

في الخ بين القولين والثالث منها ان كان دليل السبب لا يخفى

لان الاسباب لا ينفصل في الالفاظ تم ضم الابقاعات

بغير الله في بقية ما يع شرم الحرام والحق

واسماة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على نبيه محمد وآله اجمعين

صورة خط المصنف اعلى السهم

وانفق الفراج يستبد على يد مصنفه العبد المذنب الى الله تعالى محمد بن احمد صفي يوم الجمعة من شهر رمضان

المعظم عام ثلث وستين وسنة وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا كما لا يجلدوا له وجعله خالصا

لوجه العظمي موجيا للزاوية الجسيم انه هو الجواد الكريم

والحمد لله وحده وصلوة على سيد

موسلم محمد وآله

٥٥٥٥

٥٥

٥٥

٥٥٥٥

	μ/ν_4	μ/ν_1	μ/ν_1	μ/ν_1
	μ/ν_4	μ/ν_5	μ/ν_1	μ/ν_5
	μ/ν_9	μ/ν_6	μ/ν_4	μ/ν_5
	μ/ν_4	μ/ν_6	μ/ν_4	μ/ν_4

μ/ν_5	μ/ν_4	μ/ν_4	μ/ν_4
μ/ν_4	μ/ν_4	μ/ν_5	μ/ν_5
μ/ν_5	μ/ν_4	μ/ν_4	μ/ν_4
μ/ν_4	μ/ν_4	μ/ν_4	μ/ν_4

